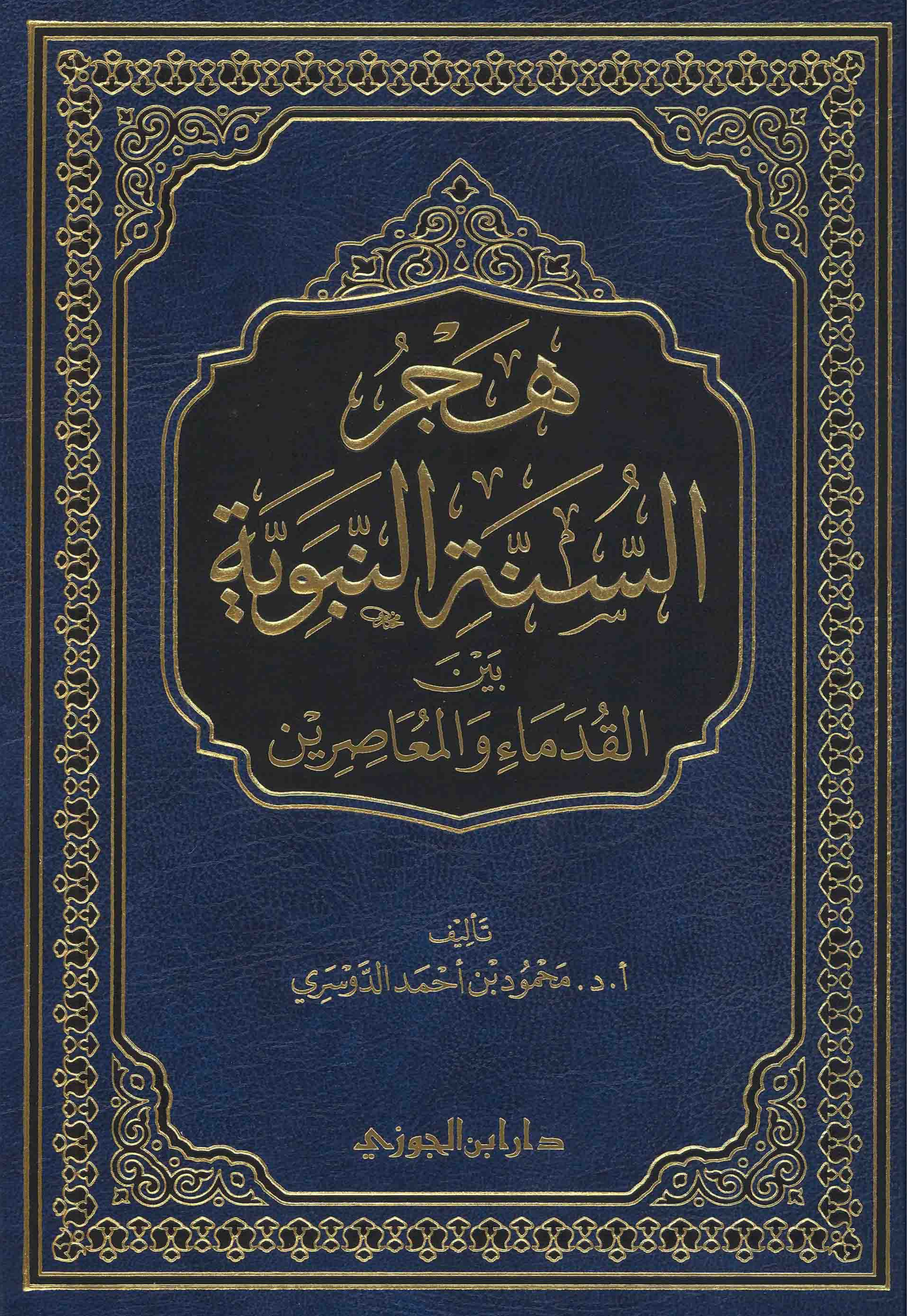
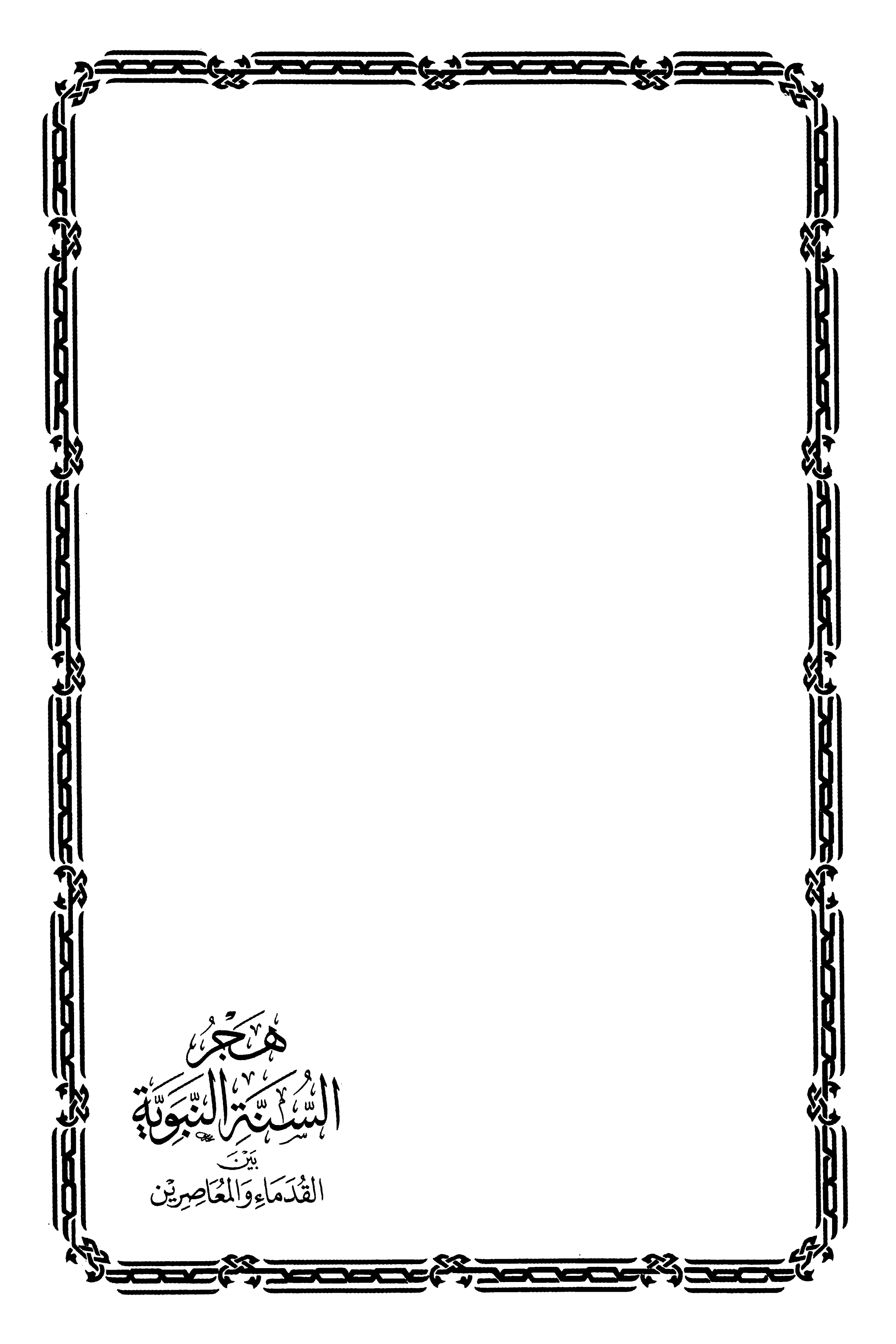


هجر
السنة النبوية
بين
القدماء والمعاصرين
تأليف
أ. د. محمود بن أحمد الدوسري
دار ابن الجوزي


هجر
السنة النبوية ﷺ
بين
القدماء والمعاصرين

ح محمود أحمد الدوسري، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدوسري، محمود أحمد

هجر السُّنَّة النبوية بين القدماء والمعاصرين. / محمود أحمد الدوسري .- الدمام، ١٤٣٨هـ

٩٢٦ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٨ ـ ٢٦٥٢ ـ ٠٢ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ العبادات ٢ ـ السنة النبوية أ.العنوان

ديوي ٢٥٢ ١٤٣٨/٢٦٨

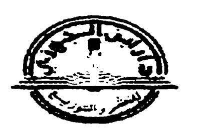
رقم الإيداع: ١٤٣٨/٢٦٨

ردمك: ٨ ـ ٢٦٥٢ ـ ٠٢ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨



الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام – طريق الملك فهد – ت: ٨٤٢٨١٤٦ – ٨٤٦٧٥٩٣. ص ب ٢٩٥٧

الرمز البريدي ٣٢٢٥٣ – الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ – فاكس: ٨٤١٢١٠٠ – الرياض – تلفاكس ٢١٠٧٢٢٨

جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ – الإحساء – ت: ٥٨٨٣١٢٢ – جدة – ت: ٦٨١٣٧٠٦ – ٠٥٦٣٤٧٦٣٨٨ – بيروت

هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ – فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ – القاهرة – ج.م.ع – محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

تلفاكس ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ – الإسكندرية – ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ – البريد الإلكتروني

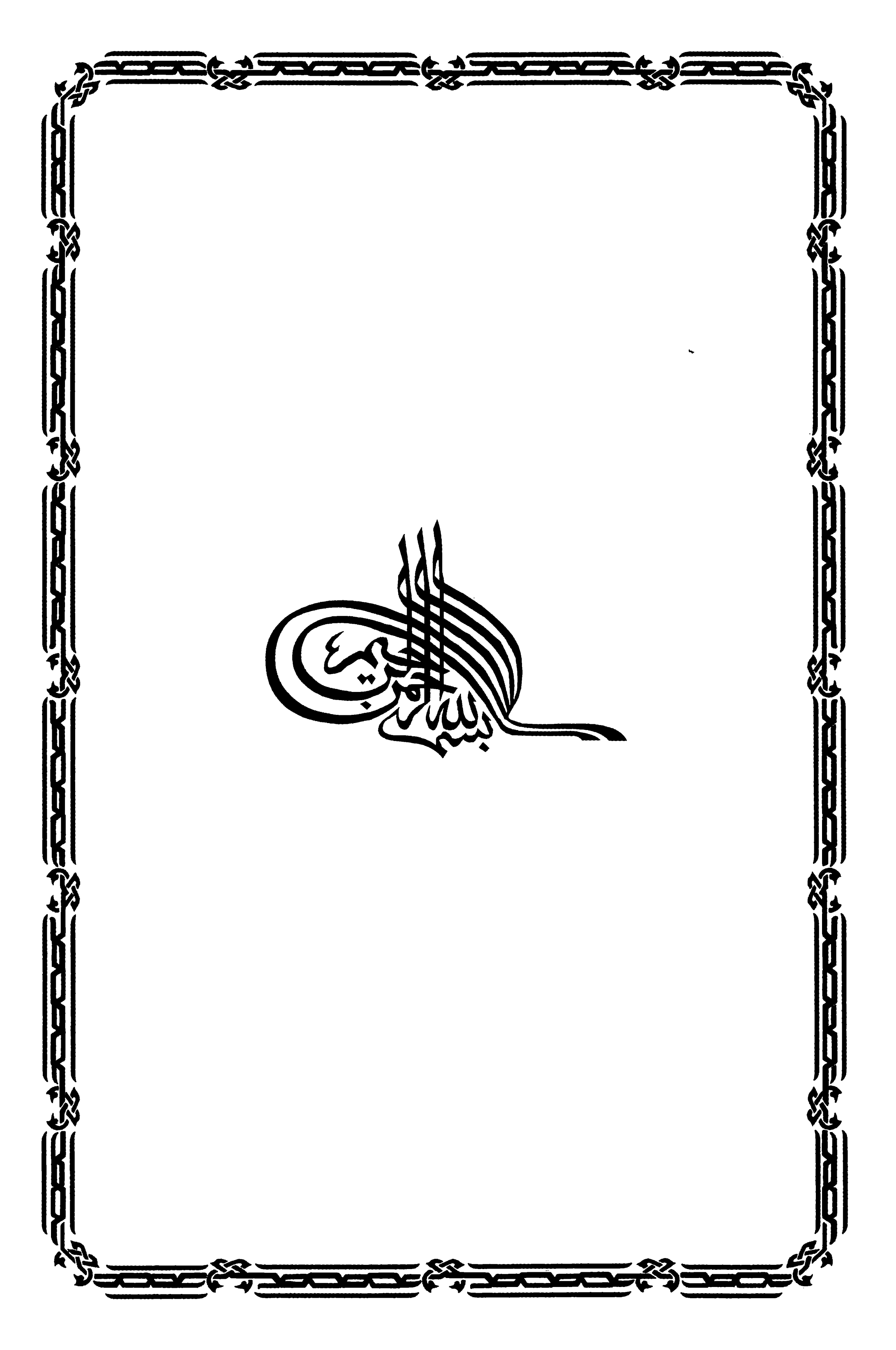
aljawzi@hotmail .com – www.aljawzi .com



تأليف

أ. د. محمود بن أحمد الدوسري

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مضل له، ومَنْ يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلَّا الله وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]؛ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]؛ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمَّا بعد:

فلمَّا كانت السُّنَّة النبوية المشرَّفة هي الحصن الحصين لهذا الدِّين، فقد حاول أعداؤه على مدار التاريخ النَّيل منها وهدم بُنيانها وتحطيم جدرانها وتقويض أركانها؛ ليتسنَّى لهم الولوج إلى الدِّين فيستباح لهم، بالتحريف والتبديل والتأويل والتعطيل، ومن ثَمَّ يصلون إلى مأربهم وغايتهم، وهي هدمه من أساسه، واستئصال شأفته.

وبالقدر الذي حاول أعداء الدِّين النَّيل من السُّنَّة ومحاربتها هَبَّ المخلصون من علماء الأمة وسادتها، فوقفوا على ثغورها مدافعين عنها وحامين لها، فكان النَّصر حليفَهم والتوفيق رفيقَهم، فاستمرَّت السُّنَّة النبوية عاليةً شامخةً في السَّماء، راسخةً ثابتة في أعماق الأرض، شاهدةً لهم على حُسن صنيعهم، فجزاهم الله تعالى عن جهودهم وَرَفَعَ أقدارَهم بقدر ذودهم عن سنة نبيِّهم ﷺ.

وفي هذا الكتاب نسعى جاهدين إلى التأريخ لهذا العداء الشديد من

أعداء السُّنَّة النبوية المطهَّرة، نُعَرِّفُ بهم، وبتاريخهم، وأفكارهم وحججهم من جهة، ومن جهةٍ أخرى نُبيِّن هذا الجُهْد العظيم من أهل السُّنَّة والجماعة في مواجهتهم والانتصار عليهم ودحض افتراءاتهم ورد شبهاتهم.

إنه صراع طويل بين الحق والباطل، بدأ في مرحلة مُبكِّرة من مراحل التاريخ الإسلامي، تعاقبت فيه فِرَقٌ وطوائفُ شتَّى، ما تلبث أنْ تنتهي إحداها حتى تظهر الأُخرى في سلسلة طويلة؛ بدايةً بالخوارج، ومروراً بالرافضة، والمعتزلة، والصُّوفية، والوَضَّاعين، ومُتَعَصِّبي المذاهب، وانتهاءً بالمُستشرقين، وأبنائهم من العقلانيين، والحَدَاثيين، ووليِدهم الرَّضيع من القُرآنيين.

* خطة البحث:

اقتضت طبيعة المُؤلَّف أن يرتسم في خمسة فصول، وذلك كما يلي:

الفصل الأول: الابتداع في الدين أصوله وجذوره؛ وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الجذور التاريخية لهجر السُّنَّة.

المبحث الثاني: أصول المبتدعة في هجر السُّنَّة؛ وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إنكار السُّنَّة.

المطلب الثاني: إيثار الهوى وتحريف النصوص.

المطلب الثالث: التأويل الباطل للنصوص.

المطلب الرابع: الوضع في الحديث.

المطلب الخامس: التجريح.

الفصل الثاني: التحذير من الابتداع؛ وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ذم الابتداع في الدين؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف البدعة.

المطلب الثاني: ذم الابتداع في الدين.

المبحث الثاني: أسباب نشوء البدع.

المبحث الثالث: مظاهر هجر السُّنَّة.

المبحث الرابع: الآثار السيئة للابتداع.

المطلب الأول: أهداف الاستشراق.

المطلب الثاني: الطعن في (الوحي والرسالة).

المطلب الثالث: الطعن في (شخصية النبي ﷺ).

المطلب الرابع: الطعن في (السُّنَّة النبوية).

المطلب الخامس: الطعن في (رواة الأحاديث).

المطلب السادس: الطعن في (منهج المحدثين).

المطلب السابع: عيوب المنهج العلمي عند المستشرقين.

المبحث الثاني: **هجر العقلانيين للسُّنَّة**؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العقلانيون، مَنْ هم؟

المطلب الثاني: موقف أهل السُّنَّة والجماعة من العقل.

المطلب الثالث: أساليب العقلانيين في هجر السُّنَّة.

المطلب الرابع: الآثار السيئة لهجر العقلانيين للسُّنَّة.

المبحث الثالث: **طعن الحداثيين العرب في السُّنَّة**؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحداثة.

المطلب الثاني: الحداثة والحداثيون العرب.

المطلب الثالث: استعانة الحداثيين بالفِرَق الضَّالة للطعن في السُّنَّة.

المطلب الرابع: أساليب الحداثيين في الطعن في السُّنَّة.

المبحث الرابع: **إنكار القرآنيين للسُّنَّة**؛ وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التحذير من منكري السُّنَّة.

المطلب الثاني: القرآنيون، مَنْ هم؟

المطلب الثالث: أساليب القرآنيين في إنكار السُّنَّة.

المطلب الرابع: حُكم إنكار السُّنَّة النبوية.

المطلب الخامس: سمات القرآنيين.

* **المحتوى**: ويشمل فهرساً تفصيليّاً لمواضيع البحث ومسائله وفوائده العلمية.

* شكر وتقدير:

ويطيب لي: أنْ أشكر كلَّ مَنْ مَدَّ لي يدَ العون والمساعدة في هذا المُؤلَّف، ووفَّر لي من جُهدِه ووقته، وأسدى إليَّ من ملاحظات وتوجيهات، فجزى اللهُ الجميعَ عنِّي كلَّ خير.

وكتبه
أ. د. محمود بن أحمد الدوسري
Dosary33@hotmail.com
www.drdosary.com
الدمام ص.ب: ٢٧٧٩
الرمز البريدي: ٣١٤٦١



الفصل الأول

الابتداع في الدين أصوله وجذوره

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: الجذور التاريخية لهجر السُّنَّة.
- المبحث الثاني: أصول المبتدعة في هجر السُّنَّة.

المبحث الأول

الجذور التاريخية لهجر السُّنَّة

من سُنَّة الله تعالى في خلقه أنْ يكون لكلِّ نبيٍّ عدوٌّ من المجرمين وعدوٌّ من شياطين الإنس والجن، ومن عداوة هؤلاء للنبيِّ ﷺ إنكارهم سُنَّته؛ كما هو الحال في إنكارهم رسالته ﷺ، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقد أشار القرآن الكريم إلى مثل هؤلاء المنكرين لسنة رسول الله ﷺ، فحذَّر منهم، وذلك ما يستنبط من قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، فهذه الآية وإن كانت لسبب مخصوص، فالعبرة فيها بعموم اللفظ وليست بخصوص السبب، ففي كلِّ عصر وفي كل مصر قد يظهر مثل هؤلاء الذين يرفضون حكم رسول الله ﷺ، وحكمُه من سُنَّته المطهرة، فمثل هؤلاء حَكَمَ الله عليهم بعدم الإيمان، فنفى عنهم صفة الإيمان بعد أن كانت لصيقة بهم؛ لمجرَّد رفضهم حكم رسول الله ﷺ.

وفي إخبار الله تعالى عن مثل هؤلاء بيان لوجود منكري السُّنَّة في مرحلة مبكرة من تاريخ الدعوة الإسلامية.

وعلى هذا، فإن (**تاريخ منكري سنةِ رسول الله ﷺ يكاد يُقرن بتاريخ مُنكري رسالته ﷺ، فالكفر بسُنَّته ﷺ هو قرين الكفر برسالته**، فَهُما أمران مُتقاربان زماناً مُتساويان منزلةً، ويكادان يكونان مُتماثلين حُكماً، ولا يختلفان إلَّا باعتبار أنَّ ثمة كفراً دون كفر، وإلَّا فإنكارُ سُنَّة رسول الله ﷺ وجحدُها كُفر، كما أنَّ إنكار رسالته كُفر.

ومن المُسلَّم به أنه لم يخل زمان من الأمرين جميعاً كذلك، فكما لم يخل زمان من منكري رسالة رسول الله ﷺ، فكذلك لم يخل زمان من منكري سُنَّته ﷺ مع زعمهم بأنهم مسلمون مؤمنون برسالته، والأخيرة هذه هي مثار العَجَب؛ إذْ **كيف يكونون مؤمنين برسالته ﷺ ثم يُنكرون سُنَّته، ويرفضون اتِّباعه، ويُصِرُّون على عدم الأخذ عنه، والاحتكام إليه، والتسليم له**، ويُقبِلون على مخالفته في كلٍّ ما قال وفَعَل وأقَرَّ، فيقولون ما لم يقل، ويفعلون ما لم يفعل، ويرفضون ما أقرَّه ورضي به)[١].

ولقد أخبر الصادق المصدوق ﷺ بظهور الفِرَق الضالة في هذه الأُمة؛ كي يحذر الناس من أفعالهم وأهوائهم وضلالهم وبدعهم:

فعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه قَالَ: أَلَا إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فِينَا، فَقَالَ:

«**أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ؛ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ؛ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**». وفي زيادة: «**وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ؛ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلَبُ**[٢] **لِصَاحِبِهِ**». وَقَالَ عَمْرٌو [راويه]: الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ، وَلَا مَفْصِلٌ؛ إِلَّا دَخَلَهُ[٣].

وجه الدلالة: إخبار الصادق المصدوق ﷺ بأنه يخرج أقوام من هذه الأُمَّة - وهم من هذه الفِرَقِ الثِّنتين والسبعين - وأنهم في النار، تتجارى فيهم

---

(١) شبهات القرآنيين حول السُّنَّة النبوية، أ. د. محمود محمد مزروعة، (ص٢١).

(٢) (**الكَلَب**): بفتحتين، داءٌ مَخُوف يحصل من عَضِّ الكَلْب المجنون، ويتفرَّق أثرُه بصاحبه؛ أي: مع صاحبه إلى جميع أعضائه؛ أي: مثل جري الكَلَب في العروق لا يبقى منه عِرْق، ولا مِفصل؛ إلَّا دخله، فكذلك تدخل البدعُ فيهم، وتؤثر في أعضائهم. انظر: النهاية في غريب الحديث، (١/ ٧٣٩)؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٢/ ٦٠).

(٣) رواه أبو داود، (٢/ ٧٧٢)، (ح٤٥٩٩). وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي دواد، (٣/ ١١٦)، (ح٤٥٩٧).

الأهواء[1]، وهذه الفِرَقُ كلُّها من المسلمين، ولكن أكثرهم على انحرافٍ عن الجادة، ومُستحِقُّون للنار، وأَمْرُهم إلى الله ﷻ، وواحدةٌ في الجنة، وهي الجماعة، أو هُمْ مَنْ كان على ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابُه ﷢[2].

والمُتتبِّع لتاريخ الفرق المنحرفة عن الصراط المستقيم يُلاحظ أنهم مهما اختلفوا فقد اشتركوا في إنكارهم للسُّنَّة؛ إمَّا جملة، أو تفصيلاً، وإمَّا ردّاً، أو تأويلاً، وإمَّا وضعاً، أو تحريفاً.

* تعيين أصول الفِرق الهالِكة:

قال ابن تيمية رحمه الله: «**وَأَمَّا تَعْيِينُ الْفِرَقِ الْهَالِكَةِ**، فَأَقْدَمُ مَنْ بَلَغَنَا أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِي تَضْلِيلِهِمْ يُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ ثُمَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ـ وَهُمَا إمَامَانِ جَلِيلانِ مِنْ أَجِلَّاءِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ـ قَالا: **أُصُولُ الْبِدَعِ أَرْبَعَةٌ: الْخَوَارِجُ**، و**الرَّوَافِضُ**، وَ**الْقَدَرِيَّةُ**، وَ**الْمُرْجِئَةُ**. فَقِيلَ لِابْنِ الْمُبَارَكِ: وَ**الْجَهْمِيَّةُ**؟ فَأَجَابَ: بِأَنَّ أُولَئِكَ لَيْسُوا مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ. وَكَانَ يَقُولُ [ابن المبارك]: إنَّا لَنَحْكِي كَلامَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَحْكِيَ كَلامَ الْجَهْمِيَّة.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ، اتَّبَعَهُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: إنَّ الْجَهْمِيَّة كُفَّارٌ فَلا يَدْخُلُونَ فِي الاثْنَتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، كَمَا لا يَدْخُلُ فِيهِم الْمُنَافِقُونَ؛ الَّذِينَ يُبْطِنُونَ الْكُفْرَ، وَيُظْهِرُونَ الإسْلامَ، وَهُمْ الزَّنَادِقَةُ»[3].

إذاً هذه الطوائف الخمس هي أصول المبتدعة والطوائف والفِرق المنحرفة في تاريخ الأمة الإسلامية، وعنها تفرَّع كلُّ شرٍّ وانحرافٍ عن سبيل

---

(١) (**الأهواء**): المقصود بالأهواء: هي البدع التي يُتَّبع فيها الهوى، ولا تُتَّبع فيها السُّنَّة فينحرفوا عن جادة الصواب من الكتاب والسُّنَّة، إلى الضلالات.

(٢) انظر: شرح سنن أبي داود، للشيخ عبد المحسن العباد (٢٦/ ٢٣٠ ـ ٢٣١) «المكتبة الشاملة».

(٣) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٥٠، ٣٥١).

المسلمين المستقيم؛ كتاباً وسنةً، والمتأمِّل في تاريخ تلك الطوائف والفِرقِ الضالة التي نشأت بين المسلمين يجد أنَّ طائفةً من رؤسائها ينتمون إلى تلك الطوائف والأديان التي كانت قبل الإسلام؛ كاليهودية والنصرانية والمجوسية والصابئة ونحوها من الأديان والفلسفات التي قضى الإسلام عليها وحررَّ منها العباد، ممَّا يُؤكِّد المؤامرة التي بَيَّتوها بخبث نيَّةٍ وسوء طوية؛ كي يلبسوا على الناس دينَهم ويُدخِلوا فيه ما ليس منه، فانجذب إليهم مَن انجذب، وانخدع بهم مَن انخدع من المسلمين(١).

* تلخيص ظهور الفِرق الضالة تاريخياً وعقدياً:

وقد لخَّص ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تاريخ ظهور هذه الفِرَقِ، وتطورها تاريخياً وعقدياً، فيقول: (**الْخَوَارِج الحرورية كَانُوا أَوَّلَ أَهْلِ الأَهْوَاءِ خُرُوجاً عَنِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ**...

فَإِنَّ التَّكَلُّمَ بِبِدْعَتِهِمْ ظَهَرَ فِي زَمَانِهِ [النبي ﷺ]؛ وَلَكِنْ لَمْ يَجْتَمِعُوا [الخوراج] وَتَصِيرُ لَهُمْ قُوَّةٌ إِلَّا فِي خِلافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ ظَهَرَ فِي زَمَنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **التَّكَلُّمُ بِالرَّفْضِ**؛ لَكِنْ لَمْ يَجْتَمِعُوا وَيَصِيرُ لَهُمْ قُوَّةٌ إِلَّا بَعْدَ مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْ لَمْ يَظْهَرْ اسْمُ الرَّفْضِ إِلَّا حِينَ خُرُوجِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بَعْدَ الْمِائَةِ الأُولَى؛ لَمَّا أَظْهَرَ التَّرَحُّمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَفَضَتْهُ الرَّافِضَةُ؛ فَسُمُّوا «رَافِضَةً»، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ [محمد بن علي الباقر] هُوَ الإِمَامُ الْمَعْصُومُ. وَاتَّبَعَهُ [زيد] آخَرُونَ فَسُمُّوا «زَيْدِيَّةً» نِسْبَةً إِلَيْهِ.

ثُمَّ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ نَبَغَ التَّكَلُّمُ بِبِدْعَةِ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ، فَرَدَّهَا بَقَايَا الصَّحَابَةِ؛ كَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَأَبِي سَعِيدٍ وَوَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ وَغَيْرِهِمْ.

---

(١) انظر: موقف أصحاب الأهواء والفِرق من السُّنَّة النبوية، د. محمد بن مطر الزهراني، (ص١٣).

وَلَمْ يَصِرْ لَهُمْ سُلْطَانٌ وَاجْتِمَاعٌ حَتَّى كَثُرَتْ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْمُرْجِئَةُ بَعْدَ ذَلِكَ.

ثُمَّ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ ظَهَرَ التَّكَلُّمُ بِبِدْعَةِ الْجَهْمِيَّة نُفاةِ الصِّفَاتِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ اجْتِمَاعٌ وَسُلْطَانٌ إِلَّا بَعْدَ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ فِي إِمَارَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُلَقَّبِ بِالْمَأْمُونِ؛ فَإِنَّهُ أَظْهَرَ التَّجَهُّمَ وَامْتَحَنَ النَّاسَ عَلَيْهِ وَعَرَّبَ كُتُبَ الأَعَاجِمِ؛ مِنَ الرُّومِ واليونانيين وَغَيْرِهِمْ.

وَفِي زَمَنِهِ [المأمون] **ظَهَرَتْ «الخرمية»**[١]، وَهُمْ زَنَادِقَةٌ مُنَافِقُونَ يُظْهِرُونَ الإِسْلامَ، **وَتَفَرَّعُوا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ والإسماعيليَّة.** وَأَكْثَرُ هَؤُلاءِ يَنْتَحِلُونَ الرَّفْضَ فِي الظَّاهِرِ. **وَصَارَتْ الرَّافِضَةُ الإِمَامِيَّةُ فِي زَمَنِ بَنِي بُوَيْه بَعْدَ الْمِائَةِ الثَّالِثَةِ فِيهِمْ عَامَّة هَذِهِ الأَهْوَاءُ الْمُضِلَّةُ:** فِيهِمْ الْخُرُوجُ، وَالرَّفْضُ، وَالْقَدَرُ، وَالتَّجَهُّمُ.

وَإِذَا تَأَمَّلَ الْعَالِمُ مَا نَاقَضُوهُ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَجِدْ أَحَداً يُحْصِيهِ إِلَّا اللهُ. فَهَذَا كُلُّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ فِيهِمْ مَا فِي الْخَوَارِجِ الحَرورية وَزِيَادَاتٍ. وَأَيْضاً فَإِنَّ الْخَوَارِجَ الحَرورية كَانُوا يَنْتَحِلُونَ اتِّبَاعَ الْقُرْآنِ بِآرَائِهِمْ وَيَدَّعُونَ اتِّبَاعَ السُّنَنِ الَّتِي يَزْعُمُونَ أَنَّهَا تُخَالِفُ الْقُرْآنَ. وَالرَّافِضَةُ تَنْتَحِلُ اتِّبَاعِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَتَزْعُمُ أَنَّ فِيهِمْ الْمَعْصُومَ الَّذِي لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ وَلا يُخْطِئُ. لا عَمْداً وَلا سَهْواً وَلا رُشْداً)[٢].

وذكر الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ **تاريخ نشأة الفتن في الأمة ـ والذي أدَّى بالنتيجة إلى ظهور الفِرَق والمذاهب، التي كانت سبباً في هجرهم السُّنَّة النبوية،** فقال: (كان الناس أُمَّةً واحدة، ودينهم قائمٌ في خلافة أبي بكر وعمر. فلمَّا استُشهد قُفْلُ بابِ الفتنةِ عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وانكسر الباب، قام رؤوس الشر على الشهيد عثمانَ حتى ذُبِحَ صبراً. وتفرَّقت الكلمةُ وتمَّت وقعةُ الجمل،

---

(١) **(الخرمية)**: نسبة إلى بابك الخرمي، وكان يقول لمن استغواه: إنه إلٰه. انظر: الفهرست، لابن النديم، (ص٤٠٦، ٤٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى، (٢٨/٤٨٩ ـ ٤٩١).

ثم وقعةُ صفين. فظهرت **الخوارجُ**، وكفَّرت سادةَ الصحابة، ثم ظهرت **الروافضُ والنواصب**.

وفي آخر زمن الصحابة ظهرت **القَدَرية**، ثم ظهرت **المعتزلةُ** بالبصرة، **والجهميةُ والمُجسِّمة** بخراسان في أثناء عصر التابعين مع ظهور السُّنَّة وأهلها إلى بعد المئتين، فظهر المأمونُ الخليفة ـ وكان ذكيّاً متكلِّماً، له نظَرٌ في المعقول ـ فاستجلب كتبَ الأوائل، وعرَّب حِكمةَ اليونان، وقام في ذلك وقعد، وخبَّ ووضع، ورفعت الجهميةُ والمعتزلة رؤوسَها، بل والشيعة، فإنه كان كذلك. وآل به الحالُ إلى أنْ حَمَل الأمة على القول بخلق القرآن، وامتَحَن العلماءَ، فلم يُمْهَلْ. وهَلَك لِعامِه، وخَلَّى بعده شرّاً وبلاءً في الدِّين.

فإنَّ الأُمة ما زالت على أنَّ القرآن العظيم كلام الله تعالى ووحيه وتنزيلُه، لا يعرفون غيرَ ذلك، حتى نبغ لهم القولُ بأنه كلام الله مخلوق مَجْعول، وأنه إنما يضاف إلى الله تعالى إضافة تشريف؛ كبيت الله، وناقة الله. فأنكر ذلك العلماء. ولم تكن الجهمية يَظهرون في دولة المهدي والرشيد والأمين فلمَّا وَلِي المأمونُ، كان منهم، وأظهر المقالة)[1].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (**لم تحدث في خلافة عثمان بدعةٌ ظاهرةٌ، فلمَّا قتِلَ وتفرَّق الناسُ حدثت بدعتان متقابلتان**: بدعةُ الخوارج المُكَفِّرين لعليٍّ، وبدعةُ الرافضة المُدَّعين لإمامته وعصمته أو نبوته أو إلهيته، ثم لمَّا كان في آخر عصر الصحابة في إمارةِ ابنِ الزبير وعبدِ الملك حدثت بدعةُ المُرجئة والقدرية، **ثم لمَّا كان في أوَّل عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية حدثت بدعةُ الجهمية المُعطِّلة والمُشبِّهة المُمَثِّلة**، ولم يكن على عهد الصحابةِ شيءٌ من ذلك)[2].

ويُتابع د. علي الفقيهي الإمامَ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ **فيما ذهب إليه من تاريخ نشأة الفتن في الأمة، وما نتج عن ذلك من أسبابٍ أدَّت إلى هجر السُّنَّة النبوية**؛ إذ يقول: (بقي الأمرُ على ذلك عهد أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وصدر من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم طفق الحال يتبدَّل في نفوس بعض الناس،

---

(١) سير أعلام النبلاء، (١١/ ٢٣٦).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٦/ ١٤٢).

حين كثرت الفتوحات، واشتغل بعض الناس بالدنيا عن الدِّين، إلى أنْ أدلت السياسة بدلوها، وتدخَّل مُثيرو الفتنة يُحرِّضهم اليهودي الماكر «عبد الله بن سبأ» حتى أشاطت الأيدي الآثمة بدم عثمان الخليفة الراشد يوم الدار.

ومن هنا ذرَّ قرن الفتن، ثم تتابعت تلك الفتن، وظهرت معها الفِرق. وأسماؤها تدل على منزعها السياسي؛ **فالخوارج** هم الذين خرجوا على عليٍّ ومعاويةَ رضي الله عنهما. **والشيعة** هم المشايعون لعليٍّ ـ على زعمهم ـ.

ثم كَثُر الجدل في الأندية، والمساجد، والمجتمعات، وتمخَّضَ ذلك الجدل عن عقائد اعتنقها هؤلاء وهؤلاء، فظهرت بدعة القول **بنفي القدر** من «معبد الجهني»، فتبرَّأ ابنُ عمر وغيرُه ممَّن يقول بهذه المقالة، ثم القول **بالإرجاء** من «غيلان الدمشقي».

ثم حدثت بدعة «الجهم بن صفوان» ببلاد المشرق، فعظمت الفتنة به؛ فإنه نفى أن تكون لله صفةٌ، وأوردَ على أهل الإسلام شكوكاً أثرت في المِلَّة الإسلامية آثاراً قبيحة تولَّد عنها بلاءٌ كبير، فكثر أتباعه على أقواله التي تؤول إلى **التعطيل**، فأكبر أهل السُّنَّة بدعته، وحذَّروا الناسَ منه.

وفي أثناء ذلك حدث مذهب **الاعتزال** على يد «واصل بن عطاء»، ولم تسلك فرقة المعتزلة مسلكاً سياسياً كما هو الحال عند الخوارج والشيعة، وإنما كان مسلكُها فكرياً محضاً، فقد بنت مذهبها على الجدل، واستعانت في ذلك بما وجدته من منطق اليونان وفلسفتها لتعزيز آرائها، وبذلك سمحت لنفسها بردِّ أخبار الآحاد الصحيحة، وتأويل النصوص القطعية لتتَّفق مع مبادئها. . .)[1].

فأعداء الإسلام من اليهود والفرس ونحوهم امتلأت قلوبهم بالحقد والكراهية على انتشار الإسلام، واتِّساع رقعته في الأرض؛ ولذا تحاملوا تحاملاً بغيضاً على حملة الدِّين من الصحابة الكرام رضي الله عنهم واستغلوا ما حدث بينهم من خلافات اجتهادية، وتربَّصوا بهم الدوائر، وحاكوا المؤامرات، وشوَّهوا

---

(١) كتاب الإيمان، لابن منده، (١/ ٤ ـ ٥) مُقدِّمة مُحقِّقه د. علي بن ناصر الفقيهي.

سيرتهم الناصعة تشويهاً عظيماً[(١)]؛ يقول د. مصطفى السباعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (. . .حتى إذا كانت الفتنة آخر خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واندسَّ بينهم أعداء الله من يهودٍ وأعاجمَ تظاهروا بالإسلام، وكان ما قضى الله به من مقتل الخليفة الثالث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم الخليفة الرابع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم استتبَّ الأمر لمعاوية، هناك رأينا أَلْسِنَة السوء تتطاول على هؤلاء الأصحاب، وتتستَّر بحبِّ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لتروي غيظها ممَّن أقاموا قواعد الدِّين الجديد بسواعدهم، ودمائهم، وأرواحهم، وكما تطاول المتطاولون بالتَّشيُّع لعليٍّ تطاول الخوارجُ أيضاً بعد التحكيم، وكفَّروا جمهورَ الصحابة الموجودين يومئذ؛ لأنهم خالفوا أمر الله في زعمهم، ومَنْ خالف أمر الله كَفَر. . .)[(٢)].

ونتج عن كيدهم ومكرهم وحقدهم أن ظهرت بعض الفرق في أواخر عهد عثمان وبداية عهد عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أي: في أواخر القرن الثاني، وبداية القرن الثالث الهجريين؛ إذْ دخل في الإسلام أناس يُظهرون إسلامهم، ويُبطنون الكفر والزندقة والإلحاد، وهم خليط من الزنادقة والملاحدة والباطنية؛ بغية التشكيك في السُّنَّة النبوية والطعن في رواتها وعلى رأسهم الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى هدم الإسلام.

إذاً، **كان هؤلاء خليطاً من الفِرق الضالة؛ الزنادقة، والباطنية، والشيعة الرافضة، والقدرية، والمرجئة، والمعتزلة، والمعطِّلة**، ولقد تمركز أكثرهم في البصرة وما حولها، وأعلنوا عداءَهم للسُّنَّة النبوية الشريفة بشكل صريح، وتناقل الناسُ آراءَهم وأقوالهم، وطالبوا بإلغاء السُّنَّة النبوية كلها، سواء كانت متواترة أم آحاداً[(٣)] مُدَّعين الاكتفاء بالقرآن الكريم لا غير، **مُستدلين** بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وبما كانوا قد وضعوه كذباً وزوراً، ونسبوه إلى رسول الله ﷺ: (ما جاءكم عني من حديث،

---

(١) انظر: زوابع في وجه السُّنَّة قديماً وحديثاً، صلاح الدين مقبول أحمد، (ص٤٣).
(٢) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص١٢٩).
(٣) انظر: شبهاتٌ حول السُّنَّة ودحضُها، أ. د. خليل إبراهيم العَزَّامي، (ص٢١)، وهو بحث قُدِّم لمؤتمر السُّنَّة المنعقد بمدينة تلمسان بالجزائر (٦ ـ ١٢ شوال ١٤٠٢هـ).

فاعرضوه على القرآن، فإنْ وجدتم له أصلاً فخذوا به، وإلَّا فردُّوه)[(١)].

وقد ذكر **السيوطي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أصلَ مذهبِ هؤلاء المنكرين للسُّنَّة النبوية، وزمن وجودهم**، فيقول: (**وأصل هذا الرأي الفاسد**: أنَّ الزنادقة، وطائفةً من غلاة الرافضة، ذهبوا إلى إنكارِ الاحتجاج بالسُّنَّة، والاقتصارِ على القرآن، وهم في ذلك مختلفو المقاصد.

فمنهم: مَنْ كان يعتقد أنَّ النبوة لعليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأنَّ جبريلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أخطأ في نزوله إلى سيد المرسلين ﷺ، تعالى اللهُ عمَّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً.

ومنهم: مَنْ أقرَّ للنبي ﷺ بالنبوة، ولكن قال: إنَّ الخلافة كانت حقّاً لعليٍّ، فلمَّا عدل بها الصحابةُ عنه إلى أبي بكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين؛ قال هؤلاء المخذولون ـ لعنهم الله: كَفَروا حيث جاروا، وعدلوا بالحقِّ عن مستحِقِّه، وكفَّروا ـ لعنهم الله ـ عليّاً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أيضاً؛ لعدم طلبه حقَّه.

فبَنَوا على ذلك ردَّ الأحاديث كلها؛ لأنها عندهم ـ بزعمهم ـ من رواية قومٍ كُفَّار، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

وهذه آراءٌ ما كنتُ أستحِلُّ حكايتَها، لولا ما دعت إليه الضَّرورةُ؛ من

---

(١) (**حديث موضوع**)، وضعته الزنادقة؛ كما حكاه: يحيى بن معين، والخطابي، والصغائي.
وردَّه الشافعي في الرسالة وقال: (ما روى هذا أحدٌ يثبتُ حديثُه في شيءٍ صَغُرَ ولا كَبُر، وهذه روايةٌ منقطعةٌ عن رجلٍ مجهول، ونحن لا نقبل مِثْلَ هذه الرواية في شيء). انظر: الرسالة، (ص٢٢٤ ـ ٢٢٥). وقال السخاوي: (قال الدارقطني: «إنَّ أشعث تفرد به». انتهى. وهو شديد الضعف، والحديث منكرٌ جداً، استنكره العقيلي، وقال: إنه ليس له إسنادٌ يصح).
انظر: المقاصد الحسنة، (١/ ٤٤). وذكر العجلوني قولَ السخاوي، وقال: (قال الصغائي: هو موضوع). انظر: كشف الخفاء، (١/ ٨٦). وقال ابن حزم ـ في روايةٍ لحديث عَرْضِ السُّنَّة على القرآن ـ رواها الحسين بن عبد الله قال: (الحسين بن عبد الله ساقطٌ مُتَّهم بالزندقة). وفي روايةٍ أخرى رواها أشعث قال: (أشعث بن بزار كذابٌ ساقطٌ لا يؤخذ حديثه)، وتتبَّع الروايات المختلفة للحديث. انظر: الإحكام، (١/ ٢٠٥، ٢٠٧).

بيان أصل هذا المذهب الفاسد، الذي كان الناسُ في راحة منه من أعصار.

وقد كان أهلُ هذا الرأي موجودين بكثرة في زمن الأئمة الأربعة فمَنْ بعدهم، وتصدَّى الأئمةُ الأربعة وأصحابُهم في دروسِهم، ومُناظراتِهم، وتصانيفِهم، للرد عليهم)[(١)].

وقال أيضاً: (والعجب من هؤلاء حيث ضلَّلوا الصحابةَ ﭫ وردُّوا الأحاديثَ؛ لأنها من رواياتهم، وذلك يلزمهم في القرآن أيضاً؛ لأنَّ الصحابةَ ﭫ الذين رووا لنا الحديثَ، هم الذين رَووا لنا القرآنَ، فإنْ قَبِلُوه؛ لزمهم قبولُ الأحاديث، إذ الناقل واحد)[(٢)].

الخلاصة

نخلص مما سبق عرضُه من تاريخ انتشار المذاهب المُنكِرة للسُّنَّة إلى ما يلي:

أولاً: بدأ التشكيك في السُّنَّة في مرحلة مبكرة من التاريخ الإسلامي؛ إذ أنه لم يمر أكثر من أربعين سنة على وفاة النبي ﷺ إلَّا وقد ظهر هؤلاء بأطياف وأشكال متعدِّدة.

ثانياً: ارتبط ظهور هذه الفرق الضالة بالسياسة ارتباطاً وثيقاً؛ ممَّا يدل على رغبتهم في تحقيق مصالح خاصة لهم لم يحصلوا عليها؛ فانقلبوا وانقضُّوا على ولاة الأمر يُناصبونهم العداء مُتَّخذين من الدين ستاراً لهم.

ثالثاً: لا يخفى أيضاً علينا ارتباط هذه الفِرق وتلك المذاهب بالفلسفات القديمة؛ مثل الفارسية واليونانية؛ حيث تأثَّروا بها وبأفكارها ومبادئها؛ فحاولوا خائبين نقلها أو الجمع بينها في أصولها وبين الدين الإسلامي؛ لذا وجدنا أنَّ معظم هذه الفِرق والمذاهب انتشرت في البلاد التي كانت تحت حكم الفرس والروم.

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة، (ص٦ ـ ٧).
(٢) المصدر نفسه، (ص٧٥).

وهنا لنا وقفة، يُؤيِّدني فيها مَنْ شاء ويُعارضني مَنْ شاء، وهي أنَّ العرب ببعدهم عن الفلسفات المادية والأقيسة المنطقية التي كانت موجودةً في بلاد فارس والروم كانوا أكثر الأمم استعداداً لتلقِّي الوحي والرسالة؛ لذا لمَّا فتح اللهُ تعالى قلوبَهم للإيمان وجدناهم أكثرَ الناس إيماناً، فاندفعوا في شتَّى أنحاء الأرض لا يلوون على شيء دفاعاً عن عقيدتهم ونشراً لدينهم، وهذا من تقدير الله سبحانه.

رابعاً: كان هناك ارتباط من نوع آخر بين هذه الفِرق والمذاهب المنكِرة للسُّنَّة وبين أرباب الأديان الأخرى، ولا سيما اليهودية والنصرانية؛ إذْ إنهم لمَّا لم يتمكَّنوا من مواجهة الإسلام وقوَّتِه المعنوية والمادية، لجؤوا إلى حيلة خبيثة؛ وهي التَّستُّر بالدخول فيه والتَّشكيك فيه من داخِله، فحاولوا هدمَه من الداخل، وهذا يتَّضح لنا جليّاً في موقف «ابن سبأ» اليهودي الماكر وما فعله بالأمة المسلمة من كوارث ما زالت آثارها باقية حتى وقتنا هذا.

ويبقى سؤال غاية في الأهمية، وهو: هل ظهور مثل هذه الفِرق وتلك المذاهب كان له أثر إيجابي في حفظ الإسلام وأهله؟

الإجابة القطعية بالإثبات؛ إذ إن مثل هذه الفِرق وما أثارته من زوبعات فكرية حاولوا من خلالها التشكيك في السُّنَّة وردها وإنكارها، وكذا ما أثاروه من شبهات وشبه أدت إلى تصدي علماء الإسلام لها منذ عصر الصحابة والتابعين؛ وما موقف ابن عباس ﵄ من الخوارج إلَّا تجسيد لهذا الجهد المبذول في رد افتراءاتهم وشبهاتهم؛ بل والأكثر من ذلك أنْ تبارى علماء الأمة لجمع السُّنَّة وحفظها ورد ما ليس منها، فكان هذا من الأثر المحمود والإيجابي لظهور مثل هذه الفِرق وتلك المذاهب.

المبحث الثاني

أصول المبتدعة في هجر السُّنَّة

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إنكار السُّنَّة.

المطلب الثاني: إيثار الهوى وتحريف النصوص.

المطلب الثالث: التأويل الباطل للنصوص.

المطلب الرابع: الوضع في الحديث.

المطلب الخامس: التجريح.

تمهيد

الابتداع في الدين أمرٌ خطير؛ حيث يُحدِث في الدين ما ليس منه، ويُتعبَّد الله بما لم ينزله، فكأنَّ المبتدع يُشرِّع بنفسه لنفسه، وهذه الحال التي عليها المبتدع ألزمته باتخاذ موقفٍ معادٍ للسُّنَّة النبوية؛ إذ إنه لو سَلَّمَ لها وآمن بها لاصطدمت بما ذهب إليه ووضع لنفسه، ولَمَا ثبت أمام قوة السُّنَّة وسلطانها، ومن ثُمَّ لا يجدُ بدّاً ـ من أجل بدعته ـ إلَّا أن يُبيِّتَ عداءَه الشديد.

وهذا الموقف من السُّنَّة اتَّخذ أشكالاً مُتعدِّدة ومظاهر مُتنوِّعة عند كافة المبتدعة؛ مثَّلتْ أصولاً بنى عليها المبتدعة جميعاً أصولهم، مع اختلافٍ بينهم وتفاوت.

وقد آثرتُ أنْ أبدأ بالحديث عن المبتدعة وأصولهم التي بنوا عليها موقفهم من السُّنَّة؛ تأصيلاً لما سنتناوله من موقف الفِرق المبتدعة كل فرقة

على حدة، وهذه الأصول التي بنوا عليها موقفهم شكَّلت خمسة أصول سنتناولها في المطالب الآتية:

المطلب الأول

إنكار السُّنَّة

يُمثِّل إنكار السُّنَّة الأصل الأوَّل في موقف المبتدعة من السُّنَّة؛ إذ أنهم يسدُّون الباب أمام مَنْ يُجادلهم أو يُناقشهم في مسألةٍ من المسائل بأنْ يُسارعوا بردِّ الأحاديث وإنكارها، فلا يجد مَنْ يُجادلهم حجةً يحاجُّهم بها حيث فَوَّتوا عليه الفُرصةَ بردِّ بضاعته.

وإنكار السُّنَّة ـ عندهم ـ يتمثَّل في ثلاثة مظاهر، وهي على النحو التالي:

* المظهر الأول: إنكار حجية السُّنَّة:

أنكر بعض المبتدعة؛ كالزنادقة، وغلاة الروافض، والقرآنيين، ونحوهم، حُجيَّةَ السُّنَّة النبوية، فضلاً عن أنْ تكون دليلاً من أدلة الأحكام عند المسلمين، وقد نصَّ العلماء على كُفر هؤلاء المنكرين لحجية السُّنَّة النبوية؛ لأنهم خالفوا نصوص القرآن الكريم ـ الذي زعموا الاكتفاء به، وردُّوا إجماع الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم من علماء الدِّين(١).

النبيُّ ﷺ يُحذِّر من إنكار حُجية السُّنَّة:

الأحاديث الدالة على وجوب اتباع النبي ﷺ كثيرة ومتنوعة، وتدل بمجموعها دلالة قطعية على حجية السُّنَّة، وأنها شقيقة القرآن في الحُجَّة، ومن أهمها:

١ ـ ما جاء عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِ يَكْرِبَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، (٢/٢٠٨)؛ السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، د. مكي الشامي، (ص١٢٤).

«**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**[١]، **أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ! فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ! وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ!**» الحديث[٢].

٢ ـ وفي رواية: (**وَإِنَّ ما حَرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ كما حَرَّمَ اللهُ**)[٣].

٣ ـ ما جاء عن أبي رافِعٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي؛ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ!**»[٤].

أهل العلم يحذِّرون من إنكار حجية السُّنَّة:

١ ـ قال ابن حزم رحمه الله: (ولو أنَّ امرأً قال: لا نأخذ إلَّا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلَّا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأُخرى عند الفجر؛ لأنَّ ذلك هو أقلُّ ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حَدَّ للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مُشركٌ حلال الدم والمال)[٥].

٢ ـ وقال **الشاطبي** رحمه الله: (الاقتصار على الكتاب رأيُ قومٍ لا خلاق

---

(١) (**وَمِثْلَهُ مَعَهُ**): أراد بذلك السُّنَّة التي أُوتي. انظر: صحيح البخاري، لابن بطال، (١٠/ ٣٥٨).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٣٠)، (ح١٧٢١٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٤).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٧)، (ح٤٦٠٤).

(٣) رواه الترمذي، (٥/ ٣٨)، (ح٢٦٦٤)؛ والحاكم، في المستدرك، (١/ ١٩١)، (ح٣٧١).
وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٦٤)، (ح٢٦٦٤).

(٤) رواه الشافعي في مسنده، (ص٢٣٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٥)؛ والترمذي، (٥/ ٣٧)، (ح٢٦٦٣) وقال: (حسن صحيح).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٨)، (ح٤٦٠٥).

(٥) الإحكام في أصول الأحكام، (٢/ ٢٠٨).

لهم، خارجين عن السُّنَّة؛ إذ عَوَّلوا على ما بنيت عليه من أنَّ الكتاب فيه بيانُ كلِّ شيء، فاطَّرحوا أحكامَ السُّنَّة فأداهم ذلك إلى الانخلاعِ عن الجماعة، وتأويلِ القرآن على غير ما أنزل الله)[١].

٣ ـ ومِثلُ ذلك جاء عن **الشوكاني** رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال: (والحاصل: إنَّ ثبوت حُجيَّة السُّنَّة المُطهَّرة، واستقلالَها بتشريع الأحكام ضرورةٌ دينية، ولا يُخالف في ذلك إلَّا مَنْ لا حظَّ له في دين الإسلام)[٢].

وقد يتوَّهم مُتوهِّم أنهم بذلك ـ أي: المبتدعة ـ يُقدِّسون القرآن ويُعظِّمونه، وهذا باطل باتفاق أئمة المسلمين وعامَّتهم؛ إذ أنهم بذلك إنما يجنون على القرآن ويُعطِّلون أحكامه، وإلَّا فأين تفصيلات الأحكام الكلية التي جاء بها القرآن، وأين أحكامُه التشريعية التعبدية وأركانها ومواقيتها وغير ذلك ممَّا لا تجده إلَّا في السُّنَّة النبوية؟!

* المظهر الثاني: إنكار الاحتجاج بخبر الآحاد:

ومن أساليب المبتدعة في هجر السُّنَّة النبوية ما أحدثته المعتزلةُ ـ في القرن الثاني الهجري ـ من إنكار الاحتجاج بخبر الآحاد، وعدم اعتباره من السُّنَّة التي تُضاف إلى النبي ﷺ؛ لأنه ـ في زعمهم ـ لا يؤمَن فيه الكذب، وهو رأي مبتدع مخالف لإجماع المسلمين[٣].

وأهل السُّنَّة والجماعة يستدلون بنصوص الكتاب والسُّنَّة جميعها، لا يُفرِّقون بين نصوص الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، ولا يُفرِّقون أيضاً بين الحديث المتواتر وبين خبر الآحاد، ويحتجون بالمتواتر والآحاد في العقائد والأحكام على حدٍّ سواء.

---

(١) الموافقات، (٤/ ٣٢٥، ٣٢٦).

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، (ص٦٩).

(٣) انظر: فضل الاعتزال، (ص١٨٥)؛ موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (١/ ١٢٦)؛ السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص١٤٩).

إفادة خبر الواحد العلمَ اليقيني:

خبر الواحد إذا تلقَّته الأمة بالقبول فإنه يُفيد العلم اليقيني، وهو قول جماهير الأمة من المحدِّثين والفقهاء، ومما جاء عن أهل العلم في ذلك:

١ ـ قال **ابن حزم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإنَّ جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجري على ذلك أهلُ كلِّ فرقة في علمها؛ كأهل السُّنَّة، والخوارج، والشيعة، والقدرية، حتى حدث متكلِّمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع في ذلك)[١].

٢ ـ وقال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنَّ الخبر إذا صحَّ عن رسول الله ﷺ ورواه الثِّقاتُ والأئِمَّة، وأسندَه خَلَفُهم عن سَلَفِهم إلى رسول الله ﷺ، وتلقَّته الأُمَّة بالقبول؛ فإنه يوجب العِلْمَ فيما سبيله العلم، هذا قولُ عامةِ أهل الحديث، والمتقنين من القائمين على السُّنَّة، وإنما هذا القولُ الذي يُذكَر: أنَّ خبرَ الواحد لا يفيد العلم بحال، ولا بد من نَقْلِه بطريق التواتر لوقوع العلم به شيءٌ اخترعَتْه القدريةُ والمعتزلةُ، وكان قصدُهم منه ردَّ الأخبار)[٢].

٣ ـ ويُؤكِّد ذلك **ابن أبي العز** الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ يقول: (خبر الواحد إذا تلقَّته الأُمَّة بالقبول عملاً به، وتصديقاً له؛ يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأُمَّة، وهو أحد قِسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأُمَّة في ذلك نزاع؛ كخبر عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[٣]... وكان رسولُ الله ﷺ يُرسِلُ رُسُلَه آحاداً، ويُرْسِلُ كُتُبَه مع الآحاد، ولم يكن المُرْسَلُ إليهم يقولون لا نقبله؛ لأنَّه خبر واحد، وقد قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]، فلا بُدَّ أنْ يَحفظَ اللهُ حُجَجَه وبَيِّناتِه على خَلْقِه؛ لئلا تَبطُلَ حُجَجُه وبَيِّناتُه)[٤].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، (١/ ١٠٨).
(٢) الانتصار لأصحاب الحديث، (ص٣٤، ٣٥).
(٣) رواه البخاري، واللفظ له (١/ ٣)، (ح١)؛ ومسلم، (٣/ ١٥١٥)، (ح١٩٠٧).
(٤) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (ص٣٩٩، ٤٠٠).

* المظهر الثالث: تقديم العقل على النقل:

ومن أساليب المبتدعة في هجر السُّنَّة النبوية ما أحدثته المعتزلةُ ـ في القرن الثاني الهجري ـ من تقديم العقل على النقل، متأثرين بمناهج الفلاسفة وآرائهم، وكان لهم شُبَهٌ تذرَّعوا بها، وتأوَّلوا كثيراً من الأحاديث النبوية، ورفضوا منها ما لا يتَّفق مع مذهبهم الباطل، ولو بلغت من الصحة والشهرة مبلغاً لا يُمكن معه التسليم بالإنكار، وادَّعوا بأن البراهين العقلية قطعيةٌ موجبة للعلم، وأنَّ أخبار الآحاد دونها في المنزلة؛ لأنها تُفيد الظَّن ولا توجب العلم!

والسؤال المتبادر إلى الذهن: هل العقل يملك هذه المكانة وتلك المنزلة التي تُمكِّنه من قبول النص وردِّه لمجرد أنه يُخالف مقاييسه؟!

والإجابة: لا، فالعقل له حدوده ومجاله، والعقل آلةٌ خلقها الله ﷻ ومنحها الإنسان؛ كي يُميِّز بها بين النافع والضار، والصالح والطالح، وليدرك بها حقيقة الأشياء، إلى غير ذلك من الإمكانات الهائلة التي منحها الله تعالى للعقل، ولكن رغم ذلك فالعقل نفسُه قاصرٌ حتى عن إدراك كُنه ذاته، فما زال الخلاف قائماً غير محسومٍ عن طبيعة العقل، وهل يُقصد به المخ الذي في الرأس؟ أم يُقصد به القلبُ الذي في الصدر؟ أم لا هذا ولا ذلك؟ وهل هو شيء مادي في الجسم؟ أم أنه لطيفة ربَّانية غير مدركة ولا مرئية كأنها إلهام؟

فإذا كان العقلُ ذاتُه غيرَ قادرٍ على إدراك ذاتِه، فأنَّى له أنْ يكون حَكَماً على نصوصٍ قُدسية، نالت قداستها من صاحبها وهو رسول الله ﷺ الموحى إليه من ربه، والذي سَلَّمَ له بالرسالة العقلُ ذاتُه. فلماذا سَلَّمَ له بالرسالة ولم يُسَلِّمْ له بما يترتَّب عليها من نصوص وأقوال وأفعال، وإنْ خالفتْ في الظاهر حُكْمَه؟ إذ في حقيقة الأمر لا تناقضَ بين النقل والعقل.

وكل ما هنالك أنَّ أصحاب هذا الرأي وثقوا في عقولهم أكثر ممَّا يلزم، وأعطوا العقلَ فوق ما يستحق، فمالوا وجاروا، فوقعوا في المحذور، وخرجوا عن جادة الأمور.

أنموذجان ممَّا أنكره المبتدعة بعقولهم:

أوردت كتب السُّنَّة أحاديث صحيحة تتعلَّق بعالَم الغيب، وأنكرها المعتزلة لا لشيءٍ إلَّا أنها مُسْتبعدَةٌ من عقولهم القاصرة؛ بل تعسَّفوا في إنكار بعض المسائل الثابتة بطريق التواتر؛ بدعوى أنها منقولة بطريق الآحاد[1]، ومن ذلك:

١ ـ إنكار الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى يوم القيامة:

والأحاديث الواردة في تمتع المؤمنين برؤية الله تعالى يوم القيامة لم تُروَ بطريق الآحاد، وهي تزيد على ثمانين حديثاً؛ كما قال ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنَّ المُحدِّثين يروون في الرُّؤية أحاديثَ كثيرةً تزيد على ثمانين حديثاً عن خَلْقٍ كثير من الصَّحابة، أكثر من ثلاثين صحابيّاً)[2].

وبلغت هذه الأحاديث بمجموعها مبلغَ التواتر، فلا مجال لإنكارها قطعاً، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد ثبتت رؤيةُ المؤمنين لله عَزَّ وَجَلَّ في الدار الآخرة في الأحاديث الصِّحاح، من طرقٍ متواترة عند أئمة الحديث، لا يُمكِن دَفْعُها ولا مَنْعُها)[3].

٢ ـ إنكار الأحاديث الواردة في حوض النبيِّ ﷺ:

ولم يُبالوا بالأحاديث المتواترة الواردة في إثبات حوض النبيِّ ﷺ، (وقد رواها من الصحابة خمسون نَفْساً)[4]. قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (أحاديث الحوض متواترة)[5]، وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في سياق حديثه عن نهر الكوثر ـ: (وقد صح أصل هذا؛ بل قد تواتر من طريقٍ تُفيد القطعَ عند كثير من أئمة الحديث، وكذلك أحاديثُ الحوض)[6].

---

(١) انظر: السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص١٧٨).
(٢) الروض الباسم في الذب عن سُنَّة أبي القاسم، (٢/ ٢١١).
(٣) تفسير ابن كثير، (٨/ ٢٧٩).
(٤) لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، الزبيدي (١/ ٢٥١).
(٥) نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني (ص٢٣٨).
(٦) تفسير ابن كثير، (٨/ ٥٠٢).

ورَدُّوا مِثلَ هذه الأحاديث؛ لأنهم قاسوها بمقاييسِ الحياة الدنيا، ومقاييسِ عصرهم، وما يمكن لعقولهم إدراكه وفهمه، فحقيقةً ربما صادمت بعضَ الأحاديث ـ على هذه الشاكلة ـ مقاييسُ الحياة الدنيا، ولكن يوم القيامة له مقاييس أخرى واعتبارات وسنن لا يدركها عقلُنا القاصر، ومن ثَمَّ كان لا بد من الانتصار للنصِّ، ومثل هؤلاء لو قيل لهم ـ قبل ألف عام؛ بل مائة وعشرين عاماً: إنَّ الإنسان سيصعد إلى سطح القمر، ويتنقَّل بين أجرام السماء لعدُّوه ضرباً من الخيال ولوناً من الخبال، ولكن جاء الواقع المشاهد لنا جميعاً يؤكِّد ذلك ويُحقِّقه، فما يقطع العقل باستحالته في زمن، قد يتحقَّق في زمنٍ آخر، وهذا دليل حسيٌّ ظاهر على عجز العقل وقصوره.

المطلب الثاني

إيثار الهوى وتحريف النصوص

* أولاً: إيثار الهوى على النصوص:

لم تجتمع المبتدعة على شيء مثل اجتماعها على الانقياد للهوى وإيثاره على النصوص الشرعية؛ حتى أصبح ذلك شعارهم ودثارهم، فهجروا السُّنَّة وألِفوا البُعدَ عن الحق، والابتداعَ في الدِّين، والتَّطاولَ على نصوص الكتاب والسُّنَّة؛ بالهوى والبهتان والكذب والتحريف، فقد (ردَّ **القدريةُ** النصوصَ الصريحة المحكمة في قدرة الله على خلقه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن... وردَّ **الجبريةُ** النصوصَ المُحكمة في إثبات كون العبد قادراً مُختاراً فاعلاً بمشيئته... وردَّ **الخوارجُ والمعتزلةُ** النصوصَ الصريحة المُحكمة غاية الإحكام في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم من النار... وردَّ **الجهمية** النصوصَ المتنوعةَ المُحكمة على عُلُوِّ اللهِ على خلقه، وكونه فوق عِباده... ورد **الرافضةُ** النصوصَ الصحيحة الصريحة المُحكمة ـ المعلومة عند خاصِّ الأمة وعامَّتها بالضرورة ـ في مدح الصحابة والثناء عليهم، ورضاءِ الله عنهم، ومغفرته لهم وتجاوزه عن سيئاتهم، ووجوبِ محبةِ الأمة واتباعِهم لهم،

واستغفارِهم لهم، واقتدائهم بهم)[١].

الرافضة أنموذجاً في رد النصوص بالهوى:

من أساليب الرافضة في متابعة الهوى وردِّ النصوص الشرعية[٢]، ما يلي:

١ ـ جعلوا الولايةَ لأهل البيت رضي الله عنهم المحور الرئيس الذي تدور حوله أحكام مذهبهم الاعتقادية والعملية، ورفضوا الآلاف من أحاديث الصحابة رضي الله عنهم؛ بل كفَّروهم إلَّا سبعة عشر صحابياً وسمُّوهم؛ بسبب مبايعتهم لأبي بكر أولاً ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم.

(**والقاعدة العامة عندهم**: أنَّ مَنْ لم يُوالِ عليّاً فقد خان وصيَّة النبي ﷺ، ونازع أئمة الحقِّ، فليس أهلاً للثقة والاعتماد)[٣].

٢ ـ إيمانهم بمبدأ التَّقية، ومغالاتهم في ذلك حتى زعموا (أنَّ كثيراً من الأحاديث صدرت عن أهل البيت مُخالِفةً لما يرون من حكم الشرع تقيَّةً؛ ليحفظوا الأنفسَ والأعراضَ والأموالَ من سطوةِ خلفاء الجَور وولاتِهم، فلا يكون مفادها مراداً بالإرادة الجدية)[٤]، والرافضة تريد بذلك التغطية على ما في أحاديثهم من تضارب واختلافٍ في نسبة الروايات إلى الأئمة.

٣ ـ اعتقادهم عصمة الأئمة؛ لذا أوجبوا على الناس طاعة الإمام المعصوم في حياة النبيِّ ﷺ وبعد وفاته، وادَّعوا أنَّ مخالفته تُورِثُ الكفرَ والفسق[٥]، ورووا ـ على لسان الإمام موسى الكاظم ـ أنه قال: (لعن الله أبا حنيفة؛ كان يقول: قال عليٌّ، وقلتُ)[٦]، فمُخالِف الإمامِ في نظرهم ملعون!

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، (٢/ ٢٩٥ ـ ٣٠٤).
(٢) انظر: السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص١٩٤).
(٣) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص١٣١).
(٤) قواعد التحديث، الغريفي (ص١٣١).
(٥) انظر: الأصول من الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (١/ ٣٨٣)؛ تنقيح المقال، المامقاني (١/ ٤٤٤).
(٦) الأصول من الكافي، (١/ ٣٨٣).

* ثانياً: تحريف النصوص الشرعية:

ومن أساليب المبتدعة في هجر السُّنَّة النبوية إظهارها للناس بصورة مُلَفَّقة مُزوَّرة، عن طريق التحريف والتغيير والتبديل في الروايات؛ إمَّا زيادةً أو نقصاً، أو تبديل كلمة أو كلمتين، أو تبديل جملة من الكلمات، أو تبديل سياق الروايات وإخراجها بصورة تتنافى أصلاً مع ما كانت عليه عند المُحدِّثين، والتبديلُ والتحريفُ عند المبتدعة يختلف باختلاف الغاية المطلوب تحقيقها في كلِّ حادثة أو حديث؛ إسناداً أو متناً، ومن نماذج التحريف في النصوص عند المبتدعة[1]، ما يلي:

أنموذجان من تحريف النصوص:

١ ـ تحريف الرافضة:

امتلأت كتب الرافضة على اختلاف فنونها بالتحريف والتبديل لنصوص السُّنَّة والسيرة النبوية، والافتراء على الأجِلَّة من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، ومن أمثلة تحريف الرافضة لنصوص السُّنَّة، ما فعله بعضهم في رواية حديث أركان الإسلام، فقد رووه عن زرارة عن أبي جعفر الباقر بلفظ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ على خَمْسةِ أشياء: الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية»، قال زرارة: فقلت: وأيُّ شيء من ذلك أفضل؟ فقال: (الولاية أفضل)[2].

واللفظ الصحيح المعروف عن رسول الله ﷺ هو: «**بُنِيَ الإِسْلَامُ على خَمْسٍ؛ شَهَادَةِ أَنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ**»[3].

٢ ـ تحريف المعتزلة:

ومثال ما حرَّفته المعتزلة حديث افتراق الأمة؛ حيث ذكروه في كتبهم

---

(١) انظر: السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص٢٢٠).
(٢) الأصول من الكافي، (١/ ١٨).
(٣) رواه البخاري، (١/ ١٢)، (ح٨)؛ ومسلم، (١/ ٤٥)، (ح١٦).

بسندهم عن جابر بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**افترقت بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فِرقة، وستفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فِرقة، أبرُّها وأتقاها الفِئةُ المعتزلة**»[(١)].

واللفظ الصحيح المشهور عن رسول الله ﷺ - في هذه الفِرق -؛ قوله: «**كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً وَهِي: الْجَمَاعَةُ**»[(٢)]، وفي لفظٍ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[(٣)].

المطلب الثالث

التأويل الباطل للنصوص

من أساليب المبتدعة في هجر السُّنَّة تفريغ النصوص الشرعية من محتواها وإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها، وتأويلها تأويلاً باطلاً، وهذا هو عين الإلحاد والتحريف الذي حذَّر منه أهل العلم، وإن سمَّاه أصحابه تحقيقاً علمياً وتأويلاً مُعتَبراً؛ بل إنَّ المُؤَوِّلة من ضُلَّال المُبتدعة يعمدون كثيراً إلى مخالفة النصِّ والإجماعِ فيما يذهبون إليه، وقد ذَكَر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ بأنه ينبغي (أنْ يُفْهَمَ عن الرسول ﷺ مرادُه من غير غلوٍّ ولا تقصير، فلا يُحمل كلامُه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قَصَدَه من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمالِ ذلك والعدولِ عنه من الضَّلالِ والعدولِ عن الصواب ما لا يعلمه إلَّا الله؛ **بل سوءُ الفهم عن الله ورسوله أصلُ كلِّ بدعةٍ وضلالةٍ نشأتْ في الإسلام**؛ بل هو أصلُ كلِّ خطأٍ في الأصول والفروع، ولا سيما إنْ أُضيف إليه سوءُ القصد، فيتَّفق سوءُ الفهم في بعضِ الأشياء من المتبوع مع حُسْنِ قصدِه وسوءِ القصدِ من التابع، فيا محنة الدِّين وأهله! والله المستعان.

---

(١) طبقات المعتزلة، ابن المرتضى (٢/ ١٥).

(٢) رواه ابن ماجه، (٢/ ١٣٢٢)، (ح٣٩٩٣). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، (٣/ ٣٠٨)، (ح٣٢٤٢).

(٣) رواه الترمذي، (٢/ ٦٧٣)، (ح٢٨٥٣). وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٥٤)، (ح٢٦٤١).

وهل أَوْقَعَ القدريةَ والمرجئةَ والخوارجَ والمعتزلةَ والجهميةَ والرَّافضةَ وسائرَ طوائفِ أهلِ البدع إلَّا سوءُ الفهم عن الله ورسوله؛ حتى صار الدِّينُ بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الإفهام! **والذي فَهِمَه الصحابة ومَنْ تَبِعهم عن الله ورسوله فمهجورٌ لا يُلتَفتُ إليه، ولا يَرفع هؤلاء به رأساً)**[1].

* **التأويل نوعان**: صحيح، وفاسد[2].

أولاً: **التأويل الصحيح**: ما كان مستنداً إلى دليلٍ مقبولٍ يُصَيِّره راجحاً.

وهو مسلَكٌ مقبول سار عليه الصحابةُ والتابعون ومَنْ بعدهم؛ حتى قال الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ: (جميعُ فِرقِ الإسلام مُقِرُّون بأنه لا بدَّ من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار)[3].

والأصل الذي بنى عليه أهل السُّنَّة منهجهم قائمٌ على: الفهم عن الله تعالى ورسوله ﷺ على مرادِ الله تعالى ومرادِ رسوله ﷺ، فلا يتعدَّون سُنَّةَ رسول اللهِ ﷺ وهي المُبيِّنة عن الله تعالى إلى غيرها؛ إذ أنه ﷺ صاحِب الشريعة، وصاحِبُ الشيء أعرف الناس به، فمن السفه تركه إلى غيره ليدلنا عمَّا عنده، ولا يتعدَّون سُنَّة رسول الله ﷺ وما فَهِمَه عنه الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى غيرهم، لا سيما وهم شهود عدول؛ شهدوا وسمعوا ووعوا عن رسول الله ﷺ ما لم يتمكَّن منه غيرهم، هذا مع تزكية الله لهم وتعديل رسول الله ﷺ لهم؛ كما أنهم هم حملة الشريعة إلى غيرهم، فحملوا الرسالة كاملة ونشروها في سائر أقطار الأرض، ومن الممتنع عقلاً أنْ يحمل الرسالةَ مَنْ هو جاهل بها، ومن ثَمَّ كان تأويل أهل السُّنَّة تأويلاً مقبولاً متوافقاً مع ما لديهم من النصوص ومن القرائن.

ثانياً: **التأويل الفاسد**: ما لم يستند إلى دليل أصلاً، أو ما كان دليله مرجوحاً، أو مساوياً للظاهر.

---

(١) الروح، (ص٦٢ ـ ٦٣).

(٢) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، (٢/ ٣٢).

(٣) أساس التقديس في علم الكلام، (ص٦٧).

وهذا النوع من التأويل هو الذي ذمَّه السلف الصالح وحذَّروا منه، لذا فإنَّ أهل السُّنَّة يرفضونه ولا يقبلونه؛ لعلمهم بخطره، وإدراكهم لضرره؛ فبسببه قُتِل عثمان رضي الله عنه، وبسببه اعتزلت المعتزلةُ، وترفَّضت الرافضةُ، وخرجت الخوارج[١].

واتَّخذ المبتدعة «التأويل الفاسد» ذريعةً لهجر السُّنَّة النبوية، والطعن فيها، وكانوا فيه على قسمين:

* القِسْم الأوَّل: التأويل الباطني المنحرف:

وهو الذي يرى أنَّ لكلِّ ظاهرٍ من الألفاظ باطناً، ولكلِّ تنزيلٍ تأويلاً، ومن هنا سُمُّوا بالباطنية[٢].

قال أبو منصور البغدادي رحمه الله: (وليست الباطنية[٣] من فِرَقِ مِلَّة الإسلام؛ بل هي من فِرَقِ المَجوس)[٤]. وقال أيضاً: (وفي هذا بيانُ كَذبِ الباطنية في دعواها؛ أنَّ زعماءَها مَخْصوصون بمعرفة أسرار الأشياءِ وخواصِّها، وقد بيَّنَّا خروجَهم عن جميع فِرق الإسلام)[٥].

فإنْ كان دين الإسلام جاء للبشرية بأسرها، وللناس كافَّة، فهل يجوز أنْ يُخفِيَ اللهُ تبارك وتعالى شيئاً من تعاليمه وأحكامه فلا يطَّلع عليها إلَّا الخواص؟! وهل يجوز أنَّ الله تبارك وتعالى لا يُطلِع عليها رسوله ويُطلِع عليها غيرَه، وإذا كان ذلك كذلك، فلماذا أوحى إليه دونهم؟! إنْ هي إلَّا تخرُّصاتُ مجنونٍ وإرهاصاتُ مفتون.

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، (١/ ٧٧)؛ الملل والنحل، (١/ ١٠٤).

(٢) انظر: الملل والنحل، (١/ ١٩٢).

(٣) **(الباطنية)**: سُمُّوا بذلك؛ لدعواهم أنَّ لظواهرِ القرآن والسُّنَّة بواطنَ، تجري في الظاهر مجرى اللُّب من القشر، وغَرَضُهم الأقصى إبطالُ الشرائع، وهُمْ فِرَقٌ كثيرة، منهم: القرامطة، والإسماعيلية، وضرَرُهم على الإسلام والمسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى، والدَّهريين؛ بل أعظم من ضرر الدَّجال. انظر: الفرق بين الفرق، (ص ٢٨١ ـ ٣١٢)؛ فضائح الباطنية، أبو حامد الغزالي (ص١١ ـ ١٢).

(٤) الفرق بين الفرق، (ص١٦).

(٥) الفرق بين الفرق، (ص٢٩٩).

*** نماذج من التأويل الباطني المنحرف:**

من أخطر مظاهر التأويل الباطني المُنحرف: صَرْفُ النصوص عن ظواهرها بِلا برهان، وتأويلُها تأويلاً باطنياً مُتحلِّلاً غير منضبط بقواعد اللغة وأصول الدِّين، ومن نماذج التأويل الباطني المنحرف عند الإسماعيلية، والنصيرية، والفلاسفة، ما يلي:

النَّموذج الأوَّل: الإسماعيلية:

وهي من أكثر الفِرق إيغالاً في القول بالباطن، وتحكيمِه في المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية.

والتأويل عند الإسماعيلية: (هو باطنُ المعنى أو رمزُه أو جوهرُه، وهو حقيقةٌ مُتستِّرة وراء لفظةٍ لا تدل عليها، ومن هنا أعطى النظام الإسماعيلي الفكري صلاحية التفسير «للناطق»، ووهب صلاحية التأويل «للإمام»، فالأوَّلُ يُمثِّل الشريعة والأحكام والفقه والقانون الظاهر، والثاني يُمثِّل الحقيقةَ والتأويلَ والفلسفة والباطن... فقد جعلوا محمداً هو صاحب التنزيل... وجعلوا عليّاً صاحب التأويل)[1].

ولا ريب أنَّ **الإسماعيلية تأثرت في مبادئها وتأويلاتها بمذاهب المجوس والنصارى ومعتقداتهم**، وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: (فإنَّ هؤلاء الإسماعيلية **أخذوا من مذاهب الفرس**، وقولهم بالأصلين: النور والظلمة، وغير ذلك أموراً، **وأخذوا من مذاهب الروم من النصرانية** وما كانوا عليه قبل النصرانية من مذهب اليونان، وقولهم بالنفس والعقل وغير ذلك أموراً، **ومزجوا هذا بهذا**، وسمُّوا ذلك باصطلاحهم: السابق والتالي، وجعلوه هو القلم واللوح، وأنَّ القلم هو العقل الذي يقول هؤلاء: إنَّه أوَّل المخلوقات، واحتجوا بحديثٍ يُروى عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**أوَّلُ ما خلق اللهُ العقلَ، قال له: أقبِلْ فأقبل، فقال له: أدبِرْ فأدبر، فقال: وعزتي ما خلقتُ خلقاً أكرم عليَّ منك، فبك آخذ وبك أُعطي، وبك الثواب وبك العقاب**» وهذا الحديث رواه

---

(١) مقدمة كتاب أساس التأويل، النعمان بن حيون التميمي (ص٧).

بعض مَنْ صنَّف في «فضائل العقل»؛ كداود بن المحبر ونحوه، وهو «**حديثٌ موضوعٌ**»[١] كَذِبٌ على النبيِّ ﷺ عند أهل المعرفة بالحديث)[٢].

ومن الأحاديث التي أوَّلتها الإسماعيلية:

ما جاء في تأويلات الدَّاعي شهاب الدين أبي فراس الديلمي - في شرح حديث: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمَا مِائَةً إِلَّا وَاحِداً مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**»[٣]: (عَنَى بذلك الحدودَ المنصوبين لنشرِ أمرِ الله بين المستجيبين وهم تسعة وتسعون عدداً، فمَنْ عرفهم وتولَّاهم وأنزل لكلِّ واحدٍ منهم منزلته الموهوبة له، وعَلِمَ أنَّ المعبودَ بذلك هو الباري ﷻ دونهم استحقَّ المفاتحة، وأُطلِقَ لسانُه، وأُبيح له التغلُّب والتصرُّف في علم الحقيقة في هذا العالَم، ووجب له الثوابُ الجزيل في مَعاده)[٤].

ولا يخفى ما في هذا التأويل الباطل من التلاعب بالأحاديث النبوية الشريفة، وليِّ أعناق العبارات؛ لتكون خاضعةً لما يعتقدون.

النموذج الثاني: النصيرية:

وهم من غلاة الرافضة، وقد **أوَّلوا النصوص الشرعية وَفْقَ مُقرَّرات مذهبهم الباطني**، القائل: بأنَّ **عليّاً** قد خُصِّصَ بالتأويل، وأنَّ **محمداً** قد خُصِّصَ بالتنزيل، فأوَّلوا العقائد والعبادات تأويلاً باطنيّاً بعيداً عن الفهم العقلي، والمنطق اللغوي؛ بما يؤدِّي إلى طمسِ الإسلام، وانحلالِ مبادئه كليَّة.

ومن تلاعبهم بالألفاظ الواردة في الكتاب والسُّنَّة، قولهم: (إنَّ **الصلوات الخمس** عبارة عن خمسة أسماء، هي: عليٌّ والحسن والحسين ومحسن

---

(١) انظر: الموضوعات، لابن الجوزي (١/ ١٧٤)؛ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (١/ ١١٩)؛ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني (ص٤٧٧)، (رقم ٤٧).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٨).
(٣) رواه البخاري، (١/ ٥٢٧)، (ح٢٧٧٤)؛ ومسلم، (٢/ ١١٣٣)، (ح٦٩٨٦).
(٤) الإيضاح، الداعي شهاب الدين أبو فراس، (ص١٤٧ - ١٤٨).

وفاطمة، وأنَّ ذِكْرَ هؤلاء الخمسة يُغني عن الغُسل من **الجنابة** و**الوضوء** وبقية الصلاة وواجباتها، وأنَّ **الصوم** هو حِفْظُ السِّر لثلاثين رجُلاً تمثلهم أيام رمضان، وثلاثين امرأة تمثلهنَّ ليالي رمضان، وأمَّا **الزكاة** فهي رمزٌ لسلمان الفارسي، . . . و**الحَجر الأسود** رمزٌ للمقداد بن عمرو، و**الأشواط السبعة** تمثيل للأدوار السَّبع الكبرى لفيضان العالم عن الغيب المطلق، وأمَّا **الجهاد** فهو صَبُّ اللعنات على الخصوم وإفشاء السِّر)[(١)].

بل **إنَّ العقائد النصيرية تدَّعي**: بأنَّ لكلِّ عملٍ، وكلِّ قولٍ تأويلاً خاصاً لا يعرفه إلَّا المشايخ الذين تعلَّموا عن الأئمة!

ومن الأحاديث التي أوَّلتها النصيرية:

حديث: «**مَا نَقَصَ مَالُ عَبْدٍ مِنْ صَدَقَةٍ**»[(٢)]. فقد أوَّلوه بما رووه عن المفضل بن عمر أنه قال: معناه: (ما نقص عِلْمُ مَنْ بذلَه لأهله).

وتأوَّلوا الأيام البِيض التي حثَّ النبيُّ على صيامها بقوله: «**صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ ـ أَوْ كَصَوْمِ الدَّهْرِ**»[(٣)]. وقالوا: إنها حمزة بن عبد المطلب وجعفر وعقيل[(٤)].

ولا ريب أنهم ضُلَّال فيما ذهبوا إليه من التأويل الباطل؛ بل قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن هؤلاء النصيرية الباطنية الذين يدَّعون عِلْم الباطن ـ: (هَؤُلاءِ الْقَوْمُ الْمُسَمَّوْنَ بالْنُّصَيْرِيَّة، هُمْ وَسَائِرُ أَصْنَافِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ بَلْ وَأَكْفَرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ، وَضَرَرُهُمْ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ الْكُفَّارِ الْمُحَارِبِينَ؛ مِثْلَ كُفَّارِ التَّتَارِ والفرنج وَغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ هَؤُلاءِ يَتَظَاهَرُونَ ـ عِنْدَ جُهَّالِ الْمُسْلِمِينَ ـ بِالتَّشَيُّعِ وَمُوَالاةِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَهُمْ فِي

---

(١) النصيرية دراسة تحليلية، تقي شرف الدين (ص١٤٢ ـ ١٤٣).

(٢) رواه الترمذي، (٢/ ٥٩٧)، (ح٢٤٩٥) وقال: حسن صحيح. وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٥٣٤)، (ح٢٣٢٥).

(٣) رواه البخاري، (٢/ ٦٧٤)، (ح٣٤٥٦).

(٤) سبيل راحة الأرواح، أبو سعيد الطبراني، (ص٧٠).

الْحَقِيقَةِ لا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلا بِرَسُولِهِ، وَلا بِكِتَابِهِ، وَلا بِأَمْرٍ وَلا نَهْيٍ، وَلا ثَوَابٍ وَلا عِقَابٍ، وَلا جَنَّةٍ وَلا نَارٍ، وَلا بِأَحَدٍ مِنَ الْمُرْسَلِينَ قَبْلَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلا بِمِلَّةٍ مِنَ الْمِلَلِ السَّالِفَةِ؛ بَلْ يَأْخُذُونَ كَلامَ اللهِ وَرَسُولِهِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى أُمُورٍ يَفْتَرُونَهَا؛ يَدَّعُونَ أَنَّهَا عِلْمُ الْبَاطِنِ)[١].

النموذج الثالث: الفلاسفة:

تأثَّر بعض الفلاسفة[٢] بالاتِّجاه الباطني في التأويل، فشرحوا النصوص الشرعية بالنظريات الفلسفية، وأفرطوا في ذلك حتى أخضعوا نصوص الكتاب والسُّنَّة للآراء الفلسفية المبتدعة.

والتصور الفلسفي قائم على اعتقاد بأن النظريات الفلسفية هي حقائق يجب الإيمان بها، وهي براهين يقينية لا تقبل الشك، بينما ما يأتي من قبل الشريعة ليست حقائق قاطعة، إنما هي غايات علمية تُقرِّب الأمور العملية الحقيقية إلى أذهان الناس بقدر إمكانية فهمهم وإدراكهم[٣].

بل تزعم الفلاسفة بأنه يُشترط أن يكون كلام النبي ﷺ رمزاً، وألفاظه إيماءً؛ ليتناسب مع عقول العامة وأذهانهم، أمَّا التأويل الفلسفي فيراد به العودة بالنصوص إلى حقائقها التي تَعَمَّدَ النبي ﷺ إخفاءها ولا يستطيع الكشف عنها إلَّا هم وأمثالُهم من الخواص[٤].

ومن تلاعب الفلاسفة بالألفاظ الواردة في الكتاب والسُّنَّة، ما جاء في تأويل ابنِ سينا لأبواب الجنة والنار المذكورَين في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ ﴿٤٤﴾﴾ [الحجر: ٤٣ ـ ٤٤]. وفي قوله ﷺ: «**فِي الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ، فِيهَا بَابٌ يُسَمَّى الرَّيَّانَ، لَا**

---

(١) مجموع الفتاوى، (٣٥/١٤٩ ـ ١٥٠).

(٢) (**الفلاسفة**): جمع متفلسف، والفلسفة ـ بلسان اليونان: الحكمة. والفلاسفة طوائف متعددة.

انظر: الملل والنحل، (٢/٥٨).

(٣) انظر: تحصيل السعادة، للفارابي، (ص٩٠)؛ إثبات النبوة، لابن سينا (ص٤٨).

(٤) انظر: إثبات النبوة، (ص٤٨).

يَدْخُلُهُ إِلَّا الصَّائِمُونَ»[(١)]، فقد تأوَّل «أبوابَ الجنة والنار»، بقوله: (وأمَّا ما بلَّغَ النبيُّ محمدٌ عن ربِّه عزَّ وجلَّ أنَّ للنار سبعة أبواب، وللجنة ثمانية أبواب، فإذ قد عُلِم أنَّ الأشياء المُدركة، إما مدركة للجزئيات كالحواس الظاهرة، وهي خمسة، وإدراكها الصور مع المواد، أو مدركة متصورة بغير مواد كخزانةِ الحواس المُسمَّاة بالخيال، وقوة حاكمة عليها حكماً غير واجب وهو الوهم، وقوة حاكمة واجباً وهو العقل، فذلك ثمانية، **فإذا اجتمعت الثمانية أدَّت إلى السعادة السرمدية والدخول في الجنة، وإنْ حصل سبعةٌ منها لا تستتمُّ إلَّا بالثامن أدَّت إلى الشقاوة السرمدية**، والمستعمل في اللغات أنَّ الشيء المؤدِّي إلى الشيء يسمَّى باباً، **فالسبعةُ المودِّية إلى النار سمِّيت أبواباً لها، والثمانية المؤدِّية إلى الجنة سميِّت أبواباً لها)**[(٢)].

ولعلنا نلحظ ـ ممَّا تقدم: بأنَّ الإسماعيلية، والنصيرية، والفلاسفة، ومَنْ نحا نحوهم؛ كغلاة الصُّوفية، يسيرون على نمطٍ واحدٍ هدَّام لمقاصد الكتاب والسُّنَّة ومراميهما؛ ذلك هو ما يُعبِّرون عنه بالرمز، أو الإشارة، أو الباطن.

ويظهر لنا: أنها عدوى سرت إلى المسلمين من قدماء الفلاسفة، ثم تلقتها هذه الفِرَق بصدر رحب، وتقبَّلتها بقَبولٍ حسن؛ لأنهم رأوا فيها عوناً كبيراً على ترويج بدعهم، ونشر ضلالاتهم بين المسلمين[(٣)].

وفيما تقدَّم: يتبيَّن لنا خطر الفِرق الباطنية على العقيدة الإسلامية؛ لذا **حذَّر العلماءُ من هذه الفِرق الباطنية الضَّالة المُضِلَّة، وكفَّروا دُعاتها**، ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ ـ في هذا الميدان ـ ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ يقول: (**اعلموا** أنَّ دِين الله تعالى ظاهرٌ لا باطنَ فيه، وجَهْرٌ لا سِرَّ تحته، كلُّه بُرهانٌ لا مُسامحةَ فيه، **واتَّهِموا** كُلَّ مَنْ يدعو أَنْ يُتَّبعَ بلا برهان، وكُلَّ مَن ادَّعى للدِّيانة سِرّاً وباطناً، فهي دعاوَى ومخارِق، **واعلموا** أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ **لم يكتمْ** من

---

(١) رواه البخاري، (٢/ ٣٦٧)، (ح٣٢٩٣).
(٢) الرسائل، لابن سينا، (ص١٣٢). انظر: التفسير والمفسرون، (٢/ ٤٦٨).
(٣) انظر: التفسير والمفسرون، (٤/ ٣٥٨).

الشريعة كلمةً فما فوقها، **ولا أطلعَ** أخصَّ الناسِ به؛ من زوجةٍ أو ابنةٍ أو عمٍّ أو ابنِ عمٍّ أو صاحبٍ على شيءٍ من الشريعة كَتَمَهُ عن الأحمرِ والأسودِ ورعاةِ الغنم، **ولا كان عنده** عليه السلام سِرٌّ ولا رمزٌ ولا باطنٌ غيرَ ما دعى الناسَ كلَّهم إليه، **ولو كتَمَهم شيئاً** لَمَا بَلَّغَ كما أُمِرَ، **ومَنْ قال هذا**؛ فهو كافر)[١].

فهؤلاء الباطنية يتحدَّثون عن دينٍ غيرِ دين الإسلام، ويقولون عن نبيٍّ غيرِ نبي الإسلام، فكلامهم هذا كفر صراح لا شك فيه، وهم لم يسقطوا هذا السقوط لا عن جهلٍ أو عدمِ وعي، إنما هو أمر مُدبَّر ومشروع مُخطَّط، مكر الليل والنهار، أرادوا من خلاله هدمَ الدين ونقضَ أركانه.

ولكن هيهات هيهات لهم ذلك، فاللهُ تعالى حافظٌ دينه، بحفظه لكتابه وحفظه لسنة نبيِّه ﷺ، وقد مرَّت السنون تلو السنين، وتعاقبت القرون بعد القرون، ودين الله باقٍ، وما عداه من فِرقٍ باطنية نجد منها شرذمة هنا وهناك، وقد دعمها الاحتلال الصليبي والقوى الاستعمارية رغبةً منهم في استغلال أذنابهم الذين ربَّاهم ـ لهم قديماً ـ سلفهم الطالح من النصارى والمجوس، ولولا هذا الدعم لَمَا سمعنا بهم شيئاً ولا عرفنا لهم وجوداً، فخطرهم كامن في كونهم ثغرات في الأمة يشن من خلالهم العدو هجماته على الأمة، فهم كالنار تحت الرماد، تهب وقتما شاء الأعداء بالأمة أمراً؛ مسخرين لهم خدمةً لأغراضهم، والتاريخ يثبت والواقع يصدِّق، وقى اللهُ الأمةَ شرَّهم وحماها من حقدهم.

* القِسْم الآخَر: التأويل الظاهري المنحرف:

وهو الذي يحتالُ أصحابه على صرف اللَّفظ عن ظاهره إلى معنًى فيه تَكَلُّفٌ غير مقبول، إذا أَحَسُّوا أنَّ النَّصَّ يُصادِمُ مذهبَهم الباطل[٢].

قال الشاطبي رحمه الله: (كلُّ خارجٍ عن السُّنَّة مِمَّن يدَّعي الدخولَ فيها،

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (٢/ ٩١ ـ ٩٢)؛ السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص٢٦٩).

(٢) انظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي (١/ ٢٨٣).

والكونَ من أهلها؛ لا بدَّ له من تكلُّفٍ في الاستدلال بأدلتها على خصوصات مسائلهم، وإلَّا كذَّبَ اطِّراحُها دعواهم)[١].

* **نماذج من التأويل الظاهري المنحرف:**

من أخطر مظاهر التأويل الظاهري المُنحرف: حرص المبتدعة على إظهار أنفسهم بمظهر المتمسِّك بالسُّنَّة، لكنهم إنْ أحسُّوا أنَّ النص لا يتوافق مع مذهبهم الباطل؛ لجأوا إلى التأويل الخالي من الضوابط اللغوية والشرعية، حتى تتلاءم النصوص مع أهوائهم وأغراضهم، ومن نماذج التأويل الظاهري المنحرف عند الخوارج، والرافضة، والمعتزلة، ما يلي:

النَّموذج الأوَّل: الخوارج:

الخوارج ـ كسائر المبتدعة ـ لا يلتزمون بضوابط التأويل، ويحاولون تأويل النصوص وإخضاعها لِمَا يشاءون من غايات وأغراض وأهواء، فها هو أحد مفسِّريهم من الإباضية، يؤوِّل منقبةَ عثمان بن عفان ﷺ في تجهيز جيش العسرة تأويلاً فاسداً؛ نصرةً لمذهبه الفاسد، ففي قول النبيِّ ﷺ: «**مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ الْيَوْمِ**»[٢]. يقول ـ في تأويل الحديث: (فإنْ صحَّ ذلك؛ فمعنى ذلك: الدعاءُ له بالخير، لا القطعُ بأنه من أهل الجنة... وإنما قلتُ ذلك؛ لأخبارِ سوءٍ وردتْ فيه عن رسول الله ﷺ)[٣]، فتأمَّل كيف يتمسَّك بالأحاديث الموضوعة المكذوبة الطاعنة في هذا الصحابي الجليل المُبشَّر بالجنة؛ إرضاءً لهواه المضاد للحق.

النَّموذج الثاني: الرافضة:

وهم ـ كما أسلفنا ـ من أكذب الفرق والطوائف؛ لذا لم يتورَّعوا في

---

(١) الاعتصام، (١/ ١٦٢).

(٢) رواه الترمذي، (٢/ ٩٤٥)، (ح٤٠٦٦) وقال: حديث حسن. وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ١٥١)، (ح٣٧٠١).

(٣) هميان الزاد إلى دار المعاد، محمد بن يوسف إطفيش (٧/ ٣١٣). انظر: التفسير والمفسرون، (٢/ ٣٦٢).

تأويل الأحاديث تأويلاً منحرفاً عن مقاصد الشريعة وأحكامها المباركة.

فمن تأويلاتهم الباطلة: أنهم يقولون بالمسح على القدمين في الوضوء، ويُنكرون جواز المسح على الخُفَّين، مخالفين بذلك الكتاب والسُّنَّة وما أجمع عليه السلف والخلف؛ حتى قال النووي رحمه الله: (روى المَسْحَ على الخُفَّين خلائقَ لا يُحْصَون من الصحابة، قال الحسن البصري رحمه الله: حدَّثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ كان يمسح على الخُفَّين)[1].

فقد ادَّعت الرافضةُ بأنه (لم يُعرفْ للنبيِّ خُفٌّ إلَّا خفٌّ أهداه النجاشي، وكان مَوضِعُ ظَهرِ القدمين منه مشقوقاً، فمسح النبيُّ ﷺ على رِجليه وعليه خُفَّاه، فقال الناس: إنه مسح على خفيه)[2].

ومن تأويلاتهم الباطلة: ما أوردوه في معنى قول النبيِّ ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه - لمَّا جاءه وَهْوَ مُضْطَجِعٌ -، قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ، وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْسَحُهُ عَنْهُ، وَيَقُولُ: «**قُمْ أَبَا تُرَابٍ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ**»[3].

فقد زعموا أنَّ المقصود بذلك، هو جَعْلُ عليٍّ رضي الله عنه (صاحبَ الأرض، وحُجَّة اللهِ على أهلها بعده، وبه بقاؤها، وإليه سكونها)[4].

النَّموذج الثالث: المعتزلة:

والمعتزلة - كسائر المبتدعة - إنْ وجدوا حديثاً لا يتَّفق مع مذهبهم الباطل؛ حاولوا التخلُّص منه بشتى الوسائل، ولا يأخذون بالأحاديث النبوية إلَّا إذا كانت موافقةً لمبادئهم التي يؤمنون بها، إلَّا أنهم أحياناً يحملهم شهرة الحديث أو قوة الاستدلال به - عند أهل السُّنَّة - على التأويل الباطل الموافق لمذهبهم، فيُعبِّرون عن ذلك: بأنَّ تأويله كذا، لو سلَّمنا بثبوته.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، (٣/ ١٦٤). انظر: صحيح البخاري، (١/ ٤٨)، (ح٢٠٤).

(٢) الصافي في تفسير القرآن الكريم، ملا محسن الكاشي (٢/ ٤٢٥).

(٣) رواه البخاري، (١/ ٩١)، (ح٤٤١).

(٤) معاني الأخبار، ابن بابويه القمي (ص١٢٠).

مثاله: هم يُنكرون رؤية الله تعالى في الآخرة، إلَّا أنهم لا يَأْلون جُهداً في تأويله بالباطل تبعاً لموقفهم المُنكِر لرؤية الله تعالى ثي !لآخرة، فقد ذكر القاضي عبد الجبار الهمداني ـ في تأويله لحديثِ جَريرٍ ﵁ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً ـ يَعْنِي: الْبَدْرَ ـ فَقَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ؛ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»[١]، فقال: (إنَّ شيوخنا قد بَيَّنوا: أنَّ خَبَرَ جريرٍ، لو صحَّ؛ لكان له تأويلٌ سليمٌ على قولنا، وهو أنه أراد بقوله: «**سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ**» «تَعلمون ربَّكم»؛ لأنَّ الرؤيةَ قد تكون بمعنى العلم في اللغة، يُبيِّن ذلك قوله جلَّ وعلا: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦﴾ [الفجر: ٦])[٢].

لكن أين هؤلاء المعتزلة الضُّلَّال ممَّا جاء في لفظٍ آخر؛ عَنْ جَريرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﵁ مرفوعاً: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَاناً**»[٣]. أليس العَيَانُ عند أهل اللغة والعقل ممَّا يمتنع تأويلُه بالعلم؟ فهل نأخذ بتفسير النبيِّ ﷺ، أم بالتأويل الفاسد للمعتزلة؟!

يُلاحظ على المُؤوِّلة من المذاهب والفِرق أنهم يعمدون إلى نصوص السُّنَّة؛ فيصرفونها عمَّا وُضِعتْ له، ويؤوِّلونها تأويلاً يُوافق مذاهبهم؛ لِيُظهِروا بذلك حُبّاً للسُّنَّة ورغبةً فيها ونُصرةً لها، وهم على العكس إنما يُبغِضونها ويرغبون عنها ويخذلونها بموقفهم هذا.

كما يُلاحظ عليهم اختلافهم في آليات التأويل ومنطلقاته وأهدافه، فتأويل المُتفلسف والباطني يغلب عليه الطابع الخيالي، وتأويل الرافضي يغلب عليه الطابع السياسي المرتبط بالإمامة التي هي روح الدين وعماده عندهم، وتأويل المعتزلي يغلب عليه الطابع العقلاني المحض، إلى آخرِ ذلك من فِرقٍ ومذاهبَ هدَّامة، وكأنَّهم اتفقوا فيما بينهم أنْ يتقاسموا الناس، فيجد كلُّ صاحبِ هوًى هواه في فِرقةٍ منهم، فمَنْ كان يهوى الخيالَ؛ سرح مع المُتصوِّفة الضُّلَّال،

---

(١) رواه البخاري، (١/ ١١٠)، (ح٥٥٣).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، (٤/ ٢٣١)؛ السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص٢٨٩).

(٣) رواه البخاري، (٣/ ١٥٠٠)، (ح٧٥٢٥).

ومَنْ كان يُعلي من شأن العقل وظنَّ بنفسه امتلاك عقلٍ فتَّاك؛ وجد الاعتزال، ومَنْ كان يسعى إلى مُلك وجاهٍ رأى الخوارجَ خيرَ سبيل، أمَّا الدين فله رِجاله وله علماؤه الذين بهم حمى اللهُ حوزته، وأتمَّ نعمته على البشرية بعد موتِ نبيِّه الكريم ﷺ، فظلَّ الإسلامُ صرحاً شامخاً، ظاهراً على الدين كلِّه ولو كره الكافرون.

الآثار الخطيرة للتأويل الباطل للنصوص:

المبتدعة في تأويلاتهم الباطلة ـ الباطنية والظاهرية ـ لا يُعطِّلون النصوص الشرعية فحسب؛ بل يجمعون إلى ذلك آثاراً خطيرة، ومحاذيرَ شنيعة، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله أنَّ هؤلاء المبتدعة ـ بتأويلاتهم الباطلة (**جَمَعوا بين أربعةِ محاذير**:

أولاً: **اعتقادُهم أنَّ ظاهِرَ كلامِ اللهِ تعالى ورسولِه ﷺ مُحالٌ باطل**.

ثانياً: **تعطيلُ حقائقِ الشرع** بناءً منهم على ذلك الفهم الذي يليق بهم، ولا يليق بالشارع الحكيم.

ثالثاً: **نِسبَةُ المُتكلِّم الكاملِ العلم، الكاملِ البيان، التَّام النُّصح؛ إلى ضِدِّ البيان والهدى والإرشاد**... ولا ريب عند كلِّ عاقلٍ أنَّ ذلك يتضمَّن أنهم كانوا أعلمَ منه، أو أفصحَ، أو أنصح للناس.

رابعاً: **تلاعُبُهم بالنُّصوص وانتهاكُ حرماتها**، فلو رأينها وهم يلوكونها بأفواههم، وقد حَلَّتْ بها المَثُلات، وتلاعبت بها أمواجُ التأويلات، وتقاذفت بها رياحُ الآراء، واحْتَوَشَتْها رِماحُ الأهواء، ونادى عليها أهلُ التأويل في سُوق «مَنْ يزيد» فبذل كلُّ واحدٍ في ثمنها من التأويلات ما يُريد، فلو شاهدتها بينهم وقد تخطَّفتها أيدي الاحتمالات، ثم قُيِّدَتْ بعدما كانت مُطلقةً بأنواعِ الإشكالات، وعُزِلت عن سُلطة اليقين، وجُعِلَت تحت حُكم تأويل الجاهلين لشاهدتَ عجباً...

فلا إلٰه إلَّا اللهُ، واللهُ أكبر، كم هُدِمَتْ بهذه المعاوِل من معاقلِ الإيمان، وثُلِمَتْ بها حصونُ حقائق السُّنَّة والقرآن...

ومَنْ نَظَرَ في التأويلات المخالفة لحقائق النصوص؛ رأى من ذلك ما يُضْحِكُ عَجَباً، ويُبكي حُزناً، ويُثِيرُ حَمِيَّةً للنصوص وغَضَباً)[١].

المطلب الرابع

الوضع في الحديث

البدعة سبب رئيس للوضع في الحديث؛ **ومن أهم العوامل التي أدت إلى نشوء حركة الوضع في الحديث**: الزندقة والعداوة للإسلام، ونصرة المذاهب والأهواء، والعصبية للمدن والأجناس والأئمة، والتهاون من الجهلة والقُصَّاص، والتَّقرب للخلفاء والسلاطين، وغير ذلك من الأغراض الدنيوية والأغراض المحسوبة على الدِّين، ولا يختلف اثنان أنَّ البدعة كانت سبباً رئيساً في عمل كثير من الوضَّاعين، وتداول الأحاديث الموضوعة، فهي من أكبر العوامل خطراً وأعمقها أثراً[٢]، ولذا قال أبو الفضل الهمداني ـ مبيِّناً خطر المبتدعة، وانتشار البدع على الإسلام ـ: (مبتدعة الإسلام والواضِعون للأحاديث أشدُّ من الملحدين؛ لأنَّ الملحدين قصدوا إفسادَ الدِّين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل.

فهم كأهل بلدٍ سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالحاضرين من خارج، فالدُّخلاء يفتحون الحِصن، فهم شرٌّ على الإسلام من غير الملابسين له)[٣].

* مقاصد المبتدعة في الوضع:

لمَّا كانت البدعة؛ هي إدخال ما ليس في الدِّين إليه، فكان لا بد لهم لتمرير بدعتهم أن يستشهدوا لها، ولمَّا عصى عليهم القرآن لجؤوا إلى السُّنَّة، فوضعوا الأحاديثَ التي تُوافق بدعتهم التي يدعون إليها؛ لذا فمن أخطر ما فعلت المبتدعة أنهم روَّجوا لبدعهم بإباحتهم الكذب في الحديث، فازدادت

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، (٢٩٦ ـ ٢٩٨) بتصرف يسير.
(٢) انظر: السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص٣١٨).
(٣) الموضوعات، لابن الجوزي (١/ ٥١).

كمية الأحاديث الموضوعة، **وكان لهؤلاء المبتدعة أغراض فاسدة**:

أ ـ وضع الأحاديث بقصد الانتصار لبدعهم وتأييد مذاهبهم.

ب ـ الثناء على رؤوسها وشيوخها؛ لينخدع بعض المغفَّلين بهم ويتورَّط في اتِّباعهم.

ج ـ ذم الطوائف التي تُعارضها.

د ـ تلويث سمعة المخالفين لهم، وإظهارهم أمام الناس بما لا يليق بهم.

* نماذج من الوضع في الحديث:

من نماذج الوضع عند المبتدعة ما يلي[1]:

أولاً: نماذج من وضع الرافضة:

دأبت الرافضة على الكذب والافتراء والوضع في الحديث؛ فوضعوا الأحاديث الكثيرة في أفضلية عليٍّ رضي الله عنه على غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وأنه خُلِقَ من مادة خاصة حباه الله تعالى بها؛ ليكون الوَصِيَّ بعد ختم النبوة، ويكون المنكرون لوصايته من أصحاب الجحيم، **ومن أمثلة الوضع في الحديث عند الرافضة**:

حديث: (عليٌّ خير البشر، مَن أبى فقد كفر)[2].

وحديث: (خلق الله قضيباً من نور قبل أن يخلق الدنيا بأربعين ألف عام، فجعله أمام العرش حتى كان أول مبعثي فشقَّ منه نصفاً فخَلَق منه نبيَّكم، والنصف الآخَر خلق منه عليَّ بن أبي طالب)[3].

ورووا عن سلمان رضي الله عنه أنه سمع رسول الله يقول لعليٍّ رضي الله عنه أكثر من عشر مرَّات: (يا علي! إنك والأوصياءُ من بعدك أعرافٌ بين الجنة والنار، لا

---

(١) انظر: المصدر السابق، (ص٣٢٥).

(٢) تنزيه الشريعة، (١/ ٥٢)، اللآلئ المصنوعة، (١/ ٣٠٠)، الموضوعات، (١/ ٣٤٨).

(٣) تنزيه الشريعة، (١/ ٤٥٤).

يدخل الجنة إلَّا مَنْ عرفكم وعرفتموه، ولا يدخل النار إلَّا مَنْ أنكركم وأنكرتموه)[١].

ومن الأحاديث الموضوعة التي تخدم مبادئ الرافضة: حديث: (لَا إيمَانَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ)[٢].

ومن كذبهم على رسول الله ﷺ: (إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقتلوه)[٣].

واتَّفق أهل العلم على أنَّ الرافضة أسرفوا في وضع الحديث حتى نقل أبو يعلى الخليلي رحمه الله عن بعض الحفاظ قوله: (تأمَّلتُ ما وضعه أهل الكوفة في فضائل عليٍّ وأهلِ بيته فزاد على ثلاثمائة ألف)[٤]، وعلَّق ابن القيم رحمه الله على ذلك، فقال: (ولا تستبعد هذا؛ فإنكَ لو تَتَبَّعْتَ ما عندهم من ذلك لوجدتَ الأمرَ كما قال)[٥].

ثانياً: أنموذج من وضع القدرية:

روى زهير بن معاوية قال: أخبرنا محرز أبو رجاء ـ وكان يرى رأي القدر فتاب منه، فقال ـ: (لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئاً؛ فوالله لقد كنَّا نضع الأحاديث نُدخِل بها الناسَ في القدر نحتسبُ بها، ولقد أدخلتُ في القدر أربعة آلاف من الناس، قال زهير: فقلتُ له: كيف تصنع بمَنْ أدخلتهم؟ قال: هو ذا أُخرِجهم الأول فالأول)[٦].

ثالثاً: أنموذج من وضع الجهمية:

ما وضعه بعض الجهمية على رسول الله ﷺ أنه قال: «**لا ينبغي لأحدٍ أن**

---

(١) تفسير العياشي، (٢/ ١٨).
(٢) تفسير العياشي، (١/ ١٦٦).
(٣) الموضوعات، (٢/ ٢٥)، تنزيه الشريعة، (٢/ ٦)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، (ص٤٠٧).
(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله القزويني (١/ ٤٢٠).
(٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص١١٦).
(٦) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٢/ ٣٢ ـ ٣٣).

يرى اللهَ في الدنيا ولا في الآخرة»[١].

رابعاً: أنموذج من وضع المرجئة:

ما وضعه بعض المرجئة على النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ أُمَّتي على الخير ما لم يتحوَّلوا عن القبلة، ولم يستثنوا في إيمانهم»**[٢].

خامساً: أنموذج من وضع المُجسِّمة:

ما وضعه بعض المجسِّمة على رسول الله ﷺ أنه قال: «**إنَّ الله ينزل في كلِّ ليلة جمعة إلى دار الدنيا في ستمائة ألف ملك؛ فيجلس على كرسيٍّ من نور، وبين يديه لوحٌ من ياقوتة حمراء، فيها أسماء مَنْ يُثبت الرؤيةَ والكيفيةَ والصورةَ من أُمَّةِ محمد ﷺ فيباهي بهم الملائكة، ويقول ـ تبارك وتعالى: هؤلاء عبيدي الذين لم يَجْحَدوني، وأقاموا سُنَّةَ نبيي، ولم يخافوا في الله لومة لائم، أُشهدكم يا ملائكتي ـ وعزتي وجلالي ـ لأدخلنهم الجنة بغير حساب»**[٣].

فهؤلاء المُجسِّمة لا يستحيون من الله تعالى، ولا يخافون من عذابه في افترائهم الكذب عليه ﷻ ثم على رسوله ﷺ.

سادساً: الوضع عند خصوم المبتدعة:

كان وضع الحديث من قِبل الرافضة باعثاً لبعض الجهلة والحمقى على الكذب المُتعمَّد على النبي ﷺ، فنسبوا إليه أحاديث مكذوبة موضوعة في تفضيل أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان ﷺ، وكل هؤلاء جميعاً خارجون عن جادة الصواب، ولا يشفع لهم دفاعهم الموهوم عن صحابة رسول الله ﷺ، ويسعهم ويكفيهم ما ورد عن الصحابة الكرام ﷺ من فضائل ثابتة في الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، وفي ذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، (٥/ ٢٢٥).
(٢) تنزيه الشريعة، (١/ ١٥٦)، الموضوعات، (١/ ١٣٥)، الآلئ المصنوعة، (١/ ٤٤).
(٣) تنزيه الشريعة، (١/ ١٤٠).

يقول ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (قد تعصَّب قوم لا خلاق لهم يدَّعون التَّمسك بالسُّنَّة: فوضعوا لأبي بكر فضائل، وفيهم مَنْ قَصَدَ مُعارضة الرافضة بما وضعت لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكِلا الفريقين على الخطأ، وذانِكَ السَّيدان غَنِيَّان بالفضائل الصحيحة الصريحة عن استعارةٍ وتَخرُّص)[1].

وقال ـ في موضعٍ آخر: (قد تعصَّب قومٌ مِمَّن يدَّعي السُّنَّة: فوضعوا في فضل معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحاديث؛ لِيُغضبوا الرافضة، وتعصَّب قومٌ من الرافضة فوضعوا في ذَمِّه أحاديث، وكلا الفريقين على الخطأ القبيح)[2].

وهنا لنا وقفة خاصة مع «الحديث الموضوع» وأهل الوضع؛ فهؤلاء الوَضَّاعون على اختلاف مذاهبهم وتعدُّدِ مشاربهم وافقوا أهلَ الكتاب من اليهود والنصارى حينما شرعوا من الدين لأقوامهم ما لم يأذن به الله، فأدخلوا فيه ما ليس منه، فحالهم كحال أهل الكتاب يلوون ألسنتهم لتحسبوه من الكتاب، وليس منه في شيء.

وإذا كان الله تعالى قد ذمَّ أهلَ الكتاب بفعلهم هذا، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٧١﴾﴾ [آل عمران: ٧١]، فقد ذم مَنْ سار على هديهم واقتدى بفعلهم فقال سبحانه مُستنكراً: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

فإن قال قائل: ما علاقة هذا بالسُّنَّة والوضع فيها؟ **فنقول لهم**: وهل عُرِفَ من القرآن مجمله ومفصَّله، وخاصه، وعامه، وأحكامه، وناسخه ومنسوخه إلَّا بالسُّنَّة، وهل بيَّن القرآنَ إلَّا السُّنَّةُ، فالزيادة فيها زيادة في القرآن، والنقص منها نقص من القرآن، وكلاهما مذموم غير محمود.

وهكذا يأتي الوضع في السُّنَّة متأثِّراً بأهل الكتاب، فهو من الأثر السيئ والتأثير الباطل، تأثَّر بهم مَنْ كان في قلبه هوًى وميل عن الحق.

---

(١) الموضوعات، (١/ ٣٠٣، ٣٠٤). (٢) المصدر نفسه، (٢/ ١٥).

المطلب الخامس

التجريح

التجريح أمر خطيرٌ اتَّبعه جميع الطوائف والفِرق المبتدعة في الإسلام؛ والتجريح الذي اتَّبعوه لم يسلم منه حتى أفضل الخلق، وهم الأنبياء ـ عليهم أفضل الصلوات وأزكى التسليمات ـ فضلاً عن أنْ يسلم منه مَنْ دونهم في الفضل، وهم الصحابة والتابعون وعلماء الدِّين الربانيون؛ وهذا التجريح في الأشخاص الذين نَقَلوا الدِّين كان ضرورةً مُلِحَّة لهم؛ حتى يستكملوا بناء مذهبهم ومنهجهم، وإلَّا لو أنهم شهدوا لهم بالفضل والعلم لَمَا جازت لهم مخالفتهم، فكان التجريح خطوةً أُولى في مسيرتهم الضالة، تبعتها خطوات، ومنها رد الحديث بناء على تجريح مَنْ نقلوه، والشك في كتب السُّنَّة لاتهامهم مَنْ ألَّفوها؛ كالبخاري ومسلم.

وهكذا لعبت البدعةُ برؤوس المبتدعة لعب الصبيان بالكرة؛ حتى قادتهم إلى منزلقات خطرة ومهالك مؤكَّدة، ومن ذلك التجريح في مقام النبوة، ولقد حذَّر القرآن الكريم من إيذاء النبيِّ بالقول أو الفعل؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١]، فما بالك بالتجريح في مقام النبوة! **ومن أسلوب المبتدعة في التجريح**: التجريح في الصحابة نقَلَة السُّنَّة، أو التجريح في المحدِّثين، أو التجريح في كتب الحديث، وأسلوب التجريح علامة واضحة من علامات أهل البدع، وفي ذلك يقول أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ: (علامةُ أهلِ البدعِ الوقيعة في أهل الأثر)[١]. وقال أحمد بن سنان القطان رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس في الدنيا مُبتدع إلَّا وهو يُبغِضُ أهلَ الحديث، فإذا ابتدع الرجلُ نُزِعت حلاوةُ الحديث من قلبه)[٢]، ونكتفي في هذا المقام بذكر نماذج من تجريح المبتدعة في مقام النبوة خشية الإطالة.

---

(١) العلو للعلي الغفار، محمد بن أحمد الذهبي (ص١٩٠).

(٢) شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي (ص١٨٧)، (رقم ١٤٩).

* نماذج من التجريح في مقام النبوة:

من نماذج تجريح المبتدعة في مقام النبوة، ما يلي[(١)]:

النَّموذج الأوَّل: الخوارج:

بعض الخوارج: جوَّزوا على الأنبياء ارتكاب الكبائر، ودعوا إلى عدم الالتفات للسُّنَّة المخالفة لظاهر القرآن الكريم وإن كانت متواترة؛ فلا يرجمون الزاني، ولا يقطعون يد السارق فيما قلَّ أو كثر كما هو ظاهر الآية، **وزعم يزيد بن أنيسة الخارجي**: أنَّ الله تعالى سيبعث رسولاً من العجم، ويترك شريعة المصطفى ﷺ ويكون على ملة الصابئة المذكورة في القرآن الكريم[(٢)].

النَّموذج الثاني: الرافضة:

زعم «نعمة الله الموسوي» الجزائري الرافضي: أنَّ الأئمة أفضل من أُولي العزم من الرسل، **وزعم «هشام بن الحكم» الرافضي**: أنَّ الرسول جائزٌ عليه أن يعصيَ الله تعالى، وأنه قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر، وأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم؛ لأنَّ الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قِبَلِ الله، والأئمة لا يوحي إليهم، وهم معصومون، فلا يجوز عليهم أن يسهوا أو يغلطوا، وإنْ جاز على الرسول العصيان[(٣)].

النموذج الثالث: الإسماعيلية:

يعتقد الإسماعيلية: أنَّ رسالة النبيِّ ﷺ قد انتهت بظهور محمد بن إسماعيل بن جعفر، **وبعضهم يزعم**: أن النبيَّ ﷺ لم يُبلِّغ الرسالة كاملة؛ لأنه ليس قادراً على ذلك، إذ الشريعة ـ عندهم ـ ظاهر وباطن، **ومنهم**: مَنْ يُصرِّح بالطعن والسب في مقام النبوة والمجاهرة في شتم الأنبياء، **وبعضهم يزعم**: أنَّ

---

(١) انظر: السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص٣٧٦).

(٢) انظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية (ص١٣٤)؛ الفرق بين الفرق، (ص٢٦٣)؛ الملل والنحل، (١/ ١٨٣).

(٣) انظر: الأنوار النعمانية، نعمة الله الموسوي، (ص٢٠)؛ مقالات الإسلاميين، (١/ ١١٦).

النبي ﷺ ربَّما أخطأ في تبليغ بعض الآيات القرآنية[١].

النموذج الرابع: المعتزلة:

تأثَّر فريقٌ من المعتزلة بآراء الفلاسفة ومباحثهم العقلية؛ حتى **وُجِد فيهم**: مَنْ أنكر أن تكون النبوة اصطفاءً، وزعم: أنها جزاءٌ على عمل الأنبياء، **وبعضهم**: جَوَّزَ على الأنبياء ارتكاب المعاصي الصغائر، بل **أجمع المعتزلة**: على أنَّ الناس محجوجون بعقولهم، سواء مَنْ بلغَه خَبَرُ الرسول ومَنْ لم يبلغه، فعدم بلوغ الدعوة ليس عذراً لصاحبه؛ لتقصيره في إعمال عقله كي يصل إلى الحقيقة ويُوَحِّد الله تعالى.

وقد تورَّط الزمخشري ـ صاحب «الكشاف» ـ **بسبب بدعته الاعتزالية في عباراتٍ لم تكن لائقة في معرض حديثه عن مقام رسول الله ﷺ**، منها: قوله ـ في مطلع تفسيره لسورة المزمل ـ: (كان رسول الله ﷺ نائماً باللَّيل متزمِّلاً في قطيفة، فنُبِّه ونودي بما يهجن إليه الحالة التي كان عليها من التَّزمل في قطيفته، واستعداده للاستثقال في النوم، كما يفعله مَنْ لا يهمه أمر، ولا يعنيه شأن... وفي أمثالهم:

أوردَها سعدٌ وسعدٌ مُشْتمل ... ما هكذا تُورَدُ يا سعدُ الإبل

فذمَّه بالاشتمال بكسائه، وجعل ذلك خلافَ الجَلَد والكيس، وأُمِرَ بأنْ يختار على الهُجود التَّهجد، وعلى التَّزمل التَّشمر، والتَّخفف للعبادة والمجاهدة في الله)[٢].

وأنكر ابن المُنيِّر رَحِمَهُ اللهُ ـ في حاشية كتاب «الكشاف» ـ ما قاله الزمخشري، وعلَّق قائلاً: (قولُه: «أنَّ نداءَه بذلك تهجين للحالة التي ذكر أنه كان عليها»، واستشهاده بالأبيات المذكورة؛ فخطأ وسوء أدب، ومَن اعتَبَرَ عادة خِطابِ الله تعالى له في الإكرام والاحترام؛ عَلِمَ بطلان ما تخيله

(١) انظر: الأنوار اللطيفة، الداعي طاهر بن إبراهيم الحارثي، (ص١٣٠)؛ أساس التأويل، النعمان بن حيون التميمي، (ص٣١)؛ الفرق بين الفرق، (ص١٠).
(٢) الكشاف، (٤/ ٦٣٤ ـ ٦٣٦).

الزمخشري، فقد قال العلماء: أنه لم يُخاطَب باسمه نداءً، وأنَّ ذلك من خصائصه دون سائر الرسل إكراماً له وتشريفاً. . . واستشهاده على ذلك بأبياتٍ قيلت ذمّاً في حفاة من الرعاء، فأنا أبرأ إلى الله من ذلك، وأربأ به ﷺ)(١) .

وأنكر عليه أيضاً تاج الدين السبكي رَحِمَهُ اللهُ فقال: (واعلم أنَّ كتاب الكشاف كتابٌ عظيم في بابه، ومصنِّفه إمامٌ في فنِّه، إلَّا أنه **رجلٌ مبتدع متجاهر ببدعته، يضع من قدر النبوة كثيراً، ويُسيء أدبه على أهل السُّنَّة والجماعة**، والواجبُ كشطُ ما في الكشاف من ذلك كلِّه، ولقد كان الشيخ الإمام ـ يعني: والده تقي الدين السبكي ـ يقرؤه؛ فلما انتهى إلى الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾﴾ [التكوير: ١٩]، أعرض عنه صفحاً، وكتبَ ورقةً حِسْبةً سمَّاها: «سبب الانكفاف من إقراء الكشاف» وقال فيها: لقد رأيتُ كلامه على قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وكلامه في سورة التحريم في الزَّلة وغير ذلك من الأماكن التي أساء أدبه فيها على خير خَلْق الله تعالى سيدنا رسول الله ﷺ، فأعرضتُ عن إقراء كتابه حياءً من النبي ﷺ، مع ما في كتابه من الفوائد والنكت البديعة)(٢) .

وأختِمُ بكلام نفيس للخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ، إذ يقول: (**الاستدلال على أهل السُّنَّة بحبِّهم أصحاب الحديث**: وساق بإسناده إلى «قتيبة بن سعيد» أنه **قال**: إذا رأيتَ الرجلَ يُحِبُّ أهل الحديث؛ مثل يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وذَكَر قوماً آخرين؛ فإنه على السُّنَّة، ومَنْ خالف هذا؛ فاعلم أنه مُبتدع)(٣) .

ثم ساق بإسناده إلى «أبي جعفر الخوَّاص» أنه **قال**:

ذهبتْ دولةُ أصحابِ البدع ووَهَى حبْلُهم ثم انْقَطَعْ
وتداعى بانصرافٍ جَمْعُهم حِزبُ إبليسَ الذي كان جَمَعْ

---

(١) حاشية كتاب الكشاف، (٤/ ٦٣٤).
(٢) معيد النعيم ومبيد النقم، تاج الدين السبكي، (ص٨٠، ٨١).
(٣) شرف أصحاب الحديث، (ص١٨٣)، (رقم ١٤٦).

هل لهم يا قومِ في بدعتِهم ... من فقيهٍ أو إمامٍ يُتَّبَعْ
مِثلُ سفيانَ أخي ثورِ الذي ... علَّم الناسَ دقيقاتِ الوَرَعْ
أو سليمانَ أخي التَّيم ... الذي ترك النومَ لِهَولِ المَطْلَعْ
أو فَتَى الإسلامِ أعني أحمدا ... ذاك لو قارَعَه القُرَّاء قَرَعْ
لم يَخَفْ سَوطَهم[1] إذ خَوَّفوا ... لا، ولا سَيفَهم حِين لَمَعْ[2]

الفرق بين تجريحهم، وبين علم الجرح والتعديل عند أهل السُّنَّة:

التجريح عند الفِرق المبتدعة غير مبني على أساسٍ من العدل والإنصاف، وإنما دافعه الهوى والإجحاف، فمَثَلُهم كمَثَلِ المنافقين الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ [البقرة: ١٣]، فهؤلاء المنافقون سفَّهوا الناسَ لمجرَّد مخالفتهم لهم دون سندٍ من واقع، ودون حجةٍ أو بيِّنة، وهكذا أهل البدع جَرَّحوا رواة الحديث بدءاً من الصحابة رضي الله عنهم ومروراً بالتابعين ومن بعدهم لمجرد أنهم اتَّبعوا الحقَّ وخالفوهم في بدعتهم، فكانوا كمن أفسد في الأرض وهو يدَّعي الإصلاح، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١ ـ ١٢]. فهم يدَّعون الإيمانَ ويدَّعون التَّديُّن، ولكنهم في واقع الأمر أبعد الناس عنه ببدعهم الضَّالة والمُضِلَّة.

أمَّا عِلم الجرح والتعديل عند أهل السُّنَّة والجماعة، فمبني على العدل والإنصاف، والنظر في أحوال الرواة وبيان حالهم، وكتبُ السُّنَّة شاهدُ عدلٍ على مدى إنصافهم وعدلهم، فهم أبعد ما يكونون عن الهوى والزيغ؛ إذْ أنَّ الحقَّ هو مُبتغاهم، يدورون معه أينما دار، ويبحثون عنه حيثما كان.

---

(١) **(السَّوط)**: أداةٌ جِلْدية تُستخدم في الجَلْد والضَّرب.

(٢) شرف أصحاب الحديث، (ص١٨٤)، (رقم ١٤٧).



التحذير من الابتداع

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **ذم الابتداع في الدين.**
- المبحث الثاني: **أسباب نشوء البدع.**
- المبحث الثالث: **مظاهر هجر السُّنَّة.**
- المبحث الرابع: **الآثار السيئة للابتداع.**

المبحث الأول

ذم الابتداع في الدين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف البدعة.

المطلب الثاني: ذم الابتداع في الدين.

المطلب الأول

تعريف البدعة

* البدعة ـ في **اللغة** ـ: هي الحَدَث في الدِّين بعد الإكمال، أو ما اسْتُحْدِثَ بعد النبيِّ ﷺ من الأهواء والأعمال[(١)]. يقال: (أبْدعْتُ الشَّيءَ قولاً أو فِعلاً، إذا ابتدأتَه لا عن سابقِ مثال)[(٢)]، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]؛ أي: مخترعهما من غير مثالٍ سابق مُتقدِّم[(٣)].

وجاء في «اللسان»: (بَدَع الشيءَ يَبْدَعُه بَدْعاً وابْتَدَعَه: أَنشأَه وبدأَه. . . وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]. أي: ما كنتُ أوَّلَ مَنْ أُرْسِلَ، قد أُرسل قَبْلي رُسُلٌ كثير. والبِدْعةُ: الحَدَث، وما ابْتُدِعَ من الدِّينِ بعد الإكمال. . . وأَبْدَعَ وابْتَدَعَ وتَبَدَّع: أتى بِبِدْعةٍ. قال اللهُ تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]. . . وبَدَّعَهُ: نَسَبه إلى البِدْعةِ. . . والبَدِيعُ: المُحْدَثُ العَجيب. . . وأَبدعْتُ الشيءَ: اخْتَرَعْتُه لا على مِثال. والبَدِيعُ من أَسماء الله

(١) انظر: القاموس المحيط، (ص٩٠٦)؛ لسان العرب، (٨/٦).

(٢) معجم مقاييس اللغة، (١/٢٠٣).

(٣) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ص١١١).

تعالى؛ لإِبْداعِه الأشياء وإحْداثِه إيَّاها، وهو البديعُ الأَوَّل قبلَ كلِّ شيءٍ)[١].

* والبدعة في «**الاصطلاح الشرعي**» لها عدة تعريفات عند العلماء يُكَمِّل بعضها بعضاً، ومن ذلك:

١ ـ تعريف **ابن تيمية** رحمه الله: (الْبِدْعَةُ فِي الدِّينِ: هِيَ مَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ وَهُوَ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ أَمْرَ إيجَابٍ وَلَا اسْتِحْبَابٍ)[٢].

وعرَّفها أيضاً بقوله: (الْبِدْعَةُ: مَا خَالَفَتْ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، أَوْ إِجْمَاعَ سَلَفِ الأُمَّةِ مِنَ الاعْتِقَادَاتِ وَالْعِبَادَاتِ؛ كَأَقْوَالِ الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْجَهْمِيَّة، وَكَالَّذِينَ يَتَعَبَّدُونَ بِالرَّقْصِ وَالْغِنَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَالَّذِينَ يَتَعَبَّدُونَ بِحَلْقِ اللِّحَى وَأَكْلِ الْحَشِيشَةِ، وَأَنْوَاعِ ذَلِكَ مِنَ الْبِدَعِ الَّتِي يَتَعَبَّدُ بِهَا طَوَائِفُ مِنَ الْمُخَالِفِينَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ)[٣].

٢ ـ تعريف **ابن رجب** رحمه الله: (والمراد بالبدعة: ما أُحْدِثَ مِمَّا لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأمَّا ما كان له أصلٌ من الشَّرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعةً لغة)[٤].

٣ ـ تعريف **الشاطبي** رحمه الله: (البدعة: طريقةٌ في الدِّين مُخْتَرَعة تُضاهِي[٥] الشَّرعِيَّة، يُقْصَد بالسُّلوك عليها المُبالَغَةُ في التَّعبُّد للهِ سبحانه)[٦].

شرح تعريف الشاطبي للبدعة:

وخلاصة ما شرحه الشاطبي ـ في «تعريف البدعة» وضوابطها يتلخَّص فيما يلي[٧] ـ:

---

(١) لسان العرب، (٨/ ٦).

(٢) مجموع الفتاوى، (٤/ ١٠٧ ـ ١٠٨). (٣) المصدر نفسه، (١٨/ ٣٤٦).

(٤) جامع العلوم والحكم، (ص٢٦٦).

(٥) (**تُضاهِي**)؛ أي: أنها تُشْبِه الطريقة الشرعية من غير أن تكون الحقيقةُ كذلك؛ بل هي مضادة لها. انظر: الاعتصام، (١/ ٢٢).

(٦) الاعتصام، (١/ ٢١).

(٧) انظر: الاعتصام، (١/ ٢٢، ٢٤)؛ محبة الرسول ﷺ بين الاتباع والابتداع، (ص٢١٩ ـ ٢٢٠).

(**طريقة**): ما رُسِمَ للسلوك عليه.

(**في الدِّين**): قيد يُخْرِج الاختراع في أمور الدنيا. وإنما قُيِّدَتْ بالدِّين؛ لأنها فيه تُخْتَرع، وإليه يُضيفُها صاحبُها، ولو كانت طريقةً مُخترعةً في الدنيا لم تُسَمَّ بدعةً؛ كإنشاء المدن الحديثة، واختراع الآلات التي لم تكن موجودةً من قبل.

(**مُخْتَرَعَة**): أي: لا أصلَ لها في الشريعة، ولا تعلُّق لها بها؛ لأنَّ البدعة تتميَّز بأنها خارجة عمَّا رسَمَه الشَّرع.

وهذا القيد يُخرِج ما حَدَثَ وله أصلٌ في الشَّرع؛ كتصنيف العلوم الشرعية مثلاً، فإنها وإن لم توجد في الزَّمان الأوَّل، فأصولها موجودة في الشرع، وهي مُستمَدَّة من قاعدة المصالح المرسلة، ولا ينبغي أنْ تُسمَّى بدعةً أصلاً، **ومَنْ سمَّى مثل ذلك بدعةً**: **فإمَّا** أنْ يُريد المفهومَ اللُّغوي لها؛ كما سمَّى عمر بن الخطاب رضي الله عنه جَمْعَ الناس على قيام رمضان بدعةً، **وإمَّا** من جهلِه بمواقع السُّنَّة والبدعة.

(**تُضاهِي الشَّرعِيَّة**): أي: أنَّ البدعة تُشابِه الطَّريقةَ الشَّرعية من غير أنْ تكون كذلك؛ بل هي **مضادَّةٌ لها من أوجه مُتعدِّدة**، منها:

- **وضع الحدود**؛ وذلك كالنَّاذر للصيام قائماً لا يستظل، والاقتصارِ من المأكل والملبس على صنفٍ دون صنف.

- ومنها **التزام الكَيْفِيَّات والهَيئات المُعَيَّنة**؛ كالذِّكر بهيئة الاجتماع على صوتٍ واحد، واتِّخاذِ يومِ ولادةِ النبي ﷺ عِيداً، وما أشْبَه ذلك.

- ومنها **التزام العبادات المُعَيَّنة في أوقاتٍ مُعَيَّنة**، لم يُوجَدْ لها ذلك التَّعيين في الشريعة؛ وذلك كالتزام صيامِ يومِ النِّصف من شعبان، وقيامِ ليلتِه.

وكونُ البدعةِ تُضاهي الأمورَ المشروعةَ وَصْفٌ لازِمٌ لها، وإلَّا لكانت من باب الأفعال العادية. **ويُبَيِّن ذلك**: أنَّ صاحب البدعة يَخترِعُها؛ لِيضاهي بها السُّنَّة، سواء لَبَّسَ بها صاحبُها على الناس، أو كانت مَمَّا الْتَبَسَتْ عليه بالسُّنَّة، ويُؤكِّد هذا انتصارُ المُبتدِع لبدعته بأمورٍ تَخَيَّل أنها مشروعة، ولو بدعوى الاقتداءِ بفلانٍ المعروفِ منصبِه في أهل الخير.

(**يُقْصَد بالسُّلوك عليها المُبالَغَةُ في التَّعبُّد للهِ سبحانه**): هذا القَصْدُ، **قيدٌ** لإخراجِ العاداتِ التي لا يُقصَد بها التَّعبُّد من البدع، **وبيانٌ** أنَّ ما ابْتُدِعَ من الأمور الزائدة على المشروع، والمنسوبةُ للشَّرع؛ مقصودٌ بها المُبالغةُ في التَّعبُّد، أو تجديدُ النشاط إلى العبادة.

البِدَعُ كُلُّها ضلالة:

من أهل العلم مَنْ وسَّع مفهومَ البدعة؛ لِتَشمَل كلَّ ما حدث في الدِّين بعد رسول الله سواء كان مذموماً أو محموداً. **وقالوا**: ما وافق السُّنَّةَ فهو محمود وما خالفها فهو مذموم؛ **واحتجُّوا**: بقول عُمَرَ رضي الله عنه - في قيام رمضان -: (نِعْمَت الْبِدْعَةُ هَذِهِ)[1]. لكنه قول مرجوح؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**شَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[2]. لذا يُقتصر مدلول البدعة على الحادث المذموم الذي لم يرد به الشَّرع، ولم يندرج تحت أصلٍ يُعمل به، مما يدخل في العبادة أو قصد به التَّعبُّد من العادات.

وأجاب ابن تيمية رحمه الله على مَنْ صَنَّف البدعة إلى حسنة وقبيحة بقوله: (إِنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[3] مُتَعَيِّنٌ، وَأَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومِهِ، وَأَنَّ مَنْ أَخَذَ يُصَنِّفُ «الْبِدَعَ» إِلَى حَسَنٍ وَقَبِيحٍ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى أَنْ لا يُحْتَجَّ بِالْبِدْعَةِ عَلَى النَّهْيِ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ كَمَا يَفْعَلُ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَفَقِّهَةِ وَالْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُتَصَوِّفَةِ وَالْمُتَعَبِّدَةِ؛ **إِذَا نُهُوا** عَنِ «الْعِبَادَاتِ الْمُبْتَدَعَةِ» و«الْكَلامِ فِي التَّدَيُّنِ الْمُبْتَدَعِ» **ادَّعَوْا** أَنْ لا بِدْعَةَ مَكْرُوهَةٌ إِلَّا مَا نُهِيَ عَنْهُ، فَيَعُودُ الْحَدِيثُ إِلَى أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ مَا نُهِيَ عَنْهُ» أَوْ «كُلُّ مَا حُرِّمَ» أَوْ «كُلُّ مَا خَالَفَ نَصَّ النُّبُوَّةِ فَهُوَ ضَلالَةٌ» وَهَذَا أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ فِي رَدِّهِ إِلَى بَيَانٍ، بَلْ كُلُّ مَا لَمْ يُشْرَعْ مِنَ الدِّينِ فَهُوَ ضَلالَةٌ)[4].

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٣٧٤)، (رقم ٢٠٤٩).

(٢) رواه مسلم، (١/ ٣٣٩)، (ح٢٠٤٢).

(٣) رواه مسلم، (١/ ٣٣٩)، (ح٢٠٤٢).

(٤) مجموع الفتاوى، (١٠/ ٣٧٠، ٣٧١).

وقال أيضاً: (وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَسُنَّهُ وَلا اسْتَحَبَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلا أَحَدٌ مِنْ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَقْتَدِي بِهِمْ الْمُسْلِمُونَ فِي دِينِهِمْ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْبِدَعِ الْمُنْكَرَاتِ، وَلا يَقُولُ أَحَدٌ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ بِدْعَةٌ حَسَنَةٌ؛ الْبِدْعَةُ الْحَسَنَةُ ـ عِنْدَ مَنْ يُقَسِّمُ الْبِدَعَ إِلَى حَسَنَةٍ وَسَيِّئَةٍ ـ لا بُدَّ أَنْ يَسْتَحِبَّهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ، وَيَقُومُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى اسْتِحْبَابِهَا، وَكَذَلِكَ مَنْ يَقُولُ: الْبِدْعَةُ الشَّرْعِيَّةُ كُلُّهَا مَذْمُومَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[1] وَيَقُولُ: قَوْلُ عُمَرَ فِي التَّرَاوِيحِ: «نِعْمَت الْبِدْعَةُ هَذِهِ» إِنَّمَا أَسْمَاهَا بِدْعَةً: بِاعْتِبَارِ وَضْعِ اللُّغَةِ. فَالْبِدْعَةُ فِي الشَّرْعِ عِنْدَ هَؤُلاءِ مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ. وَمَآلُ الْقَوْلَيْنِ وَاحِدٌ؛ إِذْ هُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يُسْتَحَبَّ أَوْ يَجِبُ مِنَ الشَّرْعِ فَلَيْس بِوَاجِبٍ وَلا مُسْتَحَبٍّ؛ فَمَنْ اتَّخَذَ عَمَلاً مِنَ الأَعْمَالِ عِبَادَةً وَدِيناً وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ وَاجِباً وَلا مُسْتَحَبّاً؛ فَهُوَ ضَالٌّ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ)[2].

الخلاصة

أنَّ البدعة المنصوص على ضلالتها في الشَّرع هي[3]:

١ ـ كلُّ ما عارض السُّنَّةَ من الأقوال أو الأفعال أو العقائد ولو كانت عن اجتهاد.

٢ ـ كلُّ أمرٍ يُتَقرَّب إلى الله به، وقد نهى عنه الشَّرع.

٣ ـ كلُّ أمرٍ لا يُمكن أنْ يُشرع إلَّا بنصٍّ أو توقيف، ولا نصَّ عليه؛ فهو بدعة، إلَّا ما كان عن صحابي.

٤ ـ ما أُلصق بالعبادة من عادات الكفار.

٥ ـ ما نَصَّ على استحبابه بعضُ العلماء، ولا سيما المتأخرين منهم، ولا دليلَ عليه.

---

(١) رواه مسلم، (١/ ٣٣٩)، (ح٢٠٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى، (٢٧/ ١٥٢).

(٣) انظر: أحكام الجنائز، للألباني (ص٢٤٢).

٦ ـ كلُّ عبادةٍ لم تأت كيفيَّتُها إلَّا في حديثٍ ضعيف أو موضوع.

٧ ـ الغلو في العبادة.

٨ ـ كلُّ عبادةٍ أطلقها الشارعُ وقيَّدها الناسُ ببعض القيود؛ مثل المكان، أو الزمان، أو الهيئة، أو العدد.

المطلب الثاني
ذم الابتداع في الدين

عُلِمَ بالضرورة أنَّ العقول البشرية غير مستقلَّة بمصالحها دون الوحي، والشريعة الغرَّاء جاءت كاملة، لا تحمل الزيادة ولا النقصان؛ لذا كان المبتدع معانداً للشرع ومشاقّاً له؛ لأنَّ عمله مضاد للشريعة، وفي الوقت ذاته يكون المبتدع متَّبعاً لهواه؛ لأنَّ العقل إذا لم يكن مُتَّبعاً للشرع لم يبق إلَّا اتباعه للهوى، وهذا المبتدع قد نزَّل نفسَه منزلة المُضاهي للشارع؛ لأن الشارع الحكيم وَضَعَ الشرائعَ وألْزَمَ المُكلَّفين الجري على سُننِها[١]، ولقد وردت نصوصٌ كثيرة في الكتاب والسُّنَّة، ومن أقوال الصحابة ﷺ والتابعين لهم بإحسان في ذم الابتداع في الدين والتحذير منه، ومن ذلك[٢]:

أولاً: من القرآن:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وجه الدلالة: أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة يعملون بالمُحْكَم من نصوص الكتاب والسُّنَّة، ويؤمنون بالمُتشابه، ويَكِلُون ما أشكل عليهم إلى عالِمِه، بخلاف أهل البدع والضَّلال الذين يتَّبعون المتشابه، ويتركون المُحْكَم.

---

(١) انظر: انظر الاعتصام، (١/ ٢٩).

(٢) انظر: نور السُّنَّة وظلمات البدعة في ضوء الكتاب والسُّنَّة، د. سعيد بن علي القحطاني (ص٣٦، ٤٨).

ولقد حذَّرنا النبي ﷺ من هذا الفعل السَّيِّئ: عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: تَلَا رسولُ اللهِ ﷺ هذه الآيَةَ؛ فقال: «**فإذا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ما تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكِ: الَّذِينَ سَمَّى اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ**»[١].

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وجه الدلالة: أنَّ الصراط المستقيم هو سبيل الله الذي دعا إليه، وهو اتِّباع السُّنَّة، واتِّباع الطُّرق المخالفة لطريق أهل السُّنَّة والجماعة تُضِلُّ أصحابَها وتفرِّقهم يميناً وشمالاً، وهي طرق أهل البدع التي توصلهم إلى الجحيم، فالآية شملت النهي عن جميع طرق أهل البدع[٢].

قال السعدي رحمه الله: (**وَحَّدَ الصِّراطَ، وأضافَهُ إليه؛ لأنَّه سبيلٌ واحِدٌ، مُوصِلٌ إليه**، واللهُ هو المُعِينُ للسالكين على سلوكه)[٣].

٣ ـ قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ۚ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩﴾﴾ [النحل: ٩].

وجه الدلالة: أنَّ السبيل القصد هو طريق الحق؛ اتِّباع الكتاب والسُّنَّة، وما سواه جائر عن الحق؛ أي: عادل عنه، ومائل عنه، وهي طرق أهل البدع والضلالات[٤].

٤ ـ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وجه الدلالة: أنَّ انتشار البدع يُفرِّق الأمة؛ لذا توَعَّد الله تعالى الذين فرَّقوا دينهم، وتفرَّقوا فيه؛ من أهل الأهواء والبدع والضلال المُفرِّقين للأُمة، وأخذ كلٌّ منهم لنفسه طريقاً غيرَ طريق محمدٍ ﷺ[٥].

٥ ـ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟

---

(١) رواه البخاري، (٤/ ١٦٥٥)، (ح٤٢٧٣)؛ ومسلم، (٤/ ٢٠٥٣)، (ح٢٦٦٥).

(٢) انظر: الاعتصام، (١/ ٣٠).

(٣) تفسير السعدي، (١/ ٢٨٠).

(٤) انظر: الاعتصام، (١/ ٣١).

(٥) انظر: الاعتصام، (١/ ٨٥).

دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١، ٣٢].

وجه الدلالة: أنَّ كلَّ فِرقة تحزَّبت وتعصَّبت، على نَصْرِ ما معها من البدع والضلالات، ونابذتْ غيرَها وحاربَتْه؛ فهي فَرِحَةٌ بما لديها من العلوم المخالفة لهدي النبي ﷺ، ومع ذلك يحكمون لأنفسهم بأنهم على الحق، وأنَّ غيرهم على الباطل.

قال السعدي رحمه الله: (وفي هذا تحذيرٌ للمسلمين من تشتُّتِهم وتفرُّقهم فِرَقاً، كلُّ فريق يتعصَّب لما معه من حقٍّ وباطل، فيكونون مشابهين بذلك للمشركين في التَّفرُّق، بل الدِّين واحد، والرسول واحد، والإله واحد)[1].

٦ ـ قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وجه الدلالة: تحذير المبتدعة الذين يخالفون شريعة الرسول ﷺ أن تصيبهم فتنة في الدنيا، أو عذاب أليم في الآخرة.

قال ابن كثير رحمه الله: (﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾؛ أي: عن أمر رسول الله ﷺ، وهو سبيلُه ومِنهاجُه وطريقتُه وسُنَّتُه وشريعتُه، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِلَ، وما خالفه فهو مردود على قائلِه وفاعِلِه كائناً مَنْ كان... فليحذر وليخشَ مَنْ يُخالف شريعةَ الرسولِ باطناً أو ظاهراً ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾؛ أي: في قلوبهم من كفرٍ أو نفاقٍ أو بدعةٍ، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: في الدُّنيا بقتلٍ أو حَدٍّ، أو حبسٍ، أو نحوِ ذلك)[2].

٧ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [النحل: ١١٦].

وجه الدلالة: إنكار الله تعالى على مَنْ يُحدِثون في الدِّين فيُحلِّلون ويُحرِّمون بأهوائهم.

---

(١) المصدر نفسه، (ص٦٤١).

(٢) تفسير القرآن العظيم، (٣/٣٠٨).

٨ ـ قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وجه الدلالة: إنكار اللهِ سبحانه على مَنْ شرَعَ في دينه ما لم يأذن به.

ثانياً: من السُّنَّة:

حذَّر النبي ﷺ من الابتداع في الدِّين في أحاديث كثيرة، ومن ذلك:

١ ـ قوله ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**»(١).

٢ ـ قوله ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(٢).

وجه الدلالة: كلُّ مَنْ تعبَّد لله تعالى بشيءٍ لم يشرعه الله، أو بشيءٍ لم يكن عليه النبيُّ ﷺ وخلفاؤه الراشدون فهو مُبتَدِع، مردود عليه ما ابتدعه واخترعه.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (قال أهل العربية: الرَّد هنا بمعنى المردود، ومعناه: فهو باطلٌ غير معتدٍّ به، وهذا الحديث قاعدةٌ عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كَلِمِه ﷺ؛ فإنه صريح في ردِّ كلِّ البدع والمخترعات، وفي الرواية الثانية زيادة، وهي: أنه قد يُعاند بعضُ الفاعلين في بدعةٍ سُبِقَ إليها، فإذا احْتُجَّ عليه بالرواية الأُولى، يقول: «أنا ما أحدثتُ شيئاً!» فيُحْتَجُّ عليه بالثانية، التي فيها التَّصريح بردِّ كلِّ المُحدَثات؛ سواء أحْدَثَها الفاعلُ أو سُبِقَ بإحداثها، وفي هذا الحديث دليل لمَنْ يقول من الأصوليين: أنَّ النهي يقتضي الفساد... وهذا الحديث مما ينبغي حِفْظُه واستعمالُه في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به)(٣).

٣ ـ قوله ﷺ: «**خَيْرُ الْهُدَيِ هُدَيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(٤).

---

(١) رواه البخاري، (٢/ ٩٥٩)، (ح٢٥٥٠)؛ ومسلم، (٣/ ١٣٤٣)، (ح١٧١٨).
(٢) رواه مسلم، (٣/ ١٣٤٣)، (ح١٧١٨).
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٢/ ١٦).
(٤) رواه مسلم، (٢/ ٥٩٢)، (ح٨٦٧).

٤ ـ وفي رواية: «**أَحْسَنُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**»(١).

٥ ـ وفي رواية: «**مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بها وَعَضُّوا عليها بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(٢).

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ هو أول مَنْ حارب الابتداعَ في الدِّين وقاوم المُبتدِعين، وحذَّر من الإحداث فيه، وتوعَّد مَنْ أحدث في دين الله تعالى.

٦ ـ قوله ﷺ: «**مَنْ سَنَّ في الإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**»(٣).

٧ ـ قوله ﷺ: «**مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِك مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً**»(٤).

وجه الدلالة: أنَّ الإحداث والابتداع في الدِّين داخل في الأمور السَّيِّئة المُحرَّمة شرعاً؛ لذا كان على المبتدع مثلُ وزرِ كلِّ مَنْ يعمل ببدعتِه وضلالِه إلى يوم القيامة، سواء ابتدعه هو أم كان مسبوقاً إليه(٥).

ثالثاً: من أقوال الصحابة رضي الله عنهم:

١ ـ قول **أبي بكرٍ** رضي الله عنه. (أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا أَنَا مُتَّبِعٌ، وَلَسْتُ بِمُبْتَدِعٍ، فَإِنْ أَنَا أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي، وَإِنْ أَنَا زُغْتُ فَقَوِّمُونِي)(٦).

---

(١) رواه النسائي، (٣/ ١٨٨)، (ح١٥٧٨)؛ وابن خزيمة في صحيحه، (٣/ ١٤٣)، (ح١٧٨٥)؛ والطبراني في الكبير، (٩/ ٩٧)، (ح٨٥٢١). وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي، (١/ ٥١٢)، (ح١٥٧٧).

(٢) رواه أبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٧)، وابن ماجه، (١/ ١٥)، (ح٤٢). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٨)، (ح٤٦٠٧).

(٣) رواه مسلم، (٤/ ٢٠٥٩)، (ح١٠١٧).

(٤) رواه مسلم، (٢/ ١١٣٢)، (ح٦٩٨٠).

(٥) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ٢٢٦).

(٦) رواه القاسم بن سلَّام في الأموال، (١/ ٨)، (رقم ٦)؛ والطبري في الرياض النضرة، =

٢ ـ قول **عمر** رضي الله عنه: (إيَّاكم وأصحابَ الرأي؛ فإنَّهم أعداءُ السُّنَنِ، أعيَتْهُم الأحاديثُ أنْ يَحْفَظُوها فقالوا بالرأي؛ فَضَلُّوا وأَضَلُّوا)[١].

٣ ـ قول **ابن مسعودٍ** رضي الله عنه: (اتَّبِعُوا، ولا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِيتُمْ، كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ)[٢].

٤ ـ قول **ابن عمر** رضي الله عنهما: (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَآهَا النَّاسُ حَسَنَةً)[٣].

٥ ـ قول **ابن عباسٍ** رضي الله عنهما: (عَلَيْكُمْ بِالاسْتِقَامَةِ وَالأَثَرِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّبَدُّعَ)[٤].

رابعاً: أقوال التابعين وتابعيهم بإحسان:

ما سُمِّيَ أهل السُّنَّة والجماعة بهذا الاسم إلَّا لاتِّباعهم سُنَّةَ نبيِّهِم وهديِهِ ﷺ؛ لذا شَدَّدوا في التحذير من البدع والمُحدَثات في الدِّين وتناقلوا

= (ص١٢٣)؛ وابن سعد في الطبقات الكبرى، (٣/ ١٨٣)؛ والدارقطني في المؤتلف والمختلف، (١/ ٩٢)؛ وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٠/ ٣٠٢)؛ وابن الجوزي في صفة الصفوة، (١/ ٢٦٠).

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة، (١/ ١٢٣)، (رقم ٢٠١)؛ والأصبهاني في الحجة، (١/ ١٩٥)؛ والهروي في ذم الكلام، (٢/ ١٠٤)، (رقم ٢٥٠)؛ والدارقطني في سننه، (٤/ ١٤٦)، (رقم ١٢)؛ والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، (١/ ٢٥٧)، (رقم ٤٧٠)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ٢٦٣)، (رقم ١٠٣٤).

(٢) رواه وكيع في الزهد، (١/ ٣٥٧)؛ وأبو خيثمة في العلم، (ص١٦)، (رقم ٥٤)؛ والدارمي في سننه، (١/ ٨٠)، (رقم ٢٠٥)؛ وأحمد في الزهد، (ص١٦٢)؛ والمروزي في السُّنَّة، (ص٢٨)، (رقم ٧٨)؛ والطبراني في الكبير، (٩/ ١٥٤)، (رقم ٨٧٧٠) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ١٨١): (رجاله رجال الصحيح).

(٣) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، (١/ ٩٢)، (رقم ١٢٦)؛ والبيهقي في الكبرى، (١/ ١٨٠)، (رقم ١٩١)؛ والهروي في ذم الكلام، (٢/ ١٢٦)، (رقم ٢٧٦).

وصححه الألباني في أحكام الجنائز، (ص٢٠٠)، (رقم ١٢٧).

(٤) رواه ابن وضاح في البدع، (ص٦٤)؛ والمروزي في السُّنَّة، (ص٢٩)، (رقم ٨٣)؛ والهروي في ذم الكلام، (٤/ ٢٥٠)، (رقم ٧١٢).

السُّنَّة خلفاً عن خلف، كما تناقلوا في الوقت ذاته التَّحذيرَ من البدعة؛ كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (من طريقة أهل السُّنَّة والجماعة: اتِّباعُ آثارِ رسولِ الله ﷺ باطناً وظاهراً، واتِّباعُ سبيلِ السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار... ويُؤثِرون كلامَ اللهِ على غيرِه من كلام أصناف الناس، ويُقدِّمون هديَ محمدٍ ﷺ على هدي كلِّ أحدٍ؛ ولهذا سُمُّوا أهلَ الجماعة؛ لأنَّ الجماعة هي الاجتماع، وضِدُّها الفُرقة)[١].

ومِمَّا ورد عن السلف الصالح من آثار في تحذيرهم من البدع:

١ ـ قول **عمر بن عبد العزيز** رَحِمَهُ اللهُ: (أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ وَالاقْتِصَادِ في أَمْرِهِ، وَاتِّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَتَرْكِ ما أَحْدَثَ الْمُحْدِثُونَ بَعْدَ ما جَرَتْ بِهِ سُنَّتُهُ وَكُفُوا مُؤْنَتَهُ، فَعَلَيْكَ بِلُزُومِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهَا لك بِإِذْنِ اللهِ عِصْمَةٌ)[٢].

٢ ـ قول **الحسن البصري** رَحِمَهُ اللهُ: (لَا يَصْلُحُ قَوْلٌ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا يَصْلُحُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا يَصْلُحُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُتَابَعَةِ السُّنَّةِ)[٣].

٣ ـ قول الإمام **مالك** رَحِمَهُ اللهُ: (مَن ابتدع في الإسلام بدعةً يراها حسنةً، فقد زعم أنَّ محمداً ﷺ خان الرسالة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فما لم يكن يومئذٍ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً)[٤].

٤ ـ قول الإمام **الشافعي** رَحِمَهُ اللهُ: (حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا

---

(١) العقيدة الواسطية، (ص٤٦).

(٢) رواه أبو داود، (٤/ ٢٠٣)، (رقم ٤٦١٢)؛ وابن وضاح في البدع، (ص٧٧)؛ وأحمد في الزهد، (ص٢٩٦)؛ والفريابي في القدر، (ص٢٨٣)، (رقم ٤٤٦)؛ والآجري في الشريعة، (٢/ ٩٣١)؛ وابن بطة في الإبانة، (٢/ ٢٣٢)، (رقم ١٨٣٣).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١٢١)، (رقم ٤٦١٢).

(٣) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، (١/ ٥٧)، (رقم ١٨)؛ وابن بطة في الإبانة، (٢/ ٨٠٣)، (رقم ١٠٨٩)؛ والآجري في الشريعة، (٢/ ٦٣٩)، (رقم ٢٥٨)؛ وابن أبي زمنين في رياض الجنة، (ص٢٠٩)، (رقم ١٣٣)؛ وابن الملقن في البدر المنير، (٢/ ٦٢٩).

(٤) الاعتصام، (١/ ٤٩)؛ السنن والمبتدعات، (ص٦).

بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعَشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ)[١].

٥ ـ قول الإمام **أحمد** رَحِمَهُ اللهُ: (أصولُ السُّنَّةِ عندنا: التَّمَسُّكُ بما كان عليه أصحابُ رسولِ الله ﷺ، والاقتداءُ بهم، وتركُ البدع، وكلُّ بدعةٍ فهي ضلالة، وتركُ الخصوماتِ، والجلوسِ مع أصحاب الأهواء، وتركُ المَراءِ والجِدالِ، والخُصوماتِ في الدِّين)[٢].

وهذا المنهج المسلوك من أهل السُّنَّة والجماعة لم يحيدوا عنه، ولم يُخالفوه إلى غيره، فكانوا وما زالوا إلى يومنا هذا يُعلون شأنَ السُّنَّة ويَعملون بها، ويُنَبِّهون الناس من البدعةِ وخطرِها ويَنهونهم عن فِعْلِها، ومن هنا نعلم: أنَّ الابتداع في الدِّين هو أخطر مِعولٍ لهدمه والانحرافِ بمقاصده تبعاً للخيال أو الهوى، أو ثقةً بالعقل والاغترار به، والخروج به عن دائرة ما حدَّ الشرع.

عقوبة الابتداع:

لم يرد حدٌّ معيَّن في عقوبة الابتداع، **واتفق العلماء**: على معاقبة المُبتدع إنْ كان في بدعته خطر على الدِّين، وتكون هذه العقوبة بالتعزير، **ولكنهم اختلفوا** في مقدار ما تصل إليه العقوبة: هل يُتجاوز بها مقدار أدنى حدٍّ من الحدود أم لا؟ وبعض العلماء: يجعل العقوبة تبعاً لما تتركه البدعة من مفاسد، متعدِّية أو قاصرة، وبذلك تختلف بتفاوت مراتب المبتدعين بحسب الإسرار والإعلان، والمُعلِن قد يكون داعيةً إلى بدعته وقد لا يكون، والداعي قد تصل به الحالة إلى درجة الخروج على الأئمة والولاة العادلين، وقد لا

---

(١) رواه الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٩٩)؛ والرازي في ذم الكلام وأهله، (ص٩٨)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ١٩٣)، (رقم ٩١٧)؛ والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث، (ص٢٠٠)، (رقم ١٦١)؛ وأورده ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية، (ص٢٤).

(٢) أصول السُّنَّة، للإمام أحمد (ص١٤)؛ ورواه اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، (١/ ١٥٦)، (رقم ٣١٧).

تصل إلى هذه الدرجة، وقد يُحاول الاستعانة بولاة الأمر لنشر بدعته، وقد لا يحاول، إلى غير ذلك، وهذا أوجُه الآراء وأقربها إلى مبادئ الشرع ومقاصده؛ لأن العقوبة تتبع ما يترتَّب على الفعل من المفاسد والمضار، وكلَّما كان الضَّررُ أعمَّ وأشمل كانت العقوبة أشدَّ وأعظم(١).



---

(١) انظر: الاعتصام، (١/٢١٦ ـ ٢٢٢)؛ شفاء الغليل، للغزالي (ص١٤٢)؛ المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، (ص٢٦٧).

المبحث الثاني

أسباب نشوء البدع

تختلف أسباب نشوء البدع باختلاف الزمان والمكان، وباختلاف أصناف الناس وأحوالهم؛ فما هو شائعٌ في مكانٍ مَّا؛ قد يكون نادراً في مكانٍ آخر، وما هو حادِث في زمنٍ مَّا؛ قد يتلاشى في زمنٍ آخر، وأمَّا عن أصناف الناس وأحوالهم، فالأسباب الخاصة بهم تختلف وتتنوَّع باختلافهم وتنوُّعهم؛ فهناك مِنَ الناس مَنْ هو رأسُ بدعةٍ ومُنشِؤها، ومنهم المُقلِّد المُتَّبع بوعيٍ وعلم، ومنهم العاميُّ المُقلِّد دون علمٍ ودون وعيٍ.

وبناءً على هذا، تتفاوت أسباب نشوء البدع حسب الزمان والمكان، وحسب الأشخاص، ولكن رغم هذا التفاوت إلَّا أنَّ هذه الأسباب لا تكاد تخرج عن هذا الحصر الذي نحن بصدد عرضِه، وذلك كما يلي:

السبب الأول: الجهل.

السبب الثاني: اتِّباع الهوى.

السبب الثالث: تقديم آراء الشُّيوخ والأكابر على النُّصوص.

السبب الرابع: تقديم العقل على النَّقل.

السبب الخامس: التعلُّق بالشُّبهات.

السبب السادس: سكوت العلماء.

السبب السابع: مجالسة أهل البدع والأهواء.

السبب الثامن: الاستمساك بالنُّصوص الموضوعة والضعيفة.

السبب التاسع: التَّشبُّه بالكفار.

السبب العاشر: الغلو في الدِّين.

فهذه الأسباب العشر التي أدَّت إلى نشوء البدع، **وترجع خطورة انتشار**

البدعة **إلى أنه كُلَّما تظهر بدعةٌ تؤدِّي إلى اختفاء سُنَّة**، وعند ذلك يتعاهد الناسُ البدعة ويهجرون السُنَّة، ومع مرور الزمان وتتابع الأجيال على ذلك تحيا البدعُ وتموتُ السُّنن؛ كما قال ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: (مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً؛ حَتَّى تَحْيَا الْبِدَعُ، وَتَمُوتَ السُّنَنُ)[١]، وهذه الأسباب التي أدَّت إلى ظهور البدع، وهجر السُّنن، قد أشار إليها القرآن العظيم وحذَّر منها النبيُّ الكريم ﷺ وكذا مَنْ تبعه من العلماء الربانيين، وبيان ذلك ما يلي[٢]:

* السبب الأول: الجهل:

من أعظم أسباب نشوء البدع وانتشارها الجهل بالدِّين؛ بل هو القاسم المشترك في الوقوع في المُحرَّمات جميعها من كفرٍ وبدعٍ ومعاصٍ، وهذا الجهل له صور مختلفة؛ فمن ذلك: الجهل بالنصوص بعدم الاطلاع عليها، والجهل بمنزلتها في الدِّين، والجهل بدلالات الألفاظ، والجهل بمقاصد الشريعة، والجهل بقواعد العلوم وأصولها؛ كالمطلق والمقيد، والعام والخاص، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمبيَّن[٣].

ونصوص الكتاب والسُّنَّة حافلة من التحذير من الجهل وبيان خطورته، والترغيب في العلم وبيان فضله، ومن ذلك:

* قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

---

(١) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، (١/ ٩٢)، (رقم ١٢٥)؛ والمروزي في السُّنَّة، (ص٣٢)، (رقم ٩٨)؛ وابن بطة في الإبانة، (١/ ٣٥٠)؛ والطبراني في المعجم الكبير، (١٠/ ٢٦٢)، (رقم ١٠٦١٠)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ٤٤٧)، (رقم ٨٩٤): (رجاله مُوثَّقون).

(٢) انظر: الاعتصام، (١/ ٢٨٧ ـ ٣٦٥)؛ حقوق النبي ﷺ بين الإجلال والإخلال، (ص١٢٤ ـ ١٣٥)؛ نور السُّنَّة وظلمات البدعة في ضوء الكتاب والسُّنَّة، (ص٤٩ ـ ٦٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، (١٤/ ٢٢).

وجه الدلالة: تحريم القول على الله تعالى بِلا عِلم في أسمائه وصفاته وأفعاله وشرعه؛ لِمَا فيه من الظلم والمفاسد الخاصَّة والعامَّة، وتغيير دينِه وشرعِه[1].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وأمَّا القول على الله بلا علم؛ فهو أشدُّ هذه المحرَّمات تحريماً وأعظمها إثماً؛ ولهذا ذُكِرَ في المرتبة الرابعة من المحرَّمات التي اتَّفقت عليها الشرائع والأديان، ولا تُباح بحال؛ بل لا تكون إلَّا مُحَرَّمةً. . . ثم انْتَقلَ منه إلى ما هو أعظم منه، فقال: ﴿**وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ فهذا أعظمُ المُحرَّمات عند الله وأشدُّها إثماً؛ فإنه يتضمَّن الكذبَ على الله، ونسبتَه إلى ما لا يليق به، وتغييرَ دينه وتبديلَه، ونفيَ ما أثبته، وإثباتَ ما نفاه، وتحقيقَ ما أبطله، وإبطالَ ما حقَّقه، وعداوةَ مَنْ والاه، وموالاةَ مَنْ عاداه، وحُبَّ ما أبغضه، وبُغْضَ ما أحبَّه، ووصْفَه بما لا يليق به في ذاته وصفاته وأقواله وأفعاله، فليس في أجناس المُحرَّمات أعظمُ عند الله منه، ولا أشدُّ إثماً، وهو أصل الشرك والكفر، وعليه أُسِّسَت البدعُ والضَّلالات، **فكلُّ بدعةٍ مُضِلَّةٍ في الدِّين أساسُها القولُ على الله بلا علم**)[2].

* وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]؛ أي: ولا تَتَّبع ما لا عِلْمَ لك به من قولٍ أو فعلٍ، وما لم تعلمْه عِلْمَ اليقين، وما لم تتثبَّتْ من صِحَّتِه؛ من قول يقال، ورواية تُروى، ومن ظاهرة تُفَسَّر أو واقعة تُعَلَّل، ومن حُكْمٍ شرعي أو قضية اعتقادية، وذلك دستورٌ شاملٌ لكثير من شؤون الحياة[3].

* وعن عَبْدِ اللهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ انْتِزَاعاً، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ، وَيُبْقِي فِي النَّاسِ رُؤوساً جُهَّالاً يُفْتُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ**»[4].

---

(١) انظر: تفسير السعدي، (ص٢٨٧). (٢) مدارج السالكين، (١/ ٣٧٢).

(٣) انظر: تفسير المراغي، (١٥/ ٤٥)؛ في ظلال القرآن، (٤/ ٢٢٢٧).

(٤) رواه البخاري، (٣/ ١٤٧٦)، (ح٧٣٩٣)؛ ومسلم، واللفظ له، (٢/ ١١٣١)، (ح٦٩٧٤).

وجه الدلالة: وصَفَهم النبيُّ ﷺ بالجهل؛ فلذلك جَعَلَهم ضالِّين مُضِلِّين، وهذا خلاف الذين قال فيهم: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ولذلك أمر بالرجوع إلى قولهم[(١)].

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المراد بقبض العلم ليس هو مَحْوُه من صدور حُفَّاظِه؛ ولكن معناه: أنه يموت حَمَلَتُه، ويتَّخِذ النَّاسُ جُهَّالاً يحكمون بجهالاتهم فَيَضلون ويُضِلون، وفيه التحذير من اتِّخاذ الجُهَّال رؤساء)[(٢)].

وكما أنَّ الجهل سبب في نشوء البدع، ومن ثَمَّ انتشارها، فإنَّ التجهيل أيضاً سبب خطير في نشوء البدع، **والفرق بين الجهل والتجهيل**: أنَّ **الجهل**، قد يقع من صاحبه دون عمدٍ، ودون معرفة حقيقته، وهذا يَصْدُق على عوامِّ الأتباع الذين يتَّبعون أصحاب المذاهب الباطلة، والفرق الضالة.

أمَّا **التجهيل**، فإنه يصدر عن قصدٍ ونيةٍ خبيثة؛ إذ إنَّ رؤوس أهل الضلال والبدع يُدركون الحقَّ ويعلمون الصواب، ولكنهم يتمادون في غيِّهم وباطلهم؛ لمكتسبات مادية دنيوية رخيصة وفانية؛ من منصبٍ أو سلطانٍ أو مال، وهذا نراه جليّاً ظاهراً عند أصحاب «ولاية الفقيه» الذين يستولون على المال بغير وجه حقٍّ، وكذا نراه عند «غلاة الصوفية» و«القبوريين» الذين استغلُّوا سذاجة العامة وغفلتهم وجهلهم؛ لجمع الأموال الطائلة باسم الخُمس أو النَّذر أو العطية، ونحوها.

وكان لا بد لهؤلاء ـ كي يستمرُّوا في مسلسل الاستغلال ـ من أن يُرَوِّجوا لبدعهم ويحتجُّوا لها، ومن هنا كان الكذب على رسول الله ﷺ وهجر سُنَّتِه وعداوته الظاهرة، وإن ادَّعوا عكس ذلك.

* السبب الثاني: اتِّباع الهوى:

اتِّباع الهوى من أعظم الأسباب التي أدَّت إلى نشوء البدع وكثرتها،

---

(١) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال، (١٠/ ٣٥٢).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥) باختصار.

وصدِّ الناس عن اتِّباع السُّنَّة والهدى، وقد توافرت النصوص؛ كتاباً وسُنَّةً في ذمِّ الهوى والتَّحذير منه، ومن ذلك:

* قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

وجه الدلالة: نهى الله تعالى عن طاعة مَنْ أغفلَ اللهُ قلبَه عن ذكرِه واتَّبع هواه، وكان أمره فرطاً[(١)].

ولهذا قال: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾؛ أي: صار تَبَعاً لهواه، يفعل ما تشتهيه نفسُه، ولو كان فيه هلاكه وخسرانه، فهو قد اتَّخذ إلـهه هواه، ﴿وَكَانَ أَمْرُهُۥ﴾ في مصالح دينه ودنياه ﴿فُرُطًا﴾؛ أي: ضائعة مُعطَّلة. فهذا قد نهى الله عن طاعته؛ لأنَّ طاعته تدعو إلى الاقتداء به، ولأنه لا يدعو إلَّا لِمَا هو مُتَّصف به، ودلت الآية على أن الذي ينبغي أن يطاع مَن اتَّبَعَ مراضي ربه، فقدَّمها على هواه، وصلحت أحواله، واستقامت أفعالُه، ودعا الناسَ إلى ما مَنَّ الله به عليه، فحقيق بذلك، أنْ يُتَّبع ويجعل إماماً[(٢)].

* وقال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص: ٥٠].

وجه الدلالة: أنَّ كلَّ مَنْ لم يتَّبع الشرع فقد اتَّبع هواه؛ لأنَّ الله تعالى قسَّم الأمور قسمين، لا ثالثَ لهما: اتِّباعٌ لِمَا دعا إليه الرسولُ ﷺ، واتِّباع للهوى[(٣)].

قال السعدي رَحِمَهُ اللهُ: (فاعلم أنَّ تركهم اتباعك، ليسوا ذاهبين إلى حقٍّ يعرفونه، ولا إلى هدًى، وإنما ذلك مُجرَّد اتِّباع لأهوائهم، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ فهذا من أضلِّ الناس، حيث عُرِضَ عليه الهدى، والصراط المستقيم، الموصل إلى الله وإلى دار كرامته، فلمْ يلتفتْ إليه

---

(١) انظر: أضواء البيان، (١٩/ ١٤٠).
(٢) انظر: تفسير السعدي، (ص٤٧٥).
(٣) انظر: أضواء البيان، (٢٢/ ٢٩٥).

ولم يُقبِل عليه، ودعاه هواه إلى سلوك الطُّرق الموصلة إلى الهلاك والشقاء؛ فاتَّبَعه وتركَ الهدى، فهل أحدٌ أضلُّ مِمَّنْ هذا وصفه؟)[١].

* وقال سبحانه: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية: ٢٣].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (إنما يأتمر بهواه؛ فمهما رآه حسناً فَعَلَه، ومهما رآه قبيحاً تركه، وهذا قد يُستدل به على المعتزلة في قولهم بالتَّحسين والتَّقبيح العقليين)[٢].

فهذا هو (الرجل الضال الذي ﴿ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ فما هَوِيَه سلَكَه سواء كان يُرضي الله أو يُسخطه. ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ من الله تعالى أنه لا تليق به الهداية ولا يزكو عليها، ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ﴾ فلا يسمع ما ينفعه، ﴿وَقَلْبِهِۦ﴾ فلا يعي الخيرَ ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ تمنعه من نظرِ الحق، ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: لا أحدٌ يهديه؛ وقد سدَّ اللهُ عليه أبوابَ الهداية، وفتح له أبواب الغواية، وما ظلمه الله، ولكن هو الذي ظلم نفسَه، وتسبَّب لمنع رحمةِ الله عليه ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ما ينفعكم فتسلكونه، وما يضركم فتجتنبونه)[٣].

* وعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ؛ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلَبُ**[٤] **لِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ، وَلَا مَفْصِلٌ؛ إِلَّا دَخَلَهُ**»[٥].

---

(١) تفسير السعدي، (ص٦١٧). (٢) تفسير ابن كثير، (٧/ ٢٦٨)

(٣) تفسير السعدي، (ص٧٧٧).

(٤) (**الكَلَب**): بفتحتين ـ داءٌ مَخُوف يحصل من عَضِّ الكَلْب المجنون، ويتفرَّق أثرُه بصاحبه؛ أي: مع صاحبه إلى جميع أعضائه؛ أي: مثل جري الكَلَب في العروق لا يبقى منه عِرْق، ولا مِفصل؛ إلَّا دخله، فكذلك تدخل البدعُ فيهم، وتؤثر في أعضائهم. انظر: النهاية في غريب الحديث، (١/ ٧٣٩)؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٢/ ٦٠).

(٥) رواه أبو داود، (٢/ ٧٧٢)، (ح٤٥٩٩). وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي دواد، (٣/ ١١٦)، (ح٤٥٩٧).

وجه الدلالة: أخبر ﷺ بأنه يخرج أقوام من هذه الأُمَّة تتجارى فيهم الأهواء، وهي البدع التي يُتَّبع فيها الهوى، ولا تُتَّبع فيها السُّنَّة فينحرفوا عن جادة الصواب من الكتاب والسُّنَّة، إلى الضلالات.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (أخبر النبيُّ ﷺ بما سيكون في أُمَّتِه من هذه الأهواء التي افترقوا فيها إلى تلك الفِرق، وأنه يكون فيهم أقوام تُداخل تلك الأهواء قلوبَهم حتى لا يمكن في العادة انفصالُها عنها وتوبتهم منها، على حدِّ ما يُداخل داء الكَلَبِ جِسمَ صاحبِه فلا يبقى من ذلك الجِسْمِ جزءٌ من أجزائه، ولا مِفصل ولا غيرهما إلَّا دخله ذلك الدَّاء، وهو جريان لا يَقبل العلاجَ، ولا ينفع فيه الدواء، فكذلك صاحب الهوى إذا دخل قلبَه، وأُشْرِبَ حُبَّه، لا تعمل فيه الموعظة ولا يقبل البرهان، ولا يكترث بَمَنْ خالَفَه. واعْتُبِرَ ذلك بالمُتقدِّمين من أهل الأهواء؛ كمعبد الجهني، وعمرو بن عبيد وسواهما، فإنهم كانوا حيث لُقُوا مَطرودين من كلِّ جهة، محجوبين عن كلِّ لسان، مُبعدين عند كلِّ مُسلم، ثم مع ذلك لم يزدادوا إلَّا تمادياً على ضلالهم، ومداومة على ما هم عليه ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ﴾ [المائدة: ٤١])[١].

والخلاصة: أنَّ الأهواء تدخل وتجري وتسري في مفاصلهم، والمراد بها ـ هنا ـ البدعة، فوَضَعَها مَوْضِعَها وَضْعاً للسَّبب مَوْضِعَ المُسَبِّب؛ لأنَّ هوى الرجل هو الذي يحمله على إبداع الرأي الفاسد، أو العمل به، وذَكَرَ الأهواءَ بصيغة الجمع؛ تنبيهاً على اختلاف أنواع الهوى، وأصناف البدع[٢].

* وكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ وَالأَعْمَالِ وَالأَهْوَاءِ**»[٣].

---

(١) الاعتصام، (٢/ ٢٩).

(٢) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٢/ ٦٠).

(٣) رواه الترمذي، (٢/ ٩١٩)، (ح٣٩٤٠) وقال: (حسن غريب). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٧٣)، (ح٣٥٩١).

(**الهوى**: هو ما تشتهيه النَّفس، من غير نظرٍ إلى مقصدٍ يُحمد عليه شرعاً)[١].

وجاء في «تحفة الأحوذي»: (قوله «**اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ**» **المنكر**: ما لا يُعرَف حُسْنُه من جهة الشَّرع أو ما عُرِفَ قُبْحُه من جهته، **والمراد بالأخلاق**: الأعمال الباطنة «**وَالأَعْمَالِ**»؛ أي: الأفعال الظاهرة «**وَالأَهْوَاءِ**» جمع الهوى، مصدر هَوَاهُ؛ إذا أحبَّه، ثم سُمِّيَ بالهوى المُشْتَهَى؛ محموداً كان أو مذموماً، ثم غَلَب على غيرِ المحمود)[٢].

وهنا لنا وقفة مع الهوى؛ فالهوى؛ يعني: ما يهواه الإنسان وما يُحبُّه، وتأمل التعبير القرآني في لفظة «الهوى» فهي في غاية الدِّقة؛ لأنَّ الهوى والهواء مادة واحدة، والهواء في الفيزياء نشعر به ولا نراه، ونرى أثرَه ولا نُدركه، هكذا الهوى الباطل الذي يتَّبعه الإنسان في ذاته لا وزن له ولا قيمة له، وإنما أثره خطير، فهو ينقل الإنسان من الحق إلى الباطل، ومن الجنة إلى النار، ومن التوحيد إلى الشرك، وكذلك الهواء، فنحن لا نراه، وإنما نرى أثرَه المُدمِّر عندما يشتد ويعصف، فيدمر كلَّ شيء يصل إليه، نسأل الله العفو والعافية.

* السبب الثالث: تقديم آراء الشُّيوخ والأكابر على النُّصوص:

من أعظم أسباب نشوء البدع والاستمرار عليها تقديم آراء الشيوخ والأكابر على النصوص الشرعية؛ لذا نرى في زماننا مَنْ قدَّموا رأيَ شيوخهم أو جماعاتهم أو أحزابهم أو قبائلهم أو آبائهم أو أعرافهم أو أنظمتهم أو قوانينهم على النصوص الثابتة في الكتاب والسُّنَّة، وقد حذَّر القرآن الكريم من هذا السُّلوك المشين، ومن ذلك:

* قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ١٠٤﴾

(١) سبل السلام، (٤/١٩٦).

(٢) تحفة الأحوذي، (١٠/٣٦ ـ ٣٧).

[المائدة: ١٠٤]، (أي: إذا دُعُوا إلى دينِ الله وشرعِه، وما أوجبَه، وتَرْكِ ما حَرَّمَه؛ قالوا: يكفينا ما وَجَدْنَا عليه الآباءَ والأجدادَ من الطرائق والمسالك، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾؛ أي: لا يفهمون حقاً، ولا يعرفونه، ولا يهتدون إليه، فكيف يتّبعونهم والحالةُ هذه؟ لا يتّبِعُهم إلّا مَنْ هو أجهلُ منهم، وأضلُّ سبيلاً)[١]. (فذَمَّهم بتقليدهم آباءهم وتركِهم اتّباعَ الرسل؛ كصنيع أهل الأهواء في تقليدهم كبراءَهم، وتركِهم اتِّباعَ محمدٍ ﷺ في دينه)[٢].

فهذا هو حال أهل البدع والضَّلالات (إذا أُمروا باتّباع ما جاء في الكتاب والسُّنَّة رغبوا عن ذلك، وقالوا: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ وقالوا: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠] فاكتفَوا بتقليد الآباء، وزَهِدوا في الإيمان بالأنبياء، ومع هذا فآباؤهم أجهلُ الناس، وأشدُّهم ضلالاً، وهذه شبهةٌ - لِرَدِّ الحقِّ - واهيةٌ، فهذا دليلٌ على إعراضِهم عن الحق، ورغبتِهم عنه، وعدمِ إنصافهم)[٣]. (ولو كان في آبائهم كفايةٌ ومعرفةٌ ودِرايةٌ؛ لهان الأمر. ولكنَ آباءُهم لا يعقلون شيئاً؛ أي: ليس عندهم من المعقول شيء، ولا من العلم والهُدى شيء. فتبّاً لِمَنْ قَلَّدَ مَنْ لا عِلمَ عنده صحيحٌ، ولا عقلَ رجيحٌ، وتَرَكَ اتِّباعَ ما أنزل الله، واتّباعَ رُسُلِه الذي يملأ القلوبَ عِلماً وإيماناً، وهدًى، وإيقاناً)[٤].

* وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا ۝٦٦ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ۝٦٧ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ۝٦٨﴾ [الأحزاب: ٦٦ - ٦٨].

قال الشنقيطي رحمه الله: (**وقد احتج العلماء بهذه الآيات، في إبطال التّقليد**)[٥].

---

(١) تفسير ابن كثير، (٣/ ٢١١ - ٢١٢).
(٢) تفسير القرطبي، (٢/ ٢١٢).
(٣) تفسير السعدي، (ص٨١) بتصرف يسير.
(٤) المصدر نفسه، (ص٢٤٦).
(٥) أضواء البيان، (٩/ ١١٥).

(**والمراد بالسَّادة والكُبراء**: هم الرؤساء والقادة؛ الذين كانوا يَمْتَثِلون أمرَهم في الدنيا، ويَقْتَدون بهم، وفي هذا زجرٌ عن التقليد شديد، وكم في الكتاب العزيز من التَّنبيه على هذا والتَّحذير منه والتَّنفير عنه، ولكن لِمَنْ يفهم معنى كلامِ اللهِ ويقتدي به ويُنصِف من نفسِه، لا لِمَن هو من جنس الأنعام في سوءِ الفهم، ومزيدِ البَلادة، وشِدَّةِ التَّعصب)[١].

(**وهذا شأنُ الدَّهْماء**: أنْ يُسَوِّدوا عليهم مَنْ يُعْجَبون بأضغاثِ أحلامِه، ويُغَرُّون بمعسول كلامه، ويَسيرون على وقعِ أقدامِه؛ حتى إذا اجتنوا ثمارَ أكمامِه، وذاقوا مرارةَ طعمِه وحرارةَ أُوامه، عادوا عليه باللائمة وهم الأحِقَّاء بملامه.

وتقديمُ قولِهم: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ اهتمامٌ بما فيه من تعليلٍ لمضمونِ قولِهم: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾؛ لأنَّ كبراءهم ما تأتَّى لهم إضلالُهم إلَّا بسبب طاعتِهم العمياء، واشتغالِهم بطاعتهم عن النَّظر والاستدلال فيما يدعونهم إليه من فسادٍ ووخامةِ مَغَبَّة. وبسببِ وضْعِهم أقوالَ سادتِهم وكبرائِهم مَوضِعَ التَّرجيحِ على ما يدعوهم إليه الرسول ﷺ)[٢].

الآثار المُحذِّرة من تقديم آراء الشُّيوخ والأكابر على النُّصوص:

١ ـ قول **ابن عباس** لعروة بن الزبير رضي الله عنهما ـ حين سأله عن أمر ـ: فقال: عروة: أمَّا أبو بكرٍ وعمرَ فلم يفعلا. فقال **ابن عباس** رضي الله عنهما: (واللهِ ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله، نُحَدِّثكم عن النبي ﷺ وتُحدِّثونا عن أبي بكر وعمر)[٣].

٢ ـ قول **ابن مسعودٍ** رضي الله عنه: (أَلَا لَا يُقَلِّدَنَّ رَجُلٌ رَجُلاً دِينَهُ؛ فَإِنْ آمَنَ آمَنَ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، فَإِنْ كَانَ مُقَلِّداً لَا مَحَالَةَ فَلْيُقَلِّدِ الْمَيِّتَ وَيَتْرُكِ الْحَيَّ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ)[٤].

---

(١) فتح القدير، (٤/٣٠٦).

(٢) التحرير والتنوير، (٢٢/١١٨) بتصرف يسير.

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (٢/٣٧٨)، (رقم ١٢٤٧).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة، (١/٩٣)، (رقم ١٣٠)؛ والبيهقي =

٣ ـ قول **عمر بن عبد العزيز** رَحِمَهُ اللَّهُ: (لا رَأْيَ لأحدٍ مع سُنَّةٍ سَنَّها رسولُ الله ﷺ)[١].

٤ ـ قول **ابن خزيمة** رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس لأحدٍ مع رسولِ اللهِ ﷺ قولٌ إذا صَحَّ الخَبَرُ عنه)[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (دِينُ الْمُسْلِمِينَ مَبْنِيٌّ عَلَى اتِّبَاعِ كِتَابِ اللهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الأُمَّةُ، فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ هِيَ أُصُولٌ مَعْصُومَةٌ، وَمَا تَنَازَعَتْ فِيهِ الأُمَّةُ رَدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ.

وَلَيْسَ لأحَدٍ أَنْ يُنَصِّبَ لِلأُمَّةِ شَخْصاً يَدْعُو إِلَى طَرِيقَتِهِ، وَيُوَالِي وَيُعَادِي عَلَيْهَا، غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلا يُنَصِّبَ لَهُمْ كَلاماً يُوَالِي عَلَيْهِ وَيُعَادِي غَيْرَ كَلامِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الأُمَّةُ؛ بَلْ هَذَا مِنْ فِعْلِ أَهْلِ الْبِدَعِ الَّذِينَ يُنَصِّبُونَ لَهُمْ شَخْصاً أَوْ كَلاماً يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الأُمَّةِ يُوَالُونَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ الْكَلامِ أَوْ تِلْكَ النِّسْبَةِ وَيُعَادُونَ)[٣].

* السبب الرابع: تقديم العقل على النَّقل:

كرَّم الله الإنسان وفضَّله بالعقل، ولكنَّ كثيراً من الناس لم يُبقوا العقلَ في المكانةِ التي وضعه اللهُ فيها، بل زلُّوا على صنفين:

= في السنن الكبرى، (١٠/ ١١٦)، (رقم ٢٠٨٤٦)؛ والطبراني في الكبير، (٩/ ١٥٢)، (رقم ٨٧٦٤)؛ وأبو داود في الزهد، (١/ ١٤٤)، (رقم ١٣٢)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ٤٣٣)، (رقم ٨٥٠): (رجاله رجالُ الصحيح).

(١) رواه المروزي في السُّنَّة، (ص٣١)، (رقم ٩٤)؛ والهروي في ذم الكلام، (٣/ ١٢)، (رقم ٣٨٣)؛ وابن بطة في الإبانة، (١/ ٢٦٣)، (رقم ١٠٢)؛ والآجري في الشريعة، (١/ ٤٢٣)، (رقم ١٠٤)؛ والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، (١/ ٢٩٥)، (رقم ٥٤٨)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ٧٥)، (رقم ٧٦٠).

(٢) رواه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، (١/ ٣١٣)، (رقم ٥٧٠)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، (١/ ١٧)، (رقم ١٦)؛ وابن المفضل في الأربعين، (ص٣٣٦).

(٣) مجموع الفتاوى، (٢٠/ ١٦٤).

الصنف الأول: عطَّله ولم يُقِم له وزناً.

الصنف الثاني: بالغ فيه وجعله مصدراً للتشريع، وقدَّمه على النقل.

والله تبارك وتعالى أمرنا بالتسليم لِحُكمِه وحُكم رسولِه ﷺ تسليماً مطلقاً، وليس بجعل العقل مصدراً للتشريع أو تقديمه على النصوص أو بجعله حاكماً على النصوص أو بمحاكمة النصوص إلى العقول قبل التسليم بها؛ كما في قوله سبحانه:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

وهؤلاء العقلانيون بالغوا في تقديس العقول وقدَّموها على النُّقول، وبَنوا لأنفسهم ضلالات يسمُّونها تارةً بالحقائق واليقينيات، وتارةً بالمصالح والغايات، وفي الوقت ذاته يُسمُّون النصوص بالظَّنيات، فيعرضونها على تلك الضَّلالات، فما وافقها قَبِلوه وما عارضها ردَّوه؛ اعتماداً منهم على قاعدة: اليقين لا يزول بالشك!

ولم يعلم هؤلاء العقلانيون أنَّ الله تعالى حافظٌ دينَه وعاصمٌ نبيَّه ﷺ من الزَّلل والانحراف في تبليغ الدين، فما جاء به من حقٍّ لا مريةَ فيه، كما أنَّ ما يُسمُّونه حقائق ويقينيات هي عين الباطل، ولم يعلموا أيضاً أنَّ للعقول حدوداً تنتهي في الإدراك إليها، وأنَّ الله تعالى لم يجعل لها سبيلاً إلى إدراك كلِّ شيء[(١)].

قال ابن أبي العِزِّ الحنفي ـ شارحاً قولَ الطَّحاوي ـ: «وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلامِ»: (أَيْ: لا يَثْبُتُ إِسْلامُ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِنُصُوصِ الْوَحْيَيْنِ، وَيَنْقَادُ إِلَيْهَا، وَلا يَعْتَرِضُ عَلَيْهَا، وَلا يُعَارِضُهَا بِرَأْيِهِ وَمَعْقُولِهِ وَقِيَاسِهِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: «مِنَ اللهِ الرِّسَالَةُ، وَمِنَ الرَّسُولِ الْبَلاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ»)[(٢)].

---

(١) انظر: الاعتصام، (٢/ ٧٠).

(٢) شرح الطحاوية، (ص١٢٠).

* السبب الخامس: التعلُّق بالشُّبهات والضَّلالات:

من أعظم أسباب نشوء البدع التعلُّق بالشُّبهات والضلالات، وترك المحكمات، وهذا هو منهج المُبتدِعة في كلِّ مكانٍ وزمان، أما أهل السُّنَّة والجماعة يعملون بالمُحْكَم من نصوص الكتاب والسُّنَّة، ويؤمنون بالمُتشابه، ويَكِلُون ما أشكَلَ عليهم إلى عالِمِه، بخلاف أهل البدع والضلال الذين يتَّبعون المتشابه، ويتركون المُحْكَم؛ لذا حذَّرنا النبي ﷺ من هذا الفعل السَّيِّئ:

* عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: تَلَا رسولُ اللهِ ﷺ هذه الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧]. قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**فإذا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ما تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكِ: الَّذِينَ سَمَّى اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ**»[١].

فالنبي الكريم ﷺ يحذِّرنا من الذين يتَّبعون ما تشابه من القرآن، بمعنى أنهم يبحثون في الآيات المُتشابهة، ويتركون المُحْكَم منها؛ بقصد أنْ يفتنوا الناس عن دينهم ويُضلُّوهم، فهؤلاء هم الذين سمَّاهم اللهُ تعالى أهلَ الزَّيغ، فأمَرَ ﷺ بالحذر منهم والتَّوقِّي من شرِّهم وضلالهم، وذلك بعدم مُجالستهم ومُؤاكلتهم ومُكالمتهم؛ فإنهم أهل الزَّيغ والبدع والفساد، فحقُّهم أن يُهجروا في الله تعالى[٢].

قال ابن رجب رحمه الله: (**الراسخون في العلم**: يؤمنون بذلك كلِّه، ويَرُدُّون المتشابه إلى المُحكم، ويَكِلون ما أشكل عليهم فَهمُه إلى عالِمِه، **والذين في قلوبهم زيغٌ**: يتَّبعون ما تشابه منه؛ ابتغاءَ الفتنة وابتغاءَ تأويله، فيضربون كتابَ الله بعضَه ببعض، ويَرُدُّون المُحكم، ويتمسَّكون بالمتشابه؛ ابتغاء الفتنة، ويُحرِّفون المُحكَم عن مواضعه، ويعتمدون على شُبهاتٍ وخيالاتٍ لا حقيقةَ

---

(١) رواه البخاري، (٤/ ١٦٥٥)، (ح٤٢٧٣)؛ ومسلم، (٢/ ١١٢٧)، (ح٦٩٤٦).
(٢) انظر: عون المعبود، (١٢/ ٢٢٧).

لها، بل هي من وساوس الشيطان وخيالاته، يقذفها في القلوب)(١).

* وقال النبيُّ ﷺ: «**سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ**»(٢).

جاء في «فيض القدير»: («**سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي**» يزعمون أنهم علماء «**يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ**» من الأحاديث الكاذبة، والأحكام المُبتَدَعة، والعقائد الزَّائفة «**فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ**»؛ أي: احذروهم وبَعِّدوا أنفسَكم عنهم، وبَعِّدُوهم عن أنفُسِكم... أي: يحدثوهم بما لم يسمعوا عن السلف من عِلْمِ الكلام ونحوِه...

وهذا عَلَمٌ من أعلام نُبوَّتِه ومعجزةٌ من معجزاته فقد يقع في كلِّ عصرٍ من الكذَّابين كثير، ووقع ذلك لكثير من جهلة المُتدَيِّنة المُتصوِّفة)(٣).

تحذير السلف الصالح من الشُّبُهات وأصحابِها:

جاءت الأخبار المتواترة عن السلف الصالح في التحذير من الشبهات وأصحابها وعدم مجالستهم ومخالطتهم؛ كي لا يُفسدوا على الإنسان دينَه وخُلقَه، ومن ذلك:

١ ـ عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال: (سَيَأْتِي نَاسٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِشُبُهَاتِ الْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ؛ فإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ)(٤).

٢ ـ قَالَ أَبُو قِلابَةَ ﷺ: (لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الأَهْوَاءِ وَلَا تُجَادِلُوهُمْ؛ فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ)(٥).

---

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، (٥/ ١٠٥).

(٢) رواه مسلم، (١/ ٧)، (ح١٥).

(٣) فيض القدير، (٤/ ١٧٤).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة، (١/ ١٢٣)، (رقم ٢٠٣)؛ والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة، (١/ ٣١٤)؛ والهروي في ذم الكلام، (٢/ ٣٢)، (رقم ١٩١)؛ وابن بطة في الإبانة، (١/ ٢٥١)، (رقم ٨٥)؛ والآجري في الشريعة، (١/ ٤١٩)، (رقم ٩٩)؛ والدارمي في سننه، (١/ ٦٢)، (رقم ١١٩)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ٢٤٤)، (رقم ٩٨٣).

(٥) رواه البيهقي في الاعتقاد، (ص٢٣٨)؛ وابن بطة في الإبانة، (٢/ ٤٣٥)، (رقم =

٣ ـ وقال مُحَمَّدُ بن سِيرِينَ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ هذا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ)[(١)].

* السبب السادس: سكوت العلماء:

إذا سكت العلماء عن نشر الحقِّ والتحذيرِ من الباطل انتشرت البدع والضَّلالات، وظنَّ كثير من الناس أنَّ أصحاب الحقِّ ـ نتيجة كثرتهم وفشوِّهم ـ هم أصحاب الحق؛ بدليل ظهورهم وبروزهم، وينتج عن ذلك قلَّة اتِّباع الحق وافتتان الناس في دينهم؛ لذا جاءت النصوص بالتحذير من كتمان العلم والوعيد الشديد لمن فعل ذلك:

* قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠].

(هذه الآيةُ وإنْ كانت نازلةً في أهل الكتاب، وما كَتَموا من شأن الرسول ﷺ وصفاتِه، فإنَّ حُكْمَها عامٌّ لكلِّ مَن اتَّصف بكتمان ما أنزل اللهُ ﴿مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ الدَّالَّات على الحقِّ المُظْهِرات له، ﴿وَٱلْهُدَىٰ﴾ وهو العلم الذي تحْصُل به الهداية إلى الصراط المستقيم، ويتبيَّن به طريقَ أهل النَّعيم، من طريق أهل الجحيم؛ فإنَّ الله أخذ الميثاقَ على أهل العلم، بأنْ يُبيِّنوا للناس ما مَنَّ اللهُ به عليهم من علم الكتاب ولا يكتموه، فمَنْ نبَذَ ذلك، وجَمَعَ بين المفسدتين؛ كَتْمِ ما أنزل الله، والغِشِّ لعباد الله، فأولئك ﴿يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: يُبعِدُهم ويَطردُهم عن قُرْبِه ورحمتِه، ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ وهم جميعُ الخَليقة، فتقع عليهم اللَّعنةُ من جميع الخليقة؛ لسعيهم في غِشِّ الخَلْقِ وفَسادِ أديانهم، وإبعادِهم من رحمة الله، فجُوُزوا من جنس عملهم؛ كما أنَّ مُعَلِّمَ الناسِ

= ٣٦٨)؛ والآجري في الشريعة، (٥/ ٢٥٤٤)، (رقم ١٩٧٣)؛ والدارمي في سننه، (١/ ٥٦)، (رقم ٤٠٥)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، (١٢/ ٥٦)، (رقم ٩٠١٥)؛ والفريابي في القدر، (ص٣٣١)، (رقم ٣٣١).

(١) مقدمة صحيح مسلم، (١/ ١٤).

الخيرَ، يُصَلِّي اللهُ عليه وملائكتُه، حتى الحوتُ في جوف الماء؛ لِسَعْيه في مصلحة الخَلْق، وإصلاحِ أديانهم، وقُرْبِهم من رحمة الله، فَجُوزِيَ من جِنْسِ عَمَلِه، فالكاتِمُ لِمَا أنزل الله؛ مُضادٌ لأمرِ الله، مُشَاقٌّ لله، يُبَيِّنُ اللهُ الآياتِ للناس ويُوَضِّحُها، وهذا يسعى في طَمْسِها وإخفائها، فعليه هذا الوعيد الشديد)(١).

(وفي هذه الآيةِ من الوعيد الشَّديد ما لا يُقادَر قَدْرُه؛ فإنَّ من لَعَنَه اللهُ ولَعَنَه كلُّ مَنْ يتأتَّى منه اللَّعن من عباده؛ قد بلغ من الشَّقاوة والخسران إلى الغاية التي لا تُلْحَق، ولا يُدْرَك كُنْهُها)(٢).

(ثم استثنى اللهُ تعالى من هؤلاء مَنْ تابَ إليه فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾؛ أي: رَجَعوا عَمَّا كانوا فيه وأصلحوا أعمالَهم وأحوالَهم وبَيَّنوا للناس ما كانوا كتموه ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ وفي هذا دلالةٌ على أنَّ الداعية إلى كفر، أو بدعةٍ، إذا تاب إلى الله؛ تاب اللهُ عليه)(٣).

(وقد فَهِمَ الصحابةُ ﷺ من هذه الآيةِ العموم، وهم العربُ الفُصُح المَرْجُوع إليهم في فَهْم القرآن؛ كما روي عن عثمان وأبي هريرة وغيرهما)(٤).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: (إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثاً، ثُمَّ يَتْلُو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ)(٥).

* وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ٧٧).
(٢) فتح القدير، (١/ ٢٥٠).
(٣) تفسير ابن كثير، (١/ ٤٧٣).
(٤) البحر المحيط، (١/ ٦٣٣).
(٥) رواه البخاري، (١/ ٣١)، (رقم ١١٨).

تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [آل عمران: ١٨٧].

و(**الميثاق**: هو العَهْدُ الثَّقيل المُؤكَّد، وهذا الميثاق أخَذَه اللهُ تعالى على كلِّ مَنْ أعطاه الكتبَ وعَلَّمه العلم، أنْ يُبَيِّنَ للناس ما يحتاجون إليه مِمَّا علَّمه الله، ولا يكتمْهم ذلك، ويبخلْ عليهم به، خصوصاً إذا سألوه، أو وقَعَ ما يوجب ذلك، فإنَّ كلَّ مَنْ عنده عِلمٌ يجب عليه في تلك الحال أنْ يُبيِّنَه، ويُوَضِّحَ الحقَّ من الباطل.

فأمَّا المُوَفَّقون، فقاموا بهذا أتَمَّ القيام، وعلَّموا الناسَ مِمَّا عَلَّمَهم الله؛ ابتغاءَ مرضاةِ ربِّهم، وشفقةً على الخَلْق، وخوفاً من إثم الكِتمان.

وأمَّا الذين أُوتوا الكتاب؛ من اليهود والنَّصارى ومَنْ شابَهَهم، فنبذوا هذه العهودَ والمواثيقَ وراء ظهورهم، فلم يعبأوا بها، فكتموا الحقَّ، وأظهروا الباطلَ، تجرَّؤا على محارم الله؛ تهاوناً بحقوق الله، وحقوقِ الخَلْق، واشْتَرَوا بذلك الكِتمان ثمناً قليلاً، وهو ما يحصل لهم - إنْ حَصَل - من بعض الرِّياسات، والأموال الحقيرة، من سفلتهم المُتَّبِعين أهواءهم، المُقَدِّمين شهواتهم على الحق، ﴿فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ﴾؛ لأنه أخَسُّ العِوَض، والذي رغبوا عنه - وهو بيان الحقِّ، الذي فيه السَّعادة الأبدية، والمصالح الدِّينية والدُّنيوية - أعظمُ المطالِبِ وأجَلُّها، فلِمَ يختاروا الدَّنيء الخسيس ويتركوا العالي النَّفيس؛ إلَّا لسوء حَظِّهم وهوانِهم، وكونِهم لا يصلحون لغير ما خُلِقوا له)[١].

(**وفي هذا تَحْذيرٌ للعلماء أنْ يَسْلكوا مَسلَكَهم؛ فيصيبَهم ما أصابهم، ويُسْلَكَ بهم مَسْلَكُهم**، فعلى العلماءِ أنْ يبذلوا ما بأيديهم من العلم النَّافع، الدَّال على العمل الصَّالح، ولا يكتموا منه شيئاً)[٢].

* وقال النبي ﷺ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ، ثُمَّ كَتَمَهُ؛ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ**»[٣].

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ١٦٠). (٢) تفسير ابن كثير، (٢/ ١٨١).

(٣) رواه أحمد في المسند، (٢/ ٤٩٥)، (ح١٠٤٢٥)؛ والترمذي، (٢/ ٦٧٥)، (ح٢٨٦١) =

وفي رواية: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يَحْفَظُ عِلْماً فَيَكْتُمُهُ؛ إِلَّا أُتِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَماً بِلِجَامٍ مِنَ النَّارِ**»[(١)].

(قال الخطابي: هو في العلم الضروري؛ كما لو قال: عَلِّمْني الإسلام، والصلاةَ، وقد حضر وقتُها، وهو لا يُحْسِنُها، لا في نوافلِ العلم التي لا ضرورةَ بالناس إلى معرفتِها)[(٢)].

قوله: «**أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ**»: (أي: أُدخِلَ في فِيهِ لِجاماً من نارٍ؛ مُكافأةً له على فِعْلِه، حيثُ أَلْجَم نَفْسَه بالسُّكوت في مَحَلِّ الكلام، فالحديثُ خَرَجَ على مُشاكَلَةِ العقوبةِ للذَّنب، وفيه حثٌّ على تعليم العلم؛ لأنَّ تعلُّم العِلمَ إنما هو لِنَشْرِه، ودعوةِ الخَلْقِ إلى الحقِّ، والكاتِمُ يُزاوِل إبطالَ هذه الحِكمة، ولهذا كان جزاؤه أنْ يُلْجَم؛ تشبيهاً له بالحيوان)[(٣)].

* السبب السابع: مجالسة أهل البدع والأهواء:

من أعظم أسباب نشوء البدع مجالسة أهل البدع والأهواء والضلالات؛ حيث يزيِّنون لجليسهم ما هم عليه من باطل فيظُنُّه حقّاً، وربَّما شاركهم في باطلهم وبدعتهم ـ من غير اقتناع ـ؛ مجاملةً لهم، أو خوفاً من استهزائهم ونقدهم؛ لذا جاء في القرآن والسُّنَّة النهي عن مجالسة أهل الشَّر والبدع والمعاصي؛ خشية التلبُّسِ ببدعتهم وضلالهم، ثم يصيبه ما أصابهم من العذاب في الدنيا والآخرة، ومن ذلك:

* قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام: ٦٨].

= وقال: (حديث حسن). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٥٨)، (ح٢٦٤٩).

(١) رواه ابن ماجه، (١/ ٤٣)، (ح٢٧٢). وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه، (١/ ١٠١)، (ح٢١٢).

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (١/ ٢٤٣).

(٣) فيض القدير، (٦/ ١٨٩).

و(**المراد بالخوض في آيات الله**: التَّكلُّم بما يُخالِف الحق؛ من تحسينِ المقالات الباطلة، والدَّعوةِ إليها، ومدحِ أهلها، والإعراضِ عن الحق، والقدحِ فيه وفي أهله، فأمَرَ اللهُ رسولَه أصلاً وأُمَّتَه تبعاً، إذا رأوا مَنْ يخوض بآيات الله بشيءٍ مِمَّا ذُكِرَ، بالإعراضِ عنهم، وعدمِ حضور مجالس الخائضين بالباطل، والاستمرارِ على ذلك، حتى يكون البحثُ والخَوضُ في كلامٍ غيرِه، فإذا كان في كلامٍ غيرِه، زال النَّهي المذكور.

فإنْ كان مصلحةً؛ كان مأموراً به، وإنْ كان غيرَ ذلك؛ كان غيرَ مفيدٍ ولا مأمورٍ به، وفي ذمِّ الخوض بالباطل؛ حثٌّ على البحث، والنَّظر، والمناظرة بالحق.

ثم قال: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾؛ أي: بِأَنْ جلستَ معهم، على وجه النِّسيان والغفلة ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يشمل الخائضين بالباطل، وكلَّ مُتَكلِّمٍ بِمُحرَّم، أو فاعِلٍ لِمُحرَّمٍ؛ فإنه يحرم الجلوسُ والحضورُ عند حضور المُنْكَر، الذي لا يقدر على إزالته.

هذا النَّهي والتَّحريم، لِمَنْ جلس معهم، ولم يستعملْ تقوى الله؛ بأنْ كان يشاركهم في القولِ والعملِ المُحرَّم، أو يسكت عنهم، وعن الإنكار، فإن استعملَ تقوى الله تعالى؛ بأنْ كان يأمرهم بالخير، وينهاهم عن الشَّر والكلامِ الذي يصدر منهم، فيترتَّب على ذلك زوالُ الشَّر أو تخفيفُه، فهذا ليس عليه حرج ولا إثم، ولهذا قال: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنعام: ٦٩] أي: ولكنْ لِيُذَكِّرهم، ويَعِظهم، لعلَّهم يتَّقون اللهَ تعالى)[١].

* وقوله سبحانه: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

(أي: وقد بيَّن اللهُ لكم فيما أَنزل عليكم حُكْمَه الشَّرعي عند حضور

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ٢٦٠).

مجالس الكفر والمعاصي ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾؛ أي: يُستهان بها... **وكذلك المُبتَدِعون على اختلاف أنواعهم؛ فإنَّ احتجاجهم على باطلهم يتضمَّن الاستهانةَ بآياتِ الله**؛ لأنَّها لا تدلُّ إلَّا على حقٍّ، ولا تستلزم إلَّا صِدقاً، بل وكذلك يدخل فيه حضورُ مجالسِ المعاصي والفُسوق التي يُستهان فيها بأوامر الله ونواهيه، وتُقْتَحَم حدودُه التي حَدَّها لعباده، ومُنْتَهى هذا النَّهي عن القعود معهم ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾؛ أي: غيرِ الكفر بآياتِ اللهِ والاستهزاءِ بها.

﴿إِنَّكُمْ إِذًا﴾؛ أي: إنْ قَعَدْتُم معهم في الحال المذكورة ﴿مِّثْلُهُمْ﴾؛ لأنَّكم رَضَيتم بكفرهم واستهزائهم، والرَّاضي بالمعصية كالفاعل لها، **والحاصل**: أنَّ مَنْ حَضَرَ مَجلِساً يُعْصَى اللهُ به، فإنه يتعيَّن عليه الإنكارُ عليهم مع القُدرة، أو القيامُ مع عدمِها)[(١)].

(**وفي هذه الآية دليلٌ على اجتناب كلِّ مَوقفٍ يَخوض فيه أهلُه بما يفيد التَّنقُّص والاستهزاء للأدلة الشَّرعية**؛ كما يقع كثيرا من أسراء التقليد الذين استبدلوا آراء الرجال بالكتاب والسُّنَّة... كما في قول القائل: «وكل قرين بالمقارن يقتدي»)[(٢)].

* وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ۝٢٧ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ۝٢٨ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٧ ـ ٢٩].

(﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ بِشِركِه وكُفْرِه وتكذيبه للرُّسل [وارتكابه للبدع والضَّلالات] ﴿عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ تأسُّفاً وتَحَسُّراً وحُزْناً وأَسَفاً ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾؛ أي: طريقاً بالإيمان به، وتصديقه، واتِّباعِه.

﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا﴾ وهو الشيطان الإنسِي، أو الجنيِّ، ﴿خَلِيلًا﴾؛ أي: حَبيباً مُصافِياً، عادَيتُ أنْصَحَ الناسِ لي، وأبَرَّهم بِي، وأرفَقهم بِي، وواليتُ أَعْدَى عَدُوٍّ لِي، الذي لم تُفِدْنِي وِلايَتُه إلَّا الشَّقاءَ والخَسارَ والخِزْيَ والبَوَار.

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ٢١٠).

(٢) فتح القدير، (١/ ٧٩٤).

﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى﴾ [والذِّكر هنا: يشملُ الكتابَ والسُّنَّة] حيث زيَّن له ما هو عليه من الضَّلال بِخِدَعِه وتَسْوِيلِه...

فلْينظر العبدُ لنفسِه وقتَ الإمكان، ولْيتدارك المُمْكِنَ قبل أن لا يُمكن، ولْيوالِ مَنْ ولايتُه فيها سعادتُه، ولْيُعادِ مَنْ تَنْفَعُه عداوتُه، وتَضُرُّه صَداقَتُه)[١].

* وقال النبيُّ ﷺ: «**إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ؛ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ: إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحاً طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ: إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحاً خَبِيثَةً**»[٢].

وجه الدلالة: (**فضيلة** مجالسة الصَّالحين وأهلِ الخير والمروءةِ ومكارمِ الأخلاق والوَرَع والعلم والأدب، **والنَّهي عن مجالسة أهل الشَّر، وأهلِ البدع**، ومَنْ يغتاب النَّاسَ أو يَكثر فُجْرُه وبطالتُه ونحو ذلك من الأنواع المذمومة)[٣].

(**وفيه**: مدح الصحابة ﵃ حيث كان جليسُهم رسولَ الله ﷺ حتى قيل: ليس للصحابي فضيلةٌ أفضل من فضيلةِ الصُّحبة، ولهذا سُمُّوا بالصَّحابة مع أنَّهم علماءُ كرماءُ شُجَعاءُ إلى تمام فضائلهم)[٤].

قال المهلب ـ في تعليقه على حديث لقاء النبي ﷺ بجبريل ﵇ في رمضان ـ: (**فيه** بركة مجالسة الصَّالحين، وأنَّ فيها تَذْكَاراً لفعل الخير، وتنبيهاً على الازدياد من العمل الصَّالح، ولذلك أمر ﵇ بمجالسة العلماء، ولزوم حِلَقِ الذِّكر، وشبَّه الجليسَ الصَّالح بالعَطَّار إنْ لم يُصِبْكَ من متاعه لم تُعْدَمْ طِيبَ رِيحه. ألا ترى قولَ لقمان لابنه: يا بنيَّ! جالِس العلماء، وزاحِمْهم بركبتيك؛ فإنَّ الله يُحيي القلوب بنور الحكمة؛ كما يحيي الأرض الميتة بوابل

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ٥٨١).

(٢) رواه البخاري، (٣/ ١١٥٣)، (ح٥٥٩٢)؛ ومسلم، واللفظ له، (٢/ ١١١٣)، (ح٦٨٦٠).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ١٧٨).

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٣١/ ٧٢).

السَّماء. وقال مرة أخرى: فلعلَّ أنْ تُصيبَهم رحمةٌ فتنالُكَ معهم، فهذه ثمرة مجالسة أهل الفضل ولقائِهم)[١].

الآثار المُحذِّرة من مجالسة أهل البدع والأهواء:

اشتدَّ نكير السَّلف الصَّالح وعَظُمَ تحذيرهم لأهل السُّنَّة من مخالطة جلساء السوء؛ من المبتدعة وأهل الضلال والشُّبهات والأهواء، ومن ذلك:

١ ـ تحذير **عمر** رضي الله عنه من مجالسة صبيغ، قال أبو عثمان النَّهدي: (كتبَ إلينا عمرُ: «لا تُجالسوا صَبِيغاً» فلو جاء ونحن مائةٌ لَتَفَرَّقْنَا عنه)[٢].

٢ ـ قول **ابن عباس** رضي الله عنهما: (لا تُجالسْ أهلَ الأهواء؛ فإنَّ مُجالَسَتَهم مُمْرِضَةٌ للقلوب)[٣].

٣ ـ قول **مصعب بن سعد** رحمه الله: (لا تُجالِسْ مَفْتوناً؛ فإنَّه لن يُخطِئَكَ منه إحدى اثنتين: إمَّا أنْ يَفْتِنَك فتتابعه، وإمَّا أنْ يؤذيك قبل أنْ تُفارِقَه)[٤].

٤ ـ قول **مفضل بن مهلهل** رحمه الله: (لو كان صاحبُ البدعةِ، إذا جلستَ إليه يُحدِّثك ببدعته حَذِرْتَه، وفَرَرْتَ منه؛ ولكنَّه يُحَدِّثك بأحاديثَ السُّنَّة في بُدُوِّ مَجْلِسه، ثم يُدْخِلُ عليك بِدعتَه، فلعلَّها تلزم قلبَك، فمتى تخرجُ من قلبك؟!)[٥].

وهكذا نجد أن مجالسة أهل الأهواء والبدع تُمثِّل خطراً كبيراً على أصحاب العقيدة الصحيحة إذا أدمنوا مجالستهم، وفي تحذير القرآن العظيم

---

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٤/ ٢٢).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام، (٤/ ٢٤٤)، (رقم ٧٠٧)؛ وابن بطة في الإبانة، (١/ ٤١٤)، (رقم ٣٤١)؛ وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٢٣/ ٤١٣).

(٣) رواه الآجري في الشريعة، (١/ ٤٥٢)، (رقم ١٣٠)؛ وابن بطة في الإبانة، (٢/ ٤٣٨)، (رقم ٣٧٦)؛ والفريابي في القدر، (ص٣٧٢)، (رقم ٣٧١).

(٤) رواه الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة، (٢/ ٥٢٣)، (رقم ٥٠٦)؛ والهروي في ذم الكلام، (٤/ ٢٦٨)، (رقم ٧٢٩)؛ وابن بطة في الإبانة، (٢/ ٤٤٢)، (رقم ٣٩٠)؛ وابن أبي زمنين في رياض الجنة، (ص٣٠٢)، (رقم ٢٣٥).

(٥) رواه ابن بطة في الإبانة، (٢/ ٤٤٤)، (رقم ٣٩٩).

ونهيه عن مجالسة أهل الضلال، وكذا في أقوال الرسول الكريم ﷺ وبيانه لأثر الجليس على جليسه ما يُثبت أن الجليس يؤثِّر في جليسه بالخير والشر، إذ أن الأخلاق والسُّلوك تُعدِي، كما تُعدِي الأمراض الظاهرة وتنتقل من المصاب إلى السليم.

وهذه العدوى تنتقل رويداً رويداً، فتبدأ بإلف الشخص للبدعة واعتياده عليها حتى لا يكاد يجد في نفسه منها حرجاً، ثم بعد أن يألفها فإنه يقع فيها ويمارسها، ثم يتطوَّر به الأمر إلى أن يدعو إليها ويُروِّج لها.

وإذا كان القرآن الكريم قد حَرَّجَ على المسلم المتمسِّك بدينه أن يُجالس أهل الأهواء والبدع كم مرَّ بنا، فإنه **تجدر الإشارة إلى أن هذه المُجالسة قد تطوَّرت بتطوُّر الزمان والمكان،** فإذا كانت في الماضي على نطاقٍ ضيِّق في أنديتهم، وفي محافلهم ومجالسهم ومنازلهم، فاليوم قد اختلف الأمر كثيراً **إذ انتقلت هذه المَجالِس إلى عقر دارنا؛ بل في غرفنا الخاصة، عبر وسائل الإعلام المسموعة أو المقروءة أو المرئية، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي، وما بُثَّ فيها من أفكارٍ هدَّامة وسموم قاتلة،** الغرض منها النيل من عقيدتنا وديننا، والتشكيك في ثوابتنا وسنة نبيِّنا، مستخدمين في ذلك كافة المؤثرات السمعية والبصرية المدروسة بعناية فائقة، ومعتمدين على خلفية دقيقة وقوية من علم الإعلام وعلم النفس، وأثرها في توجيه الرأي العام وتضليله، عن طريق أذنابهم وأتباعهم العلمانيين والليبراليين والملاحدة أعداء الدين وبالتنسيق مع مراكز الاستخبارات الإجرامية.

فهؤلاء يصدق عليهم حكم مجالسة أهل الأهواء والبدع، ومن ثَمَّ فلا بد من عدم متابعتهم وهجر برامجهم الهدَّامة بالكلية، ولا يغتر القائل بأنه إنما يسمعهم ليرى ما عندهم، فليس عندهم إلَّا الضلال ولا يملكون إلَّا الخراب، فهَجْرُهم أَولى وتركهم أنفع والبُعد عنهم أصح لديننا ودنيانا.

* السبب الثامن: الاستمساك بالنُّصوص الموضوعة والضعيفة:

من أعظم أسباب نشوء البدع وانتشارها الاستمساك بالنصوص الضعيفة

والموضوعة، وإثبات الأحكام بها، وهذا هو دأب أهل البدع الذين اعتمدوا على الأحاديث الواهية المكذوبة في تسويق وترويج مذاهبهم الباطلة، فأحاديثهم لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها، وفي الوقت ذاته يردُّون الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ؛ لأنها تُخالف ما هم عليه من البدع والضلالات[(١)].

قال أبو الفضل الهمداني ـ مبيِّناً خطر المبتدعة، وانتشار البدع على الإسلام ـ: (مبتدعة الإسلام والواضِعون للأحاديث أشدُّ من الملحدين؛ لأنَّ الملحدين قصدوا إفسادَ الدِّين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل.

فهم كأهل بلدٍ سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالحاضرين من خارج، فالدُّخلاء يفتحون الحِصن، فهم شرٌّ على الإسلام من غير الملابسين له)[(٢)].

وقال النووي رحمه الله: (**لا فرقَ في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام، وما لا حُكْمَ فيه**؛ كالترغيب والترهيب، والمواعظ، وغير ذلك، فكلُّه حرام، من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح، بإجماع المسلمين الذين يُعتدُّ بهم في الإجماع)[(٣)].

وقال ابن حجر رحمه الله: (وقد اغترَّ قوم من الجهلة **فوضعوا** أحاديثَ في الترغيب والترهيب، **وقالوا**: نحن لم نكذب عليه، بل فَعَلْنا ذلك؛ لتأييد شريعته، **وما دَرَوا** أنَّ تَقْوِيلَه ﷺ ما لم يَقُلْ يقتضي الكذبَ على الله تعالى؛ لأنه إثباتُ حُكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه، ولا يُعْتَدُّ بمَنْ خالف ذلك من الكرامية؛ حيث جوَّزوا وضْعَ الكذبِ في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسُّنَّة، واحتجُّوا بأنه كذبٌ له لا عليه! وهو جهلٌ باللغة العربية)[(٤)].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، (٢٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٣)؛ الاعتصام، (١/ ٢٢٨).
(٢) الموضوعات، لابن الجوزي، (١/ ٥١).
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، (١/ ٧٠).
(٤) فتح الباري، (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

* **السبب التاسع: التَّشبُّه بالكفار:**

عندما تضعف أمة من الأمم؛ يكثر تفرُّقها واختلافها، وتعظم أدواؤها، ويتنوَّع انحرفها حتى يأتي على الأصول من دينها وعقيدتها فيزعزعها، كما يأتي على المُتَّفق من أخلاقها فيغيره بأخلاق ليست لها، فالضَّعف يقود إلى التقليد. والأمَّة القاهرة تتبعها الأمة المقهورة، وأفراد المجتمع المغلوب مولعون بتقليد أفراد المجتمع الغالب ومحاكاتهم في شعائرهم وعاداتهم؛ لأنَّ النفس تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه، وتلك سنة كونية لمن قرأ التاريخ، وتأمل أحوال الشعوب(١).

ومن أعظم أسباب نشوء البدع وانتشارها التشبه بالكفار وتقليدهم في العبادات والمعاملات، والأخلاق والعادات، واللباس والهيئات؛ لذا جاءت الشريعة بالنهي القاطع عن التشبه بالكافرين، ونصوص الشرع في ذلك أكثر من أنْ تُحصر، ومن ذلك:

١ ـ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ: **«لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْراً بِشِبْرٍ، وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ»** قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ! الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: **«فَمَنْ؟»**(٢).

وجه الدلالة: أنَّ الشِّبر والذِّراع والطَّريق ودخول الجُحْر تمثيلٌ للاقتداء بالكفار والتَّشبه بهم في كلِّ شيءٍ مِمَّا نهى عنه الشَّرع وذمَّه(٣).

قال النووي رحمه الله: (السَّنَن ـ بفتح السِّين والنُّون ـ: هو الطَّريق، والمراد بالشِّبر والذِّراع وجُحْر الضَّب: التَّمثيل بشدَّة الموافقة لهم في المعاصي والمخالفات، لا في الكفر، وفي هذا معجزةٌ ظاهرةٌ لرسول الله ﷺ)(٤).

٢ ـ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلى حُنَينٍ،

---

(١) مقدمة ابن خلدون، (ص١٥٠).
(٢) رواه البخاري، (٢/ ٦٨٣)، (ح٣٤٩٤)؛ ومسلم، (٢/ ١١٢٨)، (ح٦٩٥٢).
(٣) انظر: فتح الباري، (١٣/ ٣٠١).
(٤) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ٢٢٠).

وَنَحْنُ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ - وكَانُوا أَسْلَمُوا يَوْمَ الفَتْحِ - قال: فَمَرَرْنَا بِشَجَرَةٍ؛ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ! اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ؟! وَكَانَ لِلكُفَّارِ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ حَوْلَهَا، وَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ يَدْعُونَهَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ. فَلَمَّا قُلْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ قال: «**اللهُ أَكْبَرُ، وَقُلْتُمْ - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى:** ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] **لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ التشبه بالكفار هو الذي حمل بني إسرائيل على أنْ يطلبوا هذا الطَّلب القبيح، وهو الذي حمل حديثي العهد بالإسلام من الصحابة على أنْ يسألوا النبيَّ ﷺ أنْ يجعل لهم شجرةً يتبرَّكون بها من دون الله تعالى.

٣ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ؛ فَهُوَ مِنْهُمْ**»(٢).

قال ابن تيمية رحمه الله: (وهذا الحديثُ أقلُّ أحوالِه أنْ يقتضي تحريمَ التَّشبُّه بهم، وإنْ كان ظاهِرَه يقتضي كُفْرَ المُتشبِّه بهم؛ كما في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [سورة المائدة: ٥١])(٣).

ومن اطَّلع على نصوص النهي عن التشبه بالكافرين اشتدَّ عجبه من كثرتها في الكتاب والسُّنَّة، ومن التشديد في النهي عن ذلك، والعلة فيه أنَّ موافقتهم في العوائد تقود إلى موافقتهم في الشعائر، والتساهل في عدم مخالفتهم في الصغائر تؤدِّي إلى متابعتهم في الكبائر؛ حتى ينسلخ المسلمُ من دينه وهو لا

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في السُّنَّة واللفظ له، (١/ ٣١)، (ح٧٦)؛ والترمذي بنحوه، (٢/ ٥٦٢)، (ح٢٣٣٥) وقال: (حسن صحيح)؛ والطيالسي في مسنده، (٢/ ٦٨٢)، (ح١٤٤٣)؛ والطبراني في الكبير، (٣/ ٢٤٤)، (ح٣٢٩٤). وصححه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السُّنَّة، (١/ ٣١)، (ح٧٦)؛ وصحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٦٥)، (ح٢١٨٠).

(٢) رواه أبو داود، (٤/ ٧٨)، (ح٤٠٣٣)؛ وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٥٠٤)، (ح٤٠٣١): (حسن صحيح).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ٢٧٠).

يشعر، خاصة مع الإعجاب بهم وبمنجزاتهم وحضارتهم المادية.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (إنَّ المشاركة في الهَدْي الظَّاهر تُورِثُ تناسباً وتَشاكُلاً بين المتشابِهين؛ يقود إلى موافقة ما في الأخلاق والأعمال، وهذا أمر محسوس؛ فإنَّ اللَّابس لثياب أهل العلم يجد من نفسِه نوعَ انضمامٍ إليهم، واللَّابس لثياب الجند المقاتِلة ـ مثلاً ـ يجد من نفسِه نوعَ تَخَلُّقٍ بأخلاقهم، ويصير طبعُه مقتضياً لذلك)[١].

إن مخالفة الكفار والبراءة منهم أصل من أصول الدين، والإخلال به إخلال بالدين؛ **لذا كان النبي ﷺ يقصد مخالفتهم دائماً وأبداً**، ومن ذلك:

مخالفتهم في الصيام والإفطار والأعياد التي مبناها على رؤية الهلال، وهو مُخالِفٌ لما عليه الكفار؛ إذ يُثبتون ذلك بالحساب، وجاءت السُّنَّة بتعجيل الفطور وتأخير السحور مخالفة لهم[٢].

ومن الأثر القبيح لمشابهة المسلمين للكفار أنْ يتبادل بعض المسلمين التهاني بأعياد الكفار، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وأمَّا التَّهنئة بشعائر الكفر المُخْتصَّة به فحرامٌ بالاتفاق؛ مثل أنْ يُهَنِّئَهم بأعيادِهم وصومِهم، فيقول: «عيد مبارك عليك» أو «تهنأ بهذا العيد» ونحوه، فهذا إنْ سَلِمَ قائِلُه من الكفر فهو من المُحرَّمات، وهو بمنزلة أنْ يُهَنِّئه بسجوده للصَّليب؛ بل ذلك أعظمُ إثماً عند الله، وأشدُّ مقتاً من التهنئة بِشُرب الخَمْر، وقتلِ النَّفس، وارتكابِ الفرج الحرام ونحوه.

وكثير مِمَّنْ لا قَدْرَ للدِّين عنده يقع في ذلك؛ ولا يدري قُبْحَ ما فعل، فمَنْ هنَّأ عبداً بمعصيةٍ أو بدعةٍ أو كفرٍ؛ فقد تعرَّض لِمَقْتِ اللهِ وسخطِه)[٣].

وبعض ضعاف العقل والدِّين يشدُّون الرحال إلى بلاد الكفار ابتهاجاً بعيدهم؛ حتى ينالوا شيئاً من اللذائذ والشهوات التي تطفح به أعيادهم، وخطر

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ٩٣).

(٢) انظر: مسند الإمام أحمد، (٤/ ٣٤٩)؛ سنن أبي داود، (١/ ٢٣٠)، (ح٢٣٥٣).

(٣) أحكام أهل الذمة، (١/ ١٤٤).

ذلك على الدين والعقيدة ظاهر، وفيه من المنكرات والبدع ما فيه؛ وكان السلف الصالح يُحذِّرون من مشاركة المشركين في أعيادهم، ومن ذلك: قول عمر رضي الله عنه: (لَا تَعَلَّمُوا رَطَانَةَ الأَعَاجِمِ، وَلَا تَدْخُلُوا عَلَى الْمُشْرِكِينَ فِي كَنَائِسِهِمْ يَوْمَ عِيدِهِمْ؛ فَإِنَّ السُّخْطَةَ تَنْزِلُ عَلَيْهِمْ)[١]. وقال أيضاً: (اجْتَنِبُوا أَعْدَاءَ اللهِ فِي عِيدِهِمْ)[٢].

وقال ابن تيمية رحمه الله: (وأمَّا أعياد المشركين: فجَمَعت الشُّبهة والشَّهوة، وهي باطل؛ إذْ لا منفعةَ فيها في الدِّين، وما فيها من اللَّذة العاجلة: فعاقبتها إلى ألَم، فصارت زُوراً، وحضورُها: شهودُها، وإذا كان الله قد مَدَح تركَ شهودِها، الذي هو مجرَّد الحضور برؤيةٍ أو سماع، فكيف بالموافقة بما يزيد على ذلك، من العمل الذي هو عمل الزُّور، لا مجرَّد شهوده؟)[٣].

* السبب العاشر: الغلو في الدِّين:

الغلو: هو مجاوزة الحدِّ في الاعتقادات والأقوال والأعمال؛ بأنْ يُزاد في مدح الشيءِ، أو يزاد في ذمِّه على ما يستحق[٤].

والغلو في الدِّين من أعظم أسباب انتشار الشرك والبدع والأهواء والضلالات، وتتنوَّع مظاهر الغلو؛ فقد يكون غلواً في الأنبياء؛ كالتوسل غير المشروع بالنبي ﷺ، أو ادِّعاء رؤية النبي ﷺ يقظةً، ونحو ذلك، وقد يكون الغلو في الأشخاص؛ كتقديس الأئمة والأولياء، ورفعهم فوق منزلتهم، ومن ثم يصل إلى عبادتهم من دون الله تعالى، وقد يكون الغلو بالزيادة على ما شرعه الله سبحانه، أو التشدد والتكفير بغير حقٍّ، ونصوص الشرع في التحذير من الغلو كثيرة، ومنها:

---

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه، (١/ ٤١١)، (رقم ١٦٠٩)؛ والبيهقي في الكبرى، (٩/ ٢٣٤)، (رقم ١٩٣٣٣) وصححه ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ٤٥٧).

(٢) رواه البيهقي في الكبرى، (٩/ ٢٣٤)، (رقم ١٩٣٣٤).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ٤٨٣).

(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ٢٨٩).

١ ـ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧١].

(ينهى تعالى أهلَ الكتاب عن الغلوِّ في الدِّين ـ وهو مجاوزة الحدِّ والقدْرِ المشروع إلى ما ليس بمشروع ـ وذلك كقولِ النَّصارى في غلوِّهم بعيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ورفعِه عن مقام النُّبوة والرِّسالة إلى مقام الرُّبوبية الذي لا يليق بغير الله، فكما أنَّ التَّقصير والتَّفريط من المنهيَّات، فالغلوُّ كذلك، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ وهذا الكلام يتضمَّن ثلاثةَ أشياء:

أمْرَين مَنْهِي عنهما، وهما: قولُ الكذب على الله، والقولُ بلا علم؛ في أسمائه وصفاته وأفعاله وشرعه ورسله، والثالثَ: مأمورٌ به، وهو قولُ الحقِّ في هذه الأمور)[1].

٢ ـ نهى النبي ﷺ عن المدح الباطل المؤدِّي إلى الغلوِّ في شخصه الكريم ﷺ، بقوله: «**لَا تُطْرُونِي كما أَطْرَتْ النَّصارَى ابْنَ مَرْيَمَ؛ فَإِنَّما أَنا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»[2].

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (الإطراء: الإفراط في المدح. والمراد به ها هنا: المدح الباطل. والذين أطروا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ادَّعوا أنه ولدُ اللهِ، تعالى اللهُ عن ذلك، واتَّخذوه إلهاً، ولذلك قال: «**فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»)[3].

٣ ـ وعن أَنَسِ بن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَجُلاً قال: يَا مُحَمَّدُ! يَا سَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا! وَخَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا! فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ**»[4].

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ٢١٦).

(٢) رواه البخاري، (٣/ ١٢٧١)، (ح٣٢٦١).

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين، (١/ ٦٥).

(٤) رواه أحمد في المسند، (٣/ ١٥٣)، (ح١٢٥٧٣)؛ وقال محققو المسند، (٢٠/ ٢٣)، =

ومِثلُ هذه الأحاديث النبوية تنهى عن الغلو الذي هو سبب رئيس للابتداع في الدين، وتؤكِّد بأنَّ (دينَ الله تعالى بين الغالي فيه والجافي عنه؛ فإنَّ **النصارى**: عظَّموا الأنبياء حتى عبدوهم، وعبدوا تماثيلهم، **واليهود**: استخفُّوا بهم حتى قتلوهم، **والأُمَّة الوسط** عرفوا مقاديرهم، فلم يغلوا فيهم غُلُوَّ النصارى، ولم يجفوا عنهم جفاءَ اليهود)[١].

إذاً، فنحن مطالَبون شرعاً بتعظيم رسول الله ﷺ وإجلاله وتوقيره، ولا يكون ذلك إلَّا باثنتين:

الأُولى: اتباعُ هديه واقتفاءُ أثره، ونشر سُنَّتِه، والعمل بها.

الثانية: محبَّتُه وتعظيمُه وَفْقَ منهجه وهديه ﷺ.

آثار الغلو في الدِّين:

الغلو في الدين داء خطير، وشر مستطير له آثار قبيحة، منها:

١ ـ **أنه يُفضي الغلو إلى الشرك بالله**؛ كالغلو في الأشخاص؛ فإنه يُفضي إلى عبادتهم من دون الله تعالى؛ كما حصل لقوم نوحٍ لمَّا غلوا في الصالحين، وكما حصل للنصارى لمَّا غلوا في المسيح، وكما حصل لِعُبَّاد القبور من هذه الأمة لمَّا غلوا في الأولياء والصالحين؛ فأصبحتْ قبورُهم أوثاناً تُعبد من دون الله في كثير من البلاد حتى آل الأمر إلى أنَّ مَنْ أنكر ذلك يُعَدُّ من الغُلاة الذين يُكفِّرون المسلمين.

٢ ـ **يحمل الغلو على تكفير المسلمين، وسفك دمائهم**؛ كما حصل للخوارج من هذه الأمَّة حتى قتلوا خيارها؛ كعثمانَ بنِ عفان، وعليِّ بنِ أبي طالبٍ وكثير من الصحابة رضي الله عنهم.

٣ ـ **يحمل الغلو على الخروج على وليِّ أمر المسلمين، وشقِّ عصا**

= (ح١٢٥٥١): (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٣/ ٨٨)، (ح١٠٩٧).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ٣٣٥).

الطاعة، وتفريق كلمة المسلمين؛ كما فعل الخوارج ولا يزالون كذلك، وقد أمر النبي ﷺ بقتل مَنْ يفعل ذلك في قوله: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ؛ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ وَهْيَ جَمِيعٌ؛ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ، كَائِناً مَنْ كَانَ**»(١).

٤ ـ **يُزهِّد الغلو في السُّنَّة النبوية والوسطية والاعتدال، ويعتبر ذلك تساهلاً في الدِّين والعبادة**؛ كما في قصة الثلاثة الذين تَقَالُّوا عِبادَةَ النبيِّ ﷺ فأنكر عليهم النبيُّ فِعلَهم؛ قائلاً: «**أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؛ أَمَا وَاللهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»(٢).

٥ ـ **يحمل الغلو على القنوط من رحمة الله**؛ كما جاء عَنْ جُنْدَبٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَدَّثَ: «**أَنَّ رَجُلاً قَالَ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ. وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؛ فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ**»(٣).

٦ ـ **يتسبَّب الغلو في الانقطاع عن العمل الصالح**؛ فإنَّ النفس تضعف مع شدة العمل، وقد تعجز أو تمل من العمل فتتركه.

* ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ، وَشَيْءٍ من الدُّلْجَةِ**»(٤).

قال ابن حجر رحمه الله: (**والمعنى**: لا يتعمَّق أحدٌ في الأعمال الدِّينية، ويترك الرِّفق إلَّا عجز، وانقطع فيغلب. قال ابن المُنَيِّر: في هذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أنَّ كلَّ متنطِّع في الدِّين ينقطع، وليس المراد مَنْعَ طلب الأكمل في العبادة، فإنه من الأمور المحمودة، بل مَنْعَ الإفراط المؤدي إلى الملال، أو المبالغة في التطوع المُفضِي إلى ترك الأفضل)(٥).

---

(١) رواه مسلم، (٢/ ٨١٦)، (ح٤٩٠٢).
(٢) رواه البخاري، (٣/ ١٠٦٢)، (ح٥١١٨).
(٣) رواه مسلم، (٢/ ١١١١)، (ح٦٨٤٧).
(٤) رواه البخاري، (١/ ٢٣)، (ح٣٩).
(٥) فتح الباري، (١/ ٩٤).

* وقال النبيُّ ﷺ: «**يا أَيُّهَا النَّاسُ! خُذُوا مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَى اللهِ مَا دَامَ، وَإِنْ قَلَّ**»[١].

قال النووي رحمه الله: (وحاصل الحديث: بيانُ رِفق رسولِ الله ﷺ بأُمَّته، وشفقتِه عليهم، وإرشادِهم إلى مصالحهم، وحثِّهم على ما يطيقون الدوام عليه، ونهيهم عن التَّعمُّقِ والإكثار من العبادات التي يُخاف عليهم المللُ بسببها، أو تركُها، أو تركُ بعضِها)[٢].

* وعن أَنَسِ بن مَالِكٍ رضي الله عنه قال: دَخَلَ النبيُّ ﷺ فإذا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بين السَّارِيَتَيْنِ فقال: «**مَا هذا الْحَبْلُ؟**»، قالوا: هذا حَبْلٌ لِزَيْنَبَ، فإذا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ، فقال النبي ﷺ: «**لَا، حُلُّوهُ لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فإذا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ**»[٣].

قال ابن بطال رحمه الله: (إنما يُكره التشديد في العبادة؛ خشيةَ الفتور، وخوفَ المَلَل)[٤]. ومن فوائد الحديثين: (الحث على الاقتصاد في العبادة، والنهي عن التعمق، والأمر بالإقبال عليها بنشاط)[٥].



---

(١) رواه البخاري، واللفظ له، (٥/ ٢٢٠١)، (ح٥٥٢٣)؛ ومسلم، (١/ ٥٤٠)، (ح٧٨٢).
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، (٨/ ٣٩).
(٣) رواه البخاري، (١/ ٣٨٦)، (ح١٠٩٩)؛ ومسلم، (١/ ٥٤١)، (ح٧٨٤).
(٤) شرح صحيح البخاري، (٣/ ١٤٤).
(٥) شرح النووي على صحيح مسلم، (٦/ ٧٣).

المبحث الثالث

مظاهر هجر السُّنَّة

اتَّخذ هجر السُّنَّة مظاهرَ وأشكالاً مُتعدِّدة، وهي تختلف وتتفاوت في درجة جُرْمِها وعِظَمِ أثرها حسب الهاجر نفسِه من جهة، وحسب الفِعل ذاته من جهة أخرى.

فمَنْ هجَرَ السُّنَّة النبوية أو بعضَها تكاسُلاً، وهو مؤمن بها غير شاك، فهذا لا نشكُّ في دينه، وإنما ندعو لنا وله بالهداية والثبات على دين الله تعالى، وأحياناً يُصيب المسلمَ فتورٌ في تطبيق بعض السُّنن أو الازدياد منها، وله نصيب من قول النبيِّ ﷺ: «**لِكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةٌ**[١] **وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ**[٢] **فَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي**[٣]**، فَقَدْ أَفْلَحَ، وَمَنْ كَانَتْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ هَلَكَ**[٤]»[٥].

وجه الدلالة: أنَّ مَنْ كانت فترتُه إلى سُنَّةٍ فقد هُدِي، ومَنْ كانت فترتُه إلى بدعةٍ أو ضلالةٍ فقد ضَلَّ وهلك[٦].

---

(١) (**لِكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةٌ**): أي: نشاطٌ وقوةٌ ورغبة.
(٢) (**وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ**): أي: كسلٌ وضعفٌ وفتور.
(٣) (**فَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي**): أي: إلى طريقتي التي شرعتها (**فَقَدْ أَفْلَحَ**)؛ أي: سار سيرة مرضية حسنة.
(٤) (**وَمَنْ كَانَتْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ هَلَكَ**)؛ أي: هلك هلاكاً أبديّاً وشقي شقاء سرمديّاً. انظر: فيض القدير، (٢/ ٦٥١).
(٥) رواه أحمد في المسند، (١١/ ٣٧٥)؛ (ح٦٧٦٤)؛ والبزار في مسنده، (١/ ٣٦٥)، (ح٢٣٤٥)؛ وابن خزيمة في صحيحه، (٣/ ٢٩٣)، (ح٢١٠٥)؛ وابن حبان في صحيحه، (١/ ١٨٧)، (ح١١). وصححه الألباني في صحيح، صحيح الجامع، (١/ ٣٩٠)، (ح٣٩١٥)؛ وصحيح الترغيب والترهيب، (١/ ١٣)، (ح٥٦).
(٦) انظر: شرح مشكل الآثار، (٣/ ١٦١).

ولكن العَتْب[١] كلُّ العَتْب على مَنْ هجر السُّنَّةَ جحوداً ونُكراناً أو استهزاءً، وبدَّل وحرَّف وأوَّل وابتدع فيها ما ليس منها؛ بل وحاربها عامداً متعمِّداً، فهذا أظهر عداءه للسُّنَّة، وبانت محاربته للدين، فهذا الصِّنف على خطرٍ شديد، وهذا الصِّنف هو الذي يَفُتُّ في عَضُدِ الدين، ومن خلاله يؤتى الدين، ومن بابه يَنقَضُّ أعداء الدين.

وفي هذه الوريقات نُبيِّن هذه المظاهر ونُشير إلى أصنافٍ من الناس يقومون بها، وقد رُتِّبَتْ من الأدنى إلى الأعلى، إذ يُلاحظ أنها مُترتِّبةٌ بعضها على بعض، فالحلقة الأُولى تُسَلِّم إلى الحلقة الثانية وهكذا، وذلك كما يلي[٢]:

* **المظهر الأول: عدم الاقتداء بالنبي ﷺ.**
* **المظهر الثاني: ترك الصلاة على النبي ﷺ.**
* **المظهر الثالث: عدم الاهتمام بفضائل النبيِّ، ﷺ ومعجزاته، وخصائصه.**
* **المظهر الرابع: الغلو في النبي ﷺ.**
* **المظهر الخامس: هجر السنن القولية والعملية والقلبية.**
* **المظهر السادس: ترك العمل بالسُّنن من جميع وجوهها.**
* **المظهر السابع: رفض الأحاديث الثابتة.**
* **المظهر الثامن: الاستهانة بالأحاديث النبوية.**
* **المظهر التاسع: الابتداع في الدين.**
* **المظهر العاشر: عدم توقير الصحابة رضي الله عنهم.**
* **المظهر الحادي عشر: الاستهزاء بأهل الحديث والسُّنَّة.**

---

(١) **العَتْب**: المَوْجِدة. **تقول**: عَتَبتُ على فلانٍ عَتْباً ومَعْتِبَة، **أي**: **وَجَدْتُ عليه**. انظر: معجم مقاييس اللغة، (٤/ ١٨٤).

(٢) انظر: حقوق النبي ﷺ بين الإجلال والإخلال، (ص٢٠ ـ ٣٦)؛ الاهتمام بالسنن النبوية، د. عبد السلام برجس (ص١٢٣)؛ السنن المهجورة والبدع المنشورة، أحمد بن عبد الملك الزغبي (ص٩)؛ الوصية ببعض السنن شبه المنسية، هيفاء بنت عبد الله الرشيد (ص٢٩)؛ العمل بالسُّنَّة من جميع وجوهها، فؤاد الشلهوب (ص١٨).

وبناءً على ذلك؛ أصبحت السُّنَّة النبوية عند كثير من الناس ـ إلَّا من رحم ربك ـ كالفضلة، ولا يستقيم قلب العبد حتى يُعظِّم السُّنَّة، ويُحبها ويعمل بها، ويحب أهلها، وإنَّ كلَّ بدعةٍ تظهر تؤدِّي إلى اختفاء سُنَّة، وعند ذلك يتعاهد الناسُ البدعة ويهجرون السُّنَّة، ومع مرور الزمان وتتابع الأجيال على ذلك تحيا البدعُ وتموتُ السُّنن؛ كما قال ابْنُ عَبَّاسٍ ﵄: (مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً؛ حَتَّى تَحْيَا الْبِدَعُ، وَتَمُوتَ السُّنَنُ)(١)، وتفصيل مظاهر هجر السُّنَّة على النحو الآتي:

* المظهر الأول: عدم الاقتداء بالنبي ﷺ:

ومن أعظم مظاهر هجر السُّنَّة النبوية ترك الاقتداء بالنبي ﷺ في سيرته وسنته وهديه وواقعه وأعماله، والاقتداء بالرموز التافهة من عظماء الشرق والغرب؛ سواء كان ذلك في القيادة والسياسة أو في الفكر والفلسفة أو الأدب والأخلاق، والأدهى والأمر هو تصدير التافهين والتافهات من الفنانين والرياضيين والممثلين والراقصين على أنهم قدوات يجب أن تقتدي بهم أجيال المسلمين، وبعضهم يُقارن أقوال هؤلاء وأفعالهم بأقوال صاحب الوحي والنور ﷺ وأحواله، ومن ثم تُعرض على الناس؛ وتلك مصيبة المصائب إذ تُزهِّد عوام الناس وتُهوِّن عليهم التَّجنِّي على سيرة الحبيب محمد ﷺ وسُنَّته، وتُثير الشكوك في أقوال النبي ﷺ وأفعاله التشريعية، التي هي محض وحيٍّ من عند الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤].

ولأنَّ بعض الناس لا تتعلَّق إلَّا بالواقع المشاهد، واللحظة المعاصرة؛ فينبهرون بهؤلاء الذين تسوَّدوا بغير سيادة، وقادوا بغير قيادة، وينسون أعظم الخلق ﷺ الذي بعثه الله تعالى رحمةً للعالمين الأحياء منهم والأموات؛ من

(١) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، (١/ ٩٢)، (رقم ١٢٥)؛ والمروزي في السُّنَّة، (ص٣٢)، (رقم ٩٨)؛ وابن بطة في الإبانة، (١/ ٣٥٠)؛ والطبراني في المعجم الكبير، (١٠/ ٢٦٢)، (رقم ١٠٦١٠)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ٤٤٧)، (رقم ٨٩٤): (رجاله مُوثَّقون).

خلال سنَّته ﷺ وهديه ومنهجه في الحياة الذي هو أَولى بالاتباع، وأحق بالتَّمسُّك وأجدر بالتَّطبيق دون غيره من مناهج زائفة، وسنن متهافتة، وفلسفات غير متناسقة، وأفكار غير متناغمة، صدرت عن عقولٍ بشريةٍ قاصرة، مُتناحرة فيما بينها، يعتريها النقص، ويشوبها الضلال، ويحكمها الهوى؛ فإذا حققت مصلحةً فقد فوَّتت مصالح، وإذا نفعت قوماً فقد أضرَّت بأقوام.

والنبيُّ ﷺ مُعلِّمه ومؤدِّبه ربُّ العالمين؛ لذا اتَّصف بكلِّ كمالٍ بشري، بلغ فيه الذروة، ووصل فيه القمة حتى نال تزكيةً ربانية لم ينلها أحد غيره ﷺ، فأصبح النموذجَ والقدوةَ الجديرة بالتَّأسِّي بها، والمتابعة لها، بشهادة ربِّ العالمين؛ كما قال سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فهو أُسوة العالمين في كلِّ مجالٍ، ودربٍ، وعلم؛ فهو أسوة للقادة والحكَّام في وقت السِّلم والحرب والرَّخاء والأزمات، وأُسوة للشاب، وأسوة للشيخ الكبير، وأُسوة للزوج، وأُسوة للأب، وأُسوة للعلماء وأُسوة للدعاة وأُسوة للأغنياء، وأُسوة للفقراء، ولن تجد موقفاً لعموم البشر وجموعِهم على اختلافهم وتنوُّعهم بحاجة إلى أُسوةٍ ومثالٍ إلَّا وتجده في سنة نبيِّنا وسيرته ﷺ؛ ليتحقق بذلك ما ورد في الآية السالفة الذِّكر، وليكون جديراً بتلك المنزلة التي اختارها له ربُّه ﷻ؛ منزلة الأسوة والقدوة للبشرية جمعاء.

وتَرْكُ الاقتداءِ بالنبي ﷺ هو الخطوة الأُولى في هجر سُنَّتِه الشريفة سواء بشكل جزئي أو كلِّي، إذ إنَّ المسلم الحق لو استقر في داخله حبُّ النبيِّ ﷺ وتعظيمُه والاقتداء به في جميع أفعاله وأقواله وتقريراته، ومن ثَمَّ طبَّق سُنَّتَه وأحيَا هديَه وطريقتَه، أمَّا أنْ يُتَّخذ من توافه البشر وضُلَّالهم قدوة لهم من دونه ﷺ، فهذا يُذهب مهابة السُّنَّة وجلالها من نفوس أصحابها.

* المظهر الثاني: ترك الصلاة على النبي ﷺ:

من مظاهر هجر السُّنَّة النبوية؛ بل من أعظم الجفاء مع النبي ﷺ ترك الصلاة عليه لفظاً أو خطّاً؛ إذا مرَّ ذِكْرُه ﷺ في المجالس أو المنتديات أو

الكتب؛ فضلاً عن الخطب والمحاضرات ومجالس الذِّكر، فترك الصلاة عليه ﷺ في هذه المواضع وغيرها عند ذِكرِه من أعظم الجفاء وأبلغ الغفلة؛ بل هو من البخل البغيض الذي حذَّر منه النبيُّ ﷺ، وكم يفوت الإنسان من خير في الدنيا والآخرة بترك الصلاة على الحبيب المصطفى ﷺ الذي صلَّى عليه ربُّه تبارك وتعالى وصلَّت عليه الملائكة الكرام، وأمر اللهُ عبادَه المؤمنين بالصلاة والسلام عليه في القرآن؛ بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦].

مساوئ ترك الصلاة على النبيِّ ﷺ:

ومن أعظم مساوئ وسلبيات ترك الصلاة على النبي ﷺ:

١ ـ دعا عليه النبي ﷺ؛ بقوله: «**رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ**(١) **ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»(٢).

٢ ـ وصفه بالبخل في قوله ﷺ: «**الْبَخِيلُ؛ الَّذِي مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ؛ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»(٣).

٣ ـ فوات الأجر المضاعف، والصلاة المضاعفة من الله تعالى عليه؛ إذا لم يصل على النبي ﷺ؛ حيث قال: «**مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً؛ صَلَّى اللهُ عليه عَشْراً**»(٤)، وقال ﷺ: «**مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ كَتَبَ اللهُ ﷻ لَهُ بِهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ**»(٥).

---

(١) **(رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ)**؛ أي: لصق أنفه بالتراب، كناية عن حصول الذل. انظر: تحفة الأحوذي، (٩/ ٣٧٢).

(٢) رواه الترمذي، (٢/ ٩٠٨)، (ح٣٨٩٠). وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٥٧)، (ح٣٥٤٥): (حسن صحيح).

(٣) رواه الترمذي، (٢/ ٩٠٩)، (ح٣٨٩١) وقال: (حسن صحيح). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٥٨)، (ح٣٥٤٦).

(٤) رواه مسلم، (١/ ٣٠٦)، (ح٤٠٨).

(٥) رواه أحمد في المسند، (٢/ ٢٦٢)، (ح٧٥٥١)؛ والنسائي في الكبرى، (٦/ ٢١)، (ح٩٨٨٩)؛ وابن حبان في صحيحه، (٣/ ١٩٥)، (ح٩١٣). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٧/ ١٠٨٠)، (٣٣٥٩).

٤ ـ فوات الصلاة من الله تعالى والملائكة؛ لتركه الصلاة على النبيِّ ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣، ٤٤]. (أي: من رحمته بالمؤمنين ولطفه بهم؛ أنْ جعل من صلاته عليهم، وثنائه، وصلاة ملائكته ودعائهم، ما يخرجهم من ظلمات الذنوب والجهل، إلى نور الإيمان، والتوفيق، والعلم، والعمل، فهذه أعظمُ نعمةٍ، أنعم بها على العباد الطائعين، تستدعي منهم شكرها، والإكثار من ذكر الله، الذي لَطَف بهم ورَحِمَهم، وجعل حملةَ عرشه، أفضلَ الملائكة، ومَنْ حوله، يُسبِّحون بحمد ربهم ويستغفرون للذين آمنوا فيقولون: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٨﴾ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٩﴾﴾ [غافر: ٧ ـ ٩]. فهذه رحمته ونعمته عليهم في الدنيا.

وأما رحمته بهم في الآخرة؛ فأَجَلُّ رحمة، وأفضلُ ثواب، وهو الفوز برضا ربِّهم، وتحيَّتُه، واستماعُ كلامه الجليل، ورؤيةُ وجهِه الجميل، وحصولُ الأجرِ الكبير، الذي لا يدري به ولا يعرف كنهه، إلَّا مَنْ أعطاهم إيَّاه، ولهذا قال: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾﴾)[١].

(فهذه الصلاة منه ـ تبارك وتعالى ـ ومن ملائكته؛ إنما هي سبب الإخراج لهم من الظلمات إلى النور، فأيُّ خيرٍ لم يحصل لهم؟ وأيُّ شرٍّ لم يندفع عنهم؟ فيا حسرة الغافلين عن ربهم! ماذا حُرِمُوا من خيره وفضله؟ وبالله التوفيق)[٢].

٥ ـ فوات أثر الصلاة على النبي ﷺ على مَنْ لم يصلِّ عليه؛ ومنها عشر كرامات: (إحداهن: صلاة المَلِك الجبار، والثانية: شفاعة النبي المختار، والثالثة: الاقتداء بالملائكة الأبرار، والرابعة: مخالفة المنافقين والكفار،

---

(١) تفسير السعدي، (ص٦٦٧).
(٢) الوابل الصيب، (ص١٠٠).

والخامسة: محو الخطايا والأوزار، والسادسة: قضاء الحوائج والأوطار، والسابعة: تنوير الظواهر والأسرار، والثامنة: النجاة من عذاب دار البوار، والتاسعة: دخول دار الراحة والقرار، والعاشرة: سلام المَلِك الغفار)[(١)].

٦ ـ ترك الصلاة على النبي ﷺ أقل أحواله الكراهة؛ كما قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يُكرَه للرجل أنْ يقول: «قال الرسول»، ولكن يقول: قال رسول الله ﷺ؛ تعظيماً لرسول الله ﷺ)[(٢)].

اللَّهُ فضَّل خيرَ الخَلْقِ بالكَرَم ... وأفْضَل الناسِ من عُرْبٍ ومن عَجَمِ
هو النبيُّ الذي فاقَتْ فضائِلُه ... وخَصَّه اللَّهُ بالتَّنزيلِ والحِكَمِ
اخْتَصَّه بكتابٍ بيِّنٍ عَلَمٍ ... هدى العِباد به مِنْ غُمَّةِ الظُّلَمِ
اللَّهُ فضَّلَه، اللَّهُ أكْرَمَه ... اللَّهُ أرسله مِنْ جُملة الأُمَمِ
صلوا عليه عِبادَ اللَّهِ كُلُّكُمُوا ... إنَّ الصلاةَ له تُنْجِي من النِّقَمِ[(٣)]

*** المظهر الثالث: عدم الاهتمام بفضائل النبيِّ ﷺ ومعجزاته، وخصائصه:**

إن دراسة السِّيرة النبوية ومُدارستها ومعرفة أحوال صاحبها ﷺ وفضله وفضائله لَهِيَ من الأمور المُعينة على توقير النبي ﷺ ومعرفة فضله، فإذا أضفنا إلى دراسة السيرة دراسة معجزاته ﷺ وخصائصه، اتَّضح لنا قَدرُه عند ربه ومكانتُه عند خالقه، إذ أنه ﷻ فضَّله على سائر خلقه.

فإذا استقر في داخلنا أنَّ عظمته ﷺ وفضائله ومكانته إنما هي مُستمَدَّة من الخالق الجبار، وأننا ـ تعظيماً للخالق ﷻ ـ مطالَبون بتعظيم نبيِّه الكريم وتوقيره ومتابعته، وأنَّ هذا الأمر هو باب من أبواب العقيدة الصحيحة، إذا استقر هذا كلُّه في قلوبنا وعقولنا، عظَّمْناه ﷺ وعرفنا قدرَه وحفظنا له مكانته.

---

(١) بستان الواعظين ورياض السامعين، عبد الرحمٰن بن أبي الحسن البغدادي (ت٥٩٧هـ) (ص٢٩٧).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام وأهله، (٥/ ١٦٩).

(٣) بستان الواعظين ورياض السامعين، (ص٢٩٣).

ومن ثَمَّ، فإنَّ عدم الاهتمام بفضائله ومعجزاته وخصائصه يُعتبر من باب الهجر المذموم للسُّنَّة النبوية المشرَّفة، وللطريقة المحمدية المكرَّمة.

لذا كان لزاماً علينا أن نعرض لبعض فضائله وخصائصه ومعجزاته التي اختصه الله بها، وذلك كما يلي:

* **فمن فضائله ﷺ أنَّ الله تعالى فضَّله على سائر الأنبياء والمرسلين**: فقد أجمعت الأمة بأنَّ نبيَّنا محمداً ﷺ هو أفضل الأنبياء في الدنيا والآخرة[1]، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (**أفضلُ** أولياء الله هم أنبياؤه، **وأفضلُ** أنبيائه هم المرسلون منهم، **وأفضل** المرسلين أولو العزم؛ نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ. . . **وأفضل** أُولي العزم محمدٌ ﷺ، خاتم النبيين، وإمام المتقين، وسيد ولد آدم، وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا، وخطيبهم إذا وفدوا، صاحب المقام المحمود، الذي يغبطه به الأَوَّلون والآخِرون، وصاحب لواء الحمد، وصاحب الحوض المورود، وشفيع الخلائق يوم القيامة، وصاحب الوسيلة والفضيلة، الذي بعثه بأفضل كُتُبِه، وشَرَعَ له أفضلَ شرائع دينه)[2].

ومن مظاهر تفضيل النبي ﷺ على سائر الأنبياء: أنَّ الله تعالى أخذ الميثاق على الأنبياء بالإيمان به، وأنَّ جميع الأنبياء بشَّروا به وأُمِرُوا باتِّباعه ﷺ، وكذلك تقديمه ﷺ في الذِّكر على الأنبياء في القرآن الكريم، وتلقيبه بالنبوة والرسالة ومخاطبة الأنبياء بأسمائهم، وتفضيله ﷺ بأمور خاصة دون سائر الأنبياء؛ فقد أُعطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرَ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ له الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ له الأَرْضُ طَهُوراً وَمَسْجِداً، وَأُرْسِلَ إلى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ به النَّبِيُّونَ[3].

وبلغت منزلته ﷺ في الآخرة درجةً لم يُقاربْه فيها أحد: فهو أوَّل مَنْ يُبعث يوم القيامة، وهو سيِّد الأوَّلين والآخِرين يوم القيامة، وسيشهد على

(١) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٤٨٥).
(٢) مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦١).
(٣) انظر: صحيح مسلم، (١/ ٣٧١)، (ح٥٢٣).

الأُمم يوم القيامة، وسيُعطى المقام المحمود (الشفاعة العُظمى)(١)، وقد بلغت أحاديث الشفاعة العظمى حدَّ التواتر، وقد ادَّخَرَ ﷺ دعوتَه المُستجابة لأُمَّتِه يوم القيامة، وكلُّ الأنبياء تحت لوائه ﷺ يوم القيامة، وهو إِمامُهم وخطيبُهم، وهو ﷺ صاحب الحوض المَورود، وأحاديث الحوض متواترة، رواها أكثر من خمسين صحابياً(٢).

ومِمَّا يُبيِّن سيادته وعظمة منزلته ﷺ في الجنة، ما يلي(٣): أنه ﷺ أوَّل مَنْ يَجُوزُ الصِّراطَ من الرُّسُلِ بأُمَّته، وهو أوَّل مَنْ يقرع باب الجنة ويدخلها، وهو أول مَنْ يشفع في دخول أُمَّته الجنة قبل الناس، وهو أكثر الأنبياء تبعاً في الجنة، وهو صاحب نهر الكوثر(٤)، وهو صاحب الوسيلة والفضيلة.

* **ومن تفضيله ﷺ على سائر الأنبياء والمرسلين؛ تفضيل معجزاته على معجزات الأنبياء**: إذ فضَّل الله تعالى رسولَه الكريم ﷺ وأكرمه بمعجزات(٥) وآياتٍ كثيرة، منها: ما هو من جنس معجزات وآيات الأنبياء السابقين؛ من حيث كونها معجزات وآيات مادية تَظْهَر في عصرها لمَنْ شاهدها وعاصر زمنَ نبيِّها، ومن ثَمَّ تنتهي ويختفي أثرُها، ولا يبقى من أثرِها سوى ذِكرها في الروايات والأحاديث الثابتة مع ضرورة الإيمان بها، وهذا النوع من المعجزات والآيات تكرَّر كثيراً لنبيِّنا ﷺ؛ مثل: انشقاق القمر ـ تكثير الطعام بين يديه ـ

---

(١) انظر: فتح الباري، (١١/ ٤٢٧).

(٢) ذَكَرَ ابن حجر رحمه الله أسماءَ رواة أحاديث الحوض من الصحابة في فتح الباري، (١١/ ٤٦٨).

(٣) انظر: خصائص النبي محمد ﷺ التي انفرد بها عن سائر الأنبياء، (ص١٣٦).

(٤) أوصاف الكوثر والحوض متطابقة، لكنهما مُتباينان؛ فالحوض يكون قبل دخول الجنة، والكوثر يكون في الجنة. انظر تفاصيل ذلك في: عظمة السُّنَّة النبوية، أ. د. محمود بن أحمد الدوسري (ص٢١٥).

(٥) **المعجزة**: أصل المُعْجِزة في **اللغة**: مأخوذة من العَجْز، وهو زوال القدرة عن الإتيان بالشيء؛ من عملٍ، أو رأيٍ، أو تدبيرٍ، أو نحوه. **واصطلاحاً**: هي أمرٌ خارق للعادة، من تركٍ أو فعلٍ، مقرونٌ بالتَّحدِّي، مع عدم المُعارضة. انظر: مفردات القرآن، (ص٥٤٠)؛ بصائر ذوي التمييز، (١/ ٧٠)؛ أعلام النبوة، للماوردي (ص٨٠).

نبع الماء من بين أصابعه ـ مخاطبة الحيوانات وفهم لغتهم ـ إلى آخر ذلك ممَّا ورد في السُّنَّة النبوية، والنبي ﷺ في هذا شارك الأنبياءَ والمرسلين السابقين، ونال مثلَ ما نالوا من الحظِّ والشرف والكرامات، وإنْ فُضِّل عليهم فيها أيضاً.

ومن المعجزات ما اختصَّه الله سبحانه وتعالى به وحده دون غيره من الأنبياء؛ القرآنَ الكريم، المعجزةَ الخالدة والباقية بقاء الدَّهر؛ ليكون شاهداً على صِدق الرسول الكريم، وصِدق نبوَّته وبِعثته، ليس في زمنه فقط، وإنما للأزمان والأعصر التالية وإلى قيام الساعة، فتقوم به الحُجَّة على الخلق، وهذه المعجزة ليست من جنس المعجزات السابقة، إذ أنَّ القرآن كلامُ الله تعالى الذي أوحاه لنبيِّه، واختصَّه به دون غيره من الأنبياء؛ ليكون بذلك مُفَضَّلاً عليهم جميعاً، ومُتميِّزاً عنهم جميعاً، **وأعظم معجزتين اختص الله تعالى بهما نبيه ﷺ**:

أ ـ معجزة الحُجَّة والإفحام (انشقاق القمر).

ب ـ المعجزة الكبرى المحفوظة (القرآن الكريم).

ولقد **تميَّزت معجزة القرآن عن معجزات الأنبياء بعدة أمور**، منها: أنها معجزة تُتلى، وهي باقية إلى يوم القيامة، والمعجزات السابقة فِعل من أفعال الله، ومعجزة القرآن صفة من صفات الله سبحانه، وهي معجزة عقلية تتعدَّد مناهجُها وتختلف طُرُقها في الإقناع، والمعجزات الحسية ليست كذلك.

* **ومن الخصائص**[1] **التي اختُصَّ بها النبي الكريم ﷺ في الحياة الدنيا دون جميع الأنبياء**: اختصاصه ﷺ بأنَّ آيته العظمى في كتابه، وأنَّ الله تعالى

---

(١) **الخصائص**: أصل الخصائص في **اللغة**: مأخوذة من الخصوصية أو الخَصِيْصة، وهي الصفة التي تُميِّز الشيءَ وتحدِّده، وخصوصية الشيء: خاصيته، والجمع خصائص.
وخلاصة معنى الخَصِيْصة في اللغة يدور على: الانفراد والفضل والتميز. **والخصائص النبوية ـ اصطلاحاً**: هي الفضائل والأمور التي انفرد بها النبي ﷺ وامتاز بها؛ إمَّا عن إخوانه الأنبياء، وإمَّا عن سائر البشر. انظر: لسان العرب، (٢/ ٨٤١)؛ المعجم الوسيط، (١/ ٢٣٧)؛ خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والجفاء، د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، (ص١٦).

تعهَّد حفظ كتابه؛ بينما الأمم الأخرى مُوكلون بحفظ كتبهم، واختصاصه ﷺ بأنَّ كتابه مشتمل على ما اشتملت عليه الكتب السابقة وفُضِّل بالمفصل، واختُصَّ ﷺ بخواتيم سورة البقرة، وبأن في كتابه الناسخ والمنسوخ، واختُصَّ ﷺ بختم النبوة، وإرساله إلى الثقلين، وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً، وأُحلت له الغنائم، واختُصَّ ﷺ بيوم الجمعة، وبنداء الله تعالى له بأعزِّ أوصافه، وأنه سبحانه نهى الناس عن مناداته باسمه العلم، وبأن السماء حُرِست بمبعثه، وبأن الله تعالى أقسم بحياته، وبأن الله تعالى تولَّى الدفاع عنه مما رماه به قومه، واختُصَّ ﷺ بإمامة الأنبياء في بيت المقدس، وحنين الجذع إليه، وتسليم الحجر عليه، واختُصَّ ﷺ بأنه بعث رحمة للعالمين، واختُصَّ ﷺ بأن الله تعالى أخذ الميثاق له من جميع الأنبياء بالإيمان به ونصرته، وبكونه ﷺ أمِّيّاً لا يقرأ ولا يكتب، وبأنه أوتي مفاتيح خزائن الأرض، وبالجمع بين القبلتين، وبأن الله تعالى أحلَّ له مكة ساعة من نهار، وبأن الدجال لا يدخل بلدتيه، وبأن الطاعون لا يدخل مدينته، واختُصَّ ﷺ بأن الصلاة في مسجده أفضل من ألف صلاة، وبأن ما بين بيته ومنبره روضة من رياض الجنة.

* **ومن الخصائص التي اختُصَّ بها النبي الكريم ﷺ في الحياة الآخرة دون جميع الأنبياء**: اختصاصه ﷺ بأنه أول مَنْ تنشقُّ عنه الأرض، وبلواء الحمد، وأنه أول مَنْ يدخل الجنة، واختُصَّ ﷺ بأن يُبعث يوم القيامة مقاماً محموداً، وبأنه سيد ولد آدم يوم القيامة، وأن الله تعالى يفتح عليه من المحامد ما لا يفتحه على غيره، وأنه تعالى غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وأنه أول مَنْ يشفع في الجنة، وأول مَنْ يقرع بابها، وأنه أكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة، ويدخل من أمته سبعون ألفاً بغير حساب، واختُصَّ ﷺ بالشهادة على أمته بإبلاغ الرسالة، وبشهادة أمته على الأمم يوم القيامة، واختُصَّ ﷺ بأنه أول مَنْ يجوز الصراط من الرسل بأمته، وبإعطائه الوسيلة والكوثر.

* **ومن الخصائص التي اختُصَّ بها النبي الكريم ﷺ دون أمته؛ وقد يُشاركه فيها أنبياء آخرون**: اختصاصه ﷺ بوجوب محبَّته، وبأن الله تعالى عصمه من الناس، واختُصَّ ﷺ بإسلام قرينه، وبأن مَنْ رآه في المنام فقد رآه حقّاً، ولا

يتمثَّل الشيطان به، وأجمع أهل العلم على كفر مَنْ كذب عليه ﷺ متعمِّداً مستحِلّاً لذلك، وبأنه لا يحل لأحدٍ أنْ يرفع صوته فوق صوته، وبأنه تنام عينه ولا ينام قلبه، وبأنه ﷺ يرى من وراء ظهره كما يرى أمامه، وبأنه يسمع ما لا يسمعه الناس، واختُصَّ ﷺ بطيب عرقه، ولين ملمسه، واختُصَّ ﷺ بتفضيل نسائه على سائر النساء، وبأن أزواجه اللاتي توفِّي عنهن مُحرَّمات على غيره، واختُصَّ ﷺ بأنه يوعك في مرضه كما يوعك الرجلان من أمته، واختُصَّ ﷺ بأنه يُخيَّر قبل قبضه بين الدنيا والآخرة، وأنه يدفن في المكان الذي قُبِضَ فيه، وأن الأرض لا تأكل جسده، وبأن صلاة أمته تُعرض عليه ﷺ في قبره(١).

*** المظهر الرابع: الغلو في النبي ﷺ:**

إذا كان تعظيم النبي ﷺ وتوقيره ومعرفة فضلِه ومكانته من أبواب إحياء السُّنَّة وأنه ضرورة شرعية؛ فإنه يلزم علينا أنْ نُبيِّن أيضاً أنَّ الغلو فيه ﷺ زيادة على ما أخبرنا به ﷺ عن هديه وطريقته، لهو باب من أبواب الهجر المذموم للسُّنَّة النبوية، فالإسلام دين الوسطية، بلا إفراط ولا تفريط، وبلا غلوٍ أو تقصير، وانجذاب الناس إلى طرفي النقيض أو أحدِهما لهو خطأ كبير مذموم من صاحب الشريعة العصماء.

فمن مظاهر هجر السُّنَّة النبوية الغلو في النبي ﷺ؛ سواء كان هذا الغلو في شخصه الكريم ﷺ أو في هديه ودعوته، أو في الدين الذي أرسله الله به؛ وهو التوحيد ومن الغلو فيه ﷺ رفعه فوق منزلة النبوة، وادِّعاء أنه يعلم الغيب، أو سؤاله من دون الله تعالى، أو الحلف والإقسام به، أو دعاؤه من دون الله تعالى، أو صرف العبادة له من دون الله، أو اتِّخاذ قبره عيداً ومزاراً، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك كله، وحذَّر من المدح الباطل المؤدِّي إلى الغلوِّ في شخصه الكريم ﷺ، بقوله: «**لَا تُطْرُونِي كما أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ؛ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»(٢).

---

(١) انظر: خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والجفاء، (ص٢٥ ـ ٤٦، ٤٧ ـ ٦٥).
(٢) رواه البخاري، (٣/ ١٢٧١)، (ح٣٢٦١).

ولمَّا همَّت طائفة من الناس بالغلو فيه؛ فقالوا: أَنْتَ سَيِّدُنَا. فَقَالَ: «**السَّيِّدُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى**». قُلْنَا وَأَفْضَلُنَا فَضْلاً، وَأَعْظَمُنَا طَوْلاً[1]. فَقَالَ: «**قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**»[2].

ولمَّا قال له رجلٌ: يَا مُحَمَّدُ! يَا سَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا! وَخَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا! فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ** ﷻ»[3].

ومن تحذيره ﷺ قوله: «**لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»[4]، يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا.

وقَالَ ﷺ أيضاً: «**لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُوراً، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيداً**[5]، **وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ**»[6].

طوائف غلت في ذات النبيِّ ﷺ:

ومع تحذيره الشديد ﷺ من الغلو فيه؛ إلَّا أننا نجد من الطوائف المنحرفة الضالة عن جادة الصواب غلت في النبيِّ ﷺ بما يُخرجه عن حدِّ

---

(١) **أَعْظَمُنَا طَوْلاً**: أي: عطاءً وإحساناً وجوداً وكرماً. انظر: عون المعبود، (١٣/ ١١١).

(٢) رواه أبو داود، (٢/ ٨٠٩)، (ح٤٨٠٨). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١٨١)، (ح٤٨٠٦).

(٣) رواه أحمد في المسند، (٣/ ١٥٣)، (ح١٢٥٧٣)؛ وقال محققو المسند، (٢٠/ ٢٣)، (ح١٢٥٥١): (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٣/ ٨٨)، (ح١٠٩٧).

(٤) رواه البخاري، (١/ ٩٠)، (ح٤٣٦).

(٥) **العيد**: اسم ما يعود من الاجتماع العام على وجهٍ معتادٍ، عائداً ما يعود السَّنة، أو يعود الأسبوعَ، أو الشهر ونحو ذلك. انظر: عون المعبود، (٦/ ٢٣).

(٦) رواه أبو داود، (١/ ٣٤٦)، (ح٢٠٤٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (١/ ٥٧١)، (ح٢٠٤٢).

البشرية، **وكان أول مَنْ فتح باب الغلو في الأشخاص هم الرافضة الذي غلو في عليٍّ وذريَّته** رضي الله عنهم.

فمنهم مَن ادَّعى أنهم معصومون، **ومنهم** مَن زعم أنَّ عليّاً رضي الله عنه كان نبيّاً، **ومنهم** مَن غلا فيه حتى ادَّعى أنه إله، وأن روح الإله حلَّت فيه، وفي الأئمة من ذريته[(١)].

ولغلاة الرافضة عقائد باطلة تدور حول أزلية وجود النبي ﷺ وأسبقيته على الكون، وأنه ليس كسائر البشر، بل هو مخلوق من نور[(٢)].

وذكر الأشعري أنَّ الصنف الخامس عشر من أصناف غلاة الرافضة؛ (يزعمون أنَّ الله ﷻ وكَلَ الأمورَ وفوَّضَها إلى محمدٍ ﷺ، وأنه أقدَرَه على خلق الدنيا فخلقها ودبَّرها، وأنَّ الله سبحانه لم يخلق من ذلك شيئاً، ويقول ذلك كثير منهم في عليٍّ رضي الله عنه)[(٣)].

وعلى خطا الرافضة ـ في الغلو في النبي ﷺ ـ سارت الصوفية؛ فإذا كان الرافضة غلت في عليٍّ والأئمة من ذريته؛ فإنَّ الصوفية غلت في النبيِّ ﷺ والأولياء من بعده.

ويُعتبر «الحلَّاج» أول صوفي ادَّعى الألوهية بحلول الله فيه، كما أنه أول مَنْ غلا في النبيِّ ﷺ وأخرجه عن حدِّ البشرية؛ بادِّعائه أنَّ الله تعالى حلَّ فيه، وقوله بقدم النور المحمدي[(٤)].

وجاء «ابن عربي» ليبدأ من حيث انتهى «الحلاج» فأقام مذهباً فلسفيّاً صوفيّاً مبنيّاً على «وحدة الوجود»، وتفرَّع عن مذهبه في الوجود مذهبه في «الحقيقة المحمدية»[(٥)] التي دان بها أكثر الصوفية من بعده، وآمنوا بها إيماناً

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري (ص٥)؛ الفرق بين الفرق، (ص٢٩).

(٢) انظر: الكافي، (ص٢٧٦).

(٣) مقالات الإسلاميين، (ص١٦).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق، (ص٢٦٣)؛ الفلسفة الصوفية في الإسلام، د. عبد القادر محمود (ص٣٦٢).

(٥) **الحقيقة المحمدية**: يُعرِّف غلاة الصوفية «الحقيقة المحمدية» بأنها: (هي الذات مع =

عميقاً[(١)].

ويريد «ابن عربي» أنْ يُقرِّر أنَّ النبيَّ ﷺ كان موجوداً بحقيقته قبل الخلق، وأنَّ نوره هو مبدأ الخلق ومادته؛ ليقوِّي بذلك نظريته في «الحقيقة المحمدية»[(٢)].

* المظهر الخامس: هجر السنن القولية والعملية والقلبية:

حذَّر النبيُّ ﷺ من هجر سنته؛ كما في قصة الثلاثة الذين تَقَالُّوا عِبادَةَ النبيِّ ﷺ فأنكر عليهم النبيُّ فِعلَهم؛ قائلاً: «**أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[(٣)].

وقال أُبيٍّ بن كعبٍ رضي الله عنه: (عليكم بالسَّبيل والسُّنَّة؛ فإنه ليس من عبدٍ على سبيلٍ وسُنَّةٍ ذَكَرَ الله تعالى ففاضت عيناه من خشية الله فتمسه النار أبداً، وليس من عبدٍ على سبيلٍ وسُنَّةٍ ذَكَرَ الرحمٰنَ واقشعر جلده من مخافة الله تعالى إلَّا كان مثله كمثل شجرة يبس ورقها فهي كذلك إذا أصابها ريح فتحات عنها ورقها إلَّا تحاتَّت عنه خطاياه كما تحات عن هذه الشجرة ورقها، وإنَّ اقتصاداً في سبيلٍ وسُنَّةٍ خير من اجتهادٍ في خلاف سبيلٍ وسُنَّةٍ، فانظروا أعمالكم؛ إنْ كان اقتصاداً واجتهاداً؛ فلتكن على منهاج سبيلٍ وسُنَّة)[(٤)].

= التَّعيُّن الأول، وهو الاسم الأعظم). **ومعنى ذلك**: أنَّ الحقيقة المحمدية هي أول شيءٍ تجلَّى في الحق وظَهَرَ، **وإن شئت قلت**: إنها هي الحق ذاته ظاهراً لنفسه في أول تَعيُّن من تَعيُّناته في صورة العقل الحاوي لكل شيء، المُتجلِّي في كلِّ كائن عاقل. انظر: التعريفات، للجرجاني (ص٩٠)؛ فصوص الحكم، محيي الدين بن عربي، تقديم وتعليق: أبو العلاء عفيفي (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(١) انظر: الفلسفة الصوفية في الإسلام، (ص٤٩٧)؛ فصوص الحكم، (ص٥٤ ـ ٥٥).

(٢) انظر: محبة الرسول ﷺ بين الاتباع والابتداع، (ص١٧٢).

(٣) رواه البخاري، (٣/ ١٠٦٢)، (ح٥١١٨).

(٤) رواه أبو داود في الزهد، (١/ ٢٠٣)، (رقم ١٨٩)؛ وأبو نعيم في الحلية، (١/ ٢٥٣)، وابن الجوزي في صفة الصفوة، (١/ ٤٧٦).

ومن أعظم مظاهر هجر السُّنَّة النبوية ترك متابعة النبي ﷺ في أعمال القلوب؛ بتحوُّل العادات إلى عبادات، ونسيان احتساب الأجر من الله تعالى، وترك متابعة النبي ﷺ وتعظيم سنته في أعمال القلوب والاعتقادات، وترك المحبة الخالصة لسُنَّته، ونسيان السنن وعدم تعلمها، أو البحث عنها، والاستخفاف بها باطناً، والاستهزاء بمن يطبقها.

وكذلك ترك العمل بسنته الظاهرة؛ القولية منها والعملية، الواجب منها والمندوب، أو السنن المؤكَّدة؛ كالسنن المتعلقة بالعبادات والمعاملات والأذكار والسنن الزمانية والمكانية ونحوها.

أمثلة لسنن مهجورة:

فمن أمثلة هجر السُّنَّة في **الطهارة**: ترك المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم، وترك المضمضة والاستنشاق من كفٍّ واحدة، وترك الوضوء قبل الغسل من الجنابة، وعدم الوضوء لمن أراد العود لمجامعة أهله، وعدم استعمال السواك.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **الأذان**: ترك متابعة المؤذن وقول مثل ما يقول، وترك الصلاة على النبي ﷺ وترك سؤال الله له الوسيلة، وعدم قول: رضيت بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبيّاً ورسولاً.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **الصلاة**: ترك الصلاة إلى سترة، وعدم الصلاة بالنعال والخفاف ونحوها إذا علمت طهارتها، عدم تسوية الصفوف في الصلاة وإهمال كثير من الأئمة الأمر بها والحض عليها، وعدم تسوية الظهر في الركوع، وترك التورُّك في التشهد الثاني، وترك تنوع الأذكار في الصلاة وبعدها، وترك صلاة النوافل في البيت.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة **يوم الجمعة**: ترك قراءة الكهف ليلة الجمعة أو يومها، وترك الصلاة على النبي ﷺ ليلة الجمعة ويومها، وترك التزين والتجمل والتطيب يوم الجمعة، وعدم التبكير لصلاة الجمعة، وترك غسل الجمعة، وترك الإكثار من الدعاء يوم الجمعة.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **الصيام**: ترك تبييت النية في صوم الفرض وصوم الواجب؛ كالقضاء والكفارة، وعدم الحرص على السَّحور وتأخيره، وعدم البعد عن الرفث(١) حال الصيام، وترك الفطر في السفر أو المرض مع وجود المشقة، وترك الزوجة استئذان زوجها الحاضر للصيام في (غير رمضان).

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **الحج والعمرة**: ترك التمتع في الحج عمداً، وترك الاضطباع في طواف القدوم، وترك الرَّمَل في الأشواط الثلاثة الأولى من طواف القدوم مع الاستطاعة، وترك المبيت بمنى مع القدرة، ترك المبيت بمنى ليلة التروية مع القدرة، وترك المبيت بمزدلفة حتى يسفر الفجر، وترك الدعاء بعد رمي الجمرتين الأُولى والثانية، وترك التكبير أيام عشر ذي الحجة.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **قراءة القرآن**: ترك استعمال السواك عند التلاوة، وترك الترتيل والمد في القراءة، وعدم الوقوف عند رؤوس الآيات، وترك تدبر القرآن، وعدم إحسان الابتداء والوقف أثناء التلاوة، وترك الدعاء والتسبيح والتعوذ عند قراءة الآيات المناسبة، وعدم السجود عند المرور بآية سجدة، وعدم استماع القرآن.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **السفر**: ترك التأمير في السفر للثلاثة فما فوق، وترك صلاة النافلة على الراحلة، وترك التكبير إذا علا شرفاً أو صعد، وترك التسبيح إذا نزل.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **الدعاء**: ترك الجزم بالدعاء والإيقان بالإجابة، وترك الإلحاح في الدعاء، وترك العجلة في استجابة الدعاء، وترك تمجيد الله والثناء عليه قبل الدعاء، وعدم تطييب المطعم، وترك استقبال القبلة عند الدعاء، وترك رفع اليدين في الدعاء إلَّا في مواطن معروفة، وترك الإكثار من الدعاء.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **الأذكار**: عدم الحرص على أذكار الصباح

---

(١) **الرفث**: هو الوقوع في المعاصي؛ كالغيبة والفحش والكذب ونحوها.

والمساء، وترك الذِّكر في سائر الأحوال المتغيِّرة؛ مثل الذِّكر عقب الوضوء، وحال سماع صياح الديك، وعند نُباح الكلاب ونهيق الحمير بالليل، وعند هيجان الريح، وعند رؤية المبتلى، وعند الدخول والخروج من المسجد والبيت والخلاء، وعند الكرب والهم والحزن، وعند عيادة المريض، وعند رؤية الهلال، وعند زيارة القبور، وعند دخول السوق، وترك كفارة المجلس عند الانصراف.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **آداب النكاح**: ترك التعدد مع توافر أسبابه، وترك الزواج من الزوجة الصالحة أو الزوج الصالح، وترك تسليم الزوج على العروس، وترك وضع يده على رأسها يدعو لها، وترك صلاة ركعتين معها، وترك التسمية والدعاء عند الجماع، وترك نشر أسرار الجماع، وترك تعليم المرأة الضروري من دينها، وترك المرأة طاعة زوجها في غير معصية الله تعالى، وترك الإذن أن يدخل أحد بيت الزوج إلَّا بإذنه، وترك القوامة على النساء.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **السلام والاستئذان**: ترك السلام على المصلي، وترك المصلي رد السلام بالإشارة، وترك السلام عند الانصراف والقيام من المجلس؛ وهو الإلقاء وليس المصافحة، وترك الاستئذان عند طرق الأبواب، وترك الاستئذان ثلاثاً فإنه أُذن له وإلَّا انصرف، وترك استئذان الضيف من مضيِّفه قبل قيامه وانصرافه.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **آداب النوم**: ترك نفض الفراش عند النوم، وعدم وضع اليد اليمنى تحت الخد الأيمن عند النوم، وترك النوم على طهارة، وترك أذكار ما قبل النوم، وترك ذكر الله تعالى عند الانتباه منه النوم.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **آداب الطعام**: ترك التسمية قبل الطعام، وترك عيب الطعام، وعدم لعق الأصابع قبل مسحها أو غسلها، وترك إماطة الأذى عن اللقمة الساقطة ثم أكلها، وعدم الدعاء لأهل الطعام، وترك الأكل بالشمال والأكل مما يليه، وعدم الاجتماع على الطعام وعدم الأكل منفرداً، وعدم النفخ في الطعام الحار، وعدم القرن بين التمرتين، وترك حمد الله تعالى بعد الطعام.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **آداب الشراب**: ترك التسمية قبل الشراب، وترك الشرب باليمين، وترك الشرب على ثلاث مرات للتنفس بينهم خارج الإناء، وترك النفخ في الشراب، وعدم الشرب من فم القربة، وترك تغطية الإناء بعد الشراب منه.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة **الزمانية**: ترك سجود الشكر عند حصول ما يسر واندفاع ما يُكره، وترك تهنئة مَن تجدَّدت له نعمة دينية أو دنيوية، وترك صلاة ركعتين عند التوبة من ذنب ارتُكِب، وترك التصدق عند التوبة، وترك كف الصبيان عن الخروج من المنزل عند أول قدوم الليل، وترك تغطية الإناء في الليل.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة **المكانية**: ترك زيارة مكة المكرمة، وترك الصلاة في المسجد الحرام، وترك الصلاة داخل الحِجر؛ لأنه من الكعبة، وترك الذكر والدعاء قبل الابتداء في أشواط الصفا والمروة، وترك زيارة المدينة النبوية، وترك الصلاة في المسجد النبوي، وترك الصلاة في الروضة الشريفة منه، ومما يُلحق بزيارة المدينة النبوية؛ ترك زيارة قبر النبي ﷺ والسلام عليه وعلى صاحبيه رضي الله عنهما، وترك زيارة مسجد قباء والصلاة فيه، وترك الاعتكاف في المساجد عموماً.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **آداب اللباس**: ترك اللباس الأبيض، وترك الدعاء عند اللباس الجديد، وعدم اللباس باليمين، وعدم إطالة الثوب أو السروال أو الرداء إلى أن يتجاوز كعبيه، وترك لباس الشهرة، وعدم إطالة المرأة لباسها إلى القدمين، وعدم إسبال خمارها إلى عنقها ونحرها وصدرها، وترك تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال في اللباس، وترك المشي في نعل واحدة.

ومن أمثلة هجر السُّنَّة في **الطب**: ترك التداوي بالتلبينة[1]، والعسلِ،

---

(١) **التلبينة**: هي ماء الشعير المطحون. وقيل: هو حساء يعمل من دقيق أو نخالة، ويُجعل فيه عسل أو لبن. وسمِّيت تلبينة: تشبيهاً لها باللبن في بياضها ورقَّتها. انظر: زاد المعاد، (٤/ ٢٩٣)؛ فتح الباري، (١٠/ ١٥٣).

والحجامةِ، والحبةِ السوداء، والكمأةِ، وترك الحمية بتمر العجوة من عالية المدينة، وترك الاستشفاء بماء زمزم، والدعاء عند شربه.

وإذا هُجِرت السُّنن حلَّت محلَّها البدع والضلالات والجهالات.

*** ومن أهم أسباب هجر السنن**[١]:

١ ـ الجهل بالسُّنن: بعض الناس ـ لجهله بالسُّنَّة ـ يرتكب المخالفات والبدع ويهجر السُّنَّة، وإذا رأى مَنْ يُحيي السُّنَّة ويَعمل بها أنكر عليه؛ لجهله بالسُّنَّة، فأصبح المعروف مُنكَراً والمُنكَر معروفاً، والبدعة سنة، والسُّنَّة بدعة، وهي حال حذَّر منها أهل العلم في غير ما مناسبة؛ كما قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: (**سَبَبُ الْخُرُوجِ عَنِ السُّنَّةِ؛ الْجَهْلُ بِهَا، وَالْهَوَى الْمُتَّبَعُ** الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْخِلافِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ حُمِلَ عَلَى صَاحِبِ السُّنَّةِ أَنَّهُ غَيْرُ صَاحِبِهَا، وَرُجِعَ بِالتَّشْنِيعِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْبِيحِ لِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ)[٢].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (**غلب الشِّركُ على أكثر النفوس لظهور؛ الجهل، وخفاء العلم، فصار المعروف مُنكَراً، والمُنكَر معروفاً، والسُّنَّة بدعة، والبدعة سُنَّة**، ونشأ في ذلك الصغير، وهرم عليه الكبير، وطُمست الأعلام، واشتدَّت غربةُ الإسلام، وقلَّ العُلماء، وغلب السُّفهاء، وتفاقم الأمر، واشتد البأسُ، وظهر الفساد في البرِّ والبحر بما كسبت أيدي الناس، ولكن لا تزالُ طائفةٌ مِن العِصابة المحمَّدية بالحق قائمين، ولأهل الشِّرك والبِدع مُجاهِدين إلى أنْ يرث الله سبحانه الأرض ومَنْ عليها، وهو خير الوارثين)[٣].

وقال محمد بن الفضل البلخي رَحِمَهُ اللهُ: (ذَهابُ الإسلام من أربعة: أولها: لا يعملون بما يعلمون، والثاني: يعملون بما لا يعلمون، والثالث: لا يتَعلَّمون ما لا يعلمون، والرابع: يمنعون الناس من التَّعلُّم)[٤].

---

(١) انظر: غربة تطبيق السُّنَّة، محمد بن عبد الله الهبدان، مجلة البيان، (عدد ١٧٠)، (شوال ١٤٢٢هـ).

(٢) الاعتصام، (١/ ٣٨).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد، (٣/ ٥٠٧).

(٤) حلية الأولياء، (١٠/ ٢٣٣)؛ سير أعلام النبلاء، (١٤/ ٥٢٥).

٢ ـ **التعصُّب المذهبي**: من أسباب مخالفة سنة النبي ﷺ التعصب المذهبي، والذي اتَّخذ أشكالاً وأساليب متعدِّدة؛ منها على سبيل الإجمال: **التعصُّب المقيت للمذاهب**؛ كما قال ابن القيم رحمه الله: (جعلوا التَّعصُّبَ للمذاهب ديانتَهم التي بها يدينون، ورؤوسَ أموالهم التي بها يَتَّجِرون، وآخَرُون منهم قَنَعوا بمحض التَّقليد، وقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]. والفريقان بمعزِلٍ عمَّا ينبغي اتِّباعه من الصواب...

وكيف يكون من ورثة الرسول ﷺ مَنْ يجهدُ ويَكدحُ في ردِّ ما جاء به إلى قولِ مُقَلِّدِه ومتبوعِه، ويُضيع ساعات عُمره في التعصُّب والهوى، ولا يشعر بتضييعه.

تاللهِ، إنها فتنةٌ عَمَّتْ فأَعْمَتْ، ورمت القلوبَ فأصَمَّتْ، ربَا عليها الصغير، وهرم فيها الكبير، واتُّخِذَ لأجلها القرآنُ مهجوراً)[١].

ومن أساليب «متعصِّبة المذاهب» في هجر السُّنَّة: **تقديمُ آراء المذاهب المرجوحة على الأحاديث الصحيحة والآثار الثابتة**، وردُّ الحقِّ؛ لمجرَّد أنه خالف المذهب المتبوع.

ومن أساليب التعصب المذهبي: **تحريف الأحاديث**، ومَنْ تعصَّب لمذهبٍ من المذاهب؛ ربَّما قاده تعصُّبه إلى تحريف الآيات والأحاديث وإخراجها عن معانيها التي أرادها الله تعالى ورسوله ﷺ؛ محاماةً عن المذهب المُتَّبع، وهذا من جنايات المقلِّدين على الكتاب والسُّنَّة؛ إذ البحث عندهم قائم على تقديم الرأي والحُكم، ثم البحث له عن دليل؛ بينما الصحيح هو تقديم الدليل للوصول إلى الحُكم بمقتضى الدليل. وهذا التحريف للأحاديث الشريفة يشمل تحريف «المعاني» وتحريف «الألفاظ».

ومن أساليب التعصب المذهبي: **وَضْعُ الأحاديث**، وقد زاد الطين بِلَّة والقلب عِلَّة استحسانُ بعض أهل الرأي من مُتعصِّبة المذاهب نسبة القول إلى النبي ﷺ زوراً وبهتاناً حسب أهوائهم، وموافقةً لمذاهبهم المُتَّبعة؛ ليقنع مقلِّديه

---

(١) إعلام الموقعين، (١/ ٧ ـ ٨).

أنَّ ما هم عليه هو الصحيح الموافق لحديث النبي ﷺ؛ فوقعوا في معرَّة الكذب المتعمَّد على النبي ﷺ، والذي يورد صاحبه مقعداً من النار، وهذا من تزيين الشيطان لهم وتلبيسه عليهم.

٣ ـ **الهزيمة النفسية والانبهار بحضارة الكفار**: بعض الناس ـ لضعف إيمانه وضعف يقينه وضعف علمه وضعف حُجَّته ـ يظن أن تطبيق السُّنَّة وإحياءها تخلُّف ورجعية وتقهقر، ورجوع إلى العصور الحجرية، وخاصة في هذا الزمان الذي غزا الإعلام الغربي المعادي للمسلمين ديارهم وهيمن عليها، فإذا بأعداد كبيرة من المسلمين يخشون تطبيق السُّنَّة؛ كي لا يوصموا بالتخلف والرجعية والتَّزمُّت والأصولية، ومن هنا كان تبرُّج بعض المسلمات وترك الحجاب؛ حال سفرها إلى بلاد الكفار؛ كي لا توصم بذلك، أو تترك الصلوات في الطائرات أو المطارات والأماكن العامة؛ للسبب ذاته، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم.

٤ ـ **عدم تعظيم السُّنَّة في القلوب**: وهذا ظاهر في سؤال الناس كثيراً ـ حال الأحكام الشرعية ـ هي سنة أو واجب؛ فإذا قيل: سنة. قال: الأمر يسير، والدين يسر، والله تعالى غفور رحيم، يقولها تساهلاً بالسُّنَّة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، ومن ثم تُهجر السنن وتترك؛ بسبب عدم تعظيمها في القلوب.

٥ ـ **نُدرة مَنْ يعمل بالسُّنَّة**: ولذلك الذي يُطبق السُّنَّة هو غربة عظيمة؛ لندرة مَنْ يعمل بالسُّنَّة، وكثرة مَنْ يُنكروا عليه، ومن أوضح الأمثلة: إذا اتَّخذ المصلي سُترةً للصلاة؛ تجد مَنْ يُنكر عليه فعلَه في المساجد، أو إذا قَصَّر اللابس إزاره وثوبه تجد مَنْ يصمه بالتنطع والتطرف، وهكذا إطلاق اللحى، وإسدال الحجاب ونحوها؛ وقد أشار الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذا المعنى بقوله: (كان بعضهم تُسرد عليه الأحاديث الصحيحة في خيار المجلس ونحوه من الأحكام؛ فلا يجد لها مُعتَصَماً إلَّا أنْ يقول: هذا لم يقل به أحدٌ من العلماء)[1].

---

(١) الاعتصام، (١/ ٢٩٤).

٦ ـ **خوف العُجْب والشهرة**: وهو من الورع البارد، ومن تلبيس إبليس على بعض العباد أو بعض طلاب العلم، فربما ترك بعضهم تطبيق السُّنَّة؛ خوفاً من العجب والشهرة المنهي عنها، وهو خطأ فادح؛ لأنه يؤدي إلى هجر السنن وترك كثير من الأحكام الشرعية، ولذا قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: (ترك العمل من أجل الناس رياء، والعمل من أجل الناس شرك، والإخلاص أن يعافيك الله منهما)(١).

* المظهر السادس: ترك العمل بالسُّنن من جميع وجوهها:

ومن مظاهر «الهَجْر الجُزئي» للسُّنَّة النبوية؛ ترك العمل بالسنن القولية والعملية من جميع وجوهها الثابتة عن النبيِّ ﷺ، وهذا الكلام موجَّهٌ في المقام الأول لأهل الاختصاص؛ من طلاب العلم والدعاة إلى الله تعالى؛ لأنَّ هذا النوع من العمل بالسُّنن القولية والعملية من جميع وجوهها ربما شق على عوام الناس، لذا يُعاب على طالب العلم والداعية ألَّا يعمل بالسُّنن الثابتة القولية والعملية من جميع وجوهها أو أكثره؛ لأنه من أهل الاختصاص في هذا الشأن، وقد اطَّلع على ما لم يطَّلع عليه غيره؛ بل الأدهى والأمَرُّ أن بعض طلاب العلم أحياناً يُنكر على من قام بتطبيق سنة المصطفى ﷺ، ويُطلق عليه نظرات الاستغراب، وكأنه قام بمنكرٍ من القول والفعل، وقد تعرَّض الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ لمثل هذا الإنكار الذي هو في غير محله من بعضهم؛ جرَّاء تطبيقه للسُّنَّة، فقال: (فرأيتُ أنَّ الهلاك في اتِّباع السُّنَّة هو النجاة، وأنَّ الناس لن يُغنوا عني من الله شيئاً، فأخذتُ في ذلك على حُكم التدريج في بعض الأمور، فقامت عليَّ القيامة، وتواترت عليَّ الملامة، وفوَّق إليَّ العتابُ سهامَه، ونُسبت إلى البدعة والضلالة، وأُنزلتُ منزلة أهل الغباوة والجهالة)(٢).

شكوى السلف الصالح من غربة تطبيق السُّنَّة:

وقد تكاثرت أقوال السلف في الشكوى من غربة تطبيق السُّنَّة، حتى في

---

(١) إحياء علوم الدين، (٧/ ٥).
(٢) الاعتصام، (١/ ٣٥).

العصور المُتقدِّمة، فما الظن بعصرنا الذي نعيش فيه، ومن ذلك:

قول **ابن عباس** رضي الله عنهما: (مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً، وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحْيَا الْبِدَعُ، وَتَمُوتَ السُّنَنُ)(١).

وعن **أبي الدرداء** رضي الله عنه: (لو خرج رسولُ اللهِ ﷺ عليكم ما عرف شيئاً مما كان عليه هو وأصحابه إلَّا الصلاة. قال الأوزاعي: فكيف لو كان اليوم؟ قال عيسى بن يونس: فكيف لو أدرك الأوزاعي هذا الزمان؟

وعن **أنس بن مالك** رضي الله عنه قال: ما أعرف منكم ما كنت أعهده على عهد رسول الله ﷺ غير قولكم: لا إله إلَّا الله. قلنا: بلى يا أبا حمزة! قال: قد صليتم حتى تغرب الشمس، أفكانت تلك صلاة رسول الله ﷺ؟

وعن **ميمون بن مهران** رحمه الله قال: لو أن رجلاً أُنْشِرَ فيكم من السلف ما عرف غير هذه القبلة)(٢).

العمل بالسُّنن المتنوعة فيه تمام الاقتداء:

حُفِظَ عن النبيِّ ﷺ سُنن متنوِّعة في صفات العبادات من الأقوال والأفعال؛ كدعاء الاستفتاح، وأذكار الركوع والسجود ونحو ذلك، فترى كثيراً من الناس يلتزمون صفةً واحدةً من السُّنن القولية والعملية، ولا يعملون بالصفات الأُخرى الثابتة عن النبيِّ ﷺ في نفس المقام، وهذا معيب ـ إنْ كان من طلاب العلم الشرعي والمختصين في العلوم الشرعية والدارسين لها، **وقد أسَّسَ لهذا الفقه الدَّقيق والفهم السَّديد ـ للعمل بالسُّنَّة من جميع وجوهها الصحيحة الثابتة ـ ابن تيمية** رحمه الله بقوله: (وَقَاعِدَتُنَا فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ الْقَوَاعِدِ: أَنَّ جَمِيعَ صِفَاتِ الْعِبَادَاتِ مِنَ الأَقْوَالِ وَالأَفْعَالِ ـ إِذَا كَانَتْ مَأْثُورَةً أَثَراً يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِهِ لَمْ يُكْرَهْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يُشْرَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ)(٣).

ولا ريب أنَّ الاقتصار على السُّنَّة الواحدة في العبادات التي جاءت على

---

(١) رواه الطبراني في الكبير، (١٠/ ٢٦٢)، (رقم ١٠٦١٠) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ٢٣٠)، (رقم ٨٩٤): (رجاله مُوثَّقون).

(٢) الاعتصام، (١/ ٣٣، ٣٤).

(٣) مجموع الفتاوى، (٢٤/ ٢٤٢).

صور متنوِّعة في خير وأجر، ولكن العمل بالسُّنَّة الثابتة من جميع وجوهها أعظم أجراً، ويحصل به تمام الاقتداء بالنبي ﷺ، وهو أبعد عن الملل في العبادة، وأدعى إلى التفكر والتدبر فيها، **ومن فوائد العمل بالسُّنَّة من جميع وجوهها ما ذكره ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بقوله: (والقاعدة: أنَّ العبادات الواردة على وجوه متنوِّعة، ينبغي للإنسان أن يفعلها على هذه الوجوه، وتنويعها فيه فوائد:

أولاً: حفظ السُّنَّة، ونشر أنواعها بين النَّاس.

ثانياً: التيسير على المكلَّف، فإنَّ بعضها قد يكون أخفَّ من بعض فيحتاج للعمل.

ثالثاً: حضور القلب، وعدم مَلَلِه وسآمتِه.

رابعاً: العمل بالشَّريعة على جميع وجوهها)[١].

*** نماذج للعمل بالسُّنَّة من جميع وجوهها[٢]:**

١ ـ السنن الواردة في **الاستعاذة** عند قراءة القرآن: وفيها صيغتان يُسحب لتالي القرآن أنْ يأتي بهذه تارة، وبهذه أُخرى.

٢ ـ التنويع في **القراءات**: فيستحب لمَنْ أتقن القراءات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ والتي أقرَّها علماء القراءات؛ أنْ يقرأ بها في صلاته، ويُنوِّع بينها، فيقرأ بهذه تارة، وبالقراءة الأخرى تارة.

٣ ـ السنن الواردة في **سجود التلاوة**: في كتاب الله تعالى أربع عشرة سجدة، يُسنُّ لتالي القرآن أنْ يسجد وينوِّع في الذِّكر الوارد عن النبي ﷺ فيه.

٤ ـ التثليث في **الوضوء**، أو مرتين، أو مرة، أو المخالفة في العدد: ثبت عن النبي ﷺ أنه توضَّأ ثلاثاً ثلاثاً، ومرَّتين مرَّتين، ومرَّة مرَّة، وخالف مرَّة بين الأعضاء في العدد. وكله سنة، فالواجب مرة، والتثليث أكثر فعله ﷺ

---

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع، (٢/ ٦٧).

(٢) انظر: العمل بالسُّنَّة من جميع وجوهها، فؤاد الشلهوب (ص٦) وما بعدها.

وهو الأكمل، إلَّا أنه يُستحب الإتيان بهذا تارة وبهذا تارة أخرى؛ حتى يعمل بالسُّنَّة من جميع وجوهها الثابتة.

٥ ـ التنويع في **صيغ الأذان**: للأذان صيغتان؛ الأُولى: أذان بلال بن رباح رضي الله عنه. والثانية: أذان أبي محذورة رضي الله عنه، وكلاهما ثابتة عن النبيِّ ﷺ.

٦ ـ الأذكار والأدعية التي تقال بعد **إجابة المؤذن** أو خلال الأذان.

٧ ـ **رفع اليدين** عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع والرفع منه: وفيه صفتان: الأُولى: رفعهما حذو المنكبين. والثانية: رفعهما حتى يُحاذي بهما فروع أُذنيه.

٨ ـ **وضع اليدين** على الصدر: وفيه صفتان: الأُولى: يقبض كوع يده اليسرى بيده اليمنى ويضعهما على الصدر. والثانية: يضع يده اليمنى على ظهر كف يده اليسرى والرسغ والساعد.

٩ ـ أدعية **الاستفتاح**: وفيها صيغ متنوعة عن النبي ﷺ.

١٠ ـ السنن القولية الواردة في **الركوع والسجود**.

١١ ـ السنن القولية الواردة عند **الرفع من الركوع وبعده**.

١٢ ـ السنن القولية الواردة في **الجلوس بين السجدتين**.

١٣ ـ ألفاظ **التشهد الأوَّل** وألفاظ الصلاة على النبي ﷺ **في التشهد الأخير**.

١٤ ـ السنن الفعلية الواردة في صفة الجلوس في التشهد الأخير (**التورُّك**): حُفِظَ من صلاة النبيِّ ﷺ هيئتان كان يفعلهما عند جلوسه في الركعة الآخرة.

١٥ ـ السنن القولية في التسبيح والتحميد والتكبير **بعد الصلوات المفروضة**.

١٦ ـ السُّنَّة في **راتبة الظهر**: لها صفتان:

الأولى: أربع ركعات قبل الفريضة واثنتان بعدها.

والثانية: ركعتان قبل الفريضة وركعتان بعدها.

١٧ ـ السُّنَّة بالقراءة في **راتبة الفجر**: وفيها صفتان.

١٨ ـ السُّنَّة بالقراءة في **صلاة الجمعة**: وفيها صفتان: كان من عادته ﷺ في صلاة الجمعة أن يقرأ في الركعة الأولى بسورة (الأعلى) وفي الركعة الثانية بسورة (الغاشية). وقد يقرأ في الركعة الأولى بسورة (الجمعة) وفي الركعة الثانية بسورة (المنافقون).

١٩ ـ السُّنَّة **بعد صلاة الجمعة**: لها صفتان: في المسجد أربع ركعات، وفي البيت ركعتان.

٢٠ ـ السُّنَّة بالقراءة في **صلاة العيدين**: وفيها صفتان: كان ﷺ إذا قرأ في الأولى بسورة (الأعلى) قرأ في الثانية بسورة (الغاشية). وقد يقرأ في الأولى بسورة (ق) وفي الثانية بسورة (القمر).

٢١ ـ السُّنَّة في **خطبة صلاة الاستسقاء**: ثبت عنه ﷺ أنه خطب قبل صلاة الاستسقاء، وخطب بعد الصلاة.

٢٢ ـ السُّنَّة في عدد **ركعات الوتر**: ثبت عنه ﷺ أنه أوتر بركعة واحدة، وثلاث، وخمس، وسبع، وتسع.

٢٣ ـ **القنوت في الوتر**: ثبت عنه ﷺ أنه قنت قبل الركوع، وقنت بعد الركوع.

٢٤ ـ السنن الواردة في عدد **التكبيرات في صلاة الجنازة**: ثبت عنه ﷺ أنه كبر أربع تكبيرات في صلاة الجنازة، وكبر أيضاً خمس تكبيرات.

٢٥ ـ **صلاة الخوف**: وفيها ست صفات كلها ثابتة عن النبي ﷺ.

٢٦ ـ السُّنَّة في التلبية: فيها صفتان ثابتتان عن النبي ﷺ.

٢٧ ـ الألفاظ الواردة في حمد الله بعد الفراغ من الطعام: فيها خمس صيغ ثابتة عن النبي ﷺ.

٢٨ ـ الذكر الوارد بعد نزول المطر: فيها أكثر من صيغة ثابتة عن النبي ﷺ.

* المظهر السابع: رفض الأحاديث الثابتة:

ومن أعظم مظاهر هجر السُّنَّة النبوية أنْ تُرفَضَ أحاديث النبي ﷺ وتُردَّ

بحُججٍ تافهةٍ ساقطة؛ كمخالفة العقل، أو عدم إمكانية العمل بها، أو أنها لا تتماشى مع الواقع المعاش، أو أنها أحاديث آحاد، أو تُأوَّل الأحاديث بتأويلات منحرفة وتُصرف عن ظاهرها وتُحرَّف المعاني إلى أمورٍ باطلة، أو أن الذي يُقبل هو القرآن وحده، أو يتم عرض السُّنَّة على القرآن ويُشترط عدم مخالفة الأحاديث للآيات، وبعضهم يدَّعي بأنَّ ذلك يؤدِّي إلى وحدة المسلمين على القرآن وحده دون سواه، ونسي أو تناسى هذا الغِرُّ بأنَّ الله ﷻ أوجب في القرآن العزيز أنْ نأخذ عن الرسول ﷺ كلَّ ما أتى به جملةً وتفصيلاً فقال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر: ٧]؛ بل قد جاء التأكيد ـ في القرآن الكريم ـ على طاعة الرسول ﷺ في ثلاثٍ وثلاثين موضعاً، ويكفي في هذا الشأن قوله ﷺ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**[1]، **أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ! فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ! وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ!**»[2].

وهكذا تُرد الأحاديث وتُرفض بسبب هوًى في النفوس، أو شبهةٍ في العقول، أو زيغٍ في القلوب نسأل الله الثبات على دينه؛ وهو عين ما حذَّر منه النبيُّ ﷺ في غيرِ ما حديثٍ، وفي أكثر من مناسبة؛ كما في قوله ﷺ: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي؛ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ!**»[3].

قَالَ الإمامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ: (سَنَّ رسولُ الله ﷺ وولاةُ الأمرِ بعدَه سنناً،

---

(١) (**وَمِثْلَهُ مَعَهُ**): أراد بذلك السُّنَّة التي أُوتي. انظر: صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٣٥٨).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٣٠)، (ح١٧٢١٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٤).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٧)، (ح٤٦٠٤).

(٣) رواه الشافعي في مسنده، (ص٢٣٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٥)؛ والترمذي، (٥/ ٣٧)، (ح٢٦٦٣) وقال: (حسن صحيح).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٨)، (ح٤٦٠٥).

الأخذ بها تصديق لكتاب الله ﷻ، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله. مَنْ عمل بها مهتد، ومَن استنصر بها منصور، ومَنْ خالفها اتَّبع غيرَ سبيلِ المؤمنين، وولَّاه اللهُ ما تولَّى)[١].

وقال الحميدي رحمه الله: (ذَكَرَ رجلٌ للشافعي حديثاً؛ وقال: أتقول به؟ فقال: أرأيتَ في وسطي زُنَّاراً؟! أتراني خرجتُ من كنيسةٍ حتى تقولَ لي هذا؟!)[٢].

وقَالَ الإمامُ مَالِكٌ رحمه الله: (أَكُلَّمَا جَاءنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ، تَرَكنَا مَا نَزَلَ بِهِ جِبْرِيْلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِجَدَلِهِ؟!)[٣].

وفي معرض حديث ابن القيم رحمه الله ـ عن الأدب الواجب مع النبيِّ ﷺ قال ـ: (ومن الأدب معه ﷺ: ألَّا يُستشكَلَ قولُه؛ بل تُستشكلُ الآراءُ لقوله، ولا يُعارَضَ نصُّه بقياس؛ بل تُهدَرُ الأقيسةُ وتُلقى لنصوصه، ولا يُحرَّف كلامُه عن حقيقته لخيالٍ يُسمِّيه أصحابُه معقولاً ـ نعم! هو مجهول، وعن الصواب معزول ـ ولا يوقف قبول ما جاء به على موافقة أحد، فكلُّ هذا من قَلَّة الأدب معه ﷺ، وهو عين الجرأة)[٤].

* المظهر الثامن: الاستهانة بالأحاديث النبوية:

ومن مظاهر هجر السُّنَّة النبوية الاستهانة بالأحاديث النبوية وعدم التأدب معها، وتقديم أقوال الناس وأفعالهم على أقوال النبي وأفعاله وسنته.

والله تعالى نهى المؤمنين عن ذلك في قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ

---

(١) شرف أصحاب الحديث، (ص٧).
(٢) طبقات الشافعية الكبرى، (٢/ ١٤١). وانظر: سير أعلام النبلاء، (١٠/ ٣٤).
(٣) شرف أصحاب الحديث، (ص٥)؛ حلية الأولياء، (٦/ ٣٢٤)؛ سير أعلام النبلاء، (٨/ ٩٩).
(٤) مدارج السالكين، (٢/ ٣٩٠).

أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحجرات: ١ ـ ٣].

هذه الآيات الكريمات متضمنة للأدب مع رسول الله ﷺ، والتعظيم له، واحترامه، وإجلال أوامره، واجتناب نواهيه، والتأدب بشريعته، فأمر الله تعالى عباده المؤمنين، بما يقتضيه الإيمان، بالله وبرسوله؛ أن يكونوا ماشين، خلف أوامر الله، متبعين لسنة رسول الله ﷺ في جميع أمورهم، وألَّا يتقدَّموا بين يدي الله ورسوله، ولا يقولوا؛ حتى يقول، ولا يأمروا؛ حتى يأمر، فإن هذا، حقيقة الأدب الواجب، مع الله ورسوله، وهو عنوان سعادة العبد وفلاحه، وبفواته، تفوته السعادة الأبدية، والنعيم السرمدي.

وقد تضمن هذا النهي الشديد؛ عدم تقديم قول غير الرسول ﷺ على قوله وفعله وسُنَّته بعد وفاته؛ فإنه متى استبانت سنة رسول الله ﷺ؛ وجب اتباعها، وتقديمها على غيرها مهما كان.

ومن الأدب مع النبي ﷺ في الخطاب؛ ألَّا يرفع المخاطِبُ صوته فوق صوته، ولا يجهر له بالقول، بل يغض الصوت، ويخاطبه بأدب ولين، وتعظيم وتكريم، وإجلال وإعظام، ولا يكون الرسول كأحدهم، بل يُميِّزوه في خطابهم، كما تَميَّز عن غيره؛ في وجوب حقِّه على الأمة، ووجوب الإيمان به، والحبِّ الذي لا يتم الإيمان إلَّا به، فإن في عدم القيام بذلك، محذوراً، وخشيةً أن يحبط عملُ العبد وهو لا يشعر، كما أنَّ الأدب معه ﷺ من أسباب حصول الثواب وقبول الأعمال.

والله تبارك وتعالى مدح مَنْ غضَّ صوته عند رسول الله ﷺ؛ بأنَّ الله سبحانه امتحن قلوبهم للتقوى؛ أي: ابتلاها واختبرها، فظهرت نتيجة ذلك؛ بأن صلحت قلوبهم للتقوى، ثم وعدهم المغفرة لذنوبهم، المتضمنة لزوال الشر والمكروه، والأجر العظيم، الذي لا يعلم وصفه إلَّا اللهُ تعالى، وفي الأجر العظيم حصولُ كلِّ محبوبٍ، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الله يمتحن القلوب؛ بالأمر والنهي والمِحَن، فمَنْ لازَمَ أمرَ الله، واتَّبع رضاه، وسارع إلى ذلك، وقدَّمَه على هواه؛ تمحَّض وتمحَّص للتقوى، وصار قلبه صالحاً لها،

ومَنْ لم يكن كذلك؛ علم أنه لا يصلح للتقوى[(١)].

نماذج من تعظيم السلف للأحاديث النبوية:

وقد امتحن الله تعالى وابتلى قلوبَ أصحاب النبي ﷺ وتابعيهم للتقوى؛ فكانوا أحقَّ بها وأهلَها، وسيرتُهم العطرة تُنبِئُك بذلك؛ إذْ كانوا معظمين للنبي ﷺ ولأقواله وأفعاله، ومعظمين للحديث النبوي الشريف الصادر من مشكاة النبوة:

١ ـ قال عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ: (اخْتَلَفْتُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ سَنَةً؛ فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، إِلَّا أَنَّهُ حَدَّثَ يَوْماً فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ عَلَاهُ كَرْبٌ، حَتَّى رَأَيْتُ الْعَرَقَ يَتَحَدَّرُ عَنْ جَبْهَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ، أَوْ فَوْقَ ذَا، أَوْ مَا دُونَ ذَا، أَوْ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْ ذَا، فَتَرَبَّدَ وَجْهُهُ، وتَغَرْغَرَتْ عَيْنَاهُ، وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ)[(٢)].

٢ ـ و(كان عبد الرحمٰن بن مهدي إذا قرأ حديث رسول الله ﷺ أمر الحاضرين بالسكوت؛ فلا يتحدث أحد، ولا يُبرى قلم، ولا يتبسم أحد، ولا يقوم أحد قائماً، كأنَّ على رؤوسهم الطير، أو كأنهم في صلاة؛ فإذا رأى أحداً منهم تبسَّم أو تحدَّث، لبس نعله، وخرج)[(٣)].

٣ ـ وقَالَ مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: (كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَتَهَيَّأَ، وَلَبِسَ ثِيَابَهُ، ثُمَّ يُحَدِّثُ. قَالَ مُصْعَبٌ: فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثُ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وقَالَ مُطَرِّفٌ: كَانَ إِذَا أَتَى النَّاسَ مَالِكاً خَرَجَتْ إِلَيْهِمُ الْجَارِيَةُ فَتَقُولُ لَهُمْ: يَقُولُ لَكُمُ الشَّيْخُ: تُرِيدُونَ الْحَدِيثَ أَوِ الْمَسَائِلَ؟ فَإِنْ قَالُوا: الْمَسَائِلَ خَرَجَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ قَالُوا: الْحَدِيثَ دَخَلَ مُغْتَسَلَهُ، وَاغْتَسَلَ، وَتَطَيَّبَ، وَلَبِسَ ثِيَاباً

---

(١) انظر: تفسير السعدي، (ص٧٩٩).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (٢/ ٤٤) بتصرف يسير.

(٣) سير أعلام النبلاء، (٩/ ٢٠٢).

جُدُداً، وَلَبِسَ سَاجَهُ[١]، وَتَعَمَّمَ، وَوَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ رِدَاءً، وَتُلْقَى لَهُ مِنَصَّةٌ[٢]، فَيَخْرُجُ فَيَجْلِسُ عَلَيْهَا، وَعَلَيْهِ الْخُشُوعُ، وَلَا يَزَالُ يُبَخَّرُ بِالْعُودِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: فَقِيلَ لِمَالِكٍ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أُحِبُّ أَنْ أُعَظِّمَ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا أُحَدِّثُ بِهِ إِلَّا عَنْ طَهَارَةٍ مُتَمَكِّناً)[٣].

٤ ـ وقَالَ مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: (كُنْتُ أَرَى جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ ـ وَكَانَ كَثِيرَ الدُّعَابَةِ، وَالتَّبَسُّمِ ـ فَإِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ النَّبِيُّ ﷺ اصْفَرَّ لَونُهُ، وَمَا رَأَيْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ.

وَقَدِ اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ زَمَاناً فَمَا كُنْتُ أَرَاهُ إِلَّا عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا مُصَلِّياً، وَإِمَّا صَامِتاً، وَإِمَّا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ، وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالْعُبَّادِ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ)[٤].

لقد قام في قلوب السلف الصالح من تعظيم النبي ﷺ أكثر مما نقل إلينا في الكتب؛ فأين نحن من سيرتهم؟ وأين حالنا من حالهم؟ وما أثر الحب فينا؟ وما أثره فيهم؟ فأين حقيقة ما ندَّعي؟ وما دلائل المحبة عندنا؟

والمتأمل في مجالسنا ومنتدياتنا يرى العجب العجاب في تعاملنا مع سُنَّة الحبيب المصطفى ﷺ؛ حيث نزعت هيبة الأحاديث النبوية من قلوب كثير من الناس إلَّا مَنْ رحم ربك؛ وكأنَّها حديث عابر، أو سير شاعر، أو قصة سائر، فلا أدب في الكلام، ولا توقير للحديث، ولا استشعار لهيبة الجلال النبوي،

---

(١) **السَّاج**: هو الطيلسان، وقيل: هو الطيلسان الأخضر والأسود. انظر: الصحاح في اللغة، (١/ ٣٤٦).

(٢) **المِنَصَّة**: هي سرير العروس، يقال: انتصت العروس على المِنصَّة؛ لِتُرى من بين النساء؛ أي: ارتفعت. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (٥/ ١٤٤)؛ شرح شافية ابن الحاجب، (٤/ ٢٢) محمد بن الحسن الاستراباذي.

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (٢/ ٤٥).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (٢/ ٤٢).

ولا مبالاة، ولا اهتمام، ولا توقير، ولا احترام، وقد اشتغل الكثيرون بحطام الدنيا الزائل، وغاب عنهم تعظيم النبي وسنَّته، وتناسوا الواجبات الشرعية فأصبحت من أحاديث الذكريات، نسأل الله تعالى أن يردنا إلى دينه ردّاً جميلاً[١].

* المظهر التاسع: الابتداع في الدين:

ومن مظاهر هجر السُّنَّة النبوية الابتداع في الدين، و(**البِدعة**: طريقةٌ في الدِّين مُخْتَرَعة تُضاهِي الشَّرعِيَّة، يُقْصَد بالسُّلوك عليها المُبالَغَةُ في التَّعبُّد للهِ سبحانه)[٢].

(**وَالْبِدَعُ نَوْعَانِ**: نَوْعٌ فِي **الأَقْوَالِ وَالاعْتِقَادَاتِ**، وَنَوْعٌ فِي **الأَفْعَالِ وَالْعِبَادَاتِ**. وَهَذَا الثَّانِي يَتَضَمَّنُ الأَوَّلَ، كَمَا أَنَّ الأَوَّلَ يَدْعُو إِلَى الثَّانِي)[٣].

(**وَالْبِدْعَةُ: مَا خَالَفَتِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ أَوْ إِجْمَاعَ سَلَفِ الأُمَّةِ، مِنَ الاعْتِقَادَاتِ وَالْعِبَادَاتِ**؛ كَأَقْوَالِ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّة، وَكَالَّذِينَ يَتَعَبَّدُونَ بِالرَّقْصِ وَالْغِنَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَالَّذِينَ يَتَعَبَّدُونَ بِحَلْقِ اللِّحَى وَأَكْلِ الْحَشِيشَةِ، وَأَنْوَاعِ ذَلِكَ مِنَ الْبِدَعِ الَّتِي يَتَعَبَّدُ بِهَا طَوَائِفُ مِنَ الْمُخَالِفِينَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)[٤].

أقسام البدع:

البدع أقسام مختلفة باعتبارات مختلفة، وهي بكلِّ إيجاز واختصار:

١ ـ بدعة حقيقة وإضافية.

٢ ـ بدعة فعلية وتركية.

٣ ـ بدعة قولية اعتقادية، وعملية.

---

(١) انظر: حقوق النبي ﷺ بين الإجلال والإخلال، (ص٢٠).

(٢) الاعتصام، (١/ ٢١).

(٣) مجموع الفتاوى، (٢٢/ ٣٠٦).

(٤) مجموع الفتاوى، (١٨/ ٣٤٦).

* **فالبدعة الحقيقية**: هي طريقة في الدِّين لم يدل عليها دليل شرعي؛ لا من كتاب، ولا سُنَّة، ولا إجماع، ولا استدلالٍ معتبر(١).

ومن أمثلتها: التقرب إلى الله تعالى بالرهبانية؛ أي: اعتزال الخلق، ونبذ الدنيا ولذاتها تعبُّداً لله سبحانه.

ومنها: تحريم ما أحل الله تعالى من الطيبات تعبُّداً لله سبحانه(٢).

* **والبدعة الإضافية**: هي مشروعة باعتبار ذاتها وأصلها، وبدعة باعتبار ما عَرَضَ لها؛ من الكيفيات، أو الأحوال، أو التفاصيل(٣).

ومن أمثلتها: الذِّكر أدبار الصلوات، أو في أيِّ وقتٍ على هيئة الاجتماع بصوتٍ واحد، أو يدعو الإمام أدبار الصلوات والناس يؤمِّنون، فالذكر ـ في أصله ـ مشروع، ولكن أداؤه على هذه الكيفية غير مشروع؛ بل هو بدعة مخالِفة للسُّنَّة.

ومنها: تخصيص يوم النصف من شعبان بصيامٍ، وليلته بقيام، أو صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب، وهي بدع منكرة.

فهذه بدع إضافية؛ لأنَّ أصل الصلاة والصيام مشروعة، لكن جاء الابتداع من تخصيص الزمان، أو المكان، أو الكيفية، الذي لم يدل عليه دليل من الكتاب والسُّنَّة(٤).

* **والبدعة الفعلية**: تدخل في تعريف البدعة: فهي (طريقةٌ في الدِّين مُخْتَرَعة تُضاهِي الشَّرعِيَّة، يُقْصَد بالسُّلوك عليها المُبالَغَةُ في التَّعبُّد للهِ سبحانه)(٥).

---

(١) انظر: الاعتصام، (١/ ٣٦٧).
(٢) انظر: الاعتصام، (١/ ٣٧٠)؛ تفسير ابن كثير، (٤/ ٣١٦).
(٣) انظر: أصول في البدع والسنن، محمد بن أحمد العدوي (ص٣٠)؛ تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار، د. صالح بن سعد السحيمي (ص٩٦).
(٤) انظر: الاعتصام، (١/ ٤٥٢)؛ أصول في البدع والسنن، (ص٣٠)؛ تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار، (ص٩٦).
(٥) الاعتصام، (١/ ٢١).

ومن أمثلتها: الزيادة في شرع الله ما ليس منه؛ كمَنْ يزيد ركعةً في الصلاة، أو يُدخِل في الدين ما ليس منه، أو يفعل العبادةَ على كيفيةٍ يُخالِف فيها هديَ النبيِّ ﷺ، أو يُخصِّص وقتاً للعبادة المشروعة لم يُخصصه الشرع؛ كتخصيص يوم النصف من شعبان بصيامٍ، وليلته بقيام[١].

* **والبدعة التَّرْكية**: تدخل في عموم تعريف البدعة. فقد يقع الابتداع بنفس الترك تحريماً للمتروك؛ سواء كان المتروك مباحاً أو مأموراً به، وسواء كان في العبادات، أو المعاملات، أو العادات؛ بالقول، أو الفعل، أو الاعتقاد، إذا قصد بتركه التَّعبُّد لله كان مبتدعاً بتركه[٢].

ومن أمثلتها: قصة الثلاثة الذين جاؤوا إلى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا؛ فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبداً. وَقَالَ آخرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أُفْطِرُ. وَقَالَ آخرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبداً.

فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي؛ فَلَيْسَ مِنِّي**»[٣].

* **والبدعة القولية الاعتقادية**: كمقالات الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، وسائر الفرق الضالة، واعتقاداتهم، ويدخل في ذلك الفرق التي ظهرت؛ كالقاديانية، والبهائية، وجميع فرق الباطنية المتقدِّمة؛ كالإسماعيلة، والنصيرية، والدروز، والرافضة، وغيرهم.

---

(١) انظر: الاعتصام، (١/ ٤٤٥)؛ أصول في البدع والسنن، (ص٣٠)؛ تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار، (ص٧٠)؛ علم أصول البدع، علي بن حسن الأثري (ص١٠٧)؛ كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (ص٨٢).

(٢) انظر: الاعتصام، (١/ ٥٨).

(٣) رواه البخاري، (٣/ ١٠٦٢)، (ح٥١١٨) واللفظ له، ومسلم، (١/ ٥٦٩)، (ح٣٤٦٩).

* **والبدعة العملية**، على أنواع مختلفة:

١ ـ **بدعة في أصل العبادة**: كأن يُحدِث صلاةً غير مشروعة، أو صياماً غير مشروع، أو أعياداً غير مشروعة؛ كأعياد الموالد وغيرها.

٢ ـ **الزيادة على العبادة المشروعة**: كزيادة ركعة خامسة في صلاة العصر أو العشاء مثلاً.

٣ ـ **تغيير صفة العبادة المشروعة**: بأن تؤدَّى على صفة غير مشروعة، أو أداء الأذكار المشروعة بأصوات جماعية مطربة، أو التشديد على النفس في العبادات إلى حدٍّ يخرج عن سُنَّة رسول الله ﷺ.

٤ ـ **تخصيص وقت للعبادة لم يُخصصه الشرع**: كتخصيص يوم النصف من شعبان بصيام، وليلته بقيام، فهذا التخصيص يفتقر إلى دليل(١).

والابتداع في الدين مذموم من عدة وجوه:

١ ـ لأنَّ العقول غير مستقلة بمصالحها دون الوحي، والابتداع مضاد لهذا العمل.

٢ ـ لأنَّ الشريعة كاملة، لا تحتمل الزيادة ولا النقصان.

٣ ـ لأنَّ المبتدع معاندٌ للشرع، ومشاقٌّ له.

٤ ـ لأنَّ العقل إذا لم يكن متَّبعاً للشرع لم يبق إلَّا اتِّباع هواه، فالمبتدع متَّبع لهواه.

٥ ـ لأنَّ المبتدع نزَّل نفسَه منزلة المضاهي للشارع الحكيم؛ لأنَّ الشارع وضع الشرائع وألزم المكلَّفين بالجري على سننها(٢).

* المظهر العاشر: عدم توقير الصحابة رضي الله عنهم:

اختار الله تعالى لنبيِّه الكريم ﷺ صحابةً أجلَّاء(٣)، في أعلى درجات

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، (١٨/٣٤٦)؛ تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار، (ص١٠٠)؛ نور السُّنَّة وظلمات البدعة، (ص ٧٥).

(٢) انظر: الاعتصام، (١/٦١ ـ ٧٠).

(٣) **(الصَّحابي)** هو مَنْ لقي النبيَّ ﷺ، مؤمناً به، ومات على الإسلام. انظر: فتح =

الطُّهر والنقاء؛ ليحفظوا لنا سُنَّته وينقلوا لنا الشريعة، حتى إنهم نقلوا لنا كلَّ كبير وصغير من حياة النبي ﷺ، مما يحتاجه الناس في دينهم، سواء أكان ذلك في حال إقامته أو سفره، في سِلْمِه أو حربِه، في رِضاه أو غضبِه، حتى في خاصَّته مع أهله، وفي شأنه كلِّه.

وانعقد الإجماع على أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كلُّهم عدول؛ لأنَّ الله تعالى أثنى عليهم وزكَّاهم في كتابه الكريم، وكفى به تعديلاً وتزكية.

ومن أبرز مظاهر هجر السُّنَّة النبوية الجهل بفضائل الصحابة رضي الله عنهم، وعدم توقيرهم ومعرفة أقدارهم وفضائلهم، وهم الجيل الأغر، الذين أكرمهم الله تعالى بشرف صحبة النبي ﷺ ونور الرؤية؛ فكانوا حظَّه من الأجيال، وهو حظهم من الأنبياء، وقد أثنى الله تعالى عليهم في كتابه الكريم، وجاءت سيرتهم العطرة وفضائلهم المتنوعة في كتب السُّنَّة المطهرة للأفراد وللعموم، للمهاجرين والأنصار، وهؤلاء الكرام لهم فضل عظيم، ومنزلة رفيعة؛ حيث **كانوا أقرب الناس إلى النبي ﷺ، وقد شَهِدوا التَّنزيل وحضروه، وهم أوَّل مَنْ خوطب به من هذه الأُمَّة، وسمعوا تفسير القرآن الكريم من رسول الله ﷺ قولاً وعملاً، فهم أعلم الناس ـ بعد النبي ﷺ ـ بمراد الله تعالى، وقد شهد لهم القرآن المجيد بالفضل العظيم؛** كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقد (صرَّح تعالى في هذه الآية الكريمة بأنَّ الذين اتَّبعوا السَّابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار بإحسان، أنهم داخلون معهم في رضوان الله تعالى، والوعد بالخلود في الجنات والفوز العظيم، وبيَّن في مواطن أُخر، أنَّ الذين اتَّبعوا السابقين بإحسان يشاركونهم في الخير؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ﴾ [الجمعة: ٣]؛ وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]؛ وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ

= المغيث، للسخاوي (٢/ ٣٠).

ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٧٥])[١].

وهذا (دليل قرآني صريح في أنَّ مَنْ يسبُّهم ويُبغضهم، أنه ضالٌّ مُخالِفٌ لله جلَّ وعلا، حيث أبغَضَ مَنْ رَضِيَ اللهُ عنه، ولا شكَّ أنَّ بُغْضَ مَنْ رَضِيَ اللهُ عنه مُضادَّةٌ له جلَّ وعلا، وتمرُّدٌ وطُغيان)[٢].

وقد أوصى النبيُّ ﷺ الناسَ خيراً بالسَّابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، والذين اتَّبعوهم بإحسان؛ كما في قوله ﷺ: «**اسْتَوْصُوا بِأَصْحَابِي خَيْراً، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْتَدِئُ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا**»[٣].

وقد أثنى النبيُّ الكريم ﷺ على أصحابه الكرام ومدحهم في غير ما موضع، ومن أقواله المباركة في ذلك، قوله ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[٤]، وفي حقيقة الأمر، فإنَّ الاقتداء بهم هو اقتداءٌ برسول الله ﷺ إذ إنهم كانوا يقتدون بالنبي ﷺ ويلتزمون بهديه في كلِّ شؤونهم.

وقد مَنَّ الله على الصحابة ﷺ بسعة الحِفظ، وقوة الضَّبط، ممَّا كان له بالغ الأثر في حِفظ الدِّين كتاباً وسنَّة:

قال عبد اللهِ بن مَسْعُودٍ ﷺ: (إِنَّ اللهَ نَظَرَ في قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ في

---

(١) أضواء البيان، للشنقيطي (١٠/ ٦٩).

(٢) الفواكه العِذاب في الرد على من لم يُحكِّم السُّنَّة والكتاب، (٢/ ٢٤٠). وانظر: أضواء البيان، (١٠/ ٦٩).

(٣) رواه ابن المبارك في مسنده، (ص١٤٨)، (ح٢٤١)؛ وأحمد في المسند، (١/ ١٨)، (ح١١٤)؛ وابن حبان في صحيحه، (١٦/ ٢٣٩)، (ح٧٢٤٥)؛ والحاكم في المستدرك، (١/ ١٩٧)، (ح٣٨٧) وقال: (صحيح على شرط الشيخين) ووافقه الذهبي. وقال محققو المسند، (١/ ٢٦٩)، (ح١١٤): (إسناده صحيح).

(٤) رواه البخاري، واللفظ له، (٢/ ٩٣٨)، (ح٢٥٠٩)؛ ومسلم، (٤/ ١٩٦٣)، (ح٢٥٣٣).

قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ على دِينِهِ، فما رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَناً فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وما رَأَوْا سَيِّئاً فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّء)[١].

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ: (لو لم يَرِدْ من الله عَزَّ وَجَلَّ ورسولِه فيهم (الصحابة) شيء مِمَّا ذَكَرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها؛ من الهجرة والجهاد والنُّصرة، وبذل المُهَج والأموال وقتل الآباء والأولاد، والمُناصحة في الدِّين، وقوة الإيمان واليقين، القطعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضلُ من جميع المُعَدَّلين والمُزَكَّين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومَنْ يُعتدُّ بقوله من الفقهاء)[٢].

وقال أبو زرعة رَحِمَهُ اللهُ: (إذا رأيتَ الرجلَ ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآنَ والسُّنَنَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ، وإنما يُريدون أن يجرحوا شُهودَنا؛ لِيُبطِلوا الكتابَ والسُّنَّة، والجرحُ بهم أَولى، وهم زنادقة)[٣].

وقد بلغ عدد الصحابة الذين رووا عن النبي ﷺ فوق المائة ألف، قال أبو زرعة رَحِمَهُ اللهُ: (توفِّي النبي ﷺ ومَنْ رآه وسَمِعَ منه زيادةً على مائة ألف إنسانٍ، من رجل وامرأة، كلُّهم قد روى عنه سماعاً أو رؤيةً)[٤]. منهم مَنْ روى الكثير، ومنهم مَنْ روى القليل، ولو حديثاً واحداً؛ لقلَّة مجالسته أو لصِغَرِ سِنِّه.

وكان الصحابةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أحرصَ الناس على حِفظِ السُّنَّة وضبطِها؛ لإيمانهم

---

(١) رواه أحمد في المسند، (١/ ٣٧٩)، (ح٣٦٠٠)؛ والطبراني في الكبير، (٩/ ١١٢)، (ح٨٥٨٢)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ١٧٧): (رجاله موثوقون)، وقال الألباني في شرح العقيدة الطحاوية، (ص٥٣٠): (حسن موقوف).

(٢) الكفاية في علم الرواية، (ص٤٩). (٣) الكفاية في علم الرواية، (ص٤٩).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة، (١/ ٢).

بأنَّ ما يُحدِّثهم به رسولُ الله ﷺ إنما هو وحيٌ من عند الله تعالى، والمُتتبِّع حالَ الصحابة واستماعهم إلى رسول ﷺ يُدرك بما لا يدع مجالاً للشَّك أنهم رضي الله عنهم كان لهم منهجٌ في السماع، فلم يكن سماعُهم من رسول الله ﷺ للتَّسلية أو الترفيه أو الترف الفكري، وإنما كان للتَّحمُّل والتعلم والحفظ والتدوين والتبليغ.

وأمَّا ما وقع بين الصحابة من الخلاف فهم بشر غير معصومين، ومَنْ نحن حتى ننصِّب أنفسنا حكَّاماً ومعدِّلين لهم، ثم إنَّ (القدر الذي يُنكر من فعلِ بعضِهم قليلٌ نزر مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم؛ من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح، ومَنْ نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة؛ وما مَنَّ الله عليهم به من الفضائل؛ عَلِمَ يقيناً أنهم خيرُ الخلقِ بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله)[١].

ولـمَّا دَخَلَ عَائِذُ بْنُ عَمْرٍو - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ - عَلَى عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زِيَادٍ؛ فَقَالَ: أَيْ بُنَيَّ! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْحُطَمَةُ؛ فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ**». فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ فَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ نُخَالَةِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ. فَقَالَ: وَهَلْ كَانَتْ لَهُمْ نُخَالَةٌ؟ إِنَّمَا كَانَتِ النُّخَالَةُ بَعْدَهُمْ وَفِي غَيْرِهِمْ[٢]. وصدق رضي الله عنه.

* المظهر الحادي عشر: الاستهزاء بأهل الحديث والسُّنَّة:

ومن مظاهر هجر السُّنَّة النبوية الاستهزاء بأهل الحديث والأثر الذين خدموا السُّنَّة وعظَّموها ودعوا الناس إليها؛ متمثِّلاً ذلك في انتقاصهم ولمزهم والاستهزاء بهم وانتقاص أقدارهم؛ لأنهم طبَّقوا السُّنَّة ظاهراً وباطناً واقتدوا بسُنَّة النبي ﷺ، فكم من مستهزئ بهم في الإعلام والمجالس والمنتديات

---

(١) العقيدة الواسطية، لابن تيمية (ص٢٦).

(٢) رواه مسلم، (٢/٨٠٦)، (ح٤٨٣٨).

والصحف والمجلات، وهم لا يزالون على السُّنَّة ثابتين، وعلى الحق ظاهرين ومنصورين، ويكفيهم شرفاً وسؤدداً؛ أنَّ النبي ﷺ عدَّلهم، وامتدحهم، وأثنى على منهجهم، ووصفهم بقوله: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ؛ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ**»[١]؛ وقوله ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ**[٢]**على الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»[٣].

قال يزيد بن هارون رَحِمَهُ اللهُ ـ في التعليق على هذا الحديث ـ: (إنْ لم يكونوا أصحابَ الحديث؛ فلا أدري مَنْ هم؟!)[٤]. وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: (إنما أراد أهلَ السُّنَّة والجماعة، ومَنْ يعتقد مذهبَ أهلِ الحديث)[٥].

وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (هذه الطائفة مُفرَّقة بين أنواع المؤمنين؛ منهم شُجعان مُقاتِلون، ومنهم فقهاء، ومنهم مُحدِّثون، ومنهم زُهَّاد، وآمِرُون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهلُ أنواعٍ أخرى من الخير، ولا يلزم أنْ يكونوا مُجتمعين، بل قد يكونون مُتفرِّقين في أقطار الأرض، وفي هذا الحديث مُعجزةٌ ظاهرة؛ فإنَّ هذا الوصف ما زال ـ بحمد الله تعالى ـ من زمن النبيِّ ﷺ إلى الآن، ولا يزال حتى يأتيَ أمرُ اللهِ المذكورِ في الحديث)[٦].

وأهل الحديث اليوم بهذا الإطلاق؛ يكون منهجهم على خطى سلفهم الصالح المعظِّمين سُنَّة النبي ﷺ والمتَّبعين لها إلى قيام الساعة؛ بل يصح

---

(١) رواه مسلم، (٣/ ١٥٢٤)، (ح١٠٣٧).

(٢) (**ظَاهِرِين**)؛ أي: غالبين على سائر الناس بالبرهان أو به وبالسنان. انظر: عمدة القاري، (٢٥/ ١٤١).

(٣) رواه البخاري، (٦/ ٢٦٦٧)، (ح٦٨٨٢)؛ ومسلم، واللفظ له، (٣/ ١٥٢٣)، (ح١٩٢٠).

(٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (١/ ١٧٧).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٣/ ٦٧).

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٣/ ٦٧).

الانتساب إليهم متى الْتُزِمَت شروطُ هذا المنهج وقواعدُه؛ على حدِّ قول الجنيد: (الطرق كلُّها مسدودة على الخلق إلَّا مَن اقتفى أثر الرسول ﷺ، واتَّبع سُنَّتَه، ولَزِمَ طريقتَه؛ فإنَّ طرق الخيرات كلها مفتوحة عليه)(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في نونيته(٢):

قد أقسَمَ اللَّهُ العظيمُ بنفسه	قَسَماً يُبِينُ حقيقةَ الإيمانِ
أنْ ليس يؤمن مَنْ يكون مُحَكِّماً	غير الرَّسول الواضح البرهانِ
بل ليس يؤمن غير مَنْ قد حكَّم	الوحيين حسب فذاك ذو إيمانِ
هذا وليس بمؤمن حتى يُسَلِّم	للذي يقضي به الوَحْيانِ



(١) حلية الأولياء، (١٠/ ٢٥٧)؛ تلبيس إبليس، (ص١٢).

(٢) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، (ص٤١٧).

المبحث الرابع

الآثار السيئة للابتداع

رأس المفاسد كلها هو الابتداع في الدِّين؛ لأن حقيقة الابتداع في الدين خروج عن الدين نفسه، ومخالفة صريحة لأوامره ونواهيه وأخباره، واستهزاء به وبأحكامه وآدابه، فالمبتدعة ـ عموماً ـ لا رادع لهم ولا وازع من خُلق أو دينٍ يمنعهم من أن يبتدعوا شيئاً ليس من الدين أو يدخلوا فيه ما ليس منه.

ولهذا جاءت النصوص الكثيرة في التحذير من الابتداع في الدين، والفُرقة فيه، وتُبيِّن سوء عاقبته في الدنيا؛ من التفرُّق والاختلاف، وفي الآخرة؛ من سواد الوجوه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥ ـ ١٠٧].

والمقصود بالذين تفرَّقوا واختلفوا هم: (أهل الكتب المُنزَّلة على الأمم قبلنا، بعدما أقام الله عليهم الحُجَج والبيِّناتِ تفرَّقوا واختلفوا في الذي أراده الله من كتبهم، واختلفوا اختلافاً كثيراً)[(١)].

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (يعني: اليهودَ والنصارى، في قول جمهور المفسرين. وقال بعضهم: هم المبتدعة من هذه الأُمَّة. وقال أبو أمامة: هم الحرورية؛ وتلا الآية)[(٢)].

(ومن العجائب أنَّ اختلافهم ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ المُوجِبة لعدم التَّفرُّق والاختلاف، فهم أَولى من غيرهم بالاعتصام بالدِّين، فعكسوا القضِيَّةَ

(١) تفسير ابن كثير، (٨/ ٤٥٧).
(٢) تفسير القرطبي، (٤/ ١٦٦).

مع علمهم بمخالفتهم أمرَ الله، فاستحقوا العقابَ البليغ، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[١].

ويُجمِل الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **الآثار السَّيئة للابتداع** قائلاً: (اعلموا أن البدعة لا يُقبل معها عبادة؛ من صلاة ولا صيام ولا صدقة ولا غيرها من القُربات، ومُجالِسُ صاحبِها تُنزع منه العِصمة، ويُوكَل إلى نفسه، والماشي إليه ومُوَقِّره مُعِين على هدم الإسلام، فما الظن بصاحبها! وهو ملعون على لسان الشريعة، ويزداد من الله بعبادته بُعداً، وهي مظنة إلقاء العدواة والبغضاء، ومانعة من الشفاعة المحمدية، ورافعة للسُّنن التي تُقابِلها، وعلى مُبتدعها إثم مَنْ عمل بها، وليس له من توبة، وتُلقى عليه الذِّلة والغضب من الله، ويُبعد عن حوض رسول الله ﷺ، ويُخاف عليه أن يكون معدوداً في الكفار الخارجين عن الملة[٢]، وسوء الخاتمة عند الخروج من الدنيا، ويُسوَّد وجهه في الآخرة، ويُعذَّب بنار جهنم، وقد تبرَّأ منه رسولُ الله ﷺ وتبرَّأ منه المسلمون، ويُخاف عليه الفتنة في الدنيا؛ زيادةً إلى عذاب الآخرة)[٣].

وقد **يظن ظانٌّ**: أنَّ الحديث عن البدع أمرٌ هيِّنٌ، وأنه في وقتنا المعاصر يوجد ما هو أَولى منه؛ كقضايا المسلمين المتأزِّمين في شتَّى بقاع الأرض.

ونردُّ عليهم: بأنَّ البدعة في الدين تمسُّ أصلَ الدين وجوهرَه، وقد أَمَرنا الله تعالى أنْ نُقيم الدين، فقال سبحانه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣]، وإقامةُ الدِّين لا تتمُّ إلَّا بإزاحة ما علق به من البدع، وما أُدخل فيه ممَّا ليس منه، والإقامةُ تعني الاستقامةَ والعدل، وهذا لا يتحقَّق مع وجود البدع.

فإذا أقمنا دينَ الله تعالى وحَفِظْناه وعَمِلنا به وطبَّقناه، فممَّا لا شكَّ فيه

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ١٤٢).
(٢) هذا بحسب البدعة التي ارتكبها، إن تحقق فيها شروط التكفير وانتفت عنه الموانع.
(٣) الاعتصام، (١/ ١٤١، ١٤٢).

أنَّ الله تعالى يحفظنا ويحفظ ديننا ودنيانا؛ كما حَفِظْنَا دينَه، جزاءً وفاقاً.

كذلك فإن انتشار هذه البدع له من الآثار السيئة والتي تضرُّ بدين الله ما يجعلنا على يقين تام بضرورة محاربتها بكل ما أُوتينا من قوة؛ نُصرةً لدين الله، ومن هذه الآثار السيئة للبدع ما يلي:

١ ـ البدعة خروجٌ عن اتِّباع النبي ﷺ:

البدعة تُنافي تحقيق شهادة «أنَّ محمداً رسول الله»، والعبد يدخل الإسلام بشهادة «أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمداً رسول الله» ولا يتم ذلك حقيقة إلَّا بتحقيقها قولاً وعملاً واعتقاداً، فكيف يحقق العبد شهادة «أنَّ محمداً رسول الله» وهو لم يتَّبع هديه وسنَّته، فكيف بمَنْ يبتدع في الدِّين ثم هو يدَّعي أنه يتَّبع هدي النبي ﷺ؟ والله تعالى يقول لنبيه الكريم ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

كما أن البدعة تُخالِف الشهادةَ مُخالفةً صريحة؛ إذ أنَّ مقتضى قولِنا: «لا إله إلَّا الله»؛ أي: لا معبود بحقٍّ إلَّا الله، والعبودية تعني: الخضوع التَّام لله تعالى؛ لأوامره ونواهيه، وأنْ نعبده بما شاء، لا بما شئنا، فالمبتدع هنا يُخالف اللهَ تعالى؛ إذ يعبده بما شاء هو، لا بما شاء اللهُ سبحانه، وهذا خطأ فادح وأمر جلل من هذه الناحية، يُخشى معها أنْ يخرج صاحبها من الملة ـ بالضوابط الشرعية المعروفة في بابها ـ إذا أصرَّ على بدعته بعدما أبانها له أهل العلم.

٢ ـ تبرُّؤ النبي ﷺ من المبتدعة:

من الآثار السيئة للبدعة وللابتداع أن النبي ﷺ تبرَّأ ممَّن رغب عن سنَّته وهديه وطريقته؛ كما في قوله ﷺ: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»(١).

والمراد من سُنَّته ﷺ هنا: ما جاء به من الكتاب والسُّنَّة؛ أي: أن من

(١) رواه البخاري، (٥/١٩٤٩)، (ح٤٧٧٦).

رغب عن الكتاب والسُّنَّة، أو عمَّا جاء في الكتاب والسُّنَّة، أو عن شيء مما جاء في الكتاب والسُّنَّة فإنه مذموم، وهذا أوسع معنى للسُّنَّة، فمن رغب عن طريقة النبي ﷺ ومنهجه ودينه الذي جاء به فليس منه[١].

ولا شك أنَّ المبتدعة رغبوا عن سنته ﷺ وتركوها وزهدوا فيها إلى أمور ابتدعوها وتوارثوها؛ وها هو الصحابي الجليل ابن عمر رضي الله عنهما يتبرَّأ من القدرية ومن بدعتهم في القدر، وقال لِمَنْ سأله عنهم: (فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي)[٢].

وهذا التَّبرؤ من النبي ﷺ إنما مرجعه إلى أنَّ كلَّ ما جاء به من قرآن وسُنَّة هو عين الدِّين، فمَنْ أراد أنْ يُفرِّق بينهما فكأنه أراد هدم الدِّين بِشَقِّه نصفين، وفيه ردٌّ صريح على هؤلاء الذين يحاولون التَّفريق بينهما؛ إذ لو كانت دعواهم صحيحة لَمَا ترتَّب عليها هذا العقاب الشديد من النبي ﷺ، وهو التبرؤ منهم، فالنبي ﷺ لا يتبرَّأ إلَّا ممَّن خرج عن الدِّين، فليحذر هؤلاء من الخروج عن الدِّين من حيث يحسبون أنهم يدخلون فيه، فليس أمامهم إلَّا سبيل المؤمنين، وذلك بمتابعة إمام الأنبياء والمرسلين والتوقف عن البدعة وتركها.

٣ ـ البدعة تتضمَّن الطَّعن في الإسلام:

البدعة تحمل في داخلها طعناً في الإسلام من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الطعن في أحكام الإسلام وتشريعاته؛ إذ يزعم المبتدع ـ بلسان حاله ـ: أنَّ الدِّين لم يكتمل بعد، وقد أتى هو بما يُكمِّل الدِّين، فابتدع شيئاً جديداً، واستدرك على الشريعة، ونصَّب نفسَه مُشرِّعاً مكمِّلاً للدين! والله سبحانه يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قال الإمام مالك رحمه الله: (مَن ابتدع في الإسلام بدعةً يراها حسنةً، فقد زعم أنَّ محمداً ﷺ خان الرسالة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾

---

(١) انظر: شرح سنن أبي دواد، للشيخ عبد المحسن العباد (ص٢٢٤).

(٢) رواه مسلم، (١/ ٢٣)، (ح١٠٢).

فما لم يكن يومئذٍ ديناً، فلا يكون اليوم دِيناً)[١].

وقال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولهذا كان الكتاب والسُّنَّة، كافِيين كلَّ الكفاية، في أحكام الدِّين، وأصوله وفروعه. فكلُّ متكلِّفٍ يزعم: أنه لا بد للناس في معرفة عقائدهم وأحكامهم، إلى علومٍ، غيرِ علم الكتاب والسُّنَّة، من علم الكلام وغيره، فهو جاهل، مُبطِلٌ في دعواه، قد زعم أنَّ الدِّين لا يكمل، إلَّا بما قاله، ودعا إليه. وهذا من أعظم الظلم، والتجهيل لله ولرسوله)[٢].

الوجه الثاني: **الطعن في رسول الله ﷺ**؛ إذ يزعم المُبتدع ـ بلسان حاله ـ: أنَّ الرسول ﷺ إمَّا أنه قد جهل هذه العبادة المُبتَدعة، أو قد علم بها، لكنه كتمها عن أُمَّته، ولازم ذلك أنْ يكون كاتماً للرسالة أو لبعضها! وحاشاه بأبي هو وأمي ﷺ.

الوجه الثالث: **الطعن في الصحابة**؛ إذ يزعم المبتدع ـ بلسان حاله ـ: أنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كتموا شيئاً من الشريعة، أو جهلوا هذا الأمر الذي أحدثه المتأخرون! وحاشاهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

٤ ـ البِدعةُ ضلالٌ مَحْض:

البدعة في حقيقتها رفضٌ لما جاء به النبي ﷺ وعملٌ بمقتضى الهوى والرَّغبات، فهي بمثابة تشريعٍ جديدٍ يوازي تشريعَ النبي ﷺ، وهذا لا يحتمل إلَّا أن يكون صاحبُ البدعة قد أُوحِيَ إليه بهذا التشريع، وهذا مستحيل، إذ أنَّ الوحي قد انقطع والرسالة قد توقَّفت بوفاة النبي ﷺ، ومن ثَمَّ؛ فإنَّ البدعة مهما كان بريقها أو مُبرِّرها ليست إلَّا أُكذوبة على الله ورسوله ﷺ، فالله سبحانه لم يُشَرِّعها، والنبي ﷺ لم يُبلِّغها ولم يأت بها، فهي إذاً ضلال محض، وباطل محض، وافتراء محض، وكذب محض.

وقد بيَّن القرآن العظيم ضلالَها، عندما حصر الحقَّ فيما جاء به، وجعل

---

(١) الاعتصام، (١/ ٤٩)؛ السنن والمبتدعات، (ص٦).

(٢) تفسير السعدي، (ص٢٢٠).

ما عداه هو الضَّلال، وأشار النبيُّ ﷺ صراحةً إلى كونها ضلالاً محضاً لا يحتمل شكّاً ولا ريبة.

قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]؛ لأنَّ ما جاء به النبيُّ فهو الحقُّ الخالص، وضِدُّه الضَّلال.

وقال النبي ﷺ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[١]؛ وكون كلِّ بدعة ضلالة يُبطِل كلَّ قولٍ بأنَّ هناك من البدع بدعة حسنة.

بطلان تقسيم البدعة إلى حسنة وسيِّئة:

ذهب المُحقِّقون من أهل العلم إلى بطلان تقسيم البدعة إلى حسنةٍ وسيئة، أو جَعْلِها مِمَّا تجري عليه الأحكامُ الخمسة التكليفية[٢]؛ لأنَّ قول النبيِّ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[٣]، يُبطِل هذا التقسيم، وأنه ما من بدعة إلَّا وهي ضلالة، وفي بعضِ الروايات: «**وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**»[٤]، فكيف يجتمع الوصف بالضلالة مع الوصف بالحُسن؟

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولا يحِلُّ لأحدٍ أنْ يُقابل هذه الكلمة الجامعة من رسول الله ﷺ الكلية، وهي قوله: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، بسلب عمومها، وهو أنْ يُقال: ليست كل بدعة ضلالة؛ فإنَّ هذا إلى مُشاقَّة الرسولِ أقربُ منه إلى التأويل)[٥].

والدين الإسلامي ما جاء إلَّا ليهدي البشرية إلى الحقِّ ويخرجهم من الضلال، وأيُّ إحداثٍ في دين الله تعالى هي محاولةٌ لجرِّ البشرية إلى الضلال

---

(١) رواه مسلم، (٢/ ٥٩٢)، (ح٨٦٧).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، (ص٢٧٠، ٢٧٤)؛ الاعتصام، (٢/ ٣٦) وما بعدها.

(٣) رواه مسلم، (٢/ ٥٩٢)، (ح٨٦٧).

(٤) رواه النسائي، (٣/ ١٨٩)، (ح١٥٧٨)؛ وابن خزيمة في صحيحه، (٣/ ١٤٣)، (ح١٧٨٥)؛ والطبراني في الكبير، (٩/ ٩٧)، (ح٨٥٢١).
وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي، (١/ ٥١٢)، (ح١٥٧٧).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم، (ص٢٧٤).

وانتكاسة بهم إلى الوراء؛ إذ ما حُرِّفت الدِّيانات السماوية السابقة إلَّا بما أدخله فيها أصحابها من بدعٍ بأهوائهم وعقولهم، فجَرَت بأصحابها إلى الوقوع في الضلال والشرك.

قال الله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]؛ وذلك بأنهم كانوا يُشَرِّعون لهم ما لم يأذن به الله، فيطيعونهم، وهذا حال رأس الضلالة وصاحب البدعة الداعي إليها؛ إذ إنه يُشَرِّع من دون الله، فمَنْ تابَعَه في بدعته فكأنه اتَّخَذَه ربّاً من دون الله.

وبنظرةٍ فاحصةٍ إلى الفِرَق المنتسبة إلى الإسلام وآرائهم في العقيدة أو العبادة تلحظ هذا الأمر واضحاً جليّاً؛ إذ هم بما أحدثوه وأدخلوه في الدِّين قد بعدوا عنه، كلٌّ حسبما أدخل، وقَدْرَ ما بدَّل.

٥ ـ المبتدع لا يزداد من الله إلَّا بُعداً:

من شؤم الابتداع وعقوبته أن المبتدع كلما ازداد اجتهاداً في بدعته ازداد بعداً من الله تعالى؛ لأنه سلك طريقاً معاكساً للشرع، وحاله كمن يريد الذهاب إلى مكانٍ ما فيتَّخذ اتِّجاهاً معاكساً ومغايراً، وكلما اجتهد في السير زاد بعداً عن هدفه؛ لأنه سلك طريقاً مغايراً ومعاكساً، وما حال الخوارج عنا ببعيد؛ حيث كانوا يجتهدون في العبادات ـ وهم على ضلال ـ فيمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرمية.

عن عَلِيٍّ رضي الله عنه؛ أنه قال: أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ؛ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ. يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[1].

ولذا قال الحسن البصري رحمه الله: (صاحب البدعة لا يزداد اجتهاداً؛

---

(١) رواه مسلم، (١/ ٤٢٢)، (ح٢٥١٦).

صياماً وصلاةً إلَّا ازداد من الله بُعداً)[١].

ومِثلُه قال أيوب السختياني رَحِمَهُ الله: (ما ازداد صاحب بدعة اجتهاداً إلَّا ازداد من الله بُعداً)[٢].

٦ ـ عدم قبول عمل المبتدع:

من شؤم الابتداع في الدين أن المبتدع يُحرم أجر عمله الذي عمله في وقت أحوج ما تكون الحاجة إليه؛ وقد حُرِم أجر هذا العمل؛ لأنه تعبَّد لله تعالى بأقوال أو بأفعال أو اعتقادات لم يشرعها الله تعالى، وأيُّ عملٍ لا يُقبل حتى يتوفر فيه شرطان: الإخلاص والاتباع، قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٧]، فأحسن العمل هو (أخلصه وأصوبه)[٣]، والمبتدع قد أخلَّ بأحد شرطي قبول العمل؛ فحُرِمَ بسبب بدعته قبول عمله، ويدل على ذلك قوله ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**»[٤]، وقوله ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[٥].

وجه الدلالة: كلُّ مَنْ تعبَّد لله تعالى بشيءٍ لم يشرعه الله، أو بشيءٍ لم يكن عليه النبيُّ ﷺ وخلفاؤه الراشدون فهو مُبتَدِع، مردود عليه ما ابتدعه واخترعه.

وهذا أمر بدهي؛ إذ كيف يقبل الله تعالى عملاً من رجل ادَّعى لنفسه التَّشريع ونازع اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فيما خَصَّ به ذاته الشريفة، فهو المُشرِّع ولا مُشرِّع غيره سبحانه.

٧ ـ المبتدع لا يُحالفه التوفيق:

من شؤم الابتداع في الدين ألَّا يوفق المبتدع إلى العمل الصالح والقول السديد ويُوكل إلى نفسه؛ بسبب ابتداعه في الدين، حيث قدَّم بدعته وهواه على

---

(١) البدع والنهي عنها، لابن وضاح (ص١٦).

(٢) المصدر نفسه، (ص١٦).

(٣) تفسير السعدي، (٢/ ٧٨).

(٤) رواه البخاري، (٢/ ٩٥٩)، (ح٢٥٥٠)؛ ومسلم، (٣/ ١٣٤٣)، (ح١٧١٨).

(٥) رواه مسلم، (٣/ ١٣٤٣)، (ح١٧١٨).

الشرع الحكيم، وقد ضمن الله تعالى العصمة في اتِّباع شرعه، ولمَّا ترك المبتدع اتباع الشرع وُكِل إلى نفسه ونُزعَت منه العصمة جزاءً وفاقاً، وهو غاية الخذلان والحرمان، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. فالفتنة تحصل للمبتدع في الدنيا، والعذاب الأليم في الآخرة، جزاء ما خالف هدي النبي ﷺ برأيه وهواه، فكان الخذلان حليفه، والتوفيق أبعد ما يكون عنه، إلَّا أن يتوب فيتداركه الله تعالى برحمة منه، ولا تزال البدع والأهواء بأصحابها حتى تهلكهم وتُلقي بهم في أودية الشبهات والشهوات؛ لأنهم التمسوا الهدى في غير ما أنزل الله تعالى، ولم يُسلموا للشريعة في الأخبار والأوامر والنواهي، فخذلوا.

والمتأمل في أحوال المبتدعة وما ابتُلوا به من بدع أوردتهم المهالك؛ يلحظ أن الشبه تُحيط بهم من كل مكان؛ فالرافضة من أقل الناس عقلاً وأكذبهم في النقل، وأهل الكلام عقولهم ممتلئة بالشبه والضلالات، وغلاة المتصوفة يجهلون مقاصد الشرع في الاتباع وقد جعلوا الهوى والذوقيات قبلة لهم، والمعتزلة معجبون بعقولهم ومغرورون بآرائهم.

تحذير السلف الصالح من الجلوس مع المبتدعة:

نهى السلف الصالح عن مجالسة المبتدعة أو مصاحبتهم حتى لا يفتن بهم الناس، وفي ذلك آثار كثيرة، ومنها:

عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (لا تُجالس صاحب بدعةٍ؛ فإنه يُمرِضُ قلبَك)[1].

وعن سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (مَنْ جالس صاحبَ بدعةٍ؛ لم يَسلم من إحدى ثلاث: إمَّا أنْ يكون فتنةً لغيره، وإمَّا أنْ يقع في قلبه شيء فيزلَّ به فيدخله الله النار، وإمَّا أن يقول: واللهِ ما أُبالي ما تكلَّموا وأني واثق بنفسي، فمَن أَمِنَ اللهَ على دينه طرفةَ عينٍ؛ سلبه إياه)[2].

---

(١) البدع والنهي عنها، لابن وضاح (ص٤٩).

(٢) المصدر نفسه، (ص٢٩).

وعن أبي قلابة رَحِمَهُ اللهُ قال: (لا تُجالسوا أهلَ الأهواء ولا تجادلوا؛ فأني لا آمن أنْ يغمسوكم في ضلالتهم، أو يُلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون)(١).

وإنَّ المُتتبِّع لتاريخ المُبتدعة يجدْ أنهم لم يُحالفهم التوفيق أبداً وأنهم في فترات انتشارهم وشيوعهم إنما استعانوا بغيرهم لنشر بدعهم، ومن ذلك: **بدعة القول بخلق القرآن**، لم تنتشر إلَّا بقوة السلطان؛ إذ استعانوا بالخليفة العباسي المأمون، حيث أجبر الناسَ عليها، وقويت شوكة **الرافضة والمعتزلة**، وحمل المأمون المسلمين على القول بخلق القرآن، ودعاهم إليه بقوة السلطان، وتفاصيل ذلك معلومة مشهورة.

وبدعة القرامطة والخوارج لم تنتشر إلَّا بقوة الرغبة في السلطة؛ إذ إنهم طمعوا في السلطة، فاتَّخذوا من بدعهم سبيلاً لنيل مطمعهم ومأربهم.

وبدع الرافضة لم تنتشر إلَّا برغبتهم في السلطة ومحاولة الثأر من الدِّين وأهله، وليست **الصَّفَوية** منَّا ببعيد؛ إذ ما زالت آثارهم باقية ودولتهم طاغية، نسأل الله تعالى زوالَها وتعجيلَ هلاكِها.

فليس في ذلك توفيق، وإنما استغلال بَشِعٌ للدِّين وتشويه ظاهر له من أجل الوصول إلى مطمعهم.

وكذلك **بدع البهائية والبابية**، فما هي إلَّا صنيعة الاحتلال العفن لهدم الدِّين بتفريق أتباعه وغرس الشِّقاق بينهم.

٨ ـ لا يُوفَّق المبتدع للتوبة غالباً:

قلَّما يتوب المبتدع من بدعته؛ لأنَّ الشيطان يُزيِّن له فعلَه؛ فينظر إليه على أنه قربة وطاعة، فكيف يتركها؟!

ولذا قال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ: (الْبِدْعَةُ أَحَبُّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ؛ لأَنَّ الْبِدْعَةَ لَا يُتَابُ مِنْهَا، وَالْمَعْصِيَةُ يُتَابُ مِنْهَا)(٢).

---

(١) اعتقاد أهل السُّنَّة، للالكائي (١/ ١٣٤)؛ السُّنَّة، لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/ ١٣٧)؛ الشريعة، للآجري (١/ ٤٣٦)؛ البدع والنهي عنها، لابن وضاح (ص٣٠).

(٢) اعتقاد أهل السُّنَّة، للالكائي (١/ ١٣٢)؛ الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني =

قال ابن تيمية رحمه الله ـ شارحاً قول سفيان الثوري ـ: (وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْبِدْعَةَ لا يُتَابُ مِنْهَا»: أَنَّ الْمُبْتَدِعَ الَّذِي يَتَّخِذُ دِيناً لَمْ يُشَرِّعْهُ اللهُ وَلَا رَسُولُهُ؛ قَدْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً، فَهُوَ لَا يَتُوبُ مَا دَامَ يَرَاهُ حَسَناً؛ لأَنَّ أَوَّلَ التَّوْبَةِ الْعِلْمُ بِأَنَّ فِعْلَهُ سَيِّئٌ لِيَتُوبَ مِنْهُ، أَوْ بِأَنَّهُ تَرَكَ حَسَناً مَأْمُوراً بِهِ أَمْرَ إِيجَابٍ أَوْ اسْتِحْبَابٍ لِيَتُوبَ وَيَفْعَلَهُ، فَمَا دَامَ يَرَى فِعْلَهُ حَسَناً ـ وَهُوَ سَيِّئٌ فِي نَفْسِ الأَمْرِ ـ فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ)[١].

ويدلُّ عليه قولُ النبيِّ ﷺ: «**إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ**[٢]**؛ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلَبُ**[٣] **لِصَاحِبِهِ**». وَقَالَ عَمْرٌو [راويه]: الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ، وَلَا مَفْصِلٌ؛ إِلَّا دَخَلَهُ[٤].

فقد شبَّه النبيُّ ﷺ الأهواءَ والبدعَ والضلالات بداء الكَلَب الذي يُصيب المريض فلا يترك فيها عرقاً ولا مفصلاً إلَّا دخله، وهكذا أهل البدع والأهواء إذا تغلغلت فيهم البدع تغلغل هذا الداء الخطير الذي يختلط بعروقهم ومفاصل المريض فقلَّما يبرأ منه، نسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

وأختم بهذه الوصية النَّفِيسة من إمام كبير من أئمة المسلمين في تحذيره من البدع والمحدثات، وهو الإمام البربهاري رحمه الله، حيث يقول: (واحذر

= (٢/ ٤٠٧)؛ ذم الكلام وأهله، للهروي (٥/ ١٢١).

(١) مجموع الفتاوى، (١٠/ ٩).

(٢) (**الأهواء**): المقصود بالأهواء: هي البدع التي يُتَّبع فيها الهوى، ولا تُتَّبع فيها السُّنَّة فينحرفوا عن جادة الصواب من الكتاب والسُّنَّة، إلى الضلالات.

(٣) (**الكَلَب**): بفتحتين ـ داءٌ مَخُوف يحصل من عَضِّ الكَلْب المجنون، ويتفرَّق أثرُه بصاحبه؛ أي: مع صاحبه إلى جميع أعضائه؛ أي: مثل جري الكَلَب في العروق لا يبقى منه عِرق، ولا مِفصل؛ إلَّا دخله، فكذلك تدخل البدعُ فيهم، وتؤثر في أعضائهم. انظر: النهاية في غريب الحديث، (١/ ٧٣٩)؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٢/ ٦٠).

(٤) رواه أبو داود، (٢/ ٧٧٢)، (ح٤٥٩٩). وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي دواد، (٣/ ١١٦)، (ح٤٥٩٧).

صِغارَ المُحدَثات من الأمور؛ فإنَّ صغار البدع تعود حتى تصير كباراً، وكذلك كلُّ بدعةٍ أُحْدِثت في هذه الأُمَّة كان أولُّها صغيراً يُشبِه الحقَّ، فاغترَّ بذلك مَنْ دخل فيها، ثم لم يستطع المَخرَجَ منها، فعظُمَت وصارت دِيناً يُدان بها، فخالَفَ الصِّراطَ المستقيم فخَرَجَ من الإسلام، فانظر ـ رحمك الله ـ كلَّ مَنْ سمعتَ كلامَه من أهل زمانك خاصة، فلا تعجَلَنَّ ولا تدخلنَّ في شيءٍ منه؛ حتى تسألَ وتنظرَ: هل تكلَّم فيه أحدٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ أو أحدٌ من العلماء، فإنْ أصبتَ فيه أثراً عنهم؛ فتمسَّكْ به، ولا تُجاوزْه لشيء، ولا تخترْ عليه شيئاً؛ فتسقطَ في النار)[1].

٩ ـ البدعة تُوقِع في الحَيرة والاضطِّراب:

إن المتتبِّع لأسلوب النبي ﷺ في دعوته يلحظ أمراً بالغ الأهمية، وهو أنه ﷺ اعتمد على القرآن الكريم اعتماداً كاملاً في كلِّ حواراته ومناظراته مع القوم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، موقفه مع عتبة بن ربيعة[2] حينما ذهب إلى رسول الله ﷺ لِيُثْنيه عن دعوته، فما زاد رسول الله ﷺ ـ بعدما سمع منه ـ عن قوله: «**فَرَغْتَ يا أبا الوليد؟**» قال: نعم.

فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**بسم الله الرحمٰن الرحيم** ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝٣ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ ۝٤ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ ۝٥﴾ [فصلت: ١ ـ ٥]».

واستمرَّ النبيُّ ﷺ يقرأ حتَّى بلغ قولَه تعالى: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ ۝١٣﴾ [فصلت: ١٣]. فأمسكَ عُتبةُ على فيه، وناشده الرَّحمَ أنْ يكفَّ عنه، ثم قام عُتبةُ إلى أصحابه.

---

(١) شرح السُّنَّة، حسن بن علي البربهاري (ص٢٣).

(٢) هو عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، كان من عتاة المشركين، وأشدِّهم على رسول الله ﷺ وعلى المؤمنين حرباً وإيذاء، كان مِمَّن دعا عليهم رسولُ الله ﷺ بأعيانهم. انظر: البداية والنِّهاية، (٣/ ٢٧٣).

فقال بعضهم لبعض: نحلف بالله، لقد جاءكم أبو الوليد بغير الوجه الذي ذهب به.

ـ وكان فيما قال لهم: يا معشر قريش! أطيعوني واجعلوها بي، خَلُّوا بين هذا الرَّجل وبين ما هو فيه واعتزلوه، فوالله ليكوننَّ لقوله الذي سمعتُ نبأ... قالوا: سَحَرَكَ واللهِ يا أبا الوليد بلسانه(١).

فكان لهذه الآيات وقْعٌ شديد على «عتبة بن ربيعة» حيث زلزلت كيانه وهزَّت أركانه، فعاد إلى قومه، وكان منه ما كان.

وفي هذه القصة وغيرها دليل على أنَّ أثر القرآن على سامعه أثرٌ بالغٌ، وأن الذين يدَّعون عدم قدرته على مجادلة الكفار أو المشركين أو الفلاسفة إنما هم مفترون، وأنَّ دعواهم هذه محض افتراء وضلال.

فالقرآن جاء خطاباً من الله تعالى للبشرية، فيسع البشرَ جميعاً على اختلاف ثقافاتهم وتنوعها؛ لأنه كلام خالق البشر ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]، وعلى هذا، فمن ابتغى غير القرآن هادياً ومرشداً وقع في الحيرة والاضطراب، **ومن الآثار السيئة للبدعة وللابتداع الوقوع في الشَّك والحَيرة والاضطِّراب والضَّياع والتَّخبُّط والتَّناقض الذي وقع فيه أهل الكلام والبدع والضلالات،** فضلاً عن الكفار الذين تنكَّبوا الصراط المستقيم من الملاحدة وغيرهم، فلا تسل عن بؤسهم وشقائهم، فهم يعيشون في أدنى دركات الشقاء والنكد.

حتى إنه ليوجد عند عوامِّ أهل السُّنَّة من برد اليقين، وحسن المعتقد، والطمأنينة والرضا، والبعد عن الحَيرة؛ ما لا يوجد عند علماء البدع

---

(١) رواه الأصبهاني في دلائل النُّبوة، (٢/ ٢٢٠، ٢٢٢) (رقم ٢٥٨)؛ وأبو يعلى في مسنده، (٣/ ٣٥٠) (رقم ١٨١٨)؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، (ص٣٣٠٧) (رقم ٣٦٥٦٠). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٠): (فيه الأجلح الكندي، وثَّقَهُ ابنُ معين وغيره، وضعَّفه النسائي وغيره، وبقيَّة رجاله ثقات). **وفي روايةٍ أُخرى**: أن الذي سمع من النبيِّ ﷺ سورة فُصِّلت وَحَدَثت معه هذه القصَّة هو الوليد بن المغيرة. انظر: تفسير الطَّبري، (٢٨/ ١٥٥ ـ ١٥٧)؛ الدُّر المنثور، (٧/ ٣٠٨).

والضلالات، وحُذَّاقهم من أهل الكلام ونحوهم، ممَّن اضطربوا في تقرير عقائدهم فحاروا وحيَّروا، وتعبوا وأتعبوا(١).

ولم نجد من أهل السُّنَّة مَنْ رَجَعَ وعَدَلَ عن موقفه، وندم على ما فات من عمره، بينما وجدنا غيرَه ندم ندماً شديداً، وتمنَّى أن لو يعود به الزمن ليتراجع عن منهجه ويعدل عن موقفه، والأمثلة في ذلك كثيرة.

نماذج من حَيرة واضطراب حذَّاق أهل الكلام والفلسفة:

مما يدلُّ على حيرة واضطراب حذاق العلماء من أهل الكلام والفلسفة والمنطق الذين بلغوا الغاية فيه فلم يرجعوا بفائدة تُذكر، ما يلي:

أ ـ ما قاله ابن تيمية رحمه الله: (وقد بلغني بإسنادٍ مُتَّصِلٍ عن بعضِ رؤوسهم وهو «**الخونجي**»(٢) صاحب «كشف الأسرار في المنطق»، وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن، أنه قال عند الموت: أموتُ وما علمتُ شيئاً إلَّا أنَّ الْمُمْكِنَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْوَاجِبِ(٣). ثم قال: الافْتِقَارُ وَصْفٌ عَدَمِيٌّ، أَمُوتُ وَمَا

---

(١) انظر: نقض المنطق، (ص٤١)؛ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، (ص٩٢).

(٢) هو: محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي، الشافعي، عالم بالحكمة والمنطق، شيخ المتكلمين، فارسي الأصل، ولد سنة (٥٩٠هـ)، ثم انتقل إلى مصر، وولي قضاءها. وتوسع في ما يُسمُّونه (علوم الأوائل) حتى تفرد برياسة ذلك في زمانه، ومن مصنفاته: كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، والموجز، ومختصر نهاية الأمل في الجمل وكلها في المنطق. توفي بالقاهرة سنة (٦٤٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٣/ ٢٧١)؛ شذرات الذهب، (٥/ ٢٣٦).

(٣) عبارة (واجب الوجود) لم ترد في الكتاب، ولا في السُّنَّة، ولا في كلام السلف الصالح، وإنما هي من مصطلحات أهل الكلام، والمناطقة الذين أعرضوا في باب معرفة الله، وإثبات وجوده وربوبيته عن الكتاب والسُّنَّة، وما درج عليه أهل العلم والإيمان من سلف الأمة، واعتمدوا في هذا الباب على مُجرَّد الأقيسة الكلامية والمُقدِّمات المنطقية. انظر: البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية، عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن (١/ ٤١).
قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في تقريب التدمرية، (ص٢٦): (عُلِمَ بضرورة العقل والحس أنَّ «الموجود المُمْكِن» لا بد له من مُوجِد «واجب الوجود»، فإننا نعلم حدوث المُحدَثات ونُشاهدها، ولا يمكن أن تحدث بدون مُحدِث، ولا أن تُحدِث =

عَلِمْت شَيْئاً)(١).

ب ـ وذكر أنَّ (الأصبهاني اجتمع بالشيخ **إبراهيم الجعبري** يوماً فقال له: بِتُّ البارحةَ أُفكِّر إلى الصباح في دليلٍ على التوحيد سالمٍ عن المُعارِض فما وجدته)(٢)، وهذا واللهِ، عينُ الضَّلال؛ إذ كيف لا يجد دليلاً على التوحيد، وهو عنده كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، ولو أنه رجع إليهما لوجد بُغيتَه وأراح نفسَه وهدأ فِكرُه، أما يكفيه قوله ﷻ: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣]، لِتزلزل أركانه وترتعد فرائصه فيدرك صدقها، وصدق مَنْ أخبر بها، أولم يكفه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، أولم يكفه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤].

ج ـ وقال أيضاً: (حدَّثني مَنْ قرأ على **ابن واصل الحموي** أنه قال: أبيتُ باللَّيل، واستلقي على ظهري، وأضع الملحفة على وجهي، وأبيت أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء وبالعكس، وأُصبِحُ وما ترجَّحَ عندي شيء. كأنه يعني: أدلَّةَ المُتكلِّمين والفلاسفة)(٣).

= نفسَها بنفسِها؛ لقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥]، فتعيَّن أنْ يكون لها خالق «واجب الوجود» وهو الله تعالى. **ففي الوجود إذن مَوجُودان: أحدهما**: أزلِيٌّ واجب الوجود بنفسه. **الثاني**: مُحدَثٌ مُمكن الوجود، مَوجود بغيره، ولا يلزم من اتفاقهما في مُسمَّى الوجود أنْ يتَّفقا في خصائصه، فإنَّ وجود الواجب يخصه، ووجود المُحدَث يخصه. **فوجود الخالق**: واجبٌ أزلِيٌّ مُمتنِع الحدوث، أبدِيٌّ، ممتنِع الزوال، **ووجود المخلوق**: مُمْكِنٌ، حادِثٌ بعد العدم، قابِلٌ للزوال، فمَنْ لم يُثبت ما بينهما من الاتفاق والافتراق؛ لَزِمَه أن تكون الموجودات كلُّها إما أزلية واجبة الوجود بنفسها، أو مُحدثَة مُمكِنَة الوجود بغيرها، وكلاهما معلومُ الفساد بالاضطرار.

(١) درء تعارض العقل والنقل، (٣/ ٢٦٢)؛ وانظر: مجموع الفتاوى، (٩/ ٢٠٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل، (٣/ ٢٦٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل، (٣/ ٢٦٣، ٢٦٤).

د ـ وها هو أَبُو عَبْدِ اللهِ **مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّازِي**، أحد أكابر علم الكلام، وكان ينوح على نفسه ويبكي قائلاً ـ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي «أَقْسَامِ اللَّذَّاتِ» ـ:

(نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ ... وَغَايَةُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ: قِيلَ وَقَالُوا
وكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ رِجَالٍ وَدَوْلَةٍ ... فَبَادُوا جَمِيعاً مُسْرِعِينَ وَزَالُوا
وَكَمْ مِنْ جِبَالٍ قَدْ عَلَتْ شُرُفَاتِهَا ... رِجَالٌ، فَزَالُوا وَالْجِبَالُ جِبَالُ

لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ، وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي عَلِيلاً، وَلَا تُرْوِي غَلِيلاً، وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ، اقْرَأْ فِي الإِثْبَاتِ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]؛ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَاقْرَأْ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي)[١].

هـ ـ وها هو الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ **الشَّهْرَسْتَانِيُّ**، يعترفُ بأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عِنْدَ الْفَلاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ إِلَّا الْحَيْرَةَ وَالنَّدَمَ، حَيْثُ قَالَ:

(لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعاً كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ)[٢].

و ـ وَكَذَلِكَ قَالَ **أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيُّ** ـ أحد أئمة الأشاعرة: (يَا أَصْحَابَنَا! لا تَشْتَغِلُوا بِالْكَلامِ، فَلَوْ عَرَفْتُ أَنَّ الْكَلامَ يَبْلُغُ بِي إِلَى مَا بَلَغَ مَا اشْتَغَلْتُ بِهِ. وَقَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: لَقَدْ خُضْتُ الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَخَلَّيْتُ أَهْلَ الإِسْلامِ وَعُلُومَهُمْ، وَدَخَلْتُ فِي الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالآنَ فَإِنْ لَمْ يَتَدَارَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَتِهِ؛

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٧٧)؛ النبوات، لابن تيمية (ص٩٠)؛ بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (١/ ١٢٩).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٧٨)؛ مجموع الفتاوى، (٤/ ٧٣)؛ منهاج السُّنَّة النبوية، (٥/ ١٨٩)؛ درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠٢).

فَالْوَيْلُ لابْنِ الْجُوَيْنِيِّ، وَهَا أَنَا ذَا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي، أَوْ قَالَ: عَلَى عَقِيدَةِ عَجَائِزِ نَيْسَابُورَ)[١].

ز ـ ومِمَّن اعترف من أهل الكلام بالوقوع بالحَيرة والاضطراب، **ابن أبي الحديد المعتزلي**، وكان من كبرائهم، إذ يقول ـ بعد توغُّله في علم الكلام:

(فِيكَ يَا أُغْلُوطَةَ الْفِكَرِ ... حَارَ أَمْرِي وَانْقَضَى عُمُرِي

سَافَرَتْ فِيكَ الْعُقُولُ فَمَا ... رَبِحَتْ إِلَّا أَذَى السَّفَرِ

فَلَحَى اللَّهُ الأُلَى زَعَمُوا ... أَنَّكَ الْمَعْرُوفُ بِالنَّظَرِ

كَذَبُوا إِنَّ الَّذِي ذَكَرُوا ... خَارِجٌ عَنْ قُوَّةِ الْبَشَرِ)[٢].

ح ـ وها هو **الشوكاني** رَحِمَهُ اللَّهُ اشتغل بعلم الكلام وهو في عُنفُوانِ شبابه؛ بُغية الحصول على فائدة تُذكر، ولكنه لم يظفر بغير الخَيبة والحَيرة؛ كما ذَكَرَ ذلك عن نفسه، ثم رجع إلى مذهب السلف، حيث روى ما حصل له فيقول: (ها أنا أُخبِرُكَ عن نفسي، وأُوَضِّح لك ما وقعتُ فيه في أمسي؛ فإني في أيام الطَّلب، عُنفُوانِ الشبابِ شُغِلتُ بهذا العلم الذي سَمَّوه تارةً عِلمَ الكلام، وتارةً عِلمَ التوحيد، وتارةً عِلمَ أصول الدِّين، وأكببتُ على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم، ورُمتُ الرجوعَ بفائدة، والعَودَ بعائدة، فلم أظفَرْ من ذلك بغير الخَيبة والحَيرة، وكان ذلك من الأسباب التي حبَّبَتْ إليَّ مذهبَ السَّلف؛ على أني كُنْتُ قبل ذلك عليه، ولكن أردتُ أنْ أزدادَ منه بصيرةً، وبه شُغفاً، وقلتُ عند ذلك في تلك المذاهب:

وغايةُ ما حَصَّلتُه من مَباحِثِي ... ومِنْ نَظَرِي من بَعْدِ طُولِ التَّدبُّرِ

هو الوَقْفُ ما بين الطَّريقين حَيرةً ... فما عَلِمَ مَنْ لم يَلْقَ غيرَ التَّحيُّرِ

---

(١) تلبيس إبليس، (ص٨٤)؛ شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٧٨)؛ الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٦/ ٦١٦)؛ بيان تلبيس الجهمية، (١/ ١٢٢)؛ مجموع الفتاوى، (٤/ ٧٣).

(٢) إيثار الحق على الخلق، (ص١٣٩)؛ شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٧٩)؛ درء تعارض العقل والنقل، (١/ ١٦١).

على أنني قد خُضْتُ منه غِمارَه   وما قَنَعَتْ نفسي بـغيرِ التَّبَحُّرِ)[١].

نماذج من حيرة واضطراب الكفار:

لا تسل عن بؤس الكفار الذين تنكَّبوا الصراط المستقيم؛ من الملاحدة وغيرهم، الذين يعيشون أدنى دركات الشقاء والنكد؛ لأنهم سُلِبوا الأمن والإيمان، وانتشرت فيهم الأمراض النفسية والعصبية، وفتكت بهم أمراض الشذوذ الجنسي، وازدادت حالات الانتحار، بل وصل الأمر ببعض البلاد إلى فتح مستشفيات للانتحار! وهناك مواقع في الشبكة العنكبوتية مُهِمَّتُها تسهيل الانتحار في عيون المنتحر، بحيث تُقدِّم عدَّة طرق سهلة تُساعد المنتحرَ على الانتحار والتخلص من مشكلاته وحياته البائسة؛ بما يسمُّونه الموت الرحيم، أو الآمن، هكذا زعموا!

ومِمَّا يدلُّ على حَيرة واضطراب كبار الفلاسفة والملحدين الذين يعتبرهم الناس قادة المجتمع وقدواته، ما يلي[٢]:

أ ـ الفيلسوف الألماني المشهور «**فريدريك نيتشه**» بعد أن كفر بالله تعالى وأنكر الإيمان به، ها هو يعرب عن دخيلة نفسه، وما يُعانيه من عذابٍ وشقاء فيقول: (إنني أعلم جيد العلم لماذا كان الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي يضحك؛ لأنَّه هو الذي يعاني أشد العناء، فاضطره ذلك أنْ يخترعَ الضَّحك!)[٣].

ب ـ وهذا الفيلسوف الفرنسي المُلحد الوجودي اليهودي «**جان بول سارتر**» عندما كفر بالله، واليومِ الآخر أصبح ينظر إلى الحياة من منظوره الوجودي، فلا يرى الوجودَ كلَّه إلَّا من دوائر القلق، والمتاعب، والغثيان، والآلام.

وكتب في ذلك جملةَ قصصٍ ومسرحيات ضمَّنها آراءه الفلسفية الوجودية.

---

(١) التحف في مذاهب السلف، (ص٧٥).

(٢) انظر: عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، (ص٩٤).

(٣) كواشف زيوف المذاهب الفكرية المعاصرة، لعبد الرحمٰن حسن الميداني (ص٥٦٠).

(وحين حضره الموتُ، سأله مَنْ كان عنده: تُرى إلى أين قادك مذهبُك؟ فأجاب في أسىً عَميقٍ مِلؤه النَّدم: إلى هزيمة كاملة)(١).

ج - والفيلسوف الإنجليزي المشهور «**هربارت سبنسر**» الذي تُدرَّس نظرياته التربوية في كثير من بقاع العالَم؛ حتى في بلاد المسلمين!

(لمَّا دنا من الموت، نظر وراءه يستعرض حياتَه، فإذا هي في نظرِه أيامٌ تنقضي كلُّها في كسب الشهرة الأدبية، دون أن يتمتَّع بشيءٍ من الحياة نفسِها، فضحك من نفسه وسخر، وتمنَّى لو أنه قضى تلك الأيام الدابرة في حياة بسيطة سعيدة. ولمَّا حضرته الوفاةُ كان على يقينٍ بأنه لم يعمل في حياته إلَّا عبثاً)(٢).

د - والفيلسوف الملحد المليء بالتشاؤم «**أرثر شوبنهور**» لمَّا كفر بالله تعالى والدار الآخرة، وأنكر حكمةَ الله تعالى في الابتلاء، نظر إلى الحياة نظرةً ملؤها التشاؤم، فهو يرى أنَّ طيبات الحياة كلِّها عبث، وأن مقاصد الناس تسير إلى الإخفاق والتعاسة والشقاء، ومن أقواله السوداوية: (إننا لو تأمَّلنا الحياةَ المُصطخبة لرأينا الناسَ جميعاً يشتغلون بما تتطلَّبه من حاجةٍ وشقاء، ويستنفذون كلَّ قواهم؛ لكي يُرضُوا حاجات الدنيا التي لا تنتهي، ولكي يمحوا أحزانها الكثيرة)(٣).

١٠ - ارتكاب البدع يُورِث التَّشبُّه بالكفار والمشركين:

جاءت شريعة الإسلام بالنهي القاطع عن التشبُّه بالكفار والمشركين في سائر المجالات؛ من العبادات والمعاملات والأخلاق والعادات، واللباس والهيئات والأعياد والمناسبات، ونصوص الشرع أكثر من أن تُحصر في هذا الشأن؛ لذا كان النبيُّ ﷺ يقصد مخالفتهم دائماً وأبداً؛ لأنَّ مخالفة الكافرين والمشركين والبراءة منهم أصل من أصول الدين، الإخلال به إخلالٌ بالدين.

وهذا النهي عن التشبه بالكفار والمشركين مَرَدُّه إلى التميز الذي ينبغي

---

(١) المصدر نفسه، (ص٣٥٩).

(٢) المصدر نفسه، (ص٥٦٠، ٥٦١).

(٣) المصدر نفسه، (ص٥٦١).

للأمة المسلمة أن تتميز به لتتمايز عن غيرها من الأمم، فالأمة المسلمة إنما أراد الله لها أن تكون متبوعة لا تابعة، قائدة لا مقودة؛ ولا تتحقَّق لها هذه المنزلة إلَّا إذا كانت لها مكانتها الخاصة التي تستمدها من سلامة عقيدتها وصدق عبادتها وصفو منهجها وقوة تمسكها بسُنَّة نبيِّها ﷺ؛ لذا وجب عليها مخالفة غيرها فيما هم عليه من ضلالات وانحرافات؛ لتبقى هي النموذج الذي يُحتذى والقائد الذي يتَّبع، وفي هذا تأتي الحكمة من النهي عن التشبه بالكفار والمشركين، وضرورة مخالفتهم.

ومَن اطلع على نصوص النهي عن التشبه بالكافرين اشتدَّ عجبُه من كثرتها في الكتاب والسُّنَّة، ومن ذلك:

أ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَخْذِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا، شِبْراً بِشِبْرٍ وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ**». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ! كَفَارِسَ وَالرُّومِ؟ فَقَالَ: «**وَمَنِ النَّاسُ إِلَّا أُولَئِكَ**»[(١)].

فقد (أخبر ﷺ أنَّ أمته قبل قيام السَّاعة يتَّبعون المُحدَثات من الأمور، والبدع والأهواء المُضِلَّة؛ كما اتَّبعتها الأممُ من فارس والروم؛ حتى يتغيَّر الدِّين عند كثيرٍ من الناس، وقد أنذَرَ ﷺ في كثيرٍ من حديثه أنَّ الآخِرَ شرٌّ، وأنَّ السَّاعة لا تقوم إلَّا على شرار الخلق، وأنَّ الدِّين إنما يبقى قائماً عند خاصةٍ من المسلمين لا يخافون العداوات، ويحتسبون أنفسَهم على الله في القول بالحق، والقيام بالمنهج القويم في دين الله تعالى)[(٢)].

ب ـ وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْراً شِبْراً وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ**». قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ! الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «**فَمَنْ؟**»[(٣)].

(والمراد بالشِّبر والذِّراع وجُحْر الضَّب: التَّمثيلُ بشدَّة الموافقة لهم،

---

(١) رواه البخاري، (٣/ ١٤٧٨)، (ح٧٤٠٥).

(٢) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٣٦٦).

(٣) رواه البخاري، (٣/ ١٤٧٨)، (ح٧٤٠٦)؛ ومسلم، (٢/ ١١٢٨)، (ح٦٩٥٢).

والمراد الموافقة في المعاصي والمخالفات، لا في الكفر، وفي هذا معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ فقد وقع ما أخبر به ﷺ)[١].

قال ابن تيمية رحمه الله: (وهذا كلُّه خرج منه [ﷺ] مَخْرَجَ الخَبَر عن وقوع ذلك، والذَّم لِمَنْ يفعله؛ كما كان يُخبر عمَّا يفعله الناس بين يدي الساعة من الأشراط والأمور المُحرَّمات، فعُلِمَ أنَّ مُشابهة هذه الأُمَّةِ اليهودَ والنصارى وفارسَ والرومَ مِمَّا ذمَّه الله ورسولُه [ﷺ] وهو المطلوب)[٢].

حكمة النهي عن التشبه بالكفار والمشركين:

الأصل في أعمال الكفار وأخلاقهم وعقائدهم الضرر والفساد والنقص؛ لذا كانت مخالفتهم منفعةً للمسلمين، بل إن التشبه بالكافرين يؤدي بالمسلم إلى تبعيتهم والخضوع لهم، وهو منهي عنه بنص كلام الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَـٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [آل عمران: ١٤٩].

والمشاركة في الهدي الظاهر تورث تناسباً وتشاكلاً بين المتشابهين يقود إلى موافقة في الأخلاق والأعمال وسائر الأحوال، وإن المشاركة في الهدي الظاهر تورث نوع مودَّة ومحبَّة وموالاة في الباطن، كما أنَّ المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر، وهو أيضاً أمر محسوس، ويؤدي كل ذلك إلى الاختلاط الظاهر بهم ويرتفع التمييز ظاهراً بين المسلمين والكافرين، حتى ينسلخ المسلمُ من دينه وهو لا يشعر، خاصة مع الإعجاب بهم وبمنجزاتهم وحضارتهم.

قال ابن تيمية رحمه الله: (إنَّ المشاركة في الهدي الظاهر تورث تناسُباً وتشاكلاً بين المتشابهين، يقود إلى موافقةٍ مَّا في الأخلاق والأعمال، وهذا أمر محسوس؛ فإنَّ اللَّابس لثياب أهل العلم يجد من نفسه نوع انضمام إليهم، واللَّابس لثياب الجند المقاتلة ـ مثلاً ـ يجد من نفسه نوع تخلُّق بأخلاقهم،

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ٢٢٠).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، (ص٤٤).

ويصير طبعُه مقتضياً لذلك)[١].

وقال أيضاً: (لو اجتمع رجلان في سفر، أو بلدٍ غريب، وكانت بينهما مشابهة في العمامة أو الثياب، أو الشعر، أو المركوب ونحو ذلك؛ لكان بينهما من الائتلاف أكثر ممَّا بين غيرهما، وكذلك تجد أرباب الصِّناعات الدنيوية يألف بعضهم بعضاً ما لا يألفون غيرهم، حتى إن ذلك يكون مع المعاداة والمحاربة. . .، فإذا كانت المشابهة في أمور دنيوية، تورث المحبة والموالاة لهم؛ فكيف بالمشابهة في أمور دينية؟ فإنَّ إفضاءها إلى نوعٍ من الموالاة أكثر وأشد، والمحبة والموالاة لهم تُنافي الإيمان)[٢].

ومن أعظم الآثار الناجمة من تشبُّه المسلمين بالكافرين: أنَّ المسلمين هجروا الكتاب والسُّنَّة في مجال الحُكم والتشريع واستمدوا النُّظم والقوانين الغربية بعيداً عن تحكيم شريعة الله تعالى، وكذلك فصلوا الدِّين عن السياسة، فهذه الدعوة ـ في أصلها ـ نشأت من أوروبا الغربية في بداية القرن العاشر الميلادي، حينما تمرَّد الأمراء والملوك والأباطرة على سلطة الكنيسة، التي استبدَّت بالحُكم، وادَّعت لنفسها حقَّ إصدار القوانين، بدعوى الحقِّ الإلٰهي المُقدَّس، وكذلك تشبَّه المسلمون بالكافرين في الأخلاق واللباس والأعياد والعادات وكافة المجالات.

بل إنَّ الأمر تعدَّى حدود الحُكم بغير ما أنزل الله تعالى وتحكيم القوانين الوضعية من دون شريعته إلى الأخلاق والقيم والسلوك، فقد طغت الأخلاقُ الغربية النَّفعية بانحطاطها على الأخلاق الإسلامية، وتبدَّلت القيم الأصيلة بقيم هشَّة لا قيمة لها، واعتاد الناس سلوكيات غريبة تُخالف ما عليه ديننا؛ فأصبحت مجتمعاتنا ممسوخة، وأصبحت أفئدة أبنائها هواء، فأصابها الوَهْن، فعاشت الأمة في شيخوخة مُبكِّرة قبل أوانها وهي في أَوْجِ شبابها، كلُّ ذلك بسبب هجرها سُنَّةَ نبيِّها وحيادها عن طريق ربِّها، واتِّباعها لِسَنَن مَنْ كان قبلها.

---

(١) المصدر نفسه، (ص٩٣).

(٢) المصدر نفسه، (ص٥٥٠).

١١ ـ كثرة وقوع المبتدعة في الفتن:

ما ترك الناس السُّنَّة وأقبلوا على البدع إلَّا ابتلوا بأنواع من البلاء والفتن؛ فما أكثر ما يقع المبتدعة في الفتن الظاهرة والباطنة، فلا شيء أفسد للدين وأشد هدماً لبنيانه من الابتداع فيه؛ فإن من أعظم الفتن المُضِلَّة عمل العالِم بالبدعة وتقليد الناس له، ومن أعظم الفتن تبنِّي الحُكَّام للبدعة وعملهم على انتشارها؛ لموافقة أهوائهم؛ كما حدث من المأمون ومَنْ بعده في فتنة القول بخَلْقِ القرآن، وإذا وافقت البدعةُ أهواءَ الناس وشهواتهم وغرائز نفوسهم فتلك هي الفتنة الكبرى التي لا مخرج منها، ولا سيما مع سكوت العلماء الثقات عن بيان وجه الابتداع في البدعة فيعد العامةُ سكوتَهم إقراراً منهم على ذلك.

ولذا حذَّر الله تعالى من الفتن، وسكوت العلماء الثقات عن المنكرات والبدع والمخالفات الشرعية؛ كما في قوله سبحانه: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٢٥﴾ [الأنفال: ٢٥].

وأن الابتداع في الدين ومخالفة سُنَّة سيد الأنبياء والمرسلين، وعصيان أمره، وفتنة الناس في دينهم؛ من أخطر المصائب وأعظمها جرماً عند الله تعالى فاستحق هذا المخالف العذاب الأليم جزاءً وفاقاً: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

(أي: فليحذر وليخْشَ مَنْ خالف شريعةَ الرسول ﷺ باطناً أو ظاهراً ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾؛ أي: في قلوبهم، من كفرٍ أو نفاقٍ أو بدعةٍ، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: في الدنيا، بِقَتْلٍ، أو حَدٍّ، أو حَبْسٍ، أو نحوِ ذلك)[١].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ فِتَناً؛ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً، وَيُمْسِي كَافِراً، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِناً، وَيُصْبِحُ كَافِراً، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا**»[٢]. وكم باع المبتدعة الضَّالون دِينَهم، وسُنَّةَ نبيِّهم، ومنهجَه القويم بِعَرَضٍ من الدنيا!

(١) تفسير ابن كثير، (٦/ ٩٠).
(٢) رواه مسلم، (١/ ٦٣)، (ح٣٢٨).

(«**بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ**»؛ يعني: بالأعمال الصالحة، وهي كلُّ عملٍ كان خالِصاً لله، صواباً على شريعة الله، هذا هو العملُ الصالحُ، ثم قال: «**فِتَناً؛ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ**» أخبر أنه ستوجد فِتَنٌ؛ كقطع اللَّيل المُظلِم؛ يعني: أنها مُدْلَهِمَّة مُظلِمة، لا يُرَى فيها النور ـ والعياذ بالله ـ، ولا يدري الإنسانُ أين يذهب؟ يكون حائراً ما يدري أين المخرج؟ أسألُ اللهَ أنْ يُعيذنا وإيَّاكم من الفتن.

و«**الفتن**» منها: ما يكون **من الشبهات**، وفتن تكون **من الشَّهوات**، **فَفِتَنُ الشُّبهات**: كلُّ فتنةٍ مَبينَّةٍ على الجهل، فهي فِتنةُ شبهة، **ومن ذلك**: ما حصل من أهل البدع الذين ابتدعوا في عقائدهم ما ليس من شريعة الله، أو أهل البدع الذين ابتدعوا في أقوالهم وأفعالهم ما ليس من شريعة الله، فإنَّ الإنسان قد يُفتن ـ والعياذ بالله ـ فيَضِلَّ عن الحق بسبب الشُّبهة)[١].

وقد سمع حذيفةُ رضي الله عنه النبيَّ صلى الله عليه وسلم ـ يقول في الفتن التي تموج مَوْجَ البحر ـ:

«**تُعْرَضُ الْفِتَنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُوداً عُوداً، فَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ: عَلَى أَبْيَضَ مِثْلِ الصَّفَا فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ، وَالآخَرُ أَسْوَدُ مُرْبَادّاً كَالْكُوزِ مُجَخِّياً، لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفاً، وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَراً، إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ**»[٢].

والمقصود: بأنَّ القلب إذا افتُتِن بالبدع والمنكرات ومخالفة الكتاب والسُّنَّة؛ خرجت منه حُرمة المعاصي والمنكرات والبدع المُضِلَّة، وخرج منه نور الإيمان؛ كما يخرج الماء من الكوز إذا مال وانتكس، وصاحب هذا القلب الأسود والمائل عن الحق والمنتكس عن الفطرة الصحيحة تجده (**لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفاً، وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَراً، إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ**) وهو ما يهواه قلبه الفاسد.

---

(١) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (١/ ١٠٥).
(٢) رواه مسلم، (١/ ٧٣)، (ح٣٨٦).

١٢ ـ الذِّلة والصَّغار لأهل البدع في الدنيا، والعذاب الأليم في الآخرة:

من سُنن الله تعالى الماضية في خلقه أن جعل العِزَّةَ والنَّصر والتَّمكين لأوليائه في الدنيا، والنَّعيم المقيم في الآخرة، فالعزة لله سبحانه ولرسوله ﷺ وللمؤمنين المتبعين سنته وهديه ﷺ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]؛ فالمتَّبعون للسُّنَّة والشريعة هم الأعزاء، والمبتدعون في دين الله تعالى هم الأذلاء المُحتقَرون الصَّاغرون في الدنيا والآخرة.

ويؤيده قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾﴾ [فاطر: ١٠].

فمَنْ أرد العزة في الدنيا والآخرة فليطلبها بالإخلاص، وباتباع سنة وهدي سيد المرسلين وخاتم النبيين ﷺ، فلا تُنال العزة إلَّا باتباع الكتاب والسُّنَّة، ولا يُرفع العمل ويُقبل عند الله تعالى إلَّا بالإخلاص ومتابعة النبي ﷺ في هديه وشريعته والبعد عن الابتداع في الدين، فبهذه الطريقة الصحيحة يعز صاحب السُّنَّة، ويرفع عملُه، ويقبله الله تعالى، بخلاف ارتكاب البدع؛ فإنه طريق إلى الذِّلة وإنْ أراد صاحبُ البدعة الرِّفعةَ بها، إلَّا أنه يُمكر به، ويُكاد به؛ بسبب ارتكابه البدع والضلالات، ويعود عمله وبالاً عليه، ولا يزداد إلَّا إهانةً ونزولاً وذلة.

وعلى قدر تمسُّك المؤمن بدينه واتِّباعه للنبي ﷺ وهديه ينال هذه العزة المشار إليها في الآية الكريمة، ولذلك حُرِمَ المبتدعُ من هذه العزة بقدر ابتداعه في الدين، وبُعدِه عن هدي وسنة سيد المرسلين ﷺ بأبي هو وأمي.

ومن شؤم الابتداع ومخالفة هدي النبي ﷺ وسنته: الذِّلة والصَّغار في الدنيا، وغضب الله تعالى في الآخرة والعذاب الشديد؛ كما قال سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]. فكلُّ مَنْ يُخالف النبيَّ ﷺ ويُعانده فيما جاء به ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ بالدلائل القرآنية والبراهين النبوية، ثم هو بعد ذلك كلِّه يَتَّبِعْ ﴿غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: يتَّبع

غيرَ طريقِهم في العقائد والأعمال، فعند ذلك ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾؛ أي: نتركه وما اختاره لنفسه، ونخذله فلا نُوفِّقُه للخير؛ لكونه رأى الحقَّ وعَلِمَه وترَكَه، فجزاؤه من الله ـ عدلاً ـ أنْ يبقيه في ضلاله حائراً ويزداد ضلالاً إلى ضلاله، ثم في الآخرة ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾؛ أي: نُعذِّبه فيها عذاباً عظيماً، ﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾؛ أي: مرجعاً له ومآلاً.

وهذا الوعيد المُرتَّب على الشِّقاق ومخالفة سبيل المؤمنين مراتب لا يُحصيها إلَّا الله سبحانه، بحسب حالة الذنب والبدعة صِغَراً وكِبَراً، فمنه ما يُخلِّد في النار ويوجب جميع الخذلان، ومنه ما هو دون ذلك.

ويدل مفهومه الآية الكريمة: على أنَّ مَنْ لم يُشاقق الرسول ﷺ، ويتبع سبيل المؤمنين، بأنْ كان قصدُه وجهَ الله واتِّباع رسوله ولزوم جماعة المسلمين، ثم صدر منه من الذنوب أو الهمِّ بها ما هو من مقتضيات النفوس، وغَلَبَات الطِّباع، فإنَّ الله لا يولِّيه نفسَه وشيطانَه بل يتداركه بلطفه، ويمنُّ عليه بحِفْظِه ويَعصِمُه من السُّوء؛ كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]؛ أي: بسبب إخلاصه صَرَفْنَا عنه السُّوء، وكذلك كلُّ مخلص، متَّبع هدي النبيِّ وسُنَّته، كما يدل عليه عموم التعليل(١).

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما؛ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «**جُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي**»(٢). فالذلة والصغار لجميع المبتدعة ـ بحسب نوع البدعة ـ التي ارتكبوها، بنص كلام الصادق المصدوق، وكم ذكر التاريخ لنا عن ذلة المبتدعة في الدنيا ولا سيما عند موتهم بسبب مخالفتهم لأمرِ رسول الله جزاءً وفاقاً، أبى الله إلَّا أنْ يُذِلَّ مَنْ عصاه.

---

(١) انظر: تفسير السعدي، (١/ ٢٠٢).
(٢) رواه البخاري في صحيحه مُعلَّقاً، (٢/ ٥٦٥)؛ وأحمد في المسند، (٩/ ١٢٣)، (ح٥١١٤)؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، (٥/ ٣١٣)، (ح١٩٧٤٧). وحسنه الحافظ في الفتح، (١٠/ ٢٣)، والألباني في الإرواء، (٥/ ١٠٩)، (ح٢٦٩).

والمُبتدع يعيش في ذِلة وصَغار أبداً ما دام حيّاً، والمُتابع لحركة التاريخ الإسلامي يلحظ هذا الأمرَ جيداً، فكم من فترة من فترات التاريخ الإسلامي خبا فيها صوت أهل السُّنَّة وهُزِمت دولتهم، لكنها باقية أبداً لم تنتهي ولن تنتهي حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، في الوقت نفسه زالت دول وإمارات كانت رأساً للبدعة ولم تقم لها قائمة؛ فأمست أثراً بعد عين، وذكرى بعد ذكر؛ كالقرامطة، والفاطمية، وغيرهما.

هذا على مستوى الدول، أمَّا على مستوى الأفراد، فانظروا إلى رفعة أهل السُّنَّة رغم ما تعرَّضوا له من إيذاءٍ وتعذيبٍ كالإمام أحمد بن حنبل، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى، فكم حاربوا من بدعة، وكم أُوذوا وعُذِّبوا في سبيل السُّنَّة، فمات معذِّبوهم، وبقيت سيرتهم تدرس، ويُستلهم منها كل معاني العزة.

وعلى النقيض من ذلك انظروا إلى أعداء السُّنَّة من المبتدعة؛ من القبوريين وأصحاب المذاهب الباطلة، أين رؤوسهم، وأين أعلامهم، وأين أسماؤهم؟ طُمِست وطُوِيت، لا وزن لهم، ولا قيمة لقولهم، ولا أثر لأقوالهم إلَّا من شرذمة لا تُغني ولا تُسمِن من جوع، يحاولون بين حين وآخر التشويش على أهل الإسلام بإحياء سيرتهم وترديد أقوالهم بلا طائل ولا فائدة؛ فالذِّلة لازمة لهم حال حياتهم وحال موتهم جزاء من الله تعالى.

١٣ ـ سوء عاقبة وخاتمة المبتدع:

حال الموت هو حال انكشاف للحقائق وبيان واضح لما يُضمره الإنسان من سريرة، فالإنسان أصدق ما يكون عند موته وانقطاع الأسباب عنه؛ لذا يُخاف على المبتدع من سوء الختام؛ لأن الشيطان أشد ما تكون وطأته على الإنسان في آخر لحظات عمره عند انقطاع أنفاسه بغية أن يوقعه في المصائب العظام؛ فيخيِّل له الشيطان عند الاحتضار أن دينه كلَّه ضلال، ولربما اعتراه شك أو جحود أو إصرار على البدع فيختم له بما سبق عليه الكتاب، وقد كان رؤوس أهل البدع والأهواء يُصرِّحون عند الموت بضلال ما كانوا فيه، ولربما

تقطعت بهم السُّبل وامتلأت قلوبهم أسى وحسرة على ضياع أعمارهم فيما ظهر لهم من الضلال والفساد والحرمان والخسران(١).

وإن من أعظم أسباب سوء الخاتمة إصرار العبد على البدع والضلالات، وإنْ أظهر للناس غير ذلك، وممَّا يدل عليه:

قول النبي ﷺ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهْوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهْوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**»(٢).

وعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَعْجَبُوا بِأَحَدٍ حَتَّى تَنْظُرُوا بِمَ يُخْتَمُ لَهُ؛ فَإِنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ زَمَاناً مِنْ عُمْرِهِ أَوْ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِ بِعَمَلٍ صَالِحٍ؛ لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ عَمَلاً سَيِّئاً، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ الْبُرْهَةَ مِنْ دَهْرِهِ بِعَمَلٍ سَيِّئٍ؛ لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ النَّارَ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ عَمَلاً صَالِحاً، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ خَيْراً اسْتَعْمَلَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! وَكَيْفَ يَسْتَعْمِلُهُ؟ قَالَ: «**يُوَفِّقُهُ لِعَمَلٍ صَالِحٍ ثُمَّ يَقْبِضُهُ عَلَيْهِ**»(٣).

قال أبو محمد عبد الحق الإشبيلي رحمه الله: (واعلم أن سوء الخاتمة ـ أعاذنا الله منها ـ لا يكون لِمَن استقام ظاهره وصلح باطنه، وإنما يكون ذلك لِمَن كان له فساد في العقل، أو إصرار على الكبائر، وإقدام على العظائم، فربما غلب ذلك عليه حتى ينزل به الموت قبل التوبة، ويثب عليه قبل الإنابة، ويأخذه قبل إصلاح الطوية فيصطلمه(٤) الشيطان عند تلك الصدمة، ويختطفه

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، (ص٢٢٧ ـ ٢٣٠).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٥٦٢)، (ح٢٩٣٥)؛ ومسلم، (١/ ٦٠)، (ح٣٢٠).

(٣) رواه أحمد في المسند، (١٩/ ٢٤٦)، (ح١٢٢١٤)؛ وعبد بن حميد في مسنده، (ص ٤١٠)، (ح١٣٩٣)؛ وأبو يعلى في مسنده، (٦/ ٤٠١)، (ح٣٧٥٦). وقال الألباني في السلسلة الصحيحة، (٣/ ٤٠٨)، (ح١٣٣٤): (إسناده صحيح على شرط الشيخين).

(٤) **الاصطلام**: هو الانتزاع والاستئصال والاختطاف. انظر: معجم مقاييس اللغة، (٣/ ٢٩٩).

عند تلك الدهشة، والعياذ بالله ثم العياذ بالله، أو يكون ممن كان مستقيماً ثم يتغيَّر عن حاله ويخرج عن سننه، ويأخذ في غير طريقه، فيكون ذلك سبباً لسوء الخاتمة، وشؤم العاقبة، والعياذ بالله، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١])[1].

إذاً من الآثار السيئة للبدعة وللابتداع الوقوع في سوء العاقبة وسوء الخاتمة؛ بسبب التلبس بالشرك أو النفاق أو التعلُّق بغير الله تعالى وما شابه ذلك من الصفات المذمومة، ولا سيما التعلُّق بأنواعٍ من البدع والضلالات، لذا قَلَّ أنْ يُخْتَم لمبتدع بخاتمة حسنة إلَّا أن يتداركه الله تعالى برحمته وفضله.

وقد سبق الحديث عن حَيرة واضطراب حذَّاق أهل الكلام والفلسفة وعامة المبتدعة والكفار بما أغنى عن إعادته هنا، وليس للعبد من نجاةٍ أو ثباتٍ على الدين إلَّا باتباعه السُّنَّة النبوية وابتعاده عن البدع والأهواء المُضِلَّة، ولا نجاة له ابتداءً بدون توفيق الله وتثبيته حتى الممات، واللهَ تعالى وحده نسأل أن يُثَبِّتنا على دينه حتى نلقاه.

١٤ ـ المُبتدِع عليه وِزْرُ مَن اتَّبَعَه:

من شؤم الابتداع في الدِّين أنَّ المُبتدع عليه وِزْرُ وإثمُ مَن اتَّبعه إلى يوم الدِّين؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [النحل: ٢٥].

فالمبتدعة الداعون إلى بدعهم عليهم وِزرٌ وإثم عظيم؛ لأنهم يحملون وِزرَهم ووِزرَ مَن انقاد لهم إلى يوم القيامة، فبئس ما حملوا من الوزر المُثقِل لظهورهم، من وزرهم ووزر مَنْ أضلُّوه، وهذا من شؤم البدع والضلالات.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ سَنَّ في الإسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعُمِلَ**

(١) العاقبة في ذكر الموت والآخرة، (ص١٨٠، ١٨١).

بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»[١]، وقوله ﷺ: «**مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً**»[٢].

وجه الدلالة: أنَّ الإحداث والابتداع في الدِّين داخل في الأمور السَّيِّئة المُحرَّمة شرعاً؛ لذا كان على المبتدع مثلُ وزرِ كلِّ مَنْ يعمل ببدعتِه وضلالِه إلى يوم القيامة، سواء ابتدعه هو أم كان مسبوقاً إليه[٣].

١٥ ـ البدعة تدخل صاحبها في اللعنة:

كل مَن ابتدع بدعةً ليس لها أصل في الشرع فهي مردودة، وصاحبها مستحق للوعيد، فقد قال النَّبيُّ ﷺ ـ فيمَنْ أحدث في المدينة ـ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثاً، أَوْ آوَى مُحْدِثاً**[٤]**، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ**».

قال ابن بطال رَحِمَهُ اللهُ: (دلَّ الحديث على أنه مَن آوى أهلَ المعاصي والبدع أنه شريكٌ في الإثم، وليس يدل الحديث على أنَّ مَنْ أحدث حدثاً أو آوى مُحدِثاً في غير المدينة أنه غير مُتوعَّد ولا ملوم على ذلك؛ لأنَّ مَن رَضِيَ فِعلَ قومٍ وعملَهم أنه منهم، وإنْ كان بعيداً عنهم.

فهذا الحديث نصٌّ في تحذير فِعل شيء من المنكر في المدينة، وهو

---

(١) رواه مسلم، (٤/ ٢٠٥٩)، (ح١٠١٧).

(٢) رواه مسلم، (٢/ ١١٣٢)، (ح٦٩٨٠).

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ٢٢٦).

(٤) (**الحَدَث**: الأمرُ الحادِث المُنكَر الذي ليس بمُعْتاد ولا معروف في السُّنَّة. **والمُحْدِث**: يُرْوَى بكسر الدال وفَتْحها على الفاعل والمفعول، فمعنى **الكَسْر**: مَن نَصَر جانِياً أو آواه وأجارَه مِن خَصْمه وحال بينَه وبين أن يَقْتَصَّ منه، **والفتح**: هو الأمر المُبْتَدَع نَفْسه، ويكون **معنى الإيواء فيه: الرِّضا به والصبر عليه، فإنه إذا رَضِيَ بالبِدْعة وأقرَّ فاعلَها ولم يُنْكِرْ عليه فقد آوَاهُ، ومنه الحديث: «إيَّاكم ومُحْدَثاتِ الأمور»** جمع مُحْدَثة ـ بالفتح ـ وهي ما لم يكن معروفاً في كتابٍ ولا سُنَّةٍ ولا إجْماع). النهاية في غريب الحديث والأثر، (١/ ٩٠٧).

دليل في التحذير من إحداث مِثلِ ذلك في غيرِها، وإنما خُصَّت المدينةُ بالذِّكر في هذا الحديث؛ لأنَّ اللعنة على مَنْ أحدث فيها حدثاً أشدُّ، والوعيد له آكد؛ لانتهاكه ما حُذِّرَ عنه، وإقدامِه على مُخالفة رسولِ الله ﷺ فيما كان يلزمه من تعظيم شأن المدينة التي شرَّفها الله، بأنها مَنزِلُ وحيه، ومَوطِنُ نبيِّه، ومنها انتشر الدِّين في أقطار الأرض، فكان لها بذلك فضلُ مزيَّةٍ على سائر البلاد)[١].

١٦ ـ يُطرد المبتدع عن حوض النبي ﷺ:

وفيه ثلاثة أحاديث مشهورة:

أ ـ عن سهلِ بن سعدٍ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ وَرَدَ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَداً، وَلَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ**»[٢]. وفي لفظٍ: «**فَأَقُولُ: إِنَّهُمْ مِنِّي. فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ. فَأَقُولُ: سُحْقاً سُحْقاً[٣] لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي**»[٤]. وفي لفظ: «**فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ. فَأَقُولُ: سُحْقاً سُحْقاً لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي**»[٥].

ب ـ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهما قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ؛ حَتَّى أَنْظُرُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، وَسَيُؤْخَذُ نَاسٌ دُونِي؛ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي. فَيُقَالُ: هَلْ شَعَرْتَ مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ؟! وَاللهِ مَا بَرِحُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ**». فَكَانَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ! إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا أَوْ نُفْتَنَ عَنْ دِينِنَا[٦].

---

(١) شرح صحيح البخاري، (١٠/ ٣٥٠).
(٢) رواه البخاري، (٣/ ١٤٢٧)، (ح٧١٣٧)؛ ومسلم، (٢/ ٩٨٨)، (ح٦١٠٨).
(٣) (**سُحْقاً سُحْقاً**): أي: بُعداً بُعداً، وهو دعاء عليهم بالطرد والإبعاد.
(٤) رواه البخاري، (٣/ ١٣٣٢)، (ح٦٦٦٤).
(٥) رواه البخاري، (٣/ ١٤٢٧)، (ح٧١٣٨).
(٦) رواه البخاري، (٣/ ١٣٣٤)، (ح٦٦٧٣).

ج ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبُرَةَ؛ فَقَالَ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا**». قَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**أَنْتُمْ أَصْحَابِي. وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ**». فَقَالُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «**أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلاً لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ**[1] **أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟**». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ**[2] **عَلَى الْحَوْضِ، أَلَا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهِمْ أَلَا هَلُمَّ! فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ. فَأَقُولُ: سُحْقاً سُحْقاً**»[3].

قال النووي رحمه الله: (**هذا مما اختلف العلماءُ في المراد به على أقوال:**

أحدها: أنَّ المراد به **المنافقون والمُرتدُّون**، فيجوز أنْ يُحشَروا بالغُرَّة والتَّحجيل، فيناديهم النبيُّ ﷺ للسِّيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مِمَّا وُعِدْتَّ بهم، إنَّ هؤلاء بدَّلوا بعدك؛ أي: لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

والثاني: أنَّ المراد **مَنْ كان في زمن النبيِّ ﷺ ثم ارتدَّ بعده**، فيناديهم النبيُّ ﷺ وإنْ لم يكن عليهم سِيما الوضوء؛ لِمَا كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم فيقال: ارتدُّوا بعدك.

والثالث: أنَّ المراد به **أصحاب المعاصي والكبائر** الذين ماتوا على التوحيد، **وأصحاب البدع** الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام.

وعلى هذا القول؛ لا يُقطع لهؤلاء الذين يُذادون بالنار، بل يجوز أنْ يُذادوا عقوبةً لهم، ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى فيدخلهم الجنة بغير عذاب.

---

(١) (**دُهْم بُهْم**): أي: سود، لم يُخالط لونَها لونٌ آخَر.

(٢) (**أَنَا فَرَطُهُمْ**): الفَرَط: هو الذي يتقدَّم القومَ ويسبقهم؛ ليرتاد لهم الدِّلاء والأرشية.

(٣) رواه مسلم، (١/ ١٢٣)، (ح٦٠٧).

قال أصحاب هذا القول: ولا يمتنع أنْ يكون لهم غرةٌ وتحجيل، ويحتمل: أنْ يكون كانوا في زمن النبي ﷺ وبعده، لكن عَرَفَهم بالسِّيما)[١].

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: (**كلُّ مَنْ أحدثَ في الدِّين ما لا يرضاه اللهُ، ولم يأذن به اللهُ؛ فهو من المطرودين عن الحوض**، المُبعَدِين عنه، واللهُ أعلم، **وأشدُّهم طرداً مَنْ خالفَ جماعةَ المسلمين، وفارقَ سبيلَهم**؛ مثل **الخوارجِ** على اختلاف فِرَقِها، **والرَّوافِضِ** على تبايُنِ ضَلالِها، **والمعتزلةِ** على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلُّهم يُبَدِّلون، وكذلك **الظَّلَمَةُ** المُسرِفون في الجَور والظُّلم وطمسِ الحقِّ وقتلِ أهلِه وإذلالِهم، **والمُعلِنون بالكبائر** المُستخِفُّون بالمعاصي، وجميعُ **أهلِ الزَّيغ والأهواء والبِدع**، كلُّ هؤلاء يُخاف عليهم أنْ يكونوا عُنُوا بهذا الخَبَر)[٢].

وهذا الجزاء للمبتدع إنما هو من جنس عمله؛ إذ إنه في الدنيا أعرض عن سُنَّته ﷺ وخالف هديَه، فابتدع وسَنَّ لنفسه بنفسه أو بغيره، فكان جزاؤه في الآخرة أن يُعْرِضَ عنه رسول الله ﷺ، ويُحرم من ورود حوضه.

١٧ ـ المبتدعة متوعَّدون بالنار لكذبهم على اللهِ ورسوله ﷺ:

المبتدعة يفترون على الله الكذب، ويقولون على رسول الله ﷺ ما لم يقله، ويدَّعون بأن هذه «البدع» هي من عند الله تعالى، وإذا كان الكذب مذموماً، وهو من الكبائر، فكيف بالكذب على الله تعالى وعلى رسوله الله ﷺ، وأجمع أهل العلم على كفر مَنْ كذب على الله ورسوله ﷺ متعمِّداً مستحِلّاً لذلك[٣]؛ لذا كانت عقوبته النار، جزاءً وفاقاً.

وقد توعَّد الله تعالى مَنْ افترى عليه الكذب يوم القيامة بالعذاب الشديد والأليم، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [النحل: ١١٦، ١١٧]. وقال أيضاً: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ

---

(١) شرح النووي على مسلم، (٣/١٣٦، ١٣٧).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (٢٠/٢٦٢).

(٣) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، (١/٧٠).

يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ۝٦٩ مَتَٰعٞ فِي ٱلدُّنۡيَا ثُمَّ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلۡعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ۝٧٠﴾ [يونس: ٦٩، ٧٠]. ﴿...قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡۖ أَمۡ عَلَى ٱللَّهِ تَفۡتَرُونَ ۝٥٩ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾ [يونس: ٥٩، ٦٠].

وأخبر سبحانه بأنهم ظالمون: ﴿فَمَنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٩٤﴾ [آل عمران: ٩٤].

وبأنَّ لهم إثماً مبيناً: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينًا ۝٥٠﴾ [النساء: ٥٠].

وليس لهم إلَّا النار: ﴿وَتَصِفُ أَلۡسِنَتُهُمُ ٱلۡكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفۡرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢].

وقال سبحانه: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ۝٣٣﴾ [الأعراف: ٣٣].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأمَّا القول على الله بلا علم؛ فهو أشدُّ هذه المحرَّمات تحريماً وأعظمها إثماً؛ ولهذا ذُكِرَ في المرتبة الرابعة من المحرَّمات التي اتَّفقت عليها الشرائع والأديان، ولا تُباح بحال؛ بل لا تكون إلَّا مُحَرَّمةً... ثم انْتَقَلَ منه إلى ما هو أعظم منه، فقال: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ فهذا أعظمُ المُحرَّمات عند الله وأشدُّها إثماً؛ فإنه يتضمَّن الكذبَ على الله، ونسبتَه إلى ما لا يليق به، وتغييرَ دينه وتبديلَه، ونفيَ ما أثبته، وإثباتَ ما نفاه، وتحقيقَ ما أبطله، وإبطالَ ما حقَّقه، وعداوةَ مَنْ والاه، وموالاةَ مَنْ عاداه، وحُبَّ ما أبغضه، وبُغْضَ ما أحبَّه، ووصْفَه بما لا يليق به في ذاته وصفاته وأقواله وأفعاله، فليس في أجناس المُحرَّمات أعظمُ عند الله منه، ولا أشدُّ إثماً، وهو أصل الشرك والكفر، وعليه أُسِّسَت البدعُ والضَّلالات، **فكلُّ بدعةٍ مُضِلَّةٍ في الدِّين أساسُها القولُ على الله بلا علم**)(١).

---

(١) مدارج السالكين، (١/ ٣٧٢).

وقد حذَّر الله تعالى من التَّقوُّل عليه؛ ولو كان ذلك التَّقوُّل صادراً من النبيِّ ﷺ ـ وحاشاه أنْ يتقوَّل على ربِّه ـ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾(١) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾(٢) فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧].

فلو قُدِّرَ أنَّ الرسول ﷺ ـ حاشا وكلَّا ـ تقَوَّل على الله؛ لعاجَلَه بالعقوبة، وأخَذَه أخْذَ عزيزٍ مُقتدر؛ لأنه حكيم، على كلِّ شيءٍ قدير، فحكمته تقتضي ألَّا يُمهل الكاذب عليه، الذي يزعم أنَّ الله أباح له دِماءَ مَنْ خالفه وأموالَهم، وأنه هو وأتْباعَه لهم النجاة، ومَنْ خالفه فله الهلاك.

وهذا التَّهديد والوعيد من الله ﷻ لنبيِّه ﷺ رغم استحالة وقوعه، إنما يدل على شدة غضب الله تعالى على مَنْ كَذَب عليه، فإذا كان هذا غضبه على حبيبه وصفيِّه محمدٍ ﷺ لو وقع منه هذا ـ وحاشاه ﷺ ـ فكيف بغيره من البشر؟ لا شك أنه يكون أشد عذاباً وأعظم إيلاماً.

فإذا كان اللهُ قد أيَّد رسولَه ﷺ بالمعجزات، وبرهن على صِدق ما جاء به بالآيات البيِّنات، ونَصَرَه على أعدائه، ومكَّنه من نواصيهم، فهو أكبرُ شهادةً منه على رسالته؛ كما قال سبحانه: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]. فلا أعظم شهادةً من الله سبحانه، ولا أكبر، وهو يشهد لنبيِّه الكريم ﷺ بصدق رسالته وصدق قوله وفعله، ولا يليق بحكمة الله تعالى وقدرته أنْ يُقِرَّ كاذباً عليه، زاعماً أنَّ الله أرسله ولم يُرسلْه، وأنَّ الله أمَرَه بدعوة الخلق ولم يأمرْه، وهو مع ذلك يُصدِّقه ويؤيِّده على ما قال؛ بالمعجزات الباهرة، والآيات الظاهرة، وينصره، ويخذل مَنْ خالفه وعاداه(٣).

* **والكذب على النبي ﷺ لا يقل شناعةً عن الكذب على الله تعالى؛**

---

(١) أي: بعض الأقاويل الكاذبة.

(٢) (**الْوَتِينَ**): هو عِرق مُتَّصل بالقلب إذا انقطع هلك ومات منه الإنسان.

(٣) انظر: تفسير السعدي، (ص٢٥٢، ٨٨٤).

لأن مصدره من عند الله تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وإن هو إلّا وحي يوحى، ومن الأحاديث المُحذِّرة من الكذب على النبي ﷺ:

قوله ﷺ: «**إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**[1]»[2]، **وقوله** ﷺ: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[3].

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (**لا فرقَ في تحريم الكذب عليه** ﷺ **بين ما كان في الأحكام، وما لا حُكْمَ فيه**؛ كالترغيب والترهيب، والمواعظ، وغير ذلك، فكلُّه حرام، من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح، بإجماع المسلمين الذين يُعتدُّ بهم في الإجماع)[4].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (وقد اغترَّ قوم من الجهلة **فوضعوا** أحاديثَ في الترغيب والترهيب، **وقالوا**: نحن لم نكذب عليه، بل فَعَلْنا ذلك؛ لتأييد شريعته، **وما دَرَوا** أنَّ تَقْوِيلَه ﷺ ما لم يَقُلْ يقتضي الكذبَ على الله تعالى؛ لأنه إثباتُ حُكمٍ من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه، ولا يُعْتَدُّ بمَنْ خالف ذلك من الكرامية؛ حيث جوَّزوا وضْعَ الكذبِ في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسُّنَّة، واحتجُّوا بأنه كذبٌ له لا عليه! وهو جهلٌ باللغة العربية)[5].

قال أبو الفضل الهمداني ـ مبيِّناً خطر المبتدعة، واختلاقهم الكذب على النبي ﷺ ـ: (مبتدعة الإسلام والواضِعون للأحاديث أشدُّ من الملحدين؛ لأنَّ الملحدين قصدوا إفسادَ الدِّين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل.

---

(١) **(فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) أي**: فَلْيَتَّخِذْ لِنفْسِه مَنزِلاً من النار، **يقال**: تبوَّأ الرجلُ المكانَ؛ إذا اتَّخذه مَسْكَناً، وهو **أمرٌ** بمعنى الخبر، أو بمعنى التهديد، أو بمعنى التَّهكُّم، أو **دعاءٌ** على فاعلِ ذلك؛ أي: بوَّأَهُ اللهُ ذلك. انظر: فتح الباري، لابن حجر (٦/ ٥٤٠)؛ تحفة الأحوذي، للمباركفوري (٦/ ٤٤١).

(٢) رواه البخاري، (١/ ٢٤٢)، (ح١٣٠٣)؛ ومسلم، (١/ ٦)، (ح٥).

(٣) رواه البخاري، (١/ ٢٩)، (ح١٠٩).

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي، (١/ ٧٠).

(٥) فتح الباري، (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

فهم كأهل بلدٍ سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالحاضرين من خارج، فالدُّخلاء يفتحون الحِصن، فهم شرٌّ على الإسلام من غير الملابسين له)(١).

١٨ ـ بُغض المبتدعة للسُّنَّة وأهلِها:

إنَّ الحقَّ يحمل في طيَّاته قوَّةً؛ تُزلزل أعداءه وتهزُّهم وتُخيفهم؛ لدرجة أنهم لا يتمنَّون سماعَه، وأهلُ السُّنَّة بما معهم من الحقِّ يُحدِثون الأثرَ في أهل البدعة، فلا يستطيعون حِجاجَهم ولا يقدرون على مواجهتهم، حتى إنهم لا يتمنَّون لقاءهم، فينعكس ذلك عليهم، فَيُكِنُّون لهم البغضاء والكراهية.

فمن أعظم الآثار السَّيئة للابتداع في الدين بُغض المبتدعة للحق ولِمَنْ جاء بالحق؛ فبسبب جفائهم عن السُّنَّة عاقَبَهم الله تعالى ببغضهم للسُّنَّة وأهلِها، فإنَّ عامة المبتدعة يُبغضون علماءَ أهل السُّنَّة ويغتابونهم ويلمزونهم، ويستهزؤون بهم، وينتقصون من أقدارهم، وينتقدونهم بغير حق، ويعيبون عليهم تَمسُّكَهم بالسُّنَّة والتزامهم بها ظاهراً وباطناً! وهذا يدل على خطورة البدع وآثارِها السيئة على المبتدعة، وقد نبه أهل العلم على أنَّ من علامات الاستقامة حب أهل السُّنَّة، ومن علامات أهل الأهواء والبدع بُغض أهل السُّنَّة والتَّنقُّص منهم، ومن ذلك:

أ ـ قال الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ: (وعَلاماتُ أَهلِ البدَعِ عَلى أَهلها بادية ظاهرة، وأَظهرُ آياتهم وعَلاماتِهم: شدَةُ مُعاداتهم لحمَلة أَخبارِ النبِيِّ ﷺ، واحتقارهم لهُم، وتَسميتهم حَشويَّة، وجَهلة، وظاهرية، ومُشبهة؛ اعتقاداً منهُم في أَخبارِ رسول الله ﷺ أَنَّها بمعزل عن العلم، وأَنَّ العلم ما يُلقيهِ الشيطانُ إِليهِم من نتائجِ عُقولهم الفاسدة، ووساوس صُدورهم المُظلِمَة، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير العاطلة، وحججهم؛ بل شبههم الداحضة الباطلة)(٢).

---

(١) الموضوعات، لابن الجوزي (١/ ٥١).

(٢) عقيدة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث، (ص٢٩٩)؛ الحجة في بيان المحجة، (١/ ١٩٤).

ب ـ وقال قتيبة بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذا رأيتَ الرجلَ يُحب أهلَ الحديث؛ مثل يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه ـ وذكر قوماً آخرين ـ فإنه على السُّنَّة، ومَنْ خالف هذا؛ فاعلم أنه مُبتدع)(١).

ج ـ وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن المعلوم أنك لا تجد أحداً مِمَّنْ يردُّ نصوص الكتاب والسُّنَّة بقوله إلَّا وهو يُبغض ما خالف قولَه، ويودُّ أنَّ تلك الآية لم تكن نزلت، وأنَّ ذلك الحديث لم يَرِد، ولو أمكنه كشط ذلك من المُصحف لَفَعَلَه)(٢).

١٩ ـ انتشار البدع يُفرِّق الأمة:

بيَّن الله تعالى السَّبيل، فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فجعله سبيلاً واحداً لا ثانِيَ له، وبيَّن السَّالكين لهذا السَّبيل، فقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وفي وحدة السبيل ووحدة الأمة دليل على أهمية التَّجمُّع ونبذ الفرقة والاختلاف، ومن هنا كانت كلُّ دعوةٍ أو طريقةٍ تُخالف السَّبيلَ الذي بيَّنه الله تعالى لعباده، لا طائل من ورائها إلَّا التفرُّق والتَّشرذم، وليس أخطر من البدعة في ثني المسلمين عن الطريق الصحيح؛ إذ أنَّ انتشار هذه البدع وكثرتها تؤدِّي إلى تشعُّب السَّبيل والخروج عن المسار المستقيم.

وكلُّ مبتدعٍ يتمنَّى نصر بدعته وتكثير سواد أهلها، ولا يتم ذلك له إلَّا بمخالفة الكتابِ والسُّنَّة والمنهج الصحيح، والوقيعة في أهل السُّنَّة والأثر وبغضهم، **وباستقراء التاريخ نجد أن أهل الأهواء والبدع كانوا من أكبر أسباب تفرُّق المسلمين إلى شيعٍ وأحزاب**، فها هم الخوارج كانوا أوَّل مَن فرَّق جماعة المسلمين، ثم تبعهم سائر المبتدعة في هذا الخُلُق البغيض، ولا يزال

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة، اللالكائي (ص٦٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل، (٥/ ٢١٧).

أهل الإسلام من المبتدعة في شر مستطير؛ يلبِّسون على الناس دينهم، ويفرِّقون جماعة المسلمين، ويتحالفون مع شياطين الإنس والجن حتى يُظهِروا بدعهم وينشروها، ويتحالفون مع أعداء السُّنَّة والإسلام بغية نشر بدعهم وطمس سنة سيد المرسلين، وما فِعْل المعتزلة عنا ببعيد، ولذلك نرى أعداء الدين يتلقَّفون كلَّ مَن فارق جماعة المسلمين؛ كالاستعمار الذي شجع الصوفية والتصوف حتى يميتوا في المسلمين روح العزة والجهاد ويُفرِّقوا جماعتهم ويُضعِفوا دينهم.

وفي فتح باب البدع على مصراعيه تفريق لأمَّة محمدٍ ﷺ، وفيه تشتيت للجهود، إذْ يُصبح كلُّ حزب بما لديهم فرحون؛ كما قال سبحانه لنبيِّه الكريم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وجه الدلالة: توَعَّد الله تعالى الذين فرَّقوا دينهم، وتفرَّقوا فيه؛ من أهل البدع والضلال المُفرِّقين للأُمة، وأخذ كلٌّ منهم لنفسه طريقاً غيرَ طريق محمدٍ ﷺ.

قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (دلَّت الآية الكريمة أنَّ الدِّين يأمر بالاجتماع والائتلاف، وينهى عن التَّفرُّق والاختلاف في أهل الدِّين، وفي سائر مسائله الأصولية والفروعية. وأمره أنْ يتبرَّأ ممَّنْ فرَّقوا دينهم فقال: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾؛ أي: لست منهم، وليسوا منك؛ لأنهم خالفوك وعاندوك. ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يُرَدُّون إليه، فيجازيهم بأعمالهم، ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾)[١].

ونهى الله تعالى عبادَه المؤمنين، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١، ٣٢].

وجه الدلالة: أنَّ كلَّ فِرقة تحزَّبت وتعصَّبت، على نَصْرِ ما معها من الباطل، ونابذتْ غيرَها وحاربَتْه؛ فهي فَرِحَةٌ بما لديها من العلوم المخالفة

---

(١) تفسير السعدي، (ص٢٨٢).

لهدي النبي ﷺ، ومع ذلك يحكمون لأنفسهم بأنهم على الحق، وأنَّ غيرهم على الباطل.

قال السعدي رحمه الله: (وفي هذا تحذيرٌ للمسلمين من تشتُّتِهم وتفرُّقهم فِرَقاً، كلٌّ فريق يتعصَّب لما معه من حقٍّ وباطل، فيكونون مشابهين بذلك للمشركين في التَّفرُّق، بل الدِّين واحد، والرسول واحد، والإله واحد)[1].

٢٠ ـ في انتشار البدع هجرٌ للقرآن وإماتةٌ للسُّنَّة:

من بين أنواع هجر القرآن؛ هجر الاتباع، ويكون ذلك بالابتداع في الدين ما ليس منه، وترك القرآن إلى ما سواه من الأهواء والرغبات والنزعات، فالاتباع والابتداع ضدان لا يجتمعان؛ فبقدر اتباع العباد للقرآن بقدر ابتعادهم عن البدعة، وكلما ابتعدوا عن القرآن وقعوا في البدع والضلالات، فهو أمر عكسي؛ لأنَّ المبتدع متَّبع لهواه مضاد للشرع ومعاند ومشاق له، وقد حُرم كثير من المسلمين من معرفة الحق والهدى؛ بسبب البدع المُتَّبعة، والأهواء المُضلَّة.

وحُرموا من الثواب المُترتِّب على اتِّباع السُّنن الثابتة وابتُلوا ببدع ما أنزل الله بها من سلطان، وهم يحسبون أنهم على شيء، وحُرموا ـ من جراء ذلك ـ السعادة في الدنيا والآخرة، وكلما أنشأ العبدُ بدعةً قولية أو عملية حُرِمَ في مُقابلها من سُنَّةٍ قولية أو عملية جزاءً وِفاقاً.

وعلى هذا، فمِنْ أعظم الآثار السيئة للبدع هو إماتة السُّنن، وإنكار الناس على مَنْ يُطبِّق سُنَّةً حتى يصير المعروف منكراً والمنكر معروفاً، فيصبح المُتَّبعون للسُّنن غرباء عند عامة الناس، وقد قال النبيُّ ﷺ: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيباً، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**»[2].

وعن عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي رِجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ، وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا**». فَقُلْتُ:

---

(١) المصدر نفسه، (ص٦٤١).

(٢) رواه مسلم، (١/ ٧٤)، (ح٣٨٩).

يَا رَسُولَ اللهِ! إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ؛ كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: «**تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ كَيْفَ تَفْعَلُ؟ لَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللهَ**»(١).

وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: (كيف أنتم إذا لَبِسَتْكُمْ فتنةٌ يهرم فيها الكبيرُ ويربو فيها الصغيرُ، ويتَّخذها الناسُ سُنَّةً، فإذا غُيِّرتْ؛ قالوا: غُيِّرَت السُّنَّة) قالوا: ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمٰن! قال: (إذا كَثُرت قراؤكم، وقلَّت فقهاؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقلَّت أمناؤكم، والْتُمِسَتْ الدنيا بعمل الآخرة، وتُفُقِّهَ لغيرِ الدِّين)(٢).

وقال ابن المبارك رحمه الله: (إلى الله نشكو وحشتنا، وذهاب الإخوان، وقلة الأعوان، وظهور البدع، وإلى الله نشكو عظيمَ ما حلَّ بهذه الأُمَّة؛ من ذهاب العلماء، وأهل السُّنَّة، وظهور البدع)(٣).

أمثلة (السُنن مهجورة) و(بدع مشهورة):

استبدل الناسُ السُّنَّةَ بالبدعة؛ فأحيوا البدعةَ وأماتوا السُّنَّةَ، ومصداق ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما: (ما أتى على الناس من عام إلَّا أحدثوا فيه بدعةً، وأماتوا فيه سُنَّة، حتى تحيا البدعُ، وتموت السُّنن)(٤).

---

(١) رواه ابن ماجه، (١/ ٤١٩)، (ح٢٩٧٥)؛ وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، (٢/ ٤١١)، (ح٢٣٣٢).

(٢) رواه الدارمي في سننه، (١/ ٤٢)، (رقم ١٩١)؛ وعبد الرزاق في مصنفه، (١١/ ٣٥٩)، (رقم ٢٠٧٤٢)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، (٥/ ٣٦١)، (رقم ٦٩٥١)؛ وصححه الألباني. وقال في تحريم آلات الطرب، (ص١٦): (وهو موقوف في حكم المرفوع؛ لأنه من أمور الغيب التي لا تُدرك بالرأي، ولا سيما وقد وقع كلُّ ما فيه من التَّنبُّؤات).
وقال في قيام رمضان، (ص٣، ٤): (رواه الدارمي، (١/ ٦٤)، بإسنادين؛ أحدهما صحيح، والآخر حسن، والحاكم، (٤/ ٥١٤) وغيرهما، وهذا الحديث من أعلام نُبوَّتِه ﷺ وصِدْقِ رسالته؛ فإنَّ كلَّ فقرةٍ من فقراته قد تحقَّق في العصر الحاضر، ومن ذلك: كثرة البدع، وافتتان الناس بها، حتى اتَّخذوها سُنَّةً وجعلوها دِيناً يُتَّبع، فإذا أعرَضَ عنها أهلُ السُّنَّة حقيقةً إلى السُّنَّة الثابتة عنه ﷺ قيل: تُرِكت السُّنَّة).

(٣) رواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها، (ص٥٣).

(٤) رواه ابن وضاح في البدع، (ص١٠٠)، (رقم ٩٣)؛ والطبراني في الكبير، (١٠/ =

وقال التابعي الجليل حسان بن عطية المحاربي[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: (ما ابتدع قوم بدعةً في دينهم إلَّا نزع اللهُ من سُنَّتِهم مِثلَها، ثم لا يُعيدها إليهم إلى يوم القيامة)[٢].

ومن أمثلة (السنن المهجورة) و(البدع المشهورة):

أ ـ من السنن المهجورة: التوسل في الدعاء بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وبالعمل الصالح، ومن **البدع المشهورة**: التوسل بالجاه والحق والحُرمة، والتوسل بذوات الأنبياء والأولياء، والتوسل بأحاديث ضعيفة، والتوسل بآثار النبي ﷺ، والتوسل بالأماكن المقدسة!

ب ـ ومن السنن المهجورة: الشُّرْب جالساً باليد اليمنى على ثلاث مرات ولا يتنفَّس في الإناء، ومن **البدع المشهورة**: الشرب بالشِّمال، والشُّرب من ثُلْمَة القَدَح، والنَّفخ في الشَّراب، والتنفس في الإناء، وشرب الماء مصّاً، وترك الدعاء لمَنْ سقاه.

ج ـ ومن السنن المهجورة: الاجتماع على الطعام، وذِكْر اسم الله عليه، والأكل من قصعة (صحن) واحدة، ومن **البدع المشهورة**: التفرُّق في الطعام على الموائد، وتقليل المرق وعدم إعطاء الجيران، وأكل الطعام وهو يفور، وترك اللقمة التي سقطت على الأرض وعدم أكلها، والأكل وسط القصعة، والتكلُّف للضيف، والأكل مُتَّكئاً، والزيادة على المشروع في التسمية، وترك الدعاء لمَنْ أطعمه.

د ـ ومن السنن المهجورة: الوصية، ومن **البدع المشهورة**: الوصية

= ٢٦٢)، (رقم ١٠٦١٠). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ٢٣٠): (رواه الطبراني «في الكبير» ورجاله موثقون).

(١) هو: أبو بكر حسان بن عطية المحاربي مولاهم الدمشقي، من التابعين، حدَّث عن أبي أمامة الباهلي، وسعيد بن المسيب وغيرهما، وحدَّث عنه الأوزاعي وغيره. انظر: سير أعلام النبلاء، (٥/ ٤٦٦).

(٢) رواه الدارمي في سننه، (١/ ٣٢)، (رقم ٩٩). وصحح إسناده الألباني في التوسل، (ص٤٦)؛ ومشكاة المصابيح، (١/ ٤١)، (رقم ١٨٨).

الجور؛ كحرمان النساء من الإرث، أو حرمان الورثة من الإرث، أو الوصية لبعض الأولاد دون بعض، ومجاوزة الثلث في الوصية، والوصية للوارث.

هـ ـ ومن **السُّنن المهجورة** (في الأذان): الأذان على التوقيت الشرعي، وعدم أخذ الأجرة على الأذان، واتِّخاذ مؤذن حَسَن الصوت، وقول المؤذن: «صلُّوا في رحالكم» في الليلة الباردة أو المطيرة، والالتفات بالرأس يمنةً ويسرةً عند الحيعلتين، ووضع الأصبعين في الأذنين، والأذان والإقامة لِمَنْ يُصلِّي وحده، وإذا أُقيمت الصلاة فقولوا مثلما يقول.

ومن **البدع المشهورة** (في الأذان): قصر الأذان على التوقيت الفلكي، والصلاة قبل وقتها، والأذان المُوحَّد، وأخذ الأجرة على الأذان، واقتصار الإقامة على مَنْ أذَّن، والأذان عن طريق الراديو والمسجلات، وأذان مَنْ لا يُحسن العربية مع وجود العربي الذي يُحسن الأذان، وجهر المؤذن بالصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان وقبل الإقامة، وقول: حي على خير العمل؛ كما يفعله الرافضة، والاستدارة بالجسم ككل عند الحيعلتين، ووضع الكفَّين على الخدَّين، وإسدال اليدين، والالتفات بالصدر عند الحيعلتين، والدوران في المنارة، ووضع يد واحدة على الخد الأيمن أثناء الأذان، والترسل في الإقامة، وصلاة المنفرد بدون إقامة ولا أذان، وقول: «أقامها الله وأدامها»؛ عند قول المقيم: «قد قامت الصلاة»، وقول: «حقّاً لا إله إلَّا الله» في آخر الإقامة، وتمطيط وتلحين ألفاظ الأذان والإقامة، وقول المؤذن أو الإمام بصوت عالٍ: «اللَّهُمَّ أحسن وقوفنا بين يديك ولا تخزنا يوم العرض عليك» حال تكبيرة الإحرام.

و ـ ومن **السُّنن المهجورة** (في الصلاة): إلقاء السلام على المصلِّي، ورد السلام بالإشارة لمن كان يصلي[1]، وتسوية الصفوف بالمناكب والأقدام، واتخاذ السترة في الصلاة، والصلاة في النِّعال، ووقوف المأموم بحذاء الإمام إذا كانا اثنين، والوقوف عند رؤوس الآيات، والدخول مع الإمام الصلاة في

(١) **صفة رد السلام**: أن يبسط المصلِّي كفَّه؛ جاعلاً بطن الكف أسفل، وظهره إلى فوق.

أي هيئة من الصلاة، والتأخر بالسجود حتى يضع الإمام جبهته على الأرض، واستقبال القبلة باليدين وأصابع الرجلين في السجود، وجلسة الاستراحة، والإقعاء بين السجدتين، والعجن في الصلاة (الاعتماد على يديه إذا قام)، وتحريك الإصبع في التشهدين، والجهر بالذِّكر بعد الصلاة، والفصل بين صلاة الفريضة والسُّنَّة بكلام أو خروج.

ومن **البدع المشهورة** (في الصلاة): ترك إلقاء السلام على المصلِّي، ورد المصلِّي السلام بالرأس يميناً ويساراً أو قول: «سبحان الله» وعدم الرد بالإشارة أو رد السلام بعد انتهاء الصلاة أو رد السلام في نفسه وهو في الصلاة، تسوية الصفوف بالمناكب فقط دون الأقدام، وقول الإمام للمصلين وهم يصطفُّون: «إن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج»، واتخاذ خط كسترة للمصلي، وترك الصلاة في النعال، وقراءة الآيات العديدة بنَفَسٍ واحد، ومسابقة المأموم الإمام في السجود والركوع، والاستغفار الجماعي بعد الصلاة، والمصافحة عقب الصلاة المفروضة، وقول: «تقبَّل الله، وحرماً»، وقراءة آية الكرسي والمعوذات بصوت مرتفع عقب الصلاة، ورفع الأيدي بالدعاء بعد صلاة الفريضة، والدعاء الجماعي والتأمين عليه بصوت مرتفع[١].

٢١ ـ إهانةُ أهلِ البدعة والفُرقة، وتكريمُ أهلِ السُّنَّة والجماعة:

اعلم أنَّ الجزاء دائماً يكون من جنس العمل، فأهل السُّنَّة أكرموا السُّنَّةَ وعظَّموها وقدَّموها على عقولهم وأهوائهم، فكان جزاءهم على ذلك تكريم الله تعالى لهم، أما أهل البدعة، فبتركهم سنة النبي ﷺ، فقد أهانوها، فأهانهم الله تعالى وحطَّ من شأنهم جزاءً وفاقاً.

وقد كَثُرت النصوص الدالة على إهانة وشقاء أهل البدع والفرقة في الدنيا والآخرة، وتكريم أهل السُّنَّة والجماعة في الدنيا والآخرة، ومن ذلك:

أ ـ عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ـ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾

---

(١) انظر: [للاستزادة] السنن المهجورة والبدع المنشورة، أحمد بن عبد الملك الزغبي.

[آل عمران: ١٠٦] قال: (يَعْنِي: يَوْمَ الْقِيَامَة، حِينَ تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَة)(١).

وقال ابنُ وهبٍ: سمعتُ مالكاً يقول: (ما آيةٌ في كتاب الله أشدُّ على أهل الاختلاف من أهل الأهواء من هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ إلى قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ قال مالكٌ: فأيُّ كلامٍ أبْيَنُ من هذا؟ فرأيتُه يتأوَّلُها لأهلِ الأهواء)(٢).

(يُخبِرُ تعالى عن حال يوم القيامة، وما فيه من آثارِ الجزاء بالعدل والفَضْل، ويتضمَّن ذلك الترغيب والترهيب، الموجب للخوف والرجاء فقال: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ وهي: وجوهُ أهلِ السَّعادة والخير، أهلِ الائتلاف والاعتصام بحبل الله، ﴿وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ وهي: وجوهُ أهلِ الشَّقاوة والشَّر، أهلِ الفُرقة والاختلاف، هؤلاء اسودَّت وجوهُهم؛ بما في قلوبهم من الخِزْي والهَوَان والذِّلة والفضيحة، وأولئك ابيضَّت وجوهُهم؛ لما في قلوبهم من البهجةِ والسُّرور والنَّعيم والحُبور، الذي ظهرت آثاره على وجوههم؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]، نضرةً في وجوههم، وسروراً في قلوبهم، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [يونس: ٢٧].

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ **فيقال لهم ـ على وجه التوبيخ والتقريع ـ:** ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾؛ أي: كيف آثَرْتُمْ الكفرَ والضَّلالَ على الإيمان والهدى؟ وكيف تركْتُم سبيلَ الرَّشاد وسلكْتُم طريق الغي؟ ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ فليس يليق بكم إلَّا النارُ، ولا تستحِقُّون إلَّا الخزي والفضيحة والعار.

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره، (٢/ ٤٦٥)؛ واللالكائي في السُّنَّة، (١/ ٧٢)؛ والخطيب في تاريخه، (٧/ ٣٧٩). وذكَرَه الواحدي في الوسيط، (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦)، وابن كثير في تفسيره، (٣/ ١٣٩)؛ والسيوطي في الدر المنثور، (٣/ ٧٢١).
(٢) الاعتصام، (١/ ٣٦).

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ﴾ **فيُهَنَّئون أكملَ تهنئةٍ، ويُبَشَّرون أعظمَ بِشارةٍ؛** وذلك أنهم يُبَشَّرون بدخولِ الجنَّاتِ، ورِضَى ربِّهم، ورحمته ﴿فَفِى رَحۡمَةِ ٱللَّهِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ وإذا كانوا خالدين في الرَّحمة، فالجنةُ أثَرٌ من آثار رحمتِه تعالى، فهم خالدون فيها بما فيها من النَّعيم المُقيم، والعيش السَّليم، في جِوارِ أرحمِ الراحمين)[١].

ب ـ وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِى شَىۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (يتوعَّد تعالى الذين فرَّقوا دينهم؛ أي: شَتَّتُوه وتفرَّقوا فيه، وكلٌّ أخَذَ لنفسه نصيباً من الأسماء التي لا تُفيد الإنسان في دينه شيئاً؛ كاليهودية والنصرانية والمجوسية. أو لا يَكْمُلُ بها إيمانُه، بأنْ يأخذَ من الشريعة شيئاً ويجعله دينَه، ويَدَعَ مِثْلَه، أو ما هو أَولى منه؛ كما هو حالُ أهلِ الفُرقة من أهل البدع والضَّلال، والمُفرِّقين للأُمَّة)[٢].

ج ـ وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٥٣﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾؛ أي: الطُّرُقَ المخالفةَ لهذا الطريق، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾؛ أي: تُضِلُّكم عنه، وتُفَرِّقُكم يميناً وشمالاً، فإذا ضَلَلْتُم عن الصِّراط المستقيم، فليس ثَمَّ إلَّا طُرُقٌ تُوصِلُ إلى الجحيم.

﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ فإنَّكم إذا قُمْتُمْ بما بَيَّنَه اللهُ لكم عِلْماً وعَمَلاً؛ صِرْتُم من المتقين، وعبادِ اللهِ المفلحين، **ووَحَّدَ الصِّراطَ، وأضافَهُ إليه؛ لأنَّه سبيلٌ واحِدٌ، مُوصِلٌ إليه**، واللهُ هو المُعِينُ للسَّالكين على سلوكه)[٣].

د ـ وقال رسول الله ﷺ: «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ**[٤]؛ **لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا**

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ١٤٢، ١٤٣).
(٢) تفسير السعدي، (١/ ٢٨٢).
(٣) تفسير السعدي، (١/ ٢٨٠).
(٤) (**تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ**): أي: تركتم على الملة والحُجَّة الواضحة التي لا تقبل الشُّبَه أصلاً.

يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ»[١].

فدل الحديث على أن المبتدعة زائغون وضالون وهالكون في الدنيا والآخرة.

هـ ـ وعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ! مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**الْجَمَاعَةُ**»[٢].

وجه الدلالة: أنَّ الهالكين يوم القيامة في النار ـ من أمة محمد ﷺ ـ هم المبتدعة في دينه المخالفون لجماعة المسلمين في العقيدة والمنهج والأقوال والأعمال، والناجين هم المُوافِقون لِجَماعةِ الصحابة، الآخِذُون بعقائدهم، المُتمَسِّكون بمنهجهم.

قال ابن تيمية رحمه الله: (وسُمُّوا أهلَ الجماعة؛ لأنَّ الجماعة هي الاجتماع، وضِدُّها الفُرقة)[٣]، وهذا مع تقديرٍ محذوف، وهو (المُوافِقة للحق)، إذاً يُقصد بالجماعة المُجتمِعة على الحق.

وقال ابن الجوزي رحمه الله: (**فإنْ قيل**: وهل هذه الفِرَقُ معروفة؛ **فالجواب**: إنَّا نَعْرِفُ الافتراقَ، وأصولَ الفِرَق، وأنَّ كلَّ طائفةٍ من الفِرَقِ انقسمت إلى فِرَقٍ، وإنْ لم نُحِطْ بأسماءِ تلك الفِرَقِ ومَذاهِبِها، فقد ظهر لنا من أصول الفِرَقِ؛ الحَرورية، والقَدَرِية، والجهمية، والمُرجئة، والرافضة، والجبرية)[٤].

---

(١) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٢٦)، (ح١٧١٨٢)، وابن ماجه، (١/ ١٦)، (ح٤٣)؛ والطبراني في الكبير، (١٨/ ٢٤٧)، (ح٦١٩). وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه، (١/ ٣٢)، (ح٤١).

(٢) رواه ابن ماجه، (١/ ٥٧٧)، (ح٤١٢٧). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، (٣/ ٣٠٧)، (ح٣٢٤١).

(٣) العقيدة الواسطية، (ص٤٦).

(٤) تلبيس إبليس، (ص١٩).



الفصل الثالث

وجوب اتِّباع السُّنَّة

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: **أدلة حُجِّية السُّنَّة النبوية.**
- المبحث الثاني: **السُّنَّة وحي كالقرآن.**
- المبحث الثالث: **السُّنَّة محفوظة كالقرآن.**
- المبحث الرابع: **دلائل اتِّباع السُّنَّة.**
- المبحث الخامس: **فضائل اتِّباع السُّنَّة.**

المبحث الأول

أدلة حُجِّية السُّنَّة النبوية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حجية السُّنَّة من القرآن.

المطلب الثاني: حجية السُّنَّة من الأحاديث.

المطلب الثالث: حجية السُّنَّة بالإجماع.

السُّنَّة النبوية هي المصدر الثاني للتَّشريع بعد القرآن العظيم، ولا يكتمل دين الله تعالى إلَّا بالأخذ بالكتاب والسُّنَّة جنباً إلى جنب.

وهناك آيات كثيرة، وأحاديث متعدِّدة تأمر بالتمسك بالسُّنَّة، والاحتجاج بها، ناهيك عمَّا ورد من إجماع علماء الأمَّة على وجوب طاعة المصطفى ﷺ، والسَّير على نهجه، واقتفاء أثره، ونقتصر هنا على بعض الأدلة[١]:

المطلب الأول

حجية السُّنَّة من القرآن

القرآن الكريم المصدر الأوَّل والرَّئيس للتَّشريع الإسلامي، وقد أبان بما

---

(١) انظر للاستزادة من الأدلة التي تثبت (حجية السُّنَّة): السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي (ص٤٩ ـ ٧٠)؛ حجية السُّنَّة، د. عبد الغني عبد الخالق، (ص٢٩١ ـ ٣٠٨)؛ مكانة السُّنَّة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين، د. محمد لقمان السلفي (ص٣٥ ـ ٧٤)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، د. عماد السيد الشربيني (١/ ٤٧٣/ ٤٩٠)؛ حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسُّنَّة، أ. د. محمد بن خليفة التميمي (ص١٤٩ ـ ١٧٩)؛ عظمة السُّنَّة النبوية، أ. د. محمود بن أحمد الدوسري (ص١٩ ـ ٣٠).

لا يدع مجالاً للشَّك عن مكانة السُّنَّة ومنزلتها في آياتٍ تُتلى إلى يوم القيامة، ويُتعبَّد بها؛ لتكون دليلاً بازغاً، وبرهاناً ساطعاً في وجه المُبطلين الذين اتَّخذوا من هذا الدِّين عِضِين، فجزَّؤوه وفرَّقوا بين كتاب الله تعالى وبين سُنَّةِ النبيِّ الأمين ﷺ، فكان القرآن لهم بالمرصاد، فقَطَعَ عليهم الطريق، وردَّ إليهم الكيد، وعَظَّمَ منهم الفِرية، وقد **تعدَّدت الآيات التي تدلُّ على حُجيَّة السُّنَّة ومكانتها في دين الله تعالى في أكثر من ثلاثين موضعاً من القرآن الكريم**، ومما جاء عن أهل العلم في ذلك:

١ ـ قال **الإمام أحمد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نظرتُ في المُصحفِ؛ فوَجَدْتُ طاعةَ الرسول ﷺ في ثلاثةٍ وثلاثين موضِعاً)(١).

٢ ـ وقال **الآجري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَرَضَ على الخلق طاعتَه ﷺ في نيفٍ وثلاثين موضعاً من كتابه عَزَّوَجَلَّ)(٢).

٣ ـ وقال **ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد أمر الله بطاعة رسوله في أكثر من ثلاثين موضعاً من القرآن، وقرن طاعته بطاعته، وقرن بين مخالفته ومخالفته، كما قرن بين اسمه واسمه، فلا يُذكر الله إلَّا ذُكِرَ معه)(٣).

ومن الآيات الحكيمة التي تؤكد على حجية السُّنَّة النبوية:

١ ـ قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

وجه الدلالة: أقسم الله تعالى بأجلِّ مُقسَم به ـ وهو نفسه الشريفة ـ على نفي الإيمان عن العباد حتى يُحكِّموا رسوله ﷺ في كلِّ نزاعٍ بينهم، وينتفي عن صدورهم الحرجُ والضِّيقُ عن قضائه وحُكمه، ويُسلِّموا تسليماً(٤).

قال **ابن كثير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يُقْسِم تعالى بنفسه الكريمة المُقدَّسة أنه لا يؤمن

---

(١) الصارم المسلول، ابن تيمية (ص٥٩). (٢) الشريعة، (ص٤٧).
(٣) مجموع الفتاوى، (١٩/ ١٠٣).
(٤) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، (١/ ٥١).

أحد حتى يُحَكِّمَ الرَّسولَ ﷺ في جميع الأمور، فما حَكَم به فهو الحقُّ الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾؛ أي: إذا حكَّموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجاً مما حكمت به، وينقادون له في الظَّاهر والباطن، فيُسَلِّمون لذلك تسليماً كلِّيّاً من غير ممانعةٍ، ولا مدافعةٍ، ولا منازعة)[١].

وقال **ابن القيم** رحمه الله - مبيِّناً أهمية أنْ يعرِضَ المسلم نفسَه على هذه الآية -: (ومتى أراد العبد أنْ يعلمَ هذا[٢]؛ فلينظر في حالِه ويُطالع قلبَه عند ورود حُكمِه على خلاف هواه وغرضِه، أو على خلاف ما قَلَّدَ فيه أسلافَه من المسائل الكبار وما دونها: ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ﴿١٤﴾ وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة: ١٤، ١٥].

فسبحان الله! كم مِنْ حَزَازةٍ في نفوسِ كثيرٍ من الناس؛ من كثيرٍ من النصوص، بودِّهم أنْ لو لم ترد؟ وكم من حرارةٍ في أكبادهم منها؟ وكم من شجًى في حلوقهم منها ومن مُورِدها؟ ستبدو لهم تلك السرائر بالذي يسوء ويُخزي يوم تُبلى السرائر)[٣].

٢ - قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر بطاعته وطاعة رسوله ﷺ، وأعاد الفِعْلَ إعلاماً بأنَّ طاعة الرسول ﷺ تجب استقلالاً من غير عَرْضِ ما أمر به على القرآن، فتجب طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في القرآن أم لم يكن فيه[٤].

قال الشاطبي رحمه الله: (وسائر ما قُرِنَ فيه طاعة الرسول بطاعة الله فهو دال

---

(١) تفسير القرآن العظيم، (١/ ٥٢١).

(٢) أي: قبوله لِحُكْم النبيِّ ﷺ والتسليم له.

(٣) الرسالة التبوكية، ابن القيم (ص٢٥، ٢٦).

(٤) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، (١/ ٤٨).

على أنَّ طاعةَ الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه، وطاعةَ الرسول ما أمر به ونهى عنه ممَّا جاء به ممَّا ليس في القرآن، إذْ لو كان في القرآن لكان من طاعةِ الله، والرد إلى الله هو الرد إلى الكتاب، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سُنَّته بعد موته)(١).

وفي هذا دلالة على أنَّ الله ﷻ قد أثبت لنبيِّه الكريم ﷺ طاعةً مُستقلَّة فيما أمَرَ ونَهَى، إذْ هو صاحِبُ الشريعة، والمُبلِّغُ عن ربِّه ﷻ، والمُؤتَمنُ من ربِّه عمَّا يُبلِّغ عنه، وأنه لا يُتصوَّر في حقِّ الرسول الكريم ﷺ أنْ يُخالِف أمرَ ربِّه ﷻ، ولذا جُعِلتْ له طاعةٌ مُستقلَّة، بينما نفاها ﷻ عن أُولِي الأمر إذْ ربَط طاعةَ المؤمنين ـ المخاطَبين في الآية ـ لهم بطاعتهم لله ورسوله، وذلك لِمَا يُتَصوَّر في حقِّ أُولِي الأمر من مُخالفةِ أمرِ ربِّهم أو أمرِ رسولِه ﷺ، فجعل طاعتَهم مُقيَّدةً.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

وجه الدلالة: أن اتباع الرسول ﷺ من لوازم ونتائج وثمرات محبَّة العبد لربِّه سبحانه، وأن الله تعالى يحب عبادَه بعد اتِّباعهم للرسول ﷺ(٢).

والآية الكريمة فيها ترغيبٌ وتحبيبٌ للمؤمنين إلى طاعة الرسول ﷺ؛ إذْ جَعَلَ طاعةَ الرسول واتِّباعَه سبباً في حُبِّ الله تعالى لهم، وفي الوقت نفسِه هي نتيجةٌ لِحُبِّهم لله سبحانه؛ إذْ أنَّ من دواعي حبِّهم لله تعالى أنْ يتَّبعوا رسولَه ﷺ.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وجه الدلالة: تحذير مَنْ خالف شريعة الرسول ﷺ أن تصيبهم فتنة في الدنيا، أو عذاب أليم في الآخرة.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾؛ أي: عن أمر

---

(١) الموافقات في أصول الفقه، (٤/ ١٤) بتصرف يسير.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٢/ ٩٤).

رسول الله ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسُنَّته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِلَ، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعِلِه كائناً مَنْ كان. . . فليحذر وليخش مَنْ يُخالف شريعة الرسول باطناً أو ظاهراً ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾؛ أي: في قلوبهم من كفرٍ أو نفاقٍ أو بدعة، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: في الدُّنيا بقتلٍ أو حَدٍّ، أو حبسٍ، أو نحوِ ذلك)[1].

وفي الآية ترهيبٌ من مُخالفة أمْرِ رسولِ الله ﷺ، وهذا أسلوب القرآن الكريم؛ أنْ يُمازِجَ ويُتابعَ بين الترغيب والترهيب، فمن الناس مَنْ لا يردعه إلَّا الترهيب، ومنهم مَنْ ينقادُ لِمُجرَّدِ الترغيب والتحبيب؛ وهذا لِعِلمِ الله تعالى بِطبائع البشر، فهو خالِقُهم وأعلمُ بما أودعه فيهم من فِطرة.

٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وجه الدلالة: وجوب الأخذ بكلِّ ما أمر به الرسول ﷺ، والانتهاء عن كل ما نهى عنه الرسول ﷺ، سواء جاء ذلك في القرآن أو لم يأت فيه، مما يدلُّ على حجية السُّنَّة النبوية.

(مسألةٌ وجوابُها):

وقد يسأل سائل، فيقول: كيف نُحَكِّمُ رسولَ الله ﷺ بيننا، والتَّحكيمُ يقتضي الوجود؟ وكيف نُطِيعُه وننقادُ له، وقد مات ﷺ؟

وجواب ذلك، أنَّ المراد هو الاحتكام والانقياد إلى أقوالِه ﷺ وأفعالِه وتقريراتِه التي ثَبَتَتْ، وحَفِظَها عنه علماءُ الأُمَّة، فكانت مَثَارَ إعجابِ كلِّ الأمم، ومَحَطَّ تقديرِ كلِّ العلماء من المسلمين وغير المسلمين، فإذا كان الله تعالى قد قضى على نبيِّه ﷺ بالموت كسائر الخلق، فإنه قد ضَمِنَ حِفْظَ سُنَّتِه وشريعتِه من أقواله وأفعاله، إذْ هي جزءٌ لا يتجزَّأ من الدِّين، وحِفْظُ الدِّين

---

(١) تفسير القرآن العظيم، (٣/٣٠٨).

منوطٌ بِحِفْظِها؛ فالطاعة والانقياد إذن هي لأقواله وما ثبت عنه ﷺ.

والآياتُ الكريمات تحمِل بُشرى حِفْظِ السُّنَّة؛ إذْ لا معنى لطاعةِ رسول الله ﷺ والانقيادِ لأمره إلَّا بِحِفْظِ هذا الأمر، وهي السُّنَّة، ومن ثَمَّ كان أمْرُ الله تعالى المؤمنين في كلِّ زمانٍ ومكانٍ بطاعة رسولِه وتحكيمِه والانقيادِ لأمره دلالةً قاطعةً على حِفْظِ الله لِسُنَّته ﷺ.

المطلب الثاني

حجية السُّنَّة من الأحاديث

الأحاديث الدالة على وجوب اتباع النبي ﷺ كثيرة ومتنوعة، وتدل بمجموعها دلالة قطعية على حجية السُّنَّة، وأنها شقيقة القرآن في الحُجَّة، وتنقسم موضوعياً إلى ثلاثة أنواع[1]:

النَّوع الأوَّل: أحاديثُ تدلُّ على أنَّ السُّنَّةَ صنو القرآن ومثيلتُه في الحُجَّة والاعتبار، ولا يمكن استقلال القرآن بالتشريع دون السُّنَّة بحال، وأن المُعْرِض عن السُّنَّة هو مُعْرِضٌ عن القرآن العظيم[2].

١ ـ ما جاء عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِ يَكْرِبَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**[3]، **أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ! فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ! وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ!**» الحديث[4].

---

(١) انظر: حجية السُّنَّة، (ص٣٠٨ ـ ٣٢٢)؛ مكانة السُّنَّة في التشريع الإسلامي، (ص٧٥ ـ ٨١)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (١/ ٤٧٩، ٤٨٠)؛ الاتجاهات المعاصرة في دراسة السُّنَّة النبوية، د. محمد عبد الرزاق أسود (ص٦١٢ ـ ٦١٥).

(٢) انظر: تحفة الأحوذي، (٧/ ٣٥٤).

(٣) (**وَمِثْلَهُ مَعَهُ**): أراد بذلك السُّنَّة التي أُوتي. انظر: صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٣٥٨).

(٤) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٣٠)، (ح١٧٢١٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٤). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٧)، (ح٤٦٠٤).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أعطى نبيَّه الكريم ﷺ القرآنَ ومِثْلَه معه، وهذا المُماثل للقرآن الذي أعطاه الله تعالى إياه هو السُّنَّة، والحديث القدسي مُندرِج في السُّنَّة.

قال الخطابي رحمه الله في شرحه للحديث: (قوله ﷺ: «**أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**» يحتمل وجهين من التأويل:

أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو.

ويحتمل أن يكون معناه: أنه أوتي الكتاب وحياً يُتلى، وأوتي من البيان؛ أي: أُذِن له أن يُبَيِّن ما في الكتاب ويعمَّ ويخصَّ، وأن يزيد عليه فيُشَرِّع ما ليس له في الكتاب ذِكر، فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به، كالظاهر المتلو من القرآن)[1].

ويدلُّ على هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤]، حيث نفى الله تعالى عن نبيِّه الكريم ﷺ اتِّباعَ الهوى، وأتبع ذلك ببيان أنَّ كلَّ ما شرعه الرسول ﷺ وكلَّ ما بلَّغه من أحكامٍ إنما بوحي من الله تعالى، ولَمَّا كان القرآن العظيم قد خلا من أحكامٍ بعينِها وأشارت إليها السُّنَّة وجاءت بها صريحة، وكذا أبانت السُّنَّة عمَّا في القرآن من إجمالٍ وتفصيل، وشرحت مقاصِدَه، وفصَّلت أحكامَه، دَلَّ ذلك بمنطوق القرآن أنَّ هذا كلَّه بوحيٍ من الله تعالى إلى رسولِه ﷺ، وليس بهوًى أو اجتهادٍ؛ لذا وجب على المؤمنين اتِّباعه فيه، بتنفيذ أوامره، والانتهاء عن نواهيه.

٢ ـ وفي رواية: (**وَإِنَّ ما حَرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ كما حَرَّمَ اللهُ**)[2].

وجه الدلالة: أنَّ ما حرَّم رسولُ الله في السُّنَّة هو في التشريع كما

---

(١) معالم السنن، (٤/ ٢٩٨).

(٢) رواه الترمذي، (٥/ ٣٨)، (ح٢٦٦٤)؛ والحاكم، في المستدرك، (١/ ١٩١)، (ح٣٧١).
وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٦٤)، (ح٢٦٦٤).

حرَّم الله تعالى في القرآن؛ لأنهما وحي من الله تعالى، كما دلَّت الآيةُ الكريمة.

٣ ـ ما جاء عن أبي رافِع ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي؛ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ!**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ حذَّر من خلاف أمره، كما حذَّر من خلاف كتاب الله ﷻ، فليحذر أن يخالف شيئاً من أمر رسول الله ﷺ، فيحِقَّ عليه ما يحقُّ على مُخالف كتاب الله(٢).

وهؤلاء المعرِضون عن السُّنَّة هم المنافقون، الذين حذَّرنا منهم النبي ﷺ؛ كما جاء في حديث عُقْبَةَ بن عَامِرٍ ﷺ؛ قال: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنِّي أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي اثْنَتَيْنِ: الْقُرْآنَ وَاللَّبَنَ، أَمَّا اللَّبَنُ فَيَبْتَغُونَ الرِّيفَ، وَيَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ، وَيَتْرُكُونَ الصَّلَوَاتِ، وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَيَتَعَلَّمُهُ الْمُنَافِقُونَ فَيُجَادِلُونَ بِهِ الْمُؤْمِنِين**»(٣).

وسبب إعراضهم عن السُّنَّة: أنهم تأولوا القرآن على غير ما أُنزل؛ كما جاء أيضاً عن عُقْبَةَ بن عَامِرٍ قال: سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «**هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْكِتَابِ وَاللَّبَنِ**». قالوا: يا رَسُولَ اللهِ! ما الْكِتَابُ وَاللَّبَنُ؟ قال: «**يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ فَيَتَأَوَّلُونَهُ على غَيْرِ ما أَنْزَلَهُ اللهُ، وَيُحِبُّونَ اللَّبَنَ فَيَدَعُونَ الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمَعَ وَيَبْدُونَ**»(٤).

---

(١) رواه الشافعي في مسنده، (ص٢٣٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٥)؛ والترمذي، (٥/ ٣٧)، (ح٢٦٦٣) وقال: (حسن صحيح).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٨)، (ح٤٦٠٥).

(٢) انظر: شرح معاني الآثار، للطحاوي (٤/ ٣٠٩).

(٣) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٥٥)، (ح١٧٤٥٧)؛ والطبراني في الكبير، (١٧/ ٢٩٦)، (٨١٧). وحسنه محققو المسند، (٢٨/ ٦٣٦)، (ح١٧٤٢١).

(٤) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٥٥)، (ح١٧٤٥١)؛ وأبو يعلى في مسنده، (٣/ ٢٨٥)، (ح١٧٤٦)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، (٣/ ١٠٤)، (ح٣٠٠٩). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٦/ ٦٤٧)، (ح٢٧٧٨).

وهذه الأحاديث ـ وما على شاكلتها ـ من أعلامِ النبوة، وإخبارِه ﷺ عمَّا سيقع في مُستقبل الأيام وحاضرِها، **وقد صَدَّق الواقعُ المقال، فسمعنا دعوات باطلة إلى الاقتصار على القرآن وحده دون السُّنَّة**، مُبرِّرين دعوتَهم الباطلة هذه بأدلة وحُجَجٍ باطلة، ومنها: حُبُّهم القرآن وحِفظُهم له، وأنَّ الله تكفَّل بحفظه دون السُّنَّة، فهو إذن النَّص الوحيد الثابت الذي لم يتبدَّل ولم يتغيَّر، وهذه كلُّها أدلةٌ واهية وحُجَجٌ باطلة سنفنِّدها فيما بعد، **وإنما أردنا التَّنبيه على أنَّ هذه الأحاديث تُثبت بما لا يدع مجالاً للشَّك صِدْقَ ما أخبر به النبيُّ ﷺ عن وقوعه في المستقبل**، وبهذه الأحاديث يزداد المؤمنون ثباتاً على إيمانهم؛ إذْ إنهم قد تهيَّؤوا إلى سماعها حتى قبل أن ينطق بها أصحابها، بل استعدُّوا لمواجهتهم وتفنيد حُجَجِهم قبل أنْ يُعلنوا بها.

وكلُّ هذا من تمكينِ الله تعالى لدينه وحِفظِه له؛ إذْ أنَّ الأمر لن يقف بهؤلاء عند التشكيك في السُّنَّة فقط، فهي مرحلة أُولى؛ فإذا تم التسليم لهم انتقلوا إلى المرحلة الثانية، وهي النَّيل من القرآن المجيد، والادِّعاءُ بأباطيل وأوهام وقد حدث ذلك بالفعل، فأرادوا أنْ يتعاملوا مع القرآن على أنه نصٌّ لغوي وبشري يخضع لما يخضع له أيُّ نصٍّ آخَر، وهكذا يتم لهم هدم دين الله، وهذا ما يأباه الله تعالى، ويأباه المؤمنون المخلصون لدينهم.

٤ ـ ما جاء عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى**» قالوا: يا رَسُولَ اللهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قال: «**مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ طاعة النبي ﷺ الموجبة لدخول الجنة هي في التصديق بسنَّته، والعمل بها كالقرآن.

والتَّصديق بالسُّنة، إنما هو ركنٌ أصيل من أركان الدِّين، فليست المسألة مسألة أحكام وتشريعات، أو أوامر ونواهي، وإنما القضية أخطر من ذلك بكثير، إذْ هي قضية عقيدة في المقام الأول، إذْ إنَّ تصديق السُّنَّة إنما هو تَبَعٌ

---

(١) رواه البخاري، (٦/ ٢٦٥٥)، (ح٦٨٥١).

لتصديقِ النبي ﷺ، وتصديقُ النبي ﷺ من ضرورات ومقتضيات الإيمان، إذْ كيف يؤمن بالقرآن العزيز وبالرسالة الخاتمة مَنْ شكَّ فيما يقوله النبيُّ الأمين ﷺ؟!

ولعلَّ هذا المعنى هو ما فَطِنَ إليه صدِّيق الأُمَّة أبو بكرٍ رضي الله عنه في حادثة الإسراء والمعراج، حيث هُرِعَ إليه القوم يَقُصُّون عليه خَبَرَ محمدٍ ﷺ، ظانِّين أنه سيشكُّ فيما يقول، مُحاولين بذلك زعزعةَ إيمانِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، والتفريقَ بينه وبين النبي ﷺ، فإذْ به يضرب مثلاً رائعاً في المتابعة والإيمان قائلاً: «إنْ كان قاله فقد صَدَقَ، وإنَّا لَنُصَدِّقُه فيما هو أبعد من هذا؛ لَنُصَدِّقُه على خَبَرِ السَّماء»(١).

قال ابن القيم رحمه الله - مبيِّناً حال السُّنَّة مع القرآن، وأنها لا تُعارضه -: (فما كان منها زَائِداً على الْقُرْآنِ فَهُوَ تَشْرِيعٌ مُبْتَدَأٌ من النبي ﷺ تَجِبُ طَاعَتُهُ فيه، وَلَا تَحِلُّ مَعْصِيَتُهُ.

وَلَيْسَ هذا تَقْدِيماً لها على كِتَابِ اللهِ؛ بَلْ امْتِثَالٌ لِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ، وَلَوْ كان رسول اللهِ ﷺ لَا يُطَاعُ في هذا الْقِسْمِ لم يَكُنْ لِطَاعَتِهِ مَعْنًى، وَسَقَطَتْ طَاعَتُهُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ، وَإِنَّهُ إذَا لم تَجِبْ طَاعَتُهُ إلَّا فِيمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ لَا فِيمَا زَادَ عليه لم يَكُنْ له طَاعَةٌ خَاصَّةٌ تَخْتَصُّ بِهِ، وقد قال اللهُ تَعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وَكَيْفَ يُمْكِنُ لأحدٍ من أَهْلِ الْعِلْمِ أَلَّا يَقْبَلَ حَدِيثاً زَائِداً على كِتَابِ اللهِ، فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُ تَحْرِيمِ الْمَرْأَةِ على عَمَّتِهَا، ولَا على خَالَتِهَا، وَلَا حَدِيثُ التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعَةِ لِكُلِّ مَا يَحْرُمُ من النَّسَبِ...)(٢).

النَّوع الثاني: **أحاديثُ يأمر فيها النبيُّ ﷺ باتِّباع سُنَّتِه**، ويحذِّر من الفرقة والاختلاف، ومُعارضة الدِّين بالآراء الفاسدة، ومن ذلك:

٥ - ما جاء عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ عن النبي ﷺ قال: «**دَعُونِي مَا**

---

(١) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان، (٢/ ٢٤٧)؛ تفسير الطبري، (١٥/ ١١٢).
(٢) إعلام الموقعين، (٢/ ٣٠٧، ٣٠٨).

تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»[١].

٦ ـ ما جاء عن الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**[٢]**، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ**[٣]**؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[٤].

وفي هذه الأحاديث يُبيِّن النبيُّ ﷺ لأصحابِه، وأُمَّته ـ من بعدهم ـ طريقَ النجاة، وهو اتِّباعُ هديه، والتزامُ سُنَّتِه، وهذا هو الطريق الوحيد، إذْ لا طريقَ سواه للنجاة.

النَّوع الثالث: أحاديثُ فيها الأمرُ بِحِفْظِ السُّنَّة وتبليغِها للناس، فهذا يدل أيضاً على حُجيَّتها، ومن ذلك:

٧ ـ ما جاء عن زَيْدِ بن ثَابِتٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «**نَضَّرَ الله امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هو أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيس بِفَقِيهٍ**»[٥].

٨ ـ ما جاء عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أنه قال: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا

---

(١) رواه البخاري، (٦/ ٢٦٥٨)، (ح٦٨٥٨).

(٢) **(فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي)**: أي: الزموا طريقتي الثابتة عني واجباً أو مندوباً.

(٣) **(وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ)**: لأنهم لم يعملوا إلَّا بسُنَّة النبي ﷺ؛ فالإضافة إليهم إمَّا لعملهم بها، أو لاستنباطهم واختيارهم إيَّاها، وليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلَّا طريقتهم الموافقة لطريقته ﷺ، وقوله: **(الْمَهْدِيِّينَ)**؛ أي: الذين هداهم الله إلى الحق.
انظر: مرقاة المفاتيح، (١/ ٣٧٣)؛ تحفة الأحوذي، (٣/ ٤٠).

(٤) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٢٦)، (ح١٧١٨٢)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح١٧١٨٢)؛ والترمذي، (٥/ ٤٤)، (ح٢٦٧٦) وقال: (حسن صحيح). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٩)، (ح٤٦٠٧).

(٥) رواه أبو داود، (٣/ ٣٢٢)، (ح٣٦٦٠)، والترمذي، (٥/ ٣٣)، (ح٢٣٥٦) وحسنه. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤١١)، (ح٣٦٦٠).

لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ: «**فَلْيُبْلِغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**»[١].

وجه الدلالة: (ندب رسولُ الله ﷺ إلى استماع مقالته وحِفظِها وأدائها... فدل على أنه لا يأمر أنْ يُؤدَّى عنه، إلَّا ما تقوم به الحُجَّة على مَنْ أدَّى إليه؛ لأنه إنما يؤدَّى عنه حلالٌ يُؤتى، أو حرامٌ يُجتنب، أو حَدٌّ يُقام، أو مالٌ يؤخذ ويُعطى، أو نصيحةٌ في دينٍ ودنيا)[٢].

المطلب الثالث

حجية السُّنَّة بالإجماع

أجمعت أمة الإسلام قاطبة ـ من الصحابة ﷺ والتابعين والأئمة المجتهدين، وسائر علماء المسلمين ـ **على حجية السُّنَّة ووجوبِ العمل بها،** والتحاكم إليها، والسَّير على هديها في كل جوانب حياة المسلمين؛ بل لم نجد إماماً من الأئمة المجتهدين يُنكر الاحتجاج بها، والعمل بمقتضاها إلَّا نفراً ممَّنْ لا يُعتدُّ بخروجهم على إجماع المسلمين من الخوارج، والروافض ومَنْ نحا نحوهم وشذَّ شذوذهم من دعاة الإلحاد في عصرنا[٣].

وكان سلفنا الصالح يستمسكون بالسُّنَّة ويهتدون بها، ويحثون على العمل بها، ويُحذِّرون من مخالفتها، ويعتبرونها مكمِّلة للقرآن العظيم وشارحةً له، وإن تعذَّر العثور على الدليل في القرآن الكريم، أخذوه من السُّنَّة ولا يتجاوزونها إلى غيرها إنْ كان الدليل فيها، بل كان الواحد من الأئمة الكرام يرجع عن اجتهاده ـ دون أدنى تردُّد ـ إنْ تبيَّن له حديثٌ ثابت عن النبي ﷺ يُعارض ما ذهب إليه من اجتهاد، وعبارتهم المشهورة في ذلك: (إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، واضربوا بقولي عُرض الحائط)[٤]. وممن نقل الإجماعَ على حجية السُّنَّة:

---

(١) رواه البخاري، (٢/ ٦١٩)، (ح١٦٥٢)؛ ومسلم، (٣/ ١٣٠٦)، (ح١٦٧٩).

(٢) الرسالة، للشافعي (ص٤٠٢).

(٣) انظر: السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (١/ ٤٨١)؛ السُّنَّة النبوية حجية وتدويناً، (ص١١٢).

(٤) المجموع، للنووي (١/ ١٣٦)؛ الذخيرة، للقرافي (١/ ١٥٤)؛ إعلام الموقعين، =

١ ـ الإمام **الشافعي** رَحِمَهُ اللهُ، إذْ يقول: (**أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ**: على أَنَّ من اسْتَبَانَتْ له سُنَّةُ رسول اللهِ ﷺ لم يَكُنْ له أَنْ يَدَعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ من الناس)[1].

وقال أيضاً: (لم أَسْمَعْ أَحداً ـ نَسَبَهُ الناسُ أو نَسَبَ نَفْسَهُ إلَى عِلْمٍ ـ يُخَالِفُ في أَنْ فَرَضَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ اتِّبَاعَ أَمْرِ رسول اللهِ ﷺ، وَالتَّسْلِيمَ لِحُكْمِهِ، بِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لم يَجْعَلْ لأَحَدٍ بَعْدَهُ إلَّا اتِّبَاعَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَوْلٌ بِكُلِّ حَالٍ إلَّا بِكِتَابِ اللهِ أو سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنَّ ما سِوَاهُمَا تَبَعٌ لَهُمَا، وَأَنَّ فَرْضَ اللهِ تَعَالَى عَلَيْنَا وَعَلَى مَنْ بَعْدَنَا وَقَبْلَنَا في قَبُولِ الْخَبَرِ عن رسول اللهِ ﷺ وَاحِدٌ، لَا يَخْتَلِفُ في أَنَّ الْفَرْضَ وَالْوَاجِبَ قَبُولُ الْخَبَرِ عن رسول اللهِ ﷺ)[2].

٢ ـ **ابن حزم** رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول ـ في قوله تعالى ـ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]: (والبرهان على أنَّ المراد بهذا الرد إنما هو إلى القرآنِ، والخَبرِ عن رسول الله ﷺ؛ لأنَّ **الأُمَّة مُجمِعة**: على أنَّ هذا الخطاب متوجِّه إلينا، وإلى كلِّ مَنْ يُخلق ويُركَّب روحُه في جسده إلى يوم القيامة من الجِنة والناس، كتوجُّهِه إلى مَنْ كان على عهد رسول الله ﷺ، وكلِّ مَنْ أتى بعده عَلَيْهِ السَّلَامُ وقبلنا، ولا فرق)[3].

٣ ـ **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ، إذْ يقول: (وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامّاً يتعمَّد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سُنَّتِه دقيق ولا جليل، **فإنَّهم مُتَّفقون اتِّفاقاً يقينيّاً**: على وجوب اتِّباع الرسول، وعلى أنَّ كلَّ أحدٍ من الناس يؤخذ من قوله ويُترك إلَّا رسول الله ﷺ)[4].

٤ ـ **الشوكاني** رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: (والحاصل: أنَّ ثبوت حُجيَّة السُّنَّة المُطهَّرة، واستقلالَها بتشريع الأحكام ضرورةٌ دينية، ولا يُخالف في ذلك إلَّا مَنْ لا حظَّ له في دين الإسلام)[5].

= (٤/٢٣٣)؛ تحفة الحبيب على شرح الخطيب، للبجيرمي (١/٧٧).

(١) إعلام الموقعين، (١/٧). (٢) الأم، (٧/٢٧٣).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، (١/٩٤). (٤) مجموع الفتاوى، (٢٠/٢٣٢).

(٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، (ص٦٩).

المبحث الثاني

السُّنَّة وحي كالقرآن

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: دلالة القرآن على أن السُّنَّة وحي.

المطلب الثاني: دلالة السُّنَّة النبوية على أنها وحي.

المطلب الثالث: دلالة الإجماع وقول السلف على أن السُّنَّة وحي.

المطلب الرابع: الفرق بين القرآن والسُّنَّة.

المطلب الأول

دلالة القرآن على أن السُّنَّة وحي

السُّنَّة النبوية وحيٌ من عند الله تعالى، وهي من الوحي المُبلَّغ عن رسول الله ﷺ لا من الوحي المُنزَّل بواسطة جبريل كالقرآن، وهناك آيات كثيرة تتحدَّث عن كون السُّنَّة النبوية وحياً كالقرآن العظيم، ومن أهمها:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

دلت الآية الكريمة على أنَّ السُّنَّة وحي من الله لرسوله ﷺ، وأنه معصوم فيما يخبر به عن الله تعالى وعن شرعه؛ لأنَّ كلامه لا يصدر عن هوًى، وإنما يصدر عن وحي يُوحى[1].

و(إنْ) في قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ نافية، بمعنى (ما)،

---

(١) انظر: تفسير السعدي (ص٨١٨).

و(إلَّا) للاستثناء، وهذا أسلوب حصر، **والمعنى**: أنه ﷺ لا ينطق عن أيِّ باعث سوى الوحي؛ لأنه مُبَلِّغ عن الله تعالى.

و﴿يُوحَىٰ﴾ فعل مضارع يفيد التجدد والاستمرار، يفيد أنَّ الوحي الذي ينطق به النبي ﷺ متتابع إلى أن أكمل الله الدِّين، وأتم هذه النعمة العظيمة[(١)].

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ﴾ [الأنعام: ٥٠].

دلت الآية الكريمة على أنه ﷺ مُتَّبع لوحي الله تعالى ليس إلَّا، وجاءت أيضاً بأسلوب الحصر، والمعنى: (ما أفعلُ إلَّا اتِّباع ما يوحى إليَّ، من غير أن يكون لي مدخلٌ مَّا في الوحي، أو في المُوحى بطريق الاستدعاء، أو بوجهٍ آخر من الوجوه أصلاً)[(٢)]. (والغرض من القصر قلب اعتقادهم أنَّ الرسول لا يكون رسولاً حتَّى يأتيهم بالعجائب المسؤولة)[(٣)].

الآية الثالثة: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

دلت الآية الكريمة على أن الله تعالى أنزل على رسوله ﷺ شيئين: الكتاب، وهو القرآن، والحكمة: وهي السُّنَّة.

الآية الرابعة: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

دلت الآية الكريمة على أنه ﷺ يُعلِّم أمته شيئين: الكتاب، وهو القرآن، والحكمة وهي: السُّنَّة، وجاء الربط بينها وبين الكتاب العزيز في مواطن عديدة من القرآن العظيم.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فذَكَرَ اللهُ تعالى الكتابَ وهو القرآن، وذَكَرَ

---

(١) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور (٢٧/ ٩٥)؛ المدخل إلى السُّنَّة النبوية، أ. د. عبد المُهدي عبد القادر (ص٤٧).

(٢) تفسير أبي السعود، (٣/ ١٣٧).

(٣) التحرير والتنوير، (٧/ ١٣٧).

الحكمةَ، فسمعتُ مَنْ أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: **الحكمةُ**: سُنَّةُ رسول الله ﷺ. قال: وهذا يُشبه ما قال، والله أعلم؛ لأنَّ القرآن ذُكِرَ وأُتْبِعَتْه الحكمة، وذَكَرَ الله مِنَّته على خلقِه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز ـ والله أعلم ـ أنْ تُعَدَّ الحكمةُ هاهنا إلَّا سُنَّةُ رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونةٌ مع كتاب الله)[١].

وقال الطبري رَحِمَهُ اللهُ: (**والصواب من القول عندنا في الحكمة**: أنها العلم بأحكام الله التي لا يُدْرَك علمُها إلَّا ببيان الرسول ﷺ والمعرفة بها، وما دلَّ عليه ذلك من نظائره، وهو عندي مأخوذٌ من الحكم الذي بمعنى: الفَصْل بين الحق والباطل، بمنزلة الجلسة والقعدة من الجلوس والقعود، يقال منه: إنَّ فلاناً لحكيمٌ بيِّن الحكمة؛ يعني به: أنه لبيِّن الإصابة في القول والفعل، وإذ كان ذلك كذلك فتأويل الآية: ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتك، ويعلمهم كتابك الذي تنزله عليهم، وفصل قضائك، وأحكامك التي تعلِّمُه إياها)[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: (**والحكمة**: السُّنَّة التي سنَّها الله ـ جلَّ ثناؤه ـ للمؤمنين على لسان رسول الله ﷺ، وبيانه لهم)[٣].

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضاً: (**ويعني بالحكمة**: ما أُوحي إلى رسول الله ﷺ من أحكام دين الله، ولم ينزل به قرآن، وذلك السُّنَّة)[٤].

كما أنَّ هناك من الآيات ما يدل على كون السُّنَّة وحياً من عند الله تعالى، ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، وغيرها من الآيات الدالة على أنَّ الحُكْمَ والاختيارَ والتشريعَ لله وحده، ولا دخل لأحدٍ كائناً مَنْ كان في ذلك؛ وإنْ كان رسولُ الله ﷺ. وهذا فيه إشارةٌ إلى

---

(١) أحكام القرآن، للشافعي (١/٢٨)؛ الرسالة، (ص٤٥).
(٢) تفسير الطبري، (١/٥٥٧، ٥٥٨). (٣) المصدر نفسه، (٤/١٦٣).
(٤) المصدر نفسه، (٢٢/٩).

كون كلِّ تشريعٍ جاء به الرسول ﷺ ولم يرد له ذِكْرٌ في القرآن، أو جاء مُفَصِّلاً لِمُجْمَلٍ في القرآن، أو مُبَيِّناً له؛ إنما هو من عند الله تعالى، وما دام من عند الله تعالى فقد جاء به الرسول ﷺ عن طريق الوحي، وهذا ما يقتضيه القياس والعقل.

الخلاصة

إنَّ رسول الله ﷺ قد بَلَّغ عن ربِّ العزَّة ﷻ شيئين، وهما:

الأوَّل: القرآن الكريم، المُعجِزُ بلفظه، والمُتعبَّد بتلاوته، وهو النور المُبين، والصراط المستقيم للمسلمين الذي بيَّن لهم منهجَ حياتهم، وطريقَ نجاتهم في الدنيا والآخرة، وقد بلَّغ النبيُّ ﷺ القرآنَ كما أُوحيَ إليه من ربِّه دون نقصٍ أو زيادة.

الثاني: السُّنَّة، وهي الحِكمةُ المُشار إليها في الآيات السابقة، والتي فسَّرها العلماءُ وأهلُ الفضل بأنها السُّنَّة النبوية.

وهما ـ القرآن والسُّنَّة ـ يشتركان في كونهما وحياً من عند الله تعالى؛ إذْ ما كان للنبيِّ ﷺ أنْ يُشَرِّعَ من عند نفسِه أو يحكم بهوًى أو غيرِه، فالحكم لله وحده، فهو صاحب الشرع، والرسولُ ﷺ مُبلِّغٌ عنه، واللهُ تعالى قَرَنَ بين الكتاب والسُّنَّة في الإنزال وفي التعليم، ونحو ذلك، وهذا يقتضي كونهما من عند الله تعالى.

المطلب الثاني

دلالة السُّنَّة النبوية على أنها وحي

كلُّ ما ورد عن رسول الله ﷺ من قولٍ، أو فعل، أو بيان، أو تقرير، هو من الوحي الذي أُمرنا بالأخذ به، والعملِ بمقتضاه؛ لأنه تشريعٌ من الله لعباده، مبلَّغٌ لنا بواسطة النبي ﷺ، ومَن لم يأتمر بأمر النبي ﷺ، وينته عمَّا نهى عنه، فقد عصى الله تعالى، ورَفَض قبولَ شرعِه وحُكمِه، بل قد كذَّب بالقرآن العظيم؛ لأنه يأمر بتصديق الرسول ﷺ والعمل بسُنَّته، وعدم الخروج

عن طاعته[١]، **وهناك أحاديث كثيرة تتحدَّث عن كون السُّنَّة النبوية وحياً كالقرآن العظيم، ومن أهمها:**

١ ـ ما تقدَّم من حديث الْمِقْدَام بْنِ مَعْدِ يَكْرِبَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»[٢]. (يعني: السُّنَّة، والسُّنَّةُ أيضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، لا أنها تُتلى كما يُتلى، وقد استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة)[٣].

٢ ـ ما جاء عن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه أنه سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «**لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ لَيْسَ بِنَبِيٍّ مِثْلُ الْحَيَّيْنِ، أو مِثْلُ أَحَدِ الْحَيَّيْنِ: رَبِيعَةَ، وَمُضَرَ**». فقال رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَوَمَا رَبِيعَةُ مِنْ مُضَرَ؟ فقال: «**إِنَّمَا أَقُولُ مَا أُقَوَّلُ**»[٤].

وجه الدلالة: التزامه ﷺ بالتعبير المُوحَى إليه من ربه، فهو متَّبع وملتزم بما يوحى إليه لفظاً ومعنى.

٣ ـ ما جاء عن أُسَامَةَ بن زَيْدٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فإذا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وإذا أَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ[٥] إِلَّا أَصْحَابَ النَّارِ فَقَدْ أُمِرَ بِهِمْ إلى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ، فإذا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ**»[٦].

وجه الدلالة: هذه أمور غيبية أَطْلَعَ الله تعالى نبيَّه الكريم ﷺ عليها؛ كي

---

(١) انظر: السُّنَّة النبوية المطهرة، د. محمد الصابوني (ص٤٦).

(٢) سبق تخريجه، (ص١٤).

(٣) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٦٤).

(٤) رواه أحمد في المسند، (٥/ ٢٥٧)، (ح٢٢٢٦٩). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٠/ ٦٩٣): (رواه أحمد والطبراني بأسانيد، ورجالُ أحمد، وأحد أسانيدُ الطبراني رجالهم رجال الصحيح غير عبد الرحمٰن بن ميسرة وهو ثقة)؛ وصححه الألباني في صحيح الجامع، (٢/ ٩٤٦)، (ح٥٣٦٣).

(٥) (**أَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ**): هم أصحاب الغِنى والحظوظ الدنيوية، وحبسُهم للحساب.

(٦) رواه البخاري، (٥/ ٢٣٩٦)، (ح٦١٨١)؛ ومسلم، واللفظ له، (٤/ ٢٠٩٦)، (ح٢٧٣٦).

يُحذِّر أمته، وفيها دلالة على أنَّ السُّنَّة من وحي الله تعالى كالقرآن.

والسُّنَّة النبوية فيها المئات من الأحاديث التي تناولت الحديث عن المُستقبل، سواء فيما يتعلَّق بأحداثٍ أو أشخاص، وهي ما يُطلق عليها: (أحاديث الفتن والملاحم، وأشراط الساعة)، أو فيما يتعلَّق بأخبار ومعجزات، وهي ما يُطلق عليها: (أحاديث الإعجاز العلمي). وهذه وتلك قد صَدَّقها الواقع ودلَّت عليها الأيام ورآها الناس رأيَ عينٍ، وعرفها أهل الصنائع والعلوم.

وكلُّ هذه الأحاديث لم يكن للنبيِّ الكريم ﷺ أنْ يعلمها إلَّا عن طريق الوحي؛ حيث نفى القرآنُ عنه ﷺ عِلمَه بالغيب، فقال تعالى: ﴿**قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ**﴾ [الأنعام: ٥٠]. ومن ثمَّ، فلا سبيل إلى معرفتها وتحصيلها إلَّا عن طريق الوحي.

٤ ـ ما جاء عن أبي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه قال: (**إِنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قال: بهذا أُمِرْتُ**)[1].

وجه الدلالة: التصريح بمجيء جبريل عليه السلام بالأمر بالسُّنَّة، مما يدل على أنها وحي من عند الله تعالى، والأحاديث في مجيء جبريل عليه السلام ونزوله إلى رسول الله ﷺ كثيرة ومتنوعة.

٥ ـ ما جاء عن أَنَسٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَجُلاً جاء فَدَخَلَ الصَّفَّ وقد حَفَزَهُ النَّفَسُ[2]، فقال: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْداً كَثِيراً طَيِّباً مُبَارَكاً فيه، فلما قَضَى رسولُ اللهِ ﷺ صَلاَتَهُ قال: «**أَيُّكُم الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟**» فَأَرَمَّ الْقَوْمُ[3]. فقال:

---

(١) رواه مسلم، (١/ ٤٢٥)، (ح٦١٠).

(٢) (**حَفَزَهُ النَّفَسُ**): أي: أصبح يتنفس بقوة؛ من سرعته في الإتيان لإدراك الجماعة، وربما كان ذلك قبل النهي عن هذا الفعل.

(٣) (**فَأَرَمَّ الْقَوْمُ**): أي: سكتوا على أمرٍ في أنفسهم، يقال للساكت المطرق: مُرِمٌّ، =

«**أَيُّكُمْ الْمُتَكَلِّمُ بها، فإنه لم يَقُلْ بَأْساً؟**» فقال رَجُلٌ: جِئْتُ وقد حَفَزَنِي النَّفَسُ فَقُلْتُهَا. فقال: «**لقد رأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكاً يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا**»[١].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ يرى ما لا يراه الناس مما أطلعه الله عليه من الأمور الغيبية، مما فيه مصلحة لأمته، مما يدل على أن سُنَّته وحي من الله تعالى.

٦ ـ ما جاء عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إنَّ رُوحَ القُدُسِ**[٢] **نَفَثَ في رُوعِي**[٣] **...**»[٤].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: (فكان مما أُلقي في رُوعه سُنَّته، وهي الحِكمة التي ذَكَرَ الله)[٥].

٧ ـ ما جاء عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قالوا: يا رَسُولَ اللهِ! إِنَّكَ تُدَاعِبُنَا؟![٦] قال: «**إِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقّاً**»[٧]. (أي: عدلاً وصِدْقاً؛ لعصمتي عن الزَّلل في القول والفِعل، ولا كلُّ أحدٍ منكم قادر على هذا الحصر؛ لعدم

= والإرمام: السكوت. وترمرم القوم: تحرَّكوا للكلام ولم يتكلموا. والتَّرمرم: هو أن يحرك الرجل شفتيه بالكلام. يقال: ما ترمرم فلانٌ بحرف؛ أي: ما نطق. انظر: غريب الحديث، للحربي، (١/ ٧٤)؛ غريب الحديث، للخطابي، (١/ ١٩٣)؛ لسان العرب، (١٢/ ٢٥٥).

(١) رواه مسلم، (١/ ٤١٩)، (ح٦٠٠).

(٢) (**رُوحَ القُدُسِ**): القدس: الطهارة. وروح القدس: اسم جبريل عليه السلام؛ أي: الروح المقدسة الطاهرة.

(٣) (**نَفَثَ في رُوعِي**): النفث: النفخ بالفم، والروع: النفس، والمعنى: ألقى في قلبي، وأوقع في نفسي، وألهمني. انظر: جامع الأصول، (١٠/ ١١٧).

(٤) رواه البزار في مسنده، (٧/ ٣١٥)، (ح٢٩١٤). وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، (٢/ ٣١٢)، (ح١٧٠٢): (حسن صحيح).

(٥) الرسالة، (ص١٠٣).

(٦) (**تُدَاعِبُنَا**) أي: تمازحنا، والدعابة: المزاح. انظر: شرح السُّنَّة، للبغوي (١٣/ ١٨٠).

(٧) رواه أحمد في المسند، (٢/ ٣٤٠)، (ح٨٤٦٢)؛ والترمذي، (٤/ ٣٥٧)، (ح١٩٩٠) وقال: (حسن صحيح). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٣٧٥)، (ح١٩٩٠).

العصمة فيكم)[١]. وهكذا بلَّغ النبي ﷺ بكل صدق وأمانة، ودقة وحذر، دون زيادة أو نقصان، لا يؤثِّر عليه غضب ولا مزاح، ولا مصلحة ولا منفعة؛ لأن ما يتفوه به وحي من عند الله تعالى.

٨ ـ ما جاء عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَاللهِ مَا أُعْطِيكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَضَعُهُ حَيْثُ أُمِرْتُ**»[٢].

٩ ـ ما جاء أيضاً عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**ما أُوتِيكُمْ مِنْ شَيْءٍ، وما أَمْنَعُكُمُوهُ، إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ**»[٣].

وجه الدلالة: أنَّ العبرة بعموم لفظه لا بخصوص سببه؛ فهو ﷺ قاسمٌ وخازنٌ لهذا الوحي المبارك، يُبلِّغه لأمته حيث أمره الله تعالى، بدون زيادة أو نقصان.

١٠ ـ ما جاء عن عبدِ الله بن مسعودٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُحْدِثُ لِنَبِيِّهِ ما شَاءَ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ لِنَبِيِّهِ ﷺ، أَلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ**»[٤].

فالنبي الكريم ﷺ ـ وهو المستأمن على الوحي ـ لا يُمكن أن يأتي بالأخبار والأحكام والتشريعات من عند نفسه، إنْ هو إلَّا وحي يوحيه الله إليه.

شاهد قوي على أنَّ السُّنَّة وحي الله:

و(الأحاديث التي تحدَّث فيها النبي ﷺ عن أخبار السابقين ـ وهو الصادق المصدوق ـ ناطقةٌ بأنها من وحي الله إليه، فما الذي أعلمه بأخبار الأمم السابقة وأنبيائها إلَّا الوحي من الله تعالى إليه؟

---

(١) تحفة الأحوذي، (٦/ ١٠٨).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٢/ ٤٨٢)، (ح١٠٢٦٢).
وصححه محققو المسند، (١٦/ ١٨٠)، (ح١٠٢٥٧).

(٣) رواه أبو داود، (٣/ ١٣٥)، (ح٢٩٤٩). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٢٣٢)، (ح٢٩٤٩).

(٤) رواه الطيالسي في مسنده، (ص٣٣)، (ح٢٤٥)؛ وأحمد في المسند، (١/ ٤٦٣)، (ح٤٤١٧)؛ والطبراني في الكبير، (١٠/ ١٠٩)، (ح١٠١٢٠).
وصححه محققو المسند، (٧/ ٤٢٤)، (ح٤٤١٧).

والأحاديث التي تحدَّث فيها عن سنن الله الكونية وأسرار الخليقة؛ كتحدُّثه في تكوين الجنين في بطن أمِّه، وكيف يُشبه أخواله وأعمامه، وتحدُّثه في الكثير من أسباب الصحة، فيُحذِّر من امتلاء البطن، ويحث على النظافة، هذه مما يُسلِّم العقل أنها من وحي الله تعالى إليه ﷺ.

ومن أقوى الأدلة على أنَّ السُّنَّة من وحي الله الخالق سبحانه إلى رسوله ﷺ: أن السُّنَّة على كثرة أحاديثها، وذيوعها وانتشارها لا يجد فيها العقلاء إلَّا الحقَّ الذي يُسعد البشرية في كل ناحية من نواحي الحياة.

إن أحاديث رسول الله ﷺ منذ أن قالها إلى الآن تنهل البشرية من خيرها وصوابها، يعترف بذلك المسلمون، والمنصفون من غير المسلمين، وهذا دليل قوي على أنها من وحي الله تعالى إليه ﷺ)[١].

وكلُّ ما ذكرناه وغيرُه الكثير يدلُّ على أنَّ السُّنَّة النبوية تحمل في ذاتها دليل كونها وحياً من عند الله تعالى.

المطلب الثالث

دلالة الإجماع وقول السلف على أن السُّنَّة وحي

يزداد الأمر وضوحاً إذا علمنا أنه قد ثبت الإجماع على أن السُّنَّة وحي من الله تعالى كالقرآن، وقد كثر كلام السلف الصالح ونقولاتهم في هذا الموضوع بما لا يستطيع العاد أن يحصيه، ومما جاء في ذلك:

عن حَسَّانَ بنِ عطيَّةَ رحمه الله قال: (كان جِبْرِيلُ يَنْزِلُ على النبي ﷺ بِالسُّنَّةِ، كما يَنْزِلُ عليه بِالْقُرْآنِ)[٢].

ويُعلِّق ابن تيمية رحمه الله على هذا الأثر بقوله: (قد عُرِف ـ بالاضطرار من

(١) المدخل إلى السُّنَّة النبوية، (ص٦١).

(٢) رواه ابن المبارك في زيادات الزهد، (ص٣٢)، (رقم ٢٣)؛ والمروزي في السُّنَّة، (ص٣٢)، (رقم ١٠٢)؛ والدارمي في سننه، (١/ ١٥٣)، (ح٥٨٨)؛ وأبو داود في المراسيل، (ص٣٦١). وأورده ابن حجر في الفتح، (١٣/ ٢٩١) وعزاه للبيهقي بسند صحيح، وقال: (حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين).

دينه ـ أنه مبعوثٌ إلى جميع الإنس والجنِّ، واللهُ تعالى خاطب بالقرآن جميعَ الثَّقلين، كما قال: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]. فكلُّ مَنْ بلغه القرآن من إنسي وجني فقد أنذره الرسولُ به، والإنذار هو الإعلام بالمخوف، والمخوف ـ هو العذاب ـ ينزل بمَنْ عصى أمره ونهيه.

فقد أعلمَ كلَّ مَنْ وصل إليه القرآن أنه إن لم يُطِعْه عذَّبه الله تعالى، وأنه إن أطاعه أكرمَه اللهُ تعالى.

وهو وإنْ مات، فإنما طاعته باتِّباع ما في القرآن مما أوجبه الله وحرَّمه، وكذلك ما أوجبه الرسول وحرَّمه بِسُنَّته. فإنَّ القرآن قد بيَّن وجوبَ طاعته، وبيَّن أنَّ الله أنزل عليه الكتابَ والحِكمة، وقال لأزواج نبيِّه: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِۚ﴾ [الأحزاب: ٣٤])[١].

دلالة الإجماع:

١ ـ قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: (صحَّ أنَّ كلام رسول الله ﷺ كلَّه في الدِّين وحي من عند الله عَزَّ وَجَلَّ، لا شك في ذلك، **ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في: أنَّ كلَّ وحيٍّ نَزَلَ من عند الله تعالى فهو ذِكْرٌ مُنزل**)[٢].

٢ ـ قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (اتَّفَقَ مَنْ يُعْتَدُّ به من أهل العلم على: **أن السُّنَّة المُطهَّرة مستقلةٌ بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن؛ في تحليل الحلال، وتحريم الحرام**)[٣].

دلالة الأقوال السلفية:

كان السلف الصالح يعظِّمون السُّنَّة ويُجلُّونها، ويعدونها وحياً كالقرآن، ومما جاء عنهم:

١ ـ قال أبو البقاء الحسيني رَحِمَهُ اللَّهُ: (القرآن والحديث يتَّحدان في كونهما

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٦/١٤٨، ١٤٩).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام، (١/ ١١٤).
(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، (ص٦٨).

وحياً مُنَزَّلاً من عند الله)(١).

٢ ـ قال المعتمر بن سليمان: سمعتُ أبي يقول: (أحاديث النبي ﷺ عندنا كالتنزيل). قال أبو موسى: (يعني: في الاستعمال، يستعمل سنة رسول الله ﷺ كما يستعمل كلام الله ﷻ)(٢).

٣ ـ قال سعيد بنُ جبيرٍ رحمه الله: (ما بلغني حديثٌ عن رسول الله ﷺ على وجهه إلَّا وجدتُ مِصداقه في كتاب الله تعالى)(٣).

٤ ـ قال ابن حجر رحمه الله: (أخرج ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب «الرد على الجهمية» بسندٍ صحيحٍ عن سلَّام بن أبي مُطيع ـ وهو شيخُ شيوخ البخاري ـ أنه ذَكَرَ المبتدعة، فقال: (**ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث؟ واللهِ ما في الحديثِ شيءٌ إلَّا وفي القرآن مِثْلُه**، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٨]. ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]. ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]. ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. ونحو ذلك، فلم يزل ـ أي: سلام بن أبي مُطيع ـ يذكرُ الآيات من العصر إلى غروب الشمس)(٤).

٥ ـ قال ابن القيم رحمه الله ـ مبيِّناً استقلالية السُّنَّة في تشريع الأحكام ـ: **(فما كان من السُّنَّة زَائِداً على الْقُرْآنِ، فَهُوَ تَشْرِيعٌ مُبْتَدَأٌ من النَّبي ﷺ، تَجِبُ طَاعَتُهُ فيه، وَلَا تَحِلُّ مَعْصِيَتُهُ، وَلَيْسَ هذا تَقْدِيماً لها على كِتَابِ اللهِ، بَلْ امْتِثَالاً لِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ)**(٥).

---

(١) كليات أبي البقاء، (ص٧٢٢).
(٢) رواه الهروي في ذم الكلام، (٢/ ٧٠)، (رقم ٢٥٥).
(٣) رواه الطبري في تفسيره، (١٢/ ١٩)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره، (٦/ ٢٠١٥)، (رقم ١٠٧٦٩)؛ والهروي في ذم الكلام، (٢/ ٧٨)، (رقم ٢٣٨).
(٤) فتح الباري، (١٣/ ٣٥٩).
(٥) إعلام الموقعين، (٢/ ٣٠٧، ٣٠٨).

الحديث أصل قائم بنفسه:

٦ - بين ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحديث أصل قائم بنفسه، موافق لأصول الشريعة، فقال: (الأُصُولُ: كِتَابُ اللهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَإِجْمَاعُ أُمَّتِهِ، وَالقِيَاسُ الصَّحِيحُ الْمُوَافِقُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ يُقَالُ: الأَصْلُ يُخَالِفُ نَفْسَهُ؟ هذا مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ، وَالأُصُولُ - في الْحَقِيقَةِ: اثْنَانِ لا ثَالِثَ لَهُمَا، كَلَامُ اللهِ وَكَلَامُ رَسُولِهِ، وما عَدَاهُمَا فَمَرْدُودٌ إِلَيْهِمَا، فَالسُّنَّةُ أَصْلٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ)(١).

ونختم هذا المطلب ببعض العبارات الرَّقراقة، والأسلوب العَذْب للعلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يؤكِّد على: أنَّ السُّنَّة وحي كالقرآن، فيقول في نونيته(٢):

إنْ رُمْتَ تُبْصِرْ ما ذكرتُ فغُضَّ	طرفاً عن سوى الآثارِ والقرآنِ
واتركْ رُسُومَ الخَلْقِ لا تعبأ بها	في السَّعد ما يُغنيك عن دَبَرانِ
حَذِّق لقلبك في النصوص كمثلِ ما	قد حذَّقُوا في الرَّأي طُولَ زمانِ
واكْحَلْ جُفُونَ القلبِ بالوَحْيَيْن	واحْذَرْ كُحْلَهم يا كثرةَ العُميانِ
فاللَّهُ بيَّن فيهما طُرُقَ الهدى	لعباده في أحسنِ التِّبيان
لم يُحْوِجِ اللَّهُ الخلائقَ مَعْهما	لِخيالِ فَلْتانٍ ورأيِ فُلانِ
فالوحْي كافٍ للذي يُعنى به	شافٍ لداءِ جَهَالةِ الإنسانِ

ولعلَّ إيمانَ هؤلاء العلماء الأفذاذ وغيرهم من الفقهاء والأصوليين والمحدِّثين بكون السُّنَّة وحياً، هو ما حدا بهم ودَفَعَهم إلى العناية بها جَمْعاً وتوثيقاً وتبويباً، ومن أجلها ابْتُكِرَتْ علومٌ ما سمع بها أحدٌ من العالَمين؛ مثل علم الجرح والتَّعديل، وعلم الإسناد وغيرهما، ممَّا كان مثارَ إعجاب ليس فقط للمسلمين بل غير المسلمين من المستشرقين والدارسين في كلِّ أنحاء العالم.

(١) إعلام الموقعين، (٢/ ٣٣٠).

(٢) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، (ص٨٣٨).

المطلب الرابع
الفرق بين القرآن والسُّنَّة

لا نزاعَ بين علماء المسلمين ـ كما تقدم ـ في أنَّ كُلّاً من القرآن والسُّنَّة وحي من عند الله تعالى، وأنَّهما المصدران الوحيدان لهذه الشريعة، وينبوعها الذي تتفجَّر منه، وأنَّ ما سواهما من أدلةٍ ـ مهما تنوَّعت وتعدَّدت ـ راجعة إليهما، ومستوحاة منهما.

والقرآن الكريم والسُّنَّة الشريفة مصدران يشد أحدهما الآخر، ولا ينفك عنه في إثبات أكثر الأحكام، **لكن كونهما تنزيلاً ووحياً وذِكراً محفوظاً لا يعني أنهما يتساويان من جميع الوجوه**، حتى لا نقعَ في الغلو والتفريط من حيث لا نشعر؛

فالقرآن هو الأصل الأوَّل والرُّكن الرَّكين لهذا الدين، شَرُفَ بنسبته إلى الله تعالى؛ فهو كلامُ الله، وكتابُه، وهذا شرفٌ لا يُدانيه شرف، ومكانةٌ لا تُقاربها مكانة؛ وقد أوكل لنفسه الشريفة ﷻ حِفْظَه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، فعجزت الأيدي العابثةُ أنْ تمتدَّ إليه، على كثرتها؛ فهو في ذمَّة الله.

والسُّنَّة النبوية على عظمتِها وعظمةِ مَنْ نُسِبَتْ إليه؛ إلَّا أنها لا تُقارن من هذا الوجه بعظمة القرآن.

وقد فَطِنَ علماء الإسلام لذلك، فبيَّنوا وأكَّدوا فروقاً جوهريةً بين القرآن والسُّنَّة، ومن أهمها[1]:

١ ـ أن **القرآن** كله كلام الله تعالى، وأما **السُّنَّة** فمنها ما هو كلام الله؛ وهي: الأحاديث القدسية، ومنها ما هو كلام النبيِّ ﷺ، ومنها ما هو من كلام الصحابة يصفون أفعالَ النبي ﷺ.

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان (ص٢٠)؛ فيض الرحمٰن في الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن، د. أحمد سالم ملحم (ص٢١ ـ ٢٩)؛ طليعة البرهان على أن السُّنَّة محفوظة كالقرآن، محمد بن أحمد الشنقيطي (ص٨٥ ـ ٨٧).

٢ ـ **القرآن** معجز بلفظه، أما **السُّنَّة** فليست معجزة بلفظها حتى ما كان من كلام الله؛ كالأحاديث القدسية فإنَّ الله تعالى لم يتحدَّ بألفاظها كالقرآن الذي يُعتبر المعجزة الكبرى التي بُعث بها النبيُّ ﷺ وتحدَّى بها الإنس والجن؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨]. وقال النبي ﷺ: «**مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ ما مِثْلُهُ آمَنَ عليه الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الذي أُوتِيْتُهُ وَحْياً أَوْحَاهُ اللهُ إليَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعاً يوم الْقِيَامَةِ**»[١].

٣ ـ **القرآن** متعبَّدٌ بتلاوته، وثبت أنَّ قراءة حرفٍ واحد منه بعشر حسنات، أما **السُّنَّة** فلم يتعبَّد اللهُ العبادَ بتلاوتها، وإنما وردت فيها أجورٌ مخصوصة في الالتزام ببعض الأذكار فيها، كما أنَّ مُدارستَها ومُذاكرتَها وقراءتَها تدخل في صُلْبِ طلب العلم النافع، وهو من الأعمال الصالحة التي يُجازى عليها العبد.

٤ ـ **القرآن** كلُّه منقول بالتواتر، وأمَّا **السُّنَّة** فمنها ما هو متواتر، ومنها ما هو من أخبار الآحاد.

٥ ـ **القرآن** يُتغَنَّى به تلاوةً وتجويداً وتحسيناً للصوت؛ كما أخبر النبي ﷺ بذلك في قوله: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ**»[٢]. أمَّا **السُّنَّة** فليس مطلوباً فيها هذا التغني والتجويد والتحسين.

٦ ـ لا تجوز قراءة **القرآن** بالمعنى في الصلاة، ولا الرواية به بالمعنى بإجماع المسلمين، وأما **السُّنَّة** فلا بأس بروايتها بالمعنى بشرط ألَّا يؤدِّي ذلك إلى تغيير المراد من الحديث أو تحريفه؛ لأن ألفاظها ليست مقصودة لذاتها كالقرآن إلَّا ما جاء في بعض المواطن الخاصة؛ كالأذكار المقصودة لفظها، ولذلك قال النبي ﷺ للذي غيَّر لفظاً في ذكر من الأذكار التي تقال قبل النوم:

---

(١) رواه البخاري، (٤/ ١٩٠٥)، (ح٤٦٩٦)؛ ومسلم، (١/ ١٣٤)، (ح١٥٢).
(٢) رواه البخاري، (٦/ ٢٧٤٣)، (ح٧١٠٥)؛ ومسلم، (١/ ٥٤٥)، (ح٧٩٢).

(**لا، وَنَبِيِّكَ الذي أَرْسَلْتَ**)[١]. بدلاً من لفظ: (**وَرَسُولِكَ**)، فصحح له الخطأ.

٧ ـ تحرم قراءة **القرآن** في الركوع والسجود، أما **السُّنَّة** فتُشرع أذكارها في مثل هذين الموضعين.

٨ ـ لا يجوز للجنب قراءة **القرآن**؛ بخلاف **السُّنَّة**.

٩ ـ تسمَّى فواصل **القرآن** آيات، وجُمله سُوَراً، أما **السُّنَّة** فيطلق على وحداتها الأحاديث أو الأخبار أو الآثار.

والخلاصة: إنَّ العلماء ذكروا في القرآن تعريفاً اصطلاحياً يُقرِّب معناه ويُميِّزه عن غيره، فعرَّفوه بأنه: (كلامُ الله، المُنزَّل على نبيِّه محمدٍ ﷺ، المُعجِزُ بلفظه، المُتعبَّدُ بتلاوتِه، المكتوبُ في المصاحف، المَنقولُ بالتَّواتر)[٢].



(١) رواه البخاري، (١/ ٩٧)، (ح٢٤٤).

(٢) انظر: مباحث في علوم القرآن، (ص٢٠).

المبحث الثالث

السُّنَّة محفوظة كالقرآن

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أسباب حفظ السُّنَّة.

المطلب الثاني: حفظ السُّنَّة في عصر النبي ﷺ.

المطلب الثالث: حفظ السُّنَّة في عصر الصحابة.

المطلب الأول

أسباب حفظ السُّنَّة

من المفاخر العظيمة للأمة الإسلامية أن الله تعالى حَفِظَ كتابها من بين الكتب السوالف، وصان بجانبه السُّنَّة المطهرة وحَفِظَها من الضياع والعبث والكذب والتحريف، ولذا قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (اعلموا إخواني وفَّقكم الله، أنه ليس بمحفوظٍ سوى ما في كتاب الله المنزه عن التحريف، وسُنَّةِ الرسول المُرسَل ﷺ)[١]، وهناك أسباب كثيرة ـ هيأها الله تعالى ـ أدَّت بمجموعها إلى حفظ السُّنَّة، ومن أهمها[٢]:

السبب الأول: السُّنَّة من الذِّكر الذي تكفَّل الله بحفظه:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

(**والذِّكر**: اسمٌ واقِعٌ على كلِّ ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن، أو من

(١) الضعفاء والمتروكين، (١/ ٥).

(٢) انظر: حِفظ الله السُّنَّة، أحمد بن فارس السلوم (ص٣٩ ـ ٥٧).

سنةِ وحيٍّ يُبيِّن بها القرآن)[١].

والوحي المُنزَّل ينقسم قسمين:

الأول: وحي متلو معجز، وهو القرآن.

الثاني: وحي مَروِيٌّ منقول ليس بمعجز، ولا متلو، لكنه مقروء، وهو السُّنَّة.

والوحي بلا خلاف ذِكر، والذِّكر محفوظ، فسُنَّة النبي ﷺ محفوظة بحفظ الله تعالى لا يضيع منها شيء[٢].

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ ـ مؤكِّداً على أن السُّنَّة من الذِّكر الذي تكفَّل الله تعالى بحفظه ـ: (صحَّ أنَّ كلام رسول الله ﷺ كلَّه في الدِّين وحي من عند الله عَزَّ وَجَلَّ، لا شك في ذلك، **ولا خلاف بين أحدٍ من أهل اللغة والشريعة في: أنَّ كلَّ وحيٍّ نَزَلَ من عند الله تعالى فهو ذِكْرٌ مُنزَّل،** فالوحي كلُّه محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكلُّ ما تكفَّل الله بحفظه فمضمونٌ ألَّا يضيع منه، وألَّا يُحرَّفَ منه شيء أبداً تحريفاً لا يأتي البيان ببطلانه، إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذباً وضمانه خائساً، وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل، فوجب أن الدِّين ـ الذي أتانا به محمد ﷺ ـ محفوظٌ بتولِّي الله تعالى حِفظَه، مُبَلَّغٌ كما هو، إلى كلِّ مَنْ طلبَه مما يأتي أبداً إلى انقضاء الدنيا قال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]. فإذا كان ذلك كذلك، فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطلٌ موضوع اختلاطاً لا يتميَّز عن أحد من الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك لكان الذِّكر غير محفوظ، ولكان قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]. كَذِباً ووعداً مُخْلَفاً، وهذا لا يقوله مسلم.

فإن قال قائل: إنما عَنَى تعالى بذلك القرآنَ وحده، فهو الذي ضَمِنَ تعالى حِفظَه، لا سائر الوحي الذي ليس قرآناً!

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، (١/ ١١٥).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، (١/ ٩٣ ـ ٩٤).

قلنا له: وبالله تعالى التوفيق: هذه دعوى كاذبة مُجرَّدة من البرهان، وتخصيصٌ للذِّكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فَصَحَّ أن لا برهان له على دعواه، فليس بصادقٍ فيها)[١].

السبب الثاني: لا يكتملُ حِفْظُ القرآن إلَّا بحفظ السُّنَّة:

لا يتم حفظ القرآن الكريم إلَّا بحفظ السُّنَّة المُبيِّنة والمُفسِّرة له، والحفظ التام الذي ضَمِنَه الله تعالى للقرآن حفظ المباني والمعاني؛ أي: حفظ الحروف وحفظ معانيها، وهي السُّنَّة؛ لأنها مبيِّنة وشارحة ومُفسِّرة ومُوضِّحة للقرآن الكريم؛ كما قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. فالله تعالى أوكل مهمة تبيين هذا الذِّكر إلى النبي ﷺ.

و(**في القرآن مُجْمَل كثير**؛ كالصلاة والزكاة والحج، وغير ذلك مما لا نعلم ما أَلْزَمَنا الله تعالى فيه بلفظه، لكنْ بيان رسول الله ﷺ، **فإذا كان بيانُه** عليه السلام **لذلك المُجْمَل غيرَ محفوظٍ ولا مضمونٍ سلامته ممَّا ليس منه، فقد بطل الانتفاع بنصِّ القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المُفترضة علينا فيه)**[٢].

السبب الثالث: لا يتحقَّق التَّأسِّي بالنبي ﷺ إلَّا بحفظ السُّنَّة:

أمرنا الله تعالى بالتَّأسِّي بالنبي الكريم ﷺ تأسِّياً مطلقاً في جميع أقواله وأفعاله؛ كما في قوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. ولا يمكن للمسلمين أن يتأسَّوا بسنَّته ﷺ إذا لم تُحفظْ، وإلَّا كان كلام الله تعالى ـ وحاشاه ـ في هذه الآية وأمثالِها عبثاً، وهو من التكليف بما لا يُطاق؛ لأنه ضاع واندثر منذ قرون، وشَرْعُ الله تعالى مُنزَّه عن مثل هذا، والواقعُ يؤكِّد أن السُّنَّة النبوية محفوظةٌ، فأمكن التَّأسِّي به ﷺ.

ومثل ما قيل في هذه الآية الكريمة يقال في مثيلاتها؛ كقوله سبحانه: ﴿فَلَا

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، (١/ ١١٤، ١١٥).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، (١/ ١١٥).

وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥]، فلو لم تُحفظْ لنا السُّنَّة وأحكامها في الأقضية، لكان قد قُدِّر علينا ألّا نؤمن، وهذا من المُحال؛ لأن الأمة الإسلامية مصونةٌ عن ذلك، ولا تزال طائفةٌ منها على الحق ظاهرة ومنصورة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في نونيته[١]:

قد أقسَمَ اللّهُ العظيمُ بنفسه	قَسَماً يُبَيِّنُ حقيقةَ الإيمانِ
أنْ ليس يؤمن مَنْ يكون مُحْكِّماً	غير الرَّسول الواضح البرهانِ
بل ليس يؤمن غير مَنْ قد حكَّم	الوحيين حسب فذاك ذو إيمانِ
هذا وليس بمؤمن حتى يُسَلِّم	للذي يقضي به الوَحْيانِ

السبب الرابع: انقطاع الوحي والرسالات يستلزم حِفْظَ السُّنَّة:

بما أن الوحي انقطع، وخُتمت الرِّسالات برسالة سيدنا محمدٍ ﷺ لزم من ذلك حفظ شريعته: كتاباً وسنَّة، إلى قيام الساعة، وهذا من عدل الله تعالى ـ كما هو الواقع ـ فقد حُفِظَت أقواله وأفعاله وتقريراته وشرعه الحكيم ﷺ كما حُفِظَ القرآن الكريم، وحِفظُهما متلازم.

(فقد كان النبي قبل نبيِّنا يُبعثُ إلى قومه خاصَّة؛ ثم إنْ كذَّبوا ـ وهو الغالب ـ يُهلكهم الله تعالى؛ كقوم عاد وثمود، وكقرونٍ بين ذلك كثيراً، وإنْ آمنوا وصدَّقوا فإنَّ النبي كان يُعقب بنبيٍّ؛ كما حصل مع بني إسرائيل، ابتدؤوا بموسى وخُتموا بعيسى، وبينهم أنبياء لا يُحصيهم إلَّا الله عَزَّ وَجَلَّ، عليهم الصلاة والسلام، قال ﷺ: «**كانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمْ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ، خَلَفَهُ نَبِيٌّ**»[٢]، ولذلك لم يحتاجوا إلى سُنَّة أنبيائهم السابقين؛ لاستغنائهم باللاحقين، فقامت الحجة عليهم بذلك)[٣].

---

(١) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، (ص٤١٧).

(٢) رواه البخاري، (٣/ ١٢٧٣)، (ح٣٢٦٨)؛ ومسلم، (٣/ ١٤٧١)، (ح١٨٤٢).

(٣) حِفظ الله السُّنَّة، (ص٤٧).

السبب الخامس: خاطبت السُّنَّة أقواماً يأتون في آخر الزمان:

من الأدلة على حِفظ الله تعالى للسُّنَّة: أنَّ السُّنَّة خاطبت أقواماً يأتون في آخر الزمان لم يكونوا حاضرين في زمن بعثة النبيِّ ﷺ ولا في القرون التي تلتهم؛ فقد حثَّ النبي ﷺ ـ كما في الأحاديث الثابتة ـ الناس بالتمسك بالسُّنَّة زمن الغربة، واستغفاره لأهل القسطنطينية، وإحرازه عصابة تغزو الهندَ، وأخرى تكون مع المسيح عليه السلام من النار، وإخباره بأيام الفتن، وأشراط الساعة، وإخباره عن أصناف من أمته لم يرها في زمانه، ونحو ذلك من مخاطبته ﷺ لأهل القرون المتأخِّرة، فلو لم يكن هناك حِفْظٌ إلهي عَلِمَه النبي ﷺ، لكان من العبث واللغو أن يتفوَّه بهذا فَمُه الطاهر، ولا سيما وأنَّ أصحابه الكرام رضي الله عنهم غيرُ محتاجين لذلك، ومقام النبوة مصون عن مثل هذا[١].

ومن أجل ذلك حث النبي ﷺ أصحابه الكرام رضي الله عنهم على تبليغ ما يسمعون منه إلى مَنْ بعدهم، وهكذا إلى قيام الساعة؛ ليستمرَّ تبليغ الدِّين وحِفظُ السُّنَّة، ومن ذلك:

ما جاء عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول اللهِ ﷺ: «**تَسْمَعُونَ**[٢]، **وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ**[٣]»[٤].

وقد عدَّ العلماء ذلك من معجزات نبوَّته ﷺ كما قال العلائي: (هذا من معجزاته التي وعد بوقوعها أُمَّته، وأوصى أصحابَه أن يُكرموا نَقَلَة العلم، وقد

---

(١) انظر: المصدر نفسه، (ص٤٨).

(٢) (**تَسْمَعُونَ**): هذا خبر بمعنى الأمر؛ أي: لِتَسْمَعوا مني الحديث، وتُبَلِّغوه عَنِّي، ولِيَسْمَعُه مَنْ بعدي منكم.

(٣) (**وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ**): أي: ويَسْمَعُ الغيرُ من الذي يَسْمَعُ منكم حديثي، وكذا مَنْ بعدهم، وهَلُمَّ جرًّا، وبذلك يظهر العلم وينشر، ويحصل التبليغ، وهو الميثاق المأخوذ عن العلماء.
انظر: فيض القدير، (٣/ ٢٤٥).

(٤) رواه أحمد في المسند، (١/ ٣٢١)، (ح٢٩٤٧)؛ وأبو داود، (٣/ ٣٢١)، (ح٣٦٥٩)؛ وابن حبان في صحيحه، (١/ ٢٦٣)، (ح٦٢). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤١١)، (ح٣٦٥٩).

امتثلت الصحابةُ أمره، ولم يزل يُنقل عنه أفعاله وأقواله، وتلقَّى ذلك عنهم التابعون، ونقلوه إلى أتباعهم، واستمر العملُ على ذلك في كلِّ عصرٍ إلى الآن)[١]. وإلى قيام الساعة إن شاء الله تعالى.

السبب السادس: السُّنَّة محفوظةٌ بالإسناد كما حُفِظَ القرآن:

القرآن العظيم محفوظ بحفظ الله له، ثم بالإسناد المُتَّصِل بالنبي ﷺ، والأمر ذاتُه توفَّر في سُنَّته ﷺ؛ لأنها من وحي الله تعالى فهي محفوظة، وتوفَّر فيها الإسناد المُتَّصل بالنبي ﷺ، فكيف لنا أنْ نُفرِّقَ بين مُتشابهين ومَرْوِيين؟ إذاً فالحِفْظُ للكتاب والسُّنَّة جميعاً، ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

قال عَبْدُ اللهِ بنُ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللهُ: (الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ)[٢].

وقال ابن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللهُ لإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني المتروك: (يا إسحاقُ، تجيء بأحاديثَ ليست لها أزِمَّةٌ، ولا خطامٌ! إذا حَدَّثْتَ فأَسْنِدْ)[٣].

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: (مَثَلُ الذي يطلبُ العلمَ بلا إسنادٍ مَثَلُ حاطبِ ليلٍ، لعل فيها أفعى تلدغُه، وهو لا يدري)[٤].

وقال مُحَمَّدُ بن سِيرِينَ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ هذا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ)[٥].

ويؤكد هذه المقولة ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فيقول: (وعِلْمُ الإسناد والرِّواية مِمَّا خَصَّ الله به أُمَّةَ محمدٍ ﷺ، وجَعَلَه سُلَّماً إلى الدِّراية، فأهل الكتاب لا إسنادَ لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المُبتدِعون من هذه الأُمَّة أهل الضلالات،

---

(١) فيض القدير، (٣/ ٢٤٥).
(٢) مقدمة صحيح مسلم، (١/ ١٥).
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى القزويني (١/ ١٩٤).
(٤) المصدر نفسه، (١/ ١٥٤).
(٥) مقدمة صحيح مسلم، (١/ ١٤).

وإنما الإسناد لَمَنْ أعظم الله عليه المنة؛ أهل الإسلام والسُّنَّة يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحقَّ من الباطل، ولا الحالي من العاطل)[(١)].

السبب السابع: إكمالُ الدِّينِ وإتمامُ النِّعمةِ يستلزم حِفْظَ السُّنَّة:

مصداقه قول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]. فيلزم من إكمال الدِّين، وإتمام النِّعمة حِفْظ الكتاب والسُّنَّة جميعاً؛ لأنهما دين الله تعالى الذي أكمله، وارتضاه لعباده، وبذلك تمت نعمة الله عليهم، وحول هذا المعنى يقول **ابن حزم** رَحِمَهُ اللَّهُ: (فنقول لِمَنْ جَوَّزَ أن يكون ما أَمَرَ اللهُ تعالى به نبيَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ من بيان شريعة الإسلام لنا غير محفوظ، وأنه يجوز فيه التبديل، وأن يختلط بالكذب الموضوع اختلاطاً لا يتميَّز أبداً: **أخبرونا**: عن إكمال الله دِيناً، ورِضاه الإسلام لنا دِيناً، ومَنْعِه تعالى من قبول كلِّ دينٍ حاشا الإسلام، أكُلُّ ذلك باقٍ علينا ولنا إلى يوم القيامة؟ أم إنما كان ذلك للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فقط، أم لا للصحابة ولا لنا؟ ولا بد من أحد هذه الوجوه.

فإنْ قالوا: لا للصحابةِ، ولا لنا، كان قائل هذا القول كافراً؛ لتكذيبه اللهَ تعالى جهاراً، وهذا لا يقوله مسلمٌ. **وإنْ قالوا**: بل كان كلُّ ذلك باقٍ لنا وعلينا إلى يوم القيامة، صاروا إلى قولنا ضرورةً...

وهذا برهانٌ ضروري قاطع على أنَّ كلَّ ما قاله رسول الله ﷺ في الدِّين، وفي بيان ما يلزمنا محفوظٌ، لا يختلط به أبداً ما لم يكن منه)[(٢)].

وقال **الإمام الشافعي** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مُبيِّناً أنَّ الله تعالى حَفِظَ السُّنَّةَ فلم يذهب منها شيء على جميع الأمة، وإنْ لم يستوعِبْها كلُّ فردٍ على حِدة ـ: (ولسان

---

(١) مجموع الفتاوى، (١/ ٩).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، (١/ ١١٩).

العرب: أوسعُ الألسنة مذهباً، وأكثرُها ألفاظاً، ولا نعلمه يُحيط بجميع علمه إنسانٌ غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامَّتها، حتى لا يكون موجوداً فيها مَنْ يعرفه.

والعلم به ـ عند العرب ـ كالعلم بالسُّنَّة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلاً جَمَعَ السُّنن فلم يذهب منها عليه شيء.

فإذا جُمِعَ عِلمُ عامَّةِ أهل العلم بها، أتى على السُّنن، وإذا فُرِّقَ عِلْمُ كلِّ واحدٍ منهم، ذهب عليه الشيءُ منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره.

وهم في العلم طبقات: **منهم**: الجامع لأكثره وإنْ ذهب عليه بعضُه. **ومنهم**: الجامع الأقلُّ ممَّا جَمَعَ غيرُه.

وليس قليلُ ما ذهب ـ من السُّنن ـ على مَنْ جَمَعَ أكثرَها دليلاً على أنْ يُطلب عِلْمُه عند غيرِ طبقته من أهل العلم، بل يُطلب عن نظرائِه ما ذهب عليه، حتى يُؤتى على جميع سنن رسول الله ـ بأبي هو وأمي ـ فيتفرد جملةُ العلماء بجمعها، وهم درجاتٌ فيما وَعَوْا منها)[١].

(مسألةٌ وجوابها):

إذا كان الأمر على ما استقرَّ من تكفُّل الله تعالى حفظ الكتاب والسُّنَّة، فلماذا أُشكِل على البعض: أنَّ هناك فرقاً بين الكتاب والسُّنَّة، وأنَّ الله تعالى إنما تعهَّد بحفظ كتابه دون السُّنَّة؟

نقول وبالله التوفيق: هذا الأمر راجعٌ إلى أمور عدة، ومنها:

١ ـ طبيعة كلٍّ من القرآن والسُّنَّة، **فالقرآن** كلام الله المعجز، المجموع ابتداءً في الصدور وفي السطور، وقد استقرَّ كاملاً في عهد النبيِّ ﷺ فسَهُلَ جَمْعُه وسَهُلَ حِفظُه في الصدور بالإضافة إلى السطور، ومنذ عهد النبي ﷺ وإلى عصرنا هذا وإلى أنْ يشاء الله تعالى وُجِدَ الملايين من المسلمين من

(١) الرسالة، (ص٤٢ ـ ٤٣).

حَفَظَةِ كتاب الله تعالى، وعُقِدَتْ المسابقات المحلية والعالمية للتنافس الشريف في هذا الميدان، ممَّا رسَّخ هذا الاعتقادَ في قلوب الناس أجمعين؛ أنَّ هذا الكتاب محفوظٌ بحفظ الله تعالى له.

أمَّا **السُنَّة**، فقد تعدَّدت روايتُها، وأوجهُ الرواية، وتشابهت وكثُرت كثْرَةً بالغة ممَّا صَعَّبَ أنْ يحويَها صدرُ رجلٍ واحد أو عدَّة رجالٍ مجتمعين، بل ولا يمكن جمعها في كتاب واحد، وإنما تحتاج إلى عشرات المجلَّدات لجمع ما توافر فيها، وما عند هذا قد لا تجده عند هذا، ولكن مجموع ما كُتِبَ وجُمِعَ قد استوعَبَ السُنَّةَ دون تفريطٍ أو إفراط.

٢ ـ صعوبة التحريف أو التغيير في **القرآن العظيم**، حيث لم يستطع أعداء الدين من الملحدين والمبطلين أنْ يُحرِّفوا فيه أو يُبدِّلوا أو يُغيِّروا بزيادة أو نقصان؛ نظراً لِحِفظِه في الصدور، وجَمعِه كاملاً في كتابٍ واحد.

بينما **السُنَّة النبوية**، فقد تعرَّضت لهجماتٍ شرسةٍ على أيدي أعدائها من الكافرين والملحدين والفِرَقِ الضالة، فأدخلت فيها ما ليس منها، وهذا الأمر كان من السهل إحداثُه مع السُنَّة لكثرتها وتشعُّبها، ولكنه يصعب عليهم مع كتاب الله تعالى.

٣ ـ تأخَّرَ جَمْعُ **السُنَّة** وتدوينها نسبيًا، مقارنةً مع القرآن، وإنْ كان البدءُ في جَمعها وحِفظها بَدَأَ مُبكِّراً، إلَّا أنه لم يأخذ شكلاً منهجيّاً إلَّا بعد فترة، بينما **القرآن** كان حفظه متواكباً ومتزامناً مع حياة النبيِّ ﷺ ومنذ عهد الخليفة الأوَّل أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه.

٤ ـ كثرة وجود الأحاديث الموضوعة والضَّعيفة جعلتْ قوماً يظنون أنَّ وجودَها دليلٌ على عدم حفظِ اللهِ للسُنَّة، وهذا خطأٌ فاحش؛ إذْ هيَّأ الله الأسبابَ التي من شأنها أن تُغَربل السُنَّةَ فتُميِّز صحيحَها من سقيمها، فهبَّ رجالٌ لتفنيد الأحاديث والأسانيد، وأرسوا قواعدَ علمٍ ما زال مَثارَ إعجاب العالَم بأسره حتى وقتنا هذا.

وأصبح وجود هذه الأحاديث الموضوعة وما أُفْرِدَ لها من مؤلَّفات ومُصنَّفات دليلاً على حفظِ الله تعالى للسُنَّة؛ إذْ لو لم تُحفظْ لكانت مُخْتلِطةً

بالأحاديث الصحيحة، غير واضحة، وغير معلومة، وهذا ما لم يحدث، ولله الحمد والمنة.

المطلب الثاني

حفظ السُّنَّة في عصر النبي ﷺ

حرص النبي ﷺ على تبليغ دين الله تعالى ـ كتاباً وسنَّةً ـ أكمل بلاغ وأتمَّه، وبذل في ذلك الغالي والنفيس من عمره الشريف ﷺ، وحرص على تعليم أصحابه الكرام ﷺ ما أوحي إليه من ربِّه بما اختصه الله به من جوامع الكلم، فيُعبِّر ﷺ عن المعاني الكثيرة باللفظ واللفظين، بأبلغ عبارة وأوضحها وأوجزها، ممَّا سَهَّلَ على أصحابه وأتباعه طريقةَ الحفظ، إذْ لو اعتمدَ التَّقعُّرَ في الكلام والإغماض والإغراب، لربما نفر الناس عن حفظ حديثه، والناظر في سنته ﷺ يجدها سهلةَ الألفاظ، قريبةَ المعاني، بسيطةَ التركيب، بعيدةً عن السَّجع والتكلُّف، بل بعد مضيِّ مئات السنين تقرأ الحديثَ وتسمعه، فلا تحتاج في معرفة فهْمِ ألفاظه إلى قاموسٍ أو معجم إلَّا النَّزر اليسير، وهذا وربِّ الكعبة وجهٌ من وجوه الإعجاز في السُّنَّة النبوية، فعَقْدُ مقارنةٍ يسيرةٍ بينها وبين الأدب الجاهلي (شِعراً ونثراً)، تجدْ فرقاً شاسعاً، إذْ يحتاج القارئ إلى المعاجم والقواميس لفكِّ رموز لغة الأدب الجاهلي، بينما في السُّنَّة والحديث نجدُ الألفاظَ سهلةً قريبةً إلى الأذهان والأفهام، وسنَّته ﷺ بين أيدينا شاهدة بذلك، فهي في أعلى درجات البلاغة والفصاحة، وفي ذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كان ﷺ أفصحَ خلقِ الله، وأعذبَهم كلاماً، وأسرعَهم أداءً، وأحلاهم مَنْطِقاً، حتى إنَّ كلامه لَيَأْخُذُ بمجامع القلوب، ويَسبي الأرواح، ويشهد له بذلك أعداؤه.

وكان إذا تكلَّم تكلَّم بكلامٍ مُفَصَّلٍ مُبَيَّنٍ، يعدُّه العادُّ، ليس بهذٍّ مُسْرِعٍ لا يُحفظ، ولا مُنقطِع تخلَّلُه السَّكَتاتُ بين أفراده الكلام)[1].

(١) زاد المعاد، (١/ ١٨٢).

وسائل النبي ﷺ في حفظ السُّنَّة:

الدارس لهدي النبي ﷺ في تبليغه السُّنَّة وتعليمها يجد أنه كان حريصاً أشدَّ الحرص على أن يُنقل كلامه نقلاً صحيحاً دقيقاً، يؤدِّي إلى حفظ السُّنَّة في الصدور حِفظاً سليماً، ومن أهم الوسائل التي استعملها النبي ﷺ في تبليغه للسُّنَّة تبليغاً أدى إلى حفظها ما يلي[١]:

أولاً: ترغيبُه في حِفظِ السُّنَّةِ وتبليغِها:

كان ﷺ يحث أصحابه الكرام ﭫ على حفظ السُّنَّة وتبليغها للناس، فقد كان ﷺ يردد في مناسبات عِدَّة: «**وَلْيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**»[٢].

ويقول أيضاً: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**»[٣].

وكان ﷺ يدعو لنَقَلَةِ الحديث بالنَّضارة والبهاء، فيقول: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[٤].

وكان ﷺ يقول لأصحابه: «**احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ من وَرَاءَكُمْ**»[٥].

وقال ﷺ لمالكِ بنِ الحُوَيرث وأصحابِه ﭫ: «**لو رَجَعْتُمْ إلى بِلَادِكُمْ فَعَلَّمْتُمُوهُمْ**»[٦].

ثانياً: دُعاؤه لأصحابه بالفَهمِ والحِفظ:

كان رسول الله ﷺ يدعو لبعض أصحابه بالفقه والفهم؛ ومن ذلك دعاؤه

---

(١) انظر: جهود الأئمة في حفظ السُّنَّة، أحمد بن عبد الرحمٰن الصويان، مجلة البيان، (عدد: ١١٥)، (ربيع الأول ١٤١٨هـ)، (ص٨)؛ السُّنَّة النبوية: مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها، د. عبد المُهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي (ص٦٢)؛ مصادر التشريع ومنهج الاستدلال والتلقي، حمدي عبد الله (ص١٣٣).

(٢) رواه البخاري، (١/ ٥١)، (ح١٠٤)؛ ومسلم، (٢/ ٩٨٧)، (ح١٣٥٤).

(٣) رواه البخاري، (٣/ ١٢٧٥)، (ح٣٢٧٤).

(٤) رواه أبو داود، (٣/ ٣٢٢)، (ح٣٦٦٠)؛ والترمذي، (٥/ ٣٣)، (ح٢٦٥٦). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤١١)، (ح٣٦٦٠).

(٥) رواه البخاري، (١/ ٢٩)، (ح٥٣).

(٦) رواه البخاري، (١/ ٢٤٢)، (ح٦٥٢).

المشهور لابن عباس رضي الله عنهما: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»[١].

وكان ﷺ يدعو لبعض أصحابه بالحفظ والضَّبط، فها هو ذا يقول لأصحابه يوماً: «**مَنْ يَبْسُطْ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي، ثُمَّ يَقْبِضْهُ، فَلَنْ يَنْسَى شَيْئاً سَمِعَهُ مِنِّي**». قال أبو هريرة رضي الله عنه: فَبَسَطْتُ بُرْدَةً كَانَتْ عَلَيَّ، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ ما نَسِيتُ شيئاً سَمِعْتُهُ مِنْهُ[٢].

ثالثاً: توعُّده الشديد بالنار لمَنْ كَتَم عِلماً، أو كَذَب عليه متعمداً:

* فقد حذَّر النبي ﷺ تحذيراً شديداً من كتمان العلم، في قوله: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ؛ أَلْجَمَهُ اللهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٣].

* وحذَّر ﷺ تحذيراً شديداً كذلك من الكذب عليه، في قوله: «**إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ**»[٤]. وهو تحذير لمَنْ جاء بعد الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم عدول بتعديل الله لهم، قال ابن تيمية رحمه الله: (فلا يُعرف من الصحابة مَنْ تعمَّد الكذبَ على رسول الله ﷺ، وإنْ كان فيهم مَنْ له ذنوب، لكن هذا الباب مِمَّا عَصَمَهم الله فيه مِنْ تعمُّد الكذب على نبيِّهم)[٥].

رابعاً: إذنُه للصحابة بكتابةِ الحديث:

* نهى النبي ﷺ ابتداءً أصحابه الكرام رضي الله عنهم عن كتابة الحديث في قوله: «**لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غيرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ**»[٦].

وسبب النهي: خشية اختلاط الحديث بالقرآن، أو أن يشتغل الناس

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٦٦)، (ح١٤٣).
(٢) رواه البخاري، (٦/ ٢٦٧٧)، (ح٦٩٢١).
(٣) رواه أبو داود، (٣/ ٣٢١)، (ح٣٦٨٥)؛ وابن ماجه، (١/ ٩٧)، (ح٢٦٤). وصححه الألباني في صحيح أبي داود، (٢/ ٤١١)، (ح٣٦٥٨).
(٤) رواه البخاري، (١/ ٤٣٤)، (ح١٢٢٩)؛ ومسلم، (١/ ١٠)، (ح٤).
(٥) الرد على الأخنائي، (ص١٠٣، ١٠٤).
(٦) رواه مسلم، (٤/ ٢٢٩٨)، (ح٣٠٠٤).

بالحديث دون القرآن، فلما أمن ذلك أذن لأصحابه بكتابة الحديث زيادة في الضبط والإتقان.

* وعن عبد اللهِ بن عَمْرٍو رضي الله عنهما، قال: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ، أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ في الْغَضَبِ وَالرِّضَا؟! فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ! فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إلى فِيهِ، فقال: «**اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ**»[(١)].

ولهذا كان النبي ﷺ يحث أصحابه على الكتابة، ويقول: «**قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ**»[(٢)].

خامساً: اعتمادُه ﷺ وسائلَ وطُرُقاً للتعليم:

كان ﷺ مُعلِّماً قد بلغ الدرجةَ العليا في تعليمه؛ وهو ما أشار إليه القرآن الكريم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، بل إنَّ التعليمَ المُيَسَّرَ من أبرز معالم بِعثته ﷺ للناس؛ وفي ذلك يقول ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لم يَبْعَثْنِي مُعَنِّتاً، ولا مُتَعَنِّتاً، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**»[(٣)]، وقد استحدث المُعلِّمُ المُيسِّرُ ﷺ وسائلَ وطرقاً للتعليم كان له فيها قَصَبُ السَّبقِ على النظريات الحديثة، التي يجب أن ينتبه إليها التَّربويون المسلمون؛ لِيَضَعوا منهجاً تربوياً وتعليميًّا نبويّاً في المقام الأوَّل، والمتتبِّعُ لأحاديثه ﷺ يجد ذلك واضحاً جليّاً، والمقامُ ليس مقامَ بسطٍ لهذا المنهج، وإنما مقام إشارة إلى بعض ملامح هذا المنهج، الذي أثمرَ حِفْظَ السُّنَّة النبوية حفظاً قد أبهر العالَم بأسره، ومن وسائله في ذلك ـ على سبيل الإشارة لا الحصر ـ ما يلي:

---

(١) رواه أحمد في المسند، (٢/ ١٦٢)، (ح٦٥١٠)؛ وأبو داود، (٣/ ٣١٨)، (ح٣٦٤٦). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤٠٨)، (ح٣٦٤٦).

(٢) رواه الحاكم في المستدرك، (١/ ١٨٨)، (ح٣٦٢). وصححه الألباني في صحيح الجامع، (٢/ ٨١٦)، (ح٤٤٣٤).

(٣) رواه مسلم، (٢/ ١١٠٤)، (ح١٤٧٨).

١ ـ تَكرارُه الحديثَ حتى يُفهم عنه:

كان النبي ﷺ إذا تكلم حرص أن يُفهم كلامه ويتَّضح مراده، فإن كانت الكلمة تحتاج إلى إعادة أعادها، وربما كررها ثلاث مرات، حتى يطمئن أنها قد عُقِلت عنه:

* فعن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ عن النبي ﷺ: «**أَنَّهُ كان إذا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثاً حتى تُفْهَمَ عنه**»[(١)].

٢ ـ مُراجعتُه لِمَحفوظاتِ بعضِ أصحابه:

* عن الْبَرَاءِ بنِ عَازِبٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**إذا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ على شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إني أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ ولا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الذي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الذي أَرْسَلْتَ، واجْعَلْهُنَّ مِنْ آخِرِ كَلَامِكَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ مُتَّ وَأَنْتَ على الْفِطْرَةِ**».

قال: فَرَدَّدْتُهُنَّ لأَسْتَذْكِرَهُنَّ، فقلت: آمَنْتُ بِرَسُولِكَ الذي أَرْسَلْتَ.

قال: «**قُلْ: آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الذي أَرْسَلْتَ**»[(٢)].

٣ ـ مُراعاتُه لِحَالِ أصحابِه:

فكان رسول الله ﷺ يُراعي حالَ الصحابة، فلا يُحدِّثهم إلَّا وهم في حالٍ من الشوق إلى الاستماع والتَّعلُّم، ولا ريب أنَّ هذا آكد لرسوخ المسموع، والابتعاد من الملل والسَّآمة:

* عن ابن مَسْعُودٍ رضي الله عنه قال: (**كان النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ؛ كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا**)[(٣)].

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٤٨)، (ح٩٥).

(٢) رواه مسلم، (٤/ ٢٠٨١).

(٣) رواه البخاري، (١/ ٣٨)، (ح٦٨)؛ ومسلم، (٤/ ٢١٧٣)، (ح٢٨٢١).

٤ ـ يُحَدِّث بِتَروٍّ وتؤدةٍ، ولا يَسْرد الكلامَ سرداً:

كان النبي ﷺ إذا تحدَّث يتحدَّث بتروٍّ، لا يُدخل الكلامَ بعضَه في بعض، ولا يسرده سرداً، وهو أدعى لسلامة المسموع، وحفظ السامع، وفهم الحديث:

* عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: (**كان كَلَامُ رسولِ اللهِ ﷺ كَلَاماً فَصْلاً**[١]؛ **يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ**)[٢].

* وعن جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنهما قال: (**كان فِي كَلَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَرْتِيلٌ**[٣]**أو تَرْسِيلٌ**[٤])[٥].

٥ ـ تقديمُه الفائدةَ أحياناً في صورةِ سؤالٍ:

وتقديم الفائدة العلمية في صورة سؤال يجعل السامع والمتلقِّي يُحاول الوصول إلى الجواب، وهو أمر يجذب الانتباه والتشويق، فحينما يُجيب ﷺ يرسخ حديثه في الأذهان؛ لأن العقول متهيأة، والقلوب متشوقة، والأذهان مشحوذة:

* عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ، فَحَدِّثُونِي ما هِيَ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي**». قال عبد اللهِ: وَوَقَعَ في نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ فَاسْتَحْيَيْتُ، ثُمَّ قالوا: حَدِّثْنَا مَا هِيَ يا رَسُولَ اللهِ؟ قال: «**هِيَ النَّخْلَةُ**»[٦].

---

(١) (**كَلَاماً فَصْلاً**): أي: مفصولاً بين أجزائه وواضحاً. انظر: عون المعبود، (١٣/ ١٢٦).

(٢) رواه أبو داود، (٤/ ٢٦١)، (ح٤٨٣٩).
وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١٨٩)، (ح٤٨٣٩).

(٣) (**تَرْتِيلٌ**): أي: تأنٍّ وتمهُّلٍ، مع تبيين الحروف والحركات، بحيث يتمكَّن السامع من عدِّها.

(٤) (**أو تَرْسِيلٌ**): هذا شكٌّ من الراوي، ومعنى الترتيل والترسيل واحد. انظر: عون المعبود، (١٣/ ١٢٦).

(٥) رواه أبو داود، (٤/ ٢٦٠)، (ح٤٨٣٨).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١٨٩)، (ح٤٨٣٨).

(٦) رواه البخاري، (١/ ٣٤)، (ح٦١)، ومسلم، (٤/ ٢١٦٤)، (ح٢٨١١).

٦ ـ استعمالُه المَثَلَ من باب تقريب المراد:

ضَرْبُ الأمثالِ للمتعلمين والمتلقِّين من الأساليب التربوية التي استخدمها النبي ﷺ في كثير من الأحاديث الشريفة؛ بغية تقريب المراد، وإيصاله للذِّهن، لِيُفْهَمَ ويُعْقَلَ، فكان يُمَثِّل البعيد بالقريب، والمجهول بالمعلوم، والمعنوي بالمحسوس، ومن أمثاله المشهورة:

* قوله ﷺ: «**مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسُّوْءِ؛ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ...**»(١).

* وقوله ﷺ: «**إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ من قَبْلِي؛ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتاً، فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ الناسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ له، وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هذه اللَّبِنَةُ. قال: فَأَنَا اللَّبِنَةُ، وأنا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ**»(٢).

* وقوله ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ في تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ؛ مَثَلُ الْجَسَدِ إذا اشْتَكَى منه عُضْوٌ، تَدَاعَى له سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**»(٣).

قال ابن القيم رحمه الله ـ في معرض حديثه عن الأمثال المضروبة في السُّنَّة ـ: (فَهَذِهِ وَأَمْثَالُهَا من الأَمْثَالِ التي ضَرَبَهَا رسولُ اللهِ ﷺ؛ لِتَقْرِيبِ الْمُرَادِ، وَتَفْهِيمِ الْمَعْنَى، وَإِيصَالِهِ إِلَى ذِهْنِ السَّامِعِ، وَإِحْضَارِهِ في نَفْسِهِ بِصُورَةِ الْمِثَالِ الذي مَثَّلَ بِهِ، فإنه قد يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى تَعَقُّلِهِ وَفَهْمِهِ وَضَبْطِهِ، وَاسْتِحْضَارِهِ له بِاسْتِحْضَارِ نَظِيرِهِ، فإِنَّ النَّفْسَ تَأْنَسُ بِالنَّظَائِرِ وَالأَشْبَاهِ الأُنْسَ التَّامَّ، وَتَنْفِرُ من الْغُرْبَةِ وَالْوَحْدَةِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ، فَفِي الأَمْثَالِ من تَأْنِيسِ النَّفْسِ وَسُرْعَةِ قَبُولِهَا، وَانْقِيَادِهَا لِمَا ضُرِبَ لها مَثَلُهُ من الْحَقِّ أَمْرٌ لَا يَجْحَدُهُ أَحَدٌ ولَا يُنْكِرُهُ، وَكُلَّمَا ظَهَرَتْ لها الأَمْثَالُ ازْدَادَ الْمَعْنَى ظُهُوراً وَوُضُوحاً، فَالأَمْثَالُ شَوَاهِدُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَمُزَكِّيَةٌ له، فَهِيَ ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ

(١) رواه البخاري، (٥/ ٢١٠٤)، (ح٥٢٤١)؛ ومسلم، (٤/ ٢٠٢٦)، (ح٢٦٢٨).
(٢) رواه البخاري، (٣/ ١٣٠٠)، (ح٣٣٤١)؛ ومسلم، (٤/ ١٧٩٠)، (ح٢٢٨٦).
(٣) رواه مسلم، (٤/ ١٩٩٩)، (٢٥٨٦).

فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، وَهِيَ خَاصَّةُ الْعَقْلِ، وَلُبُّهُ، وَثَمَرَتُهُ)[١].

٧ ـ اعتِمادُه الموقفَ منهجاً في التعليم:

حيث كان ﷺ يربط بين الموقف وبين الرسالة التي يُريد تبليغها للمُتلقِّي، ممَّا يجعل ما يُقال أرسخ في الذهن، ومن ذلك:

* عن عُمَرَ بنِ أبي سَلَمَةَ رضي الله عنه قال: (كُنْتُ غُلَاماً فِي حَجْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فقال لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا غُلَامُ! سَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ**». فما زَالَتْ تِلْكَ طِعْمَتِي بَعْدُ)[٢].

٨ ـ اعتِمادُه على مؤثِّرات سمعية بصرية:

وهو ﷺ في هذا الأمر تحديداً سبق كلَّ النظريات العِلمية الحديثة في التعليم، حيث استعمل إمكاناتِ عصره المُتاحة آنذاك؛ لتكون وسائلَ لِعَرضِ المعلومة التي يُريد إيصالها، ومن ذلك:

* فمن **المُؤثرات البصرية**: ما جاء عن جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنهما قال: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَطَّ خَطّاً، وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَمِينِهِ، وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الأَوْسَطِ فقال: «**هَذَا سَبِيلُ اللهِ**»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣][٣].

* ومن **المؤثرات السَّمعية**: ما جاء عن جَابِرِ بن عبدِ اللهِ رضي الله عنهما قال: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ؛ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ، يَقُولُ: **صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ**)[٤].

---

(١) إعلام الموقعين، (١/ ٢٤٠).

(٢) رواه البخاري، واللفظ له، (٥/ ٢٠٥٦)، (ح٥٠٦٣)؛ ومسلم، (٣/ ١٥٩٩)، (ح٢٠٢٢).

(٣) رواه أحمد في المسند، (٣/ ٣٩٧)، (ح١٥٣١٢)؛ وعبد بن حميد في مسنده، (ص٣٤٥)، (ح١١٤١)؛ وابن ماجه، (١/ ٦)، (ح١١). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، (١/ ٢١)، (ح١١).

(٤) رواه مسلم، (٢/ ٥٩٢)، (ح٨٦٧).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (يُستحبُّ للخطيب أنْ يُفَخِّمَ أمْرَ الخُطبة، ويرفعَ صوتَه، ويُجْزِلَ كلامَه، ويكونَ مُطابِقاً للفَصْل الذي يتكلَّم فيه من ترغيبٍ أو ترهيب، ولعلَّ اشتدادَ غضبِه ﷺ كان عند إنذارِه أمراً عظيماً، وتحديدِه خَطْباً جسِيماً)[1].

٩ - اهتِمامُه بطلبة العلم ووصِيَّتُه بهم:

وفي هذا ضَرَبَ الرسول الكريم ﷺ المَثَلَ الرائع عمليّاً؛ وذلك من خلال اهتمامِه واحتفائِه ووصيَّتِه بطلبة العلم، ومن ذلك:

* عَنْ أبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «**سَيَأْتِيكُمْ أَقْوَامٌ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَقُولُوا لَهُمْ: مَرْحَباً مَرْحَباً بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاقْنُوهُمْ**». قُلْتُ: لِلْحَكَمِ: ما «اقْنُوهُمْ»؟ قال: عَلِّمُوهُمْ[2].

* وعن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: دَخَلْتُ مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ فَوَجَدَ لَبَناً فِي قَدَحٍ، فقال: «**أَبَا هِرٍّ! الْحَقْ أَهْلَ الصُّفَّةِ**[3]**، فَادْعُهُمْ إِلَيَّ**». قال: فَأَتَيْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ، فَأَقْبَلُوا فَاسْتَأْذَنُوا، فَأُذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا[4].

* وفي روايةٍ: قال أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (آللهِ الذي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، إِنْ كُنْتُ لَأَعْتَمِدُ بِكَبِدِي عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ... **وَأَهْلُ الصُّفَّةِ**: أَضْيَافُ الإِسْلَامِ، لَا يَأْوُونَ عَلَى أَهْلٍ، وَلَا مَالٍ، وَلَا عَلَى أَحَدٍ، إذا أَتَتْهُ [أي: النبيَّ ﷺ] صَدَقَةٌ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِمْ، وَلَمْ يَتَنَاوَلْ

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، (٦/ ١٥٦).
(٢) رواه ابن ماجه، (١/ ٩٠)، (ح٢٤٧). وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، (١/ ٩٩)، (ح٢٠٣).
(٣) **(أَهْلَ الصُّفَّة)**: قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (الصُّفَّةُ: مكانٌ في مؤخَّرِ المسجد النبوي، مُظَلَّلٌ أُعِدَّ لِنزول الغرباء فيه، ممَّن لا مأوى له، ولا أهل، وكانوا يَكثرون فيه ويَقِلُّون بحسب مَنْ يتزوَّج منهم، أو يموت، أو يُسافر، وقد سرد أسماءَهم أبو نعيم في الحلية فزادوا على المائة). فتح الباري، (٦/ ٥٩٥).
(٤) رواه البخاري، (٥/ ٢٣٠٥)، (ح٥٨٩٢).

مِنْهَا شَيْئاً، وإذا أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ، وَأَصَابَ مِنْهَا وَأَشْرَكَهُمْ فيها)[١].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الفئة المهضوم حقها في التاريخ الإسلامي، وهي أهل الصُّفَّة، بحاجة إلى التَّعمُّق في دراستها، وإعادةِ النظر عن ظروف وملابسات نشأتها، ومعرفة عطائها وإسهامها في حفظ السُّنَّة النبوية؛ إذْ في تقديري إنَّ أهل الصفة يُمثِّلون أكاديمية عِلمية إسلامية، وليس كما يُروَّج عنها من كونهم مجموعةً من المُرتزقة أو المُتصوِّفة، فهذا خطأٌ فاحش في التاريخ بحاجةٍ إلى إعادة نظرٍ، وإمعان فكر ودراسة موضوعية.

ويكفي أن هذه المجالس العلمية المباركة قد تخرَّج منها من أهل العلم والفضل؛ من أصحاب رسول الله ﷺ أمثال أبي هريرة رضي الله عنه.

المطلب الثالث

حفظ السُّنَّة في عصر الصحابة

اختار الله تعالى لنبيِّه الكريم ﷺ صحابةً أجلَّاء[٢]، في أعلى درجات الطُّهر والنقاء؛ ليحفظوا لنا سُنَّته وينقلوا لنا الشريعة، حتى إنهم نقلوا لنا كلَّ كبير وصغير من حياة النبي ﷺ، مما يحتاجه الناس في دينهم، سواء أكان ذلك في حال إقامته أو سفره، في سِلْمِه أو حربِه، في رِضاه أو غضبِه، حتى في خاصَّته مع أهله، وفي شأنه كلِّه.

ولذا قال أبو ذرٍّ رضي الله عنه: تَرَكَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ وما طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ في الْهَوَاءِ إِلَّا وهو يُذَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْماً[٣]. قال: فقال ﷺ: «**مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ**

(١) رواه البخاري، (٥/ ٢٣٧٠)، (ح٦٠٨٧).

(٢) **(الصَّحابي)** هو مَنْ لقي النبيَّ ﷺ، مؤمناً به، ومات على الإسلام. انظر: فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ٣٠).

(٣) هذا القَدْرُ: رواه وكيع في الزهد، (٢/ ٩٠)؛ والطيالسي في مسنده، (ص٦٥)، (رقم ٤٧٩)؛ وأحمد في المسند، (٥/ ١٦٢)، (رقم ٢١٤٧٧)؛ والبزار في مسنده، (٩/ ٣٤١)، (رقم ٣٨٩٧)؛ وابن حبان في صحيحه، (١/ ٢٦٧)، (رقم ٦٥)؛ والطبراني في الكبير، (٢/ ١٥٥)، (رقم ١٦٤٧).

الْجَنَّةِ ويُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ إِلَّا وقد بُيِّنَ لَكُمْ»[١].

وقال ﷺ - في موطِنٍ آخر: «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ**[٢]؛ **لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**»[٣].

والحديث في حفظ السُّنَّة في عصر الصحابة ينتظم في عدة أمور:

أولاً: عدالتُهم:

انعقد الإجماع على أنَّ الصحابة ﭫ كلُّهم عدول؛ لأنَّ الله تعالى أثنى عليهم وزكَّاهم في كتابه الكريم، وكفى به تعديلاً وتزكية، وقد مَنَّ الله عليهم بسعة الحِفظ، وقوة الضَّبط، ممَّا كان له بالغ الأثر في حِفظ الدِّين كتاباً وسنَّة.

قال عبد اللهِ بن مَسْعُودٍ ﭬ: (إِنَّ اللهَ نَظَرَ في قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ في قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ على دِينِهِ، فما رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَناً فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وما رَأَوْا سَيِّئاً فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّء)[٤].

وقال الخطيب البغدادي ﬀ: (لو لم يَرِدْ من الله ﻷ ورسولِه فيهم (الصحابة) شيء مِمَّا ذَكَرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها؛ من الهجرة

---

(١) رواه الطبراني في الكبير، (٢/ ١٥٥)، (ح١٦٤٧) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٨/ ٢٦٤): (رجال الطبراني رجال الصحيح، غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقري، وهو ثقة). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٤/ ٤١٦)، (ح١٨٠٣).

(٢) (**تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ**): أي: تركتم على الملة والحُجَّة الواضحة التي لا تقبل الشُّبَه أصلاً.

(٣) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٢٦)، (ح١٧١٨٢)، وابن ماجه، (١/ ١٦)، (ح٤٣)؛ والطبراني في الكبير، (١٨/ ٢٤٧)، (ح٦١٩).
وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه، (١/ ٣٢)، (ح٤١).

(٤) رواه أحمد في المسند، (١/ ٣٧٩)، (ح٣٦٠٠)؛ والطبراني في الكبير، (٩/ ١١٢)، (ح٨٥٨٢)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ١٧٧): (رجاله موثوقون)، وقال الألباني في شرح العقيدة الطحاوية، (ص٥٣٠): (حسن موقوف).

والجهاد والنُّصرة، وبذل المُهَج والأموال وقتل الآباء والأولاد، والمُناصحة في الدِّين، وقوة الإيمان واليقين، القطعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضلُ من جميع المُعَدَّلين والمُزَكَّين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومَنْ يُعتدُّ بقوله من الفقهاء)(١).

وقال أبو زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا رأيتَ الرجلَ ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآنَ والسُّنَنَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ، وإنما يُريدون أن يجرحوا شُهودَنا؛ لِيُبطِلوا الكتابَ والسُّنَّة، والجرحُ بهم أَولى، وهم زنادقة)(٢).

وقد بلغ عدد الصحابة الذين رووا عن النبي ﷺ فوق المائة ألف، قال أبو زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (توفِّي النبي ﷺ ومَنْ رآه وسَمِعَ منه زيادةً على مائة ألف إنسانٍ، من رجل وامرأة، كلُّهم قد روى عنه سماعاً أو رؤيةً)(٣). منهم مَنْ روى الكثير، ومنهم مَنْ روى القليل، ولو حديثاً واحداً؛ لقلَّة مجالسته أو لصِغَرِ سِنِّه.

ثانياً: حِرصُهم على حِفْظِ السُّنَّة وضَبطِها:

كان الصحابةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أحرصَ الناس على حِفظِ السُّنَّة وضبطِها؛ لإيمانهم بأنَّ ما يُحدِّثهم به رسولُ الله ﷺ إنما هو وحيٌ من عند الله تعالى، والمُتتبِّع حالَ الصحابة واستماعهم إلى رسول ﷺ يُدرك بما لا يدع مجالاً للشَّك أنهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا كان لهم منهجٌ في السماع، فلم يكن سماعُهم من رسول الله ﷺ للتَّسلية أو الترفيه أو الترف الفكري، وإنما كان للتَّحمُّل والتعلم والحفظ والتدوين والتبليغ، ومن الأمثلة الواضحة على منهج الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في حفظ السُّنَّة وضبطها:

---

(١) الكفاية في علم الرواية، (ص٤٩).
(٢) الكفاية في علم الرواية، (ص٤٩).
(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، (١/ ٢).

١ ـ تناوبهم في الجلوس عند رسول الله ﷺ:

* عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (كنتُ أنا وَجَارٌ لي مِنَ الأَنْصَارِ في بَنِي أُمَيَّةَ بن زَيْدٍ، وَهُمْ من عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ على النبي ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْماً وَأَنْزِلُ يَوْماً، فإذا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِمَا حَدَثَ من خَبَرِ ذلك الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ أو غَيْرِهِ، وإذا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذلك)[١].

هذا على المستوى الفردي، أمَّا على المستوى الجماعي، فقد كانت دروسُ النبيِّ ﷺ وجلوسه في المسجدِ وغيرِه؛ لتعليمَ الناسِ أمورَ دينهم أمراً حيويّاً وفاعلاً في حِفظِ السُّنَّة، وكانوا يتناوبون أيضاً في ذلك؛ لذا حرص رسولُ الله ﷺ على تعليمِ وتبليغِ مَنْ لم يشهدْ ذلك، فكان دائماً يقول: (**فَلْيُبْلِغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**)[٢].

بل إنَّ النساء رضي الله عنهن شاركن في هذا العمل، عندما ذهبت نسوةٌ يشتكين إلى رسول الله ﷺ، ومما جاء فيه:

* عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ قالت النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: غَلَبَنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ[٣]؛ فَاجْعَلْ لَنَا يَوْماً مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْماً لَقِيَهُنَّ فِيْهِ، فَوَعَظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ، فَكَانَ فِيمَا قال لَهُنَّ: «**مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلاثَةً مِنْ وَلَدِهَا، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَاباً مِنَ النَّارِ**». فقالت امْرَأَةٌ: وَاثْنَيْنِ؟ فقال: «**وَاثْنَيْنِ**»[٤].

* وفي لفظٍ عن أبي سَعِيدٍ رضي الله عنه؛ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فقالتْ: يَا رَسُولَ اللهِ! ذَهَبَ الرِّجَالُ بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْماً نَأْتِيكَ فِيهِ؛ تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللهُ. فقال: «**اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا، فِي**

---

(١) رواه البخاري، (٥/ ١٩٩١)، (ح٤٨٩٥).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٦١٩)، (ح١٦٥٢)؛ ومسلم، (٣/ ١٣٠٦)، (ح١٦٧٩).

(٣) (**غَلَبَنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ**) معناه: أنَّ الرِّجال يلازمونك كلَّ الأيام، ويسمعون العلمَ وأمورَ الدِّين، ونحن نساءٌ ضَعَفَةٌ لا نقدر على مزاحمتهم، فاجعلْ لنا يوماً من الأيام، نسمع العلمَ، ونتعلم أمورَ الدِّين. انظر: عمدة القاري، (١/ ١٣٤).

(٤) رواه البخاري، (١/ ٥٠)، (ح١٠١).

مَكَانِ كَذَا وَكَذَا». فَاجْتَمَعْنَ، فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ. . . الحديث[١].

٢ ـ دقَّةُ مراقبتِهم لتصرُّفات النبي ﷺ:

* عن أم سلمة رضي الله عنها: دخل عليَّ النبيُّ ذاتَ يومٍ بعد العصر، فصلَّى ركعتين، فقلتُ: يا رَسُولَ اللهِ! إني أَسْمَعُكَ تَنْهَى عن هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا؟

فقال لها النبي ﷺ: **«سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ إِنَّه أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ بِالإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ، فَشَغَلُونِي عن الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهُمَا هَاتَانِ»**[٢].

* وعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيَّةً[٣] قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي! أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ؛ ما تَقُولُ؟ قال: **«أَقُولُ: اللَّهُمَّ! بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ؛ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ! نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ! اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ»**[٤].

٣ ـ رحلتهم طلباً لسماع الحديث:

بذَلَ الصحابة رضي الله عنهم الغالي والنفيس طلباً لحديث رسول الله ﷺ وبحثاً عن سُنَّته، وحالهم في ذلك ظاهر ومشهور[٥]:

---

(١) رواه البخاري، (٦/ ٢٦٦٦)، (ح٦٨٨٠)؛ ومسلم، (٤/ ٢٠٢٨)، (ح٢٦٣٣).
(٢) رواه مسلم، (١/ ٥٧١)، (ح٨٣٤).
(٣) **(هُنَيَّة)**: بالياء المُشدَّدة بغير همزٍ، ويُروى بالهمز، ويُروى (هُنَيْهَة) بهاءين، والكلُّ بمعنى واحد، وهو تصغير (هنَّة)، وهي كلمةٌ يُكْنَى بها عن الشيء؛ أي: شيئاً قليلاً من الزمان.
انظر: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن رجب (٥/ ٨٥).
(٤) رواه مسلم، (١/ ٤١٩)، (ح٥٩٨).
(٥) انظر: الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي.

* وها هو عبدُ الله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه يُقسِمُ بالله، فيقول في قَسَمِه: (واللهِ الذي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، ما أُنْزِلَتْ سُورَةٌ من كِتَابِ اللهِ إِلَّا أنا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، ولا أُنزِلَتْ آيَةٌ من كِتَابِ اللهِ إِلَّا أنا أَعْلَمُ فيما أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحداً أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللهِ تُبَلِّغُهُ الإِبِلُ لَرَكِبْتُ إليه)[1].

* وقد (رَحَلَ جَابِرُ بن عبد اللهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ إلى عبدِ اللهِ بن أُنَيْسٍ، في حَدِيثٍ وَاحِدٍ)[2].

٤ ـ كتابتُهم الحديث:

* عن عبد اللهِ بن عَمْرٍو رضي الله عنهما، قال: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ، أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ في الْغَضَبِ وَالرِّضَا؟! فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ! فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إلى فِيهِ، فقال: «**اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ**»[3].

* ولهذا كان النبي ﷺ يحث أصحابه على الكتابة، ويقول: «**قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ**»[4].

ثالثاً: ورَعُهم في رواية الحديث:

الرواية عن النبي ﷺ بقدر ما هي شرف للرواة إلَّا أنها مسؤولية كبيرة على عاتق الراوي؛ لأجل ذلك تورَّع الصحابة رضي الله عنهم في رواية الأحاديث، خشية الخطأ، ومن أمثلة ذلك:

* عن عمرو بن ميمون الأودي قال: كنتُ آتي ابنَ مسعودٍ كلَّ خميسٍ، فإذا قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ انتفخت أوداجُه، ثم قال: (أو دون ذلك، أو

---

(١) رواه البخاري، (٤/ ١٩١٢)، (رقم ٤٧١٦)؛ ومسلم، (٤/ ١٩١٣)، (رقم ٢٤٦٣).
(٢) رواه البخاري مُعلَّقاً، (١/ ٤١). وحسَّن إسنادَه ابن حجر في الفتح، (١/ ١٧٤).
(٣) سبق تخريجه، (ص٥٠). (٤) سبق تخريجه، (ص٥٠).

فوق ذلك، أو قريب من ذلك، أو شبيه بذلك، أو كما قال)[١].

* وعن مُحَمَّد بنِ سِيرين قال: كان أَنَسٌ قَلِيلَ الحديثِ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ، وكان إذا حَدَّثَ عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: (أو كما قال رسولُ اللهِ ﷺ)[٢].

* وعن إسماعيل بن عُبَيْدِ اللهِ قال: كان أبو الدَّرْدَاءِ إذا حَدَّثَ بِحَدِيثٍ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ قال: «هذا ونحوه، أو شِبْهَهُ، أو شَكْلَهُ»[٣].

* وسَرَد الخطيب البغدادي شروطَ رواية الحديث بالمعنى فقال رَحِمَهُ اللهُ: (وروايةُ حديثِ رسولِ الله ﷺ وحديثِ غيرِه على المعنى جائزةٌ عندنا؛ إذا كان الراوي عالِماً بمعنى الكلام أو موضوعِه، بصيراً بلغات العرب ووجوهِ خطابها، عارفاً بالفقه واختلافِ الأحكام، مُمَيِّزاً لِمَا يُحيل المعنى وما لا يُحيله، وكان المعنى أيضاً ظاهراً معلوماً، وأمَّا إذا كان غامِضاً مُحتَمَلاً فإنه لا يجوز روايةُ الحديثِ على المعنى، ويلزم إيرادُ اللفظ بعينه، وسياقُه على وجهه، وقد كان في الصحابةُ رضوان الله عليهم مَنْ يُتْبِعُ رواياتِه الحديثَ عن النبي ﷺ بأن يقول: أو نحوه، أو شَكْلَه، أو كما قال رسولُ الله ﷺ، **والصحابةُ أربابُ اللِّسان، وأعلمُ الخَلْق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلَّا تخوفاً من الزَّلل؛ لمعرفتهم بما في الرِّواية على المعنى من الخطَر**)[٤].

رابعاً: دِقَّتُهم في الرواية:

كان الصحابةُ الكرام رضي الله عنهم أكثرَ الخلق دقَّة في روايتهم الحديث عن رسول الله ﷺ، ولهم في ذلك أخبار كثيرة، ومنها:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ١٨)

(٢) رواه الدارمي في سننه، (١/ ٩٦)، (رقم ٢٧٦)؛ وأبو يعلى في مسنده، (٥/ ٢٢٧)، (رقم ٢٨٣٩)؛ والحاكم في المستدرك، (٣/ ٦٦٥)، (رقم ٦٤٥٦). وإسناده حسن.

(٣) رواه الدارمي في سننه، (١/ ٤٤٨)، (رقم ٧٩٠)؛ والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٣٥)، (رقم ١١٠٥).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٣٤).

* سَمِعَ عبدُ الله بنُ عمرَ رضي الله عنهما عُبيدَ بنَ عُميرٍ يُحدِّث بحديثٍ عن رسول الله ﷺ فيقول: «**مَثُلُ الْمُنَافِقِ؛ كَمَثَلِ الشَّاةِ الرَّابِضَةِ بين الْغَنَمَيْنِ**». فقال ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: وَيْلَكُمْ! لَا تَكْذِبُوا على رسولِ اللهِ ﷺ، إنَّما قال رسولُ الله ﷺ: «**مَثَلُ الْمُنَافِقِ؛ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ**(١) **بين الْغَنَمَيْنِ**»(٢).

* وعن محمد بن علي قال: (كان ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما إذا سَمِعَ النبيَّ ﷺ لم يَزِدْ فيه، ولم يُنْقِصْ منه، ولم يُجَاوِزْهُ، ولم يُقَصِّرْ عنه)(٣).

* وكان الأعمش رحمه الله يقول: (كان هذا العلم عند أقوام كان أحدُهم لأنْ يَخِرَّ مِنَ السماء، أحب إليه من أنْ يزيدَ فيه واواً، أو ألفاً، أو دالاً)(٤).

وقد ساعدهم على ذلك ما مَنَحَهم اللهُ تعالى من قوة الحافظة، واتِّساع الذَّاكرة، فهم من بيئةٍ كان اعتمادها في تدوين أخبارهم، وحِفظِ آثارهم، وأسفارهم وأمجادهم، على الروايةِ والسماعِ والحِفظ.

* ومَنْ كان من الصَّحابة يروي بالمعنى، فإنه يتحرَّى الدِّقة في ذلك، فعن عروة ابن الزبير قال: قالت لي عائشة رضي الله عنها: (يا بُني! يبلغني أنك تكتُبُ عني الحديث، ثم تعود فتكتبه، فقلت لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك)(٥).

---

(١) (**الْعَائِرَةِ**): أي: المُتردِّدة بين قَطِيعين، لا تدري أيهما تتبع. وكذلك المنافق يذهب إلى هذه مرة وإلى هذه مرة، لا يستقر في إحداهما. فالمنافق يصير إلى المسلمين باللفظ، ويعود إلى المشركين بالعقد. انظر: كشف المشكل، لابن الجوزي (٢/ ٥٩٧)؛ النهاية، (٣/ ٣٢٨).

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه، (١١/ ٤٣٥)، (ح٢٠٩٣٤)؛ وأحمد في المسند، (٢/ ٨٨)، (ح٥٦١٠). وأصل كلام ابن عمر المرفوع رواه مسلم، (٤/ ٢١٤٦)، (ح٢٧٨٤).

(٣) رواه الحميدي في مسنده، (٢/ ٣٠٢)، (رقم ٦٨٨)؛ والدارمي في سننه، (١/ ١٠٥)، (رقم ٣١٨).

(٤) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية، (ص١٧٧).

(٥) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية، (ص٢٠٥).

خامساً: تثبُّتهم في سماع الحديث:

تثبُّت الصحابة ﷺ في سماعهم للحديث لا يقل أهميةً عن دقَّتهم وتثبتهم في روايته، ومما ورد عنهم في تثبُّتِهم من صحة النَّقل، ما يلي:

١ ـ تثبُّت عمر بن الخطاب ﷺ:

* عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قال: (كنَّا في مَجْلِسٍ عِنْدَ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، فَأَتَى أبو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ مُغْضَباً حتى وَقَفَ، فقال: أَنْشُدُكُمْ اللهَ! هل سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «**الاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لك، وَإِلَّا فَارْجِعْ**»؟ قال أُبَيٌّ: وما ذَاكَ؟ قال: اسْتَأْذَنْتُ على عُمَرَ بن الْخَطَّابِ أَمْسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فلم يُؤْذَنْ لي فَرَجَعْتُ، ثُمَّ جِئْتُهُ الْيَوْمَ فَدَخَلْتُ عليه، فَأَخْبَرْتُهُ؛ أَنِّي جِئْتُ أَمْسِ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثاً، ثُمَّ انْصَرَفْتُ. قال: قد سَمِعْنَاكَ وَنَحْنُ حِينَئِذٍ على شُغْلٍ، فَلَوْ ما اسْتَأْذَنْتَ حتى يُؤْذَنَ لك؟ قال: اسْتَأْذَنْتُ، كما سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ.

قال: فَوَاللهِ لأُوجِعَنَّ ظَهْرَكَ وَبَطْنَكَ، أو لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ لك على هذا.

فقال أُبَيُّ بن كَعْبٍ: فَوَاللهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَحْدَثُنَا سِنّاً، قُمْ يا أَبَا سَعِيدٍ! فَقُمْتُ حتى أَتَيْتُ عُمَرَ، فقلتُ: قد سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول هذا»[1].

٢ ـ تثبُّت عائشة ﷺ:

* عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ ﷺ قال: (قالت لي عَائِشَةُ: يا ابنَ أُخْتِي! بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللهِ بنَ عَمْرٍو مَارٌّ بِنَا إلى الْحَجِّ، فَالْقَهُ فَسَائِلْهُ، فإنه قد حَمَلَ عن النبي ﷺ عِلْماً كَثِيراً، قال: فَلَقِيتُهُ فَسَاءَلْتُهُ عنْ أَشْيَاءَ يَذْكُرُهَا عن رسولِ اللهِ ﷺ.

قال عُرْوَةُ: فَكَانَ فِيمَا ذَكَرَ؛ أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ مِنَ الناسِ انْتِزَاعاً، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ، ويَبْقَى في النَّاسِ رُؤُساً جُهَّالاً، يُفْتُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ**».

---

(١) رواه مسلم، (٣/ ١٦٩٤)، (ح٢١٥٣).

قال عُرْوَةُ: فلمَّا حَدَّثْتُ عَائِشَةَ بِذَلِكَ، أَعْظَمَتْ ذلك وَأَنْكَرَتْهُ، قالت: أَحَدَّثَكَ أَنَّهُ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقولُ هذا؟!

قال عُرْوَةُ: حتى إذا كان قَابِلٌ، قالتْ له: إِنَّ ابنَ عَمْرٍو قَدْ قَدِمَ، فَالْقَهُ، ثُمَّ فَاتِحْهُ حتى تَسْأَلَهُ عن الحديثِ الذي ذَكَرَهُ لَكَ في العِلْمِ. قال: فَلَقِيتُهُ فَسَاءَلْتُهُ، فَذَكَرَهُ لِي نَحْوَ ما حَدَّثَنِي بِهِ، في مَرَّتِهِ الأُولَى.

قال عُرْوَةُ: فلمَّا أَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ، قالتْ: ما أَحْسِبُهُ إِلَّا قد صَدَقَ، أَرَاهُ لم يَزِدْ فيه شيئاً ولم يَنْقُصْ)(١).

* وفي روايةٍ: (فَعَجِبَتْ، فقالتْ: واللهِ لَقَدْ حَفِظَ عبدُ اللهِ بن عَمْرٍو)(٢).

٣ ـ تثبُّت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

* عن مُجَاهِدٍ قال: (جاء بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إلى ابنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ، قال رسولُ اللهِ ﷺ. فَجَعَلَ ابنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ(٣) لِحَدِيثِهِ ولا يَنْظُرُ إليه. فقال: يا ابنَ عَبَّاسٍ! ما لي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي؟ أُحَدِّثُكَ عَنْ رسولِ اللهِ ﷺ ولا تَسْمَعُ. فقال ابنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إذا سَمِعْنَا رَجُلاً يقولُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إليه بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ)(٤).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الصحابة رضي الله عنهم نقلوا السُّنَّةَ إلى الأجيال التالية لهم على أتمِّ وجهٍ وأكمله؛ إذْ هم حَلْقَةُ الوصل بين الرِّسول الكريم ﷺ وبين مَنْ جاؤوا بعده، مُعتمدين في ذلك على الرِّواية السَّماعية بقدرٍ كبير، ثم تدوين الحديث وحِفظه، ولمَّا تشعَّبوا في الأقطار وانتشروا في الأمصار، كان لهم باعٌ كبير في نشر هذا العلم وحِفظِه ونقلِه إلى الطبقة التي تليهم، وهي طبقة

---

(١) رواه مسلم، (٤/ ٢٠٥٩)، (ح٢٦٧٣).
(٢) رواه البخاري، (٦/ ٢٦٦٥)، (ح٦٨٧٧).
(٣) **(لَا يَأْذَنُ)**: أي: لا يستمع ولا يُصغي، ومنه سُمِّيت الأُذن.
(٤) رواه مسلم، (١/ ١٣)، (ح٧).

التابعين، إلى أنْ مَنَّ الله سبحانه على الأُمَّة بأنْ قيَّض لها مَنْ يُنادي بجَمْعِ الحديث وتدوينه، فَحُفِظت السُّنَّة، والفضلُ في ذلك لله تعالى أوَّلاً وآخِراً، ثم للصَّحابة الكرام ﵃، فجزاهم الله عنَّا خيرَ الجزاء، وأجْزَلَ لهم ما يستحِقُّون من العطاء، **والأُمَّةُ قد عَرَفَتْ لهؤلاء الصَّحب الكرام فضلَهم، وأقرَّت لهم بجُهدهم إلَّا شِرذمةٌ لا تُغني ولا تُسمِن من جوع**، فهم هباءٌ في الهواء، ورمادٌ على صفحة الماء، فلا يُعتدُّ بكلامهم، ولا يُأبه لقولهم، والأمرُ على ما أجمعت عليه الأُمَّةُ من فضل هؤلاء الصَّحب، وعلوِّ قَدْرِهم، ورسوخِ قَدَمِهم.



المبحث الرابع

دلائل اتِّباع السُّنَّة

وفيه اثنا عشر مطلباً:

دلائل اتِّباع السُّنَّة

اتِّباع السُّنَّة له دلائل تدل عليه، وله مظاهر لا بد أن تظهر على الجوارح قولاً وعملاً، ولقد ادَّعى اتِّباعَ السُّنَّة أقوامٌ كُثر، وهذه الدعاوى والمزاعم لا بد لها من دلائل وبيِّنات تدل عليها؛ ليتبيَّن مَنْ هو صادق في دعواه مِمَّن هو دعيٌّ كاذب، ولو يُعطى الناس بدعواهم لاختل ميزان الحق والعدل، لكن

جرت العادة أنَّ الدعاوي لا تُقبل إلَّا ببيِّنات، فالبيِّنة إذاً على مَن ادَّعى، ولاتِّباع السُّنَّة دلائل ومظاهر تدل عليها، ويتضح ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

تصديقه ﷺ فيما أخبر به

الإيمان في حقيقته هو التَّصديق الذي لا يعتريه شك، وتصديق النبي ﷺ هو الباب الأوَّل للإيمان، **فلا إيمان لِمَن لم يُصَدِّقْه ﷺ في كلِّ ما أخبر به**، وإنْ لم يره، فقد اختاره الله تعالى ليكون الواسطةَ بينه وبين خلقه؛ لِيُبَلِّغ عنه دينَه وشرعَه، فلا ولوج ولا دخول إلى الدين إلَّا بتصديقه ﷺ، ومتابعته فيما أخبر به عن ربه.

فمن أصول الإيمان وركائزه العظيمة؛ تصديق النبي ﷺ في كلِّ ما أخبر به من أخبار وأوامر ونواهٍ، وأنه معصوم من الكذب فضلاً عن البهتان، والله تعالى أثنى على نبيِّه الكريم ﷺ وزكَّاه وعَدَّله؛ فزكَّى **عقلَه**، فقال: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٢ ـ ٤]؛ وزكَّى **قلبَه**، فقال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١﴾ [النجم: ١١]؛ وزكَّى **بصرَه**، فقال: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ۝١٨﴾ [النجم: ١٧، ١٨]؛ ثم **زكَّاه كلَّه** وجمع له الفضلَ والثناءَ الحسن، فوصفه في الكتاب العزيز بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤]، (لعلى أدبٍ عظيم، وذلك أدبُ القرآن الذي أدَّبه الله به، وهو الإسلام وشرائعه)[1]، ولقد نال النبيُّ ﷺ هذا الخُلُقَ العظيمَ ليس في أرقى المدارس، ولا على أيدي أعظم المربين والمُؤدِّبين، وإنما ناله فِطْرَةً فطره الله تعالى عليها، وامتن به عليه.

(وتفصيل ذلك: أنَّ رسول الله ﷺ جَمَع كلَّ فضيلة، وحاز كلَّ خصلة

---

(١) تفسير الطبري، (١٨/٢٩).

جميلة، فمن ذلك: شرف النسب، ووفور العقل، وصحة الفهم، وكثرة العلم، وشدة الحياء، وكثرة العبادة، والسخاء، والصدق، والشجاعة، والصبر، والشكر، والمروءة، والتودد، والاقتصاد، والزهد، والتواضع، والشفقة، والعدل، والعفو، وكظم الغيظ، وصلة الرحم، وحسن المعاشرة، وحسن التدبير، وفصاحة اللسان، وقوة الحواس، وحسن الصورة، وغير ذلك حسبما ورد في أخباره، وسِيَرِه ﷺ)(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (فرأس الأدب مع الرسول ﷺ: كمال التَّسليم له، والانقياد لأمره، وتلقِّي خبرَه بالقبول والتَّصديق، دون أن يُحمِّلَه مُعارَضةً بخيالٍ باطل يُسمِّيه معقولاً، أو يُحمِّلَه شبهةً أو شكاً، أو يُقدِّم عليه آراء الرِّجال وزبالات أذهانهم، فيوحِّده بالتَّحكيم والتَّسليم والانقياد والإذعان؛ كما وحَّد المرسِلَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالعبادةِ والخضوعِ والذُّلِّ والإنابةِ والتَّوكل)(٢).

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: (لَمَّا أُسري بالنبيِّ ﷺ إلى المسجد الأقصى؛ أصبح يتحدَّث الناسُ بذلك، فارتَدَّ ناسٌ مِمَّنْ كانوا آمنوا به وصَدَّقوه، وسَعَوا بذلك إلى أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقالوا: هل لَكَ إلى صاحبِكَ، يَزْعُمُ أنه أُسْرِيَ به اللَّيلةَ إلى بيت المقدس؟ قال: أَوَ قال ذلك؟ قالوا: نعم! قال: لَئِنْ كان قال ذلك؛ لقد صَدَقَ. قالوا: أَوَ تُصَدِّقُه أنه ذهب الليلةَ إلى بيتِ المَقْدِسِ وجاء قَبلَ أنْ يُصْبِحَ؟ قال: نعم؛ إني لأُصَدِّقُه فيما هو أبعدُ من ذلك؛ أُصَدِّقُه بِخَبَرِ السَّماء في غَدوةٍ أو رَوحَةٍ؛ فلذلك سُمِّيَ: أبو بكر الصِّدِّيق)(٣).

ولذا كان من الكفر والزندقة اتِّهام النبي ﷺ وتكذيبه فيما أخبر به؛ وقد ذمَّ الله تعالى المشركين بقوله: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ

(١) التسهيل لعلوم التنزيل، للكلبي (٤/ ١٣٧).

(٢) مدارج السالكين، (٢/ ٣٨٧).

(٣) رواه الحاكم في المستدرك، (٣/ ٦٢)، (رقم ٤٤٠٧) وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي؛ وأبو نعيم في معرفة الصحابة، (١/ ٨٢)، (رقم ٦٢)؛ وصححه الألباني لشواهده في السلسلة الصحيحة، (١/ ٣٠٥)، (رقم ٣٠٦).

ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [يونس: ٣٧ ـ ٣٩].

(يقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: غير ممكن ولا مُتَصَوَّر، أن يُفترى هذا القرآنُ على الله تعالى؛ لأنه الكتاب العظيم الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾، وهو الكتاب الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، وهو كتاب الله الذي تكلَّم به ربُّ العالمين، فكيف يقدر أحد من الخَلق، أن يتكلَّم بمثله، أو بما يقاربه، والكلام تابع لعظمة المُتكلِّم ووصفه؛ فإن كان أحد يُماثل اللهَ في عظمته، وأوصاف كماله، أمكن أن يأتي بِمِثل هذا القرآن، ولو تنزَّلنا على الفرض والتقدير، فتقوَّله أحدٌ على ربِّ العالمين، لعاجَلَه بالعقوبة، وبادره بالنَّكال. . .

﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾؛ أي: المُكذِّبون به عناداً وبغياً: ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾ محمدٌ على الله، واخْتَلَقَه، ﴿قُلْ﴾ لهم ـ مُلزِماً لهم بشيء ـ إنْ قدروا عليه، أمكن ما ادَّعوه، وإلَّا كان قولهم باطلاً.

﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ يُعاوِنكم على الإتيان بِسُورة مِثله، وهذا محال، ولو كان مُمكناً لادَّعوا قُدرتهم على ذلك، ولَأتوا بمثله.

ولكن لمَّا بان عجزُهم تبيَّن أنَّ ما قالوه باطل، لا حظَّ له من الحُجَّة، والذي حملهم على التكذيب بالقرآن ـ المشتمل على الحقِّ الذي لا حق فوقه ـ أنهم لم يُحيطوا به عِلماً. فلو أحاطوا به علماً وفهموه حقَّ فهمه، لأذعنوا بالتَّصديق به، وكذلك إلى الآن لم يأتهم تأويلُه الذي وعَدَهم أن ينزل بهم العذاب ويَحِلَّ بهم النكال، وهذا التكذيب الصادر منهم، من جنس تكذيب مَنْ قبلَهم، ولهذا قال: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وهو الهلاك الذي لم يُبْقِ منهم أحداً. فليحذر هؤلاء، أن يستمروا على تكذيبهم، فيحل بهم ما أحلَّ بالأمم المُكذِّبين والقرون المُهلَكين.

وفي هذا دليل على التثبت في الأمور، وأنه لا ينبغي للإنسان أنْ يُبادر بقبولِ شيءٍ أو ردِّه، قبل أنْ يُحيط به علماً)[١].

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ[٢] وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزمر: ٣٢، ٣٣].

يُخبر تعالى عباده مُنذراً مُحذِّراً بأنه **لا أظلم من أحدٍ كَذَب على الله**؛ فقال عنه ما لم يقل، أو حرَّم ولم يُحرِّم، أو أذِن ولم يَأذن، أو شَرَعَ ولم يَشرع، أو كذَّب بالصدق وهو القرآن، والنبيُّ وما جاء به من الهدى ودينِ الحق؛ أي: فلا أحد أظلم ممن كان هذا حاله؛ كَذَب على الله، وكَذَّب بالصدق، فهذا داخلٌ في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، إن كان جاهلاً، وإلَّا فهو أشنع وأشنع.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ هذا إخبار بفريق الفائزين من عباد الله، وهم الصادقون في كلٍّ ما يخبرون به، والمُصدِّقون بما أوجب اللهُ تعالى التصديقَ به، ويدخل في هذا الفريق دخولاً أولياً رسولُ اللهِ ﷺ، وأبو بكر الصديق[٣] رضي الله عنه، ثم سائر الصحابة والمؤمنين إلى يوم الدِّين.

وقوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾؛ أي: بالصِّدق؛ **وفائدة هذا الاستدراك**: أنه قد يجيء الإنسانُ بالصِّدق، ولكن قد لا يُصدِّق به؛ بسبب استكبارِه، أو احتقارِه لِمَنْ قاله وأتى به، فلا بد في المدحِ من الصِّدقِ والتصديقِ، **فصِدْقُه** يدل على عِلمِه، وعدله، **وتَصديقُه** يدل على تواضعِه، وعدمِ استكباره.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾؛ أي: الذين وُفِّقوا للجَمْعِ بين الأمرين ﴿هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ فإن

---

(١) تفسير السعدي، (ص٣٦٤).

(٢) ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ وعليه؛ فالذي جاء بالصِّدق: رسولُ الله ﷺ، ومَنْ صدَّق به: هم أبو بكر، وسائر المؤمنين.

(٣) لُقِّبَ أبو بكر رضي الله عنه بالصِّدِّيق؛ لأنَّه أوَّلُ مَنْ صدَّق رسولَ الله ﷺ.

جميع خصال التقوى ترجع إلى الصِّدق بالحق، والتَّصديق به[١].

(فذَمَّ سبحانه مَنْ كَذَب أو كَذَّب بحق، ولم يمدح إلَّا مَنْ صَدَق وصَدَّق بالحق، فلو صَدَق الإنسانُ فيما يقوله، ولم يُصَدِّق بالحقِّ الذي يقوله غيرُه لم يكن ممدوحاً، حتى يكون ممن يجيء بالصِّدق ويُصَدِّق به، فأولئك هم المتقون)[٢].

والإيمان بنصوص الكتاب والسُّنَّة والاستدلال بهما يترتَّب عليه العمل بما فيهما؛ إذ لا يكفي فقط مجرَّد التصديق والتعظيم والاستدلال، وإنما لا بد أن يتبع ذلك عملاً بمقتضى هذا كله، وإلَّا كان تصديقُهما وتعظيمُها والاستدلالُ بهما هباءً منثوراً لا ينفع صاحبه شيئاً.

أما المخالفون فقد سقطت من نفوسهم هيبة النصوص حتى استحلُّوا حرماتها، وعاثوا فيها تكذيباً أو تحريفاً، وإنْ أحسنوا المعاملة أعرضوا عنها بقلوبهم وعقولهم ولم يستدلوا بشيء منها، فهم ﴿أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨].

فمن ثمرات ودلالات اتِّباع السُّنَّة، تصديق النبيِّ ﷺ في كلِّ ما أخبر به من حوادث وغيبيات وتشريعات ثابتة بطرق الإثبات الشَّرعية والتي أصَّلها علماءُ الإسلام، فإذا ثبتت فلا حُجَّةَ لمَنْ خالفَها أو أنكرَها بفكره أو عقله، وهذا ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة من قديم، إذ لا يُقدِّمون عقلاً ولا رأياً على نصٍّ ثابت عن رسول الله ﷺ؛ لذا فمنهجهم واحد، واستدلالهم واحد، وعقيدتهم واحدة صافية؛ لأنها مستمدة من قول رسول الله ﷺ وسُنَّته.

المطلب الثاني

اتِّباعه ﷺ وطاعته، والأخذ بما شرعه

من دلائل اتباع السُّنَّة طاعة النبي واتِّباعه فيما شرعه والاهتداء بهديه المبارك، والاتِّباع في **اللغة** هو: الاقتفاء، والاقتداء، واللَّحاق بالشيء،

---

(١) انظر: تفسير السعدي، (١/ ٧٢٤)؛ أيسر التفاسير، (٤/ ٤٨٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل، (٨/ ٤٠٤).

والسَّير خلفه[١].

ومن تعريف الاتِّباع في **الاصطلاح** ما جاء عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، إذْ يقول: (**الاتِّبَاعُ**: أَنْ يَتْبَعَ الرَّجُلُ ما جاء عن النبيِّ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ هو من بَعْدُ في التَّابِعِينَ مُخَيَّرٌ)[٢]. وقيل: (**الاتِّباع**: الائتمار بما أَمَرَ اللهُ تعالى به ورسولُه ﷺ، وتَرَسُّم أفعالِه وأحوالِه ﷺ؛ للاقتداء بها)[٣].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (أمر الله بطاعة رسوله في أكثر من ثلاثين موضعاً من القرآن، وقرن طاعته بطاعته، وقرن بين مخالفته ومخالفته، كما قرن بين اسمه واسمه، فلا يُذكر الله إلَّا ذُكِرَ معه)[٤]، ومن هذه المواضع:

أ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

وجه الدلالة: أنَّ من علامة مَحبَّة الله سبحانه اتِّباع نبيِّه المُرسَل.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (هذه الآية الكريمة حاكِمةٌ على كلِّ مَن ادَّعى محبَّة الله، وليس هو على الطريقة المحمدية؛ فإنه كاذب في نفس الأمر، حتى يتَّبع الشرع المحمدي، والدِّين النبوي في جميع أقواله وأفعاله)[٥].

فمن ادَّعى محبة الرسول ﷺ لا بد له من موافقته في أقواله وأفعاله، وفي ذلك يقول القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: (اعلم أنَّ مَن أحبَّ شيئاً آثَرَه وآثَرَ موافقتِه، وإلَّا لم يكن صادقاً في حُبِّه، وكان مُدَّعياً، فالصَّادق في حُبِّ النبي ﷺ مَنْ تظهر علامة ذلك عليه، وأوَّلُها: الاقتداء به، واستعمال سُنَّتِه، واتِّباع أقوالِه وأفعالِه، وامتثال أوامرِه، واجتناب نواهيه، والتأدب بآدابِه في عُسره ويُسره ومَنْشطِه ومَكرهِه، وشاهد هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، وإيثار ما شَرَعَه وحَضَّ عليه على هوى نفسِه وموافقة

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، (١/ ١٩٥)؛ أساس البلاغة، (ص٥٩).
(٢) الفقيه والمتفقه، (١/ ٤٣٩)؛ إعلام الموقعين، (٢/ ٢٠٠، ٢٠١).
(٣) الاجتهاد والتقليد في الإسلام، د. جابر العلواني (ص١١٤).
(٤) مجموع الفتاوى، (١٩/ ١٠٣). (٥) تفسير ابن كثير، (١/ ٣٥٩).

شهواته، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩])[١].

ب ـ قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الأنعام: ٥٠].

وجه الدلالة: إنْ كان النبي ﷺ لا يعمل إلَّا بالوحي، فلا يسع أحداً من أُمَّته إلَّا العمل بالوحي المُنزَّل عليه.

ج ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾﴾ [الأحقاف: ٩].

وجه الدلالة: أمر الله تعالى بالتَّأسِّي بالنبي ﷺ واتِّباعه؛ لأنَّ الله تعالى هو الذي أوحى إليه هذه الشريعة المباركة.

وفي الأمر المُوَجَّه للنبي ﷺ بأنْ ينفي عن نفسِه العلمَ أو المعرفةَ أو التشريع، ونسبته إلى ﷻ وأنه وحي من عنده **دلالات عدة**، منها:

أ ـ **أمانة الرسول الكريم** ﷺ **في التبليغ** عن رب العالمين، فما يأتي به ليس من عند نفسه، وإنما من لدن حكيم خبير.

ب ـ **صدق الرسول الكريم** ﷺ، فهو الصادق المصدوق، يُخبر عن ربِّه كلَّ شيء، فلا يخجل أن يُبلِّغ عن ربِّه عتابَه له، ولا يجد في نفسه شيئاً عندما ينفي عن نفسه العلم، وأنه وحي من عند الله تعالى، وأنَّ عمله هو التبليغ عنه سبحانه.

ج ـ **اتِّباع النبيِّ** ﷺ **وطاعتُه إنما مرجعها إلى اتِّباع أمرِ الله تعالى وطاعتِه**، فما جاء به النبيُّ ﷺ إنما هو من عند الله سبحانه.

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (٢/ ٢٤).

المطلب الثالث

توقير أحاديثه ﷺ والتأدب عند سماعها ومدارستها

من دلائل متابعة النبيِّ ﷺ ومحبَّته؛ توقير أحاديثه الثابتة، والتأدب عند مدارستها وسماعها، والعمل بها؛ كما هو شأن السلف الصالح ولا سيما أهل الحديث منهم، ومن توقير السلف الصالح لحديث النبي ﷺ ما يلي:

*** كانوا لا يُحدِّثون بالحديث، إلَّا مَنْ كان حافظاً لكتاب الله:**

قال حفص بن غياث الكوفي رَحِمَهُ اللهُ (ت١٩٥هـ): (أتيتُ الأعمشَ، فقلت: حَدِّثْني! قال: أتحفظُ القرآنَ؟ قلت: لا! قال: اذهب فاحفظ القرآن، ثم هلمَّ أُحَدِّثك. قال: فذهبتُ فحفظتُ القرآنَ. ثم جئته، فاستقرأني، فقرأته، فحَدَّثني)[1].

*** ولا يُحدِّثون إلَّا مَنْ كان فَطِناً:**

قال عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: (كنا عند سعيد بن أبي مريم بمصر، فأتاه رجل فسأله كتاباً ينظرُ فيه، أو سأله أنْ يُحدِّثه بأحاديث، فامتنع عليه، وسأله رجل آخر في ذلك فأجابه، فقال له الأول: سألتُكَ فلم تُجِبْني، وسألك هذا فأجَبْته، وليس هذا حقَّ العلم! أو نحوه من الكلام.

وقال: فقال ابن أبي مريم: إنْ كنتَ تعرفُ «الشيباني» من «السيباني» و«أبا جمرة» من «أبي حمزة» وكلاهما عن ابن عباس، حدَّثناكَ وخَصَصْناكَ كما خَصَصْنا هذا)[2].

*** ولا يُحدِّثون إلَّا مَنْ كان راغباً في سماع الحديث وتحمُّلِه:**

قال مسروق بن الأجدع رَحِمَهُ اللهُ: (لا تَنْشُرْ بَزَّكَ[3] إلَّا عند مَنْ يبغيه. قال

---

(١) المصدر نفسه، (ص٢٠٣).

(٢) المصدر نفسه، (ص٢٧٤)؛ تهذيب الكمال، (١٠/ ٣٩٥).

(٣) **البَزُّ**: نوعٌ من الثياب. انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (١٣/ ١٣٠).

الإمام أحمد: يعني: الحديث)[١].

وقال ابن شهاب الزهري رحمه الله: (إن للحديث آفةً ونَكَداً وهُجْنَةً[٢]، فآفتُه نِسيانُه، ونَكَدُه الكَذِب، وهُجْنَتُه نَشْرُه عند غيرِ أهله)[٣].

* ويطلبون إعادةَ الأحاديثِ الطِّوال من المُحدِّث؛ لكي تُحفظَ:

قال الإمام مالك رحمه الله: (لقيتُ ابنَ شهابٍ يوماً في موضِعِ الجنائز، وهو على بغلةٍ له، فسألته عن حديثٍ فيه طُولٌ، فحدَّثني به.

قال: فأخذتُ بلجام بغلته، فلم أحفظْه، قلت: يا أبا بكر، أعِدْهُ عليَّ، فأبى! فقلت: أما كنتَ تحبُّ أن يُعاد عليك الحديث؟ فأعاده عليَّ، فحفظتُه)[٤].

* كانوا يُحدِّثون بالعدد القليل من الأحاديث؛ لِيُحْفَظَ الحديث بحروفه:

قال شعبة رحمه الله: (كنتُ آتي قتادةَ فأسأله عن حديثين، فيحدثني، ثم يقول: أزِيدُكُ؟ فأقول: لا، حتى أحْفَظَهما وأُتْقِنَهما)[٥].

وقال أبو بكر بن عيَّاش رحمه الله: (كان الأعمش إذا حَدَّثَ بثلاثة أحاديث، قال: قد جاءكم السَّيلُ. قال أبو بكر: وأنا مِثْلُ الأعمش)[٦].

وقال ابن الزهري رحمه الله: (مَنْ طَلَبَ العلمَ جُمْلَةً، فاتَه جُملة، وإنَّما يُدْرَكُ

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، (١/ ٢٥٤).

(٢) (هُجْنَة): الهُجْنَةُ من الكلام: ما يعيبُك. وقيل: هو الشيء القبيح. انظر: لسان العرب، (١٣/ ٤٣١).

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص٥٧١).

(٤) العلل ومعرفة الرجال، (٢/ ٧٢).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٢٣٢)، (رقم ٤٤٨)؛ سير أعلام النبلاء، (٧/ ٢٢٥).

(٦) رواه ابن الجعد في مسنده، (ص١٢٥)، (رقم ٧٨١)؛ وانظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٢٠٧)، (رقم ٣٧٤).

العلمُ حديثٌ وحديثان)[١].

* وإذا شكَّ أحدُهم في حديثٍ طَرَحَه، وإذا لم يتبيَّن الحديثُ طَرَحَ الكتابَ كلَّه:

قال عبد الرحمٰن بن مهدي رَحِمَهُ اللهُ: (وجدتُ في كُتبي بِخَطِّ يدي عن شُعبةَ ما لم أعرفه، وطَرَحتُه)[٢].

وقال يحيى بن معين رَحِمَهُ اللهُ: (مَنْ لَمْ يَكُنْ سَمْحاً في الحديث كان كَذَّاباً، فقيل له: وكيف يكون سَمْحاً؟ قال: إذا شَكَّ في الحديثِ تَرَكَه)[٣].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: (كان مالِكٌ إذا شَكَّ في بعضِ الحديثِ، طَرَحَه كلَّه)[٤].

قال الحسينُ بن حُريث المروزي رَحِمَهُ اللهُ: (سألتُ عليَّ بن الحسن الشقيقي: هل سمعتَ كتابَ الصَّلاة من أبي حمزة؟ قال: الكتابَ كلَّه، إلَّا أنه نَهَقَ حِمارٌ يوماً فَخَفِيَ عليَّ حديثٌ أو بعضُ حديثٍ، ثم نَسِيتُ أيَّ حديثٍ كان من الكتاب، فتركتُ الكتابَ كلَّه)[٥].

* بل كانوا إذا شكُّوا في كلمةٍ من الحديث، تركوا الحديثَ كلَّه:

قال يحيى بن سعيد القطان رَحِمَهُ اللهُ: (الأمانةُ في الذَّهب والفِضَّة أيسرُ من الأمانةِ في الحديث، إنَّما هي تأديةٌ، إنَّما هي أمانة)[٦].

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ: (إذا شكَّ في حديثٍ واحدٍ بعَينِه أنه سَمِعَه وجَبَ عليه اطِّراحه، وجاز له روايةَ ما في الكتاب سواه.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٢٣٢)، (رقم ٤٥٠).
(٢) الكفاية في علم الرواية، (ص٢٣٣)، الجرح والتعديل، (٢/ ٨٦٥)، (رقم ٨٩٢).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، للجرجاني (١/ ١٢٣)؛ الكفاية في علم الرواية، (ص٢٣٣).
(٤) الجرح والتعديل، (١/ ١٤)؛ حلية الأولياء، (٦/ ٣٢٢).
(٥) الكفاية في علم الرواية، (ص٢٣٤).
(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٢٠٢)، (رقم ١٦١٧).

وإنْ كان الحديثُ الذي شكَّ فيه لا يعرفُه بعينه، لم يَجُزْ له التَّحديثَ بشيءٍ مِمَّا في ذلك الكتاب)[١].

*** كان أكثرهم يكتب الحديثَ في صُحُفٍ؛ للرجوع إليها عند الاختلاف:**

ولأجل ذلك قدَّم العلماءُ روايةَ عبد الرحمٰن بن مهدي على روايةِ وكيع بن الجراح في حالِ اختلافهما، وكلاهما إمامٌ حافظٌ حُجَّة؛ لأنَّ ابن مهدي أقرب عهداً بالكتاب، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (إذا اختلفَ وكيعٌ وعبدُ الرحمٰن، فعبدُ الرحمٰن أثبتُ؛ لأنه أقربُ عهداً بالكتاب)[٢]. فالكتاب هو الحَكَمُ بين المُحَدِّثين إذا اختلفوا، وإذا كان الراوي سيئ الحفظ فلا يتحمَّلون منه إلَّا إنْ حدَّث من كتابه؛ ليأمنوا خطأه[٣].

*** بل كانوا يُثنون على مَنْ يُحدِّثُ من كتاب؛ بأنه «صاحب كتاب»:**

قال يحيى بن معين رَحِمَهُ اللهُ: (كان جريرُ بن حازم أمثلَ من أبي هلال، وكان صاحِبَ كتاب)[٤].

وقال العجلي رَحِمَهُ اللهُ ـ في ترجمة زهير بن معاوية ـ: (زهير بن معاوية أبو خيثمة الجعفي، كوفي، ثقةٌ، ثبتٌ، مأمونٌ، صاحبُ سُنَّةٍ واتِّباع، وكان يُحَدِّث من كتابه)[٥].

وقال الرامهرمزي رَحِمَهُ اللهُ: (والحديثُ لا يُضْبَطُ إلَّا بالكتاب، ثم بالمُقابلة، والمُدارسة، والتَّعهُّد، والتَّحفُّظ، والمُذاكرة، والسُّؤال، والفَحْصِ عن الناقلين،

---

(١) المصدر السابق، (ص٢٣٤).
(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص١٩٢)؛ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ١١)، (رقم ١٠٢٥).
(٣) انظر: التاريخ والمعرفة، للفسوي (٢/ ١١٧).
(٤) رواه ابن الجعد في مسنده، (١/ ٤٥٨)، (رقم ٣١٣٤).
(٥) معرفة الثقات، (١/ ٣٧٢).

والتَّفَقُّهِ بما نقلوه)[١].

*** ويتواصون بالتحديث من الكتاب؛ لأنه أبعد عن الوَهْم والغَلَط:**

قال علي بن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ليس في أصحابنا أحفظُ من أبي عبد الله أحمدَ بنِ حنبل، وبلغني أنه لا يُحَدِّثُ إلَّا من كتاب، ولنا فيه أُسوة)[٢].

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الوَرَعُ أنَّ المُحَدِّث لا يُحَدِّث إلَّا من كتاب، كما كان يفعل ويوصي به إمامُ المُحَدِّثين أحمدُ بنُ حنبل)[٣].

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الاحتياط للمُحَدِّث والأَولى به أنْ يرويَ من كتابه؛ ليسلمَ من الوَهْمِ والغَلَط، ويكونَ جديراً بالبُعْدِ من الزَّلل)[٤].

*** وكانوا يهتمُّون بضبط الكلمةِ ونقطِها؛ لكي لا يقع فيها تصحيفٌ:**

ومن أهمِّ الأدلة على دقَّة الرَّاوي وصحَّةِ كتابه: اهتمامه «بالشَّكْل»[٥]، و«التَّنْقِيط»[٦]؛ ولذا كانوا يحثون على تنقيطِ الكتاب وضَبْطِه:

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا رأيتَ الكتابَ فيه إلحاقٌ وإصلاحٌ، فاشهد له بالصِّحَّة)[٧].

*** وبعضهم يُشَكِّل جميعَ الكلام، وبعضهم يُشَكِّل الذي يحتاج إلى شكل:**

قال الرامهرمزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قال أصحابُنا: أما النَّقْطُ فلا بد منه؛ لأنك لا

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص٣٨٥).

(٢) الجرح والتعديل، (٢/ ٦٩)؛ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ١٢)، (رقم١٠٣٠).

(٣) سير أعلام النبلاء، (٩/ ٣٨٣).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ١٠).

(٥) **(الشَّكْل)**: هو تقييد الإعراب؛ أي: ضبط الكلمة بالحركات.

(٦) **(التَّنقيط)**: هو أن تبين التاء من الياء، والحاء من الخاء، وهكذا. انظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص٦٠٨، ٦٠٩)

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٢٧٩)؛ (رقم ٥٩١)؛ الكفاية في علم الرواية، (ص٢٤٢).

تَضْبِطُ الأسامي المُشْكِلة إلَّا به... وقالوا: إنما يُشَكَّلُ ما يُشْكِل، ولا حاجة إلى الشَّكْل مع عدم الإشكال.

وقال آخرون: الأَولى أنْ يُشَكَّلَ الجميع، وكان عفَّان وحِبَّان من أهل الشَّكْلِ والتَّقييد)[١].

*** وبعض المُحَدِّثين إذا شَكَّ في كلمة، سأل عنها أهلَ العربية؛ لِتُضْبَط:**

قال ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذا سمعتُم عني الحديثَ، فاعرضوه على أصحاب العربية، ثم أَحْكِمُوه)[٢].

*** وكانوا لا يُحدِّثون بحديث رسول الله ﷺ إلَّا على وضوء:**

وممن اشْتُهِر عنه ذلك: قتادة، وجعفر بن محمد، ومالك بن أنس، والأعمش، وغيرهم.

قال ضرار بن مرة رَحِمَهُ اللَّهُ: (كانوا يكرهون أنْ يُحدِّثوا عن رسول الله ﷺ وهم على غير وضوء). قال إسحاق: (فرأيتُ الأعمشَ؛ إذا أراد أنْ يُحدِّث وهو على غير وضوء تيمَّم)[٣].

وقال أبو سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ: (كان مالك بن أنس إذا أراد أنْ يخرج يُحدِّث؛ توضَّأ وضوءَه للصلاة، ولبس أحسن ثيابه، ولبس قلنسوته[٤]، ومشَّط لِحيتَه، فقيل له في ذلك؟ فقال: أُوَقِّرَ به حديثَ رسول الله ﷺ)[٥].

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص٦٠٨).

(٢) الكفاية في علم الرواية، (ص٢٥٥).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٦٤٣)، (رقم ٩٨٦)؛ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص٥٨٦)، (رقم ٨٣٢)؛ المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي (ص ٣٩٢، ٣٩٣)، (رقم ٦٩٤)؛ جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ٣٨٣)، (رقم ١٢٥٦).

(٤) **القلنسوة**: غشاء مُبطَّن، يُلبس على الرأس.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٣/ ٤٢)، (رقم ٩٠٩)؛ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص٥٨٥).

*** وكانوا يُعظِّمون حديث رسول الله ﷺ ويتأدَّبون في مجالسه:**

قال حماد بن زيد رَحِمَهُ اللهُ: (كُنَّا عند أيوب فسمع لَغَطاً؛ فقال: ما هذا اللَّغط؟ أما بلغهم أنَّ رفع الصوت عند الحديث عن رسول الله ﷺ كرفع الصوت عليه في حياته)(١).

وعن عبد الرحمٰن بن أبي الزناد رَحِمَهُ اللهُ قال: كان سعيد بن المسيب ـ وهو مريض ـ يقول: (أقعدوني؛ فإني أُعَظِّمُ أنْ أُحَدِّثَ حديثَ رسولِ الله ﷺ وأنا مضطجع)(٢).

وعن إبراهيم بن عبد الله بن قريم الأنصاري، قاضي المدينة قال: (مَرَّ مالكُ بن أنسٍ على «أبي حازم» ـ وهو يُحَدِّث ـ فجَازَه؛ فقال: (إني لم أَجِدْ مَوضِعاً أجلِسُ فيه، فكَرِهتُ أنْ آخُذَ حديثَ رسولِ الله ﷺ وأنا قائم)(٣).

وقال حسين المعلم رَحِمَهُ اللهُ: (كان محمد بن سيرين يتحدَّث فيضحك، فإذا جاء الحديثُ خشع)(٤).

وقال أحمد بن سنان القطان رَحِمَهُ اللهُ: (كان عبد الرحمٰن بن مهدي لا يُتَحدَّث في مجلسه، ولا يُبرى فيه قلم، ولا يَبْتسم أحد، فإنْ تُحُدِّثَ أو بُرِيَ قَلَمٌ؛ صاح ولبس نعليه ودخل، وكذا يفعل ابن نمير، وكان من أشدِّ الناس في هذا، وكان وكيعٌ أيضاً في مجلسه كأنهم في صلاة، فإنْ أنكر مِنْ أمرِهم شيئاً انتعلَ ودخل، وكان ابن نمير يغضب ويصيح، وكان إذا رأى مَنْ يبري قَلَماً، تغيَّر وجهه)(٥).

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٣٨٤)، (رقم ٣٣٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٣/ ١٢٤)، (رقم ٩٧٨)؛ المعرفة والتاريخ، للفسوي (١/ ٢٥١)، (رقم ٢٥١)؛ جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ٣٨٥)، (رقم ١٢٦٠)؛ حلية الأولياء، (٢/ ١٦٩)؛ المدخل إلى السنن الكبرى، (ص٣٩٢)، (رقم ٦٩٣).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٣/ ١٢٠)، (رقم ٩٧٤)؛ حلية الأولياء، (٦/ ٣١٨).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٣/ ١٤١)، (رقم ٩٩١).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٣٧٥)، (رقم ٣٢٤).

المطلب الرابع
الدفاع عن سُنَّتِه ﷺ ونشرها بين الناس

ومن دلائل اتباع السُّنَّة النبوية، وهو أيضاً مِنْ نَصْرِ النبي ﷺ: نَصْرُ سُنَّتِهِ، والذود عن شريعته، ودفع كيد الكائدين، وطعن الطاعنين في سُنَّتِهِ وسيرتِه؛ برد شبههم ودحض مفترياتهم، وإظهار ما جاء به الرسول ﷺ من الهدى ودين الحق.

ويدخل في نصر الله ورسوله ﷺ: نَصْرُ الشريعة وأهلها والداعين إليها، وتكثير سوادهم وإعانتهم على أمورهم، وقمع أعدائهم. ولا يتحقَّق هذا النَّصر إلَّا برفع علم الجهاد في سبيل الله؛ جهاداً للكفار والمنافقين، وتتبع الزنادقة والملحدين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة حدود الله في أرضه، وتطبيق شرعه[١].

ومن الذَّود عن سُنَّتِه ﷺ: تنقيحها ممَّا شابها، وحمايتها من المُحرِّفين والغالين والجاهلين، فضلاً عن شبهات الزنادقة والطاعنين في السُّنَّة النبوية، وفضحهم وتحذير الناس من شرهم وأكاذيبهم ومفترياتهم.

وإن التهاون في الذود عن السُّنَّة النبوية من الخذلان الذي يدل على ضعفٍ في الإيمان وربما يصل ـ في بعض الحالات ـ إلى زوال الإيمان بالكلية ـ عياذاً بالله تعالى ـ فمن ادَّعى حبَّ النبيِّ ﷺ واتباع سنته، ولم تظهر عليه آثار الغيرة على حرمته وعرضه وسُنَّته وشريعته؛ فهو كاذب في دعواه[٢].

ومن النماذج المشرقة للسلف الصالح من أئمة الحديث في تنقيح السُّنَّة والدفاع عنها وتمييز الخبيث من الطَّيب؛ ما قاله أبو بكر بن خلاد رحمه الله: (دخلتُ على يحيى بن سعيدٍ ـ في مرضه ـ فقال لي: يا أبا بكرٍ! ما تركتَ أهلَ البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيراً، إلَّا أنهم يخافون عليكَ من كلامك في الناس! فقال: احفظ عني؛ لأنْ يكون خصمي في الآخرة رجل من عُرْض

---

(١) انظر: محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، (ص٨٣).

(٢) انظر: حقوق النبي ﷺ بين الإجلال والإخلال، (ص٨٧).

الناس أحب إليَّ من أن يكون خصمي في الآخرة النبي ﷺ، يقول: بلغكَ عَنِّي حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح؛ فلم تنكره)[١].

وقال محمد بن إبراهيم المرتضى رحمه الله: (المُحامي عن السُّنَّة الذابُّ عن حماها؛ كالمجاهد في سبيل الله تعالى، يُعِدُّ للجهاد ما استطاع من الآلات والعُدَّة والقوة؛ كما قال الله سبحانه: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقد ثبت في «الصحيح» أن جبريلَ عليه السلام كان مع حسَّان بن ثابت رضي الله عنه يؤيِّده ما نافح عن رسول الله ﷺ في أشعاره، فكذلك مَنْ ذَبَّ عن دينه وسُنَّتِه من بعده؛ إيماناً به، وحُبّاً ونُصْحاً له، ورجاءَ أنْ يكون من الخَلَف الصَّالح، الذين قال فيهم رسولُ الله ﷺ: «**يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَحْرِيفَ الْغَالِينَ**»[٢]، والجهاد باللِّسان أحد أنواع الجهاد وسُبُلِه)[٣].

ومن الذود عن سُنَّته ﷺ: نشرها وتبليغها للناس؛ فقد كان النبي ﷺ يحثُّ أصحابه الكرام رضي الله عنهم على حفظ السُّنَّة وتبليغها للناس، وكان ﷺ يردد في مناسبات عِدَّة: «**وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**»[٤].

ويقول أيضاً: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**»[٥].

وكان ﷺ يدعو لنَقَلَةِ الحديث بالنَّضارة والبهاء، فيقول: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[٦].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١/ ٩٨).
(٢) رواه البيهقي في الكبرى، (١٠/ ٢٠٩)، (ح٢١٤٣٩). وصححه الألباني في مشكاة المصابيح، (١/ ٥٣)، (ح٢٤٨).
(٣) إيثار الخلق على الخالق، (ص٢٤).
(٤) رواه البخاري، (١/ ٥١)، (ح١٠٤)؛ ومسلم، (٢/ ٩٨٧)، (ح١٣٥٤).
(٥) رواه البخاري، (٣/ ١٢٧٥)، (ح٣٢٧٤).
(٦) رواه أبو داود، (٣/ ٣٢٢)، (ح٣٦٦٠)؛ والترمذي، (٥/ ٣٣)، (ح٢٦٥٦). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤١١)، (ح٣٦٦٠).

وكان ﷺ يقول لأصحابه: «**احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ من وَرَاءَكُمْ**»[(١)].

وقال ﷺ لمالكِ بنِ الحُوَيرث وأصحابِه ﭫ: «**لو رَجَعْتُمْ إلى بِلَادِكُمْ فَعَلَّمْتُمُوهُمْ**»[(٢)].

ومن أبرز علامات أهل البدع والزَّيغ والضَّلال عدم نشرهم للسُّنَّة النبوية وكتمانها عن الأتباع؛ بل يسعون حثيثاً لنشر البدع والضلالات المخالفة لهدي النبي ﷺ؛ كما أشار بذلك ابن تيمية رحمه الله بقوله: (من المعلوم أنك لا تجد أحداً مِمَّنْ يَرُدُّ نصوصَ الكتاب والسُّنَّة بقوله؛ إلَّا وهو يُبغض ما خالف قولَه، ويَوَدُّ أنَّ تلك الآية لم تكن نزلت، وأنَّ ذلك الحديثَ لم يَرِدْ، ولو أمكنه كشط ذلك من المصحف لَفَعَلَه.

قال بعض السلف: ما ابتدع أحدٌ بدعةً إلَّا خرجت حلاوةُ الحديث من قَلْبِه، وقيل عن بعض رؤوس الجهمية ـ إما بشر المريسي أو غيره ـ أنه قال: ليس شيء أنقض لقولنا من القرآن، فأقروا به في الظاهر، ثم حرِّفوه بالتأويل. ويقال إنه قال: إذا احتجُّوا عليكم بالحديث؛ فغالطوهم بالتَّكذيب، وإذا احتجُّوا بالآيات؛ فغالطوهم بالتَّأويل.

ولهذا تجد الواحدَ من هؤلاء لا يُحِبُّ تبليغَ النصوص النبوية؛ بل قد يختار كِتمانَ ذلك، والنَّهيَ عن إشاعته وتبليغه، خِلافاً لِمَا أمر اللهُ به ورسولُه ﷺ من التبليغ عنه)[(٣)].

وهؤلاء وإنْ كانوا يتكلَّمون عن زمانهم، فإنَّ زمننا هذا فيه من أصناف المبتدعة ما يُحاول أحدُهم أنْ يُسكِتَ قولَك بالسُّنَّة ولو بقتلك؛ غيظاً وحَنَقاً، فبِضاعَتُه مُزْجَاة، وتِجارته كاسدة، لا يملك ما به يُقنِع الآخَرين، **ولولا جهلٌ في الناس قد سَرَى لَمَا كانت لهؤلاء المبتدعة قائمة**، ولَمَا كان لهم وجود.

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٢٩)، (ح٥٣).

(٢) رواه البخاري، (١/ ٢٤٢)، (ح٦٥٢).

(٣) درء تعارض العقل والنقل، (٥/ ٢١٧، ٢١٨).

المطلب الخامس

التحاكم إلى سُنَّته ﷺ وشريعته

ومن دلائل وعلامات اتِّباع النبيِّ ﷺ التحاكم إلى سنته وشريعته المطهرة؛ لأنه ﷺ؛ كما وصفه ربه ﷻ، بقوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤]، حيث نفى الله تعالى عن نبيِّه الكريم ﷺ اتِّباعَ الهوى، وأتبع ذلك ببيان أنَّ كلَّ ما شرعه الرسول ﷺ وكلَّ ما بلَّغه من أحكام إنما بوحي من الله تعالى، ولَمَّا كان القرآن العظيم قد خلا من أحكامٍ بعينِها وأشارت إليها السُّنَّة وجاءت بها صريحة، وكذا أبانت السُّنَّة عمَّا في القرآن من إجمالٍ وتفصيل، وشرحت مقاصِدَه، وفصَّلت أحكامَه، دَلَّ ذلك بمنطوق القرآن أنَّ هذا كلَّه بوحيٍ من الله تعالى إلى رسولِه ﷺ، وليس بهوًى أو اجتهادٍ؛ لذا وجب على المؤمنين اتِّباعه فيه، بتنفيذ أوامره، والانتهاء عن نواهيه، والتحاكم إلى سُنَّته وشريعته المباركة.

والله تبارك وتعالى نفى الإيمان عن الذين لم يحتكموا إلى شريعة النبي ﷺ وسنته، حتى يحتكموا ويسلِّموا تسليماً، فقال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ۝٦٥﴾ [النساء: ٦٥].

وجه الدلالة: أقسم الله تعالى بنفسه الشريفة على نفي الإيمان عن العباد حتى يُحكِّموا رسوله ﷺ في كلِّ نزاع بينهم، وينتفي عن صدورهم الحرجُ والضِّيقُ عن قضائه وحُكمه، ويُسلِّموا تسليماً[(١)].

وحذَّر الذين يخالفون شريعته وسنته ﷺ بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾؛ أي: عن أمر رسول الله ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فتوزن الأقوال

---

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (١/ ٥١).

والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِلَ، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعِلِه كائناً مَنْ كان... فليحذر وليخش مَنْ يُخالف شريعة الرسول باطناً أو ظاهراً ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾؛ أي: في قلوبهم من كفرٍ أو نفاقٍ أو بدعة، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: في الدُّنيا بقتلٍ أو حَدٍّ، أو حبسٍ، أو نحوِ ذلك)[١].

بل جعل الله تعالى من علامات النفاق والزيغ والضلال؛ الإعراض عن سُنَّة النبي وترك التحاكم إليها، في قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [النساء: ٦٠، ٦١].

وجه الدلالة: أن الإعراض عن التحاكم إلى سنة النبي ﷺ وشريعته هو حقيقة النفاق.

وقد حذر النبي ﷺ من مغبة الاقتصار على القرآن الكريم دون سُنَّة النبي ﷺ في قوله: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**[٢]، **أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ! فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ! وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ!**» الحديث[٣].

وجه الدلالة: أن الله تعالى أعطى نبيَّه الكريم ﷺ القرآنَ ومِثْلَه معه، وهذا المُماثل للقرآن الذي أعطاه الله تعالى إياه هو السُّنَّة.

وفي رواية: (**وَإِنَّ ما حَرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ كما حَرَّمَ اللهُ**)[٤].

---

(١) تفسير القرآن العظيم، (٣/ ٣٠٨).

(٢) (**وَمِثْلَهُ مَعَهُ**): أراد بذلك السُّنَّة التي أُوتي. انظر: صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٣٥٨).

(٣) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٣٠)، (ح١٧٢١٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٤). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٧)، (ح٤٦٠٤).

(٤) رواه الترمذي، (٥/ ٣٨)، (ح٢٦٦٤)؛ والحاكم، في المستدرك، (١/ ١٩١)، (ح٣٧١). =

وجه الدلالة: أنَّ ما حرَّم رسولُ الله في السُّنَّة هو في التشريع كما حرَّم الله تعالى في القرآن؛ لأنهما وحي من الله تعالى.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ ـ مبيِّناً استقلالية السُّنَّة في تشريع الأحكام ـ: (**فما كان من السُّنَّة زَائِداً على الْقُرْآنِ، فَهُوَ تَشْرِيعٌ مُبْتَدَأٌ من النَّبي ﷺ، تَجِبُ طَاعَتُهُ فيه، وَلَا تَحِلُّ مَعْصِيَتُهُ، وَلَيْسَ هذا تَقْدِيماً لها على كِتَابِ اللهِ، بَلْ امْتِثَالاً لِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ**)[١].

وأخبر النبي ﷺ عن أناس سيأتون يتركون التحاكم إلى سنته، فقال ﷺ: **«لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي؛ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ!»**[٢].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ حذَّر من خلاف أمره، كما حذَّر من خلاف كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، فليحذر أن يخالف شيئاً من أمر رسول الله ﷺ، فيحِقَّ عليه ما يحقُّ على مُخالف كتاب الله[٣].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: (اتَّفَقَ مَنْ يُعْتَدُّ به من أهل العلم على: **أن السُّنَّة المُطهَّرة مستقلةٌ بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن؛ في تحليل الحلال، وتحريم الحرام**... **والحاصل**: إنَّ ثبوت حُجيَّة السُّنَّة المُطهَّرة، واستقلالَها بتشريع الأحكام ضرورةٌ دينية، ولا يُخالف في ذلك إلَّا مَنْ لا حظَّ له في دين الإسلام)[٤].

= وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٦٤)، (ح٢٦٦٤).

(١) إعلام الموقعين، (٢/ ٣٠٧، ٣٠٨).

(٢) رواه الشافعي في مسنده، (ص٢٣٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٥)؛ والترمذي، (٥/ ٣٧)، (ح٢٦٦٣) وقال: (حسن صحيح).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٨)، (ح٤٦٠٥).

(٣) انظر: شرح معاني الآثار، للطحاوي (٤/ ٣٠٩).

(٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، (ص٩٦، ٩٧).

المطلب السادس

تقديم محبته ﷺ وشرعه على مَنْ سواه

من دلائل محبة النبي ﷺ؛ المحبَّة القلبية له وتمنِّي رؤيته وصحبته، والعمل بشريعته ظاهراً وباطناً، ومحبَّته ﷺ أصل عظيم من أصول الدين، والله تعالى جعل هذه المحبَّة فوق محبَّة الإنسان لنفسهِ وأهله وماله والناس أجمعين؛ كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة: ٢٤].

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فكفى بهذا حضاً وتنبيهاً ودلالةً وحُجَّةً على إلزام محبته، ووجوب فرضِها، وعِظَم خطرِها، واستحقاقه لها ﷺ، إذ قرَّع اللهُ تعالى مَنْ كان مالُه وأهلُه وولدُه أحَبَّ إليه من اللهِ ورسولِه وتوعَّدهم بقوله تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾، ثم فسَّقهم بتمام الآية، وأعلَمَهم أنهم مِمَّنْ ضَلَّ، ولم يهده الله تعالى)[١].

ومحبَّته ﷺ تقتضي تحقيق المتابعة له، وموافقته في حُبِّ المحبوبات وبُغض المكروهات، وهذه المَحبَّة للنبي ﷺ فرعٌ عن محبَّة الله تعالى وتابعة لها؛ فمَنْ أحبَّ اللهَ ورسولَه ـ محبَّةً صادقةً من قلبه ـ أوجب له ذلك؛ أن يُحِبَّ بقلبه ما يُحبه الله ورسوله، ويكره ما يكرهه الله ورسوله، ويرضى ما يُرضِي الله ورسوله، ويسخط ما يُسخط الله ورسوله، وأن يعمل بجوارحه بمقتضى هذا الحبِّ والبُغض، فإنْ عَمِلَ بجوارحه شيئاً يُخالف ذلك؛ كارتكاب بعض ما كرهه الله ورسوله، أو تَرْكِ بعض ما يُحبُّه الله ورسوله ـ مع وجوبه، والقُدرة عليه ـ دَلَّ ذلك على نقص محبته الواجبة، فعليه أنْ يتوبَ من ذلك، ويرجِعَ إلى تكميل المحبَّة الواجبة[٢].

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (٢/ ١٨).

(٢) انظر: حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسُّنَّة، (ص٢٦٥).

ومما يُستدل به على وجوب محبة النبي ﷺ قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣١﴾ [آل عمران: ٣١].

وجه الدلالة: في الآية إشارة ضمنية إلى وجوب محبة النبيِّ ﷺ؛ لأن الله تعالى جعل برهان محبته تعالى ودليل صدقها هو اتباع النبي ﷺ.

ومما يُستدل به ـ من السُّنَّة ـ على وجوب محبة النبي ﷺ:

ما جاء عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه؛ أنه قال للنبي ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ! لأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ**». فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّهُ الآنَ وَاللهِ لأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الآنَ يَا عُمَرُ**»(١).

وقوله ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ؛ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(٢).

وجه الدلالة: لا يحصل لأحدٍ الإيمانُ الذي تبرأ به ذمته، ويستحق به دخول الجنة بلا عذاب؛ حتى يكون النبيُّ ﷺ أحب إليه من نفسه ووالده وولده والناس أجمعين.

لقد بلغ حب الصحابة رضي الله عنهم للنبي ﷺ مبلغاً عظيماً، ومن ذلك:

عندما سئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (كيف كان حبُّكم لرسول الله ﷺ؟ قال: كان واللهِ أحبَّ إلينا من أموالنا وأولادنا وآبائنا وأمهاتنا، ومن الماء البارد على الظمأ)(٣).

ومن ذلك: ما قاله عمرو بن العاص رضي الله عنه: (وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا أَجَلَّ فِي عَيْنِي مِنْهُ، وَمَا كُنْتُ أُطِيقُ أَنْ أَمْلأَ عَيْنَيَّ مِنْهُ؛ إِجْلَالاً لَهُ، وَلَوْ سُئِلْتُ أَنْ أَصِفَهُ مَا أَطَقْتُ لأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلأُ عَيْنَيَّ مِنْهُ)(٤).

---

(١) رواه البخاري، (٣/ ١٣٤١)، (ح٦٧١٤).
(٢) رواه البخاري، (١/ ٨)، (ح١٥)؛ ومسلم، (١/ ٣٩)، (ح١٧٨).
(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (٢/ ٢٢).
(٤) رواه مسلم، (١/ ٦٤)، (رقم ٣٣٦).

ولقد (حكَّمَ الصحابةُ ﷺ رسولَ الله في أنفسهم وأموالهم، فقالوا: هذه أموالنا بين يديك؛ فاحكم فيها بما شئت، وهذه نفوسنا بين يديك؛ لو استعرضتَ بنا البحر لخضناه، نُقاتل بين يديك، ومن خلفك، وعن يمينك، وعن شمالك)[١].

المطلب السابع

تعظيمه ﷺ وتوقيره

جمع الله تعالى لنبيِّه الكريم ﷺ من الصفات والخصائص ما لم يجمعه لبشر، وافترض على العباد طاعته وتعظيمه وتعزيره وتوقيره ورعايته والقيام بحقوقه، وامتثال ما جاء عنه من المنطوق والمفهوم، والصلاة عليه والتسليم، ونشر شريعته بالعلم والتعليم، وجعل الطُّرقَ مسدودةً عن جنته؛ إلَّا مَنْ سلَكَ طريقَه واعترفَ بمحبَّتِه، وشرح له صدرَه، ورفع له ذِكرَه، ووضع عنه وِزرَه، وجعل الذِّلةَ والصَّغارَ على مَنْ خالف أمرَه، فيا سعدَ مَنْ وُفِّقَ لذلك، ويا وَيْحَ مَن قصَّر عن هذه المسالك[٢].

ومن دلائل اتِّباع السُّنَّة تعظيم النبيِّ ﷺ وتوقيره وإجلاله، وتعظيم سُنَّته؛ بل ذلك من شعب الإيمان العظيمة، ومن حقوقه ﷺ على أمته أن يُهاب ويُعظَّم ويُوقَّر ويُجلَّ أكثر من كلِّ ولدٍ لوالده، ومن كلِّ عبدٍ لسيِّده، وقد أمر الله تعالى بذلك في القرآن العظيم بقوله: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]. وقال سبحانه: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

قال ابن تيمية رحمه الله: (**التعزير**: اسم جامع لِنَصرِه وتأييدِه ومَنعِه من كلِّ ما يؤذيه. **والتوقير**: اسم جامع لكلِّ ما فيه سكينة وطمأنينة؛ من الإجلال والإكرام، وأنْ يُعامل من التشريف والتكريم والتعظيم بما يصونه عن كلِّ ما

(١) روضة المحبين، (١/ ٢٧٦).

(٢) انظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي، (ص١١).

يُخرجه عن حدِّ الوقار)[١]. وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (**التوقير**: هو الاحترام، والإجلال، والإعظام)[٢].

قال الحليمي رَحِمَهُ اللَّهُ: (فمعلوم أنَّ حقوق رسول الله ﷺ أجلُّ وأعظمَ وأكرمَ وألزمَ لنا وأوجبَ علينا من حقوق السَّادات على مماليكهم، والآباء على أولادهم؛ لأنَّ الله تعالى أنقَذَنا به من النار في الآخرة، وعَصَم به لنا أرواحنا وأبداننا وأعراضنا وأموالنا وأهلينا وأولادنا في العاجلة، فهدانا به لِمَا إذا أطعناه فيه أدَّانا إلى جنات النعيم. فأية نعمةٍ توازي هذه النِّعم، وأية مِنَّةٍ تُداني هذه المِنَن؟

ثم إنه جلَّ ثناؤه أَلْزَمَنا طاعتَه، وتوعَّدَنا على معصيته بالنار، ووعدنا باتِّباعه الجنة. فأيُّ رُتبةٍ تُضاهي هذه الرُّتبة، وأيُّ درجةٍ تُساوي في العلا هذه الدرجة؟ فحَقٌّ علينا أنْ نُحِبَّه ونجِلَّه ونُعظِّمه ونَهابَه أكثرَ من إجلال كلِّ عبدٍ سيِّدَه وكلِّ ولدٍ والِدَه. وبمثل هذا نَطَقَ القرآنُ، ووَرَدَت أوامِرُ الله جلَّ ثناؤه)[٣].

والإسلام دين الخُلُق الحَسَن والفِعل الجميل، دين العرفان بحقوق الناس، جعل الله فيه طاعة الوالدين من أوجب الواجبات ما لم تُخالف الشريعة، وبِرَّهما من أعظم القربات وإن لم يؤمِنا بالله تعالى؛ لأنهما سبب وجود الإنسان في هذه الحياة.

فإذا كان هذا في حقِّ الوالدين وهما كافران؛ لأنهما سبب الوجود في حياةٍ قصيرة فانية، تملؤها الابتلاءات والمحن، فما الظَّن بمَنْ هو سبب السعادة لك في الدنيا، وسبب حياتك في الآخرة، ونعيمك في الجنة، إنَّ الآباء وإنْ كانوا سبباً مباشراً في حياة فانية، ولا يمنحوها إلَّا لأبنائهم الذين من أصلابهم وأترابهم، فإنَّ رسول الله ﷺ سبب في عودتك حيّاً بعد موتك، ولكنها حياة سرمدية أبدية، تهنأ فيها أبداً، وتخلد فيها أبداً، وقد منَحها لك،

---

(١) الصارم المسلول، (ص٤٢٥).
(٢) تفسير ابن كثير، (٧/ ٣٦٤).
(٣) المنهاج في شعب الإيمان، (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥).

وليس بينك وبينه نسب أو صهر، ألا يستوجب ذلك منك تعظيمَه وتوقيرَه ومتابعتَه.

والصحابة الكرام ﭫ هم أكثر الناس تعظيماً وتوقيراً للنبي ﷺ؛ لأنهم أعرف الأمة به، وما أجمل ما وصفهم به عروة بن مسعود الثقفي ﭬ ـ حين فاوَضَ النبيَّ في صلح الحديبية، فلمَّا رجع إلى قريش قال لهم ـ: (أَيْ قَوْمِ! وَاللهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ، وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكِسْرَى وَالنَّجَاشِيِّ، وَاللهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكاً قَطُّ؛ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ مُحَمَّداً، وَاللهِ إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَدَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيماً لَهُ)[١].

وجاء وصف الصحابة الكرام ﭫ حال مجالستهم للنبي ﷺ واستماعهم له، بما وصفهم به أبو سعيد الخدري ﭬ بقوله: (وَسَكَتَ النَّاسُ؛ كَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِهِمِ الطَّيْرَ)[٢]؛ تعظيماً له وإجلالاً وتوقيراً واحتراماً لمقامه الشريف ﷺ.

ومن ذلك ما قاله عمرو بن العاص ﭬ: (وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا أَجَلَّ فِي عَيْنِي مِنْهُ، وَمَا كُنْتُ أُطِيقُ أَنْ أَمْلأَ عَيْنَيَّ مِنْهُ؛ إِجْلَالاً لَهُ، وَلَوْ سُئِلْتُ أَنْ أَصِفَهُ مَا أَطَقْتُ لأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلأُ عَيْنَيَّ مِنْهُ)[٣].

وتعظيم النبي ﷺ وتوقيره لا بد أن يكون بالقلب، واللسان، والجوارح:

فأما تعظيمه ﷺ بالقلب: فيكون بالاعتقاد الجازم بأنه ﷺ عبد الله ورسوله، وتقديم محبته على النفس والولد والوالد والناس أجمعين، وتوقيره وتعزيره وإجلاله واستحضار محاسنه، وذكره بالقلب من الاعتراف به والتعظيم له والإذعان.

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٥٢٢)، (رقم ٢٧٧٠).
(٢) رواه البخاري، (٢/ ٥٥٣)، (رقم ٢٨٨٠).
(٣) رواه مسلم، (١/ ٦٤)، (رقم ٣٣٦).

وأما تعظيمه ﷺ باللسان: فيكون بكثرة الثناء عليه ﷺ بما هو أهله من غير غلوٍّ ولا تقصير، وأعظم الثناء عليه: الصلاة والسلام عليه؛ كما أمر الله تعالى عباده المؤمنين في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦].

والمراد بقوله: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ﴾؛ أي: (ادعوا ربَّكم بالصلاة عليه)[١].

و(معنى الصلاة على النبي ﷺ: تعظيمه، فمعنى قولنا: (اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحمدٍ) عَظِّمْ محمداً. **والمراد: تعظيمه في الدنيا**؛ بإعلاء ذِكره، وإظهار دينه، وإبقاء شريعته. **وفي الآخرة**؛ بإجزال مثوبته، وتشفيعه في أُمَّته، وإبداء فضيلته بالمقام المحمود)[٢]. وقوله: ﴿وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾؛ أي: (حيوه بتحية الإسلام)[٣].

ومن تعظيمه ﷺ باللسان: الإكثار من ذِكره، ولزوم الأدب حال ذِكره باللِّسان؛ بأن نقرن ذِكْرَ اسمِه بلفظ النبوة أو الرسالة مع الصلاة والسلام عليه ﷺ؛ إنفاذاً لقوله سبحانه: ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ﴾ [النور: ٦٣]، بأن يُميَّز النبيُّ ﷺ حال المخاطبة والنداء بأن يُقال: يا رسول الله! يا نبي الله! ولا يقال: يا محمد! فيجب أن يقترن ذكره بالنبوة أو الرسالة تعظيماً وتوقيراً له باللسان مع الصلاة عليه ﷺ، وهو الذي حذَّر من ترك الصلاة عليه بقوله ﷺ: «**رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»[٤]، ووصَفَه بالبُخل في قوله ﷺ: «**الْبَخِيلُ؛ الَّذِي مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ؛ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»[٥].

ويدخل في تعظيمه ﷺ باللسان: (تعداد فضائله وخصائصه ومعجزاته ودلائل نبوته وتعريف الناس بسنته وتعليمهم إياها، وتذكيرهم بمكانته ومنزلته

---

(١) فتح الباري، (١١/١٥٦). (٢) فتح الباري، (١١/١٥٦).
(٣) تفسير البغوي، (٣/٥٤٢).
(٤) رواه الترمذي، (٢/٩٠٨)، (ح٣٨٩٠). وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/٤٥٧)، (ح٣٥٤٥): (حسن صحيح).
(٥) رواه الترمذي، (٢/٩٠٩)، (ح٣٨٩١) وقال: (حسن صحيح). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/٤٥٨)، (ح٣٥٤٦).

وحقوقه، وذِكر صفاته وأخلاقه وخلاله، وما كان من أمر دعوته وسيرته وغزواته، والتَّمدُّح بذلك شِعراً ونثراً، بشرط أن يكون ذلك في حدود ما أمر به الشارع الكريم، مع الابتعاد عن مظاهر الغلو والإطراء المحظور)[(١)].

وأما تعظيمه ﷺ بالجوارح: فيكون بالعمل بشريعته، وتحكيمها والرضا بحكمها والتسليم لها، ودعوة الناس إليها، وتبليغها للناس، والسعي في إظهارها، والذب عنها وتعلُّمها وتعليمها، وجهاد مَنْ خالفها، واجتناب ما نهت عنه الشريعة، والبعد عن المعاصي والمخالفات، والتوبة والاستغفار عما وقع من التقصير والزلل[(٢)].

المطلب الثامن

سلوك الأدب معه ﷺ

تحدَّث ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ عن جملة من الآداب الواجبة مع الرسول ﷺ فقال: (**ومن الأدب مع الرسول** ﷺ: أن لا يُتقدَّم بين يديه بأمر ولا نهي، ولا إذن ولا تصرف حتى يأمر هو وينهى ويأذن؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]، وهذا باق إلى يوم القيامة، ولم يُنسخ، فالتَّقدُّم بين يدي سُنَّتِه بعد وفاته؛ كالتَّقدُّم بين يديه في حياته ولا فرق بينهما عند ذي عقل سليم...

ومن الأدب معه: أن لا تُرفع الأصوات فوق صوته؛ فإنه سبب لحبوط الأعمال، فما الظنُّ برفع الآراءِ ونتائجِ الأفكارِ على سُنَّتِه وما جاء به[(٣)]، أتَرَى ذلك موجباً لقبول الأعمال، ورفعُ الصَّوت فوق صوته مُوجِباً لِحُبوطِها.

---

(١) حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسُّنَّة، (ص٤٠٨).

(٢) انظر: الصارم المُنْكِي في الرد على السُّبكي، لابن عبد الهادي (ص٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٣) وهي رسالة واضحة مُوَجَّهة لليبراليين والعلمانيين والعقلانيين وسائر المبتدعة؛ من الخوارج والرافضة وغلاة الصوفية والقرآنيين ومتعصبة المذاهب ونحوهم ممن قدموا زبالات أفكارهم وآراء مشايخهم الشاذة والمعوجة على سنة الحبيب المصطفى ﷺ بأبي هو وأمي.

ومن الأدب معه: أن لا يُجعل دعاؤه كدعاء غيره قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣] **وفيه قولان للمفسرين**:

أحدهما: أنكم لا تدعونه باسمه كما يدعو بعضكم بعضاً، بل قولوا: يا رسول الله! يا نبي الله! فعلى هذا: المصدر مضافٌ إلى المفعول؛ أي: دعاءكم الرسول.

الثاني: أن المعنى لا تجعلوا دعاءه لكم بمنزلة دعاء بعضكم بعضاً؛ إن شاء أجاب، وإن شاء ترك، بل إذا دعاكم لم يكن لكم بُدٌّ من أجابته، ولم يسعْكم التَّخلُّف عنها ألبتَّة، فعلى هذا: المصدر مضافٌ إلى الفاعل؛ أي: دعاؤه إياكم.

ومن الأدب معه: أنهم إذا كانوا معه على أمرٍ جامعٍ؛ من خُطبة، أو جهاد، أو رباط، لم يذهب أحد منهم مذهَباً في حاجته حتى يستأذنه؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢]، فإذا كان هذا مذهَباً مُقيَّداً بحاجة عارضةٍ لم يُوَسَّع لهم فيه إلَّا بإذنه؛ فكيف بمَذهب مُطلَقٍ في تفاصيل الدِّين: أصولِه وفروعه، دقيقِه وجليلِه، هل يُشرع الذَّهابُ إليه بدون استئذانِه؟

ومن الأدب معه: أن لا يُسْتشكل قوله؛ بل تُستشكل الآراء لقولِه، ولا يُعارض نصُّه بقياس؛ بل تُهدر الأقيسة وتُلقى لنصوصه، ولا يُحرَّف كلامُه عن حقيقتِه لخيالٍ يُسمِّيه أصحابُه معقولاً، نعم هو مجهول وعن الصواب معزول، ولا يُوقف قبول ما جاء به على موافقة أحد، فكلُّ هذا من قِلَّةِ الأدب معه، وهو عين الجُرأة)(١).

وسلوك الأدب مع النبي ﷺ يتمثَّل في الأمور الآتية:

١ ـ التأدُّب عند ذكره ﷺ:

فمن الجفاء في حقِّه ﷺ أن يُذكَر أو يُنادى باسمه المُجرَّد؛ فلا بد أن

---

(١) مدارج السالكين، (٢/٣٨٩، ٣٩٠).

يُوصف بالنبوة والرسالة، وهو سلوك تأدَّب به أصحابه الكرام ﷺ، واللهُ تعالى لم يُخاطبه باسمه المجرَّد في القرآن الكريم ـ دون سائر الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام، ولمَّا ذكره باسمه ـ في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ قال سبحانه ـ بعدها ـ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

والله تعالى نهى المؤمنين أن يُخاطبوه ﷺ بما لا يليق به وبمقامه العظيم ﷺ، فقال ﷻ: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣].

قال مجاهد رحمه الله: (أَمَرَهُمْ أَنْ يَدْعُوه: يَا رَسُولَ اللهِ! فِي لِينٍ وَتَوَاضُعٍ، وَلَا يَقُولُوا: يَا مُحَمَّدُ! فِي تَجَهُّمٍ)[1]. وقال قتادة رحمه الله: (أَمَرَهُمْ أَنْ يُفَخِّمُوهُ وَيُشَرِّفُوهُ)[2].

وقال ابن تيمية رحمه الله: (خصَّ الله نبيَّه ﷺ في هذه الآية بالمخاطبة بما يليق به، فنهى أن يقولوا: يا محمد! أو يا أحمد! أو يا أبا القاسم! ولكن يقولوا: يا رسول الله! يا نبي الله! وكيف لا يخاطبونه بذلك، والله ﷻ أكرمه في مخاطبته إياه بما لم يُكرم به أحداً من الأنبياء، فلم يدعه باسمه في القرآن قط)[3].

٢ ـ تحريم التقدُّم بين يديه ﷺ بالكلام حتى يأذن:

قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١].

قال الطبري رحمه الله: (لا تعجلوا بقضاء أمرٍ في حروبكم أو دينكم، قبل أن يقضي الله لكم فيه ورسوله، فتقضوا بخلاف أمر الله وأمر رسوله)[4].

وقال الحليمي رحمه الله: (والمعنى: لا تُقدِّموا قولاً أو فِعلاً بين يدي قولِ

(١) تفسير الطبري، (١٧/ ٣٨٩).
(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٣) الصارم المسلول، (ص٤٢٥) بتصرف يسير.
(٤) تفسير الطبري، (٢٢/ ٢٧٢).

رسول الله ﷺ وفِعلِه فيما سبيله أن تأخذوه عنه من أمرِ دينٍ أو دنيا، بل أخِّروا أقوالكم وأفعالكم إلى أن يأمر رسول الله ﷺ في ذلك بما يراه؛ فإنكم إذا قدَّمتم بين يديه كنتم مُقدِّمين بين يدي الله ﷻ إذْ كان رسولُه لا يقضي إلَّا عنه)(١).

(وهذا باق إلى يوم القيامة، ولم يُنسخ، فالتَّقدُّم بين يدي سُنَّتِه بعد وفاته؛ كالتَّقدُّم بين يديه في حياته ولا فرق بينهما عند ذي عقل سليم)(٢).

٣ ـ تحريم رفع الصوت فوق صوته ﷺ:

قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾ [الحجرات: ٢].

قال ابن كثير رحمه الله: (هذا أدب ثانٍ أدَّب الله به المؤمنين، ألَّا يرفعوا أصواتهم بين يدي النَّبي ﷺ)(٣).

وعدم رفع الصوت فوق صوته ﷺ من الآداب الواجبة في حياته وبعد مماته سواء كان ذلك بحضرته أو بعد مماته في مسجده أو عند قبره أو تجاه سنَّته وأحكام شريعته؛ فإن رفع آراء البشر وأقوالهم ومذاهبهم على سنته من الجفاء؛ بل هو أكبر بكثير من مجرَّد رفع الصوت عنده ﷺ.

وقد أنكر عمر رضي الله عنه على مَنْ رفع صوته في مسجده ﷺ: عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: (كُنْتُ قَائِماً فِي الْمَسْجِدِ فَحَصَبَنِي رَجُلٌ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَأْتِنِي بِهَذَيْنِ، فَجِئْتُهُ بِهِمَا. قَالَ: مَنْ أَنْتُمَا ـ أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتُمَا؟ قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ. قَالَ: لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لأَوْجَعْتُكُمَا، تَرْفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ!)(٤).

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان، (٢/ ١٢٧).
(٢) مدارج السالكين، (٢/ ٣٨٩، ٣٩٠).
(٣) تفسير ابن كثير، (٧/ ٣٦٥).
(٤) رواه البخاري، (١/ ٩٦)، (رقم ٤٧٠).

المطلب التاسع

الثناء عليه، والإكثار من ذكره ﷺ

أثنى الله تعالى على نبيِّه الكريم ﷺ بين الملائكة، وفي الملأ الأعلى؛ لمحبَّته وعظيم منزلته عنده، وأمر المؤمنين بالصلاة عليه، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ۝٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة على كمال رسول الله ﷺ، ورفعة درجته، وعلو منزلته عند الله تعالى، وخلقِه، ورفع ذِكره.

وسياق الآية الكريمة يدل على أنَّ هذه الصلاة مستمرة ومتجدِّدة؛ حيث أتى بصيغة الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾، التي تفيد التجدد والاستمرار.

والإجماعُ مُنعقدٌ على أنَّ في هذه الآية من تعظيم النبي ﷺ والتنويه به ما ليس في غيرها(١).

معنى صلاة الله وملائكته على النبي ﷺ:

اختلف العلماء في معنى (صلاة الله وملائكته على النبي) إلى عدة أقوال، **والراجح** منها قولان:

القول الأول: صلاة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة: الدعاء(٢)، ورجحه ابن القيم، والسخاوي، وابن حجر، وغيرهم(٣).

قال أبو الْعَالِيَةِ: (صلَاةُ اللهِ: ثَنَاؤُهُ عليه عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ: الدُّعَاءُ)(٤).

---

(١) انظر: فتح الباري، (١١/١٥٦).

(٢) انظر: تفسير مجاهد، (٢/٥٢٠)؛ تفسير الماوردي، (٤/٤٣).

(٣) انظر: جلاء الأفهام، (ص١٦٨)؛ القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي، (ص١٣).

(٤) أورده البخاري، معلقاً، (٤/١٨٠٢)، وأسنده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي =

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (وأَولى الأقوال: ما تقدَّم عن أبي العالية أنَّ معنى صلاة الله على نبيِّه: ثناؤه عليه، وتعظيمه. وصلاة الملائكة وغيرهم عليه: طلب ذلك له من الله تعالى، والمراد طلب الزيادة، لا طلب أصل الصلاة)[١].

القول الثاني: الصلاة بمعنى: البركة، واختاره الطبري.

قال ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (يُصلُّونَ: يُبَرِّكُونَ)[٢].

وعن ابن عباس: (قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ﴾ يقول: يباركون على النبي)[٣].

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (أي يدعون له بالبركة. فيوافق قولَ أبي العالية، لكنه أخصُّ منه)[٤].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وهذا لا ينافي تفسيرها بالثناءِ، وإرادةِ التكريمِ والتعظيم؛ فإنَّ التَّبريك من الله يتضمَّن ذلك، ولهذا قُرِنَ بين الصلاة عليه والتبريك عليه)[٥]. أي: في الصلاة الإبراهيمية.

صَلَّى الإلٰهُ بعَظَمِه وجلالِه ... ثم الملائكةُ الكرامُ على النَّبِي
فهو الحبيبُ لربِّنا ربِّ العُلا ... وهو الدليلُ لجنَّةٍ لا تختبِي[٦]

صلاة المؤمنين:

والصلاة من الله تعالى على النبي ﷺ فيها تشريفٌ وزيادةُ تكريم، والصلاة من الله تعالى على مَنْ دون النبيِّ فيها رحمةٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي

= (ت٢٨٢هـ) في كتابه (فضل الصلاة على النبي ﷺ)، (ص٨٢)، (رقم ٩٥) من طريق الربيع بن أنس عن أبي العالية. وصححه الألباني في تحقيقه على كتاب (فضل الصلاة على النبي ﷺ)، (ص٧٩)، (رقم ٩٥).

(١) فتح الباري، (١١/١٥٦).

(٢) أورده البخاري، معلقاً، (٤/١٨٠٢)، ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس. انظر: تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر (٤/٢٨٦).

(٣) رواه الطبري في تفسيره، (٢٢/٤٣).

(٤) فتح الباري، (٨/٥٣٣).

(٥) جلاء الأفهام، (ص١٦٨).

(٦) بستان الواعظين ورياض السامعين، (ص٢٨٩).

عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وبذلك يظهر الفرق بين النبي ﷺ وبين سائر المؤمنين، ولا شكَّ أنَّ القدر الذي يليق بالنبي ﷺ من ذلك أرفع مما يليق بغيره(١).

صلاة المؤمنين وسلامهم على النبي ﷺ:

قال الله تعالى آمراً المؤمنين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ المراد بقوله: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ﴾: أي: (ادعوا ربَّكم بالصلاة عليه)(٢).

و(معنى الصلاة على النبي ﷺ: تعظيمه، فمعنى قولنا: (اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحمدٍ) عَظِّمْ محمداً. **والمراد: تعظيمه في الدنيا**؛ بإعلاء ذِكره، وإظهار دينه، وإبقاء شريعته. **وفي الآخرة**؛ بإجزال مثوبته، وتشفيعه في أُمَّته، وإبداء فضيلته بالمقام المحمود)(٣).

وقوله: ﴿وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾: أي: (حيوه بتحية الإسلام)(٤).

من ثمرات الصلاة على النبي ﷺ:

و(**في الصلاة على سيدنا محمدٍ ﷺ عشر كرامات: إحداهن**: صلاة المَلِك الجبار، **والثانية**: شفاعة النبي المختار، **والثالثة**: الاقتداء بالملائكة الأبرار، **والرابعة**: مخالفة المنافقين والكفار، **والخامسة**: محو الخطايا والأوزار، **والسادسة**: قضاء الحوائج والأوطار، **والسابعة**: تنوير الظواهر والأسرار، **والثامنة**: النجاة من عذاب دار البوار، **والتاسعة**: دخول دار الراحة والقرار، **والعاشرة**: سلام المَلِك الغفار)(٥).

صيغة صلاة المؤمنين على النبي ﷺ:

صيغ الصلاة على النبي ﷺ كثيرة ومتنوعة، وأفضلها ما علمه النبي ﷺ أصحابه الكرام ﷺ، ومن ذلك:

---

(١) انظر: فتح الباري، (١١/١٥٦).
(٢) فتح الباري، (١١/١٥٦).
(٣) فتح الباري، (١١/١٥٦).
(٤) تفسير البغوي، (٣/٥٤٢).
(٥) بستان الواعظين ورياض السامعين، عبد الرحمٰن بن أبي الحسن البغدادي (ت٥٩٧هـ) (ص٢٩٧).

١ ـ ما جاء عن كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ ﷺ قال: سَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْنَا: يا رَسُولَ اللهِ! كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فإنَّ اللهَ قد عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ، قال: «**قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كما صَلَّيْتَ على إبراهيمَ، وَعَلَى آلِ إبراهيم، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. اللَّهُمَّ بَارِكْ على مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كما بَارَكْتَ على إبراهيمَ، وَعَلَى آلِ إبراهيم، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**»[١].

٢ ـ وما جاء عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قال: قُلْنَا يا رَسُولَ اللهِ! هذا السَّلَامُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عليك؟ قال: «**قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إبراهيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إبراهيمَ، وَآلِ إبراهيم**»[٢].

(مسألة وجوابها):

قد يقول قائل: نبيِّنا الكريم محمدٌ ﷺ أفضل الأنبياء على الإطلاق، فكيف يُطلب منه أن يبلغ رتبة إبراهيم عليه السلام؟

الجواب: قال النووي رحمه الله: (واختلف العلماءُ في الحكمة في قوله: (**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، كما صَلَّيْتَ عَلَى إبراهيمَ**) مع أنَّ محمداً ﷺ أفضلُ من إبراهيم ﷺ.

قال القاضي عياض رحمه الله **أظهر الأقوال:** أنَّ نبيَّنا ﷺ سأل ذلك لنفسِه ولأهلِ بيتِه؛ لِيُتِمَّ النِّعمةَ عليهم كما أتَّمها على إبراهيمَ وعلى آلِه.

وقيل: بل سأل ذلك لأُمَّتِه.

وقيل: بل ليبقى ذلك له دائماً إلى يوم القيامة، ويجعل له به لِسانَ صدقٍ في الآخِرين كإبراهيم ﷺ.

وقيل: كان ذلك قبل أنْ يعلم أنه أفضل من إبراهيم ﷺ.

---

(١) رواه البخاري، (٣/ ١٢٣٣)، (ح٣١٩٠).
(٢) رواه البخاري، (٥/ ٢٣٣٩)، (ح٤٨٤٥).

وقيل: سأل صلاةً يتَّخذه بها خليلاً كما اتخذ إبراهيم، هذا كلام القاضي.

والمختار في ذلك أحد ثلاثة أقوال:

أحدها: حكاه بعضُ أصحابنا عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنَّ معناه: «صَلِّ عَلَى مُحمدٍ»، وتَمَّ الكلامُ هنا، ثم استُأنِفَ، «وعَلَى آلِ محمدٍ»؛ أي: وصَلِّ على آلِ محمدٍ كما صليتَ على إبراهيمَ وآلِ إبراهيم، فالمسئولُ له مِثلُ إبراهيمَ وآلِه هم آلُ محمدٍ ﷺ لا نَفْسُه.

القول الثاني: معناه: اجعلْ لمحمدٍ وآلِه صلاةً منك، كما جعلتَها لإبراهيمَ وآلِه، فالمسئول المشاركةُ في أصلِ الصلاة، لا قدرِها.

القول الثالث: أنه على ظاهره، والمراد: اجعلْ لمحمدٍ وآلِه صلاةً بمقدار الصلاةِ التي لإبراهيمَ وآلِه، والمسئول مقابلة الجملة، فإنَّ المختارَ في الآل: أنهم جميع الأتباع، ويدخل في آلِ إبراهيم خلائقُ لا يُحصَون من الأنبياء، ولا يدخل في آلِ محمدٍ ﷺ نبيٌّ، فطَلَبَ إلحاقَ هذه الجملةِ التي فيها نبيٌّ واحد، بتلك الجملة التي فيها خلائقُ من الأنبياء، والله أعلم)[(١)].

فائدة صلاة المؤمنين على النبي ﷺ:

ولعلَّ سائلاً يسأل: إذا صلَّى اللهُ تعالى وملائكتُه على النبي ﷺ، فأيُّ حاجةٍ إلى صلاة المؤمنين عليه؟

الجواب: صلاة المؤمنين على النبي ﷺ ليس لحاجته إليهم، وإلَّا فلا حاجة إلى صلاة الملائكة مع صلاةِ اللهِ عليه، وإنما المقصود هو إظهار تعظيم النبي ﷺ، كما أنَّ الله تعالى أوجب على المؤمنين ذِكرَه سبحانه ولا حاجة له إلى هذا الذِّكر، والفائدة من صلاة المؤمنين على النبي ﷺ هي إظهار تعظيمه، شفقةً عليهم ليثيبهم على ذلك، ولذلك رتبَّ الله تعالى الأجور العظيمة على مَنْ صلَّى على النبي ﷺ؛ كقوله ﷺ: «**مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً؛ صَلَّى اللهُ عليه**

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، (٤/ ١٢٥، ١٢٦).

عَشْراً»[١]، وقوله ﷺ: **«مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ كَتَبَ اللهُ ﷻ لَهُ بِهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ»**[٢].

والله تعالى أمر المؤمنين بالصلاة والسلام على رسوله الكريم؛ اقتداءً بالله تعالى وملائكته الكرام، وجزاءً له ﷺ على بعض حقوقه عليهم، وتكميلاً لإيمانهم، وتعظيماً له ﷺ، ومحبةً وإكراماً، وزيادةً في حسناتهم، وتكفيراً عن سيئاتهم[٣].

وكلما أكثر العبدُ (من ذكر المحبوب واستحضاره في قلبه، واستحضار محاسنه ومعانيه الجالبة لحبه؛ تضاعف حبه له، وتزايد شوقه إليه، واستولى على جميع قلبه. وإذا أعرض عن ذكره وإحضار محاسنه بقلبه نقص حبه من قلبه، ولا شيء أقرُّ لعين المحب من رؤية محبوبه، ولا أقر لقلبه من ذكره وإحضار محاسنه، فإذا قوي هذا في قلبه؛ جرى لسانه بمدحه والثناء عليه وذكر محاسنه، وتكون زيادة ذلك ونقصانه بحسب زيادة الحبِّ ونقصانه في قلبه)[٤].

والخلاصة: (أنَّ الله ﷻ أخبر عبادَه بمنزلةِ عبدِه ونبيِّه عنده في الملأ الأعلى؛ بأنه يُثني عليه عند الملائكة المقربين، وأنَّ الملائكة تُصلِّي عليه، ثم أَمَرَ تعالى أهلَ العالَم السُّفلي بالصلاةِ والتَّسليم عليه؛ لِيَجْمَعَ الثناءَ عليه من أهلِ العالَمين العُلوي والسُّفلي جميعاً)[٥].

اللَّهُ فضَّل خيرَ الخَلْقِ بالكَرَم ... وأفْضَل الناسِ من عُرْبٍ ومن عَجَمِ
هو النبيُّ الذي فاقَتْ فضائِلُه ... وخَصَّه اللَّهُ بالتَّنزيلِ والحِكَمِ
اخْتَصَّه بكتابٍ بيِّنٍ عَلَمٍ ... هدى العِباد به مِنْ غُمَّةِ الظُّلَمِ

---

(١) رواه مسلم، (١/ ٣٠٦)، (ح٤٠٨).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٢/ ٢٦٢)، (ح٧٥٥١)؛ والنسائي في الكبرى، (٦/ ٢١)، (ح٩٨٨٩)؛ وابن حبان في صحيحه، (٣/ ١٩٥)، (ح٩١٣). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٧/ ١٠٨٠)، (٣٣٥٩).

(٣) انظر: تفسير السعدي، (١/ ٦٧١).

(٤) جلاء الأفهام، (ص٤٤٧).

(٥) تفسير ابن كثير، (٣/ ٥٠٨).

اللَّهُ فضَّلَه، اللَّهُ أكْرَمَه اللَّهُ أرسله مِنْ جُملة الأُمَمِ
صلوا عليه عِبادَ اللَّهِ كُلُّكُمُوا إنَّ الصلاةَ له تُنْجِي من النِّقَمِ(١)

المطلب العاشر

نَصْرُه ﷺ والدفاع عنه

من أعظم دلائل اتباع السُّنَّة الدفاع عن النبيِّ ﷺ؛ لذا حرَّم اللهُ تعالى على المؤمنين التخلُّف عن نُصرةِ نبيِّه ﷺ، والرغبة بالأنفس عنه، وأوجب على المؤمنين نصرته؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وامتدح الله المهاجرين بنصرتهم لله ورسوله ﷺ، فقال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨﴾ [الحشر: ٨].

وهذا النَّصرُ للنبي ﷺ يشمل نَصرَه باللسان والسِّنان والبنان، وبالقول والفعل. نصراً له في ذات نفسه؛ حمايةً لعرضه، وصوناً لحرمته، وإرغاماً لأعدائه ومبغضيه، وانتصاراً له من كلِّ مَنْ يؤذيه، وإجلالاً لمقام النبوة من أيِّ قدحٍ أو عيب.

وقد أجمع أهل العلم: على وجوب قتل مَنْ سبَّ الرسول ﷺ أو عابه أو ألْحَقَ به نقصاً في نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله، أو عرَّضَ به أو شبَّهه بشيءٍ على طريق السَّبِّ له والإزراء عليه أو التحقير لشأنه.

فحُكْمُ مَنْ أتى بذلك أن يقتل بلا استتابة؛ لأنه آذى رسولَ الله ﷺ بما يستوجب إهدارَ دمِه إنْ كان مسلماً، ونَقْضَ عهدِه وقتله إنْ كان ذمِّيّاً؛ حمايةً لعرضه ﷺ وصوناً لمكانته ومنزلته(٢).

---

(١) بستان الواعظين ورياض السامعين، (ص٢٩٣).

(٢) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (٢/ ٢١٤)؛ الصارم المسلول على شاتم الرسول، (ص٤١٨).

وترك النُّصرة لرسول الله ﷺ ودينه، والتخاذل عنها؛ تمكين لأعداء الإسلام من الطعن فيه، وتشويهه، وإضعاف شوكته، وانتهاك حرماته، وإذهاب هيبة النبي ﷺ من النفوس.

فالانتصار لرسول الله ﷺ حقٌّ على كلِّ مَنْ آمن بالله تعالى، واتبع النبيَّ ﷺ وزعم أنه يُحِبُّه، فمَن ادَّعى حُبَّه ـ ولم ينصره وينتصر له ـ فهو كاذب في دعواه[١].

ولقد ضرب الصحابة الكرام رضي الله عنهم أروع الأمثلة في الذود عن رسول الله ﷺ، وفدائه بالأموال والأولاد والأنفس، في المنشط والمكره، في العُسر واليُسر، ولنتأمَّلْ فيما قاله أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ رضي الله عنه يوم أُحدٍ لَمَّا هُزِمَ النَّاسُ وانكشف جيش المسلمين: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ـ يَعْنِي: أَصْحَابَهُ ـ وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ: ـ يَعْنِي: الْمُشْرِكِينَ ـ ثُمَّ تَقَدَّمَ، فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ بْنَ مُعَاذٍ! الْجَنَّةَ، وَرَبِّ النَّضْرِ إِنِّي أَجِدُ رِيحَهَا مِنْ دُونِ أُحُدٍ. قَالَ سَعْدٌ رضي الله عنه: فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ اللهِ! مَا صَنَعَ. قَالَ أَنَسُ بنُ مالك رضي الله عنه: فَوَجَدْنَا بِهِ بِضْعاً وَثَمَانِينَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ، أَوْ طَعْنَةً بِرُمْحٍ، أَوْ رَمْيَةً بِسَهْمٍ، وَوَجَدْنَاهُ قَدْ قُتِلَ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلَّا أُخْتُهُ بِبَنَانِهِ)[٢].

وعَنْ أَنَس بن مالك رضي الله عنه قَالَ: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ مُجَوِّبٌ عَلَيْهِ بِحَجَفَةٍ لَهُ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رضي الله عنه رَجُلاً رَامِياً شَدِيدَ الْقِدِّ[٣]، يَكْسِرُ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثاً، وَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْجَعْبَةُ مِنَ النَّبْلِ؛ فَيَقُولُ: انْشُرْهَا لِأَبِي طَلْحَةَ. فَأَشْرَفَ النَّبِيُّ رضي الله عنه يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ، فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ رضي الله عنه: **يَا نَبِيَّ اللهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي،**

---

(١) انظر: محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، (ص٨٢).

(٢) رواه البخاري، (٢/٥٤٦)، (ح٢٨٤٢).

(٣) **(كان أبو طَلْحة شديدَ القدِّ)**: إنْ رُوِيَ [بالكسر]؛ فيُريد به: وَتَر القَوْس، وإنْ رُوِيَ [بالفتح]؛ فهو المَدُّ، والنَّزع في القَوْس. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/٤٠)؛ فتح الباري، (٧/١٢٨).

لَا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ)[١].

وعَنْ قَيْس بن حازم قَالَ: (رَأَيْتُ يَدَ طَلْحَةَ شَلَّاءَ، وَقَى بِهَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ)[٢].

وإنَّ مِنْ نصر رسول الله ﷺ نشر سيرته وإعلاء سُنَّته، وتطبيق شرعته؛ حتى يظهر الوجه الحقيقي للإسلام، وتتَّضح الصورة الحقيقية لنبيِّ الرحمة ﷺ، وحتى لا يتجرَّأ عليه الأوغاد من أدعياء الإسلام مِمَّنْ أُشرِبوا في قلوبهم النِّفاق، أو من أعداء الإسلام من الكفرة اللِّئام الذين يُطالعوننا بين الفينة والفينة بهجوم بذيء على شخصه الكريم ﷺ مستغلين ضعفَ المسلمين وبُعدَهم عن دينهم وسُنَّةِ نبيِّهم، التي لو تمسَّكوا بها لَبَلغوا الغاية ولَمَلَكوا الدنيا وكانوا هم أصحاب المبادرات والسَّبق العلمي والتِّقني، وكانوا هم سادة العالَم، ولكن للأسف ظلُّوا يتردَّدون بين مذاهب شتَّى وفلسفات عِدَّة ومناهج متنوعة بين الشرق والغرب، ونَسُوا سُنَّةَ نبيِّهم، فما استطاعوا تحقيق نهضة وما استطاعوا بناء حضارة، فعادوا إلى الخلف، ورجعوا إلى الوراء، تاركين مِضمار التَّقدُّم الصناعي والتِّقني لغيرهم.

فمِنْ نَصْرِ رسول الله ﷺ تطبيقُ شرع الله بمعناه الشمولي الذي يجمع بين الدِّين والدنيا، وبين العلم والعمل، وبين علم الشرع وعلم المادة، فنصبح متبوعين لا تابعين، ونصبح رؤوساً لا ذيولاً، وسادة لا فئاماً.

المطلب الحادي عشر

تقديمه ﷺ وتفضيله على جميع الخلق

من أعظم دلائل اتِّباع النبي ﷺ تقديمه وتفضيله على جميع الخلق، وقد **أجمعت** الأمة على أنَّ الأنبياء والمرسلين هم أفضل البشر[٣]، وأجمعت الأمة

---

(١) رواه البخاري، (٢/ ٧٤٩)، (ح٣٨٥٨)؛ ومسلم، (٢/ ٧٩٧)، (ح٤٧٨٦).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٨٠٦)، (ح٤١١٢).

(٣) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٤١٧).

أيضاً على أنَّ أفضل الأنبياء والمرسلين في الدنيا والآخرة هو نبيُّنا الكريم محمدٌ ﷺ؛ إذْ أنَّ الله تعالى قد فَضَّل بعض النبيين على بعض، وفضَّل نبيَّنا ﷺ على سائر الأنبياء والمرسلين أجمعين[(١)].

ومن الأدلة على تفضيل الله تعالى لنبيِّه الكريم على سائر الأنبياء والمرسلين، وجميع الخلائق، ما يلي:

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يومَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ من يَنْشَقُّ عنه الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**»[(٢)].

٢ - عن أبي سَعِيدٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يومَ الْقِيَامَةِ؛ وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ؛ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ: آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ؛ إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي، وأنا أَوَّلُ من تَنْشَقُّ عنه الأَرْضُ؛ وَلَا فَخْرَ**»[(٣)].

٣ - عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**إذا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كُنْتُ إِمَامَ النَّبِيِّينَ وَخَطِيبَهُمْ، وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ، غيرَ فَخْرٍ**»[(٤)].

٤ - عن عبد اللهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ رضي الله عنهما؛ أَنَّهُ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: «**سَلُوا اللهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ؛ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ في الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ**»[(٥)].

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قالوا: يا رَسُولَ اللهِ! وما الْوَسِيلَةُ؟ قال:

---

(١) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال، (١٠/ ٤٨٥).

(٢) رواه مسلم، (٤/ ١٧٨٢)، (ح٢٢٧٨).

(٣) رواه ابن ماجه، (٢/ ١٤٤٠)، (ح٤٣٠٨)؛ والترمذي، (٥/ ٥٨٧)، (ح٣٦١٥) وقال: (حسن صحيح). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٨٦)، (ح٣٦١٥).

(٤) رواه أحمد في المسند، (٥/ ١٣٧)، (ح٢١٢٨٣)؛ وابن ماجه، (٢/ ١٤٤٣)، (ح٤٣١٤)؛ والترمذي، (٥/ ٥٨٦)، (ح٣٦١٣). وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، (٣/ ٤٠٥)، (ح٣٥٠٠).

(٥) رواه مسلم، (١/ ٢٨٨)، (ح٣٨٤).

«أَعْلَى دَرَجَةٍ في الْجَنَّةِ، لَا يَنَالُهَا إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ»(١).

٥ ـ عن سَمُرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضاً، وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ؛ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً»**(٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (**أفضلُ** أولياء الله هم أنبياؤه، **وأفضلُ** أنبيائه هم المرسلون منهم، **وأفضل** المرسلين أولو العزم؛ نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ... **وأفضل** أُولي العزم محمدٌ ﷺ، خاتم النبيين، وإمام المتقين، وسيد ولد آدم، وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا، وخطيبهم إذا وفدوا، صاحب المقام المحمود، الذي يغبطه به الأَوَّلون والآخِرون، وصاحب لواء الحمد، وصاحب الحوض المورود، وشفيع الخلائق يوم القيامة، وصاحب الوسيلة والفضيلة، الذي بعثه بأفضل كُتُبِه، وشَرَعَ له أفضلَ شرائع دينه)(٣).

ومن مظاهر تفضيل النبي ﷺ على سائر الأنبياء والمرسلين:

١ ـ أخذ الميثاق على الأنبياء بالإيمان به:

أخذ الله تعالى الميثاق على جميع الأنبياء بأن يؤمنوا بمحمد ﷺ ويتَّبعوه وينصروه إنْ أدركوه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران: ٨١].

وعن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنهما قالا ـ في معنى الآية ـ: (لَمْ يَبْعَثِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيّاً، آدَمَ فَمَنْ بَعْدَهُ، إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ الْعَهْدَ فِي مُحَمَّدٍ:

---

(١) رواه الترمذي، (٤/ ٥٨٦)، (ح٣٦١٢). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٨٤)، (ح٣٦١٢).

(٢) رواه البخاري في التاريخ الكبير، (١/ ٤٤)، (ح٨٢)؛ والترمذي، (٤/ ٦٢٨)، (ح٢٤٤٣).
وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٥٨٤)، (ح٢٤٤٣).

(٣) مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦١).

لَئِنْ بُعِثَ وَهُوَ حَيٌّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرَنَّهُ، وَيَأْمُرُهُ فَيَأْخُذِ الْعَهْدَ عَلَى قَوْمِهِ)[١].

(**والمقصود من ذلك**: إعلامُ أُمَمِهم بذلك؛ ليَكون هذا الميثاقُ محفوظاً لدى سائر الأجيال)[٢].

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ ـ في وصف النبي ﷺ ـ: (... الذي بشَّرت به الكتب السالفة، وأَخبرت به الرُّسلُ الماضية، وجرى ذِكْرُه في الأعصار في القرى والأمصار والأُمم الخالية، ضُرِبَت لنبوته البشائر من عهد آدم أبي البشر إلى عهد المسيح ابنِ البشر، كلَّما قام رسولٌ أُخذ عليه الميثاق بالإيمان به، والبشارة بنبوته... إلى أنْ ظَهَر المسيحُ ابن مريم عبدُ الله ورسوله وروحه وكلمتُه التي ألقاها إلى مريم فأذَّن بنبوته أذاناً لم يؤذِّنْه أحدٌ مِثْلُه قبلَه فقام في بني إسرائيل مقامَ الصَّادق النَّاصح، وكانوا لا يحبون الناصحين، فقال: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦])[٣].

وفي ذلك دليلٌ على أنَّ **جميع الأنبياء بَشَّروا بالنبي ﷺ وأُمروا باتباعه**، (فكلُّ الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لو أدركوه لوجب عليهم الإيمان به، واتباعه، ونُصرته، وكان هو إمامَهم ومُقدَّمهم ومتبوعَهم، فهذه الآية الكريمة من أعظم الدلائل على علوِّ مرتبته وجلالة قدره، وأنه أفضل الأنبياء وسيِّدُهم ﷺ)[٤]؛ لأنَّه (الإمامُ الأعظم، الذي لو وُجِدَ في أيِّ عصرٍ لكان هو الواجِبُ الطاعة، المُقدَّم على الأنبياء كلِّهم، ولهذا كان إمامَهم ليلةَ الإسراء لَمَّا اجتمعوا ببيت المقدس، وكذلك هو الشفيع في المحشر)[٥].

وقد صرَّح النبي ﷺ بوجوب اتباع الأنبياء له بقوله: «**والذِّي نَفْسِي بِيَدِه لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيّاً؛ مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَني**»[٦].

---

(١) تفسير الطبري، (٣/ ٣٣٢)؛ تفسير ابن كثير، (٤/ ٣٦١).
(٢) التحرير والتنوير، (٣/ ٢٩٨).
(٣) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، (ص٥).
(٤) تفسير السعدي، (١/ ١٣٦). (٥) تفسير ابن كثير، (١/ ٣٧٩).
(٦) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، (٥/ ٣١٢)، (ح٢٦٤٢١)؛ وأحمد في المسند، =

٢ ـ تقديمه في الذِّكر على الأنبياء في القرآن:

عند ورود أسماء الأنبياء في القرآن الكريم نلحظ أنَّ الله تعالى يُقدِّم نبيَّه محمداً ﷺ على سائر الأنبياء المذكورين، بالرغم من أن مبعثه متأخر عنهم جميعاً، وما ذاك إلَّا لفضيلته عليهم، ومن المواطن التي قُدِّم فيها ﷺ على الأنبياء.

٣ ـ تلقيبه بالنبوة والرسالة ومخاطبة الأنبياء بأسمائهم:

ومن تفضيل الله تعالى لنبيِّه محمدٍ ﷺ على سائر الأنبياء أن الله تعالى ناداه وخاطبه ولقَّبه بالنبوة وبالرسالة في القرآن الكريم، في الوقت الذي يخاطب وينادي بقية الأنبياء عليهم السلام بأسمائهم.

٤ ـ تفضيله بأمور خاصة دون سائر الأنبياء:

ومن ذلك ما جاء عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**فُضِّلْتُ على الأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُوراً وَمَسْجِداً، وَأُرْسِلْتُ إلى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ**»(١).

وفي حديث جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**أُعْطِيتُ خَمْساً لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ من الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي**...» الحديث(٢).

وممَّا تقدَّم يتبيَّن لكلِّ ذي لُبٍّ أنه ﷺ أولى بالاتِّباع من جميع الأنبياء عليهم السلام فضلاً عن الأولياء والصالحين، فبعد ذلك كلِّه كيف يُفضِّل الرافضةُ أئمتَهم الذين يعتقدون عصمتهم! على النبيِّ الكريم ﷺ سيدِ ولد آدم، وكيف يُفضِّل

= (٣/ ٣٨٧)، (ح١٥١٩٥). وحسنه الألباني في إرواء الغليل، (٦/ ٣٤)؛ ومشكاة المصابيح، (١/ ٣٨)، (ح١٧٧).

(١) رواه مسلم، (١/ ٣٧١)، (ح٥٢٣).

(٢) رواه البخاري، (١/ ١٦٨)، (ح٤٢٧)؛ ومسلم، (١/ ٣٧٠)، (ح٥٢١).

الصوفيةُ الباطنيةُ الأولياءَ والأقطاب عليه ﷺ، وما فِعلُ هؤلاء وهؤلاء إلَّا زندقةٌ وكفر وإلحاد، ومخالفةٌ لصريح القرآن والسُّنَّة والإجماع.

فإذا كانت هذه منزلته بين الأنبياء، فكيف بحاله بين الخَلْق، إنه ﷺ سيِّدُ الخَلْق، وأشرف الخَلْق، وأطهر الخَلْق، وأعظم الخَلْق، وهذه المنزلة ليست من عند نفسه إنما هي مِنْحَةُ العَلَّام، وفتح ذي الجلال والإكرام، وبها بَلَغَ المَرام، فكان سيِّدَ ولد آدم بلا ارتياب، فوجب على أُمَّتِه تفضيله على غيره من الأنبياء، بل من ضرورات الإيمان به تفضيلُه على سائر البشر.

المطلب الثاني عشر

الدفاع عن أصحابه وزوجاته وآل بيته رضي الله عنهم

من دلائل اتِّباع النبي ﷺ حبُّ الصحابة رضي الله عنهم[1] ومعرفة فضلهم وقدرهم، والثناء عليهم بما هم أهله، والانتصار لهم ممن يؤذيهم وبغير الخير يذكرهم، انعقد الإجماع على أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كلُّهم عدول؛ لأنَّ الله تعالى أثنى عليهم وزكَّاهم في كتابه الكريم، وكفى به تعديلاً وتزكية، وقد مَنَّ الله عليهم بسعة الحِفظ، وقوة الضَّبط، ممَّا كان له بالغ الأثر في حِفظ الدِّين كتاباً وسُنَّة، وأنهم رضي الله عنهم أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ، ونحن نحب من أحب الله ورسوله ﷺ، كما أن حبهم وموالاتهم تُقرِّب إلى حب الله وحب رسوله ﷺ، ويكفي أنهم رضي الله عنهم فازوا بشرف صحبة النبي ﷺ دون غيرهم من العالمين، وقد اختارهم الله تعالى لنبيِّه الكريم ﷺ، وهم في أعلى درجات الطُّهر والنقاء؛ ليحفظوا لنا سُنَّته وينقلوا لنا الشريعة، حتى إنهم نقلوا لنا كلَّ كبير وصغير من حياة النبي ﷺ، مما يحتاجه الناس في دينهم، سواء أكان ذلك في حال إقامته أو سفره، في سِلْمِه أو حربِه، في رِضاه أو غضبِه، حتى في خاصَّته مع أهله، وفي شأنه كلِّه.

---

(١) **(الصَّحابي)** هو مَنْ لقي النبيَّ ﷺ، مؤمناً به، ومات على الإسلام. انظر: فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ٣٠).

وقد أثنى الله عليهم في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، منها: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝١٠٠﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وقد أثنى النبي ﷺ على أصحابه ﵃ خيراً في مواطن كثيرة، منها: قوله ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١)، وقوله ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»(٢).

وتوعد النبيُّ ﷺ مَنْ سبَّ أصحابَه ﵃ بقوله: «**مَنْ سَبَّ أَصْحابِي؛ فَعَلَيهِ لَعْنَةُ اللهِ، والمَلائِكَةِ، والنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(٣).

قال عبد اللهِ بن مَسْعُودٍ ﵁: (إِنَّ اللهَ نَظَرَ في قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ في قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ على دِينِهِ، فما رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَناً فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وما رَأَوْا سَيِّئاً فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّئ)(٤).

وقال الخطيب البغدادي ﵀: (لو لم يَرِدْ من الله ﷻ ورسولِه فيهم [الصحابة] شيء مِمَّا ذَكَرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها؛ من الهجرة

---

(١) رواه البخاري، واللفظ له، (٢/ ٩٣٨)، (ح٢٥٠٩)؛ ومسلم، (٤/ ١٩٦٣)، (ح٢٥٣٣).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٧٢٣)، (ح٣٧١٧)؛ ومسلم، (٢/ ١٠٨٢)، (ح٦٦٥١).

(٣) رواه الطبراني في الكبير، (١٢/ ١٤٢)، (ح١٢٧٠٩). وحسنه الألباني في صحيح الجامع، (٢/ ١٠٧٧)، (ح٦٢٨٥).

(٤) رواه أحمد في المسند، (١/ ٣٧٩)، (ح٣٦٠٠)؛ والطبراني في الكبير، (٩/ ١١٢)، (ح٨٥٨٢)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ١٧٧): (رجاله موثوقون)، وقال الألباني في شرح العقيدة الطحاوية، (ص٥٣٠): (حسن موقوف).

والجهاد والنُّصرة، وبذل المُهَج والأموال وقتل الآباء والأولاد، والمُناصحة في الدِّين، وقوة الإيمان واليقين، القطعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضلُ من جميع المُعَدَّلين والمُزَكَّين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومَنْ يُعتدُّ بقوله من الفقهاء)[١].

وقد بلغ عدد الصحابة الذين رووا عن النبي ﷺ فوق المائة ألف، قال أبو زرعة رَحِمَهُ اللَّهُ: (توفِّي النبي ﷺ ومَنْ رآه وسَمِعَ منه زيادةً على مائة ألف إنسانٍ، من رجل وامرأة، كلُّهم قد روى عنه سماعاً أو رؤيةً)[٢]. منهم مَنْ روى الكثير، ومنهم مَنْ روى القليل، ولو حديثاً واحداً؛ لقلَّة مجالسته أو لصِغَرِ سِنِّه.

ومع ذلك كله؛ نجد أن المبتدعة ـ على اختلاف مشاربهم ـ انحرفوا في حق الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ولم يعرفوا فضلهم وسابقتهم، ولم يراعوا وصية النبي بأصحابه ونهيهم عن مجرَّد سبهم؛ بل إن المبتدعة قدحوا في الصحابة وقلَّلوا من شأنهم، وغلاة المبتدعة اتهموا الصحابة بالكذب والنفاق والخيانة؛ ولذا قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أُمِرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَبُّوهُمْ)[٣].

والطعن في الصحابة هو طعن في رسالة النبي ﷺ؛ ولذا قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنما أراد هؤلاء الرافضة الطعن في الرسول؛ ليقول القائل: رجل سوء، كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً؛ لكان أصحابه صالحين)[٤].

وقال أبو زرعة رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذا رأيتَ الرجلَ ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآنَ والسُّنَنَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ، وإنما

---

(١) الكفاية في علم الرواية، (ص٤٩).
(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، (١/ ٢).
(٣) رواه مسلم، (٢/ ١٢٦٩)، (ح٧٧٢٤).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٣٣٤).

يُريدون أن يجرحوا شُهودَنا؛ لِيُبطِلوا الكتابَ والسُّنَّة، والجرحُ بهم أَولى، وهم زنادقة)(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما الرافضة فيطعنون في الصحابةِ ونقلِهم، وباطن أمرهم الطعن في الرسالة)(٢).

فبالصحابة الكرام حَفِظَ اللهُ دينَه، فهم مَنْ قاموا بنشره في الآفاق، وهم مَنْ تحمَّلوا الأذى ألواناً، والعذابَ أشكالاً في سبيل دينِهم، فهجروا الأوطان، وتركوا المنازل والدِّيار، وعادوا الأهل والخِلَّان، وقدَّموا رسولَ الله ﷺ على مَنْ سواه، وهم مَنْ جاهدوا وكافحوا ونافحوا عن الدِّين، وهم مَنْ قاموا بتبليغ السُّنَّة النبوية إلى مَنْ بعدهم بأمانةٍ واقتدار، فكل مَنْ جاء بعدهم إلى قيام الساعة في ميزان حسناتهم، وهم أصحاب فضل على مَنْ جاء بعدهم، بصبرهم وصدقهم وجهادهم وأمانة تبليغهم، ولا يضرهم بعد ذلك شِرذمة أنذال، ردُّوا الجميل بالنُّكران، وقابلوا الإحسان بالإساءة، فهضموهم حقَّهم، ولم ينزلوهم منزلتهم.

ومن دلائل اتِّباع النبي ﷺ أيضاً حفظ حقوق زوجات النبيِّ ﷺ في الحرمة والاحترام والتوقير والإكرام؛ فإنَّ الله تعالى رفع مقامهنَّ وأعلى منزلتهنَّ عند جميع المؤمنين والمؤمنات فبوَّأهن منزلة الأمومة؛ حيث جعلهن أمهات في التحريم والاحترام، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

وكذلك الذب عن عِرضِه وعِرضِ زوجاته الطاهرات المُطهَّرات رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُنَّ ولا سيما أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا؛ حيث برَّأها الله تعالى من فوق سبع سمٰوات في القرآن الكريم؛ كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ

---

(١) الكفاية في علم الرواية، (ص٤٩). (٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ٢٦٨).

بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾﴾ [النور: ١١ ـ ١٧].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد أجمع العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ قاطبة على أن مَنْ سَبَّها بعد هذا ورماها بما رماها به [بعد هذا الذي ذكره في هذه الآية، فإنه كافر؛ لأنه مُعانِد للقرآن)(١).

وقال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَنْ سَبَّ أبا بكرٍ جُلِد، ومَنْ سَبَّ عائشةَ قُتِل) قيل له: لِمَ؟ قال: (مَنْ رماها فقد خالف القرآنَ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾﴾)(٢).

والأمة قاطبة قد أجمعت على أنَّ نساء النبي اللاتي اختارهنَّ الله تعالى لنبيِّه ﷺ هنَّ أطهر نساء الأرض، وأشرفهنَّ، وأعلاهنَّ قدراً، فكانت هذه مدعاة لِيَكُنَّ أمهات للمؤمنين، فهنَّ رضي الله عنهنَّ لا يُمثِّلن عِرْضَ رسول الله وشرفه فقط، وإنما يُمثِّلنَ عِرْضَ الأمة وشرفَها بأسرها، فالطاعن فيهنَّ طاعن في الأمة جميعها؛ لذا وجب على الأمة الذَّود عنهن، ونشر سيرتهنَّ، وبيان حالهنَّ، فهنَّ شموس في هذه الدنيا يُضئن بعلمهن وأدبهن الدَّرب لنساء العالمين، فجزاهنَّ الله عن الإسلام خيراً، ورضي الله عنهنَّ من زوجات طاهرات مؤمنات.

وكذلك من علامات ودلائل اتِّباع النبي ﷺ إجلال أهل بيته الطيبين إجلالاً يليق بهم، وإكرام الصالحين منهم ومحبتهم وموالاتهم، ومعرفة أقدارهم، فقد أوصى النبيُّ ﷺ بهم خيراً، حيث قال: «**أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ**». فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ، وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «**وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»(٣).

---

(١) تفسير ابن كثير، (٦/ ٣٢).
(٢) الصارم المسلول، (ص٥٦٨).
(٣) رواه مسلم، (٢/ ١٠٣٢)، (ح٣٦٧٨).

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا تُنكَرُ الوصاة بأهل البيت، والأمر بالإحسان إليهم، واحترامهم وإكرامهم؛ فإنهم من ذرية طاهرة، من أشرف بيتٍ وُجِدَ على وجه الأرض، فخراً وحسباً ونسباً، ولا سيما إذا كانوا مُتَّبعين للسُّنَّة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية، كما كان عليه سلفهم؛ كالعباس وبَنِيه، وعليٍّ وأهل بيتِه وذريته، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم أجمعين)[١].

وقال أبو بكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (ارْقُبُوا مُحَمَّداً ﷺ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ)[٢].

أي: احفظوه، والمراقبة للشيءِ: المحافظة عليه، يُخاطب بذلك الناسَ ويوصيهم به، والمعنى: راقبوه وراعوه واحفظوه فيهم؛ وذلك يكون بِحُبِّهم وتوقيرهم، ومراعاة حقوقهم، وترك الإساءة إليهم[٣]، والدعاء لهم في الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وتولِّي الصالحين منهم ومجالستهم والأخذ عنهم، والبرُّ بهم وتطييب خواطرهم؛ لأنهم من آثار النبي ﷺ، والقرب منهم، ومصاهرتهم تزوجاً أو تزويجاً، ومناصرتهم والبذل لهم، وذكر مناقبهم ومحاسنهم، وتأكيد مناصحة غير الصالح منهم، والشفقة عليهم، والرحمة بهم، ودعوته إلى نهج آل البيت الطيبين الطاهرين واستقامتهم على الشريعة المحمدية، وسلامة صدروهم وألسنتهم على الصحابة ومن بعدهم، وهكذا كان أصحاب رسول الله ﷺ في محبتهم أهل البيت؛ امتثالاً لوصايا النبي ﷺ بهم[٤].

(فأهل البيت يتولَّاهم جميعُ المؤمنين ويحبونهم، لا كما يزعم الروافض أنهم المخصوصون بِحُبِّ أهل البيت وحدهم، وأنَّ غيرهم هم الذين ظلموهم، فالحقيقة أنَّ الروافض هم الذين ظلموا أهل البيت ظُلماً لا نظير له، فهم الذين خذلوهم وغرُّوهم، وتسبَّبوا في ردِّ كثيرٍ من روايات أهل البيت؛ بسبب ما اشْتُهِر عن أولئك الروافض من الكذب على آل البيت.

---

(١) تفسير ابن كثير، (٤/ ٧٢).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٧٤٠)، (رقم ٣٧٩٦).

(٣) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، (١/ ١٧)؛ فتح الباري، (٧/ ٧٩).

(٤) انظر: حقوق النبي ﷺ بين الإجلال والإخلال، (ص٥١).

وإضافة إلى ذلك فإنَّ الروافض يحصرون محبتهم في نفرٍ قليلٍ من أهل البيت، مع أن الصالحين من أهل البيت الذين تُبْغِضهم الروافض وتذمُّهم أكثر عدداً من الذين يتظاهرون بِحُبهم)[1].

بل الأعظم من ذلك أنهم ظلموا آلَ البيت حينما كَذَبوا عليهم ونسبوا إليهم ما لم يصدر عنهم، كما ظلموهم عندما رفعوا مكانتهم فوق قدرها الذي أراده الله تعالى لهم، فغالوا فيهم غُلُوَّ اليهود والنصارى، فألبسوهم من الصفات ما لا يجوز إلَّا في حق الإلٰه؛ كعلم الغيب، والنفع والضر، وغير ذلك من الترهات والخزعبلات التي تنتشر في كتبهم، وتَظهر في سلوكياتهم وتصرفاتهم، وكل هذا؛ الدِّين منه براء.



(١) حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسُّنَّة، (ص٤١٧).

المبحث الخامس

فضائل اتِّباع السُّنَّة

وفيه ثلاثة عشر فضيلة:

الفضيلة الأُولى: ثبوت العصمة للسُّنَّة وعلومها.

الفضيلة الثانية: تصديق وتعظيم نصوص السُّنَّة.

الفضيلة الثالثة: تحقيق كمال الدِّين، وتمام النِّعمة.

الفضيلة الرابعة: الظَّفَر بالمنهج الأسلم والأعلم والأحكم.

الفضيلة الخامسة: الظَّفَر بالمنهج الأعمق والأعقل.

الفضيلة السادسة: صحة الفَهم وحُسن القصد.

الفضيلة السابعة: النجاة في الدنيا والآخرة.

الفضيلة الثامنة: اليقين والثبات لأهل السُّنَّة.

الفضيلة التاسعة: السَّلامة من الحَيرة والاضطِّراب.

الفضيلة العاشرة: السلامة من الابتداع في الدِّين.

الفضيلة الحادية عشرة: توحيد الصفوف وجمع الكلمة.

الفضيلة الثانية عشرة: العصمة من التَّفرُّق والاختلاف المذموم.

الفضيلة الثالثة عشرة: تحصيل الأجور العظيمة.

الفضيلة الأُولى

ثبوت العصمة للسُّنَّة وعلومِها

* **معنى عصمة السُّنَّة وعلومِها:**

العصمة لها أوجهٌ متعدِّدة؛ **منها**: **عصمة الحِفْظ**، إذ تكفَّل الله تعالى بحفظ كتابه، وضِمْناً حِفْظ دينه، والسُّنَّةُ ركنٌ لهذا الدِّين، **ومنها**: **عِصمةُ المُبلِّغ**

عن ربِّه ﷻ، وهو النبي ﷺ، إذ لا عصمةَ في منهج أهل السُّنَّة والجماعة إلَّا للنبي ﷺ، وهذه العصمة هي التي يُستفاد منها ويترتَّب عليها عصمة السُّنَّة وعلومها؛ إذ أنه المُتحدِّث بها، **ومنها: عصمة العلو والإظهار**، فقد علا الدِّينُ وعلا القرآنُ وعلت السُّنَّةُ على كلِّ المذاهب والأفكار والأديان؛ السماوية منها فضلاً عن الوضعية، حيث إنَّ سائر الأديان بها من التَّناقض والتحريف والغلو والضلال ما يهوى ويتساقط أمام ثبات ورصانة وعدالة واتِّساق وهداية كلٍّ من القرآن والسُّنَّة.

ومنها: عصمة النَّقل، حيث ضَمِن الإسناد وهو علم أصيل خالص للمسلمين لم يسبقهم إليه مَنْ قبلهم، ولم يُدانيهم فيه مَنْ بعدهم، فضَمِن نقاء وصفاء واستقرار وثبات منهج أهل السُّنَّة في التَّلقي والاستدلال.

ويصف ابن تيمية ﵀ منهج أهل السُّنَّة والجماعة في التلقي والاستدلال بقوله: (وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسُّنَّة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ أنه لا يُقبل من أحد قطُّ أن يُعارِض القرآن، لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده؛ فإنهم ثَبَتَ عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البيِّنات أنَّ الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأنَّ القرآن يهدي للتي هي أقوم)[١].

والاعتصامُ بكتاب الله تعالى وسُنَّة نبيه ﷺ والاعتمادُ عليهما؛ يجعل المسلمَ ثابتاً مستقيماً بعيداً عن الانحراف والضَّلال، وهذا من أبرز الأسباب المثبِّتة لأهل السُّنَّة على الدِّين، وفي ذلك يقول ابن تيمية ﵀: (إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَيَّنَ جَمِيعَ الدِّينِ أُصُولَهُ وَفُرُوعَهُ؛ بَاطِنَهُ وَظَاهِرَهُ، عِلْمَهُ وَعَمَلَهُ، فَإِنَّ هَذَا الأَصْلَ هُوَ أَصْلُ أُصُولِ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ أَعْظَمَ اعْتِصَاماً بِهَذَا الأَصْلِ؛ كَانَ أَوْلَى بِالْحَقِّ عِلْماً وَعَمَلاً)[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى، (١٩/ ١٥٥، ١٥٦).

* الآثار المُتَرتِّبة على إثبات العصمة للسُّنَّة وعلومِها:

الالتزام بمنهج أهل السُّنَّة يفيد إثبات العصمة للسُّنَّة وعلومِها، وهذا المنهج يترتَّب عليه آثارٌ عدَّة هي:

أوَّلاً: لا يجوز الاستدراك على السُّنَّة وعلومِها، وذلك بعد أنْ تقرَّر بالأدلة والبراهين اليقينية أن ليس في السُّنَّة ما يُخالف مقتضيات العقول الصحيحة، كما أنه ليس في العقل الصحيح ما يُخالف نصّاً صريحاً من نصوص الكتاب والسُّنَّة، بل كل ما يُظن أنه يُخالف الشَّرع من العقل فيمكن إثبات فساده بعقل صحيح صريح يبيِّن أن تلك المخالفة مجرد ظنٍّ وتوهُّم.

ثانياً: منهج أهل السُّنَّة والجماعة قائم على أنَّ الرسول ﷺ معصوم في التبليغ بالاتفاق، والعِصمةُ المُتَّفق عليها: أنه لا يُقَرُّ على خطأ في التبليغ بالإجماع)[١].

ومن أجل ذلك فإنَّ أهل السُّنَّة والجماعة (جعلوا الرسول الذي بعثه اللهُ إلى الخلق هو إمامهم المعصوم، عنه يأخذون دينهم، فالحلال ما حلَّلَه، والحرام ما حرَّمه، والدِّين ما شرعه، وكلُّ قول يخالف قوله فهو مردود عندهم، وإنْ كان الذي قاله من خيار المسلمين وأعلمِهم، وهو مأجور فيه على اجتهاده، لكنهم لا يُعارِضون قولَ الله وقولَ رسوله بشيء أصلاً: لا نقل نُقل عن غيره، ولا رأي رآه غيره.

ومَنْ سواه من أهل العلم فإنما هم وسائط في التبليغ عنه: إمَّا لِلَفْظِ حديثه، وإمَّا لِمَعناه، فقوم بلَّغوا ما سمعوا منه من قرآنٍ وحديث، وقوم تفقهوا في ذلك وعرفوا معناه، وما تنازعوا فيه ردُّوه إلى الله والرسول)[٢].

ثالثاً: تقرَّر أيضاً في منهج أهل السُّنَّة: ألَّا عصمة لأحدٍ بعد النبي ﷺ؛ قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والقاعدة الكلية في هذا: ألَّا نعتقد أنَّ أحداً معصوم بعد النبي ﷺ، بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ)[٣]، وأهل السُّنَّة في هذا

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، لابن تيمية (٢/ ٢٤٤).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٥/ ١٠٩، ١١٠). (٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٦/ ١٢١).

إنما ساروا على المنهج الحق الذي رضيه لهم نبيُّهم ﷺ؛ إذ أنه ﷺ نهى عن الغلو والتقديس للأشخاص، بل إنه ﷺ نهى عن الغلو في شخصِه الكريم وهو مَنْ هو؟!

وهذا هو المنهج الوسط المعتدل والمُتَّزن بميزان الشرع فلا يزيغ ولا يحيد عن طريقه المرسوم، ولا يشذ ولا يخرج عن الحقِّ المعلوم.

رابعاً: منهج أهل السُّنَّة قائمٌ على أنَّ العصمة تكون لمجموع الأمة؛ قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (واللهُ تعالى قد ضَمِنَ العصمةَ للأُمَّة، فمن تمام العصمة أنْ يَجعلَ عدداً من العلماء إنْ أخطأ الواحدُ منهم في شيءٍ كان الآخَرُ قد أصاب فيه، حتى لا يضيع الحقُّ، ولهذا: لَمَّا كان في قول بعضهم من الخطأ في مسائل؛ كبعض المسائل التي أوردها، كان الصواب في قول الآخَر، فلم يتفق أهل السُّنَّة على ضلالةٍ أصلاً)[١].

وقال أيضاً: (ويُعلم أنَّ أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلا يُنتصر لشخصٍ انتصاراً مُطلقاً عامّاً، إلَّا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفةٍ انتصاراً مُطلقاً عامّاً، إلَّا للصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ؛ فإنَّ الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يُجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالِمٍ من العلماء، فإنهم قد يُجمعون على خطأ، بل كلُّ قولٍ قالوه ولم يقلْه غيرهم من الأُمَّة لا يكون إلَّا خطأً، فإنَّ الدِّين الذي بَعث اللهُ به رسولَه ليس مُسَلَّماً إلى عالِمٍ واحد وأصحابِه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيراً لرسولِ الله ﷺ، وهو شبيهٌ بقول الرافضة في الإمام المعصوم..)[٢].

فإن قال قائل: كيف نفيتم العصمةَ عن غير رسول الله ﷺ ثم أثبتموها لغيره؟

نقول لهم: إنَّ النفي والإثبات ليس عن هوًى، وإنما هو عن الشرع، فالشرعُ هو الذي أثبت العصمة للنبي ﷺ وحده، ومن ثَمَّ نفى العصمةَ عن شخصِ أيِّ أحدٍ كائناً مَنْ كان.

ولمَّا كان النبيُّ ﷺ خاتمَ الأنبياء والمرسلين، وكانت أُمَّتُه الأمَّةَ الخاتمة

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ٢٤٠).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٥/ ١٨٢).

والتي اختصَّها الله تعالى بخصائص لا يختص بها إلَّا الأنبياء، ومنها التبليغ والدعوة، فقد استوجب هذا أن يكون لهذه الأمة - في مجموعها - عصمةٌ تمنعها من الزيغ والضلال وتنفي عنها الخطأ، فلا تجتمع إلَّا على الحقِّ، ولا تدعو إلَّا إلى هدًى.

فأهل السُّنَّة معصومون فيما يأخذونه عن إجماع الصحابة والتابعين؛ لأنَّ إجماعهم حجة، ولا تجتمع هذه الأمة على ضلالة، فكيف إذا أجمعَ السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم على مسألة، فإنَّ خلافهم فيها لا يجوز؛ لأنه خلاف الإجماع، وخلاف القرون المفضَّلة.

أما أهل البدع والتفرق فلم يبالوا بهذا الأصل، حتى أعلنوا مخالفتهم لسلف الأمة وأئمتها، ونسبوهم إلى أعظم السفه والجهل[1].

خامساً: **يجب النظر إلى السُّنَّة النبوية وإلى منهج أهلها بعين الكمال لا بعين النقصان واعتبارها اعتباراً كليّاً في العقائد والعبادات والمعاملات**، وعدم الخروج عنها البتة؛ لأنَّ الخروج عنها تِيهٌ وضلال ورمي في عماية، كيف وقد ثبت كمال السُّنَّة النبوية وتمامها، وكمال منهج أهلها وتمامه، فالزائِدُ والمُنقِصُ في جهتها هو المُبتدع بإطلاق، المُنحرف عن جادة الصواب إلى بُنَيَّات الطرق، وهذا هو الذي أغفله المبتدعون فدخل عليهم بسببه الاستدراك على الشرع[2]، أمَّا أهل السُّنَّة، فقد اعتصموا بها، وهذا الاعتصام بالسُّنَّة مرتبط بعصمتها، ولاحِظْ هذا الارتباط بين لفظتي العصمة، والاعتصام؛ فالعِصمةُ التي اتَّصفت بها السُّنَّة هي سببٌ في الاعتصام بها والتَّمسُّك بأهدابها، ولذا كان الخروج عليها والبعد عن جنباتها إنما هو عين البدعة المنهي عنها شرعاً؛ لكونها ضلالة، والضلالة تدعو إلى النار.

والخلاصة: أنَّ الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة وكونهما مصدر التلقي والاستدلال الأعظم والأوَّل في منهج أهل السُّنَّة والجماعة مرجعه إلى:

١ - كون القرآن والسُّنَّة وحياً من عند الله تعالى، فالإيمان به واجب.

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (٢/ ٧٣٢).

(٢) انظر: الاعتصام، (٢/ ٦٤).

٢ ـ كون القرآن والسُّنَّة لا يُعارِضان صريح العقل، بل كلُّ ما جاء به القرآن والسُّنَّة عند عرضِه على العقل السليم اتفق معه ولم يحد عنه.

٣ ـ عَجْزُ العقلِ عجزاً تامّاً عن تحصيل أنواعٍ معيَّنة من المعارف، ومنها: معرفة الخالق ﷻ، ومعرفة شريعته ومنهجه، ومعرفة الغيبيَّات الماضية منها والمستقبلية؛ لذا كان لا بد من وجود وسيلةٍ أُخرى تُعين العقل على معرفة هذه الأمور.

ولو كان العقلُ يمكنه التَّوصُّل إلى معرفة هذه الأمور، لَمَا كانت هناك حاجة إلى الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.

الفضيلة الثانية

تصديق وتعظيم نصوص السُّنَّة

من فضائل اتِّباع السُّنَّة والاستمساك بها التَّصديق بجميع نصوص الكتاب والسُّنَّة الصحيحة وتعظيمهما؛ لكونهما وحياً من عند الله تعالى، أوحاه إلى نبيِّه ﷺ، وهذا التصديق وذلك التعظيم مرتبط بما سبق تقريره من عصمتها؛ إذ إنَّ العصمة التي منحها الله تعالى لهما هي السبب الرئيس في التصديق والتعظيم لنصوصهما، ويترتَّب على ذلك الاستدلال بها مجتمعة ـ ما لم يكن بين بعضها تناسخ ـ لأنها خرجت من مشكاة واحدة، وتكلَّم بها مَنْ وصَفَ نفسَه الشريفة بكمال العلم وتمام الحكمة، ومَنْ أصدق من الله قيلاً، فلا يجوز ضرب القرآن بالسُّنَّة، والسُّنَّة بالقرآن؛ لأنَّ ذلك يقتضي التكذيب ببعض الحق، إذ إنه من باب معارضة حقٍّ بحقٍّ، وهذا يقتضي التكذيب بأحدهما أو الاشتباه والحيرة، والواجب التصديق بهذا الحق وهذا الحق؛ كما قال سبحانه: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ[1] وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزمر: ٣٢، ٣٣].

---

(١) ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ وعليه؛ فالذي جاء بالصدق: رسولُ الله ﷺ، ومَنْ صدَّق به: هم أبو بكر، وسائر المؤمنين.

يُخبر تعالى عباده مُنذراً مُحذِّراً بأنه **لا أظلم من أحدٍ كَذَب على الله**؛ فقال عنه ما لم يقل، أو حرَّم ولم يُحرِّم، أو أذِن ولم يَأذن، أو شَرَعَ ولم يَشرع، أو كذَّب بالصدق وهو القرآن، والنبيُّ وما جاء به من الهدى ودينِ الحق؛ أي: فلا أحد أظلم ممن كان هذا حاله؛ كَذَب على الله، وكَذَّب بالصدق، فهذا داخلٌ في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، إنْ كان جاهلاً، وإلَّا فهو أشنع وأشنع.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ هذا إخبار بفريق الفائزين من عباد الله، وهم الصادقون في كلِّ ما يخبرون به، والمُصدِّقون بما أوجب اللهُ تعالى التصديقَ به، ويدخل في هذا الفريق دخولاً أولياً رسولُ اللهِ ﷺ، وأبو بكر الصديق[1] رضي الله عنه، ثم سائر الصحابة والمؤمنين إلى يوم الدِّين.

وقوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَ بِهِ﴾؛ أي: بالصِّدق؛ **وفائدة هذا الاستدراك**: أنه قد يجيء الإنسانُ بالصِّدق، ولكن قد لا يُصدِّق به؛ بسبب استكبارِه، أو احتقارِه لِمَنْ قاله وأتى به، فلا بد في المدحِ من الصِّدقِ والتصديقِ، **فصِدْقُه** يدل على عِلمِه، وعدله، **وتَصديقُه** يدل على تواضعِه، وعدمِ استكباره.

﴿أُولَٰئِكَ﴾؛ أي: الذين وُفِّقوا للجَمْعِ بين الأمرين ﴿هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ فإن جميع خصال التقوى ترجع إلى الصِّدق بالحق، والتَّصديق به[2].

(فذَمَّ سبحانه مَنْ كَذَب أو كَذَّب بحق، ولم يمدح إلَّا مَنْ صَدَق وصَدَّق بالحق، فلو صَدَق الإنسانُ فيما يقوله، ولم يُصَدِّق بالحقِّ الذي يقوله غيرُه لم يكن ممدوحاً، حتى يكون ممن يجيء بالصِّدق ويُصَدِّق به، فأولئك هم المتقون)[3].

والاستمساك بالوحي؛ كتاباً وسُنَّةً واتِّباعهما يجعل المسلم في موقف المعظِّم لنصوصهما؛ لاعتقاده بأنَّ كلَّ ما تضمنته هو الحق والصواب، وفي

---

(١) لُقِّبَ أبو بكر رضي الله عنه بالصِّدِّيق؛ لأنَّه أوَّلُ مَنْ صدَّق رسولَ الله ﷺ.

(٢) انظر: تفسير السعدي، (١/ ٧٢٤)؛ أيسر التفاسير، (٤/ ٤٨٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل، (٨/ ٤٠٤).

خلافها الباطل والضلال، والله تعالى يقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

والإيمان بنصوص القرآن والسُّنَّة والاستدلال بهما يترتَّب عليه العمل بما فيهما؛ إذ لا يكفي فقط مجرَّد التصديق والتعظيم والاستدلال، وإنما لا بد أن يتبع ذلك عملاً بمقتضى هذا كله، وإلَّا كان تصديقُهما وتعظيمُها والاستدلالُ بهما هباءً منثوراً لا ينفع صاحبه شيئاً.

أمَّا المخالفون فقد سقطت من نفوسهم هيبة النصوص حتى استحلُّوا حرماتها، وعاثوا فيها تكذيباً أو تحريفاً، وإنْ أحسنوا المعاملة أعرضوا عنها بقلوبهم وعقولهم ولم يستدلوا بشيء منها، فهم ﴿أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨].

الفضيلة الثالثة

تحقيق كمال الدِّين، وتمام النِّعمة

* الحكمة من كمال الدِّين بسيِّدنا محمدٍ ﷺ:

لـمَّا كان النبي ﷺ هو النبي الخاتم، ورسالته هي آخر الرِّسالات، وبوفاته انقطع الوحي من السماء إلى الأرض، فقد اقتضت المشيئة الإلٰهية والحكمة الربانية أن تتمَّ به النِّعمة وتكتمل به المِلَّة، فلا يكون هناك حاجة إلى الاستدراك عليه أو الزيادة والنقصان فيما بلَّغ عن ربِّه.

وقد استقرَّ في عقل ووجدان أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ رسول الله ﷺ قد بلَّغ عن ربِّه كلَّ ما أمره به، فلم يُخْفِ شيئاً، ولم يستثنِ شيئاً، ومَن ادَّعى أنَّ نبيَّنا محمداً قد كتم شيئاً أو أخفاه أو حتى قصَّر في بيانه وإيصاله! فقد ادَّعى كفراً صُراحاً يُستتاب منه، وإلَّا صدق عليه ما أمرت به الشريعة الغَرَّاء.

ولقد كان الإعلانُ عن كمالِ الرسالة وتمامِها إعلاناً عالميّاً مَهيباً في ساحة عرفة، يوم الحجِّ الأكبر؛ إذْ جمعَ النبيُّ الناسَ إليه؛ لِيُعلِنَ لهم هذه البُشرى؛ بُشرى تمام الرسالة وكمالها، وليكون هذا المؤتمر المُعلَن فيه ذلك شاهداً له

عند الأُمَّة بأسرها من أوَّلها إلى آخِرها، وكذا شاهداً له عند ربِّه ﷺ.

وأهل السُّنَّة والجماعة قد أجمعوا على ذلك، فأصبح مَعْلَماً من معالم دينهم؛ كتاباً وسنة، ومن ثَمَّ فإنَّ **من فضائل اتِّباع السُّنَّة النبوية والاستمساك بها الاغتباط بأنَّ الله تعالى أكمل للمسلمين دينَهم وأتمَّ عليهم نِعمتَه، وأنَّ النبيَّ ﷺ بلَّغ لهم رسالتَه كاملة، وأدَّى لهم أمانة الوحي؛ كتاباً وسُنَّةً غير منقوصة،** وكَشَفَ عنهم الغُمَّة، وأقام لهم الحجة، وأوضح لهم المحجَّة، وأنَّ الصحابة الكرام ﷺ وهم حواريو الرسول ﷺ، وورثته في العلم والإيمان، وحفَظَة دين الله في عباده، أقاموا الدِّين عِلماً وعَملاً، وبلَّغوه لفظاً ومعنى. وهذا وإنْ كان واضحاً في كل مسائل الدِّيانة إلَّا أنه في مسائل الاعتقاد أشد وضوحاً، وأعظم رسوخاً؛ إذ معرفة الاعتقاد هو أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب، وحصَّلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون أفضل الكتب، وأفضل الرسل، وأفضل خلق الله بعد النبيين «الصحابة ﷺ» لم يُحكموا هذا الباب اعتقاداً وعملاً؟!

وفي ذلك يقول سبحانه ـ ممتناً على عباده المؤمنين باكتمال دينهم كتاباً وسُنَّة ـ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فهذا (إخبارٌ منه تعالى لعباده المؤمنين بما هو إنعامٌ عليهم منه وامتنان؛

فأوَّلاً: إكمال الدِّين بجميع عقائده وعباداته وأحكامه وآدابه...

وثانياً: إتمامُ نِعمَتِه تعالى عليهم؛ فآمَنَهم بعد الخوف، وقوَّاهم بعد ضعف، ونصَرَهم وأعزَّهم بعد قَهْرٍ وذُلٍّ، وسوَّدهم وفتحَ البلادَ لهم وأظهرَ دِينَهم، وأبعد الكُفرَ والكفَّارَ عنهم، فعلَّمهم بعد جهلٍ، وهداهم بعد ضَلال، فهذه من النِّعمة التي أتمَّها عليهم.

وثالثاً: رِضاهُ بالإسلام دِيناً لهم؛ حيث بَعَثَ رسولَه به، وأنزل كتابَه فيه، فبيَّن عقائدَه وشرائعَه، فأبعدهم عن الأديان الباطلة؛ كاليهودية والنَّصرانية والمجوسية، وأغناهم عنها بما رَضِيَه لهم؛ ألا وهو الإسلام القائم على الاستسلام لله تعالى ظاهراً وباطناً، وذلك سُلَّمُ العُروجِ إلى الكمالات، ومرقى

كلَّ الفواضل والفضائل والسعادات، فللَّه الحمدُ، وله المِنَّة)[١].

(ولهذا كان الكتابُ والسُّنَّة كافيين كلَّ الكفاية، في أحكام الدِّين؛ أصوله وفروعه. فكلُّ مُتكلِّفٍ يزعم أنه لا بدَّ للناس في معرفة عقائدهم وأحكامهم إلى علوم غيرِ علم الكتاب والسُّنَّة، من علم الكلامِ وغيرِه، فهو جاهل، مُبطِلٌ في دعواه، قد زعم أنَّ الدِّين لا يكمل إلَّا بما قاله ودعا إليه، وهذا من أعظم الظُّلمِ والتَّجهيل لله ولرسوله)[٢].

ولا يظُنَّنَّ ظانٌّ أنَّ هذا الكلام؛ يعني: تعطيلَ العقل والتدبُّر والتأمُّل في الكون، وإنما يعني أن يكون النَّص حاكماً على العقل وليس العكس، فإذا ما تعارض العقل مع النص تعارُضاً هو في حقيقته ظاهراً، فلا بد من تقديم النَّص؛ لِعصمتِه ورسوخِه لأنه من لدن حكيم خبير.

* النبيُّ ﷺ بَلَّغَ أُمَّته الدِّين كاملاً «كتاباً وسُنَّةً»:

إنَّ أعظم دليلٍ وأسطع برهانٍ على أنَّ النبي ﷺ قد بلَّغ الرسالة كاملةً ـ كتاباً وسُنَّةً ـ غيرَ منقوصة هو ما شَهِدَ له الله ﷻ به في قرآن يُتلى إلى يوم القيامة، قائلاً: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، ولا يُتصَوَّر عقلاً أو حُكماً أن يكتمل الدِّين وتتمَّ النِّعمة بغير أن يكون المُبلِّغ قد بلَّغ الرسالة كاملةً بمضامينها، ومن ثَمَّ، فهذه شهادةٌ من صاحب الرسالة وصاحب الدِّين، من المَلِكِ ﷻ، لرسوله ﷺ بقيامه بهذه المهمة.

ولو لم يكن غير هذه الشهادة لكفت، **ولكن أيضاً هناك من الأدلة الظاهرة والبراهين الساطعة التي تدل على أنَّ النبي ﷺ علَّم أمته كلَّ شيءٍ يحتاجونه في دينهم**، ومنها:

١ ـ عن سَلْمَانَ رضي الله عنه قال: قِيلَ له: (قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حتى

---

(١) أيسر التفاسير لكلام العلي القدير، (١/ ٥٩١، ٥٩٢).

(٢) تفسير السعدي، (١/ ٢١٩).

الْخِرَاءَةَ، فقال: أَجَلْ)[١].

٢ ـ وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ما بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ ويُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ بُيِّنَ لَكُمْ**»[٢].

٣ ـ وقال أبو ذرٍّ رضي الله عنه: (لقد تَرَكَنَا رسولُ اللهِ ﷺ وَمَا يَتَقَلَّبُ فِي السَّمَاءِ طَائِرٌ إِلَّا ذَكَّرَنَا مِنْهُ عِلْماً)[٣].

٤ ـ وفي رواية: (تَرَكَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا عِنْدَنَا مِنْهُ عِلْمٌ[٤])[٥].

إذاً؛ من المُحال أن يكون النبي ﷺ علَّم أمته كلَّ شيءٍ يحتاجونه في دينهم، ـ وإنْ كان أمراً دقيقاً ـ أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم، عن ربِّهم ومعبودهم، ربِّ العالمين، والذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب.

وها هو ابن القيم رحمه الله **يُبَيِّنُ كمالَ شريعةِ النبيِّ** ﷺ وتمامَ نعمةِ الله

---

(١) رواه مسلم، (١/ ٢٢٣)، (ح٢٦٢).

(٢) رواه الطبراني في الكبير، (٢/ ١٥٥)، (ح١٦٤٧) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٨/ ٢٦٤): (رجال الطبراني رجال الصحيح، غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقري، وهو ثقة). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٤/ ٤١٦)، (ح١٨٠٣).

(٣) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده، (ص٦٥)، (رقم ٤٧٩)؛ وابن سعد في الطبقات الكبرى، (٢/ ٣٥٤)؛ وأحمد في المسند، (٥/ ١٦٢)، (رقم ٢١٤٧٧)؛ والبزار في مسنده، (٩/ ٣٤١)، (رقم ٣٨٩٧). قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٨/ ٢٦٤): (رواه أحمد والطبراني، ورجال الطبراني رجال الصحيح، غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقري وهو ثقة، وفي إسناد أحمد مَنْ لم يُسَمَّ)؛ وقال الألباني في السلسلة الصحيحة، (٤/ ٤١٦): (هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات)؛ وحسنه محققو المسند، (٣٥/ ٣٤٦)، (رقم ٢١٤٣٩).

(٤) **(عِنْدَنَا مِنْهُ)**: يَعْنِي: بِأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ وَأَخْبَارِهِ وَأَفْعَالِهِ وَإِبَاحَاتِهِ ﷺ؛ قاله أبو حاتم. انظر: صحيح ابن حبان، (١/ ٢٦٧).

(٥) رواه ابن حبان في صحيحه، (١/ ٢٦٧)، (ح٦٥)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٨/ ٢٦٤): (رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح)؛ وصححه الألباني في صحيح موارد الظمآن، (١/ ١١٩)، (رقم ٦٢).

سبحانه على عبادِه في ذلك، **وأنَّ شريعته ﷺ تتضمن تعاليم الكتاب والسُّنَّة**، إذ يقول: (وهذا الأصلُ من أهمِّ الأصولِ وأنفعِها، وهو مبنيٌّ على حرفٍ واحد، وهو عموم رسالته ﷺ بالنسبة إلى كلِّ ما يحتاج إليه العبادُ في معارفِهم وعلومِهم وأعمالِهم، وأنه لم يُحوِجْ أُمَّتَه إلى أحدٍ بعده، وإنما حاجتُهم إلى مَنْ يُبلِّغُهم عنه ما جاء به، **فَلِرسالتِه عُمومان مَحفوظان لا يتطرَّق إليهما تخصيصٌ: عمومٌ بالنِّسبة إلى المُرسِلِ إليهم.**

وعمومٌ بالنِّسبة إلى كُلِّ ما يحتاج إليه مَنْ بُعِثَ إليه في أُصول الدِّين وفروعِه.

فَرِسالتُه كافيةٌ شافيةٌ عامَّة، لا تُحوِجُ إلى سواها، ولا يتم الإيمان به إلَّا بإثباتِ عمومِ رسالته في هذا وهذا، فلا يخرج أحدٌ من المكلَّفين عن رسالته، ولا يخرج نوعٌ من أنواع الحقِّ الذي تحتاج إليه الأمَّة في علومِها وأعمالِها عمَّا جاء به.

وقد تُوُفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ وما طائرٌ يُقلِّب جناحيه في السَّماء إلَّا ذَكَرَ لِلأُمَّةِ منه علماً.

وعَلَّمَهم كلَّ شيءٍ حتى آدابَ التَّخلِّي، وآدابَ الجماعِ والنومِ والقيامِ والقعود، والأكلِ والشُّرب، والرُّكوبِ والنُّزول، والسَّفرِ والإقامة، والصَّمتِ والكلام، والعُزلةِ والخُلطَة، والغِنى والفقر، والصِّحةِ والمرض، وجميع أحكام الحياة والموت.

ووَصَفَ لهم العرشَ والكرسِيَّ والملائكةَ والجنَّ والنارَ والجنةَ ويومَ القيامةِ وما فيه حتَّى كأنَّه رأيُ عينٍ.

وعَرَّفَهم مَعبُودَهم وإلهَهم أتمَّ تعريفٍ حتى كأنَّهم يرونَه ويُشاهدونه بأوصافِ كمالِه، ونعوتِ جَلالِه.

وعَرَّفَهم الأنبياءَ وأُممَهم وما جرى لهم، وما جرى عليهم معهم حتَّى كأنَّهم كانوا بينهم.

وعَرَّفَهم من طُرُقِ الخيرِ والشرِّ دقيقَها وجليلَها ما لم يُعَرِّفْهُ نبيٌّ لأُمَّتِه قبله.

وعَرَّفَهم ﷺ من أحوالِ الموتِ، وما يكونُ بعدَه في البرزخِ، وما يحصُلُ فيه من النَّعيمِ والعذابِ للرُّوحِ والبدنِ ما لم يُعَرِّفْ به نبيٌّ غيرُه.

وكذلك **عَرَّفَهم** ﷺ من أدلَّةِ التوحيدِ والنبوةِ والمعادِ، والرَّدِّ على جميع فِرَقِ أهلِ الكفرِ والضَّلالِ ما ليس لِمَنْ عَرَفَه حاجةٌ من بعده، اللَّهُمَّ إلَّا إلى مَنْ يُبَلِّغُه إيَّاه، ويُبَيِّنُهُ ويُوَضِّحُ منه ما خفيَ عليه.

وكذلك **عَرَّفَهم** ﷺ من مكايدِ الحروبِ ولقاءِ العدوِّ وطُرُقِ النَّصرِ والظَّفَرِ ما لو عَلِمُوه وعَقَلُوه وَرَعَوه حقَّ رِعايتِه لم يقم لهم عدوٌّ أبداً.

وكذلك **عَرَّفَهم** ﷺ من مكايدِ إبليسَ وطُرُقِه التي يأتيهم منها، وما يَتَحَرَّزُون به من كيدِه ومكرِه، وما يَدْفَعون به شَرَّهُ ما لا مَزِيدَ عليه.

وكذلك **عَرَّفَهم** ﷺ من أحوالِ نفوسِهم وأوصافِها ودسائِسِها وكمائِنِها ما لا حاجةَ لهم معه إلى سواه.

وكذلك **عَرَّفَهم** ﷺ من أمور مَعايِشِهم ما لو عِلموه وعمِلوه لاستقامتْ لهم دُنياهم أعظمَ استقامةٍ.

وبالجملة: فجاءهم بخيرِ الدُّنيا والآخرةِ بِرُمَّتِه، ولم يُحْوِجْهم الله إلى أحدٍ سِواه، فكيف يُظَنُّ أنَّ شريعتَه الكاملةَ ـ التي ما طَرَقَ العالَمَ شريعةٌ أكملُ منها ـ ناقِصَةٌ تحتاج إلى سياسةٍ خارجةٍ عنها تُكَمِّلُها، أو إلى قِياسٍ أو حقيقةٍ أو مَعقولٍ خارجٍ عنها.

ومَنْ ظَنَّ ذلك؛ **فهو كمَنْ ظَنَّ**: أنَّ بالناس حاجةً إلى رسولٍ آخَرَ بعده، **وسبَبُ هذا كلِّه**: خَفاءُ ما جاء به على مَنْ ظَنَّ ذلك، وقِلَّةُ نصيبِه من الفَهم الذي وفَّقَ اللهُ له أصحابَ نبيِّه الذين اكْتَفَوا بما جاء به، واسْتَغْنَوا به عمَّا سواه، وفَتَحُوا به القلوبَ والبلادَ، **وقالوا**: هذا عَهْدُ نَبِيِّنا إلينا، وهو عَهْدُنَا إليكم)[1].

والخلاصة: أنَّ الدِّين قد كَمُلَ؛ كتاباً وسُنَّةً، والرسالة قد تمَّت على يد

---

(١) إعلام الموقعين، (٤/ ٣٧٥، ٣٧٦).

خير الخلق وخاتم الأنبياء ﷺ، ثُمَّ قام من أبناء هذه الأُمَّة قومٌ عدول في كلِّ جيلٍ من أجيالها وكلِّ عصرٍ من عصورها قاموا بواجب نقل الرسالة إلى مَنْ بعدهم في سلسلةٍ طويلة مباركة، شَهِدَ لها ربُّها بالخيرية فقال سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وهي تزكيةٌ من ربِّ العالمين، فحَفِظَ بهم القرآن والسُّنَّة، وحَفِظَ بهم العلم الذي ورِثوه عن نبيِّهم، فاستغنوا به عمَّا سواه من أفكارٍ ومذاهبَ وضعيةٍ أو نظراتٍ ورُؤًى فردية يعتريها النقص والتناقض، وهم فَرِحون بهذا المنهج، متمسِّكون به، مؤمنون بشموله وصلاحيته لكلِّ زمانٍ ومكان.

الفضيلة الرابعة

الظَّفَر بالمنهج الأسلم والأعلم والأحكم

في البداية يجب أن نقرر حقيقةً لا يختلف عليها اثنان، وهي أنَّ السلف هم مَنْ نقلوا العلمَ والشرعَ عن رسول الله ﷺ إلى مَنْ بعدهم، وأنَّهم تلقوا هذا العلمَ بطريقٍ مباشر عن الرسول ﷺ، وأنَّه ﷺ كان يُبيِّن لهم ما يُشكِل عليهم وما يتشابه أو يختلط على أفهامهم، وأنَّهم قد دُرِّبوا وتربَّوا بشكلٍ أبهرَ العالَمَ على يد نبيِّهم ﷺ، وبذلك نالوا حظّاً لم ينله غيرهم من العلم، وحصَّلوا سنداً في العلم عجز عنه غيرهم، وقد شهد الخلف لهم بالعلم والفضل.

والسؤال هنا: كيف يتسنَّى بعد هذا أن يقال ـ عن السلف ـ: بأنهم أقلُّ علماً ممَّن بعدهم؟! أو أنهم لجؤوا إلى الطريقة الأسلم؛ خوفاً من الخوض في مسائل العلم؟!

فهذا انتقاصٌ من شأن السلف، ومن علمهم وفضلهم.

وأهل السُّنَّة والجماعة بتمسُّكهم بمنهج السلف ليس مردُّه إلى محاباة ومجاملة السلف، وإنما مردُّه إلى اقتناعهم القناعة التامة بكونهم أعلمَ الأُمَّة بعد رسول الله ﷺ، وهذا العلم هو الذي دفع أهلَ السُّنَّة إلى متابعتهم والسَّير على نهجهم.

وعلى هذا، فإنَّ **من فضائل اتِّباع السُّنَّة، وفضائل الاستمساك بمنهج أهل**

السُّنَّة والجماعة الظَّفر بالمنهج الأسلم والأعلم والأحكم، وأمَّا الذين يقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم! لم يُحَصِّلوا شيئاً من العلم والفهم والحكمة؛ لأنهم تركوا النصوص وفيها الحق واليقين، ولجؤوا إلى احتمالات وتجويزات مزَّقتهم كلَّ ممزق، مع حيرة وضياع واضطراب.

وذلك لأن حقيقة طريقة الخلف: هي التأويل المذموم، وهو صرف النصوص إلى معنى قد تحتمله اللغة، أو هو بمعنى أوضح: صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتماله المرجوح. وهذا النوع من التأويل هو الذي ذمَّه السلف الصالح وحذَّروا منه، لذا فإنَّ أهل السُّنَّة يرفضونه ولا يقبلونه؛ لعلمهم بخطره، وإدراكهم لضرره؛ فبسببه قُتِل عثمان ﷺ، وبسببه اعتزلت المعتزلة، وترفَّضت الرافضة، وخرجت الخوارج[١].

ولأنَّ أهل السُّنَّة يعلمون هدي نبيهم ﷺ، وأعماله، وأقواله، وتقريراته؛ كان منهجهم هو المنهج الأسلم والأعلم والأحكم، بخلاف غيرهم من أهل البدع الذي يعرفون عن أئمتهم ما لا يعرفونه عن سول الله ﷺ.

وأهل السُّنَّة أيضاً يسكتون عمَّا سكت عنه الصحابة والسلف ـ وخاصة فيما يتعلَّق بمسائل الاعتقاد والإيمان ـ لأنَّ السكوت عنه أولى وأليق وأسلم، وأن الخلف لم يأتوا فيه إلَّا بباطل من القول وزور، ولذا قال بعض السلف: (عَلَيْكُمْ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ؛ فَإِنَّهُمْ جَاؤوا بِمَا يَكْفِي وَمَا يَشْفِي، وَلَمْ يَحْدُثْ بَعْدَهُمْ خَيْرٌ كَامِنٌ لَمْ يَعْلَمُوهُ)[٢]. وقال إبراهيم النخعي رحمه الله: (لم يُدَّخَرْ لكم شيءٌ خُبِّئَ عن القومِ لِفَضْلٍ عندكم)[٣].

ونبيُّنا الكريم ﷺ (أوتِيَ فواتِحَ الكَلِمِ وخواتِمَه، وجوامِعَه ولوامِعَه، فبُعِثَ

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، (١/ ٧٧)؛ الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ١٠٤).

(٢) مجموع الفتاوى، (٤/ ١٥٨).

(٣) رواه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى، (١/ ١٧٢)، (رقم ١٧٠)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ١٩٧)، (رقم ٩٢٤) بإسناد صحيح. وأورده الشاطبي في الموافقات، (٤/ ٤٥٩).

بالعلوم الكلية، والمعارف الأَوَّلية والآخِرِيَّة على أتمِّ الوجوه، فيما يحتاج إليه السَّالك في الأمور الدِّينية والدُّنيوية والأُخروية، ولكنْ كلَّما ابتدعَ شخصٌ بدعةً اتَّسعوا في جوابِها، واضطربوا في بيان خَطَئِها وصوابِها، فالعلم نُقْطَةٌ كَثَّرَها الجاهلون، **ولذلك صار كلامُ الخلف كثيراً قليلَ البركة، بخلاف كلام السلف، فإنه قليلٌ كثيرُ البركة والمنفعة، فالفَضْل لِلمُتقدِّمين، لا ما يقوله جَهَلَةُ المتكلِّمين**: إنَّ طريقةَ المتقدِّمين أسلمُ، وطريقَتَنا أحكمُ وأعلم! ـ **وكما يقولُ** ـ مَنْ لم يَقْدُرْهُم قدْرَهم، من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرَّغوا لاستنباطِ وضَبطِ قواعدِه وأحكامِه؛ اشتغالاً منهم بغيرِه، والمُتأخِّرون تفرَّغوا لذلك، فَهُم أفقَهُ بما يتعلَّق هنالك!

فكلُّ هؤلاء مَحجُوبون عن معرفة مقاديرِ السَّلف وعن علومِهم، وقلةِ تَكلُّفِهم، فَتَاللهِ ما امتازَ عنهم المُتأخِّرون إلَّا بالتكلفِ والاشتغالِ بالأطراف، التي هِمَّةُ القوم مراعاةُ أصولِها ومعاهدِها، وضبطُ قواعدِها، وشدُّ معاقِدِها، وهِمَمُهم مُشمِّرة إلى المطالبِ العالية، والمراتبِ الغالية، فالمُتأخِّرون في شأن، والقومُ في شأنٍ، وهو ﷻ كلَّ يومٍ في شأن، وقد جعل اللهُ لكلِّ شيءٍ قَدْراً.

ومن هنا قال الغزالي: ضَيَّعْتُ قِطعةً من العمر العزيز في تصنيفِ «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، **ولهذا لا تجدُ عند جهلةِ الصُّوفية من المعرفةِ واليقينِ في جميع أمور الدِّين، ما يُوجد عند عَوامِّ المؤمنين، فَضْلاً عن علمائهم المُوقِنين**؛ وذلك لأنَّ اشتمالَ مُقدَّماتهم على الحقِّ، والباطلُ أوجَبَ المِراءَ والجِدالَ، وانتشرَ كثرةُ القيلِ والقال، وتولَّد لهم عنها من الأقوال المُخالِفة للشرعِ الصحيح، والعقلِ الصريح، ما يَضُيق عنه المَجال، واتَّسع كلامُهم في أمورِ المُحال)[(١)].

* نماذج من المنهج الأسلم والأعلم والأحكم:

ويتجلَّى المنهجُ الأسلمُ والأعلم والأحكم لأهل السُّنَّة والجماعة

(١) الرد على القائلين بوحدة الوجود، علي بن سلطان القاري (ص٢٨، ٢٩).

في جوانب شتى؛ كالعقيدة، والأحكام، والسلوك والأخلاق:

فمنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في صفات الله تعالى بين أهل التعطيل، وبين أهل التمثيل؛ لأنَّ أهل السُّنَّة يُثبِتون صفات الله تعالى، ويَنفون مُماثلتها لصفات المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في الوَعْد والوَعِيد بين نُفاةِ الوعيد من المرجئة، وبين مُوجبيه من الوعيدية؛ لأنَّ مَنْ مات على كبيرة ـ عند أهل السُّنَّة ـ فأمْرُهُ مُفوَّضٌ إلى الله سبحانه؛ إنْ شاء عاقَبَه، وإنْ شاء عفا عنه، وإذا عُوقِب لا يُخلَّد خلود الكفار، بل يخرج من النار، ويدخل الجنة.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في باب التكفير بين الخوارج الغلاة، وبين المرجئة المُفرِّطين؛ لأنَّ أهل السُّنَّة لا يمنعون التكفير بإطلاق، ولا يُكفِّرون بكلِّ ذنب، ولم يقولوا بالتكفير بالعموم دون تحقُّق شروطِ التكفير، وانتفاءِ موانعه في حقِّ المُعَيَّن، ومَنْ أتى بِمُكفِّرٍ، واجتمعت فيه الشروط، وانتفت في حقِّه الموانع؛ فإنهم لا يَجبُنون، ولا يُداهنون، ولا يتحرَّجون من تكفيره.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في أسماء الدِّين وأحكامها بين الخوارج والمعتزلة، وبين المرجئة؛ لأنَّ مرتكب الكبيرة عند أهل السُّنَّة مؤمنٌ بإيمانه، فاسقٌ بكبيرته، أو هو مؤمنٌ ناقص الإيمان؛ قد نَقَصَ إيمانُه بِقَدْرِ ما ارتكب من معصية، ولا ينفون عنه الإيمانَ؛ كما تدَّعيه الخوارج والمعتزلة، وليس هو كاملَ الإيمان؛ كما تدَّعيه المرجئة.

وأمَّا في الآخرة: فقد يتجاوز الله تعالى عنه؛ بكرمه ورحمته الواسعة، فيدخل الجنةَ ابتداءً، أو يُعذِّبه بعدله، على قَدْرِ معصيته، ثم يُخرجِه، ويُدخله الجنة.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في القَدَر بين القَدَرية، وبين الجبرية؛ لأن أهل السُّنَّة يُثبِتون للعبد مشيئةً يختار بها، وقُدرةً يفعل بها، ومشيئتُه وقُدرتُه واقعتان بمشيئة الله تعالى تابِعتان له. ويقولون أيضاً: أفعال العباد هي من الله تعالى؛ خَلْقاً وإيجاداً وتقديراً، وهي من العباد؛ فِعْلاً وكَسْباً.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في محبَّة النبي ﷺ بين غلاة الصوفية، وبين غلاة الباطنية؛ لأن أهل السُّنَّة لم يَجْفُوا في حقِّ النبي ﷺ، ولم يُغَالُوا فيه، بل أنزلوه المَنزِلةَ اللَّائقة به؛ فيرون أنه ﷺ عبدُ الله ورسولُه، ولا يملك لنفسه ـ فضلاً عن غيره ـ نفعاً ولا ضَرّاً إلَّا بما أَقْدَرَه اللهُ عليه، وهو خيرُ البشر، بل سيِّدُ المرسلين، وخاتمُ النَّبيين، وأنَّ أكملَ المؤمنين إيماناً أكملُهم محبَّةً واتِّباعاً للرسول ﷺ.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في الصَّحابة بين غلو الخوارج، وبين جفاء الرافضة؛ لأن أهل السُّنَّة يعترفون بفضل الصحابة رضي الله عنهم، وأنهم أكمل الأمَّة إيماناً وإسلاماً وعلماً وحِكمة، ولكنهم لم يَغلوا فيهم، ولم يعتقدوا عِصمَتَهم، بل أحبُّوهم؛ لِحُسْنِ صُحبتهم، وعِظَمِ سابقتهم، وحُسنِ بلائهم في نُصرة الإسلام، وجهادِهم مع رسول الله ﷺ.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في شأن العقل بين المعتزلة والفلاسفة وأهل الكلام عموماً، وبين الخرافيين والدَّجالين؛ لأن أهل السُّنَّة لم يُنكِروا العقلَ، ولم يُلغوه، ولم يَحْجُروا عليه، بل يعتقدون أنَّ للعقل مكانةً سامية، وأنَّ الإسلام يُقدِّر العقلَ، ويُتيح له مجالاتِ العلم، والنَّظر والتفكير.

وفي الوقت ذاتِه لا يُؤلِّهون العقل، ولا يجعلونه حاكماً على الوحي، بل يرون أنَّ للعقل حدّاً يجب أنْ يقف عنده.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في التعامل مع العلماء بين الروافض وغلاة الصوفية، وبين الخوارج ومَن شاكلهم؛ لأنَّ أهل السُّنَّة يُحِبُّون علماءَهم ويُجِلُّونهم، ويتأدَّبون معهم، ويَذُبُّون عنهم، ويُحسِنون الظنَّ بهم، وينشرون محامِدَهم، ويأخذون منهم؛ لعلمهم أنَّهم ورثة الأنبياء، والقائمون بمهمة الدعوة والإبلاغ، فكان واجباً على الأُمَّة موالاتهم، وإنزالهم منازلهم.

ومع كلِّ هذا؛ فإنَّ أهل السُّنَّة يرون أنَّ العلماء بشرٌ غيرُ معصومين، بل يجوز عليهم ـ في الجملة ـ الخطأ، والنسيان، والهوى، إلَّا أنَّ ذلك لا يُنقِص من أقدارهم، ولا يُسوِّغ ترك الأخذ عنهم.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في التعامل مع ولاة الأمر بين المعتزلة

والخوارج، وبين المُداهنين المُتخاذلين المُخذِّلين والمدَّاحين المنافقين؛ لأن أهل السُّنَّة تعاملوا مع ولاة الأمر على وَفْقِ ما جاء في نصوص الشريعة، فهم يدينون لولاتهم بالسمع والطاعة في المنشط والمكره، والعُسر واليُسر، وعلى أثرةٍ عليهم، ما لم يأمروا بمعصية، فإنْ أَمروا بمعصيةٍ فلا طاعةَ لمخلوقٍ في معصية الخالق، وإنما تكون الطاعة بالمعروف.

كما أنهم يدينون بالنصيحة لولاة الأمر، ويتعاونون معهم على البرِّ والتقوى، وإنْ كانوا فجَّاراً؛ لأن مقصِدَهم تحصيلُ المنافع وتكميلها، وتعطيلُ المفاسد وتقليلها.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في الكرامات بين الفلاسفة والمعتزلة وبعض الأشاعرة، وبين الدَّجالين المُشعوِذين من الصوفية وغيرِهم؛ لأنَّ من أصول أهل السُّنَّة التصديقَ بكرامات الأولياء، وما يُجريه الله تعالى على أيديهم من خوارق العادات؛ من أنواع العلوم والمُكاشفات، وأنواع القُدرة والتَّأثير، فأهل السُّنَّة لم يُنكروا الكرامات، ولم يُدخِلوا فيها ما ليس منها.

ومنهجهم أسلم وأعلم وأحكم في الشفاعة بين الخوارج والمعتزلة، وبين غلاة النصارى والمشركين والروافض وغلاة الصوفية ومَنْ كان على مذهبهم؛ لأن أهل السُّنَّة لم يَنفُوا كلَّ شفاعة، ولم يُثبِتوا كلَّ شفاعة، إذِ الشفاعة المُثبَتَةُ عندهم هي ما دلَّ عليها الكتاب والسُّنَّة؛ ومن أنواعها: الشفاعة لأهل الكبائر، وهذه الشفاعة المُثبَتَة تُطلب من الله تعالى وحده، ومن شروطها: أن تكون للمُوَحِّدين خاصَّةً، بعد إذن الله تعالى للشافع، ورِضاه عن المشفوع له.

والشفاعة المنفية ـ عند أهل السُّنَّة والجماعة ـ هي التي نفاها الشرعُ، والتي تُطلب من غيرِ الله استقلالاً، ولم تتوفَّر فيها شروط الشفاعة.

وهذا المنهج الوسط بين الإفراط والتفريط، وبين الغلو والتهاون هو منهج أهل السُّنَّة ومنهج السلف، بل هو منهج الإسلام نفسه، **وهذه الوسطية لا يُفهم منها أنهم بين اختيارين**، فوقفوا على مسافةٍ وسطٍ بينهما، **وإنما يُقصد بها** بيان وجه الحقِّ في المسألة بصرف النظر عن رأي الآخرين فيها، **ويُقصد بها** أنَّ هذا الرأي هو الوسط، بمعنى أنه الأفضل والأقوم والأعدل؛ وذلك لأنه

مبنيٌّ على علم، ومحكومٌ بالعلم، وما دام مبنياً على علم ومحكوماً بالعلم؛ فهو أسلم المناهج من الزَّيغ، وأبعدها عن الضلال، وأعدلها، وحُقَّ له أنْ يُوصف بأنه الأسلم والأعلم والأحكم.

ويكفي أتباع هذا المنهج ثباتهم على المنهج وعدم العدول عنه إلى غيره، على عكس غيرهم من أهل المناهج الأخرى، إذْ إنهم لا يَثبتون على منهجهم، ومَنْ ثبتَ منهم فترة طويلة يعود بعدها فيتمنَّى أن لو لم يتَّبعه، وأنه لو كان على منهج العجائز من العوام، وفي ذلك يقول الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن أهل الكلام ـ: (فهم مُتَّفقون فيما بينهم على أنَّ طريق السلف أسلم، ولكن زعموا أنَّ طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلميَّة لطريق الخلف؛ أنْ تمنَّى مُحقِّقوهم وأذكياؤهم في آخِرِ أمرهم دِينَ العجائز، وقالوا: هنيئاً للعامة، فتدبَّرْ هذه الأعلميَّة التي حاصلها أنْ يُهَنِّئَ مَنْ ظفر بها الجاهل الجهلَ البسيط، ويتمنَّى أنه في عدادهم، ومِمَّنْ يدين بدينهم، ويمشي على طريقهم، فإنَّ هذا ينادي بأعلى صوت، ويدل بأوضح دلالة على أنَّ هذه الأعلميَّة التي طلبوها: الجهل خير منها بكثير، فما ظنُّك بعلم يُقِرُّ صاحبه على نفسه: أنَّ الجهل خير منه، وينتهي عند البلوغ إلى غايته، والوصول إلى نهايته أن يكون جاهلاً به، عاطلاً عنه، ففي هذا عبرةٌ للمعتبرين، وآيةٌ بيِّنةٌ للناظرين)[1].

فكيف يدَّعي مدَّعٍ أنَّ طريقة الخلف أعلم وأحكم من طريقة السلف؟! سبحانك! هذا بهتان عظيم.

الفضيلة الخامسة

الظَّفَر بالمنهج الأعمق والأعقل

من فضائل اتِّباع السُّنَّة والاستمساك بمنهج أهل السُّنَّة والجماعة؛ الظَّفَر بالمنهج الأعمق والأعقل؛ لأنه مبنيٌّ على مقدمات يقينية، فانتهت به المقدمات

---

(١) التحف في مذاهب السلف، (ص٥٩).

إلى النتائج الثابتة غير المتحوِّلة، فهو - في البداية - **أقرَّ** بالوحي والرسالة والنبوة، **ثم أقرَّ** بأنه لا تعارض بين صحيح النقل وصريح العقل، **ثم استعمل** العقلَ فيما هو منوطٌ به ولم يتعدَّاه إلى غيره، **ثم أنه** سَلَّم للنصوص من القرآن الكريم والسُّنَّة الصحيحة باعتبارها الحق المحض الصادر عن الله ﷻ، **وهذا كله أدَّى** بأهل السُّنَّة إلى تعقُّل الأمور وعدم الخوض فيما لا علم لهم به من غيبيَّات، أو أمور كونية، والوقوف عند حدود الأشياء وعدم تجاوزها؛ فلم يُقحِموا أنفسهم في فلسفات معقَّدة، أو سفسطات لا جدوى من ورائها، أو مكاشفات وخوارق لا أصل لها، وإنما أعملوا النصوصَ في محلِّها ومظانِّها، وأعملوا العقلَ في حدوده ومجال إدراكه، **فليست لديهم** خصومةٌ مع النص من جهة، **وكذا ليست لديهم** خصومةٌ مع العقل من جهة أخرى، وإنما زاوجوا بين النص والعقل، وأعملوا كُلاً منهما في مجاله ومظانِّه؛ لذا كان **من فضائل اتِّباع السُّنَّة والاستمساك بها الظَّفَر بالمنهج الأعمق والأعقل**؛ لأنَّ معتقدهم يحترم العقل السَّوي، ويُقدِّره، ويرفع من شأنه، ولا يحجر عليه، ولا يُنكر نشاطه، ولا يرضى للمسلم أن يُطفئ نور عقله، ويركن إلى التقليد الأعمى في العقيدة أو العبادة أو المعاملة أو السلوك والأخلاق؛ بل يحثُّه أن ينظر في ملكوت السموات والأرض، وأن يتفكَّر في نفسه، وآيات الله تعالى من حوله؛ ليدرك بها أسرار الكون، وحقائق الحياة التي يعيش فيها، بل من الأمور المسلَّمة عند أهل السُّنَّة الإنكار على الذين عطَّلوا عقولهم واتَّبعوا ما ألفوا عليه آباءهم أو مشايخهم أو مدارسهم أو جماعاتهم أو طوائفهم من غير ما تعقُّلٍ ولا تدبُّر ولا بصيرة.

ولمَّا كان أهلُ السُّنَّة مُتَّبعين لها مُستمسكين بنصوصها كان كلامهم في مسائل الكون صحيحاً مُتَّفقاً، لا يتكلَّمون فيها إلَّا بعلم عقلي أو سمعي؛ لأنَّ الاعتقاد الحق والثابت يُقوِّي الإدراك ويُصحِّحه؛ كما قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّـَٔاتَيْنَـٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَـٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾﴾ [النساء: ٦٦ ـ ٦٨].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عند تفسيره لقوله تعالى ـ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۗ﴾ [النور: ٣٥]: (**النور على النور: نور الفطرة الصحيحة والإدراك الصحيح، ونور الوحي والكتاب**؛ فينضاف أحد النورين إلى الآخر فيزداد العبد نوراً على نور، ولهذا يكاد ينطق بالحقِّ والحكمة قبل أنْ يسمع ما فيه بالأثرِ، ثم يبلغه الأثرُ بمثل ما وقع في قلبه ونطق به، فيتَّفق عنده شاهِدُ العقل والشرعِ والفطرة والوحي، فيريه عقلُه وفطرتُه وذوقُه الذي جاء به الرسولُ ﷺ هو الحق، لا يتعارض عنده العقلُ والنقلُ البتَّة، بل يتصادقان ويتوافقان)[1].

وأمَّا غير أهل السُّنَّة من أهل الكلام والصوفية وغيرهم فكلامهم في مسائل الكون خبط من غير علم:

يقول عبد القادر البغدادي[2] مُبيِّناً ما أجمع عليه أهل السُّنَّة ـ وهم عنده الأشاعرة ـ وزاعماً أنه يرد بذلك على الفلاسفة والدهرية: (أجمعوا: على وقوف الأرض وسكونها، وأنَّ حركتها إنَّما تكون بعارضٍ يعرض لها من زلزلة ونحوها!...

وأجمعوا: على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها، وكذلك السماء متناهية الأقطار من الجهات الست!)[3].

وهذا الذي قاله لا يدل عليه عقل، ولا نقل، فضلاً عن الإجماع، بل هو ـ في زماننا هذا ـ أشبه بالأساطير؛ ولذا قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والخطأُ فيما تقوله المتفلسفة في الإلٰهيات والنبوات والمعاد والشرائع أعظمُ من خطأ المُتكلِّمين، وأمَّا فيما يقولونه في العلوم الطبيعية والرياضية فقد يكون صوابُ المتفلسفةِ أكثرَ من صوابِ مَنْ رَدَّ عليهم من أهل الكلام، فإنَّ أكثرَ كلامِ أهلِ

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية، (ص١٤).

(٢) هو عبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي (أبو منصور) رياضي، متكلم. ظهر بنيسابور، ومن مصنفاته: «التكميل في الحساب»، و«الفَرق بين الفِرق». وتوفي في القرن الخامس الهجري في خراسان. انظر: معجم المؤلفين، (٢/ ١٨٩).

(٣) الفَرق بين الفِرق، (ص٣١٨).

الكلام في هذه الأمور بلا علمٍ، ولا عقلٍ، ولا شرع)[١].

ومع أنَّ منهج أهل السُّنَّة يحترم العقل السَّوي لكنه في الوقت نفسه يُحدِّد مجال عمل العقل؛ وذلك صوناً للطاقة العقلية من التشتُّت والتَّبدُّد في الأمور الغيبية، التي لا يستطيع العقل إدراكَها، والوقوفَ على حقيقتها؛ كالذات الإلٰهية، والروح، والجنة والنار، وغيرها؛ ذلك أنَّ العقل البشري له مجاله الذي يعمل فيه، فإذا ما حاول أن يتخطَّى هذا المجال فإنه سيضل ويتخبَّط في متاهات لا قِبَلَ له بها؛ لأن مجاله كلُّ ما هو مشاهد محسوس، أما الغيبيات التي لا تقع تحت الحواس فلا مجال للعقل أن يخوض فيها، ولا يخرج عمَّا دلت عليه النصوص الشرعية في شأنها[٢].

وأهل السُّنَّة والجماعة يَزِنون الأقوال والأفعال بميزان الشرع، فلا مجال عندهم للتُّرَّاهات والخرافات والسَّذاجات والشَّعوذات التي دعا إليها غلاة المتصوِّفة والرافضة وغيرهم، فغيَّبوا عقولَهم وقبل ذلك عطَّلوا النصوص، فكانوا أُضحوكةً لغيرهم، ووبالاً على دينهم.

وقد قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هؤلاء: (إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء أو يطير في الهواء فلا تصدقوه، ولا تغتروا به؛ حتى تعلموا متابعته للرسول ﷺ)[٣].

فهل بعد هذا الكلام المُتَّزن من كلام، وهل بعد هذا العقل من عقل؟ كلا واللهِ، إنه العقل المحكوم بالشرع والتابع للنص؛ لذا فصاحبه لا يَزِلُّ ولا يَضِلُّ، وإنْ أخطأَ فإنه لا يقع في الأخطاء الجِسام التي يُلام عليها ولا يُعذر من أجلها؛ لأنه يملك المنهج الأعمق والأعقل.

---

(١) الرد على المنطقيين، (ص٣١١).

(٢) العقيدة الإسلامية بين العقل والعاطفة، د. أحمد الشريف (ص٧٤).

(٣) أعلام السُّنَّة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، حافظ بن أحمد حكمي (ص٣٠٣، ٣٠٤). انظر: الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٤/ ٢٢٢).

الفضيلة السادسة
صحة الفَهم وحُسْن القصد

لـمَّا كان أهل السُّنَّة والجماعة قد اتَّبعوا المنهج الأسلم والأعلم والأحكم، وذلك لأنهم ورثوه عن سلفهم الصالح، فقد كان ذلك سبباً في عمق تفكيرهم، وسلامة عقولهم، وما يترتَّب على ذلك من حسن الاستدلال، وصحة الاستنباط، فإذا ما انضاف إلى ذلك حسن القصد، وصلاح النِّية، فقد ترتَّب على ذلك كلِّه صحة الفهم، فكان **من فضائل اتِّباع السُّنَّة والتمسُّك بمنهج أهلها؛ أهل السُّنَّة والجماعة: صحة الفَهم، وحُسْن القصد**، والمقصود بالفهم؛ هو الفهم عن الله وعن رسوله، وفهم أحكام الشريعة وما أراد الله تعالى من المُكلَّفين، إذ **الفهم نوعان**: الأول: فهمٌ ذهنيٌّ معرفي، والثاني: فهمٌ قلبيٌّ إيماني، وهو ثمرة للفهم الأول، ينتج عن تأمُّل وتدبر وتفكُّر، وكلا هذين النوعين حاصل لأهل السُّنَّة والجماعة[(١)].

* الفهم الصحيح نعمة عظيمة:

ومن أعظم نِعَمِ الله تعالى على أهل السُّنَّة والجماعة صحة فهمهم، وحسن قصدهم، وفي ذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (صِحَّةُ الفهمِ وحُسْنُ القصدِ من أعظم نِعَمِ الله التي أنعم بها على عبدِه، بل ما أُعطي عبدٌ عطاءً بعد الإسلام أفضلَ ولا أجلَّ منهما، بل هما ساقا الإسلام، وقيامُه عليهما، وبهما يأمن العبدُ طريقَ المغضوب عليهم الذين فسد قصدُهم، وطريقَ الضالين الذين فسدت فهومُهم، ويصير من المُنْعَمِ عليهم الذين حَسُنت فهومهم وقصودهم...

وصِحَّةُ الفهمِ نورٌ يقذفه اللهُ في قلب العبد يَميزُ به بين الصحيحِ والفاسد، والحقِّ والباطل، والهدى والضَّلال، والغيِّ والرشاد، **ويُمِدُّه**: حُسْنُ القصد، وتحري الحقِّ، وتقوى الربِّ في السرِّ والعلانية، **ويقطعُ مادَّتَه**: اتِّباعُ الهوى،

---

(١) انظر: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، (ص١٦).

وإيثارُ الدنيا، وطلبُ محمدةِ الخَلْق، وتركُ التقوى)[١].

ولا ريب أنَّ علم السَّلف ـ مع قلَّتِه ـ هو أفضل العلوم، وفهمهم هو أحسن الفهوم، وفي ذلك يقول ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأفضلُ العلومِ في تفسيرِ القرآن ومعاني الحديثِ والكلامِ في الحلال والحرام؛ ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم. . .

فضَبْطُ ما روي عنهم في ذلك أفضلُ العلوم، مع تفهُّمِه وتعقُّلِه والتَّفقُّه فيه، وما حدث بعدهم من التَّوسع لا خيرَ في كثيرٍ منه، إلَّا أن يكون شرحاً لكلامٍ يتعلَّق بكلامهم، وأمَّا ما كان مُخالفاً لِكلامهم فأكثرُه باطل، أو لا منفعةَ فيه.

وفي كلامهم في ذلك كفايةٌ وزيادة، فلا يوجد في كلام مَنْ بعدَهم من حقٍّ إلَّا وهو في كلامهم موجودٌ بأوجزِ لفظٍ، وأخصر عبارة، ولا يوجد في كلام مَنْ بعدَهم من باطلٍ إلَّا وفي كلامِهم ما يُبَيِّنُ بُطلانَه لِمَنْ فَهِمَه وتأمَّله، ويوجد في كلامهم من المعاني البديعة، والمآخِذِ الدَّقيقة ما لا يهتدي إليه مَنْ بعدَهم، ولا يُلِمُّ به.

فمَنْ لم يأخذ العلمَ من كلامهم فاته ذلك الخيرُ كلُّه، مع ما يقع في كثيرٍ من الباطل؛ مُتابَعَةً لِمَنْ تأخَّر عنهم)[٢].

* أسباب صحة فهم السلف (أهل السُّنَّة والجماعة):

ومن أهم أسباب صحة فهم السلف (أهل السُّنَّة والجماعة) ما يلي[٣]:

١ ـ سلامة مصادرهم في التَّلقِّي؛ حيث تلقوا الدِّين بتجرُّدٍ تام، وإيمان كامل، وتسليم مطلق، لذا صحَّت فهومهم، ولم يُحاكموه إلى غيره، ولم تشب أفهامهم شبهات خارجية؛ لأنه لم يظهر بعد ما يكدر تلك الأفهام الصافية،

---

(١) إعلام الموقعين، (١/ ٨٧).

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف، (ص٦٧، ٦٨).

(٣) انظر: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، (ص٤٩، ٦٠).

وفي هذا الشأن يقول اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ: (فأَخذوا الإسلامَ عنه [أي: النبي ﷺ] مباشرةً، وشرائعَهُ مُشاهدةً، وأحكامَه مُعاينةً من غير واسطةٍ، ولا سفيرٍ بينهم وبينه صِلَة، فجاولوها عَياناً، وحفظوا عنه شِفاهاً، وتلقَّفوه مِنْ فِيهِ رَطْباً، وتلقَّنوه من لسانه عَذْباً، واعتقدوا جميعَ ذلك حقّاً، وأخلصوا بذلك من قلوبهم يقيناً، فهذا دِينٌ أُخِذَ أوَّلُه عن رسولِ الله مشافهةً، لم يَشُبْهُ لبسٌ ولا شُبهة، ثم نقلها العدولُ عن العدول من غير تَحاملٍ ولا مَيل، ثم الكافَّة عن الكافَّة، والصَّافَّة عن الصَّافَّة، والجماعة عن الجماعة، أَخْذُ كفٍّ بكفٍّ، وتمَسُّكِ خلَفٍ بِسَلف)[١].

٢ ـ سلامة منهجهم في فهم النصوص، والسؤال عمَّا أشكل عليهم، وحرصهم على ذلك، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (كَانَتْ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ لِمَعَانِي الْقُرْآنِ أَكْمَلَ مِنْ حِفْظِهِمْ لِحُرُوفِهِ، وَقَدْ بَلَّغُوا تِلْكَ الْمَعَانِيَ إِلَى التَّابِعِينَ أَعْظَمَ مِمَّا بَلَّغُوا حُرُوفَهُ. . .)[٢].

٣ ـ هم أحرص الناس على العمل بما سمعوه، ولا يمكن العمل إلَّا عن فهم وعلم ودراية، وقد شهد النبيُّ ﷺ للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بذلك ـ وهم رأس السلف الصالح ـ قائلاً: (**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ؛ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ**)[٣].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ، وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِخِلافِ تَفْسِيرِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ)[٤].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، (١/ ٢٣).
(٢) مجموع الفتاوى، (١٧/ ٣٥٣). (٣) رواه مسلم، (١/ ٤١)، (ح١٨٨).
(٤) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٦١، ٣٦٢).

٤ ـ اقتداؤهم بالصحابة رضي الله عنهم ـ وهم رأس السلف ـ الذين شاهدوا الوحي والتنزيل، وأورثهم ذلك مزيداً من الفهم لا يشاركهم فيه غيرهم، وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: (وَلِلصَّحَابَةِ فَهْمٌ فِي الْقُرْآنِ يَخْفَى عَلَى أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ، كَمَا أَنَّ لَهُمْ مَعْرِفَةً بِأُمُورٍ مِنَ السُّنَّةِ، وَأَحْوَالُ الرَّسُولِ لا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ فَإِنَّهُمْ شَهِدُوا الرَّسُولَ وَالتَّنْزِيلَ، وَعَايَنُوا الرَّسُولَ وَعَرَفُوا مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِهِ مِمَّا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى مُرَادِهِ، مَا لَمْ يَعْرِفْهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَعْرِفُوا ذَلِكَ، فَطَلَبُوا الْحُكْمَ مِمَّا اعْتَقَدُوه مِنْ إجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ)[١].

ويقول الشاطبي رحمه الله ـ في تعداد مُرجِّحات الاعتماد على بيان الصحابة رضي الله عنهم ـ: (والثاني: مُباشرتُهم للوقائع والنَّوازل، وتنزيلِ الوحي بالكتاب والسُّنَّة؛ فهم أقْعَدُ في فهم القرائن الحالية[٢]، وأعرفُ بأسباب النُّزول، ويُدركون ما لا يُدركه غيرُهم بسبب ذلك، والشاهِدُ يرى ما لا يرى الغائب.

فمتى جاء عنهم تقييدُ بعضِ المُطْلَقات، أو تخصيصُ بعضِ العمومات؛ فالعمل عليه صواب، وهذا إنْ لم ينقل عن أحدٍ منهم خلافٌ في المسألة، فإنْ خالفَ بعضُهم؛ فالمسألةُ اجتهادية)[٣].

*** شبهة وردُّها:**

قد يقول قائل: إن هذه دعوةٌ إلى التقليدِ وتوقُّفِ الاجتهاد، ممَّا يؤدِّي إلى عدم قدرة الشرع على مواكبة الواقع، ومسايرة الوقائع التي بحاجة إلى بيان.

ونقول ـ وبالله التوفيق ـ:

أولاً: فيما يتعلَّق بمسائل الاعتقاد، وكليات الدِّين، وما هو معلوم منه

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٩/ ٢٠٠).

(٢) **(القرائن الحالية)**: أي: التي تَجِيءُ من جهة الحوادثِ والنَّوازلِ المُقتضِية لنزول الآية والحديث، أمَّا القرائن المَقَالية؛ فيشترك فيهما معهم غيرُهم من أهل الفهم في ذلك، وإن كان مُقتضى الوجه الأوَّل أنَّ بيانهم أرجحُ من جهة اللُّغة أيضاً.

(٣) الموافقات، (٤/ ١٢٨).

بالضرورة، والذي لا يتغيَّر بتغيُّر الزمن، فهذا لا مجالَ فيه لاجتهادٍ أو إعادةِ نظر، إذ أنه ثابتٌ ومُستقرٌّ، ومُخالِفُه في إسلامه نظر، فهذا تجدر فيه المتابعة والفهم بفهم السلف الصالح.

ثانياً: أمَّا فيما يتعلَّق بمستجدَّات العصور، ومُستحدثات الأمور، فقد جعل الشرعُ الحنيف ـ الصالح لكلِّ زمان ومكان ـ لأتباعه من الآليَّات والوسائل الموزونة بميزان ما يُمكِّنهم من مواجهتها، وبيان وجه الحقِّ فيها، بل وحثَّ عليها، وشجَّع بأن كفل للمجتهدين في حالة الإصابة أجرين، وفي حالة الخطأ أجراً.

ثالثاً: إن الواقع والممارسة يدفعان هذه الشُّبهة، فهذا التُّراث الهائل من كتب الفقه، والمسائل الفقهية التي اسْتُحْدِثت بعد عصور الصحابة والتابعين وتابعيهم، وما فيها من تلبيةٍ لحاجات العصور المتأخرة ما يدل على مدى المرونة التي يتَّسم به المنهج السلفي، وقدرته على الفهم والاستنباط، واستخلاص الأحكام التي يُرجى فيها وجه الحق.

الفضيلة السابعة

النجاة في الدنيا والآخرة

إنَّ من أعظم الفضائل المترتِّبة على اتِّباع السُّنَّة والاستمساك بها؛ النجاة في الدنيا والآخرة:

أمَّا **في الدُّنيا**: فالنجاة فيها من الانحراف والزيغ والضلال، والبعد عن الخرافات والجهالات، وما يتبع ذلك من نكد العيش، وكدر النفس، وغير ذلك من المهالك.

وأمَّا **في الآخرة**: فالنجاة فيها من النار، والدخول إلى الجنة مع الأبرار، حيث الصحابة الأخيار، والتابعين وتابعيهم، ومَنْ سار على نهجهم واقتفى أثرهم، وسلك دربهم، وتابعهم في اعتقادهم وقولهم وعملهم، **فالحمد لله الذي جعل النجاة المحضة موقوفة على متابعة النَّبي ﷺ** والاهتداء بهدي أصحابه الكرام ﷺ، وهذا إنما يُعرف عن طريق السُّنن المروية، والآثار

الصحابية، وأولى الناس بمعرفة ذلك هم أهل السُّنَّة والجماعة؛ وذلك لاشتغالهم وعنايتهم بها، وانتسابهم إليها، بعكس أهل البدع من المتكلمة والمتصوفة الذين هم من أبعد الناس عن معرفة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، مستغنين عن ذلك بالمحارات الفلسفية والخيالات الصوفية، ومنهم مَنْ يعترف بقلَّة بضاعته من الإرث النبوي، ومنهم مَنْ لو اطَّلعت على مصنفاته لا تكاد تقف على آيةٍ كريمة، أو حديثٍ شريف، أو أثرٍ عن صحابي شاهدين على أنفسهم بالجفاء، وقد كان الزهري رحمه الله يقول: (الاعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاة)[1].

وكل ما جاء عند أهل السُّنَّة والجماعة من العقيدة والعبادة والسلوك والتشريع إنما أخذوه من الكتاب والسُّنَّة، وليس من عند أنفسهم، مهما بلغ الواحد منهم في الاجتهاد والرَّأي، فإنهم يعتمدون اعتماداً كاملاً على نصوص الوحيين، وفي هذا الشأن يقول ابن تيمية رحمه الله: (لَيْسَ الاعْتِقَادُ لِي، وَلا لِمَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي؛ بَلْ **الاعْتِقَادُ يُؤْخَذُ عَنِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ**. يُؤْخَذُ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَمِنْ أَحَادِيثِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الأَحَادِيثِ الْمَعْرُوفَةِ، وَمَا ثَبَتَ عَنْ سَلَفِ الأُمَّةِ)[2].

وعقيدة أهل السُّنَّة هي عقيدة الفرقة الناجية؛ لأنها سارت على منهج الصحابة رضي الله عنهم وما زاغت ولا بدَّلت، **وهي التي وصَفَها النبي ﷺ بالنجاة، وذَكَر أنَّ غيرها مُتوعَّدةٌ بالنار**، فجميع الفِرَقِ داخلةٌ تحت الوعيد؛ لذا يقول الشاطبي رحمه الله: (وأمَّا على رواية مَنْ قال في حديثه: (**كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً**)[3]، فإنَّما يقتضي إنفاذَ الوعيد ظاهراً، ويبقى الخلودُ وعدمُه مسكوتاً

---

(١) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة، (١/ ٩٤)، (رقم ١٣٦)؛ والهروي في ذم الكلام، (٣/ ١٣٧)؛ وابن بطة في الإبانة، (١/ ٣٢٠)، (رقم ١٦٧)؛ والدارمي في سننه، (١/ ٣٢)، (رقم ٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى، (٣/ ٢٠٣).

(٣) رواه ابن ماجه، (٢/ ١٣٢٢)، (ح٣٩٩٣). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، (٣/ ٣٠٨)، (ح٣٢٤٢).

عنه. . . إذ الوعيد بالنار قد يتعلَّق بعصاة المؤمنين، كما يتعلَّق بالكفار على الجملة، وإنْ تبايَنا في التخليد وعدمه)[١].

وهذا المنهج المبارك لأهل السُّنَّة، والعقيدة المُنجية لهم في الآخرة من عذاب الله تعالى؛ لأنهم تمسَّكوا بها وعملوا بمقتضاها، وكذلك هي المنجية لهم في الدنيا؛ من البدع والضلالات، والحيرة والشكوك والخرافات؛ فالسُّنَّة سفينة النجاة، فمَنْ تمسَّك بها سلم ونجا، ومَنْ تركها غرق وهلك[٢].

والذي ينظر في سِيَرِ أهل البدع يجد أنهم يعيشون في اضطرابات وشكوك وحيرة وظلمات بعضها فوق بعض، نسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

الفضيلة الثامنة

اليقين والثبات لأهل السُّنَّة

من فضائل اتِّباع السُّنَّة والتَّمسُّك بها حصول اليقين والثبات حتى الممات، وعدم التقلُّب كما هي عادة أهل الأهواء؛ لأنَّ منهج أهل السُّنَّة هو المنهج الحق، وأهله مُستمسكون به وملتزمون؛ لأنهم أصبر الناس على أقوالهم ومعتقداتهم ودعوتهم، فلا يُفَتُّ لهم عضد، ولا يستسلمون للواقع المرير، بل يحاولون تغييره إلى الأفضل والأكمل بالطرق المشروعة المباحة، محتسبين بذلك الأجر والمثوبة عند الله تعالى، صابرين على ما يلقونه من أذىً ومصاعب ومتاعب وابتلاءات، بخلاف أهل الأهواء والبدع والضلالات المنتقلين من قول إلى قول ومن حال إلى حال؛ بسبب ضلالهم ومخالفتهم للمنهج الصحيح، فأورثهم ذلك شكوكاً واضطراباً وحيرة، ولو أنهم (اعتصموا بالكتاب والسُّنَّة لاتَّفقوا كما اتَّفق أهل السُّنَّة والحديث، فإنَّ أئمة السُّنَّة والحديث لم يختلفوا في شيءٍ من أصول دينهم)[٣].

---

(١) الاعتصام، (١/ ٤٧٦).

(٢) انظر: نقض المنطق، لابن تيمية (ص٤٨).

(٣) درء تعارض العقل والنقل، (١٠/ ٣٠٦).

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّك تَجِدُ **أَهْلَ الْكَلامِ**: أَكْثَرَ النَّاسِ انْتِقَالاً مِنْ قَوْلٍ إِلَى قَوْلٍ، وَجَزْماً بِالْقَوْلِ فِي مَوْضِعٍ، وَجَزْماً بِنَقِيضِهِ وَتَكْفِيرِ قَائِلِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَهَذَا دَلِيلُ عَدَمِ الْيَقِينِ. . .

وَأَمَّا **أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ**: فَمَا يُعْلَمُ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَائِهِمْ، وَلا صَالِحِ عَامَّتِهِمْ، رَجَعَ قَطُّ عَنْ قَوْلِهِ وَاعْتِقَادِهِ، بَلْ هُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ صَبْراً عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ اُمْتُحِنُوا بِأَنْوَاعِ الْمِحَنِ، وَفُتِنُوا بِأَنْوَاعِ الْفِتَنِ، وَهَذِهِ حَالُ الأَنْبِيَاءِ وَأَتْبَاعِهِمْ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ كَأَهْلِ الأُخْدُودِ وَنَحْوِهِمْ، وَكَسَلَفِ هَذِهِ الأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الأَئِمَّةِ، حَتَّى كَانَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: «لا تَغْبِطُوا أَحَداً لَمْ يُصِبْهُ فِي هَذَا الأَمْرِ بَلاءٌ». يَقُولُ: إِنَّ اللهَ لا بُدَّ أَنْ يَبْتَلِيَ الْمُؤْمِنَ. . . .

وَبِالْجُمْلَةِ: فَالثَّبَاتُ وَالاسْتِقْرَارُ فِي أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ أَضْعَافُ أَضْعَافِ أَضْعَافِ مَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْكَلامِ وَالْفَلْسَفَةِ؛ بَلْ الْمُتَفَلْسِفُ أَعْظَمُ اضْطِرَاباً وَحَيْرَةً فِي أَمْرِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ)[1].

وهذا الثبات في المنهج إنما مرجعه إلى عدَّة أمور، وهي:

١ ـ **ثبات الحق**، فالحقُّ واحدٌ وثابت لا يتغيَّر.

٢ ـ **وحدة المصدر**، فالمصدر المأخوذ عنه واحد؛ وهو الكتاب والسُّنَّة.

٣ ـ **سلامة النَّقل** الذي قام به العدول من أبناء هذه الأُمَّة التي أوكل إليها الله سبحانه ـ مهمة نقل الرسالة من النبي ﷺ إلى مَنْ بعده في سلسلة مباركة ـ.

٤ ـ **انتظام المنهج واستقراره**؛ لذا تجد أنَّ «أهل السُّنَّة» مصطلح لا تُقصَد به فئةٌ بعينها أو مجموعةٌ بخصوصها، وإنما كلُّ مَنْ يتَّبع هذا المنهج داخلٌ في أهل السُّنَّة؛ لذا قد تجد من أهل السُّنَّة مَنْ ينتسبون إليها ولم يتعاصروا، وإن تعاصروا وضمَّهم زمن واحد، فقد تجدهم لم يتقابلوا، وإنما

---

(١) مجموع الفتاوى، (٤/ ٥٠، ٥١).

الجامع بينهم هو المنهج، ورغم هذا البعد الزمني أو المكاني تجد كلامَهم واحداً، وموقفهم واحداً، وثباتهم واحداً.

وهذا على عكس غيرهم من أهل الأهواء أو البدع، إذاً تجدهم مُتَّفقين في مسائل ومختلفين في كثير، وربما تجد أحدهم يَحمل كلامُه ما يُناقض بعضه بعضاً، ويهدم بعضه بعضاً.

* نماذج من يقين وثبات أهل السُّنَّة:

ومن النماذج المباركة في ثبات أهل السُّنَّة **موقف إمام أهل السُّنَّة؛ الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ إبَّان فتنة القول بخلق القرآن، وكان قد أُوذي وجُلِد وسُجِن؛ ليرجع عن قوله وما يعتقده من الحق، فلم يزده ذلك إلَّا ثباتاً وصبراً؛ لأنه علم الحقَّ وثَبَت عليه حتى نصر اللهُ تعالى به السُّنَّة، وقمع به البدعة.

وكذا حال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ الذي نذر حياته في نصرة السُّنَّة، وقمع البدعة، ومُجادلة أهل الباطل باللسان، وجِلادهم بالسِّنان، حتى نصَرَه الله تعالى وجدَّد به الدِّين، وجعله شوكةً في حلوق المبتدعة وأهل الأهواء والملحدين؛ ومن أقواله المباركة الدالة على ثباته واليقين، ما نقله عنه تلميذه البار ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذ يقول: (سمعتُ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية قدَّس الله روحَه **يقول**: «إنَّ في الدنيا جنةً من لم يدخُلْها لا يدخل جنة الآخرة».

وقال لي مرةً: «ما يصنعُ أعدائي بي؟ أنا جَنَّتي وبُستاني في صدري، إنْ رحتُ فهي معي لا تفارقني؛ إنَّ حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة».

وكان يقول في محبسه في القلعة: «لو بذلتُ مِلْءَ هذه القاعة ذهباً ما عدل عندي شُكر هذه النعمة»، **أو قال**: «ما جزيتهم على ما تسبَّبوا لي فيه من الخير».

وكان يقول في سجوده ـ وهو مَحبوسٌ ـ: «اللَّهُمَّ أعِنِّي على ذِكرك، وشُكرك، وحُسن عبادتك، ما شاء الله».

وقال لي مرةً: «المحبوسُ مَنْ حُبِسَ قلبه عن ربِّه تعالى، والمأسورُ مَنْ أسره هواه».

ولَمَّا دخل إلى القلعةَ، وصار داخِلَ سُورِها، نظر إليه وقال: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحديد: ١٣].

وعَلِمَ اللهُ ما رأيتُ أحداً أطيبَ عيشاً منه قطُّ، مع ما كان فيه من ضِيقِ العيش، وخلافِ الرفاهية والنعيم، بل ضدها، ومع ما كان فيه من الحبسِ، والتهديد، والإرهاق، وهو مع ذلك من أطيب الناس عيشاً، وأشرحِهِم صدراً، وأقواهم قلباً، وأَسَرِّهم نفْساً، تلوح نضرةُ النعيم على وجهه، وكنا إذا اشتدَّ بنا الخوف، وساءت منا الظنون، وضاقت بنا الأرض؛ أتيناه، فما هو إلَّا أنْ نراه، ونسمعَ كلامَه، فيذهب ذلك كلُّه، وينقلب انشراحاً وقوةً ويقيناً وطمأنينة، فسبحان مَنْ أشهدَ عِبادَه جَنَّتَه قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل، فآتاهم من رَوحِها، ونسيمِها، وطيبِها، ما استفرغ قُواهم لِطَلَبِها، والمسابقةِ إليها)[1].

* اندثار أهل البدع:

وتجدر الإشارة إلى أمرٍ هام، وهو أنه **بالنَّظر والاستقراء على مدار التاريخ الإسلامي تجد أنَّ أهل الأهواء والبدع دائماً ما يندثرون ولا يستمرُّون،** فأين الخوارج، وأين المعطِّلة، وأين المرجئة، وأين غيرهم، لا وجود لهم، فهم يندثرون ولا يثبتون، ومَنْ بقي منهم تَجِدْه يظهر في صورةٍ جديدة وشكلٍ جديد، وقد أخذ من هذه الفِرقة ومن تلك، فألَّف فيما بينهما لتظهر فِرقة أخرى مغايرة للفرقتين السابقتين عليها، فهم لا استقرار لهم ولا ثبات لمنهجهم، وأنَّى لهم ذلك؟! وهم على ضلال، فلا أصل لمنهجهم، ولا دليل على توجُّههم إلَّا عقولُهم القاصرة وفهومُهم الخاطئة.

أمَّا أهل السُّنَّة فأصولهم ثابتة لا تتغيَّر واستدلالاتهم قويَّة راسخة لا يقوى على ردِّها أحد؛ لذا تجدهم ينضمُّ بعضهم إلى بعض ويَفي بعضهم لبعض وفاءَ حُبِّ الحق والصدق، ما يجعلهم دائماً على استعدادٍ تام للتَّضحية بحياتهم في سبيل عقيدتهم.

---

(١) الوابل الصيب، (ص٦٧).

كما تجد أوَّلَهم كآخِرِهم، وآخِرَهم كأوَّلِهم، يُعرَفون بسيماهم، يوحِّدهم المنهج، ويجمع بينهم المقصد، فتتلاشى المسافات المكانية والزمانية، فيتشابهون رغم بُعد المكان واختلاف الزمان، ومرجِعُ ذلك إلى ثبات المنهج واستقراره، ولا ثبات إلَّا للحق، **فالباطل اقتضت سُنَّة الله في خلقه أن يكون مصيره إلى زوال، أمَّا الحقُّ فباقٍ مهما طال به الزَّمان.**

الفضيلة التاسعة

السَّلامة من الحَيرة والاضطِّراب

من فضائل اتِّباع السُّنَّة والاستمساك بمنهج أهل السُّنَّة والجماعة البعد عن الشَّك والحَيرة والاضطِّراب والضَّياع والتَّخبُّط والتَّناقض الذي وقع فيه أهل الكلام والبدع والضلالات، فضلاً عن الكفار الذين تنكَّبوا الصراط المستقيم من الملاحدة وغيرهم، فلا تسل عن بؤسهم وشقائهم، فهم يعيشون في أدنى دركات الشقاء والنكد.

حتى إنه ليوجد عند عوامِّ أهل السُّنَّة من برد اليقين، وحسن المعتقد، والطمأنينة والرضا، والبعد عن الحَيرة؛ ما لا يوجد عن علماء البدع والضلالات، وحُذَّاقهم من أهل الكلام ونحوهم، ممَّن اضطربوا في تقرير عقائدهم فحاروا وحيَّروا، وتعبوا وأتعبوا[1].

ومرجع هذا إلى سلامة المنهج، فأهل السُّنَّة ـ يا رعاهم الله ـ يسيرون على منهجٍ ثابت مُستقر مُتوازن، يجمع بين العقل والنقل؛ يحفظ للنقل قدسيته ومكانته وهيبته على نحوِ ما مرَّ بنا، ويحترم العقلَ الذي كرَّم اللهُ به الإنسانَ وميَّزه عن سائر خلقه به، وتلك هي المعادلة الصعبة التي وُفِّقَ أهلُ السُّنَّة في إيجادِها وفكِّ رموزِها، بينما فَشِلَ غيرُهم فيها، فكان أنْ وقع غيرُهم في الشَّك والحيرة، بينما ثبت أهل السُّنَّة وابتعدوا عن الشك والحيرة والاضطراب.

وكان من دواعي ذلك أننا ـ على مرِّ العصور ـ لم نجد من أهل السُّنَّة

---

(١) انظر: نقض المنطق، (ص٤١)؛ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، (ص٩٢).

مَنْ رَجَعَ وعَدَلَ عن موقفه، وندم على ما فات من عمره، بينما وجدنا غيرَه ندم ندماً شديداً، وتمنَّى أن لو يعود به الزمن ليتراجع عن منهجه ويعدل عن موقفه، والأمثلة في ذلك كثيرة.

* نماذج من حَيرة واضطراب حذَّاق أهل الكلام والفلسفة:

مما يدلُّ على حيرة واضطراب حذاق العلماء من أهل الكلام والفلسفة والمنطق الذين بلغوا الغاية فيه فلم يرجعوا بفائدة تُذكر، ما يلي:

١ ـ ما قاله ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد بلغني بإسنادٍ مُتَّصِلٍ عن بعضِ رؤوسهم وهو «**الخونجي**»[(١)] صاحب «كشف الأسرار في المنطق»، وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن، أنه قال عند الموت: أموتُ وما علمتُ شيئاً إلَّا أنَّ الْمُمْكِنَ يَفْتَقِرُ إلَى الْوَاجِبِ[(٢)]. ثم قال: الافْتِقَارُ وَصْفٌ عَدَمِيٌّ، أَمُوتُ وَمَا

(١) هو: محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي، الشافعي، عالم بالحكمة والمنطق، شيخ المتكلمين، فارسي الأصل، ولد سنة (٥٩٠هـ)، ثم انتقل إلى مصر، وولي قضاءها. وتوسع في ما يُسمُّونه علوم الأوائل حتى تفرد برياسة ذلك في زمانه، ومن مصنفاته: «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار»، و«الموجز»، و«مختصر نهاية الأمل في الجمل» وكلها في المنطق. توفي بالقاهرة سنة (٦٤٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٣/ ٢٧١)؛ شذرات الذهب، (٥/ ٢٣٦).

(٢) عبارة (واجب الوجود) لم ترد في الكتاب، ولا في السُّنَّة، ولا في كلام السلف الصالح، وإنما هي من مصطلحات أهل الكلام، والمناطقة الذين أعرضوا في باب معرفة الله، وإثبات وجوده وربوبيته عن الكتاب والسُّنَّة، وما درج عليه أهل العلم والإيمان من سلف الأمة، واعتمدوا في هذا الباب على مُجرَّد الأقيسة الكلامية والمُقدِّمات المنطقية. انظر: البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية، عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن (١/ ٤١). قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في تقريب التدمرية، (ص٢٦): (عُلِمَ بضرورة العقل والحس أنَّ «الموجود المُمْكِن» لا بد له من مُوجِد «واجب الوجود»، فإننا نعلم حدوث المُحدَثات ونُشاهدها، ولا يمكن أن تحدث بدون مُحدِث، ولا أن تُحدِث نفسَها بنفسِها؛ لقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥]، فتعيَّن أنْ يكون لها خالق «واجب الوجود» وهو الله تعالى. **ففي الوجود إذن مَوجُودان**: **أحدهما**: أزلِيٌّ واجب الوجود بنفسه. **الثاني**: مُحدَثٌ مُمكن الوجود، مَوجود بغيره، ولا يلزم من اتفاقهما في مُسمَّى الوجود أنْ يتَّفقا في خصائصه، فإنَّ وجود الواجب يخصه، ووجود المُحدَث يخصه. **فوجود** =

عَلِمْت شَيْئاً)[١].

٢ ـ وذكر أنَّ (الأصبهاني اجتمع بالشيخ **إبراهيم الجعبري** يوماً فقال له: بِتُّ البارحةَ أُفكِّر إلى الصباح في دليلٍ على التوحيد سالم عن المُعارِض فما وجدته)[٢]، وهذا واللهِ، عينُ الضَّلال؛ إذ كيف لا يجد دليلاً على التوحيد، وهو عنده كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، ولو أنه رجع إليهما لوجد بُغيتَه وأراح نفسَه وهدأ فِكرُه، أما يكفيه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣]، لِتزلزل أركانه وترتعد فرائصه فيدرك صدقها، وصدق مَنْ أخبر بها، أولم يكفه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، أولم يكفه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤].

٣ ـ وقال أيضاً: (حدَّثني مَنْ قرأ على **ابن واصل الحموي** أنه قال: أبيتُ باللَّيل، واستلقي على ظهري، وأضع الملحفة على وجهي، وأبيت أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء وبالعكس، وأُصبِحُ وما ترجَّحَ عندي شيء. كأنه يعني: أدلَّةَ المُتكلِّمين والفلاسفة)[٣].

٤ ـ وها هو أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ **الرَّازِي**، أحد أكابر علم الكلام، وكان ينوح على نفسه ويبكي قائلاً ـ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي «أَقْسَامِ اللَّذَّاتِ» ـ:

(نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ وَغَايَةُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ

= **الخالق**: واجبٌ أزليٌّ مُمتنِع الحدوث، أبدِيٌّ، ممتنِع الزوال، **ووجود المخلوق**: مُمْكِنٌ، حادِثٌ بعد العدم، قابِلٌ للزوال، فمَنْ لم يُثبت ما بينهما من الاتفاق والافتراق؛ لَزِمَه أن تكون الموجودات كلُّها إما أزلية واجبة الوجود بنفسها، أو مُحدثَة مُمكِنَة الوجود بغيرها، وكلاهما معلومُ الفساد بالاضطرار.

(١) درء تعارض العقل والنقل، (٣/ ٢٦٢)؛ وانظر: مجموع الفتاوى، (٩/ ٢٠٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل، (٣/ ٢٦٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل، (٣/ ٢٦٣، ٢٦٤).

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ: قِيلَ وَقَالُوا
وكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ رِجَالٍ وَدَوْلَةٍ ... فَبَادُوا جَمِيعاً مُسْرِعِينَ وَزَالُوا
وَكَمْ مِنْ جِبَالٍ قَدْ عَلَتْ شُرُفَاتِهَا ... رِجَالٌ، فَزَالُوا وَالْجِبَالُ جِبَالُ

لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلامِيَّةَ، وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي عَلِيلاً، وَلَا تُرْوِي غَلِيلاً، وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ، اقْرَأْ فِي الإِثْبَاتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥]؛ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَاقْرَأْ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي)[١].

٥ ـ وها هو الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ **الشَّهْرَسْتَانِيُّ**، يعترفُ بأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عِنْدَ الْفَلاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ إِلَّا الْحَيْرَةَ وَالنَّدَمَ، حَيْثُ قَالَ:

(لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعاً كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ)[٢].

٦ ـ وَكَذَلِكَ قَالَ **أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيُّ** ـ أحد أئمة الأشاعرة ـ: (يَا أَصْحَابَنَا! لا تَشْتَغِلُوا بِالْكَلامِ، فَلَوْ عَرَفْتُ أَنَّ الْكَلامَ يَبْلُغُ بِي إِلَى مَا بَلَغَ مَا اشْتَغَلْتُ بِهِ. وَقَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: لَقَدْ خُضْتُ الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَخَلَّيْتُ أَهْلَ الإِسْلامِ وَعُلُومَهُمْ، وَدَخَلْتُ فِي الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالآنَ فَإِنْ لَمْ يَتَدَارَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَتِهِ؛ فَالْوَيْلُ لابْنِ الْجُوَيْنِيِّ، وَهَا أَنَا ذَا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي، أَوْ قَالَ: عَلَى عَقِيدَةِ عَجَائِزِ نَيْسَابُورَ)[٣].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٧٧)؛ النبوات، لابن تيمية (ص٩٠)؛ بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (١/ ١٢٩).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٧٨)؛ مجموع الفتاوى، (٤/ ٧٣)؛ منهاج السُّنَّة النبوية، (٥/ ١٨٩)؛ درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠٢).

(٣) تلبيس إبليس، (ص٨٤)؛ شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٧٨)؛ الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٦/ ٦١٦)؛ بيان تلبيس الجهمية، (١/ ١٢٢)؛ مجموع الفتاوى، (٤/ ٧٣).

٧ ـ ومِمَّن اعترف من أهل الكلام بالوقوع بالحَيرة والاضطراب، **ابن أبي الحديد المعتزلي**، وكان من كبرائهم، إذ يقول ـ بعد توغُّله في علم الكلام ـ:

(فِيكَ يَا أُغْلُوطَةَ الْفِكَرِ   حَارَ أَمْرِي وَانْقَضَى عُمُرِي
سَافَرَتْ فِيكَ الْعُقُولُ فَمَا   رَبِحَتْ إِلَّا أَذَى السَّفَرِ
فَلَحَى اللَّهُ الأُلَى زَعَمُوا   أَنَّكَ الْمَعْرُوفُ بِالنَّظَرِ
كَذَبُوا إِنَّ الَّذِي ذَكَرُوا   خَارِجٌ عَنْ قُوَّةِ الْبَشَرِ)[١].

٨ ـ وها هو **الشوكاني** رَحِمَهُ اللَّهُ اشتغل بعلم الكلام وهو في عُنفُوانِ شبابِه؛ بُغية الحصول على فائدة تُذكر، ولكنه لم يظفر بغير الخَيبة والحَيرة؛ كما ذَكَرَ ذلك عن نفسه، ثم رجع إلى مذهب السلف، حيث روى ما حصل له فيقول: (ها أنا أُخبِرُكَ عن نفسي، وأُوَضِّح لك ما وقعتُ فيه في أمسي؛ فإني في أيام الطَّلب، عُنفُوانِ الشبابِ شُغِلتُ بهذا العلم الذي سَمَّوه تارةً عِلمَ الكلام، وتارةً عِلمَ التوحيد، وتارةً عِلمَ أصول الدِّين، وأكببتُ على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم، ورُمتُ الرجوعَ بفائدة، والعَودَ بعائدة، فلم أظفَرْ من ذلك بغير الخَيبة والحَيرة، وكان ذلك من الأسباب التي حبَّبَتْ إليَّ مذهبَ السَّلف؛ على أني كُنْتُ قبل ذلك عليه، ولكن أردتُ أنْ أزدادَ منه بصيرةً، وبه شُغفاً، وقلتُ عند ذلك في تلك المذاهب:

وغايةُ ما حَصَّلتُه من مَباحِثِي   ومِنْ نَظَرِي من بَعْدِ طُولِ التَّدبُّرِ
هو الوَقْفُ ما بين الطَّريقين حَيرةً   فما عَلِمَ مَنْ لم يَلْقَ غيرَ التَّحيُّرِ
على أنني قد خُضْتُ منه غِمارَه   وما قَنَعَتْ نفسي بغيرِ التَّبَحُّرِ)[٢]

ورغم هذه المراجعات التي راجع فيها أئمة هذه المذاهب وأتباعها إلَّا أنَّنا نجد مَنْ يُصِرُّ إصراراً على خوض ما خاضوه من قبل، فلم يأخذ ممَّن سبقه عِبرةً وعِظة، وهذا إن كان على حالٍ من حُسن السريرة وصِدق التوجُّه.

---

(١) إيثار الحق على الخلق، (ص١٣٩)؛ شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٧٩)؛ درء تعارض العقل والنقل، (١/ ١٦١).

(٢) التحف في مذاهب السلف، (ص٧٥).

ولكن هناك ممَّن أعماهم الله عن الحق تجدهم ما يزالون يحتجُّون بأقوال هؤلاء الأئمة الذين عدلوا عن منهجهم، ورجعوا إلى طريقة السلف، متجاهلين ما استقرَّ عليه رأيهم في أواخرهم، **وليس أدل على ذلك من نسبتهم لمذهب الأشاعرة إلى الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري** رحمه الله **رغم أنه نفسه قد رجع عن مذهب المعتزلة وتبرَّأ منه، واعتنق مذهب أهل السُّنَّة** في إثبات ما ورد في الكتاب والسُّنَّة من أسماء الله الحسنى وصفاته العلا، على الوجه الذي يليق بالله سبحانه، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ؛ كما صرح بذلك علماء الحديث، ودرج عليه سلف الأمة والصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسانٍ، وهذا هو الذي صرح به الإمام أبو الحسن في كتبه المشهورة؛ كالمقالات، والموجز، و«الإبانة عن أصول الدِّيانة»، ومع ذلك تجد من يصر على ما تراجع عنه الإمام الأشعري، وأكثر المنتسبين إلى الإمام الأشعري في الأعصر المتأخرة يجهلون ذلك أو يتجاهلونه، فأيُّ خبث بعد هذا، وأيُّ مكر وراءه؟!

* نماذج من حيرة واضطراب الكفار:

لا تسل عن بؤس الكفار الذين تنكَّبوا الصراط المستقيم؛ من الملاحدة وغيرهم، الذين يعيشون أدنى دركات الشقاء والنكد؛ لأنهم سُلِبوا الأمن والإيمان، وانتشرت فيهم الأمراض النفسية والعصبية، وفتكت بهم أمراض الشذوذ الجنسي، وازدادت حالات الانتحار، بل وصل الأمر ببعض البلاد إلى فتح مستشفيات للانتحار! وهناك مواقع في الشبكة العنكبوتية مُهِمَّتُها تسهيل الانتحار في عيون المنتحر، بحيث تُقدِّم عدَّة طرق سهلة تُساعد المنتحرَ على الانتحار والتخلص من مشكلاته وحياته البائسة؛ بما يسمُّونه الموت الرحيم، أو الآمن، هكذا زعموا!

ومِمَّا يدلُّ على حَيرة واضطراب كبار الفلاسفة والملحدين الذين يعتبرهم الناس قادة المجتمع وقدواته، ما يلي[1]:

---

(١) انظر: عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، (ص٩٤).

١ ـ الفيلسوف الألماني المشهور «**فريدريك نيتشه**» بعد أن كفر بالله تعالى وأنكر الإيمان به، ها هو يعرب عن دخيلة نفسه، وما يُعانيه من عذابٍ وشقاء فيقول: (إنني أعلم جيد العلم لماذا كان الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي يضحك؛ لأنَّه هو الذي يعاني أشد العناء، فاضطره ذلك أنْ يخترعَ الضَّحك!)[١].

٢ ـ وهذا الفيلسوف الفرنسي المُلحد الوجودي اليهودي «**جان بول سارتر**» عندما كفر بالله، واليومِ الآخر أصبح ينظر إلى الحياة من منظوره الوجودي، فلا يرى الوجودَ كلَّه إلَّا من دوائر القلق، والمتاعب، والغثيان، والآلام.

وكتب في ذلك جملةَ قصصٍ ومسرحيات ضمَّنها آراءه الفلسفية الوجودية.

(وحين حضره الموتُ، سأله مَنْ كان عنده: تُرى إلى أين قادك مذهبُك؟ فأجاب ـ في أسىً عَميقٍ مِلؤه النَّدم ـ: إلى هزيمة كاملة)[٢].

٣ ـ والفيلسوف الإنجليزي المشهور «**هربارت سبنسر**» الذي تُدرَّس نظرياته التربوية في كثير من بقاع العالَم؛ حتى في بلاد المسلمين!

(لمَّا دنا من الموت، نظر وراءه يستعرض حياتَه، فإذا هي في نظرِه أيامٌ تنقضي كلُّها في كسب الشهرة الأدبية، دون أن يتمتَّع بشيءٍ من الحياة نفسِها، فضحك من نفسه وسخر، وتمنَّى لو أنه قضى تلك الأيام الدابرة في حياة بسيطة سعيدة. ولمَّا حضرته الوفاةُ كان على يقينٍ بأنه لم يعمل في حياته إلَّا عبثاً)[٣].

٤ ـ والفيلسوف الملحد المليء بالتشاؤم «**أرثر شوبنهور**» لمَّا كفر بالله تعالى والدار الآخرة، وأنكر حكمةَ الله تعالى في الابتلاء، نظر إلى الحياة نظرةً ملؤها التشاؤم، فهو يرى أنَّ طيبات الحياة كلَّها عبث، وأن مقاصد الناس

---

(١) كواشف زيوف المذاهب الفكرية المعاصرة، لعبد الرحمٰن حسن الميداني (ص٥٦٠).
(٢) المصدر نفسه، (ص٣٥٩). (٣) المصدر نفسه، (ص٥٦٠، ٥٦١).

تسير إلى الإخفاق والتعاسة والشقاء، ومن أقواله السوداوية: (إننا لو تأمَّلنا الحياةَ المُصطخبة لرأينا الناسَ جميعاً يشتغلون بما تتطلَّبه من حاجةٍ وشقاء، ويستنفذون كلَّ قواهم؛ لكي يُرضُوا حاجات الدنيا التي لا تنتهي، ولكي يمحوا أحزانها الكثيرة)[1].

فأين هؤلاء من منهج أهل السُّنَّة والجماعة، وسلوك السلف الصالح:

١ ـ فها هو ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ ـ عندما سئل عن الرضا؟ قال ـ: (الرضا ألَّا يتمنَّى خلاف حاله)[2].

٢ ـ وجاء أيضاً عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: (ما بقي لي سرورٌ إلَّا في مواقع القدر، وقيل له: ما تشتهي؟ فقال: ما يقضي اللهُ عزَّ وجلَّ)[3].

٣ ـ وقال الدَّقَّاق: (ليس الرِّضا ألَّا تحسَّ بالبلاء، إنَّما الرِّضا: ألَّا تعترض على الحُكْمِ والقضاء)[4].

وتبقى لنا كلمة لا بد من قولها: إنَّ هذه الحياة كلَّها، والدنيا بأسرها تسير وَفق نظامٍ محكم مترابط، وإنَّ أيَّ خلل يعتري أيَّ جزءٍ من هذا النظام يؤثِّر سلباً على سائر الأجزاء، وكذلك جسد الإنسان وفِكره ووجدانه.

والحقيقة الخالدة التي لا جدال فيها: أنَّ الله تعالى خلق الإنسان لعبادته وطاعته، وهذه العبادة وتلك الطاعة هي التي تملأ حياته، وتحفظ وجدانه، وتُثري فِكره، وتحمي عقله؛ لأنها تملأ حياته فتجعل لها طعماً وتجعل لها قيمةً، وتجعل لها هدفاً، ولكنه ليس كأيِّ هدف، إنه هدفٌ موصول بما بعد الموت، فيمتلئ المؤمن الموقن بما عند ربه بالأمل والتفاؤل، وأنه سيحقق هدفه ويحصل على مُبتغاه؛ لذا يحيا سعيداً، ويموت سعيداً، ويُبعث ـ إن شاء الله تعالى ـ سعيداً آمناً، جعلنا الله وإياكم من السعداء.

---

(١) المصدر نفسه، (ص٥٦١).

(٢) نور القبس، لأبي المحاسن اليغموري (ص١٠٤).

(٣) إحياء علوم الدين، (٤/٣٤٦).

(٤) الرسالة القشيرية، (ص٢٢٨).

الفضيلة العاشرة

السلامة من الابتداع في الدِّين

من فضائل اتِّباع السُّنَّة والاستمساك بها السلامة من الابتداع والإحداث في الدِّين، وإغلاق باب البدعة؛ لأنَّ المبتدعة عادة ما يجعلون لهم أصولاً يلتزمون بها في مخالفةٍ صريحة لكتاب الله وسنة رسوله، وكذا يتأوَّلون بعض النصوص على غير تأويلها الصحيح، ويفهمونها على غير مراد الله ومراد رسوله ﷺ، ولكن على مرادهم الفاسد؛ لتوافق أهواءهم وما استحدثوه من البدع، وفهم السلف هو الفيصل في هذا المسألة، وهو الحق الذي ليس بعده إلَّا الضلال، والله تعالى يقول: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ [البقرة: ١٣٧][1].

فأهل السُّنَّة على يقين تام بأنَّ الدِّين قد اكتمل بلا نقصانٍ فيه، وأنَّ النبيَّ ﷺ قد بَلَّغ ما أُرسِلَ به بلا كتمان، وأتبع البلاغَ بعملٍ يُفسِّره، فأخذوا عنه العبادات والمناسك وغيرها من أمور الدِّين بما يُغني عن الابتداع أو الاستحداث فيه، وإلَّا كان اتِّهاماً ضمنيّاً أنَّ النبيَّ ـ وحاشاه أن يفعل ذلك ـ قد قصَّر أو كتم ما أمره الله بتبليغه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفِي الْجُمْلَةِ: مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئاً فِي ذَلِكَ، بَلْ مُبْتَدِعاً، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِداً مَغْفُوراً لَهُ خَطَؤُهُ. . .

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ، وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِخِلافِ تَفْسِيرِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ)[2].

---

(١) انظر: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، د. عبد الله الدميجي (ص٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٦١، ٣٦٢).

ومن أخطر أبواب الانحراف والضلال العدول عن فهم السلف «أهل السُّنَّة والجماعة» لنصوص الكتاب والسُّنَّة؛ وفي هذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ وَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعِينَ؛ فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَى اللهِ، مُلْحِدٌ فِي آيَاتِ اللهِ، مُحَرِّفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَهَذَا فَتْحٌ لِبَابِ الزَّنْدَقَةِ وَالإِلْحَادِ وَهُوَ مَعْلُومُ الْبُطْلانِ بِالاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الإِسْلامِ)[1].

وممَّا تميَّز به أهل السُّنَّة والجماعة عن غيرهم الرد على البدع في كلِّ زمان حسب البدع التي نشأت فيه؛ لأنهم حريصون أشد الحرص على سلامة دينهم ومنهجهم؛ الذي ارتضاه لهم ربُّهم وسَنَّه لهم رسوله الكريم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وألَّا يصيب هذا المنبع الصافي كدر الهوى والابتداع، فكلَّما حدثت بدعة ردُّوا عليها وبيَّنوا فسادها.

وليس من منهج أهل السُّنَّة والجماعة افتعال الفرضيات وإيراد الشبهات ثم الردُّ عليها؛ كما يفعله المبتدعة، وإنما هم حريصون على تربية الناس على العقيدة الصحيحة وإيضاح المنهج الصافي المُستقى من الكتاب والسُّنَّة؛ حتى تمتلئ قلوبهم بعظمة الله، وبعظمة الوحي كتاباً وسُنَّة، وما يترتَّب على ذلك من الاعتزاز بالدِّين وبمنهج أهل السُّنَّة والجماعة، وأنه طريق النجاة والفلاح في الدنيا والآخرة؛ ولذا كان الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: (الاعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاة)[2].

وأمَّا مجادلة أهل البدع والرد عليهم فإنما يأتي عَرَضاً حسب خطورة البدعة والخوف من انتشارها وتأثيرها في الناس، فمنهجهم لا يتعدَّى الرد على البدعة ومحاصرتها وبيان خطورتها، ولا يفترضون بدعاً أخرى ثم يردُّون عليها؛ لأنَّ ذلك يُلَبِّس على الناس دينهم، ويفتح عليهم باباً من الشر، لا

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٢٤٣).

(٢) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة، (١/ ٩٤)، (رقم ١٣٦)؛ والهروي في ذم الكلام، (٣/ ١٣٧)؛ وابن بطة في الإبانة، (١/ ٣٢٠)، (رقم ١٦٧)؛ والدارمي في سننه، (١/ ٣٢)، (رقم ٩٧).

يكاد يُغلق[١].

وما تفشو البِدَعُ وتنتشر إلَّا في المجتمعات التي خبا فيها نور السُّنَّة، وانتشر فيها ظلام البدعة؛ ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: (مَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مِنْ عَامٍ إِلَّا أَحْدَثُوا[٢] فِيهِ بِدْعَةً، وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحْيَا البِدَعُ، وَتَمُوتُ السُّنَنُ)[٣].

وقال أبو محمد عبد الله بن منازل رحمه الله: (لم يُضَيِّعْ أحدٌ فريضةً من الفرائض إلَّا ابتلاه اللهُ بتضييع السُّنَن، ولم يُبْتَلَ بتضييعِ السُّنَنِ أحدٌ إلَّا يُوشك أنْ يُبْتَلى بالبدع)[٤].

وليس أدل على حرص أهل السُّنَّة على نشر السُّنَّة، ومحاصرة البدعة، ومحاربتها من قيامهم بتدوين سُنَّة نبيِّهم، فألَّفوا في ذلك المؤلَّفات الكثيرة التي حوت سنة النبيِّ ﷺ، فحفظوها من الضَّياع، وصانوها من التحريف والتبديل، فوَصَلَتنا كما وصلت مَنْ قبلَنا ساطعةً ناصعة، تشفي قلوب المؤمنين، وتهدي عقولَهم، وتُحيي في نفوسهم ما ارتضاه لهم ربُّهم من طريقةٍ وسنَّةٍ هي الطريقة الصحيحة والسُّنَّة السليمة في عبادته سبحانه دون حاجةٍ إلى استحداثِ أو ابتداعِ ما لم يشرعه الله تعالى.

الفضيلة الحادية عشرة

توحيد الصفوف وجمع الكلمة

من فضائل اتِّباع السُّنَّة والتَّمسُّك بمنهج أهل السُّنَّة والجماعة الحرص على جماعة المسلمين ووحدتهم، وتوحيد صفوفهم وجمع كلمتهم على الحق؛

---

(١) انظر: منهج السلف في العقيدة، د. عبد الرحمٰن المحمود (ص٧٢).

(٢) **(أَحْدَثُوا)**: أوجدوا وأنشأوا.

(٣) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة، (١/ ٩٢)، (رقم ١٢٥)؛ والمروزي في السُّنَّة، (ص٣٢)، (رقم ٩٨)؛ وابن وضاح في البدع، (ص١٠٠)، (رقم ٩٣)؛ وابن بطة في الإبانة، (ص٣٥٠)، (رقم ٢٣٣).

(٤) الاعتصام، (١/ ٧٠).

ولَمِّ شعثهم، وإزالة أسباب النزاع والفرقة بينهم؛ وذلك لأنَّ الاجتماع رحمة، والفرقة عذاب؛ ولأن الله تعالى أمر بالائتلاف، ونهى عن الاختلاف؛ كما في قوله سبحانه: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وليس هناك شيءٌ أجدر أن يجتمع حوله المسلمون، فيوحِّد صفوفهم ويؤلِّف بين قلوبهم من كتاب الله تعالى وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ؛ ذلك لأنَّ كلَّ فريقٍ ينجذب إلى هواه، فيرفض ما عند غيره عند الاختلاف، وليس من حلٍّ لهذا الإشكال إلَّا الاحتكام إلى كتاب الله وسنة رسوله، وهذا ما أمر الله سبحانه به في كتابه، فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦].

والالتزام بهذا المنهج يُوحِّد بين صفوف المسلمين، ويجمع كلمتهم على تنوُّعِ اهتماماتهم العلمية والعملية، وتفاضل مقاديرهم في العلم والإيمان، ولا يعني هذا الاتفاق في جميع تفاصيل المسائل ودقائقها، ولكن الاتفاق في الطريق والمنهج الموصل إلى الحق[1].

* سبب اتفاق أهل السُّنَّة واختلاف أهل البدع والكلام:

ومنهج أهل السُّنَّة والجماعة قائم على أنَّ أيَّ اتفاق بين المسلمين لا يكون إلَّا على أساس الرجوع إلى الكتاب والسُّنَّة، وتحكيمهما؛ لأنهم مجتمعون على الحق، حريصون على جمع الناس على كلمة الحق، وليس في دنيا الناس معصوم من الخطأ، ولم يبق من الوحي ما يمكن أن يرفع الاختلاف ويزيل الالتباس، إذ بموت النبيِّ ﷺ انقطع الوحي من السماء إلى الأرض، ولكن ضَمِنَ اللهُ العصمةَ لكتابه، ثم لسنة نبيه ﷺ، وضَمِنَ البقاءَ لهما والحفظ، لذا أَمَرَ بردِّ كلِّ أمرٍ يُثير جدالاً أو يدعو إلى خلافٍ، أَمَرَ بردِّه إلى الكتاب والسُّنَّة، وأهلُ السُّنَّة اتَّفقوا على أنَّ أصلهم قائم على الكتاب والسُّنَّة، أمامهما يخفضون الجناح ويُصغون الآذان، وعلى حكمهما ينزلون،

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (٢/ ٧٤٥).

ولأوامرهما يمتثلون، فكان هذا أدعى إلى وحدتهم، وجمع كلمتهم، وعدم تفرُّقهم.

وعن السبب في اتفاق منهج أهل السُّنَّة والجماعة، واختلاف أهل البدع والكلام والأهواء؛ يقول أبو القاسم الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (السبب في اتفاق أهل الحديث: أنهم أخذوا الدِّين من الكتاب والسُّنَّة، وطريق النقل، فأورثهم الاتفاق والائتلاف. وأهل البدعة أخذوا الدِّين من المعقولات والآراء، فأورثهم الافتراق والاختلاف، فإن النقل والرواية من الثقات والمتقنين قلَّما تختلف، وإن اختلفت في لفظ أو كلمة، فذلك اختلافٌ لا يضر الدِّين، ولا يقدح فيه. وأمَّا دلائل العقل فقلَّما تتَّفق، بل عقل كلِّ واحدٍ يُرِي صاحبه غير ما يرى الآخر، وهذا بيِّن والحمد لله.

وبهذا تظهر مفارقة الاختلاف في مذاهب الفروع اختلاف العقائد في الأصول، فإنا وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، اختلفوا في أحكام الدِّين فلم يفترقوا، ولم يصيروا شيعاً؛ لأنهم لم يفارقوا الدِّين، ونظروا فيما أُذِنَ لهم، فاختلفت أقوالهم وآراؤهم في مسائل كثيرة...

فكانوا مع هذا الاختلاف أهلَ مودةٍ ونصح، وبقيت بينهم أُخُوَّة الإسلام، ولم ينقطع عنهم نظام الألفة... فلم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوةً ولا بغضاءَ ولا تفرُّقاً، وبقيت بينهم الألفة، والنصيحة، والمودة، والرحمة، والشفقة)[1].

وهذا كلام دقيق بالغ الأهمية؛ إذ أنه **يميِّز بين نوعين من الخلاف**:

الأول: الخلاف في أصول الدِّين وعقائده، وهذا ما لم يقع بين الصحابة رضي الله عنهم مطلقاً، وكذا أهل السُّنَّة والجماعة إلَّا ما كان خطأً في اجتهاد؛ إذ لا عصمة إلَّا للنبيِّ ﷺ.

والثاني: الخلاف في الأحكام، وهذا وارِدٌ فيه الخطأ، ومُستساغٌ فيه الاختلاف حسب الفهم، وحسب الدليل.

---

(١) الحجة في بيان المحجة، (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٣).

ولكن يبقى دائماً الود، وتبقى الألفة جامعةً لأهل السُّنَّة مانعةً من الفرقة والتشرذم، إذ أنهم مُتوافقون على ألَّا ينتصروا لأنفسهم، وإنما للحق الذي يرونه.

والاختلاف مع التعادي والتَّفرُّق هو عادة أهل الكلام والأهواء، والاختلاف مع التوالي والتصويب عادة السلف الصالح[١].

قال ابن تيمية رحمه الله: (كَانَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِذَا تَنَازَعُوا فِي الأَمْرِ اتَّبَعُوا أَمْرَ اللهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وَكَانُوا يَتَنَاظَرُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ مُنَاظَرَةَ مُشَاوَرَةٍ وَمُنَاصَحَةٍ، وَرُبَّمَا اخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الأُلْفَةِ وَالْعِصْمَةِ وَأُخُوَّةِ الدِّينِ. نَعَمْ مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَالسُّنَّةَ الْمُسْتَفِيضَةَ أَوْ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ خِلافاً لا يُعْذَرُ فِيهِ؛ فَهَذَا يُعَامَلُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ أَهْلُ الْبِدَعِ)[٢].

وقال قتادة رحمه الله: (لَوْ كَانَ أَمْرُ الْخَوَارِجِ هُدًى لَاجْتَمَعَ، وَلَكِنَّهُ كَانَ ضَلَالاً فَتَفَرَّقَ)[٣].

وقال ابن قتيبة رحمه الله: (ولو أردنا ـ رحمك الله ـ أن ننتقل عن أصحاب الحديث ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام ونرغب فيهم؛ لخرجنا من اجتماع إلى تَشتُّت، وعن نظامٍ إلى تفرُّق، وعن أُنسٍ إلى وحشة، وعن اتِّفاق إلى اختلاف)[٤].

الفضيلة الثانية عشرة

العصمة من التَّفرُّق والاختلاف المذموم

لـمَّا كان منهج أهل السُّنَّة يدعو إلى الوحدة والاتفاق وإلى توحيد الصفوف وجمع الكلمة، فقد كان **من فضائل اتِّباع السُّنَّة والاستمساك بها**

(١) انظر: إيثار الحق على الخلق، لابن الوزير (ص١٥٠).
(٢) مجموع الفتاوى، (٢٤/ ١٧٢). (٣) تفسير الطبري، (٥/ ٢٠٧).
(٤) تأويل مختلف الحديث، (ص١٦).

العصمة من التَّفرُّق والاختلاف المذموم الذي وقع فيه أهل الأهواء والبدع والضلالات.

* سبب اتفاق أهل السُّنَّة واختلاف أهل الأهواء:

وسبب اتفاق أهل السُّنَّة والجماعة: أنهم أخذوا دينَهم من الكتاب والسُّنَّة، فهم مُجتمِعون على الحق، حريصون على جَمْعِ الناس على كلمة الحق، **وأمَّا أهل الأهواء والبدع**: فأخذوا دينهم من المعقولات والآراء المُجرَّدة عن الدليل الصحيح، والقائمة على الهوى فأورثهم ذلك افتراقاً واختلافاً عظيماً، ومَصْدَاقُ ذلك ما جاء عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁ أنه سأل ابنَ عَبَّاسٍ ﵄ قائلاً له: (كَيْفَ تَخْتَلِفُ هَذِهِ الأُمَّةُ، وَكِتَابُهَا وَاحِدٌ، وَنَبِيُّهَا وَاحِدٌ، وَقِبْلَتُهَا وَاحِدَةٌ؟ فقَالَ له ابْنُ عَبَّاسٍ ﵄: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّما أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْقُرْآنُ فَقَرَأْنَاهُ، وَعَلِمْنَا فِيمَ نَزَلَ، وَإِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَنَا أَقْوَامٌ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ وَلَا يَعْرِفُونَ فِيمَ نَزَلَ، لكُلِّ قَوْمٍ فِيهِ رَأْيٌ، فَإِذَا كَانَ لِقَوْمٍ فِيهِ رَأْيٌ اخْتَلَفُوا، فَإِذَا اخْتَلَفُوا اقْتَتَلُوا)[١]؛ ولذا قال مَنْ قال من أهل العلم: (كلام السلف قليلٌ كثير البركة، وكلام الخلف كثيرٌ قليل البركة)[٢]، ومن هنا يقع التَّفرُّق والاختلاف المذموم؛ بسبب قلَّة البركة، وأصل ذلك مُخالفة الكتاب والسُّنَّة، وعدم الانتفاع ببركتهما.

* من أبرز علامات أهل البدع الفُرقة:

ومما ورد في الكتاب والسُّنَّة من النصوص الواردة في ذمِّ التَّفرُّق والاختلاف:

---

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن، (ص١٧)؛ والقاسم بن سلام، في فضائل القرآن، (١/ ٨٤)، (رقم ٧٦)؛ وسعيد بن منصور في سننه، (١/ ١٧٦)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، (٣/ ٥٤٢)، (رقم ٢٠٨٦)؛ والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي، (٤/ ٣٢٧)، (رقم ١٥٩٨).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، (ص٧٣).

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وجه الدلالة: السبب الرَّئيس في تفرُّق واختلاف أهل الأهواء والبدع والضلال أنهم تركوا البيِّنات الواضحات المحكمات من الكتاب والسُّنَّة، فتفرَّقوا واختلفوا في الدنيا، واستحقوا العذاب الأليم في الآخرة.

(ومن العجائب أنَّ اختلافهم ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ المُوجِبة لعدم التَّفرُّق والاختلاف، فهم أَولى من غيرهم بالاعتصام بالدِّين، فعكسوا القضِيَّة مع علمهم بمخالفتهم أمرَ الله، فاستحقوا العقابَ البليغ، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾)[1].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وجه الدلالة: أنَّ من ثمرات التمسك بمنهج أهل السُّنَّة الاجتماعَ والائتلاف، وخلاف ذلك يورث التَّفرُّقَ والاختلاف.

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وجه الدلالة: أنَّ اتِّباع الطُّرق المخالفة لطريق أهل السُّنَّة والجماعة تُضِلُّ أصحابها وتفرِّقهم يميناً وشمالاً، وهي طرق توصلهم إلى الجحيم.

٤ ـ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثاً**...» وذَكَرَ منها: «**أَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً، وَلَا تَفرَّقُوا**...»[2].

وجه الدلالة: أنَّ أهل الفُرقة والاختلاف لم يعتصموا بحبل الله جميعاً، ولم يلتزموا جماعة المسلمين، فأوقعتهم أهواؤهم في التَّفرُّق والاختلاف.

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ١٤٢).

(٢) رواه أحمد في المسند، (١٤/ ٣٩٩)؛ (ح٨٧٩٩)؛ وابن حبان في صحيحه، (٨/ ١٨٢)، (ح٣٣٨٨). وصححه الألباني في صحيح الجامع، (١/ ٢٧٨)، (ح٢٧٧٦).

٥ ـ وعن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ**[1]**، وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ**[2] **فَلْيَلْزَمِ الْجَمَاعَةَ**»[3].

وجه الدلالة: فيه الحضُّ على الاعتصام بجماعة المسلمين، والنهي عن اتِّباع أهل الفرقة والاختلاف؛ لأنَّ الفُرقة من تلبيس إبليس.

٦ ـ ما جاء عن الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**[4]**، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ**[5]**؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[6].

وجه الدلالة: أنَّ التَّمسُّك والاعتصام بالسُّنَّة نجاةٌ وخلاصٌ من الفُرقَة المذمومة، ومَنْ ترك منهجَ أهل السُّنَّة سيقع حتماً في الاختلاف الكثير المذموم؛ كما هو شأن أهل الأهواء والفُرقة.

---

(١) (**فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ**): أي: أنَّ الشيطان مُقارِنٌ للفرد الذي تفرَّد برأيه.

(٢) (**بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ**): أي: وسَطُها، وخِيارُها. انظر: مرقاة المفاتيح، (١٧/ ٣١٠).

(٣) رواه أحمد في المسند، (١/ ٢٦٨)، (ح١١٤)؛ والترمذي، (٤/ ٤٦٥)، (ح٢١٦٥) وقال: (حسن صحيح)؛ وابن حبان في صحيحه، (١٠/ ٤٣٦)، (ح٤٥٧٦)؛ وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٥٧)، (ح٢١٦٥).

(٤) (**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**) أي: الزموا طريقتي الثابتة عني واجباً أو مندوباً.

(٥) (**وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ**): لأنهم لم يعملوا إلَّا بسُنَّة النبي ﷺ؛ فالإضافة إليهم إمَّا لعملهم بها، أو لاستنباطهم واختيارهم إيَّاها، وليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلَّا طريقتهم الموافقة لطريقته ﷺ، وقوله: (**الْمَهْدِيِّينَ**)؛ أي: الذين هداهم الله إلى الحق.
انظر: مرقاة المفاتيح، (١/ ٣٧٣)؛ تحفة الأحوذي، (٣/ ٤٠).

(٦) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٢٦)، (ح١٧١٨٢)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح١٧١٨٢)؛ والترمذي، (٥/ ٤٤)، (ح٢٦٧٦) وقال: (حسن صحيح). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٩)، (ح٤٦٠٧).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَلِهَذَا وُصِفَت الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ بِأَنَّهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ**، وَهُمْ الْجُمْهُورُ الأَكْبَرُ وَالسَّوَادُ الأَعْظَمُ.

وَأَمَّا الْفِرَقُ الْبَاقِيَةُ فَإِنَّهُمْ أَهْلُ الشُّذُوذِ وَالتَّفَرُّقِ وَالْبِدَعِ وَالأَهْوَاءِ، وَلا تَبْلُغُ الْفِرْقَةُ مِنْ هَؤُلاءِ قَرِيباً مِنْ مَبْلَغِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ بِقَدْرِهَا، بَلْ قَدْ تَكُونُ الْفِرْقَةُ مِنْهَا فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ، وَشِعَارُ هَذِهِ الْفِرَقِ مُفَارَقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ)(١).

وذَكَرَ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (**أَنَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ جِمَاعِ الدِّينِ**: تَأْلِيفَ الْقُلُوبِ، وَاجْتِمَاعَ الْكَلِمَةِ، وَصَلاحَ ذَاتِ الْبَيْنِ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، وَيَقُولُ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وَيَقُولُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾. وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي تَأْمُرُ بِالْجَمَاعَةِ والائتلافِ، وَتَنْهَى عَنِ الْفُرْقَةِ وَالاخْتِلافِ.

وَأَهْلُ هَذَا الأَصْلِ: هُمْ أَهْلُ الْجَمَاعَةِ، كَمَا أَنَّ الْخَارِجِينَ عَنْهُ هُمْ أَهْلُ الْفُرْقَةِ)(٢). وسُمُّوا بأهل الجماعة؛ لأنهم يجتمعون على الكتاب والسُّنَّة.

الفضيلة الثالثة عشرة

تحصيل الأجور العظيمة

* وجوب متابعة النبي ﷺ واتِّباع سُنَّته:

لقد دلَّ الشرع الصريح بمنطوقه سواء في القرآن الكريم أو في الأحاديث الصحيحة على وجوب متابعة النبي ﷺ واتِّباع سُنَّته؛ إذ هي الدِّين المَرْضي من ربِّ العالمين، فمَنْ خالف النبيَّ واتَّبع غيرَ سُنَّتِه فقد جاء بدينٍ غير هذا الدِّين، وأحدث فيه ما ليس منه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ

(١) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٤٥، ٣٤٦).

(٢) مجموع الفتاوى، (٢٨/ ٥١).

أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]، إلى آخر هذه الآيات التي تحثُّ على متابعة النبيِّ ﷺ وطاعتِه.

ومرجع هذا كلِّه إلى كون النبي ﷺ المثل الكامل والصورة الساطعة لدين الله تعالى، إذ طبَّق الدِّينَ بحذافيره وبكلِّ تفاصيله، فصار نموذجاً يُحتذى وواقعاً يُنظر إليه ويُقاس عليه كلُّ عمل، فمَا وافق طريقته كان صحيحاً مقبولاً، وما خالفها كان باطلاً مردوداً.

كما أنَّ (**في اتِّباع السُّنَّة**: بركةَ موافقة الشرع، ورضا الربِّ ﷻ، ورفعَ الدرجات، وراحةَ القلب، ودَعَةَ البدنِ، وترغيمَ الشيطان، وسلوكَ الصِّراط المستقيم)[1].

و(**في لزوم سُنَّتِه ﷺ**: تَمامُ السلامة، وجُمَّاعُ الكرامة، لا تُطفأ سُرُجُها، ولا تُدحض حُجَجُها، مَنْ لَزِمَها عُصِمَ، ومَنْ خالفها نَدِمَ، إذ هي الحِصْنُ الحصين، والرُّكن الرَّكين، الذي بان فضلُه، ومَتُنَ حبْلُه، مَنْ تَمَسَّكَ به سَادَ، ومَنْ رامَ خلافَه بَادَ، فالمُتعلِّقون به أهلُ السعادةِ في الآجلِ، والمغبوطون بين الأنام في العاجل)[2].

* مفتاح السعادة في اتباع السُّنَّة:

قال الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اعلم أنَّ **مفتاح السعادة**: في اتِّباع السُّنَّة، والاقتداءِ برسول الله ﷺ في جميع مصادره وموارده، وحركاته وسكناته؛ حتى في هيئة أكله وقيامه، ونومه وكلامه.

لست أقول ذلك في آدابه في العبادات فقط؛ لأنه لا وجْهَ لأهمالِ السُّنن الواردة في غيرها؛ بل ذلك في جميع أمور العادات: فَبِهِ يحصل الاتِّباع

---

(١) ذم الموسوسين، لابن قدامة (ص٤١).
(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، (١/ ١٠٢).

المطلق؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]...

فهل ـ بعد ذلك ـ يليق بعاقلٍ أن يتساهل في امتثال السُّنَّة، فيقول: هذا من قبيل العادات فلا معنى للاتِّباع فيه؟! فإنَّ ذلك يُغلق عنه باباً عظيماً من أبواب السعادة)(١).

وفضائل اتِّباع السُّنَّة والعمل بها كثيرة ومتنوِّعة، ومن أهمها ما يلي(٢):

١ ـ نيل محبة الله تعالى:

محبةُ اللهِ للعبد هي أجلُّ نعمةٍ أنعم بها عليه، وأفضلُ فضيلة، تفضَّل الله بها عليه، وإذا أحبَّ اللهُ عبداً يَسَّر له الأسباب، وهوَّن عليه كلَّ عسير، ووفَّقه لِفعلِ الخيرات وتركِ المنكرات، وأقبل بقلوب عباده إليه بالمحبة والوداد.

ومن لوازم محبَّة العبد لربِّه، أنه لا بد أنْ يتَّصف بمتابعة الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً، في أقواله وأعماله وجميع أحواله؛ كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

وجه الدلالة: الآية الكريمة فيها وجوبُ محبةِ الله، وعلاماتُها، ونتيجُتها، وثمراتها.

هذه الآية هي الميزان، يُعرف بها مَنْ أحبَّ الله حقيقة، ومَن ادَّعى ذلك دعوى مُجردة، فقال سبحانه: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾؛ أي: إنْ ادَّعيتم هذه المرتبة العالية، والرُّتبة التي ليس فوقها رتبة، فلا يكفي فيها مُجرَّد الدَّعوى، بل لا بد من الصِّدق فيها، وعلامةُ الصدق اتِّباع رسوله ﷺ في جميع أحواله، في أقواله وأفعاله، في أصول الدِّين وفروعه، في الظاهر والباطن.

---

(١) الأربعين في أصول الدين، (٨٩).

(٢) انظر: الاهتمام بالسُّنن النبوية، د. عبد السلام برجس آل عبد الكريم (ص٤٥ ـ ٥٩).

فمَن اتَّبع الرَّسولَ دلَّ على صِدق دعواه مَحبَّةُ اللهِ تعالى، وأحبَّه اللهُ، ورحِمَه، وسدَّده في جميع حركاته وسَكناته، وجازاه جزاء المُحِبِّين، وغفر له ذنوبه، وستر عليه عيوبه.

ومَنْ لم يتَّبع الرسولَ فليس مُحِبّاً لله تعالى؛ لأنَّ محبَّته لله توجب له اتِّباع رسوله، فإذا لم يوجد ذلك دلَّ على عدمها، وأنه كاذبٌ إنِ ادَّعاها، مع أنها على تقدير وجودها غيرُ نافعةٍ بدون شرطها.

وبهذه الآية يُوزَنُ جميعُ الخلق، فعلى حسب حظِّهم من اتِّباع الرسول يكون إيمانُهم وحُبُّهم لله، وما نقص من ذلك نقص[1].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (لَمَّا كَثُرَ المُدَّعون للمحبةِ؛ طُولِبوا بإقامة البَيِّنَة على صِحَّة الدَّعوى، فلو يُعطى الناسُ بدعواهم لادَّعى الخَلِيُّ حُرقَةَ الشَّجِي فتنوَّع المُدَّعون في الشُّهود، فقيل: لا تُقبلِ هذه الدَّعوى إلَّا بِبيِّنةٍ ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، فَتَأَخَّرَ الخلقُ كلُّهم، وثَبَتَ أتباعُ الحبيب في: أفعاله، وأقواله، وأخلاقه)[2].

ومن فوائد الآية الكريمة:

أ - أنَّ محبة العبد لله تعالى واجبٌ وإيمان.

ب - أنَّ محبة الله تعالى للعبد هي غاية ما يسعى إليه أُولوا الألباب في الحياة.

ج - طريق الحصول على محبة الله تعالى للعبد هو اتِّباع النبيِّ ﷺ بالإيمان بما جاء به، واتباع شرعه، وطاعته في المنشط والمكره، إذ ليس الشأن أنْ يُحِبَّ العبد، وإنما الشأن أنْ يُحَبَّ.

د - دعوى محبة الله ورسوله؛ مع مخالفة أمرِهما ونهيِهما دعوى باطلة، وصاحِبُها خاسِرٌ لا محالة[3].

هـ - أنَّ مَنْ حَصَّلَ محبَّةَ الله تعالى، فقد فاز في الدنيا بالعصمة من الخلل

(١) انظر: تفسير السعدي، (١/ ١٢٨)؛ (١/ ٩٦٥).
(٢) مدارج السالكين، (٣/ ٨).
(٣) انظر: أيسر التفاسير، (١/ ٣٠٨، ٣٠٩).

والافتتان، وفي الآخرة بالنجاة من العذاب؛ إذ لا يُعقل أن يُعذِّب اللهُ مَنْ أحبَّه.

٢ ـ المحافظة على النوافل تسدُّ نقص الفريضة:

من فوائد المحافظة على السنن النبوية في الصلاة، ما جاء عن أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَعْمَالِهِمُ: الصَّلَاةُ، قَالَ: يَقُولُ رَبُّنَا جَلَّ وَعَزَّ لِمَلَائِكَتِهِ ـ وَهُوَ أَعْلَمُ ـ انْظُرُوا فِي صَلَاةِ عَبْدِي أَتَمَّهَا أَمْ نَقَصَهَا؛ فَإِنْ كَانَتْ تَامَّةً كُتِبَتْ لَهُ تَامَّةً، وَإِنْ كَانَ انْتَقَصَ مِنْهَا شَيْئاً؛ قَالَ: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ؟**[1] **فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ؛ قَالَ: أَتِمُّوا لِعَبْدِي فَرِيضَتَهُ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ثُمَّ تُؤْخَذُ الأَعْمَالُ عَلَى ذَاكُمْ**»[2].

وجه الدلالة: ظهر في الحديث الشريف أنَّ المحافظة على السنن النبوية في الصلاة النافلة بأنواعها مفيد في سد نقص الفريضة.

كما أنَّ فيه تشريفاً للسُّنَّة النبوية بأنْ رفَعَها إلى درجة الفريضة التي افترضها الله سبحانه وتعالى.

٣ ـ العامل بالسُّنَّة له مِثلُ أجر خمسين صحابيّاً:

من بركات العمل بالسُّنَّة، ولا سيما وقت الفتن، وغربة الدِّين، ما جاء عن أَبي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلاً يَعْمَلُونَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ**»[3].

وفي رواية: «**إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّاماً؛ الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلاً يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ**».

---

(١) (**هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ**): أي: في صحيفته؛ أي: سنة أو نافلة من صلاةٍ على ما هو ظاهر من السياق قبلَ الفرض أو بعده أو مُطلقاً. انظر: عون المعبود، (٣/ ٨٢).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٢/ ٤٢٥)، (ح٩٤٩٠).

(٣) رواه أبو داود، (٤/ ٢١٥)، (ح٤٣٤٣)؛ وابن ماجه، (١/ ٥٨٢)، (ح٤١٥٠). وحسَّنه ابن القيم في الكافية الشافية، (ص٩٠٦)، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، (٣/ ١٢٨) (ح٣١٧٢): (صحيح لغيره).

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلاً مِنَّا أَوْ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «**لَا، بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُم**»[(١)].

وجه الدلالة: عِظَمُ أجرِ العاملين بالسُّنَّة النبوية في أيام الصبرِ، والفتنِ، وغربةِ الدِّين، وفسادِ الزمان؛ حتى بلغ أجر خمسين صحابياً.

وليس في الحديث دليلٌ على أفضلية غيرِ الصحابة على الصحابة؛ لأنَّ فَضْل الصُّحبة لا يعدله فَضْل، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (حديثُ «**لِلعَامِلِ مِنْهُمْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُم**» لا يدلُّ على أفضلية غير الصحابة على الصحابة؛ **لأنَّ مُجرَّد زيادة الأجر لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة**، وأيضاً فالأجر إنما يقع تفاضله بالنسبة إلى ما يماثله في ذلك العمل، فأمَّا ما فاز به مَنْ شاهَدَ النبيَّ ﷺ من زيادة فضيلة المُشاهدة فلا يعدله فيها أحدٌ)[(٢)].

وقال الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ: (جَمَعَ الجمهورُ بين الأحاديث: بأنَّ للصحبة فضيلةً ومَزِيَّةً لا يُوازيها شيءٌ من الأعمال، فلِمَنْ صَحِبَه ﷺ فَضِيلتُه، وإنْ قَصُرَ عملُه وأجرُه، باعتبارِ الاجتهاد في العبادة، وتكون خيريَّتُهم على مَنْ سيأتي باعتبار كَثْرةِ الأجر إلى ثواب الأعمال، وهذا قد يكون في حقِّ بعضِ الصحابة، وأمَّا مشاهير الصحابة فإنهم حازوا السَّبْقَ من كلِّ نوعٍ من أنواع الخير، وبهذا يحصل الجَمْعُ بين الأحاديث)[(٣)].

والخلاصة: أنَّ فضيلة الصُّحبة لا يعدلها شيءٌ؛ لعدة أمور:

١ ـ مزيَّة الصحبة ومشاهدة رسول الله ﷺ.

٢ ـ فضيلة السَّبق للإسلام.

٣ ـ خصوصية الذَّب عن حضرةِ رسولِ الله ﷺ.

٤ ـ فضيلة الهجرة والنُّصرة.

---

(١) رواه الترمذي، (٢/ ٧٧٣)، (ح٣٣٣٥) وقال: (حسن غريب)؛ وابن حبان في صحيحه، (٢/ ١٠٨)، (ح٣٨٥). وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، (٣/ ١٢٨)، (ح٣١٧٢): (صحيح لغيره).

(٢) فتح الباري، (٧/ ٧).

(٣) سبل السلام، (٤/ ١٢٧).

٥ ـ ضبطُهم للشريعة وحِفظُها عن رسولِ الله ﷺ.

٦ ـ تبليغها لِمَنْ بعدهم.

٧ ـ السَّبق في النفقة في أوَّل الإسلام.

٨ ـ أنَّ كلَّ خيرٍ وفضلٍ وعلمٍ وجهادٍ ومعروفٍ فُعِلَ في الشريعة إلى يوم القيامة، فحظُّهم منه أكمل حظٍّ، وثوابُهم فيه أجزل ثواب؛ لأنَّهم سَنُّوا سُنَنَ الخير، وافتتحوا أبوابَه، وقد قال النبيُّ ﷺ: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً؛ فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ**»[١]، ولا شكَّ أنهم الذين سَنُّوا جميع السُّنن، وسابقوا إلى المكارم[٢].

وقد نظم ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «نونيته» في هذا الشأن ما يلي[٣]:

فَالْحَائِزُ الخَمْسِينَ أَجْراً لَمْ يَحُزْ ... هَا فِي جَمِيعِ شَرائِعِ الإِيمَانِ

هَلْ حَازَهَا فِي بَدْرٍ أَوْ أُحُدٍ أَوْ الْـ ... ـفَتْحِ المُبِينِ وَبَيْعَةِ الرِّضْوَانِ[٤]

بَلْ حَازَهَا إِذْ كَانَ قَدْ عَدِمَ المُعِيـ ... ـنَ وَهُمْ فَقَدْ كَانُوا أُولِي أَعْوَانِ

وَالرَّبُّ لَيْسَ يُضِيعُ مَا يَتَحَمَّلُ الْـ ... مُتَحَمِّلُونَ لأَجْلِهِ مِنْ شَانِ

فَتَحَمُّلُ العَبْدِ الضَّعِيفِ رِضَاهُ مَعْ ... فَيْضِ العَدُوِّ وَقِلَّةِ الأَعْوَانِ

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى يَقِينٍ صَادِقٍ ... وَمَحَبَّةٍ وَحَقِيقَةِ العِرْفَانِ[٥]

يَكْفِيهِ ذُلّاً وَاغْتِرَاباً قِلَّةُ الْـ ... أَنْصَارِ بَيْنَ عَسَاكِرِ الشَّيْطَانِ

فِي كُلِّ يَومٍ فِرْقَةٌ تَغْزُوهُ إِنْ ... تَرْجِعْ يُوَافِيهِ الفَرِيقُ الثَّانِي

---

(١) رواه مسلم، (١/ ٤٠٠)، (ح٢٣٩٨).

(٢) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (٣/ ١٢٩، ١٣٠).

(٣) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، (ص٢٥٧، ٢٥٨).

(٤) في هذا البيتِ دليلٌ على أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم أفضلُ من الحائز على أجرِ خمسين في آخِرِ الزَّمان؛ لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم حازوا الفَضْلَ في الصُّحبة، والجهادِ في سبيلِ الله؛ في بدرٍ وأُحدٍ والفتحِ وبيعةِ الرِّضوان. أمَّا هو فلم يحُزْها، بل حازها في أمرٍ واحدٍ وهو تمسُّكه بالدِّين عند عدم المُعين.

(٥) أي: تحمُّل العبدِ للمشاقِّ ـ مع ضعفِه ـ؛ لأجل رضا ربِّه، يدل على صدقِ يقينِه، وشدَّةِ محبَّتِه له، ومعرفتِه به.

فَسَلِ الغَرِيبَ المُسْتَضَامَ عَنِ الَّذِي يَلْقَاهُ بَيْنَ عِدًى بِلَا حُسْبَانِ
هَذَا وَقَدْ بَعُدَ المَدَى وَتَطَاوَلَ الْـ ـعَهْدُ الَّذِي هُوَ مُوجِبُ الإِحْسَانِ
وَلِذَاكَ كَانَ كَقَابِضٍ جَمْراً فَسَلْ أَحْشَاءَهُ عَنْ حَرِّ ذِي النِّيرَانِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالَّذِي فِي قَلْبِهِ يَكْفِيهِ عِلْمُ الوَاحِدِ المَنَّانِ
فِي القَلْبِ أَمْرٌ لَيْسَ يَقْدُرُ قَدْرَهُ إِلَّا الَّذِي آتَاه لِلإِنْسَانِ
بِرٌّ وَتَوحِيدٌ وَصَبْرٌ مَعْ رِضاً وَالشُّكْرُ وَالتَّحْكِيمُ لِلقُرْآنِ
سُبْحَانَ قَاسِمِ فَضْلِهِ بَيْنَ العِبَا دِ فَذَاكَ مُولِي الفَضْلِ والإِحْسَانِ
وَالفَضْلُ عِنْدَ اللَّهِ لَيْسَ بِصُورَةِ الْـ أَعْمَالِ بَلْ بِحَقَائِقِ الإِيمَانِ
وَتَفَاضُلُ الأَعْمَالِ يَتْبَعُ مَا يَقُو مُ بِقَلْبِ صَاحِبِهَا مِنَ الإِحْسَانِ[1]
حَتَّى يَكُونَ العَامِلَانِ كِلَاهُمَا فِي رُتْبَةٍ تَبْدُو لَنَا بِعِيَانِ
هَذَا وَبَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَا وَالأَرْضِ فِي فَضْلٍ وَفِي رُجْحَانِ
وَيَكُونُ بَيْنَ ثَوَابِ ذَا وَثَوَابِ ذَا رُتَبٌ مُضَاعَفَةٌ بِلَا حُسْبَانِ
هَذَا عَطَاءُ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ وَبِذَاكَ تَعْرِفُ حِكْمَةَ الدَّيَّانِ

٤ ـ العبادة في الهَرْجِ كهجرة إلى النبيِّ ﷺ:

من ثمرات الاشتغال بالعبادة المشروعة وقت الفتن، ما جاء عن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْعِبَادَةُ فِي الْهَرْجِ[2] كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ**»[3].

---

(١) المراد أنَّ الأعمالَ تتفاوت في الفَضلِ بِقَدْرِ ما يكون في قلبِ صاحبها من إخلاصٍ، ويقينٍ، وصبرٍ، وتذلُّل، وليس بصورة الأعمال؛ مصداقاً لقولِ النبيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ، وَلَا إِلَى صُوَرِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ**». رواه مسلم، (٢/ ١٠٩٢)، (ح٦٧٠٧).

(٢) (**الْهَرْج**): أصل الهرج في اللغة العربية: الاختلاط، يقال: هَرَجَ الناسُ؛ اختلطوا واختلفوا، وهَرَجَ القومُ في الحديثِ: إذا كثَّروا وخلَّطوا. **ومن معاني الهرج**: شِدَّةُ القتل، وكثرةُ القتل، والقتال والاختلاط، والفتنة في آخر الزمان، وكثرة النكاح، وكثرة الكذب. قال الجوهري: أصل الهَرْج: الكثرة في الشيء، يعني حتى لا يتميَّز. انظر: كشف المشكل، (ص٣٤٠)؛ فتح الباري، (١٣/ ١٨، ١٩).

(٣) رواه مسلم، (٢/ ١٢٤٣)، (ح٧٥٨٨).

وجه الدلالة: عِظَمُ أجرِ المُتشاغل بالعبادة المشروعة وقت الفتنِ، واختلاطِ أمور الناس، وغفلتِهم؛ حتى أنه ينال أجر الهجرة إلى النبيِّ ﷺ.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (**الْمُرَاد بِالْهَرْجِ هُنَا**: الْفِتْنَةُ، وَاخْتِلاطُ أُمُورِ النَّاس، **وَسَبَبُ كَثْرَةِ فَضْل الْعِبَادَة فِيهِ**: أَنَّ النَّاس يَغْفُلُونَ عَنْهَا، وَيَشْتَغِلُونَ عَنْهَا، وَلَا يَتَفَرَّغ لَهَا إِلَّا أَفْرَاد)[1]، (وإذا عَمَّت الفتنُ اشتغلت القلوب، وإذا تعبَّد حينئذٍ مُتعبِّدٌ، دلَّ على قوة اشتغالِ قلبه بالله عزَّ وجلَّ فيكثر أجرُه)[2].

وقد نَظَمَ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «نونيته» فيما أعدَّ الله تعالى من الأجر والإحسان للمُتمَسِّكين بسُنَّةِ النبيِّ ﷺ عند فسادِ الزمان، وغُربةِ الدِّين، وكثرةِ الهَرْج[3]:

هَذَا وَلِلْمُتَمَسِّكِينَ بِسُنَّةِ الْـ	ـمُخْتَارِ عِنْدَ فَسَادِ ذِي الأَزْمَانِ
أَجْرٌ عَظِيمٌ لَيْسَ يَقْدُرُ قَدْرَهُ	إِلَّا الَّذِي أَعْطَاهُ لِلإِنْسَانِ
فَرَوَى أَبُو دَاودَ فِي «سُنَنٍ» لَهُ	وَرَوَاهُ أَيْضاً «أَحْمَدُ» الشَّيْبَانِي[4]
أَثَراً تَضَمَّنَ أَجْرَ خَمْسِينَ امْرَءاً	مِنْ صَحْبِ أَحْمَدَ خِيْرَةِ الرَّحْمَانِ
إِسْنَادُهُ «حَسَنٌ» وَمِصْدَاقٌ لَهُ	فِي «مُسْلِمٍ» فَافْهَمْهُ فَهْمَ بَيَانِ
إِنَّ الْعِبَادَةَ وَقْتِ هَرْجٍ هِجْرَةٌ	حَقّاً إِلَيَّ وَذَاكَ ذُو بُرْهَانِ[5]
هَذَا فَكَمْ مِنْ هِجْرَةٍ لَكَ أَيُّهَا السُّـ	ـنِّيُّ بِالتَّحْقِيقِ لَا بِأَمَانِي
هَذَا وَكَمْ مِنْ هِجْرَةٍ لَهُمْ[6] لِمَا	قَالَ الرَّسُولُ، وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ
هَذَا وَمِصْدَاقٌ لَهُ أَتَى	فِي «التِّرْمِذِيِّ» لِمَنْ لَهُ عَيْنَانِ[7]

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٨/ ٨٨).

(٢) كشف المشكل، (ص٣٤٠).

(٣) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، (ص٢٥٥، ٢٥٦).

(٤) تقدَّم تخريجه، (ص). رواه أبو داود، (٤/ ٢١٥)، (ح٤٣٤٣)؛ وأحمد، في المسند، (٢/ ٣٩٠)، (ح٩١٠٤).

(٥) سبق تخريجه قريباً. رواه مسلم، (٢/ ١٢٤٣)، (ح٧٥٨٨).

(٦) (**لَهُمْ**): أي: لأتباعِ النبيِّ ﷺ.

(٧) يُشِير إلى حديثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ؛ لَا يُدْرَى** =

تَـشْـبِـيـهُ أُمَّـتِـهِ بِـغَـيْـثٍ: أَوَّلٌ مِـنْـهُ وَآخِـرُهُ فَـمُـشْـتَـبِـهَـانِ
فَلِذَاكَ لَا يُدْرَى الَّذِي هُوَ مِنْهُمَا قَدْ خُصَّ بِالتَّفْضِيلِ وَالرُّجْحَانِ
وَلَقَدْ أَتَى فِي «الوَحْيِ» مِصْدَاقٌ لَهُ فِي الثُّلَّتَيْنِ وَذَاكَ فِي القُرْآنِ[1]
أَهْلُ اليَمِينِ فَثُلَّةٌ مَعَ مِثْلِهَا وَالسَّابِقُونَ أَقَلُّ فِي الحُسْبَانِ[2]
مَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ تَابِعَهُمْ هُمُ الْـ ـغُرَبَاءُ لَيْسَتْ غُرْبَةَ الأَوْطَانِ[3]
لَكِنَّهَا وَاللَّهِ غُرْبَةُ قَائِمٍ بِالدِّينِ بَيْنَ عَسَاكِرِ الشَّيْطَانِ[4]

= **أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ»**. رواه الترمذي، (٢/ ٧٢٣)، (ح٣١٠٩) وقال: (حَسَنٌ غَرِيبٌ). وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ١٤٧)، (ح٢٨٦٩): (حسن صحيح). قال ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى، (٢/ ٢٢٧): (مَعْنَاهُ: يَكُونُ فِي آخِرِ الأُمَّةِ مَنْ يُقَارِبُ أَوَّلَهَا حَتَّى يَشْتَبِهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَيُّهُمَا خَيْرٌ؛ كَمَا يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ طَرَفَا الثَّوْبِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الأَوَّلَ خَيْرٌ مِنَ الآخِرِ، وَلِهَذَا قَالَ: «**لَا يُدْرَى**»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا السَّلْبَ لَيْسَ عَامّاً لَهَا، فَإِنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً أَيُّهُمَا أَفْضَلُ).

(١) يُشير إلى قوله تعالى: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٣٩ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْـَٔاخِرِينَ ۝٤٠﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠].

(٢) يُشير إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝١٢ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْـَٔاخِرِينَ ۝١٤﴾ [الواقعة: ١٠ ـ ١٤].

(٣) يُشير إلى حديثِ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيباً، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**). رواه مسلم، (١/ ٧٤)، (ح٣٨٩).

وعند ابن ماجه، (١/ ٥٧٧)، (ح٤١٢٣)، من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه: قِيلَ وَمَنِ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «**النُّزَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ**». وصححه الألباني، في صحيح سنن ابن ماجه، (٢/ ٣٦٣)، (ح٣٢٢٣). وعند أحمد في المسند، (٢/ ١٧٧)، (ح٦٦٥٠)، من حديثِ عَبْدِ اللهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ـ ذَاتَ يَوْمٍ، وَنَحْنُ عِنْدَهُ: «**طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**». فَقِيلَ: مَنِ الْغُرَبَاءُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**أُنَاسٌ صَالِحُونَ، فِي أُنَاسِ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ**». وصححه الألباني في صحيح الجامع، (٢/ ٧٢٨)، (ح٣٩٢١).

(٤) قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين، (٣/ ١٩٥، ١٩٦): (فهؤلاء هم الغرباء المَمدوحون المَغبوطون، **ولِقِلَّتِهم في الناس جِدّاً سُمُّوا غرباءَ**، فإنَّ أكثرَ الناس على غير هذه الصفات. فأهلُ الإسلام في الناس غرباء، والمؤمنون في أهل الإسلام غرباء، وأهلُ العلم في المؤمنين غرباء، **وأهلُ السُّنَّةِ الذين يُمَيِّزونها من الأهواء والبِدَعِ فهم غرباء، والدَّاعون إليها الصَّابرون على أذى المخالفين هم أشدُّ هؤلاء غُربةً**).

فَلِذَاكَ شَبَّهَهُمْ بِهِمْ مَتْبُوعُهُمْ فِي الغُرْبَتَيْنِ وَذَاكَ ذُو تِبْيَانِ[(١)]
لَمْ يُشْبِهُوهُمْ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِمْ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ لَيْسَ يَسْتَوِيَانِ
فَانْظُرْ إِلَى تَفْسِيرِهِ الغُرَبَاءَ بِالْـ ـمُحْيِينَ سُنَّتَهُ بِكُلِّ زَمَانِ[(٢)]
طُوبَى لَهُمْ وَالشَّوْقُ يَحْدُوهُمْ إِلَى أَخْذِ الحَدِيثِ وَمُحْكَمِ القُرْآنِ

٥ ـ الدَّاعي إلى السُّنَّة والهدى والخير له مِثلُ أجرِ فاعله:

من ثمرات الدعوة إلى الخير، وتعليم الناس العلم الشرعي، ونفعهم، ما يلي:

أ ـ ما جاء عن جَرِيرِ بنِ عبدِ اللهِ ﵁؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً؛ فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ...**»[(٣)].

وفي روايةٍ: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ**[(٤)]**؛ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ...**»[(٥)].

ب ـ وما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ**

---

(١) **(مَتْبُوعُهُم)**: أي: النبي ﷺ. **(في الغُرْبَتَين)**: الغُربة الأُولى: في بدايةِ الإسلام، والغربة الأُخرى: في آخِره.

(٢) قال ابن تيمية ﵀ في مجموع الفتاوى، (١٨/ ٢٩٢): (وَلَا يَقْتَضِي هَذَا أَنَّهُ إِذَا صَارَ غَرِيباً أَنَّ الْمُتَمَسِّكَ بِهِ يَكُونُ فِي شَرٍّ، بَلْ هُوَ أَسْعَدُ النَّاسِ؛ كَمَا قَالَ فِي تَمَامِ الْحَدِيثِ: «**فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**». وَ«**طُوبَى**» مِنْ الطِّيبِ قَالَ تَعَالَى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرعد: ٢٩]، فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ جِنْسِ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ، الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ لِمَا كَانَ غَرِيباً).

(٣) رواه مسلم، (١/ ٤٠٠)، (ح٢٣٩٨).

(٤) **(فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ)**: مَعْنَاهُ: إِنْ سَنَّهَا سَوَاء كَانَ الْعَمَلُ فِي حَيَاتِه أَوْ بَعْد مَوْتِه.

(٥) رواه مسلم، (٢/ ١١٣١)، (ح٦٩٧٥).

مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً»[١].

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (هَذَانِ الْحَدِيثَانِ صَرِيحَانِ فِي الْحَثِّ عَلَى اِسْتِحْبَاب سَنِّ الأمُور الْحَسَنَة، وَتَحْرِيم سَنِّ الأُمُور السَّيِّئَة، وَأَنَّ مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ كُلِّ مَنْ يَعْمَل بِهَا إِلَى يَوْم الْقِيَامَة، وَمَنْ سَنَّ سُنَّة سَيِّئَة كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْر كُلِّ مَنْ يَعْمَل بِهَا إِلَى يَوْم الْقِيَامَة، وَأَنَّ مَنْ دَعَا إِلَى هُدَى كَانَ لَهُ مِثْلُ أُجُور مُتَابِعِيهِ، أَوْ إِلَى ضَلالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَام تَابِعِيهِ، سَوَاء كَانَ ذَلِكَ الْهُدَى وَالضَّلالَة هُوَ الَّذِي اِبْتَدَأَهُ، أَمْ كَانَ مَسْبُوقاً إِلَيْهِ، وَسَوَاء كَانَ ذَلِكَ تَعْلِيمَ عِلْمٍ، أَوْ عِبَادَةٍ، أَوْ أَدَبٍ، أَوْ غَيْر ذَلِكَ)[٢].

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: (هذا أبلغ شيءٍ في فضلِ تعليم العلم، والدعاء إليه، وإلى جميع سبل الخير والبرِّ)[٣].

وقال السعدي رَحِمَهُ اللهُ ـ في قوله ﷺ: **«مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى»**: (الهُدَى: هو العلم النافع، والعمل الصالح.

فكلُّ مَنْ علَّم عِلماً، أو وجَّه المُتعلِّمين إلى سلوك طريقةٍ يحصل لهم بها علم نافع: فهو داعٍ إلى الهدى.

وكلُّ مَنْ دعا إلى عملٍ صالح يتعلَّق بحقِّ الله، أو بحقوق الخَلْق العامة والخاصة: فهو داعٍ إلى الهدى.

وكلُّ مَنْ أبدى نصيحةً دِينيةً أو دُنيويةً يُتَوصَّل بها إلى الدِّين: فهو داعٍ إلى الهدى.

وكلُّ مَنْ اهْتَدَى في عِلمِه أو عَملِه، فاقْتَدَى به غيره: فهو داعٍ إلى الهدى.

وكلُّ مَنْ تقدَّم غيرَه بعملٍ خيري، أو مشروعٍ عامِّ النَّفع: فهو داخِلٌ في

---

(١) رواه مسلم، (٢/ ١١٣٢)، (ح٦٩٨٠).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، (٩/ ٣٣).

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ، (٢/ ٦٢).

هذا النَّص. وعكسُ ذلك كلُّه: الدَّاعي إلى الضَّلالة)[١].

و(**هذا يدلُّنا على فَضْلِ تبليغ السُّنن، وتبليغِ الحديث، وتبليغِ الحقِّ**، وأنَّ مَنْ دعا غيرَه إلى الحق والهدى، فاستفاد بسببه، فالله يأجر هذا المستفيدَ على عَمَلِه، ويأجر الذي أفاده بمثل ما آجَرَه به، دون أنْ يُنْقِصَ من أجر الفاعلِ المستفيدِ شيئاً، بل يُعْطِي اللهُ الدَّالَ مِثْلَمَا أعطى المدلولَ تفضُّلاً منه ﷻ؛ ولأنه كان هو السَّبب في وصول هذه السُّنَّة، وهذا الحقُّ والهدى إلى هذا الإنسان الذي عَمِل به. **ولهذا كان نبيُّنا الكريم ﷺ له مِثْلُ أجورِ أُمَّتِه من حين بَعَثَه اللهُ إلى قيام الساعة**، فله ﷺ مِثْلُ أجورِ أُمَّتِه كلِّها من أوَّلِها إلى آخِرِها؛ لأنه هو الذي دلَّ الناسَ على الحقِّ والهدى، فله أجورُ أعمالِه، وله مِثْلُ أجورِ أُمَّتِه، وبهذا يتبيَّن كونه خيرَ الناس، وأنه سيِّدُ الخلق، وأنه أفضلُ البشر؛ لأنَّ هذه الأجور التي تحصل لأُمَّتِه على اختلاف العصور والدُّهور باتِّباع الحقِّ والهدى الذي جاء به له مِثلها.

وأحقُّ الناسِ وأسعَدُ الناسِ بعد رسولِ اللهِ ﷺ بهذا الثوابِ هم أصحابُ رسولِ الله ﷺ، الذين تلقَّوا السُّنن عنه وحَفِظُوها، وأدُّوها إلى من بعدهم، فكلُّ صحابيٍّ يحفظ سُنَّةً عن رسولِ اللهِ ﷺ، ثم الناس يتناقلونها ويعملون بها على مَرِّ العصور والدُّهور فإنه يُؤجر مثلهم.

وهكذا مَنْ جاء بعدهم مِمَّنْ أخَذَ عنهم، ودلَّ على الحقِّ والهدى الذي جاء عن طريقهم، فإنه يُؤْجَرُ مِثْلَ أُجورِ كلِّ مَن استفادَ خيراً بسببه، وبسببِ دعوته، وتوجيهِه، وإرشادِه)[٢].

ج ـ وما جاء عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ قال: «**مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ**»[٣].

---

(١) بهجة قلوب الأبرار، (ص٣١).

(٢) شرح سنن أبي داود، للشيخ عبد المحسن العباد (٣٠٣/١٩) بتصرف يسير، واختصار. وانظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، للبكري (١٣٦/٢، ١٣٧)؛ فيض القدير، (١٦٤/٦)؛ شرح رياض الصالحين، للشيخ ابن عثيمين، (ص١٥٨٦).

(٣) رواه مسلم، (٨٣١/٢)، (ح٣٨).

(دلَّ الحديثُ على أنَّ الدَّلالة على الخير، يؤجر بها الدَّال عليه؛ كأجرِ فاعلِ الخير... **والدَّلالة تكون**: بالإشارةِ على الغَيرِ بِفِعْلِ الخيرِ، وعلى إرشادِ مُلْتَمِسِ الخيرِ على أنه يَطْلُبُهُ من فُلانٍ، والوعظِ والتذكير، وتأليفِ العلومِ النافعة.

ولفظ «**خَيْر**» يشملُ الدَّلالةَ على خيرِ الدُّنيا والآخرة، فللَّه دَرُّ الكلام النَّبوي، ما أشملَ معانيه، وأوضحَ مبانيه، ودلالتَه على خيرِ الدُّنيا والآخرة)[1].



(١) سبل السلام، (٤/ ١٦٩، ١٧٠). وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم، (٦/ ٣٧٠).



الفصل الرابع

الهاجرون للسُّنَّة قديماً

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: **هجر الخوارج للسُّنَّة.**
- المبحث الثاني: **هجر الرافضة للسُّنَّة.**
- المبحث الثالث: **هجر المعتزلة للسُّنَّة.**
- المبحث الرابع: **هجر الوضَّاعين للسُّنَّة.**
- المبحث الخامس: **هجر الصوفية للسُّنَّة.**
- المبحث السادس: **هجر مُتعصِّبة المذاهب للسُّنَّة.**

المبحث الأول

هجر الخوارج للسُّنَّة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: النبي ﷺ يُحذِّر أُمتَه من الخوارج.

المطلب الثاني: مُقاومة الصحابة ﷺ لِضَلال الخوارج.

المطلب الثالث: الآثار السيئة لهجر الخوارج للسُّنَّة.

لعلَّنا لا نُبالغ إذا قلنا: إنَّ أخطر الفِرق التي ظهرت في تاريخ الإسلام هي فِرقة الخوارج، **ويرجع ذلك لعدة أسباب:**

الأول: الظُّهور المُبكِّر للفِكر الخارجي؛ حيث ظهر في مرحلة مُبكِّرة من تاريخ الإسلام، فقد ظهر بشكل واضح وصريح في خلافة الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان ما كان من مقتله على أيديهم، وبقتله رضي الله عنه حدثت الفُرقة في الأُمة، ووُجِدَت الفِتنة التي ما يزال أثرُها موجوداً حتى عصرنا هذا.

الثاني: كون هذه الفِرقة تقوم على أُسس وقواعد صدامية ودموية، يُبَرِّرون لها بفكرٍ تكفيري؛ فيُخرِجون من الدِّين مَنْ شاؤوا، ويُدخلون فيه مَنْ شاؤوا، فنصَّبوا أنفسَهم أوصياءَ على الدِّين أو على الناس بغير سند شرعي.

الثالث: تعدُّد أطيافهم وتنوُّع جماعاتِهم؛ حيث انقسمت هذه الفِرقة الضَّالة إلى فِرَقٍ وجماعات، يجمع بينها تيار فكريٌّ مُشتَرك، ومنهج عقدي وسلوكي يكاد أن يكون مُتَطابقاً، فظهروا على مدار التاريخ الإسلامي بأشكالٍ وأسماءٍ مختلفة، ولكنها مُتَّحدة الفِكر، فكأنَّ الفِرْقَةَ تحوَّلت إلى فِكرة، والجماعة تطوَّرت إلى مدرسة فِكرية، ومِمَّا هو معلوم أن الفِرقة قد تندثر، وأن

الجماعة قد تختفي، أمَّا الأفكار والآراء والعقائد؛ فنادراً ما تتلاشى أو تنتهي؛ بسبب بروز مَنْ يُغذِّيها ويتبنَّاها بين فترة وأخرى.

وهنا مَكمَن الخطورة الحقيقية وراء فكر الخوارج؛ إذ إنه يُطِلُّ علينا في كل عصر بهيئة واسم جديدين، يُنكر انتسابه إلى الخوارج قولاً، فإذا دقَّقتَ وفتَّشتَ في فكره وسلوكه وتصرفاته وعمله وجدتَه عينَ فكر الخوراج وسلوكهم وتصرفاتهم وعملهم.

والفارق الوحيد أنه بَعْثٌ للفكر القديم بمصطلح حديث، وأدوات حديثة، وعبارات معاصرة، ومسميات جديدة برَّاقة توافق ظروف العصر الذي تُعاوِد الظُّهورَ فيه. وسيدور الحديثُ عن سوء تعامل الخوارج مع السُّنَّة، وهجرهم لها، وزهدهم فيها، في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

النبي ﷺ يُحذِّر أُمتَه من الخوارج

حذَّر النبيُّ ﷺ أُمته من الخوارج[1]، ومن جهلهم بالنصوص الشرعية، حتى يكون المسلمون على بيِّنة من أمرهم، وذَكَر شيئاً من صفاتهم، وذلك عندما تجرَّأ أحدُ رؤوسهم وأصولهم - ذُو الْخُوَيْصِرَةِ - على النبيِّ ﷺ - وهو يَقْسِمُ قَسْماً - قائلاً قولاً جافياً غليظاً: يَا رَسُولَ اللهِ! اعْدِلْ. فَقَالَ له النبيُّ ﷺ: «**وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ، قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ**». فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ! ائْذَنْ لِي فِيهِ، فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ. فَقَالَ: «**دَعْهُ؛ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[2].

---

(١) (**الخوارج**): هم الذين خرجوا على عليٍّ رضي الله عنه بعد قبوله بالتحكيم بعد موقعة صفين، ولهم ألقاب كثيرة، منها: الحرورية، والشراة، والمارقة، والمحكمة، وكلُّ مَنْ خَرَج على الإمام الحقِّ - الذي اتَّفقت عليه الجماعة - يُسمَّى خارجياً. انظر: الملل والنحل، (١/ ١١٤).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٧١١)، (ح٣٦٥٣)؛ ومسلم، (١/ ٤٢٠)، (ح٢٥٠٥).

وفي روايةٍ: قال النبيُّ ﷺ: «**أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً**». قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ، نَاشِزُ الْجَبْهَةِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الإِزَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! اتَّقِ اللهَ. قَالَ: «**وَيْلَكَ، أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ**». قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ، قَالَ: «**لَا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي**». فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ قُلُوبَ النَّاسِ، وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ**». قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ، وَهْوَ مُقَفٍّ، فَقَالَ: «**إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ**[1] **هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ رَطْباً، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**». وَأَظُنُّهُ قَالَ: «**لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ**»[2].

بدعة الخوارج أوّل البدعِ ظهوراً في الإسلام:

وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: (**أَوَّلُ الْبِدَعِ ظُهُوراً فِي الإِسْلامِ وَأَظْهَرُهَا ذَمّاً فِي السُّنَّةِ وَالآثَارِ، بِدْعَةُ الحرورية الْمَارِقَةِ**؛ فَإِنَّ أَوَّلَهُمْ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ - فِي وَجْهِهِ -: «اعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ! فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ» وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِمْ وَقِتَالِهِمْ، وَقَاتَلَهُمْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَالأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَفِيضَةٌ بِوَصْفِهِمْ وَذَمِّهِمْ وَالأمْرِ بِقِتَالِهِمْ...

وَلَهُمْ خَاصَّتَانِ مَشْهُورَتَانِ - فَارَقُوا بِهِمَا جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَأَئِمَّتَهُمْ -:

أَحَدُهَا: خُرُوجُهُمْ عَنِ السُّنَّةِ، وَجَعْلُهُمْ مَا لَيْسَ بِسَيِّئَةٍ سَيِّئَةً أَوْ مَا لَيْسَ بِحَسَنَةٍ حَسَنَةً، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَظْهَرُوهُ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ... وَهَذَا الْوَصْفُ تَشْتَرِكُ فِيهِ الْبِدَعُ الْمُخَالِفَةُ لِلسُّنَّةِ، فَقَائِلُهَا لا بُدَّ أَنْ يُثْبِتَ مَا نَفَتْهُ السُّنَّةُ، وَيَنْفِيَ

---

(١) (ضِئْضِيء): أي: مِنْ نسله وعَقِبه.

(٢) رواه البخاري، (٢/٨٦٦)، (ح٤٣٩٤)؛ ومسلم، (١/٤١٩)، (ح٢٥٠٠).

مَا أَثْبَتَتْهُ السُّنَّةُ، وَيُحَسِّنُ مَا قَبَّحَتْهُ السُّنَّةُ، أَوْ يُقَبِّحَ مَا حَسَّنَتْ السُّنَّةُ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ بِدْعَةً. . .

الْفَرْقُ الثَّانِي - فِي الْخَوَارِجِ وَأَهْلِ الْبِدَعِ -: أَنَّهُمْ **يُكَفِّرُونَ بِالذُّنُوبِ وَالسَّيِّئَاتِ**. وَيَتَرَتَّبُ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ بِالذُّنُوبِ اسْتِحْلالُ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ، وَأَنَّ دَارَ الإِسْلامِ دَارُ حَرْبٍ وَدَارَهُمْ هِيَ دَارُ الإِيمَانِ. وَكَذَلِكَ يَقُولُ جُمْهُورُ الرَّافِضَةِ؛ وَجُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ؛ وَالْجَهْمِيَّةِ؛ وَطَائِفَةٌ مِنْ غُلاةِ الْمُنْتَسِبَةِ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَمُتَكَلِّمِيهِمْ. فَهَذَا أَصْلُ الْبِدَعِ الَّتِي ثَبَتَ بِنَصِّ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ، أَنَّهَا بِدْعَةٌ، وَهُوَ جَعْلُ الْعَفْوِ سَيِّئَةً، وَجَعْلُ السَّيِّئَةِ كُفْراً)[١].

كيف هَجَر الخوارجُ السُّنَّة؟

وقع ما حذَّر منه النبيُّ ﷺ - في شأن الخوارج، من جهة جهلهم بالنصوص الشرعية، ومروقهم من الدِّين كمروق السهم من الرمية؛ عندما عدُّوا قبولَ التحكيم كفراً، فكفَّروا عليّاً وعثمان رضي الله عنهما، وكفَّروا أصحابَ الجمل، والحَكَمين، ومَنْ رضي بالتحكيم وصوَّبهما أو أحدَهما، وبذلك ردَّ كثيرٌ من الخوارج أحاديث جمهور الصحابة التي ظهرت بعد الفتنة؛ لرضاهم بالتحكيم، واتِّباعهم أئمة الجَور - على زعمهم[٢] -!

وأمَّا عن كيفية هَجْرِ الخوارج للسُّنَّة، فيتمثَّل في عدة أمور:

أولاً: الجهلُ المُطبِق بالقرآن والسُّنَّة، واستعمال القياس الخاطئ:

قال ابن تيمية رحمه الله - في صفات الخوارج -: (فهم جُهَّال؛ فارقوا السُّنَّة، والجماعة، عن جهل)[٣].

وتحدث ابن حزم رحمه الله - في جهل الخوارج بالقرآن والسُّنَّة قائلاً -:

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٩/ ٧١ - ٧٣).

(٢) انظر: مكانة السُّنَّة في التشريع الإسلامي، د. محمد لقمان السلفي (ص٢٣٤)؛ السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص١٣٠)؛ زوابع في وجه السُّنَّة، (ص٥١).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ٢٦٨).

(أسلاف الخوارج كانوا أعراباً قرؤوا القرآنَ قبل أنْ يتفقهوا في السُّنن الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء... ولهذا تجدهم يُكَفِّر بعضُهم بعضاً عند أقلِّ نازلةٍ تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارِها، فظَهَرَ ضعفُ القوم، وقوة جَهلِهم)[١].

ومع جهلهم في الكتاب والسُّنَّة؛ فإنهم من أشد الناس عملاً بالقياس؛ بل يتركون حديث رسول الله ﷺ وأقوال الصحابة والسلف الصالح إلى اجتهادهم الخاطئ الناتج عن قياس خاطئ، فَجُلُّ مسائلهم من هذا الباب[٢].

ثانياً: تجويزهم على النبيِّ ﷺ ما لا يجوز في حقِّه (كالجَور)، وردُّوا الجزء الأكبر من السُّنَّة:

هَجَر الخوارجُ السُّنَّة بردِّهم الجزء الأكبر منها ممَّا رواه الصحابة العدول؛ بسبب فساد أصلهم الذي بنوا عليه رأيهم، وهو تكفير مَنْ رضي بالتحكيم كائناً مَنْ كان؛ **بل إنَّ الخوارج لم يردُّوا السُّنَّة النبوية ويهجروها لتكذيبهم بصحة النقل فقط، بل لردِّ قول النبي ﷺ**، هذا ما صرَّح به ابن تيمية رحمه الله بقوله: (وَالْخَوَارِجُ جَوَّزُوا عَلَى الرَّسُولِ نَفْسِهِ أَنْ يَجُورَ، وَيُضِلَّ فِي سُنَّتِهِ، وَلَمْ يُوجِبُوا طَاعَتَهُ وَمُتَابَعَتَهُ، وَإِنَّمَا صَدَّقُوهُ فِيمَا بَلَّغَهُ مِنَ الْقُرْآنِ، دُونَ مَا شَرَعَهُ مِنَ السُّنَّةِ الَّتِي تُخَالِفُ ـ بِزَعْمِهِمْ ـ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ.

وَغَالِبُ أَهْلِ الْبِدَعِ غَيْرِ الْخَوَارِجِ يُتَابِعُونَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى هَذَا؛ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الرَّسُولَ لَوْ قَالَ بِخِلافِ مَقَالَتِهِمْ لَمَا اتَّبَعُوهُ... وَإِنَّمَا يَدْفَعُونَ عَنْ نُفُوسِهِمْ الْحُجَّةَ: إِمَّا بِرَدِّ النَّقْلِ؛ وَإِمَّا بِتَأْوِيلِ الْمَنْقُولِ. فَيَطْعَنُونَ تَارَةً فِي الإِسْنَادِ، وَتَارَةً فِي الْمَتْنِ. وَإِلَّا فَهُمْ لَيْسُوا مُتَّبِعِينَ وَلا مُؤْتَمِّينَ بِحَقِيقَةِ السُّنَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الرَّسُولُ، بَلْ وَلا بِحَقِيقَةِ الْقُرْآنِ)[٣].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (٤/ ١٢١).
(٢) انظر: المصدر نفسه، (١/ ١١٦).
(٣) مجموع الفتاوى، (١٩/ ٧٣).

ثالثاً: تجريح أكثر الصحابة، وردُّ رواياتهم عن رسول الله ﷺ:

إذ لم يَقبل الخوارج من السُّنَّة النبوية إلَّا ما جاء عن طريق صحابي لم يشترك في الفتنة الكبرى وما بعدها من أحداث؛ ومن أجل ذلك ردُّوا أحاديث جمهور الصحابة التي ظهرت بعد الفتنة، وهجروا السُّنَّة النبوية، وشذُّوا عن المسلمين بآراءٍ كان لها أكبر الأثر فيما أُثير بعد ذلك حول السُّنَّة النبوية من شبهات وضلالات[1].

أمَّا جمهور المسلمين فقد حَكَموا بعدالة الصحابة جميعاً، سواء منهم مَن كان قبل الفتنة أو بعدها، وسواء منهم مَن انغمس فيها أو جانبها، ويقبلون رواية العدول الثقات عنهم، وكان من آثار هذا الاختلاف في النظر إلى الصحابة أن هُوجمت السُّنَّة النبوية وهُجرت بعد أنْ جمعها الجمهور وحقَّقها أئمتهم ونقَّادهم، منذ عصر الصحابة حتى عصر الجمع والتدوين.

وإنه لبلاءٌ عظيم أنْ نُسقط عدالة جمهور الصحابة الذين اشتركوا في الفتنة، أو نُسقط أحاديثهم ونحكم بكفرهم أو فِسقهم، والخوارج في هذا الرَّأي ليسوا أقلَّ من الشيعة خطراً وفسادَ رأيٍ، وسوءَ نتيجة، وإذا كان مدار الاعتماد على الرواية هو صدق الصحابي وأمانته، فيما نقل ـ وقد كان ذلك موفوراً عندهم، وكان الكذب أبعد شيء عن طبيعتهم ودينهم وتربيتهم ـ فما دخل ذلك بآرائهم السياسية وأخطائهم؟ ووصفهم بأوصاف لا تليق بعامة الناس، فكيف بالصحابة رضي الله عنهم الذين كان لهم قدم صدق في الإسلام، ولولا أنَّ الله هيَّأهم لحفظ هذا الدِّين والدفاع عنه؛ لكنا نتيه في الظلمات، ولا نعرف كيف نهتدي سبيلاً[2].

رابعاً: لا يعملون بالسُّنَّة إذا خالفت أصولَهم، وليس لهم مُؤلَّفات مأثورة:

قال ابن تيمية رحمه الله: (والْخَوَارِجُ لا يَتَمَسَّكُونَ مِنَ السُّنَّةِ إِلَّا بِمَا فَسَّرَ مُجْمَلَهَا دُونَ مَا خَالَفَ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ عِنْدَهُمْ، فَلا يَرْجُمُونَ الزَّانِيَ، وَلا يَرَوْنَ

(١) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، خادم حسين بخش (ص٨٢).
(٢) انظر: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (١٣١، ١٦٢).

لِلسَّرِقَةِ نِصَاباً، وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يَقُولُونَ: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ قَتْلُ الْمُرْتَدِّ، فَقَدْ يَكُونُ الْمُرْتَدُّ عِنْدَهُمْ نَوْعَيْنِ. وأَقْوَالُ الْخَوَارِجِ إِنَّمَا عَرَفْنَاهَا مِنْ نَقْلِ النَّاسِ عَنْهُمْ، لَمْ نَقِفْ لَهُمْ عَلَى كِتَابٍ مُصَنَّفٍ، كَمَا وَقَفْنَا عَلَى كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالزَّيْدِيَّةِ، وَالْكَرَامِيَّةِ، وَالأَشْعَرِيَّةِ، والسالمية، وَأَهْلِ الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ، وَالظَّاهِرِيَّةِ، وَمَذَاهِبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْفَلاسِفَةِ، وَالصُّوفِيَّةِ، وَنَحْوِ هَؤُلاءِ)[(١)].

المطلب الثاني

مُقاومة الصحابة رضي الله عنهم لِضَلال الخوارج

أسلاف الخوارج من الأعراب:

مَنْ يتتبَّع أخلاق الخوارج ومواقفهم الغليظة مع النبي ﷺ أو مع كبار الصحابة رضي الله عنهم يتبيَّن له أنهم ـ في مبدئهم ـ كانوا من الأعراب الجفاة، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٩٧﴾﴾ [التوبة: ٩٧]. فلا عجب أنْ يأخذوا بظواهر النصوص؛ لأنه ليس لهم نصيب من الفقه في الدِّين والتأدب بآداب الشريعة، ولو كان لهم نصيب من ذلك لاهتدوا إلى آياتٍ تأمر بالتحكيم؛ من مثلِ قوله تعالى: ﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥]، فالتحكيم مشروع بنصِّ القرآن، والحَكَمان إنما يحكمان بما أمر الله تعالى به: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

قال ابن حزم رحمه الله: (أسلاف الخوارج كانوا أعراباً قرؤوا القرآن قبل أن يتفقهوا في السُّنن الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولم يكن فيهم أحدٌ من الفقهاء؛ لا من أصحاب ابن مسعود، ولا أصحاب عمرو، ولا أصحاب عليٍّ، ولا أصحاب عائشة، ولا أصحاب أبي موسى، ولا أصحاب معاذ بن جبل، ولا

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٣/٤٨، ٤٩).

أصحاب أبي الدرداء، ولا أصحاب سلمان، ولا أصحاب زيد، وابن عباس، وابن عمر، ولهذا تجدهم يُكفِّر بعضُهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها، فظهر ضعف القوم، وقوة جهلهم)(١).

ليس في الخوارج أحدٌ من الصحابة:

من البدهي ألَّا يكون في الخوارج أحدٌ من الصحابة ﵃، ولا من فقهاء التابعين؛ لأنَّ هؤلاء أهلُ علمٍ ونظرٍ وفقهٍ في الدِّين، ومن صفات الخوارج جرأتهم على النصوص، وعلى أهل العلم والكبراء، والخروج على خليفة المسلمين واتِّهامه بالكفر وقتله.

وممَّا يدل على أنَّ الخوارج لم يكن فيهم أحد من الصحابة ﵃ ولا من فقهاء التابعين؛ ما جاء عن ابن عباس ﵄؛ أنه قال ـ في محاورته للخوارج ـ: (لَمَّا اجتمعت الحرورية يخرجون على عليٍّ، قال: جعل يأتيه الرجلُ، فيقول: يا أمير المؤمنين! القومُ خارجون عليك.

قال: دعُوهم حتى يخرجوا، فلمَّا كان ذات يوم، قلتُ: يا أمير المؤمنين! أبرِدْ بالصلاة؛ فلا تفتني حتى آتي القوم. قال: فدخل عليهم وهم قائلون، فإذا هم مُسْهَمةٌ(٢) وجُوهُهُم من السَّهر، وقد أثَّر السجود في جباههم، كأنَّ أيديهم ثَفِنُ(٣) الإبل، عليهم قمص مرحضة. فقالوا: ما جاء بك يا ابن عباس! وما هذه الحُلَّة عليك؟ قال: قلتُ: ما تعيبون مني، فلقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ أحسنَ ما يكون من ثياب اليمنية، قال: ثم قرأتُ هذه الآية: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ [الأعراف: ٣٢].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (٤/ ١٢١).

(٢) (**مُسْهَمةٌ**): يقال: سَهَم لونُه يسْهَم: إذا تَغيَّر عن حالِهِ لِعَارِضٍ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ١٠٤٥).

(٣) (**ثفِن**): جمع ثَفِنَة بكسر الفاء، **والثَّفِنَة**: ما وَلِيَ الأرضَ من كلِّ ذاتِ أربعٍ إذا بَرَكَت؛ كالرُّكْبتين وغيرِهما، ويحصل فيه غِلَظٌ من أثَر البُروك. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (١/ ٦٢٢).

فقالوا: ما جاء بك؟ فقال: **جئتُكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحدٌ**، ومِنْ عند ابنِ عمِّ رسول الله ﷺ، وعليهم نزل القرآنُ، وهم أعلم بتأويله، جئتُ لأبلغكم عنهم، وأبلغهم عنكم...)[١].

وجه الدلالة: قوله: (وليس فيكم منهم ـ أي: الصحابة ـ أحدٌ).

وقد استنكر الشاطبي رحمه الله **فِعلَ الخوارج**؛ كما استنكره السلف الصالح، وردَّ عليهم قائلاً: (الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السُّنَّة؛ إذ عَوَّلوا على ما بنيت عليه من أنَّ الكتاب فيه بيانُ كلِّ شيء، فاطَّرحوا أحكامَ السُّنَّة فأداهم ذلك إلى الانخلاعِ عن الجماعة، وتأويلِ القرآن على غير ما أنزل الله)[٢].

ثم بيَّن رحمه الله **أهمية السُّنَّة لفهم القرآن**، فيقول: (السُّنَّة تُوَضِّح المُجمل، وتُقيِّد المطلق، وتُخصِّص العموم، فتُخرج كثيراً من الصيغ القرآنية عن ظاهر مفهومها في أصل اللغة، وتعلم بذلك أنَّ بيان السُّنَّة هو مراد الله تعالى من تلك الصِّيغ، فإذا طُرِحَتْ واتُّبع ظاهر الصيغ بمجرد الهوى؛ صار صاحب هذا النَّظر ضالّاً في نظره، جاهلاً بالكتاب، خابطاً في عمياء، لا يهتدي إلى الصواب فيها؛ إذ ليس للعقول من إدراك المنافع والمضار في التصرفات الدنيوية إلَّا النَّزر اليسير، وهي في الأخروية أبعد على الجملة والتفصيل)[٣].

مُقاومة الصحابة رضي الله عنهم لِضَلال الخوارج:

كان الصحابة الكرام رضي الله عنهم بالمرصاد لضلالات الخوارج، فكانوا يكشفون

---

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه، (١٠/ ١٥٧)، (رقم ١٦٠)؛ وأحمد في المسند مختصراً، (١/ ٨٦)؛ والفسوي في المعرفة والتاريخ، (١/ ٢٨٦)؛ والحاكم في المستدرك، (٢/ ١٦٤)، (رقم ٢٦٥٦)، وقال: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)؛ والبيهقي في الكبرى، (٨/ ١٧٩)، (رقم ١٦٥١٧)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، واللفظ له، (٢/ ١٢٦)؛ وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، (٦/ ٢٣٩). وقال: (رواه الطبراني، وأحمد بعضه، ورجالهما رجال الصحيح).

(٢) الموافقات، (٤/ ٣٢٥، ٣٢٦). (٣) الموافقات، (٤/ ٣٣٤).

ظلمتها، ويُبيِّنون عوارها، ويردون باطلها، ويُحاجوهم ويخاصموهم بالسُّنَّة، ومن ذلك:

١ ـ عن عمر بن الأشج؛ أنَّ **عمر بن الخطاب** ﷺ قال: (إنَّه سيأتي ناسٌ يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالسُّنن؛ فإنَّ أصحابَ السُّنن أعلم بكتاب الله)[١].

٢ ـ عن **ابن عباس** ﵄: (أنَّ **عليَّ بنَ أبي طالبٍ** ﷺ أرسله إلى الخوارج، فقال: اذهب إليهم فخاصمهم، ولا تحاجهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسُّنَّة)[٢].

٣ ـ عن الحسن، قال: (بينما **عِمرانُ بنُ الحُصين** [ﷺ] يُحدِّث عن نبيِّنا ﷺ، إذْ قال له رجل: يا أبا نجيد! حَدِّثنا بالقرآن، فقال له عمران: أرأيتَ أنت وأصحابك تقرؤون القرآن، أكنتم مُحدِّثي؛ كم الزكاة في الذهب والإبل والبقر، وأصناف المال؟ ولقد شهدتُ وغِبتَ أنت، ثم قال: فرض رسولُ الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا، فقال الرجل: يا أبا نجيد! أحييتني أحياك اللهُ، ثم قال الحسن: فما مات ذلك الرجلُ حتى كان من فقهاء المسلمين)[٣].

٤ ـ عن **زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ** ﷺ قَالَ: (بَعَثَ إِلَيَّ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ زِيَادٍ، فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ: مَا أَحَادِيثُ تُحَدِّثُهَا وَتَرْوِيهَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَا نَجِدُهَا فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ، تُحَدِّثُ أَنَّ لَهُ حَوْضاً فِي الْجَنَّةِ؟! قَالَ: قَدْ حَدَّثَنَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَوَعَدَنَاهُ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ شَيْخٌ قَدْ خَرِفْتَ. قَالَ: إِنِّي قَدْ

---

(١) رواه الدارمي في سننه، (١/ ٦٢)، (رقم ١١)؛ والآجري في الشريعة، (١/ ٤٠٩)، (رقم ٩٣).

(٢) مفتاح الجنة، للسيوطي (ص٥٩).

(٣) رواه الطبراني في الكبير، (١٨/ ١٦٥)، (رقم ٣٦٩)، والحاكم في المستدرك، (١/ ١٩٢)، (رقم ٣٧٢)؛ والهروي في ذم الكلام وأهله، (٢/ ٨٠)، (رقم ٢٤١)؛ وابن حجر في المطالب العالية)، (١٢/ ٧٣٤)، (رقم ٣٠٩٨)؛ والسيوطي في مفتاح الجنة، (ص٣٤).

سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ جَهَنَّمَ**» وَمَا كَذَبْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ)(١).

٥ ـ عَنْ عَلْقَمَةَ؛ أَنَّ **عَبْدَ اللهِ بنَ مسعودٍ** رضي الله عنه قَالَ: (لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُوتَشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ. فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ، يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ. فَقَالَ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ. قَالَ: لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتِ: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟**﴾ [الحشر: ٧]. قَالَتْ: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ)(٢).

المطلب الثالث

الآثار السيئة لهجر الخوارج للسُّنَّة

الخوارج يُنكرون حجية الإجماع، والسُّنن الشرعية، ويزعمون ألَّا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلَّا من القرآن، ومع ذلك فهم يجمدون على المعنى الظاهر من النص دون بحثٍ عن معناه الذي يهدف إليه، أو يؤولون النصوص تأويلاً يوافق أهواءهم(٣).

ولقد ضَلَّ الخوارج برفضهم السُّنَّة، ووقعوا في أخطاء جسيمة؛ لأنهم كفَّروا المسلمين بالذنوب والسيئات، واستحلُّوا دماءهم، وجعلوا دار المسلمين دار حرب، ودارهم دار الإيمان؛ كما تقدَّم من كلام ابن تيمية(٤).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في مسنده، (ص٣٥٤)، (رقم ٥١٧)؛ وأحمد في المسند، (٤/ ٣٦٦)، (رقم ١٩٢٨٥)؛ وابن أبي عاصم في السُّنَّة، (٢/ ٣٢٢)، (٦٩٩)؛ والطبراني في الكبير، (٥/ ١٨١)، (رقم ٥٠٢١)، والحاكم في المستدرك، (١/ ١٤٩)، (رقم ٢٥٨).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ١٠١٥)، (رقم ٤٩٣٥)؛ ومسلم، (٢/ ٩٣٧)، (رقم ٥٦٩٥).

(٣) انظر: النبوات، لابن تيمية (ص٨٩)؛ أصول الدين، للبغدادي (ص١٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، (١٩/ ٧٢ ـ ٧٣).

لقد كان للخوارج أثر سيئ في التاريخ الإسلامي منذ بدايتهم حتى العصر الحديث، وهذه الآثار السيئة كان سببها الرئيس هجرهم للسُّنَّة النبوية وبعدهم عنها؛ إمَّا بردِّها، أو بتأويلها تأويلاً فاسداً، أو بتقديم القياس عليها، وفي النقاط التالية نُشير إلى الآثار السيئة لهجر الخوارج للسُّنَّة النبوية قديماً وحديثاً كما يلي:

أولاً: آثار هجر الخوارج للسُّنَّة قديماً:

أ ـ فيما يتعلَّق بالأحكام الشرعية والعقدية:

قد ترتَّب على هجرهم السُّنَّة النبوية أنْ وقعوا في تخبُّطاتٍ لا حصر لها؛ في العقائد والأحكام الفقهية التي خالفوا فيها جمهور المسلمين، بل خالفوا فيها كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، **ومن أمثلة تخبطات الخوارج في أحكام الشريعة**:

بعضهم يرى: أنَّ التيمم جائز، ولو على رأس بئر، **وبعضهم** يرى: أن الواجب من الصلاة إنما هو ركعة واحدة بالغداة وأُخرى بالعشي، **وبعضهم** يرى: أنَّ الحج في جميع شهور السُّنَّة، **وبعضهم**: يُبيح دم الأطفال والنساء ممن لا ينتمي إلى عسكرهم، **وبعضهم**: جَوَّز نكاحَ بنتِ الابن وبنتِ الأخ والأخت، **وبعضهم**: أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن، وأنَّ مَنْ قال: لا إلٰه إلا الله؛ فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه.

وقد توسَّعوا في معتقدهم الفاسد، فأبطلوا رجم المحصن، وقطعوا يد السارق من الإبط، وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها، وكفَّروا مَنْ ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرةً، وحُكم مرتكب الكبيرة عندهم حُكم الكافر، وكفُّوا عن أموال أهل الذمة، وعن التَّعرُّض لهم مطلقاً، وفتكوا بمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب، وغير ذلك الكثير والكثير[(١)].

---

(١) انظر: فتح الباري، (١٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨)؛ الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ١١٣).

(وهذا مما يدل على جهلٍ عميق حتى بالقرآن الكريم، وأكثر ذلك أتاهم من أنهم لا يعتدون برواية جمهور المسلمين، وكيف يأخذون دينهم عن قوم هم كفَّار في نظرهم، وإنما يعتمدون ما رواه لهم أئمتهم، وهم خَلَوا من العلم بسنة رسول الله ﷺ، بل خلوا من فهم أحكام القرآن على وجهها الصحيح.

ب ـ فيما يتعلَّق بالفتنة وأضرارها:

لقد ترتَّب على آراء الخوارج الشاذة في مسائل التكفير والخروج على حُكَّام المسلمين وغيرها؛ أنْ خرجوا أوَّل ما خرجوا على عثمان بن عفان رضي الله عنه وانتهت الفتنة بقتله، ثم تجدَّدت في عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فرفضوا التحكيم وخرجوا عليه، وانتهت الفتنة بقتله، فنتج عن فتنتهم مقتل خليفتين راشدين من خلفاء رسول الله ﷺ، وهما مَنْ هما من رسول الله ﷺ مكانةً ومنزلةً وقرابةً وصهراً.

فكانت فتنتهم بذرة الشِّقاق الأُولى في جسد الأمة المسلمة؛ بسبب جهلهم وتركهم سنته ﷺ.

ثانياً: آثار هجر الخوارج للسُّنَّة في العصر الحديث:

لا توجد جماعةٌ بعينها ـ في العصر الحديث ـ تُسمِّي نفسَها الخوراج أو الحرورية، ولكن هناك جماعات عندما تُقابِل أفكارها ومعتقداتها وآرائها بما كان عليه الخوارج؛ فإننا نجد تشابهاً كبيراً يصل إلى حدِّ التطابق بينهم، ونجد أُخرى تشترك معهم في كثير من صفاتهم وآرائهم، غير أننا نجد أنفسنا أمام تيار فكري يسيء إلى الأمة الإسلامية ويضعفها؛ بسبب ممارساته الشاذة، **ومن أهم آثارهم السيئة في الأمة ما يلي:**

١ ـ **تكفيرهم حُكَّامَ المسلمين**، فترتَّب على ذلك التكفير أنْ كفَّروا أعوانَ الحُكَّام ومَنْ يواليهم، فاستباحوا دماءهم واستحلُّوا حرماتهم، فكانت التفجيرات التي حدثت وما تزال تحدث بين الفينة والفينة، والتي تكلِّف الأمة القدر الكبير من الأموال التي لو استُثمِرت في بناء الأمة لكان أصلح لها.

٢ ـ **الغدر بالآمنين من أبناء الإسلام في المجتمعات الإسلامية، وكذا**

بأهل الذمة الذين لهم في أعناقنا عهد أمانٍ وذمَّة؛ وذلك من خلال اللجوء إلى المجمَّعات السكنية بسيارات مفخخة محمَّلة بالمتفجرات، والناس آمنون مطمئنون، فيفجرون المساكن بدعوى إخراج المشركين من جزيرة العرب.

٣ ـ **تفجير المساجد وقتل المصلين الأبرياء** في مصلاهم.

٤ ـ **زعزعة أمن البلاد وتهديد مصالح العباد في التجارة والاقتصاد**؛ وذلك بمحاولة تفجير المنشآت الحيوية التي تعود بالخير على مجتمعات المسلمين.

٥ ـ **إعطاء مسوِّغ لغير المسلمين والمُتربِّصين في مهاجمة الإسلام ونبزه بالإرهاب**، فتُصاب الدعوة بالشلل، وتتوقف في كثير من بقاع الأرض.

٦ ـ **إعطاء غطاء للاستعمار؛ كي تتدخل الدول الاستعمارية في شؤون المسلمين**؛ بل يأتون بأسلحتهم وعتادهم وجنودهم وحشودهم للسطو على خيرات بلاد المسلمين واحتلال أرضهم؛ بذريعة ما يطلق عليه «مكافحة الإرهاب» أو «محاربة الإرهاب».

الخوارج وروايتهم الحديث:

وُجِدَ من الخوارج مَنْ رُوِيَ عنه حديثُ رسولِ اللهِ ﷺ، واعتمده بعض أئمة الحديث؛ كالبخاري ـ كما قال ابن الصلاح في مُقدِّمته ـ فقد احتج بعِمْرانَ بنِ حِطَّان، وهو من الخوارج، لا سيما إذا علمتَ أنَّ الخوارج يحكمون بكفر مَنْ يكذب؛ لأنَّ مرتكب الكبيرة كافر في نظرهم، والكذب من الكبائر)[1].

واحتجاج الإمام البخاري «بعِمْرانَ بنِ حِطَّان»، وبغيره من المبتدعة محمول على أحد ثلاثة أمور:

١ ـ أنه خرَّج لهم ما حُمِلَ عنهم قبل ابتداعهم.

٢ ـ أو تابوا ورجعوا عن بدعتهم في آخر حياتهم.

---

(١) الحديث والمحدثون، د. محمد أبو زهو (ص٨٦).

٣ ـ أو تبرَّؤوا مما نُسِبَ إليهم.

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع، إذا كان صادق اللَّهجة مُتديِّناً، وقد **قيل**: إنَّ عمران تاب من بدعته، وهو بعيد، و**قيل**: إنَّ يحيى بن أبي كثير حَمَلَه عنه قبل أنْ يبتدع)[١].

وليس لعمران بن حِطَّان في «صحيح البخاري» سوى حديثين: أحدهما متابعة[٢]، والآخَر أصل[٣].

وعلى الأقوال السابقة يُحمل أيضاً ما أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» عن بعض المبتدعة[٤].

لم يكن الخوارج يكذبون في الأحاديث:

والحق يُقال: إنَّ الخوارج لم يكونوا يكذبون في الأحاديث؛ لأنهم يُكفِّرون مرتكب الكبيرة، وهم أيضاً لا يستحلُّون الكذب ولا الفسق ولا التقية، ولم يأت دليل يدل على أنَّ الخوارج قد وضعوا الأحاديث واختلقوها كما فعلت الروافض.

قال د. مصطفى السباعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لم أعثر على حديثٍ وضَعَه خارجي، وبحثتُ كثيراً في كتب الموضوعات، فلم أعثر على خارجيٍّ عُدَّ من الكذَّابين والوضَّاعين. . .

لقد حاولتُ أنْ أعثرَ على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج، ولكني رأيتُ الأدلة العلمية على العكس، تنفي عنهم هذه التهمة، فقد كان الخوارج ـ كما ذكرنا ـ يُكفِّرون مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقاً، والكذبُ كبيرة، فيكف إذا كان على رسول الله ﷺ؟)[٥].

---

(١) فتح الباري، (١٠/ ٢٩٠).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب اللِّباس، باب: لُبْس الْحَرِيرِ وَافْتِرَاشِهِ لِلرِّجَالِ وَقَدْرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ، (١/ ٣٢٢)، (ح٥٨٣٥).

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب اللِّباس، باب: نَقْض الصُّوَر، (١/ ٣٥٧)، (ح٥٩٥٣).

(٤) انظر: السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، عماد السيد الشربيني (ص٨٢).

(٥) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٨٢ ـ ٨٣).

وقد ورد عن أهل العلم ما ينفي عن الخوارج تهمة الكذب على رسول الله ﷺ، ومن ذلك:

١ ـ قول المُبَرِّد رحمه الله: (والخوارج ـ في جميع أصنافها ـ تبرأ من الكاذب، ومن ذي المعصية الظاهرة)(١).

٢ ـ قول أبي داود سليمان بن الأشعث رحمه الله: (ليس في أصحاب الأهواء أصحُّ حديثاً من الخوارج)(٢).

٣ ـ قول ابن تيمية رحمه الله: (ومَنْ تأمَّل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدِّين فهم من أصدق الناس، حتى قيل: إنَّ حديثهم من أصح الحديث)(٣).

وقوله أيضاً: (ليس في أهل الأهواء أكثر كذباً من الرافضة، بخلاف غيرهم؛ فإنَّ الخوارج لا يكادون يكذبون، بل هم من أصدق الناس مع بدعتهم وضلالهم)(٤).

والسؤال: هل رواية بعض الخوارج لحديث رسول الله ﷺ تشفع لهم، أو تنفي عنهم هجرَهم للسُّنَّة؟

بالقطع لا؛ لأنهم إنما رووا الأحاديث عن الصحابة الذين لم ينخرطوا في الفتنة ولم يشاركوا فيها ولم يكونوا طرفاً في التحكيم، فهؤلاء في نظرهم ليسوا مرتدِّين؛ ولذا يجوز الأخذ عنهم، أمَّا غيرهم من الصحابة فقد كفَّروهم، وبالتالي ردُّوا حديثهم عن رسول الله ﷺ؛ فهم بذلك كمَنْ آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، فهل يشفع له إيمانه ببعضٍ فيما كفر فيه؟!

أمَّا صِدقُهم فيجري مجرى مكارم الأخلاق التي ربما توفَّرت لدى

(١) الكامل في اللغة والأدب، (٣/ ١٢٢).
(٢) الكفاية في علم الرواية، (١/ ١٣٠).
(٣) المنتقى من منهاج الاعتدال، (ص٢٢، ٢٣). وانظر: منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٢٩).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٧).

الكافر، ومثال ذلك: ما كان من عفَّة «عنترة» في الجاهلية في قوله:

وأَغُضُّ طَرْفِي مَا بَدَتْ لي جَارَتي حَتَّى يُوارِي جارَتِي مَأْواها[1]

الخلاصة

أن الخوارج هجروا السُّنَّة النبوية، وهم من أجهل الناس بها؛ لأنها من طريق صحابة رسول الله ﷺ وهم كفَّار في زعمهم، ومن أهم أسباب عقيدة الخوارج جفاء طبعهم وغلظتهم؛ لذا يحاربون المسلمين ـ في كل مكان وزمان ـ ويُريقون دماءَهم وينتهكون حرماتهم، فهم أحق وأجدر أن يطلق عليهم لقب «الخوارج البغاة» لخروجهم على السُّنَّة وأهلها ومعاداتهم لها[2].

وإنَّ هذا الفِكر الخارجي قديمه وحديثه إنما ظهر وانتشر عندما هُجِرتْ سُنَّةَ رسول الله ﷺ، وقُدِّم عليها آراء الرجال وأهواؤهم وأقيستهم، ولو أنهم امتثلوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩]. لكان خيراً، ولربَّما تغيَّر كثير من واقع الأمة المرير، ولكن لا نملك إلَّا أنْ نسأل الله تعالى الثباتَ على دينه، والتَّبصُّرَ فيه، ومتابعةَ سُنَّةِ نبيِّه الكريم ﷺ.



(١) ديوان عنترة بن شداد، (ص١٣٨).

(٢) انظر: شرح القصيدة النونية، د. محمد خليل هراس (ص٣٢٢)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (ص٨٦).

المبحث الثاني

هجر الرافضة للسُّنَّة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: خطورة الرافضة على الإسلام وأهله.

المطلب الثاني: صفات وأوصاف الرافضة.

المطلب الثالث: عَبَثُ الرافضة بالقرآن الكريم.

المطلب الرابع: عَبَثُ الرافضة بالسُّنَّة النبوية.

المطلب الأول

خطورة الرافضة على الإسلام وأهله

لم تكتف الرافضةُ بهجرهم للسُّنَّة، وإنكارهم لها، بل أضافوا إضافةً مُنكَرةً جعلت إجرامَهم مُضاعفاً؛ إذْ لم يكتفوا بإنكار الحديث ورفضِه، وإنما لجؤوا إلى وضع ما أسْمَوه أحاديثَ ونسبوها إلى النبي ﷺ، فأصبحوا بهذه الفِعلة النكراء من ألد أعداء السُّنَّة كيداً ومكراً، واختلاقاً للكذب والبهتان على السُّنَّة النبوية، والأئمة من آل البيت رضي الله عنهم.

وعلى هذا، فإنَّ أهم مظاهر هجر الرافضة للسُّنَّة يتمثَّل في:

أولاً: ردِّهم حديث رسول الله ﷺ.

ثانياً: وضعِهم الحديث عن رسول الله ﷺ وكذبهم عليه.

أسباب نشوء التَّشيع:

نشأ التشيع ـ في ظاهر الأمر ـ على الاعتقاد بأنَّ علياً رضي الله عنه وذريته هم أحقُّ الناس بالخلافة، بعد رسول الله ﷺ، وأنَّ علياً أحقُّ بها من سائر الصحابة

بوصية من النبي ﷺ، كما زعموا في رواياتهم التي اخترعوها، وملؤوا بها كتبهم قديماً وحديثاً.

والحق أن التشيُّع أشد خطراً على الإسلام، إذ استتر به أعداء الإسلام؛ لهدمه، ولقد كان التشيُّع مأوًى يلجأ إليه كلُّ مَنْ أراد هدم الإسلام لعداوةٍ أو حقد، ومَنْ كان يريد إدخال تعاليم آبائه؛ من يهودية ونصرانية وزردشتية وهندية، كلُّ هؤلاء كانوا يتَّخِذون حُبَّ آل البيت ستاراً يضعون وراءه كلَّ ما شاءت أهواؤهم[١].

وها هو اليهودي عبد الله بن سبأ الذي أظهر الإسلام نفاقاً، وتظاهر بحبِّ عليٍّ رضي الله عنه **وغلا فيه**، حتى زعم أنَّ الله تعالى قد حلَّ فيه، وعمل في السرِّ؛ لبثِّ سموم دعوته في عوام الناس، وقد حاول عليٌّ رضي الله عنه القضاء على هذه الفتنة، فأحرق كثيراً منهم، ولكن الأمر استفحل والفتنة تأصَّلت جذورها، وأخذت الأفكار المسمومة موقعها في قلوب الكثير من الناس، وترسَّخت فكرة عدم قبول الأحاديث المروية من غير أشياع عليٍّ رضي الله عنه[٢].

وتستَّر بعض الفرس بالتشيُّع، وحاربوا الدولة الأموية، والعباسية، وقاموا بثورات عديدة، سجَّلها علماء الفرق والتاريخ، وما في نفوسهم إلَّا الكُره للعرب ودولتهم، والسعي لاستقلالهم وهيمنتهم، وتاريخ الشيعة في القديم والحديث شاهد صدق على أنَّ الحركات المارقة والهدامة إنَّما خرجت من تحت عباءتهم بعد أن رضعت لَبَنَهم وهُدْهِدَتْ بين ذراعيهم[٣].

يقول السيوطي رحمه الله: (**وأصل هذا الرأي الفاسد**: أنَّ الزنادقة، وطائفةً من غلاة الرافضة، ذهبوا إلى إنكارِ الاحتجاج بالسُّنَّة، والاقتصارِ على القرآن، وهم في ذلك مختلفو المقاصد.

---

(١) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، د. غالب عواجي (١/ ١٢٨).
(٢) انظر: مكانة السُّنَّة في التشريع الإسلامي، (ص٢٣٥).
(٣) انظر: فجر الإسلام، د. أحمد أمين، (ص٢٧٦)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (ص٨٨).

فمنهم: مَنْ كان يعتقد أنَّ النبوة لعليٍّ رضي الله عنه، وأنَّ جبريلَ عليه السلام أخطأ في نزوله إلى سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، تعالى اللهُ عمَّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً.

ومنهم: مَنْ أقرَّ للنبي صلى الله عليه وسلم بالنبوة، ولكن قال: إنَّ الخلافة كانت حقّاً لعليٍّ، فلمَّا عدل بها الصحابةُ عنه إلى أبي بكرٍ رضي الله عنهم أجمعين؛ قال: هؤلاء المخذولون ـ لعنهم الله ـ كَفَروا حيث جاروا، وعدلوا بالحقِّ عن مستحِقِّه، وكفَّروا ـ لعنهم الله ـ عليّاً رضي الله عنه أيضا؛ لعدم طلبه حقَّه.

فبَنَوا على ذلك ردَّ الأحاديث كلها؛ لأنها عندهم ـ بزعمهم ـ من رواية قومٍ كُفَّار، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

وهذه آراءٌ ما كنتُ أستحِلُّ حكايتَها، لولا ما دعت إليه الضَّرورةُ؛ من بيان أصل هذا المذهب الفاسد، الذي كان الناسُ في راحةٍ منه من أعصار.

وقد كان أهلُ هذا الرأي موجودين بكثرة في زمن الأئمة الأربعة فمَنْ بعدهم، وتصدَّى الأئمةُ الأربعة وأصحابُهم في دروسِهم، ومُناظراتِهم، وتصانيفِهم، للرد عليهم)[1].

خطورة الرافضة على الإسلام وأهله:

خطورة الرافضة على الإسلام وأهله (أهلِ السُّنَّة) نابع من عدة أمور[2]:

١ ـ أصل بدعة الرافضة كان عن زندقةٍ وإلحاد، بخلاف الخوارج ـ مثلاً ـ الذين كانت بدعتهم عن جهل وضلال؛ كما قال ابن تيمية رحمه الله: (الذي ابتدع مذهب الرافضة كان زنديقاً مُلحداً عدواً لدين الإسلام وأهله، ولم يكن من أهل البدع المُتأوِّلين؛ كالخوارج والقدرية)[3].

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة، (ص٦ ـ ٧).

(٢) انظر: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الرافضة، د. عبد الله بن إبراهيم عبد الله (١/ ٥)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (١/ ٨٧)؛ أصول وقواعد منهجية، أحمد بن عبد الرحمٰن الصويان، (ص٣٨).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٤/ ٢٠٣).

٢ ـ استعمالهم للتقية المرادفة للكذب، وتظاهرهم بنصرة آل البيت، وانخدع بهم كثير من عوام المسلمين، بل بعض خواصهم.

٣ ـ بُغضُهم وتكفيرُهم ولَعنُهم صحابة رسول الله ﷺ إلَّا نفراً يسيراً، وبُغضهم وتكفيرهم لأهل السُّنَّة وتربية أتباعهم على هذا البغض.

٤ ـ التشيع كان مأوًى يلجأ إليه كلُّ مَن أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ولقد أصبح الرافضة الخندق الذي يتسلَّل منه الباطنية والملاحدة؛ لتحريف الإسلام؛ كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (أصلُ الرَّفضِ إنما أحدثه زنديقٌ غَرَضُه إبطالُ دينِ الإسلام، والقدح في رسول الله ﷺ كما قد ذكر ذلك العلماء، وكان عبدُ الله بن سبأ شيخُ الرافضة لَمَّا أظهر الإسلام أراد أنْ يُفسد الإسلام بمكره وخُبثه؛ كما فعل بولص بدين النصارى، فأظهر النُّسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى سعى في فتنة عثمان وقتله... ولهذا كانت الزنادقة الذين قصدُهم إفساد الإسلام يأمرون بإظهار التشيع، والدخول إلى مقاصدهم من باب الشيعة)[1].

٥ ـ تاريخ الشيعة ـ في القديم والحديث ـ شاهد صدق على أنَّ الحركات المارقة والهدَّامة إنما خرجت من تحت عباءتهم بعد أنْ رضعت لبَنَهم وهُدهدت بين ذراعيهم.

٦ ـ الرافضة في هذا الزمن صار لهم دول يحتمون بها، ويحكمون تحت ظلها.

٧ ـ كثرة دعاة الرافضة وانتشارهم في أقطار الأرض ومحاولة جذب المسلمين إلى مذهبهم الفاسد.

٨ ـ انخداع بعض المسلمين بالرافضة وظهور مَنْ يدعو إلى التقريب بين أهل السُّنَّة والرافضة، ووجود معاهد في بعض بلاد أهل السُّنَّة لهذا الغرض، بل وُجِدَ مَنْ يزعم أنه لا فرق بين أهل السُّنَّة والرافضة في شيء من أمور الاعتقاد، بل ذلك كالخلاف بين المذاهب الأربعة!

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٣٣٩، ٣٤٠).

ولعل الخطر الأكبر على الإسلام وأهله من وراء الرافضة قديماً وحديثاً هو ردُّهم سُنَّة رسول الله ﷺ ومحاربتهم لها، ونشر البدع المختلفة في كافة أقطار الأرض حتى إنه في كثير من البلدان التي هي خالصة لأهل السُّنَّة وُجِدَ من بدعهم الكثير؛ ومنها: زيارة القبور والتبرُّك بها والتَّوسل بصاحبها والإهداء إليها، وإقامة الموالد لأصحابها وغير ذلك من مظاهر غير خافية، فكم أماتوا من سُنَّة وأحيوا من بدعة، وهذا من هجر السُّنَّة النبوية.

وكذا وضعُهم الحديث عن رسول الله ﷺ وإدخال ما ليس في الدين إلى الدين؛ فلبَّسوا على كثير من الناس دينهم وانحرفوا بهم عن طريق الحق والهدى والنور إلى طرق الضلال والظلمات والغواية.

ابن تيمية رحمه الله يتصدَّى للرافضة:

تكفَّل الله تعالى بحفظ هذا الدين، فكلما افترى المفترون هيأ الله مَنْ يقمعهم ويُبيِّن للمسلمين بطلان قولهم، ومن هؤلاء العلماء الذين جاهدوا في هذا الميدان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فهو من العظماء الأفذاذ الذين تصدَّوا للرافضة وأفشلوا مخططاتهم وحذَّروا المسلمين من شرهم، ولا يوجد كتاب يردُّ على الرافضة، ويفضحهم، ويبيِّن قُبحَ مذهبهم مِثلَ كتابه: «منهاج السُّنَّة النبوية»، فهو يناقش الخصوم، ويدحض حججهم، ويرد على شبهاتهم، بمنهج علمي جامعاً بين العقل والنقل، وإيراد البراهين الواضحة المنضبطة بالعدل والإنصاف، وليس بالظلم والتعسف.

وزماننا هذا يُشبه زمان ابن تيمية رحمه الله، من ناحية ظهور الرافضة ووجود دول تحميهم، وضعف كثير من أهل السُّنَّة أو تخاذلهم، لذا فإنَّ ما صلح أن يكون ردّاً على الروافض في ذلك الوقت فهو صالح أن يكون ردّاً عليهم في هذا الوقت[1].

---

(١) انظر: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الرافضة، (١/٥).

المطلب الثاني

صفات وأوصاف الرافضة

أولاً: الجهل وقِلَّة العقل:

ذَكَرَ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ **أنَّ الرافضة**[١] **بلغوا الغايةَ في الجهل بدينِ الإسلام، وقلَّةِ العقل**، فيقول: (**والرافضةُ من أجهل الناس بدين الإسلام**، وليس للإنسان منهم شيء يختص به إلَّا ما يَسُرُّ عدوَّ الإسلام، ويسوءُ وليَّه، فأيامهم في الإسلام كلُّها سودٌ، وأعرَفُ الناس بعيوبِهم وممادحهم أهلُ السُّنَّة، لا تزال تطَّلِعُ منهم على أمور غيرها عرفتها؛ كما قال تعالى ـ في اليهود ـ: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، ولو ذكرتُ بعضَ ما عرفتُه منهم بالمباشرة، ونقلِ الثقات، وما رأيته في كتبهم؛ لاحتاجَ ذلك إلى كتابٍ كبير، **وهم الغايةُ في الجهل، وقِلَّةِ العقل**، يُبغضون من الأمور ما لا فائدةَ لهم في بُغضِه، ويفعلون من الأمور ما لا منفعةَ لهم فيه ـ إذا قُدِّرَ أنهم على حَقٍّ أ؛ مِثلُ نَتْفِ النَّعجة، حتى كأنَّ لهم عليها ثأراً؛ كأنهم ينتفون عائشةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] وشقِّ جوفِ الكبش؛ كأنهم يَشُقُّون جوفَ عمرَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]! فهل فَعَلَ هذا أحدٌ من طوائف المسلمين بعدوِّه غيرُهم، ولو كان مِثْلُ هذا مشروعاً؛ لكان بأبي جهلٍ وأمثالِه أَولى)[٢].

وقال أيضاً: (وقد **اتَّفق عقلاءُ المسلمين**: على أنه ليس في طائفةٍ من طوائف أهلِ القبلة أكثرُ جهلاً وضلالاً وكذباً وبِدَعاً، وأقربُ إلى كلِّ شرٍّ، وأبعدُ عن كلِّ خيرٍ من طائفته)[٣]. يعني: الرافضةَ.

ثانياً: النفاق:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والرافضةُ تجعل هذا من أصولِ دينِها، وتُسمِّيه

---

(١) انظر: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الرافضة، (١/ ٦١) وما بعدها.

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٩٧، ٢٩٨).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٣٦٥).

التَّقية[١]، وتحكي هذا عن أئمة أهل البيت، الذين برَّأهم الله عن ذلك، حتى يحكوا عن جعفرٍ الصادق، أنه قال: «التقية دِيني ودِين آبائي»، وقد نزَّه اللهُ المؤمنين من أهل البيت وغيرِهم عن ذلك، بل كانوا من أعظم الناس صِدقاً وتحقيقاً للإيمان، وكان دِينُهم التقوى لا التقية)[٢].

(**وعامةُ علاماتِ النفاق وأسبابِه ليست في أحد من أصناف الأمة أظهرُ منها في الرافضة**؛ حتى يوجد فيهم من النفاق الغليظ الظاهر ما لا يوجد في غيرهم، وشِعارُ دينِهم التقية؛ التي هي: أن يقول بلسانه ما ليس في قلبه، وهذا علامةُ النِّفاق؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٦٦ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُواْ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ۝١٦٧﴾ [آل عمران: ١٦٦ ـ ١٦٧]. . . فهذه الآياتُ نزلت في المنافقين، وليس المنافقون في طائفةٍ أكثرَ منهم في الرافضة؛ **حتى أنه ليس في الروافض إلَّا مَنْ فيه شُعبةٌ من شُعَبِ النِّفاق**؛ كما قال النبيُّ ﷺ: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا؛ إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**»[٣] أخرجاه في الصحيحين)[٤].

وقال أيضاً: (**فإنَّ النفاق كثيرٌ ظاهرٌ في الرافضة إخوانِ اليهود، ولا يوجد في الطوائف أكثرُ وأظهرُ نفاقاً منهم**؛ حتى يوجد فيهم النصيرية[٥]، والإسماعيلية[٦]، وأمثالُهم مِمَّنْ هو من أعظم الطوائفِ نفاقاً وزندقةً، وعداوةً لله

---

(١) **(التَّقية)**: هي أن يُظهِرَ الإنسانُ خلاف ما يُبطِن. انظر: تهذيب اللغة، (٩/ ٢٥٥).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٢٥).
(٣) رواه البخاري، (١/ ١٢)، (ح٣٥)؛ ومسلم، (١/ ٤٥)، (ح٢٧).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ١٠٨).
(٥) **(النصيرية)**: هم أتباع محمد بن نصير النُّميري، وهو من غلاة الرافضة، ادَّعى النبوة، ثم الربوبية، ويزعم أتباعُه: أن الله يَحِلُّ في عليٍّ، ويعتقدون: إباحة المحارِم، إلى غير ذلك من حماقاتهم وجهالاتهم وضلالاتهم. انظر: الفَرق بين الفِرق، (ص٢٣٠).
(٦) **(الإسماعيلية)**: هم المنتسبون إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وهم من =

ولرسوله)[١].

وبيَّن أن الرافضة يعاشرون الناس بالتقية والنفاق والغش، فقال: (وأمَّا الرافضي فلا يُعاشِرُ أحداً إلَّا استعمل معه النفاق؛ فإن دينه الذي في قلبه دينٌ فاسد، يحمله على الكذب، والخيانة، وغشِّ الناس، وإرادة السوء بهم، فهو لا يألوهم خبالاً، ولا يترك شرّاً يقدر عليه إلَّا فَعَلَه بهم، وهو ممقوتٌ عند مَنْ لا يعرفه، وإنْ لم يعرِفْ أنه رافضي، تظهر على وجهه سيما النفاق، وفي لحن القول، ولهذا تجده ينافق ضعفاءَ الناس، ومَنْ لا حاجة به إليه؛ لما في قلبه من النفاق الذي يُضعِفُ قلبَه)[٢].

وقد ذكر رَحِمَهُ اللهُ بأنه **ليس في علماء الأُمَّة أحدٌ من الإمامية لا ظاهراً ولا باطناً**؛ كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (واللهُ يعلم أني مع كثرةِ بحثي، وتطلُّعي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم، ما علمتُ رجلاً له في الأُمَّة لِسان صدق يُتَّهم بمذهب الإمامية، فضلاً عن أنْ يُقال: إنه يعتقده في الباطن)[٣].

(وصِفَةُ التَّقية (النفاق) ـ عند الرافضة تدل على أمرين:

الأمر الأول: أنهم أهل ضعفٍ وجُبن، فلا يستطيعون مواجهة الناس بمعتقداتهم الفاسدة. وهكذا النفاق: فإنه يوجد غالباً عند قوة المسلمين وعلوِّ شأنهم، فيضطر مَنْ في قلبه مرض للمداهنة والمُسايرة في الظاهر، ثم البُغض والمعاداة في الباطن.

الأمر الثاني: أنهم أهل تدليسٍ ومكرٍ وخداع، ومَنْ كانت هذه صفته فإنه لا يؤمن جانبه، ولا يوثق بحاله)[٤].

= الباطنية، ويزعمون: أنَّ لكلِّ ركنٍ من أركان الشريعة تأويلاً، فيزعمون: أنَّ معنى الصلاة موالاةُ إمامهم، والحجِّ زيارتُه وإدمانُ خِدمته، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سِرِّ الإمام، دون الإمساك عن الطعام، وهكذا. وهم زنادقةٌ دهريون، يقولون بِقِدَم اِلعالَم، وإنكارِ الإله، إلى غير ذلك من العقائد الفاسدة. انظر: الفَرق بين الفِرق، (ص٢٨٠).

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٣٥٠).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٦/ ٢٩٩).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٤/ ٦٥).

(٤) أصول وقواعد منهجية، (ص٤٨).

وربما تدل صفة التقية على أمر ثالث، وهو أصلهم الذي انبعثوا منه وانبثقوا عنه، وهو عبد الله بن سبأ الذي أبطن الكفر وأظهر الإسلام، فتوارثوا صفته ممَّا يدل على صدق نسبتهم إليه.

ثالثاً: الكذب:

والرافضة هم أكذب الطوائف على الإطلاق؛ بشهادة أئمة الإسلام؛ لتقرير مذهبهم الباطل، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد: على أنَّ الرافضة أكذب الطوائف، والكذبُ فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب.

وقد سئل الإمام مالك عن الرافضة، فقال: «لا تُكلِّمهم ولا ترو عنهم؛ فإنهم يكذبون»، وقال الإمام الشافعي: «لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة»، وقال يزيد بن هارون: «يُكْتَب عن كلِّ صاحب بدعة إذا لم يكن داعيةً إلَّا الرافضة؛ فإنهم يكذبون»، وقال: القاضي شريك بن عبد الله: «أحملُ العلمَ عن كلِّ مَن لقيتُ إلَّا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث، ويتَّخذونه دِيناً»، وقال الأعمش: «أدركتُ الناسَ وما يُسَمُّونهم إلَّا الكذابين)[1].

وذَكَرَ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في مَوضِع آخر ـ: (**مَنْ جَرَّبَ الرافضةَ في كتابِهم وخطابِهم؛ عَلِمَ أنهم من أكذبِ خلق الله**، فكيف يثِقُ القلبُ بنقل مَنْ كَثُرَ منهم الكذبُ، قبل أنْ يعرفَ صِدْقَ الناقل؟! وقد تعدَّى شرُّهم إلى غيرِهم من أهل الكوفة وأهل العراق؛ حتى كان أهلُ المدينة يَتَوَقَّونَ أحاديثَهم، وكان مالكٌ يقول: «نَزِّلوا أحاديثَ أهلِ العراق مَنزلةَ أحاديثِ أهلِ الكتاب، لا تُصدِّقوهم، ولا تكذبوهم». . .

ولهذا كُرِهَ لِمَنْ لا يكون له نقدٌ وتمييزٌ النظرُ في الكتب التي يكثر فيها الكذبُ في الرواية، والضلالُ في الآراء؛ ككتب أهل البدع، وكُرِهَ تلقِّي العلمَ من القُصَّاص وأمثالِهم الذين يكثر الكذبُ في كلامهم، وإنْ كانوا يقولون صِدقاً

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٢٦، ٢٧) بتصرف.

كثيراً. **فالرافضةُ أكذبُ من كلِّ طائفة باتِّفاق أهل المعرفةِ بأحوالِ الرجال)**(١).

وقال أيضاً: (فإنَّ القوم من أعظم الفِرق تكذيباً بالحق، وتصديقاً بالكذب، وليس في الأُمَّة مَنْ يُماثلهم في ذلك)(٢).

(وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزمر: ٣٢ ـ ٣٣] الآية. فقد ذمَّ اللهُ ﷻ الكاذبَ على الله، والمُكَذِّبَ بالصِّدق، وهذا ذمٌّ عام.

والرافضةُ أعظمُ أهلِ البدع دخولاً في هذا الوصف المذموم؛ **فإنهم أعظمُ الطوائف افتراءً للكذب على الله، وأعظمُهم تكذيباً بالصِّدق لَمَّا جاءهم، وأبعدُ الطوائفِ عن المجيء بالصِّدقِ والتصديق بِه)**(٣).

رابعاً: البُهتان:

ذَكَرَ ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الرافضة أهل بهتان ـ وهو أشدُّ الكذب ـ؛ لذا شبَّههم باليهود، فقال ـ: (**ولا ريب أنَّ الرافضة فيهم شبهٌ قويٌّ من اليهود؛ فإنهم قوم بُهْتٌ**؛ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى اللهُ إلَّا أنْ يُتِمَّ نوره ولو كره الكافرون)(٤).

ووَصَفَهم أيضاً بأنهم: (أهلُ الجهلِ والهوى؛ الذين لهم غرض في فتح باب الشرِّ على الصحابة بالكذب والبهتان)(٥).

خامساً: التَّعصب في الباطل:

أشار ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ـ في مواضع عديدة ـ إلى تعصُّب الرافضة في الباطل، وذَكَرَ شيئاً من عجائبهم في المقام، ومن ذلك قوله: (**لا نعلم طائفةً أعظمَ تعصُّباً في الباطل من الرافضة**، حتى أنهم ـ دون سائر الطوائف ـ عُرِفَ

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٢٦٠).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ١٣٤).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٢٦٠).
(٥) منهاج السُّنَّة النبوية، (٦/ ٢٣٠).

منهم شهادةُ الزورِ لِمُوافِقِهم على مُخالِفِهم، وليس في التَّعصُّب أعظم من الكذب، **وحتى أنهم في التَّعصُّب جعلوا للبنت جميعَ الميراث**؛ ليقولوا: إنَّ فاطمة رضي الله عنها ورثتْ رسولَ اللهِ ﷺ دون عَمِّه العباس رضي الله عنه، **وحتى أنَّ فيهم مَنْ حَرَّمَ لحمَ الجمل**؛ لأنَّ عائشة رضي الله عنها قاتلتْ على جَمَلٍ، فخالفوا كتابَ الله، وسُنَّةَ رسولِه ﷺ، وإجماعَ الصحابة، والقرابةَ لأمرٍ لا يُناسب ذلك... **ومن تَعصُّبِهم: أنهم لا يذكرون اسْمَ العشرة**؛ بل يقولون: تسعة وواحد، وإذا بنوا أعمدةً أو غيرَها لا يجعلونها عشرةً، وهم يَتَحَرَّون ذلك في كثيرٍ من أمورهم... فنفور هؤلاء الجُهَّال عن التَّكلُّم بهذه الأعداد في غاية الجهل، وإنما هو كنفورهم عن التَّكلُّم بأسماء قومٍ يُبغِضونَهم؛ كما يَنفِرون عمَّن اسمُه أبو بكر وعمر وعثمان؛ لِبُغضهم لشخصٍ كان اسمُه هذا الاسم...

فلو فُرِضَ ـ والعياذ بالله ـ أنَّ هؤلاء كفار؛ كما يقول المفترون ـ لعنهم الله ـ لم يكن في ذلك ما يُوجِبُ هُجرانَ هذه الأسماء، **وإنَّما ذلك مبالغةٌ في التَّعصُّبِ والجهل**)[1].

ثم وضَّحَ أنَّ تعصُّبَهم ليس للدِّين، بل للنَّسب والآباء، فقال: (**كلامُ الرافضةِ من جِنْسِ كلامِ المشركين في الجاهلية، يتعصَّبون للنَّسَب والآباء لا للدِّين**، ويعيبون الإنسانَ بما لا يَنْقُص إيمانُه وتقواه، وكلُّ هذا من فِعلِ الجاهلية، ولهذا كانت الجاهلية ظاهرةً عليهم، فهم يشبهون الكفارَ من وجوهٍ، خالفوا بها أهلَ الإيمان والإسلام)[2].

سادساً: ضعف أقوالهم؛ لأنهم ليس لهم أسانيدُ مُتَّصلة:

وذكر ابن تيمية رحمه الله بأنَّ **الرافضة (لا يوجد لهم أسانيدُ مُتَّصِلة صحيحة قطُّ**، بل كلُّ إسنادٍ مُتَّصلٍ لهم فلا بد من أن يكون فيه مَنْ هو معروف بالكذب، أو كثرة الغلط.

وهم في ذلك شبيهٌ باليهود والنصارى؛ فإنه ليس لهم إسناد، والإسناد من

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٤/ ٦٩ ـ ٧١). (٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٣٩٦).

خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهلِ السُّنَّة، والرافضةُ من أقلِّ الناس عنايةً...

ثم إنَّ أوَّلَهم كانوا كثيري الكذب، فانتقلت أحاديثُهم إلى قوم لا يعرفون الصَّحيحَ من السَّقيم، فلم يمكنهم التمييز إلَّا بتصديق الجميع، أو تكذيب الجميع، والاستدلال على ذلك بدليلٍ مُنفصلٍ غير الإسناد)[١].

وأضاف أيضاً: (**والحقُّ أنَّ أهل السُّنَّة لم يتَّفقوا قطُّ على خطأ، ولم تنفرد الشيعةُ عنهم قطُّ بصوابٍ**، بل كل ما خالفت فيه الشيعةُ جميعَ أهلِ السُّنَّة فالشيعة فيه مُخطئون، كما أنَّ ما خالفت فيه اليهودُ والنصارى لجميع المسلمين فهم فيه ضالون)[٢].

وبيَّن رَحِمَهُ اللهُ أنَّ **أهلَ السُّنَّة (لا يتفقون على ضلالة**، وأنَّ كلَّ مسألة اختلف فيها أهلُ السُّنَّةِ والجماعة والرافضةُ؛ فالصوابُ فيها مع أهلِ السُّنَّة...

وليس للرافضة مسألةٌ واحدةٌ لا يوافقهم فيها أحدٌ انفردوا بها عن جميع أهل السُّنَّة والجماعة؛ إلَّا وهم مخطئون فيها؛ كإمامةِ الاثني عشر وعصمتِهم)[٣].

(ولا يُتَصوَّر أنْ يوجد للشيعة قولٌ قوي لم يقله أحدٌ من أهل السُّنَّة، فثَبَتَ أنَّ أهل السُّنَّة أَولى بكلِّ خيرٍ منهم، كما أنَّ المسلمين أَولى بكلِّ خير من اليهود والنصارى)[٤].

(فقولُ أهلِ السُّنَّة خبرٌ صادق، وقولٌ حكيم، وقولُ الرافضةِ خبرٌ كاذبٌ، وقولٌ سفيه)[٥].

سابعاً: كلُّ أقوالِهم التي انفردوا بها في غاية الفساد:

وقد بيَّن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الرافضة من أبعد الطوائف عن السُّنَّة والآثار؛

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٤).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ٥٩).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ٢٠٥).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٣٣٦).
(٥) منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٣٧٩).

لذا كان ما انفردوا به في غاية الفساد، بقوله: (والمقصود أن كل طائفة ـ سوى أهلِ السُّنَّة والحديث، المُتَّبعين آثارَ رسولِ الله ﷺ ـ فلا ينفردون عن سائر طوائف الأمة إلَّا بقول فاسد، **فهم لا ينفردون قطُّ بقولٍ صحيح**، وكلُّ مَنْ كان عن السُّنَّة أبعد؛ كان انفرادُه بالأقوالِ والأفعال الباطلة أكثر، وليس في الطوائف المنتسبين إلى السُّنَّة أبعد عن آثارِ رسول الله ﷺ من الرافضة.

فلهذا **تجدُ فيما انفردوا به عن الجماعة أقوالاً في غاية الفساد؛ مِثلَ** تأخيرِهم صلاة المغرب حتى يطلع الكوكبُ؛ مضاهاةً لليهود، وقد تواترت النصوصُ عن النبيِّ ﷺ بتعجيل المغرب، **ومِثلَ** صومِهم قبل الناس بيومين، وفِطرِهم قبل الناس بيومين؛ مُضاهاةً لمبتدعة أهل الكتاب الذين عَدَلوا عن الصوم بالهلال إلى الاجتماع، وجعلوا الصومَ بالحساب... **ومِثلَ** تحريمِهم بعض أنواع السمك؛ مضاهاةً لليهود في تحريم الطيبات...

ومفاريدُ الرافضةِ التي تدلُّ على غاية الجهل والضلال كثيرة، لم نقصد ذِكْرَها هنا، لكن المقصود أنَّ كلَّ طائفة ـ سوى أهل السُّنَّة والحديث المتبعين لآثار النبي ﷺ، لا ينفردون عن سائر الطوائف بحقٍّ، والرافضةُ أبلغُ في ذلك من غيرهم)[(١)].

(وما انفردوا به فلا يُساوِي مِدادَه؛ فإنَّ المِدادَ ينفع ولا يضر، وهذا يضرُّ، ولا ينفع)[(٢)].

ثامناً: ليس لهم عقلٌ صريح، ولا نقلٌ صحيح:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (فإنَّ الرافضة ليس لهم عقل صريح، ولا نقل صحيح، ولا يقيمون حقّاً، ولا يهدمون باطلاً، لا بِحُجَّةٍ وبيانٍ، ولا بيدٍ وسِنان).

وقال أيضاً: (وهذه الأمور مَنْ تدبَّرها؛ تبيَّن له: **أنَّ الإمامية لا يرجعون**

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٥/١١٧، ١١٩).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٦/٢٥٨).

في شيء مما ينفردون به عن الجمهور إلى الحُجَّةِ أصلاً؛ لا عقليةٍ، ولا سمعيةٍ، ولا نصٍّ، ولا إجماعٍ، وإنما عُمدتهم دعوى نَقْلٍ مَكذوبٍ يُعلم أنه كَذِب، أو دعوى نَصٍّ، أو قياسٍ، يُعلم أنه لا دلالةَ له...

وأيضاً **فإنَّ سائر أهل البدع أعلمُ بالحديثِ والآثارِ منهم، والرافضةُ أجهلُ الطوائف بالأحاديثِ والآثار وأحوال النبي ﷺ**، ولهذا يوجد في كتبهم وكلامهم من الجهل والكذب في المنقولات؛ ما لا يوجد في سائر الطوائف، وكذلك لهم في العقليات مقاييس هي ـ مع ضعفِها وفسادِها ـ أجودُ من مقاييس الرافضة)[١].

(ولهذا يقال فيهم: **ليس لهم عقلٌ، ولا نقلٌ، ولا دينٌ صحيح، ولا دنيا منصورة**)[٢].

تاسعاً: دخولُ الملاحدةِ من بابهم لإفساد الإسلام:

وضَّح ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ **التشيُّع بابٌ يدخل منه الملاحدة لهدم الإسلام**، فقال: (الملاحدةُ؛ من الباطنيةِ الإسماعيليةِ وغيرِهم، والغلاةِ النصيرية وغيرِ النصيرية؛ إنما يُظهِرون التَّشيعَ، وهم في الباطن أكفرُ من اليهود والنصارى، **فدلَّ ذلك على أنَّ التشيع دِهليزُ[٣] الكفر والنفاق**)[٤].

(والعلماء دائماً يذكرون أنَّ الذي ابتدع الرَّفضَ كان زِنديقاً مُلحِداً، مقصودُه إفسادَ دين الإسلام، ولهذا صار الرفضُ مأوى الزنادقة الملحدين من الغالية والمعطلة؛ كالنصيرية، والإسماعيلية، ونحوهم... وهذا معروفٌ عن ابن سبأ[٥] وأتباعِه، وهو الذي ابتدعَ النصَّ في عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وابتدعَ أنه معصوم،

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٢٤٣). (٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ١٢٢).

(٣) (**الدِّهليز**): بالكسر، لفظٌ فارسي معرَّب، وهو ما بين الباب والدار. انظر: لسان العرب، (٥/ ١٥٠).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٣٤٧).

(٥) هو: عبدُ اللهِ بن سبأ اليمني، من غُلاة الزنادقة، ضالٌّ مُضِل، وقد نفاه عليٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد ما همَّ به، ليس له روايةٌ ولله الحمد، أتباعه يسمون السَّبئية، ويعتقدون إلهيةَ عليٍّ، =

فالرافضة الإمامية هم أتباع المرتدين، وغِلمان المُلحدين، ووَرَثةُ المنافقين، إن لم يكونوا أعيانَ المرتدين المُلحدين)[(١)].

(ولا ريبَ أنَّ المجوس[(٢)]، والصابئة[(٣)]، شَرٌّ من اليهود والنصارى، ولكن تظاهروا بالتَّشيُّع، قالوا: لأنَّ الشيعة أسرعُ الطوائفِ استجابةً لنا؛ لِمَا فيهم من الخروج عن الشريعة، ولِمَا فيهم من الجهلِ، وتصديقِ المجهولات)[(٤)].

(**وكان من أعظم ما به دخل هؤلاء** [أي: الملاحدة] **على المسلمين، وأفسدوا الدِّينَ؛ هو طريق الشيعة**؛ لِفَرْطِ جهلِهم وأهوائِهم وبُعدِهم من دين الإسلام، وبهذا وصُّوا دعاتهم؛ أن يدخلوا على المسلمين من باب التشيع، وصاروا يستعينون بما عند الشيعة من الأكاذيب والأهواء، ويزيدون هم على ذلك ما ناسَبَهم من الافتراء؛ حتى فعلوا في أهل الإيمان ما لم يفعله عبدةُ الأوثان والصُّلبان، وكان حقيقةُ أمرِهم دِينَ فرعونَ الذي هو شَرٌّ من دين اليهودِ والنصارى وعبادِ الأصنام، **وأوَّلُ دعوتهم التشيع، وآخِرُها الانسلاخُ من الإسلام، بل من المللِ كلِّها)**[(٥)].

عاشراً: موالاتُهم للكفار، وإعانتُهم على حرب الإسلام:

وقد ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ **عداء الرافضة للمسلمين، وبيَّن أنَّ ليس لهم سعيٌ إلَّا في هدمِ الإسلام، ونَقْضِ عُراه**، فقال: (**الرافضة يُوَالون أعداءَ الدِّين** الذين يَعرف كلُّ أحدٍ معاداتِهم؛ من اليهود، والنصارى، والمشركين مشركي الترك، **ويُعادون أولياءَ اللهِ** الذين هم خيار أهل الدِّين، وسادات المتقين، وهم

= هلك في حدود (٤٠هـ). انظر: ميزان الاعتدال، (٢/ ٢٦٨).

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ١٥٩).

(٢) **(المجوس)**: قوم يعبدون النار، وقد أثبتوا إلهين: النور والظلمة، ويستحلون نكاح المحارم، ويتطهَّرون بأبوال البقر تديُّناً. انظر: الملل والنحل، (١/ ١٢٢).

(٣) **(الصابئة)**: هم قوم يعبدون الكواكب. انظر: الملل والنحل، (٢/ ١٦).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ٢٦٢).

(٥) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٧).

الذين أقاموه، وبلَّغوه، ونصروه، **ولهذا كان الرافضة من أعظم الأسباب في دخول الترك الكفار إلى بلاد الإسلام**، وأما قصة الوزير ابن العلقمي وغيرِه؛ كالنصير الطوسي مع الكفار، وممالأتهم على المسلمين، فقد عرفها الخاصة والعامة، **وكذلك مَنْ كان منهم بالشام ظاهروا المشركين على المسلمين، وعاونوهم معاونةً عرفها الناس**(١)، وكذلك لَمَّا انكسر عسكرُ المسلمين ـ لَمَّا قدم غازان ـ ظاهروا الكفارَ النصارى، وغيرَهم من أعداء المسلمين، وباعوهم أولادَ المسلمين بيع العبيد، وأموالَهم، وحاربوا المسلمين محاربةً ظاهرة، وحَمَل بعضُهم رايةَ الصَّليب، **وهم كانوا من أعظم الأسباب في استيلاء النصارى قديماً على بيت المقدس** حتى استنقذه المسلمون منهم، **وقد دخل فيهم أعظمُ الناس نفاقاً**؛ من النصيرية والإسماعيلية ونحوِهم ـ مِمَّنْ هو أعظمُ كفراً في الباطن، ومعاداةً لله ورسوله من اليهود والنصارى ـ)(٢).

وقال أيضاً: (وهذا حال أهل البدع المخالفة للكتاب والسُّنَّة؛ فإنهم إنْ يتَّبعون إلَّا الظنَّ وما تهوى الأنفسُ، ففيهم جهلٌ وظلمٌ، لا سيما الرافضة؛ فإنهم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظلماً، **يعادون خيارَ أولياءِ الله تعالى** من بعد النبيين، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسانٍ رضي اللهُ عنهم ورضوا عنه، **ويوالون الكفارَ والمنافقين**؛ من اليهود والنصارى والمشركين وأصناف المُلحدين. . .

تجِدُهم **يُعاونون المشركين وأهلَ الكتاب على المسلمين أهلِ القرآن**؛ كما قد جَرَّبَه الناسُ منهم غيرَ مرةٍ؛ في **مِثلِ إعانتِهم للمشركين** من التُّرك وغيرِهم على أهل الإسلام بخراسان والعراق والجزيرة والشام وغير ذلك، **وإعانتِهم للنصارى** على المسلمين بالشام ومصر، وغير ذلك في وقائع متعدِّدة، من أعظمها: الحوادث التي كانت في الإسلام في المائة الرابعة(٣)،

---

(١) سبحان الله! ما أشبه الليلة بالبارحة، والتاريخ يُعيد نفسَه، في حرب الرافضة للمسلمين في سوريا والعراق واليمن والبحرين ولبنان. . .

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٩٦، ٢٩٧).

(٣) **من أشد ما فعلوه بالمسلمين في «المائة الرابعة»**: أنهم قتلوا الحُجَّاج عند الكعبة =

والسابعة[١].

فإنه لَمَّا قَدِمَ كفار الترك [أي: التتار] إلى بلاد الإسلام؛ وقُتِل من المسلمين ما لا يُحْصِي عددَه إلَّا ربُّ الأنام، كانوا من أعظم الناس عداوةً للمسلمين، ومعاونةً للكافرين، **وهكذا معاونتُهم لليهود أمرٌ شهيرٌ حتى جعلهم الناسُ لهم كالحمير**)[٢].

(**وكثيرٌ منهم يُوادُّ الكفار من وسطِ قلبِه أكثرَ من موادَّتِه للمسلمين**... **والنصارى** ـ الذين قاتلهم المسلمون بالشام ـ كانت الرافضة من أعظم أعوانهم، وكذلك إذا صار **لليهود** دولةٌ بالعراقِ وغيرِه تكون الرافضة من أعظم أعوانهم، **فَهُم دائماً يوالون الكفار؛ من المشركين واليهود والنصارى، ويُعاونونهم على قتال المسلمين، ومعاداتِهم**)[٣].

(**فهذه الأمورُ وأمثالُها** مما هي ظاهرةٌ مشهورة، يعرِفُها الخاصة والعامة، **توجب ظهورَ مباينتِهم للمسلمين، ومفارقتَهم للدِّين، ودخولَهم في زمرة الكفار والمنافقين**؛ حتى يَعُدَّهم مَنْ رأى أحوالهم جِنساً آخَرَ غيرَ جِنسِ المسلمين، فإن المسلمين الذين يُقيمون دِينَ الإسلام ـ في الشرق والغرب قديماً وحديثاً ـ هم الجمهور، **والرافضةُ ليس لهم سعيٌّ إلَّا في هدمِ الإسلام، ونقْضِ عُراه، وإفسادِ قواعدِه**، والقَدْرُ الذي عندهم من الإسلام إنما قام بسببِ قيامِ الجمهورِ به)[٤].

الحادي عشر: أهل السُّنَّة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارى:

قال ابن تيمية رحمه الله: (أهل السُّنَّة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارى؛

= المشرفة، وسرقوا الحجر الأسود، وقد مكث عندهم (٢٢ سنة) من (عام ٣١٧هـ) حتى (عام ٣٣٩هـ).

(١) **من أشد ما فعلوه بالمسلمين في «المائة السابعة»**: ما فعلوه في بغداد من عظائم (سنة ٦٥٦هـ)؛ حيث أعانوا المغول على المسلمين، وقتلوا الخليفة العباسي في خيانةٍ دبَّرها ابن العلقمي الرافضي، وقتلوا العلماء، وأغرقوا الكتب في النهر حتى تغيَّر لونه. انظر: البداية والنهاية، (١٣/ ٢١٥).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٨).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٩٧).

فإنَّ المسلمين يؤمنون بأنَّ المسيحَ عبدٌ لله ورسولُه، ولا يَغلون فيه غُلُوَّ النصارى، ولا يَجفون جفاءَ اليهود، **والنصارى تدَّعي** فيه الإلٰهيةَ، وتريد أنْ تُفَضِّلَه على محمدٍ وإبراهيمَ وموسى، بل تُفَضِّل الحواريين على هؤلاء الرسل، **كما تريد الروافض** أنْ تُفَضِّلَ مَنْ قاتل مع عليٍّ؛ كمحمدِ بنِ أبي بكر[١]، والأشتر النخعي[٢]، على أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، وجمهورِ الصحابة؛ من المهاجرين والأنصار)[٣].

وقال أيضاً: (ولهذا كانت **الرافضةُ من أجهلِ الناس وأضَلِّهم**؛ كما أنَّ النصارى من أجهل الناس، **والرافضةُ من أخبثِ الناس**؛ كما أنَّ اليهود من أخبثِ الناس، **ففيهم نوعٌ من ضلالِ النصارى، ونوعٌ من خبث اليهود**)[٤].

الثاني عشر: تكفيرهم للصحابة رضي الله عنهم والافتراء عليهم:

ومن افتراءِ الرافضةِ الكذبُ على الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وتكفيرُهم واتِّهامُهم بالرِّدة، وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: (**الرافضةُ أو أكثرُهم** ـ لِفَرْطِ جهلِهم وضلالِهم ـ **يقولون: إنهم** [أي: أبو بكر وعمر وعثمان] **ومَن اتَّبعهم كانوا كفَّاراً مُرتدِّين**، وأنَّ اليهود والنصارى كانوا خيراً منهم؛ لأنَّ الكافرَ الأصلي خيرٌ من المرتد، وقد رأيتُ هذا في عِدَّة من كتبهم، وهذا القول من أعظمِ الأقوالِ افتراءً على أولياءِ الله المتقين، وحزبِ الله المفلحين، وجندِ الله الغالبين)[٥].

(ومن أعظم خبث القلوب: أن يكون في قلب العبد غِلٌّ لخيار المؤمنين، وسادات أولياء الله بعد النبيين)[٦].

---

(١) هو محمد بن أبي بكر الصديق، وُلِد (سنة ١٠هـ) في حجة الوداع، وقد انضم إلى عليٍّ، فكان من أُمرائه، فسيَّره على إِمرةِ مصرَ، توفي (سنة ٣٨هـ).
انظر: شذرات الذهب، (١/ ٦٠).

(٢) هو: مالك بن الحارث النخعي، الملقب (بالأشتر)، مخضرم، نزيل الكوفة، ولَّاه عليٌّ مصرَ، وتوفي قبل أن يدخلها (سنة ٣٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٤/ ٤٨).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٢٩).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٣٤).

(٥) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٣٤٩).

(٦) منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٩).

(وقد تدبَّرتُهم؛ **فوَجَدتُّهم لا يُضيفون إلى الصحابة عيباً إلَّا وهم أعظمُ الناس اتِّصافاً به**، والصحابةُ أبعدُ الناس عنه، فهُمْ أكذبُ الناس بِلا ريب؛ كمسيلمة الكذَّاب، إذْ قال: «أنا نبي صادق، ومحمد كذاب»، ولهذا يَصِفون أنفسهم بالإيمان، ويصفون الصحابة بالنفاق، وهم أعظم الطوائف نفاقاً، والصحابةُ أعظمُ الخلقِ إيماناً)[١].

(**ولا يطعن على أبي بكرٍ وعمرَ** رضي الله عنهما **إلَّا أحدُ رجلين: إمَّا رجلٌ منافقٌ زنديقٌ مُلحدٌ عدوٌّ للإسلام**، يتوصَّل بالطعن فيهما إلى الطعن في الرسولِ ودين الإسلامِ، وهذا حالُ المُعلِّم الأَوَّلِ للرافضة؛ أَوَّلِ مَن ابتدعَ الرفضَ، وحالُ أئمةِ الباطنية، **وإمَّا جاهلٌ مُفْرِطٌ في الجَهلِ والهوى**، وهو الغالب على عامة الشيعة، إذا كانوا مسلمين في الباطن)[٢].

الثالث عشر: يدَّعون محبَّةَ آلِ البيت، وهم يُحاربونهم ويقتلونهم:

(**ومن العَجَب من هؤلاء الرافضة**: أنهم **يدَّعون تعظيمَ آلِ محمدٍ** ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ **وهم سَعَوا في مجيء التتار الكفار إلى بغداد دارِ الخلافة**؛ حتى قَتلت الكفارُ من المسلمين ما لا يُحصيه إلَّا اللهُ تعالى، من بني هاشم وغيرِهم، وقتلوا بجهاتِ بغداد ألف ألف وثمانمائة ألف ونيفاً وسبعين ألفاً [أي: مليون وثمانمائة وسبعون ألفاً] وقتلوا الخليفةَ العباسي، **وسَبَوا النِّساءَ الهاشميات، وصبيان الهاشميين، فهذا هو البُغْضُ لآل محمدٍ** ﷺ بلا ريب، وكان ذلك من فِعْلِ الكفارِ بمعاونة الرافضة)[٣].

(فقَاتَلَ اللهُ الرافضةَ، وانْتَصَفَ لأهل البيت منهم؛ فإنهم ألصقوا بهم من العيوب والشَّين ما لا يخفى على ذي عين)[٤].

(**فإنَّ منتهى أمرِهم تكفيرُ عليٍّ** رضي الله عنه وأهلِ بيته، بعد أنْ كفَّروا الصحابةَ والجمهور)[٥].

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٤٣).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٦/ ٦٩).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٤/ ٣٥٨).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٤/ ١٤٢).
(٥) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٩١).

(فتبيَّنَ أنَّ الرافضة من أعظم الناس قدحاً وطعناً في أهل البيت، وأنهم هم الذين عادَوا أهلَ البيت في نفس الأمر، ونسبوهم إلى أعظم المنكرات، التي مَنْ فَعَلَها كان من الكفار، وليس هذا بِبِدْعٍ من جهل الرافضة وحماقاتهم)(١).

الرابع عشر: طعنُهم في رسالةِ النبي ﷺ وأصحابِه رضي الله عنهم:

ومِنْ تطاول الرافضة على مقام النبوة أنْ طعنوا في رسالة النبي ﷺ، وطعنوا في صاحب رسول الله أبي بكر رضي الله عنه **واتَّهموه** بأنه يُظهِر موالاة النبي ﷺ ويُبطِن معاداته، ولا ريب أنَّ **الطعن في الصحابة طعنٌ في النبي** ﷺ، وقد ردَّ ابن تيمية هذه الفِرية بقوله: (فكيف يشهدُ [أي: النبي ﷺ] لأبي بكر: بأنَّ اللهَ معهما، وهو لا يعلم ذلك، والكلامُ بلا علمٍ لا يجوز، وأيضاً فإنَّ الله أخبرَ بهذا عن الرسول إخبارَ مُقَرِّرٍ له، لا إخبارَ مُنْكِرٍ له، فَعُلِمَ أنَّ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، من الخَبَر الصِّدق الذي أمَرَ الله به، ورَضِيَه، لا مِمَّا أنكرَه وعابَه.

وأيضاً فمعلوم أنَّ أضعفَ الناس عقلاً لا يخفى عليه حالُ مَنْ يصحبه في مِثلِ هذا السفر، الذي يُعاديه فيه الملأُ الذين هم بين أظهرِهم، ويطلبون قتْلَه، وأولياؤه هناك لا يستطيعون نَصْرَه، فكيف يصحبُ واحداً مِمَّنْ يُظهِر له موالاته دون غيره، وقد أظهرَ له هذا حزنه، وهو مع ذلك عدوٌّ له في الباطن، والمصحوب يعتقد أنه ولِيُّه، وهذا لا يفعله إلَّا أحمق الناس وأجهلهم.

فقَبَّحَ اللهُ مَنْ نَسَبَ رسولَه ـ الذي هو أكمل الخَلق عقلاً وعلماً وخِبرةً ـ إلى مِثلِ هذه الجهالة والغباوة)(٢).

وقال أيضاً: (وقد **بَرَّأَ اللهُ رسولَه وصِدِّيقَه من كَذِبهم**، وتبيَّن أنَّ قولَهم يستلزم القَدْحَ في الرسول)(٣).

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٩٠).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٣٠١).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٣٠٢).

وبيَّن أنهم (مُخالفون للقرآن، والسُّنَّة المتواترة، ولإجماع السابقين الأوَّلين والتابعين لهم بإحسانٍ)[١].

وبيَّن أنَّ باطن أمرِهم الطعنُ في رسالة النبي ﷺ، فقال: (وأمَّا الرافضة فيطعنون في الصحابة ونَقْلِهم، وباطنُ أمرِهم الطعنُ في الرسالة)[٢]. **(ومَنْ وُعِدَ أنْ يَظهر دينُه على الدِّين كلِّه، فكيف يكون أكابر خواصِّه مرتدين؟!**

فهذا ونحوه من أعظم ما يقدح به الرافضةُ في الرسول، كما قال مالك وغيره: إنما أراد هؤلاء الرافضة الطعن في الرسول؛ ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين، ولهذا قال أهل العلم: إنَّ الرافضة دسيسة الزندقة، وإنه وضع عليها)[٣].

وقد بلغ من حقد الرافضة على الإسلام أنهم يؤذون اللهَ تعالى ورسولَه ﷺ، قال ابن تيمية رحمه الله: (كما يُذكر عن بعض الرافضة؛ أنه آذى اللهَ ورسولَه؛ بسبب تقديم اللهِ ورسولِه لأبي بكر وعمر، وعن بعضهم: أنهم كانوا يقرؤون شيئاً من الحديث في مسجد النبي ﷺ فأتوا على فضائل أبي بكر رضي الله عنه، فلما سمعها قال لأصحابه: «تعلمون ـ واللهِ ـ بلاءكم من صاحب هذا القبر، يقول: مُروا أبا بكر فليصلِّ بالناس، لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتَّخذت أبا بكر خليلاً، يأبى اللهُ والمسلمون إلَّا أبا بكر»)[٤].

وبيَّن رحمه الله **غلوَّهم في الأئمة الاثني عشر، وجعلوهم في مرتبةٍ أعلى من مرتبة الأنبياء**، فقال: (والرافضة تجعل الأئمة الاثني عشر أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وغاليتُهم يقولون: إنهم أفضل من الأنبياء؛ لأنهم يعتقدون فيهم الإلٰهية كما اعتقدته النصارى في المسيح)[٥].

وقال أيضاً: (ولهذا لا يوجد الغلو في طائفة أكثر مما يوجد فيهم.

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٤/ ٩٠).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ٢٦٨).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٣٣٤).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٥/ ١٣٧، ١٣٨).
(٥) منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٤٨١ ـ ٤٨٢).

ومنهم مَن ادَّعى إلهيةَ البشر، وادَّعى النبوة في غير النبي ﷺ، وادَّعى العصمة في الأئمة، ونحو ذلك مما هو أعظم مما يوجد في سائر الطوائف)[١].

الخلاصة

نخلص مما سبق ذكره من أوصاف الرافضة إلى أنهم مزيج وخليط من عقائد شتَّى: من اليهودية والنصرانية والمجوسية والملحدة وأخيراً الإسلام، فمزجو بينها، وخلطوا جميعَها؛ فخرجوا على الدنيا بدينٍ ليس بينه وبين الإسلام الحق صلة إلَّا الاسم الظاهر؛ فأحدثوا في الإسلام وسَنُّوا السنن السيئة، وأخفوا السُّنن الحسنة، وزيَّفوا الحق، وقلبوا الحقائق، وكفَّروا المسلمين، وأعانوا الكافرين، وهجروا سُنَّةَ سيِّد المرسلين ﷺ إلى أقوالٍ باطلة، وفلسفاتٍ كاذبة، وحكاياتٍ وأقاصيصَ واهية، فكانوا من أشد الفِرق وأعظم المذاهب هجراً للسُّنَّة، وعداوةً لها.

المطلب الثالث
عبث الرافضة بالقرآن الكريم

اتِّهام الرافضة للصحابة بتحريف القرآن:

صرَّح الرافضةُ بأنَّ في القرآن الكريم نقصاً وتحريفاً مُتعمَّداً من الصحابة عند جَمْعِه؛ لإخفاءِ ما ورد صريحاً في ولاية الأئمة من آل البيت، أو لإخفاءِ الآيات التي فيها ذمُّ المهاجرين والأنصار ومثالب قريش، **وزعموا: أنَّ القرآن لم يَجْمَعْه كما أُنزل إلَّا عليٌّ ﷺ فقط**، كما يعتقدون أنَّ مصحفاً مفقوداً سيصل إلى أيديهم يوماً مَّا، يُسمَّى «مصحف فاطمة» فيه أضعاف ما في المصحف العثماني الموجود بين أيدي المسلمين، وأنه يختلف عن هذا المصحف اختلافاً كثيراً[٢].

يقول الخميني ـ في كتابه «كشف الأسرار» ـ: (لقد كان سهلاً عليهم

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٣٤).

(٢) انظر: مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع، د. علي السالوس (٢/ ١٤٩).

[الصحابة الكرام] أنْ يُخرجوا هذه الآيات من القرآن، ويتناولوا الكتاب السَّماوي بالتحريف، ويسدلوا الستار على القرآن، ويُغيِّبوه عن أعين العالَمين. . . إنَّ تُهمة التحريف التي يُوجِّهها المسلمون إلى اليهود والنصارى، إنما تثبت على الصحابة)[1].

مذهب الرافضة في القرآن:

اختلف الروافض في القرآن، وصاروا قِسمين، وقد نقل ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ قولَ الأشعري في «المقالات» فقال: (قال الأشعري: **واختلفت الروافضُ في القرآن، وهم فِرقتان:**

فالفِرقة الأُولى: منهم هشام بن الحكم وأصحابُه، يزعمون: أنَّ القرآن لا خالق ولا مخلوق. . .

والفِرقة الثانية: يزعمون: أنه مخلوقٌ مُحْدَث لم يكن ثُمَّ كان؛ كما تزعم المعتزلةُ والخوارجُ. قال: وهؤلاء قومٌ من المتأخرين منهم)[2].

ثم بيَّن ـ بعد ذلك ـ مخالفة الرافضة لأئمة أهل البيت في الاعتقاد، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأمَّا الشيعة فمُتنازِعون في هذه المسألة [يعني: القرآن] وقد حكينا النِّزاع عنهم فيما تقدَّم، وقدماؤهم كانوا يقولون: القرآنُ غيرُ مخلوقٍ؛ كما يقوله أهل السُّنَّة والحديث، وهذا القول هو المعروف عن أهل البيت كعليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيرِه؛ مثل أبي جعفر الباقر، وجعفرِ بن محمد الصادق، وغيرِهم.

ولكنَّ الإماميةَ تُخالف أهلَ البيت في عامة أصولهم، فليس في أئمة أهل البيت؛ مثل عليِّ بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وابنه جعفر بن محمد الصادق مَنْ كان يُنكر الرؤية، أو يقول بخلق القرآن، أو يُنكر القَدَر، أو يقول

---

(١) صورتان متضادتان لنتائج الرسول الأعظم بين السُّنَّة والشيعة الإمامية، أبو الحسن علي الحسني الندوي، (ص٨٤).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ١٤٤).

بالنَّص على عليٍّ أو بعصمةِ الأئمةِ الاثني عشر، أو يسبُّ أبا بكرٍ وعمرَ، والمنقولاتُ الثابتةُ المتواترةُ عن هؤلاء معروفةٌ موجودةٌ، وكانت ممَّا يَعتمد عليه أهلُ السُّنَّة.

وشيوخ الرافضة معترفون بأن هذا الاعتقاد ـ في التوحيد والصفات والقدر ـ لم يتلقَّوه لا عن كتابٍ، ولا سُنَّة، ولا عن أئمة أهل البيت، وإنما يزعمون: أنَّ العقل دلَّهم عليه؛ كما يقول ذلك المعتزلة، وهم في الحقيقة إنما تلقَّوه عن المعتزلة، وهم شيوخهم في التوحيد والعدل)(١).

وبيَّن رَحِمَهُ اللهُ مذهبَ أهلِ السُّنَّة بأنَّ القرآنَ كلامُ الله مُنزَّلٌ غيرُ مخلوق، فقال ـ في معرض ردِّه على الرافضي ـ: (وقد استفاض عن جعفرٍ الصادق أنه سُئلَ عن القرآن؟ أخالقٌ هو أم مخلوقٌ، فقال: ليس بخالق، ولا مخلوق، ولكنه كلامُ الله، وهذا مما اقتدى به الإمام أحمد في المحنة. فإنَّ جعفر بن محمد من أئمة الدِّين باتفاق أهل السُّنَّة، وهذا قول السلف قاطبة؛ من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين: أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ ليس بمخلوق)(٢).

الرافضة لا يعتنون بالقرآن والسُّنَّة:

وقد أشار ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إلى قلَّة عناية الرافضة بكتاب الله تعالى حفظاً وتعلُّماً، وإلى ضعفهم في فهم معانيه ومعرفة دلائل أحكامه، **وكذا الشأن في الحديث**؛ فقال: (**والرافضة لا تعتني بحفظِ القرآن، ومعرفةِ معانيه وتفسيره**، وطلبِ الأدلة الدالة على معانيه، **ولا تعتني أيضاً بحديثِ رسول الله ﷺ**، ومعرفةِ صحيحه من سقيمه، والبحث عن معانيه، ولا تعتني بآثار الصحابة والتابعين؛ حتى تعرف مآخذَهم ومسالكَهم، ويُرَدُّ ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، بل عمدتُها آثارٌ تنقل عن بعض أهل البيت فيها صدقٌ وكذب)(٣).

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٧). (٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ١٤٣).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٥/ ١٠٧، ١٠٨).

وأضاف قائلاً: (**ولهذا قراءة القرآن فيهم قليلة، ومَنْ يحفظه حِفظاً جيداً فإنما تعلَّمَه من أهل السُّنَّة**، وكذلك الحديث إنما يعرفه ويصدق فيه ويؤخذ عن أهل السُّنَّة، وكذلك الفقه والعبادة والزهد والجهاد والقتال إنما هو لعساكر أهل السُّنَّة، وهم الذين حَفِظَ اللهُ بهم الدِّين عِلماً وعملاً؛ بعلمائهم وعُبَّادهم ومُقاتليهم)[1].

وليس أدق من وصف ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ لشيوخ الرافضة: (**وليس في شيوخ الرافضة إمامٌ في شيءٍ من علوم الإسلام**؛ لا علم الحديث، ولا الفقه، ولا التفسير، ولا القرآن، بل شيوخ الرافضة إمَّا جاهل، وإمَّا زنديق؛ كشيوخ أهل الكتاب)[2].

وقال عن تحريفهم للقرآن: (لذلك يقولون في تحريف القرآن ما هو من جِنسِ قولِ أهلِ البُهتان، ويُحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه؛ كقولهم في قوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٣]؛ أي: ذنب آدم، وما تأخَّر من ذنب أُمَّتِه، فإنَّ هذا ونحوَه من تحريف الكَلِم عن مواضعه)[3].

ونحن وإنْ كُنَّا بصدد الحديث عن هجرهم للسُّنَّة، فكان لا بد من الحديث عن موقفهم من القرآن أولاً؛ إذْ إنهم أتوا ابتداءً مُنكراً من القول وزوراً في المصدر الأوَّل من مصادر الإسلام وهو القرآن الكريم، فلا عجب إذاً ممَّا يكون منهم فيما يتعلَّق بالسُّنَّة النبوية، أو بموقفهم من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرهم من معتقداتهم الباطلة وآرائهم الضَّالة.

المطلب الرابع

عَبَثُ الرافضةِ بالسُّنَّة النبوية

موقف الرافضة من السُّنَّة:

السُّنَّة النبوية التي نعنيها ونقصدها هي السُّنَّة الصحيحة الثابتة عن

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٩٧).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٠٥، ٢٠٦). (٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ٢٣٩).

رسول الله ﷺ، التي انتقلت بالرواية عن الصحابة إلى التابعين إلى مَنْ بعدهم، فجمعها علماءُ الأمة الأفذاذ، وبيَّنوا صحيحَها وسقيمَها، وكلُّ هذا الجهدِ المبذول للحفاظ على سُنَّة الرسول ﷺ إنما قام به أهل السُّنَّة فقط؛ فبِهم حَفِظَ اللهُ الدين، وبِهم أتمَّ اللهُ المنَّة على البشرية.

والسُّنَّة بهذا المفهوم لا تعني شيئاً بالنسبة للرافضة، فالسُّنَّة النبوية التي جَمَعَها جمهور الصحابة رضي الله عنهم **وحقَّقَها أئمة الحديث ونُقَّاده**؛ منذ عصر الصحابة حتى عصر الجمع والتدوين، **هَجَرَها الرافضة، واتَّهموا المحدِّثين الثقات من أهل السُّنَّة بالكذب والوضع**، وخاصَّةً ما كان منها في فضائل الصحابة الذين يُكفِّرهم الشيعة ويلعنونهم.

والقاعدة العامة عندهم: أنَّ مَنْ لم يُوالِ عليّاً ـ على التفصيل الذي عندهم ـ فقد خان وصية النبي ﷺ، ونازع أئمة الحقِّ، فليس أهلاً للثقة والاعتماد، مع أنهم أكذب الطوائف كلِّها[(١)].

ولم يقبلوا من أحاديث أهل السُّنَّة إلَّا ما وافق أحاديثَهم التي يروونها عن أئمتهم المعصومين في زعمهم، والعدالة عندهم لا عبرةَ بها ما دام الراوي إماميّاً يوالي الأئمة ولو كان مُتَّهماً، بل ولو كان مطعوناً في دينه. وإذا تتبَّعت تراجم أعلام الشيعة الرافضة في زمن أئمتهم رأيتهم بين كذابين، وملاحدة، وشعوبيين، وفاسدي العقيدة، ومذمومين من أئمتهم، وحكموا أيضاً بصحة روايات المُشبِّهة والمُجسِّمة.

إذاً لا عبرة عندهم بالعدالة وإنما العبرة بمَنْ معهم؟ ومَنْ عليهم؟ فمن كان معهم معتقداً بعقيدتهم كان مؤمناً تقياً، وإلَّا كان كافراً منافقاً[(٢)].

ولا تشترط الرافضة اتصال السَّند في الحديث من الإمام إلى الرسول؛

---

(١) انظر: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص١٣١)؛ السُّنَّة في مواجهة الأباطيل، محمد طاهر حكيم، (ص٢٨).

(٢) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية، السيد محمود الألوسي (ص٢١)؛ أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله، د. علي السالوس (ص٢٧٤).

لأنَّ كلام الإمام في قوة كلام الرسول وقدسيته، ووجوب العمل به؛ لأنَّه - بزعمهم - معصوم ويوحى إليه، ومن الأحاديث التي يُصحِّحونها - ولا عدالة لرواتها، ولا اتصال لسندها حديث «غدير خم»[(١)]، الذي يكاد يكون عمدة المذاهب الشيعية كلِّها ودعامتها الأُولى، والأساس الذي أقاموا عليه نظرتهم إلى الصحابة؛ من تكفيرهم وسبهم ولعنهم ليل نهار[(٢)].

والرافضة من أكثر الفِرق كذباً على رسول الله ﷺ، وعلى آل البيت أيضاً، وقد وضعوا أحاديثَ كثيرةً في فضل عليٍّ وآل البيت، وذمِّ الصحابة، ولا سيما الشيخين وكبار الصحابة ﷺ، وهكذا أسرف غلاة الرافضة في وضع الأحاديث يما يتَّفق مع أهوائهم، التي بلغت من الكثرة حدّاً مزعجاً، حتى (قال بعض الحفاظ: تأمَّلتُ ما وضعه أهل الكوفة في فضائل عليٍّ وأهلِ بيته فزاد على ثلاثمائة ألف)[(٣)].

ويكاد المسلم يقف مذهولاً من هذه الجرأة على الإسلام وأهله، لولا

---

(١) **خلاصة الحديث**: أنَّ النبيَّ ﷺ في رجوعه من حجة الوداع جَمَع الصحابة ﷺ في مكانٍ يقال له «غدير خم» - مكان بين مكة والمدينة - وأخذ بيد علي ﷺ ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون، وقال: «هذا وصِيِّي، وأخي، والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا» **والحديث مكذوب بهذه الرواية التي انفرد بها الرافضة**.
وأصل الحديث: ما جاء عن زيد بن أرقم ﷺ (قال: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْماً فِينَا خَطِيباً، بِمَاءٍ يُدْعَى خُمّاً - بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ - فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ**». فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ، وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «**وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**». رواه مسلم، (٢/ ١٠٣٢)، (ح٦٣٧٨).

(٢) انظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (٦/ ١٥٢)؛ أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف (ص٤٨)؛ الغدير في الكتاب والسُّنَّة والأدب، عبد الحسين الأميني (١/ ٢١)؛ الشيعة في عقائدهم وأحكامهم، أمير محمد القزويني (ص٧١).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله القزويني (١/ ٤٢٠).

أنه يعلم أن هؤلاء الرافضة أكثرهم من الفرس الذين تستَّروا بالتشيع؛ لينقضوا عُرى الإسلام، أو ممن أسلموا ولم يستطيعوا أنْ يتخلَّوا عن كل آثار ديانتهم القديمة، فانتقلوا إلى الإسلام بعقليةٍ وثنية، لا يهمها أنْ تكذب على النبيِّ ﷺ؛ لتؤيد حباً ثاوياً في أعماق أفئدتها، وهكذا يصنع الجهال والأطفال حين يُحِبُّون وحين يكرهون[1].

مظاهر هجر الرافضة للسُّنَّة النبوية:

تعدَّدت مظاهر هجر الرافضة للسُّنَّة النبوية من خلال التالي[2]:

أولاً: الجهل بسيرة النبيِّ ﷺ:

لم تهتمَّ الرافضة بدراسة سيرة النبيِ ﷺ وتدبرها والعناية بها، والتأسِّي بها وأخذ العبرة منها، وفي هذا الشأن قال ابن تيمية رحمه الله: (ولا ريب أنَّ هذا الرافضي ونحوَه من شيوخ الرافضة من أجهل الناس بأحوال الرسول، وسيرته، وأموره ووقائعه، يجهلون من ذلك ما هو متواتر معلومٌ لِمَنْ له أدنى معرفة بالسيرة)[3].

وقال ـ في معرض ردِّه على أحد الروافض ـ: (هذا الكلام يدلُّ على أنَّ قائله من أجهل الناس بمغازي رسول الله ﷺ وأحوالِه، والجهلُ بذلك غيرُ منكر من الرافضة؛ فإنهم من أجهلِ الناس بأحوال الرسول، وأعظمِهم تصديقاً بالكذب فيها، وتكذيباً بالصِّدق منها)[4].

وجهلهم بسيرة النبي ﷺ ـ سواء أكان عن قصد أم عن غير قصد ـ **مرجعه إلى افتقار السيرة النبوية لما يخدم قضيَّتَهم**؛ لذا وجدناهم يُعظِّمون سيرة الحسين بن عليٍّ رضي الله عنهما ويُقيمون الدنيا لها، على النحو المعهود والمعروف عنهم؛ لما فيها من أحداثٍ ومواقف يمكنهم استغلالها لخدمة أهدافهم

---

(١) انظر: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٨٠)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (ص١٠٠).

(٢) انظر: أصول وقواعد منهجية، (ص٧٥). (٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٢١١).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية، (٨/ ٣٨٧).

وتطلُّعاتهم؛ من تأجيج العداء لأهل السُّنَّة، وشحذ النفوس تجاههم، وتأصيل الكراهية لهم، كل هذا طلباً للانتقام منهم بسبب الفتوحات الإسلامية التي بها قضوا على دولة الفرس، ونشروا الدِّين الحق، فَدَلُّوا على شَعْبَوِيَّةٍ متأصِّلة، وكراهية مُتغلغِلة، وحقدٍ دفين على أهل السُّنَّة عامة والعربِ خاصة.

ثانياً: الجهل بالسُّنَّة النبوية، وقلَّة عنايتهم بها:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (فإنَّ الرافضة في الأصل ليسوا أهلَ علمٍ وخبرةٍ بطريق النظر والمناظرة، ومعرفة الأدلة، وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثيرٌ منها من وَضْعِ المعروفين بالكذب، بل وبالإلحاد)[(١)].

وقال ـ مخاطباً نَقَلَة الحديث من الشيعة ـ: (من أين لكم أنَّ الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تُدركوهم، ولم تعلموا أحوالهم، ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يُميَّز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيدُ تعرفون رجالَها؟! بل عِلمُكم بكثيرٍ مِمَّا في أيديكم شَرٌّ من علم كثيرٍ من اليهود والنصارى بما في أيديهم)[(٢)].

وجهل الرافضة بالسُّنَّة النبوية أمر بدهي؛ إذ إنهم رفضوا رواتها وهم الصحابة الأجلَّاء ومَنْ تابعهم من التابعين، فلمَّا طال عليهم الأمدُ وامتدَّ بهم الزمن عن زمن النبي ﷺ؛ وقد رأوا أهلَ السُّنَّة قد بنوا صرحاً شامخاً من السُّنَّة النبوية جمعوا فيه حديثَ رسولِ الله ﷺ وميَّزوا صحيحَه وسقيمَه؛ أرادوا أنْ يكون لهم أصل إليه يرجعون كي يقفوا في وجه أهل السُّنَّة فلم يجدوا بدّاً من الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أهل بيته الأطهار؛ فوضعوا الأحاديثَ، ولفَّقوا الأقاصيص، وهذا لعَمْرُ اللهِ من أشدِّ البلاء وأعظم أسباب الشقاء الذي به استحقُّوا السُّخْطَ والغضب.

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٢٦).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٩٤).

ثالثاً: تعمُّد الكذب في النقل والرواية:

تجاوزت الرافضةُ منزلةَ الجهل بالروايات الصحيحة إلى اختلاق المرويات، والكذب في النقل؛ لتقرير مذهبهم الباطل، وفي ذلك يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد: على أنَّ الرافضة أكذب الطوائف، والكذبُ فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب)(١).

وقال أيضاً: (وليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أعظم افتراءً للكذب على الله، وتكذيباً بالحق؛ من المنتسبين إلى التشيع، ولهذا لا يوجد الغلو في طائفة أكثر مِمَّا يوجد فيهم)(٢).

وها هو يخاطب الرافضة، فيقول لهم: (وأمَّا أنتم: فجمهور المسلمين دائماً يقدحون في روايتكم، ويُبيِّنون كذبَكم، وأنتم ليس لكم علم بحالهم، ثم قد عُلِمَ بالتواتر الذي لا يُمكن حجبُه: كثرة الكذب وظهوره في الشيعة من زمن عليٍّ [رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ] وإلى اليوم، وأنتم تعلمون أنَّ أهل الحديث يُبغضون الخوارج، ويَرْوُون فيهم عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ كثيرةً صحيحة... ومع هذا فلم يحملهم بغضُهم للخوارج على الكذب عليهم، بل جَرَّبوهم فوجدوهم صادقين، وأنتم يشهد عليكم أهلُ الحديث والفقهاءُ والمسلمون والتجار والعامة والجند، وكلُّ مَنْ عاشركم وجرَّبكم قديماً وحديثاً: أنَّ طائفتكم أكذب الطوائف)(٣).

رابعاً: استدلالهم بالنصوص للاعتضاد لا للاعتماد:

الرافضة لا يستدلون بالنصوص الشرعية تعظيماً لها، ووقوفاً عند حدودها، بل يستدلون بها لتوافِقَ آراءهم وأهواءهم، وإذا جاء النصُّ مخالفاً لذلك ردُّوه أو حرَّفوه، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في معرض كلامه عن تناقضات الرافضة ـ: (فعُلِمَ أنَّ القوم يتكلَّمون بحسب ما يرونه ناصراً لقولهم، لا

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (١/ ٢٦).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٢/ ١٦).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٩٤، ٢٩٥).

يعتمدون على حقٍّ يعلمونه، ولا يعرفون حقّاً يقصدون نصرَه)[١].

وقال أيضاً: (وأهل البدع سلكوا طريقاً آخرَ ابتدعوها اعتمدوا عليها، ولا يذكرون الحديث ـ بل ولا القرآن ـ في أصولهم إلَّا للاعتضاد لا للاعتماد، والرافضة أقل معرفةً وعنايةً بهذا، إذْ كانوا لا ينظرون في الإسناد ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية؛ هل توافق ذلك أو تخالفه؟ ولهذا لا يوجد لهم أسانيدُ مُتَّصِلة صحيحة قطُّ، بل كلُّ إسنادٍ مُتَّصلٍ لهم فلا بد من أن يكون فيه مَنْ هو معروف بالكذب، أو كثرة الغلط)[٢].

* الآثار السيئة لهجر الرافضة للسُّنَّة:

من الآثار السيئة لهجر الرافضة للسُّنَّة النبوية[٣]، ما يلي:

١ ـ انحرافهم في عقيدتهم في الله سبحانه؛ حيث إنَّ مُتقدِّميهم مُجسمة، وأمَّا متأخِّروهم فمُعطِّلة.

٢ ـ إكثارهم من الأباطيل المستقبلية، فإذا لم تحصل في عالم الواقع، نسبوا الجهل إلى الله سبحانه، حيث يقولون: بدا لله بداء! تعالى اللهُ عمَّا يقولون عُلواً كبيراً.

٣ ـ ادِّعاؤهم بأنَّ القرآن الكريم فيه تحريف وزيادة ونقصان، ويفسرونه تفسيراً باطلاً حسب أهوائهم؛ كقولهم: إنَّ البقرة عائشة! لعنهم اللهُ بما قالوا.

٤ ـ **منهم** مَنْ يغلو في الأنبياء؛ حتى جعلوهم في مرتبة الإلٰه، **ومنهم** من غلا في انتقاص الأنبياء؛ وجوَّزوا عليهم العصيان، ونفوا عنهم العصمة.

٥ ـ تطاولهم على مقام النبوة؛ حيث جعلوا الأئمةَ أعلى مرتبةً من الأنبياء.

٦ ـ كثرة النفاق فيهم، وقد جعلوا ذلك من أصول دينهم، ويسمونه «التَّقية».

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، (٣/ ١٦٤). (٢) منهاج السُّنَّة النبوية، (٧/ ٢٤).
(٣) انظر: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الرافضة، (٢/ ٤٩).

٧ ـ قلبوا الحقائق وبدَّلوا المفاهيمَ الصحيحة للإسلام، واعتمدوا على الكذب والبهتان، فليس لهم عقل صريح، ولا نقل صحيح.

٨ ـ أصبحوا نافذةً يدخل منها كلُّ زنديق ومُلحدٍ لهدم الإسلام؛ بسبب حقدهم على الإسلام وأهله، وقلَّة عقلهم.

٩ ـ مخالفتهم لأهل البيت في الاعتقاد، مع ادعائهم محبتهم زوراً وبهتاناً.

١٠ ـ استمرار عداوتهم لأهل السُّنَّة من عصر الصحابة حتى قيام الساعة.

١١ ـ طعنُهم في أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ﷺ بأمورٍ لا حقيقة لها، وادِّعاؤهم إمامةَ عليٍّ ﷺ زمن الخلفاء الثلاثة، وامتداحُهم له بأمور هي الحقيقة ذمٌّ وقدح؛ لخبث طويَّتهم، وفساد رأيهم.

١٢ ـ بغضهم الشديد لجميع الصحابة ﷺ؛ كأبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، ومعاويةَ، وخالدِ بن الوليد، وعائشةَ وغيرِهم ﷺ مما جعلهم يُكثرون الطَّعن فيهم.

١٣ ـ إيذاؤهم الشديد للنبي ﷺ؛ حيث طعنوا في زوجِه أمِّ المؤمنين عائشةَ ﷺ، ولو كانوا يُحِبُّون رسول الله ﷺ ويعظِّمونه ويُوَقِّرونه ما فعلوه.

١٤ ـ زعمهم رِدَّةَ الصحابة ﷺ بعد رسول الله ﷺ.

١٥ ـ تعظيمهم لأعداء الإسلام؛ كأبي لؤلؤة المجوسي «قاتل عمر»؛ وعبدِ الله بنِ سبأ «قائد فتنة مقتل عثمان»، وغيرِهم.

١٦ ـ من عقائدهم الفاسدة «الوصية» وزعمهم أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أوصى لعليٍّ ﷺ.

١٧ ـ من غلوهم في الأئمة؛ ادعاؤهم بأنهم يعلمون الغيب، وأنهم معصومون من الخطأ، وأنَّ حُبَّ عليٍّ ﷺ حسنةٌ لا تضرُّ معها سيئة.

١٨ ـ اعتقادهم بأنَّ المهدي مولودٌ وموجود منذ أكثر من ١١٥٠ سنة حتى الآن.

المبحث الثالث

هجر المعتزلة للسُّنَّة

وفيه أربعة مطالب:

المطب الأول: ظهور المعتزلة وانتشارها.

المطلب الثاني: الأصول الخمسة للمعتزلة.

المطلب الثالث: موقف المعتزلة من السُّنَّة النبوية.

المطلب الرابع: الآثار السيئة لهجر المعتزلة للسُّنَّة.

المطلب الأول

ظهور المعتزلة وانتشارها

ظهرت المعتزلة في بداية القرن الثاني الهجري بزعامة رجل يسمَّى واصل بن عطاء الغزال، **وتفرَّعت المعتزلة عن الجهمية في معظم الآراء، ثم انتشرت انتشاراً واسعاً في أكثر بلدان المسلمين**، وفي ذلك يقول جمال الدين القاسمي: (هذه الفِرقة من أعظم الفرق رجالاً وأكثرها تابعاً؛ فإنَّ شيعة العراق على الإطلاق معتزلة، وكذلك شيعة الأقطار الهندية، والشامية، والبلاد الفارسية، ومثلهم الزيدية في اليمن. فإنهم على مذهب المعتزلة في الأصول كما قاله العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» وهؤلاء يُعدُّون في المسلمين بالملايين، بهذا يُعلم أنَّ الجهمية المعتزلة ليسوا في قلَّة فضلاً عن أن يُظنَّ أنهم انقرضوا، وأن لا فائدة من المناظرة معهم، وقائل ذلك جاهلٌ بعلم تقويم البلدان ومذاهب أهلها)[1].

(١) تاريخ الجهمية، (ص٥٦).

تأثُّر المعتزلة بالفلسفة:

تأثَّرت المعتزلة بالفلسفة اليونانية، والمنطق اليوناني، وما نُقل من الفلسفة الهندية، والأدب الفارسي، وقد كانوا كلهم أو جمهورهم ممن ينتمون إلى أصل فارسي، فأوَّلوا القرآنَ الكريم؛ لينسجم مع الفلسفة اليونانية، وكذَّبوا الأحاديثَ التي لا تتَّفق مع هذه العقلية اليونانية الوثنية، **واعتبروا فلاسفةَ اليونان أنبياءَ العقلِ الذي لا خطأ معه**[1]، يقول محمد محيي الدين عبد الحميد: (وكان [أي: المعتزلة] أوَّل مَن استعان بالفلسفة اليونانية، واستقوا منها في تأييد نزعاتهم، فأقوالٌ كثيرة من أقوال النَّظَّام[2]، وأبي الهُذيل[3]، والجاحظ[4]، وغيرهم؛ بعضُها نَقْلٌ بحتٌ من أقوال فلاسفة اليونان، وبعضُها يُستقى من نبعِه، ويُغترَف من معينه بشيء من التحوير والتعديل)[5].

ولقد **تأثَّر بمنهج المعتزلة ـ حديثاً ـ كثير من خصوم الإسلام، وأعداء السُّنَّة**، حيث وجدوا في مذهبهم الفكري عِشّاً يفرخون فيه بمفاسدهم وآرائهم، ويهاجمون من خلاله الوحي المبين؛ كتاباً وسنة[6].

---

(١) انظر: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٧).

(٢) **النَّظَّام**: هو إبراهيم بن يسار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النَّظَّام، شيخ المعتزلة، تبحَّر في علومِ الفلسفة، وانفرد بآراءٍ، تابعته فِرقةٌ من المعتزلة سميِّت «النظامية»، اتُّهم بالزندقة، وكفَّره جماعة، مات سنة بضع وعشرين ومائتين، وله كتب في الفلسفة والاعتزال. انظر: طبقات المعتزلة، لابن المرتضى (ص٤٩ ـ ٥٢).

(٣) **أبو الهذيل**: هو محمد بن الهذيل بن عبيد الله البصري العلاف، من أئمة المعتزلة، له مقالات في الاعتزال، وانفرد بآراءٍ، مات (سنة ٢٣٥هـ)، وله تصانيف كثيرة. انظر: طبقات المعتزلة، (ص٤٤).

(٤) **الجاحظ**: هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، مولاهم، أبو عثمان، المشهور بالجاحظ، البصري، المعتزلي، كان مُتبحِّراً في الأدب، ورئيس الفِرقة الجاحظية من المعتزلة، ليس بثقة ولا مأمون، وكان من أئمة البدع. مات (سنة ٢٥٥هـ). انظر: تاريخ بغداد، (١٢/ ٢١٢).

(٥) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للأشعري [مقدمة المحقق]، (١/ ٢٣).

(٦) انظر: المؤامرة على الإسلام، أنور الجندي (ص٢١).

إذاً؛ نشأت المعتزلة نشأةً عقليَّةً بحتة؛ لما أُشرِبوه من فلسفات يونانية وغيرها، وما تعلَّموه من منطقٍ وقياس؛ فكان التلبيسُ عليهم من جهة العقل الذي هو في الأصل مناط التكليف، واستحال العقل نقمةً عليهم وعلى الذين تابعوهم، حيث أطلقوا له الحدود ولم يُلجموه بلجام النص، فجعلوه حاكماً على النص لا محكوماً به؛ ثم إنهم إنما افترضوا الفروض ووضعوا النتائج أولاً، ثم راحوا يُثبِتون صحة ما ذهبوا إليه، وهم في طريقهم هذا ردُّوا كلَّ ما يُخالف فرضياتهم ورفضوه رفضاً مطلقاً، وكان الأجدر بهم أنْ يُرَتِّبوا الفرضَ على البحث والاستقصاء، ويَبْنوا النتيجة على الأدلة، وليس العكس.

سبب تسميتهم بالمعتزلة:

ترجع بداية نشأة المعتزلة، وسبب تسميتهم بذلك إلى ما وقع بين الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ وواصل بن عطاء من خلافٍ في حكم مرتكب الكبيرة، حين سئل الحسن البصري عن ذلك، فبادر واصل بن عطاء إلى الجواب قبل أنْ يُجيب الحسن البصري، ومن هنا تطوَّر الأمر إلى اعتزال واصلٍ ومَنْ معه حلقةَ الحسن البصري، فسُمُّوا معتزلةً، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء[1].

المطلب الثاني
الأصول الخمسة للمعتزلة

ابتدع المعتزلة أصولاً خمسةً لم يعرفها سلف الأمة الأخيار، وهذه الأصول الخمسة هي الإطار الجامع لمذهب المعتزلة، وهي:

١ ـ التوحيد، على طريقة الجهمية.

٢ ـ العدل، على طريقة القدرية.

٣، ٤، ٥ ـ الوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف

---

(١) انظر: الملل والنحل، (١/ ٤٠)؛ والفرق بين الفرق، (ص١١٦)؛ فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، (٢/ ٨٢٢).

والنهي عن المنكر على طريقة الخوارج[(١)].

قال القاضي عبد الجبار[(٢)]: (فأمَّا جملة ما كُلِّف به المرء... يلزمه أنْ يعرف التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)[(٣)].

وقال الخياط[(٤)]: (وليس يستحِقُّ أحدٌ منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كَمُلت في الإنسان هذه الخصال الخمس؛ فهو معتزلي)[(٥)].

المعنى العام لأصول المعتزلة الخمسة:

١ ـ التوحيد:

ومعنى التوحيد عندهم هو نفي أن يكون لله تعالى صفات أزلية؛ كالعلم، والسمع، والقدرة، والبصر، وحُجَّتُهم في إنكار صفات الله تعالى أنَّ إثباتها يستلزم تعدد القدماء، وهو شرك، على حد زعمهم.

وتأوَّلوا الآيات التي تُثبت الصفات، التي يُفهم منها أن له صفات كصفات المخلوقين، ورفضوا الأحاديث التي تُثبت هذه الصفات أيضاً، والمعتزلة في نفيهم الصفات وتعطيلها، وتأويل ما لا يتوافق مع مذهبهم من نصوص الكتاب والسُّنَّة، وافقوا الجهمية (المعطلة)... فهم الذين أحيوا آراءهم، ونفخوا في رمادها، وصيروها جمراً من جديد، ومن هنا استحق

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق، (ص١١٢).

(٢) **القاضي عبد الجبار**: هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، أبو الحسين، قاضي، أصولي، شيخ المعتزلة في عصره، يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون ذلك على غيره. مات (سنة ٤١٥هـ). انظر: تاريخ بغداد، (١١/١١٣).

(٣) شرح الأصول الخمسة، (ص١٩).

(٤) **الخياط**: هو أبو الحسين، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، شيخ المعتزلة البغدادية من نظراء الجبائي، وله مكانة عند المعتزلة. انظر: تاريخ بغداد، (١١/٨٧).

(٥) الانتصار، (ص١٨٨).

المعتزلةُ أنْ يُطلق عليهم جهمية أو معطلة، وبناء على هذا الأصل أطلق المعتزلةُ على مَنْ عاداهم ـ وخصوصاً أهل السُّنَّة ـ أسماءً جائرة؛ مثل المشبهة، والحشوية.

وسمُّوا أنفسَهم أهلَ التوحيد، والمُنزِّهون لله، حيث نفوا الصفات عنه(١)!

٢ ـ العدل:

ويقصدون به البحث في أفعال الله تعالى التي يصفونها كلَّها بالحُسن، ونفي القبح عنها، بما فيه نفي أعمال العباد القبيحة، **وتحت ستار العدل؛ نفوا القدر، وأسندوا أفعال العباد إلى قدرتهم، وأنهم الخالقون لها،** مع أنهم يؤمنون بأنَّ اللهَ تعالى عالِمٌ بكلِّ ما يعمله العباد، وأنه تعالى هو الذي أعطاهم القُدرةَ على الفِعل أو الترك(٢).

والمعتزلة لنفيهم القدر يُلقَّبون بالقدرية؛ لموافقتهم للقدرية في إنكار القدر، ولأنَّ أهل السُّنَّة يُثبِتون القدرَ لله تعالى، ويُؤمنون به خيرِه وشرِّه، حلوِه ومُرِّه، فهم يُطلِقون عليهم القدرية المجبرة(٣).

وبناءً على هذا الأصل (العدل) الذي يعني نَفْيَ القدر؛ تأوَّلوا الآيات التي تفيد إثبات القدر لله تعالى؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩]، وأنكروا الأحاديثَ الصحيحة التي تُثبت القدر.

٣ ـ الوعد والوعيد:

ويقصدون به أنَّ الله وَعَدَ المطيعين بالثواب، وتوعَّد العصاة بالعقاب فيجب على الله ـ تعالى اللهُ عن قولهم علوّاً كبيراً ـ أنْ ينفذ وعْدَه فيمَنْ أطاعه،

---

(١) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، (٢/ ٨٣٤)؛ فتح الباري، (١٣/ ٣٥٧)؛ شرح الأصول الخمسة، (ص١٩٧).

(٢) انظر: الملل والنحل، (١/ ٤١).

(٣) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، (٢/ ٨٢٤)؛ موقف المعتزلة من السُّنَّة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، د. أبو لبابة حسين (ص٣١).

ووعيدَه فيمَن عصاه، وتأوَّلوا الآيات التي تُفيد بأنَّ الله تعالى يعفو عمَّن يشاء، ويُعذِّب مَنْ يشاء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وردُّوا الأحاديثَ الواردة في شفاعة عصاة المؤمنين من أهل الكبائر، والأحاديثَ التي تفيد أنهم تحت المشيئة؛ إنْ شاء اللهُ عذبهم، وإنْ شاءَ غَفَر لهم.

ويلزم على هذا الأصل (العدل) أنَّ أصحابَ الكبائر ـ من عصاة المؤمنين ـ إذا ماتوا من غير توبة؛ فإنهم يستحقُّون بمقتضى الوعيد من الله النارَ خالدين فيها، إلَّا أن عقابهم يكون أخفَّ من عقاب الكفار[1].

٤ ـ المنزلة بين المنزلتين:

ويقصدون بها أنَّ مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر؛ فهو ليس بمؤمنٍ ولا كافر، لكنه في منزلةٍ بينهما فاسق، والفاسقُ يستحق النار، والمعتزلة بقولهم هذا وافقوا الخوارج؛ لأنَّ الخوارج لَمَّا رأوا لأهل الذنوب الخلود في النار سموهم كفرةً، وحاربوهم، والمعتزلة رأت لهم الخلود في النار، ولم تجسر على تسميتهم كفرة، ولا جسرت على قتالهم، فضلاً عن قتال جمهور مخالفيهم، ولهذا قيل للمعتزلة: إنهم مخانيث الخوارج.

وكان لهذا الأصل أثره السَّيِّئ في موقف المعتزلة من الصحابة رضي الله عنهم، ولا سيما أصحاب الجمل، وصِفِّين من الفريقين[2].

٥ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

توافق أهل السُّنَّة والمعتزلة في هذا الأصل، واتفقوا على أنه من الواجبات على الكفاية، إلَّا أنه وقع خلاف بين أهل السُّنَّة والمعتزلة فيما يلي:

---

(١) انظر: الملل والنحل، (١/ ٤٢).

(٢) انظر: الفرق بين الفرق، (ص١١٦)؛ الملل والنحل، (١/ ٤٢).

أ ـ حملُهم الناس على المعروف والمنكر في مذهبهم وإلزامهم به، ويبدو هذا واضحاً في محنة خلق القرآن.

ب ـ طريقة تغيير المنكر؛ إذْ ساروا فيها عكس الحديث الوارد عن النبي ﷺ في طريقة تغيير المنكر (اليد، اللسان، القلب)، بينما تغيير المنكر عندهم يبدأ بالحسنى، ثم باللسان، ثم باليد، ثم بالسيف على عكس ما يرشد إليه الحديث.

ج ـ حمل السلاح في وجوه المخالفين لهم سواء كانوا من الكفار أم من أصحاب المعاصي من أهل القبلة.

د ـ أوجبوا الخروج على السلطان الجائر، متأثرين بتنطع الخوارج[١].

ومن فوارق الأصول عند المعتزلة: (أنَّ القرآن الكريم فَصْلٌ مُحكَم، وصراطٌ مستقيم، ولا خلافَ فيه ولا اختلاف، وأنَّ سنة رسولِ الله ﷺ؛ ما كان لها ذِكْرٌ في القرآن ومعنى)[٢].

وفي هذا الأصل الخامس بيان لموقفهم السيئ من السُّنَّة النبوية، فهم لا يأخذون إلَّا بالسُّنَّة الموافقة للقرآن فقط، ولا يأخذون بالسُّنَّة المُستقِلَّة، وهذا الموقف له أثره السيئ حيث اتخذوه منهجاً خاصاً بهم، حَكَموا من خلاله على السُّنَّة النبوية، وهو عَرْضُ الحديثِ على القرآن الكريم، فما خالفه ـ ولو مخالفةً ظاهريةً يمكن الجمع بينهما ـ ردُّوه حتى ولو كان في أعلى درجات الصحة.

وهكذا كانت المعتزلة ـ في أصولهم ـ مخالفين لأهل السُّنَّة في مفهوم الإسلام الجامع، وكان لهذه الأصول الأثر السيئ على الإسلام «قرآناً وسنة» وعلى المسلمين[٣].

---

(١) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، (٢/ ٨٤٩).

(٢) رسائل العدل والتوحيد، يحيى بن الحسين (١/ ٧٦).

(٣) انظر: السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (ص١١٠).

المطلب الثالث

موقف المعتزلة من السُّنَّة النبوية

موقف المعتزلة من العقل:

تبوَّأت المعتزلة مركز الصدارة بين الفِرق المنحرفة عن منهج الإسلام في تمجيد العقل وتعظيمه، وإعطائه منزلةً فوق منزلة الكتاب والسُّنَّة؛ ممَّا كان سبباً في ردِّ كثير من نصوص الوحيين، وعدم الاعتماد على حجيتها، وتقديم العقل عليها.

وها هو القاضي عبد الجبار المعتزلي يُقرِّر بأنَّ العقل هو أوَّل الأدلة، فيقول ـ في معرض حديثه عن الأدلة ـ: (أوَّلُها دلالة العقل؛ لأنَّ به يُميَّز بين الحُسْن والقُبح، ولأنَّ به يُعرف أنَّ الكتاب حُجَّة، وكذلك السُّنَّة والإجماع.

وربَّما تعَجَّبَ من هذا الترتيب بعضُهم، فيظنُّ أنَّ الأدلة هي الكتاب والسُّنَّة والإجماع فقط، أو يظنُّ أنَّ العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخَّر، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الله تعالى لم يُخاطب إلَّا أهل العقل، ولأنَّ به يُعرف أنَّ الكتاب حُجَّة، وكذلك السُّنَّة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب)[1].
إذاً صحة دلالة الكتاب والسُّنَّة ـ في نظر المعتزلة ـ متوقِّفة على العقل، فالعقل حاكم عليهما، ومُقَدَّم!

وقال ـ **في معرض ذِكره لأنواع الأدلة، مُرتِّباً إيَّاها الأهم فالمهم** ـ: (حُجَّة العقل، والكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، ومعرفة الله لا تُنال إلَّا بحُجَّة العقل)[2].

واعتبر أنَّ إعمال العقل أول الواجبات على العباد، وأنَّ معرفة الله لا تكون إلَّا بالعقل، فقال: (إنْ سأل سائل، **فقال**: ما أوَّل ما أوجب الله عليك؟ **فقل**: النظر المؤدِّي إلى معرفة الله تعالى؛ لأنه تعالى لا يُعرف ضرورة ولا

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص١٣٩).
(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص٨٨).

بالمشاهدة، فيجب أن نعرفه بالتَّفكُّر والنظر)[١].

وقال: (سائر الشرائع من قولٍ وفعلٍ لا تحسن إلَّا بعد معرفة الله تعالى، ومعرفة الله لا تحصل إلَّا بالنظر، فيجب أنْ يكون النظر أوَّل الواجبات)[٢].

والسؤال الموجَّه لهم هنا: إذا كان بالنظر والعقل يُتَوَصَّل إلى الله تعالى، **فهل بالنظر والعقل يُمكن معرفة شرعه وحلاله وحرامه؟**

والإجابة هنا لا يمكن إلَّا أنْ تكونَ بالنفي، فلا يمكن أنْ نصل إلى شرع الله تعالى ومعرفة حلاله وحرامه إلَّا بالنص، والنصُّ يستلزم وحيّاً وموحًى إليه، ومن ثَمَّ يستلزم تصديقاً بهذا الوحي وذلك المُوحى إليه، فلا سبيل إذاً للعقل إلَّا في فهم النصِّ واستخراج فقهِه واستخلاص عِبَرِه ومُرادِه، وهذا هو التكامل المقصود بين العقل والنقل.

مظاهر هجر المعتزلة للسُّنَّة النبوية:

لمَّا كان المعتزلة لا يؤمنون إلَّا بما يتَّفق مع عقولهم وأصولهم الخمسة، وكان هناك من الأحاديث النبوية ما يهدم مذهبهم ويناقض أدلتهم، كان موقفهم من السُّنَّة غاية في الخطورة، **ولا نكاد نكون مبالغين، إذا قلنا**: بأنهم كادوا يهدمون المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، **وذمَّ المعتزلةُ مَنْ تعلَّم الحديث، وحذَّروا من تعلُّمه**، وقلَّلوا من فائدته والاستدلال به، ونصُّوا على أنه لا حاجة إليه، فالعقول تُغني عنه.

ومع ذلك فهم **متناقضون في موقفهم من السُّنَّة**؛ وسبب هذا التناقض: هو تشبثهم بالعقل إلى ما يشبه تقديسه وتأليهه، ورفض ما يتعارض معه أو تأويله بما لا يخالف رأيهم، ولذلك وقعوا في كثير من الهنات والتناقضات دفعتهم إليها نزعتهم العقلية، ومن مظاهر هجرهم للسُّنَّة[٣]:

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص٣٩).

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص٦٩).

(٣) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (١/ ١٢٣)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (١/ ١١١).

موقفهم من الخبر المتواتر:

ذهب النَّظَّام إلى جواز وقوع الكذب في الخبر المتواتر[(١)]**، والحجة العقلية عنده كفيلة بنسخ الأخبار**، فقد ذكر أبو منصور البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في الفضيحة السادسة عشرة من فضائح النَّظَّام -: (قوله بأنَّ الخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سماع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين، واختلاف دواعيها؛ يجوز أن يقع كذباً، هذا مع قوله بأنَّ مِنْ أخبار الآحاد ما يوجب العلمَ الضروري. وقد كفَّره أصحابُنا مع موافقيه في الاعتزال في هذا المذهب الذي صار إليه)[(٢)]، وهذا خلاف لما أجمعت عليه الأمة من إفادة المتواتر القطع.

وقد جوَّز النَّظَّام أن تُجمع الأمة على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال، فقد ذكر أبو منصور البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في الفضيحة السابعة عشرة من فضائح النَّظَّام -: (تجويزه إجماعَ الأمة في كل عصر، وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال، ويلزمه على هذا الأصل ألَّا يثق بشيء ممَّا اجتمعت الأمة عليه؛ لجواز خطئهم فيه عنده، وإذا كانت أحكامُ الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبرٍ متواتر، ومنها ما أخذوه عن أخبارِ الآحاد، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهادٍ وقياس، وكان النَّظَّامُ دافعاً لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وقد أبطلَ القياسَ وخبرَ الواحد إذا لم يوجد العلم الضروري، فكأنه أراد إبطال أحكامِ فروع الشريعة لإبطاله طرقها)[(٣)].

والمعتزلةُ هي أول الفِرَق التي اشترطت العددَ في قبول الأخبار؛ كما في الشهادة، وما أرادوا بذلك الشرط إلَّا تعطيلَ الأخبارِ والأحكامِ الواردة فيها.

وفي ذلك يقول الحازمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا أعلم أحداً من فِرق الإسلام

---

(١) **(المتواتر)**: هو الخبر الذي رواه عددٌ كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلِهم إلى منتهاه، وأن يكون مستند خبرهم الحس، وإفادة العلم لسامعه. انظر: شرح نخبة الفكر، (ص١٠).

(٢) الفَرق بين الفِرق، (ص١٢٨).

(٣) الفَرق بين الفِرق، (ص١٢٩).

القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخِّري المعتزلة؛ فإنَّهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا في الرواية ما اعتبروا في الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلَّا تعطيل الأحكام كما قال أبو حاتم ابن حبان)[١].

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنَّ جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبيِّ ﷺ. يجري على ذلك كلُّ فِرقة في علمها؛ كأهل السُّنَّة، والخوارج، والشيعة، والقدرية، حتى حدث متكلِّمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع بذلك، ولقد كان عمرو بن عبيد يتديَّن بما يروي عن أبي الحسين البصري من المعتزلة ويفتي به، هذا أمر لا يجهله مَنْ له أقلُّ علم)[٢].

إذاً المعتزلة باشتراطهم العدد في قبول الأخبار، قد خالفوا بذلك جميع أهل الإسلام!

موقفهم من خبر الآحاد:

عرَّف المعتزلة خبرَ الآحاد[٣]: بأنه الذي لا يُعلم كونه كذباً أو صِدقاً[٤].

والمعتزلة لا يعتبرون خبر الآحاد من السُّنَّة التي تُضاف إلى النبي ﷺ؛ لأنه لا يؤمَن فيه الكذب، فلا يقال إنه من السُّنَّة إلَّا على وجه التعارف، **فالمعتزلة إذاً لا يحتجُّون بخبر الآحاد مطلقاً في أمور الدِّين**؛ لأنه يفيد الظن، وإنما الاحتجاج يكون بالإجماع القاطع دون أخبار الآحاد، التي قد يقع فيها الكذب، والسهو والنسيان والتغيير والتبديل[٥].

---

(١) شروط الأئمة الخمسة، (ص٤٧).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، (١/١٠٨).

(٣) **(خبر الآحاد)**: هو الخبر الذي قَصُرَ عن التواتر. **واختلف العلماء** فيما يفيده (خبر الواحد) على ثلاثة أقوال، **والراجح**: أنَّ خبر الواحد يفيد العلم، وهو مذهبُ جمهور المحدثين والفقهاء.
انظر: الحديث حجة بنفسه، للألباني (ص١٩).

(٤) انظر: شرح الأصول، (ص٧٦٩).

(٥) انظر: فضل الاعتزال، (ص١٨٥)؛ موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (١/١٢٦).

شروط المعتزلة في قبول (خبر الآحاد) في الأعمال:

اشترط المعتزلة شروطاً تعسُّفية في قبول خبر الآحاد، ومضمون هذه الشروط إخراج خبر الآحاد من كونه وحياً قاله النبيُّ ﷺ، وبالتالي يردُّون معظم الأحاديث بحجَّة أنها أخبار آحاد، ومن الشروط المجحفة للمعتزلة في قبول خبر الآحاد في الأعمال[١]:

١ ـ **ألَّا يُخالِفَ ظاهرَ القرآن الكريم**: وهذا أحد أصول المعتزلة ـ التي سبق الحديث عنها ـ فالقاعدة عندهم: أنَّ الحديث إذا ورد مخالفاً لظاهر القرآن الكريم؛ كان دليلاً على عدم صحته ـ حتى مع إمكان الجمع بين هذا التعارض الظاهري ـ، وهذا الشرط أصل من أصول أهل الزيغ والابتداع؛ من الخوارج، والجهمية، والجبرية، والمعتزلة، كما حكاه ـ عنهم ـ الأئمة: ابن القيم، والشاطبي، وابن قتيبة، وغيرهم[٢].

٢ ـ **ألَّا يُخالِف العقل**: وفي ذلك يقول أبو الحسين المعتزلي[٣]: (لم يُقبَلْ ظاهرُ الخبَر في مخالفة مُقتضى العقل؛ لأنا قد علمنا بالعقل على الإطلاق أنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يُكلِّف إلَّا ما يُطاق وأنَّ ذلك قبيح، فلو قبِلنا الخبرَ في خلافه، لم يخل؛ إمَّا أنْ نعتقد صدق النبي ﷺ في ذلك فيجتمع لنا صدق النقيضين، أو لا نُصدِّقه فنعدل عن مدلول المُعجِز وذلك محال)[٤].

٣ ـ **ألَّا يُحتجَّ به في باب الاعتقاد**: لأن خبر الآحاد عند المعتزلة يُفيد

---

(١) للرد على هذه الشروط التعسُّفية، انظر: وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شُبَهِ المخالفين، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني؛ حجية خبر الواحد في الأحكام والعقائد، د. محمد عبد الله عويضة.

(٢) انظر: إعلام الموقعين، (٢/ ٢٧٥)؛ الاعتصام، (١/ ١٩٩)؛ تأويل مختلف الحديث، (ص٨٤)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (١/ ١١٧).

(٣) **(أبو الحسين)**: هو محمد بن علي بن الطيب البصري، أبو الحسين، أحد أئمة المعتزلة، قال الخطيب البغدادي: له تصانيف، وشهرة بالذكاء والدِّيانة على بدعته، من مصنفاته: «المعتمد في أصول الفقه» توفي (سنة ٤٣٦هـ). انظر: وفيات الأعيان، (٤/ ٢٧١).

(٤) المعتمد في أصول الفقه، (٢/ ١٥٣).

الظنَّ، والاعتقاد يُبنى على اليقين لا الظن، واليقين إنما يؤخذ من حُجَج العقول؛ كما قال الجاحظ: (وما الحكم القاطع إلَّا للذِّهن، وما الاستبانة الصحيحة إلَّا للعقل)[١].

وقال القاضي عبد الجبار: (وإنْ كان [أي: خبر الآحاد] مما طريقه الاعتقادات يُنظَر؛ فإنْ كان موافقاً لِحُجَجِ العقول قُبِلَ واعتُقِدَ بموجبه، لا لمكانه بل للحجة العقلية، وإنْ لم يكن موافقاً لها، فإنَّ الواجب أنْ يُرَدَّ ويُحْكَمَ بأنَّ النبي ﷺ لم يقله، وإنْ قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيرِه، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلَّا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أنْ يُتأوَّل)[٢].

وبعد، فإنَّ خطورة منهج المعتزلة في أصولهم الخمسة التي يعتقدونها ويُقدِّمونها على الوحي قرآناً وسُنَّة؛ فهذه الأصول الخمسة هي الأصل، والقرآن والسُّنَّة هما الفرع؛ وليست المسألة في تفريقهم بين الأخبار المتواترة وأخبار الآحاد؛ بدليل تأويلهم لآيات القرآن المتواترة في أحاديث العقائد لتعارضها مع أصولهم، ولو صَدَقوا في دعواهم ـ بأنَّ الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد ـ، فلماذا يؤوِّلون تأويلاً أشبه بالرد، الآياتِ المتواترة في العقائد؟[٣].

المطلب الرابع

الآثار السيئة لهجر المعتزلة للسُّنَّة

من الآثار السيئة لهجر المعتزلة للسُّنَّة النبوية، ما يلي:

١ ـ **معاداة الصحابة** رضي الله عنهم **واتِّهامهم في دينهم**، فالمعتزلة ما بين شاكٍّ في عدالة الصحابة، منذ عهد فتنة عثمان رضي الله عنه؛ كواصل بن عطاء، وما بين مُوقن بفسقهم؛ كعمرو بن عبيد، وما بين طاعنٍ في أعلامهم، مُتَّهمٍ لهم بالكذب والجهل والكفر والنفاق؛ كالنَّظَّام، وما بين مستهزئٍ بالصحابة والنبي ﷺ؛

(١) رسائل الجاحظ، (٣/٥٨). (٢) شرح الأصول الخمسة، (ص٧٧٠).
(٣) انظر: موقف المعتزلة من السُّنَّة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، (ص٩٧).

كثمامة بن أشرس، وقد امتد قدح المعتزلة من الصحابة إلى التابعين ﷺ؛ لينفروا الأمة عن اتِّباع السُّنَّة وأهلها[١].

وقد ذكر أبو منصور البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: (أنَّ نسبة النَّظَّام الصحابةَ إلى الجهل والنفاق يترتب عليه خلود أعلام الصحابة في النار على رأي النظام؛ لأنَّ الجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمُتَعمِّد للخلاف بلا حجة عنده منافق كافر أو فاسق فاجر، وكلاهما من أهل النار على الخلود)[٢].

٢ ـ **تأويل آيات القرآن بما يُوافق أصولهم وأهواءهم**، وعن خطورة هذا الأمر قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنَّ كثيراً من الزائغين عن الحق؛ من المعتزلة، وأهل القدر، مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم، ومَنْ مضى من أسلافهم، فتأوَّلوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم ينزل به الله سلطاناً، ولا يصح به برهاناً، ولا نقلوه عن رسول ربِّ العالمين، ولا عن السلف المُتقدِّمين)[٣].

وقال د. محمد أبو شهبة رَحِمَهُ اللَّهُ: (المعتزلة من أعظم الناس كلاماً وجدالاً، وقد صنَّفوا تفاسيرهم على أصول مذهبهم؛ مثل تفسير عبد الرحمٰن بن كيسان الأصم، شيخ إسماعيل بن عُلَيَّة، الذي كان يُناظر الشافعي، ومثل كتاب أبي علي الجبائي، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، والتفسير لعليِّ بن عيسى الرماني، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري.

والمقصود: أنَّ مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً، ثم حملوا ألفاظَ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين في رأيهم، ولا في تفسيرهم، وما من تفسيرٍ من تفاسيرهم الباطلة إلَّا وبطلانه يظهر من وجوهٍ كثيرة، وذلك من جهتين: تارةً من العلم بفساد قولهم، وتارةً

---

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث؛ (ص٥٤)؛ الفرق بين الفرق، (ص١٤٣)؛ الاعتصام، (١٨٦/١)؛ السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص١٤٠)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (ص١١٨).

(٢) الفرق بين الفِرق، (ص٣٠٥) بتصرف يسير.

(٣) الإبانة عن أصول الديانة، (ص١٤).

من العلم بفساد ما فسروا به القرآن. . . ومن هؤلاء من يكون حَسَن العبارة فصيحاً، ويدسُّ السُّمَّ في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون؛ كصاحب الكشاف ونحوِه، حتى أنه يروج على خَلْقٍ كثير من أهل السلف؛ كثيرٌ من تفاسيرهم الباطلة)[١].

٣ ـ ردُّهم للسُّنَّة النبوية، وطعنهم في رواة الأحاديث، وذمُّهم لمَنْ تعلَّم الحديث، وما تعارض من الأحاديث الصحيحة مع أصول المعتزلة؛ إمَّا يؤوِّلونه تأويلاً يُشبِه الرد، وإمَّا يُصرِّحون بالرد بِحُجَّة أنَّ الخبر آحاد، والآحادُ لا يحتج بها في العقائد، وهم في كلِّ ذلك يتطاولون على رواة السُّنَّة ويطعنون فيهم؛ سواء من الصحابة رضي الله عنهم أو من التابعين لهم بإحسان، فمَنْ بعدهم من أئمة المسلمين.

* نموذجان لرفض المعتزلة للأحاديث وطعنهم في الرواة:

النموذج الأول: يتمثَّل في «**عَمْرو بن عبيد**» ـ شيخُ المعتزلة في عصره ـ لمَّا سمع حديثاً يُخالف هواه وبدعته؛ وهو حديث «الصَّادق المصدوق» الذي أخرجه البخاري ومسلم في «الصحيحين»: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بن مسعود، حَدَّثَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ ـ وَهْوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: (**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً**. . .) الحديث[٢].

قال عَمْرو بن عبيد ـ بعد سماعه الحديث: (لو سمعتُ الأعمشَ يقول هذا؛ لَكَذَّبتُه! ولو سمعتُ زيدَ بنَ وهبٍ يقول هذا؛ ما صَدَّقتُه! ولو سمعتُ عبدَ الله بنَ مسعودٍ يقول هذا؛ ما قَبِلْتُه! ولو سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول هذا؛ لَرَدَدتُّه! ولو سمعتُ اللهَ تعالى يقول هذا؛ لقلتُ له: ليس على هذا أخذتَ مِيثاقَنا!)[٣].

---

(١) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، (ص١٤٦، ١٤٧).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٦٤٩)، (ح٣٣٦٧)؛ ومسلم، (٢/ ١١١٨)، (ح٣٨٣٩).

(٣) أورده الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (١٢/ ١٧٠)؛ والمزي في تهذيب الكمال، =

النموذج الثاني: يتمثَّل في ردَّ «**القاضي عبد الجبار**» الذي رَفَضَ حديثَ النبيِّ ﷺ: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعاً...**» الحديث[1]، فقد زعم أنَّ مَثْلَ هذه الأخبار لا يجوز التَّصديقُ بها إذا كانت مُخالفةً للأدلة القاطعة! والأدلة القاطعة ـ عن المعتزلة ـ هي الأنظار العقلية الخاصة بهم[2].

وقد صرح القاضي عبد الجبار ـ كما سبق ذكره ـ بأنَّ العقل هو أوَّل الأدلة، فيقول ـ في معرض حديثه عن الأدلة ـ: (أوَّلُها: دلالة العقل؛ لأنَّ به يُميَّز بين الحُسْن والقُبح، ولأنَّ به يُعرف أنَّ الكتاب حُجَّة، وكذلك السُّنَّة والإجماع)[3]. إذاً صحة دلالة الكتاب والسُّنَّة ـ في نظر المعتزلة ـ متوقِّفة على العقل، فالعقل حاكم عليهما، ومُقَدَّم!

فتأمَّل هذا الكفرَ الصُّراح، وهذه الوقاحة الشَّنيعة من رؤوس البدع والضَّلالات تجاه أحاديث الحبيب المصطفى ﷺ، وهو أمر ليس بغريب على مَنْ رَضَعَ البدعَ والأهواءَ والضَّلالات، وتَلَوَّث عقلُه وقلبُه بها، عندها يُظلم الفؤاد بالهوى والضلال والباطل.

٤ ـ منهج المعتزلة بوابة كبرى ولج منها أعداء الإسلام والسُّنَّة؛ لمهاجمة الشريعة الإسلامية وإثارة الشبهات حولها؛ إذْ صوَّروا الإسلام في صورة الخرافات، وطعنوا في الصحابة واتَّهموهم بالكذب، وكذلك طعنوا في أئمة المسلمين وتاريخهم وحضارتهم المجيدة، وقد اغتر بهم الجهلة في عصرنا الحاضر ونسجوا على منوال أساتذتهم، ورموا علماء المسلمين ـ في كل عصر ـ بكل نقيصة وبهتان، والله يشهد إنهم لكاذبون[4].

وغير خافٍ ما فعله المستشرقون، ودعاة التغريب، واللادينية، من مهاجمةٍ للسُّنَّة النبوية، وإثارةٍ للشبهات؛ حيث وجدوا في الاعتزال والمعتزلة

= (٢٢/ ١٢٩)؛ والذهبي في تاريخ الإسلام، (٩/ ٢٣٩)؛ وميزان الاعتدال، (٣/ ١٧٨).

(١) رواه البخاري، (٣/ ١٢٦٧)، (ح٦٢٩٩)؛ ومسلم، (٢/ ١١٩٨)، (ح٧٣٤٢).

(٢) انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص١٥١).

(٣) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص١٣٩).

(٤) انظر: الحديث والمحدثون، (ص٣٣٢).

منهجاً له أثره في إفساد الفكر الإسلامي على العموم، وإبطال حجية السُّنَّة وتعطيلها على الخصوص، ويبدو هذا واضحاً في إحيائهم للفكر الاعتزالي والثناء عليه، ووصفهم للمعتزلة بأنهم أغارقة الإسلام الحقيقيون، أو وصفهم بالمعتزلة العِظام، أو المفكرون الأحرار في الإسلام[١]، وزعموا أنَّ المنهج العقلي المعتزلي؛ هو المنهج الحق، وربَّما ادَّعوا بأنه منهج سلفنا الصالح[٢].

٥ ـ تأثُّر رُوَّاد المدرسة العقلية الحديثة بمنهج المعتزلة في التعامل مع نصوص الوحي وردِّها بالعقل، وسَيْرهم على خطاهم حذو القذة بالقذة، بل هناك قاسم مُشترك، وصلة قوية تربط المعتزلة والمستشرقين والمدرسة العقلية الحديثة؛ وهي اعتماد كلِّ مدرسة على منهج سابقتِها في ردِّ نصوص السُّنَّة بالعقل[٣].

٦ ـ مَنْ خالف أصولَهم المبتدعة؛ إما أن يكفروه أو يُفسِّقوه أو يخطئوه[٤].

٧ ـ بلغ بالمعتزلة عداؤهم للسُّنَّة النبوية أنْ ردُّوا نصوصاً كثيرة صحيحة، فمن آثار انحرافاتهم عن السُّنَّة وهجرهم لها، ما يلي[٥]:

أ ـ نفيهم لصفات الله تعالى.

ب ـ قولهم بأنَّ القرآن مخلوق.

---

(١) انظر: العقيدة والشريعة، جولد تسيهر (ص١٠٠)؛ تراث الإسلام، جوزيف شاخت (ص٢٠٣)؛ دائرة المعارف الإسلامية، (ص٥٧٦).

(٢) انظر: أضواء على السُّنَّة، محمود أبو رية (ص٣٧٧)؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (ص١٢٢).

(٣) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٤٣٢)؛ منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، د. فهد الرومي (ص١٢٠).

(٤) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (١/ ١٢٢).

(٥) انظر: موقف المعتزلة من السُّنَّة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، (ص١١٣) وما بعدها.

ج ـ نفيهم للقدر.

د ـ إنكارهم لرؤية الله تعالى يوم القيامة.

هـ ـ إنكارهم لشفاعة النبي ﷺ.

و ـ إنكارهم لمعجزات النبي ﷺ؛ كانشقاق القمر، وتسبيح الحصى في يده، ونبع الماء بين أصابعه؛ ليتوصَّلوا بذلك إلى إنكار نبوَّته ﷺ.

ز ـ إنكارهم للحدود التي تثبت بالسُّنَّة؛ كحد شارب الخمر، وحد السرقة.

ح ـ إنكارهم لحجية الإجماع والقياس.

ط ـ تخليدهم صاحب الكبيرة في النار.

ي ـ إنكارهم لعذاب القبر.

ملاحظات على مذهب المعتزلة:

ومع المعتزلة وهجرهم للسُّنَّة لا بد لنا من وقفة، فالمعتزلة حملة راية العقل؛ حيث قدَّموه على النقل، وجعلوه حاكماً عليه، فيرد ما شاء ويثبت ما يشاء من نصوص السُّنَّة الشريفة، إلَّا أننا نلاحظ ما يلي:

١ ـ عدم انتشار المذهب بين عامة الأمة، وبقي المعتزلة قلة في كلِّ عصر يُناطحون السحاب ويجمعون البَرَدَ في الصباح، فلا هم وصلوا إلى السماء، ولا هم رووا ظمأهم من الماء.

٢ ـ استغلالهم السلطة في دعم مذهبهم وفرض آرائهم، وهذا دليل على ضآلة بضاعتهم وضعف حجَّتهم، ولو كانت لديهم الحجَّة لَمَا احتاجوا إلى السلطان لبث مذهبهم ونشره؛ فكانوا أول مَنْ سَنَّ سُنَّة الإجبار على الأفكار والعقائد بقوة السلطان.

٣ ـ لا اعتبار بمَنْ ساروا على نهجهم واهتدوا بهديهم من المستشرقين والعقلانيين؛ إذ أنهم كالخفافيش لا يظهرون إلَّا في قلب الظلام؛ فلا يستطيعون إحداثَ أيِّ أثرٍ في الأمة إلَّا في لحظات ضعفها وأوقات تراجعها، ورغم ذلك يجدون مَنْ يُفَنِّد حُجَجَهم ويرد شُبَهَهم.

٤ ـ إنَّ الآثار السَّيئة لهجر السُّنَّة النبوية إنما تعود عليهم دون غيرهم، وإلَّا فالسُّنَّة النبوية محفوظةٌ بحفظ الله لها، وما حفظه الله تعالى يستحيل أنْ يُضيعه البشر.



المبحث الرابع

هجر الوضَّاعين للسُّنَّة

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: خطورة الوضع.

المطلب الثاني: تعريف الموضوع وصِيَغُه ومصادره.

المطلب الثالث: حكم رواية الحديث الموضوع.

المطلب الرابع: عقوبة راوي الحديث الموضوع.

المطلب الخامس: الآثار السيئة للأحاديث الموضوعة.

المطلب الأول

خطورة الوضع

«الحديث الموضوع» باب كبير من أبواب هجر السُّنَّة النبوية؛ بل هو أشدُّها على الإطلاق؛ لسهولة التلبيس من خلاله على المسلمين، لا سيما وأنَّ المُسْلِمَ يُحِبُّ حديثَ رسول الله ﷺ ويُقدِّسه ويعظِّمه، فإذا سَمِعَ حديثاً يُنسَب إلى رسول الله ﷺ فإنه يتمسَّك به ويحاول تطبيقه في حياته؛ وهو لا يدري أنه موضوع، فيدخل في باب البدع، التي تؤدِّي به إلى الضَّلالة، المُفضِية إلى النار.

وقد تعرَّضت السُّنَّة النبوية لاعتداءٍ أثيم، وخطبٍ جسيم، بشرذمةٍ من الوضَّاعين المختلِقين لبعض الأقوال التي أرادوها أحاديث نبوية، ولمَّا كانت السُّنَّة النبوية قد وصلت إلى درجةٍ عالية في الكمال والشمول، وخلت أقوالُ النبي ﷺ وأفعالُه من كلِّ ما يُكدِّر الرسالة أو يُشوِّه الصورة الصافية لمكانة

الرسول الكريم ﷺ، فقد أغاظ هذا أعداء الدين من أولئك الذين آمنوا باللسان وكفروا بالقلوب، فدَسُّوا في الخفاء أحاديثَ مكذوبةٍ وضعوها على النبيِّ ﷺ، آملين أنْ تَختلط بالثابت عنه، وساعدتهم على الوضع ظروفٌ أحاطت بالأمة الإسلامية في بعض فتراتها؛ من خلافاتٍ سياسية، وجهلٍ بالدين وأهدافه ومراميه، إلى غير ذلك من الظروف التي تراكمت فأوجدت ركاماً من نزيف الأفكار وقيحِها، وألصقت بالرسول ﷺ زوراً وبهتاناً، فأوجدتْ رَدَّ فِعلٍ من جانب العلماء المسلمين، لكن بعد أن خلَّفت آثاراً سلبية في الأمة، وما زالت تعاني من مخلَّفاتها في العصر الحديث!

وفي هذه الفترة العصيبة والمنعطف التاريخي في حياة الأمة الإسلامية، نادى بعض مَنْ يعيش على أنقاض مُخلَّفات ماضية، تَدْفَعه خلفياتٌ مُعيَّنة إلى ترك السُّنَّة والاحتجاج بها؛ مُدَّعياً أنَّ فيها الكثيرَ من المصنوع والموضوع، محاولاً التشكيك في سلامتها، وزاد الطين بِلَّة والقلب عِلَّة ما مُنِيَ به المسلمون في هذا العصر من ضعفٍ في الثقافة الدينية الصحيحة عامة، وعِلْم أصول الحديث ومصطلِحه خاصة، فاستولت الخُرافةُ الكاذبة، والمذاهبُ الفكرية المُنحرفة على عقول الكثير، فلو عَلِمَ هؤلاء ما قام به علماء الأمة من أدوارٍ خالدة، وجهودٍ جبارة في مقاومة الوضع، وتعريفِ الأمة به، وتحذيرها منه لهان المصاب، ولكنهم جهلوا أو تجاهلوا هذه الجهود، وحاولوا طَمْسَها، والقضاءَ عليها[١].

وقد قيَّض الله تعالى للسُّنَّة النبوية مَنْ نافح عنها، وبيَّن إفكَ المرجفين، وتخرُّصات المُتقوِّلين؛ من العلماء المحدِّثين؛ الذين كتبوا المصنَّفات والأسفار الطِّوال، وعن هذه الجهود المباركة قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قَامَ عُلَمَاءُ النَّقْلِ وَالنُّقَّادُ بِعِلْمِ الرِّوَايَةِ وَالإِسْنَادِ، فَسَافَرُوا فِي ذَلِكَ إِلَى الْبِلادِ، وَهَجَرُوا فِيهِ لَذِيذَ

(١) انظر: الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي وجهود العلماء في مقاومته، د. عبد الله بن ناصر الشقاري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العدد (١٢٠)، سنة (١٤٢٣هـ)، (ص١٠٩).

الرُّقَادِ، وَفَارَقُوا الأَمْوَالَ وَالأولادَ، وَأَنْفَقُوا فِيهِ الطَّارِفَ وَالتِّلادَ، وَصَبَرُوا فِيهِ عَلَى النَّوَائِبِ، وَقَنَعُوا مِنَ الدُّنْيَا بِزَادِ الرَّاكِبِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِكَايَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَالْقِصَصِ الْمَأْثُورَةِ، مَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِهِ مَعْلُومٌ، وَلِمَنْ طَلَبَ مَعْرِفَتَهُ مَعْرُوفٌ مَرْسُومٌ، بِتَوَسُّدِ أَحَدِهِمْ التُّرَابَ، وَتَرْكِهِمْ لَذِيذَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَتَرْكِ مُعَاشَرَةِ الأَهْلِ وَالأَصْحَابِ، وَالتَّصَبُّرِ عَلَى مَرَارَةِ الاغْتِرَابِ، وَمُقَاسَاةِ الأَهْوَالِ الصِّعَابِ، أَمْرٌ حَبَّبَهُ اللهُ إِلَيْهِمْ وَحَلَّاهُ؛ لِيَحْفَظَ بِذَلِكَ دِينَ اللهِ، كَمَا جَعَلَ الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً، يَقْصِدُونَهُ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، وَيَتَحَمَّلُونَ فِيهِ أُمُوراً مُؤْلِمَةً تَحْصُلُ فِي الطَّرِيقِ، وَكَمَا حُبِّبَ إِلَى أَهْلِ الْقِتَالِ الْجِهَادُ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ حِكْمَةً مِنَ اللهِ يَحْفَظُ بِهَا الدِّينَ؛ لِيَهْدِيَ الْمُهْتَدِينَ، وَيُظْهِرَ بِهِ الْهُدَى وَدِينَ الْحَقِّ، الَّذِي بَعَثَ بِهِ رَسُولَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ)[١].

وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (أكثَرَ العلماءُ رحمهم الله من البيان للأحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذَّابين، ونفوا عن حديث رسول الله ﷺ انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزور المُزَوِّرين)[٢].

ومِمَّا يؤكِّد وجوب استمرار الجهود المتلاحقة في هذا الميدان أنَّ الموضوع من الحديث لا يزال له وجود ظاهر؛ في الوعظ والخطابة والإرشاد، وله وجود أيضاً في الأحاديث والندوات والمؤتمرات التي تُذاع في الإعلام بشتى طرائقه؛ يتأثر به الملايين من الناس، فيساعد ذلك كله في نشر «الموضوع المكذوب» على رسول الله ﷺ، وحتى المؤلَّفات التي تؤلَّف في مختلف العلوم الشرعية، لا تزال تَزْخَرُ بالأحاديث الموضوعة[٣].

والوضع في الحديث أخطر بكثير من الفِرق والمذاهب التي تفشَّت؛ فالمسلم يُمكنه التمييز بين الفِرق، كما أنه ليس في مقدور كلِّ هذه الفِرق

---

(١) مجموع الفتاوى، (١/ ٧، ٨).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، (ص٣).

(٣) انظر: الوضع في الحديث النبوي، أ. د. عمر بن سليمان الأشقر (ص١٤).

إيصال دعوتها إلى أفراد المسلمين، بينما «الحديث الموضوع» مع جهل المسلم بوضعه، وإيمانه بضرورة متابعة الرسول الكريم ﷺ في سُنَّته، يتأثَّر به ويظن أنه بذلك يتعبَّد الله تعالى ويتابع رسول الله ﷺ، وهذا هو مكمن الخطر من تفشِّي وانتشار «الحديث الموضوع» في الأمة.

المطلب الثاني
تعريف الموضوع وصِيَغُه ومصادره

تعريف «الحديث الموضوع»:

الموضوع لغة:

الموضوع: اسم مفعول من وضع الشيء يَضَعَه ـ بالفتح ـ وضعاً، وتأتي مادة (وضع) في اللغة لمعاني عدة منها: الإسقاط، الترك، الافتراء والإلصاق[١].

وجاء في «اللسان»: (والضَّعةُ والضِّعةُ خِلاف الرِّفْعةِ في القَدْرِ...، ورجلٌ وَضِيعٌ... صار وَضِيعاً فهو وَضِيعٌ، وهو ضِدُّ الشريف...، ووَضَعَ منه فلانٌ؛ أي: حَطَّ مِنْ درَجتِه، والوَضِيعُ: الدَّنِيءُ من الناس)[٢].

الموضوع اصطلاحاً:

قال ابن الصلاح رحمه الله: (هو المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ)[٣]. وقيل: هو ما نُسِبَ إلى النبيِّ ﷺ اختلاقاً وكذباً؛ مِمَّا لم يقله، أو يفعله، أو يُقِرُّه[٤].

صِيَغُ الحديث الموضوع:

قال الذهبي رحمه الله ـ في مراتب الحديث الموضوع وصِيغِه ـ: (وهو مراتب:

---

(١) انظر: القاموس المحيط، مادة: (وضع)، (ص٦٩٤).
(٢) لسان العرب، (٨/ ٣٩٦). (٣) علوم الحديث، (ص٨٥).
(٤) انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني (٢/ ٦٠).

منه: ما اتفقوا على أنه كَذِب. ويُعرَفُ ذلك بإقرار واضعِه، وبتجربةِ الكذبِ منه، ونحوِ ذلك.

ومنه: ما الأكثرون على أنه موضوع، والآخَرُون يقولون: هو حديثٌ ساقطٌ مطروح، ولا نَجسُرُ أن نُسمِّيَه موضوعاً.

ومنه: ما الجمهورُ على وَهْنِه وسُقوطِه، والبعضُ على أنه كذِب)[١].

وللعلماء عبارات متعددة للتعريف بالأحاديث الموضوعة، ومنها[٢]:

١ ـ **التصريح بوضعه**، فيقولون: (موضوع)، (باطل)، (كذب).

٢ ـ **قولهم**: (لا أصل له)، (لا أصل له بهذا اللفظ)، (ليس له أصل).

٣ ـ **قولهم**: (لا يصح)، (لا يثبت)، (لم يصح في هذا الباب شيء).

٤ ـ **قولهم**: (لا إسناد له)، (ليس حديثاً)، (ليس من كلام النبي ﷺ)، (لم أقف عليه).

(**فإن سألتَ**: عن الحكمة من وراء اختلافهم في تعداد هذه الدرجات، مع أنها جميعاً في الدَّرك الأسفل من الحديث الهابط؟

فالجواب: أنَّ هذا يدل على مدى إنصافهم في إعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، ولو كان الكلُّ ساقطاً، فذلك من العدل الذي أُمِر به المسلمون، والعلماء أَولى به من غيرهم، ففاوتوا بين الدرجات، وإنْ كانت في السيئات)[٣].

مصادر الحديث الموضوع:

للحديث الموضوع عدة مصادر وطرق، ومن أهمِّها:

١ ـ أنْ يخترعه الواضع من تلقاء نفسه، ثم ينسبه إلى النبي ﷺ، ويُعرف ذلك: إمَّا بإقراره، أو ما يُنَزَّل منزلة الإقرار: كأن يدعو الحديثُ إلى مبدأٍ يدعو

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، (ص٣٦).

(٢) انظر: الوضع في الحديث النبوي، (ص٢٦)؛ الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي وجهود العلماء في مقاومته، (ص١١١).

(٣) الوضع في الحديث النبوي، (ص٢٥).

إليه الوَضَّاع، أو تدل على ذلك قرائن الأحوال، **ومن القرينة في الراوي**: أنْ يكون مبتدعاً؛ كالرافضة، والزنادقة، ومَنْ لفَّ لفيفهم من الكيد للإسلام، والحقد على المسلمين. **ومن القرينة في المروي**: ما وضعه علماء الحديث من قواعد، ومن ذلك، قولهم: إذا رأيتَ الحديثَ يُباين المعقول، أو يُخالف الصحيح من المنقول، أو يُناقض الأصول؛ فاعلم أنه موضوع(١).

٢ ـ أنْ يأخذ الواضِعُ كلام غيره فينسبه إلى النبيِّ ﷺ، ويكون الموضوع إمَّا من كلام الصحابة، أو من كلام التابعين، أو بعض قدماء الحكماء، أو غيرهم(٢).

٣ ـ أنْ يَهِمَ الراوي فينسب كلامَ الغيرِ إلى النبي ﷺ عن غيرِ قصدٍ وتعمدٍ للوضع؛ مثل: (مَنْ كثرت صلاته في الليل حَسُنَ وجهه في النهار)(٣)، ولذا

---

(١) انظر: الاعتداءات الأثيمة على السُّنَّة النبوية القويمة، أحمد محمود كريمة (ص٢١)؛ الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي، (ص١١٣).

(٢) **انظر نماذج لذلك في**: الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، مرعي الكرمي، (ص١١٠)؛ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، الملا علي القاري، (ص١٤٠)؛ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي (١/ ٥٠).

(٣) **(موضوع)** رواه ابن ماجه في سننه، (١/ ٤٢٢)، (رقم ١٣٣٣) بسنده إلى ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره. ورواه العقيلي في الضعفاء، (١/ ١٧٦) في ترجمة ثابت بن موسى، ثم قال: (عن الأعمش، حديثه باطلٌ، ليس له أصل) ثم ذكر هذا الحديث بإسناده إلى ثابت. ورواه ابن عدي في الكامل، (٢/ ٥٢٥) وقال: (حديث منكر، لا يُعرف إلا بثابت، وسَرَقَه منه من الضعفاء عبد الحميد بن بحر). وذكره ابن حبان في المجروحين، (١/ ٢٠٧)؛ وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، (١٠/ ١٤٦)، (رقم ٤٦٤٤) وقال: (موضوع).

قال الذهبي في ميزان الاعتدال، (١/ ٣٦٧): (بلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذَكَر هذا فقال: باطلٌ، شُبِّهَ على ثابتٍ؛ وذاك أنَّ شريكاً كان مزَّاحاً، وكان ثابتٌ رجلاً صالحاً، فيُشْبِه أن يكون ثابتٌ دخلَ على شريك وهو يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، فالتفتَ شريكٌ، فرأى ثابتاً، فقال يُباسطه: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، فظنَّ ثابتٌ لغفلته، أنَّ هذا القولَ هو متن السند الذي قرأه).

عدَّه بعضُهم في حُكم المدرج[١].

بداية الوضع في الحديث:

ترجع بدايات الوضع في الحديث النبوي بحدوث الفتنة التي أدَّت إلى مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد دخل أصحاب الأهواء عبر ذلك التَّفرُّق والاختلاف إلى الكذب في الحديث؛ لتأييد أهوائهم، **ولقد كان للصحابة والتابعين وتابعيهم جهود عظيمة في مقاومة الوضع، عن طريقين:**

الأول: الإنكار على الوضَّاعين، والتحرُّج من الرواية عن كلِّ أحد يزعم أنه روى عن النبي ﷺ.

الثاني: الرواية عن المُسندين الثقات الحفَّاظ.

ومما يدل على العناية بالإسناد؛ لحفظ حديث رسول الله ﷺ:

١ ـ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: (إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ)[٢].

٢ ـ وعَنه أيضاً قال: (لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ)[٣].

٣ ـ وقال عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: (الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ)[٤].

٤ ـ وقال أيضاً: (بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ) يَعْنِي: الإِسْنَادَ[٥].

---

(١) انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (٢/ ٦٨).
(٢) رواه مسلم، (١/ ٩)، (رقم ٢٦).
(٣) رواه مسلم، (١/ ٩)، (رقم ٢٧).
(٤) رواه مسلم، (١/ ١٠)، (رقم ٣٢).
(٥) رواه مسلم، (١/ ١٠)، (رقم ٣٣).

المطلب الثالث

حُكم رواية الحديث الموضوع

أجمع العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع، وعَدِّه كبيرة من الكبائر؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ توعَّدَ فاعِلَه بأنْ يتبوَّأَ مقعده من النار[١].

وبالغ بعضُهم فحَكَم بِكُفْرِ مَنْ تعمَّد الكذبَ على رسول الله ﷺ وإراقةِ دمِه؛ كما قال أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي (ت٤٣٨هـ)، ومال إلى رأيه ـ في التكفير ـ جماعةٌ من أهل العلم؛ منهم: ناصر الدين بن المنير من المالكية، وأبو الفضل الهمداني شيخ ابن عقيل من الحنابلة[٢].

والراجح هو القول بالحرمة المغلَّظة دون التكفير، فلا تحلُّ روايةُ الموضوع لأحد عَلِمَ حالَه، وعرف أنه موضوع، إلَّا مُبيِّناً حالَه، ومُصرِّحاً بأنه موضوع[٣].

الدليل:

قول النبيِّ ﷺ: «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ**»[٤].

وجه الدلالة: أنَّ رواية الحديث الموضوع من غير بيانٍ لحاله هو كاختلاقه، كلاهما حرام، وكلاهما يُدخلان صاحبهما في الوعيد الشديد.

قال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ ـ تعليقاً على الحديث ـ: (وكفى بهذه الجملة وعيداً شديداً في حقِّ مَنْ روى الحديثَ وهو يظن أنه كذب، فضلاً عن أنْ يتحقَّق ذلك ويتبيَّنه)[٥].

---

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، (١/ ٦٩).

(٢) انظر: فتح الباري، (١/ ٢٧٠)؛ تدريب الراوي، السيوطي (١/ ٢٨٤)؛ تنزيه الشريعة، ابن عرَّاق الكناني (١/ ١٢).

(٣) انظر: السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص٣١٠).

(٤) رواه مسلم، في المقدمة، باب: وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ، (١/ ٦)، (ح١).

(٥) فتح المغيث، (١/ ٢٥٤).

ما جاء عن أهل العلم في ذلك:

١ ـ قال **الإمام مسلم** رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ... وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهَمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، **وَالدَّلِيلُ** ـ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَاهُ هُوَ اللَّازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ، قَوْلُ اللهِ تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، وقوله: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الآيتين أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ)[١].

٢ ـ وقال **ابن الصلاح** رَحِمَهُ اللَّهُ: (اعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ شَرُّ الأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَلا تَحِلُّ رِوَايَتُهُ لأَحَدٍ عَلِمَ حَالَهُ فِي أَيِّ مَعْنًى كَانَ إِلَّا مَقْرُوناً بِبَيَانِ وَضْعِهِ)[٢].

٣ ـ وقال **ابن المُلقِّن** رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولا تَحِلُّ رواية الموضوع مع العلم به في أيِّ معنًى كان، إلَّا مقروناً ببيان وَضْعِه)[٣].

٤ ـ وقال **النووي** رَحِمَهُ اللَّهُ: (يحرم روايةُ الحديثِ الموضوعِ على مَنْ عَرَفَ كونه موضوعاً، أو غلب على ظنِّه وضْعُهُ. فمَنْ روى حديثاً عَلِمَ أو ظَنَّ وضْعَه ولم يُبَيِّن حالَ روايته وضعه فهو داخلٌ في هذا الوعيد، مُندرِجٌ في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ)[٤].

* بدعة الكرَّامية:

ابتدعت الكرَّامية[٥] بدعةً محدثة، خرقوا بها إجماع المسلمين؛ حينما

---

(١) صحيح مسلم، (١/ ٥).
(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، (١/ ٩٨).
(٣) المقنع في علوم الحديث، (ص٢٣٢).
(٤) صحيح مسلم بشرح النووي، (١/ ٧١).
(٥) **(الكرَّامية)**: هم أتباع محمد بن كرام السجستاني، وهم إحدى فرق المرجئة، يقولون: =

زعموا: جواز الكذب على النبي ﷺ في «الترغيب والترهيب» **وتشبَّثوا**: لدعم هذا القول الغريب المنكر ـ بروايات موضوعة، **وادَّعوا**: بأنَّ الكذب في الحديث في «الترغيب والترهيب» هو كذب للنبيِّ ﷺ لا كذب عليه؛ لكونه مُقوِّياً لشريعته، فلا يكون مشمولاً بالحرمة المستنبطة من الحديث(١).

الرد على بدعة الكرَّامية:

أثبت العلماء بطلان مذهب الكرَّامية في إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وفنَّدوا الشُّبه التي ادَّعاها هؤلاء المبتدعة، وبينوا سقوط كلامهم، ومن ذلك:

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (**لا فرقَ في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام، وما لا حُكْمَ فيه**؛ كالترغيب والترهيب، والمواعظ، وغير ذلك، فكلُّه حرام، من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح، بإجماع المسلمين الذين يُعتدُّ بهم في الإجماع)(٢).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد اغترَّ قوم من الجهلة **فوضعوا** أحاديثَ في الترغيب والترهيب، **وقالوا**: نحن لم نكذب عليه، بل فَعَلْنا ذلك؛ لتأييد شريعته، **وما دَرَوا** أنَّ تَقْوِيلَه ﷺ ما لم يَقُلْ يقتضي الكذبَ على الله تعالى؛ لأنه إثباتُ حُكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه، ولا يُعْتَدُّ بمَنْ خالف ذلك من الكرامية؛ حيث جوَّزوا وضْعَ الكذبِ في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسُّنَّة، واحتجُّوا بأنه كذبٌ له لا عليه! وهو جهلٌ باللغة العربية)(٣).

= إنَّ الإيمان هو الإقرار باللسان دون القلب، وكانوا يُثْبِتون الصِّفات إلَّا أنهم ينتهون فيها إلى التَّشبيه. انظر: الملل والنحل، (١/ ١٠٨)، الفَرق بين الفِرق (ص٢١٥).

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، (١/ ٧٠)، فتح الباري، (١/ ٢٦٦)، تدريب الراوي، (١/ ٢٨٣).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، (١/ ٧٠).

(٣) فتح الباري، (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

وها هو ذا الغزَّالي رَحِمَهُ اللهُ - يرُدُّ على مَنْ أباح الكذبَ في الحديث طمعاً في ترويح الأسماع بما هو جديد -، فيقول: (وقد **ظنَّ ظانُّون**: أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال، وفي التَّشديد في المعاصي، **وزعموا**: أنَّ القصد منه صحيح! وهو خطأٌ مَحْضٌ؛ إذْ قال ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١)، وهذا لا يُرتَكَب إلَّا لِضَرورةٍ، ولا ضرورة؛ إذْ في الصِّدق مندوحةٌ عن الكذب، ففيما ورد من الآيات والأخبار كفايةٌ عن غيرها.

وقولُ القائل: إنَّ ذلك قد تكرَّر على الأسماع وسقط وَقْعُه، وما هو جديدٌ فَوَقْعُه أعظم! فهذا هوَسٌ؛ إذ ليس هذا من الأغراض التي تقاوِمُ مَحذورَ الكذبِ على رسول الله ﷺ، وعلى الله تعالى، ويُؤدِّي فتحُ بابِه إلى أمور تشوش الشريعة، فلا يُقاوِم خيرُ هذا شرَّه أصلاً، والكذبُ على رسول الله ﷺ من الكبائر التي لا يُقاوِمُها شيء، نسأل اللهَ العفوَ عنا وعن جميع المسلمين)(٢).

ثم، إنَّ **مَن ادَّعى أنه يَكْذب لرسولِ ﷺ لا عليه، إنما يدَّعي نقصانَ دينِ محمدٍ ﷺ وتفريطَه في بعض أبوابه**، فجاء هو ليكمل النقص ويجبر الكسر، وهذا واللهِ لَفِسْق، فإنَّ الله سبحانه قد أكمل الدِّين، وأتمَّ النِّعمة، وما فرَّط في الكتاب من شيء، بل حَفِظَه من التحريف والتأويل، وما محاولاتهم الباطلة إلَّا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه.

المطلب الرابع

عقوبة راوي الحديث الموضوع

* أحوال الراوي للحديث الموضوع:

مَنْ روى حديثاً موضوعاً فلا يخلو حاله من أحد أمور ثلاثة:

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٢٤٢)، (ح١٣٠٣)؛ ومسلم، (١/ ٦)، (ح٥).
(٢) إحياء علوم الدين، (٤/ ٢٣٤).

الأول: أنْ يجهل أنه موضوع:

فإذا رواه ـ وهو جاهل بوضعه ـ فلا إثم عليه[١]، لكنه مقصّر في البحث عنه، ولا يؤمن عليه العقاب في تركه البحث عمَّا يُحدِّث به؛ لقول النبيِّ ﷺ: (**كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**)[٢]. وفي لفظ: (**كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْماً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**)[٣].

الثاني: أنْ يعلم بوضعه، ثم يرويه مع بيان حاله:

فهذا لا شيء عليه؛ لأنه قد أُمِنَ من نسبته إلى النبيِّ ﷺ، وأمَّا إذا كانت روايتُه له قاصداً بها إبانةَ حاله، فهذا مأجور؛ لنفيه الكذب على لسان النبيِّ وتحذير الناس منه، فهو من عدول خلف الأمة ومن خيارها الذين امتازوا عمن سواهم بأنهم ينفون عن حديث رسول الله ﷺ تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

الثالث: أنْ يعلم بوضعه، ثم يرويه من غيرِ بيانٍ لحاله:

فهذا مأزورٌ وآثم، سواء ذَكَرَ إسنادَ الموضوع أم لا؛ إذْ لا يُكتفى بإيراد الإسناد في هذا الزمان، بل لا بد من التصريح بأنه «موضوع» وكَذِبٌ على الرسول ﷺ، فذِكْرُ الإسنادِ وعدمُه سواء؛ كما قال السخاوي: (لا تبرأ العُهدةُ في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد إسناده [أي: الموضوع]؛ لعدم الأمن من المحذور به، وإنْ صنَعَه أكثرُ المُحدِّثين في الأعصار الماضية)[٤].

وهذا في عصر السخاوي في القرن التاسع، فما ظنُّك بعصرنا الحاضر؟! فقد كانت طريقة الاكتفاء بالإسناد معروفة لدى القدماء؛ لأنَّ علماء عصرهم يعرفون الإسناد، فتبرأُ ذِمَّتُهم من العهدة بذِكْرِ السَّند، أمَّا عصرنا هذا فقد سرت

---

(١) انظر: توضيح الأفكار، (٢/ ٧٣).

(٢) رواه مسلم، (١/ ٧)، (ح٧).

(٣) رواه أبو داود، (٢/ ٨٣٥)، (ح٤٩٩٢). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ٢٢٧)، (ح٤٩٩٢).

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (١/ ٢٥٤).

العدوى فيه من إضاعة الإسناد إلى إضاعة المتون، ولا حول ولا قوة إلا بالله[١].

* عقوبة راوي الحديث الموضوع:

أولاً: عقوبته في الدنيا:

ذكر أهل العلم بأنه ينبغي على ولاة الأمور متابعة ومعاقبة كلِّ مَنْ روى حديثاً موضوعاً؛ بأن يُعزَّر تعزيراً شديداً؛ إما بالضرب أو الحبس؛ حمايةً لجناب الشريعة.

لمَّا عُرِضَ على الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كتاب مكتوب فيه «حديث مرفوع موضوع»، كتب على ظهر هذا الكتاب: (مَنْ حدَّث بهذا استوجب الضَّرب الشديد، والحبس الطويل)[٢].

ولمَّا سُئِلَ ابنُ حجر الهيتمي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن بعض الخطباء الذين يروون أحاديث مجهولة، ولا يذكرون تخريجها ولا رواتها ـ، أجاب قائلاً: (الاعتماد في رواية الأحاديث على مُجرَّد رؤيتها في كتابٍ ليس مؤلِّفه من أهل الحديث، أو في خُطَبٍ ليس مؤلِّفها كذلك، فلا يحل ذلك، ومَنْ فعله عُزِّر عليه التعزير الشديد، وهذا حال أكثر الخطباء؛ فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبةً فيها أحاديثُ حَفِظوها وخطبوا بها من غير أنْ يعرفوا أنَّ لتلك الأحاديث أصلاً أم لا، فيجب على حُكَّام كلِّ بلدٍ أنْ يزجروا خطباءَها عن ذلك)[٣].

وقد كَثُر الخطباء في العالم الإسلامي اليوم، وتفشَّى في غالبهم الجهل وقلَّة البضاعة، وبعضهم يمارس الدعوة وظيفةً يترزَّقون منها ويتكسَّبون لقمة عيشهم، ويراد لبعضهم أن يكونوا جهلاء، فلا دورات تدريبية ولا مِنَح علمية،

---

(١) انظر: الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي وجهود العلماء في مقاومته، (ص١١٦).

(٢) الأباطيل والمناكير، الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق: د. عبد الرحمٰن الفريوائي (١/ ٢٤٠).

(٣) الفتاوى الحديثية، (ص٣٢).

ولا مراجعة لما يقولونه على الناس الذين هم أمانة في أعناقهم، فتراهم ينشرون من الحديث أضعفه، ويحتجُّون في المسائل بأكذبه، داعين إلى البدعة وتاركين السُّنَّة إلَّا من رحم ربي، فهؤلاء لا بد من إخراجهم من حقل الدعوة؛ إذْ ليسوا أهلاً لها.

وهنا يقع عبء المسؤولية على الدولة بمؤسساتها؛ إذْ من مسؤولية ولاة الأمور تكليف مَنْ هو أهلٌ من أُولي العلم والخبرة؛ لمراقبة المادة العلمية الملقاة على عقول الناس؛ وليتبيَّن للناس صحيح السُّنَّة من ضعيفها فضلاً عن الموضوعات؛ فيبرؤوا إلى الله من الذنب، وينفضوا أيديهم من المسؤولية. فهل من مستمع؟!

ثانياً: عقوبته في الآخرة:

إذا كان الكذب مذموماً، وهو من الكبائر، فكيف بالكذب على رسول الله[1]؛ لذا كانت عقوبته النار، جزاءً وفاقاً.

الأدلة:

١ ـ عَنِ الْمُغِيرَةِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**[2]»[3].

٢ ـ عن أَنَسٍ ﷺ قال: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثاً كَثِيراً؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِباً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[4].

٣ ـ عَنْ سَلَمَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ**

---

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، (١/ ٧٠).

(٢) **(فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) أي**: فَلْيَتَّخِذْ لِنفْسِه مَنزِلاً من النار، **يقال**: تبوَّأ الرجلُ المكانَ؛ إذا اتَّخذه مَسْكَناً، وهو **أمرٌ** بمعنى الخبر، أو بمعنى التهديد، أو بمعنى التَّهكُّم، أو **دعاءٌ** على فاعلِ ذلك؛ أي: بوَّأَهُ اللهُ ذلك. انظر: فتح الباري، لابن حجر (٦/ ٥٤٠)؛ تحفة الأحوذي، للمباركفوري (٦/ ٤٤١).

(٣) رواه البخاري، (١/ ٢٤٢)، (ح١٣٠٣)؛ ومسلم، (١/ ٦)، (ح٥).

(٤) رواه البخاري، (١/ ٢٩)، (ح١٠٨)؛ ومسلم، (١/ ٦)، (ح٣).

أَقْلُ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[١].

وجه الدلالة: توعَّد النبيُّ ﷺ بالعقاب الشديد مَنْ كذب عليه متعمِّداً؛ بأنْ يتَّخذ لنفسه منزلاً من النار.

ولا يُعرف حديثٌ اجتمع على روايته العشرةُ المبشرون بالجنة إلَّا هذا الحديث، وقد رواه أكثرُ من مائةٍ من الصحابة رضي الله عنهم[٢].

حكم العمل بالحديث الموضوع:

العمل بالحديث الموضوع حرام بالإجماع؛ لأنَّه ابتداع في الدين بما لم يأذن به الله تعالى، والنبيُّ ﷺ يقول: «**وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[٣]، ويقول أيضاً: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»[٤].

ومما يزيدنا يقيناً بحرمة العمل بالأحاديث الموضوعة ووجوب محاربتها، وتحذير الناس منها، ما يترتَّب عليها من آثار سيئة على الأمة الإسلامية[٥].

المطلب الخامس

الآثار السيئة للأحاديث الموضوعة

الأحاديث الموضوعة هي رأس الحربة المسموم التي طُعِنَ بها الإسلام في الصميم؛ بواسطة الغزو الفكري الذي ما زالت آثاره ومخلفاته باقية إلى الآن، ولم تكن حركة الوضع حركةً ارتجاليةً عفوية في كلِّ الأحيان، بل تطورت إلى حركةٍ مَدروسةٍ هادفة، وخُطةٍ مُدبَّرة شاملة، لها خطرها في جميع الميادين، وها هو أحد كبار الوضَّاعين يقول ـ بعد ما شاب ـ: (انظروا عمَّن

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٢٩)، (ح١٠٩).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح، (ص٢٦٩)؛ الموضوعات، لابن الجوزي، (١/ ٥٦)؛ الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، (ص٣٥).

(٣) رواه مسلم، (١/ ٣٣٩)، (ح٢٠٤٢).

(٤) رواه البخاري، (١/ ٥١٤)، (ح٢٧٣٧)؛ ومسلم، (٢/ ٧٤٧)، (ح٤٥٨٩).

(٥) انظر: الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي وجهود العلماء في مقاومته، (ص١٢٥).

تأخذون دينكم؛ فإنَّا كنا إذا هَوَينا أمراً صَيَّرناه حديثاً، ونحتسب الخير في إضلالكم)[١].

ولقد كان للوضَّاعين ـ على اختلاف منطلقاتهم ـ مآرب حاولوا الوصول إليها عن طريق الدِّين، سواء منهم الأعداء الماكرون أو الأتباع الحمقى، فألصقوا فيه ما ليس منه، وأحلُّوا القشورَ مواضعَ اللُّباب، وألبسوا التفاهات ثوبَ المهمات، واستبدلوا الشرك بعقيدة التوحيد (فكان من النتائج المباشرة لتلك الحركة المشبوهة على العديد من أجيال المسلمين في العديد من أقطارهم، شيوع ما لا يُحصى من الآراء الغريبة، والقواعد الفقهية الشاذة، والعقائد الزائفة، والافتراضات المُضحِكة التي أيَّدتها وتعاملت بها وروَّجت لها فِرَقٌ وطوائفُ معينة، لبست مسوح الدَّروشة والتَّصوف حيناً، والفلسفة حيناً، والعبادةَ والزهدَ حيناً آخَر)[٢].

ولقد ساعد على بلوغ الوضع مأربه، وبروز آثاره بشكلٍ واضح، ما مُنِيَ به المسلمون في عصور الانحلال ـ وإلى عصرنا الحاضر ـ من ضعفٍ في الثقافة الدينية الصحيحة، إلى جانب انتشار المذاهب الهدامة، فأصبحت ظلمات بعضها فوق بعض، بلغت بالأمة إلى ما نراه من جهل وذل وانكسار[٣].

ومن أبرز الآثار السيئة لانتشار الأحاديث الموضوعة[٤]:

١ ـ القضاء على خاصية هذا الدِّين:

وهو أنه دين محفوظ لم يطرأ عليه التبديل والتحريف؛ كما هو الشأن في

---

(١) الجرح والتعديل، (٢/ ٣٢)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (١/ ٢٥٨).

(٢) الموضوعات، لابن الجوزي ـ مقدمة المحقق ـ، عبد الرحمٰن محمد عثمان (١/ ٩).

(٣) انظر: الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي وجهود العلماء في مقاومته، (ص١٣٠).

(٤) انظر: الاعتداءات الأثيمة على السُنَّة النبوية القويمة، (ص٢٥)؛ الوضع في الحديث النبوي، (ص٤٥)؛ الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي وجهود العلماء في مقاومته، (ص١٤٠).

الأديان الأخرى، والوضَّاعون يُريدون هدم هذه الخاصية؛ بأقوالهم وآرائهم وأهوائهم.

٢ ـ الأحاديث الموضوعة بوابة البدع الكبرى:

فمن خلال الوضع في الحديث انتشرت البدع في شتَّى العلوم الشرعية؛ لمحاولة تحويل الدين إلى خرافات وأساطير وأكاذيب؛ كما هو في الأديان المحرفة.

قال أبو الفضل الهمداني ـ مبيِّناً خطر المبتدعة، وانتشار البدع على الإسلام ـ: (مبتدعة الإسلام والواضِعون للأحاديث أشدُّ من الملحدين؛ لأنَّ الملحدين قصدوا إفسادَ الدِّين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل.

فهم كأهل بلدٍ سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالحاضرين من خارج، فالدُّخلاء يفتحون الحِصن، فهم شرٌّ على الإسلام من غير الملابسين له)[١].

٣ ـ التحريف في العقيدة:

فجميع الفِرق التي انحرفت في العقيدة كان السبب الرئيس لانحرافها هو دخول الأحاديث الموضوعة على معتقداتهم مما جعلهم ينحرفون عن الصراط المستقيم؛ كعقيدة الخوارج والرافضة والمعتزلة والمرجئة والجهمية والحلولية والصوفية والقدرية ونحوهم، بل لم يدخل الشرك في هذه الأمة إلَّا عن طريق الوضَّاعين الكذَّابين.

٤ ـ التحريف في العبادات:

وذلك بابتداع عبادات في الصلاة والصيام والحج ونحوها، ما أنزل الله بها من سلطان؛ فعلى سبيل المثال البدع المنتشرة في الصلاة؛ كصلاة عاشوراء، وصلاة الرغائب، وصلاة ليالي رجب، وصلاة ليلة النصف من شعبان ـ كل ذلك وغيرها كان سببها هو انتشار الأحاديث الموضوعة ـ.

---

(١) الموضوعات، لابن الجوزي (١/ ٥١).

٥ ـ إثارة العداوة والبغضاء بين المسلمين:

فمن خلال الأحاديث الموضوعة ظهرت الخلافات السياسية؛ كما حدث بين الأمويين والعباسيين سابقاً، واستمرت هذه الخلافات إلى يومنا هذا، وبسبب الأحاديث الموضوعة أيضاً انتشرت الخلافات المذهبية والتعصب للمذاهب والمشايخ وأُقفل باب الاجتهاد.

٦ ـ انتشار الخرافات المختلقة:

وهذه الخرافات كان لها أثر سلبيٌّ كبير في صدِّ الناس عن الدخول في دين الله أفواجاً، وبسببها تخلَّفت الأمة الإسلامية عن ركب الحضارات ـ في مجالات شتَّى ـ بسبب انتشار الخرافات؛ كالأحاديث المكذوبة التي تنهى الناس عن الزراعة والتجارة والإنتاج، والتي تُشجِّع الفقر والكسل والخمول.

٧ ـ ضياع هيبة الأحاديث الصحيحة:

فقد خفَّف الوضعُ وزن الأحاديث الثابتة في النفوس، وزالت هيبتها من القلوب؛ لأن الوضع وصل إلى درجة مزرية من السخافة والمجون والأمور التي تلفظها الفطر السليمة والعقول الراشدة.

٨ ـ انتشار ظاهرة القُصَّاص:

فما تفشَّت ظاهرة القصاص في المجتمع الإسلامي إلَّا بسبب انتشار الأحاديث الموضوعة؛ لأن القصص يتطلَّب مادة تجذب آذان العامة إلى القصاص وتشوقهم في الإقبال عليهم والإصغاء لهم، فقد انتحل القصصَ عدد كبير من الناس، اتخذوها مهنة لهم يعيشون من ورائها، فكانت دوافع المبالغة والكذب عندهم قوية جداً حتى يجدوا المادة القصصية المشوقة التي تجلب السامعين، ومن ثم تجذب لهم العطايا والأموال، واتخذها آخرون وسيلة للشهرة، فكان جُلُّ هَمِّهم أن يجتمع الناس حولهم ويستغربون ما يقولون، فيضعون لهم ما يرضيهم ويثير عواطفهم.

وعن الآثار السلبية لظاهرة القصاص يقول ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإذا عَرَفنا أنَّ جمهورهم المستمع والمشجع هم العامة الجهال، الذين يصدقون كل ما يسمعون عرفنا عظيم أثرهم وجليل خطرهم)، يقول ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (والقاصُّ يروي للعوام الأحاديثَ المنكرة، ويذكر لهم ما لو شم ريح العلم ما ذكره، فيخرج العوامُّ من عنده يتدارسون الباطل، فإذا أَنكَرَ عليهم عالِمٌ قالوا: قد سمعنا هذا بـ «أخبرنا» و«حدَّثنا»، فكم قد أفسد القُصَّاص من الخَلْق بالأحاديث الموضوعة، وكم لون قد اصفرَّ من الجوع، وكم هائم على وجهه بالسياحة، وكم مانع نفسه ما قد أبيح، وكم تارك رواية العلم زعماً منه مخالفة النفس في هواها، وكم مُوَتِّم أولاده بالزهد وهو حي، وكم مُعرِض عن زوجته لا يوفِّيها حقَّها، فهي لا أيم ولا ذات بعل)[1]. ويقول أبو قلابة رَحِمَهُ اللَّهُ: (ما أمات العلمَ إلَّا القُصَّاص؛ يُجالس الرجلُ الرجلَ القاصَّ سنةً فلا يتعلَّق منه بشيء، ويجلس إلى العالم فلا يقوم حتى يتعلق منه بشيء)[2].

٩ ـ تسلل الباطل إلى الدِّين:

وهو أمرٌ يُهدِّد سلامة الاعتقاد، وصحة الأعمال، بل يُقوِّض الدِّين، ويُقدِّم الدلائل على ضعف الدِّين وشموله على خرافات وأساطير تصطدم بالواقع إمَّا حاضراً أو مستقبلاً، وهذا أمرٌ يُفرح أعداء الإسلام؛ من الصهيونية اليهودية، والصليبية النصرانية، والعلمانية ومن وافقهم في محادة الله ورسوله وبُغض الإسلام.

(ولقد ردَّ اللهُ كيدَ هؤلاء الوضَّاعين والكذَّابين بأخبار أخيارٍ فضحوهم وكشفوا قبايحهم، وما كذب أحدٌ قطُّ إلَّا وافتُضِح، ويكفي الكاذب أنَّ القلوب تأبى قبولَ قولِه؛ فإنَّ الباطل مُظلِم، وعلى الحق نور، وهذا في العاجل، وأمَّا في الآخرة فخسرانهم فيها مُتحقِّق.

قال سفيان: ما ستر الله عَزَّ وَجَلَّ أحداً يكذب في الحديث.

---

(١) الموضوعات، (١/ ٣٢).

(٢) حلية الأولياء، (٢/ ٢٨٧).

وقال ابن المبارك: لو همَّ رجلٌ في السَّحر أنْ يكذب في الحديث لأصبح الناسُ يقولون: فلانٌ كذَّاب)[١].

(١) الموضوعات، (١/٤٨ ـ ٤٩).

المبحث الخامس

هجر الصوفية للسُّنَّة

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: نشأة الصوفية وتطورها.

المطب الثاني: زهد الصوفية في العلوم الشرعية.

المطلب الثالث: الغلو في تزكية النفوس.

المطلب الرابع: الغلو في تعظيم النبي ﷺ.

المطلب الخامس: الغلو في تعظيم الشيوخ.

المطلب السادس: الاعتماد على المنامات في التشريع.

المطلب السابع: تحريف النصوص وتأويلها.

المطلب الثامن: الخروج عن التكاليف الشرعية.

المطلب الأول

نشأة الصوفية وتطورها

إنَّ معرفة أصول الصوفية(١) ومراحل تطورها، والبدع التي وقعت فيها، ورؤوس طرقها؛ تكفي لمعرفة حالها، وعندما نتحدَّث في الصوفية لا نتحدَّث

---

(١) **(الصوفية)**: جماعة سُمُّوا بهذا الاسم لِلِبْسِهم الصوف، ولهم طريقةٌ مُعيَّنة تُعرف بالتصوف، وقد مَرَّ التصوف بمراحل، فأوَّل ما نشأ كان زهداً في الدنيا وانقطاعاً للعبادة، ثم تطوَّر شيئاً فشيئاً حتى صار إلحاداً وضلالاً، وقال أصحابه بالحلول، ووحدة الوجود، وإباحة المحرمات.

انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (ص٧٢)؛ البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، (ص١٠١).

فيها كجزء من التراث؛ بل هي موجودة موصلة بالماضي، **ونستطيع أن نقول**: إنهم عادوا بعد أن انحسر ظلهم قليلاً، عادوا بقوة لغاية في نفسٍ من يستفيد من عودتهم؛ ليزاحم بهم دعوة الكتاب والسُّنَّة؛ فـ«البريلوية» في المشرق، و«التيجانية» في المغرب، وبينهما «الشاذلية» و«البرهانية».. إلى آخر أسماء الطُّرق التي لا تنتهي، عادوا إلى «المدينة» و«مكة» بعد أن خلت منهم عشرات السنين. فلماذا لا ننبه المسلمين إلى أخطائهم وخطرهم[١].

التصوف بحر القاذورات:

(اعلم أنَّ التصوف بحرٌ من القاذورات؛ فقد جمع المتصوفةُ كلَّ أنواع الكفر والزندقة؛ التي توجد في فلسفات الهند وإيران واليونان، وكلَّ مكرِ القرامطة، والفِرَقِ الباطنية، وكلَّ خرافات المخرفين، وكلَّ دجل المدجلين، وكلَّ وحي الشياطين ووضعوا كلَّ ذلك في إطار التصوف، وعلومه، ومبادئه، وكشوفه. فلا يَتَصوَّر عقلك عقيدةً كفريةً في الأرض إلَّا تجدها في التصوف؛ بدءاً بنسبة الألوهية الى المخلوقات، وانتهاءً بجعل كلِّ موجود هو عين اللهِ، تعالى اللهُ عمَّا يقولون علوّاً كبيراً)[٢].

عن أيِّ صوفيةٍ نتحدَّث:

وعندما نتكلم في الصوفية فإنما نقصد «المعنى الاصطلاحي»؛ أي: الصوفية التي جاءت بكتبٍ ومصطلحات خاصة، فيها إشكالات وبعد من منهج الكتاب والسُّنَّة، أوصلت معتنقيها ـ فيما بعد ـ إلى أمور خطيرة مثل: «الاتحاد» و«الحلول»، فهذا لا شك أنه تفرُّق وبُعد من خط أهل السُّنَّة والجماعة.

والذين **يقولون**: إنما نعني بالصوفية؛ السلوك الإسلامي، وترقيق القلوب، والزهد في الدنيا. **فيقال لهم**: لماذا تُسمُّون هذه الأشياء صوفيةً، وقد أصبحت عَلَماً على رموزٍ وأشكالٍ تُخالف الإسلام؛ مثل (الفناء والبقاء،

---

(١) الصوفية نشأتها وتطورها، محمد العبْدة طارق حليم، (ص٥).
(٢) فضائح الصوفية، عبد الرحمٰن عبد الخالق (ص٢٣).

والقبض والبسط، والوقت والحال، والوجد والوجود، والجمع والتفرقة، والصحو والسكر، والذوق والشرب، والمحو والإثبات، والتجلي والمحاضرة والمكاشفة، واللوائح والطوالع واللوامع، والتكوين والتمكين، والشريعة والحقيقة، إلى غير ذلك من التخليط الذي ليس بشيء، وتفسيرُه أعجبُ منه)[1]. فهلَّا ابتعدتم عن هذه الشبهات، وتركتم هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان؟! ولذا قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (التصوف مذهب معروف، يزيد على الزهد، ويدل على الفرق بينهما: أن الزهد لم يَذُمَّه أحد، وقد ذمُّوا التصوف)[2].

والقضية ليست قضية سلوك، وإنما هي: أساليب مُستحدَثة مُختَرَعة أعجمية في الرياضات الروحية، أدت إلى الشطح، والقول على الله بغير علم، **فغاية الصوفية**: الاتصال بالله ـ بزعمهم ـ والبعد عن الناس، وهذا مضادٌّ لمنهج الأنبياء؛ الذين لم يُبْعَثوا إلَّا لدعوة التوحيد، وإيقاظ الناس من سبات الشرك والجهل، ولذلك فنحن لا نعتبر أعلام الزهاد والعباد؛ كـ «إبراهيم بن أدهم» و«الفضيل بن عياض»، وأمثالهم داخلين في الصوفية بهذا المعنى الذي نقرره[3]، فضلاً عن أن نعتبر أمثال «الحسن البصري» ومَنْ قبله؛ كما يحاول الصوفية أن يقرروا ـ وبدون حياء ـ كما يصفهم ابن الجوزي، وكلُّ فِرقةٍ تحاول التمويه على الناس، وتَنْسِب إليها أعلامَ أهل السُّنَّة، فكلُّ الأحاديثِ الباطلة والمضحكة عند الشيعة الإمامية؛ تُنْسَب إلى «جعفر الصادق» وهو بريء منها، وهو من أئمة أهل السُّنَّة.

الفرق بين الزهد والتصوف:

ألَّف علماءُ أفذاذٌ كتباً في الزهد؛ مدحاً وبياناً لحُكمِه، وجمعاً لأحاديثه، وممن ألَّف في هذا الباب: الإمام أحمد، وابنه عبد الله، ووكيع،

---

(١) تلبيس إبليس، (ص١٤٩).
(٢) تلبيس إبليس، (ص١٤٩).
(٣) انظر: دائر المعارف الإسلامية، (١/ ٣٣).

وأبو داود، وابن أبي عاصم، والبيهقي، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم.

فالزهد عند أهل السُّنَّة هو من منهج أهل السُّنَّة؛ لا يتعلَّق من الدنيا بشيء، ولكنه يسعى في الأرض ويُكافح من أجل عمارتها على الوجه الذي طلبه الله تعالى منه، ولا يفرح بالدنيا، ولكنه يسعد فيها بما يوجب السعادة، وغاية ما هنالك أنه يُسَلِّم أمرَه إلى الله تعالى، فيرضى بقضائه ويقنع بعطائه.

إذاً، **الزهد عند أهل السُّنَّة هو تحقيق التوازن بين الروح والجسد، وبين الدنيا والآخرة، بحيث لا يطغى جانب على جانب**، وهذا خلاصة الزهد، الذي دلَّنا عليه رسول الله ﷺ حينما قال: «**أَمَا وَاللهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ للهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[(١)]، فالجمع بين هذه المسائل يُقصد به تحقيق التوازن المطلوب شرعاً وعقلاً.

أمَّا التصوُّف، فإذا كان قد بدأ بدايةً فيها حالة شبيهة بالزهد إلَّا أنه في قطار تقدُّمِه ركب معه ممَّن ركب حالات وحالات فيها من الطوام العظام ما ليس يخفى على أهل العلم، **حتى مَسَخوا حقيقتَه، فأصبح عَلَمَاً يستحق الذمَّ بدلاً من المدح**، ولا سيما بعد دخول المتفلسفة إليه؛ أمثال ابن سينا، وابن العربي، والحلاج، وغيرهم، ولكن وإحقاقاً للحق، فإنَّ هناك من نُسِبَ إلى التَّصوف من أعلام المسلمين ممَّن لا يُشَكُّ في دينهم وزهدهم وسلوكهم طريق أهل السُّنَّة، أمثال: الحسن البصري، وإبراهيم بن أدهم، والفضيل بن عياض.

والفرق بين «الزهد الأوَّل» و«التصوف» هو: كالفرق بين «التشيع بمعناه اللغوي» الذي هو المناصرة والمحبة لعليٍّ رضي الله عنه بدون غلو، وبين «التشيع الذي استقرَّ أخيراً» كفرقة لها عقائدها المميزة، بعد أن أدخلت الباطنيةُ الغلوَّ في عليٍّ رضي الله عنه توسُّلاً إلى الطعن في الصحابة رضي الله عنهم، وهكذا بثَّت الباطنيةُ تعاليمَها الإلحادية في «غلاة الصوفية»[(٢)].

---

(١) رواه البخاري، (٣/ ١٠٦٢)، (ح٥١١٨)؛ ومسلم، (١/ ٥٦٩)، (ح٣٤٦٩).

(٢) انظر: تاريخ الإمام، محمد رشيد رضا (ص١١٦)؛ الصوفية نشأتها وتطورها، (ص٧ ـ ٨).

وهناك أفاضل من العلماء ينتسبون إلى التصوف أخذوا بجانب من الصوفية؛ لظنهم أنها الطريق الوحيد لتربية النفس، وهذا خطأ منهم، وإذا اعتبرنا الصوفية فرقةً ابتعدت قليلاً أو كثيراً عن منهج السلف؛ فلا يعني هذا: أنَّ كلَّ مَن انتسب إليها ضالٌّ منحرف، فقد يكون من أعظم العُبَّاد، ولكن تنقصه جوانب مهمة من جوانب الإسلام الشامل المتكامل، والمسلم يكون فيه من النقص بمقدار ابتعاده عن السُّنَّة.

ولا يُنكر أنَّ «أوائل الصوفية» آثروا الجانب «الروحي والوعظي» والمتعلق بأعمال القلوب؛ كالتركيز على الإخلاص، والتوكل، والإنابة، والخشية لله تعالى، ولكنهم تشدَّدوا في هذا، ونقَّبوا عمَّا لم يُنقِّبْ عليه مَنْ هو أفضل منهم، **كما لا يُنكر** أنَّ البعض في «الطرف المقابل» قد يكون عنده قسوة قلبٍ، وهذا مرفوض أيضاً، بل هذا فيه شبه باليهود الذي وصفهم الله سبحانه في القرآن بأن قلوبهم أشد قسوة من الحجارة، كما أنَّ عبادة الله بدون علم فيه شبه بالنصارى، والتوسط المعتدل هو المطلوب: «صراط الذين أنعم الله عليهم» من الصحابة الكرام ﭫ وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين[١].

وها هو ابن عقيل אּ **يُحذِّر من الصوفية والمتكلمين**، فيقول: (ما على الشريعة أضر من المتكلمين والمتصوفين؛ فهؤلاء «**المتكلِّمون**» يفسدون عقائد الناس بتوهيمات شبهات العقول، وهؤلاء «**الصوفية**» يُفسدون الأعمال، ويهدمون قوانين الأديان، يُحِبُّون البطالات، وسماع الأصوات، وما كان السلف كذلك، بل كانوا في «باب العقائد» عبيدَ تسليم، وفي «الباب الآخَر» أرباب جِدٍّ. قال: ونصيحتي إلى إخواني ألَّا يقرعَ أفكارَ قلوبهم كلامُ المتكلمين، ولا تصغي مسامعُهم إلى خرافات المتصوفين، بل الشُّغل بالمعاش أَولى من بطالة الصوفية، والوقوف على الظواهر أحسن من توغُّل المُنتحِلَة، وقد خبرت طريقة الفريقين، فغاية هؤلاء «المتكلمين» الشك، وغاية هؤلاء

(١) انظر: الصوفية نشأتها وتطورها، (ص١٢).

«الصوفية» الشطح)[١].

(**ولقد استمر هذا الحال السيئ المزري**، الذي حكاه «ابن عقيل» ونقله عنه «ابن الجوزي» رَحِمَهُ اللَّهُ، بل لقد كانت القرون التي تلت ذلك قرون ظلام وجهل، حيث عاث المتصوفة في الأرض الإسلامية فساداً، وملؤوها فسقاً وفجوراً، باسم الدِّين والإسلام، ولم يكتفوا فقط بإفساد العقول والعقائد، ولكنهم أفسدوا أيضاً الأخلاق والآداب)[٢].

المطلب الثاني

زهد الصوفية في العلوم الشرعية

من أصعب الأمور على المتصوفة الاهتمام بالعلوم الشرعية، وخاصة الحديث والفقه؛ لأن هذه العلوم تكشف ما هم عليه من جهل، فالمتقدِّمون منهم كان لهم عنايةٌ بالعلوم الشرعية، ولكن **إمَّا** أن يكون أحدهم مفصوم الشخصية؛ فتجده عالِماً في الفقه وأصوله، ولكن عندما يتكلَّم في «التصوف» ينقلب إلى شخصية أُخرى؛ كأبي حامد الغزالي[٣]، **وإمَّا** أنْ يترك العلمَ بعد أن يكون قد أخذ بقسطٍ وافر منه، باعتبار أنَّ العلمَ وسيلةٌ للعمل، فإذا وصل إلى العمل فلا داعي للعلم، وهذه مغالطة؛ لأنَّ المسلم يحتاج للعلم حتى آخر لحظة من حياته، وقد رمى «أحمد بن أبي الحواري» كُتُبَه في البحر؛ وقال: «نِعمَ الدليل كنتِ»[٤]، و(كان الشبلي[٥] حين غَسَلَ كُتبَه بالماء، يقول: «نعم

---

(١) تلبيس إبليس، (ص٣٣٠). (٢) فضائح الصوفية، (ص١٨).

(٣) هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزَّالي، تفقَّه على إمام الحرمين، ومهر في الكلام والجدال، وتأثَّر بكتب «ابن سينا» و«إخوان الصفا»، ثم ترك ذلك ومال إلى الصوفية، وكان من الأذكياء، صاحب ذهن سيَّال جوال، ولذلك يُلاحظ عليه: التقلب بين الفقه، والالتزام بآداب الشرع، وبين الخوض في الفلسفة والكلام والصوفية، وله في ذلك ألفاظ مستبشعة جداً سقط فيها على أم رأسه، له تآليف مشهورة في «الفقه» و«التصوف» و«الرد على الفلاسفة»، توفي سنة (٥٠٥هـ) ببلدة طوس. انظر: سير أعلام النبلاء، (١٩/ ٣٢٥).

(٤) انظر: الصوفية نشأتها وتطورها، (ص٥٤، ٥٥).

(٥) هو أبو بكر الشبلي، قال الذهبي: كان يحصل له جفاف دماغ، فيقول أشياء يعتذر عنه =

الدليل أنتم، ولكن اشتغالي بالدليل بعد الوصول إلى المدلول مُحال»)[١].

وبَرَّر أبو حامد الغزَّالي هذا البُعد من «علوم الشريعة» وهذا المَيل إلى المتصوفة بـ «علم الكَشْف» فيقول: (اعلم أنَّ مَيل أهل التصوف إلى الإلٰهية دون التعليمية؛ ولذلك لم يتعلَّموا، ولم يحرصوا على دراسة العلم، وتحصيل ما صنَّفه المصنفون؛ بل قالوا: الطريقُ تقديمُ المجاهدات، وقطع العلائق كلها، والإقبال على الله تعالى بكنه الهمة؛ وذلك بأنْ يقطع الإنسانُ همَّه عن الأهل والمال والولد والعلم، ويخلو نفسَه في زاوية، ويقتصر على الفرائض والرواتب، ولا يقرن همَّه بقراءة قرآنٍ، ولا بالتأمل في نفسه، ولا يكتب حديثاً، ولا غيره، ولا يزال يقول: الله، الله، الله، إلى أن ينتهي إلى حالٍ يترك تحريك اللسان، ثم يمحى عن القلب صورة اللفظ)[٢].

يقول ابن الجوزي رحمه الله **ـ مُعلِّقاً على كلام «الغزَّالي» ـ**: (عزيزٌ عليَّ أن يصدر هذا الكلام من فَقِيهٍ؛ فإنه لا يخفى قُبحه، فإنه في الحقيقة طَيٌّ لبساط الشريعة)[٣].

وقال ـ في موطن آخَر ـ: (وأني لأتعجَّبُ من «أبي حامدٍ» كيف يأمر بهذه الأشياء التي تخالف الشريعة... فما أرخص ما باع «أبو حامدٍ الغزَّالي» الفقه بالتصوف)[٤].

وقال ابن تيمية ـ عن كتاب «الإحياء» ـ: (**«الإِحْيَاءُ» فِيهِ**: فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ؛ لَكِنْ **فِيهِ**: مَوَادُّ مَذْمُومَةٌ: فَإِنَّهُ **فِيهِ**: مَوَادُّ فَاسِدَةٌ مِنْ كَلامِ الْفَلاسِفَةِ؛ تَتَعَلَّقُ بِالتَّوْحِيدِ وَالنُّبُوَّةِ وَالْمَعَادِ فَإِذَا ذَكَرَ مَعَارِفَ الصُّوفِيَّةِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَخَذَ عَدُوّاً لِلْمُسْلِمِينَ أَلْبَسَهُ ثِيَابَ الْمُسْلِمِينَ.

= فيها، وله مجاهدات عجيبة، انحرف فيها مزاجه. انظر: سير أعلام النبلاء، (١٥/ ٣٦٨).

(١) تفسير روح البيان، حسن بن قاسم المرادي (٢/ ٣٤٠).

(٢) تلبيس إبليس، (ص٢٨٦). انظر: إحياء علوم الدين، (٤/ ٧).

(٣) تلبيس إبليس، (ص٢٨٦).

(٤) تلبيس إبليس، (ص٣١٢).

وَقَدْ أَنْكَرَ أَئِمَّةُ الدِّينِ عَلَى «أَبِي حَامِدٍ» هَذَا فِي كُتُبِهِ. وَقَالُوا: مَرَّضَهُ «الشِّفَاءُ» يَعْنِي: شِفَاءَ ابْنِ سِينَا فِي الْفَلْسَفَةِ. **وَفِيهِ**: أَحَادِيثُ وَآثَارٌ ضَعِيفَةٌ؛ بَلْ مَوْضُوعَةٌ كَثِيرَةٌ. **وَفِيهِ**: أَشْيَاءُ مِنْ أَغَالِيطِ الصُّوفِيَّةِ وَتُرَّهَاتِهِمْ. **وَفِيهِ**: مَعَ ذَلِكَ مِنْ كَلامِ الْمَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ الْعَارِفِينَ الْمُسْتَقِيمِينَ فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ الْمُوَافِقِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالأَدَبِ مَا هُوَ مُوَافِقٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِمَّا يَرِدُ مِنْهُ، فَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِيهِ اجْتِهَادُ النَّاسِ وَتَنَازَعُوا فِيهِ)[١].

وهناك مقولة شهيرة للصوفية، تُعيِّر بها أهل الحديث، إذْ يقولون: (أخذتم عِلمَكم مَيِّتاً عن ميت، وأخذنا عِلمنا عن الحيِّ الذي لا يموت)[٢].

وقال علي بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقفتُ ببغداد على حلقة الشبلي، فنظر إليَّ ـ ومعي محبرة ـ، فأنشأ يقول:

إذا خاطبوني بعِلْمِ الوَرَق ... برزتُ عليهم بعلم الخِرَق)[٣].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في معرض ردِّه على ترك الصوفية والمبتدعة للعلوم الشرعية ـ: (أَهْلُ «الْعِبَادَاتِ الْبِدْعِيَّةِ» يُزَيِّنُ لَهُمْ الشَّيْطَانُ تِلْكَ الْعِبَادَاتِ، وَيُبَغِّضُ إلَيْهِمْ السُّبُلَ الشَّرْعِيَّةَ؛ حَتَّى يُبَغِّضَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، فَلا يُحِبُّونَ سَمَاعَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَلا ذِكْرَهُ، وَقَدْ يُبَغِّضُ إلَيْهِمْ حَتَّى الْكِتَابَ فَلا يُحِبُّونَ كِتَاباً، وَلا مَنْ مَعَهُ كِتَابٌ، وَلَوْ كَانَ مُصْحَفاً أَوْ حَدِيثاً؛ كَمَا حَكَى النصرباذي أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «يَدَعُ عِلْمَ الْخِرَقِ، وَيَأْخُذُ عِلْمَ الْوَرَقِ» قَالَ: «وَكُنْت أَسْتُرُ أَلْوَاحِي مِنْهُمْ، فَلَمَّا كَبِرْتُ احْتَاجُوا إلَى عِلْمِي»)[٤].

ومن الأحاديث المكذوبة: ادِّعاء الصوفية أن النبي ﷺ قال: (زِدْنِي فِيك تَحَيُّراً) وقال بعض العارفين: (أَوَّلُ الْمَعْرِفَةِ الْحَيْرَةُ، وَآخِرُهَا الْحَيْرَةُ)[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٠/ ٥٥١، ٥٥٢).
(٢) مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية (٥/ ٩٩)؛ تفسير روح البيان، (٩/ ٢٤٨).
(٣) تلبيس إبليس، (ص٢٩١). (٤) مجموع الفتاوى، (١٠/ ٤١١).
(٥) مجموع الفتاوى، (١١/ ٣٨٣).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (هَذَا الْكَلامُ الْمَذْكُورُ «زِدْنِي فِيك تَحَيُّراً» مِنَ الأَحَادِيثِ الْمَكْذُوبَةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا يَرْوِيه جَاهِلٌ أَوْ مُلْحِدٌ؛ فَإِنَّ هَذَا الْكَلامَ يَقْتَضِي أَنَّهُ [ﷺ] كَانَ حَائِراً، وَأَنَّهُ سَأَلَ الزِّيَادَةَ فِي الْحَيْرَةِ، وَكِلاهُمَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ اللهَ هَدَاهُ بِمَا أَوْحَاهُ إِلَيْهِ، وَعَلَّمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمْ، وَأَمَرَهُ بِسُؤَالِ الزِّيَادَةِ مِنَ الْعِلْم بِقَوْلِهِ: ﴿رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ [ﷺ] كَانَ عَالِماً، وَأَنَّهُ أُمِرَ بِطَلَبِ الْمَزِيدِ مِنَ الْعِلْمِ)[(١)].

المطلب الثالث

الغلو في تزكية النفوس

الفرق بين أهل السُّنَّة والصوفية في التزكية:

أهل السُّنَّة يزكون أنفسهم بالاعتقاد الصحيح في الله عَزَّ وَجَلَّ وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، ويُعبِّدون قلوبهم وجوارحهم لله عَزَّ وَجَلَّ بمقتضى هذه العقيدة الصحيحة، ويعتقدون أنَّ كمال التزكية في الاستسلام لشرع الله عَزَّ وَجَلَّ ظاهراً وباطناً، ويبدؤون بالفرائض؛ لأنها أحب العبادات إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، ثم يترقَّون بالنوافل حتى يصلوا إلى محبة الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا يستغنون عن الكتاب والسُّنَّة بحالٍ؛ في حال بدايتهم ونهايتهم، بل اتِّباع السُّنَّة هو علامة محبة الله عَزَّ وَجَلَّ، والموصل إلى مزيدِ محبته؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ويسيرون إلى الله عَزَّ وَجَلَّ بين الخوف والرجاء والمحبة، فهم لا يفرِّطون في الخوف فِعل الخوارج، ولا يُبالغون في الرجاء فعل المرجئة، ولا يَتَمادون في دعاوي الحب فِعل الصوفية.

ولقد زعمت الصوفية أنهم أصحاب الأحوال والمقامات والنفوس الزاكيات، وأنهم بلغوا الذروة في تصفية النفوس وتربيتها وتنقيتها، ومع ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى، (١١/ ٣٨٤).

هم يخالفون منهج الكتاب والسُّنَّة، وأهل الحديث والأثر؛ فلا يزكون أنفسهم بعقيدة التوحيد الصحيحة، ولا تتعبد قلوبهم لله تعالى، وتمتلئ بأنوار أسمائه وصفاته وربوبيته وإلهيته، وأداء الواجبات وترك المحرمات، والازدياد من النوافل والمستحبات؛ لأنَّ المتصوِّفة من أجهل الفِرق بآثار النبوة، وأكثرها ترويجاً للأحاديث الضعيفة والموضوعة، وذلك واضح جليٌّ في مصنفاتهم؛ فإنها مليئة بالأخبار الموضوعة، وما لا أصل له[(١)].

وسائل الصوفية في التزكية:

يُعوِّضُ الصوفيةُ فقرَهم بالآثار النبوية، والسنن المصطفوية، بالحكايات والمنامات والخرافات، وتكلُّف ما لم يشرعه اللهُ تعالى، ولا رسولُه ﷺ من العبادات، ومن أهم وسائلهم في تزكية النفوس ما يلي[(٢)]:

١ ـ التزكية بالمُكاء والتصدية، والغِناء والتَّصفيق والوَجْد:

روى بعضُهم ـ كذباً ـ أنَّ النبيَّ ﷺ أنشده أعرابيٌّ شِعراً، فقال:

قَدْ لَسَعَتْ حَيَّةُ الْهَوَى كَبِدِي ... فَلَا طَبِيبَ لَهَا وَلَا رَاقِي

إِلَّا الطَّبِيبُ الَّذِي شُغِفْت بِهِ ... فَعِنْدَهُ رُقْيَتِي وَتِرْيَاقِي

وأنَّ النبي ﷺ تواجدَ حتى سقطتْ البُردةُ عن مَنكِبيه؛ وقال: «**ليس بكريمٍ مَنْ لم يَتَواجدْ عند ذِكْرِ المَحْبوب**»[(٣)].

قال **الطوفي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لم يكن في القرون الثلاثة؛ لا بالحجاز، ولا بالشام، ولا بالعراق، ولا خراسان، مَنْ يجتمع على هذا «السَّماع المُحْدَث»، فضلاً عن أن يكون كان نظيرُه على عهد النبيِّ ﷺ، ولا كان أحدٌ يُمزِّق ثيابه،

---

(١) انظر: التزكية بين أهل السُّنَّة والصوفية، أحمد فريد (ص١١، ٤٣).

(٢) انظر: التزكية بين أهل السُّنَّة والصوفية، (ص٢٦، ٣١).

(٣) قال ابن تيمية: (هذا الْحَدِيثُ كَذِبٌ بِالإجْمَاعِ)، وقال الطوفي: (موضوع باتفاق أهل العلم).
انظر: مجموع الفتاوى، (١١/٥٩٨)؛ الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، مرعي بن يوسف الكرمي (ص١٢٧).

ولا يرقص في سماع)[١].

وقال **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ: (عُرِفَ بِالاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الإسْلامِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُشَرِّعْ لِصَالِحِي أُمَّتِهِ وَعُبَّادِهِمْ وَزُهَّادِهِمْ؛ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى اسْتِمَاعِ الأَبْيَاتِ الْمُلَحَّنَةِ مَعَ ضَرْبٍ بِالْكَفِّ أَوْ ضَرْبٍ بِالْقَضِيبِ أَوْ الدُّفِّ، كَمَا لَمْ يُبَحْ لأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ مُتَابَعَتِهِ وَاتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ؛ لا فِي بَاطِنِ الأَمْرِ وَلا فِي ظَاهِرِهِ، وَلا لِعَامِّيٍّ وَلا لِخَاصِّيٍّ، وَلَكِنْ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ اللَّهْوِ فِي الْعُرْسِ وَنَحْوِهِ؛ كَمَا رَخَّصَ لِلنِّسَاءِ أَنْ يَضْرِبْنَ بِالدُّفِّ فِي الأَعْرَاسِ وَالأَفْرَاحِ. وَأَمَّا الرِّجَالُ عَلَى عَهْدِهِ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَضْرِبُ بِدُفٍّ، وَلا يُصَفِّقُ بِكَفٍّ... وَلَمَّا كَانَ الْغِنَاءُ وَالضَّرْبُ بِالدُّفِّ وَالْكَفِّ مِنْ عَمَلِ النِّسَاءِ؛ كَانَ السَّلَفُ يُسَمُّونَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنَ الرِّجَالِ مُخَنَّثاً، وَيُسَمُّونَ الرِّجَالَ الْمُغَنِّينَ مَخَانِيث، وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي كَلامِهِمْ)[٢].

وقال أيضاً: (وَمَنْ كَانَتْ لَهُ خِبْرَةٌ بِحَقَائِقِ الدِّينِ، وَأَحْوَالِ الْقُلُوبِ وَمَعَارِفِهَا وَأَذْوَاقِهَا وَمَوَاجِيدِهَا؛ عَرَفَ أَنَّ سَمَاعَ الْمُكَاءِ وَالتَّصْدِيَةِ لا يَجْلِبُ لِلْقُلُوبِ مَنْفَعَةً وَلا مَصْلَحَةً، إِلَّا وَفِي ضِمْنِ ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ وَالْمَفْسَدَةِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، فَهُوَ لِلرُّوحِ كَالْخَمْرِ لِلْجَسَدِ، يَفْعَلُ فِي النُّفُوسِ فِعْلَ حُمَيَّا الْكُؤُوسِ. وَلِهَذَا يُوَرِّثُ أَصْحَابَهُ سُكْراً أَعْظَمَ مِنْ سُكْرِ الْخَمْرِ فَيَجِدُونَ لَذَّةً بِلا تَمْيِيزٍ كَمَا يَجِدُ شَارِبُ الْخَمْرِ؛ بَلْ يَحْصُلُ لَهُمْ أَكْثَرُ وَأَكْبَرُ مِمَّا يَحْصُلُ لِشَارِبِ الْخَمْرِ، وَيَصُدُّهُمْ ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلاةِ أَعْظَمَ مِمَّا يَصُدُّهُمْ الْخَمْرُ، وَيُوقِعُ بَيْنَهُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَعْظَمَ مِنَ الْخَمْرِ؛ حَتَّى يَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً مِنْ غَيْرِ مَسٍّ بِيَدٍ، بَلْ بِمَا يَقْتَرِنُ بِهِمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ؛ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُمْ أَحْوَالٌ شَيْطَانِيَّةٌ بِحَيْثُ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمْ الشَّيَاطِينُ فِي تِلْكَ الْحَالِ)[٣].

---

(١) الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، (ص١٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى، (١١/ ٥٦٥، ٥٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى، (١١/ ٥٧٣، ٥٧٤).

٢ ـ التزكية «بالاسم المُفرد» مُظهَراً أو مُضْمَراً:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (الشَّرْعُ لا يَسْتَحِبُّ مِنَ الذِّكْرِ إلَّا مَا كَانَ كَلاماً تَامّاً مُفِيداً؛ مِثْلَ: «لا إلَهَ إلَّا اللهُ» وَمِثْلَ «اللهُ أَكْبَرُ» وَمِثْلَ «سُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ» وَمِثْلَ «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلَّا بِاَللهِ» وَمِثْلَ ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾، ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾.

فَأَمَّا «الاسْمُ الْمُفْرَدُ» مُظْهَراً؛ مِثْلَ: «اللهُ» «اللهُ». أَوْ مُضْمَراً؛ مِثْلَ «هُوَ» «هُوَ». فَهَذَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ فِي كِتَابٍ وَلا سُنَّةٍ. وَلا هُوَ مَأْثُورٌ أَيْضاً عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ، وَلا عَنْ أَعْيَانِ الأُمَّةِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ، وَإِنَّمَا لَهِجَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ ضُلَّالِ الْمُتَأَخِّرِينَ. . .

وَرُبَّمَا غَلا بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَجْعَلُوا ذِكْرَ «الاسْمِ الْمُفْرَدِ» لِلْخَاصَّةِ وَذِكْرَ «الكَلِمَةِ التَّامَّةِ» لِلْعَامَّةِ. وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: «لا إلَهَ إلَّا اللهُ» لِلْمُؤْمِنِينَ، و«اللهُ» لِلْعَارِفِينَ، و«هُوَ» لِلْمُحَقِّقِينَ. وَرُبَّمَا اقْتَصَرَ أَحَدُهُمْ فِي خَلْوَتِهِ أَوْ فِي جَمَاعَتِهِ عَلَى «اللهُ اللهُ اللهُ» أَوْ عَلَى «هُوَ» أَوْ «يَا هُوَ» أَوْ «لا هُوَ إلَّا هُوَ». . .)[١].

٣ ـ التزكية بتحريم ما أحلَّ الله من المطاعم والمشارب، ولبس الصوف، وتكلُّف ما لم يشرعه الله تعالى من العبادات:

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (قد بالغ إبليس في تلبيسه على قدماء الصوفية فأمرهم بتقليل المطعم وخشونته، ومَنَعَهم شرب الماء البارد، وكان في القوم مَنْ يبقى الأيام لا يأكل إلَّا أنْ تضعف قُوَّتُه، وفيهم مَن يتناول كل يوم الشيء اليسير الذي لا يقيم البدن، وقد كان منهم قومٌ لا يأكلون اللحم؛ حتى قال بعضهم: أكْلُ دِرهمٍ من اللحم يُقسِّي القلب أربعين صباحاً. . .

وقد صنف لهم أبو عبد الله محمد بن عليٍّ الترمذي كتاباً سمَّاه «رياضة

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٠/٥٥٦، ٥٥٧).

النفوس» قال فيه: فينبغي للمبتدئ في هذا الأمر أن يصوم شهرين متتابعين؛ توبةً من الله، ثم يُفطر فيَطْعَم اليسير، ويأكل كسرةً كسرة، ويقطع الإدامَ والفواكه، واللَّذة، ومجالسة الإخوان، والنظر في الكتب، وهذه كلُّها أفراحٌ للنفس، فيمنع النفس لذَّتَها حتى تملأ غمّاً...

وهذا الذي نهينا عنه؛ من التَّقلُّل الزائد في الحد، قد انعكس في صوفية زماننا؛ فصارت هِمَّتُهم في المآكل كما كانت همة مُتقدِّميهم في الجوع)[1].

وادَّعت الصوفية: بأنهم بلبسهم للصوف يتقرَّبون إلى الله تعالى؛ **واحتجُّوا**: بأنَّ النبيَّ ﷺ لَبِسَ الصوف، **وقد لبس النبيُّ ﷺ الصوفَ والقطنَ والكتان**، وما روي في «فضل لبس الصوف» فمن «الموضوعات التي لا تثبت»، بل **إنَّ تَعَمُّد لبس الصوف وما دونه من الملابس يُعدُّ من البدع التي تُخالف ما كان عليه السلف الصالح** رضي الله عنهم.

قال ابن الجوزي رحمه الله: (وقد كان السلف يلبسون الثِّياب المتوسطة، لا المرتفعة، ولا الدُّون، ويَتَخَيَّرون أجودَها؛ للجمعة، والعيدين، ولقاء الإخوان، ولم يكن غير الأجود عندهم قبيحاً)[2].

وقال أيضاً: (واعلم أنَّ اللِّباس الذي يزري بصاحبه يتضمَّن: إظهارَ الزهد، وإظهارَ الفقر، وكأنه لسان شكوى من الله عز وجل، ويوجب احتقارَ اللَّابس، وكلُّ ذلك مكروه، ومنهي عنه... وقد كان في الصوفية مَن إذا لَبِسَ ثوباً خَرَقَ بعضَه، وربما أفسدَ الثوبَ الرَّفيعَ القَدْر)[3].

٤ ـ التزكية بالرهبانية، وترك الزواج:

قال ابن الجوزي رحمه الله: (النكاح ـ مع خوف العنت ـ واجب، ومن ـ غير خوف العنت ـ سُنَّة مؤكدة؛ عند جمهورِ الفقهاء. ومذهبُ أبي حنيفة، وأحمدَ بن حنبل أنه حينئذ أفضل من جميع النوافل؛ لأنه سببٌ في وجود الولد، قال النبيُّ ﷺ: «**تَزَوَّجُوا؛ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ، وَلَا تَكُونُوا كَرَهْبَانِيَّةِ**

---

(١) تلبيس إبليس، (ص١٤٤، ١٨٨، ١٩٧).

(٢) تلبيس إبليس، (ص١٧٨).

(٣) تلبيس إبليس، (ص١٧٩، ١٨١).

النَّصَارَى»[١].

وقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**النِّكَاحُ مِنْ سُنَّتِي، فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي، وَتَزَوَّجُوا؛ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ**»[٢]...

وقد لَبَّسَ إبليسُ على كثير من الصوفية؛ فمَنَعَهم من النكاح، فقدماؤهم تركوا ذلك تشاغلاً بالتَّعبد، ورأوا النِّكاحَ شاغلاً عن طاعة الله ﷻ، وهؤلاء إنْ كانت بهم حاجةٌ إلى النكاح، أو بهم نوع تشوُّقٍ إليه، فقد خاطروا بأبدانهم وأديانهم، وإن لم يكن بهم حاجة إليه فاتتهم الفضيلة، وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ﵁؛ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ؛ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «**أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ**»[٣]...

ومنهم مَنْ قال: النكاح يُوجِب المَيلَ إلى الدنيا، فعن أبي سليمان الداراني أنه قال: إذا طلب الرجل الحديث، أو سافر في طلب المعاش، أو تزوَّج فقد رَكَن إلى الدنيا.

قلتُ: وهذا كلُّه مخالِفٌ للشرع، وكيف لا يطلب الحديثَ، والملائكةُ تضع أجنحتها لطلب العلم، وكيف لا يطلب المعاش... وكيف لا يتزوج...

فأمَّا جماعةٌ من متأخري الصوفية فإنهم تركوا النكاح؛ ليقال زاهد، والعوامُّ تُعظِّم الصُّوفي إذا لم تكن له زوجةٌ، فيقولون: ما عرف امرأة قط، فهذه رهبانيةٌ تُخالف شَرْعَنا، قال أبو حامدٍ: «ينبغي أن لا يشغل المُريدُ نفسَه بالتزويج، فإنه يشغله عن السلوك، ويأنس بالزوجة، ومن أَنِسَ بغير الله شُغِلَ

---

(١) رواه البيهقي في الكبرى، (٧/ ٧٨)، (ح١٣٨٣٩). وصححه الألباني في صحيح الجامع، (١/ ٥٢٦)، (ح٥٢٥٢).

(٢) رواه ابن ماجه، (١/ ٢٦٩)، (ح١٩١٩). وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، (٢/ ١١٨)، (ح١٥٠٨).

(٣) رواه مسلم، (١/ ٣٩٦)، (ح٢٣٧٦).

عن الله تعالى»[١].

وإني لأعْجَبُ من كلامه، أتُراه ما عَلِمَ أنَّ مَنْ قصد عفافَ نفسِه ووجودَ ولدٍ أو عفافَ زوجتِه؛ فإنه لم يخرج عن جادَّة السلوك، أو يرى الأُنسَ الطبيعي بالزوجة يُنافي أُنْسَ القلوب بطاعة الله تعالى، واللهُ تعالى مَنَّ على الخَلْق بقوله: ﴿خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وفي الحديث الصحيح عن جابرٍ ﷺ؛ عن النبيِّ ﷺ قال له: «**هَلَّا تزَوَّجْتَ بِكْراً؛ تُلاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ**»[٢].

وما كان بالذي يدله على ما يقطع أُنْسَه بالله تعالى، أتَرَى رسولَ الله ﷺ لَمَّا كان ينبسط إلى نسائه، ويُسابِق عائشةَ ﵂ أكان خارجاً عن الأُنس بالله، هذه كلُّها جهالات بالعلم...

وقد حمل الجهلُ أقواماً فجَبُّوا أنفسَهم، وزعموا أنهم فعلوا ذلك حياءً من الله تعالى، وهذه غاية الحماقة؛ لأنَّ الله تعالى شرَّف الذَّكر على الأنثى بهذه الآلة، وخَلَقَها؛ لتكون سبباً للتناسل، والذي يَجُبُّ نفسَه، يقول بلسان الحال: الصواب ضِدُّ هذا)[٣].

وقد نسي المتصوفة أنَّ الإسلام دينٌ جاء ليرفع عن البشرية العنتَ والإصرَ والأغلال، فأبو إلَّا أنْ يعنتوا ويضعوا الأغلال في أعناقهم والآصار، إذ حرموا أنفسَهم من كلِّ لذَّةٍ أحلَّها الله، وحرموا أنفسَهم من علم الحديث الشريف الذي به يُنَضِّرُ اللهُ وجوهَهم ويملأ عقولَهم علماً ونوراً، مخالفين بذلك سُنَّةَ نبيِّهم ﷺ الذي أمرنا الله تعالى باتخاذه أسوةً حسنةً، فقال سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فهذا هو كلام مَن اتَّجه المتصوفةُ إليه بالعبادة، أمَرَهم أنْ يتَّخِذوا من الرسول قدوةً وأسوةً لهم في جميع أحوالهم التعبُّدية والدنيوية، إذ تُمثِّل سُنَّته

---

(١) انظر: إحياء علوم الدين، (٤/ ١٦١).

(٢) رواه البخاري، واللفظ له، (٢/ ٥٧٥)، (ح٣٠٠٣)؛ ومسلم، (١/ ٦٠٦)، (ح٣٧١١).

(٣) تلبيس إبليس، (ص٢٦٠ ـ ٢٦٣).

مِنهاجَ الله الذي أراده لعباده، وتُمثِّل النموذج البشري الأكمل الذي أوجب على البشرية الاقتداءَ به والعملَ على هديه، **فإذا كان المتصوفة قد سلكوا طُرُقاً وسُبُلاً أخرى غير طريقه وغير سبيله، فهم بذلك قد هجروا سُنَّته وخالفوا هديه ﷺ.**

المطلب الرابع

الغلو في تعظيم النبي ﷺ

النبي ﷺ سيِّد الخلق أجمعين، وإمام المرسلين، وحبيبُ ربِّ العالمين، ورسولُه إلى الخلق، ختم الله به الرسالة، وأتم به النِّعمة، وأوجب على الأُمَّة محبَّتَه، واقتفاءَ أثره، والاهتداءَ بهديه، فهو ﷺ سيد ولد آدم، وأول شفيع ينشق عنه القبر، وهو صاحب الشفاعة العظمى، والحوض المورود، **ومن أبرز الأدلة الواردة في فضائله ﷺ وتفضيله على سائر الأنبياء والمرسلين، جميع الخلائق**، ما يلي:

١ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يومَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ من يَنْشَقُّ عنه الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**»[(١)].

٢ ـ عن أبي سَعِيدٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يومَ الْقِيَامَةِ؛ وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ؛ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ: آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ؛ إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي، وأنا أَوَّلُ من تَنْشَقُّ عنه الأَرْضُ؛ وَلَا فَخْرَ**»[(٢)].

٣ ـ عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**إذا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كُنْتُ إِمَامَ النَّبِيِّينَ وَخَطِيبَهُمْ، وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ، غيرَ فَخْرٍ**»[(٣)].

---

(١) رواه مسلم، (٤/ ١٧٨٢)، (ح٢٢٧٨).

(٢) رواه ابن ماجه، (٢/ ١٤٤٠)، (ح٤٣٠٨)؛ والترمذي، (٥/ ٥٨٧)، (ح٣٦١٥) وقال: (حسن صحيح). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٨٦)، (ح٣٦١٥).

(٣) رواه أحمد في المسند، (٥/ ١٣٧)، (ح٢١٢٨٣)؛ وابن ماجه، (٢/ ١٤٤٣)، (ح٤٣١٤)؛ والترمذي، (٥/ ٥٨٦)، (ح٣٦١٣). وحسنه الألباني في صحيح سنن =

٤ ـ عن عبد اللهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ رضي الله عنهما؛ أَنَّهُ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: «**سَلُوا اللهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ؛ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ في الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ**»(١).

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قالوا: يا رَسُولَ اللهِ! وما الْوَسِيلَةُ؟ قال: «**أَعْلَى دَرَجَةٍ في الْجَنَّةِ، لَا يَنَالُهَا إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ**»(٢).

٥ ـ عن سَمُرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضاً، وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ؛ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً**»(٣).

وفضائله ﷺ لا تُحصى ولا تُعدُّ، ومنزلتُه ﷺ ليس لها حد، والحديث عن مظاهر عظمته ﷺ يحتاج إلى مؤلَّفات ومجلَّدات، ولا نوَفِّه حقَّه، ولا نُعطيه قدرَه ﷺ(٤).

ومع هذا كلِّه، فلا نقول فيه إلَّا ما يُرضي الربُّ تبارك وتعالى، ثم يُرضيه هو نفسُه ﷺ، فنحن مُطالَبون بحبِّه وتعظيمِه وإجلالِه وَفْقَ منهجه دون ابتداعٍ من عند أنفسِنا؛ لذا وجدناه يُحذِّرنا من الغلوِّ فيه، فقال ﷺ: «**لَا تُطْرُونِي كما أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ؛ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»(٥).

قال ابن الجوزي رحمه الله: (الإطراء: الإفراط في المدح. والمراد به ها هنا: المدح الباطل. والذين أطروا عيسى عليه السلام ادَّعوا أنه ولدُ اللهِ، تعالى اللهُ

= ابن ماجه، (٣/ ٤٠٥) (ح٣٥٠٠).

(١) رواه مسلم، (١/ ٢٨٨)، (ح٣٨٤).

(٢) رواه الترمذي، (٤/ ٥٨٦)، (ح٣٦١٢). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٤٨٤)، (ح٣٦١٢).

(٣) رواه البخاري في التاريخ الكبير، (١/ ٤٤)، (ح٨٢)؛ والترمذي، (٤/ ٦٢٨)، (ح٢٤٤٣).
وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٥٨٤)، (ح٢٤٤٣).

(٤) انظر: عظمة السُّنَّة النبوية، أ. د. محمود بن أحمد الدوسري. (الفصل الثاني: عظمة النبي ﷺ) (ص١٢٧ ـ ٢٢٠).

(٥) رواه البخاري، (٣/ ١٢٧١)، (ح٣٢٦١).

عن ذلك، واتَّخذوه إلهاً، ولذلك قال: «**فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»(١).

وعن أَنَسِ بن مَالِكٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَجُلاً قال: يَا مُحَمَّدُ! يَا سَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا! وَخَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا! فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ عز وجل**»(٢).

ومِثلُ هذه الأحاديث النبوية تؤكِّد بأنَّ (دينَ الله تعالى بين الغالي فيه والجافي عنه؛ فإنَّ **النصارى**: عظَّموا الأنبياء حتى عبدوهم، وعبدوا تماثيلهم، **واليهود**: استخفُّوا بهم حتى قتلوهم، **والأُمَّة الوسط** عرفوا مقاديرهم، فلم يغلوا فيهم غُلُوَّ النصارى، ولم يجفوا عنهم جفاءَ اليهود)(٣).

إذاً، فنحن مطالَبون شرعاً بتعظيم رسول الله ﷺ وإجلاله وتوقيره، **ولا يكون ذلك إلَّا باثنتين:**

الأُولى: اتباعُ هديه واقتفاءُ أثره، ونشر سُنَّتِه، والعمل بها.

الثانية: محبَّتُه وتعظيمُه وَفْقَ منهجه وهديه ﷺ.

وقد خرجت الصوفية عن هذا المنهج وخالفته، فوقعت في المحظور الذي نهانا عنه رسول الله ﷺ؛ حيث غالت فيه غُلوّاً مُستنكراً مُخالِفاً لما عليه أهل السُّنَّة والجماعة.

مظاهر غلو الصوفية في النبي ﷺ:

وغلو الصوفية في تعظيم النبي ﷺ يتَّخذ عدَّة مظاهر، ومن أهمها:

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين، (١/ ٦٥).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٣/ ١٥٣)، (ح١٢٥٧٣)؛ وقال محققو المسند، (٢٠/ ٢٣)، (ح١٢٥٥١): (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٣/ ٨٨)، (ح١٠٩٧).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ٣٣٥).

*** المظهر الأول: التوسل غير المشروع بالنبي ﷺ:**

من البدع الشركية التي أحدثها الصوفية بدافع محبتهم للنبي وتعظيمهم له: التوسل بذات النبي ﷺ، أو بجاهه، أو بالإقسام على الله به. ويُدخلون في هذا التوسل الاستغاثة به ﷺ، وطلب الحاجات منه، ولا يقتصر الأمر على ذلك؛ بل يُجَوِّزون الشِّركَ بالأولياء والصالحين تحت اسم التوسل بهم، طالما ثبت التَّوسُّل بالنبي ﷺ فلا مانع أن يتعدى ذلك إلى الأولياء من بعده.

والتوسل بذات النبي ﷺ، أو سؤال الله بجاه نبيه، أو الإقسام على الله بالنبي، **كلُّ ذلك غير مشروع؛ لفقدان الدليل على مشروعيته، ولم ترد به سنة صحيحة، ولم يكن يفعله الصحابة** رضي الله عنهم لا في حياته ﷺ ولا بعد موته، لا عند قبره، ولا في أيِّ مكانٍ آخر. ولم يُنقل ذلك عنهم بوجهٍ صحيح يُعتمد عليه عند أهل العلم. بل الثابت عنهم أنهم رضي الله عنهم عدلوا عنه إلى غيره؛ كما فعل عمرُ مع العباسِ رضي الله عنهما[(١)].

التوسل غير المشروع بالنبي ﷺ نوعان:

ينقسم التوسل غير المشروع بالنبي ـ من حيث الحكم عليه ـ إلى قسمين:

القسم الأول: التوسل البدعي:

ومن أنواعه: التوسل بذات النبي ﷺ؛ كأن يقول القائل: «اللَّهُمَّ أتوسَّل إليك بنبيك». أو **سؤال الله بجاه نبيه**؛ كأن يقول: «اللَّهُمَّ بجاه نبيِّك اغفر لي». أو **الإقسام على الله بالنبي**؛ مثل قول القائل: «اللَّهُمَّ بنبيك أو بحقِّ نبيك اشفني أو اقض حوائجي».

ـ سبب كونه بدعة:

إنَّ التوسل بذات النبيِّ ﷺ وسؤال الله بجاهه لم يرد له ذِكْرٌ في الكتاب والسُّنَّة، ولم يأمر به النبي ﷺ، ولم يَدْعُ الناس إليه، ولم يَعُدَّه من القربات؛

---

(١) انظر: محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، (ص٢٥٣).

كما فعل ذلك المتأخرون من الصوفية ومَنْ تابعهم، وكذلك لم يفعله الصحابة ﭫ، ولا التابعون ولا تابعوهم بإحسان؛ **بل الثابت عنهم هو عدولهم عنه إلى التوسل المشروع؛ كالتوسل بالإيمان بالنبيِّ وطاعته ومحبته**، وهو فرض عين على كل مسلم، إذ جعل الله الإيمان بالنبي ﷺ وطاعته وسيلةً إلى كلِّ خير ورحمة في الدنيا والآخرة. أو يتوسَّل بذلك في الدعاء؛ كأن يقول: «اللَّهُمَّ بإيماني بنبيك وطاعتي له وحبِّي إياه اغفر لي».

والأنبياء ﷺ وإن كان لهم جاهٌ ومكانةٌ عند الله تعالى إلَّا أنَّ الله لم يجعل ذلك الجاه سبباً مناسباً لإجابة دعاء مَنْ توسَّل به، وإنما جعل اللهُ الإيمانَ بهم وحُبَّهم واتِّباعَهم سبباً لإجابة الدعاء، بخلاف السؤال والتوسل بذواتهم وجاههم.

وأما القَسَم على الله بالنبي ﷺ أو بحقِّه فهذا مما لا يجوز شرعاً؛ لأنه قَسَم بالمخلوق على الخالق ﷻ، وإذا كان القَسَم على المخلوق بمخلوق مثلِه لا يجوز؛ فكيف يجوز ذلك في حق الخالق سبحانه[(١)].

القسم الثاني: التوسل الشركي:

مثل طلب الحاجات من النبيِّ ﷺ، أو دعائه؛ لكشف الضُّر، أو بث الشكوى إليه، وغير ذلك من ألوان الشرك الأكبر الذي حرَّمه الله ورسوله.

وإذا طلب الإنسانُ من النبي ﷺ ـ في حياته ـ ما لا يقدر عليه إلَّا الله تعالى؛ كان هذا شركاً، فكيف بمَنْ يطلب ذلك منه بعد موته، ويُنشدون في ذلك الأشعار، ويسوقون الحكايات والأخبار، ويَنْعَتون كلَّ مُوَحِّدٍ بالجفاء للنبي ﷺ وآلِه الأخيار.

ومن أمثلة «التوسل الشركي» ما نظمه «البرعي»[(٢)] مخاطباً النبيَّ ﷺ:

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ابن تيمية (ص١٠٩، ١١٠)؛ محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، (ص٢٦٧، ٢٧٠).

(٢) هو عبد الرحيم بن أحمد بن عبد الرحيم البرعي، شاعر متصوف، مات سنة (٨٣٠هـ).

يا صاحبَ القبرِ المنيرِ بيثرب ... يا مُنتهى أملي وغايةَ مَطلَبي
يا مَنْ به النائبات توسُّلي ... وإليه مِنْ كلِّ الحوادث مَهْرَبي
يا مَنْ نُرَجِّيه لكشف عظيمة ... ولحل عقد ملتو متعصب
يا من يجود على الوجود بأنعم ... خضر تعم عموم صوب الصيِّب
يا غوثَ مَنْ في الخافقين وغيثَهم ... وربيعَهم في كل عامٍ مُجدِب
يا مَنْ نناديه فيسمعنا على ... بُعْدِ المسافة سمع أقربَ أقرب(١)

*** المظهر الثاني: ادِّعاؤهم رؤية النبيِّ ﷺ يقظة:**

من البدع التي يزاولها الصوفية بدعوى محبة النبي ﷺ: اعتقادهم وإيمانهم بحياة النبي ـ بعد موته ـ حياةً تامَّة لها كل خصائص الأحياء؛ ولذلك هم يدَّعون بأنهم يرون النبيَّ ﷺ يقظة، ويجتمعون به فيُرشدهم في طريقتهم، ويحضر حضراتهم والموالد التي يُقيمونها.

وعلى هذه البدعة أُسِّسَت طرقٌ صوفية كثيرة، سُمِّيت بالطرق المحمدية؛ لأنها كما يزعمون أُخِذَت من النبي ﷺ مباشرة في اليقظة، وذلك كالطريقة التيجانية(٢)، والطريقة الأحمدية الإدريسية(٣)، وغيرهما من الطرق.

انظر: الأعلام، (٣/ ٣٤٣).

(١) انظر: شرح ديوان البرعي في المدائح الربانية والنبوية والصوفية، محمد سعيد كمال (ص ٨٨)؛ محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، (ص٢٧٤).

(٢) **(التيجانية)**: نسبةً إلى أبي العباس أحمد بن محمد بن المختار التيجاني المغربي، شيخ الطريقة التيجانية، وُلد سنة (١١٥٠هـ)، كان فقيهاً مالكياً عالماً بالأصول والفروع، مُلِماً بالأدب، صوفيّاً. طريقته منتشرة في المغرب، والسودان، ومصر، وغيرها. مات سنة (١٢٣٠هـ). انظر: الأعلام، (١/ ٢٤٥).

(٣) **(الأحمدية الإدريسية)**: نسبةً إلى أحمد بن إدريس الحسني، صاحب الطريقة الأحمدية الإدريسية ولد بفاس، وانتقل إلى مكة، ثم رحل إلى اليمن فسكن «صَبْيا» إلى أن مات. وهو جدُّ الأدارسة الذين كانت لهم إمارة عسير ونواحيها، وكان صوفيّاً على دِين ابن عربي. من مؤلفاته: «العقد النفيس»، و«السلوك»، و«روح السُّنَّة»، طريقته منتشرة في المغرب والسودان وغيرهما. مات سنة (١٢٥٣هـ). انظر: الأعلام، (١/ ٩٥).

ولقد زعمت الصوفية أنَّ «الحضرة» التي يقيمونها يحضرها النبيُّ ﷺ؛ إمَّا بروحه، وإمَّا يقظةً بجسده وروحه؛ ولذلك سُمِّيت حضرة.

كما زعمت أنَّ «المَولِد» الذي يقرؤونه يحضره ﷺ؛ ولا سيما عند ذِكْرِ ولادته ﷺ، ولذلك يقومون لمجيئه؛ ويقول قائلهم: جاء الرسول. حضر الرسول.

وحتى يُمعِنوا في تضليل الناس بهذه البدعة؛ يقولون: بأن الرسول لا يراه إلَّا الكُمَّل من العباد، أمَّا القاصِرون والمنكِرون فهم محجوبون عن رؤيته ﷺ، واعتقادهم في هذا يُشبه اعتقادهم في «القطب الصوفي» المُغَيَّب عن الأبصار، الذي لا يجتمع به إلَّا كبار الأولياء على زعمهم؛ مثلما يعتقد الرافضة في «الإمام الغائب المُنتظَر»[(١)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَالضُّلَّالُ مَنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ يَرَوْنَ مَنْ يُعَظِّمُونَهُ: إمَّا النَّبِيُّ ﷺ وَإِمَّا غَيْرُهُ مِنَ الأنْبِيَاءِ يَقَظَةً، وَيُخَاطِبُهُمْ وَيُخَاطِبُونَهُ**. وَقَدْ يَسْتَفْتُونَهُ وَيَسْأَلُونَهُ عَنْ أَحَادِيثَ فَيُجِيبُهُمْ. **وَمِنْهُمْ** مَنْ يُخَيَّلُ إلَيْهِ أَنَّ الْحُجْرَةَ قَدْ انْشَقَّتْ وَخَرَجَ مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَعَانَقَهُ هُوَ وَصَاحِبَاهُ. **وَمِنْهُمْ** مَنْ يُخَيَّلُ إلَيْهِ أَنَّهُ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالسَّلامِ حَتَّى وَصَلَ مَسِيرَةَ أَيَّامٍ وَإِلَى مَكَانٍ بَعِيدٍ... وَهَذَا مَوْجُودٌ عِنْدَ خَلْقٍ كَثِيرٍ؛ كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ عِنْدَ النَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ، لَكِنْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُكَذِّبُ بِهَذَا، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ إذَا صَدَّقَ بِهِ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنَ الآيَاتِ الإلَهِيَّةِ، وَأَنَّ الَّذِي رَأَى ذَلِكَ رَآهُ لِصَلاحِهِ وَدِينِهِ. **وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَأَنَّهُ بِحَسَبِ قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ يُضِلُّهُ الشَّيْطَانُ**.

وَمَنْ كَانَ أَقَلَّ عِلْماً قَالَ لَهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرِيعَةِ خِلافاً ظَاهِراً. وَمَنْ عِنْدِهِ عِلْمٌ مِنْهَا لا يَقُولُ لَهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرِيعَةِ وَلا مُفِيداً فَائِدَةً فِي دِينِهِ؛ بَلْ يُضِلُّهُ عَنْ بَعْضِ مَا كَانَ يَعْرِفُهُ فَإِنَّ هَذَا فِعْلُ الشَّيَاطِينِ، وَهُوَ وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ اسْتَفَادَ شَيْئاً فَالَّذِي خَسِرَهُ مِنْ دِينِهِ أَكْثَرُ. وَلِهَذَا **لَمْ يَقُلْ قَطُّ أَحَدٌ مِنَ**

(١) انظر: محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، (ص٢٤٥، ٢٤٧).

الصَّحَابَةِ: إنَّ الْخَضِرَ أَتَاهُ، وَلا مُوسَى، وَلا عِيسَى، وَلا أَنَّهُ سَمِعَ رَدَّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ. وَابْنُ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ ـ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ـ وَلَمْ يَقُلْ قَطُّ إِنَّهُ يَسْمَعُ الرَّدَّ. **وَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ. وَإِنَّمَا حَدَثَ هَذَا مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ... مِمَّنْ قَلَّ عِلْمُهُ بِالتَّوْحِيدِ وَالسُّنَّة**، فَأَضَلَّهُ الشَّيْطَانُ؛ كَمَا أَضَلَّ النَّصَارَى فِي أُمُورٍ لِقِلَّةِ عِلْمِهِمْ بِمَا جَاءَ بِهِ الْمَسِيحُ وَمَنْ قَبْلَهُ مِنَ الأنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلامُهُ عَلَيْهِمْ)[1].

فما يدَّعيه الصوفية من حياة النبي ﷺ ورؤيتهم له يقظةً هو مَحْضُ خرافة، وما بنوه على أساس هذه الخرافة باطل، وهذا من تلاعب الشياطين بهم؛ لأنهم ليسوا على التوحيد والسُّنَّة في عقائدهم وعباداتهم، وإلَّا لو كان هذا صحيحاً؛ لحصل لأفضل الخلق بعده ﷺ وهم صحابته ﷺ، الذين كانوا على الصراط المستقيم؛ ولذلك لم تطمع الشياطين في إضلالهم بمثل هذه الخرافات والبدع.

والسبب في إغواء الشيطان لهم هو هجرهم للسُّنَّة؛ إذ لو تسلَّحوا بها وتحصَّنوا بدروعها لَمَا تمكَّن الشيطان منهم؛ وهنا يتبيَّن لنا السبب وراء عجز الشيطان عن التلبيس على الصحابة والسلف الصالح من أهل السُّنَّة؛ لِمَا يمتلكون من عِلم بسُنَّة نبيِّهم وهديه، أمَّا المتصوِّفة فَلِقِلَّة بضاعتهم بعلم الحديث ولِجهلهم بسُنَّة النبي ﷺ تمكَّن منهم الشيطانُ ولَبَّسَ عليهم دينَهم، **وهنا يتَّضح لنا خطر هجر السُّنَّة على صاحبه.**

المطلب الخامس

الغلو في تعظيم الشيوخ

غلو المتصوفة في الأولياء والشيوخ خلاف عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؛ **فإنَّ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة**: موالاة أولياء الله ومعاداة أعدائه، وأولياء الله هم المؤمنون المُتَّقون، الذين يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة وهم راكعون،

---

(١) مجموع الفتاوى، (٢٧/ ٣٩١ ـ ٣٩٣).

وتجب علينا محبَّتُهم والاقتداء بهم واحترامهم، وليست الولاية لِمَن ادَّعاها لنفسِه من دون الناس، بل كلُّ مؤمنٍ تقيٍّ هو وليٌّ لله تعالى، وليس معصوماً من الخطأ.

فالأولياء عند أهل السُّنَّة لهم منزلتهم عند الله تعالى، ولهم شروطٌ لا بد أنْ تتوفَّر فيهم، وأوَّل هذه الشروط ـ بعد الإيمان ـ **هو متابعة النبي ﷺ وتطبيق سُنَّته**؛ لذا وجدنا الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: (إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء أو يطير في الهواء فلا تُصدِّقوه، ولا تغتروا به؛ حتى تعلموا متابعته للرسول ﷺ)[1]، فالميزان عند أهل السُّنَّة في وزن الناس ومعرفةِ مقاديرِهم ومنزلتِهم إنما هو الكتاب والسُّنَّة، وبقدر المتابعة والقرب من السُّنَّة تكون منزلته ومكانته.

أمَّا الأولياء عند الصوفية فلهم اعتبارات ومواصفات أخرى: فهم يمنحون الولاية لأشخاص معينين من غير دليل من الشارع على ولايتهم، ويدَّعون لهم العصمة، وربما ظنوا أنهم يعلمون الغيب، وأنَّ لهم تصرفاً في الكون، فسلكوا طريقاً للوصول إلى الله غير طريقة النبي ﷺ، وترى أحدهم مع شيخه لا يحرك ساكناً يلتزم بكل أوامره دون النظر في شرعيتها، وربما منَحُوا الولايةَ لِمَنْ لم يُعرف بإيمانٍ ولا تقوى، بل قد يُعرف بضدِّ ذلك؛ من الشعوذة والسحر، واستحلال المُحرَّمات، وربما فَضَّلوا مَنْ يدَّعون لهم الوِلاية على الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ[2]؛ كما يقول أحدُهم:

مَقامُ النبوةِ في برزخٍ فويق الرَّسولِ ودون الولي[3]

قال **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَغْلَطُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَيَظُنُّ فِي**

---

(١) أعلام السُّنَّة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، حافظ بن أحمد حكمي (ص٣٠٣، ٣٠٤). انظر: الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٤/ ٢٢٢).

(٢) انظر: حقيقة التصوف وموقف الصوفية من أصول العبادة والدين، د. صالح بن فوزان الفوزان (ص١٥)؛ إعجاز السُّنَّة في الرد على من أنكرها، أحمد سعيد جيرة الله (ص٥٤).

(٣) لوامع الأنوار البهية، محمد أحمد السفاريني (٢/ ٣٠١).

شَخْصٍ أَنَّهُ وَلِيٌّ لِلَّهِ، وَيَظُنُّ أَنَّ وَلِيَّ اللهِ يُقْبَلُ مِنْهُ كُلَّ مَا يَقُولُهُ، وَيُسَلِّمُ إِلَيْهِ كُلَّ مَا يَقُولُهُ، وَيُسَلِّمُ إِلَيْهِ كُلَّ مَا يَفْعَلُهُ، وَإِنْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَيُوَافِقُ ذَلِكَ الشَّخْصُ لَهُ، وَيُخَالِفُ مَا بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ، الَّذِي فَرَضَ اللهُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ؛ تَصْدِيقَهُ فِيمَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتَهُ فِيمَا أَمَرَ...

وَهَؤُلاءِ مُشَابِهُونَ لِلنَّصَارَى الَّذِينَ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة: ٣١]، وعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ هَذِهِ الآيَةَ: لَمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: مَا عَبَدُوهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ؛ وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ فَأَطَاعُوهُمْ، وَكَانَتْ هَذِهِ عِبَادَتَهُمْ إِيَّاهُمْ**»(١)...

وَتَجِدُ كَثِيراً مِنْ هَؤُلاءِ، **عُمْدَتُهُمْ فِي اعْتِقَادِ كَوْنِهِ وَلِيّاً لِلَّهِ**: أَنَّهُ قَدْ صَدَرَ عَنْهُ مُكَاشَفَةٌ فِي بَعْضِ الأُمُورِ أَوْ بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ؛ مِثْلِ أَنْ يُشِيرَ إِلَى شَخْصٍ فَيَمُوتَ؛ أَوْ يَطِيرَ فِي الْهَوَاءِ إِلَى مَكَّةَ أَوْ غَيْرِهَا؛ أَوْ يَمْشِيَ عَلَى الْمَاءِ أَحْيَاناً؛ أَوْ يَمْلأَ إِبْرِيقاً مِنَ الْهَوَاءِ؛ أَوْ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ اسْتَغَاثَ بِهِ وَهُوَ غَائِبٌ أَوْ مَيِّتٌ فَرَآهُ قَدْ جَاءَهُ فَقَضَى حَاجَتَهُ؛ أَوْ يُخْبِرَ النَّاسَ بِمَا سُرِقَ لَهُمْ؛ أَوْ بِحَالِ غَائِبٍ لَهُمْ أَوْ مَرِيضٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ؛ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَهَا وَلِيٌّ لِلَّهِ؛ بَلْ قَدْ **اتَّفَقَ أَوْلِيَاءُ اللهِ**: عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ طَارَ فِي الْهَوَاءِ، أَوْ مَشَى عَلَى الْمَاءِ لَمْ يُغْتَرَّ بِهِ؛ حَتَّى يَنْظُرَ مُتَابَعَتَهُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَمُوَافَقَتَهُ لأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَكَرَامَاتُ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ؛ **وَهَذِهِ الأُمُورِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ ولو بدا أَنَّ صَاحِبَهَا وَلِيٌّ لِلَّهِ فَقَدْ يَكُونُ عَدُوّاً لِلَّهِ**؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْخَوَارِقَ تَكُونُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ

---

(١) رواه الترمذي، (٥/ ٢٧٨)، (ح٣٠٩٥). وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢٤٧)، (ح٣٠٩٥).

وَالْمُنَافِقِينَ، وَتَكُونُ لأهْلِ الْبِدَعِ، وَتَكُونُ مِنَ الشَّيَاطِينِ، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الأمُورِ أَنَّهُ وَلِيٌّ لِلَّهِ؛ بَلْ **يُعْتَبَرُ أَوْلِيَاءُ اللهِ**: بِصِفَاتِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا «الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ»، وَيُعْرَفُونَ بِنُورِ الإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ، وَبِحَقَائِقِ الإِيمَانِ الْبَاطِنَةِ، وَشَرَائِعِ الإِسْلامِ الظَّاهِرَةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِنَّ هَذِهِ الأمُورَ الْمَذْكُورَةَ وَأَمْثَالَهَا قَدْ تُوجَدُ فِي أَشْخَاصٍ وَيَكُونُ أَحَدُهُمْ لا يَتَوَضَّأُ؛ وَلا يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةَ؛ بَلْ يَكُونُ مُلابِساً لِلنَّجَاسَاتِ مُعَاشِراً لِلْكِلابِ؛ يَأْوِي إِلَى الْحَمَّامَاتِ والقُمامات وَالْمَقَابِرِ وَالْمَزَابِلِ؛ رَائِحَتُهُ خَبِيثَةٌ لا يَتَطَهَّرُ الطَّهَارَةَ الشَّرْعِيَّةَ؛ وَلا يَتَنَظَّفُ...

فَإِذَا كَانَ الشَّخْصُ مُبَاشِراً لِلنَّجَاسَاتِ وَالْخَبَائِثِ الَّتِي يُحِبُّهَا الشَّيْطَانُ، أَوْ يَأْوِي إِلَى الْحَمَّامَاتِ وَالْحُشُوشِ الَّتِي تَحْضُرُهَا الشَّيَاطِينُ، أَوْ يَأْكُلُ الْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبَ وَالزَّنَابِيرَ؛ وَآذَانَ الْكِلابِ الَّتِي هِيَ خَبَائِثُ وَفَوَاسِقُ، أَوْ يَشْرَبُ الْبَوْلَ وَنَحْوَهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ الَّتِي يُحِبُّهَا الشَّيْطَانُ، أَوْ يَدْعُو غَيْرَ اللهِ فَيَسْتَغِيثُ بِالْمَخْلُوقَاتِ وَيَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا، أَوْ يَسْجُدُ إِلَى نَاحِيَةِ شَيْخِهِ، وَلا يُخْلِصُ الدِّينَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، أَوْ يُلابِسُ الْكِلابَ أَوْ النِّيرَانَ، أَوْ يَأْوِي إِلَى الْمَزَابِلِ وَالْمَوَاضِعِ النَّجِسَةِ، أَوْ يَأْوِي إِلَى الْمَقَابِرِ؛ وَلا سِيَّمَا إِلَى مَقَابِرِ الْكُفَّارِ؛ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَوْ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ يَكْرَهُ سَمَاعَ الْقُرْآنِ وَيَنْفِرُ عَنْهُ، وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ سَمَاعَ الأَغَانِي وَالأَشْعَارِ، وَيُؤْثِرُ سَمَاعَ مَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ عَلَى سَمَاعِ كَلامِ الرَّحْمَنِ، **فَهَذِهِ عَلامَاتُ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ لا عَلامَاتُ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ**)[١].

وقال **الشاطبي** ـ في معرض حديثه في أهل البدع؛ من الصوفية ونحوهم ـ، أنهم (تَغَالَوْا فِي تَعْظِيمِ شُيُوخِهِمْ، حَتَّى أَلْحَقُوهُمْ بِمَا لا يَسْتَحِقُّونَهُ: فَالْمُقْتَصِدُ فِيهِمْ: يَزْعُمُ أَنَّهُ لا وَلِيَّ لِلَّهِ أَعْظَمَ مِنْ فُلانٍ، وَرُبَّمَا أَغْلَقُوا «بَابَ الْوِلايَةِ» دُونَ سَائِرِ الأمَّةِ إِلَّا هَذَا الْمَذْكُورَ.

---

(١) مجموع الفتاوى، (١١/ ٢١٠ ـ ٢١٦).

وَهُوَ بَاطِلٌ مَحْضٌ، وَبِدْعَةٌ فَاحِشَةٌ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَبْلُغَ الْمُتَأَخِّرُونَ أَبَداً مَبَالِغَ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَخَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَآمَنُوا بِهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)(١).

فلو آمَنَ المتصوفةُ بقولِ رسول الله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»(٢)؛ لأدركوا حقائقَ الأشياءِ، ولَمَا ضلُّوا وزلُّوا بهذه الصورة المُوحِشة، وإنما أبى الله إلَّا أنْ يَضِلَّ مَنْ هَجَرَ سُنَّة نبيِّه، وأبى الله إلَّا أنْ يَفْتِنَ مَنْ بَعُدَ عن هدي نبيِّه ﷺ.

المطلب السادس

الاعتماد على المنامات في التشريع

مصدر التلقي في التشريع **عند أهل السُّنَّة**: الكتاب والسُّنَّة والإجماع والقياس. **وأما الصوفية**: يزعمون أن مصدر الوحي هو الكشف المزعوم للأولياء، والمنامات ولقاء الأموات السابقين والخَضِر عليه السلام، بل وبالنظر في اللوح المحفوظ، والأخذ عن الجن الذين يُسمُّونهم بالروحانيين، فتشريعاتهم تقوم على المنامات، والجن، والأموات، والشيوخ، كلُّ هؤلاء مُشرِّعون، ولذلك تعدَّدت طُرُقُ التصوف وتشريعاته، بل قالوا: الطُّرق الى الله بِعَدَدِ أنفاس الخلائق، فلكلِّ شيخٍ طريقةٌ ومنهجٌ للتربية، وذِكْرٌ مخصوص، وشعائرُ مخصوصة، وعباراتٌ مخصوصة، ولذا فالتصوف آلاف الأديان والعقائد والشرائع، وكلُّها باسم التصوف، وهذا هو الفارق الأساس بين الإسلام والتصوف، **فالإسلام** دينٌ مُحدَّد العقائد، مُحدَّد العبارات، مُحدَّد الشرائع، **والتصوف** دينٌ لا حدودَ ولا تعاريفَ له في عقائد أو شرائع(٣).

فالصوفية بِطُرُقِها وشيوخِها وشياطينِها إنما تعدَّدت مذاهبُها وتنوَّعت فِرَقُها،

---

(١) الاعتصام، (١/ ٣٢٩).

(٢) رواه البخاري، (١/ ٥٠١)، (ح٢٦٩١).

(٣) انظر: فضائح الصوفية، (ص٢٤).

ومن ثَمَّ تعدَّدت شرائعُها وطُرُقُ عبادتِها حسب كلِّ شيخٍ وشيطان، فصدق فيهم قولُ اللهِ تعالى: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٢]، فوحيُهم الشياطين، وشريعتُهم شيطانية، وعبادتُهم شيطانية؛ لا سيما غلاة الصوفية الذين ذبحوا لغير الله، وسجدوا لغير الله، وأهدوا لغير الله، ودعوا غيرَ الله، فماذا بقي من الشرك إذاً ليحكم عليهم به.

ومن أعظم المفاسد في جعل المنامات مصدراً للتشريع: انتشار الشرك والبدع، وأنواع من الكبائر والموبقات، قال الشاطبي - في معرض حديثه عن بدع الصوفية -: أنهم (**قَوْمٌ اسْتَنَدُوا فِي أَخْذِ الأَعْمَالِ إِلَى الْمَنَامَاتِ**، وَأَقْبَلُوا وَأَعْرَضُوا بِسَبَبِهَا، **فَيَقُولُونَ**: «رَأَيْنَا فُلاناً الرَّجُلَ الصَّالِحَ، فَقَالَ لَنَا: اتْرُكُوا كَذَا، وَاعْمَلُوا كَذَا». وَيَتَّفِقُ هَذَا كَثِيراً لِلْمُتَرَسِّمِينَ بِرَسْمِ التَّصَوُّفِ، **وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ**: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّوْمِ؛ فَقَالَ لِي كَذَا، وَأَمَرَنِي بِكَذَا». فَيَعْمَلُ بِهَا وَيَتْرُكُ بِهَا؛ مُعْرِضاً عَنِ الْحُدُودِ الْمَوْضُوعَةِ فِي الشَّرِيعَةِ. وَهُوَ خَطَأٌ؛ **لأَنَّ الرُّؤْيَا مِنْ غَيْرِ الأَنْبِيَاءِ لا يُحْكَمُ بِهَا شَرْعاً عَلَى حَالٍ**؛ إِلَّا أَنْ تُعْرَضَ عَلَى مَا فِي أَيْدِينَا مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنْ سَوَّغَتْهَا عُمِلَ بِمُقْتَضَاهَا، وَإِلَّا وَجَبَ تَرْكُهَا، وَالإِعْرَاضُ عَنْهَا، **وَإِنَّمَا فَائِدَتُهَا**: الْبِشَارَةُ والنِّذَارَةُ خَاصَّةً، وَأَمَّا اسْتِفَادَةُ الأَحْكَامِ مِنها فَلا)(١).

ومن أجل اعتماد الصوفية على المنامات في التشريع: بُنيَت الأضرحة، وأُقيمت الموالد بطريقة واحدة، وربما أتى صاحبُ الضريح - في المنام - إلى كبير القوم فيأمره أنْ يبني ضريحاً ويُقيم مولداً، فإذا تقاعس قليلاً جاءه مرة أخرى وصفَعَه على خدَّيه وأنَّبه على تقصيره، فيسرع في تنفيذ الأمر، وهو لا يدري أنه لم يَرَ إلَّا شيطاناً تمثَّل له في صورة صاحب الضريح(٢).

ولا أعلم أيَّ عقلٍ هذا الذي يُسَوِّغ أنْ يتَّخذ من المنامات والرؤى مصدراً للتشريع، وهل كان الإسلامُ ناقصاً ليحتاج إلى منامٍ ليكمله؟!

---

(١) الاعتصام، (١/ ٣٣١، ٣٣٢).

(٢) انظر: إعجاز السُّنَّة في الرد على من أنكرها، (ص٥٧).

إنما وقع المُتصوفة فيما وقعوا فيه؛ بسبب هجرهِم للسُّنَّة النبوية وعدمِ معرفتهم بها.

المطلب السابع

تحريف النصوص وتأويلها

ومن أساليب الصوفية في «هجر السُّنَّة النبوية» إظهارها للناس بصورة مُلفَّقة مُزوَّرة، عن طريق التأويل الباطل والتحريف والتغيير والتبديل في الروايات بصورةٍ تتنافى أصلاً مع ما كانت عليه عند المُحدِّثين، والتبديلُ والتحريفُ عند الصوفية يختلف باختلاف الغاية المطلوب تحقيقها في كلِّ حادثة أو حديث؛ إسناداً أو متناً[(١)].

وأقربُ مِثالٍ لِمَا حرَّفته الصوفية في «السُّنَّة النبوية»: ما أُضيف من «زيادة مُنكرة» إلى حديث زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﵁ يَقُولُ: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَتَصَدَّقَ؛ فَوَافَقَ ذَلِكَ عِنْدِي مَالاً، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ، إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْماً، قَالَ: فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ**». قُلْتُ: مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «**يَا أَبَا بَكْرٍ! مَا أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ**». قَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللهَ وَرَسُولَهُ، قُلْتُ: وَاللهِ لَا أَسْبِقُهُ إِلَى شَيْءٍ أَبَداً)[(٢)].

وقد اختلق بعضُهم «زيادةً مُنكرةً على الحديث»، وهي: (أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: يا أبا بكر! إنَّ اللهَ راضٍ عنك فهل أنتَ راضٍ عنه؟ فاستفزَّه السُّرورُ والوَجْدُ، وقام يرقص أمام الرسول قائلاً: كيف لا أرضى عن الله؟)[(٣)].

---

(١) انظر: السُّنَّة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، (ص٢٤٥).

(٢) رواه الترمذي، واللفظ له، (٢/ ٩٣٩)، (ح٤٠٣٨) وقال: (حسن صحيح)؛ وأبو داود، (١/ ٢٨٨)، (ح١٦٨٠). وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٢٠٢)، (ح٢٩٠٢).

(٣) المعتقد الإيماني شرح منظومة الشيباني، أبو البقاء الأحمدي الشافعي، (ص٣٣).

فهذه «الزيادة المُختَلَقة» اعتمد عليها الصوفيةُ في زعمهم بمشروعية الرَّقص والدوران في حِلَقِ الذِّكر.

وإنَّ مَنْ له أدنى نصيب من العقل لَيُنْكِرُ هذه الزيادة؛ فمَنْ يعلم حالَ أبي بكرٍ رضي الله عنه ورَجاحةَ عقلِه ورزانتَه التي عصمَتْه في الجاهلية أنْ يسجد لصنمٍ أو أنْ يشرب الخمرَ، والتي دلَّته إلى تصديق صاحبه ﷺ والإيمانِ به؛ لَيُدْرِكُ أنَّ مِثلَ هذا التَّصرُّفِ لا يليق به في حضرةِ رسول الله ﷺ، إذْ تأباه المروءةُ التي اتَّصف بها، ويأباه الأدبُ مع الله تعالى، ثم مع رسوله ﷺ الذي التزم به رضي الله عنه.

وقد أنكر العلماء على الصوفية في هذا الفِعل الأرعَن، ونبَّهوا إلى أنَّ إدخال الرَّقص في ذكر الله تعالى من «البدع المنكرة»، قال العز بن عبد السلام رحمه الله: (وأمَّا الرَّقص والتَّصفيق فَخِفَّةٌ ورُعونةٌ مُشبَّهة لرعونة الإناث لا يفعلها إلَّا راعنٌ أو مُتصنِّع كذَّاب، وكيف يتأتَّى الرَّقصَ المُتَّزِن بأوزانِ الغِناء مِمَّنْ طاش لبُّه، وذهب قلبُه، وقد قال ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[١]، ولم يكن أحدٌ من هؤلاء الذين يُقتدى بهم يَفعلُ شيئاً من ذلك)[٢].

ومن أعظم مصائب الصوفية «التأويل الباطني» لنصوص الكتاب والسُّنَّة: فلا يكاد يوجد آيةٌ أو حديثٌ إلَّا وللمتصوفة الزنادقة «تأويلاتٌ باطنيةٌ خبيثة» لها. قال ابن الجوزي رحمه الله ـ في ذكر نماذج من ذلك «التأويل الباطني» للصوفية ـ: (وقد جَمَعَ «أبو عبد الرحمٰن السُّلمي» في «تفسير القرآن» من كلامهم الذي أكثره هذيانٌ لا يَحِلُّ نحو مجلدين؛ سمَّاها: «حقائق التفسير» فقال ـ في فاتحة الكتاب عنهم ـ أنهم قالوا: إنما سُمِّيت فاتحة الكتاب؛ لأنها أوائل ما فاتحناك به من خطابِنا؛ فإن تأدَّبتَ بذلك، وإلَّا حُرِمْتَ لطائفَ ما بعد! قال المصنف رحمه الله: وهذا قبيح؛ لأنه لا يختلف المُفسِّرون: أنَّ الفاتحة ليست من أوَّل ما نزل.

---

(١) رواه البخاري، (١/٥٠١)، (ح٢٦٩١).
(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، (٢/١٨٦).

وقال ـ في قول الإنسان «آمين» ـ أي: «قاصدون نحوَك». قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا قبيح؛ لأنه ليس مِنْ أمَّ؛ لأنه لو كان كذلك، لكانت الميمُ مشددةً.

وقال في قوله: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، قال: قال أبو عثمان: «غرقى في الذنوب».

وذَكَرَ ـ في قوله ـ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، قال أبو تراب: «هي الدعاوي الفاسدة»: ﴿وَالْجَارِ ذِى الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، قال سهل: «هو القلب»، ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ «النفس»، ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ «الجوارح».

قلت [ابن الجوزي]: وجميعُ الكتابِ من هذا الجنس، ولقد هممتُ أنْ أُثبتَ منه ها هنا كثيراً، فرأيتُ أنَّ الزمان يضيع في كتابةِ شيءٍ بين الكفر والخطأ والهذيان، وهو من جنس ما حكينا عن الباطنية، فمَنْ أراد أنْ يعرفَ جِنسَ ما في الكتاب فهذا أُنموذجه، ومن أراد الزيادةَ فلينظر في ذلك الكتاب)[1].

المطلب الثامن

الخروج عن التكاليف الشَّرعية

من دين الصوفية الباطل ما يسمونه بالأحوال التي تنتهي بصاحبها إلى الخروج عن التكاليف الشرعية؛ نتيجةً لتطوُّر التَّصوف[2]، فقد كان أصلُ التصوف؛ كما قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (رياضةَ النفس، ومجاهدةَ الطَّبع؛ بِردِّه عن الأخلاق الرذيلة، وحَمْلِه على الأخلاق الجميلة؛ من الزهد والحِلم والصبر، والإخلاص والصدق التي تُكسِب المدائح في الدنيا، والثواب في الأُخرى...

---

(١) تلبيس إبليس، (ص٢٩٣ ـ ٢٩٤) باختصار.

(٢) انظر: حقيقة التصوف وموقف الصوفية من أصول العبادة والدين، (ص٢٠).

وعلى هذا كان أوائل القوم، **فلَبَّسَ إبليسُ عليهم في أشياء**، ثم لَبَّسَ على مَنْ بعدهم من تابعيهم، فكلَّما مضى قرنٌ زاد طمَعُه في القرن الثاني، فزاد تلبُّسُه عليهم إلى أن تمكَّن من المتأخرين غايةَ التَّمكُّن.

وكان أصلُ تلبيسِه عليهم: أنه صدَّهم عن العلم، وأراهم أنَّ المقصود العمل، فلمَّا أطفأ مصباحَ العلم عندهم تخبَّطوا في الظلمات؛ **فمنهم** مَنْ أراه أنَّ المقصود من ذلك تركُ الدنيا في الجملة، فرفضوا ما يُصلح أبدانَهم، وشبَّهوا المالَ بالعقارب، ونسُوا أنه خُلِقَ للمصالح، وبالغوا في الحمل على النفوس؛ حتى إنه كان فيهم مَنْ لا يِضْطَّجِع، وهؤلاء كانت مقاصدُهم حسنةً غير أنهم على غيرِ الجادة، **وفيهم** مَنْ كان ـ لِقلَّة عِلمِه ـ يعمل بما يقع إليه من «الأحاديث الموضوعة» وهو لا يدري.

ثم جاء أقوام فتكلَّموا لهم في «الجوع والفقر» و«الوساوس والخطرات» وصنَّفوا في ذلك؛ مثل الحارث المُحاسبي.

وجاء آخرون فهذَّبوا مذهبَ الصوفية، وإفراده بصفاتٍ ميَّزوه بها: من الاختصاص بالمرقعة والسَّماع والوَجْد والرَّقص والتَّصفيق، وتمَّيزوا بزيادة النظافة والطهارة، **ثم ما زال الأمر يُنَمَّى**، والأشياخُ يضعون لهم أوضاعاً ويتكلَّمون بمواقعاتِهم ـ وبعدوا عن العلماء ـ، ورأوا ما هم فيه أو في العلوم حتى سَمُّوه «العلم الباطن»، وجعلوا عِلْمَ الشريعةِ «العلم الظاهر»، **ومنهم** مَنْ خرج به الجوعُ إلى «الخيالات الفاسدة» فادَّعى عِشْقَ الحقَّ والهَيَمانَ فيه. فكأنَّهم تخايلوا شخصاً مُسْتَحْسَنَ الصورة فهاموا به. وهؤلاء بين الكفر والبدعة، **ثم تشعَّبت بأقوام منهم الطُّرق** ففسدت عقائدُهم؛ فمِنْ هؤلاء: مَنْ قال بالحلول، ومنهم: مَنْ قال بالاتحاد، **وما زال إبليسُ يَخْبِطُهم بفنون البِدَع حتى جعلوا لأنفُسِهم سَنَناً**)[1].

وسُئِلَ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (عَنْ قَوْمٍ دَاوَمُوا عَلَى «الرِّيَاضَةِ» مَرَّةً، فَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ تجَوْهَروا، **فَقَالُوا**: «لا نُبَالِي الآنَ مَا عَمِلْنَا، وَإِنَّمَا الأوَامِرُ وَالنَّوَاهِي رُسُومُ

---

(١) تلبيس إبليس، (ص١٤٧ ـ ١٤٨).

الْعَوَامِّ، وَلَوْ تجوهروا لَسَقَطَتْ عَنْهُمْ، وَحَاصِلُ النُّبُوَّةِ يَرْجِعُ إِلَى الْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ، وَالْمُرَادُ مِنْهَا ضَبْطُ الْعَوَامِّ، وَلَسْنَا نَحْنُ مِنَ الْعَوَامِّ فَنَدْخُلُ فِي حِجْرِ التَّكْلِيفِ؛ لأَنَّا قَدْ تَجوهَرْنا وَعَرَفْنَا الْحِكْمَةَ». **فَهَلْ هَذَا الْقَوْلُ كُفْرٌ مِنْ قَائِلِهِ**؟ أَمْ يُبَدَّعُ مِنْ غَيْرِ تَكْفِيرٍ. وَهَلْ يَصِيرُ ذَلِكَ عَمَّنْ فِي قَلْبِهِ خُضُوعٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

فَأَجَابَ: لا رَيْبَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ أَنَّ **هَذَا الْقَوْلَ مِنْ أَعْظَمِ الْكُفْرِ وَأَغْلَظِهِ**، وَهُوَ شَرٌّ مِنْ قَوْلِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ فَإِنَّ الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ آمَنَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ. وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً؛ كَمَا ذُكِرَ أَنَّهُمْ يُقِرُّونَ بِأَنَّ لِلَّهِ أَمْراً وَنَهْياً وَوَعْداً وَوَعِيداً، وَأَنَّ ذَلِكَ مُتَنَاوِلٌ لَهُمْ إِلَى حِينِ الْمَوْتِ. هَذَا إِنْ كَانُوا مُتَمَسِّكِينَ بِالْيَهُودِيَّةِ والنصرانية الْمُبَدَّلَةِ الْمَنْسُوخَةِ. وَأَمَّا إِنْ كَانُوا مِنْ مُنَافِقِي أَهْلِ مِلَّتِهِمْ - كَمَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى مُتَكَلِّمِهِمْ وَمُتَفَلْسِفِهِمْ - كَانُوا شَرّاً مِنْ مُنَافِقِي هَذِهِ الأُمَّةِ حَيْثُ كَانُوا مُظْهِرِينَ لِلْكُفْرِ وَمُبْطِنِينَ لِلنِّفَاقِ، فَهُمْ شَرٌّ مِمَّنْ يُظْهِرُ إِيمَاناً وَيُبْطِنُ نِفَاقاً.

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْمُتَمَسِّكِينَ بِجُمْلَةٍ مَنْسُوخَةٍ فِيهَا تَبْدِيلٌ؛ خَيْرٌ مِنْ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ سُقُوطَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْهُمْ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَإِنَّ هَؤُلاءِ خَارِجُونَ فِي هَذِهِ الْحَالِ عَنْ جَمِيعِ الْكُتُبِ وَالشَّرَائِعِ وَالْمِلَلِ؛ لا يَلْتَزِمُونَ لِلَّهِ أَمْراً وَلا نَهْياً بِحَالٍ؛ بَلْ هَؤُلاءِ شَرٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْمُسْتَمْسِكِينَ بِبَقَايَا مِنَ الْمِلَلِ: كَمُشْرِكِي الْعَرَبِ الَّذِينَ كَانُوا مُسْتَمْسِكِينَ بِبَقَايَا مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام فَإِنَّ أُولَئِكَ مَعَهُمْ نَوْعٌ مِنَ الْحَقِّ يَلْتَزِمُونَهُ، وَإِنْ كَانُوا مَعَ ذَلِكَ مُشْرِكِينَ، وَهَؤُلاءِ خَارِجُونَ عَنْ الْتِزَامِ شَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ؛ بِحَيْثُ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ قَدْ صَارُوا سُدًى لا أَمْرٌ عَلَيْهِمْ وَلا نَهْيٌ)[(١)].

وقد زعمت الصوفية: أنَّ التكليف ينتهي حتى يحصل العلم والمعرفة؛ فإذا حصل ذلك سقط التكليف الشرعي، **ومنهج أهل السُّنَّة والجماعة**: يدل على وجوب العبادة على العبد منذ «سن التكليف» إلى «الموت»، وأنه ليس

---

(١) مجموع الفتاوى، (١١/ ٤٠١، ٤٠٢).

هناك حال قبل الموت ينتهي عندها التكليف؛ كما تزعمه الصوفية، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذا الشأن ـ:

(**وَمِنْ هَؤُلاءِ**: مَنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر: ٩٩]، وَيَقُولُ مَعْنَاهَا: أُعْبُدْ رَبَّك حَتَّى يَحْصُلَ لَك الْعِلْمُ وَالْمَعْرِفَةُ، فَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ سَقَطَتْ الْعِبَادَةُ. **وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ**: اعْمَلْ حَتَّى يَحْصُلَ لَك حَالٌ، فَإِذَا حَصَلَ لَك حَالٌ تَصَوُّفِيٌّ سَقَطَتْ عَنْك الْعِبَادَةُ. **وَهَؤُلاءِ فِيهِمْ**: مَنْ إذَا ظَنَّ حُصُولَ مَطْلُوبِهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالْحَالِ اسْتَحَلَّ تَرْكَ الْفَرَائِضِ وَارْتِكَابَ الْمَحَارِمِ، وَهَذَا كُفْرٌ كَمَا تَقَدَّمَ...

فَأَمَّا اسْتِدْلالُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ فَهِيَ عَلَيْهِمْ لا لَهُمْ، قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: «إنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِعَمَلِ الْمُؤْمِنِينَ أَجَلاً دُونَ الْمَوْتِ» وَقَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْيَقِينَ هُنَا: «الْمَوْتُ وَمَا بَعْدَهُ» بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ. وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾ إلَى قَوْلِهِ ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ﴿٤٧﴾﴾ [المدثر: ٤٢ ـ ٤٧]، فَهَذَا قَالُوهُ وَهُمْ فِي جَهَنَّمَ. وَأَخْبَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَرْكِ الصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالتَّكْذِيبِ بِالآخِرَةِ، وَالْخَوْضِ مَعَ الْخَائِضِينَ؛ حَتَّى أَتَاهُمُ الْيَقِينُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ مَعَ هَذَا الْحَالِ لَمْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، وَلَمْ يَكُونُوا مَعَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ أَتَاهُمْ مَا يُوعَدُونَ وَهُوَ الْيَقِينُ)[١].

الخلاصة

ونخلص ممَّا سبق ذِكره إلى أنَّ «الصوفية» فِرقةٌ مبتدِعة في الدِّين على النحو الذي ذكرناه، وأنها تفرَّعت إلى مئات الفِرق والطُّرق التي اتَّبعت كلُّ

---

(١) مجموع الفتاوى، (١١/ ٤١٧ ـ ٤١٩).

واحدةٍ منها هواها، **ومع ذلك فإنهم أجمعين قد تشابهوا في هجر السُّنَّة النبوية، وإعراضهم عنها، وجهلهم بها؛ فكان ذلك سببَ ضلالهم.**

وكان مدخل إبليس اللعين إليهم من باب تقديم العمل على العلم، حتى خَفَتَ نورُ العلم عندهم شيئاً فشيئاً؛ لذا نجد آخرهم أكثر ضلالاً من أوَّلِهم.

فلمَّا تركوا العلمَ ضلُّوا وزلُّوا؛ **فبالعلم يُعبد الله** تعالى، قال تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]؛ وقال سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، **وبالعلم يُعرف الله**، قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران: ١٨].

نفي الصِّلة بين أهل الصفة والصوفية:

ونريد أنْ نُنَوِّه هنا إلى أنَّ الصِّلة بين التَّصوُّف وبين أهل الصُّفة الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ، وعلى رأسهم أبو هريرة رضي الله عنه هي صلة مبتورة؛ إذْ لا علاقة للتَّصوف بهم من قريب ولا بعيد؛ ودليلُنا على ذلك: أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه وكان من كبار أهل الصفة، هو أكثر من روى الحديثَ عن رسول الله ﷺ، ولا نكاد نشك أنَّ أهل الصفة مَثَّلوا أوَّل أكاديمية عِلمية في الإسلام، حيث انقطعوا للعلم والتَّعلُّم، والبحثُ بشأنهم يحتاج إلى جُهد لنؤصِّل هذا الأمر ونُحَقِّقه.

فأهل الصُّفة كانوا من أنصار الحديث، والصوفية إنما هجروا الحديث وهجروا السُّنَّة النبوية، فهم على طرفي نقيض، وإنما حاولوا أنْ يتَّخذوا أصلاً لهم فحاولوا ربط أنفسهم بهم بما يُخالف قواعد العقل، وحقيقة التاريخ.



المبحث السادس

هجر مُتعصِّبة المذاهب للسُّنَّة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أساليب «متعصِّبة المذاهب» في هجر السُّنَّة.

المطلب الثاني: فضل علم الحديث وأهله.

المطلب الثالث: تعظيم الأئمة للسُّنَّة ونهيهم عن التقليد.

المطلب الرابع: الفقهاء والمحدِّثون يُكمِّل بعضُهم بعضاً.

المطلب الأول

أساليب «متعصِّبة المذاهب» في هجر السُّنَّة

إنَّ انتشار المذاهب الفقهية عند أهل السُّنَّة أخذ مراحل وأطواراً حتى استقرَّ على ما استقرَّ عليه من ثبوت المذاهب الأربعة، مضافاً إليه مذهب الظاهرية، وهذه المذاهب هي مذاهب فقهية، وإلَّا فهم مُنتسبون إلى منهج أهل السُّنَّة والجماعة في التلقي والاستدلال، والعمل والتطبيق، والأخلاق والسلوك.

هذا ما أردنا التَّنويه إليه ابتداءً، ولكن ورغم انتمائهم إلى منهج أهل السُّنَّة إلَّا أنَّنا وجدنا تفاوتاً بين بعض المُنتسبين إليها في مدى القُرب أو البُعد عن السُّنَّة، ارتبط هذا التفاوت بمدى معرفتهم بعلم الحديث وروايتهم له، ومدى تعصُّبِهم للمذهب وتقديمِهم له على غيره، وقد كان لهذا التَّعصُّب أثر بالغ في توجيه آرائهم وموقفِهم من الحديث، وأقل ما يوصف به تعصبهم أنه جانَبَ الصوابَ، وكان من الأَولى ألَّا يقع مثل هذا من هؤلاء الفقهاء

المنتسبين إلى السُّنَّة؛ **وقد اتَّخذ هذا التَّعصُّب أشكالاً وأساليب مُتعدِّدة، ومنها**، وهي في الجملة:

* الأسلوب الأول: التعصُّب المقيت للمذاهب.
* الأسلوب الثاني: تقديم الرأي على الأثر.
* الأسلوب الثالث: تحريف الأحاديث.
* الأسلوب الرابع: وَضْعُ الأحاديث.

* الأسلوب الأول: التعصُّب المقيت للمذاهب:

هناك أحقاد متأصِّلة، واتهامات متبادلة، وحروب متطاولة، وهجمات عنيفة بين بعض أتباع المذاهب على مرِّ التاريخ، وإلى يومنا هذا؛ بسبب التعصب الأعمى للمذهب المتبوع، وترجيحه على المذاهب الأخرى؛ كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (جعلوا التَّعصُّبَ للمذاهب ديانتَهم التي بها يدينون، ورؤوسَ أموالهم التي بها يَتَّجِرون، وآخَرُون منهم قَنَعوا بمحض التَّقليد، وقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]. والفريقان بمعزلٍ عمَّا ينبغي اتِّباعه من الصواب...

وكيف يكون من ورثة الرسول ﷺ مَنْ يجهدُ ويَكدحُ في ردِّ ما جاء به إلى قولِ مُقَلِّدِه ومتبوعِه، ويُضيع ساعات عُمره في التعصُّب والهوى، ولا يشعر بتضييعه.

تاللهِ إنها فتنةٌ عَمَّتْ فأَعْمَتْ، ورمت القلوبَ فأَصَمَّتْ، ربَا عليها الصغير، وهرم فيها الكبير، واتُّخِذَ لأجلها القرآنُ مهجوراً(١)، وكان ذلك بقضاء الله وقَدَرِه في الكتاب مسطوراً، ولمَّا عمَّت بها البلية، وعظمت بسببها الرَّزية؛ بحيث لا يَعرف أكثرُ الناس سواها، ولا يَعدُّون العلمَ إلَّا إياها. فطالِبُ الحقِّ من مظانِّه لديهم مفتون، ومُؤثِرُه على ما سواه عندهم مغبون، نصبوا لِمَنْ خالفهم في طريقتهم الحبائل، وبغوا له الغوائل، ورموه عن قوسِ

(١) وإذا هُجِر القرآنُ هُجِرت السُّنَّة كذلك؛ لأنهما من مشكاة واحدة.

الجهل والبغي والعناد، وقالوا لإخوانهم؛ كما قال فرعونُ لملئه في موسى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦])(١).

وقد نتج عن ذلك: هجر السُّنَّة النبوية؛ تقليداً وتعصُّباً لمذهب الإمام المتبوع؛ بل وصل الحال إلى التعدِّي على الأئمة والحطِّ من أقدارهم وتسفيه آرائهم وإن كانت راجحة، ومبنية على الدليل الصحيح(٢).

ومن نماذج التعصُّب المقيت(٣):

١ ـ ما قاله الحصفكي ـ وهو من أشهر المؤلفين في «الفقه الحنفي» ـ: (**إذا سُئِلنا** عن مذهبِنا ومذهب مخالِفنا؛ **قلنا وجوباً**: مذهبُنا صوابٌ يحتمل الخطأ، ومذهبُ مخالِفِنا خطأٌ يحتمل الصواب، **وإذا سُئِلنا** عن معتقدنا ومعتقد خصومنا؛ **قلنا وجوباً**: الحقُّ ما نحن عليه، والباطل ما عليه خصومُنا)(٤).

٢ ـ ومما نَظَمَه الحصفكي في «مدح الإمام أبي حنيفة»:

فَلَعْنَةُ رَبِّنَا(٥) أَعْدَادَ رَمْلٍ ... عَلَى مَنْ رَدَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَهْ(٦).

٣ ـ وقد بلغ الغلو عند «الحصفكي» إلى أنْ يُنزل الإمامَ أبا حنيفة رحمه الله منزلةً لم يبلغها الصحابة رضي الله عنهم، فيقول: (وَالْحَاصِلُ: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ مِنْ أَعْظَم مُعْجِزَاتِ الْمُصْطَفَى بَعْدَ الْقُرْآنِ، وَحَسْبُك مِنْ مَنَاقِبِهِ اشْتِهَارُ مَذْهَبِهِ. مَا قَالَ قَوْلاً إلَّا أَخَذَ بِهِ إمَامٌ مِنْ الأَئِمَّةِ الأعْلام. وَقَدْ جَعَلَ اللهُ الْحُكْمَ لأَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ مِنْ زَمَنِهِ إلَى هَذِهِ الأَيَّامِ، إلَى أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبِهِ عِيسَى عليه السلام)(٧).

٤ ـ قال أبو الحسن الكرخي الحنفي: (كلُّ آيةٍ تُخالف ما عليه أصحابُنا؛

---

(١) إعلام الموقعين، (١/ ٧ ـ ٨).
(٢) انظر: إرشاد النقاد، (ص١٦).
(٣) انظر: زوابع في وجه السُّنَّة، (ص٣٠٣ ـ ٣٠٥).
(٤) رد المحتار، (١/ ١١٥)؛ إرشاد النقاد، (ص١٧).
(٥) كثير هم الذين ردُّوا قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله وخالفوه في كثير من الأصول والفروع، فهل تشمل كلَّ هؤلاء هذه اللعنة؟ نعوذ بالله من التعصُّب.
(٦) رد المحتار، (١/ ١٤٧)؛ إرشاد النقاد، (ص١٧).
(٧) رد المحتار، (١/ ١٣٦).

فهي مؤولة أو منسوخة، وحديثٍ كذلك؛ فهو مؤول أو منسوخ)[١]، وهذا من الغلو الظاهر، والذي نُهينا عنه، حتى مع خير البشر، نبيِّنا وسيِّدنا محمدٍ ﷺ.

٥ ـ نَظَمَ منذر بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ عدَّة أبياتٍ تُصَوِّر ما كان عليه بعض فقهاء المالكية «المقلِّدين للإمام مالكٍ» بدون دليل ولا برهان:

عَذِيرِي[٢] مِن قومٍ يقولون كلَّما ... طلبتُ دليلاً: هكذا قال مالكُ
فإنْ عُدتُ قالوا: هكذا قال أشهبُ ... وقد كان لا تخفى عليه المسالِكُ
فإنْ زِدتُ قالوا: قال سُحْنُونُ مِثلُه ... ومَنْ لم يقلْ ما قاله فهو آفِكُ
فإنْ قلتُ: قال «اللَّهُ» ضجُّوا وأكثَروا ... وقالوا جميعاً: أنتَ قِرنٌ مُماحِكُ
وإنْ قلتُ: قد قال «الرسول» فقولهم ... ائت مالكاً في ترك ذاك المَسالِكُ[٣]

٦ ـ وقال إمام الحرمين الجويني الشافعي: (نحن ندَّعِي: أنه يجب على كافَّة العاقلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً، بُعداً وقُرباً انْتِحَالُ مذهبِ الشافعي، ويجب على العوامِّ الطَّغام والجُهَّال الأنذال أيضاً انتحالُ مذهبه؛ بحيث لا يبغون عنه حِوَلاً، ولا يريدون به بَدَلاً)[٤].

٧ ـ ونظم أحد متعصِّبة الحنابلة؛ كما وُجِدَ مكتوباً على نسخة خطية لكتاب «منار السبيل» في «الفقه الحنبلي»:

أنا حنبليٌّ ما حييتُ وإنْ أَمُتْ ... فوَصِيَّتي للناسِ أنْ يَتَحَنْبَلوا

وفيها أيضاً:

لَئِنْ قلَّد الناسُ الأئمةَ إنَّني ... لَفِي مَذهَبِ الحَبْرِ ابنِ حَنبَلٍ رَاغِبُ
أُقَلِّدُ فَتواه وأَعْشَقُ قَولَه ... وللناسِ فِيمَا يَعشقون مَذاهِبُ[٥]

(١) رد المحتار، (ص١٧).
(٢) (**عَذِيرِي**): العِذير: النَّصير، يقال: مَنْ عَذِيري من فلانٍ؛ أي: مَنْ نَصِيري. انظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سِيده (٢/ ٧٢).
(٣) جامع بيان العلم وفضله، (١/ ٣٢٩).
(٤) مغيث الخلق، (ص١٦)؛ إرشاد النقاد، (ص١٧).
(٥) إرواء الغليل في تخريج أحاديث، «منار السبيل»، للألباني (١/ ٢٢ ـ ٢٣).

* الأسلوب الثاني: تقديم الرأي على الأثر:

من أساليب «متعصِّبة المذاهب» في هجر السُّنَّة تقديمُ آراء المذاهب المرجوحة على الأحاديث الصحيحة والآثار الثابتة، وردُّ الحقِّ؛ لمجرَّد أنه خالف المذهب المتبوع، وقد تحدَّث أهل العلم عن هذه الظاهرة المقيتة، وحذَّروا منها، ومن ذلك:

١ ـ ما ذكره **أبو شامة المقدسي** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في المبالغة في تعظيم «متعصِّبة المذاهب» لأقوال أئمتهم المرجوحة، وتقديمها على الآثار الثابتة، فقال: (ومن العَجَب: أنَّ كثيراً منهم إذا ورد على مذهبهم أَثَرٌ عن بعض أكابر الصحابة، يقول مبادراً ـ بلا حياء ولا حشمة: «مذهب الشافعي الجديد: أنَّ قول الصحابي ليس بِحُجَّة» ويرُدُّ قولَ أبي بكرٍ وعمرَ، ولا يردُّ قولَ أبي إسحاق والغزالي!

ومع هذا؛ يرون «مصنفات أبي إسحاق» وغيره مشحونةً بتخطئة المُزني وغيرِه من الأكابر فيما خالفوا فيه مذهبهم، فلا تراهم يُنكرون شيئاً من هذا.

فإن اتَّفق أنهم سَمِعوا أحداً يقول: «أخطأ الشيخُ أبو إسحاق في كذا؛ بدليل كذا وكذا» انزعجوا وغضبوا، ويرون أنه ارتكب كبيراً من الإثم.

فإنْ كان الأمر كما ذَكَروا؛ فالأمر الذي ارتكبه أبو إسحاق أعظم، فما بالهم لا يُنكِرون ذلك، ولا يغضبون منه؟ لولا قلة معرفتهم، وكثرة جهلِهم بمراتب السلف)[1].

٢ ـ وما ذكره **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ في تمسُّك «جمهور المتعصِّبين» بالأقوال غير المعصومة والأحاديث الضعيفة، وتركهم للنُّقول المعصومة الثابتة؛ تعصُّباً لمذاهبهم المتبوعة، فقال: (وَجُمْهُورُ الْمُتَعَصِّبِينَ لا يَعْرِفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ؛ بَلْ يَتَمَسَّكُونَ بِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ، أَوْ آرَاءٍ فَاسِدَةٍ، أَوْ حِكَايَاتٍ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَالشُّيُوخِ قَدْ تَكُونُ صِدْقاً وَقَدْ تَكُونُ كَذِباً.

---

(١) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، (ص٧١)، (رقم ١٧٣).

وَإِنْ كَانَتْ صِدْقاً فَلَيْسَ صَاحِبُهَا مَعْصُوماً، يَتَمَسَّكُونَ بِنَقْلِ غَيْرِ مُصَدَّقٍ عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، وَيَدَّعُونَ النَّقْلَ الْمُصَدَّقَ عَنْ الْقَائِلِ الْمَعْصُومِ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ الثِّقَاتُ الأثبات مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَدَوَّنُوهُ فِي الْكُتُبِ الصِّحَاحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَإِنَّ النَّاقِلِينَ لِذَلِكَ مُصَدَّقُونَ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الدِّينِ، وَالْمَنْقُولَ عَنْهُ مَعْصُومٌ لا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إنْ هُوَ إلَّا وَحْيٌ يُوحَى، قَدْ أَوْجَبَ اللهُ تَعَالَى عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ طَاعَتَهُ وَاتِّبَاعَهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣])[1].

٣ ـ ما ذكره **السِّندي** رحمه الله من تقديم «متعصِّبة المذاهب» أقوال أئمتهم على الأحاديث الثابتة، فقال: (لَبَّسَ إبليسُ على كثيرٍ من البشر، فحسَّن لهم الأخذَ بالرأي لا الأثر، وأوهمهم أنَّ هذا هو الأولى والأَخْيَر، فجعلهم بسبب ذلك محرومين عن العمل بحديث خَيرِ البشر ﷺ. وهذه بليَّة من البلايا الكبر.

ومن أعجب العجائب: أنهم **إذا بَلَغهم عن بعض الصحابة** رضي الله عنهم **ما يُخالف الصحيح من الخَبر**، ولم يجدوا له محملاً، فجوَّزوا عدمَ بلوغ الحديث إليه؛ لم يثقل ذلك عليهم، وهو الصواب.

وإذا بلغهم حديث يُخالِفُ قولَ مَنْ يُقلِّدون؛ اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد، وسَعَوا في محامله النائية والدانية، وربَّما حرَّفوا الكلِمَ عن مواضعها. **وإذا قيل لهم** ـ عند عدم وجود المحامل المعتبرة ـ: **لعلَّ مَنْ تُقلِّدونه لم يبلغه الخبر**؛ أقاموا على القائل القيامة، وشنَّعوا عليه أشدَّ الشناعة، وربَّما جعلوه من أهل البشاعة، وثقل ذلك عليهم.

فانظر ـ أيها العاقل ـ إلى هؤلاء المساكين؛ يجوِّزون عدمَ بلوغ الحديث في حقِّ أبي بكرٍ الصديق الأكبر وأحزابِه، ولا يُجوِّزون ذلك في أرباب

---

(١) مجموع الفتاوى، (٢٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

المذاهب[١]، مع أنَّ البون بين الفريقين كما بين السماء والأرض.

وتراهم يقرؤون كُتبَ الحديث، ويطالعونها، ويدرسونها لا لِيَعْمَلوا بها؛ بل لِيَعْلَموا دلائل مَنْ قلَّدوه، وتأويل ما خالف قولَه. ويُبالغون في المحامل البعيدة، وإذا عجزوا عن المحمل؛ قالوا: «مَنْ قَلَّدْنا أعلمُ مِنَّا بالحديث»!

ألا يعلمون أنهم يُقيمون حجة الله عليهم بذلك، ولا يستوي العالِم والجاهل في ترك العمل بالحجة.

وإذا مرَّ عليهم حديث يوافق قولَ مَنْ قلَّدوه انبسطوا، وإذا مرَّ عليهم حديث يخالف قولَه؛ أو يوافق مذهبَ غيره ربَّما انقبضوا، أوَلَم يسمعوا قولَ الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

وكثير من «هؤلاء الطائفة المتعصِّبة» مَنْ يدَّعي عدم فهم الحديث؛ إذا قيل له: لِمَ لا تعمل بالحديث، مع ادِّعائه فضله، وتعليمه، وتعلُّمه، واستدلاله لِمَنْ قلَّده؟

وهذا من أغرب الغرائب، ولو أذهب لأَذْكُرَ لك ما فيهم من العجائب لطال الكلام. وفي هذا المقدار كفاية لمَنْ نوَّر الله بصيرته، وأرشده إلى الصواب)[٢].

٤ ـ وإليك ما عاناه **الشوكاني** رَحِمَهُ اللهُ ـ من مُتعصبِّي زمانه؛ في تقديمهم أقوال مَنْ يقلِّدون على الكتاب والسُّنَّة ـ إذْ يقول: (وأمَّا في هذه الأزمنة: فقد أدركْنا منهم مَنْ هو أشدُّ تَعصُّباً من غيرهم؛ فإنهم إذا سَمِعوا برجلٍ يدَّعي الاجتهاد، ويأخذ دِينَه من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ؛ قاموا عليه قياماً تبكي

(١) العجيب أنهم يتنازلون عن قول إمامهم لقولٍ له جديد في المسألة نفسِها، ولا يتنازلون عنه لقول رسول الله ﷺ الصحيح الثابت الذي خفي على إمامهم، ويؤوِّلون الحديث بالتأويلات البعيدة؛ من النسخ والمعارضة، وعدم الثبوت عند الإمام! انظر: زوابع في وجه السُّنَّة، (ص٣١٣).

(٢) تحفة الأنام، محمد حياة السندي، (ص٦٣ ـ ٦٧).

عليه عيونُ الإسلام، واستحلُّوا منه ما لا يستحلونه من أهل الذِّمة؛ من الطَّعن واللَّعن، والتَّفسيق والتَّنكير...)[(١)].

وقرَّر - في موطن آخَر -: (وبالجملة: فهو عندهم ضالٌّ مُضِلٌ، ولا ذنبَ له إلَّا أنه عَمِلَ بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واقتدى بعلماء الإسلام؛ في أنَّ الواجب على كلِّ مسلمٍ تقديمُ كتابِ الله وسُنَّةِ رسوله ﷺ على قولِ كلِّ عالِمٍ كائناً مَنْ كان)[(٢)].

بل تجدهم بما يفعلون إنما يُخالفون إمامَهم الذي هم له مُقلِّدون، فأئمة الإسلام لا نظنُّ بهم إلَّا خيراً، وليس لأحدٍ منهم أنْ يُخالف قولَ رسول الله إلى قوله؛ لذا قال الإمام الشافعي رحمه الله: (كُلُّ مَا قُلْتُ؛ فَكَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلافُ قَوْلِي مِمَّا يَصِحُّ، فَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى، وَلا تُقَلِّدُونِي)[(٣)]، وكان يسأل الإمامَ أحمدَ وهو تلميذه عن الحديث لعلمِه بتحصيله له، وقد وجدنا من تلامذة الأئمة النُّجباء مَنْ خالف شيخَه وإمامَه لَمَّا وقع على الدليل، فكان منهجهم «فلان حبيبٌ إلينا، لكنَّ الحقَّ أحبُّ إلينا منه»، وما سقط في هذا المنزلق إلَّا مُتأخِّري المذاهب عندما قَلَّتْ بضاعتُهم من العلم، وهذا دأب كلِّ مَنْ تَقِلُّ بضاعتُه من العلم في كلِّ زمانٍ ومكان حتى في عصرنا الحاضر، وإلى آخر الأزمان، ولو كان الأمر على ما يقولون، فلِمَ خالف الإمامُ الشافعي الإمامَ مالكاً في كثير من الأحكام، وهو تلميذ له، ولِمَ خالف الإمامُ أحمدُ أستاذَه الإمامَ الشافعي وقد تتلمذ على يديه.

بل إنَّ الإمامَ مالكاً رفض حَمْلَ الأمة على مذهبه حينما طلب منه أحد الولاة ذلك، فعلماء الإسلام الأجلاء كان حالهم كمَنْ قال: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب».

---

(١) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، (ص٦٦).

(٢) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، (ص٥٣).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، (ص٥١)؛ تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣٨٦)؛ مختصر المؤمل، (ص٥٨)، (رقم ١٣١).

* الأسلوب الثالث: تحريف الأحاديث:

مَن تعصَّب لمذهبٍ من المذاهب؛ ربَّما قاده تعصُّبه إلى تحريف الآيات والأحاديث وإخراجها عن معانيها التي أرادها الله تعالى ورسوله ﷺ؛ محاماةً عن المذهب المُتَّبع، وهذا من جنايات المقلِّدين على الكتاب والسُّنَّة؛ إذ البحث عندهم قائم على تقديم الرأي والحُكم، ثم البحث له عن دليل؛ بينما الصحيح هو تقديم الدليل للوصول إلى الحُكم بمقتضى الدليل. **والتحريف للأحاديث الشريفة يشمل تحريف «المعاني والألفاظ»**، على النحو التالي:

أولاً: تحريف المعاني:

ومن أمثلته: أن بعضهم يعتقد استحباب صيام يوم الشك؛ لأنه مذهب إمامه في حديث عمَّار بن ياسر رضي الله عنه: (**مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ النَّاسُ؛ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ**)[1].

قال الترمذي رحمه الله: (حَدِيثُ عَمَّارٍ «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ... كَرِهُوا أَنْ يَصُومَ الرَّجُلُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، وَرَأَى أَكْثَرُهُمْ إِنْ صَامَهُ فَكَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ أَنْ يَقْضِي يَوْماً مَكَانَهُ)[2].

فقد حُرِّفَ معنى الحديث إلى أنَّ المراد «بأبي القاسم» هو «عمار» نفسه، فوضع الظاهر موضع المُضمر!

ولا ريب أنه تحريف بغيض لمعنى الحديث؛ لاتفاق أهل العلم على أنَّ كنية «عمار» هي: «أبو اليقظان»[3].

وتحريف النصوص الشرعية من عادة الفِرق الباطنية، فمن قبائح تحريف

---

(١) رواه الترمذي، (١/ ١٩٣)، (ح٦٨٩)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (١/ ٣٧١)، (ح٦٨٦).

(٢) سنن الترمذي، (١/ ١٩٣).

(٣) انظر: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، (ص١٦٣ ـ ١٦٤)؛ زوابع في وجه السُّنَّة، (ص٣٢٠).

النصوص عند بعض المتعصِّبة تشبُّههم بالباطنية، ويُخاف على مَنْ حرَّف النصوص الشرعية؛ ليوافق اعتقادَه أو مذهبَه أنْ يُقلِّب الله تعالى قلبه وفؤاده، فلا يُوَفَّق لمعرفة الحق عقوبةً؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠].

ولو تتبَّعنا ما وقع فيه بعض المُقلِّدة من التحريف؛ لجاء منه مجلَّد كبير، والمقصود هو التنبيه والإشارة(١).

ثانياً: تحريف الألفاظ:

١ ـ عَنِ الْحَسَنِ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، فَكَانَ يُصَلِّي لَهُمْ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَلَا يَقْنُتُ بِهِمْ إِلَّا فِي النِّصْفِ الْبَاقِي، فَإِذَا كَانَتِ الْعَشْرُ الأَوَاخِرُ تَخَلَّفَ فَصَلَّى فِي بَيْتِهِ؛ فَكَانُوا يَقُولُونَ: أَبَقَ أُبَيٌّ)(٢).

وبالرغم من تضعيف العلماء لهذه الرواية إلَّا أنها لم تسلم من التحريف؛ فقد حُرِّفت لفظة: **(لَيْلَة)** إلى **(ركعة)** في بعض الطبعات الهندية لسنن أبي داود، وبناءً على هذه اللفظة المحرفة قام بعض المتعصِّبين من الحنفية بتوزيع نشرةٍ يصبُّ فيها اللوم على أهل الحديث؛ لغفلتهم ـ على حدِّ زعمه ـ عن هذه الرواية المصرِّحة بالعشرين ركعة!

وقد نقل العلماء ـ عبر التاريخ ـ هذا الحديث عن «سنن أبي داود» بلفظ (لَيْلَة) بدون أيِّ اختلافٍ في الروايات أو في النُسَخِ، ولا توجد لفظة (ركعة) إلَّا في بعض الطبعات الهندية؛ لسنن أبي داود، ولعل التَّعصُّب ألقى بظلاله على ذلك(٣).

٢ ـ قال ابن أبي شيبة رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ

---

(١) انظر: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، (ص١٦٦ ـ ١٦٧).

(٢) رواه أبو داود، (١/٥٣٨)، (ح١٤٣١)، والبيهقي في الكبرى، (٢/٤٩٨)، (ح٤٨١٤).
وقال الألباني في ضعيف سنن أبي داود، (٢/٨٢)، (ح٢٥٨): (إسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين الحسن ـ وهو: البصري ـ وعمر. وضعَّفه النووي والزيلعي).

(٣) انظر: زوابع في وجه السُّنَّة، (ص٣٢٨ ـ ٣٢٩).

عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ**)[1].

ثم أورد بعده أثر إبراهيم، فقال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: (يَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ)[2].

وردت زيادة (تَحْتَ السُّرَّةِ) في أثر إبراهيم النخعي، ولم ترد في حديث وائل بن حُجْرٍ رضي الله عنه؛ كما في «المصنف» في الطبعة الأولى بحيدر آباد سنة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، وفي الطبعة الثانية ببومباي ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

وقامت (إدارة القرآن والعلوم الإسلامية) في (كراتشي ـ باكستان) بطبع المصنَّف لابن أبي شيبة، لكنَّ ناشره زاد ـ متعمِّداً ـ عبارة: (تَحْتَ السُّرَّةِ) في حديث وائل بن حُجْرٍ رضي الله عنه، بخطٍّ جلي[3].

وبعد تحريف الحديث في طبعة (إدارة القرآن) ورد كما يلي:

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ**)، ولم يُشِرْ ناشرها إلى النسخة التي وُجِدَتْ فيها هذه الزيادة، وأين توجد هذه النسخة؟

ودواوين السُّنَّة النبوية كلها خلت عن زيادة (تَحْتَ السُّرَّةِ) في حديث وائل بن حُجْرٍ رضي الله عنه المرفوع، وتم التحريف من قبل (إدارة القرآن والعلوم الإسلامية)؛ انتصاراً؛ للمذهب، وباسم خدمة السُّنَّة، وتحت «إدارة القرآن والعلوم الإسلامية»!!

وراعي الشاة يحمي الذئب عنها فكيف إذا الرعاة لها ذئاب[4]

---

(١) رواه أبن أبي شيبة في مصنفه، (١/ ٣٩٠)، (ح٣٩٥٩).

(٢) رواه أبن أبي شيبة في مصنفه، (١/ ٣٩٠)، (رقم ٣٩٦٠).

(٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة، (١/ ٣٩٠) الطبعات الثلاث الأُولى.

(٤) انظر: زوابع في وجه السُّنَّة، (ص٣٣٢ ـ ٣٣٣) وأحال على: تحريف الحديث تحت =

* الأسلوب الرابع: وَضْعُ الأحاديث:

ظاهرة وضع الأحاديث لم تكن مستغربة من الزنادقة والملحدين، والرافضة ونحوهم، ولكن زاد الطين بِلَّة والقلب عِلَّة هو استحسانُ بعض أهل الرأي من مُتعصِّبة المذاهب نسبة القول إلى النبي ﷺ زوراً وبهتاناً حسب أهوائهم، وموافقةً لمذاهبهم المُتَّبعة؛ ليقنع مقلِّديه أنَّ ما هم عليه هو الصحيح الموافق لحديث النبي ﷺ؛ فوقعوا في معرَّة الكذب المتعمَّد على النبي ﷺ، الذي يورد صاحبه مقعداً من النار، وهذا من تزيين الشيطان لهم وتلبيسه عليهم[١]؛ حتى قال محمد بن سعيد المصلوب الكذَّاب الوضَّاع: (لا بأسَ إذا كان كلامٌ حَسَنٌ؛ أنْ تَضَعَ له إسناداً)[٢].

وقال بعض أهل الرأي ـ فيما حكاه القرطبيُّ ـ: (ما وافق القياس الجلي جاز أن يعزى إلى النبي ﷺ)[٣].

وقال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (وقد استجازَ بعضُ فقهاءِ العراق نسبةَ الحُكْمِ الذي دَلَّ عليه القياسُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ نسبةً قَوْلِيَّة، وحكايةً نَقْلِيَّة، فيقولَ في ذلك: قال رسول اللهِ ﷺ كذا وكذا؛ ولذلك ترى كتبَهم مشحونةً بأحاديثَ مرفوعةً، تشهدُ متونُها بأنَّهَا موضوعَةٌ؛ لأنَّهَا تُشْبِهُ فتاوى الفقهاء، ولا تليقُ بجزالة كلامِ سيِّد الأنبياء، مع أَنَّهُمْ لا يُقيمون لها صحيحَ سَنَدٍ، ولا يُسْنِدونها من أئمَّةِ النقل إلى كبيرِ أَحَدٍ، فهؤلاء قد خالفوا ذلك النهيَ الوكيد، وشَمِلَهُمْ ذلك الذَّمُّ والوعيد)[٤].

والوضع في الحديث ـ إنْ كان مِمَّن يدَّعي اتِّباع السُّنَّة، وينتسب إلى

= ستار خدمة الحديث، إرشاد الحق الأثري، جريدة الاعتصام الأسبوعية ـ لاهور، (٢٠/ ٦/ ١٤٠٧هـ)، الموافق (٢٠/ ٢/ ١٩٨٧م) (ص٩ ـ ١٤).

(١) انظر: زوابع في وجه السُّنَّة، (ص٣٥٩).

(٢) الموضوعات، (١/ ٤٢)؛ تدريب الراوي، (١/ ٢٨٤).

(٣) تدريب الراوي، (١/ ٢٨٤).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (١/ ٣٣). وانظر: تنزيه الشريعة، (١/ ١٢).

أهلها ـ هو كارثة حقيقية؛ إذ إنه بذلك كمَنْ ادَّعى نقصَ الدِّين عن التَّمام، وبُعد الشريعة عن الكمال، وقد حَكَم الله تعالى بتمام الدِّين وكمال الشريعة، فقال سبحانه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]. ونحن من أمره في حيرة؛ إذ إنه بفعله هذا أدخل في الدِّين ما ليس منه، ولَبَّس على مَن اتَّبعوه فأضلَّهم، رغم أنه كان أَولى به أنْ يُرشدهم، **والسبب في تلك الكارثة هو هجر صاحبها للسُّنَّة؛ إذ لو أنه عَلِمَ السُّنَّةَ وأنزلها منزلتها التي أراد الله لها لَمَا حاد عنها ولَمَا تعدَّاها إلى غيرها؛ فانظر كيف يصنع هجر السُّنَّة بأهله وإنْ كانوا مِمَّنْ ينتسِبون إليها**، وفي عهد رسول الله ﷺ خالف الصحابةُ أمراً من أوامره في غزوة أُحدٍ، فأخذهم اللهُ بذنبهم ولم يستثن أحداً منهم، فما بالنا وقد أضَعْنا من الأوامر ما لا يُحْصى، وأتينا من البدع ما لا يُعَدُّ، ثم بعد هذا تسألني ما السِّر وراء تدهور أحوال المسلمين وهوانهم على العالَم أجمعين؟!

نماذج من وَضْعُ الأحاديث:

النموذج الأول:

ما جاء عن أصبغ بن خليل[١] ـ الذي دارت الفُتيا عليه بالأندلس خمسين عاماً، ولم يكن له عِلمٌ بالحديث ـ وقد بلغ به التعصُّب لرأي أصحاب مالك:

(أن افْتَعَلَ حديثاً؛ في «ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام» ووقف الناسُ على كَذِبِه فيه:

قال عبد الله بن محمد، قال أحمد، حدَّثني أصبغ بن خليل، عن غازي بن قيس، عن سلمة بن وردان، عن ابن شهاب، عن الربيع بن خيثم،

---

(١) هو: أبو القاسم أصبغ بن خليل، من أهل قرطبة، متَّهمٌ بالكذب، كان حافظاً للرأي على مذهب الإمام مالكٍ وأصحابه، فقيهاً في الشروط، بصيراً بالعقود، دارت الفُتيا عليه بالأندلس خمسين عاماً، ولم يكن له عِلمٌ بالحديث، ولا معرفةٌ بِطُرقه؛ بل كان يطعن في أصحاب الحديث، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، للأزدي (١/ ٩٣)، (رقم ٢٤٧)؛ ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (١/ ٢٩٦).

عن ابن مسعود ﷺ قال: «صلَّيتُ وراء رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر سنتين وخمسة أشهر، وخلف عمر عشر سنين، وخلف عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلف عليٍّ بالكوفة خمس سنين؛ فما رفع واحدٌ منهم يديه إلَّا في تكبيرة الإحرام وحدها».

قال أحمد: فَوَقَعَ الشيخُ في حُفرةٍ عظيمة؛ **منها**: أنَّ الإسناد غيرُ مُتَّفِق؛ لأنَّ سلمة بن وردان لم يروِ عن ابن شهاب، وابن شهاب لم يروِ عن الربيع بن خيثم حرفاً قطُّ ولا رآه.

وقال: «إنَّ ابن مسعودٍ صلَّى خلف عليٍّ بالكوفة خمس سنين» وابنُ مسعودٍ مات في خلافةِ عثمان بن عفان ﷺ)[1].

وزاد الذهبي: (**ومنها**: أنه ما صلَّى خلف عمرَ وعثمانَ إلَّا قليلاً؛ لأنه كان في غالب دولتهما بالكوفة، فهذا من وَضْعِ أَصْبَغ)[2].

سبحان الله! لم يمنعه تصدُّره للفتيا من اختلاق الكذب على النبيِّ ﷺ؛ موافقةً لمذهبه، وهو من القدماء، فكيف بالمُحْدَثين؟!

النموذج الثاني:

ما رواه مأمون بن أحمد السلمي[3]، عن أحمد بن عبد الله، عن عبد الله بن معدان الأزدي، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: **«يكون في أمتي رجلٌ يقال له: محمد بن إدريس، أضَرُّ على أُمَّتي من إبليس، ويكون في أُمَّتي رجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أُمَّتي»**[4].

---

(١) تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، (١/ ٩٣)، (رقم ٢٤٧)؛ ترتيب المدارك وتقريب المسالك، (١/ ٢٩٦)؛ لسان الميزان، (١/ ٤٥٨)، (رقم ١٤١٦)؛ ميزان الاعتدال، (١/ ٢٧٠)، (رقم ١٠٠٨).

(٢) ميزان الاعتدال، (١/ ٢٧٠)، (رقم ١٠٠٨).

(٣) هو: أبو عبد الله مأمون بن أحمد السلمي، من أهل هراة، خبيث كذَّاب وضَّاع، قال ابن حبان: «كان دجَّالاً من الدجاجلة، ظاهر أحواله مذهب الكرامية، وباطنها ما لا يوقف على حقيقته».
انظر: الضعفاء، للأصبهاني (ص١٥٠)، (رقم ٢٤٧)؛ المجروحين، لابن حبان (٣/ ٤٥).

(٤) الضعفاء، للأصبهاني (ص١٥٠)، (رقم ٢٤٧)؛ المجروحين، لابن حبان (٣/ ٤٥)؛ =

قال أبو عبد الله الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومثل هذه الأحاديث يشهد مَنْ رزقه اللهُ أدنى معرفة؛ بأنها موضوعةٌ على رسول الله ﷺ)[١].

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد إيراده للحديث ـ: (هذا حديثٌ موضوع، لعن الله واضِعَه)[٢].

وملابسات هذه الرواية تدل على أنَّ واضِعَها المُتعصِّب، كان يغيظ بانتشار مذهب الإمام الشافعي في «خراسان» فأراد ـ بهذا الكذب المُتعمَّد ـ صَرْفَ وجوه الناس عن مذهبه إلى مذهب الإمام أبي حنيفة؛ لذا نصَّ عليه الحاكم، بقوله: (إنَّ مأموناً قيل له: ألا ترى إلى الشافعي، ومَنْ تَبِعَه بخراسان. فقال: حدثنا أحمد. . . إلخ.

فبان بهذا أنه الواضع له. فعليه من الله ما يستحِقُّه)[٣].

المطلب الثاني

فضل علم الحديث وأهله

١ ـ قال **ابن الوزير** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مبيِّناً فضل علم الحديث على سائر العلوم ـ: (وهو العلم الذي تفجَّرت منه بحار العلوم الفقهية، والأحكام الشَّرعية، وتزيَّنت بجواهره التفاسير القرآنية، والشَّواهد النَّحوية، والدَّقائق الوعظية. . .

وهو العلم الذي يُميِّز الله به الخبيثَ من الطَّيِّب، ولا يرغم إلَّا المبتدع المتريِّب.

وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإنْ برَّز في علمه، والفقيه وإنْ برَّز في ذكائه وفهمه، والنَّحوي وإنْ برَّز في تجويد لفظه، واللُّغوي وإن اتَّسع في حفظه، والواعظ المُبصِّر، والصُّوفي والمفسِّر، كلُّهم إليه راجعون، ولرياضِه

= الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ٣٢)، (رقم ٢٨٣٢)؛ المدخل إلى الصحيح، للحاكم (ص٢١٥).

(١) لسان الميزان، (٥/ ٧).
(٢) الموضوعات، (٢/ ٤٨).

(٣) تنزيه الشريعة، (٢/ ٣٠)؛ الموضوعات، لابن الجوزي (٢/ ٤٨)؛ كشف الخفاء، للعجلوني (١/ ٣٤).

منتجعون)[١].

٢ ـ وقال **الرامهرمزي** رَحِمَهُ اللَّهُ: (اعترضت طائفة ممن يَشْنَأ الحديثَ ويُبغض أهله فقالوا بتنقُّص أصحاب الحديث والإزراء بهم، وأسرفوا في ذمِّهم والتَّقوُّل عليهم، وقد شرَّف اللهُ الحديثَ، وفضَّل أهله، وأعلى منزلته، وحكَّمَه على كل نِحلة، وقدَّمه على كل علم، ورفع من ذِكر مَنْ حمله وعُنِيَ به، فهم بيضة الدِّين ومنار الحجة، وكيف لا يستوجبون الفضيلة ولا يستحقون الرُّتبة الرفيعة، وهم الذين حفظوا على الأمة هذا الدِّين، وأخبروا عن أنباء التنزيل وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وما عظَّمه الله عَزَّ وَجَلَّ به من شأن الرسول ﷺ؛ فنقلوا شرائعه، ودوَّنوا مشاهده، وصنَّفوا أعلامه ودلائله، وحقَّقوا مناقب عِترته، ومآثر آبائه وعشيرته، وجاؤوا بِسِيَرِ الأنبياء، ومقامات الأولياء، وأخبار الشهداء والصديقين، وعبَّروا عن جميع فعالِ النبيِّ ﷺ في سفره وحضره، وظعنه وإقامته وسائر أحواله؛ من منام ويقظة، وإشارة وتصريح، وصمت ونُطق، ونهوض وقعود، ومأكل ومشرب، وملبس ومركب، وما كان سبيله في حال الرضا والسخط، والإنكار والقبول، حتى القلامة من ظفره ما كان يصنع بها، والنخاعة من فِيه أين كانت وجهتها، وما كان يقوله عند كل فعل يُحدثه، ويفعله عند كلِّ موقف ومشهد يشهده؛ تعظمياً له ﷺ، ومعرفةً بأقدار ما ذُكِرَ عنه وأُسنِدَ إليه.

فمَنْ عرف للإسلام حقَّه وأوجب للرسول حُرمته، أكبر أنْ يَحتَقِرَ مَنْ عظَّم اللهُ شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجَّته، وأبان فضيلته. ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول وأتباع الوحي وأوعية الدِّين ونَقَلَة الأحكام والقرآن؛ الذين ذكَرَهم الله عَزَّ وَجَلَّ في التنزيل، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فإنك إنْ أردتَ التوصل إلى معرفة هذا القَرْنِ لم يذكرهم لك إلَّا راوٍ للحديثِ مُتحقِّق به أو داخلٌ في حيِّز أهله، ومَنْ سوى ذلك فربُّك بهم أعلم.

وقد كان بعض شيوخ العلم ممن جلس مجلس الرياسة واستحقها لعلمه

---

(١) الروض الباسم، (٢/ ٦٩ ـ ٧٠).

وفضله، لَحِقَه بمدينة السلام من أهل الحديث جفاء، قَلِقَ عنده وغمَّه ما شاهد من عقد المجالس ونصبِ المنابر لغيرِه، وتكاثف الناس في مجلس مَنْ لا يدانيه في علمه ومحلِّه، فعرَّض بأصحاب الحديث في كلامٍ له يَفتتح به بعض ما صنَّف، فقال: يُتْرَكُ المُحدِّث حتى إذا بلغ الثمانين من عمره وكان مصيره إلى قبره قيل عند الشيخ حديثٌ غريب فاكتبوه، فلم يُنقِصْ هذا القول من غيره ما نقص من نفسه؛ لظهور العصبية فيه؛ ولأنه عوَّل في أكثر ما أودعه كتبَه وأكثر الرواية عنه على طبقةٍ لا يعرفون إلَّا الحديث ولا ينتحلون سواه، وهم عيون رجاله، ليس فيهم أحد يُذكَر بالدراية، ولا يُحسِن غيرَ الرواية، إلَّا تأدَّب بأدب العلم...

وكفى بالمُحدِّث شرفاً أن يكون اسمُه مقروناً باسم النبيِّ ﷺ، وذِكرُه مُتَّصِلاً بذكرِه وذِكرِ أهل بيته وأصحابه ﵃)[1].

٣ ـ وقال **ابن تيمية** ﵀: (وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتْبُوعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَهُم أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَأَعْظَمُهُمْ تَمْيِيزاً بَيْنَ صَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا، وَأَئِمَّتُهُمْ فُقَهَاءُ فِيهَا وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِمَعَانِيهَا، وَاتِّبَاعاً لَهَا؛ تَصْدِيقاً وَعَمَلاً وَحُبّاً، وَمُوَالاةً لِمَنْ وَالاهَا وَمُعَادَاةً لِمَنْ عَادَاهَا)[2].

وقال أيضاً: (مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ: **يُشَارِكُونَ** كُلَّ طَائِفَةٍ فِيمَا يَتَحَلَّوْنَ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، **وَيَمْتَازُونَ** عَنْهُمْ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ. فَإِنَّ الْمُنَازِعَ لَهُمْ لا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ فِيمَا يُخَالِفُهُمْ فِيهِ طَرِيقاً أُخْرَى؛ مِثْلَ الْمَعْقُولِ وَالْقِيَاسِ، وَالرَّأْيِ وَالْكَلامِ، وَالنَّظَرِ وَالاسْتِدْلالِ، وَالْمُحَاجَّةِ وَالْمُجَادَلَةِ، وَالْمُكَاشَفَةِ وَالْمُخَاطَبَةِ، وَالْوَجْدِ وَالذَّوْقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَكُلُّ هَذِهِ الطُّرُقِ لأَهْلِ الْحَدِيثِ صَفْوَتُهَا وَخُلاصَتُهَا: فَهُمْ أَكْمَلُ النَّاسِ

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص١٥٩ ـ ١٦١).

(٢) مجموع الفتاوى، (٣/٣٤٧).

عَقْلاً، وَأَعْدَلُهُمْ قِيَاساً، وَأَصْوَبُهُمْ رَأْياً، وَأَسَدُّهُمْ كَلاماً، وَأَصَحُّهُمْ نَظَراً، وَأَهْدَاهُمْ اسْتِدْلالاً، وَأَقْوَمُهُمْ جَدَلاً، وَأَتَمُّهُمْ فِرَاسَةً، وَأَصْدَقُهُمْ إِلْهَاماً، وَأَحَدُّهُمْ بَصَراً وَمُكَاشَفَةً، وَأَصْوَبُهُمْ سَمْعاً وَمُخَاطَبَةً، وَأَعْظَمُهُمْ وَأَحْسَنُهُمْ وَجْداً وَذَوْقاً. وَهَذَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الأُمَمِ، وَلأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْمِلَلِ)[١].

وأضاف قائلاً: (وَأَدْنَى خَصْلَةٍ فِي هَؤُلاءِ [أي: أهل الحديث]: مَحَبَّةُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَالْبَحْثِ عَنْهُمَا وَعَنْ مَعَانِيهِمَا، وَالْعَمَلِ بِمَا عَلِمُوهُ مِنْ مُوجِبِهِمَا. فَفُقَهَاءُ الْحَدِيثِ أَخْبَرُ بِالرَّسُولِ ﷺ مِنْ فُقَهَاءِ غَيْرِهِمْ، وَصُوفِيَّتُهُمْ[٢] أَتْبَعُ لِلرَّسُولِ مِنْ صُوفِيَّةِ غَيْرِهِمْ، وَأُمَرَاؤُهُمْ أَحَقُّ بِالسِّيَاسَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَعَامَّتُهُمْ أَحَقُّ بِمُوَالاةِ الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِهِمْ)[٣].

ومَنْ أحسنُ قولاً من رسول الله ﷺ في مدحه أصحابَ الحديث ورواته؟ فقال ﷺ داعياً لهم: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ**»[٤]، فرسول الله ﷺ يحثُّ على سماع الحديث وأدائه، ويدعو لِمَنْ يقوم بهذا العبء؛ عبءِ حمل الحديث بأنْ يُنضِّر اللهُ تعالى وجهَه، وهذا من فضل أهل الحديث وعلمائه.

المطلب الثالث

تعظيم الأئمة للسُّنَّة ونهيهم عن التقليد

١ ـ قال ابن حزم رحمه الله: (إنَّ الفقهاء الذين قُلِّدوا مُبطلون للتقليد، وأنهم قد نهوا أصحابَهم عن تقليدهم، وكان أشدُّهم في ذلك الشافعي؛ فإنه رحمه الله بَلَغَ

---

(١) مجموع الفتاوى، (٤/ ٩ ـ ١٠).

(٢) المقصود بهم «الصوفية القدماء» المنضبطون في منهجهم وأصولهم.

(٣) مجموع الفتاوى، (٤/ ٩٥).

(٤) رواه أبو داود، (٣/ ٣٢٢)، (ح٣٦٦٠)، والترمذي، (٥/ ٣٣)، (ح٢٣٥٦) وحسنه. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤١١)، (ح٣٦٦٠).

من التأكيد في اتِّباع صحاح الآثار، والأخذ بما أوجبته الحُجَّة، حيث لم يَبلغ غيره، وتبرَّأ ممَّن يُقلِّد جملة، وأعلنَ بذلك، نفع الله به، وأعظم أجرَه؛ فلقد كان سبباً إلى خيرٍ كثير)[١].

وقال أيضاً: (فهذا مالكٌ ينهى عن تقليده، وكذلك أبو حنيفة، وكذلك الشافعي؛ فَلاحَ الحقُّ لِمَنْ لم يغش نفسه، ولم تسبق إليه الضلالة، نعوذ بالله منها)[٢].

٢ ـ وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد نهى الأئمة الأربعة عن تقليدهم، وذمُّوا مَنْ أخذ أقوالَهم بغير حُجة)[٣].

٣ ـ وقال الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما الأئمة الأربعة؛ فإنَّ كلّاً منهم مُصرِّح بأنه لا يُقدَّم قوله على قول رسول الله ﷺ)[٤].

٤ ـ وقال أبو شامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإذا ظهر هذا وتقرَّر؛ تبيَّن أنَّ التعصب لمذهب الإمام المقلَّد ليس هو باتِّباع أقواله كلها كيفما كانت؛ بل الجمع بينها وبين ما ثبت من الأخبار والآثار.

والأمر عند المقلِّدين أو أكثرهم بخلاف هذا، إنما هم يؤولونه تنزيلاً على نصِّ إمامهم. ثم الشافعيون كانوا أَولى بما ذكرناه؛ لنصِّ إمامهم على ترك قولِه إذا ظُفِرَ بحديثٍ ثابتٍ عن رسول الله ﷺ على خلافه)[٥].

أقوال الأئمة في الرجوع إلى السُّنَّة:

* أقوال الإمام أبي حنيفة:

١ ـ قال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: (لا يحلُّ لِمَنْ يُفتي من كتبي أنْ يُفتي حتى

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، (٦/ ٢٧٠).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام، (٦/ ٢٩٤).
(٣) إعلام الموقعين، (٢/ ٢٠٠).
(٤) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، (ص١٤١).
(٥) مختصر المؤمل في الرد على القول الأول، لأبي شامة (ص٥٦)، (رقم ١٢٣، ١٢٤).

يعلم من أين قلتُ)[١].

٢ ـ وكان إذا أفتى يقول: (هذا رأي النعمان بن ثابت ـ يعني: نفسه ـ وهو أحسن ما قدرت عليه، فمَنْ جاء بأحسن منه فهو أَولى بالصواب)[٢].

٣ ـ وقال لأبي يوسف: (ويحك يا يعقوب! لا تكتب كلَّ ما تسمع مني؛ فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد)[٣].

*** أقوال الإمام مالك:**

١ ـ قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: (إنما أنا بشرٌ أُخطئ وأصيب؛ فانظروا في رأيي؛ فكلُّ ما وافق الكتاب والسُّنَّة؛ فخذوه، وما لم يوافق الكتاب والسُّنَّة؛ فاتركوه)[٤].

٢ ـ وقال: (ليس من أحدٍ إلَّا ويؤخذ من قوله ويُترك إلَّا النبي ﷺ)[٥].

٣ ـ قال ابن أبي حاتم: (**باب: ما ذُكِرَ من اتِّباع مالكٍ لآثار رسول الله ﷺ، ونُزوعِه عن فتواه عندما حُدِّثَ عن النبيِّ ﷺ خِلافَه**.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أخي ابنِ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمِّي **يَقُولُ**: سَمِعْتُ مَالِكاً يُسْأَلُ عَنْ تَخْلِيلِ أَصَابعِ الرِّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، **فَقَالَ**: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ.

قَالَ: فَتَرَكْتُهُ حَتَّى خَفَّ النَّاسُ، **فَقُلْتُ لَهُ**: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! سَمِعْتُكَ تُفْتِي فِي مَسْأَلَةٍ فِي تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ؛ زَعَمْتَ أَنَّ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، وَعِنْدَنَا فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ.

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر (ص١٤٤ ـ ١٤٥).

(٢) إرشاد النقاد، (ص١٤)؛ عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، للدهلوي (ص٣٢).

(٣) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري، (٣/ ٥٠٤).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، (٦/ ٢٩٤).

(٥) إعلام الموقعين، (٣/ ٢٨٥)؛ مختصر المؤمل في الرد على القول الأول، (ص٦٦)، (رقم ١٦٠)؛ سير أعلام النبلاء، (٨/ ٩٣).

فَقَالَ: وَمَا هِيَ؟ **فَقُلْتُ**: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَابْنُ لَهِيعَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ الْقُرَشِيِّ قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَدْلُكُ بِخِنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ**».

فَقَالَ: إِنَّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمَا سَمِعْتُ بِهِ قَطُّ إِلَّا السَّاعَةَ. ثُمَّ سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَأَمَرَ بِتَخْلِيلِ الأَصَابِعِ)[١].

*** أقوال الإمام الشافعي:**

١ ـ قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (كُلُّ مَا قُلْتُ؛ فكَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلافُ قَوْلِي مِمَّا يَصِحُّ، فَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى، وَلا تُقَلِّدُونِي)[٢].

٢ ـ وقال: (إذا وجدتم في كتابي خلافَ سنة رسولِ الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ، ودعوا ما قلت)[٣].

٣ ـ عن الربيع قال: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ، وَذَكَرَ حَدِيثاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: تَأْخُذُ بِهِ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ؟ فَقَالَ: (سُبْحَانَ اللهِ! أَرْوِي عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْئاً لا آخُذُ بِهِ؟! مَتَى عَرَفْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثاً، وَلَمْ آخُذْ بِهِ؛ فَأَنَا أُشْهِدُكُمْ أَنَّ عَقْلِي قَدْ ذَهَبَ)[٤].

*** أقوال الإمام أحمد:**

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أكثر الأئمة جمعاً للسُّنَّة، وأشدهم تمسكاً بها؛

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، (١/ ٣١ ـ ٣٢)؛ والبيهقي في الكبرى، (١/ ٧٦)، (رقم ٣٦٤).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص٥١)؛ تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣٨٦)؛ مختصر المؤمل، (ص٥٨)، (رقم ١٣١).

(٣) ذم الكلام وأهله، (٣/ ١٦)، (رقم ٣٨٨)؛ الاحتجاج بالشافعي، للخطيب البغدادي (ص٤٩)؛ مختصر المؤمل، (ص٤٧)، (رقم ٩٧).

(٤) آداب الشافعي ومناقبه، (ص٦٩)؛ مختصر المؤمل، (ص٥٧)، (رقم ١٢٩)؛ الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (١/ ٤٤٩)، (رقم ٣٩٩).

لذا (كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي، ويحب التمسك بالأثر)[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شديدَ الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريدَ الحديث، ويكره أنْ يُكتب كلامُه، ويشتدُّ عليه جداً؛ فعَلِمَ اللهُ حُسْنَ نيتِه وقصدِه، فكُتِبَ من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفراً، ومَنَّ اللهُ سبحانه علينا بأكثرها فلم يَفُتْنا منها إلَّا القليل)[٢].

١ ـ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: (الاتباع: أنْ يتَّبِعَ الرجلُ ما جاء عن النبي ﷺ، وعن أصحابه، ثم هو من بعد في التابعين مُخيَّر)[٣].

٢ ـ وقال: (مَنْ رَدَّ حديثَ رسولِ الله ﷺ؛ فهو على شفا هلكة)[٤].

٣ ـ وقال: (رأي الأوزاعي ورأي مالكٍ ورأي أبي حنيفة كلُّه رأي، وهو عندي سواء، وإنما الحُجَّةُ في الآثار)[٥].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُتَّبِعاً لأبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ أَوْ الشَّافِعِيِّ أَوْ أَحْمَد: وَرَأَى فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ أَنَّ مَذْهَبَ غَيْرِهِ أَقْوَى فَاتَّبَعَهُ؛ كَانَ قَدْ أَحْسَنَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي دِينِهِ، وَلا عَدَالَتِهِ بِلا نِزَاعٍ؛ بَلْ هَذَا أَوْلَى بِالْحَقِّ، وَأَحَبُّ إلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ مِمَّنْ يَتَعَصَّبُ لِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ، غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ؛ كَمَنْ يَتَعَصَّبُ لِمَالِكٍ أَوْ الشَّافِعِيِّ أَوْ أَحْمَد أَوْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَرَى أَنَّ قَوْلَ هَذَا الْمُعَيَّنِ هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ، دُونَ قَوْلِ الإمَامِ الَّذِي خَالَفَهُ.

---

(١) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (ص١٩٢).

(٢) إعلام الموقعين، (١/ ٢٨).

(٣) مسائل الإمام أحمد، لأبي داود (ص٢٧٦)؛ الفقيه والمتفقه، (٢/ ١٣)، (رقم ٤٥٥)؛ إعلام الموقعين، (٢/ ٢٠١).

(٤) الفقيه والمتفقه، (١/ ٣١٦)، (رقم ٢٨٠)؛ مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (ص١٨٢).

(٥) جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ٢٩٠)، (رقم ١١٠٠).

فَمَنْ فَعَلَ هَذَا كَانَ جَاهِلاً ضَالّاً؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ كَافِراً؛ فَإِنَّهُ مَتَى اعْتَقَدَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعُ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ مِنْ هَؤُلاءِ الأئِمَّةِ دُونَ الإمَامِ الآخَرِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُسْتَتَابَ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ. بَلْ غَايَةُ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ يَسُوغُ أَوْ يَنْبَغِي أَوْ يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ أَنْ يُقَلِّدَ وَاحِداً لا بِعَيْنِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ زَيْدٍ وَلا عَمْرٍو. وَأَمَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَامَّةِ تَقْلِيدُ فُلانٍ أَوْ فُلانٍ؛ فَهَذَا لا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ.

وَمَنْ كَانَ مُوَالِياً لِلأئِمَّةِ مُحِبّاً لَهُمْ يُقَلِّدُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيمَا يَظْهَرُ لَهُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلسُّنَّةِ فَهُوَ مُحْسِنٌ فِي ذَلِكَ. بَلْ هَذَا أَحْسَنُ حَالاً مِنْ غَيْرِهِ، وَلا يُقَالُ لِمِثْلِ هَذَا مُذَبْذَبٌ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ، وَإِنَّمَا الْمُذَبْذَبُ الْمَذْمُومُ الَّذِي لا يَكُونُ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلا مَعَ الْكُفَّارِ، بَلْ يَأْتِي الْمُؤْمِنِينَ بِوَجْهٍ، وَيَأْتِي الْكَافِرِينَ بِوَجْهٍ؛ كما قَالَ تَعَالَى ـ فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ ـ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ إلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢ ـ ١٤٣].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَثَلُ الْمُنَافِقِ؛ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ: تُعِيرُ إِلَى هَؤُلَاءِ مَرَّةً، وَإِلَى هَؤُلَاءِ مَرَّةً**»(١). فَهَؤُلاءِ الْمُنَافِقُونَ الْمُذَبْذَبُونَ هُمُ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ...

وَمَنْ تَعَصَّبَ لِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ مِنَ الأئِمَّةِ دُونَ الْبَاقِينَ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنَ تَعَصَّبَ لِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ مِنْ الصَّحَابَةِ دُونَ الْبَاقِينَ؛ كالرافضي الَّذِي يَتَعَصَّبُ لِعَلِيٍّ دُونَ الْخُلَفَاءِ الثَّلاثَةِ وَجُمْهُورِ الصَّحَابَةِ؛ وَكَالْخَارِجِيِّ الَّذِي يَقْدَحُ فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما.

فَهَذِهِ طُرُقُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالأهْوَاءِ الَّذِينَ ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإجْمَاعِ أَنَّهُمْ مَذْمُومُونَ، خَارِجُونَ عَنِ الشَّرِيعَةِ وَالْمِنْهَاجِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ.

(١) رواه مسلم، (٢/ ١١٧٩)، (ح٧٢٢٠).

فَمَنْ تَعَصَّبَ لِوَاحِدٍ مِنَ الأئِمَّةِ بِعَيْنِهِ؛ فَفِيهِ شَبَهٌ مِنْ هَؤُلاءِ، سَوَاءٌ تَعَصَّبَ لِمَالِكٍ أَوْ الشَّافِعِيِّ أَوْ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ أَحْمَد أَوْ غَيْرِهِمْ.

ثُمَّ غَايَةُ الْمُتَعَصِّبِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَكُونَ جَاهِلاً بِقَدْرِهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَبِقَدْرِ الآخَرِينَ؛ فَيَكُونُ جَاهِلاً ظَالِماً، وَاللهُ يَأْمُرُ بِالْعِلْمِ وَالْعَدْلِ، وَيَنْهَى عَنِ الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وَهَذَا أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ أَتْبَعُ النَّاسِ لأبِي حَنِيفَةَ وَأَعْلَمُهُمْ بِقَوْلِهِ، وَهُمَا قَدْ خَالَفَاهُ فِي مَسَائِلَ لا تَكَادُ تُحْصَى؛ لِمَا تَبَيَّنَ لَهُمَا مِنَ السُّنَّةِ وَالْحُجَّةِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمَا اتِّبَاعُهُ، وَهُمَا مَعَ ذَلِكَ مُعَظِّمَانِ لإمَامِهِمَا، لا يُقَالُ فِيهِمَا مُذَبْذَبَانِ؛ بَلْ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ مِنَ الأئِمَّةِ يَقُولُ الْقَوْلَ ثُمَّ تَتَبَيَّنُ لَهُ الْحُجَّةُ فِي خِلافِهِ؛ فَيَقُولُ بِهَا، وَلا يُقَالُ لَهُ مُذَبْذَبٌ؛ فَإِنَّ الإنْسَانَ لا يَزَالُ يَطْلُبُ الْعِلْمَ وَالإيمَانَ؛ فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ مِنَ الْعِلْمِ مَا كَانَ خَافِياً عَلَيْهِ اتَّبَعَهُ، وَلَيْسَ هَذَا مُذَبْذَباً؛ بَلْ هَذَا مُهْتَدٍ زَادَهُ اللهُ هُدًى، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤])[(١)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ـ في ثنائه على الإمامين أحمد والشافعي ـ: (وَمَذْهَبُهُ [يعني أحمدَ] أَنَّ أُصُولَ فُقَهَاءِ الْحَدِيثِ أَصَحُّ مِنْ أُصُولِ غَيْرِهِمْ، وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ هُمَا عِنْدَهُ مِنْ أَجَلِّ فُقَهَاءِ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِمَا)[(٢)].

وفي معرض ثنائه على فقهاء المحدِّثين، يقول اللكنوي رَحِمَهُ اللهُ: (ومَنْ نظر بعين الإنصاف وغاص في بحار الفقه والأصول متجنِّباً الإعساف؛ يعلم علماً يقينياً أنَّ أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها: فمذهب المُحدِّثين فيها أقوى من مذهب غيرهم، وإني كلَّما أسير في شُعَبِ الاختلاف، أجِدُ قولَ المُحدِّثين فيها قريباً من الإنصاف، لله دَرُّهم وعليه شُكرهم كيف لا؛ وهم ورثةُ النبيِّ ﷺ حقّاً، ونوَّابُ شرعِه صدقاً، حشَرَنا اللهُ في زمرتهم، وأماتنا

---

(١) مجموع الفتاوى، (٢٢/٢٤٨ ـ ٢٥٣) باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى، (٣٤/١١٣).

على حبِّهم وسِيرتهم)[١].

قال الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ: (وعندما صحَّ لنا هذا عن هؤلاء الأئمة ـ جزاهم الله أفضل الجزاء من الأمة ـ **قلنا في أبيات**:

علامَ جعلتُم أيها الناس دِينَنَا لأربعةٍ لا شكَّ في فَضْلِهم عندي
هم علماءُ الدِّين شرقاً ومغرباً ونورُ عُيونِ الفَضْلِ والحقِّ والزهدِ
ولكنهم كالنَّاس ليس كلامُهم دليلاً ولا تقليدُهم في غَدٍ يُجدِي
ولا زعَمُوا حاشاهم أنَّ قولَهم دليلٌ فيستهدي به كلُّ مَنْ يهدي
بل صرَّحوا أنَّا نُقابِلُ قولَهم إذا خالَفَ المَنْصوصَ بالقَدْحِ والرَّدِّ

وهذه نصوصهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كما سمعتَ، وأقوالُ أئمة العلم في هذه كثيرة جداً، على أنه معلوم من صفات العالِم: أنه لا يرتضي أنْ يُقَدِّم على قول رسول الله ﷺ بعد صحتِّه أو حُسنِه قولَ نفسه، ولا قولَ غيرِه، وإلَّا لم يكن عالِماً مُتَّبِعاً لرسول الله ﷺ.

قلت: وإذا عرفتَ تصريحَ الأئمة؛ بأنه إذا صحَّ الحديثُ بخلاف ما قالوه؛ فإنه لا يُقلِّدهم أحدٌ في قولهم المخالِف للحديث، عرفتَ بأنَّ الآخِذ بقولهم مع مخالفة الحديث غيرُ مقلِّدٍ لهم؛ لأن التقليد حقيقة هو: «الأخذ بقول الغير من غير حُجَّة».

وهذا القول الذي خالف الحديثَ ليس قولاً لهم؛ لأنهم صرَّحوا بأنهم لا يُتَّبَعون فيما خالف الحديث، وأنَّ قولهم هو الحديث، ولقد كثرت جنايات المقلِّدين على أئمتهم في تعصُّبِهم لهم)[٢].

وقال ابن الشحنة رَحِمَهُ اللهُ: (إذا صحَّ الحديث، وكان على خلاف المذهب عُمِل بالحديث، ويكون ذلك مذهبه، ولا يُخرج مُقلِّدَه عن كونه حنفيّاً بالعمل به، فقد صحَّ عنه أنه قال: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي)[٣].

---

(١) إمام الكلام فيما يتعلَّق بالقراءة خلف الإمام، للكنوي (ص١٥٦).
(٢) إرشاد النقاد، (ص١٤٤ ـ ١٤٥).
(٣) تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ، (ص٣٧) وعزاه لابن الشحنة في نهاية النهاية.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في حديثه عن تمسُّك الإمام الشافعي بالأحاديث الصحيحة، وإعراضه عن الأخبار الواهية والضعيفة ـ: (ولا أعلم أحداً من الفقهاء اعتنى في الاحتجاج بالتمييز بين الصحيح والضعيف كاعتنائه، ولا قريباً منه، فرضي الله عنه، وهذا واضح جليٌّ في كتبه، وإنْ كان أكثر أصحابنا لم يسلكوا طريقتَه في هذا)[1].

ويدل كلام النووي على أن كثيراً من أصحاب الأئمة مقلِّدون، ولا ينتصرون للأحاديث؛ بل جلُّ اهتمامهم ودفاعهم عن المذهب، ولو كان ذلك على حساب السُّنَّة.

ويتحدَّث الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ في جنايات المقلِّدين الذين حرَّفوا معاني الأحاديث؛ ليوافق المذهبَ المَتبوع، فيقول: (ولقد عظمت جنايات المقلِّدين على أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أئمة مذاهبهم الذين تبرَّؤوا عن إثبات مقالٍ لهم يُخالف نصّاً نبويّاً، فإنها إذا وردت بخلاف ما قرَّره مَنْ قلَّدوه؛ حرَّفوها عن مواضعها، وحملوها على غير ما أراده ﷺ. . .

والحاصل أنَّ مَن اعتقد مذهباً من المذاهب؛ فإنه يؤدي ذلك إلى المحاماة عليه، وإلى إخراج الآيات والأحاديث عن معانيها التي أرادها الله ورسوله ﷺ. . .

فليحذر المؤمن المُؤثِر للحق على الخلق عن هذه الاعتقادات، وردِّ الأحاديث والآيات إلى مثل تأويل الفِرقة الباطنية، وكلُّ هذا من قبائح الاعتقادات المذهبية.

وإني لأخاف مِمَّن حرَّف الآيات والأحاديث؛ ليوافق اعتقاده أن يُقلَّب فؤادُه وقلبُه؛ فلا يُوفَّق لمعرفة الحق عقوبةً؛ كما فَعَله الله فيمن رَدَّ براهين النبوة وكذَّب بها؛ كما أسلفناه في قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠].

ولو تتبَّعت ما وقع لأهل التقليد من التحريف لجاء منه مجلد وسيع؛ ولكن مُرادنا النصيحة لا التَّشنيع، وهي تحصل بأقل مما سقناه، وأيسر مما

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات، (١/ ٧٤).

رقَمْناه)[١].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ للإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (يا أبا عبد الله! أنتم أعلم بالأخبار الصِّحاح مِنَّا؛ فإذا كان خبرٌ صحيح؛ فأعلمني حتى أذهب إليه كوفياً أو بصرياً أو شامياً)[٢].

ومن الفوائد المستقاة من مقولة الإمام الشافعي: (أنَّ لكل علمٍ من العلوم رجالاً منقطعين إليه منشغلين به، يُرجَعُ إليهم في أمر هذا العلم، لذلك فالحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً من شأنه أئمة الصنعة، وجهابذة علم الحديث، وصيارفة العلل.

وهذا من دين الشافعي حيث سلَّم هذا العلم لأهله، ولا ريب أنه من أهله.

وأنَّ مدار الفقه على علم النَّقل، وأنَّ علم الحديث حجَّة على سائر العلوم)[٣].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (وقد قال الشافعيُّ لأحمدَ ـ لَمَّا اجتمع به في الرحلة الثانية إلى بغداد سنة تسعين ومائة، وعُمْرُ أحمد إذْ ذاك نيف وثلاثون سنة ـ.

قال له: يا أبا عبد الله! إذا صحَّ عندكم الحديث؛ فأعلمني به أذهبُ إليه حجازيّاً كان أو شاميّاً أو عراقيّاً أو يمنيّاً.

يعني: لا يقولُ بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلَّا رواية الحجازيين، ويُنزِلون أحاديث مَنْ سِواهم منزلةَ أحاديثِ أهل الكتاب)[٤].

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ: (**وكم** قد خالف أبا حنيفة أبو يوسف

(١) إرشاد النقاد، (ص١٦٣ ـ ١٨٦).

(٢) حلية الأولياء، (٩/ ١٧٠)؛ مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (ص٤٤٩)؛ طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ٢٨١).

(٣) التعظيم والمنة في الانتصار للسُّنَّة، سليم بن عيد الهلالي (ص٧٠، ٧١) باختصار.

(٤) البداية والنهاية، (١٠/ ٣٦٠).

ومحمدٌ وزفرُ وغيرُهم من أصحابه؛ في مسائلَ لا تكاد تُحصى، **وكم قد** رجعوا عن مسألةٍ لَمَّا ظَهَر لهم فيها الدليل على خلاف ما كانوا وافقوا فيه.

وقد قال أبو يوسف ـ لَمَّا رجعَ عن قوله في «مقدار الصاع» وعن «صدقة الخضروات» وغيرها ـ: **لو رأى صاحبي** [يعني: أبا حنيفة] **ما رأيتُ؛ لرجَعَ كما رجعتُ.**

وإنما قال ذلك؛ لأنه يعلم من أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ أنه إذا ظهرَ له الدليل رجع إليه.

وَمنْ ظنَّ أنَّ أبا حنيفة أو غيرَه من أئمة المسلمين يتعمَّد مخالفةَ الحديثِ الصحيح أو غيرِه أو أنه إذا قال بالقياس ثم ظهَرَ له النَّص لا يرجع إليه؛ **فقد أخطأ عليهم**، بل لو تبيَّن له خطأ ذلك القياس لرجع عنه إلى ما هو أصحُّ منه، وإنْ لم يكن ثمَّ نصٌّ، فكيف إذا ظهر له النَّص، فإذا ساغ هذا لأصحاب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ كيف لا يسوغ لغيرهم، والرجوعُ إلى الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل)[1].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقد كان السلف الطَّيِّب يشتدُّ نكيرُهم وغضبُهم على مَنْ عارض حديثَ رسولِ الله ﷺ برأي أو قياس أو استحسان أو قول أحدٍ من الناس كائناً مَنْ كان، ويهجرون فاعلَ ذلك، ويُنكرون على مَنْ يَضرب له الأمثال، ولا يُسوِّغون غير الانقياد له والتسليم، والتلقي بالسمع والطاعة، ولا يخطر بقلوبهم التوقُّف في قبوله حتى يشهد له عمل أو قياس أو يوافق قولَ فلانٍ وفلان، بل كانوا عاملين بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وبقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

وبقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف: ٣] وأمثالها.

---

(١) الاتباع، (ص٤٠).

فدُفِعْنا إلى زمانٍ إذا قيل لأحدهم: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا، يقول: مَنْ قال بهذا؟ ويجعل هذا دفعاً في صدر الحديث، أو يجعل جهلَه بالقائل به حجةً له في مخالفة وترك العمل به، ولو نَصَحَ لنفسه لعلم أنَّ هذا الكلام من أعظم الباطل، وأنه لا يحلُّ له دفعُ سُنَنِ رسول الله ﷺ بمثل هذا الجهل، وأقبحُ من ذلك عذرُه في جهله إذ يعتقد أنَّ الإجماع مُنعقد على مخالفة تلك السُّنَّة، وهذا سوء ظنٍّ بجماعة المسلمين إذ ينسبهم إلى اتفاقهم على مخالفة سُنَّة رسولِ الله ﷺ، وأقبحُ من ذلك عُذرُه في دعوى هذا الإجماع، وهو جهله وعدم علمه بمَنْ قال بالحديث؛ فعاد الأمر إلى تقديم جهلِه على السُّنَّة، واللهُ المُستعان)[1].

وقال ابن القيم في «نونيته» ـ منكراً على مَنْ يُبْغِضُ أهل الحديث ـ: (فصلٌ: **في أنَّ أهلَ الحديثِ هم أنصارُ رسولِ الله ﷺ وخاصَّتُه، ولا يُبْغِضُ الأنصارَ رَجُلاً يُؤمن باللهِ واليومِ الآخِرِ**:

يا مُبغِضاً أهلَ الحديثِ وشاتِماً	أبْشِرْ بِعَقْدِ وِلايةِ الشيطانِ[2]
أوَ مَا عَلِمْتَ بأنهم أنصارُ دِيـ	ـنِ اللهِ والإيمانِ والقرآنِ؟
أوَ مَا عَلِمْتَ بأنهم أنصارُ الرَّسو	لِ هم بِلا شَكٍّ ولا نُكرانِ؟
ما ذَنبُهم إذْ خالَفُوك لِقَولِهِ	ما خَالفوه لأجلِ قَولِ فُلانِ[3]
لو وافَقُوكَ وخالفُوه كنتَ تَشْـ	ـهَدُ أنهم حَقّاً أُولُو الإيمانِ
لَمَّا تَحيَّزتُمْ إلى الأشياخِ وانْـ	ـحازوا إلى المَبْعوثِ بالقرآنِ
نُسِبُوا إليه دون كلِّ مَقالَةٍ	أو قائلٍ أو حَالَةٍ ومَكانِ[4]

---

(١) إعلام الموقعين، (٤/ ٢٤٤، ٢٤٥).

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٩].

(٣) أي: كلُّ ذنبهم أنهم خالفوك ـ أيها المعطِّل ـ من أجل قول نبيِّهم، وأنهم لم يخالفوا قولَه من أجل قول أحدٍ من الناس. ولكنهم لو خالفوه ووافقوك أنتَ كنتَ تشهدُ لهم بالإيمان.

(٤) يعني: أهلَ الحديث؛ لمَّا اتَّبعوا الرسول وانحازوا إليه صارت نِسبتُهم إليه؛ خلافاً =

المطلب الرابع
الفقهاء والمحدِّثون يُكمِّل بعضُهم بعضاً

بيَّن ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ بأنَّ أهلَ الحديث هم أهل الفقه، فقال: (وقد كان المحُدِّثون قديماً هم الفقهاء، ثم صار الفقهاءُ لا يعرفون الحديث، والمُحدِّثون لا يعرفون الفقه)[١].

وذَكَرَ ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ ـ «تلبيس إبليس» على بعض الفقهاء، فقال ـ: (كان الفقهاء في قديم الزمان هم أهل القرآن والحديث؛ فما زال الأمر يتناقص حتى قال المتأخِّرون: يكفينا أنْ نعرفَ آيات الأحكام من القرآن، وأنْ نعتمِدَ على الكتب المشهورة في الحديث؛ كسنن أبي داود ونحوها، ثم استهانوا بهذا الأمر أيضاً، وصار أحدهم يحتج بآيةٍ لا يعرف معناها، وبحديثٍ لا يدري أصحيحٌ هو أم لا، وربما اعتمَدَ على «قياسٍ» يُعارضه «حديثٌ صحيح» ولا يعلم؛ لقلة التفاته إلى معرفة النقل.

وإنما الفقه استخراجٌ من «الكتاب والسُّنَّة» فكيف يَستخرج من شيءٍ لا يعرفه. ومن القبيح: تعليق حُكمٍ على حديثٍ لا يدري أصحيح هو أم لا)[٢].

روى الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ بسنده إلى عبيد الله بن عمرو قال: (جاء رجلٌ إلى الأعمش؛ فسأله عن مسألةٍ، وأبو حنيفة جالس، فقال الأعمش: يا نُعمانُ! قُلْ فيها؛ فأجابه، فقال الأعمش: مِنْ أين قلتَ هذا؟ فقال: مِنْ حَديثِكَ الذي حدَّثْتَناه، قال: نعم، نحن صيادلة، وأنتم أطباء)[٣].

وقال الخطابي رَحِمَهُ اللهُ: (ورأيتُ أهلَ العلم في زماننا؛ قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديثٍ وأثر، وأهل فقهٍ ونظر، وكلٌّ واحدةٍ منهما لا تتميَّز عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من

= للذين اتَّبعوا أشياخهم واختلفت مقالاتهم، فنُسِبوا إلى قائلٍ أو مقالةٍ أو حالةٍ أو مكان. انظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، (٢/ ٥٧).

(١) صيد الخاطر، (ص١٤٥).

(٢) تلبيس إبليس، (ص١٠٣).

(٣) نصيحة أهل الحديث، (ص٤٤)، (رقم ٢٣).

البغية والإرادة؛ لأنَّ الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكلُّ بناءٍ لم يُوضَعْ على قاعدة وأساس فهو منهار، وكلُّ أساسٍ خلا عن بناءٍ وعمارةٍ فهو قَفْرٌ وخَراب.

ووجدتُ هذين الفريقين على ما بينهم؛ من التَّداني في المَحَلَّين والتَّقارب في المنزِلتين، وعمومِ الحاجة من بعضهم إلى بعض، وشمولِ الفاقة اللازمة لكلٍّ منهم إلى صاحبه ـ إخواناً متهاجرين ـ وعلى سبيل الحقِّ بلزوم التَّناصر والتعاون غير متظاهِرِين)[١].

وقال علي بن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (التَّفقة في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم)[٢].

وقال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المُتصدِّر للتَّصنيف في كتب الفقه ـ وإنْ بلغ في إتقانه وإتقان علم الأصول وسائر الفنون الآلية إلى حدٍّ يتقاصر عنه الوصف ـ إذا لم يُتقِنْ عِلْمَ السُّنَّة، ويَعرفْ صحيحَه من سقيمه، ويُعوِّلْ على أهله في إصداره وإيراده؛ كانت مُصنَّفاتُه مبنيةً على غير أساس؛ لأنَّ عِلمَ الفقه هو مأخوذٌ من عِلمِ السُّنَّة إلَّا القليل منه، وهو ما قد صرَّح بحُكمه القرآنُ الكريم، فما يصنعُ ذو الفنون بفنونه إذا لم يكن عالِماً بعلم الحديث، مُتقِناً له مُعَوِّلاً على المُصنَّفات المُدوَّنة فيه)[٣].

وقال الرامهرمزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ رداً على مَنْ يُبغض أهل الحديث من الحاقدين ـ: (... إلَّا تأدَّب بأدب العلم، وخَفَضَ جناحَه لِمَنْ تعلَّق بشيءٍ منه، ولم يُبَهرِجْ شيوخَه الذين عنهم أخذ وبِهِم تصدَّر، ووفَّى الفقهاءَ حقوقَهم من الفَضْل، ولم يبخَسْ الرواةَ حظوظَهم من النَّقْل، ورغَّبَ الرُّواةَ في التَّفقه، والمُتفقِّهةَ في الحديث، وقال بِفضْلِ الفريقين، وحضَّ على سلوك الطريقين؛

(١) معالم السنن، (١/ ٣). وانظر: الفِصام المُبتَدع بين أهل الفقه وأهل الحديث، عقيل بن محمد المقطري (ص٧٢).
(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص٣٢٠).
(٣) أدب الطلب ومنتهى الأدب، (ص٨٠).

فإنهما يَكْمُلان إذا اجْتَمَعا، ويَنقُصان إذ افترقا)[١].

* نصائح ووصايا للفقهاء والمُحدِّثين:

ما زال العلماء ينصحون المتفقهة والمحدِّثين ويوصونهم بوصايا نفِيسة، تنفعهم في مواصلة طريقهم إلى الله تعالى والدار الآخرة، ومن ذلك:

أولاً: وصية ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: (... أمَّا العالِم؛ **فلا أقولُ له**: اشبع من العلم، ولا اقتصر على بعضه.

بل أقول له: قدِّم المُهِمَّ؛ فإن العاقل مَنْ قدَّر عُمْرَه وعمل بمقتضاه، وإنْ كان لا سبيل إلى العلم بمقدار العمر، غير أنه يَبْني على الأغلب...

فإذا علِم العاقلُ أنَّ العمر قصير، وأنَّ العلم كثير، فقبيحٌ بالعاقل الطالبِ لكمال الفضائل؛ أنْ يتشاغل ـ مثلاً ـ بسماع الحديث ونسْخِه ليحصل كلَّ طريقٍ، وكلَّ روايةٍ، وكلَّ غريب.

وهذا لا يفرغ من مقصوده منه في خمسين سنةً؛ خصوصاً إنْ تشاغَلَ بالنَّسْخ ثم لا يحفظ القرآن، أو يتشاغل بعلوم القرآن ولا يعرف الحديث، أو بالخلاف في الفقه ولا يعرف النَّقْل الذي عليه مدار المسألة)[٢].

وقال ـ في موطن آخر ـ: (... فاللازم في العلم طلبُ المُهم، فرُبَّ صاحبِ حديثٍ حَفِظَ ـ مثلاً ـ؛ لحديث: «**مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ**»[٣] عِشرين طريقاً، والحديثُ قد ثَبَتَ من طريقٍ واحد، فشَغَلَه ذلك عن معرفةِ آداب الغُسْل)[٤].

وذكر ـ في موطن آخر ـ: (وقد كان المُحدِّثون قديماً هم الفقهاء،

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص١٦١).

(٢) صيد الخاطر، (ص٥٥).

(٣) رواه الترمذي، (١/١٤٣)، (ح٤٩٤) وقال: (حسن صحيح)؛ وابن ماجه، (١/١٥٧)، (ح١١٤١). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (١/٢٧٩)، (ح٤٩٢).

(٤) صيد الخاطر، (ص٦٨).

ثم صار الفقهاءُ لا يعرفون الحديث، والمُحدِّثون لا يعرفون الفقه.

فمَنْ كان ذا هِمَّةٍ ونَصَحَ نفسَه تشاغل بالمهم من كل علم، وجعل جُلَّ شُغلِه الفقه، فهو أعظمُ العلوم وأهمُّها)[1].

وأشار ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ **بأن على طالب العلم أن يتدرج في طلبه، واقترح ما ملخَّصه:**

١ ـ يبدأ بالقرآن وحفظه، وينظر في تفسيره نظراً متوسطاً.

٢ ـ إن أمكن أخذ القراءات السَّبع.

٣ ـ يأخذ شيئاً من النحو وكتب اللغة.

٤ ـ ثم يبدأ بأصول الحديث؛ كالصحاح والمسانيد والسنن، ومن حيث علم الحديث؛ كالصحاح والمسانيد فلينظر في أصول ذلك.

٥ ـ ثم ينظر في كتب التاريخ؛ ليعرف ما لا يستغنى عنه؛ كنسب رسول الله ﷺ وأقاربه وأزواجه وما جرى له.

٦ ـ ثم ليقبل على الفقه فلينظر في المذهب والخلاف، وليكن اعتماده على مسائل الخلاف فلينظر في المسألة وما تحتوي عليه فيطلبه من مظانِّه؛ كتفسير آيةٍ وحديثٍ وعلمِ لغة.

٧ ـ ويتشاغل بأصول الفقه وبالفرائض، وليعلم أن الفقه عليه مدار العلوم.

٨ ـ فإن اتَّسع الزمان للتزيُّد من العلم فليكن من الفقه؛ فإنه الأنفع.

٩ ـ ومهما فسح له في المهل فأمكنه التصنيف في علم؛ فإنه يُخَلِّفُ بذلك خَلْفَه خَلْفاً صالحاً[2].

ثانياً: **وصية الخطيب البغدادي** رَحِمَهُ اللَّهُ، إذ يقول: (ورسمتُ في هذا الكتاب ـ لصاحب الحديث خاصة، ولغيره عامة ـ ما أقوله نصيحةً مني له

---

(١) صيد الخاطر، (ص١٤٥).

(٢) انظر: صيد الخاطر، (ص٥٥) بتصرف واختصار. وانظر: الفِصام المُبتَدع بين أهل الفقه وأهل الحديث، (ص٩٣).

وغيره: عليه أنْ يتميَّز عمَّنْ رَضِيَ لنفسه بالجهل، ولم يكن فيه معنى يُلحِقه بأهل الفضل، وينظر فيما أذهب فيه مُعظَم وقتِه، وقطع به أكثرَ عُمرِه من كَتْبِ حديث رسول الله ﷺ وجَمعِه، ويبحث عن علم ما أُمِرَ به؛ من معرفة حلاله وحرامه، وخاصِّه وعامِّه، وفرضِه وندبِه، وإباحتِه وحظرِه، وناسخِه ومنسوخِه، وغير ذلك من أنواع علومه قبل فوات إدراك ذلك فيه)[١].

وقال أيضاً: (وليعلم أنَّ الإكثار من كتب الحديث وروايته؛ لا يَصير به الرجلُ فقيهاً، وإنما يتفقَّه باستنباط معانيه، وإنعام التفكير فيه)[٢].

ثالثاً: وصية الرامهرمزي رَحِمَهُ اللَّهُ لطلاب الحديث: (فتمسَّكوا ـ جبركم الله ـ بحديث نبيِّكم ﷺ، وتبيَّنوا معانيه، وتفقَّهوا به، وتأدَّبوا بآدابه، ودَعُوا ما به تُعَيَّرون؛ من تتبُّع الطُّرق، وتكثيرِ الأسانيد، وتَطلُّبِ شواذِّ الأحاديث، وما دلَّسه المجانين وتَبَلْبَلَ فيه المغفَّلون، واجتهدوا في أنْ تُوفُوه حقَّه؛ من التَّهذيب والضَّبط والتَّقويم؛ لتشرفوا به في المشاهد، وتنطلق ألسنتُكم في المجالس، ولا تَحْفَلوا بِمَنْ يعترض عليكم؛ حسداً على ما آتاكم اللهُ من فضله؛ فإنَّ الحديث ذِكْرٌ لا يُحبُّه إلَّا الذَّاكرون، ونَسَبٌ لا يُجهل بكلِّ مكان)[٣].

وهذا هو المنهج الوسطي المعتدل في التَّحصيل والطَّلَب؛ بحيث يجمع فيه الفقيه أدواته التي تُمكِّنه من الوصول إلى الرأي الصواب مُتَّبعاً سُنَّةَ النبي ﷺ دونما إفراطٍ أو تفريط.



(١) الفقيه والمتفقه، (١/ ٤٢٥).

(٢) الفقيه والمتفقه، (١/ ٤٣٠)؛ نصيحة أهل الحديث، (ص٣٧).

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص١٦١).



الفصل الخامس

الهاجرون للسُّنَّة حديثاً

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **طعن المستشرقين في السُّنَّة.**
- المبحث الثاني: **هجر العقلانيين للسُّنَّة.**
- المبحث الثالث: **طعن الحداثيين العرب في السُّنَّة.**
- المبحث الرابع: **إنكار القرآنيين للسُّنَّة.**

المبحث الأول

طعن المستشرقين في السُنَّة

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: أهداف الاستشراق.

المطلب الثاني: الطعن في (الوحي والرسالة).

المطلب الثالث: الطعن في (شخصية النبي ﷺ).

المطلب الرابع: الطعن في (السُنَّة النبوية).

المطلب الخامس: الطعن في (رواة الأحاديث).

المطلب السادس: الطعن في (منهج المحدثين).

المطلب السابع: عيوب المنهج العلمي عند المستشرقين.

المطلب الأول

أهداف الاستشراق

تمهيد:

اختلف الباحثون في وضع تعريفٍ محدَّدٍ للاستشراق؛ فَوُجِدَت عدَّة تعريفات له، ولكنها تدور جميعُها في فلك واحد، فهو مجموع الدراسات التي تُعْنَى بالحياة الشرقية؛ سواء الشرق الأقصى أو الشرق الأدنى، التي تهتم بدراسة أديانهم وتاريخهم وحياتهم الاجتماعية والعلمية، وغير ذلك من مجالات وأوجه الدراسات الاستشراقية.

ولكن نال العرب المسلمون القدرَ الأكبر من جانب الدراسات الاستشراقية، **وقد اختلف الباحثون كذلك في تاريخ بداية الدراسات**

الاستشراقية المتعلِّقة بمنطقتنا وهي المنطقة العربية الإسلامية، ومما لا شك فيه أننا **لا بد أنْ نُفرِّق عند التأريخ لها بين حالين**:

الأُولى: جهود فردية وصلات طبيعية بين الشرق والغرب، فهذه بدأت منذ فترة مُبكِّرة، تكاد تتوازن مع بداية ظهور الإسلام وظهور دعوة النبي ﷺ، وإرسال البعوث إلى أقطار الغرب، واستقبالهم في الشرق للسؤال عن الإسلام ومعرفته.

الثانية: جهود مُنظَّمة ومدعومة من قِبَل حكومات وكنائس الغرب، فهذه بدأت مع نهاية الحروب الصليبية على الشرق الإسلامي؛ إذ تيقَّنوا عدم قدرتهم على الانتصار المادي على المسلمين، فأرادوا وسيلةً أُخرى يَدخلون بها بلادَهم ويغزونهم من داخلها، فكانت الدراسات الاستشراقية.

تحديد مصطلح الاستشراق:

أول ما يتبادر إلى الذهن أنَّ كلمة «الاستشراق» مشتقَّة من كلمة «شرق» وقد أُضيف إليها الألف والسين والتاء؛ لتفيد طلب الشيء. فيصبح المعنى: طلب لغات الشرق وعلومه وآدابه وتاريخه أو التعرف على العالم الشرقي من خلال الدراسات اللغوية والدينية والتاريخية والاجتماعية وغيرها[(١)].

ويُعرَّف الاستشراق ـ في صورته العامة ـ بأنه: (اتجاه فكري غربي يقوم بدراسة حضارة الأمم من جوانبها الثقافية والفكرية والدينية والاقتصادية والسياسية كافة، لغرض التأثير فيها)[(٢)].

ومن أبرز التعريفات الاصطلاحية للاستشراق:

١ ـ تعريف «**إدوارد سعيد**» في كتابه «الاستشراق»: (بأنه أسلوب غربي

---

(١) انظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، (ص٢٤، ٢٥)؛ من افتراءات المستشرقين الفرنسيين على السُنَّة، د. بلقاسم محمد الغالي (ص٢٥١) ضمن بحوث المؤتمر الدولي الثاني (المستشرقون والدراسات العربية والإسلامية) مصر ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

(٢) الاستشراق وموقفه من السُنَّة النبوية، (ص٤).

للهيمنة على الشرق، وإعادة صياغته وتشكيله وممارسة السلطة عليه)[١].

٢ ـ تعريف «**أحمد عبد الحميد غراب**»: (إنَّ الاستشراق دراسات «أكاديمية» يقوم بها غربيون من أهل الكتاب للإسلام والمسلمين من شتى الجوانب: عقيدةً، وثقافةً، وشريعةً، وتاريخاً، ونظماً، وثروات، وإمكانيات... بهدف تشويه الإسلام، ومحاولة تشكيك المسلمين فيه، وتضليلهم عنه، وفرض التبعية للغرب عليهم، ومحاولة تبرير هذه التبعية بدراسات ونظريات تدَّعي العلمية والموضوعية، وتزعم التفوق العنصري والثقافي للغرب المسيحي على الشرق الإسلامي)[٢].

٣ ـ وقد أضاف «**د. مازن مطبقاني**» تعريفاً أوسع مما سبق؛ ليشمل نطاقاً واسعاً له واقع ملموس في واقعنا المعاصر، فقال: (إنَّ الاستشراق هو كلُّ ما يصدر عن الغربيين من أوروبيين «شرقيين وغربيين بما في ذلك السوفيت» وأمريكيين، من دراسات أكاديمية «جامعية» تتناول قضايا الإسلام والمسلمين في العقيدة، وفي الشريعة، وفي الاجتماع، وفي السياسة، أو الفكر أو الفن.

كما يُلحق بالاستشراق كلُّ ما تبثه وسائل الإعلام الغربية سواء بلغاتهم أو باللغة العربية من إذاعات أو تلفاز أو أفلام سينمائية أو رسوم متحركة أو قنوات فضائية، أو ما تنشره صحفهم من كتاباتٍ تتناول المسلمين وقضاياهم.

كما أنَّ من الاستشراق ما يخفى علينا؛ مما يقرره الباحثون والسياسيون الغربيون في ندواتهم ومؤتمراتهم العلنية أو السِّرية.

ويمكننا أنْ نُلحِق بالاستشراق ما يكتبه النصارى العرب من أقباط ومارونيين وغيرهم، ممن ينظر إلى الإسلام من خلال المنظار الغربي، ولا بد أنْ نُلحِق بالاستشراق ما ينشره الباحثون المسلمون الذين تتلمذوا على أيدي المستشرقين، وتبنَّوا كثيراً من أفكار المستشرقين؛ حتى إن بعض هؤلاء التلاميذ تفوَّق على أساتذته في الأساليب والمناهج الاستشراقية، ويدل على ذلك

---

(١) انظر: رؤية إسلامية للاستشراق، أحمد عبد الحميد غراب (ص٧، ٨).

(٢) رؤية إسلامية للاستشراق، (ص٩).

احتفال دور النشر الاستشراقية بإنتاج هؤلاء ونشره باللغات الأوروبية على أنها بحوث علمية رصينة، أو ما يترجمونه من كتابات بعض العرب والمسلمين إلى اللغات الأوروبية)[1].

عداوة الاستشراق للإسلام:

من أهم ما ينبغي على المسلم إدراكه في الحياة، العدوُّ الذي يتربص به وبدينه من كل جانب، ويحاول أن ينقضَّ عليه لاستئصاله، وانتزاع عقيدته من واقع حياته. وهذا العدو يظهر بأشكالٍ كثيرة ومتنوعة، **فأحياناً** يكون بصورة استعمار عسكري يغزو البلاد وينهب الخيرات، **وأحياناً** يكون تحت شعارات إنسانية وحقوق الإنسان، ويأتي **أحياناً** أخرى بهدف الحوار الحضاري أو المعرفي، وكلها صور مختلفة ولكن الهدف واحد؛ هو استعمار البلاد، واستعمار العقول حسب ما تُملي عليهم مبادئهم ومصالحهم.

وأخطر هذه الأنواع ذلك الذي يتغلغل داخل الأمة عبر الثقافة والمعرفة، ومنه ما يُسمَّى بالاستشراق، فإنه عدو خطير بكل أدواته ووسائله؛ لأنه يحارب بالشبهة من خلال بعض ما يتوافر لديه من أحداثٍ تاريخية، أو روايات غير صحيحة، ولكنه يضعها في ثوبٍ يُثير الانتباه، ويشكك الضعفاء من أبناء الأمة في أمر دينهم وتاريخهم، مستفيداً من بعض الصراعات التي حدثت في التاريخ الإسلامي في القرون الأُولى لهذا الدين.

وهذا العدو خطير؛ لأنه مدعوم بأشياء كثيرة ومن أطراف متعددة، فتدعمه بعض الدول الكبرى والمؤسسات العلمية في الغرب والشرق، التي لها شهرة معرفية لدى معظم دول العالم، هذا فضلاً عن القيادات التي ترأس هذه المؤسسات وعلاقاتهم مع الساسة الكبار في دولهم الاستعمارية.

وقد فرض المستشرقون دراساتهم وأبحاثهم المتعلِّقة بالإسلام حتى على الهيئات الدولية للاعتماد عليها في بحثها عن الإسلام والمسلمين ـ على الرغم

---

(١) الاستشراق، د. مازن بن صلاح مطبقاني (ص٦).

من وجود دول إسلامية منتسبة إلى هذه الهيئات الدولية ـ، وفي ذلك يقول د. محمود حمدي زقزوق: (الغريب أنَّ الهيئات العالمية؛ مثل اليونسكو هي هيئة دولية ـ فيها الدول الإسلامية ـ تستكتب المستشرقين بوصفهم متخصِّصين في الإسلاميات، وللكتابة عن الإسلام والمسلمين في الشاملة التي تُصدِرها اليونسكو عن «تاريخ الجنس البشري وتطوره الثقافي والعلمي»)[(١)].

كما أنه (مرَّت على العرب والمسلمين ـ بل الشرقيين بوجه عام ـ فترة من الزمن كان كل ما يصدر عن الغرب عنهم قضايا مُسلَّمة لا مجال فيها للنقاش، واعتُبرت بحوث المستشرقين والمُستعربين وعلماء الدراسات الإسلامية من الغربيين نموذجاً يُحتذى ومثلاً أعلى، وصارت الاقتباسات المأخوذة عنهم زينة كتابات الشرقيين والعرب والمسلمين، وغدت النتائج التي انتهى إليها الأوَّلون منطلقات ومرتكزاً للآخَرين)[(٢)].

وفي الوقت المعاصر لا يكاد يجد المرء مجلةً أو صحيفة أو وسيلة من الوسائل الإعلامية مرئية أو مسموعة إلَّا وفيها ذِكر أو إشارة إلى شيء عن الاستشراق أو يمتُّ إليه بصلة قريبة أو بعيدة[(٣)].

أهم أهداف الاستشراق:

وضع هذا العدو المُتمثِّل في الاستشراق والمستشرقين أمامهم عدَّة أهدافٍ من أجل الوصول إلى تحقيقها، وهذه الأهداف كثيرة ومتفاوتة من حيث الأهمية بالنسبة لهم؛ **فمن أهمها**: منع انتشار الإسلام في أوروبا وغيرها، والحقد ضد المسلمين، وتأييد الغزو الاستعماري لبلاد المسلمين والعمل على تحطيم المقاومة الإسلامية، وتشكيك المسلمين في صحة رسالة النبي ﷺ، وإنكار كون الإسلام ديناً من عند الله تعالى، والتشكيك في صحة الحديث

---

(١) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، محمود حمدي زقزوق (ص١٥).
(٢) مجلة العربي، الكويت، عدد: (٢٠٢) سنة (١٩٧٩م)، (ص٣٤).
(٣) انظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، (ص١٣)؛ الاستشراق، إدوارد سعيد (ص٣١٩).

النبوي، والتشكيك في قيمة الفقه الإسلامي، والتشكيك في قدرة اللغة العربية، وإضعاف ثقة المسلمين بتراثهم وهكذا.

والغاية الأخيرة لهم هي جعل الدين الإسلامي مجرد أسطورةٍ ليس له حقيقة ربانية، وإنما هو مزيج من الآراء والأفكار التي اقتُبِست من بعض الأشخاص؛ مثل «بَحِيرا الراهب» وغيره، ومن الأديان الأخرى؛ كاليهودية والنصرانية، لذلك بادر هؤلاء المستشرقون إلى الطعن في أركان هذا الدين ومصادره الأصلية التي هي مصدر الأحكام والتشريعات، إذ أعلنوا حرباً فكرية شعواء على القرآن الكريم، وعدّ الوحي ضرباً من الصرع أو الجنون.

المستشرقون جنودٌ للاستعمار:

أفاد الاستعمار من التراث الاستشراقي؛ حيث استطاع تجنيد طائفة من المستشرقين لخدمة أغراضه وتحقيق أهدافه، وتمكين سلطانه في بلاد المسلمين، فنشأت رابطة قوية بين الاستعمار والاستشراق، فكان الاستعمار يستعين بما يُقدِّمه المستشرقون من خبرات ومعلومات عن طبيعة البلاد الشرقية عموماً والإسلامية خصوصاً حول مختلف الجوانب الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية؛ وليس أدل على ذلك من أنَّ «نابليون» كان متسلِّحاً بفريق من المستشرقين في حملته على مصر سنة ١٧٩٨م معتمداً دراساتهم في التعرُّف على طبيعتها وطبيعة أهلها[١].

كما أنَّ خبراء «الشرق الأوسط» الذين يقدِّمون المشورة لصانعي السياسة في أمريكا ـ صاحبة الاستثمارات الضخمة في الشرق الأوسط ـ مفعمون بالاستشراق عن بكرة أبيهم[٢].

وبعد أن التقت مصالح الكنيسة، والصهيونية، والدول الاستعمارية؛ على

---

(١) انظر: الاستشراق، إدوارد سعيد، ترجمة: كمال أبو ديب (ص١٠٧)؛ المستشرقون والسُّنَّة، د. سعد المرصفي (ص١٨).

(٢) انظر: الاستشراق، (ص٣١٨).

إضعاف المسلمين وعلموا أنَّ سَرَّ وحدتهم وقُوَّتِهم ومَنَعتِهم يكمن في تمسكهم بالكتاب والسُّنَّة؛ **ولمَّا كان من الصعب عليهم أن ينالوا من القرآن الكريم، وجَّهوا سهام مطاعنهم نحو السُّنَّة النبوية**؛ لكونها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ويقوم تفصيل التشريع عليها، مستغلِّين بعض الأحاديث الموضوعة، والخلافات التاريخية بين المسلمين، ولم تسلم الأحاديث الثابتة من طعنهم فيها سنداً ومتناً، وتشكيكاً في صحة نسبتها إلى النبي ﷺ عن طريق ادِّعاء الوضع فيها، وبث الشبهات حولها، والطعن في رسالة النبي ﷺ وشخصه الكريم، لكنَّ آمالهم قد خابت وجهودهم ضاعت وباءت بالفشل الذريع؛ بفضل الله تعالى الذي قيَّض للسُّنَّة النبوية رجالاً يذودون عنها ويزيلون ما يحاك حولها من شبهات وافتراءات، على أسس علمية ومنهجية نزيهة، وقواعد وضوابط لم يشهد تاريخ البحث العلمي لها نظيراً، فظلت السُّنَّة النبوية صافيةً كما تركها صاحبها ﷺ وستظل كذلك ما دام هناك إسلام ومسلمون، ولله الحمد من قبل ومن بعد[١].

إحصاءات مخيفة عن الاستشراق:

الاستشراق ليس مشروعاً فرديّاً، وإنما هو مؤسسة متضامنة متعاونة على اختلاف البلدان التي ينتسب إليها المستشرقون، وعلى اختلاف اللغات التي ينطقها المستشرقون، وعلى اختلاف سياسات الدول التي ينتمون إليها.

ومنذ أكثر من «مائة وخمسين» سنة حتى الوقت الحاضر يصدر في أوروبا بلغاتها المختلفة كتاب «كلَّ يوم» عن الإسلام، وتقول الإحصاءات: بأنَّ «ستين ألف» كتاب قد صدر بين ١٨٠٠ ـ ١٩٥٠م؛ أي: عبر قرن ونصف، ويوجد في أمريكا حوالي «خمسين» مركزاً مختصّاً بالعالم الإسلامي، والمستشرقون يصدرون الآن أكثر من «ثلاثمائة» مجلة متنوِّعة بمختلف اللغات، وتم عقد أكثر

---

(١) انظر: الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النبوية، أ. د. فالح بن محمد الصغيِّر (ص١، ٢) ضمن بحوث ندوة (عناية المملكة العربية السعودية بالسُّنَّة والسيرة النبوية) المدينة النبوية؛ المستشرقون والحديث النبوي، د. محمد بهاء الدين (ص٩، ١٠).

من «ثلاثين» مؤتمراً دورياً خلال المائة سنة الأخيرة، سوى المؤتمرات الإقليمية، والندوات، ويكفي أنَّ بعض المؤتمرات؛ مثل «مؤتمر أوكسفورد» ضمَّ قرابة «تسعمائة» عالم ومختص، فلماذا كل هذا الاهتمام بالإسلام، وبالشرق، وبالعرب، وبالقضايا التي تتَّصل بمنطقة بعيدة عنهم؟

ما يُستنبطُ من الاستشراق والمستشرقين:

ومِمَّا سبق يتبيَّن لنا، ما يلي:

١ ـ أنَّ الاستشراق هو حركة علمية (أكاديمية) من أهل الكتاب؛ من شرقيين وغربيين وأمريكيين وغيرهم ممن ينظر إلى الإسلام بالمنظار الغربي.

٢ ـ تشويه الإسلام وتشكيك المسلمين في دينهم، وذلك بالطعن في أهم مصادر التشريع: القرآن، والسُّنَّة، وتاريخ المسلمين.

٣ ـ إنشاء مجتمعات تابعة للغرب في الفكر والاقتصاد والسياسة والاجتماع؛ ليسهل استغلالهم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

٤ ـ أن الاستشراق ذو علاقة وطيدة مع الاستعمار، فلا استعمار بدون استشراق، ولا استشراق من غير دول استعمارية.

٥ ـ أن الاستشراق له علاقة بالتنصير؛ لأنَّ معظم المستشرقين من أهل الكتاب، يبذلون قصارى جهدهم في سبيل أن يُحوِّل المسلمون دينَهم إلى النصرانية، وهذا ما أكدته البعثات التنصيرية التي كانت تُرافق الاستعمار في البلاد الإسلامية.

٦ ـ أن كثيراً من المستشرقين يفتقدون المنهجية العلمية في طرح شبهاتهم وأباطيلهم، فهم يحتجون ببعض الموضوعات من الآثار والروايات الموضوعة التي لا أصل لها في الواقع، وأحياناً كثيرةً لا يعتمدون على شيء، وإنما يعتمدون على وساوس شياطينهم لتشكيك الأمة في دينها[١].

---

(١) انظر: الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النبوية، (ص٦، ٧).

«العرب والمسلمون» محور دراسات الاستشراق:

ويُعَدُّ العرب والمسلمون هم المركز الذي تدور حوله دراسات الاستشراق أكثر من بقية الأمم والشعوب، **ومن المُلفَت للنظر: أنَّ نوعية الدراسات التي تناولت الإسلام والمسلمين تختلف عن بقية أرجاء الشرق، فقد اتَّسمت الدارسات المُتعلِّقة بالإسلام والمسلمين بالتحيُّز والتعصُّب، والانفعالات المختلفة**، ولماذا لا تتَّسم بذلك الدراسات عن البوذية أو الهندوسية أو الثقافات الأخرى؛ كالصين مثلاً؟

والجواب على ذلك يتَّضح في مراجعتنا للاستشراق في بداية نشاطه الذي يرتبط بقصة الصراع بين المسلمين والغرب من خلال فتح الأندلس، ومن خلال الحروب الصليبية، ومن خلال الصراع في صقلية وجنوب أوروبا، فأوروبا تخشى من غزوٍ إسلامي فكري في تلك الفترة، ومن هنا أُنشئت مراكز الدراسات الاستشراقية المختلفة في أوروبا بإذن من «البابوات» وبتنسيق «المجالس الكنسية».

واستمر هذا الصراع الفكري الديني إلى أنْ ظهرت «المرحلة الجديدة» المقترنة «بالتوسع الاستعماري»، عندئذ صار من مهام الحكومات أنْ تُسخِّر عدداً كبيراً من الباحثين؛ ليكتبوا في الإسلام والمسلمين باللغات الأوروبية، ولسان حال هذه الحكومات الاستعمارية يقول: إذا كانت هذه هي صورة المسلمين فلا تلومونا إذا اقتحمنا ديارهم، واستنزفنا خيراتهم، وتعصَّبنا ضدَّهم؛ لأن القوم يتَّسمون بخصائص عقلية وجنسية وثقافية لا تمكِّنهم من النهوض بأنفسهم، وهم بحاجة إلى عوننا، ونحن نعمل لصالح الحضارة الإنسانية! واستمر هذا الخطاب عبر «قرن» من الزمان، وهو القرن «التاسع عشر» الذي اشتدَّ فيه الاستشراق، واشتدت فيه مؤسساته بمساندة من الحكومات الأوروبية.

ومنذ مطلع «القرن العشرين» حتى وقتنا الحاضر نعلم كيف برزت منطقة «الشرق الأوسط» وأهمية هذه المنطقة استراتيجيّاً واقتصاديّاً، وبالتالي فإن الدراسات الاستشراقية استمرَّت واتَّصلت، كما أنَّ مؤتمرات المستشرقين

واصلت طريقها بدعم من الحكومات ومن المؤسسات ومن الأفراد الأغنياء في أمريكا وأوروبا.

وظهرت دراسات «تحليلية» كثيرة في القرن «العشرين» عن الإسلام والمسلمين، والقرآن الكريم، والسُّنَّة النبوية، والسيرة النبوية، والثقافة الإسلامية، والشريعة الإسلامية، **وجل هذه الدراسات تستهدف شيئاً أساسياً: هو تصوير النبي ﷺ على أنه «مصلح اجتماعي» وليس نبيّاً مرسلاً**[1].

وهم في سبيل هذا أنفقوا أموالاً طائلة على البحث وعلى المشاريع الفكرية التي تُمكِّنهم من ذلك، ويكفينا أن نذكر في هذا الصدد قيام المستشرقين بوضع «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، الذي اشترك في إعداده عدد كبير من المستشرقين بقيادة «فنيسنيك»، وأنفقت عليه خمس دول، فخرج معجماً رائعاً وعملاً مميَّزاً، كما وضع «فنيسنيك» كتاب: «مفتاح كنوز السُّنَّة» للتسهيل على الباحثين من المستشرقين البحث في مواضيع السُّنَّة؛ بغية التشكيك فيها.

إذاً، لم يكن الهدف من وراء وضعهم لهذين العملين هو خدمة السُّنَّة النبوية، وإنما أرادوا أنْ يُفتِّشوا فيها فيجمعوا الشُّبه، وبالتالي يُشكِّكون في صدقها وصدق رواتها، فينقضونها ويقضون عليها.

ولكن ولله الحمد والمنة، لم يتمكَّنوا، ففشلوا إلَّا في الترويج لأفكارهم الضالة التي تلقفتها عُصابةٌ من أهل الإسلام مِمَّن لا حظَّ لهم في علم الحديث والسُّنَّة، ولا حتى في علم الشريعة الغَرَّاء فردَّدوا أقوالهم بغير علم، وانطلت عليهم شُبَهُهم بغير فهم.

والعجيب أن يستفيد المسلمون من هذين الكتابين أيما إفادة، رغم ما وُضِعَا له؛ فبدلاً من أنْ يكونا عوناً على هدم السُّنَّة، صارا سبباً في التسهيل على علماء المسلمين في تخريج حديث رسول الله ﷺ وعَزْوِهِ إلى مصادره، وهذا من إعجاز الله تعالى، إذ قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ

---

(١) انظر: موقف الاستشراق من السيرة والسُّنَّة النبوية، د. أكرم ضياء العمري (ص٦ ـ ١٣).

لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةٗ ثُمَّ يُغۡلَبُونَۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحۡشَرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأنفال: ٣٦]؛ وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴿٩﴾﴾ [الصف: ٨ ـ ٩].

المطلب الثاني

الطعن في (الوحي والرسالة)

باديً ذي بدء: لا بد من التأكيد على أنَّ نبوة سيدِّنا محمد ﷺ ثابتة، وهي حقيقة يقينية، لا يَضُرُّها مَنْ أنكرها، ولا يُضيرها عنادُ معاندٍ أو كافر، فهو ﷺ سيِّد الخلق والبشر؛ بل سيد ولد آدم يوم القيامة، وأفضل الأنبياء والمرسلين، وقد أقرَّ بنبوَّته الأنبياء والرسل والملائكة أجمعون، وأيَّده الله تعالى بمعجزات وآيات وبراهين تُثبِت نبوَّته؛ ومن أعظمها القرآن الكريم.

وإنَّ الطعن في رسالة النبي ﷺ؛ يعني: هدم الدين بالكامل، لذلك ركز هؤلاء المستشرقون على الطعن في حقيقة الرسالة والوحي من السماء؛ ليكون بمثابة هدم الصرح الذي يرتكز عليه الإسلام بالكامل، وذلك بالتشكيك في أصل الدين، ومنبع أحكامه، وأوامره ونواهيه، وبالتالي تتساقط المبادئ الأخرى تلقائياً، وهذا الأسلوب العدائي الناتج عن الحقد الغائر في صدور أولئك القوم كان الأسلوب نفسه الذي مارسه كبراء قريش وزعماء الشرك في الصدر الأول من عهد هذا الدين، حيث اتهم المشركون الرسول ﷺ بأنَّ ما يأتي به ليس إلَّا نوعاً من الجنون أو صرعاً ينتابه في بعض الأحيان، فيأتيه وهو في حالته هذه بعض الأمور فيبثها على الصحابة من حوله، أو هو نوع من السحر يتعامل من خلاله مع الجن فيعلمونه أموراً يجهلها المجتمع العربي في ذلك الوقت، وغيرها من الافتراءات والأكاذيب التي لا سند لها ولا دليل، فكان ذلك بمنزلة طعن في الوحي والتشكيك فيه(١).

---

(١) انظر: الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النبوية، (ص٢٠).

ومن أجل التشكيك في الوحي والرسالة؛ فإنَّ المستشرقين قد أثاروا شُبَهاً وشبهات حاولوا خلالها إثبات صحة ما ذهبوا إليه، ومن أهمِّها ما يلي:

١ ـ الزعم بأنَّ النبي ﷺ كان مصاباً ببعض الأمراض العقلية النَّفسية التي أثَّرت عليه تأثيراً بالغاً، وذهبوا إلى تحديد ذلك فقالوا: إنه كان مريضاً بالصرع، وأنَّ ما يعتريه في ساعات الوحي؛ إنما هي نوبات الصرع التي كان يسمع أثناءها كلاماً ردَّده فأصبح قرآناً، **ونتج من ذلك ما ادَّعى أنه وحي من الله**، وذهب إلى هذا الرأي كلٌّ من:

أ ـ «واشنطن إرفنج» حيث قال: (إنَّ محمداً كان يُصاب برعدة عنيفة، ثم بنوعٍ من الإغماء أو التَّشنُّجات، وفي خلال ذلك ينحدر من جبهته سيل من العرق البارد، فكان يرقد وعيناه مغلقتان، وقد انتشر الزَّبد حول فمه... وكانت زوجته عائشةُ ومولاه زيدٌ مِمَّن وصفوا هذه الحالة، وذكروا أنها تحدُث له نتيجة نزول الوحي عليه، وقد انتابته هذه الحالة عدة مرات في مكة قبل نزول القرآن وخافت خديجةُ عليه، إذ ظنَّت أنها نتيجة تأثير الأرواح الشريرة، وأرادت استدعاءَ أحدِ المشعوذين ليفحصه، ولكنَّ محمداً نهاها عن ذلك، فكان لا يُحِبُّ أنْ يراه أحد خلال هذه النوبات)[١].

ب ـ ويقول **«هنري ماسيه»**: (ووَفْقاً للتقاليد فإنَّ محمداً تلقَّى في بادئ الأمر نوعاً من الدَّوي فصار كأنه مصاب بالحمَّى، وشحب لونه، وارتجف وتدثَّر بدثار، وهناك بعض المؤرخين ـ والبيزنطيون منهم على الخصوص ـ تحدَّثوا عن الصرع الذي يمكن أن يكون محمد مصاباً به، ومن المعلوم في القرون الوسطى في الشرق كما في الغرب أنَّ هؤلاء المرضى كانوا يتخيَّلون كأنَّ روحاً تمتلكهم، وقد أصبحت النوبات عند محمدٍ مألوفة كثيراً ابتداء من الوحي الأوَّل الذي حدث في شهر رمضان)[٢].

---

(١) حياة محمد، واشنطن إرفنج، ترجمة: د. علي حسني الخربوطلي (ص٤٨).

(٢) دراسات في الاستشراق ورد شبه المستشرقين حول الإسلام، د. علي علي شاهين (ص ١٢٤ ـ ١٢٥).

ج ـ وزعم «**شبرنجر**» و«**غوستاف فايل**» وغيرهما أنَّ النبيَّ ﷺ كان مصاباً بحالاتٍ من الصرع يغيب فيها عن الناس وعمَّا حوله، ويظل فيها ملقًى على أثرها بين الجبال لمدة طويلة، يسمع له على أثرها غطيط النائم، ويتصبَّب عرقاً، ويثقل جسمه، وتعتريه التشنُّجات، وتخرج منه الرغوة، فإذا أفاق ذكر أنه أوحي إليه، وتلا على أتباعه ما يزعم أنه وحي من الله، وهو ليس وحياً بل هي نوبات صرع واضطرابات عصبية[١].

٢ ـ واعتبرها بعضُهم حالةَ هستيريا، وتَهيُّجاً عَصَبياً؛ فادَّعوا أنَّ حالة الهوس والهستيريا والتهييج العصبي يظهر أثرها عليه في مزاجِه العصبي القلق، حتى كان يصل به الأمر ألَّا يُفرِّق بين تعاقب الليل والنهار، وقد هزل على إثرها جسمه، وشحب لونه، وخارت قواه[٢].

٣ ـ واعتبرها بعضُهم نوعاً من الهَوَس، يقول «**غوستاف لوبون**»: (ويجب عدُّ محمدٍ من فصيلة المتهوِّسين من الناحية العلمية كما هو واضح، وذلك كأكثر مُؤسِّسي الديانات)[٣].

وذهب «**ثيودور نولدكه**» إلى أنَّ محمداً كانت تنتابه نوبات عنيفة من الانفعال جعلته يظن أنه تحت تأثيرٍ إلهي، ويظن أنه يتلقَّى وحياً[٤].

وقد اعتمد المستشرقون في مزاعمهم هذه على «أحاديث بدء الوحي» ولكنهم خرجوا بها عن حقيقتها، وأوَّلوها تأويلاً باطلاً؛ كي يُحقِّقوا مطامِعَهم

---

(١) انظر: الإسلام والمستشرقون، نخبة من العلماء (ص٢٠٢)؛ الاستشراق دراسة تحليلية تقويمية، د. محمد عبد الله الشرقاوي (ص١٣٥)؛ آراء المستشرقين حول القرآن وتفسيره، (١/ ٣٩٨).

(٢) انظر: الإسلام في تصورات الغرب، د. محمود حمدي زقزوق (ص٩٢)؛ الوحي القرآني في المنظور الاستشراقي ونقده. د. محمود ماضي (ص١٠٩).

(٣) حضارة العرب، غوستاف لوبون، ترجمة: عادل زعيتر (ص١١٤).

(٤) انظر: الاستشراق دراسة تحليلية تقويمية، (ص١٣٦). شبهات المستشرقين حول الوحي والرد عليها، د. إبراهيم خليفة عبد اللطيف (ص٧، ١٢، ١٧) ضمن بحوث المؤتمر الدولي الثاني (المستشرقون والدراسات العربية والإسلامية) مصر ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

في النَّيل من الدِّين، وغايةُ ما تدل عليه هذه الأحاديث: هو عِظَمُ القولِ المُنزَّل على محمدٍ ﷺ وثِقَلُه، وما كان يترتَّب عليه من عَرَق أو ثُقْلٍ في جسمه أو مظاهر أُخرى، لم تكن تُفقِده الوعيَ والإدراكَ والحِس، فهي بعيدة كلَّ البعد عن المسِّ أو السِّحر أو الصَّرع والتي يَفقِد فيها صاحبُها إدراكَه ووعيَه وحِسَّه، ثم لا يكاد يُفيق صاحبُها إلَّا وقد نسي كلَّ شيءٍ حدث له في وضعه هذا.

٤ ـ وزعم بعضُ المستشرقين أنَّ الوحي الذي جاء به رسول الله ﷺ أمر ذاتي من داخل نفسه، وخياله الواسع، وعقله المُتوقِّد ذكاءً؛ أي: أنه وحي نَفْسِي، وليس وحياً حقيقيّاً:

* يقول «**بروكلمان**»: (بينما كان بعض معاصري النبي يكتفون بوحدانية عامة، كان محمد يأخذ بأسباب التَّحنُّث والتَّنسُّك، ويسترسل في تأملاته حول خلاصه الروحي، ليالي بطولها في غار حراء قرب مكة، لقد تحقق عنده أن عقيدة مواطنيه الوثنية فاسدة فارغة، فكان يضج في نفسه هذا السؤال، إلى متى يمدهم الله في ضلالهم، ما دام هو ﷻ قد تجلى، آخر الأمر، للشعوب الأخرى بواسطة أنبيائه؟ وهكذا نضجت في نفسه الفكرة أنه مدعو إلى أداء هذه الرسالة؛ رسالة النبوة، ولكن حياءه الفطري حال بينه وبين إعلان نبوَّته فترةً غير قصيرة، ولم تتبدَّ شكوكه إلَّا بعد أنْ خضع لإحدى الخبرات الخارقة في غار حراء. ذلك بأنَّ طائفاً تجلَّى له هناك يوماً، هو الملك جبريل، على ما تمثله محمد فيما بعد، فأوحى إليه، أن الله قد اختاره لهداية الأمة، وآمنت زوجه في الحال برسالته المتقدمة، وتحرر هو نفسه من آخر شكوكه بعد أن تكررت الحالات التي ناداه فيها الصوت الإلٰهي وتكاثرت. ولم تكد هذه الحالات تنقضي حتى أعلن ما ظنَّ أنه قد سمعه كوحي من عند الله)[1]، **فانظر إلى هذا المكر الخبيث والتَّعصُّب المقيت؛ حيث أثبتَ الوحيَ والرسالةَ والنبوةَ لشعوبٍ أُخرى**، وبالقطع يَقصِد بهم أنبياء بني إسرائيل إلى عيسى ﵇، وفي الوقت نفسِه ينفي عن محمدٍ ﷺ صفةَ النبوة ويَسْلُبُها منه، مُسَلِّماً له بارتقائه

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان (ص٣٦).

الروحي ورياضته النَّفسية التي جعلته يظنُّ أنه نبي، فمَدَحَ وذَمَّ في وقتٍ واحد، ومَنَحَ ومَنَعَ في وقتٍ واحد، وجَوَّز وحال في وقتٍ واحد؛ فجمع بين المُتَناقِضات مُجَنِّباً المنطِقَ والعقل؛ من أجل أهوائه ورغباته.

٥ ـ وزعم بعضهم أنَّ الوحي مقتبس من تعاليم اليهودية والنصرانية، وغالبها من طريق «ورقة بن نوفل»، و«بَحِيرا»، و«نسطورا»، وأنَّ محمداً ﷺ قد اقتدى بتلك التعاليم، وكيَّفها تكيُّفاً بارعاً وَفْقاً لمتطلَّبات شعبه الدينية:

أ ـ فذهب «**إميل در منغام**» إلى أنَّ محمداً التقى بورقة بن نوفل وأخذ عنه أصول دينه[١].

ب ـ ويقول «**جولد تسيهر**»: (صار رهبان المسيحيين، وأحبار اليهود موضع مهاجمة منه ـ يعني: النبيَّ ﷺ ـ وقد كانوا في الواقع أساتذة له)[٢].

ج ـ ويقول «**واشنطن إرفنج**»: (عاد محمد إلى مكة، وقد تأثَّر خياله بالقصص والروايات التي سمعها في الصحراء، وبأحاديث ذلك الراهب النسطوري. . .)[٣].

ويقول أيضاً: (ويرجع له الفضل ـ يعني: ورقة ـ في ترجمة بعض أجزاء الكتب السماوية إلى اللغة العربية، ولا شك أنَّ محمداً قد اطَّلع عليها واستفاد مما جاء فيها)[٤].

د ـ ويقول «**بروكلمان**»: (وتأثرت اتجاهات النبي الدينية في الأيام الأُولى من مقامه في المدينة، بالصلة التي كانت بينه وبين اليهود. . .)[٥].

فإذا كان محمدٌ ﷺ أخذ عن «ورقة» أُصولَ دينِه، فمِنْ أين عَلِمَ هؤلاء هذه المعلومة الخطيرة؟ وما هي مصادرُهم؟ وما هي أصول الدِّين عند «ورقة بن

---

(١) انظر: حياة محمد، إميل در منغام، ترجمة: عادل زعيتر (ص١٢٥ ـ ١٢٦).
(٢) العقيدة والشريعة في الإسلام، (ص١٣، ١٤).
(٣) حياة محمد، واشنطن إرفنج (ص٤٨).
(٤) حياة محمد، واشنطن إرفنج (ص٥٦).
(٥) تاريخ الشعوب الإسلامية، (ص٤٦ ـ ٤٧).

نوفل» كي نُقارنَ بينها وبين أُصول الدِّين عند محمد ﷺ؟ وأين هذه الترجمات التي ترجمها «ورقة بن نوفل» للكتب السماوية؟ وهل ورد لها ذِكْرٌ في كتب التاريخ والسِّيَر، بحيث تجعل «واشنطن إرفنج» لا يشكُّ في أنَّ محمداً اطَّلع عليها؟! من أين له بهذا اليقين وتلك الثقة؟ فلْيُخْبِرونا إنْ كانت لديهم أثارَةٌ من عِلم، وإلَّا ما هو إلَّا الظن، ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨].

ثم متى كان محمد ﷺ تلميذاً لرهبان المسيحيين وأحبار اليهود؟ ومتى كان اليهود والنصارى دُعاةً لِدينهم في جزيرة العرب؟ وهل يُعقل أنْ يمكث اليهودُ لفتراتٍ طويلة في المدينة دعاةً لدينهم ولا يدخل فيه أحدٌ؟ مع أنَّ المعلوم من اليهود أنهم ضربوا على أنفسهم سوراً وهميّاً في يثرب عازلين دينَهم عن الآخَرين، فمن أين تسرَّبت أخبارُ هذا الدِّين وتعاليمُه إلى محمدٍ ﷺ.

وإذا تحدَّثنا عن النصارى؛ قلنا الأمرَ ذاتَه، مُضافاً إليه، هل يُعْقَلُ أنَّ مُقابلات محدودة في رحلاتٍ تجارية يمرُّ فيها محمدٌ ﷺ مروراً سريعاً على راهبٍ أو حتى على رهبان تُمكِّنه من معرفة دِينِهم وأخذِ تعاليمهم وإعادةِ صياغتها من جديد؟! وهل أشار هؤلاء الرهبانُ الذين طبقت شهرتهم الآفاق إلى أنَّ محمداً ﷺ أخذ عنهم العلم؟ وإذا كانوا قد ذكروا ذلك؛ فأين الدليل من كتبهم؟ فليأتونا بآيةٍ إن كانوا صادقين.

والمتأمل في هذه الشُّبَه المُتقدِّمة يرى أنها مع طعنها في الوحي المُنزَّل على رسول الله ﷺ تطعن في عصمته فيما بلَّغه من الوحي عن ربِّه تبارك وتعالى، وتطعن في سلامة عقله وبدنه، وهو ما يتنافى أيضاً مع عصمته ﷺ.

والمتأمل في هذه الشُّبَهِ الهزيلةِ يرى أنَّ أصحابها قد أسرفوا في النَّشاط؛ لكيد الإسلام وطمسِ حقيقة من حقائقه المتمثِّلة في الوحي، **وهنا نوضِّح أمراً في غاية الخطورة**: وهو أنَّ أهل الأهواء من الفِرقَ المنحرفة عن الإسلام؛ منهم مَنْ ردَّ الحديثَ وردَّ رُوَاتَه ابتداءً؛ ليقطع الطريقَ على مَنْ يُقيم عليه الحُجَّة، وهؤلاء المستشرقون بدؤوا بردِّ الوحي وإنكاره ابتداءً؛ ليرُدُّوا الرسالةَ والنبوةَ والإسلام، وهذا من الشَّبَه بين المبتدعة وغير المسلمين في آليَّات التفكير وأنماطه.

ويُلاحظ على المستشرقين مدى تحيُّرِهم وتردُّدِهم واضطرابِهم، في تحديد المصدر الذي صدر عنه الوحي إلى رسول الله ﷺ فمرَّة يقولون: كذا، ومرَّة يقولون: كذا، وإنْ شئت أن تطَّلع على هذه الصور المضحكة من هذه البلبلة الجدلية التي أثارها هؤلاء، فاقرأ وصفها في قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥].

فهذا يُصوِّر لك مقدار ما أصابهم من الاضطراب في رأيهم، ويُريك صورةَ شاهدِ الزُّور إذا شعر بحرج موقفه، كيف يتقلَّب ذات اليمين وذات الشمال، وكيف تتفرَّق به السبل في تصحيح ما يحاوله من محال، ويكفينا في ردِّ هذه الشُّبه قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴿٤٦﴾ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٤٨﴾﴾ [الإسراء: ٤٥ ـ ٤٨].

وقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴿٤﴾ وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٦﴾ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٨﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٩﴾﴾ [الفرقان: ٤ ـ ٩][(١)].

فالقرآن الكريم يُثبِتُ يقيناً أنَّ كتابات المستشرقين وشبهاتهم ليست بالحَدَث الجديد، وإنما هي مضاهاة لأقوالِ لأناسٍ سابقين لهم، على عهد الرسالة، وقد فنَّدَها القرآن العظيم وردَّ عليهم وأبطل حُجَجَهم، فما كان من الغالبية العظمى منهم إلَّا أنْ آمنوا بالله تعالى ورسوله ﷺ، وسلَّموا له تسليماً.

---

(١) انظر: شبهات المستشرقين حول الوحي والرد عليها، (ص٢٩).

موقف الاستشراق المعاصر من نبوة محمد ﷺ:

الاستشراق المعاصر مرتبط بالاستشراق في العصور السابقة، ومُرتَّب عليه بالضرورة، ومع الأسف فإن الاستشراق المعاصر لا يزال يدور في إطار الصورة التقليدية الغربية للنبي الكريم محمد ﷺ، ولا أدل على ذلك من تتبُّع هذه الصورة عبر مراحل الاستشراق حتى اللحظة الحالية؛ عندها **نجد كثيراً من المغالطات لا تزال مستمرة؛ إذ وضعت صورة الإسلام ـ على مدى قرون طويلة ـ في سلسلة من الافتراءات والتُّهم التي تناولت شخص الرسول ﷺ أولاً، والرسالة التي بُعِث بها ثانياً**:

أ ـ فها هو المستشرق «**نومانن دانيل**» يُجمل خطة الأيديولوجيين المسيحيين لخلخلة جذور الإسلام في عبارة وردت في باب النبوة المزيفة، بقوله: (لقد بدا لأولئك الأكثر اهتماماً أنَّ الهجوم المسيحي يجب أنْ يوجَّه بمجمله إلى تعرية الرسول ﷺ، فإذا أمكن إظهاره على حقيقته؛ أي: تجريده من صفات النبوة، فإنَّ ذلك سيؤدِّي إلى انهيار صرح الإسلام كله)[(١)].

ب ـ وتؤكد ذلك المستشرقة «**شيمل**» بقولها: (لقد أثار محمد من الخوف، والكُره، وحتى الازدراء في عالم الغرب أكثر مما أثارته أيُّ شخصيةٍ تاريخية أخرى. . .)[(٢)].

من أجل ذلك بدا للغربيين المعاصرين أن يقولوا: إنَّ محمداً ﷺ لا يمكن أن يكون نبياً حقيقيّاً، وأما عقيدته فهي كذلك لا يُمكن أن تكون صحيحة، ولهذا كانت رؤية المسيحيين لمحمد ﷺ أنه مرتد أو نبي مزيف لا يملك سوى الادعاءات والأضاليل، وصُوِّر النبيُّ ﷺ أيضاً على أنه ساحر معادٍ للمسيح أو أنه الشيطان ذاته، وصُوِّر الإسلامُ على أنه لون جديد من الهرطقة اليهودية أو المسيحية، أو على أنه ضرب جديد من الوثنية.

تلك الآراء كانت بعضاً من محطات كثيرة أسس فيها الغربيون الأدباء

---

(١) الإسلام والغرب، نومانن دانيل (ص٥٢).

(٢) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، (ص٨٣ ـ ٨٥).

منهم والكتَّاب والمستشرقون لصورةٍ هي الغالبة على أذهان الأوربيين عن النبي ﷺ والإسلام.

كتابات المنصفين من المستشرقين:

لم تخل كتابات المستشرقين من بعض الإنصاف الذي ساد لهجةَ بعضٍ من هؤلاء الباحثين، وإن لم يؤمنوا ويعترفوا بنبوته ﷺ، فهم يعتبرونه من أعظم الرجال الذين ظهروا في التاريخ، ومن نماذج ذلك:

أ ـ المستشرق «**كلود إتيان سافاري**» الذي وصف النبيَّ ﷺ في «مقدمة ترجمته للقرآن» بالعظمة، وأكَّد أنَّ محمداً ﷺ أسَّس ديناً عالمياً، يقوم على عقيدة بسيطة لا تتضمن إلَّا ما يُقرُّه العقل من إيمانٍ بالإله الواحد الذي يُكافئ على الفضيلة ويعاقب على الرذيلة.

ب ـ المستشرق الإنجليزي «**توماس كارلايل**» حيث يقول: (الرسالة التي أدَّاها ذلك الرجل ما زالت السراج المنير مدة اثني عشر قرناً لمئات الملايين من الناس أمثالنا، خلقهم الله الذي خلقنا، أكان أحدهم يظن أن هذه الرسالة التي عاش بها ومات عليها هذه الملايين الفائقةُ الحصرِ والعدِّ أكذوبةٌ وخدعةٌ؟ أما أنا فلا أستطيع أن أرى هذا الرأي أبداً، فلو أنَّ الكذب والغش يروجان عند خلق الله هذا الرَّواج، ويُصادفان ذلك التصديق والقبول؛ فما الناس إلَّا بُله ومجانين، وما الحياة إلَّا سخفٌ وعبث كان الأَولى ألَّا تُخلق)[١].

ج ـ ومن أروع ما قاله «**توماس كارلايل**»: (ما كان محمدٌ أخا شهواتٍ ـ برغم ما اتُّهِم به ظلماً وعدواناً ـ)[٢].

والخلاصة: أنَّ الاستشراق المعاصر إذا كان أكثر من التجنِّي على النبي الكريم ﷺ، فإن كثيراً من رجاله أيضاً قد تبيَّنوا عظمة شخصيته ودوره العظيم في تاريخ الإنسانية[٣].

---

(١) الأبطال، توماس كارلايل، ترجمة: محمد السباعي، (ص٥٨).
(٢) الأبطال، (ص٥٩).
(٣) انظر: الاستشراق، د. مازن بن صلاح مطبقاني (ص٢٥)؛ موقف الاستشراق =

المطلب الثالث

الطعن في (شخصية النبي ﷺ)

إنَّ أيَّ منهجٍ يقوم على الهوى ويبتعد عن الروح العلمية الموضوعية، تراه لا يقصد من وراء أدواته وأساليبه إلَّا هدمَ الآخَر والقضاءَ عليه؛ لذا تجد أصحاب هذه المناهج يَتَدَرَّجون في وسائلهم، فيبدؤون بإثارة شبهاتٍ في اتِّجاهٍ مُعَيَّن، فإذا سَلِمَ لهم مرادُهم وتحقَّق مقصودُهم، ولجوا باباً آخَرَ حاولوا التَّسلُّل من خلاله، وهذا حال المستشرقين؛ بدؤوا بإنكار الوحي والرسالة، فمن الناس مَنْ تابعَهم وهم قِلَّةٌ قليلة، ومنهم مَنْ رفَضَ مزاعمهم وأبطل شبهاتهم وهم الكثرة الغالبة، فلمَّا لم يتمكَّنوا من زعزعة الناس عن عقيدتهم، حاولوا التَّشكيك في الدِّين من الداخل، فلجؤوا إلى حِيَلٍ متعدِّدة، منها: النَّيل من الرسول الكريم ﷺ، والانتقاص من شأنه، والطعن في شخصه، فداروا يبحثون ويجمعون الشُّبهات والشُّبَه ظانِّين أنه بمقدورهم الوصول إلى غرضهم، وأجملوا شبههم في عِدَّةِ عناصر بعد جُهدٍ جهيد لم يجدوا غيرها؛ لينالوا منه ﷺ، ومنها:

أ ـ زعمهم انشغال النبي ﷺ بالنساء:

زعم المستشرقون أن نبيَّنا الكريم ﷺ كان ميَّالاً إلى النساء منشغلاً بهنَّ؛ حتى تطرَّق المرض والضعف إلى نشاطه بسبب الحياة الزوجية الواسعة التي عاشها[١].

ومن هؤلاء الذين طعنوا في شخص نبيِّنا الحبيب «غوستاف لوبون»، حيث يزعم ويقول: (وضَعْفُ محمدٍ الوحيد هو حبُّه الطارئ للنساء، وهو الذي اقتصر على زوجته الأُولى حتى بلغ الخمسين من عمره، ولم يُخْفِ محمدٌ حبَّه

= المعاصر من نبوة محمد ﷺ، د. عبد العزيز بن إبراهيم العسكر (ص١٥٥، ١٦٢ ـ ١٦٣). ضمن بحوث المؤتمر الدولي الثاني (المستشرقون والدراسات العربية والإسلامية) مصر ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦ م.

(١) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية، (ص٦٧).

للنساء، فقد قال [ﷺ]: «**حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمُ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ**»(١).

ولم يبال محمدٌ بِسِنِّ المرأة التي كان يتزوجها، فتزوَّج عائشةَ وهي بنت عشر سنوات، وتزوَّج ميمونة وهي في السنة الحادية والخمسين من عمرها.

وأطلق محمدٌ العنانَ لذلك الحُب، حتى إنه رأى اتفاقاً زوجةَ ابنِه بالتَّبنِّي وهي عارية، فوقع في قلبه منها شيء، فسرَّحها بعلُها، ليتزوجها محمدٌ فاغتمَّ المسلمون، فأوحي إلى محمدٍ بواسطة جبريلَ الذي كان يتصل به يومياً آيات تُسوِّغ ذلك، فانقلب الانتقادُ إلى سكوت)(٢).

ويقول «**جولد تسيهر**»: (روي عنه [ﷺ] أنه قال: «**إنما حبب إلي من دنياكم الطيب والنساء**» وأضيف إلى ذلك فيما بعد: «**وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ**»، وهذه الرواية وأمثالها تجعله بحقٍّ موضعَ اتِّهام خصومه الذين أخذوا عليه أنه لا يشتغل بغير النساء مما لا يتفق وصفة النبوة)(٣).

وكذلك زعم «**إميل در منغام**» أن النبي ﷺ شَعَر في العقد الأخير من عمره بالميل إلى النساء(٤).

ولا ريب أن هذا (محض افتراء على رسول الهدى ﷺ الذي ابتعثه الله مربِّياً وهادياً إلى أحسن الأخلاق وأقومها سبيلاً، فلم يتزوَّج ﷺ بدافع هوى أو غرام، ولا مجرد شهوة ولا حب، وهو الطاهر العفيف المنزه عن النقائص والعيوب والشهوات النفسية والمطامع الشخصية)(٥).

ولقد تنبَّه العقلاءُ من أولئك القوم إلى فساد هذه الشبهة وبطلانها، فكشفوا عن افتراء قومهم ومزاعمهم وباطلهم وترَّهاتهم، ومن هؤلاء الفيلسوف

---

(١) رواه أحمد في مسنده، (٣/١٢٨)، (ح١٢٣١٨)؛ والنسائي، (٢/٦٤٩)، (ح٣٩٥٧). وصححه الألباني في صحيح الجامع، (١/٥٤٤)، (ح٥٤٣٥).

(٢) حضارة العرب، (ص١٤٢).

(٣) العقيدة والشريعة في الإسلام، (ص١٤٣).

(٤) انظر: حياة محمد، إميل در منغام (ص٨٠).

(٥) موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (١/٥٢٥).

الإنجليزي «**توماس كارلايل**» إذ يقول: (ما كان محمدٌ أخا شهواتٍ ـ برغم ما اتُّهِم به ظلماً وعدواناً ـ، وشرُّ ما نجور ونخطئ إذا حسبناه رجلاً شهوانيّاً لا همَّ له إلَّا قضاء مآربه من الملاذ. كلَّا فما أبعد ما كان بينه وبين الملاذ أيّاً كانت)(١).

وشبهةُ تعلُّقِه ﷺ بالنساء، هي شبهةٌ داحضة واهية، ولو افترضنا جدلاً أنَّ محمداً ﷺ يميل إلى النساء، فما العيب في هذا؟ أَوَليس من كمالات الرِّجال القدرةُ على الزواج، هذه واحدة، والثانية، نقول: إنَّ الإنسان يتَّسم بالشهوانية عندما يندفع وراء شهواته مُلَبِّياً رغباتها دونما قيدٍ من دينٍ أو قِيَمٍ أو خُلُقٍ أو نَسَقٍ اجتماعي، فهل محمد ﷺ أطلق لنفسه العنان في هذه المسألة، أم كان ملتزماً بشرع ربِّه، مِمَّا لا شكَّ فيه أنه ﷺ كان ملتزماً شرعَ ربِّه، بل إنَّ الله ﷻ قد وَسَّعَ على رجال الأُمَّة بأسرها، فيمكنهم أنْ يستبدلوا زوجاً مكان زوجٍ بشرط ألَّا يجمع في وقت واحد أكثر من أربع نساء، بينما ضُيِّقَ على رسول الله ﷺ؛ إذ حَبَسَه على نسائه، فلم يحلَّ له أنْ ينكح غيرهنَّ، فالتزم شرعَ ربِّه ولم يحد عنه ﷺ.

ب ـ زعمهم انشغال النبي ﷺ بالغنائم والسَّلَب:

ادَّعى المستشرقون المتعصِّبون ـ زوراً وبهتاناً ـ أنَّ النبي ﷺ كان ميَّالاً في بدء دعوته إلى الزهد في الدنيا، ثم ما لبث أن تغيَّر هذا المبدأ بعد الفتوحات وظهور الغنائم إلى الطمع في الدنيا والحرص عليها، وأصبح شغله الشاغل هو اهتمامه بالغنائم وهذا ما يدفعه إلى خوض الحروب وقتال الأعداء، وهو السبب نفسه الذي دعا أتباعه إلى الانضمام إليه طمعاً في الكسب والفوائد الميسورة(٢).

وفي ذلك يقول المستشرق اليهودي المتعصِّب «مرجليوث»: (عاش

---

(١) الأبطال، (ص٥٩).

(٢) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية، (ص٤٩).

محمد هذه السنين الست ما بعد هجرته إلى المدينة على التلصص والسلب والنهب، ولكنَّ نَهْبَ أهلِ مكة قد يسوِّغه طرده من بلده ومسقط رأسه وضياع أملاكه، وكذلك بالنسبة إلى القبائل اليهودية في المدينة فقد كان هناك ـ على أي حال ـ سبب ما، أحقيقيّاً كان أم مصطنعاً يدعو إلى انتقامه منهم، إلَّا أنَّ خيبر التي تبعد عن المدينة كل هذا البعد لم يرتكب أهلُها في حقه ولا في حق أتباعه خطأً يُعَدُّ تعدِّياً منهم جميعاً؛ لأن قتل أحدهم رسولَ محمدٍ لا يصلح أن يكون ذريعة للانتقام)[١].

ولا استغراب في هذا الكلام حيث خرج من أفواهٍ يهودية أو صليبية وسطرتها أقلامهم المنحرفة، ويُشَمُّ من هذا الكلام حقد وحسرة، ولا سيما أن هذا الدين قد وصل إلى أرجاء العالم وما وراء المحيطات والجبال، وهذا هو الشيء الذي يغيظهم ويحرق صدورهم، لذا يتخبطون ويفترون دون دليل علمي أو وثيقة تاريخية، ويكتبون الكلام جزافاً؛ ويسمعه الحمقى والغاوون.

وادِّعاء اليهودي المتعصِّب «مرجليوث» بأنَّ يهود خيبر لم يرتكبوا خطأً في حق رسول الله ﷺ والمسلمين فهو افتراء جانبه الصواب، إذ لم يكونوا مسالِمين مع المسلمين أبداً، فقد ذهب إليهم كثير من زعماء بني النضير وظاهروهم على المسلمين، وهم الذين حرَّضوا بعض القبائل على قتال النبي ﷺ في غزوة الخندق مثل غطفان وغيرها بشرط أن يكون لهم نصف ثمر خيبر.

وقد أقرَّ بهذه الحقيقة المستشرق «مونتجمري وات» بقوله: (كان يهود خيبر وبخاصة رؤساء قبيلة بني النضير التي أجلاها الرسول من المدينة يضمرون الحقد لمحمد، وهم الذين نجحوا في حمل قبائل العرب المجاورة على حمل السلاح على المسلمين والزحف عليهم، بما بذلوه من أموال، وكان ذلك هو السبب الرئيس في توجُّه محمدٍ إلى خيبر بجيوشه)[٢].

---

(١) الإسلام والمستشرقون، نخبة من العلماء المسلمين (ص٢٥٦). نقلاً عن: محمد وقيام الساعة، مرجليوث (ص٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٢) السيرة النبوية، أبو الحسن الندوي (ص٣٥٢). نقلاً عن: محمد النبي السياسي (ص١٨٩).

وأمَّا تعليل «مرجليوث» أنَّ سبب انتقام المسلمين من اليهود في غزوة خيبر هو قتل أحدهم رسولَ رسولِ الله ﷺ، **فهو خطأ وافتراء عظيم على الحقائق التاريخية** التي لا شك أنها لا تخفى على «مرجليوث»، ولكن التعصب يُصِمُّ ويُعمي، فالصواب الثابت تاريخياً[(١)] أنَّ قَتْلَ أَحَدِ يهودِ خيبرَ رسولَ رسولِ الله ﷺ ـ عبد الله بن سهل ـ كان بعد غزوة فتح خيبر، وليس قبلها[(٢)]، حتى يكون سبباً للانتقام منهم.

من هنا يتبين لنا التلبيس الذي يُمارِسه المتعصِّبون الحاقدون من المستشرقين على عامة القراء، والتحريف المُتعمَّد لحقائق السيرة النبوية بصفة خاصة، ومعروف في كتب السيرة أنَّ من أهم أسباب غزوة خيبر هو تحريض أهل خيبر قبائل العرب والمشركين على قتال النبيِّ ﷺ والمسلمين[(٣)].

والتاريخ يشهد للنبي ﷺ بما كان عليه في حياته إلى أنْ توفَّاه الله تعالى؛ من صدقٍ في الحديث، واستقامةٍ في السلوك، وأمانةٍ في التعامل، وإخلاصٍ في العمل، وغير ذلك من الخصال الحميدة والأخلاق الفاضلة التي شهد له بها بعض الغربيين، يقول «**الكونت هنري دي كاستري**»: (إنَّ محمداً ما كان يميل إلى زخارف الدنيا، ولم يكن بخيلاً، وكان يستدرُّ اللبن من نعاجه بنفسه، ويجلس على التراب، ويرقع ثوبه ونعاله بيده، ويلبسها مرقعة، وكان قنوعاً، وقد خرج من هذا الباب [أي: توفِّي]، ولم يشبع من خبز الشعير مرة في حياته، وتجرد من الطمع، وتمكن من نوال المقام الأعلى في بلاد العرب، ولكنه لم يجنح إلى الاستبداد فيها، فلم تكن له حاشية، ولم يتخذ وزيراً ولا حشماً، وقد

---

(١) انظر: صحيح البخاري، (٣/ ١٢٥٢)، (ح٦٢١٢)؛ وصحيح مسلم، (٢/ ٧٢١)، (ح٤٤٣٨).

(٢) ورد في صحيح مسلم (٢/ ٧٢١)، (ح٤٤٣٨): (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بن سَهْلِ بن زَيْدٍ، وَمُحَيِّصَةَ بن مَسْعُودِ بن زَيْدٍ الأَنْصَارِيَّيْنِ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ وَأَهْلُهَا يَهُودُ. . .) الحديث.

(٣) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (١/ ٥٤٥)؛ الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النبوية، (١/ ٣٦، ٣٨).

احتقر المال، وإنه بلغ من السلطان منتهاه، ومع ذلك لم يكن له علامات الإمارة والملك سوى خاتم من الفضة مكتوب عليه «**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**»(١))(٢).

عن أيِّ غنائمَ يتحدث اليهود:

كنتُ أعجبُ كثيراً حينما أسمع وأقرأ أنَّ نبيَّنا الكريم ﷺ قد مات ودرعه مرهونة عند يهودي! ألم يكن في المسلمين مَنْ يملك أنْ يُقْرِضَ رسولَ الله ﷺ؟!

والإجابة تكمن هنا، بعد مرور هذه القرون، فيأتي هؤلاء المستشرقون مُدَّعين اعتناءَ محمدٍ بالغنائم، أيُّ غنائمَ يتحدَّثون عنها؟ وأين هي؟ ولماذا مات ودرعه مرهونة عند أجدادكم أيها اليهود؟

إنَّ في هذا لأبلغَ ردٍّ على مُدَّعي هذه الأكاذيب وتلك الافتراءات.

أمَّا عن «مرجليوث» فمعلومٌ حِقدُه الدَّفين للإسلام والمسلمين، وهو صاحب القول بانتحال الشعر العربي وردِّه عن آخره، وأنه لم يكن هناك شعر جاهلي، فتسقط بذلك مسألة تحدِّي القرآن للعرب ومن ثَمَّ إعجازه وهم أهل البلاغة والفصاحة، فانظر إلى حقده، وانظر إلى مكره وبُعدِ تخطيطه، وخُبثِ مُرادِه، يُؤصِّل لقضيةٍ من بعيد، حتى لَكَأنَّها لا تخطر على بال أحد؛ كي يَنْقَضَّ منها على الإسلام، ولكن خاب وخابت مساعيه، فأشاوُسُ الإسلام موجودة، وحُماتُه يَقِظون، لِمِثْلِه مُنتبِهون.

المطلب الرابع

الطعن في (السُّنَّة النبوية)

السُّنَّة في مفهوم المستشرقين:

شكَّك المستشرقون في مصطلح «السُّنَّة» وعدُّوها قصصاً ورواياتٍ تُروى للتسلية، رواها الصحابة والتابعون ومَنْ بعدهم، واخترعها المُحدِّثون والفقهاء

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٢٠)، (ح٦٥)؛ ومسلم، (٢/ ٩١٥)، (ح٥٥٩٧).

(٢) الإسلام والمستشرقون، (ص٣١٧).

لأغراض متعدِّدة، فأصبحت تُمثِّل وجهات نظر أشخاص مُعيَّنين، وادَّعوا بأن السُّنَّة عبارة عن أقوالٍ متناقضة ومُزوَّرة على النبي ﷺ؛ وُضِعَتْ لِتُعالِجَ القضايا المستجدة في المجتمع الإسلامي، فَنَمَتْ وتكاثرت الأحاديث، ثم زعموا أنَّ السُّنَّة عنصر غريب على الإسلام، وأنها خليطٌ من ثقافاتٍ ودياناتٍ مُتعدِّدة؛ لأنَّ الأحاديث النبوية مأخوذة من أهل الكتاب؛ اليهود والنصارى، ومنقولة من الثقافات والدِّيانات والنِّحل والفلسفات القديمة؛ كالفارسية، والبوذية، واليونانية، والهندية وغيرها، وزعموا أيضاً أنَّ السُّنَّة نتيجة للاختلافات العقدية والمذهبية والفقهية والسياسية.

ومن أجل ذلك أباحوا لأنفسهم أن يُحكِّموا أهواءهم ومعاييرهم الخاصة وميولهم الشخصية واجتهاداتهم الخاطئة في السُّنَّة النبوية، وفي الوقت ذاته أبعدوا منهج المُحدِّثين تماماً عن القضية، بل طعنوا فيه وفي أُسسه وقواعده، وفي الرجال الذين كان لهم الفضل في تقعيد قواعده وبيانها[١].

وقد ادَّعى المستشرق «**جولد تسيهر**» بأنَّ مفهوم السُّنَّة: (هي جوهر العادات وتفكير الأمة الإسلامية قديماً، وتُعدُّ شرحاً لألفاظ القرآن الغامضة التي جعلتها أمراً عملياً حياً)[٢].

ويزعم أيضاً: (ما من أمرٍ أو فِعل يوصف عندهم بالفضل أو العدالة إلَّا إذا كان له أصل في عاداتهم الموروثة أو كان مُتَّفِقاً معها، وهذه العادات التي تتألَّف منها السُّنَّة تقوم عندهم مقام القانون أو الديانة، كما أنهم كانوا يرونها المصدر الأوحد للشريعة والدين، ويعدون اطِّراحها خطأً جسيماً، ومخالفةً خطيرة للقواعد المعروفة والتقاليد المرعية التي لا يصح الخروج عليها، وما يصدق على الأفعال يصدق أيضاً على الأفكار الموروثة، والجماعةُ يتحتَّم عليها ألَّا تَقبل في هذا المجال شيئاً جديداً لا يتَّفق مع آراء

(١) انظر: منابع المستشرقين في دراسة السُّنَّة النبوية، د. مصطفى بن عمر حلبي (ص٥٧٤).

(٢) العقيدة والشريعة في الإسلام، جولد تسيهر (ص٤١).

أسلافها الأقدمين). ثم يضيف قائلاً: (فِكرة السُّنَّة يمكن إدراجها بين الظواهر التي سمَّاها «سبنسر» بـ: العواطف القائمة مقام غيرها، وهي النتائج العضوية التي جمعتها بيئةٌ من البيئات خلال الأجيال والأحقاب، والتي تركَّزت وتجمَّعت في غريزة وراثية، تتألف منها الصفة أو الصفات التي يتوارثها أفراد هذه البيئة)[1].

الفرق بين السُّنَّة والحديث:

يتطَّرق «**جولد تسيهر**» إلى تحديد مفهوم «الحديث» الذي يفصله عن مفهوم «السُّنَّة» بقوله عن الحديث أنه هو: (الشكل الذي وصلت به السُّنَّة إلينا، فَهُما ليسا بمعنى واحد، وإنما السُّنَّة دليل الحديث، فهو عبارة عن سلسلة من المحدِّثين الذين يُوصِلون إلينا هذه الأخبار والأعمال المشار إليها طبقةً بعد طبقة، مما ثبت عند الصحابة أنه حاز موافقةَ الرسول [ﷺ] في أمور الدين أو الدنيا، وما ثبت أيضاً حسب هذا المعنى من المُثُل التي تُحتَذى كلَّ يوم)[2].

وأما «**شاخت**» فيقول: (إنَّ الأحاديث ليست هي السُّنَّة؛ بل هي تدوين السُّنَّة بالوثائق)[3].

خلاصة مفهوم السُّنَّة عند المستشرقين:

١ ـ السُّنَّة هي جوهر العادات والتقاليد الموروثة.

٢ ـ السُّنَّة شرحٌ لألفاظ القرآن الغامضة.

٣ ـ السُّنَّة وحدها هي القانون أو الديانة، وهي المصدر الوحيد للشريعة.

٤ ـ السُّنَّة غير الحديث، وأنهما ليسا بمعنى واحد[4].

---

(١) المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي، د. عجيل جاسم النشمي (ص٨١ ـ ٨٢).

(٢) المصدر نفسه، (ص٨٣). (٣) المصدر نفسه، (ص٨٤).

(٤) انظر: الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النبوية، (ص١٨).

مظاهر «مطاعن المستشرقين» في السُّنَّة:

وبناءً على هذا المفهوم وذلك التَّصوُّر، فقد وجَّه المستشرقون المطاعن في السُّنَّة النبوية والحديث الشريف، ومن مظاهر هذه المطاعن:

أ ـ ادعاؤهم بأنَّ السُّنَّة جماعٌ للعادات والتقاليد الوراثية:

ادَّعى المستشرقون بأنَّ السُّنَّة النبوية ـ ومنها أحاديث النبيِّ ﷺ القولية والعملية والتقريرية ـ هي جماع العادات والتقاليد الوراثية في المجتمع العربي الجاهلي فنُقِلت إلى الإسلام، ثم عُدِّلت تعديلاً جوهريّاً عند انتقالها، ثم أنشأ المسلمون من المأثور من المذاهب والأقوال والأفعال والعادات لأقدم جيلٍ من أجيال المسلمين سُنَّةً جديدة[١].

ويزعم «**كولسون**» أنَّ (السُّنَّة ـ في القرن الهجري الأول ـ تعني: مجموعَ الآراء الفقهية المُتَّفق عليها بين علماء مدرسةٍ فقهيةٍ مُعيَّنة ـ، ثم نُسِبت بعد قليل إلى أسماءٍ معدودةٍ من الشخصيات المشهود لها بالفضل والتُّقى؛ فعُمَرُ [رضي الله عنه] يُذكَر باعتباره مُؤَسِّس سُنَّة المدينة، وعبد الله بن مسعود [رضي الله عنه] في الكوفة، ثم وصل الأمرُ في النهاية إلى نِسبة تلك الآراء إلى النبيِّ [ﷺ] نفسِه)[٢].

ب ـ زعمهم أنَّ الحديث مُقتبس من اليهودية والنصرانية:

يقول «**كارل بروكلمان**»: (وأغلب الظن أنَّ محمداً قد انصرف إلى التفكير في المسائل الدِّينية في فترة مبكرة جداً، وهو أمر لم يكن مستغرباً عند أصحاب النفوس الصافية من معاصريه الذين قصرت العبادة الوثنية عن إرواء ظمئهم الروحي.

وتذهب الروايات إلى أنه اتَّصل في رحلاته ببعض اليهود والنصارى، أمَّا في مكة نفسها فلعله اتَّصل بجماعاتٍ من النصارى، كانت معرفتهم بالتوراة

---

(١) انظر: العقيدة والشريعة في الإسلام، (ص٤٢)؛ دائرة المعارف الإسلامية، (٧/ ٣٣٠).

(٢) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، جماعة من العلماء (ص٢٦٩) بتصرف.

والإنجيل هزيلة إلى حدٍّ بعيد)(١).

ويقول «**جولد تسيهر**»: (لكي نُقَدِّر عمل محمدٍ من الوجهة التاريخية، ليس من الضروري أنْ نتساءل عمَّا إذا كان تبشيره ابتكاراً وطريفاً من كل الوجوه ناشئاً عن روحه، وعمَّا إذا كان يفتح طريقاً جديداً بحتاً. فتبشير النبي العربي ليس إلَّا مزيجاً منتخباً من معارف وآراء دينية، عَرَفَها أو استقاها بسبب اتصاله بالعناصر اليهودية والمسيحية وغيرها، التي تأثَّر بها تأثُّراً عميقاً، والتي رآها جديرةً بأنْ تُوقظ عاطفةً حقيقية عند بني وطنه)(٢).

ويرى «**ريتشارد بل**»: (أنَّ النبي [ﷺ] قد اعتمد في كتابته للقرآن على الكتاب المُقدَّس، وبخاصة على العهد القديم في قسم القصص، فبعض قصص العقاب؛ كقصص عاد وثمود مستمد من مصادر عربية، ولكن الجانب الأكبر من المادة التي استعملها محمدٌ ليفسر تعاليمه ويدعمها قد استمدَّه من مصادرَ يهوديةٍ ونصرانية، وقد كانت فرصتُه في المدينة للتَّعرُّف على ما في العهد القديم أفضل من وضعه السابق في مكة؛ حيث كان على اتصالٍ بالجاليات اليهودية في المدينة، وعن طريقها حصل على قسطٍ غيرِ قليلٍ من المعرفة بِكُتُبِ موسى على الأقل)(٣).

حجَّتُهم داحضة في الدنيا والآخرة:

ولو كانت رسالة الإسلام مقتبسة من تلك اليهودية والنصرانية؛ لَمَا جاء في القرآن الكريم الأمر بمخالفتهم، وعدم موالاتهم، ولَمَا كان القرآن العظيم مهيمناً على ما سبقه من كتب بسبب ما تعرَّضت له من التحريف والزيادة والنقصان، هذا فضلاً عمَّا اتصف به الصحابة ﵃ من صدقٍ وإخلاص لهذا الدين، فلو كان للقرآن علاقةٌ بالتوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب السماوية من حيث الاقتباس؛ لبادر الصحابة إلى نقل ذلك، ولكن لم يحدث شيءٌ من

(١) افتراءات المستشرق «كارل بروكلمان» على السيرة النبوية، (ص٢٢ ـ ٢٣).
(٢) العقيدة والشريعة في الإسلام، (ص٥ ـ ٦).
(٣) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، (ص١٠٢).

هذا، وهذا دليل على بطلان قولهم من أنَّ السُّنَّة النبوية مزيج من العقائد والأديان السابقة[(١)].

وهم مُلتَزِمون أخلاقياً وعلميّاً أنْ يُدلِّلوا على ما ذهبوا إليه، **فليخبرونا** عن المصادر اليهودية والنصرانية التي أخذ عنها النبيُّ ﷺ، وليخبرونا عن أسماءِ من تلقَّى عنهم، ومكثه عندهم، ومدة مكثه، **وليخبرونا** بأسماء الجاليات اليهودية التي حَصَّلَ عن طريقها قصَّة موسى عليه السلام؟ ومن أين استَقَوا هذه الأقاويل؟ وما مستندهم فيها؟ هذا ابتداءً، فإذا أمكنهم ذلك فليأتونا به، وهيهات لهم، ولكن نفرض المستحيل معهم، فإذا تحقَّق لهم ذلك، فليأتوا ولدينا من الحجج العقلية، والتواريخ العلمية، والشواهد الواقعية ما يدحر حُجَجَهم، ويبطل زعمَهم.

ج ـ زعمهم أنَّ الأحاديث هي نتيجة للتطور الدِّيني:

يقول «**جولد تسيهر**»: (إنَّ القِسم الأكبر من الحديث ليس إلَّا نتيجةً للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين؛ الأوَّل والثاني، وأنه ليس صحيحاً ما يقال من أنه وثيقةٌ للإسلام في عهده الأوَّل؛ عهدِ الطفولة، ولكنه أثرٌ من آثار جهود الإسلام في عهد النُّضوج)[(٢)].

ويقول «**بروكلمان**»: (كان محمدٌ وأصحابه يُصَلُّون مرتين في اليوم في مكة، أو ثلاث مرات في المدينة كاليهود، ثم جَعلت الطقوسُ المتأخرة المتأثرة بالفرس عددَ الصلوات في اليوم خمساً)[(٣)].

ويقول «**برنارد لويس**»: (لقد استُحدِثت طرق جديدة في الحياة مع مرور الزمن وتوسُّع البلاد الإسلامية، وظهرت حاجاتٌ أدَّت إلى أوضاع غريبة تماماً على الحياة البسيطة، والفكر الذي كان سائداً في عصر الصحابة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأحداث الغريبة والتأثيرات الأجنبية التي كان لا بد من

---

(١) انظر: الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النبوية، (ص٤١).

(٢) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، علي حسن عبد القادر (ص١٢٧).

(٣) تاريخ الشعوب الإسلامية، (ص٧٣).

استيعابها وهضمِها كان لا بد أنْ تُحدِث خللاً في التمسك بالمفهوم الجامد للسُّنَّة على أنها المعيار الوحيد للصدق والعدل)[١].

د ـ ادِّعاؤهم بأن الحديث نتيجة للجدل الديني:

يقول المستشرق الأمريكي «**ماكدونالد**»: (من الواضح أنَّ هناك أحاديث كثيرة لا يمكن أنْ تكون قد صدرت عنه [يعني: النبيَّ ﷺ]، كما أننا لن نستطيع أنْ نعرف أبداً الأحاديث التي صدرت عنه حقّاً.

وقد بيَّن لنا «**جولد تسيهر**» أنَّ الأحاديث ليست في الواقع إلَّا سجلّاً للجدل الديني في القرون الأُولى، ومن ثم كانت قيمتها التاريخية، لكن هذا السجل مضطربٌ، كثيرُ الأغلاط التاريخية، وفيه معلومات مُضَلِّلة لم تؤخذ من مصادرها الأُولى، حتى أنه أصبح لا يصلح إلَّا لتكملة المصادر الأُولى الأخرى وتوضيحها.

ولهذا ينبغي أن نُوجز الكلام في الأحاديث باعتبار أنها تُعبِّر عن آراء محمدٍ أو آراء المسلمين في صدر الإسلام، ولا يقتصر الأمرُ على هذا، فإنَّ الأحاديث التي نجد فيها مشابهةً لما ورد في القرآن مشكوكٌ فيها كذلك!)[٢].

إنَّ زعم المستشرقين وادِّعاءهم أنَّ الحديث نتيجةٌ «للتطور الديني» خلال القرون الأُولى أو نتيجة «للجدل الديني» في القرون الأُولى فيه كثير من المغالطات والافتراءات؛ لأنَّ وفاة النبيِّ ﷺ لم تكن في منتصف طريق دعوته إلى الله، وإنما كانت بعد أن أدى الرسالة وبلغ الأمانة، حتى نزل قوله تعالى: ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا**﴾ [المائدة: ٣]. وقد قال النبيُّ ﷺ: (**تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ، وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ**)[٣]. وهذا يدل على أن التحاق

---

(١) الاستشراق والاتجاهات الفكرية في التاريخ الإسلامي: دراسات تطبيقية على كتابات «برنارد لويس»، د. مازن مطبقاني (ص١٥٦).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، (٢/ ٥٧٠).

(٣) رواه الدارمي في سننه، (٤/ ٢٤٥)، (ح١٤٩)؛ والحاكم في المستدرك، (١/ ١٧٢)، =

النبي ﷺ بالرفيق الأعلى كان بعد أدائه رسالة ربه للناس، وهذا يعني: أن هذا الدِّين أُرسيت أصوله وأحكامه الثابتة في الحياة، وكان شريعةً واضحةَ المعالم، لم تكن فيه مبهمات أو غموض أو أسرار، وإنما كانت بيضاءَ ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلَّا هالك، والتطور الذي حدث بعد عهد الرسالة كان في بعض الفروع والجزئيات التي ظهرت عندما توسعت رقعة الخلافة الإسلامية، وعندما فتح المسلمون البلاد الأخرى، فكان لا بد أن تعتريهم بعض الحوادث الجديدة التي لم يكن لها نص في القرآن أو السُّنَّة، فتعامل العلماء معها بطرق علمية متينة وقواعد راسخة تستند إلى كتاب الله وسنة رسوله؛ كالإجماع والقياس وغيرهما من مصادر التشريع الإسلامي.

وفي هذا العنصر نلاحظ أنَّ المستشرقين الْتَبَسَ عليهم الفقهَ بالحديث، فخلطوا بينهما، وهذا خطأ فاحش، فالحديث نصٌّ ثابت لم يَطرأ عليه تطوُّر، وإنما حُفِظَ كما هو منذ أنْ تلقَّاه الصحابة ﷺ عن رسول الله ﷺ حتى وقتنا الحاضر، ولكن ما دار من تطوُّرٍ أو جدلٍ ـ في زعمهم ـ إنما هو واقِعٌ في الفقه، وما اسْتُحْدِثَ من مظاهر وقضايا في المجتمع المسلم كانت بحاجة إلى رأي، فاختلف العلماء فيها؛ فذهب بعضهم إلى رأي، وآخرون إلى رأي، فهذا من قبيل الخلافات الفقهية، وهذا التطور الفقهي الذي واكب حاجات العصور المتلاحقة دليل على مرونة الإسلام وقدرته على استيعاب أحداثٍ وقضايا الزمان والإجابة عليها، في إطار الوحي؛ كتاباً وسُنَّة، ثم في إطار الأدلة الأُخرى؛ من القياس والاجتهاد وغيرها، فالتطور والجَدَل ـ كما يُعبِّرون عنه ـ لم يَسْتَحْدِثْ نَصّاً نبويّاً؛ نَسَبوه إليه وسَمُّوه سُنَّتَه، وإنما اسْتَحْدَثَ رأياً، وافَقَ قواعدَ الاجتهاد وأصولَ الدِّين.

ومن ناحية أخرى فإنَّ وحدة المسلمين في أداء الشعائر التعبدية، في جميع أرجاء العالم ـ رغم تباين أقطارهم، واختلاف لغاتهم، وتمايز أعراقهم وأجناسهم ـ فلو كانت الأحاديث النبوية نتيجة التطور الدِّيني والاجتماعي كما

= (ح٣١٩). وصححه الألباني في صحيح الجامع، (١/٥٦٦)، (ح٢٩٣٧).

يدعي هؤلاء القوم، لوجدنا المسلمين في كل بلد يختلفون في كيفية أداء الصلوات وعدد ركعاتها وأوقاتها. وكذلك الصيام والحج وغيرها من العبادات، ولكن الله تعالى أراد لهذا الدين أن يستمر إلى يوم القيامة؛ لأنه جل ثناؤه تكفل بحفظه من الانحراف والتزييف والتضليل[(١)].

هـ - شبهة تأخُّر تدوين الحديث:

يدَّعي ويزعم المستشرقون أن الحديث لم يُدوَّن ويجمع إلَّا بعد وفاة النبي ﷺ بقرون، ما أدى إلى تحريفه وكثرة الوضع فيه، وعدم الثقة به، ومن هذه المزاعم:

ما قاله «**برنارد لويس**» بأنَّ (جَمْع الحديث وتدوينه لم يَحدثا إلَّا بعد عدة أجيال من وفاة الرسول [ﷺ] وخلال هذه المدة فإنَّ الأغراض والدوافع لتزوير الحديث كانت غير محدودة، فأوَّلاً يكفي مجرد مرور الزمن، وعجز الذاكرة البشرية وحدهما لأنْ يلقيا ظلالاً من الشك على بيِّنَةٍ تُنقَل مشافهة مدةً تزيد على مائة عام)[(٢)].

ويزعم أيضاً: (ثمة دوافع للتحريف المُتعمَّد؛ لأن الفترة التي تلت وفاة الرسول [ﷺ] شهدت تطوراً شاملاً في حياة المجتمع الإسلامي، فكان تأثُّر المسلمين بالشعوب المغلوبة، بالإضافة إلى الصراعات بين الأسر والأفراد، كلُّ ذلك أدَّى إلى وضع الحديث)[(٣)].

ويقول «**بروكلمان**»: (القِسم الأعظم من الحديث المُتَّصل بسُنَّة الرسول لم ينشأ إلَّا بعد قرنين من ظهور الإسلام، ومن هنا تعيَّن اصطناعه كمصدرٍ لعقيدة النبيِّ نفسِه)[(٤)].

وقال «**كولسون**»: (القدر الأعظم من المادة التشريعية المنسوبة إلى النبي

---

(١) انظر: الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النبوية، (ص٤٩).

(٢) الاستشراق والاتجاهات الفكرية في التاريخ الإسلامي: دراسات تطبيقية على كتابات «برنارد لويس»، (ص١٥٧).

(٣) المصدر نفسه، (ص١٥٧).

(٤) تاريخ الشعوب الإسلامية، (ص٧٤).

منحولةٌ وناتجة عن نسبة الآراء الفقهية إلى فترةٍ سابقةٍ على ظهورها)[١].

ولقد كان من فضل الله تعالى على هذه الأمَّة أن هيَّأ لهذا الدِّين أئمة أعلاماً يُهتدى بهم في الليلة الظلماء، فرغم تتابع القرون، وتعاقب الأجيال، وكثرة الزنادقة والمفسدين، إلَّا أنَّ الله تعالى حَفِظَ سُنَّةَ نبيِّه من التبديل والتحريف، وقد بَذَل أئمة الإسلام جهوداً عظيمة جدّاً في حِفْظِها ورعايتها، ووقفوا سدّاً منيعاً في وجوه الزنادقة والعابثين قديماً وحديثاً، وهذه منَّة جليلة على هذه الأمة، نحمد الله تعالى عليها حمداً كثيراً، وما يُقال إنَّ السُّنَّة النبوية نُقلت عن طريق الرواة المُعرَّضين للخطأ والنسيان، فهو مجرَّد ادِّعاء باطل، لا يقوم على دليل علمي صحيح[٢].

ولقد حرص الصحابة الكرام ﭫ على جمع الحديث وتدوينه بكل ضبط وأمانة؛ خلافاً لما يدَّعيه المستشرقون الأفَّاكون، فقد دُوِّنت السُّنَّة في نهاية القرن الأول الهجري، في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز ﭬ، وفي ذلك يقول ابن حجر ﭬ: (اعلم ـ علمني الله وإياك ـ أنَّ آثار النبي ﷺ، لم تكن في عصر أصحابه وكبار مَنْ تَبِعَهم مُدوَّنةٌ في الجوامع، ولا مُرَتَّبةٌ؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهوا عن ذلك، كما ثبت في «صحيح مسلم»[٣]؛ خشيةَ أنْ يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأنَّ أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة. ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، لَمَّا انتشر العلماءُ في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار.

---

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، (١/ ٢٧٣).

(٢) انظر: جهود الأئمة في حفظ السُّنَّة، (١٥)؛ اهتمام المحدثين ومنهجهم في حفظ السُّنَّة النبوية، د. عبد العزيز بن أحمد الجاسم، مجلة البحوث الإسلامية، (عدد: ٦٧)، (١٤٢٣هـ)، (ص٢٥٧).

(٣) يُشير إلى ما جاء عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﭬ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: **(لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ)**. رواه مسلم، (٤/ ٢٢٩٨)، (ح٣٠٠٤).

فأول مَنْ جَمَعَ ذلك الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عَرُوبَة وغيرهما. وكانوا يُصنِّفون كلَّ باب على حِدة، إلى أنْ قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدونوا الأحكام...)(١).

وكان اهتمام السلف الصالح بحفظ الحديث وضبطه اهتماماً بالغاً؛ بل هم قد جعلوا ذلك من شروط الرواية، كما قال عبد الرحمٰن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (يحرم على الرجل أنْ يروِيَ حديثاً في أمر الدِّين حتى يُتقِنَه ويَحفظَه كالآية من القرآن، وكاسم الرجل، والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها؛ لأن ذلك أسلم له)(٢).

الفرق بين الكتابة والتدوين:

١ ـ **الكِتابة**: قال ابن سِيده رَحِمَهُ اللَّهُ: (كَتَبَ الشَّيءَ يَكتُبُه كَتْباً، وكِتاباً، وكَتَبَه: خَطَّهُ)(٣)، فكتابة الشيء خطُّه.

٢ ـ **التَّدوين**: قال الفيروزآبادي رَحِمَهُ اللَّهُ: (الدِّيوان: مُجتمع الصُّحُف... وجَمْعُه: دَوَاوين، ودَيَاوِين)(٤). و(دَوَّنَهُ تَدْوِيناً: جَمَعَهُ)(٥).

فالفرق بين الكتابة والتدوين: أنَّ **الكتابة**: مُطلق خطِّ الشيء، دون مراعاةٍ لجَمْعِ الصُّحُف المكتوبة في إطارٍ يجمعها. أمَّا **التَّدوين**: فمرحلةٌ تاليةٌ للكتابة، ويكون بجمع الصُّحف المكتوبة في ديوان يحفظها.

وعلى ذلك؛ فقول الأئمة: إنَّ السُّنَّة دُوِّنت في نهاية القرن الأوَّل، لا يُفيد أنها لم تُكتب طيلة هذا القرن، بل يُفيد أنها كانت مكتوبةً، لكنها لم تصل لدرجة التدوين ـ أي: جمع الصُّحف في دفتر ـ بل كان أكثر العلماء يكتب ما يسمع من غير ترتيب، وعندما جاءهم أمرُ الخليفةِ عمرَ بنِ عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ أخَذَ الصِّفة الرَّسمية، وأخذ التَّدوينُ أشكالاً مُتعدِّدة، وما فهمه المعاصرون ـ

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، (ص٦).
(٢) الكفاية في علم الرواية، (ص١٦٧).
(٣) المحكم والمحيط الأعظم، (٦/ ٧٧٥).
(٤) القاموس المحيط، (ص١٥٤٥).
(٥) تاج العروس، (٣٥/ ٣٥).

من أنَّ التدوين هو الكتابة ـ فهو خطأٌ، منشؤه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين[١].

مراحل جمع السُّنَّة وتدوينها:

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (أوَّلُ مَنْ دَوَّنَ الحديثَ ابنُ شهابٍ الزهري على رأسِ المائة بأمرِ عمرَ بنِ عبد العزيز، ثم كَثُرَ التَّدوين، ثم التَّصنيف، وحصل بذلك خيرٌ كثير فللَّه الحمد)[٢].

و ـ زعمهم التعارض في الأحاديث:

يقول «**جولد تسيهر**»: (لا توجد مسألة خلافية سياسية أو اعتقادية إلَّا ولها اعتماد على جملة من الأحاديث ذات الإسناد القوي)[٣].

إن تعارض الأحاديث وقوة صحتها لا تعني بأيِّ حالٍ أنها موضوعة أو غير صحيحة، فمن المعلوم أنَّ التعارض الظاهري بين بعض الأحاديث إنما نتيجة لأسباب كثيرة معروفة في «علم مصطلح الحديث» وقد بيَّن العلماء أسباب اختلاف الحديث؛ فما كان سببه الوضع بَيَّنوه، وما كان سببه شيئاً آخر بينوه أيضاً، وقد صنفوا في ذلك كتباً ومراجع[٤].

وإذا وُجِدَ تعارض، بيَّن أهلُ العلم حَلَّ هذا التعارض وَفق قواعد معلومة لدى أئمة الحديث، عُرِفت بـ «مختلف الحديث» **وخلاصتها**: أن يُنظر في الأحاديث المتعارضة هل يمكن الجمع بينهما؟ فإن كان كذلك؛ فيُحْمَل كلٌّ واحد منهما على محمل خاص؟ فإن لم يمكن الجمع بينهما نُظِرَ في التاريخ، هل أحدهما متأخر والآخر مُتقدِّم، فيكون المتأخر ناسخاً، والمتقدم منسوخاً، وإنْ لم يُعلم المتأخر من المتقدِّم عُمِلَ بترجيح أحدهما على الآخَر وَفق المرجحات المعروفة عند المحدثين، وإنْ لم يمكن الترجيح بحيث تساوت

(١) انظر: السُّنَّة النبوية: مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها، (ص٩٧).
(٢) فتح الباري، (١/ ٢٠٨).
(٣) انظر: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٢٠٣).
(٤) انظر: المصدر نفسه، (ص٢٠٤).

طرق الحديثين فيتوقف فيه، وهو الذي يسمَّى «بالحديث المضطرب» إلى حين يتبين الترجيح[(١)].

ز ـ النقد المباشر للأحاديث:

ومن نماذج نقد المستشرقين للأحاديث[(٢)]:

١ ـ ادعاء «**جولد تسيهر**» بأنَّ الإمام الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ وضع حديث: «**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ...**»[(٣)]. مع أنَّ الحديث تعدَّدت طرقه عن غير الزهري.

٢ ـ زعم «**نيكلسون**» أنَّ حديث شق الصدر أسطورة نشأت عن تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١]. ولو صحَّ؛ لدلَّ على الصرع.

٣ ـ زعم «**واط**» أنَّ قصة الغرانيق صحيحة؛ لأنها في غاية الغرابة فلا بد أن تكون حقيقية في جوهرها، إذ لا يُتصوَّر أنْ يخترعها واحد ثم يقنع جماعة ضخمة بقبولها. وقد أنكر قصة الغرانيق عدد كبير من علماء المسلمين؛ كابن خزيمة والبيهقي وعياض وابن العربي والقرطبي والعيني والآلوسي والشوكاني.

٤ ـ تكذيب «**كيب**» لحديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[(٤)]. بحجة أنه وُضِعَ للرد على حركة الوضع!

مع أنَّ الحديث متواتر، رواه مائتان من الصحابة، وله أكثر من أربعمائة طريق[(٥)].

٥ ـ ادَّعى «**فنسنك**» أنَّ حديث: «**بُنِيَ الإِسْلَامُ على خَمْسٍ...**»[(٦)]. موضوع بعد الالتقاء مع نصارى الشام، والتَّأثُّر بهم!

---

(١) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (ص٢٨٤، ٢٨٦).

(٢) انظر: موقف الاستشراق من السيرة والسُّنَّة النبوية، (ص٤٤ ـ ٤٥).

(٣) رواه مسلم، (١/ ٥٦٦)، (ح٣٤٥٠).

(٤) رواه البخاري، (١/ ٢٤٢)، (ح١٣٠٣)؛ ومسلم، (١/ ٦)، (ح٥).

(٥) انظر: فيض القدير، المناوي (٦/ ٢١٦).

(٦) رواه البخاري، (١/ ١٢)، (ح٨)؛ ومسلم، (١/ ٤٥)، (ح١٦).

٦ ـ شكَّك «**موريس بوكاي**» ببعض أحاديث «صحيح البخاري» كتاب «بدء الخلق» وكتاب «الطب»؛ لأنها لا تُوافق العلمَ الحديث.

المطلب الخامس

الطعن في (رواة الأحاديث)

إنَّ طعن المستشرقين في السُّنَّة النبوية يُمثِّل منظومةً متكاملةً بدأت بالطعن في صاحب السُّنَّة نفسِه سيِّدِنا وحبيبِنا محمدٍ ﷺ، مع الطعن في النص الصادر عنه، ومدى صحَّة نسبته إليه، ولكي تكتملَ الدائرةُ أو توشك على الاكتمال، كان لا بد من الطعن فيمَنْ حملوا الحديثَ عن رسول الله ﷺ، وهم رواة الحديث بدءاً من الصحابة الكرام ﷺ ومروراً بالتابعين ومَنْ تبعهم، ووصولاً إلى آخِرِ السلسلة المباركة في السَّند.

وبهذا يكونون قد طعنوا في المتن والسند معاً، وهما عماد علم الحديث، فيكون الباب مفتوحاً للولوج إلى الطعن في علم الحديث، ومنهج المُحدِّثين كما سيأتي ذِكره.

ولنبدأ بطعنهم في السَّند، وفي رواةِ الأحاديث؛ حيث أثاروا شُبَهاً وأباطيلَ، ومنها:

أولاً: زعمهم أنَّ الصحابة وتابعيهم وضعوا الأحاديث:

كَثُر القول في رواة الأحاديث النبوية في كتابات المستشرقين ووسائلهم الأخرى، ووضعوا فئةً من هؤلاء الرواة الثقات موضع الشبهة والتشكيك في رواياتهم؛ لتأثرهم بالأحوال السياسية أو الاقتصادية التي كانوا يعيشون فيها.

يقول «**زيهر**»: (ولا نستطيع أنْ نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخِّرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القِدم، وهذه إمَّا قالها الرسول أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى)[1].

---

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام، (ص٤٩).

وقال أيضاً: (وقد اعترف أنس بن مالك؛ الذي صاحَب الرسول عن قرب عشر سنوات، عندما سئل عمَّا يُحدِّث عن النبيِّ؛ هل حدَّثه به فعلاً؟ فقال: «ليس كل ما حدَّثنا به سمعناه عن النبي، ولكننا لا نُكذِّب بعضَنا»)[١].

وقال أيضاً: (ونظراً لما وقع في أيديهم ـ أي: العلماء ـ من ذلك ـ أي: من الأحاديث ـ لم يكن ليسعفهم في تحقيق أغراضهم، أخذوا يخترعون من عندهم أحاديث رأوها مرغوباً فيها ولا تُنافي الروح الإسلامية، وبرَّروا ذلك أمام ضمائرهم بأنهم إنما يفعلون هذا في سبيل محاربة الطغيان والإلحاد والبعد عن سنن الدِّين)[٢].

وكثر حديث المستشرقين واتِّهامهم لعلمين كبيرين من أعلام الرواية: هما الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ، والإمام الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن أوائل مَن افترى على هذين العَلَمين المستشرق «جولد تسيهر» وقد اعتمد في ذلك على الخلافات التي نشبت بين المسلمين بعد الخلافة الراشدة، والفتن التي مزَّقت الصفَّ الإسلامي، فاستغلها أمثال «تسيهر» وغيره؛ ليطعنوا في أهم مصدرٍ من مصادر التشريع الإسلامي، وذلك بالطعن في رجال سنده.

يقول المستشرق الهولندي «**جوينبل**»: (إنَّ الثقة ببعض كبار الصحابة لم تكن من الأمور المُسلَّمة عند الجميع في أول الأمر، ولهذا نجد أنَّ الثقة بأبي هريرة كانت محل جدلٍ عنيف بين كثير من الناس)[٣].

ومن الكذب الذي افتراه «جولد تسيهر» على أبي هريرة رضي الله عنه، قوله: (وقد شجَّعته ملازمتُه للنبي [ﷺ] على أنْ يروي عنه بعد وفاته من الأحاديث أكثر مما رواه غيره من الصحابة، وتُقدَّر الأحاديث التي تُضاف إليه بخمسمائة وثلاثة آلاف حديث، ولا ريب أنَّ عدداً كبيراً منها قد نُحِلَ عليه.

ونجد بين الذين رووا عن أبي هريرة كثيراً من أكابر الإسلام، وقد اختلق

---

(١) المصدر نفسه، (ص٥٥). (٢) المصدر نفسه، (ص٥٩).
(٣) دائرة المعارف الإسلامية، (٧/ ٣٣٦).

الناسُ قصةً تُبرِّر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع في الخطأ، تلك الذاكرة التي استطاع أنْ يستوعب بها عدداً عظيماً من الأحاديث، فقالوا: إنَّ النبي [ﷺ] لفَّه بيده في بُردةٍ بُسِطت بينهما أثناء حديثهما، وبذلك ضَمِنَ أبو هريرة لنفْسِه ذاكرةً تَحفظ كلَّ ما سمع، وتُروى هذه القصةُ أيضاً دليلاً على صداقته الوثيقة بالنبي، وتُظْهِر طريقة روايته للأحاديث التي ضَمَّنها أتْفَه الأشياء بأسلوبٍ مُؤثِّر على ما امتاز به من روح المزاح، الأمر الذي كان سبباً في ظهور كثير من القصص.

ويظهر أنَّ علمه الواسع بالأحاديث التي كانت تحضره دائماً قد أثار الشَّك في نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة، والذين لم يتردَّدوا في التعبير عن شكوكهم بأسلوب ساخر.

وقد اضطر أحياناً أن يدفع عن نفسه تقَوُّلَ الناس ـ كل هذه الظروف تجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف الحذر والشك ـ، وقد وصفه «شبرنجر» بأنه: «المُتطرِّف في الاختلاق ورعاً».

ويجب أنْ نلاحظ أيضاً أنَّ كثيراً من الأحاديث التي تَنسبها الروايات إليه، إنما قد نُحِلَت عليه في عصرٍ متأخِّر)[١].

ثم ضرب هذا الكذَّاب الأشِر؛ «**جولد تسيهر**» مِثالاً لما يزعم أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه يكذب في الحديث ـ وحاشاه ـ فقال الأفَّاك: (فمن ذلك ما رواه «مسلم» من أنَّ النبيَّ [ﷺ] أمر بقتل الكلاب إلَّا كلب صيد أو كلب ماشية. فأخبر «ابنُ عمر» أنَّ أبا هريرة يزيد: «أو كلب زرع». فقال ابن عمر: «إنَّ أبا هريرة كان له أرض يزرعها». فملاحظة «ابن عمر» تُشير إلى ما يفعله المُحدِّث لغرضٍ في نفسه)[٢].

ولفظ الحديث: عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: (**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ؛ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَاشِيَةٍ**). فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا

(١) دائرة المعارف الإسلامية، (١/٤١٨ ـ ٤١٩).
(٢) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص١٩٣).

هُرَيْرَةَ يَقُولُ: (**أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ**). فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ لأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعاً[١].

فقد ادَّعى «**جولد تسيهر**» أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه اختلق هذه الزيادة من عند نفسه لغرضٍ في نفسه؛ لأنه صاحِبُ مصلحة، وإلى ذلك أشار ابن عمر رضي الله عنهما.

وقد أجاب الإمام النووي رحمه الله على ذلك بما يُزيل الإشكال، ويرد الشُّبهة، فقال: (قَالَ الْعُلَمَاءُ: **لَيْسَ هَذَا تَوْهِيناً لِرِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَة، وَلا شَكّاً فِيهَا، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ وَحَرْثٍ اِعْتَنَى بِذَلِك وَحَفِظَهُ وَأَتْقَنَهُ،** وَالْعَادَةُ أَنَّ الْمُبْتَلَى بِشَيْءٍ يُتْقِنُهُ مَا لا يُتْقِنهُ غَيْرُه، وَيَتَعَرَّفُ مِنْ أَحْكَامه مَا لا يَعْرِفُهُ غَيْرُه، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الزِّيَادَة؛ وَهِيَ «اِتِّخَاذُه لِلزَّرْعِ» مِنْ رِوَايَة اِبْن الْمُغَفَّل، وَمَنْ رِوَايَة سُفْيَان بْن أَبِي زُهَيْر عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَهَا أَيْضاً مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَة اِبْن الْحَكَم، وَاسْمُه عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي نُعْم الْبَجَلِيّ عَنِ اِبْن عُمَر.

فَيَحْتَمِل: أَنَّ ابنَ عُمَر لَمَّا سَمِعَهَا مِنْ أَبِي هُرَيْرَة، وَتَحَقَّقَهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَاهَا عَنْهُ بَعْد ذَلِكَ، وَزَادَهَا فِي حَدِيثه الَّذِي كَانَ يَرْوِيه بِدُونِهَا، **وَيُحْتَمَل**: أَنَّه تَذَكَّرَ فِي وَقْتٍ أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَوَاهَا، وَنَسِيَهَا فِي وَقْتٍ فَتَرَكَهَا. **وَالْحَاصِل**: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَة لَيْسَ مُنْفَرِداً بِهَذِهِ الزِّيَادَة، بَلْ وَافَقَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَة فِي رِوَايَتهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ اِنْفَرَدَ بِهَا لَكَانَتْ مَقْبُولَةً مَرْضِيَّةً مُكَرَّمَة)[٢].

فهذا هو الإنصاف والعدل، والتحقيق العلمي المصحوب بحسن الظن في رواه الأحاديث، ولا سيما من أمثال أبي هريرة، والذي عجز عنه أعداء الإسلام من المستشرقين وأشباههم في أنْ يصلوا إلى معشاره[٣].

ومن أهم الشبهات والافتراءات التي أثارها «جولد تسيهر» عن الإمام الزهري رحمه الله، ادِّعاؤه بأن الزهري كان يضع الأحاديث، فقال: (ولم يكن

---

(١) رواه مسلم، (٢/ ٦٧٠)، (ح٤١٠٢).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٠/ ٢٣٦).

(٣) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٨٧).

الأُمَويُّون وأتباعُهم ليهمهم الكذب في الحديث الموافق لِوُجَهات نظرهم، فالمسألة كانت في إيجاد هؤلاء الذين تنسب إليهم، وقد استغل هؤلاء الأمويون أمثالَ الإمامِ الزهري بدهائهم في سبيل وضع الأحاديث)[١].

ويزعم أيضاً: (أن عبد الملك بن مروان مَنَعَ الناس من الحج أيام فتنة ابن الزبير، وبنى قبةَ الصخرة في المسجد الأقصى؛ ليحُجَّ الناس إليها، ويطوفوا حولها بدلاً من الكعبة، ثم أراد أنْ يحمل الناس على الحجِّ إليها بعقيدة دينية، فوجد الزهريَّ وهو ذائع الصِّيت في الأمة الإسلامية مستعداً لأنْ يضع له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث؛ منها حديث: «**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى**»[٢]. ومنها حديث: «**الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه**»[٣]، وأمثال هذين الحديثين، والدليل على أنَّ الزهري هو واضع هذه الأحاديث، أنه كان صديقاً لعبد الملك، وكان يتردد عليه، وأنَّ الأحاديث التي وردت في فضائل بيت المقدس مرويةٌ من طرق الزهري فقط)[٤].

إن هذه الفِرية ردَّدها هذا المستشرق واقتنع بها كثير من أبناء المسلمين، هي فرية قديمة حديثة تبنَّتها الرافضة للطعن في كل روايةٍ وردت في العهد الأموي أو ممن كانوا تحت الولاية الأموية، إلَّا أنَّ التاريخ ينفي هذا التشكيك في أعظم شخصية إسلامية كالإمام الزهري الذي اتصف بالحزم والثبات في المواقف، وكان من أوائل الذين خدموا السُّنَّة النبوية بروايتها وتدوينها، بيد أن أقلام هؤلاء الأعداء لا تترك أحداً من المخلصين من رجالات هذه الأمة إلَّا وطعنته في منهجه وشخصه؛ حتى يتحول التاريخ الإسلامي ـ في أذهان أجيال

---

(١) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٢٠٦).
(٢) رواه مسلم، (١/٥٦٦)، (ح٣٤٥٠).
(٣) الثابت قول النبي ﷺ: «**صَلاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ؛ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ**» رواه البخاري، واللفظ له، (١/٣٩٨)، (ح١١٣٣)؛ ومسلم، (٢/١٠١٢)، (ح١٣٩٤).
(٤) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص١٩١).

المسلمين - إلى مجرد صراع ونفاق وكذب، وبالتالي يكون هذا الدين كلُّه مبنياً على أوهام وخرافات، ولكن هيهات أن يدرك هؤلاء الأعداء أهدافهم ومآربهم؛ لأنَّ الله تعالى حفظ هذا الدين؛ بحفظ الكتاب والسُّنَّة على أيدي هؤلاء الأمناء الثقات أمثال الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمهما كاد المستشرقون وأذنابهم فلن يصلوا إلى الغبار الذي كان تطؤه أقدامهم الطاهرة[١].

والهجوم على المحدِّثين والطعن في أمانتهم وإخلاصهم وصدقهم أمر متوقَّع من المستشرقين، ومَن سار على نهجهم بعد ذلك، وخاصة أولئك الذين لهم دور بارز في رواية الحديث وحفظه ونشره؛ أمثال أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ والزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرهما، والهدف من وراء ذلك واضح؛ وهو إفقاد الثقة لدى المسلمين بالحديث الشريف، فالمستشرق «**جولد تسيهر**» اتَّهم - من غير سند - علماء المسلمين جميعاً بالوضع في الحديث، وهكذا كان «شاخت» الذي ألصق التهم الباطلة بعلماء المسلمين من محدِّثين وفقهاء؛ مثل ادِّعائه بأنهم كانوا يخترعون آراء وينسبونها إلى المتقدِّمين على شكل أحاديث، وأنها وضعت من قبلِهم في القرنين الثاني والثالث، وأنه لا يوجد حديث فقهي صحيح واحد[٢].

وإذا كان هؤلاء المستشرقون يَنقِمون من أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قوَّةَ حفظِه وعدمَ نسيانِه؛ فنحن **نقول لهم**: ما الغريب في أنْ يحفظ أبو هريرة هذه الأحاديث، وما العجيب في أنْ يمتلكَ قوَّةً حافظة، والعلمُ والواقعُ يؤيِّدان ذلك ولا يُعارِضانه؛ فالعلم أثبتَ أنَّ السَّعة التخزينية للذاكرة الإنسانية تتَّسع لتتمكَّن من حفظ أمور كثيرة ومتنوِّعة من الأحداث والأقوال، والواقع يُثبت أنَّ هناك من المسلمين حتى في وقتنا الحاضر مَن استوعبتْ ذاكرتُه حِفظَ القرآنِ الكريم، وكتبِ الحديث السِّتة، حَفِظوها عن ظهر قلبٍ بسندها ورواتها.

ومن ثَمَّ، فإنَّ ما يجوز وقوعه في زمنٍ مَّا، لا يُستبعد وقوعُه في زمنٍ

(١) انظر: الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النبوية، (ص٤٣).
(٢) انظر: المستشرقون والحديث النبوي، (ص٣٠٠).

آخر، وامتلاك أبي هريرة ﷺ هذه المَلَكة أمر لا نشكُّ فيه، فإذا أضفنا أنه انقطع فقط لهذه المهمة وتفرَّغ لها كان الكلام مُتَّسقاً؛ إذْ إنه كان من أهل الصُّفَّة الذين نزلوا ضيوفاً على مسجد رسول الله ﷺ، وكان ﷺ من الطائفة التي ندب اللهُ تعالى إليها للتفقُّه في الدِّين في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وما ينطبق على أبي هريرة ﷺ ينطبق على غيره من حفَّاظ ورواة الحديث؛ كالزهري وغيره.

وتبقى نقطةٌ أُخرى، وهي أنَّ هؤلاء المستشرقين ينتمون إلى حضارة مادية مَحضَة، وتتحكَّم فيهم فلسفة نفعية بحتة؛ لذا فهم يحكمون بشكل مادي على الأشخاص، متناسين الجانب الروحي والعقدي، الذي يُشكِّل جوهر الإنسان المسلم، والذي يمكنه في سبيل معتقده أنْ يُضحِّي بروحه وحياته، والذي يُطلب منه أنْ يلتزم آدابَ الإسلام وأخلاقَه؛ من صدقٍ وأمانةٍ وإخلاصٍ وغيرها، وهذه الأمور ممَّا لا يضعها هؤلاء في حساباتهم؛ لذا يضعونها جانباً غير آبهين لها، في حين أنَّ الإنسان كلٌّ متكامل بين الروح والمادة.

ثانياً: الطعن في «سند الحديث»:

لم يسلم سند الحديث من طعن المستشرقين، ومن ذلك:

ما قاله «**شاخت**»: (إنَّ أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي، ومعلوم لدى الجميع أنَّ الأسانيد بدأت بشكلٍ بدائي، ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث، وكانت الأسانيد لا تجد أدنى اعتناء، وأيُّ حزبٍ يريد نسبة آرائه إلى المتقدِّمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد)[١].

وها هو المستشرق «**ميور**» ينتقد طريقة اعتماد الأسانيد في تصحيح الحديث؛ لاحتمال الدَّس في سلسلة الرواة.

---

(١) المستشرق «شاخت» والسُّنَّة النبوية، محمد مصطفى الأعظمي (ص١٠٤).

وذكر «**كايتاني**» أنَّ الأسانيد أضيفت إلى المتون فيما بعد بتأثير خارجي؛ لأن العرب لا يعرفون الإسناد، وأنها استعملت ما بين عروة وابن إسحاق، وأن عروة لم يستعمل الإسناد مطلقاً، وابن إسحاق استعملها بصورة ليست كاملة.

ويرى «**هوروفتس**» أنَّ العرب أخذوا فكرة الإسناد عن المدارس التلمودية عند اليهود[١].

ومن المتوقَّع أن يكون الإخفاق من نصيب المستشرقين في دراساتهم لظاهرة السند؛ لعدم اتِّخاذهم المجال والحقل المناسب لها، حيث اختاروا كُتباً ليست هي مظانَّ الأسانيد؛ مثل كتب السيرة والفقه والتاريخ، وكان بإمكانهم النجاح فيها والتوصل إلى نتائج علمية وواقعية، لو كانت نيَّاتهم ـ ابتداءً ـ صالحة، ولو كانوا جادين في ذلك لاتَّخذوا من كتب الحديث ميداناً لدراستهم، ومن منهج المحدثين مسلكاً لها.

وقد بدأ استعمال السند في عهد النبي ﷺ، واستعمله بعض الصحابة بنقل الأحاديث النبوية في ذلك الوقت، والتزم الرواةُ بذلك في العهد الراشدي، **وفي عهد التابعين ومَنْ بعدهم التزم المحدِّثون السند، وتشدَّدوا في أمره أكثر فأكثر**، وأحاطوه بكل عناية واهتمام، وكانوا يبذلون جهوداً مضنية في البحث عن الأسانيد، ويتتبَّعون الرواة ويرحلون إليهم للتثبُّت من السند، فهذا سعيد بن المسيب رحمه الله يقول: (إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد)[٢].

ولا نُبالغ إذا قلنا: إنهم تعمَّدوا أنْ يتجاهلوا جهودَ علماء الإسلام في تحقيق الحديث وسندِه، وتمييزِ السَّندِ المُتَّصل عن غيره، وذلك وَفق قواعدَ محكمةٍ ومنهجٍ مُطَّرد، تجده في كتب الحديث متوافقةً مع كتب الرِّجال، شرقاً وغرباً، والاطِّرادُ في المنهج ووحدتُه واتِّساقُه، مع بُعد المكان بين واضِعيه

---

(١) انظر: موقف الاستشراق من السيرة والسُّنَّة النبوية، (ص٤٠ ـ ٤١).

(٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص٤٠).

ومُطبِّقيه دليل على قُوَّته، فمعلوم أنَّ علماء الحديث اختلفوا في الأقطار، وتفرَّقوا في الأمصار، ولكن رغم هذا كان منهجُهم واحداً، ممَّا يدل على قوَّتِه وسلامتِه.

والعجب كل العجب من هؤلاء المُتعنِّتين؛ إذ يُنكرون هذا العلم الخالص لعلماء الإسلام الذي شهد لهم به أبناؤهم وإخوانهم من بني جلدتهم، محاولين التلبيس على العالَم أجمع، ضاربين عُرْضَ الحائطِ الحيادَ العلمي والموضوعية في البحث؛ من أجل الوصول إلى أغراضهم الدَّنيئة وأهدافهم الخبيثة.

المطلب السادس

الطعن في (منهج المحدثين)

هنا تكتمل الدائرةُ التي رسموها للتَّشكيك في السُّنَّة النبوية، عبر فصولٍ مُدَبَّرة؛ فبعد التَّشكيك فيها وفي صاحبها ﷺ، وفي سندها ومتنها بقيت النُّقطة الأخيرة، وهي الطعن في المنهج الذي اعتمده علماءُ الحديث في علم الحديث، وبذلك قد وجَّهوا كافَّة سهامهم وأفرغوا ما في جعبتهم نحو السُّنَّة النبوية، وبقي الدَّورُ الباقي خاصّاً بالمُتلقِّي، يستقبل منها ما يوافق هواه، فتتمُّ زعزعته في سُنَّة نبيِّه إنْ كان من أهل الإسلام، وإنْ كان من غيره ممَّن يقرأ عن الدِّين يتشكَّك في سلامته وصدقه وصحَّته، فلا يُحاول الدُّخول فيه.

فهم يعملون على هدم الدِّين من الداخل ومن الخارج؛ من الداخل عن طريق أبنائه وأتباعه الذين يُتابعونهم فيما يقولون، ويتأثَّرون بما يُروِّجون له، ومن الخارج من خلال رفضه كدينٍ في الأساس؛ فيَحُدُّون من انتشاره وامتداده.

وكانت أهمُّ الشُّبه التي أثاروها للطعن في منهج المُحدِّثين تتمثَّل فيما يلي:

أ ـ الطعن في منهج المحدثين في النقد:

لم يسلم «منهج المُحدِّثين في النقد» من طعن ولمز المستشرقين في أمانتهم العلمية، وقوة ضبطهم، ومن ذلك:

يقول «**جولد تسيهر**»: (نقد الأحاديث عند المسلمين قد غلب عليه الجانب الشكلي منذ البداية، فالقوالب الجاهزة هي التي يُحكَم بواسطتها على الحديث بالصحة أو بغيرها، وهكذا لا يخضع للنقد إلَّا الشكل الخارجي للحديث، ذلك أنَّ صحة المضمون مرتبطةٌ أوثق الارتباط بنقد سلسلة الإسناد، فإذا استقام سندُ حديثٍ لقوالب النقد الخارجي؛ فإنَّ المتن يُصحَّح حتى ولو كان معناه غير واقعي أو احتوى على متناقضات داخلية أو خارجية، فيكفي لهذا الإسناد أنْ يكون مُتَّصل الحلقات، وأن يكون رواته ثقات، اتَّصل الواحدُ منهم بشيخه حتى يُقبَل متن مرْويِّه، فلا يمكن لأحد أن يقول بعد ذلك إني أجد في المتن غموضاً منطقياً أو أخطاءً تاريخية؛ لذلك فإني أشكُّ في قيمة سنده)[١].

ويقول المستشرق الإيطالي «**كايتاني**»: (كلُّ قَصْدِ المحدثين ينحصرُ ويتركَّز في وادٍ جَدْبٍ مُمْحِل؛ من سرد الأشخاص الذين نَقَلوا المروي، ولا يَشغَل أحدٌ نفسَه بنقد العبارة والمتن نفسِه)[٢].

ويقول أيضاً: (إنَّ المُحدِّثين والنُّقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسُّنَّة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كلِّ نقدٍ للنص، إذ يرونه احتقاراً لمشهوري الصحابة، وقَحَّةً ثقيلةَ الخطر على الكيان الإسلامي)[٣].

ويقول «**غاستون ويت**»: (قد درس رجالُ الحديثِ السُّنَّةَ بإتقان، إلَّا أن تلك الدراسة كانت موجَّهة إلى السند ومعرفة الرجال، والتقائهم وسماع بعضهم من بعض... لقد نقل لنا الرواةُ حديثَ الرسولِ ﷺ مشافهةً، ثم جَمَعَه الحُفَّاظ ودَوَّنوه، إلَّا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، ولذلك لسنا مُتأكِّدين من أنَّ الحديث وصَلَنا كما هو عن رسول الله ﷺ من غير أنْ يُضِيف عليه الرُّواة شيئاً

---

(١) جهود المحدثين في نقد متن الحديث، محمد طاهر الجوابي (ص٤٥٠).

(٢) المستشرقون والحديث النبوي، (ص١٢٨).

(٣) المصدر نفسه، (ص١٣٠).

عن حُسن نية في أثناء روايتهم الحديث، ومن الطبيعي أن يكونوا قد زادوا شيئاً عليه في أثناء روايتهم؛ لأنه كان بالمشافهة)[١].

ويرى كلٌّ من «كولسون» و«كيوم» بأنَّ المحدِّثين يبحثون في الأسانيد شكليّاً بدون الاهتمام بنقد المتون:

يقول «**كولسون**»: (إذا كانت سلسلة الإسناد متَّصلة، وكان كل فرد من أفراده عدلاً ـ من وجهة نظرهم ـ فحينئذ قبلوا الحديث وصار شرعاً واجباً، ولا يمكن ـ بسبب الإيمان ـ السؤال عن متن الحديث؛ لأنه وحي إلهي، فلا يُقبل أيُّ نقدٍ تاريخي)[٢].

ويقول «**كيوم**»: (متى اقتنع البخاري بتحديد بحثه في سلسلة الرواة في السند مفضِّلاً ذلك على نقد المتن؛ صار كلُّ حديثٍ مقبول الشكل حتميّاً بحكم الطبع)[٣].

ب ـ الطعن في تصحيح وتضعيف المُحدِّثين:

يقول «**جوينبل**»: (والحُكم على قيمة المُحدِّث قد يختلف اختلافاً بيِّناً، فربما كان ثقةً عند قوم، ولكن غيرهم كانوا يعدُّونه في منتهى الضعف، وربما اعتبروه كاذباً في روايته)[٤].

ج ـ الزعم بأن الأسانيد لم تجد اعتناءً من المُحدِّثين:

يقول «**شاخت**»: (إنَّ أكبر جزءٍ من أسانيد الأحاديث اعتباطي، ومعلوم لدى الجميع أنَّ الأسانيد بدأت بشكلٍ بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وكانت الأسانيد كثيراً لا تجد أقل اعتناء.

وأيُّ حزبٍ يريد نسبة آرائه إلى المُتقدِّمين كان يختار تلك الشخصيات

(١) المصدر نفسه، (ص١٦١).
(٢) موقف الاستشراق من السيرة والسُّنَّة النبوية، (ص٤٣).
(٣) المصدر نفسه، (ص٤٤).
(٤) دائرة المعارف الإسلامية، (٧/ ٣٣٥).

ويضعها في الإسناد)[١].

الرد على المستشرقين في طعنهم في جهود المُحدِّثين:

طَعْنُ المستشرقين في جهود المُحدِّثين بهذه الفجاجة يؤدي إلى وصم منهج المحدثين بالقصور والخلل، حيث وصفوه بالسطحية من حيث معالجة الشكل دون المضمون، وترتَّب على قصور معايير المُحدِّثين النقدية ـ في زعمهم ـ إلى اختلاط الحديث النبوي، وهي مقدمة خطيرة يترتَّب عليها طرح الحديث الشريف بالكلية؛ لاهتزاز الثقة بمناهج نقاده، ولأن مادته جاءت أمشاجاً اختلط فيها الصحيحُ بالسقيم، والمشهور بالغريب، والمرويُّ الثابتُ بالمختلق المصنوع من غير تمييز، فنتج عن ذلك: القول بطرح الحديث وردِّه جملة واحدة، أو التشكيكِ فيه على أقل تقدير، وإعادة النظر فيه قاطبة من خلال فحص المعاصرين، ومعاييرهم الغربية ونظراتهم الجاهلية[٢].

ويمكن الرد إجمالاً على ادعاءات المستشرقين الذين طعنوا في جهود المحدثين المباركة، على النحو التالي:

١ ـ إنَّ «نقد المتن» أمر مُقرَّر في قواعد الحديث، وقد بدأ قبل «الجرح والتعديل» وظهور «الإسناد»، ونجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رضي الله عنهم، فعائشة رضي الله عنها اعترضت على عدد من الروايات، لا لضعف الرواة، ولكن لأنَّ هذه الروايات لم تنسجم مع المبادئ العامة والبدهيات الشرعية والعقلية. وقد صنَّف الزركشي رحمه الله كتاباً في «استدراكات عائشة على الصحابة»، وجميع هذه الاستدراكات في «نقد المتن»، وكذلك فَعَلَ عمرُ ومعاويةُ وغيرُهم رضي الله عنهم.

٢ ـ إنَّ نشأة المذاهب الفقيهة والاختلافات بين هذه المذاهب مبنية ـ في

---

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، (ص٨٣).

(٢) انظر: نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، د. نجم عبد الرحمٰن خلف (ص٨).

معظمها ـ على نقد المتن؛ فالإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يختلف مع غيره في كثير من الأحيان؛ لا في ثبوت النص وإنما في فهم النص، بل إنَّ أتباع المذهب الواحد تتباين أنظارُهم تبعاً لفهمهم للمتن وتفسيره. والذين تمسَّكوا بظاهر النص، ومنطوقِ المتن فئةٌ واحدة هم «الظاهرية».

٣ ـ لقد أَولى عِلم العلل «متنَ الحديث» عناية خاصة؛ حتى كان موضوعُ هذا العلم الحديثَ الذي ظاهر إسناده الصحة، وكان العلماء يُضعِّفون الحديث ـ أحياناً ـ والسند صحيحٌ جيد، ويقولون: «منكر المتن» «شاذ» «مضطرب» «غريب» «فيه ظلمة» «يقشعر منه الجلد» «لا يطمئن له القلب» وغير ذلك من العبارات.

٤ ـ إن «الأحاديث الموضوعة» يُستدل على وضعها من «المتن» قبل الاستدلال من «السند»؛ لأنَّ أكثر الكذَّابين كانوا يسرقون الأسانيد، بمعنى: أنهم يُركِّبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع أو يُلقِّنون الثقة ـ في مراحل اختلاطه ـ فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة، وقد عمد بعضُ الكذَّابين إلى كتب شيوخهم الثقات فأدخلوا عليها أحاديث مكذوبة، وكتبوها بين السطور، إلى غير ذلك من الوسائل الخبيثة، ولكنَّ العلماء كشفوا هذا كلَّه وسجَّلوه في كتب الموضوعات.

٥ ـ إنَّ السند هو إحدى الدلالات على الصحة، وليس هو الدليل الوحيد عليها.

٦ ـ إنَّ النقد عند علماء الحديث يمكن أن نُطلق عليه: «نقد المروي» بغضِّ النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سنداً أو متناً، والسند والمتن جميعاً عند الناقد جملة واحدة؛ قد يدخل الخطأ والوهم على أيِّ جزءٍ منها، فقد يُخطئ في ذكر الاسم، وقد يُخطئ في عبارة التَّحمُّل: «حدَّثنا» أو «أخبرنا»، وقد يُخطئ في الرفع أو الوقف أو الإرسال، وقد يُخطئ في عبارة المتن فيختصرها اختصاراً يُخِلُّ بها، أو يُنقص منها ما حقُّه أن يكون فيها[1].

---

(١) انظر: الفكر المنهجي عند المحدثين، د. همام عبد الرحيم سعيد (ص١٠٦ ـ ١٠٨).

والمُطَّلع المُنصِف إذا رأى ما اعتمده علماء الحديث من قواعد لنقد الحديث وقبوله، عَلِم أنَّ ما يردده المستشرقون إنما هو محض افتراء وكذب، فقد ملئت كتب علم «مصطلح الحديث» بهذه القواعد التي تدل على الاعتناء الكبير، والحرص الشديد لعلماء الأمة بالحديث سنداً ومتناً، ولكن هيهات للعدو الحاقد أنْ يُقِرَّ بالحق الواضح كوضوح الشمس في رابعة النهار.

وتجدر الإشارة إلى أمرٍ هامٍّ، وهو أنَّ المحدِّثين قد ملؤوا كتبَهم بأحاديثَ صحيحة، أثبتوا صحَّتَها ونِسبتَها إلى النبي ﷺ، وفي الوقت ذاته كانت مثارَ شُبهٍ وشبهات، جَرَّتْ عليهم العديدَ من المُساجلات الفِكرية، وكان من الممكن أنْ يُخفوها ولا يُثبتوها، منعاً للدخول في هذه المُساجلات؛ وهذا يدلُّنا على الموضوعية العلمية التي التزمها المُحدِّثون في منهجهم لضبط السُّنَّة، وقد نسي المستشرقون أنَّ هذه الأحاديث الصحيحة التي يستشهدون بها هم مَنْ أثبتوها ولم يخفوها، ولو أنَّ الأمر عن هوًى لَمَا أظهروها، ولكنه الدِّين الذي التزموه علماً وعملاً.

ونحن نُطالب المستشرقين بأنْ يأتوا بأُمَّةٍ حفظتْ تاريخَها ودِينَها كما حَفِظَ المسلمون دِينَهم وسُنَّة نبيِّهم وَفق منهجٍ علمي كان من الأَولى بهم أنْ يحترموه، خاصة وأنهم هم أنفسُهم إذا سألتَهم عن دِينهم وشِرعتهم وما ورد عن أنبيائهم، فلن يجدوا شيئاً يقولونه، وإذا وجدوا ما يقولون لطالبناهم بالسَّند وكيف وصل إليهم، ولكنْ أعمى اللهُ سبحانه قلوبَهم فَعَمُوا وصَمُّوا.

الفرق بين منهج المُحدِّثين والمستشرقين:

ويمكن أنْ نُجمِلَ الفروق بين منهج المُحدِّثين ومنهج المُستشرقين في دراسة السُّنَّة في النقاط التالية[١]:

١ ـ **في منهج المُحدِّثين**: الإيمان بنبوة محمدٍ ﷺ حقيقةٌ وأصلٌ من أصول هذا المنهج في دراسة السُّنَّة. وفي **منهج المستشرقين**: إنكار نبوة

(١) انظر: منابع المستشرقين في دراسة السُّنَّة النبوية، (ص٥٧٦).

محمدٍ ﷺ أصل من أصول المنهج الاستشراقي في دراسة السُّنَّة.

٢ ـ يقرِّر **منهج المُحدِّثين**: أنَّ السُّنَّة وحي من الله تعالى إلى رسوله ﷺ. بينما يُنكر **المنهج الاستشراقي**: الوحيَ عموماً؛ قرآناً وسنة.

٣ ـ يقرِّر **منهج المُحدِّثين** بأنَّ السُّنَّة: هي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخُلقية والخَلقية. وهي في **المنهج الاستشراقي**: خليطٌ من ديانات وثقافات وفلسفات مختلفة، وأنها من وضع المحدِّثين والفقهاء وعامة الناس، فهي قصص وروايات تُروى للتسلية.

٤ ـ يبني **منهج المُحدِّثين** نظرته إلى السُّنَّة: من خلال اعتبارها مصدراً للإسلام؛ كالقرآن. أمَّا **المنهج الاستشراقي** فإنه يعدُّ السُّنَّة: عنصراً جديداً على الإسلام غريباً ومشوَّشاً.

٥ ـ يحتكم **منهج المُحدِّثين** في نقده للروايات: إلى منهج علمي إيماني. بينما يحتكم **المنهج الاستشراقي**: إلى معاييره وآرائه واجتهاداته وميوله الذاتية، مع الطعن في منهج المحدِّثين.

٦ ـ ينطلق **منهج المُحدِّثين** في حُكمه على الروايات سنداً ومتناً: من خلال قواعد منهج المحدِّثين وأُسسه. بينما ينطلق **المنهج الاستشراقي** في التعامل مع السُّنَّة: من خلال إغفال منهج المحدِّثين والطعن فيه.

٧ ـ يتميَّز **منهج المُحدِّثين** في حُكمه على الرواية: على التجرُّد، بمعنى: عدم التوجُّه ابتداءً إلى الحكم على الرواية قبولاً أو ردّاً. بينما ينطلق **منهج المستشرقين** في حُكمه على الأحاديث النبوية: من خلال خلفيات ثقافية ومنهجية علمية، ورواسب فكرية، وحُكم سالفٍ على الأحاديث، قبل دراستها الدراسة العلمية الصحيحة.

٨ ـ عدالة الصحابة ـ مع اعتقاد عدم عصمتهم من الخطأ ـ أساس من أُسس **منهج المُحدِّثين** في التعامل مع السُّنَّة. بينما من قواعد **منهج المستشرقين**: الطعن في الصحابة والتَّنقُّص من قدرهم.

٩ ـ يبني **منهج المُحدِّثين** نظرته إلى السُّنَّة: على أساس الأحاديث،

وثبات عددها على العدد الذي تُوفِّي عنده النبي ﷺ، وأنه لم يُزَدْ على ما قاله ﷺ حديثٌ واحد.

١٠ ـ يُقرِّر **منهج المُحدِّثين**: بأنَّ مصطلح «السُّنَّة» أو «سُنَّة النبي» مصطلح معروف ومعلوم منذ عهده ﷺ، وارتبط المصطلح به ﷺ بعد بعثته أكثر من غيره؛ بل أصبح مصطلح «السُّنَّة» كأنه عَلَمٌ على سُنَّة الرسول ﷺ. أمَّا **المنهج الاستشراقي**: فقد حاول مناقضة هذه المسألة؛ بالزعم أنَّ مصطلح «السُّنَّة» أو «سُنَّة النبي» إنما هو مصطلح نشأ في فترة مُتأخِّرة.

١١ ـ الأدلة التاريخية الصحيحة تُثبت: أنَّ **كتابة الحديث النبوي** قد بدأت منذ عهد النبي ﷺ، وتُثبِت كتابة النبيِّ ﷺ، بمعنى: أمره أحدَ أصحابه بالكتابة. فَكَتَبَ الكتب والرسائل للملوك، وكتابة بعض الوصايا للصحابة. و**المنهج الاستشراقي**: يُناقض الأدلة التاريخية بادِّعائه تأخُّر كتابةِ السُّنَّة وتدوينها إلى عهد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٢ ـ تُثبتُ الأدلة التاريخية: أنَّ **قواعد منهج المُحدِّثين** وُضِعت أُصولها منذ عهد النبيِّ ﷺ والصحابة رضي الله عنهم. ويحلو **للمنهج الاستشراقي** القول: بتأخُّر إرساء قواعد منهج المُحدِّثين إلى فترة زمنية متأخِّرة، ولا يعنيه أنه بقوله هذا يُناقض الأدلة التاريخية الثابتة.

١٣ ـ يعتمد **منهج المُحدِّثين**: على النظرة الشمولية الكلية في فهم السُّنَّة وتعامله معها. بينما يعتمد **المنهج الاستشراقي**: على النظرة الجزئية، مع إغفال الاحتكام إلى النظرة الكلية عند دراسة السُّنَّة.

المطلب السابع

عيوب المنهج العلمي عند المستشرقين

إنَّ المنهج العلمي عند المستشرقين يخلو تماماً ممَّا يُمكِنُ أنْ يوصف بأنه منهج علمي، فهو يُناقض الأدوات والأساليب العِلمية التي وَضَعوها وطالبوا غيرَهم بأنْ يُطبِّقوها، ولسانُ حالِهم يقول: نحن أعلى وأرقى من المنهج، واستدلالاتنا أوثق من أنْ يُشكَّ فيها أو تُرَد.

وبنظرة فاحصةٍ من خلال إنتاجهم الفكري، ولا نقول العلمي؛ لأنه يُمثِّل فكرَهم هم، ولا يَمُتُّ إلى العلم بصلة، نجد أنهم خالفوا المنهجَ العلمي في قواعدَ كثيرة، ومنها[١]:

أ ـ الميل إلى الهوى:

يعمد جمهور المستشرقين في تحرير أبحاثهم في السُّنَّة النبوية على ميزان غريبٍ بالغ الغرابة في ميدان البحث العلمي، فمن البديهي أنَّ العالِم أو الباحث المخلص يتجرَّد من كل هوًى وميل شخصي فيما يبحث عنه، ويستدل بالنصوص والمراجع الموثوق بها، ثم يقارن ويمحِّص؛ كي يصل إلى النتيجة الصحيحة[٢].

ولقد أبى المستشرقون أن يتجرَّدوا من عواطفهم وأعرافهم ونزعاتهم المختلفة، بالرغم من أنهم يزعمون أنهم يتَّبعون الأساليب النقدية الحديثة، ويَلْتَزمون قوانين البحث العلمي الجاد، **ولقد بلغ من تحريفهم لسيرة النبي ﷺ وللسُّنَّة النبوية مبلغاً يغشى صورتهم الحقيقية من شدة التحريف في ذلك.**

ولذا يعمد المستشرقون إلى تطبيق المقاييس النصرانية على الدين الإسلامي وعلى النبي ﷺ، فالمسيح عليه السلام ـ في نظر النصارى ـ هو أساس العقيدة؛ ولهذا تُنسب النصرانية إليه، وقد طبَّق المستشرقون ذلك على الإسلام، واعتبروا أنَّ محمداً ﷺ؛ يعني: بالنسبة للمسلمين ما يعنيه المسيحُ بالنسبة للنصارى؛ ولهذا أطلقوا عليه «المذهب المحمدي» وأطلقوا على المسلمين «المحمديين».

إنَّ المستشرقين يقدمون لنا عن الإسلام والسُّنَّة النبوية صورة خيالية، هي أبعد ما تكون عن الحقيقة؛ من ذلك ادعاء المستشرق «جريم» بأن الاشتراكية الإسلامية أقلُّ النُّظم الاشتراكية كلِّها، وأنَّ محمداً ﷺ اشتراكي بطبعه[٣].

---

(١) انظر: من افتراءات المستشرقين الفرنسيين على السُّنَّة، (ص٢٧٠ ـ ٢٧٧).

(٢) انظر: الاستشراق بين الموضوعية والانفعالية، قاسم السامرائي (ص١٠).

(٣) انظر: أزمة الاستشراق الحديث، محمد خليفة حسن (ص٢٢٠).

يقول المستشرق «سنوك هر خرونيه» ـ في زعمه أنه ينتقد رأي «جريم» ـ: (إننا نرى أنَّ الأستاذ «جريم» لو اقتصر على درس السيرة النبوية القديمة، وبَحَثها في عمقٍ لكان أفضل، وإنَّ الثمار التي كان يمكن أن يجنيها من مثل هذا الدرس لهي أجدر ببلوغ الغاية التي توخَّاها، ولكنه ظنَّ أنَّ هذا عمل ليست له أهمية كبيرة، وأراد أن يُطرِف الناسَ ببناء جديد، ففشل في وضع السيرة النبوية التي حاول فيها أنْ يَطبع محمداً [ﷺ] بطابع الروح الاشتراكي، وفي جَعْلِ محمدٍ اشتراكياً، وفي أن تقود الاشتراكيةُ نفسُها محمداً لأنْ يضع الدِّين الذي أتى به)[١].

فالرأي الذي يسوقه هذا المستشرق متهافت، لا يستند إلى دليل إلَّا الميل إلى الهوى؛ لأنَّ المتأمل في حياة النبي ﷺ لا يستدل بأنَّه ﷺ كان رائداً من رُوَّاد الاشتراكية التي نشأت على يد «كارل ماركس»؛ بل كان ﷺ في غاية التواضع في معاملته لأصحابه ﷺ والتعاون معهم على البِّر والخير، ويتجلَّى ذلك في قوله ﷺ: «**إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ؛ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ**»[٢]. فالمستشرقون بهذا الفهم السقيم جعلوا سيدَ البشر ﷺ اشتراكياً من أتباع «كارل ماركس»، فدل ذلك على عدم موضوعِيَّتِهم، وأنهم أصحاب هوًى؛ لذا لا نستغرب منهم هذه النتائج الضحلة والأحكام المتهافتة.

ثم، كيف يُنسب القديمُ للحديث، فإذا كان هذا المُستشرق قد وجَدَ في حياة محمدٍ ﷺ ملامِحَ الاشتراكية ـ مُجاراةً لرأيه ـ لكان الأَولى به وَفْقَ المنهج العلمي أنْ يصل إلى نتيجةٍ مُفادَها أنْ «ماركس» سَرَقَ أفكارَه ـ التي بنى عليها نظريَّته ـ من نبيِّ الإسلام، ولكنه الهوى الذي مال به عن الحق.

---

(١) محمد رسول الله، إتيين دينيه وسليمان بن إبراهيم، ترجمة: د. عبد الحليم محمود (ص٤٣).

(٢) رواه البخاري، (١/٤٦٨)، (ح٢٥٢٧)؛ ومسلم، واللفظ له، (٢/١٠٦٩)، (ح٦٥٦٤).

ب ـ التحيُّز العنصري:

من أخطر ما يُهدِّد منهجية البحث العلمي التحيُّز العنصري، وهو عنوان بارز في كتابات المستشرقين، ومن ذلك تصريح المستشرق الفرنسي «**كيمون**» في كتابه «باثولوجيا الإسلام» الذي يزعم فيه قائلاً: (إنَّ الديانة المحمدية جذام تفشَّى بين الناس؛ بل هو مرض مُريع، وشلل عام، وجنون ذهولي يبعث على الخمول والكسل، ولا يوقظه منها إلَّا لِيَسْفِكَ الدماءَ، ويُدمن على مُعاقرة الخمور، ويجمح في القبائح، وما قَبْر محمدٍ [ﷺ] إلَّا عمودٌ كهربائي يبعث الجنون في رؤوس المسلمين، ويلجئهم إلى الإتيان بمظاهرِ الصرع العامة، والذهولِ العقلي إلى ما لا نهاية. . . والتعود على عادات ستنقلب إلى طباع أصيلة؛ ككراهة لحم الخنزير، والنبيذ، والموسيقى)[1].

فصاحب هذه الكلمات حاد عن الأسلوب العلمي، وما دفعه لذلك إلَّا التحيز العنصري، وما تُخفي صدور هؤلاء المستشرقين أكبر.

ومن نماذج التحيز الأعمى الشنيع، والتخبُّط الشنيع الذي توَصَّل إليه المستشرقون في أبحاثهم ضد نبي الإسلام ﷺ ـ ما قاله المستشرق الهولندي «**دوزي**» ـ حينما تساءل: (كيف كان خُلُق محمد؟ وما هو السر في تأثيره العظيم على أبناء وطنه؟ وما هي ميوله قبل البعثة؟).

ثم أجاب، فقال: (لعلَّ رسولَ الله ـ كما كان يُلقِّب نفسَه ـ لم يكن أسمى من مواطنيه، ولكن من المؤكد أنه لم يكن يُشبههم، كان من أصحاب الخيال، في حين أنَّ العرب مُجرَّدون عن الخيال، وكان ذا طبيعة دينية، ولم يكن العرب كذلك، وكان سوداوي المزاج، يلتزم الصمت ويميل إلى الترهات الطويلة فريداً، وإلى التأملات المستغرقة في شعاب مكة الموحشة)[2].

فانظر كيف حَكَمَ على العرب عامَّة، وكيف أصدر أحكامَه بصورةٍ نهائية، ونحن نعلم أنَّ الوصول إلى العموميات في مجال الأبحاث الاجتماعية

---

(١) الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، د. محمد البهي (ص٥٥).
(٢) محمد رسول الله، (ص٤٤).

والنفسية على مستوى الأمم والجماعات مستحيل عقلاً وواقعاً، ولكن دفَعَه إلى إصدار حُكْمِه العام عُنصريَّةٌ بغيضة.

وحين نستقرئ آراء المستشرقين نجزم أنهم كانوا واقعين تحت تأثير أفكار عنصرية مسبقة، تُضمر الكُرْهَ والاحتقارَ للعرب والمسلمين، يقول «**روبرت ثاوليس**»: (من الأمور التي تجعلنا ميَّالين إلى التفكير الأعوج؛ تحيُّزاتنا التي هي: طرق في التفكير تقررها سلفاً قوى ودوافع انفعالية شديدة؛ كالتي يكون مصدرها منافعنا الخاصة أو ارتباطاتنا الاجتماعية)(١).

ويقول آخَر: (إذا وقع الباحث في أسر التعصُّب؛ كان من السهل وَصْمُه بالذاتية التي هي نقيض الموضوعية والعلم)(٢).

وعن موقف الأوروبيين عامة والمستشرقين خاصة ـ من الإسلام والمسلمين ـ يقول الأستاذ «**محمد أسد**» ـ الذي كان يهودياً نمساوياً ثم اعتنق الإسلام ـ: (يعتقد الأوربيون أنَّ تفوُّقهم العنصري على سائر البشر أمر واقع، ثم إنَّ احتقارهم إلى حدٍّ بعيد أو قريب لكلِّ ما ليس أوروبياً من أجناس الناس وشعوبهم؛ قد أصبح إحدى الميزات البارزة في المدنية الغربية)(٣).

ويقول الباحث الغربي «**جيمس وولتز**»: (إنَّ المترسِّخ في أذهان الأوروبيين عن الإسلام هو صورة قاتمة؛ وذلك بسبب العداء الذي ذكَّاه موقف الباباوات من الإسلام منذ اندلاع الحروب الصليبية وإلى أيام استعمار الغرب للعالم الإسلامي الذي لم ينتهِ إلَّا منذ بضعة عقود)(٤).

ج ـ الانتقائية في اختيار النصوص والمصادر:

المصادر التي يعتمد عليها الباحث مِرآةٌ تنعكس عليها موضوعيَّتُه، وتَظهَر

---

(١) التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، روبرت ثاوليس، ترجمة: حسن سعيد الكرمي (ص١٨٣).

(٢) البحث في التاريخ: قضايا المنهج والإشكالات، عاصم الدسوقي (ص٤١).

(٣) الإسلام على مفترق الطرق، محمد أسد، ترجمة: عمر فروخ (ص٢٣).

(٤) الإسلام على مفترق الطرق، (ص٢٣).

قيمة الباحث في قُدرته على الاستفادة منها، وعدم الانتقائية في النصوص والمصادر، وإنما يكون الاستشهاد من مصادر مُتخصِّصة؛ بل **يُعدُّ من أخطر العيوب المنهجية ـ في البحث العلمي ـ أنْ يتوصَّل الباحثُ إلى نتائج مُحدَّدة عامة تكون مبنيَّةً على أقوال وأدلة مُستقاة من مصادر غير مُتخصِّصة في موضوع بحثه، وهذا ما وقع فيه المستشرقون** من أمثال البلجيكي «**لامنس**» ـ وهو قِسيِّس شديد التعصُّب ضد الإسلام ـ فقد توصَّل إلى نتائج في «السُّنَّة النبوية» وأحكام بعيدة كلَّ البعد عن حياة النبي ﷺ، عندما اعتصر خياله وخرج برأي يشفي من غليله ضد الإسلام، ضارباً بالمعقول وبالتاريخ وبالحقيقة عرض الحائط، فيقول: (كان لمحمدٍ [ﷺ] شهوةٌ قوية جامحة، وقد كثَّفت جسمَه الملذّات، وخدَّرت أعضاءه فأصبح مُهدَّداً بداء السَّكتة)[1].

ويدَّعي المستشرق «**كليمان هيار**» بأنه قد ظهرت على النبيِّ ﷺ أعراض التهاب رئوي فخارت قُواه بسرعة عظيمة توفِّي على إثرها[2].

وأمَّا القسيس «**باردو**» فإنه يرى أنَّ النبيَّ ﷺ مات مسموماً بيد امرأة يهودية[3].

فهل نستطيع أن نعتمد على آراء هؤلاء المستشرقين مع شدة اختلافهم في الآراء؟ فأيُّ مصادرٍ قد اعتمدوها؛ حتى تكون نتائجهم مُتنافرة؟

ومثال آخر لانتقائية المستشرقين «للنصوص والمصادر» وهو المستشرق الفرنسي «**أندريه ميكال**» الذي يُقرِّر بأنَّ «العقل العربي» عقل شفاهي بدوي بدائي مخالف «للعقل الكتابي» العملي الواقعي، واستشهد بالمثال التالي: (إنَّ الله قسم المعارف والعلوم على الشعوب... جعل الصينيين أرباب الصناعات اليدوية، والهنود أمَّة علم الفلك والطب، والبيزنطيين أمَّة الكيمياء والميكانيكا، والأتراك أمَّة الفروسية والحروب، وأما العرب فهم أمَّة

---

(١) محمد رسول الله، (ص٤٧).

(٢) انظر: تاريخ العرب، كليمان هيار (١/ ١٨١).

(٣) انظر: علامات محمد: ما هي قيمتها، الأب باردو (ص١٧١).

الفصاحة)[١].

فقد جعل الشعوبَ العربية كلها منذ القِدم؛ وإلى وقتنا المعاصر شعوباً شفاهية ليست عقلانية؛ كعقلانية أهل الكتاب، ولا ريب أنَّ التفسير المُتعسِّف للنصوص هو الذي حمل هذا المستشرقَ وغيرَه على إصدار هذه الأحكام التعسُّفية، والتجنِّي على التاريخ، فأيُّ مصادر اعتمد عليها في رأيه هذا عن العرب؟ وهذا ما حمل كثيراً من المستشرقين على القول بأن الحديث النبوي نُقِل بالمشافهة؛ لأنَّ المسلمين لم يعرفوا الإسناد إلَّا في فتراتٍ لاحقة، بدءاً من القرن الثاني الهجري[٢].

وهذه الانتقائية في المصادر هي التي دفعتهم إلى اعتماد كتب الأدب واللُّغة؛ لتكون مصدراً من مصادر بحث الإسلام والتاريخ الإسلامي؛ مثل كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، و«ألف ليلة وليلة»، و«الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان، وغيرها، التي لا تُمثِّل قيمةً عِلميةً يَستند عليها أهلُ العلم بالدِّين في شيءٍ، وقد جعلوها مصادرَ أصيلة، رجعوا إليها وأخذوا عنها؛ ناهيك عن كتب التاريخ وما بها من روايات ضعيفة؛ ضعَّفها مؤلِّفوها، ولكنهم تركوا رأيَ مؤلِّفيها، وأخذوها وعَوَّلوا عليها، وبنوا النتائج.

د ـ التعميم الغاشم:

من بديهيات «المنهج العلمي» أنَّ التعميم بغير استقراءٍ تام يُعدُّ نقيصةً من نقائص البحث العلمي، وفي ذلك يقول «**لاتسون**»: (إنَّ اليقين يأخذ في التناقص كلما أخذ التَّعميم في التَّزايد، وهذه حقيقة تصدق على كلِّ العلوم)[٣].

وعندما ظهرت «الطبعة الأُولى» من «الموسوعة الإسلامية» كانت حملة

---

(١) مهزلة الاستشراق وما بعد الحداثة، سليم مطر، مجلة العصور الجديدة، عدد: (١٧)، (يناير ٢٠٠١م)، (ص١٥٨).

(٢) انظر: المستشرقون والحديث النبوي (ص٦٥).

(٣) منهج البحث في الأدب واللغة، (ص٨٥).

المستشرقين على الحديث النبوي في أوجها، وهذا ما دعا المستشرق الفرنسي «كاراديفو» إلى أن يحكم بأنَّ الأحاديث التي تضمَّنتها كتب التفسير كلها «موضوعة».

يقول «**كاراديفو**»: (وعلم التفسير قديم، قد يرجع تاريخه إلى صدر الإسلام، وتساءل المستشرقون؛ مثل «جولد تسيهر» عن قيمة الأحاديث الواردة في هذه الكتب الجامعة، والظاهر أنَّ أغلب هذه الأحاديث «موضوع»؛ إما لتقرير مسألة شرعية، وإما لأغراض كلامية، وإما لمجرد التوضيح، بل قد يكون لمحض اللهو والتسلية.

ويذهب المستشرقون إلى أنه لا أمل في العثور في هذه التفاسير على أخبار صحيحة عن أسباب نزول القرآن وإذاعته في الناس)[١].

وأكثر كتب التفسير تعرُّضاً لنقد المستشرقين هو «تفسير الطبري»، ولمَّا نشر «**بيار**» ترجمةً فرنسية «لمختصر تفسير الطبري» عام ١٩٨٣م؛ ألحَّت الدوائر الاستشراقية الفرنسية في المطالبة بإعادة دراسة تفسير الطبري دراسةً «علمية عصرية» ومن أهم اقتراحاتهم تحديد وضبط دور «تفسير الطبري» في تشكيل أرثوذكسية أهل السُّنَّة[٢]، فكيف يجوز ـ بعد ذلك ـ الحكم على كل أحاديث كتب التفسير بالوضع؟ خاصةً وأنَّ المشتغلين بكتب «التفسير بالمأثور» قد أعملوا قواعد علم الجرح والتعديل ودققوا في الأسانيد، فكان عملهم عملاً منهجياً صادقاً لا يعتريه الشك[٣].

ولكن تجدر الإشارة إلى أنَّ هؤلاء المستشرقين قد خَدَموا قضيَّتَهم التي

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تفسير (٥/ ٣٤٧).

(٢) **الأرثوذكس**: المعنى الاشتقاقي للفظ «أورثوذكس» هو الرأي الصحيح المستقيم، فلفظة «أورثو» تعني: مستقيم يقبله الجمهور، ولفظة «ذوكس» تعني: الرأي. ومصطلح «الأرثوذكس» مصطلح ارتبط في الآداب اللاتينية بالكنيسة الشرقية، **أمَّا دلالته في اللغات الغربية**: فتنصرف إلى صفة الجمود والانغلاق في أمور الدين، **ومعنى أرثوذكسية أهل السُّنَّة**: هو امتيازهم عن الفِرق والنِّحل بأصول وقواعد وسمات هجرها غيرهم وأعرضوا عنها.

(٣) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، الرياض، عدد (٦٧)، (ص١٢).

يُدافعون عنها، وخَدَموا أُمَّتَهم التي ينتمون إليها، وخَدَموا دِينَهم الذي يعتقدونه، وقد رَوَّجوا لأفكارهم في الغرب، حتى ترسَّخت صورةُ الإسلام عند الغربيين كما صَوَّرُوها، وكما أرادوها، وهذا هو المُتَوَقَّع من عدوٍ يتربَّص بنا الدَّوائر.

والعجيب أنَّ هناك من المسلمين مَنْ ساهم معهم في رسم هذه الصورة؛ من خلال التناقض بين النصوص الإسلامية، وبين ما عليه حال المسلمين من الشعائر والتَّعبُّد، ولقد كان التَّصوُّفُ مَثَلاً وما به من تخاريفَ ومظاهِرَ شِركية باباً كبيراً من أبواب نقد المستشرقين للإسلام والمسلمين.

هـ ـ الهجوم الظالم على السُّنَّة النبوية:

وعلى هذا، فإنَّ منهج المستشرقين في التَّعامل مع السُّنَّة يتَّسم بالظلم والتعدِّي وتجاوز الحد في الكُرْه، ومن أبرز مظاهر هذا الظلمِ السَّافرِ للسُّنَّة النبوية ما يلي[1]:

١ ـ محاولة تفسير السُّنَّة في ضوء المعتقدات النصرانية واليهودية، والفلسفات اليونانية، والنِّحل والديانات القديمة؛ كالفارسية، والهندية والبوذية.

٢ ـ الكذب والتدليس والانتقاء غير الموضوعي من المصادر التي تؤيِّد فكرة المستشرق.

٣ ـ الطعن والاتهام والتشكيك في النبي ﷺ ثم في الصحابة الكرام ﷺ، واتِّهامهم المحدِّثين والفقهاء بوضع الأحاديث، والتَّشكيك في السُّنَّة بصفة عامة.

٤ ـ المغالطات والكذب والجهل في عرض المزاعم، وفي الاستدلال على تلك المزاعم.

---

(١) انظر: منابع المستشرقين في دراسة السُّنَّة النبوية، (ص٥٧٨)؛ موقف الاستشراق من السيرة والسُّنَّة النبوية، (ص٤٦)؛ موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣١).

٥ ـ إيراد المزاعم والدعاوى من غير أدلة، أو مخالفة الأدلة الثابتة في التاريخ أو مناقضتها.

٦ ـ الاعتماد على أسلوب التعميم في إيراد الدعوى، وعدم تحديد المقصود بالقول تحديداً علميّاً.

٧ ـ الاعتماد على ما توصَّل إليه بعضُهم من نتائج، واستشهاد بعضهم ببعض في إيراد الدعاوي.

٨ ـ الاعتماد على الأسلوب التقريري الإخباري، فيورد المستشرق زعمه وكأنه حقيقة علمية يريد إيصالها للقارئ، لا أنها مسألة يريد دراستها دراسة علمية.

٩ ـ بناء أحكامهم على الافتراضات التي يفترضونها في أنفسهم، وَفق معاييرهم وتصوراتهم.

١٠ ـ من أوسع ثغرات المنهج الاستشراقي اعتماد المستشرقين على وجهات نظرهم في النقد، وإقرارهم بأنها مغايرة لوجهات نظر المسلمين؛ لأنهم يريدون دراسة السُّنَّة من خلال استباحة إخضاعها للمعايير والمقاييس الغربية الجديدة، وكأنَّ السُّنَّة النبوية حقل تجارب عندهم.

١١ ـ تبيَّن خطأ المستشرقين في فهم بعض الاستدلالات الحديثية التي يوردونها للاستدلال على رأيهم، وتفسير أقوال الصحابة والعلماء تفسيراً مخطئاً.

١٢ ـ من أساليبهم المكشوفة تهيئة القارئ نفسيّاً وذهنيّاً للاقتناع بما سيأتي من قوله، وقبوله على أنه حق، وربما حقيقة لا تقبل الشك.

١٣ ـ عدم معرفة المستشرقين للغة العربية بالقدر الكافي، وضحالة الفهم للثقافة الإسلامية وتاريخ صدر الإسلام، والتَّعسُّف في تفسير النصوص بسبب الأهواء الدينية والقومية.

١٤ ـ تأثرهم بالتيار المادي ـ الذي يَسُود الحضارة الغربية ـ وبُعدُهم عن الجانب الروحي كان له أثر في إقحام عقولهم في الأمور الغيبية التي تَخرج عن نطاق العقل.

١٥ ـ عدم تصديقهم بنبوة محمد ﷺ كان من أكبر الدوافع لهم في بثِّ شكوكهم ومطاعنهم في بقية جوانب الإسلام.

١٦ ـ عَرَفَ المستشرقون أهمية السُّنَّة فركَّزوا طعونَهم عليها؛ ليتسنَّى لهم الطعنُ في القرآن، ووجدوا في منهج المعتزلة ما يخدم أغراضَهم فدافعوا عنه وتبنوه وساروا على منواله في محاربة السُّنَّة، مما يُمكن أن يقال: إنَّ المستشرقين امتدادٌ للمدرسة الاعتزالية في التعامل مع الأحاديث مع تباين هدف الرَّفض.

١٧ ـ نصَّب المستشرقون أنفسَهم قضاةً على السُّنَّة النبوية ووضعوها في قفص الاتهام، وانهالوا عليها وعلى صاحبها ﷺ، وعلى نَقَلَة السُّنَّة بالاتهامات والتحليلات مدَّعين أنَّ ما يتوصَّلون إليه نتاج دراسات عِلمية وموضوعية، ومن هنا تتلقَّفها المجتمعات الغربية على أنها مُسَلَّمات يجب الأخذ بها، واعتقادها وتبنِّيها.

و ـ التشويه المُتعمَّد للإسلام والمسلمين:

تنظر المجتمعات الغربية إلى الإسلام والمسلمين نظرة الدُّون؛ بسبب الدور الذي لعبه المستشرقون في تشويه سمعة الإسلام والمسلمين، ومن مظاهر التَّشويه المُتعمَّد للإسلام والمسلمين ما يلي[1]:

١ ـ النظرة العدائية للإسلام باقية ومستعرة ـ وإن اختلفت وسائل التعبير عن هذا العداء وأساليبه ـ؛ بسبب التأثير السلبي للمستشرقين في المجتمعات الغربية تجاه الإسلام والمسلمين.

٢ ـ تنعكس صورة الإسلام والمسلمين في أذهان الغربيين وتصوُّراتهم تجاه الشرق المسلم، وهي صورة مليئة بالخيالات والحقد والعداء، الذي يُولِّد التَّحامل والجهل ورفض الحقائق الثابتة الصحيحة.

---

(١) انظر: منابع المستشرقين في دراسة السُّنَّة النبوية، (ص٥٨١)؛ موقف الاستشراق من السيرة والسُّنَّة النبوية، (ص٤٦).

٣ ـ تنظر المجتمعات الغربية إلى المسلمين نظرة الاستعلاء والاحتقار والدونية، ويتعاملون معهم وكأنهم أوصياء على عاجزين أو متخلِّفين.

٤ ـ يرى الغرب بأنه لا بد أن يستنير المسلمون بالاحتكاك بهم؛ لأن ذلك كفيل بأن يُحسِّن الحالة الفكرية والأخلاقية لهم.

٥ ـ يرى الغرب أن المسلمين بحاجة إلى استعمال الأفكار الإبداعية لثقافتهم الحديثة، وهذه من ثمار النظرة الفوقية التي ينظر من خلالها الغرب إلى المسلمين.

٦ ـ الإسلام في نظر الغرب تهديد مَخُوفٌ، وقوَّة رجعية، ومصدر لتخلُّف المسلمين، وهي صورة انعكست من خلال سيطرة الاستعمار الأوروبي.

٧ ـ إسقاط الواقع الغربي المعاش، والثقافة الغربية المعاشة على حياة المجتمع الإسلامي الدينية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

٨ ـ بناء مزاعمهم على محض التصورات العقلية والخيالات الذهنية، والتحليل النفسي والاجتماعي، وهذه المناهج يعتمد عليها المنهج الغربي الحديث في تحليل الأمور الدينية والاجتماعية وغيرها.

٩ ـ تدثَّر المستشرقون بثوب الاستعمار والتبشير، وإنْ لبسوا مُسوحَ العلماء، وهدفهم من وراء ذلك محو الإسلام وإذلال أهله، والاستيلاء على ثروات بلادهم.

١٠ ـ لم يستطع المستشرقون التخلُّص من العصبية والعداء للإسلام في دراستهم له؛ ممَّا أدَّى إلى عدم النزاهة والتجرد والدقة في بحوثهم، وكثرة الأخطاء، وضحالة المعلومات.

١١ ـ شدة عداوة المستشرقين للإسلام دفعتهم إلى تشويهه وإظهارِه بصورة الرجعية وعدم مواكبة الحضارة، وزعزعة العقيدة في نفوس أبنائه بشتَّى السبل.

١٢ ـ نجاح الاستشراق في استقطاب كثيرٍ من أبناء الإسلام الذين

انخدعوا بأفكاره وآرائه، وتأثَّروا بثقافاته ومناهجه، وكثيرٌ منهم يُمثِّلون رموزاً بارزةً في بلدانهم، فكان لذلك أثر بالغ في نشر تلك الأفكار بين المسلمين، وانخداع السُّذَّج منهم بها، وتفلُّت كثير منهم بسببها من التمسُّك بالشرع.



المبحث الثاني

هجر العقلانيين للسُّنَّة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العقلانيون، مَنْ هم؟

المطلب الثاني: موقف أهل السُّنَّة والجماعة من العقل.

المطلب الثالث: أساليب العقلانيين في هجر السُّنَّة.

المطلب الرابع: الآثار السيئة لهجر العقلانيين للسُّنَّة.

المطلب الأول

العقلانيون، مَنْ هم؟

ابتليت هذه الأمة بفرق ومذاهب عارضت بمعقولاتهم صحيح المنقول، وأوَّل مَن عُرف عنه ذلك هم الجهمية في أواخر عصر التابعين، ثم انتقلت إلى المعتزلة، ثم إلى الأشاعرة والماتريدية، وسائر مَن أخذ بعلم الكلام والفلسفة[(١)]، مع تفاوتٍ فيما بينها من حيث المنطلقات والآليات والأهداف؛ إذْ لا يمكن بحالٍ من الأحوال أنْ نضع الأشاعرةَ والماتريدية في دائرة الجهمية أو المعتزلة.

* العقلانيون ونسبتهم إلى العقل:

قبل الخوض في تعريف العقلانيين، لا بدَّ من الإشارة إلى أمرٍ في غاية الخطورة، وهو نسبتهم إلى العقل، فلا يُفهم من ذلك أنَّ مَنْ يُقابلونهم لا ينتسبون إلى العقل أو لا يُحسنون استعماله.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (٥/ ٢٤٤).

فالعقل ليس حكراً على أحد، وليس لأحد أنْ يدَّعي أنه يملك الأدوات العقلية أو من القدرة العقلية ما لا يملكه غيره.

والعقل قِسْمةٌ بين الناس جميعاً؛ قد يتفاوتون في درجة الفهم أو في القدرة على توظيفه، لكنهم في النهاية مُشترِكون جميعاً فيه، على المستوى الفردي، وعلى المستوى الجمعي، الذي يجمع بين تياراتٍ فِكرية مُعيَّنة لها أفكارها ومُنطَلقاتُها وأهدافُها وآلياتُها، لا يُمكن بحال من الأحوال أنْ تدَّعي فئةٌ على الأخرى أنها ـ في مجموعها ـ أكثر قدرة عقلية على توظيف العقل من غيرها.

ومن ثَمَّ، **فإنَّ نسبة هذه المدرسة إلى العقل، وتسميتهم عقلانيين هي على سبيل ما اشْتَهَرت به بين المحافل العلمية**، وإلَّا، فإنَّني أرى ابتداءً أنَّ هذه التسمية ليست من حيث الشكل صحيحة، فهي أجدرُ أن يُتوهَّم من ورائها أمور غير صحيحة؛ ومن ذلك: احتكارهم للفهم دون غيرهم، أو التقليل والتهوين من شأن العقل عند مَنْ يُخالفهم في المنهج أو الرأي، أو إنصافهم للعقل في حين معاداة غيرهم له.

فيصبح كلُّ مَنْ يُخالفهم إنما يعادي العقل ويُخالفه ولا يُعاديهم، أو يُعادي ما يُنادون به، فيُنتَقَص من شأن مخالفيهم، وهذا واقع بالفعل عند المقارنة بينهم وبين المدرسة السلفية المُنضبطة بضوابط الشرع، إذْ تُكال لهم التُّهم بمعاداة العقل وعدم القدرة على استعماله، في حين أنهم أكثر الناس قدرة على استعمال العقل، ولكن وَفْقَ منهجٍ مُنضبط على نحو ما أشرنا إليه سابقاً.

* عوامل ظهور المدرسة العقلية:

وفي العصر الحاضر ظهرت اتجاهاتٌ ومدارِسُ عقلانية مُتعدِّدة ما بين ليبرالية وعلمانية وفلسفية ويجمع بينها المغالاة في تعظيم العقل، والقول بأوَّليَّته على غيره من مصادر المعرفة.

ومن بين هذه الاتجاهات: ما اصطُلِح على تسميته بالمُجدِّدين العقلانيين

للسُّنَّة، التي تعد ـ إلى حدٍّ كبير ـ امتداداً للفرق العقلانية القديمة، ولا سيما المعتزلة، وقد واجهت هذه المدرسة مشكلة تعارض العقل مع النقل بزعمها، وانضاف إليها واقع الأمة الإسلامية المتأخر ـ في مجالات الحياة المختلفة ـ عن الأمم الأخرى ولا سيما الغرب، فارتأى أصحاب هذه المدرسة العقلية أن طريق النهضة للأمة لا يكون إلَّا بسلوك سبيل الأمم المتقدمة، فتوهَّموا وجود شيء من التعارض بين النصوص الشرعية والمقررات العقلية والمكتشفات العلمية الحديثة، وتحت ضغط الواقع وبداعي المصلحة أصبحوا ينادون إلى تجديد الأفكار والمفاهيم الإسلامية بما يتماشى مع هذا العصر، وبما يتَّفق مع العقل البشري والنظريات العلمية؛ مما أدى إلى ظهور تأويلات عصرية لأحكام الإسلام لا يُراعى فيها النصوص الشرعية، ولا إجماع علماء المسلمين، ولا دلالات اللغة العربية(١).

*** المقصود بالمُجدِّدين العقلانيين:**

يُقصد بالمجددين العقلانيين هم الذين يُقدِّمون العقل ـ في الجملة ـ على نصوص الشرع عند توهُّم التعارض، وهم ممَّن يتبنى المرجعية الإسلامية في الجملة، ويسعون إلى التوفيق بين نصوص الشرع وبين الحضارة الغربية والفكر الغربي المعاصر؛ وذلك بتطويع النصوص وتأويلها تأويلاً جديداً يُضاهي المفاهيمَ الغربية، والمكتشفاتِ العلميةَ الحديثة.

وتتفاوت رموز هذه المدرسة تفاوتاً كبيراً في موقفها من النص الشرعي، ولكنها تشترك في الإسراف في تأويل النصوص سواء كانت في العقيدة أو الأحكام أو الأخبار المحضة، وفي رد ما يستعصي من تلك النصوص على التأويل(٢).

وأيضاً رموز هذه المدرسة ليسوا على درجة واحدة، ففيهم **الداعية الفقيه**

---

(١) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، د. أحمد بن محمد اللهيب (ص ٦ ـ ٧).

(٢) انظر: حوار هادئ مع محمد الغزالي، د. سلمان بن فهد العودة (ص٩٠).

الذي طغت عليه فكرة تقريب الإسلام للغرب، وأخذته الحمية لدفع الشبهات عن الإسلام، فزلَّت به الأقدام باسم مصلحة الدعوة تارة، والدفاع عن الإسلام تارة أخرى، وهم أيضاً متفاوتون فيما بينهم بين مُقِلٍّ ومُكثِر في ذلك؛ كـ «د. عبد المجيد النجار» و«د. طه جابر العلواني» و«د. وهبة الزحيلي» و«د. محمد سليم العوا» و«د. راشد الغنوشي» وغيرهم.

وفيهم **الصحفي** الذي يفتقر إلى العلوم الشرعية، ويُعرف بوصفه كاتباً إسلامياً لدى عامة القراء؛ كـ «فهمي هويدي» و«محمد سعيد العشماوي» وغيرهما.

وفيهم **المُغْرِق في عقلانيَّتِه**، الذي يَحْكُم فِكرَه وتصوُّرَه اتجاهاتُ المدارس الغربية الحديثة، أو المدارس الكلامية، خاصة المعتزلة؛ كـ «د. محمد عمارة» و«حسن الترابي» و«أحمد كمال أبو المجد» وغيرهم.

ومن الأهمية بمكان؛ وبعيداً عن العاطفة سيكون النقد موجَّهاً للأقوال التي صدرت عن أصحاب هذا الاتجاه وليس لأشخاصهم؛ وعند ذكر قول أحدهم فلا يلزم من ذلك موافقة الآخَرين له في قوله، بل ربما يوجد مَن يرده؛ فهم ليسوا على درجة واحدة[1].

يقول «**د. محمد عمارة**»: (لقد أصبح الواقع الفكري للحياة العربية يتطلَّب فرساناً غير النصوصيين، ويستدعي أسلحةً غير النُّقول والمأثورات؛ للدفاع عن الدين الإسلامي، وعن حضارة العرب والمسلمين... ويُسَلِّم الكثيرون بأنَّ المعتزلة هم فُرسان العقلانية في حضارتنا)[2].

وهذه هي القاعدة التي ينطلق منها معظم أصحاب هذا الاتجاه الفِكري، وهي: الواقع الفكري للحياة العربية؛ وكأنَّ المطلوب هو تطويع الدِّين للحياة والواقع الفِكري، وليس العكس؛ إذ إنَّ النظرة والفكرة لدى الاتجاه السلفي المنضبط بضوابط الشرع إنما هي تطويع الحياة والفكر بما يُوافق الدِّين ويُراعيه.

---

(١) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٩ ـ ١٠، ٢٥).
(٢) تيارات الفكر الإسلامي، د. محمد عمارة (ص٧٠ ـ ٧١).

وقد يتناسى أصحاب هذه الاتجاه الفكري أنَّ الحضارة العربية الإسلامية لم تزدهر وتنمو وتسود العالَمَ إلَّا في ظلِّ هذا التطويع للحياة والفكر لصالح الدِّين.

فالتَّعلُّل بالرغبة في إصلاح الواقع الذي تعيشه الأمة، لا يُمْكِن بحالٍ من الأحوال أنْ يكون على حساب الدِّين ذاته، وعلى حساب تقديم تنازلات بتشويهه وفُقدانه لأصالته وحيويَّته لإرضاء الآخَرِ الذي يُراد اللَّحاق به.

وإنما كان يجب استقراء التاريخ استقراءً حياديّاً لنرى كيف نهضت الأمة من قبل في ظلِّ هذا الدِّين، وكيف ارتقت إلى ما ارتقت إليه من مكانةٍ سامية ومنزلة عالية بين الأمم.

والتاريخ دائماً يُجيب أنَّ الانتصار لهذا الدِّين ولمنهج النبي الكريم ﷺ كان هو العامل الأساس في تقدُّم الأمة، ومَنْ عنده غير ما نقول فلْيأْتِنا به، إنْ كان صادقاً في دعواه!

ويُبيِّن «د. محمود الطحان» خطورة منهج التجديد العقلاني، فيقول: (ظهرت فئة في هذا العصر، اتَّجهت في معنى التجديد وجهةً غير التي عرفها المسلمون على مر العصور، وحمَّلت التجديد الوارد في السُّنَّة ما لا يحتمله، وقامت بعرض أفكار للتجديد بعيدة عن المنهج الإسلامي السوي، وقامت بنشر مقالات فيها كثير من المغالطات كما يحلو لها، ودعت في مقالاتها إلى تجديد الفكر الإسلامي، وتجديد أصول الفقه، وتجديد أصول الحديث، وتجديد العلوم الإسلامية، لا بطريقة عرض تلك العلوم عرضاً سهلاً، أو إيجاد بعض الأحكام الشرعية لمواجهة بعض المشكلات التي جدَّت؛ كالتأمين والبيع بالأجل على أقساط وما إلى ذلك، وإنما انْصَبَّت الدعوة على تغيير الأفكار الإسلامية، وتغيير أصول العلوم الإسلامية... رغبة مسايرة العصر الذي نعيش فيه، وعابوا في مقالاتهم اعتماد المسلمين على أحكام قال بها الأئمة الفقهاء الأقدمون، **وزعموا** أنها أحكام بَليت وذهبت مع عصرهم كما بلي أصحابها، **وقالوا**: يجب على المسلمين المعاصرين أن يأتوا بأفكارٍ جديدة، وأصولٍ

جديدة للعلوم الإسلامية تناسب المسلم المعاصر)[١].

ويُفهم من كلام «د. محمود الطحان» أنَّ أصحاب منهج التجديد العقلاني إنما أرادوا أنْ يُبدِّلوا الأصولَ الثابتةَ المستقِرَّة التي أنتجتها العبقرية الإسلامية مُتمثِّلة في علمائها الأفذاذ في أصول الفقه وعلوم الحديث وغيرها من العلوم الأصيلة، وبدلاً من أنْ يبنوا عليها ويُضيفوا إليها بضوابط منهجية، فيُشاركون في صرح العلم، عمدوا إلى هدم أساسه وتقويض أركانه.

ويُشير «**د. محمود الطحان**» إلى أنَّ الأَولى بهم صرف جهودهم وتفكيرهم إلى مواكبة المستجِدَّات والمستحدَثات ودراستها وبيان الرأي فيها.

وهم بتصرُّفهم هذا خالفوا قواعدَ العلم الرَّصين؛ فمن المعلوم ضرورةً أنَّ العلوم ـ النظرية منها والبحتة والتطبيقية ـ تراكمية، فكلُّ جيلٍ يبني على ما سبق، وإذا كان العلم قائماً على النقض والهدم، فالجيل التالي يهدم ما بناه الجيل السابق لَتَوَقَّف بنا العلم عند نقطة الصِّفر، ولَمَا حدث أيُّ تطورٍ أو تجديد.

فكان الواجب عليهم أنْ يبنوا على ما ذهب إليه أسلافهم العلماء لا أنْ ينقضوه، وكان يجب عليهم أنْ ينطلقوا من حاجاتهم الضرورية والمُتوافقة مع دينهم وفِكرهم لا أنْ يُسايروا الأمم الأخرى فقط، ويُقلِّدوها فيما ذهبت إليه، وهذا هو سر التَّميُّز الذي يُميِّز الشخصية المسلمة والفِكر الإسلامي عن غيره، فنصبح فاعلين ومتفاعلين مع غيرنا لا مُجرَّد مُقلِّدين مُنهزمين لغيرنا.

* أبرز معالم المُجَدِّدين العقلانيين:

من أبرز معالم المدرسة العقلية المعاصرة والمجددين العقلانيين ما يلي:

١ ـ رد السُّنَّة النبوية كلَّ الرد أو بعضَه؛ فمنهم مَنْ يردُّها مطلقاً، **ومنهم** مَنْ يقبل المتواتر العملي فقط، **ومنهم** مَن يقبل المتواتر مطلقاً عمليّاً كان أو قوليّاً.

وأما حديث الآحاد ـ الذي لم يبلغ حد التواتر ـ فقد يقبلون منه ما يُوافق

(١) مفهوم التجديد بين السُّنَّة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين، د. محمود الطحان (ص٤ ـ ٥).

روحَ القرآن، وما يتَّفق مع العقل، أو التجربة البشرية، وقد يرده بعضُهم مطلقاً، فلا يقبل منه شيئاً.

٢ ـ **التوسُّع في تفسير القرآن والسُّنَّة على ضوء العلم الحديث** لكافة جوانبه، ولو أدَّى ذلك إلى استحداث أقوالٍ مُجانبة لتركيب الآيات والأحاديث من الناحية اللغوية، وغير موافقة للمنقول عن السلف الصالح؛ كما في تفسير «محمد عبده» وهو من أقطاب تلك المدرسة.

٣ ـ **التهوين من شأن الإجماع**؛ إما برفضه رفضاً كليّاً؛ كما هو عند «أحمد خان الهندي» وإما بوضع قيودٍ جديدة للإجماع؛ كما هو عند «محمد عبده» وغيره.

٤ ـ **الحرية الواسعة في الاجتهاد مع غض النظر عن الشروط المطلوبة في المجتهد**، ومع غض النظر أيضاً عن الأطر العامة التي يجب أنْ تضبط هذا الاجتهاد.

٥ ـ **الميل إلى تضييق نطاق الغيبيات ما أمكن**؛ تأثُّراً بالتيار المادي الذي يسود الحضارة المعاصرة، ومن هنا جاء إقحام العقل في المسائل الغيبية، وتأويل الملائكة والجن والشياطين.

٦ ـ **تناول الأحكام الشرعية العملية تناولاً يستجيب لضغوط الواقع ومتطلَّباته**؛ كقضية «الربا» وقضية «الوحدة الوطنية» التي تجمع المواطنين أيّاً كان دينهم، وقضية «حرية الفكر» وغيرها[١].

* الشيخ محمد رشيد رضا وموقفه من السُّنَّة النبوية:

مَثَّلَ الشيخ محمد رشيد رضا[٢] رَحِمَهُ اللهُ اتِّجاهاً فكريّاً عقلانيّاً، بدأ مع

---

(١) انظر: حوار هادئ مع محمد الغزالي، (ص١٠ ـ ١١)؛ الفكر الإسلامي المعاصر، غازي التوبة، (ص٤٠)؛ مفهوم تجديد الدين، بسطامي محمد سعيد (ص٥٠)؛ منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، فهد الرومي (ص٨٠)؛ موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (ص ١٨٣).

(٢) هو: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدِّين بن محمد بهاء الدِّين =

بدايات ما يُسمَّى «عصر التنوير» في مصر والعالم العربي، ويُعتبر امتداداً لأستاذه وشيخه محمد عبده، من حيث متابعته في الكثير من القضايا والمسائل المُتعلِّقة بالكتاب والسُّنَّة، وظل الشيخ محمد رشيد رضا محسوباً على هذا الاتِّجاه سواء من قِبَل العقلانيين أو الحداثيين أنفسهم، أو من قِبَل أدعياء التَّجديد الديني، أو من قِبَل بعض العلماء والباحثين حيث اعتبروه كذلك امتداداً لهذا التيار، دونما مراعاةٍ لمراحل تَطوُّر وتغيُّر حياته العلمية وموقفه من السُّنَّة النبوية.

وهذا الصَّنيع قد جعل العقلانيين والحداثيين يستشهدون بأقواله، وما كتبه في بداية حياته العلمية قبل تراجعه عن آرائه تجاه بعض قضايا السنة، ولا سيما أنه يُمثِّل قيمةً علمية كبيرة.

ولكن الحقيقة التي يجب أن تنكشف هي أن الشيخ محمد رشيد رضا قد حَدَثَ له تغيُّر في آرائه ومواقفه، تراجَعَ من خلاله عن كثير من المسائل العلمية حول السُّنَّة النبوية، ولا سيما بعد وفاة شيخه محمد عبده، وقد أشار إلى ذلك د. مصطفى السباعي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (أمَّا السيد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ، فيظهر أنه كان في أوَّل أمرِه مُتأثِّراً بوجهة أستاذه الشيخ محمد عبده رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان مِثْلَه قليلَ البضاعة من الحديث، قليلَ المعرفة بعلومه، ولكنه منذ استلم لواء الإصلاح بعد وفاة الإمام محمد عبده، وأخذ يخوض غمار الميادين الفقهية والحديثية، وغيرهما، وأصبح مَرجِعَ المسلمين في أنحاء العالم في كلِّ ما يعرض لهم من مشكلات، كَثُرت بِضاعتُه من الحديث، وخِبْرَتُه بعلومه، حتى غدا آخِرَ الأمر حامل لواء السُّنَّة، وأبرَزَ أعلامِها في مصر خاصَّة...)[1].

= القلموني، البغدادي الأصل، الحسيني النسب: صاحب مجلة «المنار»، وأحد رجال الإصلاح الإسلامي، من الكتَّاب، العلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير. ولد في القلمون (من أعمال طرابلس الشام) سنة (١٢٨٢هـ)، ونَظَم الشِّعر في صباه، وكتب في بعض الصُّحف. ومن أشهر آثاره: «تفسير القرآن الكريم»، و«الوحي المحمدي»، و«شبهات النصارى وحجج الإسلام»، توفي بمصر سنة (١٣٥٤هـ). انظر: الأعلام (٦/ ١٢٦).

(١) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٤٥).

ويمكننا أن نُلخِّص هذا التراجع والتصحيح العلمي للشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ **من خلال أمرين هامين**، وهما:

أولاً: موقفه من صحيحي البخاري ومسلم:

يتلخَّص موقف الشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ **من «صحيحي البخاري ومسلم» في إعلاء قدرهما وقدر مؤلِّفيهما**، فقال عن صحيح البخاري: (إنَّ «صحيح البخاري» أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله)[(١)].

وقال عنهما: (وجملة القول في «الصحيحين» أن أكثر رواياتهما متَّفق عليها عند علماء الحديث، لا مجال للنزاع في متونها ولا أسانيدها، والقليل منها مختلف فيه)[(٢)].

وقال: (ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى الذي عرَّفوا به الموضوعَ في علم الرواية، ممنوعة لا يسهل على أحد إثباتها)[(٣)].

وقال: (على أنَّ مَنْ أطال البحث فيه، وفيما قبله؛ يدهش لدقَّة الشيخين، ولا سيما البخاري في انتقاء أحاديث الصحيحين وتحرِّيهما فيها)[(٤)].

وقال ـ مُنتصراً لهما: (ومن دقَّقَ النظر في تاريخ رجال الصحيحين، ورواية الشيخين عن المجروحين منهم، يرى أكثرها في المتابعات التي يُراد بها التقوية؛ دون الأصول التي هي العمدة في الاحتجاج. ثم إذا دقَّق النَّظر فيما أنكروه عليهما ممَّا صحَّحاه من الأحاديث؛ يجد أن أقوالهما في الغالب أرجح من أقوال المنازعين لهما، لا سيما البخاري، فإنه أدق المحدِّثين في التَّصحيح)[(٥)].

ورغم هذا الموقف الإيجابي من الصحيحين ومؤلفيهما إلَّا أنه رَحِمَهُ اللَّهُ **قد**

---

(١) مجلة المنار، (٢٩/ ٥١).
(٢) المنار، (١٢/ ٦٩٧).
(٣) المنار، (٢٩/ ١٠٤).
(٤) المنار، (٢٩/ ٤١).
(٥) المنار، (١٢/ ٦٩٦).

انتقد جملةً من الأحاديث، وأغلبها أحاديث في أشراط الساعة، ولكنه رغم انتقاده لها إلَّا أنه يختلف عن غيره ممَّن وجَّهوا سهامهم إلى السُّنَّة النبوية وذلك في أمرين:

١ ـ أنه لم يُعادي أحاديث الصحيحين، ولم يتَّخذ منها موقفاً سلبيّاً لمجرَّد النقد أو الهوى، يُثبِتُ ذلك دفاعه عن الصحيحين وما بهما.

٢ ـ أنه ظنَّ ـ من حيث أخطأ ـ أنه بذلك يخدم دين الله، وينصر سُنةَ النبيِّ ﷺ، وذلك بدفع الشبهات عنها، وعبَّر عن ذلك عندما ردَّ على مَن اتَّهمه بردِّ أحاديث الصحيحين بقوله: (إنني ذكرتُ حديث أبي ذرٍّ في مسألة الشمس في المجلد الثاني عشر من «المنار» في سياق الأحاديث المُشْكلة، وطرقِ الحلِّ لمشكِلاتِها من مقالٍ طويلٍ في تأييد السُّنَّة... فجعل البَهَّاتُ المُفترِي نَصْرَنَا للسُّنَّة، ودفاعَنَا عنها تكذيباً وكُفراً لصاحبها ﷺ، ولكتاب الله)[١].

ثانياً: موقفه من التفريق بين السنة القولية والسنة العملية في الاحتجاج:

تبنَّى الشيخُ رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ رأياً مبدئيّاً وهو أن السنة يُقْصَد بها السنة العملية فقط، ومن ثَمَّ فإن السُّنَّة القولية والتقريرية غير داخلة في معنى السُّنَّة، وبنى على هذا الموقف رأيه في عدم حجية السُّنَّة القولية والتقريرية، فقال: (فالعمدة في الدِّين هو القرآن وسنن الرسول المتواترة، وهي السنن العملية؛ كصفة الصلاة والمناسك)[٢]، وقد تشبَّثَ بهذا الرأي العديد ممَّن يُنكرون السُّنَّة ويردُّونها من أمثال؛ «جمال البنا» و«توفيق صدقي» وغيرهم.

ولكن العجيب هو أن هؤلاء وأمثالهم قد فاتهم أن الشيخ محمد رشيد رضا قد عَدَلَ عن رأيه هذا، وقد أشار إلى ذلك تلميذه د. مصطفى الرفاعي رَحِمَهُ اللهُ، بقوله: (لقد أدركتُه رَحِمَهُ اللهُ في آخر حياته، وكنتُ أترَدَّدُ على بيته، فأستفيد من علمِهِ وفهمِهِ للشريعة ودفاعه عن السنة؛ ما أجد من حقِّ تاريخه عليَّ أن **أشهدُ بأنه كان من أشد العلماء أخذاً بالسُّنَّة القولية، وإنكاراً لمن**

---

(١) المنار، (٣٢/ ٧٧٤).

(٢) المنار، (٢٧/ ٦١٦).

يُخالفها من المذاهب الفقهية، إني على ثقة بأنه لو كان حيّاً حين أصدر «أبو رية» كتابَه[(١)]؛ لكان أوَّل مَنْ يرد عليه في أكثر من موضع في ذلك الكتاب)[(٢)].

بل إن الشيخ نفسه قد كَتَبَ مقالاً جاء فيه ما يُثبت صحَّة ما قاله د. مصطفى السباعي، حينما عبَّر عن استيائه من أصحاب الاتجاه الحداثي الذي يريد نقل روح المدَنيَّة الغربية إلينا وتفريطه في دينه بقوله: (كذلك المُتَّبِعون لأهوائهم في دعوى الجمع بين الإسلام والرُّقي والمدَنيَّة، هم مُنَفِّرون للسَّوَادِ الأعظم عن هذه المدَنيَّة وعلومِها وفنونِها وصناعتِها؛ لأنه يعزو إليها ما يراه من جحد بعضهم للسُّنَّة النبوية، بجملتها وتفصيلها، ورد السُّنن القولية منها، وإنكار بعضهم لما لا يوافق رأيه وهواه منها)[(٣)].

وفي موضع آخر يذم بعضَ المبتدعة الذين يأخذون بالسُّنَّة العملية دون الأحاديث القولية الصحيحة الثابتة، فيقول: (ومنهم [أي: المبتدعة] مَنْ يَدَّعي اتِّباع سنته ﷺ العملية التي تلقَّاها عنه أصحابه بالعمل، دون ما ثبت عنه بالأحاديث القولية؛ وإنْ كانت صحيحةَ المتون والأسانيد، لا يُعارضها مُعارِض من القرآن، ولا قطعيٌّ آخَرُ يُثبته العلم والعقل)[(٤)].

وهكذا يترجَّح لدينا رجوعه عن إنكار السُّنن القولية، وعدم الاحتجاج بها إلى القول بِحُجيَّتها؛ بل والإنكار على مَنْ يرى عدم حجيَّتها.

وقد اجتهد الشيخ محمد رشيد رضا في أمور أصاب في بعضها وأخطأ في بعضها الآخَر، كما أنه قد تراجع عن أمور رَضِيَها أو تقبَّلَها أوَّل أمرِه، وكذلك ظَلَّ ثابتاً على موقفه في مسائل بعينها، ومنها موقفه من خبر الواحد، الذي ظلَّ متابعاً شيخه محمد عبده، **إذ زعم الشيخ محمد رشيد رضا وقوعَ الإجماع على أنَّ الحديث الصحيح لا يُفيد أكثر من الظن**؛ بل يُطْرَحُ لِمُجَرَّد ظهور مُخالفته لقطعيٍّ من المعقول، فيقول: (أجمعَ العلماءُ من الأصوليين

(١) المقصود بكتاب «أبي رية» (أضواء على السُّنَّة المحمدية).
(٢) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٤٦).
(٣) المنار، (٢٩/٦٩).
(٤) المنار، (٣٠/٦٨٨).

والمُحدِّثين على أن روايات الآحاد العدول الثقات؛ كالصحابة، وأئمة التابعين المعروفين، ومَنْ عُرِفَ بالصدق وحُسن السيرة مثلهم؛ لا يفيد أكثرَ من الظنِّ، وأجمعوا على أنه إذا رُوِيَ عنهم ما يُخالف المعقول القطعي، والمنقول القطعي كنص القرآن؛ فإنه لا يُعتدُّ بالرواية ولا يُعوَّل عليها، إلَّا أنْ يُوفَّق بينها وبين القطعي منقولاً كان أو معقولاً فقط)[١]. وقال أيضاً: (فإن المعروف عند الأئمة قاطبة أن أحاديث الآحاد لا تفيد إلَّا الظن)[٢].

وإننا لنخلص إلى نتيجة هامة مفادها: أن الشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن مُعادياً للسُّنَّة فضلاً أن يكون مُنكراً لها، وإنَّ كثيراً من مواقفه (السلبية حول السُّنَّة النبوية؛ ممَّا خالف به الشيخُ جماهيرَ العلماء؛ كان في أعداد المجلة الأُولى، حيث كان الشيخُ قليلَ الإلمام بمباحثها، ضعيفَ التمرُّس في كثيرٍ من قضاياها، إضافةً إلى تأثُّره بشيخه محمد عبده الذي غلبت عليه النزعة العقلية في تعامله مع نصوص الوحيين بعامة، **غير أنَّ رشيد رضا بعد وفاة شيخه وخفوتِ ذاك التأثير الذي كان لمحمد عبده عليه، وبعد أن صارت «المنار» ملجأ كثير من مسلمي العالَم في السؤال عن دينهم؛ تَعَمَّقَ في علوم السُّنَّة، وكَثُر استدلاله واستشهاده بنصوصها، واعتدل رأيه في كثير من مسائلها**، وقد أشار إلى هذه الحقيقة؛ د. مصطفى السباعي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي أدرك الشيخَ في آخِرِ سِنِيِّ حياته، وكفى بشهادة الشيخين المُحَدِّثين أحمد شاكر والألباني ـ وهما مَنْ هما ـ بتمكُّن الشيخ رشيد رضا في علوم الحديث؛ شهادةً وتزكية...

وإنَّ صنيع كثيرٍ من أعداء السنة المعاصرين في الاستشهاد ببعض مواقف الشيخ رشيد رضا التي جانَبَ فيها الصواب؛ هو صنيعٌ يعوزه الإنصاف، ويفتقر إلى الموضوعية؛ لأنَّ هؤلاء أغفلوا ـ قصداً أو جهلاً ـ ذِكْرَ مواقِفِه الأُخرى الكثيرة التي انتصر فيها للسُّنَّة ورواتها، خصوصاً في مراحله الأخيرة)[٣].

---

(١) المنار، (٦/ ٥٥، ٥٦).
(٢) المنار، (٧/ ٥٠٨).
(٣) آراء محمد رشيد رضا في قضايا السُّنَّة النبوية من خلال مجلة المنار، محمد بن رمضان رمضاني (ص٤٥٢، ٤٥٣).

المطلب الثاني

موقف أهل السنة والجماعة من العقل

ابتداءً يمكن إجمال «مفهوم العقل» لدى أهل السنة في ما يلي[١]:

١ ـ **الغريزة المُدرِكة في الإنسان** التي بها يعقل ويعلم، وهي فيه؛ كقوة البصر في العين.

٢ ـ **العلوم الضرورية**، وهي التي تشمل جميع العقلاء؛ كالعلم بالممكنات، والواجبات.

٣ ـ **العلوم النظرية**، وهي التي تحصل بالنظر والاستدلال.

٤ ـ **الأعمال التي تكون بموجب العلم**، قال الأصمعي: (العقل: الإمساك عن القبيح، وقصر النفس وحبسها على الحسن)[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (الْعَقْلُ: مَصْدَرُ عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلاً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْعَقْلُ لا يُسَمَّى بِهِ مُجَرَّدُ الْعِلْمِ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ بِهِ صَاحِبُهُ، وَلا الْعَمَلُ بِلا عِلْمٍ؛ بَلْ إِنَّمَا يُسَمَّى بِهِ الْعِلْمُ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ، وَالْعَمَلُ بِالْعِلْمِ)[٣].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (**العقل عقلان**: **عقل غريزة**: وهو أبو العلم ومربيه ومُثمره. **وعقلٌ مُكتسب مُستفاد**: وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته، فإذا اجتمعا في العبد فذلك فضل الله يؤتيه مَن يشاء، واستقام له أمره، وأقبلت عليه جيوش السعادة من كل جانب)[٤].

* منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال العقلي:

جاء موقف أهل السنة والجماعة من العقل والاستدلال العقلي على مدار العصور وسطاً بين موقِفَين متواجدين أيضاً على مدار العصور، **والفارق بين أهل السُّنَّة وغيرهم**: هو بقاء أهل السُّنَّة واستمرارهم وبقاء منهجهم مُطَّرِداً، أمَّا

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، د. عثمان بن علي حسن (١/١٥٨).
(٢) المخصص، ابن سيده (١/١٦).
(٣) مجموع الفتاوى، (٩/٢٨٦ ـ ٢٨٧).
(٤) مفتاح دار السعادة، (ص١١٧).

غيرهم فقد تغيَّروا وتغيَّرت أسماؤهم على مدار التاريخ، فليس لهم من الثبات والبقاء ما لأهل السُّنَّة والجماعة.

وأمَّا عن المَوْقِفين المُنحرِفين عن الجادة، **فأحدُهما مُغَالٍ** إلى أقصى درجات الغلو في تمجيد العقل وإعلاء شأنه وتقديمه على غيره، حتى وصل بهم الأمر إلى جعله حاكماً على النَّص المُقدَّس.

والآخَرُ مُفْرِطٌ إلى أقصى درجات التفريط، حيث ألغى العقلَ وهمَّشَ دورَه وأسلم نفسَه إلى الخرافات والأهواء والبدع والضَّلالات تعبث به وبدينه.

وهذان المَوقِفان كانا ولا يزالان في صراعٍ شديد مع أهل السنة والجماعة؛ إذ إنَّ كُلّاً منهما يرى في أهل السنة عَدُوَّه الأوَّل، وليس هذا إلَّا لما يملكه أهل السنة من حُجَّةٍ وبرهان على صحة منهجهم وقوة مذهبهم.

وهذا الموقف الوسط عند أهل السنة ليس توليفاً بين موقفين، وإنما هو الموقف المُتَّزن بميزان الشرع؛ لذا جاء وسطاً معتدلاً مُتَّسِقاً، لا تناقضَ فيه ولا تعارض.

أمَّا عن المَوقِفين المُنحرفَين عن جادة الصواب، فهما:

الأوَّل: أهل الكلام؛ كالفلاسفة والمعتزلة الذين غالوا في تقديس العقل، وجعلوه الأصل لعلومهم ومعارفهم، وقدَّموه على الوحي، بل جعلوه حاكماً على النقل والشرائع، ومع ذلك هم مُتفاوتون فيما بينهم في درجة هذا الغلو، وكذلك ينضم إليهم أصحاب المدرسة العقلانية الحديثة ومَنْ سار على دربها، على تفاوتٍ فيما بينهم من حيث درجة الغلو والانحراف كذلك.

الثاني: الخرافيون؛ كغلاة الصوفية والرافضة؛ الذين ذمُّوا العقل وعطَّلوه وأهملوه ولم يلتفتوا إليه، واعتقدوا ما لا يُعقل من الحماقات والخرافات، وكذا مَنْ سار على هديهم من أصحاب الطُّرق الصُّوفية الحديثة والدَّجالين والمُشعوذين وأصحاب الفِرق والمذاهب المُستحدثة؛ كالبهائية والبابية والقاديانية وغيرها، الذين ألغوا العقل، وأسلموا أنفُسَهم للخرافة والبدعة والجهل.

أمَّا **أهل السُّنَّة** فكانوا وسطاً في هذا الباب، فلا إفراط ولا تفريط، ولا

غلو ولا إجحاف؛ فقد أخذوا بالنظر العقلي الذي أمرت به الشريعة؛ من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر ونحوه، لكنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطلٍ في النظر والاستدلال، فشنَّع عليهم أهل الكلام؛ معتقدين أنَّ هذا الإنكار مستلزِمٌ لإنكار جنس النظر والاستدلال.

يقول ابن تيمية رحمه الله ـ في معرض ذبِّه عن أهل السنة ودفع ما يتَّهمهم فيه أهل الكلام بأنهم مُعرِضون عن النظر العقلي بالكلية ـ: (**وَمِنَ الْعَجَبِ**: أَنَّ أَهْلَ الْكَلامِ يَزْعُمُونَ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ أَهْلُ تَقْلِيدٍ، لَيْسُوا أَهْلَ نَظَرٍ وَاسْتِدْلالٍ، وَأَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ حُجَّةَ الْعَقْلِ، وَرُبَّمَا حُكِيَ إِنْكَارُ النَّظَرِ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَهَذَا مِمَّا يُنْكِرُونَهُ عَلَيْهِمْ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: لَيسَ هَذَا بِحَقٍّ؛ فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ لا يُنْكِرُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ، هَذَا أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ. وَاللهُ قَدْ أَمَرَ بِالنَّظَرِ وَالاعْتِبَارِ وَالتَّفَكُّرِ وَالتَّدَبُّرِ فِي غَيْرِ آيَةٍ، وَلا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ وَلا أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَعُلَمَائِهَا أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ؛ بَلْ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الأَمْرِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ؛ مِنَ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ وَالاعْتِبَارِ وَالتَّدَبُّرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي لَفْظِ «النَّظَرِ وَالاسْتِدْلالِ» وَلَفْظِ «الْكَلامِ»، فَإِنَّهُمْ أَنْكَرُوا مَا ابْتَدَعَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ بَاطِلِ نَظَرِهِمْ وَكَلامِهِمْ وَاسْتِدْلالِهِمْ، فَاعْتَقَدُوا أَنَّ إِنْكَارَ هَذَا مُسْتَلْزِمٌ لإِنْكَارِ جِنْسِ النَّظَرِ وَالاسْتِدْلال)[1].

ولأجل هذا نجد ابن تيمية رحمه الله يحتفي كثيراً بما في كلام الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله من ردودٍ عقلية على الجهمية والزنادقة، في نفيهم لعلوِّ الله تعالى، وقولهم بالحلول[2]؛ لما في ذلك من دلالة على اهتمام أئمة السلف بدلائل العقول؛ ولما فيه من ردٍّ على مَنْ يتَّهم السلف بالنصية المطلقة، وضعف الحجة العقلية، والاقتصار على السمع.

---

(١) مجموع الفتاوى، (٤/ ٥٥ ـ ٥٦).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية، (٢/ ٥٣٥).

ومن صور تكريم الإسلام للعقل ـ كما هو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة ـ أنْ حدَّد له ميادين يمكنه أن يسير فيها بأمان، بشرط أن يستعملها استعمالاً صحيحاً، إذ عمله خارج مجاله هذا يعرِّضه للخطأ والتخبُّط؛ لأن هناك ميادين لا يدركها العقل؛ كعلم الغيب مثلاً، وهناك ميادين لا يدرك العقل حِكَمَها وعِلَلَها على وجه الحقيقة؛ كالعبادات.

وإنَّ كثيراً من أرباب المذاهب الفلسفية والكلامية الذين أرادوا تمجيد العقل والرفع من شأنه ـ بزعمهم ـ أساؤوا إليه أيَّما إساءة؛ حيث أوغلوا في مفاوز لا يهتدي فيها على سبيل، حتى صار أحدهم يأتي بالحُكم ونقيضِه، وإنْ أصاب مرةً تعثَّر مرات[1].

* ضوابط الاستدلال العقلي عند أهل السُّنَّة:

من أهم ضوابط الاستدلال العقلي عند أهل السُّنَّة:

١ ـ **أنَّ العقل لا يستقل بنفسه، بل هو محتاج إلى الشرع**؛ إذ العقل (غريزةٌ في النفس وقوةٌ فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتَّصل به نور القرآن والإيمان كان كنور العين إذا اتَّصل به نور الشمس والنار، وإذا انفرد بنفسه لم يُبصر الأمورَ التي يعجز وحده عن دركها)[2].

٢ ـ **تقديم «النقل» على «العقل» عند توهُّم التعارض**، فالعقل مصدِّق للشرع في كل ما أخبر به، دال على صدق الرسول ﷺ دلالة عامة مطلقة؛ بل يقال إنَّ العقل مع الشرع كالعامي مع المفتي، فكيف بالرسول ﷺ المعصوم في خبره عن الله تعالى الذي لا يجوز عليه الخطأ، فتقديم قول المعصوم على ما يخالفه من استدلال عقلي، أَولى من تقديم العامي قول المفتي على قول الذي يُخالفه[3].

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (١/١٦٨)؛ التحسين والتقبيح العقليان وأثرهما في مسائل أصول الفقه، د. عايض بن عبد الله الشهراني (١/١٢٩)؛ تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٣٧، ٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى، (٣/٣٣٨).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل، (١/١٣٨)؛ الصواعق المرسلة، (٣/٨٠٨).

والعقل لا يمكن أنْ يُعارِض الكتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ «العقل الصريح» لا يُخالف «النقل الصحيح» أبداً، فلا يصح أنْ يُقال: إنَّ العقل يُخالف النقل، ومن ادَّعى ذلك فلا يخلو من أمور[1]:

١ ـ أنَّ **ما ظنَّه معقولاً ليس معقولاً**، بل هو شبهات توهم أنه عقل صريح وليس كذلك.

٢ ـ أنَّ **ما ظنَّه سمعاً ليس سمعاً صحيحاً مقبولاً**؛ إما لعدم صحة نسبته، أو لعدم فهم المراد منه على الوجه الصحيح.

٣ ـ أنه **لم يُفرِّق بين ما يُحيله العقلُ وما لا يُدركه**؛ فإن الشرع يأتي بما يعجز العقلُ عن إدراكه، لكنه لا يأتي بما يعلم العقل امتناعه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقد كان السلف الطَّيِّب يشتدُّ نكيرُهم وغضبُهم على مَنْ عارض حديثَ رسولِ الله ﷺ برأي أو قياس أو استحسان أو قول أحدٍ من الناس كائناً مَنْ كان، ويهجرون فاعلَ ذلك، ويُنكرون على مَنْ يَضرب له الأمثال، ولا يُسوِّغون غير الانقياد له والتسليم، والتلقي بالسمع والطاعة، ولا يخطر بقلوبهم التوقُّف في قبوله حتى يشهد له عمل أو قياس أو يوافق قولَ فلانٍ وفلان، بل كانوا عاملين بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦])[2].

* الفرق بين أهل السُّنَّة وغيرهم في إعمال العقل:

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الخلاف القائم بين أهل السنة وغيرهم في مسألة «العقل والاستدلال العقلي» إنما مرجعها إلى مسألة: أيهما أَولى بالتقديم؛ العقل أم النقل؟ فأصحاب المدرسة العقلية ـ التي غالت في العقل ووثقت به ثقةً مطلقة ـ: قدَّمت العقل على النقل وعلى سائر الأدلة، بينما أهل السنة: قدَّموا النَّقل على العقل، وجعلوه حاكماً عليه.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، (١/ ٧٨)؛ مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٣٩)؛ الصواعق المرسلة، (٢/ ٤٥٩).

(٢) إعلام الموقعين، (٤/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

وليس أدل على رحابة أهل السنة وتوسُّعِهم في استعمال العقل؛ من تلك المؤلَّفات التي لا حصر لها في الفقه وأصوله، بل حتى في السنة وعلومها؛ إذْ كيف يتسنَّى لهم هذا الانتاج العلمي الغزير دون إعمالهم للعقل أبلغ إعمال.

بينما لو نظرنا إلى أصحاب الفِرق والمذاهب الأخرى، فباستقراء تاريخهم وتاريخ مذاهبهم نجد فقراً مدقعاً في نتاجهم العلمي حتى فيما يتَّصل بالعقل، ولسنا بحاجة إلى أنْ يُلبِّس أحدهم علينا زاعماً ضياع تراثهم وفقدانه، إذ كيف يكون ذلك؟ وأين مَن اعتنق هذا الفِكرَ على مدار الأعصر والأزمان؟ ألم يكن لهم القدرةُ على حفظ تُراثهم وفكرهم؟

فإذا قيل: حرقت كتبهم، **قلنا**: إنَّ ما حدث من مثل تلك الحوادث من إحراق الكتب إنما هي حوادث فردية شاذَّة لا ترقى أنْ تكون ظاهرةً عامة تتمكَّن من ابتلاع تراثهم بكامله، **وكذا نقول لهم**: فإنَّ ما فُقِدَ من كتب علماء أهل السنة أضعاف ما فُقِدَ وضاع من كتبهم، ومع ذلك بقي تراثهم ونتاجهم شاهداً على غزارة علمهم وانتشار فكرهم.

ولكن الحقيقة التي لا يُناقضها شيء هو أنَّ العقل له حدود يصل عندها ولا يمكنه تجاوزها، فإذا ما أفرغ ما لديه من تصورات عجز عن الاستمرار والإتيان بجديد، فيقف عن الإبداع وهذا مُشاهَد في إبداعات الفلاسفة والمفكِّرين، حيث يصلون إلى مرحلةٍ مَّا، وبعدها يُفلِسون ولا يأتون بجديد، أمَّا النص، فدائماً عطاؤه لا حدَّ له.

المطلب الثالث

أساليب «العقلانيين» في هجر السُّنَّة

تمهيد:

قبل الحديث عن أساليب العقلانيين في هجر السنة والتعامل معها، لا بد من التنبيه على بعض الضوابط المهمة:

١ ـ ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ المدرسة العقلية مدرسة كبيرة ومتشعِّبة؛ ونحن

حين نتحدَّث عنها أو نُعارضها فيما ذهبت إليه من آراء، أو فيما تبنَّت من أفكار؛ إنما نُحاكِم فِكْراً وننتقد رأياً، ولا علاقة لنا بشخصٍ مَنْ نَطَقَ به أو تبنَّاه.

٢ ـ إنَّ أصحاب هذا الاتجاه ليسوا على نمطٍ واحدٍ، وليسوا على خطٍّ واحد من حيث: المُنطَلقات والآليات والأهداف؛ **فمنهم**: مَنْ يتبنَّى الفكر الإسلامي ولا يرضى به بديلاً ولكنه في خِضَمِّ سعيه إلى ذلك أخطأ في بعض الآراء والرؤى التي أقحم فيها العقل، ربما لقلة بضاعته في الحديث وعلومه، وربما رغبةً في ردِّ مزاعم وافتراءات ضد الإسلام، **ومنهم**: مَنْ يغوص في هذا الفِكر من منبت شعره حتى أخمص قدميه، ولا نشك في دينه ولا في نيته، وإنما نرد عليه ردّاً علمياً بعيداً عن أيِّ تصور مسبق وبعيداً عن الشخصنة المقيتة؛ فالأشخاص ينتهون وتبقى الأفكار؛ لذا كان التركيز على الفكرة لا الشخص.

٣ ـ إنَّ هؤلاء جميعاً تجمع بينهم قواسم مشتركة؛ مثل غلوِّهم في تعظيم العقل، وقولِهم بتقديمه على النقل عند توهُّم التعارض، ونحو ذلك.

أساليب «العقلانيين» في هجر السُّنَّة:

وجملة أساليب «العقلانيين» في هجر السُّنَّة النبوية ما يلي:

* الأسلوب الأول: تقديم «العقل» على «النقل».
* الأسلوب الثاني: التعامل مع النصوص الشرعية بالهوى.
* الأسلوب الثالث: الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.
* الأسلوب الرابع: التشكيك في صحة الأحاديث.
* الأسلوب الخامس: عدم الاحتجاج بخبر الآحاد.
* الأسلوب السادس: تمجيدهم للمعتزلة وذمُّهم لأهل الحديث.
* الأسلوب السابع: ادِّعاء تأخُّر تدوين الحديث.
* الأسلوب الثامن: عدم الوثوق بالأحاديث بِحُجَّة أنها مروية بالمعنى.

* الأسلوب التاسع: لا يقبل الحديث إلَّا بعد عرضه على القرآن.

* الأسلوب العاشر: الاعتماد على السنن العملية دون القولية.

* الأسلوب الحادي عشر: التشكيك في عدالة الصحابة.

* الأسلوب الثاني عشر: الطعن في رواة الحديث (أبو هريرة أنموذجاً).

* الأسلوب الثالث عشر: التشكيك في الصحيحين.

* الأسلوب الرابع عشر: الطعن في منهج المحدِّثين.

*** الأسلوب الأول: تقديم «العقل» على «النقل»:**

وهذه بعض النماذج من أقوال رواد المدرسة العقلية الحديثة التي تبنَّت تقديم «العقل» على «النقل»، وهي امتداد لأقوال المدرسة العقلية القديمة[(١)]:

١ ـ قول إمام المدرسة العقلية الحديثة «**محمد عبده**» في أهمية العقل: (الأصل الأول للإسلام: النظر العقلي لتحصيل العلم، فأوَّل أساسٍ وُضِعَ عليه الإسلام هو النظر العقلي، **والأصل الثاني للإسلام: تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض.**

واتَّفق أهل الملة الإسلامية ـ إلَّا قليلاً ممَّن لا يُنظر إليه ـ على: أنه إذا تعارض العقلُ مع النقل أُخِذَ بما دلَّ عليه العقل، وبقي في النقل طريقان: طريق التسليم بصحة القول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه، والطريق الثاني: تأويل النقل، مع المحافظة على قوانين اللغة؛ حتى يتَّفق معناه مع ما أثبته العقل.

وبهذا الأصل الذي قام على الكتاب وصحيح السنة وعمل النبي ﷺ؛ مُهِّدتْ بين يدي العقل كلُّ سبيل، وأُزِيلتْ من سبيله جميعُ العقبات، واتَّسع له المجال إلى غير حدٍ)[(٢)].

٢ ـ قول «**د. محمد عمارة**» حيث يرى أنَّ العقل هو أوَّل الأدلة وأصلها:

---

(١) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٢٣٠).

(٢) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، د. محمد عمارة (٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).

(فالعقل هو أول الأدلة، وليس ذلك فقط بل هو أصلها الذي به يُعرفُ صدقها، وبواسطته يكتسب الكتاب والسُّنَّة والإجماع قيمة الدليل وحجيَّته؛ لأنَّ حجيَّة القرآن متوقِّفة على حجيَّة الرسالة، وهما متوقِّفان على التصديق بالألوهية؛ لأنها مصدرها، فوجب أنْ يكون لإثبات الألوهية طريق سابق عليهما، وهذا الطريق هو برهان العقل)(١).

وقال ـ في موضع آخر ـ: (فإذا حدث وبدا أنَّ هناك تعارضاً بين ظاهر النص وبرهان العقل؛ وجب تأويل النص ـ دون تعسُّف ـ بما يتَّفق مع برهان العقل)(٢).

٣ ـ قول «د. **حسن الترابي**» فقد ذكر أحد الباحثين: (أنكَرَ أستاذُ الحقوق الدستورية في الجامعات السودانية «د. حسن عبد الله الترابي» نزولَ المسيح ﷺ في آخر الزمان، فقلت له ـ في مجلسٍ ضَمَّنا قبل أكثر من إحدى عشرة سنة ـ: كيف تُنكر حديثاً متواتراً؟ قال: أنا لا أُناقش الحديثَ من سنده، وإنما **أراه يتعارض مع العقل، ويُقدَّم العقل على النقل عند التعارض**)(٣).

٤ ـ يقول «**محمد فريد وجدي**»: (فإنَّ الإسلام وقد أطلق العقلَ من عقاله وأعطاه أمل سلطانه؛ كان يعلم أنَّ المسلمين سيواجهون مذاهبَ وآراء تخالف ظاهر ألفاظ الكتاب، فاحتاط العارفون بأسرار هذا الدين لهذا الأمر، فوضعوا له قاعدةً كلية في كتبهم الأصولية، وهي: أنه **إذا خالف حكم العقلُ نصَّ الكتاب والسنة؛ وجب التعويلُ على حكم العقل، وتأويل ظاهر النص**)(٤).

*** ثلاث وقفات مع مسألة تقديم «العقل» على «النقل»:**

الوقفة الأولى:

١ ـ إنَّ علماء أصول الفقه عند حديثهم عن الأدلة الشرعية، لم يشذَّ أحدٌ منهم في ترتيب الدليل، مبتدِأً بالقرآن فالسنة، إلى آخر الأدلة الشرعية المعتبرة،

---

(١) تيارات الفكر الإسلامي، د. محمد عمارة (ص٧٠).
(٢) الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، د. محمد عمارة (ص١٦).
(٣) دراسات في السيرة النبوية، محمد سرور زين العابدين (ص٣٠٨).
(٤) الإسلام دين الهداية والإصلاح، محمد فريد وجدي (ص٦٤).

والمُجمع عليها عند أهل العلم قاطبة، فأين منهم مَنْ قدَّم العقل كدليل سابق على النقل؟!

٢ ـ وضع علماء الأصول قواعد محكمة، استخلصوها وجمعوها من استقرائهم للكتاب والسنة، من خلال هذه القواعد ضبطوا الكثير من القضايا التي يُغَبِّشُ بها علينا ـ بين الفينة والأخرى ـ أحدُهم؛ مثل: التعارض والترجيح بين النصوص، ومثل: الضرورة وحدودها، ومثل: الناسخ والمنسوخ، وهذه القواعد وتلك الأصول استعمل فيها العلماء المُعتبرون الأقيسةَ العقلية، والحُجَجَ المنطقية، وقواعد اللغة؛ لأجل استقراء النص، واستخلاص معانيه، واستخراج فقهه، وكان علم أصول الفقه وما زال علماً عبقريّاً يُضاف إلى إنجازات الفقهاء المسلمين، وهو في مجمله علمٌ عقلي، أعلى من شأن العقل وقدره، وأطلق له العنان في «البحث والاستقصاء» ولكن في حدود ما رسمته الشريعة الغرَّاء، فجمعوا بين النص والعقل، ومزجوا بينهما مزجاً فريداً.

الوقفة الثانية:

إنَّ العقلية الإسلامية التي يحاول أصحاب الاتجاه العقلاني التَّشكيك في مَقْدِرتها وقُدْرَتها، هذه العقلية من أجْلِ قراءة النص وفهمه قد أنتجت علوماً لم يُسْمَع بها من قبل؛ فضبطوا النص ضبطاً منهجياً، فبدايةً وثَّقوه وأكَّدوا نسبتَه إلى النبيِّ ﷺ، ثم عمدوا إلى علم الحديث بفروعه المختلفة؛ لضبط متنه، وبيان مناسبته، ومعرفة ناسخه ومنسوخه، وعامِّه وخاصِّه، ومعرفة ما يُعارضه أو يُعاضده من نصوص أُخرى.

ثم أسْلَمَهُم علمَ الحديث إلى علم أصول الفقه ليتعاملوا مع هذا النَّص المُوَثَّق، فكان التعامل مع النص الحديثي؛ لاستخراج فقهه، ومعرفة مقاصده، وبيان حُكمه من خلال فروع علم الأصول المتعدِّدة والمتنوِّعة، مُستعينين في ذلك بعلوم اللغة العربية من نحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ، فكان هذا الجُهْد المبذول، الذي شهد له الجميع بالتَّميُّز والتَّفرُّد؛ دليلاً على عقلية علميَّة فذَّة، يحاول المُشكِّكون فيها الآن النَّيلَ منها واتِّهامها بِتَنْحِيَةِ العقل جانباً، وكيف يكون ذلك؟ وهذا الجهد ظاهر للعيان، ولا يُنكره إلَّا مَنْ فقد بصرَه وبصيرَتَه.

الوقفة الثالثة:

الادعاء بأنَّ هناك إجماعاً على تقديم العقل على غيره لا دليل عليه، والادعاء على وجود تعارض بين العقل والنقل لا دليل عليه إلَّا في أذهان مَنْ يقول بذلك.

وليس أدل على ما نقول: من أنَّ المستحيلات عقلاً في زمنٍ من الأزمان قد أصبحت مُمكِنات فعلاً في أزمانٍ أُخرى، ومن ثَمَّ اختلف حُكم العقل بشأنها بسبب تطوُّر الأزمان؛ كمسألة الطيران، واختراق الآفاق، والصعود إلى سطح القمر.

ومن ثَمَّ، فإنَّ رَدَّ أحاديث الفتن وأشراط الساعة، وأحاديث الغيب، لمجرَّد مخالفتها العقل أو تعارضها معه لا دليل عليه عند أصحاب هذا الاتجاه؛ لِمَا قدَّمناه من اختلاف الأحكام العقلية باختلاف الأزمنة، وأيضاً باختلاف الأمكنة والثقافة والمعرفة.

*** الأسلوب الثاني: التعامل مع النصوص الشرعية بالهوى:**

سار العقلانيون في التعامل مع النصوص الشرعية على طريقة أهل الأهواء فيما يأخذون ويذرون، ومن ذلك[1]:

١ ـ تأويل النصوص الشرعية وصرفها إلى معانٍ فاسدة توافق أهواءهم؛ مثل تأويلهم لآيات الصفات، وبعض المعجزات، ونحوها من الأمور الغيبية التي لا تقبلها عقولهم، ولا ريب أن ذلك تحريف للكلم عن مواضعه، وصرف للفظ عن ظاهره الراجح إلى معنى فاسد بغير قرينة تدل عليه.

وسبب وقوعهم في هذا الانحراف هو أنهم جعلوا لعقولهم الأولويَّة في فهم النصوص الشرعية، وتركوا تفسير الصحابة والسلف الصالح وفهمهم للنصوص، وكثير من البدع إنما حدثت بسبب سوء الفهم للنصوص[2].

---

(١) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٢٤٥).

(٢) انظر: منهج التلقي والاستدلال بين أهل السُّنَّة والجماعة والمبتدعة، أحمد الصويان (ص٤٨).

٢ ـ الانتقائية في التعامل مع النصوص؛ لأنهم يأخذون ما يوافق أهواءهم وآراءهم، ويتركون أو يؤوِّلون ما يخالف ذلك، فهم لا يجمعون بين النصوص الواردة في المسألة الواحدة؛ مثل طريقة أهل البدع في التعامل مع النصوص، «فالخوارج» أخذوا بنصوص الوعيد دون نصوص الوعد فضلُّوا وأضلُّوا، و«المرجئة» أخذوا بنصوص الوعد دون الوعيد فضلُّوا وأضلُّوا، وهكذا بقية الفِرق المنحرفة في أبواب شتَّى.

وهذه الانتقائية وقع فيها أصحابُ الاتجاه العقلاني الحديث بصورة فاضحة؛ فإذا هم يردُّون خبراً من أخبار الآحاد الصِّحاح؛ لأنه يُخالف تصوُّرهم العقلي، ثم نجدهم يستشهدون بأحاديث ضعاف؛ بل بعضها موضوعة في مواضع كثيرة من كتبهم إذا وافقت ما ذهبوا إليه.

وموضوعة في كثير من كتبهم لمجرَّد أنها تتوافق مع ما ذهبوا إليه.

ومن ذلك: «**محمد الغزالي**»، ففي الوقت الذي يردُّ فيه أحاديث صحيحة؛ كحديث الذُّبابة، وحديث اليهودي الذي سَحَرَ النبيَّ ﷺ وغيرها من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ؛ نجده في مواطن من نفس الكتاب يستشهد بأحاديث ضعاف(١)، وفي غيره من كتبه الكثيرة؛ ككتاب «فقه السيرة» حيث وجدنا أمثلةً كثيرة لأحاديث ضعاف.

ومن أوضح الأمثلة في انتقائية العقلانيين المعاصرين: ما ذكره «فهمي هويدي»(٢) في مُعارضته لمسألة تقسيم الجهاد إلى جهاد «طلبٍ ودفع»؛ حيث استدل بالآيات التي تدعو إلى السِّلم(٣)، بدل القتال الذي يُعطِّل رسالة التبليغ

---

(١) انظر: السُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، (ص٧٦). وللإطلاع على مزيدٍ من الردود على كتابات «الغزالي»؛ انظر: جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله، أشرف بن عبد المقصود؛ الغزالي والسُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث نظرات وملاحظات، منذر أبو شعر.

(٢) انظر: مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي (ص٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(٣) تأمل الآيات التالية: [البقرة: ١٩٠، ٢٠٨]؛ [النساء: ٩٠]؛ [الأنفال: ٦١]؛ [التوبة: ٧].

ـ حسب زعمه ـ وتَرَكَ الآيات الصريحة الآمرة بقتال الكفار[١].

وهؤلاء الانتقائيون للآيات القرآنية يفعلون ذلك؛ لأنهم لا يستطيعون ردَّ هذه الآيات، وأمَّا السُّنَّة فلا يرون حرجاً في ردِّها؛ حتى حرجاً في ردِّها ولو كانت في «الصحيحين» بحجج واهية؛ منها أنها أحاديث آحاد لا تفيد اليقين، أو أنها من السُّنَّة غير التشريعية، أو أنها لا تتَّفق مع القرآن، أو أنها تتعارض مع العقل، ونحو ذلك من التأويلات الفاسدة التي يردون بها الأحاديث الصحيحة التي لا تُضاهي ما قرَّروه سلفاً بعقولهم.

وهذه الانتقائية تُخالف المنهج العلمي الصحيح؛ إذ من ضرورات المنهج الصحيح أن تُتَتَبَّع كلُّ جزئيات المسألة ثم تُجمَع؛ كي تتَّضح الصورة كاملة، وتصبح النتيجة المبنية عليها نتيجة صحيحة لا تحتمل شكّاً أو ردّاً.

*** الأسلوب الثالث: الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة:**

أصحاب المنهج العقلاني لا يقبلون من السُّنَّة إلَّا **ما تواتر منها**، وإذا تعارض المتواتر مع المسلَّمات العقلية لديهم؛ فإنهم إمَّا يُؤوِّلونه[٢]، أو يُفوِّضونه[٣].

وأما **أحاديث الآحاد** فقد ردَّها كثير منهم؛ كما ردَّها المعتزلة من قبلهم، وطعنوا فيها؛ لأنها ـ في ظنهم ـ تفيد الظنَّ، فلا مجال للظن في أمور العقيدة[٤].

وبالرغم من أن أصحاب المنهج العقلاني يَرُدُّون أحاديث الآحاد؛ إلَّا

---

(١) تأمل الآيات التالية: [التوبة: ٢٩، ١٢٣]؛ [التحريم: ٩].

(٢) **(التأويل)**: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح بقرينة، واتفق السلف على ذم هذا النوع من التأويل؛ لمخالفته لما يدل عليه اللفظ ويبينه. انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٦٨)؛ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ص٢٣١).

(٣) **(التفويض)**: هو صرف اللفظ عن المعنى المراد، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يُترك ويُفوَّض عِلمُه إلى الله تعالى، بقولهم: الله أعلم بمراده. انظر: مجموع الفتاوى، (٥/ ٢٨).

(٤) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ١٨٣).

أنهم يستدلون بالأحاديث الباطلة والموضوعة إذا وافقت أهواءهم وأيدت أقوالهم، وهذا يدل على تناقضهم واضطرابهم ومخالفتهم لما وضعوه من قواعد؛ حيث لم يلتزموا بها، ومما يدل على ذلك:

١ ـ يزعم «**فهمي هويدي**» أن هذا الحديث يحل مشكلة تعارض النصوص[(١)]: «إذا رُوِيَ عني حَدِيث فاعرضوه عَلَى كتاب الله، فَإِن وَافق فاقبلوه، وَإِن خَالف فَردُّوهُ»[(٢)].

٢ ـ يستدل «**مصطفى الشكعة**» على تقديس الإسلام للعقل؛ بِعدَّة أحاديث يدَّعي أنها «صحيحة» ومن ذلك، قوله: (ففي الحديث الصحيح: «**ما اكتسب رجل مثل فضل عقل يهدي صاحبه إلى الهدى، ويرده عن الردى، وما تم إيمان عبد ولا استقام دينه حتى يكمل عقله**»[(٣)]. وفي الحديث الصحيح أيضاً: «لكل شيء دعامة، ودعامة المؤمن عقله، فبقدر عقله تكون عبادته»[(٤)])[(٥)].

٣ ـ استدلال «**محمد الغزالي**» بأحاديث «موضوعة» ومنها قوله: (وهؤلاء يصدق عليهم ما رواه «ابن الجوزي» بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه دخل على عائشة رضي الله عنها فقال: يا أم المؤمنين! الرجل يقل قيامه؛ ويكثر رقاده، وآخر يكثر قيامه؛ ويقل رقاده، أيهما أحب إليك؟ فقالت: سألت رسول الله ﷺ كما سألتني؛ فقال: «**أحسنهما عقلاً**، فقلت: يا رسول الله! أسألك عن عبادتهما؟ فقال: **يا عائشة! إنما يسألان عن عقولهما، فمن كان أعقل كان أفضل في**

---

(١) انظر: القرآن والسلطان، فهمي هويدي (ص٣٧).

(٢) أورده الصاغاني في الموضوعات، (ص٧٦) وقال: (موضوع)؛ والعجلوني في كشف الخفاء، (١/٨٦): (٢/٤٢٣) وقال: (لم يثبت فيه شيء، وهذا الحديث من أوضع الموضوعات).

(٣) أورده ابن حجر في المطالب العالية، (٣/٢٠)، (رقم ٢٧٦٥) وقال: (موضوع).

(٤) أورده ابن حجر في المطالب العالية، (٣/١٤)، (رقم ٢٧٤٦) وحكم بأنه (موضوع)؛ وابن عراق في تنزيه الشريعة، (١/٢١٥)، (رقم ٩٣) وحكم بأنه (موضوع)، وقال ابن القيم في المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص٦٦): (أحاديث العقل كلها كذب).

(٥) المطالعات الإسلامية في العقيدة والفكر، مصطفى الشكعة (ص١٨).

الدنيا والآخرة»[١])[٢].

٤ ـ في كتابه «أضواء على السنة المحمدية» يورد «**محمود أبو رية**» أحاديث ضعيفةً وواهيةً وموضوعة؛ لِيقرِّر ما لديه من شبهات وضلالات، وفي الوقت ذاته يَرُدُّ الأخبارَ والأحاديثَ الثابتة؛ المخالفة لمنهجه وهواه، **ومن أبرز الأمثلة على ذلك**: طعنه في أبي هريرة ﷺ، وأنَّ النبي ﷺ قال له: «**زر غباً؛ تزدد حبّاً**»[٣]. وادَّعى ـ زوراً وبهتاناً ـ بأنَّ النبي ﷺ قال له ذلك؛ لأنه كان يغشى بيوت الصحابة في كل وقت[٤].

ويدَّعي ـ كذباً ـ أنَّ النبي حثَّ على عَرْضِ السُّنَّة على القرآن؛ كما في قوله: (... «**إنَّ الأحاديث ستكثر بعدي؛ كما كثرت عن الأنبياء قبلي، فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فما وافقه كتابُ الله؛ فهو عني قلته، أو لم أقله**»[٥])[٦].

يقول الشيخ «**عبد الرحمٰن المعلمي**» عن «أبي رية» وكتابه «أضواء على السُّنَّة المحمدية»: (ونجده يحتجُّ كثيراً بأقوال لا يعتقد صحَّتَها؛ بل قد يعتقد بطلانها، ولكنه يراها موافقةً لغرضه، ويُحاول إبطال أحاديث صحيحة بشبهات ينتقل الذهن فور إيرادها إلى ورودها على آيات من القرآن)[٧].

---

(١) أورده ابن الجوزي في الموضوعات، (١/ ١٧٦) وقال: (لا يصح)؛ وابن حجر في المطالب العالية، (٣/ ١٤)، (رقم ٢٧٤٥) وحكم بأنه (موضوع)؛ وابن عراق في تنزيه الشريعة، (١/ ١٧٦) وحكم بأنه (موضوع).

(٢) الجانب العاطفي في الإسلام، محمد الغزالي (ص١٢).

(٣) أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢/ ٧٤١)، (رقم ١٢٣٨)؛ والعقيلي في الضعفاء، (٢/ ١٣٨)؛ وابن عدي في الكامل في الضعفاء، (٢/ ٤٤٨).

(٤) انظر: أضواء على السُّنَّة المحمدية، محمود أبو رية (ص١٧٢).

(٥) أورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، (١٣/ ٦٥٨) وقال: (صرح بعض أئمتنا بأنه حديث باطل، من وضع الزنادقة).

(٦) انظر: أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٧٢).

(٧) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السُّنَّة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي (ص٢٣).

*** أئمة الإسلام يحذِّرون من طريقة المبتدعة في الاستدلال:**

إنَّ لجوء أهل الأهواء والبدع وأصحاب الآراء المسبقة والتَّحيُّزات الفكرية إلى ترك ما يُخالفهم؛ وإنْ كان صحيحاً ثابتاً، والأخذ بما يُوافقهم؛ وإنْ كان ضعيفاً أو موضوعاً؛ **يُعتبر مسلكاً خطيراً في التعامل مع النصوص**، والكيل بمكيالين؛ مكيال الرفض من أجل الرفض، ومكيال القبول من أجل الرغبة في الدليل، وهذا الاتجاه بلغ من خطورته أنْ يَرُدَّ أحاديثَ رسولِ الله ﷺ الصحيحة الثابتة، ويقبل منها الموضوع المُتَّفق على وضعه.

بل نجدهم يحتجُّون بأقوال الفلاسفة القُدامى؛ من اليونان والرومان، الذين بَعُدوا عن زمانهم بآلاف السنين، وقد وردَتْ أقوالُهم دون توثيق أو تحقيق، فيقبلونها ويَعُدُّونها مُسَلَّمات، بينما إذا كان الحديث عن رسول الله ﷺ فهنا، وهنا فقط نجد العلمية عندهم تحرَّكت؛ لِتَرُدَّ ما هو ثابت بالعقل، وليس لديهم حُجَّةٌ سوى مخالفته العقلَ ـ في زعمهم ـ!

وقد حذَّر الأئمة من هذا المسلك الخطير، ومن ذلك قول **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: (. . . وَأَمَّا أَهْلُ الأهْوَاءِ وَنَحْوُهُمْ: فَيَعْتَمِدُونَ عَلَى نَقْلٍ لا يُعْرَفُ لَهُ قَائِلٌ أَصْلاً؛ لا ثِقَةٌ وَلا مُعْتَمَدٌ. وَأَهْوَنُ شَيْءٍ عِنْدَهُمُ الْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ. وَأَعْلَمُ مَنْ فِيهِمْ لا يَرْجِعُ فِيمَا يَنْقُلُهُ إلَى عُمْدَةٍ؛ بَلْ إلَى سماعاتٍ عَنْ الْجَاهِلِينَ، وَالْكَذَّابِينَ، وَرِوَايَاتٍ عَنِ أَهْلِ الإفْكِ الْمُبِينِ)[1].

ويقول **الشاطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مبيناً أن من طرق أهل البدع في الاستدلال ـ: (ردُّهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدَّعون أنها مُخالِفة للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل فيجب ردُّها؛ كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية الله عَزَّ وَجَلَّ في الآخرة. وكذلك حديث الذباب وقتله، وأنَّ في أحد جناحيه داءً وفي الآخر دواء، وأنه يُقدِّم الذي فيه الداء.

وحديث: الذي أخذ أخاه بطنُه فأمره النبيُّ ﷺ بسقيه العسل، وما أشبه

(١) مجموع الفتاوى، (٢٧/ ٤٧٩).

ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول)[١].

ويصف **ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ حالَ هؤلاء المفكرين وأمثالِهم من المُتعصِّبين لآرائهم، والمُحكِّمين عقولَهم في النصوص الشرعية، بأنهم: (نظروا في السُّنَّة؛ فما وافق أقوالَهم منها قَبِلوه، وما خالفها تحيَّلوا في ردِّه أو ردِّ دلالته، وإذا جاء نظيرُ ذلك أو أضعَفُ منه سنداً ودلالة؛ وكان يوافق قولَهم؛ قَبِلوه ولم يَسْتَجِيزوا ردَّه، واعترضوا به على مُنازعيهم، وأشاحوا، وقرَّروا الاحتجاج بذلك السَّندِ ودلالتِه، فإذا جاء ذلك السَّندُ بعينه أو أقوى منه؛ ودلالتُه كدلالة ذلك أو أقوى منه في خلافِ قولِهم؛ دفَعُوه ولم يَقْبَلوه)[٢].

*** الأسلوب الرابع: التشكيك في صحة الأحاديث:**

وجد أصحابُ الاتجاه العقلاني من التشكيك في الحديث وردِّه مخرجاً من اتِّهامهم بعدائهم للسُّنَّة؛ إذ يُنكرون ابتداءً كونها سنة، فيُغلقون الباب في وجه اتهامهم بذلك، كما أنهم لِقلَّة بضاعتِهم وضعفِ حُجَّتهم أغلقوا الباب أمام الجدال، إذ يرفضون الحديث ابتداءً.

وقد دأب بعض العقلانيين على التشكيك في صحة الحديث، والادِّعاء بأنَّ غالبه موضوع من قبل الرواة بعد وفاة النبي ﷺ؛ فاختلط الصحيح بالموضوع فأدَّى ذلك إلى عدم الوثوق بالحديث، ومن أقوالهم في ذلك:

١ ـ ما ادَّعاه الطبيب «**محمد توفيق صديقي**» من كثرة التضارب والاختلاف في الأحاديث، وأنَّ أكثرها موضوع، فقال: (وَلَعَ الناسُ في الأعصر الأُولى بالروايات القولية ولوعاً، وتفاخروا بكثرة جمعها جموعاً؛ حتى ملأت الأحاديثُ الآفاق، وكثر فيها التضارب والاختلافات.

نظر المجتهدون في الأحاديث نظرةً فعلموا ما فيها من الاختلاف وتحقَّقوا أنَّ أكثرها موضوعات، ولمَّا أراد كلٌّ منهم أن يستخرج مذهبه اضطر أن يرفض منها ما صحَّ عند غيره. فهل يُعقل أنَّ الله يدين العالَمين بشيء لا يمكن لأحد أن يُميِّز حقَّه من باطله؟

---

(١) الاعتصام، (١/ ١٧١).

(٢) إعلام الموقعين، (١/ ٧٦).

فلو كان العمل بما في الأحاديث واجباً للزم كلُّ مكلَّفٍ أنْ يترك أيَّ شُغلٍ آخر ويقضي الليالي الطويلة في مطالعة المجلَّدات الضخمة من كتب الحديث؛ لِيعرف الضعيفَ والصحيح، والموضوع، والحسن، والموقوف والمرفوع، والناسخ والمنسوخ)[١].

وأنا أجزِمُ بأنَّ صاحب هذه المقال، ليس له من علم الحديث سوى المعرفة بما ذَكَرَه من ألفاظ الضعيف والصحيح والموضوع والحسن والمرفوع والناسخ والمنسوخ، معرفةً لفظية، أمَّا معرفتها اصطلاحاً ودلالةً وعلماً، فلا شكَّ عندي أنه لا يعلم شيئاً، ولكن مِثلُه لا يُحسِن سوى النقض لا البناء، والهدم لا الإنشاء، ولو كان لديه بعض العلم؛ لأدركَ كيف استقرَّت هذه المصطلحات، وكيف وصلتْ إلى ما وصلت إليه عبر أجيالٍ عبقريةٍ من علماء الإسلام، يحاول هو ومَنْ على شاكلته هدم بنائهم ونقْضَ قواعدهم، وهيهات هيهات، فقد مضى ومات، وذهبتْ كلماتُه، وبقي الحديثُ شامخاً في وجه الزمن غُرَّةً ساطعةً يهتدي بها المؤمنون في كلِّ زمان ومكان.

٢ ـ وها هو «**سيد أمير علي**» يزعم أن أكثر الأحاديث موضوعة، ويُنادي باطِّراح وإسقاط «خمسمائة ألف» حديث لا تُوافق توجُّهاته، مُتَّهِماً الأئمةَ بعدم الشجاعة، فيقول: (إنَّ الإصلاح **يجب** أنْ يسبقه التَّخلُّص من القيود، **ويجب** أن نطرح التمسُّك بالظواهر تمسُّكاً صوريّاً؛ لأنه أصبح عديم الأثر، **ويجب** أن تكون أحكامنا صادرةً عن استعمال العقل وعمَّا نستشعر أنه حقٌّ ملائم في ظرفٍ مَّا، للإسلام قدرة على صبغ ما عداه بصبغته، وسيبقى جوهره، وإن تغيَّر مظهره ـ **ولو أنَّ الأئمة كانوا أحراراً في استعمال رأيهم ونبذوا بشجاعة «خمسمائة ألف» من الأحاديث واستبقوا منها «ثمانية آلاف» إذاً لجعلنا لأنفسنا مثل هذه الحرية**، ولماذا يَظن إنسانٌ أنَّ الإسلام صار مَسْبوكاً في قالب لا يتغير بعد الإجماع على الكتب الستة؟)[٢].

---

(١) مجلة المنار، (مجلد ٩)، (ص٥١٦).

(٢) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص١٤٩).

والسؤال هنا: أيُّ قولبةٍ يتحدَّث فيها، وأين هي، وما هي مظاهرها؟!

أليس من حقِّ كلِّ دولةٍ أنْ يكون لها قانون، فهل يعني هذا أنَّ القانون قولبة للدولة أو لأبنائها، وهل يعني هذا أنَّ فقهاء القانون هم نُسَخٌ جامدة خاضعة لهذا القانون؟!

٣ ـ ويزعم «**أحمد أمين**» أنَّ الأحاديث الواردة في التفسير والملاحم والمغازي لا أصل لها، وادَّعى بأنه قد: (روي عن الإمام أحمد بن حنبل: «ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي».. وظاهر هذه الجملة أنَّ الأحاديث التي وردت في التفسير لا أصل لها، وليست بصحيحة، والظاهر ـ كما قال بعضهم ـ أنه يريد الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ في التفسير، أمَّا الأحاديث المنقولة عن الصحابة والتابعين فلا وجه لإنكارها، وقد اعترف هو نفسُه ببعضها)[(١)].

وعلى صحة الخبر المذكور عن الإمام أحمد رحمه الله، فيجاب عنه بما قاله أبو الحسن الميموني رحمه الله ـ الذي لازم الإمامَ أحمدَ أكثر من عشرين سنة ـ حيث يقول: (سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول: «ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير» قال المُحقِّقون من أصحابه: ومراده أنَّ الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح مُتَّصِلة، وإلَّا فقد صحَّ من ذلك الكثير)[(٢)].

وكيف يُورِدُ الإمام أحمد كثيراً من أحاديث التفسير في «مسنده»، ثم يذكر أنَّ تلك الأحاديث لم يثبت شيء منها؟ هذا لا يُعقل أبداً[(٣)].

ثم، لنفرض أنَّ هذا القول منسوب حقيقةً إلى الإمام أحمد، وهذا المُؤلِّف الهمام بلغ من تقديره للإمام أنْ يحتجَّ بكلامه ويأخذ كلامَه، فهل اتَّبع الإمامَ أحمدَ في كلِّ ما قال؟ وماذا لو جئناه بكلام الإمام الذي يخالف كثيراً ما هو عليه؟ فهل عسى أن يتبعَه؟

---

(١) ضحى الإسلام، أحمد أمين (٢/ ١٤١).

(٢) البرهان في علوم القرآن، (٢/ ١٥٦).

(٣) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٢٩٣).

أم أنها الانتقائية المَقِيتة التي تُعمي صاحبَها عن الحق، وهل ما ذَكَره الإمام أحمد في «مسنده» من أحاديث عن التفسير والمغازي والفتن والملاحم التي لم يذكرها الإمام إلَّا لاعتقاده صِحَّتَها، هل عسى أن يقبلها أم يردَّها؟

*** الأسلوب الخامس: عدم الاحتجاج بخبر الآحاد:**

مر بنا ـ في «الفصل الأول» أنَّ خبر الآحاد الصحيح حجةٌ في جميع أبواب الدين لا فرق بين عقيدةٍ وشريعة، وهو في الحجية؛ كالقرآن والحديث المتواتر تماماً. وجمهور العلماء من السلف والخلف على أنَّ خبر الآحاد إذا تلقَّته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه أفاد العلم[1].

والعقلانيون الجدد اتَّبعوا منهج المعتزلة في ردِّ خبر الآحاد الصحيح؛ بل كانوا أشدَّ صَلَفاً وأبلغ جرأةً، وقد اشترط المعتزلة ـ كما مضى ـ شروطاً تعسُّفية في قبول خبر الآحاد، ومضمون هذه الشروط إخراج خبر الآحاد من كونه وحياً قاله النبيُّ ﷺ، وبالتالي يردُّون معظم الأحاديث بحجَّة أنها أخبار آحاد، ومن أهم الشروط المجحفة للمعتزلة في قبول خبر الآحاد في الأعمال:

١ ـ ألَّا يُخالِفَ ظاهرَ القرآن الكريم.

٢ ـ ألَّا يُخالِف العقل.

٣ ـ ألَّا يُحتجَّ به في باب الاعتقاد؛ لأن خبر الآحاد عند المعتزلة يُفيد الظنَّ، والاعتقاد ينبني على اليقين لا الظن، واليقين إنما يؤخذ من حُجَج العقول.

وهؤلاء المُحْدَثون ردُّوا أحاديث الآحاد كما ردَّها سلفُهم أهل الاعتزال، وطعنوا فيها، وواجهوها بعقولهم السقيمة وأفهامهم المعوجة، واستهانوا بها.

ومن أقوال القوم المُصرِّحة بعدم قبول خبر الآحاد:

يقال: «من فمك أدينك»، فهؤلاء المحدثون الجدد أتوا بأمر ليس جديداً

---

(١) انظر: وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شُبَهِ المخالفين، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني؛ حجية خبر الواحد في الأحكام والعقائد، د. محمد عبد الله عويضة.

على أمثالهم؛ لأنهم تابعوا أسلافهم المعتزلة في رد أخبار الآحاد الصحيحة، وممَّا سطَّرته أقلامهم في ذلك:

١ ـ يقول «**محمد عبده**»: (وأمَّا ما ورد في حديث «مريم وعيسى من أن الشيطان لم يمسها» وحديث «إسلام شيطان النبي ﷺ» وحديث «إزالة حظ الشيطان من قلبه» فهو من الأخبار الظنية؛ لأنه من رواية الآحاد، ولمَّا كان موضوعها عالَمَ الغيب، والإيمانُ بالغيب من قِسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]. كنا غير مُكلَّفين الإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا)[١].

٢ ـ ويقول الشيخ «**محمود شلتوت**»: (نجد نصوص العلماء؛ من متكلِّمين وأصوليين مجتمعة على أنَّ خبر الآحاد لا يفيد إلَّا الظن، فلا تثبت به عقيدة، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضروري لا يصح أن يُنازع أحد في شيء منه؛ فإن الله تعالى لم يُكلِّف عبادَه عقيدة من العقائد عن طريقٍ من شأنه ألَّا يفيد إلَّا الظن.

ومن هنا يتبين أنَّ ما قلناه في الفتوى من «أنَّ أحاديث الآحاد لا تُفيد عقيدةً، ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات» قولٌ مجمع عليه[٢] وثابت بحكم الضرورة التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء)[٣].

٣ ـ ويقول «**محمود أبو رية**»: (أحاديث الآحاد التي لم يعمل بها جمهور السلف؛ هي محل اجتهادٍ في أسانيدها ومتونها ودلالتها؛ لأنَّ ما صح سندُه منها يكون خاصّاً بصاحبه ـ ومَنْ صح عنده شيء منها روايةً ودلالةً عمل به ـ ولا تُجعل تشريعاً عامّاً تُلزمُه الأمةُ إلزاماً؛ تقليداً لِمَنْ أخذ به)[٤].

وقال أيضاً: (كان الأستاذ والإمام محمد عبده لا يأخذ بحديث الآحاد،

---

(١) تفسير المنار، (٣/ ٢٩٢). (٢) هذا إجماع مزعوم لا يصح.

(٣) مجلة الرسالة، (عدد ٥١٤)، (٦/ ٥/ ١٣٦٢هـ)، (السنة الحادية عشرة)، (١٠/ ٥/ ١٩٤٣م)، (ص٤٤٣ ـ ٤٤٤).

(٤) أضواء على السُّنَّة النبوية، (ص٣٥١).

مهما بلغت درجته من الصحة في نظر المحدِّثين؛ إذا ما خالف العقلَ أو القرآنَ أو العلم)[١].

٤ ـ ويقول «**محمد الغزالي**»: (والآحاد يفيد الظن.. وكون أحاديث الآحاد لا تستقل بإنشاء عقيدة، هذا أيضاً موجود عندنا؛ لأن العقائد تؤخذ من اليقينيات، ويساعد حديثُ الآحاد في التفسير لِمَا أُجمل أو أُغمض، ولكن لإنشاء عقيدة فلا)[٢].

ويقول أيضاً: (إنَّ العقائد أساسها اليقين الخالص الذي لا يتحمَّل أثارةً من شك، وعلى أيِّ حالٍ؛ فإنَّ الإسلام تقوم عقائدُه على المتواتر النقلي والثابت العقلي، ولا عقيدةَ لدينا تقوم على خبرٍ واحد، أو تخمين فكر)[٣].

٥ ـ ويقول «**د. محمد عمارة**»: (لقد رأيتُ في أمريكا كثيراً من المكتبات التي تعرض الكتابَ المقدس وخَدَمته بوسائل مدهشة، فلماذا لا نَغِير من ذلك، ونهتم «بالمصدر الأوَّل» لدِيننا وتشريعاتنا، بدلاً من التقاتل حول «أحاديث الآحاد» وهي لا تفيد كثيراً في مجال العقائد والتشريعات)[٤].

ويقول أيضاً: (نحن نطالب أصحاب هذه المَوجة التي جعلت حديث الآحاد هو كلَّ شيء، وتركت القرآن وراء ظهرها؛ أنْ تعود إلى تحكيم العقل، والتَّريُّث والاهتمام بالقرآن أولاً ـ وهو النص اليقيني، ثم بالمتواتر من الحديث كذلك؛ لأنه نصٌّ يقيني، ثم بعد ذلك بحديث الآحاد في بعض الأعمال ـ وليس في نطاق التشريعات ـ؛ لأنه ظني)[٥].

---

(١) أضواء على السُّنَّة النبوية، (ص٢٥٩).
(٢) جريدة المسلمون، (عدد ٢٧٦)، (السنة السادسة)، (٢٣ ـ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ/ ٢٤ مايو ١٩٩٠م)، (ص١١).
(٣) السُّنَّة النبوية، (ص٦٥ ـ ٦٦).
(٤) جريدة المسلمون، (عدد ٢٧٦)، (السنة السادسة)، (٢٣ ـ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ/ ٢٤ مايو ١٩٩٠م)، (ص١١).
(٥) جريدة المسلمون، (عدد ٢٧٦)، (السنة السادسة)، (٢٣ ـ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ/ ٢٤ مايو ١٩٩٠م)، (ص١١).

*** أحاديث صحيحة ردها العقلانيون بحجة أنها آحاد:**

هذه نماذج لجملة من الأحاديث الثابتة التي ردَّها العقلانيون؛ مُحتجِّين أنها أحاديث آحاد مفادها الظن فلا تُبنى على مثلها العقائد الثابتة:

١ ـ حديث: نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان.

٢ ـ أحاديث: الدجال والجساسة.

٣ ـ حديث: موسى عليه السلام وملَك الموت.

٤ ـ حديث: عدم مس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه عليهما السلام.

٥ ـ حديث: سحر النبي ﷺ.

٦ ـ حديث: شق صدر النبي ﷺ وإخراج حظ الشيطان منه.

٧ ـ حديث: إسلام شيطان النبي ﷺ.

٨ ـ حديث: المعراج.

٩ ـ حديث: وقوع الذباب في الإناء.

١٠ ـ حديث: (إن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة).

١١ ـ حديث: (تحاجت الجنة والنار)[١].

سبحان الله! أين هي المخالفة العقلية لهذه النصوص ولأمثالها؟

وهل كان صعود الإنسان للقمر قبل قرنٍ من الزمان مخالفاً للعقل؟! وهل له أن يقول بعد صعوده إنه لم يكن مخالفاً للعقل؟!

إنَّ العقل ومقاييسه محدودة بحدود الزمان والمكان والثقافة والمعرفة، فلا يمكن له مهما بلغ من قُدرةٍ أنْ يتجاوزها أو يتعدَّاها، أمَّا النص المقدس؛ من قرآن وسنة ثابتة عن رسول الله ﷺ، فلا يمكن إلَّا أن يصدقها الواقعُ، وتطابقها الحقيقة؛ لأنها من لدن الحكيم الخبير، صاحب العلم المطلق، والإرادة المطلقة، غير محدودٍ بحدود الزمان أو المكان أو العلم؛ لذا كان من مقتضيات الإيمان بالله التسليم بمثل هذه النصوص والإيمان بها، وهذا ما فعله

---

(١) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٢٠١).

أبو بكر رضي الله عنه وسُمِّي صدِّيقاً بما فعله، حينما أسرعت قريش ـ في حادثة الإسراء والمعراج ـ، يقولون له: (يا أبا بكرٍ! هلْ لكَ في صاحبِك؟ يُخبر أنه أتى في ليلته هذه مسيرةَ شهرٍ، ورَجَعَ في ليلته؟) فقال أبو بكر رضي الله عنه: (إنْ كان قاله فقد صَدَقَ، وإنَّا لَنُصدِّقه فيما هو أبعد من هذا؛ لَنُصَدِّقُه على خَبَرِ السَّماء)[1]، وهنا يظهر **المعيار الحقيقي للتصديق، وهو صحة نسبة القول إلى النبيِّ ﷺ، فإنْ صحَّت النِّسبة إليه؛ فقد صدق في القول ولا شأن للعقل.**

فهل في إسراء الرسول ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى في ذلك الوقت مخالفةٌ عقلية؟! وإذا كان الجواب: نعم، فما قولُهم في النص القرآني؟ وإذا قالوا: نؤمن بالقرآن؛ لأنه من عند الله تعالى، فمَن الذي جاءهم بالقرآن؟! أليس نبيُّنا محمدٌ ﷺ؟! وإذا كانوا آمنوا بالإسراء وهو في حقيقة أمره يحتاج إلى معجزة إلهية، فلماذا يشكِّكون في المعراج؟! وهذه أسئلة منطقية تحتاج إلى جواب منهم، ولا تحتاج منا نحن حتى إلى الالتفات إليها؛ لأننا نؤمن بها جميعاً دون تفريق.

*** الأسلوب السادس: تمجيدهم للمعتزلة وذمُّهم لأهل الحديث:**

من العلامات البارزة للعقلانيين تمجيدهم لمنهج المعتزلة، والدفاع عنهم، والثناء عليهم بمناسبة وبغير مناسبة، وتبني أفكارهم وآرائهم وأقوالهم، وفي الوقت ذاته الطعن واللمز بأهل الحديث والاستهزاء بهم، والحط من قدرهم، وتنفير الناس منهم، واعتبارهم وصمة عار في جبين التاريخ الإسلامي، والهجوم عليهم بمناسبة وبغير مناسبة.

*** نماذج من تعظيمهم للمعتزلة:**

١ ـ يقول «**أحمد أمين**» ـ مثنياً على المعتزلة في دفاعهم عن الإسلام: (وكان للمعتزلة الفضل الأكبر في علم الكلام؛ لأنهم كانوا أكبر المدافعين عن الإسلام، لِمَا كان يُثِيره اليهود والنصارى والوثنيون من هبوب؛ حتى لقد كانوا

---

(١) تفسير ابن كثير، (٥/ ١٤).

ـ فيما روي ـ يُرسلون أتباعهم الكثيرين إلى البلدان الأُخرى لرد الهجوم ردّاً عقليّاً.

وذاع صيتهم، وعلا شأنهم بوجود طائفة ممتازة منهم؛ مثل واصل بن عطاء، وأبي الهذيل العلاف، والنَّظَّام، والجاحظ، وغيرهم؛ بسبب ما أُثير من مسألة خلق القرآن)[١].

٢ ـ ويقول «**زهدي جار الله**» ـ في ثنائه البالغ على المعتزلة: (المعتزلة وقفوا أنفسهم على الدفاع عن الدين الإسلامي؛ بالرد على خصومه، وحملِه إلى أقاصي الأرض للتبشير به، وأنهم تحمَّلوا في سبيل ذلك العناء والمشقَّات، وسهروا الليالي الطِّوال يضعون الكتب والمصنفات، ومنهم مَنْ لقي حتفه، وليس يَذكر التاريخُ أنَّ أحداً من المسلمين كان أشد منهم تحمُّساً لتلك العناية، ولا أعظم حرصاً عليها)[٢].

ويقول ـ في موضع آخر ـ: (لعل من أهم ما يسترعي انتباه الباحث في تاريخ المعتزلة تلك الضخامة في شخصياتهم، وذلك السُّمو في صفاتهم؛ فقد جمعوا في أنفسهم بين التَّبحُّر في العلم، والشغف بالفلسفة، والكلف بالأدب، والتحلِّي بالفضائل، والانصراف إلى العبادة، والزهد في متاع الحياة الدنيا. فكانوا في الدولة العربية الإسلامية طبقةً مثقَّفةً ثقافة عالية، ومشكاةً باعثةً نورَ العرفان، وحماسةَ الإيمان)[٣].

ولسنا بصدد تقييم دور المعتزلة في الدفاع عن الإسلام، لكن من أوضح الشواهد على عدل أهل السنة وإنصافهم مع مخالفيهم هو الإشادة ببعض إنجازات هؤلاء المخالفين؛ كما فَعَلَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في شأن الرازي صاحب «التفسير الكبير» إذاً أهل السنة لا يُحاكمون أشخاصاً، ولكن يُحاكمون منهجاً، فربما كان هناك خلل في المنهج، ولكن صاحبه صادق النية.

---

(١) ظهر الإسلام، (٢/ ٥٠).
(٢) المعتزلة، زهدي حسن جار الله (ص٤٦).
(٣) المعتزلة، (ص٢٢٢).

وما يؤخذ على أصحاب المدرسة العقلانية المعاصرة هو محاولتهم وإصرارهم إقصاء دور الاتجاه السَّلفي، وإلصاق التُّهَم الباطلة بأصحابه؛ مثل الرجعية والحَرْفية والنَّصية والوهابية والأصولية وأخواتِها من الألقاب الظالمة؛ بل اتِّهامهم صراحةً بأنهم سبب تأخُّر المسلمين، وأنهم كانوا حجر عثرة في طريق تقدُّم المسلمين. فهذا ما نأخذه عليهم ولا نقبله منهم، وهذا ظاهر في حديثهم عن أهل السنة.

*** نماذج من ذمِّهم أهل الحديث:**

١ ـ يقول «**محمد عبده**» ـ في ذمه لأهل الحديث، واتهامهم بالجهل: (اللَّهُمَّ إلَّا فئة زعمت أنها نفضت غبار التقليد، وأزالت الحُجب التي كانت تحول بينها وبين النظر في آيات القرآن ومتون الأحاديث لتفهم أحكام الله منها، ولكن هذه الفئة أضيق عطناً، وأحرج صدراً من المقلِّدين؛ وإنْ أنكرتْ كثيراً من البدع، ونحَّت عن الدين كثيراً ممَّا أُضيف إليه وليس منه؛ فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من اللفظ الوارد والتَّقيد به، بدون التفاتٍ إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين، وإليها كانت الدعوة، ولأجلها مُنِحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء، ولا للمدنية السليمة أحِبَّاء)[١].

٢ ـ ويقول «**محمود أبو رية**» ـ مستهزأً بأهل الحديث، ومُشَبِّهاً إياهم بالعوام ـ: (فترى ماذا تكون حال الكثيرين من الذين يزعمون اليوم أنهم من المُحدِّثين، أولئك الذين يتسلَّلون بين أشباههم من العامة ـ ومبلغ علمهم أنهم قرؤوا بعض كتب الحديث ـ، واستظهروا عدداً مما فيها، يجترُّونه ليؤيِّدوا به باطل المعتقدات، وسوء العادات، ويُروِّجوا به ما فشى بين الناس من الترهات والخرافات؛ لكي يختلسوا احترام الدهماء وثقتهم، ويأكلوا بالباطل والإثم أموالهم.

على أنهم لو عرفوا قدر أنفسهم، وأنَّ ما يحفظونه مما لا يزيد أكثره ـ عند أحفظهم ـ عن عشراتٍ من الأحاديث، وأنَّ كتاباً من كتب الحديث لا

---

(١) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، محمد عبده (ص١٠٧).

يزيد ثمنه عن بضعة قروش يُغني عنهم جميعاً! لو أنهم عرفوا ذلك كلَّه واستيقنوه؛ لَقَبَعوا في جُحورهم، ولأراحوا الناس من نقيقهم.

ورحم الله أستاذنا الإمام محمد عبده حيث قال ـ في رجل وصفوه بأنه قد جدَّ واجتهد؛ حتى بلغ ما لم يبلغه أحد، فحفظ متن البخاري كله: «لقد زادت نسخةٌ في البلد». حقّاً واللهِ ما قاله الإمام؛ أي: أنَّ قيمة هذا الرجل ـ الذي أُعجب الناس جميعاً به؛ لأنه حفظ البخاري ـ لا تزيد عن قيمة نسخة من كتاب البخاري، لا تتحرك ولا تعي)[1].

فبالله، ثم بالله، هل أهلُ الحديث يَسِيرون مع العامة في عقائدهم وخرافاتهم، فمَن إذاً الذي يردُّ البدعة؟! ومَن الذي أوقف التبرك بالأموات؟! ومَن الذي حارب الموالد؟! ومَن الذي حارب الخرافة؟!

إنَّ هذا الموقف السَّلبي الذي اتَّخذه «أبو رية» دليلٌ على جهله، لا؛ بل على حِقده، ألم يكن له أنْ يستشهد بقول شيخه «محمد عبده» ـ عن أهل الحديث ـ: (أنكرتْ كثيراً من البدع، ونحَّت عن الدِّين كثيراً ممَّا أُضيف إليه وليس منه)[2]، فيأتي هو ويُضيف إليهم تُهمةً هم أبعد الناس عنها، بل لم يجرؤ أعتى أعدائهم نسبتها إليهم، ولكن سَقْطُ القول يَفضح ما تُضْمِرُه النفوسُ من حقدٍ وغِلٍّ.

٣ ـ ويقول «**أحمد أمين**»: (ولئن كان للمحدِّثين محامد من ناحية الجِدِّ في الجمع والنقد، وعدم الاكتراث بالمتاعب، والصبر على الفقر، ونحو ذلك، فقد كان لهم ـ والحقُّ يقال ـ بعض الأثر السيئ في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول، خصوصاً بعدما مات المعتزلة، فقد كان المعتزلةُ هؤلاء حاملي لواء العقل، والمحدِّثون حاملي لواء النقل. وكان عقل المعتزلة يُلَطِّف من نقل المحدِّثين. فلمَّا نُكِّلَ بالمعتزلة على يد المتوكل؛ علا منهجُ المحدِّثين، وكاد العلم كله يصبح رواية. وكان نتيجة هذا، ما نرى من قلة

(١) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٣٢٩).
(٢) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، (ص١٠٧).

الابتكار، وتقديس عبارات المؤلفين، وإصابة المسلمين ـ غالباً ـ بالعقم، حتى لا تجد كتاباً جديداً، أو رأياً جديداً بمعنى الكلمة. بل تكاد العقول كلها تصب في قالب واحد جامد)[١].

لقد نسِيَ «أحمد أمين» أو تَناسى أنَّ المعتزلة في أوَّل الأمر، هم أوَّل مَن استخدم السُّلطان والقوة في فرض رأيهم؛ وذلك في عصر المعتصم، عندما فرض القول بمسألة «خلق القرآن» بالقوة، وكانت محنة أهل السنة، ومنهم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، فَسَنُّوا سُنَّةً سيِّئة في الناس، **ولو كانوا يحترمون العقلَ لاحترموا الخلافَ في الرأي**، ولكنهم بَغَوا على مَنْ خالفهم، وأبى الله تعالى إلَّا أنْ يُذيقهم من الكأس التي أذاقوها غيرَهم.

وقد أراد «أحمد أمين» أنْ يُحَمِّلَ أهلَ السُّنَّة تخلُّف المسلمين وتأخُّرهم، ولا أدري على أيِّ شيءٍ اعتمد، وبأيِّ منهجٍ وصل إلى هذه النتيجة، فإلقاء التُّهم جُزافاً، والكلام على إطلاقه لا يصلح أنْ يكون منهجاً للباحث عن الحق.

٤ ـ وها هو «**محمد الغزالي**» يصف الأحاديث بأنها ركام من المرويات؛ زهداً فيها، وتنفيراً منها ومن أهلها، فيقول: (ونحن هنا نذود المرويات الواهية، والأحاديث المعلولة؛ كما نذود عن القرآن نفسِه التفاسيرَ المنحرفة والأفهام المختلفة؛ ليبقى الوحي الإلٰهي نقيّاً.

إنَّ ركاماً من الأحاديث الضعيفة ملأ آفاق الثقافة الإسلامية بالغيوم، وركاماً مثله من الأحاديث التي صحَّت، وسَطَا التحريفُ على معناها، أو لابَسَها كلُّ ذلك؛ جعلها تنبو عن دلالات القرآن القريبة والبعيدة.

وقد كنتُ أزجر بعضَ الناس عن رواية الحديث الصحيح حتى يكشفوا الوهم عن معناه! إذا كان هذا المعنى مُوهِماً؛ مثل حديث: «**لَنْ يُدْخِلَ أَحَداً عَمَلُهُ الْجَنَّةَ**»[٢].

---

(١) ظهر الإسلام، (٢/ ٤٨).

(٢) رواه البخاري، (٣/ ١١٧٧)، (ح٥٧٣٥)؛ ومسلم، (٢/ ١١٩١)، (ح٧٢٩٤).

إنَّ طوائف من البطالين والفاشلين وقفت عند ظاهِرِه المرفوض)[١].

ويقول أيضاً: (ولو جعلنا هذه المرويات محورَ حياة عامَّةٍ لشاع الخرابُ في أرجاء الدنيا.. إنَّ سعة الفقه لا بد منها لفهم مروياتٍ شتى!

وقد وقف الحَرْفيون عند هذه الآثار فوقفوا بالعالم الإسلامي؛ كما وقف حمار الشيخ في العقبة لا يتقدَّم ولا يتأخر! بل لعله تراجع إلى العصر الحجري في بعض جوانبه)[٢].

ويقول كذلك: (وشرع أنصافُ وأعشارُ المتعلِّمين يتصدَّرون القافلةَ ويُثيرون الفتن بدل إطفائها.

وانتشر الفقه البدوي، والتصور الطفولي للعقائد والشرائع، وقد حاولتُ في كتابي «دستور الوحدة الثقافية» أنْ أُوقِف هذا الانحدار، بيد أنَّ الأمر يحتاج إلى جهود متضافرة وسياسة علمية محكمة.

وفي هذا الكتاب جرعةٌ قد تكون مُرَّة للفتيان الذين يتناولون كتب الأحاديث النبوية ثم يحسبون أنهم أحاطوا بالإسلام علماً بعد قراءة عابرة أو عميقة.

ولعل فيه درساً لشيوخٍ يُحاربون «الفقه المذهبي» لحساب «سلفية مزعومة» عَرفتْ من الإسلام قشوره ونَسِيت جذوره)[٣].

وقفة هادئة مع «محمد الغزالي»:

إنَّ وصف «الغزالي» للأحاديث الموضوعة بأنها «ركام» حقٌّ، ولكن لا يليق أنْ تُوصف «الأحاديث الصحيحة» بالرُّكام، وما قاله بشأن ضرورة الذَّود عن حِياض السُّنَّة النبوية الشريفة حق.

والسؤال هنا: هل قام بعبء هذا الأمر إلَّا أهلُ الحديث؟! وهل هَبَّ وانتفض من الناس وتقدَّم لِتَحَمُّل هذا الأمر إلَّا أهلُ الحديث؟! وهل توقَّف

---

(١) السُّنَّة النبوية، (ص١١٩).
(٢) السُّنَّة النبوية، (ص١١٧).
(٣) السُّنَّة النبوية، (ص١١).

جهدُهم المبارك على مدار التاريخ الإسلامي، وإلى الآن؟!

إنَّ أهل الحديث هم مَنْ نصروا وناصروا السُّنَّة، فبيَّنوا صحيحَها ونبَّهوا على سقيمها، وأثبتوا ما قاله النبيُّ ﷺ، ونفوا عنه انتحال المُبطلين، ووضع الوضَّاعين، وَفْقَ منهجٍ بَهَرَ العالَم بأسْرِه، ولم يُسبق إليه غيرهم.

إذاً، لماذا هذا الانتقاصُ من شأنهم، والتَّقليلُ من جُهدهم؟! لقد كان الأَولى بـ «الغزالي» الاعتراف بفضلهم، فهو وغيرُه لم يَصِلْه الحديثُ ولم يصله الدِّينُ إلَّا عن طريقهم.

وأمَّا عن موقفه من بعض الأحاديث الصحيحة وردِّها لِمُجرَّد مخالفتها رأيه أو عقله، **فأيُّهما أَولى**: تقديم عقله «القاصر المحدود» أم تقديم النص «الصحيح» الثابت عن النبي ﷺ، وقد سبقت الإشارة ـ من قبل ـ بأنَّ الكيل بمكيالين أمرٌ في غاية الخطورة، **وهنا تساؤل**: لماذا نُصدِّق الرسول ﷺ في مسألة الوحي والنبوة والرسالة، ومجيء الخَبَر من السماء، ونزول القرآن عليه، وغير ذلك من مسائل العقيدة والدِّين، ولا نُصدِّقه في مسائلَ أُخرى؛ كحديث الذبابة، وسِحْرِ النبي ﷺ، وملك الموت، ونحوها؟! وهل الأُولى واضحةٌ دالَّةٌ بنفسِها دون دليل من العقل، في حِين الثانية مُحتاجة إلى دليلٍ من العقل؟!

إنَّ كليهما يحتاج إلى دليل من العقل ـ حسب رأي المدرسة العقلية ـ فلماذا إذاً يُفرِّقون بينهما، فمَنْ يردُّ هذه، فَلْيردَّ تلك، ومَنْ يطلب العقل كدليلِ هذه، فَلْيطْلُبه في تلك أيضاً أو ليصمت.

*** الأسلوب السابع: ادِّعاء تأخُّر تدوين الحديث:**

يدَّعي ويزعم العقلانيون؛ كما زعم المستشرقون ـ من قبل ـ أنَّ الحديث لم يُدوَّن ويجمع إلَّا بعد وفاة النبي ﷺ بقرون، ما أدى إلى تحريفه وكثرة الوضع فيه، وعدم الثقة به، ويمكن أن نجمل ادعاءاتهم في النقاط التالية[1]:

---

(١) انظر: أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٢٣ ـ ٢٥، ٨٠، ٢٢٣، ٢٥١)؛ مجلة المنار، (مجلد ٩)، (ص٥١٥، ٩١١)، (مجلد ١٠)، (ص٧٦٧، ٧٦٨)؛ فجر =

١ ـ أنَّ الأحاديث التي تنهى عن كتابة الحديث أصح من الأحاديث الآمرة بكتابته، وزعم بعضهم أنها ناسخة لها؛ لأنها متأخرة عنها.

٢ ـ لم تُكتب الأحاديث إلَّا بعد عهده ﷺ بمدة تكفي لأنْ يحصل فيها من الزيادة والنقصان والفساد؛ مثلما حصل ذلك لأهل الكتاب، لعدم كتابتها في عهده، والصحابة لم يحصروا الأحاديث في كتاب معين، ولم يبلِّغوها للناس بالتواتر، ولم يحفظوها حفظاً متقناً في صدورهم، ولا يمكن بغير تقييد بالكتابة أن يُحصر ما قاله النبي ﷺ في «ثلاثة وعشرين» عاماً، مما سهَّل استباحة الكذب على النبي ﷺ.

٣ ـ لم يتكفَّل الله تعالى بحفظ السُّنَّة كما حفظ القرآن الكريم، ولم يأمر النبي ﷺ بكتابة السنة كما أمر بكتابة القرآن.

٤ ـ الزعم بأنَّ حديث: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»[1] لم يَثبت، ولو كان صحيحاً؛ لَمَا نهى النبي ﷺ عن كتابة الحديث، ولأَمَر بتدوينه كما دُوِّن القرآن، وإلَّا لم يكن قد بلَّغ الرسالة وأدى الأمانة؛ لِضَياع نصف الوحي، ولماذا ترك الصحابة نصف الوحي ولم يُدوِّنوه؟ فيقعون ـ بسبب إهمالهم ـ في الإثم.

٥ ـ لم يكتب جميع الصحابة الأحاديث، ومَن كتب الأحاديث فإنما كتبها لِنَفْسِهِ؛ كي يحفظها ثم يمحوها.

٦ ـ تأخر تدوين الحديث إلى ما بعد «المائة الأُولى» وصدرٍ كبيرٍ من «المائة الثانية» مما فتح الباب على مصراعيه لاختلاط الأحاديث الموضوعة بالصحيحة، وقد بلغت الأحاديث الموضوعة «عشرات الألوف»، ويتعذَّر على المسلمين تمييزها من الصحيح.

= الإسلام، (ص٢١٠، ٢٢١ ـ ٢٢٢)؛ موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦).

(١) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٣٠)، (ح١٧٢١٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٤).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٧)، (ح٤٦٠٤).

والصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا أشد الناس حرصاً على جمع الحديث وتدوينه بكل ضبط وأمانة؛ خلافاً لما يدَّعيه العقلانيون، وقد سبق الجواب على «**شبهة تأخُّر تدوين الحديث**» في المطلب الخامس (الطعن في الأحاديث النبوية)، من المبحث الأول (طعن المستشرقين في السنة) من هذا الفصل(١) بما أغنى عن إعادته هنا، فليراجع.

*** الأسلوب الثامن: عدم الوثوق بالأحاديث بِحُجَّة أنها مروية بالمعنى:**

يزعم بعض العقلانيين أن كثيراً من الأحاديث قد رويت بالمعنى مما يُضعف الوثوق بالأحاديث، وممن صرح بذلك «**محمود أبو رية**» ـ وقد ادَّعى أنه أجرى دراسةً مستفيضة ـ، وبذل جهداً كبيراً في سبيل الوصول لهذه الحقيقة، فيقول: (حتى انتهيتُ إلى حقائق عجيبة ونتائج خطيرة؛ ذلك أني **وجدتُ** أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها ممَّا أسموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً حديث قد جاء على حقيقة لفظِه ومُحكمِ تركيبه. كما نطق الرسولُ به، **ووجدتُ** أنَّ الصحيح على اصطلاحهم إنْ هو إلَّا معانٍ ممَّا فهمه بعض الرواة! وقد يوجد بعضُ ألفاظٍ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة وذلك في الفلتة والندرة، **وتبيَّن لي** أنَّ ما يُسمُّونه في اصطلاحهم «حديثاً صحيحاً» إنما كانت صحتُه في نظر رواته، لا أنه صحيح في ذاته، ومن أجل ذلك جاءت أكثر الأحاديث وليس عليها من ضياء بلاغته ـ صلوات الله عليه ـ إلَّا شعاع ضئيل)(٢).

وهذا ـ لا شك ـ محض افتراء من «محمود أبو رية» فإنَّ رواية الحديث بالمعنى ـ بشروطٍ معروفةٍ في بابها ـ هو الذي عليه جمهور أهل العلم سلفاً وخلفاً(٣).

---

(١) (ص٣١) وما بعدها.

(٢) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٧).

(٣) انظر: اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث، (ص١٣٦)؛ مقدمة ابن الصلاح، (ص١٠٥).

ومع ذلك فقد أُثِرَ عن كثير من الصحابة ﷺ التَّشدُّد في رواية الحديث بلفظه؛ خشية الوقوع في الخطأ، فكانوا يتحرَّون ألفاظ النبي ﷺ، وأخبارُهم في ذلك مشهورة معروفة، وقد مَنَّ اللهُ تعالى عليهم بحوافظ قوية، مكَّنتهم من ضبط «ألفاظ الأحاديث» كما خرجت من فَمِ النبي ﷺ[(١)].

* **الأسلوب التاسع: لا يقبل الحديث إلَّا بعد عرضه على القرآن:**

بعض العقلانيين يزعم أنَّ الاعتماد على القرآن وحده في فهم الإسلام، وأمَّا الحديث فلا يُقبل إلَّا بعد عرضه على القرآن؛ فإن وافقه أخذوا به، وإن خالفه تركوه، ومما استدلوا به ـ في ترويج هذه الشبهة ـ:

١ ـ قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وبأنَّ النبي ﷺ حثَّ على عَرْضِ السُّنَّة على القرآن بقوله: (إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق فخذوه، وما خالف فاتركوه)[(٢)].

٢ ـ واستدل «**محمد الغزالي**» على تعزيز هذه الشبهة بقوله: (انظر موقف عائشة ﷺ عندما سمعت حديث: «**إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**»[(٣)]، لقد أنكرَتْه، وحلفَتْ أنَّ الرسولَ ما قاله. وقالت: بياناً لرفضها إياه ـ أين منكم قول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

إنها تردُّ ما يخالف القرآن بجرأة وثقة، ومع ذلك فإن هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مثبتاً في «الصحاح» بل إنَّ «ابن سعد» في «طبقاته الكبرى» كرَّره في بضعة أسانيد. وعندي أنَّ ذلك المسلك الذي سلكَتْه أمُّ المؤمنين أساسٌ لمحاكمة «الصحاح» إلى نصوص الكتاب الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

---

(١) لمعرفة (جهود الصحابة ﷺ في حفظ السُّنَّة النبوية) انظر: عظمة السُّنَّة النبوية، أ. د. محمود بن أحمد الدوسري (ص٥٢، ٦٩).

(٢) أورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، (١٣/ ٦٥٨) وقال: (صرح بعض أئمتنا بأنه حديث باطل، من وضع الزنادقة).

(٣) رواه البخاري، (١/ ٢٤٥)، (ح١٣١٦)؛ ومسلم، (١/ ٣٦٣)، (ح٢١٨١).

من أجل ذلك كان أئمة الفقه الإسلامي يُقرِّرون الأحكام وَفق اجتهادٍ رحِب، يعتمدون على القرآن أولاً، فإذا وجدوا في ركام المرويات[(١)] ما يتَّسق معه قَبِلوه، وإلَّا **فالقرآن أَولى بالاتباع**)[(٢)].

مُحاكمة قول «محمد الغزالي»:

في خِضَمِّ حديث «الغزالي» عن أُمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، نَسِيَ أنَّ الذي أَورَد الحديثَ هم أصحابُ الصِّحاح؛ كالبخاري ومسلم، ولو أنهم رضي الله عنهم يُعارِضون ما ذهبتْ إليه أمُّ المؤمنين عائشةُ رضي الله عنها لَمَا أثبتوه في «الصحيح» كي لا يُتَّخَذَ ذريعةً للهجوم عليهم، وإنما لأمانتهم العلمية أوردوه؛ كما أوردوا العشرات من الأحاديث الصحيحة التي ربما تَجُرُّ عليهم من النقد الكثير، لا لشيء إلَّا لثبوت صِحَّتِها، وهذا يدفع عن أهل الحديث الهوى، ويؤكِّد التزامهم منهجاً مُطَّرداً لا يَبغون عنه حِوَلاً، ولا يَرُومُون من ورائه إلَّا الحق.

أمَّا استخراج فقه الحديث، فهذا بحقٍّ ـ في الغالب ـ عمل الفقيه الذي يملك أدوات الفقه؛ من أصول الفقه وقواعده، وأصول الشريعة ومقاصدها، فهذا يقع عليه عبء استخراج فقهه، وهذا ما أشار إليه النبيُّ ﷺ بقوله: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هو أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيسَ بِفَقِيهٍ**»[(٣)].

ومن الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة الجمع بين الأدلة من الكتاب والسُّنَّة؛ لأنهما مصدرا التشريع الإسلامي، وليس هناك تعارض بين السُّنَّة والقرآن، وما يدَّعيه أصحاب الاتجاه العقلاني؛ فهو وهْمٌ مفضوح، وتعارض ظاهر مردود، وإلَّا فالقرآن والسنة من مشكاةٍ واحدة، وهي مشكاة الوحي المنزل: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

---

(١) هذا التعبير فيه سوء أدب مع روايات السُّنَّة النبوية!

(٢) السُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي (ص١٨).

(٣) رواه أبو داود، (٣/ ٣٢٢)، (ح٣٦٦٠)، والترمذي، (٥/ ٣٣)، (ح٢٣٥٦) وحسنه. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤١١)، (ح٣٦٦٠).

٣ ـ ويؤيد «**د. محمد عمارة**» الاتجاه العقلاني بقوله: (إذا وجدتُ حديثاً منسوباً إلى رواةٍ عدول لا أُلجِمُ عقلي وأمنعه من النظر بحجَّة أنَّ السند هو كل شيء؛ لأنه لا بد أن يكون لعقلي مجال في المتن، **ولا بد أنْ أُحاكم هذا الذي هو ظني الثبوت إلى ما هو قطعي الثبوت، وهو كتاب الله وحقائق العلم**)[١].

وترتَّب على هذا المنهج المعوج الإعراض عن كثير من الأمور الشرعية التي لم يأت تفصيلها إلَّا في السنة المباركة، وهم بذلك قد خالفوا القرآن نفسه؛ إذ لم يأخذوا بكل ما جاء في القرآن الذي أمر بطاعة الرسول ﷺ، والانتهاء عند حكمه، فهم انتقائيون يأخذون من النصوص ما وافق أهواءهم ويتركون ما لم يوافق.

وقد **أجمعت الأمة على أنَّ «الحديث الصحيح» لا يُخالف القرآن أبداً**؛ لأنَّ السنة وحي من عند الله تعالى كالقرآن، وهي محفوظة كالقرآن، وبيانٌ للقرآن أيضاً؛ كما قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤][٢].

وما فعلته عائشة رضي الله عنها اجتهاد منها وهو معارَض بالنص الصحيح، والنصُّ مُقدَّم على اجتهاد الصحابي مهما بلغ من العلم والفقه، ولم تُتابع عائشة رضي الله عنها على هذا الاجتهاد لا من المحدِّثين ولا من الفقهاء، ولم تَجْعَلْ ذلك منهجاً لها في ردِّ الأحاديث والاعتراض عليها كما فهم «**الغزالي**»[٣].

*** الأسلوب العاشر: الاعتماد على السنن العملية دون القولية:**

من المُسلَّمات ـ عند أهل العلم قديماً وحديثاً ـ أنَّ السُّنَّة تشمل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وتطلق على الأحاديث المتواترة والآحاد على حدٍّ

---

(١) جريدة المسلمون، (عدد: ٢٧٦)، (السنة السادسة)، (ص١١).
(٢) لمعرفة (أن السُّنَّة وحي كالقرآن، وهي بيانٌ للقرآن) انظر: عظمة السُّنَّة النبوية، (ص٢٨ ـ ٣٩).
(٣) انظر: دفاع عن السُّنَّة ورد شبهة المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين، د. محمد أبو شهبة (ص ١٣٥)؛ موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٣١٧).

سواء، لكن بعض هؤلاء العقلانيين ادَّعى بأنَّ السنة «هي السُّنَّة العملية المتواترة فقط» دون غيرها من أقوال النبي ﷺ وتقريراته، وممَّا سطَّرته أقلامهم في ذلك: ما زعمه «**محمود أبو رية**» بقوله: (وسنن الرسول المتواترة، وهي السنن العملية ـ وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأوَّل، وكان معلوماً عندهم بالضرورة ـ كلُّ ذلك قطعي لا يسع أحد جحده أو رفضه تأويلٍ ولا اجتهادٍ؛ ككون الصلاة المعروفة خمساً... هذه هي سنة الرسول ﷺ، وأمَّا إطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث)[1].

إنَّ إطلاق السُّنَّة على «الأحاديث القولية» ليس اصطلاحاً حادثاً ـ كما يزعمون ـ وإنما هو أمر مستقر عند الصدر الأول، ولو قُصِرَت السُّنَّة على «المتواترة العملية» لَعُطِّلَتْ كثير من «الأحاديث القولية» التي نُقِلت عن النبيِّ ﷺ في جميع جوانب الدِّين؛ في العقائد والعبادات والأحكام والأخلاق والمواعظ وغيرها[2].

والسؤال، هل استغرقت السُّنَّة العملية كلَّ أحكام القرآن؟! بالقطع: لا، إلَّا بإضافة السُّنَّة القولية والتقريرية إليها، فردُّها أو إنكارها إنما هو هدم لهذا الدِّين. ويأبى اللهُ سبحانه إلَّا أنْ يُتِمَّ هذا الدِّين.

والعجب كلُّ العجبِ من قوم يُريدون إلغاء سُنَّةٍ ثابتة عن رسول الله ﷺ في فهم القرآن وتفسيره أو في بيان أحكام الدِّين وشرعه، مُدَّعين ضرورة إعمال العقل والاعتماد عليه في فهم القرآن واستنباط أحكام الدِّين، فيؤخِّرون صاحب الشريعة، وهو النبيُّ ﷺ، ويُقدِّمون العقلَ عليه، وكأنَّهم يزعمون أنَّ رجاحةَ عقولهم وقوَّة أفهامهم أشدُّ من رسول الله ﷺ وأقوى منه!

*** الأسلوب الحادي عشر: التشكيك في عدالة الصحابة:**

شكَّك بعض العقلانيين في عدالة الصحابة رضي الله عنهم وادَّعى ـ بكل جرأة ـ بأنهم مِثلُ سائر البشر يقعون في الغلط والنسيان والسهو بل والهوى، وقد ارتد

---

(١) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٣٥١).

(٢) انظر: دفاع عن السُّنَّة ورد شبهة المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين، (ص٢٩١).

كثير منهم عن دينه بعد وفاة النبيِّ ﷺ، ووقعت بينهم حروب وفِتن أهلكت الحرث والنسل، وممَّا سطَّرته أقلامهم:

١ ـ ما زعمه «**محمود أبو رية**» بقوله: (إنهم ـ أي: العلماء ـ جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجباً تطبيقه على كلِّ راوٍ، مهما كان قدره، فإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة فلم يتجاوزوها؛ إذ اعتبروهم جميعاً عدولاً لا يجوز عليهم نقد، ولا يتَّجه إليهم تجريح، ومن قولهم في ذلك: «إنَّ بساطهم قد طوي». ومن العجيب أنهم يقفون هذا الموقف، على حين أنَّ الصحابة أنفسهم قد انتقد بعضُهم بعضاً)[١].

وادَّعى أيضاً: (وإذا كان الجمهور على أنَّ الصحابة كلهم عدول، ولم يقبلوا «الجرح والتعديل» فيهم؛ كما قبِلوه في سائر الرواة، واعتبروهم جميعاً معصومين من «الخطأ والسهو والنسيان». فإنَّ هناك كثيراً من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة «المطلقة» لجميع الصحابة، وإنما قالوا: إنها أغلبية لا عامة، وأنه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، بل والهوى، ويؤيِّدون رأيهم بأنَّ الصحابة إنْ هم إلَّا بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية. . .

ويُعزِّزون حُكْمَهم بمَنْ كان منهم في عهده ـ صلوات الله عليه ـ من المنافقين والكذابين، وبأنَّ كثيراً منهم قد ارتدَّ عن دينه بعد أن انتقل إلى الرفيق الأعلى، بله ما وقع منهم من الحروب والفتن التي أهلكت الحرث والنسل، ولا تزال آثارها ـ ولن تزال إلى اليوم وما بعد اليوم، وكأنَّ الرسول ـ صلوات الله عليه ـ قد رأى بعين بصيرته النافذة ما سيقع من أصحابه بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، فقال: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»[٢])[٣].

---

(١) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٣١٠).
(٢) رواه البخاري، (١/ ٣١)، (ح١٢١)، ومسلم، (١/ ٤٧)، (ح٢٣٢).
(٣) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٣٢٢ ـ ٣٢٣) بتصرف يسير.

إذاً، ما المطلوب منَّا يا علَّامةَ العصر وفريدَ الدَّهر؟! هل يُطلب منَّا أنْ نستدل بما أوردته من حديثٍ على كفر الصحابة؛ لأنهم ضربوا أعناق بعض؟!

ومَنْ زعم ـ يا فلتة الزمان ـ من علماء الإسلام أنَّ الصحابة ﷺ معصومون من الخطأ؟! إنَّ الصحابة ﷺ بشر، يُصيبون ويُخطؤون، ولكن هل يُمكن لأحدهم مِمَّن روى عن رسول الله ﷺ أنْ يكذب عليه، أو أنْ ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله؟!

أمَّا هذه، فلا، وهذا هو وجه تعديل الصحابة الكرام، فهم عدول في حديث رسول الله ﷺ، لا يمكن بحالٍ أنْ يكذبوا عليه.

وهل تستكثر على الله سبحانه أنْ يختار لنبيِّه ﷺ مَنْ يحمل أمانةَ التبليغ عنه إلى مَنْ جاؤوا بعده؟! ألم يُخبرْنا بذلك النبي ﷺ بقوله: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...**»(١).

وإنَّ من تمكين الله لهذا الدِّين ولإظهاره على غيره أنْ قيَّضَ لرسوله ﷺ أفذاذاً، بذلوا الغالي والنَّفيس من أجل عقيدتهم، أليس هذا هو وعد الله الذي وعد عباده؟

٢ ـ وقال «**أحمد أمين**»: (ويظهر أنَّ الصحابة أنفسهم كان يضع بعضُهم بعضاً موضع النقد، ويُنزِلون بعضاً منزلةً أسمى من بعض، فقد رأيتَ قبلُ أنَّ منهم مَنْ كان إذا رُوِيَ له حديث طلب من المُحدِّث برهاناً)(٢). وهذه أيضاً تُحْسَبُ لهم لا عليهم، فالتَّثبُّت في حديث رسول الله ﷺ عندهم دِينٌ لا يقبلونه إلَّا بدقَّة وأمانة وبرهان.

ولا ريب **أنَّ الصحابة** ﷺ **كلهم عدول، والمراد بعدالتهم**: أنهم لا يتعمَّدون الكذب؛ لقوة إيمانهم وحسن أخلاقهم، وهم ليسوا معصومين من المعاصي أو السهو والغلط، إذ العصمة لا تكون إلَّا للأنبياء، ولم يقل أحد

---

(١) رواه البخاري، واللفظ له، (٢/ ٩٣٨)، (ح٢٥٠٩)؛ ومسلم، (٤/ ١٩٦٣)، (ح٢٥٣٣).

(٢) فجر الإسلام، (ص٢١٦).

من أهل العلم بعصمتهم، وعدم العصمة لا ينافي العدالة[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فلا يُعرف من الصحابة مَنْ كان يتعمَّد الكذب على رسول الله ﷺ، وإنْ كان فيهم مَنْ له ذنوب، لكن هذا الباب مِمَّا عصمَهم اللهُ فيه من تعمُّد الكذب على نبيِّهم)[٢].

ولا تُقاس حال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بحال الرواة الآخرين، لكي تُقبل روايتهم أو تُرد؛ لأنَّ شَرْطَي قبول الرواية متوافران فيهم، وهما العدالة والضبط.

قال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فإنْ قال قائل**: فكيف جَرَحْتَ مَنْ بعدَ الصحابة؟ وأبيتَ ذلك في الصحابة، والسهوُ والخطأ موجود في أصحاب رسولِ الله ﷺ كما وُجِدَ فيمَنْ بعدهم من المُحدِّثين؟ **يقال له**: إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ نزَّه أقدارَ أصحابِ رسوله عن ثَلْبِ قادح، وصانَ أقدارَهم عن وقيعةِ مُتَنَقِّصٍ، وجعلهم كالنجوم يُقتدى بهم... مَنْ شَهِدَ التنزيل، وصَحِبَ الرسول ﷺ فالثَّلْبُ لهم غير حلال، والقدحُ فيهم ضِدُّ الإيمان، والتنقيصُ لأحدهم نَفْسُ النفاق؛ لأنهم خير الناس قرناً بعد رسولِ الله ﷺ... **وإنَّ مَنْ تولَّى رسولُ الله ﷺ إيداعهم ما ولَّاه اللهُ بيانه الناس لَبِالحَرِيِّ من أن لا يُجرَح**؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ لم يُودِعْ أصحابَه الرسالةَ، وأمرَهم أنْ يُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ إلَّا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ مَن بعدهم ما شهدوا منه؛ لأنه لو كان كذلك لكان فيه قدحاً في الرسالة، وكفى بِمَنْ عدَّله رسولُ الله ﷺ شرفاً، **وإنَّ مَنْ بعدَ الصحابة ليسوا كذلك**؛ لأنَّ الصحابي إذا أدَّى إلى مَنْ بعده؛ **يحتمل أنْ يكون المُبَلَّغُ إليه** منافقاً، أو مبتدعاً ضالّاً يُنقِصُ من الخبر أو يزيد فيه؛ لِيُضِلَّ به العالَمَ من الناس، فمِنْ أجلِه ما فرَّقنا بينهم وبين الصحابة، إذْ صان اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أقدارَ الصحابة عن البدع والضلال)[٣].

والذي ارتدَّ عن الإسلام ومات على الردة؛ لا يُعدُّ صحابياً؛ لأنه يُشترط

---

(١) انظر: دفاع عن السُّنَّة ورد شبهة المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين، (ص١٠٩).

(٢) الرد على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية، (ص١٠٣ ـ ١٠٤).

(٣) المجروحين، (١/ ٣٣ ـ ٣٤).

في الصحابي أنْ يلقى النبيَّ ﷺ مؤمناً به، ويموت على الإسلام.

ولم يكن الصحابة ﷺ يُكذِّب بعضُهم بعضاً؛ بل لم يكن أحدُهم يتَّهم الآخَر بالكذب، بل كانت الثقة موفورة بينهم، ولا يمنع ذلك أن يُراجِع بعضُهم بعضاً في بعض الأمور، إذ الخطأ والنسيان والسهو واردٌ فيهم؛ لأنهم بشر.

عن قتادة إنَّ أنساً ﷺ حدَّث بحديثٍ فقال له رجل: (أأنتَ سَمِعْتَه من رسولِ اللهِ ﷺ؟ قال: نعم، أو حدَّثني مَنْ لا يَكذِبني، إنَّا واللهِ ما كُنَّا نَكْذِبُ، ولَا ندري ما الكَذِبُ)[١].

*** الأسلوب الثاني عشر: الطعن في رواة الحديث (أبو هريرة أنموذجاً):**

ردَّد العقلانيون ما قاله المستشرقون من قبل؛ من طعن في رواة الحديث، ولا سيما المكثرين منهم؛ كأبي هريرة ﷺ؛ بُغية التشكيك في الأحاديث بالطعن في رواتها، بل أنشأ هؤلاء العقلانيون شُبَهاً أخرى أكثر من ممَّا سبق في اتهام رواة الأحاديث بأمور لا ينبغي أن يُتهم فيها المسلم الثقة؛ فضلاً عن صحابة رسول الله ﷺ الأتقياء الأنقياء، ولكي يطعنوا في جميع الرواة هاجم هؤلاء المُحْدَثون أبا هريرة ﷺ - وهو أكثرُ الصحابة روايةً - واتَّهموه بأمور شنيعة؛ كي ينسحب الحُكم على باقي الرواة، ومن نماذج طعنهم في راوِيَة الإسلام أبي هريرة ﷺ:

١ - أورد «**محمود أبو رية**» **حديثَ «خَلْق التُّربة» مثالاً على كذب أبي هريرة** ﷺ - ونصُّ الحديث -: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِي، فَقَالَ: «**خَلَقَ اللهُ ﷻ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ الْخَلْقِ، وَفِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ؛ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ**»[٢].

---

(١) رواه البزار في مسنده، (١٣/ ٤٨٢)، (رقم ٧٢٨٨).

(٢) رواه مسلم، (٢/ ١١٨١)، (ح٧٢٣١).

ثم قال معلِّقاً[١]: (من العجيب أنَّ أبا هريرة قد صرَّح في هذا الحديث بسماعه من النبي ﷺ، وأنه قد أخذ بيده حين حدَّثه به، وإني لأتحدَّى الذين يزعمون في بلادنا أنهم على شيء من علم الحديث، وأنْ يُخرِجوا بعلمهم الواسع شيخَهم من الهُوَّة التي سقط فيها!

إنَّ الحديث صحيح السَّند على قواعدهم ـ لا خلاف في ذلك ـ وقد رواه مسلم في «صحيحه» ولم يُصرِّح من النبي فقط؛ بل زعم أنَّ رسول الله قد أخذ بيده وهو يحدِّثه به، وقد قضى أئمة الحديث بأنَّ هذا الحديث مأخوذ عن كعب الأحبار، وأنه مخالِف للكتاب العزيز، فمِثل هذه الرواية تعُدُّ ـ ولا ريب ـ كذباً صُراحاً، وافتراءً على رسول الله، فما حُكم مَنْ يأتِ بها؟ وهل تدخل تحت حُكم حديث الرسول: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٢]. أم هنالك مخرج لراوي هذا الحديث بذاته!

إني واللهِ لفي حاجة إلى الانتفاع بعلمهم في هذا الحديث وحده الذي يكشف ـ ولا ريب ـ عن روايات أبي هريرة التي يجب الاحتياط في تصديقها)[٣].

٢ ـ وادَّعى «محمود أبو رية» ضَعفَ ذاكرة أبي هريرة رضي الله عنه وكثرة نسيانه، فقال: (كان أبو هريرة يذكر عن نفسه أنه كان كثير النسيان لا تكاد ذاكرته تمسك شيئاً ممَّا يسمعه، ثم زعم أنَّ النبي دعا له فأصبح لا ينسى شيئاً يصل إلى أُذنه، وقد ذكر ذلك؛ لكي يسوِّغ كثرةَ أحاديثه، ويُثبِّت في أذهان السامعين صحة ما يرويه.

روى مسلم عن الأعرج قال: سمعت أبا هريرة يقول: «إنكم تزعمون أنَّ أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ـ والله الموعد ـ... ـ فذكر

---

(١) للرد على هذه الفرية: انظر: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السُّنَّة من الزلل والتضليل والمجازفة، (ص١٩٠)؛ موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/٣٥٦).

(٢) رواه البخاري، (١/٤٢٢)، (ح١٣٠٣)؛ ومسلم، (١/٦)، (ح٥).

(٣) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص١٧٥ ـ ١٧٦).

الحديث[١]. . . على أنَّ هذه الذاكرة القوية التي اختُصَّ بها أبو هريرة من دون الصحابة جميعاً. . بل من دون ما ذرأ الله من الطباع الإنسانية، قد خانته في مواضع كثيرة، وأنَّ ثوبه الذي بسطه قد تمزَّق فتناثر ما كان قد ضمَّه بين أطرافه). ثم أورد بعض الشبه المتراكمة في رأسه؛ مستدلّاً بها على ضعف ذاكرة أبي هريرة وكثرة نسيانه[٢].

هكذا يستهزأ هذا الغِر على مَن حفظ لنا أحاديث رسول الله أبي هريرة رضي الله عنه!

٣ ـ واتَّهم **«محمود أبو رية» أبا هريرة** رضي الله عنه **بالتدليس،** ثم بيَّن أنَّ حكم التدليس كله مذموم، وأنَّ من الحُفاظ مَنْ جَرَح مَنْ عُرِف بالتدليس.

ثم أورد ـ زوراً وبهتاناً ـ بعض الأمثلة التي تدل على تدليس أبي هريرة[٣].

وما ذكره «أبو رية» بألفاظه عن صحابي جليل؛ كأبي هريرة رضي الله عنه فيه إساءة أدبٍ، فهو يرمي سيِّدَه أبا هريرة رضي الله عنه بالتدليس والكذب المتعمَّد على رسول الله ﷺ مُتشبِّهاً بأعداء الملة، وهذا كلُّه لا يليق بمقام صاحب رسول الله ﷺ، إذ إنه رضي الله عنه قد روى أحاديثَه على مرأى ومسمع كبار الصحابة، ولو علموا فيه ما عَلِمَ «أبو رية» ـ بعبقريته الفذَّة وبصيرته التي لا تدل إلَّا على غباءٍ مُستحكم وجهل مُطبِق ـ لَمَا تركوه يروي عن رسول الله ﷺ، بل ولَعاقبوه على فعله، فهل يُظَنُّ بمثل أبي بكرٍ رضي الله عنه الذي جيَّش الجيوش لمحاربة المرتدِّين أنْ يترك مَنْ يهدم الدِّين؟! كلا والله، إنَّ موقف الصحابة رضي الله عنهم من أبي هريرة، وتركهم إياه يروي أحاديثَ رسولِ الله لهي شهادة براءة مِمَّا نسبه إليه «أبو رية» وأمثاله.

أين «أبو رية» وأمثاله من تضحياتِ أبي هريرة رضي الله عنه بوقته وجُهدِه في سبيل إيصال هذه الأحاديث الشريفة، وهذا العلم العظيم إلى الأمة، ولقد كان

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٣٧)، (ح٣٤)؛ ومسلم، (٤/ ١٩٤٠)، (ح٢٤٩٢).
(٢) أضواء على السُنَّة المحمدية، (ص١٧٧ ـ ١٧٩).
(٣) انظر: أضواء على السُنَّة المحمدية، (ص١٦٧ ـ ١٦٨).

أبو هريرة ﷺ يقول: (كَانَ أَهْلُ الصُّفَّةِ أَضْيَافَ أَهْلِ الإِسْلَامِ، لَا يَأْوُونَ عَلَى أَهْلٍ وَلَا مَالٍ، وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ؛ إِنْ كُنْتُ لأَعْتَمِدُ بِكَبِدِي عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ، وَأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ)[١].

وما زال أهل العلم ـ في جميع الأعصر ـ يُقَدِّرون أهلَ الصُّفة ويُحبُّونهم ويثنون عليهم ويحفظون لهم بذلهم وجهدهم في سبيل الله تعالى، وها هو أبو عبد الله الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول ـ في الثناء على أهل الصفة: (تأمَّلتُ هذه الأخبارَ الواردةَ في أهل الصُّفة؛ فوجَدتهم من أكابر الصحابة رضي الله عنهم وَرَعاً وتوكُّلاً على الله عَزَّ وَجَلَّ ومُلازمةً لخدمة اللهِ ورسولِه ﷺ، اختار اللهُ تعالى لهم ما اختاره لنبيه ﷺ؛ من المَسْكَنَة والفقر والتَّضرُّع لعبادة الله عَزَّ وَجَلَّ، وتركِ الدنيا لأهلها، وهم الطائفة المُنتمية إليهم الصُّوفية قرناً بعد قرنٍ، فمَنْ جرى على سُنَّتِهم وصبرِهم على ترك الدنيا، والأُنس بالفقر، وتركِ التَّعرُّض للسُّؤال؛ فهم كلَّ عصرٍ بأهل الصفة مقتدون، وعلى خالقهم متوكلون)[٢].

ثم ذَكَرَ ـ في موضعٍ آخر ـ: (وإنَّ مما أرجو من فضل الله عَزَّ وَجَلَّ أنَّ كلَّ مَنْ جرى على سُنَّتِهم في التَّوكلِ والفقرِ إلى يوم القيامة؛ أنه منهم، ومِمَّنْ يُحشر معهم، وإنَّ كلَّ مَنْ أحبَّهم؛ وإنْ كان يرجع إلى دُنيا وثروةٍ فمَرْجُوٌّ له ذلك أيضاً؛ لقوله ﷺ: «**الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**»)[٣].

وإنني ما زلتُ عند رأيي الذي استودعته هذا الكتاب، وكتاب «عظمة السُّنَّة النبوية» وهو أنَّ أهل الصُّفة رضي الله عنهم، وعلى رأسهم أبو هريرة ﷺ قد أسَّسوا أوَّل معهد علمي لجمع حديث رسول الله؛ ولذا تجد في ترجمة كثير من «الرُّواة» بأنه كان من «أهل الصُّفة»، فهم رضي الله عنهم بحاجة إلى دراسة مُستقِلَّة مُستفيضة لبيان جهدهم ومعرفة فضلهم.

٤ ـ ومع كلٍّ ما تقدم ذِكره في فضل أبي هريرة وأمانته العلمية

---

(١) رواه الترمذي، (٢/ ٦٣٢)، (ح٢٦٦٥) وقال: (حسن صحيح). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٥٩٦)، (ح٢٤٧٧).

(٢) المستدرك على الصحيحين، (٣/ ١٦).

(٣) المصدر نفسه، (٣/ ١٨) بتصرف يسير.

وتضحياته؛ يزعم «**أحمد أمين**» **أنَّ العلماء ردُّوا حديث أبي هريرة؛ لعدم فقهه**، فقال: (والحنفية يتركون حديثه أحياناً إذا عارض القياس؛ كما فعلوا في حديث المصراة، فقد روى أبو هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لَا تُصَرُّوا الإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنِ ابْتَاعَهَا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا؛ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ**»[١].

قالوا: أبو هريرة غير فقيه، وهذا الحديث مُخالفٌ للأقيسة بأسرها؛ فإنَّ حَلْبَ اللبن تعدٍّ، وضمانُ التَّعدي يكون بالمِثل أو القيمة، والصَّاع من التمر ليس بواحد منها)[٢].

ويُجاب على هذا الأفَّاك بما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأصحاب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُجمِعون على أنَّ مذهب أبي حنيفة: أنَّ ضعيف الحديث عنده أَولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بنى مذهبه؛ كما قدَّم «حديثَ القهقهة» مع ضعفِه على القياس والرأي)[٣].

والحنفية أنفُسُهم ـ حينما توقَّفوا في بعض أحاديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ لم يتَّهموه بالكذب، ولم يطعنوا في عدالته، وإنما كان توقُّفُهم بناءً على أصلٍ من أصولهم لم يكن عندهم باتفاق. وهم مَحُجوجون في هذا؛ لأنَّ التفرقة بين الراوي والفقيه وغيره أمر مُستحدث لا عهد للسلف به[٤].

وجملة الشُّبه والتُّهم المُوَجَّهة لأبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من هؤلاء الأفاكين ـ وهو منها براء[٥] ـ:

١ ـ لم يسمع أكثر الأحاديث من النبي ﷺ؛ لتأخُّر إسلامه، وإنما سمعها من الصحابة والتابعين.

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٤٠٠)، (ح٢١٨٩). (٢) فجر الإسلام، (ص٢٢٠).
(٣) إعلام الموقعين، (١/ ٧٧).
(٤) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٣٨٠).
(٥) انظر: أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص١٥٤ ـ ١٥٥، ١٦٦، ١٧٧، ١٩٠، ١٩٧)؛ مجلة المنار، (مجلد ٢٩)، (ص٤٣)، (مجلد ١٩)، (ص٩٩)؛ فجر الإسلام، (ص٢١٩ ـ ٢٢٠).

٢ ـ اعترافه بأنه صَحِبَ النبي ﷺ من أجل ملء بطنه، فلم يكن مخلصاً في هذه الصحبة.

٣ ـ جَرَحَه كبارُ الصحابة، وشكُّوا في روايته لأجل إكثاره من الحديث، واتهمه بالكذب عمر وعثمان وعلي ﵃.

٤ ـ ضربه عمر ﵁ بالدرة وأوعده ـ إن لم يترك الحديث ـ ليلحقنَّه بأرض دوس أو بأرض القردة؛ ولذا لم يُحدِّث إلَّا بعد قتل عمر.

٥ ـ كان كثير النسيان؛ لضعف ذاكرته، فاختلق قصةً؛ ليسوِّغ بها كثرة أحاديثه.

٦ ـ ذكر «أبو جعفر الإسكافي»[١] أنَّ معاوية حمله على وضْعِ أحاديث في عليّ[٢].

٧ ـ لم يكن له علم ولا فقه ولا رأي ولا نصيحة، ولذا لم يجعله عمر من أهل شورته.

٨ ـ كان من عامة الصحابة، ولم يكن بينهم في العير والنفير، ولم يذكر في طبقة من طبقاتهم، ولم يرد في فضله حديث.

٩ ـ كانت به غفلة وسذاجة؛ ولذا استغلَّه أعداء الإسلام في بث الخرافات والأوهام في الدين الإسلامي.

١٠ ـ انتهز الوُضَّاع كثرة أحاديثه فزوَّروا عليه أحاديث لا تُعد.

١١ ـ انفرد بأحاديث كانت موضع الإنكار لغرابتها، فصدَّقتها قلوب المسلمين.

ويكفي ـ في الرد على هؤلاء الأفَّاكين ـ بأنَّ أبا هريرة ﵁ كان من فقهاء الصحابة وعلمائهم؛ إذْ لازمَ النبيَّ ﷺ أكثر من ثلاث سنوات فحفظ من أقواله

---

(١) هو: محمد بن عبد الله أبو جعفر الإسكافي، من متكلِّمي المعتزلة، وأحد أئمتهم، وإليه تنسب الطائفة الإسكافية. وكان يتشيَّع. مات سنة (٢٤٠هـ). انظر: طبقات المعتزلة، (ص٧٤).

(٢) انظر: شرح نهج البلاغة، (٤/ ٦٣).

وأفعاله ما لم يحفظ غيرُه ويشهد سِواه، وقد عمَّر بعد النبي ﷺ طويلاً، ممَّا أتاح له أنْ يقف على كثير من المسائل والفتاوى التي كان يُفتِي بها كبار الصحابة ﷺ.

وكان من علماء الصحابة مَنْ يرجع إلى أبي هريرة في الفتوى؛ كابن عباس ﷺ الذي دفع إليه الفتوى لِمَا كان يعلمه من فقهه وسعة علمه؛ فقد روى الإمام مالك بسنده إلى معاوية بن أبي عياش الأنصاري؛ أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير، وعاصم بن عمر بن الخطاب. قال: فجاءهما محمد بن إياس بن البكير، فقال: (إنَّ رجلاً من أهل البادية طلَّق امرأته ثلاثاً قبل أنْ يدخل بها، فماذا تَرَيان؟ فقال عبد الله بن الزبير: إنَّ هذا الأمر ما لنا فيه قول، فاذهبْ إلى عبد الله بن عباس، وأبي هريرة؛ فإني تركتهما عند عائشة فسَلْهُما، ثم ائتِنَا فأخْبِرنا. فذهب فسَأَلهما، فقال ابنُ عباس لأبي هريرة: أفتِه يا أبا هريرة، فقد جاءتك مُعْضِلةٌ، فقال أبو هريرة: الواحدة تُبِينُها، والثلاثة تُحَرِّمها حتى تنكح زوجاً غيرَه. وقال ابن عباسٍ مِثلُ ذلك)[1].

قال الذهبي ﷺ: (احتج المسلمون قديماً وحديثاً بحديثه؛ لِحفظه وجلالته وإتقانه وفِقهه، وناهيك أنَّ مِثْلَ ابنِ عباسٍ يتأدَّب معه، ويقول: «أفت يا أبا هريرة».

وأصح الأحاديث؛ ما جاء: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وما جاء: عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وما جاء: عن ابن عون، وأيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.

وأين مِثْلُ أبي هريرة في حِفظه وسعة عِلمه)[2].

وقد ذكر ابنُ سعدٍ ﷺ النفرَ من الصحابة الذي صارت إليهم الفتوى في

---

(١) رواه مالك في الموطأ رواية يحيى الليثي (٢/ ٥٧١)، (رقم ١١٨٢).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٢/ ٦٠٩).

المدينة، وهم: ابن عباس، وابن عمر، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله(١).

كما ذكره ابنُ حزم رَحِمَهُ اللهُ في المتوسِّطين من الصحابة الذين روي عنهم الفتيا، وذكر ذلك أيضاً ابنُ القيم رَحِمَهُ اللهُ(٢).

*** الأسلوب الثالث عشر: التشكيك في الصحيحين:**

شكَّك بعض العقلانيين في أحاديث الصحيحين من جهة صحة متونهما، وادَّعوا بأنه يوجد في شرح «ابن حجر» لصحيح البخاري، وشرح «النووي» لصحيح مسلم إشكالات كثيرة عليهما، وقد أُلِّف عليهما مستخرجات متعدِّدة ما يعني أن بهما أحاديث ضعيفة، فضلاً عن تسرُّب بعض الإسرائيليات إليهما، ولا ريب أنَّ التشكيك في أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى يُعد مُقدِّمةً ومدخلاً للتشكيك في باقي كتب السُّنَّة النبوية، ومن نماذج طعنهم في الصحيحين:

١ ـ فها هو «أبو رية» ينتقد صحيحي البخاري ومسلم، ويدَّعي أنَّ بهما أحاديث ضعيفة، انتقد العلماء كثيراً منها، فيقول: (إنهم ـ أي: العلماء ـ أعلُّوا أحاديثَ كثيرة ممَّا رواه البخاري ومسلم، وكذلك نجد في شرح ابن حجر للبخاري، والنووي لمسلم استشكالات كثيرة، وأُلِّفَ عليهما مستخرجات متعدِّدة، فإذا كان البخاري ومسلم ـ وهما الصحيحان ـ كما يُسمُّونهما ـ يحملان كلَّ هذه العلل والانتقادات، وقيل فيهما كل هذا الكلام ـ دع عنك ما وراء ذلك من تَسَرُّبِ بعض الإسرائيليات إليهما، وخطأِ النقل بالمعنى، وغير ذلك في روايتهما ـ فترى ماذا يكون الأمر في غير البخاري ومسلم من كتب الأحاديث)(٣).

وقال ـ في موضع آخر: (الأحاديث الصحيحة مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة... ولا فرق في ذلك بين الشيخين البخاري ومسلم، هذا

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى، (٢/ ٣٧٢).
(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، (٥/ ٩٢)؛ إعلام الموقعين، (١/ ٩٢).
(٣) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٢٩٠ ـ ٢٩١).

هو الصحيح، خلافاً لمن قال: «إنَّ خبر الواحد يوجب العلم». . . ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما في البخاري ومسلم؛ إجماعهم على القطع بأنه كلام النبيِّ ﷺ، ولا على أنَّ ما فيهما مجزوم بصحة نسبته إلى النبي، وأنَّ تقدير ما فيهما إنما كان للذين أتوا بعدهما)[١].

٢ ـ وها هو **«المودودي» ينتقد متون أحاديث البخاري،** بقوله: (الكتاب الذي وصلت إلينا محتوياته بأسانيد صحيحة غايةً في الصحة هو صحيح البخاري؛ وذلك لأنَّ مؤلِّفه قام بتمحيص أسانيده أكثر من أي مؤلِّف آخر، وهذا الحكم عليه بالصحة بناحية الإسناد فقط، وهو صحيح من هذا الجانب قطعاً، أما نقد أحاديثه بالنظر إلى الدراية فقد أشرتُ إليه آنفاً إلى أنه لم يكن يتعلَّق بفن أهل الدراية إلى حدٍّ كبير، ولهذا لا يصح الادعاء بأن تُقْبَل جميع الأحاديث الواردة في صحيح البخاري كما هي من غير النقد والتمحيص)[٢].

وقال ـ في موضع آخر ـ: (لا يقول الرجل الشريف إنَّ مجموعة الأحاديث التي وصلت إلينا صحيحة قطعاً؛ حتى إن صحيح البخاري الذي قيل في حقه: «أصح الكتب بعد كتاب الله»، لا يقول أحد ـ مع غاية علوِّه في الحديث ـ أنَّ مجموع ستة آلاف من الأحاديث التي فيه؛ كلها صحيحة)[٣].

٣ ـ **وطالَبَ «الغزالي» بتنقية الصحيحين،** بقوله: (لو نقَّينا هذا العددَ ـ يعني: عدد ما في البخاري ومسلم من أحاديث ـ من بضعِ أحاديث قليلة، ماذا سيجري؟ سواء كان هذا في البخاري أو مسلم)[٤].

٤ ـ **ومن طعن «أحمد أمين» في صحيح البخاري،** قوله: (نرى البخاري نفسه ـ على جليل قدره ودقيق بحثه ـ يُثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية

---

(١) المصدر نفسه، (ص٣٥١).

(٢) موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي، محمد إسماعيل السلفي (ص١٥).

(٣) المصدر نفسه، (ص٣٧).

(٤) جريدة المسلمون، (عدد ٢٧٦)، (السنة السادسة)، (٢٣ ـ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ/ ٢٤ مايو ١٩٩٠م)، (ص١١).

والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال)[١].

ولا ريب أن صحيح البخاري ومسلم أصح كتب الحديث بعد كتاب الله تعالى، ولا مطعن في صحة حديث واحد فيهما.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (اتفق العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ على أنَّ أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحَّهما، وأكثرهما فوائد، ومعارف ظاهرة وغامضة)[٢].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَلَيْسَ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ كِتَابٌ أَصَحُّ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ)[٣].

وانتقاد بعض العلماء لبعض أحاديث الصحيحين؛ كالدارقطني وغيره لم يكن من جهة الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة؛ بل كان من جهة أن هذه الأحاديث لم تبلغ الدرجة العليا في الصحة التي اشترطها البخاري ومسلم[٤].

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (قد استدرك جماعةٌ على البخاري ومسلمٍ أحاديثَ أخلَّا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما الْتَزَماه)[٥].

تشابهت قلوبُهم:

إنَّ كل الأحاديث الصحيحة الثابتة التي تَوَهَّمَ أصحاب الاتجاه العقلاني الحديث مخالفتها للعقل أو للنص القرآني، ليست دعاوى حديثة وليدة الأعصر الحديثة، وإنما هي شُبَهٌ مثارةٌ من قديمٍ من أصحاب الأهواء والميول من الفرق المخالفة لأهل السنة، وكان دور العقلانيين محصوراً في إعادة إثارتها من جديد، وكأنهم أتوا بشيء جديد.

وهذه الشُّبه المثارة قد تعرَّض لها علماء الإسلام؛ من أهل الفقه

---

(١) فجر الإسلام، (ص٢١٨).
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، (١/ ١٤).
(٣) مجموع الفتاوى، (١٨/ ٧٤).
(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح، (ص٤٢).
(٥) شرح النووي على صحيح مسلم، (١/ ٢٧).

والحديث، ففنَّدوها وردُّوها بما يشفي الغليل ويروي الظمأ ويُطمئن القلب، وإذا تصفَّحت «فتح الباري» للإمام ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَبَانَ لك كيف فَنَّدَ حُجَجَ المُدَّعين وردَّ دعاوى المُبطلين، بفقه الفقيه وعلم عالم الحديث.

*** الأسلوب الرابع عشر: الطعن في منهج المحدِّثين:**

لم يترك العقلانيون طريقاً فيه تنقُّص من أهل الحديث إلَّا سلكوه؛ ومن ذلك طعنهم في منهج المحدِّثين، فتارة يتَّهمونهم بأنهم بالغوا بالاهتمام بالسند على حساب المتن، وأخرى يزعمون أنهم لا يفقهون المرويات التي يحفظونها، ويدَّعون أنَّ المحدِّثين متناقضون في مسألة الجرح والتعديل والحكم على الأحاديث، وفيما يلي بسط لهذه الادعاءات[١]:

١ ـ اتهام المحدِّثين بالاهتمام بالإسناد دون المتن:

زعم العقلانيون أن علماء الحديث كان جُلُّ اهتمامهم بالإسناد، ما أدَّى إلى إهمال المتن ونقده، ولو أنهم اهتموا بالمتون كاهتمامهم بالأسانيد لأدى ذلك إلى التخلُّص من كثير من الأحاديث التي ثبتت صحة أسانيدها، وممَّن صرَّح بذلك:

«**أحمد أمين**» ـ الذي لم يكن أميناً في حُكمه ونقله ـ حيث قال: (وفي الحق أنَّ المحدِّثين عنوا عنايةً بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذا العناية بالنقد الداخلي؛ فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحاً وتعديلاً... ولكنهم لم يتوسَّعوا كثيراً في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟ مثال ذلك: ما رواه الترمذي عن أبي هريرة؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ**»[٢]. فهل اتَّجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكمأة؟ وهل فيها مادة تشفي العين؟ أو العجوة وهل فيها ترياق؟ نعم إنهم رووا أنَّ أبا

---

(١) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٤٠٢).

(٢) رواه الترمذي، (٢/ ٥٣٣)، (ح٢٢١٠) وقال: (حديث حسن). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/ ٤٠٩)، (ح٢٠٦٨).

هريرة قال: (أَخَذْتُ ثَلَاثَةَ أَكْمُؤٍ، أَوْ خَمْساً، أَوْ سَبْعاً، فَعَصَرْتُهُنَّ، فَجَعَلْتُ مَاءَهُنَّ فِي قَارُورَةٍ، فَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَةً لِي، فَبَرَأَتْ)(١). ولكن هذا لا يكفي لصحة الحكم، فتجربة جزئية نَفَعَ فيها شيء مرةً لا تكفي منطقيّاً لإثبات الشيء في ثبت الأدوية، إنما الطريقة أنْ تُجرَّب مراراً، وخيرٌ من ذلك أنْ تُحلَّل لتعرف عناصرها، فإذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكناً فلتكن التجربة مع الاستقراء. فكان مثل هذا طريقاً لمعرفة صحة الحديث أو وضعه)(٢).

والمرء يعجب كلَّ العجب من مِثل هذه التُّرَّهات، فبيئة بدوية قاحلة، وحياة بدوية بسيطة، خالية من التجارب العلمية والعملية، كيف يُطالب «أحمد أمين» رواة الحديث بإجراء استقراء ومشاهدات ومعاينات كي يصِلوا إلى صحة الحديث؟!

ثم، مَنْ أَدْرَاك أنَّ هذا النَّبْت لم يكن معروفاً عند العرب حتى قبل أن يُحدِّث به رسولُ الله ﷺ أنه عِلاج للعين؟!

وهل الحديثُ يدل على أنَّ رسول الله ﷺ هو أَوَّلُ مَنْ أخبر بذلك؟! وأنه سَبْقٌ عِلمي لم يُسبق إليه؟! وقد يحتمل: أنَّ النبي ﷺ ينقل معرفةً أَلَمَّ بها عن أطباء العرب؛ فما الغضاضة في ذلك؟ ومن المعلوم أنَّ العرب كانوا يعتمدون في علاجاتهم على الأعشاب، فإذا قلنا: إنَّ العرب استخدموا العشب الفلاني في علاج مرضٍ معيَّن، فهل يحق لك الآن أنْ تُخطِّئهم وأنْ تتَّهِمَهم بالجهل؟! بالقطع: لا؛ لأنهم حقّاً استخدموه، وتداووا به.

ورغم هذا، **نحن نعتقد اعتقاداً جازماً بصحة الحديث ونفعه وبركته المستقاة من كونه وحياً يوحى،** لكننا في الوقت ذاته نرد على هذا الجاهل جهلاً مُرَكَّباً؛ إذ لو سأل أهلَ الاختصاص في «الإعجاز العلمي» لأجابوه، لكنه أغلق نافذة العلم دونه، فلم يعجبه السند، ولم يعجبه المتن، ولن يعجبه

---

(١) رواه الترمذي، (٢/ ٥٣٣)، (ح٢٢١١). وقال الألباني في ضعيف سنن الترمذي، (ص ٢٢٠)، (رقم ٢٠٦٩): (ضعيف الإسناد مع وقفه).

(٢) ضحى الإسلام، (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١).

الشرح العلمي التجريبي للحديث؛ لأن أحد علماء الإعجاز العلمي ـ وهو «**أ. د. زغلول النجار**» حفظه الله ـ يُوضِّح لنا ما في هذا الحديث من إعجازٍ علمي، بقوله: (الكمأة مصدر مهم للبروتينات بين نباتات الصحراء، وتتكوَّن درناتها **من ٧٧٪ ماءً، ٢٣٪ مواد مختلفة، منها: ٦٠٪ هيدرات الكربون، ٧٪ دهوناً، ٤٪ مواد بروتينية، ١١٪ تبقى على هيئة رماد بعد الحرق، وقد تم التعرُّف على سبعة عشر حِمضاً من الأحماض الأمينية في بروتينات الكمأة.**

وفي وصف رسول الله ﷺ للكمأة بأنها من المن تعبير عن أنها تنبت بفضلٍ من الله ومنَّة؛ لأنها لا تُزرع ولا تُستزرع، فهي منَّة من الله تعالى لا تحتاج إلى مئونةِ بذرٍ أو سقي، ولا تحتاج إلى تعب أو نصب من الإنسان إلَّا في جمعها، ومن هنا كان وصفها بالمن...

وقد قام أحد أطباء العيون المصريين «د. المعتز المرزوقي» بمحاولة تحقيق هذا الحديث الشريف علميّاً فوَصَل إلى عدد من النتائج المهمة التي منها: أنَّ ماء الكمأة يمنع حدوث التَّليُّف في حالات أمراض العيون المعروفة باسم «الحثر» أو «التراكوما» وذلك عن طريق التدخل للحد من تكوين الخلايا المكوِّنة للألياف في مكان الإصابة، فقد أثبتت تجاربُه أنَّ استعمال ماء الكمأة في علاج حالات الرمد الحبيبي أو التراكوما «وهو التهاب مُزمِن مُعْدٍ، يُقاسي منه معظم سكان العالَم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وغيرهم من سكان العالَم» قد أدَّى إلى نقص شديد في تكوُّن الخلايا الليمفاوية الناتجة عن هذا الالتهاب، التي تُسبِّب العتامة القرنية والتي بمضاعفتها يمكن أن يؤدي إلى فقدان البصر بالكامل، فقد أثبت أنَّ الرمد الحبيبي بمضاعفاته المختلفة مسؤول مسؤولية كاملة عن أكثر من ربع حالات فقد البصر في مناطق انتشار المرض. وفي أحيان كثيرة يُصاحَب الرمد الحبيبي بالرمد الربيعي، فيتضاعف التَّليُّف في مكان الإصابة، وقد أثبتت التجارب التي أجراها «د. المعتز المرزوقي» أنَّ ماء الكمأة يُقلِّل من حدوث هذا التَّليُّف من قَرَنية العين بدرجة ملحوظة؛ وذلك بوقف نمو الخلايا المُكوِّنة للألياف، وبمعادلة التأثير الكيميائي لسموم التراكوما، وبمنع النمو غير الطبيعي للخلايا الطلائية للملتحمة في العين؛ لأنَّ معظم مضاعفات الرمد

الحبيبي تنتج عن تليُّف قَرَنية العين، وماء الكمأة يشفيه)[١].

وقد **زعم «أحمد أمين» أنَّ التجارب المتتالية أو التحاليل الطبية هي التي تُثبِت صحة الحديث أو ضعفه**، فمن أين جاء بهذه القاعدة الذهبية التي يُريد أنْ يُضِيفها لعلم مصطلح الحديث، ولو حُكِّمت مثل هذه القواعد في الأحاديث؛ لعمَّت الفوضى سُنَّة النبيِّ ﷺ، حيث تصبح الأحاديث عُرضة لآراء الناس وتجاربهم.

ومن الغريب أنَّ «أحمد أمين» لم يأت بدليل أو تجربة تُثبت عدم صحة الحديث، وما قاده لذلك إلَّا الجرأة والتعدي على حرمات النصوص الشرعية بلا دليل أو حجة قائمة.

٢ ـ الزعم بأن علماء الحديث لا يفقهون المرويات:

وفي ذلك يقول «**محمد الغزالي**»: (كان الفقهاء على امتداد تاريخنا العلمي هم القادة المُوثِّقين للأمة، الذين أسلمت لهم زمامها عن رضاً وطمأنينة، وقنع أهلُ الحديث بتقديم ما يتناقلون من آثار؛ كما تُقَدَّم مواد البناء للمهندس الذي يبني الدار، ويرفع الشرفات)[٢].

وقال أيضاً: (ضِقت ذرعاً بأناسٍ قليلي الفقه في القرآن كثيري النظر في الأحاديث، يُصدِرون الأحكام، ويرسلون الفتاوى، فيزيدون الأمة بلبلة وحيرة)[٣].

ومن تعريضه بأهل الحديث، قوله: (إنَّ أهل الفقه هم الذين يتحدَّثون في الإسلام، ويشرحون المرويات التي حفلت بها الكتب ووقع عليها الدهماء؛ كما يقع الذباب على العسل.

وقد كان أهل الفقه قديماً هم المتحدِّثين في الإسلام، وأعرَف الناس بتراث النبوة)[٤].

---

(١) الإعجاز العلمي في السُّنَّة النبوية، أ. د. زغلول النجار (ص٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٢) السُّنَّة النبوية، (ص٢٤). (٣) المصدر نفسه، (ص٢٢).
(٤) المصدر نفسه، (ص١١١).

ودلَّل على ذلك بقوله: (إنَّ القاصرين من أهل الحديث يقعون على الأثر لا يعرفون حقيقته ولا أبعاده، ثم يشغبون به على الدِّين كله دون وعي.

خذ مثلاً ما يقطع الصلاة، فقد تشبَّثوا بحديث يقول: «**إنَّ الصلاة تقطعها المرأة، والحمار، والكلب الأسود**»[١].

وجمهرة الفقهاء رفضتْ هذا الحديث، واستدلَّت بأحاديث تفيد أنَّ الصلاة لا يقطعها شيء[٢]، وأنَّ الرسول عليه الصلاة والسلام كان يصلي وزوجته عائشة مضطجعة أمامه[٣]، كما أنَّ ابن عباسٍ مرَّ بحمارٍ كان يركبه أمام

---

(١) رواه مسلم، (١/ ٢٠٦)، (ح١١٦٥). ولفظه: عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي؛ فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ؛ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْكَلْبُ الأَسْوَدُ**». قُلْتُ: [القائل: عبد الله بن الصامت] يَا أَبَا ذَرٍّ! مَا بَالُ الْكَلْبِ الأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي؛ فَقَالَ: (الْكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ).

وذهب إلى القول بمقتضى هذا الحديث جماعة من الصحابة والتابعين والأئمة، منهم: أبو هريرة، وأنس، وابن عباس في رواية عنه، وعائشة ـ ولكنها استثنت المرأة ـ، وعطاء، والحسن، وأحمد، والظاهرية، واختاره ابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني، وغيرهم.

انظر: نيل الأوطار، (٣/ ١٢ ـ ١٣).

(٢) حديث: «**لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ**» حديث ضعيف، لا ينهض للاستدلال به، رواه أبو داود، (١/ ١٢٣)، (ح٧١٩). وضعَّفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، (ص٥٩)، (ح٧١٩).

(٣) رواه البخاري، (١/ ١٠٢)، (ح٥٠٧). ولفظه: عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: أَعَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَجِيءُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ فَيُصَلِّي، فَأَكْرَهُ أَنْ أُسَنِّحَهُ فَأَنْسَلُّ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيِ السَّرِيرِ حَتَّى أَنْسَلَّ مِنْ لِحَافِي.

أجاب العلماء عن حديث عائشة بعدَّة أجوبة، منها: أنَّ حديث عائشة جاء واقعة حالٍ يتطرَّق إليها الاحتمال، بخلاف حديث أبي ذرٍّ، فإنه مسوق مساق التشريع العام.

ومنها: أنَّ المرأة يقطع مرورُها دون لُبثِها؛ لأنَّ المرور بين يدي المصلِّي حرام، بخلاف الاستقرار.

انظر: فتح الباري، (١/ ٥٩٠).

جماعةٍ تُصلِّي، فلم تفسد لها صلاة[١]، والكلاب أبيضها وأسودها سواء[٢]!

عندما كتبتُ في أحد مؤلَّفاتنا أنه لا سنة بلا فقه؛ كنا نريد أنْ نمنع أناساً يشترون أحد كتب الحديث، ثم يُطالعون أثراً لا يدرون ما قبله ولا بعده، ثم يُحْدِثون فوضى قد تُراق فيها الدماء)[٣].

والزعم بأنَّ علماء الحديث لا يفقهون المرويات زعم باطل؛ بل عُنوا بفقه الأحاديث وفهمها، عنايتهم برواياتها، فلم يكونوا زوامِلَ للأخبار وحملةً للأسفار كما يدَّعيه العقلانيون.

ومَن الذي يجرأ على القول إنَّ الأئمةَ؛ مالكاً والشافعي وأحمد والزهري وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة والأوزاعي وحماد بن زيد وعبد الرحمٰن بن مهدي وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وأصحاب الكتب الستة وأمثالهم من المُحدِّثين ليسوا بفقهاء، وإنما كانوا حملةَ أسفار، فإنْ لم يكن هؤلاء هم أئمة الفقه وجهابذته؛ فَمَنْ يكون غيرهم؟[٤].

وعموم كلام «الغزالي» يُفهم منه بأنَّ طلب الحديث يُبعد الإنسان عن

---

(١) رواه البخاري، (١/٣٤٨)، (ح١٨٨٨). ولفظه: عن ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: أَقْبَلْتُ وَقَدْ نَاهَزْتُ الْحُلُمَ، أَسِيرُ عَلَى أَتَانٍ لِي، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي بِمِنًى، حَتَّى سِرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ نَزَلْتُ عَنْهَا فَرَتَعَتْ، فَصَفَفْتُ مَعَ النَّاسِ وَرَاءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وفيه دلالة على أنَّ سترة الإمام سترة لِمَنْ خلفه، حيث إنَّ ابن عباسٍ ﵄ مرَّ بين يدي المأمومين، ولم يمر بين الإمام وسترته. وقد عَنْوَنَ له الإمام البخاري بقوله: باب: سُتْرَةُ الإِمَامِ سُتْرَةُ مَنْ خَلْفَهُ. انظر: صحيح البخاري، (١/٣٤٧)؛ فتح الباري، (١/٥٧٢).

(٢) **هذا القول مخالف للثابت عن النبي ﷺ**؛ فقد استشكل ذلك أبو ذرٍّ ﵁؛ فأجابه النبيُّ ﷺ بأنَّ الكلب الأسود شيطان، فرضي أبو ذرٍّ ﵁ بما أُجيب به، ثم أجاب مَنْ سأله عن ذلك، ألا يرضى بذلك «الغزالي» وقد رضي به مَنْ هو خير منه؟
انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/٤٢٣).

(٣) السُّنَّة النبوية، (ص١٢٨ ـ ١٢٩).

(٤) انظر: دفاع عن السُّنَّة ورد شبهة المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين، (ص٣٤ ـ ٣٥).

الفقه في الدِّين، ويمنعه من تدبُّر القرآن، ويُبلِّد فهمه؛ حتى يُوصَف مَنْ طلَبه واشتغل به بقلة الفقه؟ بل إنَّ علم الحديث لا يرغب فيه إلَّا فحول الرجال، ونوابغ العلماء وأذكياؤهم(١).

ومَنْ تأمَّل في كتب السُّنَّة، ونَظَر في ترتيب الأحاديث وتبويبها؛ يَلْحَظُ العبقرية الإسلامية في أسمى معانيها، ويلحظ فِقْهَ أصحاب السُّنن، ومجيئهم بالأحاديث المُوافِقة للباب؛ فهل يستطيع هذا إلَّا فقيهٌ؛ بل عالِمٌ بالفقه؟!

ويبدو أنَّ «الغزالي» لم يستطع أنْ يُفرِّق أو يُميِّز بين صِنفين:

الصنف الأول: وهم العلماء؛ علماء الحديث الأفذاذ.

الصنف الثاني: وهم طلبة العلم الصِّغار في مُقتبل طلبهم للعلم، وأنصاف المثقَّفين، وما يصدر من بعضهم من تصرُّفات وتعدِّيات لا تليق، إذْ تأخذهم النَّشوة ويدَّعون المعرفة، وهو صنف تجده في كلِّ فروع العلم والمعرفة، وليس مقتصراً على أهل الحديث، فأنْصَاف المُتعلِّمين، وأنْصَاف المُثقَّفين لا يُسيؤون إلى العلم، ولكنهم يُسيؤون إلى أنفسهم.

وقد عمَّم «الغزالي» وركَّز على أهل الحديث فقط؛ رغبةً منه في تأكيد وِجهة نظرِه. وهو أمرٌ لا يُتَابَعُ عليه، ولا يُقبل منه.

وهل يُظَن بابن حجرٍ والنووي والبغوي ونحوهم من شراح السُّنَّة الكبار، ومن علماء الحديث المُبَرَّزين؛ بل هم من أكابر فقهاء الإسلام، هل يُظَنُّ بهم فقر بضاعتهم في الفقه على زعم «الغزالي»؟!

كما يبدو أنَّ «الغزالي» كان يُوَجِّه كلامَه إلى مدرسةٍ بعينها، وكان يقف منها مَوْقِفاً معادياً؛ وهي المدرسة السلفية، ومن أبرز المجدِّدين فيها؛ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فكَثُرَ أتباعُها، وانتشروا في كلِّ بقاع الأرض؛ فاتَّهمهم «الغزالي» بِقلَّة بضاعتهم في الفقه، وهذا أمرٌ لا دليل عليه، بل العكس هو الصحيح، ونتاجهم واضح للعيان، لا يُنكره إلَّا مَنْ يُريد ألَّا يرى ضوءَ الشمس في وَضَح النهار.

---

(١) انظر: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية، (٢/ ٤٢٣).

٣ ـ ادِّعاء تناقض المُحدِّثين في الجرح والتعديل والحكم على الأحاديث:

اعتبر العقلانيون أنَّ اختلاف علماء الحديث في توثيق الرجل وتضعيفه مطعن في منهجهم، ويلزم من ذلك أنهم يوثِّقون مَنْ لا يستحق التوثيق، ويُضعِّفون مَنْ لا يستحق التضعيف، وينتج عنه تصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة.

قال «**أحمد أمين**»: (إنَّ أحكام الناس على الرجال تختلف كل الاختلاف، فبعضٌ يُوَثِّق رجلاً وآخر يُكذِّبه، البواعث النفسية على ذلك لا حصر لها، ثم كان المُحدِّثون أنفسهم يختلفون في قواعد التجريح والتعديل، فبعضهم يرفض حديث المبتدع مطلقاً؛ كالخارجي والمعتزلي، وبعضهم يقبل روايته في الأحاديث التي لا تتَّصل ببدعته، وبعضهم يقول: إنْ كان داعياً لها لا تُقبل روايته، وإن كان غير داعٍ قُبِلت... إلى غير ذلك من أسبابٍ يطول شرحها، ومن أجل هذا اختلفوا اختلافاً كبيراً في الحكم على الأشخاص، وتَبعَ ذلك اختلافهم في صحة روايته والأخذ عنه)[(١)].

وقال «**المودودي**»: (ربما أنَّ هذا الشيءَ ـ يعني: الحُكمَ على الأحاديث ـ ذوقيٌّ محض، ولم يندرج تحت أيِّ ضابط؛ لأجل هذا ما زالت فيه فسحة للاختلاف ولا تزال)[(٢)].

وقال: (لا يمكن أنْ يُعتبر علم الإسناد، وعلم الجرح والتعديل صحيحاً بالكلية، وبالضرورة يُعتمد على مواد هذا العلم إلى أنْ يُستمدَّ به ويُراعى في تحقيقه السُّنَّة النبوية وآثار الصحابة، ولكن لا يَجدر أنْ يُعتمد عليه بالكلية)[(٣)].

إنَّ ما تقدَّم مُجرَّد ادِّعاء باطل ليس عليه دليل، وإنَّ ما وضعه علماء الحديث من قواعد وأصول ثابتة لتوثيق الرواة وتضعيفهم؛ ينفي ما زعمه هؤلاء المُحْدَثون، فهؤلاء العلماء الأجلاء لم ينطلقوا ـ في تجريح الرواة وتعديلهم ـ

---

(١) ضحى الإسلام، (٢/١١٧ ـ ١١٨).

(٢) موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي، (ص٦٢).

(٣) المصدر نفسه، (ص٦٣).

من هوًى، أو حسب أمزجتهم، وإنما كانوا يفعلون ذلك حِسبةً لله تعالى وديناً يدينون اللهَ به؛ ولذلك كثر قولهم: (إنَّ هذا العلمَ دينٌ؛ فانظروا عمَّنْ تأخذون دينَكم)(١).

وعلم الجرح والتعديل علم عظيم وُضِعَتْ له قواعد وأُسِّسَتْ له الأُسس، وبُذِلت فيه جهود، وتعِبَتْ فيه أجسام، وسهرت فيه أعين؛ حتى بلغ إلى قمة الحُسن ومنتهى الجودة، وجُعِل مقياساً دقيقاً ضُبِطَتْ به أحوال الرواة من جهة التوثيق والتضعيف، وهو علم لا نظير له عند جميع الأمم.

* شروط توثيق الرواة:

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان الراوي الذي يُقبل حديثه ـ: (**أَجْمَعَ جَمَاهِيرُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ** عَلَى: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلاً، ضَابِطاً لِمَا يَرْوِيهِ، **وَتَفْصِيلُهُ**: أَنْ يَكُونَ مُسْلِماً، بَالِغاً، عَاقِلاً، سَالِماً مِنْ أَسْبَابِ الْفِسْقِ وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ، مُتَيَقِّظاً غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظاً؛ إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطاً لِكِتَابِهِ؛ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ. وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشْتُرِطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي)(٢).

* ضوابط توثيق الرواة:

من أهم ضوابط توثيق الرواة؛ جَرحاً وتعديلاً ما يلي(٣):

١ ـ أنَّ الراوي الثقة هو الذي تثبت عدالتُه بالاستفاضة، أو باشتهاره بين أهل العلم بالثناء والخير، أو بتعديل عالِمٍ أو أكثر، وثَبَتَ ضبطُه بموافقة روايته للثقات المُتْقِنين في الغالب.

---

(١) صحيح مسلم، المقدمة (١/ ١٤)؛ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (ص٢١ ـ ٢٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، (ص١٠٤ ـ ١٠٥).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح، (ص٥٠ ـ ٥٢)؛ اختصار علوم الحديث مع الباعث، (ص٨٨ ـ ٩١)؛ تدريب الراوي (١/ ٣٠٩).

٢ ـ لا يُقبل الجرح في الراوي إلَّا إذا بُيِّنَ سببُه؛ لأنه يحصل بأمر واحد، ولا مشقَّة في ذِكره، إضافةً إلى اختلاف الناس في أسبابه.

٣ ـ إذا تعارض جرح وتعديل في راوٍ معيَّن؛ قُدِّم الجرح، ولو زاد عدد المُعدِّلين، وهو قول الجمهور؛ لأنَّ مع الجارح زيادةَ علمٍ خَفِيتْ عن المُعَدِّل، فالمُعدِّل يُخبر عن ظاهر حال الراوي، والمُجرِّح يُخبر عن أمرٍ باطن.

المطلب الرابع

الآثار السيئة لهجر العقلانيين للسُّنَّة

إنَّ هذا الموقف من دعاة العقل لهو موقف مُحيِّر غاية الحيرة؛ إذ إنهم ينتسبون إلى الإسلام ـ ولا شك ـ ورغم ذلك فإنهم يَصُدُّون عن السُّنَّة النبوية، وبدلاً من أنْ يكونوا حُماةً لها ضد أعداء الدِّين من غير المسلمين، إذا بهم يتحوَّلون إلى أداةِ هدمٍ من الداخل.

والغريب أنهم يُحسنون الظن بأنفسهم وبمنهجهم إلى الدرجة التي يعتبرون أنفسهم هم الحُماة الحقيقيون للسُّنَّة، مُنطلِقين من قاعدة ضعيفة هشة، وهي القاعدة التي بنوا عليها كلَّ تصوُّراتهم، وهي: ثقتهم المطلقة في العقل، وأنه أداة المعرفة الأُولى في الإسلام فَوَجَبَ ـ حسب زعمهم ـ تقديمه على النص.

وهذه القاعدة الهشَّة أضعف من أنْ تُتَّخذ قاعدة، إذ تَحْمِل في طيَّاتِها عوامل ضعفِها، وعن طريقها يُمكن نقضُها، **فيأيها العقل!** هل تستطيع أن تصل إلى الله تعالى وإلى شرائعه وإلى عباداته التي يُريدها منك؛ دون وحي، ودون رسالة، ودون نص؟! بالقطع لا، وإلَّا لماذا أرسل اللهُ الرسل؟ **ويأيها العقل!** هل ما تصل إليه من علم هو ثابت يقينيّاً؛ لا يتغيَّر بتغيُّر الزمان، وتطور المعرفة؟! بالقطع لا. **ويأيها العقل!** هل أحكامك قطعيةٌ ثابتة؛ لا تتبدل، ولا تتغير؟! بالقطع لا.

وإذا استطردنا في الأسئلة لَوَصلنا إلى ما لا نهاية، ولكن نريد أن نُدلِّل؛ أنه ليس بالعقل وحده يصل الإنسان إلى حقائق الأشياء، وليس العقل وحده

هو وسيلة المعرفة، فهناك وسائلُ أُخرى، منها: النَّص المُوحَى به من ربِّ العالمين، وهذا النص هو شرط الدخول إلى الإسلام.

فعن طريق الوحي، وعن طريق الرسول ﷺ؛ عُرِف الله تعالى، وعُرِفَتْ شرائعه، فهل يليق أنْ نُحَكِّم النَّص والوحي ابتداءً، ثُمَّ نَرُدُّ حُكمَه انتهاءً؟! فهذا تناقض واضح، فإذا كُنَّا قد سَلَّمنا للوحي والنص في مسألة الإيمان بالله، والإيمان بالغيب، فلماذا لا نُسلِّم في كلِّ ما ثَبَتَ عن رسول الله ﷺ.

قد **يرُدُّون علينا**: بأنَّ العقل هو الذي حَكَمَ على الوحي والرسالة بإمكانها؛ لذا وجب تقديمه، **فنقول لهم**: حقّاً ما تقولون، ولولا العقلُ لَمَا كُلِّف الإنسان، وعند غيابه يُرفع عنه التكليف، ولكن بعد أنْ حَكَمَ العقلُ بقبول الوحي والرسالة، هل له أنْ ينفي الجنة والنار، والثواب والعقاب، والملائكة، وكلَّ الغيوب، وهل للعقل سلطان على الشرع، فيرفض ما يرفض ويقبل ما يقبل؟! هل له أنْ يعترض ـ مثلاً ـ على عدد فروض الصلاة، أو عدد أيام الصيام؟ بالقطع لا.

إذاً العقلُ له حدوده، وله مجالاته، والخلل يقع حينما يُقْحَم في غير مجاله، ويراد منه أنْ يجتهد في غير ما خُلِقَ له.

ولقد جَرَّ هذا الأمر من قِبَل هؤلاء على الإسلام والمسلمين الكثير من الآثار السيئة.

الآثار السيئة لهجر العقلانيين للسُّنَّة:

من الآثار السيئة لهجر أصحاب «الاتجاه العقلاني» للسُّنَّة النبوية ما يلي:

١ ـ إضعاف عالمية الإسلام:

الإسلام دين عالمي؛ تَمَثَّل ذلك في نصوص الكتاب والسنة، وإنَّ الدعوة إلى إحلال روابط غير رابطة الدِّين؛ كالقومية والوطنية وغيرها مما يُنادي به أصحاب الاتجاه العقلاني تُضعف عالميةَ الإسلام، وأنه دعوة للناس كافة، كما أنها تُضعف مبدأ الدولة الإسلامية التي تضم جميع المسلمين مهما كانت قومياتهم وأجناسهم، فبدلاً من أنْ تكون «الدولة الإسلامية» تكون «دولة وطنية»

غالب أهلها مسلمون، ومن ثم تكون الموالاة والمعاداة والولاء والبراء للوطنية لا للإسلام الذي يوجب للمسلم الموالاة والمعاداة في أيِّ بقعة من هذا الكون الفسيح(١).

ومن نماذج ضياع مفهوم «الولاء والبراء» واستبداله «بالوطنية» الخطاب المُوجَّه من القِبطي «جمال أسعد عبد الملاك» لبعض رموز الاتجاه العقلاني مُسجِّلاً فيه شكره وتقديره لهم، قائلاً: (أنا أعلم أنَّ الصديق «جمال حسين» ومجموعة الأساتذة الأفاضل الذين أحترمهم؛ أمثال الأستاذ «فهمي هويدي» والدكتور «كمال أبو المجد» والدكتور «محمد عمارة» والأستاذ «الغزالي»، **يُمثِّلون اتِّجاهاً إسلامياً يُسمَّى «بالإسلام الحضاري»** وقد سعدت بحوارٍ على مدى ساعات طويلة مع المفكر الأستاذ «عادل حسين» حول هذا الاتجاه، **ولهذا الاتجاه أفكاره الموضوعية التي تُحترم**، والتي تصلح أساساً للحوار، فهل لهذا الاتجاه حضور في «الشارع الإسلامي» خاصة بين الجماعات الرافضة للأقباط وغير الأقباط)(٢).

وهي مسألة وقع فيها لَبْس شديد، وتَجَنٍ على أحكام الشريعة الغراء؛ سواء في ذلك أصحاب «الاتجاه العقلاني» أو بعض المعاصرين من أصحاب «الدعوة الإسلامية»؛ إذ كلا الطَّرفين تخيَّر لخطابه واستدلاله على ما يدعم وجهة نظره فقط، غاضّاً الطَّرف ـ في كثير من الأحيان ـ عن الصورة الكلية للموضوع، دون تتبُّع لكلِّ ما ورد من جزئياتٍ في هذا الباب.

وكذا، فإنهم لم يُفَرِّقوا بين «الولاء والبراء» في العقيدة، وبين «حُسن المعاملة والمجاورة»، فتَدَاخَلَت المسألتان بما أحدثَ تشويهاً لها وعدم قدرة على التمييز، فأصبح كلُّ فريقٍ يتحدَّث من جهةٍ دون الأخرى، فوقع الفريقان في سوء الفهم واللَّبس.

ولو وُضِعَ الأمر في نصابه لَمَا حَدَث هذا الخَلَل، وذلك اللَّبس في

---

(١) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٤٣٩).
(٢) مَنْ يُمثِّل الأقباط الدولة أم البابا، جمال أسعد (ص١٣٩).

الفهم، وليس المقام هنا مقام إيضاحٍ وبيان، وإنما مقام إجمال.

وبدلاً من أنْ يكون الإسلام نظاماً يُحتَذَى، يُصبِح الإسلام مُقلِّداً لفلسفاتٍ وضعية لا تتَّسم بالشمول والثبات التي يتمتَّع بها الإسلام، ومن ثَمَّ تَمَيُّع قضايا الإسلام الكبرى، ويُصبح دوره في الكون كدور أيَّة نظريةٍ فلسفية أو منهجٍ وضعي؛ حيث انتفتْ عنه صفة الربانية الواجب تطبيقها تَعَبُّداً لربِّ العالمين.

٢ ـ إضعاف الثقة بشمولية الإسلام وهيمنته:

ومن إضعاف الثقة بشمولية الإسلام أنَّ المراقب لِمَا يطرحه دعاة الاتجاه العقلاني ـ غالباً ـ يلحظ فيه أنهم يُجرِّدون الإسلام من أهم خصائصه المتمثِّلة في كونه ديناً شاملاً جاء لقيادة الإنسانية في جانبيها الروحي والمادي، ويُحَوِّلونه إلى مجرَّد عقيدة في القلب دون أن يكون له هيمنة وتأثير على حياة المسلمين السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثق من تشريعاته الشاملة؛ فمثلاً يُنادي كثير منهم بوجوب تطبيق «النظام الديمقراطي» في المجتمعات الإسلامية، وبعضهم يُردِّد في مقالاته وأطروحاته بوجوب «مساواة المرأة بالرجل» وهكذا.

وهو طرح ـ بصرف النظر عن نية قائله ـ يصب في مصلحة أعداء الإسلام، حيث يُقصي الإسلامَ شيئاً فشيئاً عن الغاية منه، وهو تعبيد الناس لرب العالمين في شتَّى مجالات الحياة[١].

٣ ـ التهوين من النصوص الشرعية:

من أبرز الآثار السيئة لهجر العقلانيين للسُّنَّة التهوين من النصوص الشرعية، ومن ذلك[٢]:

أ ـ محاصرة النصوص بالقيود والمخصِّصات:

فهذا هو «**فهمي هويدي**» يُطالب بعدم المسارعة إلى الاستدلال بالنصوص

---

(١) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٤٤٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه، (ص٤٥٠).

الشرعية واستنباط الأحكام منها؛ حتى نتريَّث وننظر: هل هي تشريعية أم غير تشريعية؟ ثم ننظر في العلل والمصالح التي قامت عليها هذه الأحاديث، وهل المصلحة واردة في زمنٍ ومُنْتَفِية عن زمنٍ آخَر؟ وهل هذا الإجراء أمْلَتْه الضرورة في مرحلةٍ مَّا؟[١].

فمِثْلُ هذه المخصِّصات المُحدَثة تُؤدِّي إلى إبطال العمل بكثير من الأحكام الشرعية؛ بدعوى أنها من السنن غير التشريعية، أو أنها مؤقَّتة بزمن النبي ﷺ، ولم تكن تشريعاً عامّاً.

وقد أبطل «**فهمي هويدي**» في كتابه: «التديُّن المنقوص» جملةً من الأحكام؛ بسبب أنها غير تشريعية في نظره، ومِثْلَ ذلك فَعَلَ د. «**محمد عمارة**» و«**محمد سليم العوا**» في كتابهما: «السنة التشريعية وغير التشريعية» حيث قاما بتحجيم كثيرٍ من الأحكام الشرعية، والدعوة إلى الاجتهاد المعاصر فيها؛ بدعوى أنها من السُّنن غير التشريعية[٢].

ب ـ التشكيك والتأويل للنصوص:

المدرسة العقلية الحديثة التي يتزعَّمها «محمد عبده» وسار على نهجها دعاة الإصلاح العقلاني المعاصر تقوم على التشكيك في النصوص الشرعية التي تتقاطع مع مقرراتهم العقلية أو تَكَلُّفِ تأويلها بما يتَّفق مع مسلَّماتهم، ولا سيما في تعاملهم مع الغيبيات، ونصوص الولاء والبراء ونحوها، والأمثلةُ على ذلك كثيرة ومستفيضة لا تحتاج إلى توضيح.

ج ـ الغلو في الفهم المقاصدي للنصوص:

دعا أصحاب الاتجاه العقلاني المعاصر إلى اعتماد الفهم المقاصدي للإسلام؛ حتى لا تقف النصوص عقبة أمام مُقرَّراتهم، ولذا نجدهم يؤوِّلون النصوص على ضوء المقاصد الكبرى للإسلام ويحكمون على الأخبار ـ صحةً

---

(١) انظر: مواطنون لا ذميون، (ص١٧٨).

(٢) انظر: التدين المنقوص، (ص١٨٧)؛ السُّنَّة التشريعية وغير التشريعية، (ص٣٠) وما بعدها.

وضعفاً ـ على حسب موافقتها ومخالفتها للمقاصد؛ وليس على حسب منهج المحدِّثين في تحقيق الروايات.

ومن أوضح الأمثلة: أنَّ «**راشد الغنوشي**» يرى اعتماد «الفهم المقاصدي للإسلام» بدلاً من «الفهم النَّصِّي» فالنصوص ـ عنده ـ يجب أنْ تُفهم وتُؤوَّل على ضوء المقاصد(١)، ونصوص الحديث يُحكم على صَحَّتها أو ضعفِها بحسب موافقتها أو مخالفتها للمقاصد، وليس بحسب منهج المحدِّثين في تحقيق الروايات.

ويرى «**فهمي هويدي**» أنَّ تقديم «النص» على «المصلحة» والاستمساك به في أيِّ ظرفٍ وثنيةٌ جديدة!(٢)

وذهب د. «**محمد سليم العوا**» إلى أنَّ العقوبات في الشريعة الإسلامية؛ إنما وُضِعَتْ لقصدٍ مُحدَّدٍ؛ وهو ردع الجاني عن العودة لارتكاب الجريمة، ومنع غيره من أفراد المجتمع من ارتكابها، ومن ثم فإنَّ هذه العقوبات من الممكن أنْ تتغيَّر بتغيُّر الأحوال والظروف الفردية والاجتماعية في إطار تحقيق المقصد الأساس؛ وهو ردع الجناة، ومنع غيرهم من ارتكاب الجريمة(٣).

ويُعزِّز د. «**أحمد كمال أبو المجد**» مسألة الاعتماد على مقاصد الشريعة دون نصوصها، فيقول: (إنَّ الشريعة مقاصد قبل أنْ تكون نصوصاً، وأن تكاليفها كلها ترجع إلى تحقيق مقاصدها، وأنها ليست إلَّا أمارات ودلائل على تحقيق تلك المقاصد في حالات جزئية هي ما جرت به النصوص)(٤).

والسؤال المُوجَّه إليهم هنا: هل المقاصد ابْتِكارٌ ابتكره أصحاب

---

(١) المقاصد الكبرى للإسلام ـ في نظر «راشد الغنوشي» هي: العدل، والتوحيد، والحرية، والإنسانية. انظر: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، إعداد: مركز دراسات الوحدة العربية (ص٣٠٢).

(٢) انظر: مقال بعنوان: وثنيون هم عبدة النصوص، مجلة العربي، (عدد: ٢٣٥)، (ص٣٤).

(٣) انظر: السُّنَّة التشريعية وغير التشريعية، د. محمد سليم العوا (ص١٣٧).

(٤) حوار لا مواجهة، د. أحمد كمال أبو المجد (ص١٨).

«الاتجاه العقلاني»؟ وهل هم أوَّل مَنْ تحدَّث عن المقاصد وفقهها؟

الإجابة القاطعة هي النَّفي، فعلماء الإسلام السابقون فهِمُوا الشريعةَ ومقاصِدَها، وإطلالة سريعة على كتب «أصول الفقه» نجد هذه المقاصد حاضرةً في نصوصهم ومؤلفاتهم، ولعلَّ من أبرز مَنْ تحدَّث عنها الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ، ورغم ذلك، لم يزعم أحدٌ منهم ضرورة تعطيل النَّص من أجل إعمال المقاصد، أو تقديم المقاصد على النص، فهذه بدعة مستحدثة، يدعو إليها مَنْ يُريدون تمييعَ الشريعة ومسخَها تحت دعوى مُخاطبة الآخَر.

فهل من مُخاطبة الآخَر تقديم تنازلات جوهرية في الدِّين؟ وهل نحن مُطالبون بإقناع الآخَر ولو على حساب مُسلَّمات الدِّين؟ الواجب علينا نحو الآخَر تبليغ الدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، فمَنْ شاء فليؤمن ومَنْ شاء فليكفر؛ وهو مسؤول ـ يوم القيامة ـ عن اختياره، ومَنْ أراد أنْ يدخل في الإسلام كما أنزله الله تعالى على نبيه الكريم وكما فهمه السلف الصالح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فأهلاً به، ومَنْ رفضَ فأمْرُه إلى الله تعالى، وذِمَّتُنا برئت منه إذا بذلنا وُسْعَنا في دعوته.

٤ ـ التكلُّف في تأويل الأحكام الشرعية:

من أبرز سمات الاتجاه العقلاني محاولة بعض أتْباعِه لَيَّ أعناق النصوص، والتحكُّم بدلالاتها؛ كي توافق قناعاتهم التي يحاولون تسويقها في المجتمع المسلم؛ كتأويلهم لكثير من النصوص الشرعية، ولا سيما التي تُحدِّد علاقة المسلمين بالكفار سواء كانوا مسالمين أو محاربين؛ ويترتَّب عليه تحريف أحكام الجهاد في الإسلام، وأحكام أهل الذمة، والولاء والبراء وغيرها، وهذا يؤدي إلى تعريض المجتمع المسلم لجميع أنواع الغزو الثقافي والأخلاقي[(١)].

و ها هو «**فهمي هويدي**» يبذل قصارى جهده؛ لتعزيز فكرة «المواطنة»

(١) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٤٤١).

والمساواة بين المسلم وغيره، فيقول مثلاً ـ عند كلامه على قوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥﴾ [القلم: ٣٥]: (تتحدَّث هذه الآية عن الآخرة وليس الدنيا، فليس فيها دليل على عدم المساواة مع الكفار)[١].

وقال ـ في موطن آخر ـ: (إنَّ التفرقة بين البشر فيما هو دنيوي حسب اعتقادهم أو جِنسهم أو لونهم ليس من منهج القرآن في شيء، إذ القاعدة هي المساواة، والجميع في ديار الإسلام أمة واحدة... فضلاً عن أنَّ الناس خُلِقوا من نفس واحدة بالتعبير القرآني)[٢].

٥ ـ التهوين من عقيدة السلف:

من أبرز ملامح منهج الاتجاه العقلاني هو التهوين من منهج السلف الصالح، والتهوين من العقيدة السلفية الصافية التي يَصِفونها تارة بالجمود، وتارة بالتخلف، وتارة بالغلو، وتارة بالنصية والحَرْفية ونحوها من ألقاب يُشَمُّ منها التقزز من منهج السلف الصالح ومَنْ تبعهم بإحسان إلى وقتنا هذا[٣].

فها هو د. «**محمد عمارة**» يحذر من مذهب السلف، ويصفه بقوله: (نحن في مواجهة خطر السلفية النصوصية)[٤]. وكأنه يُحذِّر من قنبلة نووية!

ويصف «**فهمي هويدي**» دعاة المنهج الصحيح المُتَّبِعين للسلف الصالح بصفات عجيبة؛ من مِثل: (تيارات تكفير المجتمع، وجماعات الغلو والتشنج والهلوسة باسم الدِّين ـ يعني: بهم: دعاةَ السلفية ـ هؤلاء جميعاً لم يظهروا إلى الوجود إلَّا في المرحلة التي صودرت فيها حرية العمل الإسلامي الشرعي)[٥].

وقد عُرِفَ عن د. «**أحمد كمال أبو المجد**» التَّنقُّص من منهج السلف

---

(١) جريدة الأهرام، بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٧م.
(٢) مواطنون لا ذميون، (ص١٥٦).
(٣) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٤٥٢).
(٤) نظرة جديدة إلى التراث، د. محمد عمارة (ص١٣).
(٥) مجلة العربية، (عدد ٢٦٥)، (ص٢٥ ـ ٢٦).

الصالح، والهجوم على أتباعه بِلا هوادة، واعتبر أنَّ التراث تجارب، وأنَّ اجتهاد السلف الصالح مجرَّد تجربة غير مُلزِمة لمَنْ بعدهم، فقال: (أمَّا اجتهاد القدماء من السلف فإنه يظل تجربة غير ملزمة... وتاريخ المسلمين منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا تاريخ أمة من البشر عامر بالخير والشر معاً، فإلى جوار أبي بكرٍ وعمر وعثمان وعلي، عاش أبو جهل وأبو لهب وأمية بن خلف، وإلى جانب العدل الذي قام عليه الحكم في أيام الخلافة الراشدة وجدنا مَنْ يصف الحاكم بأنه ظل الله في الأرض... وكما كان أصحاب النبي ﷺ أشداء على الكفار رحماء بينهم، أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين، خلف من بعدهم خلف رجعوا كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض، وصار بأسهم بينهم أشد من بأسهم بين عدوهم... تلك إذن أمم قد خلت لها ما كسبت ولنا ـ اليوم ـ ما كسبنا، والتراث تجارب، واجتهاد السلف سوابق، والحاضر لا يصلح له إلَّا اجتهاد جديد)[١].

وفي موضع آخر يسخر من المُتَّبِعين لمنهج السلف الصالح، قائلاً: (الشورى غائبة عن أكثر دول العالم الإسلامي، التقدم الاقتصادي ناقص جداً، التبعية تكاد تلف العالم الإسلامي: من أوله إلى آخره، الجهل ونِسبة الأمية عالية جداً، وتجد دعاة على المنابر لا تهتز في رأسهم شعرة للقمع ولا لغياب الشورى، ولا للتأخُّر، ولا للتبعية، مشغولون بقضيتين: تقصير الثوب ومنع الموسيقى!

كنا في اجتماع للجنة محترمة تابعة لليونسكو، نناقش موضوع الموسيقى، علماء موسيقى أتوا من المغرب، ومن تونس، ومن ليبيا، ومن الأردن، ومن مصر، ومن سوريا، وإذا بشاب ملتح ـ بالمناسبة دائماً أُقَسِّم اللِّحى قسمين: لِحى ودية، ولِحى عدوانية ـ يدخل وبيده ورقة كبيرة جداً قائلاً: أخرجوا أولادكم من المدارس الي تُعلِّم الموسيقى، لماذا؟ مَنْ قال لك: إنَّ الموسيقى حرام؟ غلبتني لغة السجع، فقلت له: يا سيدي! الموسيقى حلال كالماء

---

(١) حوار لا مواجهة، (ص٢٤٢).

الزلال!. . .)[١].

٦ ـ مُسالمة المُنحرفين، وتسلُّطهم على المُصلحين:

المُتتبِّع لكتابات بعض أصحاب الاتجاه العقلاني وأطروحاتهم؛ يلحظ أنهم يُسالمون أصحاب الأفكار المنحرفة مُسالمةً في غير محلِّها؛ إذْ يُضفون عليهم أنواعاً من الألقاب وصنوفاً من المديح لكتاباتهم وأفكارهم وآرائهم، مما يُشعر القارئ أو المُتلقِّي بأن المُتحدِّث عنه عَلَم من أعلام المسلمين أو إمام من أئمتهم!

وعند حديثهم عن أئمة السلف الذين قاموا بما أوجب الله عليهم من تبليغ الدين والنصح للمسلمين؛ تجدهم لا يتورَّعون من وصمهم بأمور لا تليق بعوام الناس، فكيف بأئمتهم! والأمر نفسُه ينطبق عند حديثهم عن أهل العلم المعاصرين ممن انتهج منهج السلف الصالح عقيدةً وفقهاً وسلوكاً؛ تجد أنَّ ألسنتهم حِداداً عليهم، لا يتورَّعون من اتهامهم بالجمود والتَّحجُّر والرجعية والسطحية والجهل والتخلُّف والتَّنطُّع[٢].

وها هو د. «**مصطفى الشكعة**» يفتري على الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ قائلاً: (كان إذا سُئِل سؤالاً استغلقت عليه الإجابة؛ عمد إلى توبيخ السائل، فقد سأله رجلٌ عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] كيف الاستواء؟ قال مالك: الاستواء معقول! والكيف مجهول، ولا أظنك إلَّا رجل سوء)[٣].

ومن حملاتهم الخاطئة والطائشة والظالمة على الفقه والفقهاء السابقين؛ وصْفُهم بالتَّقوقع والرَّجعية والعُزلة بعيداً عن الحياة العامة ومُعتركاتها المختلفة، وفي ذلك يقول د. «**أحمد كمال أبو المجد**»: (أمَّا اجتهاد القدماء من السلف؛ فإنه يظل تجربةً غير مُلزمة. . . وتاريخ المسلمين منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا؛ تاريخ أمةٍ من البشر عامرٌ بالخير والشر معاً. . . تلك إذاً أُمم

---

(١) رؤية إسلامية معاصرة، د. أحمد كمال أبو المجد (ص٣٤).

(٢) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٤٤٥).

(٣) إسلام بلا مذاهب، د. مصطفى الشكعة (ص٣٨٣).

قد خلتْ لها ما كسبتْ ولنا اليوم ما نكسب، والتراثُ تجارب، واجتهاد السلف سابق، والحاضر لا يصلح له إلَّا اجتهاد جديد)[١].

ويُضيف قائلاً: (البشر كل البشر يؤخذ من كلامهم ويُترك، ويُقبل من آرائهم ويُرفض، ويُناقشون فيما يقولون ويفعلون، والتسليم لهم ـ بغير مناقشة ـ ذلٌّ وعبودية وإهدار لنعمة العقل ومَلَكَة البحث)[٢].

وأما د. «**حسن الترابي**» فيقول عن ـ فقه السلف ـ: (ولا نكاد نجد في الفقه إلَّا أحكاماً لا يمكن أن تُؤسِّس بناءً اقتصادياً للمجتمع الحديث، فإذاً فِكْرُنا الاعتقادي والفقهي قد تقادم، وينبغي أنْ يتجدَّد بالرجوع إلى الأصول مرةً أخرى)[٣].

ثم يسخر من الفقه الإسلامي، قائلاً: (قد يعلم المرء اليوم كيف يُجادل إذا أُثيرت الشبهات في حدود الله، ولكن المرء لا يعرف كيف يعبد الله في التجارة أو السياسة أو يعبد الله في الفن، كيف تتكوَّن في نفسه النيات العقدية التي تُمثِّل معنى العبادة، ثم لا يعلم كيف يُعبِّر عنه علميّاً.

وليس ثمة مُفتٍ يُفتيك؛ كيف تسوق عربةً أو تُدير مكتباً، ولكن الكتب القديمة تُفتيك كيف تقضي حاجتك)[٤]. وهذا الكلام غير صحيح، وفيه تجنٍ ظاهر.

وفي ردٍّ لـ «**محمد الغزالي**» على النقد المُوجَّه له من أهل العلم حول ما وقع فيه من أخطاء وزلَّات تجاه «السُّنَّة النبوية» في كتابه «السُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» يقول ـ بعبارات فيها شدة وقسوة على مَنْ أراد إرجاعه إلى الحق من أهل العلم ـ: (هل السلفية التي تزعمونها هي اتهام رجل بتكذيب السُّنَّة؛ لأنه أوَّلَ حديثاً يُشْعِرُ ظاهره بسوء مستقبل الإسلام.

أيُّ تديُّنٍ هذا تزعمونه، وأيُّ دعوةٍ هذه التي تنشرون!

---

(١) حوار لا مواجهة، (ص٢٠٦). (٢) المصدر نفسه، (ص٩٠).

(٣) تجديد الفكر الإسلامي، د. حسن الترابي (ص١٣).

(٤) المصدر نفسه، (ص١٨ ـ ١٩).

الحق أنَّ هناك أناساً يشتغلون بالدعوة الإسلامية وفي قلوبهم غِلٌّ على العباد[١]، ورغبة في تكفيرهم، أو إشاعة السوء عنهم، غِلٌّ لا يكون إلَّا في قلوب الجبابرة والسفاحين، وإنْ زعموا بألسنتهم أنهم أصحاب دِين.

إنَّ فقههم معدوم، وتعلُّقهم إنما هو بالقشور والسطحيات)[٢].

كلَّا، إنَّ من حقِّ كلِّ المُتَخَصِّصين إبداء رأيهم في تَخصُّصِهم؛ كالقضايا الشرعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والطبية والإعلامية وغيرها، وهنا تكون حرية الفِكر مُتاحة، وحرية التفكير مُصانة، فإذا ما أدلى أصحاب «المنهج السَّلفي» بآرائهم وأبانوا عن موقفهم؛ كان الاتِّهام لهم بالتخلُّف والرجعية والتحجُّر والجمود، وضاعت حُريَّة الفِكر وغابت، أليس من حقِّهم أنْ يُفكِّروا ويجتهدوا كما اجتهد غيرُهم في تخصصه ـ وهم يملكون أدوات الاجتهاد؟! أليس من حقِّهم أنْ يتبنَّوا المنهج الذي يَدِينون الله تعالى به، وبه تبرأ ذمَّتُهم، أم هذا الحقُّ مكفول لغيرهم، أمَّا لهم فلا؟!

٧ ـ نشر ثقافة الانهزامية بين المسلمين:

بدأ أصحاب الاتجاه العقلاني ـ تحت وطأة الهوان والضعف التي تعيشه الأمة ـ بالتنازل عن مُحكمات الدِّين والشريعة، ومن أبرز صور الهزيمة النفسية التي تبنَّاها أصحاب هذا الاتجاه، دعوتهم الدؤوبة والمستميتة نحو التسامح الديني، بدون مُبرِّر لذلك، ومن صور الهزيمة النفسية: المناداة بإسقاط العمل بأحكام أهل الذمة؛ بحجة التساوي التام بين أفراد الوطن الواحد مسلمهم وغير مسلمهم.

يقول د. «**حسن الترابي**» في حديثه عن مصطلح «أهل الذمة»: (ورغم إدراكي ما لهذا المصطلح من واقع سلبي، فإنَّ فَهمنا له هو ما يدفعنا إلى الليبرالية والتسامح...)[٣].

---

(١) الاطلاع على ما في قلوب الناس غيبٌ لا يعلمه إلَّا الله ﷻ.

(٢) هموم داعية، محمد الغزالي (ص١٥٣).

(٣) حوارات في الإسلام الديمقراطي، د. حسن الترابي (ص٦١).

وفي الدعوة إلى المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين يقول د. «**أحمد كمال أبو المجد**»: (إنَّ الموقف الإسلامي الصحيح من الأقليات غير المسلمة داخل الأقطار الإسلامية موقف واضح... وهو موقف يقوم على المحاور التالية:

أولاً: المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين...)[١].

ثم يُطالب بضرورة مراجعة أحكام «أهل الذمة» قائلاً: (إنَّ فكرة «أهل الذمة» تحتاج إلى إعادةٍ وتأمُّلٍ ومراجعة من جانب الأطراف جميعاً؛ فالذمة ليست مُواطَنةً من الدرجة الثانية...)[٢].

ويُؤيِّد د. «**محمد سليم العوا**» ما قاله «أحمد كمال أبو المجد» مُعلِّلاً لذلك بقوله: (إنَّ عقد الذمة الذي بسببه تثور جميع المشاكل انتهى، انتهى العقد وانقضى بموت أطرافه.

الدولة الإسلامية احتُلَّتْ وانهدمت، ولم يعد هناك دولة إسلامية، والأطراف الذين أبرموا هذا العقد لم يعودوا موجودين، والعقد هذا هو كأيِّ عقدٍ في الدنيا إذا مات أطرافه وقضوا انقضى.

الآن أصبح الجميع في وضع جديد هو وضع المواطنة)[٣].

ويُبيِّن د. «**العوا**» سبب مطالبته بإلغاء أحكام أهل الذمة، بقوله: (هذا الحل يرفع عن كاهل المُشرِّع المسلم المعاصر كثيراً من الحرج الدولي والسياسي والاجتماعي)[٤].

ومن باب التسامح دعا «**طارق البشري**» إلى تولية غير المسلمين المناصب الرئاسية، فيقول: (إنَّ غير المسلم يستطيع تولِّي كل الوزارات، ويستطيع تولِّي القضاء، بل ويستطيع تولِّي رئاسة الجمهورية)[٥].

---

(١) رؤية إسلامية معاصرة، (ص٥٦). (٢) المصدر نفسه، (ص٥٦).

(٣) مجلة المنطق، مقابلة مع د. محمد سليم العوا، (عدد ١١٦)، (ص٢٥).

(٤) صحيفة المدينة والشورى النبوية، ندوة النظم الإسلامية، إصدار: مكتب التربية لدول الخليج العربي، (ص٦٥).

(٥) «طارق البشري، القاضي المفكر» د. إبراهيم البيومي غانم (ص٣٧).

(ولا ريب أنَّ الإسلام دين التسامح، وسماحتُه تشمل جميع مجالات الحياة الفردية والجماعية في معاملة المجتمع المسلم بعضه مع بعض، أو في معاملة غير المسلمين في حالتي السِّلم والحرب.

بل إنَّ الإسلام يدعو للتسامح حتى مع العدو المخالف؛ في حالة الجدال بالتي هي أحسن، وفي الحرب؛ بعدم الاعتداء والتمثيل والغدر، وبالتفريق بين المحارب وغيره؛ لكن أنْ يُصبح التسامح ذريعةً لتسويغ الباطل أو لتعليم الناس فنون الانهزامية، فهذا لم يُقصد به التسامح المشروع)[١].

٨ ـ التأثر بالمبادئ الغربية:

انطبق على بعض دعاة الاتجاه العقلاني مقولة «زويمر» الشهيرة، عندما قال: (إنَّ تبشير المسلمين يجب أنْ يكون بواسطة رسولٍ من أنفسهم ومن بين صفوفهم؛ لأنَّ الشجرة يجب أنْ يقطعها أحد أعضائها)[٢].

ومن الأمور التي نادى بها دعاة الاتجاه العقلاني ـ متأثرين بالمبادئ الغربية ـ، ومردِّدين ما قاله أسلافهم من التغريبيين تحت مزاعم التنوير والتجديد والتطوير، ما يلي[٣]:

١ ـ اعتماد العقل حاكماً على النصوص الشرعية؛ لأجل تطوير الدين وتجديده.

٢ ـ ادِّعاء التجديد في العلوم المعيارية؛ كأصول الفقه، والحديث، والتفسير.

٣ ـ الهجوم الشرس على «السُّنَّة النبوية» وعلماء الحديث القدماء والمعاصرين.

٤ ـ قصر الجهاد على جهاد الدفع دون جهاد الطلب؛ لأجل ألَّا يُوصم الإسلام ـ زعموا ـ بمصادرة حرية الآخرين، أو بالإرهاب والوحشية، ونحو ذلك.

---

(١) تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٤٤٧) بتصرف يسير.
(٢) الغارة على العالم الإسلامي، شاتليه، ترجمة: محب الدين الخطيب (ص٨٠).
(٣) انظر: تجديد الدين لدى الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر، (ص٤٤٩).

٥ ـ دعوتهم المُبطَّنة إلى ما يدعو إليه العلمانيون؛ كالديمقراطية، والوطنية، والمساواة بدون ضوابط.

٦ ـ اعتماد الأقوال الشاذة والضعيفة؛ موافقة ومسايرة للأفكار الغربية؛ مثل جواز مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية، وجواز بقاء المسلمة تحت الكتابي بعد إسلامها، وجواز تولِّي المرأة للولايات العامة، وجواز إهدار المصطلح الشرعي «أحكام أهل الذمة» لصالح تحقيق المساواة بين أبناء الوطن الواحد ـ زعموا ـ.

الخلاصة

نخلص ممَّا سبق إلى أنَّ آثار هجر «الاتجاه العقلاني» للسُّنَّة قد تعدَّدت وتنوَّعت، ولكنها في مجملها لا تعدو أمرين رئيسين:

الأول: آثار متصلة بالعقيدة: إذ قاموا بتمييع بعض مسائل العقيدة؛ مثل مسألة «الولاء والبراء» وجعلوا المواطنة ـ مثلاً ـ هي المعيار الحاكم في مسألة التعامل مع غير المسلم، وهذه المسألة محسومة بنصوص القرآن والسنة، ولا سبيل للاجتهاد فيها.

الثاني: آثار مُتَّصلة بالتَّشريع العَمَلي: إذ عطَّلوا كثيراً من الأحكام تحت دعوى تجميل وجه الإسلام، ودفع شُبَهٍ تُثار حوله؛ من مثل الإرهاب والعدوان وغيره.

وهذا ممَّا لا شكَّ فيه تنقُّصٌ من الدِّين الحنيف الذي جاء به نبيُّنا محمدٌ ﷺ، ولم يُقبض إلَّا وقد اكتملت معالِمُه واستقرَّت أركانُه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣].



المبحث الثالث

طعن الحداثيين العرب في السُّنَّة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحداثة.

المطلب الثاني: الحداثة والحداثيون العرب.

المطلب الثالث: استعانة الحداثيين بالفِرَق الضَّالة للطعن في السُّنَّة.

المطلب الرابع: أساليب الحداثيين في الطعن في السُّنَّة.

المطلب الأول

تعريف الحداثة

*** تعريف «الحداثة» لغة:**

«الحداثة» مصدر للفعل حَدَثَ يَحْدُثُ حُدُوثاً وحَدَاثَةً، ومن أهم معانيه اللغوية:

١ ـ الجديد، وهو ضد القديم.

٢ ـ الكلام والخبر.

ولم يرد لفظ «الحداثة» في القرآن الكريم، وإنما ورد في السُّنَّة النبوية في مواضع قليلة، ومن أشهرها:

١ ـ ما جاء عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ؛ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ** عليه السلام، **فَإِنَّ قُرَيْشاً**

اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ، وَجَعَلْتُ لَهُ خَلْفاً[(١)]»[(٢)].

٢ ـ ما جاء عن عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: (مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَفِي دَوْلَتِي لَمْ أَظْلِمْ فِيهِ أَحَداً، فَمِنْ سَفَهِي وَحَدَاثَةِ سِنِّي؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قُبِضَ وَهُوَ فِي حِجْرِي، ثُمَّ وَضَعْتُ رَأْسَهُ عَلَى وِسَادَةٍ، وَقُمْتُ أَلْتَدِمُ مَعَ النِّسَاءِ وَأَضْرِبُ وَجْهِي)[(٣)].

ونلحظ أنَّ لفظة «الحداثة» لفظةٌ أصِيلةٌ في معاجم اللغة العربية، وجاءت استعمالاتها في «الحديث النبوي» بمعنى عدم الخبرة في الحياة؛ بسبب صِغَرِ السِّن أو قُرب العهد، ولكنها انتقلت من المعنى اللغوي المعهود في خطاب العرب إلى معنًى اصطلاحي جديد مدلوله دخيلٌ على اللغة العربية[(٤)].

* تعريف «الحداثة» اصطلاحاً:

مصطلح الحداثة من المصطلحات التي دار حولها خلاف كبير في تعريفها وتحديد مدلولها؛ لذا تعدَّدت تعريفاتها وكثرت بحيث نكاد نجزم أنه لا يكاد يتَّفق اثنان على تعريفٍ واحد لها، وإنما أخذ كلُّ متصدٍّ لتعريفها ومدَّعٍ لتبني مشروعها منها ما يلائم فنَّه أو علمه أو موقفه الشخصي وآرائه الذاتية، وهذا واضح في أنَّ كلَّ فنٍّ من الفنون وعلمٍ من العلوم الإنسانية (اللغة ـ الأدب ـ الأديان ـ الاجتماع ـ علم النفس ـ المنطق ـ الفلسفة ـ الإعلام. . .) التي هي مجال فلسفة الحداثة ـ أصبح ينادي بالحداثة ويدعو إليها ويحثُّ عليها ويضع لها التعريفات والمفاهيم المناسبة.

وعلى هذا، فإنَّ معظم هذه التعريفات هي مجرد توصيفٍ للحداثة وشرح لها.

---

(١) **(خَلْفاً)**: أي: باباً.

(٢) رواه البخاري، (١/ ٢٩٩)، (ح١٦١٠).

(٣) رواه أحمد في مسنده، (٦/ ٢٧٤)، (ح٢٦٣٤٨). وصحح إسناده الألباني في إرواء الغليل، (٧/ ٨٦).

(٤) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، د. الحارث فخري عيسى (ص٢٩).

وما يعنينا هنا اتجاه بذاته من اتجاهات الحداثة، وهو هذا الاتجاه الذي نَصَّبَ نفسَه حاكماً على التراث (بمفهومه ولفظه)، واتَّخذ منه عدوّاً؛ فأصبح يكيل له الاتهامات ويعمل على هدمه ونقضه، **ومن أجْمَع التعريفات للحداثة** من تلك الزاوية ما يلي:

١ ـ (محاولة صياغة نموذج للفِكر والحياة، يتجاوز الموروث[١]، ويتحرَّر من قيوده[٢]؛ لِيُحَقِّق تقدُّم الإنسان[٣] ورُقِيَّه بعقله ومناهِجِه العَصْرية الغربية؛ لتطويع الكون لإرادته، واستخراج مُقدَّراته لخدمته)[٤].

٢ ـ (محاولة الإنسان المعاصر رفض النَّمطِ الحضاري القائم، والنظامِ المعرفي الموروث، واستبدال نمطٍ ـ جديد مُعَلْمَن ـ تصوغه حصيلةٌ[٥] من

---

(١) **(الموروث)**: **يُعرِّف الحداثيون العرب «التراثَ»**: بأنه كلُّ الموروث الثقافي؛ سواء ما كان بَشَرِيُّ المصدر، وما كان الوحيُ مصدرَه، فكلُّه ـ عند الحداثيين ـ موروثٌ ثقافي، وكثير من الحداثيين يتعاملون مع التراث «بِوَحْيِه وبَشَرِيَّتِه» على أنه «بَشَرِيُّ المصدر» ناتج عن تجربة بشرية محضة، **ويقول الحداثيون** ـ على سبيل المثال: بأنَّ الهالة للحديث إنما أضافها شعور الصحابة ﷺ بالمكانة العالية للنبي ﷺ، لا لكون هذا الكلام وحياً بذاته، بل صار كذلك بإنزال الناس له هذه المنزلة. انظر: التراث والحداثة دراسات ومناقشات، د. محمد عابد الجابري (ص٤٥)؛ بيان في النهضة والتنوير العربي، د. طيب تيزيني (ص٩٧)؛ الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، محمد أركون، ترجمة: هشام صالح، (ص١٠١).

(٢) **(القيود)**: هي أصول الإسلام وثوابته، والضوابط الشرعية.

(٣) **المقصود (بالإنسان)**: هو الإنسان الحداثي الذي يسعى للدخول إلى عالم الحداثة باستعماله لأساليبها، أمَّا باقي البشر ـ في مفهوم الحداثيين ـ فهم لا يَعْدُون أنْ يكونوا جزءاً من مقدَّرات الطبيعة التي يسعى الحداثي؛ لتسخيرها وتطويعها لخدمَتِه، وتحقيقِ رُقيِّه.

وقد بلغت الأنانية عند الحداثيين إلى درجة حرمان باقي البشر من حق امتلاك ذات الأدوات المتاحة لهم؛ لأنهم ـ في نظر الحداثيين ـ لا يستحقُّون الحياة، فهم بشر من درجات متدنية، ولا يملكون «العقل الحداثي» لضبط تصرفاتهم. انظر: التراث والحداثة دراسات ومناقشات، (ص٤٩)؛ الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٣٦).

(٤) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٣٣).

(٥) أي: خليط.

المذاهب والفلسفات الأوروبية المادية الحديثة به على كافة الأصعدة؛ الفنية والأدبية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية...)[(١)].

وقبل الخوض في غمار الحداثة والحداثيين العرب، وموقفهم من السُّنَّة النبوية الشريفة، لا بد من الإشارة إلى أنَّ **الحداثة**، وإن كانت من المصطلحات الجديدة التي لاقت رواجاً كبيراً، وانتشاراً واسعاً، إلَّا أنها **ليست من نتاج هذا القرن**، وإنما هي ضاربة بجذورها في القِدم، لا يكاد يخلو منها عصر من العصور، ولكن بأشكال مختلفة وأسماء أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، في مجال اللغة والأدب، في العصر العباسي دارت معارك طاحنة بين جيلين من الشعراء أو إن شئت فقل: بين **اتجاهين** من الشعر؛ **اتجاه** يميل إلى القديم وتقليده بقيَمه وتقاليده، **واتجاه** ينزع إلى الحديث والتجديد والثورة على القديم، وقد سمَّى النُّقاد هذه المعارك وعنونوا لها بالصراع بين القديم والحديث.

كذلك فإن **مصطلح الحداثة مصطلح يفتقر إلى عنصر البقاء**، إذ لا يلبث أن يتحوَّل هذا التحديث إلى ماضٍ، وهذا الحديث إلى قديم، فكل قديم بالنسبة إلى ما قبله فهو حديث، وهذا يؤدِّي بنا إلى الدخول في دوامةٍ من الحديث المتجدِّد باستمرار، حتى لا تكاد تستطيع أن تُواكِبَ الحديث أو الجديد.

وهذا بالفعل ما وقع على الحداثة؛ إذ إنها انتقلت إلى طور جديد هو (ما بعد الحداثة) وأصبح له من يؤطِّر له ويدعو إليه ويحث عليه، فأصبحت (الحداثة) بالنسبة إلى (ما بعد الحداثة) فكرة قديمة نسبياً.

وتبقى نقطة في غاية الأهمية، وهي أن القديم والحديث لا يكتسب قيمته من مُجرَّد الاصطلاح عليه بالقِدم أو الحداثة، وإنما لا بد من وجود معايير وضوابط تضبط قيمة هذا القديم أو الحديث بصرف النظر عن عنصر الزمن، فربما سبق القديمُ الحديثَ في القِيمة؛ وفي الفكر وبُعد النظر. وهذه المعايير

---

(١) الحداثة والنص القرآني، محمد رشيد ريان (ص١٥).

تحتاج إلى قدرٍ من الموضوعية والحيادية تجعل صاحبها على مسافة واحدة من القضايا المطروحة، بحيث يتخلَّص من الأحكام المسبقة أو القناعات الخاصة، ويترك البحث الموضوعي ليتحرك به إلى النتيجة، فلا يضع النتيجة قبل البحث، ولا يصوغ النهايات قبل البدايات.

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى:

١ ـ أن الحداثة من الألفاظ التي تطوَّرت تطوُّراً دلاليّاً، من الحدث الذي لا يملك الخبرة في الحياة، إلى الحديث الذي يعني الكلام، إلى الحديث الذي يعني الجديد الذي هو ضد القديم، إلى الحداثة كمصطلح مستقل له أُطُرُه وفلسفته.

٢ ـ الحداثة مصدر للفعل: حدث، يحدث، حدوثاً، وهذا الفعل يدل على التجدد والاستمرار؛ أي: أن الحداثة متجددة باستمرار بمضامين ومفاهيم جديدة، ولا يمكن أن تستقر أو تثبت على حالةٍ واحدة أو فكرة واحدة أو فلسفة واحدة.

٣ ـ أن الحداثة لا يمكن حصرها في مفهومٍ مُحدَّدٍ واضح المعالم، وإنما هي مجموعة من المُتَتَابِعات الوصفية التي تُشكِّل في مجموعها فكر الحداثة.

المطلب الثاني

الحداثة والحداثيون العرب

إذا أردنا أن نؤرِّخ للحداثة العربية والحداثيين العرب ـ بمفهومها المتداول الراسخ في الأذهان ـ فإننا نكاد نجزم أنها تعود في بدايتها إلى أوائل القرن التاسع عشر مع مجيء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨م ـ ١٨٠١م)، وما أحدثته من صدمة فكرية، ما زال صداها موجوداً إلى وقتنا الحاضر، ويدل على ذلك الاتفاق بين معظم المؤرِّخين على التأريخ

للعصر الحديث وتحديد بدايته بمجيء الحملة الفرنسية على مصر.

ثم أتبع ذلك البعثات العلمية التي أرسلها «محمد علي» إلى دول أوروبا؛ لتعلُّم الفنون الحديثة والعلوم الجديدة، فذهبوا إلى هناك بعقول شرقية وجنسيات عربية، وعادوا بعقول غربية في جنسياتهم العربية، فثاروا على ما لدى بني أوطانهم، وراحوا يروِّجون لأفكار جديدة وأساليب حديثة في (السياسة والاقتصاد والاجتماع والتمدين والتدين...) وشتى مناحي الحياة، ضاربين عُرض الحائط ما لديهم من قيم سامية وأخلاق راقية، ودين حنيف.

وقد بدأت الدعوة إلى هذه الأساليب الحديثة خافتة، ثم بدأت تعلو نبرتها شيئاً فشيئاً حتى باتت هي الصوت المسموع، فأفردت لها الجرائد والمجلات وأنشئت لها المطابع ودور النشر التي تتبنى هذا الفكر، وساعد على ترسيخها وتأصيلها انتشار فنون لم يَسمع بها الشرق من قبل؛ مثل المسرح والسينما والإذاعة، التي قرَّبت المسافات ومكَّنت من وصول الأصوات بلا مشقة ولا عناء، فأخذوا يسخرون من كلِّ ما هو قديم في العادات والتقاليد، بل في الأشخاص والشخصيات؛ فسخروا من شيخ المسجد، والمأذون الشرعي، ومُدرِّس اللغة العربية، وكلِّ ما يمت إلى الدين وإلى العربية والنموذج العربي بصلة، حتى انقضى جيل وظهرت أجيال أُشرِبتْ هذا الفكر؛ فاتَّسع هذا الفكر وانتشر، وكثرت الجماهير الحاملة له، فورثوه وتوارثوه، وما زلوا إلى وقتنا الحاضر يتوارثونه بينهم.

وليس أدل على ما قلنا وذهبنا إليه من أنَّ الدعوة إلى هدم السُّنَّة ونقضها بدأت في مرحلة مبكِّرة، وأنها ليست وليدة السِّنين القليلة السابقة، وإنما وجدنا بدايتها مع بدايات القرن العشرين، يمثلها هذا المدعو «محمود أبو رية» ومَنْ سبقه، وهو الطبيب «محمد توفيق صدقي» الذي سبقه إلى الفكرة ذاتها وروَّج لها، ولكنه لم يشتهر، واشتهر «محمود أبو رية» وبئس ما اشتهر به.

وفيما يلي نعرض لأهم السمات المميزة للحداثة العربية، ثم نتبعها بمعالم الحداثيين العرب، وما يجمع بينهم من عناصر مشتركة:

* أولاً: سمات الحداثة العربية:

السِّمة الأُولى: غَرْبِيَّة الجذور والمصادر:

الحداثة العربية فكر مستورد بكامله من الحضارة الغربية، فأصولها وجذورها غَرْبِيَّة المصدر، والذي دعاهم إلى ذلك هو مقارنتهم بين الدِّين الإسلامي وأصوله وبين تعامل المجتمع الغربي مع الكنيسة الأوروبية، إذ يعتقدون أنَّ الدِّين الإسلامي بأحكامه وأصوله ومنهجه السَّلفي حَجَرُ عثرةٍ في سبيل تقدم الأمة العربية؛ لذا كان لا بد من نبذه كما نَبَذَ المجتمع الغربي الكنيسة في القرون الوسطى، فهذه المقارنة فيها ظلم واضح بين الدِّين الإسلامي الحنيف وبين الديانة النصرانية المُحرَّفة التي تُحارب العلم والمعرفة من خلال قرونها الوسطى، ومن ثم فصلت الدِّين عن الحياة، ففعلهم فيه مغالطة كبيرة إذ من الظلم البيِّن تشبيه الإسلام الحنيف بالدِّيانات الأُخرى المُحرَّفة، فإنَّ (رجال الدِّين الذين أقاموا الحكومة الثيوقراطية[١] في ظلِّ النصرانية المُحرَّفة؛ كانوا طبقة مُقدَّسة تستمد قداستها الزائفة من ذلك النص الذي نسبوه للمسيح عليه السلام وهو منه براء)[٢]. وهو أمر غير منطبق على الإسلام؛ بل إنَّ علماء المسلمين لا يدَّعون امتلاك الحقيقة المطلقة؛ كما هو الشأن عند رجال الدِّين النصراني في القرون الوسطى، ولا يزعمون أنهم يتحدَّثون نيابة عن الله تعالى؛ كما يتَّهمهم الحداثيون بذلك، بل إنَّ اجتهاداتهم مأخوذةٌ أصولُها من الكتاب والسنة وما أجمع عليه المسلمون وما يتفق مع قواعد الشريعة في الأصول والفروع، ورغم ذلك فقد يُصيبون وقد يُخطئون، وهم مُثابون في كلا الحالين.

فالحداثة العربية (تستوحي أُطروحاتها وتطلب مصداقية خطابها من «الحداثة الأوروبية» التي تتَّخذها أصولاً لها)[٣]، والإشكالية التي سقط فيها

---

(١) الحكومة الثيوقراطية: لعل المقصود حكومة الكهنة.

(٢) العلمانيون والإسلام، محمد قطب (ص٤٢).

(٣) التراث والحداثة دراسات ومناقشات، (ص١٦).

الحداثيون العرب؛ ظنُّهم السيئ بعلماء المسلمين؛ إذ يعتقدون أنَّ اجتهاداتهم مقدَّسة ولا يُخطئون، ولم يُميِّزوا بين النَّص المُوحى من الكتاب والسنة؛ وبين اجتهادات البشر التي يعتريها الخطأ والصواب؛ وما حملهم على ذلك إلَّا أنه اجتروا النموذج الغربي المسيحي بكامل مكوناته وسلبياته وأرادوا أنْ يُنزلوه على الحالة العربية دون تمييز بين الأمرين، مما دفعهم للقول بتجاوز منهج السلف الصالح وتراث الأمة الإسلامية دون تمييز؛ اقتداءً وتقليداً للنموذج الغربي[١].

وهذه المقارنة بين الحالة التي تعيشها المجتمعات الإسلامية من التخلُّف والفقر، وبين الحالة التي كانت عليها أوروبا في عصور الظلام، ومحاولة الربط بين الدين في الحالتين؛ كي يُسوِّغوا ضرورة طرح الدين جانباً لكونه يمثُّل حجر عثرة في سبيل التقدم، هي مقارنة ظالمة، بل غير موضوعية.

ودليلنا على ذلك هو أن المقارنة لا بد أن تتم في إطارٍ زمنيٍّ معين، فإذا أردت المقارنة بين أوروبا في عصرها الثيوقراطي الكهنوتي وما كانت عليه من تخلُّفٍ وتأخر، وبين المسلمين في ذلك العصر، وما كانوا عليه من تحكيم الدين وتطبيق الشريعة، والمقارنة تُثبت بما لا مجال معه للشك أن المسلمين تفوَّقوا عليهم في شتَّى فروع العلم والمعرفة، وفي كافة مظاهر الحضارة؛ من إنشاءٍ وتعميرٍ وتمدين، وهذا في ظل الحكم الإسلامي المرتبط بالشريعة وتحكيمها، ولم تكن الشريعة عائقاً أمام التقدم والرقي، وهذا ليس من باب الترف الفكري أو الدفاع النظري، وإنما هذا ما أُثبِت في التاريخ الإسلامي، والذي شهد به ودوَّنه حتى غيرهم من المنصفين من أهل الغرب، بل يكاد يكون إجماعاً بينهم، فكيف للحداثيين العرب أن يَدَّعُوا أن الدين يمثِّل عائقاً أمام التقدَّم والرقي؟!

وهنا نلاحظ أمراً هاماً، وهو أن العلمانية التي تعني فصل الدين عن الدنيا، هي وجهٌ من وجوه الحداثة أو العكس، مما يؤكد لدينا النزوع إلى

(١) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٦١).

القول بأن هذه الأسماء من (العلمانية ـ الحداثة ـ الليبرالية ـ الشيوعية. . .) تحمل مضامين متشابهة إن لم تكن متطابقة في علاقتها بالدين، ولكنها تُغيِّر من أشكالها وخطاباتها بما يُحقِّق لها القدرة على جذب أنصارٍ لها ممَّن أُشْكِلَ عليهم أو لُبِّس عليهم من أهل الإسلام.

السِّمة الثانية: الحداثة العربية هي مضاهاة للحداثة الغربية:

تستمد «الحداثة العربية» منهجَها الكامل من «الحداثة الغربية» إذ هي نسخة منها، وامتداد لها، والغريب أنَّ الحداثيين العرب يتَّهمون المنهج السلفي بأنه منهج تقليدي للماضي وامتداد له، فإذا هم يقعون فيما اتَّهموا به غيرَهم من التقليد، إذ إنَّ الحداثة العربية مُقَلِّدة للحداثة الأوروبية، وليس فيها أيُّ لمسة إبداع واحدة، بحيث يمكن تسجيلها على أنها إنتاج وإبداع حَدَاثي عربي لم يُسبق إليه، فالمناهج المتبعة هي مناهج الغرب، والأفكار هي أفكار الغرب، والأساليب تكاد أن تكون ذاتها، فما يعيبون به أهلَ الإسلام هو ذات ما هم فيه، يقول «د. الجابري»: (يقتبس العرب جميعاً مشروع نهضتهم من نوع الماضي، إما الماضي العربي والإسلامي، وإما الماضي والحاضر الأوروبي، وإما التجربة الروسية أو الصينية. . . والقائمة طويلة)[1].

وهكذا يعيب «الجابري» على الحداثيين العرب عدم قدرتهم على إنتاج مشروع نهضوي عربي نابع من احتياجاتهم الحقيقية، وهذا يُثبِتُ لنا فشلهم الذريع وعدم قدرتهم على الإبداع، وبدلاً من الاعتراف بهذا الفشل؛ إذ بهم يهربون من المسؤولية ويتستَّرون خلف قناعٍ وهمي يُسمَّى (نقض الماضي وهدم التراث) فيكون التراث هو المعوِّق لهم لا ضعف قدرتهم وقلة بضاعتهم.

وتقليد الحداثيين للمنهج الغربي بكامله؛ وارتماؤهم بأحضانه دون تمييز هو الذي أقعدهم عن أيِّ إبداع أو إنتاج، فأصبح التقليد للغرب هو إنتاجهم، وها هو أحد مفكِّريهم يعترف قائلاً: (يبدو أنَّ النقل عن التيارات الفلسفية في أوروبا وأمريكا قد شَغَلَنا حتى لم يعد أمامنا فراغ نُفكِّر فيه لأنفسنا

---

(١) انظر: نحن والتراث قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، (ص٢٣).

وبطريقتنا الخاصة)[١].

والحداثي العربي يحتقر نفسه ويستصغرها أمام العملاق الأوروبي، فهو ينظر للنموذج الغربي ومُفكِّريه نظرةَ إجلالٍ وإكبار؛ (كالفلاح الفقير الذي يقف خجلاً بنفسه أمام الغني الموقَّر، يقف مُثَقَّفُنَا العربي أمام نظيره الغربي، وهو يكاد يتَّهم نفسه ويعتذر عن شكلِه غيرِ اللائق، ولُغتِه غيرِ الحضارية، ودينِه المُتخلِّف، ويستحسن المُثقَّفُ الغربي منه هذا الموقفَ فيساعده على الغوص فيه أكثر حتى ليكاد يلعن نفسَه ويخرج من جلده؛ لكي يُصبح حضاريّاً أو حداثيّاً مقبولاً)[٢].

وهذا الوصف هو وصفٌ لأحد أعلام الفكر الحداثي، وهو «محمد أركون»، ورغم ما وصف به الحداثيين العرب ـ وكأنه خارج عن هذا الوصف ـ إلَّا أننا نجده يدخل فيما حاول إخراجَ نفسِه منه، فهو نفسُه لا يخاطب العرب ولا يكتب اللغة العربية، وإنما جلُّ إنتاجه الفكري كتَبَه باللغة الفرنسية، وقد تُرجِم إلى العربية، ولم يقم هو بترجمته، وإنما تَرجَم له غيره، وكأنه يحتقر تلك اللغة التي يُهاجم تراثها، ويحتقر هؤلاء القوم الذين نَصَّب نفسَه حاكماً عليهم وعلى تراثهم؛ وصفاً وتحليلاً ونقضاً. وليس هذا إلَّا دليل على استصغار نفسه أمام المثقف الغربي.

والحداثة العربية حينما تَستورد المنهج الغربي وتُقلِّده بحذافيره؛ تُحدِث تغييراً ولكن بالمعنى السلبي الانتكاسي؛ فيكون التَّقدُّم إلى الخلف، فتتكرَّس التبعية والاستعباد[٣]، يقول أحدهم ـ وهو يتحسَّر على حال الحداثة العربية ـ: (يكفي أنْ نلحظ أنَّ التغيير بمعناه الإيجابي والنهضوي لا يتم بالتَّبعية، ولا سيما إذا كان السيد يريد منك أنْ تبقى مُتخلِّفاً وضعيفاً حتى لا تُشكِّل منافِساً أو خَطَراً)[٤].

---

(١) تجديد الفكر العربي، د. زكي نجيب محمود (ص٢٦٦).
(٢) من فيصل التفرقة إلى فصل المقال.. أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، محمد أركون، ترجمة: هشام صالح (ص٢٤).
(٣) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٦٢).
(٤) في الحداثة والخطاب الحداثي، (ص٤٥).

السِّمة الثالثة: دراسة الإسلام من خلال مصادر الغرب:

من أبرز سمات الحداثيين العرب أنهم يقرؤون عن الإسلام من خلال المصادر الغربية؛ فهم يتعاطون التراث الإسلامي ـ سواء ما كان بَشَرِيُّ المصدر، وما كان الوحيُ مصدرَه ـ من خلال كتابات المستشرقين من أمثال: «جولد تسهير» و«شاخت» و«رينان» و«هنري» وغيرهم، ومن يتكلَّف عناء البحث ومشقة القراءة منهم، نجده يُخضع التراث العربي والإسلامي لمعايير المناهج الغربية، فيفسِّرون التاريخ الإسلامي ـ مثلاً ـ تفسيراً ماركسيّاً ماديّاً بحتاً، ويُخضعون وقائعه وأحداثه لمعايير ماركسية قوامها الصراع بين الطبقات.

ومنهم مَنْ يُتابع الغرب والمفكِّرين الغربيين والمستشرقين فيما ذهبوا إليه وتبنَّوه من آراء، مثال ذلك: الشيخ «**علي عبد الرازق**» صاحب كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذي أحدث ضجة في حينه، والذي نفى فيه كون الدين الإسلامي ذا صلة بالحكم، وأن النبي ﷺ كان دوره مجرد إيصال الرسالة ولم يكن له علاقة بالحكم أو السياسة، وأتت خطورة هذه الدعوة من صدورها عن أحد مشايخ الأزهر، الذي يعتبر مؤسسة دينية كبرى في العالم الإسلامي، فكانت الضربة من الداخل والهدم من الأساس.

ومثال آخر يدلنا على متابعة الحداثيين العرب للمفكرين الغربيين والمستشرقين، وهو: «**د. طه حسين**»، في كتابه الشهير: «في الشعر الجاهلي»، الذي نفى فيه الشعر الجاهلي، وادَّعى انتحاله، متابعاً في ذلك أحد المستشرقين وهو «مارجليوث»، وليس يخفى ما في هذه الدعوة من خطورة تمس القرآن الكريم؛ إذ ينفي عن العرب صفة الفصاحة والبلاغة التي جاء القرآن متحدِّياً إياهم فيها، فإذا انتفت الصفة، فالبضرورة انتفت مسألة إعجاز القرآن الكريم.

وليت الأمر توقَّف عند هذا الحد، بل زد الطين بلة اتخاذه منهج الشك الديكارتي[1] سبيلاً وصل من خلال مقدِّماته إلى نتيجة مفادها عدم وجود

---

(١) **الديكارتي**: نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي «رينيه ديكارت» (١٥٩٦م ـ ١٦٥٠م)، ويعتبر =

شخصية «إبراهيم عليه السلام» وعدم ثبوت قصة بناء الكعبة مع ولده «إسماعيل عليه السلام» مخالفاً بذلك صريح النص القرآني.

والقائمة تطول والسرد يعظم، وليس المقام مقام تفصيل، وإنما مقام تدليل وبرهان.

السِّمة الرابعة: الحداثة مشروع أيديولوجي إقصائي[(١)]:

المتتبِّع لكتابات الحداثيين العرب ومؤلفاتهم ومواقفهم ورُؤاهم ومحاضراتهم وندواتهم يلحظ أنهم مُتعصِّبون للحداثة حتى النُّخاع؛ بل إنَّ خطابهم خطاب أيديولوجي متعصِّب غير قابل للنقد والتعديل والتغيير ـ في نظرهم، لكنهم يتظاهرون بالحرية والعقلانية والانفتاح، وأنهم يتقبَّلون النقد، لكن الواقع خلاف ذلك، وإنْ تعجبْ فاعجبْ من دعاة الحداثة الذين يعيبون على أصحاب المنهج السلفي بأن خطابهم أيديولوجي أصولي، منغلق، متعصِّب مؤدلج قديم! ثم يدَّعون ـ بعد ذلك ـ بأنَّ الخطاب الحداثي خطاب مفتوح، وأنَّ بُناه غير مغلقة، يستوعب الجديد، وقابل للنقد والتعديل والتغيير! فهم يعيبون المنهج السلفي فيما هم واقعون فيه؛ على حدِّ المثل العربي: «رَمَتْنِي بدائها وانْسَلَّت»[(٢)]، فانطلقت الحداثة على أنها ثورة على الأيديولوجيا، وعلى النُّظم السُّلطوية؛ كما قال أحد دعاة الحداثة، أنها: (بدأت بفكرة، وانتهت أيديولوجيا)[(٣)]، فأصل الحداثة كانت ممارسة فكرية، ومُحاولة تقدُّميَّة، ثم (استحالت من مشروع مفتوح، وتجربة مشروطة تاريخيّاً ومعرفيّاً إلى أنموذج مكتمل ومجاوز لأيِّ شرط، وجاهز للاشتغال في أيِّ سياق)[(٤)].

= من مؤسسي الفلسفة الحديثة، ومؤسس الرياضيات الحديثة، وأهم وأغزر العلماء نتاجاً في العصور الحديثة.

(١) **الأيديولوجيا**: هي المعتقدات والقِيَم العُليا التي تُحرِّك السلوك والأفكار وتُوجِّهها.

(٢) انظر: العقد الفريد، (١/ ٢٨٢).

(٣) العرب والحداثة دراسة في مقالات الحداثيين، (ص٢٧).

(٤) ما وراء تأسيس الأصول مساهمة في نزع أقنعة التقديس، د. علي مبروك (ص٢٤٠).

إذاً الحداثة مشروع أيديولوجي متكامل شمولي يقع خارج التاريخ والجغرافيا، يُظهر منطوق خطابه أنه يريد ممارسة حرية النقد والفكر، ويُخفي وراء ذلك غايات توسُّعية ورغبة في الهيمنة؛ بل هو خطاب ضالٌّ، ومُوَلِّد للإرهاب والعنف والتعصُّب، ويحاول المستغربون من الحداثيين العرب فرضه على أهل الإسلام؛ بل أصبح روحاً تسري في وجدان المستغربين الحداثيين ـ على اختلاف مشاريعهم وتعدُّد نظراتهم ـ ويتَّضح ذلك من الممارسات العملية لهم[(١)].

إنَّ الحداثة ـ في نظر دعاتها ـ مشروع مقدس، تُبذل في سبيله المُهج والأرواح، ويُجبر الناس للانصياع له إما طَوعاً أو كَرهاً بقوة السلاح العسكري[(٢)]، إنْ لم تُفلح الجهود الإعلامية والفكرية من الحداثيين المُجنَّدين لمشروع الحداثة على الساحة العربية، والحداثة اليوم «لاهوت جديد» طارئ على الساحة الفكرية العربية؛ لأنها (تبنَّت ثالوثاً مُقدَّساً؛ يجمع الحرية، والاشتراكية، والوحدة التي تُشكل غاية طموحات المواطن العربي المعاصر)[(٣)].

ومن أجل ذلك يتمنَّى دعاة الحداثة المعاصرين أن تسري روح الحداثة في دماء الجيل القادم؛ ليصبحوا حداثيين بالفطرة، إنْ لم ينجحوا في إقناع الجيل المعاصر[(٤)].

والحداثي العربي يتَّخذ موقفاً متشدِّدا إقصائياً إزاء التراث وأهله، فينعتهم بالتخلف والرجعية والحرفية، وغيرها من التُّهم التي يكيلها إلى أصحاب الفكر

---

(١) في الحداثة والخطاب الحداثي، (ص٥٢)؛ الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٦٧).

(٢) حصل ذلك في الحروب الأخيرة في «أفغانستان» و«العراق» وخاصة حرب الخليج الثانية عام (٢٠٠٣م) التي أعلن فيها زعيمُ الحداثة السياسي آنذاك «الرئيس الأمريكي» بأنه يريد أنْ يفرض الحرية على أهل هذه المنطقة مُتجاهلاً رغبات هذه الشعوب وتاريخهم وثقافتهم ودِينهم. انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٦٧).

(٣) في نقد حوار المشرق والمغرب بين د. حنفي ود. الجابري، د. محمود إسماعيل (ص ٥٢).

(٤) انظر: من هنا يبدأ التغيير، تركي الحمد (ص١٣١).

التراثي، فنصَّب من نفسِه حَكَماً على فكرهم، يحاكمهم وينفد أحكامه فيهم بلا رحمة ولا هوادة، متجاهلاً القيم التي يدعو إليها ويسعى لترسيخها، التي على رأسها حرية الفكر، إذ تُصبح لديه حرية الفكر إنما هي تلك الحرية التي تسير في ركبه وتدور في فلكه، فإذا ما حادت عنه أو خرجت عن إطاره فلا مجال للحرية الفكرية المزعومة لديه.

فيعيبون على المرأة المسلمة الملتزمة ارتداءها الحجاب، ويثورون إذا ما دعى أهلُ العلم المرأةَ إلى ارتداء الحجاب بذريعة (الحرية الشخصية)؛ فيظهر انحيازهم وكيلهم بمكيالين؛ فمع المرأة الملتزمة بحجابها تكون الرجعية والتخلُّف التي تجب محاربتُها، ومع المرأة المتبرِّجة تكون الحرية الشخصية.

وأما عن المساواة التي يتشدَّقون بها ليل نهار، فلا مجال لها عندهم إلَّا لمن هم على شاكلتهم، فإذا أردتَ المساواةَ فلا بد أن تتبنَّى أفكارهم وتُطبِّق منهجهم.

السِّمة الخامسة: استبعاد عالَم الغيب، وفرض النَّمط الغربي:

الغيب عند الحداثيين (وَهْمٌ اخترعه الإنسان ولا بد من زواله مع تقدُّم العلم والعقل؛ لأنَّ استمراره يُشكِّل عائقاً أمام الحرية والعقلانية والإنسانية)[١]؛ من أجل ذلك يصر الحداثيون على استبعاد عالم الغَيب عن الحياة الفكرية المعاصرة، والتركيز على الإنسان، وعالَم المادة، والعالَم الحِسي المُشاهد، بعيداً عن الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر، ومقصودُهم في ذلك نزع القيود الدِّينية كما يزعمون، وفتحُ الأبواب على مصاريعها أمام العقول؛ ليقول مَنْ شاء ما شاء، ويأخذ مِنَ الموروث الدِّيني ويرفض ما شاء، يتمنَّى المستغربون العرب أن تكون حياة المسلمين فوضى؛ كما هي الحياة الغربية، وأن تُسيطر الحداثة على الواقع العربي وتفرض هيمنتها عليه، ومن ثم يتم تطويع هذا الواقع وتسخيره للمركز الأوروبي الغربي والأمريكي، وبهذه النتيجة تكون الحداثة العربية استمراراً للاستعمار القديم لفرض النمط الغربي

---

(١) الحداثة والنص القرآني، (ص٥٢).

على الدول العربية، تابعةً له ثقافيّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً، فتتحصل أهدافه من خلال (السيطرات الثلاث التي يقوم عليها نظام «العولمة». . . أولاً: في كون سيطرته الاقتصادية تحصره في نطاق المنفعة المادية، وثانياً: في كون سيطرته التقنية تحصره في نطاق الفعل الإجرائي، وثالثاً: في كون سيطرته الاتصالية تحصره في نطاق المعلومات البعيدة، ولا تخرج بها إلى رحاب فضاء المعروفات القريبة)[١].

فتعالت الصيحات وارتفعت الأصوات المُنكِرة لعالَم الغيب من جهة، وضرورة التعامل مع الواقع والمعطيات المادية البحتة دون غيرها؛ فكان إنكارهم عذاب القبر، ويأجوج ومأجوج، وعالم الجن، ثم عالم الملائكة، وهناك مَنْ تجاوز الحدَّ، فنفى وجود الله ﷻ.

ومن جهة ثانية ظهرت الدعوة إلى ضرورة متابعة الغرب في كل ما لديه حتى نلحق بهم ونسير في ركابهم، وكان أول مَنْ نادى بذلك «د. طه حسين» في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر».

وهكذا يكون النموذج الغربي هو المثل الأعلى المُحتذى، الذي لا بد من متابعته، فتطمس هويتنا، وتتلاشى ثقافتنا، وتنتهي فكرتنا، وتتهدم معتقداتنا، وتصبح مسخاً واستنساخاً للنموذج الغربي.

وقد دعمت الحداثة الغربية هذا الاتجاه من خلال استبدال (كثير من مراكز الدراسات الغربية المَعْنيَّة بدراسات الشرق الأوسط بالباحث الغربي؛ حامل القومية والجنسية الغربية الأوروبية، باحثاً من ذات الشرق؛ ليقوم بهذه الدراسات وإعدادها، مما جعل ممارسة الفِكر الحداثي على الساحة العربية مادةً للكسب، فأصبح هدف بعض الحداثيين العرب من جرَّاء أبحاثهم الكسب المادي، وهذا ما أطلق عليه «إدوارد سعيد» مفهوم «الاستشراق الجديد»، وقد انعكس هذا البُعد التجاري الاستثماري على دراسات هؤلاء «المستشرقين

---

(١) روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، (ص٨٤). وانظر: في الحداثة والخطاب الحداثي، (ص٢٨).

الجدد» فكثير من دراساتهم يعوزها الحِياد، ويطغى عليها الجانب النفعي، فأراد أصحابُها الوصول إلى الكسب المالي، فانعكس سلباً على دراساتهم والتزامهم الحِياد العلمي، وعلى صلاحية فِكرهم ليكون مشروعاً لنهضة الأمة)[1].

السِّمة السادسة: الخداع والمراوغة والتلاعب بالألفاظ:

يتَّخذ دعاة الحداثة أساليب شتَّى؛ لتسويق بضاعتهم الحَدَاثية المزجاة، فتارةً يتلاعبون بالألفاظ، وأُخرى يراوغون ويختبئون وراء العبارات المُوهمة، وأحياناً يعمدون إلى الخداع والأفكار المُلتبسة، وأحياناً يتناقضون في الأمر نفسه؛ فتجد أحدَهم يبني ويهدم، ويرفع ويخفض، ويُثبِت ويَنفي، مما أوقعهم في التناقض والالتباس.

وقد برع الحداثيون العرب في وضع مصطلحات ومفاهيم خاصة بهم، بل وجدنا أنَّ كثيراً منهم وضع لنفسه قاموسَه الخاص ومصطلحاته الخاصة، فإذا به يُخالف ما وُضَعَتْ له اللفظة من معنًى وما استُقِرَّ من مفهوم المصطلح، ويُطالبك ألَّا تُحاكمه على أساس ما استُقِرَّ عليه، وإنما على مفهوم اللفظة والمصطلح لديه.

وهكذا يهرب من المسؤولية، ويزوغ ممَّا يمكن أن يُتَّهم به، فيكون الرد الحاضر باستمرار لديه أنه لم يقصد هذا المعنى، وأنك لم تفهم مقصده ومغراه.

(فأحياناً يوهمك بأنه مُنتمٍ للتراث حريصٌ على الأصالة بانٍ للهوية، ومرة أخرى تجده داعياً للقطيعة، مُنتمٍ للغرب بكل مكوِّناته، فإذا كان خِطابه مُوَجَّهاً لبني فِكره من الحداثيين، أو بلغَة الغرب وأبنائه؛ كثيراً ما يميل إلى الوضوح بإعلان انتماءاته، وأنه ابن الغرب فِكراً، ودعواته تكون أكثر جُرأةً وصراحة، أمَّا إذا خاطب بني قومه بلسان العرب ولغتهم؛ فإنه يميل إلى المراوغة،

---

(١) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٦٩). وانظر: الاستشراق بين دعاته ومعارضيه، مكسيم ورودنسون، ترجمة: هاشم صالح (ص٧٢).

محاولاً إبعاد تُهمة «التغريب والاستعمار» من جهة، وأحكام «التكفير والتفسيق» عن نفسه من جهة ثانية، فهو أشبه ما يكون بمَنْ يُعاني انفصاماً في الشخصية، كمَنْ يرتكب جُرماً مَعِيباً يُحاول الالتواء والالتفاف لإخفائه، وإن اضطر لإظهاره يُحاول التخفيف من حِدَّته، ومن شِدَّة هذا الجُرم)[1].

ولعلَّ من أشهر مَنْ يُمارس هذا الفعل هو «د. حسن حنفي»؛ إذ نجد أن مشروعه الفكري وعناوين كتبه كلها تنم عن انتمائه للتراث، ورغبته فيه، فإذا ما فتَّشت فيما كتبَ داخل كتبه، وما ارتضاه من فِكرٍ، وجدته راغباً عن التراث، يركنُ إلى الغرب.

السِّمة السابعة: الاكتفاء بالنقد دون تقديم البديل:

مِمَّا يُلاحظ ويُعاب على دعاة الحداثة العربية بأنهم يتحدَّثون فقط بدون إنتاج أو إبداع أو عمل، فجُلُّ فِعلهم هو نقد المشروع الإسلامي أيّاً كانت توجُّهات أتباعه، واتِّهامهم بأنهم سبب رئيس في تخلُّف الأمة العربية تِقنيّاً وحضارياً، وفي الوقت ذاته لا تجد لهؤلاء الحداثيين العرب مشروعاً عَمَلياً يتمثَّل في بناء حضارة أو إنتاج حِرف أو صناعة أو نحو ذلك من تقنيات العصر الحديث، وهو أمر مخالف ومُغايِر لِمَا عليه الحداثة الغربية التي أنتجت فِكراً تَبِعه تَّقدُّم صناعي وتِقَني؛ إلَّا إذا كان الحداثيون العرب يعدُّون أنفسهم جزءاً من الحداثة الغربية وامتداداً لها؛ فهذا شأن آخر.

فقد (اعتنى الحداثيون العرب بالكلام والنَّظر، مُتوهِّمين عوائق فكرية تقف أمام العقل العربي للإبداع واللحوق بالحضارة، فاصطنعوا خصماً فِكريّاً مُشكِّلاً حواجزَ ترسانية ضخمة أمام العقل مُتمثِّلاً بالمنهج الإسلامي، فأخذوا يُحاربونه بمعارك كلامية لا متناهية، غير مُلتفتين لميدان العمل)[2].

لقد اتَّخذ الحداثيون العرب التراثَ عدواً لهم، وراحوا يُحاربونه بكلِّ ما أُوتوا من قوة، وأخذوا يوجِّهون له سهام النقد، وتوقَّفوا بالزمن عند حدود

---

(١) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٧٠).

(٢) المصدر نفسه، (ص٧١) بتصرف يسير.

الماضي ولم يتجاوزه، فوقعوا فيما عابوه على مَن اتَّهموهم بالسلفية (التي تعني - في نظرهم - كلَّ مَنْ يرتضي المشروع الإسلامي)؛ إذ كانت التُّهمة الكبرى الموجَّهة إلى السلفية هي وقوفهم عند حدود الماضي؛ فإذا بهم يَنْكَبُّون على الماضي هدماً ونقضاً ولا يزالون يهدمون وينقضون جيلاً بعد جيلٍ دونما إعطاء رؤية جديدة أو فكرة مستحدثة أو مشروع مبتكر تتمكَّن الأمة من تبنِّيه وتطبيقه وتنفيذه.

ونحن لا نظن أنَّ السبب في ذلك راجع إلى أنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من الحداثة الغربية، وإنما السبب الحقيقي هو عجزهم عن تقديم مشروع مبتكر يُناسب أمتهم ويحقق تطلعات شعوبهم.

كما نظن؛ بل نوقن بعجزهم عن فهم التراث فهماً حقيقيّاً؛ ذلك لأنهم لم يقرؤه ولم يتمكَّنوا من أدوات فهمه وآليات سبر غوره، حيث يجمع بينهم جميعاً سطحية المعرفة وإلمامهم بقشور العلم دون لبِّه، فتجد أحدَهم يؤلِّف سِفْراً كبيراً في نقد الحديث وأهله، فإذا ما ناظرته أو جادلته وجدتَ بضاعته مزجاة، وسلعته راكدة، وإنما هي قصاصات جَمَعَها من هنا وهناك، وآراء ألَّف بينها وجَمَعَها بدون وعيٍ أو فهمٍ بحثاً عن المخالفة وسعياً وراء الشهرة.

* ثانياً: سمات الحداثيين العرب:

الحداثي العربي هو الشخص الذي يأخذ بالنموذجين «المذكورين في تعريف الحداثة» أو هو المُفكِّر الذي يعمل على تطبيق مفهوم الحداثة في الواقع المعاش؛ في فكره، ومناهجه، ودراساته التاريخية والمعاصرة.

والحداثي العربي - أيضاً - صاحب أيديولوجيا(١) تقتضي قراءةَ الواقع والنصوص الشرعية وَفْقَ معطياتٍ مسبقة تعتمد على أوَّلية العقل، والشك والتفكيك، وينظر إلى نصوص الكتاب والسنة على أنها أمور فِكرية قابلة للنقد والتحوير، وفي الوقت ذاته يتعامل مع الحداثة على أنها نهايات مَعرِفية توزن

---

(١) **الأيديولوجيا**: هي المعتقدات والقِيَم العُليا التي تُحرِّك السلوك والأفكار وتُوجِّهها.

بها الحقائق، ومن هنا يقوم خطاب الحداثي على الإقصاء والحَجْب والإبعاد والتعصب لتقليد النموذج الغربي(١).

* **أبرز معالم الحداثيين العرب:**

الحداثيون العرب تتعدَّد مشاربهم وتختلف توجُّهاتهم؛ فمنهم اليساري، ومنهم اليميني، ومنهم الرأسمالي، ومنهم الاشتراكي، ومنهم الليبرالي، ومنهم الشمولي، وهم رغم هذا الاختلاف وذلك التنوُّع إلَّا أنهم جميعاً تجمع بينهم قواسم مشتركة ينطلقون منها، ويأخذون عنها، ومن أبرز معالمهم(٢):

١ ـ الاعتماد الكامل على العقل؛ بحيث يصبح المرجعية الأُولى للمعرفة والمصدر الوحيد لها، والعقل ـ في ظن الحداثيين ـ قادر ابتداءً على إنشاء المعارف وإدراك كنه الأشياء دون حاجته إلى وصايةٍ خارجية.

٢ ـ التحرر الكامل من النصوص والضوابط والقيود، والقيم والأخلاق والمعايير، وأحكام الشريعة، ومن كلِّ شيءٍ يَضَعُ ضوابط أو عراقيل أمام العقل؛ ليقول ما يشاء، ويقرأ ما يريد.

٣ ـ عجز الثقافة الإسلامية والموروث الإسلامي ـ بكلِّ مُكوِّناته بما فيها نصوص الكتاب والسُّنَّة ـ عن تقديم حلولٍ لمشكلات الواقع، أو أن تكون صالحةً للتطبيق في زماننا هذا، مما يستلزم تجاوزها.

٤ ـ محاولة تقديم نموذج ناجح لخروج الأمة العربية من تخلُّفها وتأخُّرها عن مصاف التقدُّم؛ وذلك بنبذ التُّراث القديم(٣) جملةً أو تدريجيّاً، والانخراط الكامل والتبعية المطلقة للنموذج الأوروبي، أو أخذ بعضه وترك الآخَر.

---

(١) انظر: روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، طه عبد الرحمٰن (ص٤٧).

(٢) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٣٢ ـ ٣٣)؛ الحداثة والنص القرآني، (ص٢٠)؛ إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، عبد الغني بارة (٢٦)؛ في الحداثة والخطاب الحداثي، منير شفيق (ص٤١)؛ العرب والحداثة دراسة في مقالات الحداثيين، د. عبد الإله بلقزيز (ص٥٨)؛ المشككون في ثوابت الدين، د. أحمد محمود طه مكي (ص٦٠ ـ ٦٢).

(٣) التراث القديم ـ في تعبير الحداثيين، هو: نصوص الكتاب والسُّنَّة والآثار الثابتة.

٥ ـ الانبهار بالحضارة الغربية بكامل مُكَوِّناتها، ومختلف تناقضاتها، وما أنتجته من أفكارٍ ومناهجَ وتقنيات.

٦ ـ النظر إلى التراث على أنه هو السَّبب الرئيس في تخلُّف الأمة[١] العربية وتأخُّرها.

٧ ـ النظر إلى العلاقة بين الإنسان والكون على أنها علاقة صراع وتضاد وبحث عن السيطرة لسيادة الإنسان عليه، خلافاً لنظرة التعايش والاستخلاف الإسلامية.

٨ ـ الإنسان هو الغاية، والحياة الدنيا هي المنتهى، ولا سعادة للإنسان إلَّا في الحياة الدنيا، ومادية القيم والمعايير.

٩ ـ منطلق التجديد: حيث يزعم الحداثي أنه يسعى؛ ليجدد واقع الناس، ويقدم حلولاً تُخرج المجتمع من جميع مآزقه.

١٠ ـ نبذ كل ما هو قديم، وأول ما يُنبذ من القديم هو الدين. مع أن الدين مركوز في الفطرة، فهو في الإنسان منذ بدء خلقه ونشأته.

١١ ـ إعطاء العقل قيمة مطلقة، فكل ما لا يدركه العقل أو لا يستطيع فهمه فهو مرفوض، وهذا بالطبع يشمل المعجزات.

١٢ ـ المرجعية للعمل التجريبي، فكل ما لا يخضع للعلم التجريبي لا وزن له ولا قيمة، وأول ما يطبق عليه هذا المنهج هي الغيبيات.

١٣ ـ التشكيك في ثوابت الدين باسم النقد العلمي، ومسايرة مقتضيات العصر.

١٤ ـ مساواة البشر في اقتراف الخطيئة، وعدم التسليم بالعصمة للأنبياء.

١٥ ـ عدم قبول أيِّ شيءٍ بالتسليم، فالتعليل هو ميزان القبول أو الرفض وما يستعصي على التعليل لا يؤبه به.

---

(١) المقصود بلفظ «الأمة» عند الحداثيين: هي الأمة العربية؛ بناءً على النظرة القومية، وليست الأمة الإسلامية، اقتداءً بالنموذج الغربي الذي أقام دُوَلَه على أساس القومية. انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٣٢).

١٦ ـ معاداة شرائع الدين؛ لا سيما المتعلِّق منها بالفضائل الاجتماعية، أو انتقاء ما وافق شرائع الغرب منها، أو ارتضاه الغرب.

١٧ ـ الغرب هو مقياس الحضارة والتقدم، وكل ما خالف نُظُمَ الغرب وقِيَمه وفلسفتَه فهو انحطاط وجهل وتخلُّف.

١٨ ـ تفسير السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي تفسيراً مادِّيّاً. فالأديان ـ في نظر الحداثيين ـ ما هي إلَّا ثورات اجتماعية ضد الظلم والفقر والاستبداد، ورسالات الرسل ما هي إلَّا حركات إصلاحية كغيرها من الحركات التي عرفها تاريخ البشرية، والمعجزات التي وردت في السيرة النبوية ـ بحسب مذهبهم ـ ما هي إلَّا أساطير وخزعبلات يجب أن تُنفى منها كتب السيرة.

١٩ ـ نفي القداسة عن كل ما هو مقدَّس عند المتدينين، فكتاب الله تعالى ـ عند الحداثيين ـ كتاب كغيره من الكتب، يعبثون به كيفما شاءوا، ويفسِّرونه ـ حسب أهوائهم تفسيراً مادياً وعصرياً، والأنبياء ـ في اعتقادهم ـ بشر كغيرهم من البشر ينسبون لهم من النقائص ما لا ينسبونه لغيرهم من عظماء البشر.

٢٠ ـ الإصرار على بخس منزلة العلماء في الإسلام، وعدم الاعتراف بأئمة الفقه والتفسير وأرباب السِّيَر، الذين ظهروا على مر العصور الإسلامية، من منطق أنه «لا كهنوتية» في الإسلام؛ وذلك ليفتحوا الباب على مصراعيه لكل مَنْ لم يتلق العلم الشرعي من شيوخه ليفتي في أمور الدين بغير علم.

٢١ ـ الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد، من غير الضوابط الشرعية التي وضعها علماء الدين وتلقَّتها الأمة الإسلامية بالقبول؛ ليكون لهم منفذ يسعون من خلاله إلى تحريف شرائع الدين كي يلبِّسوا على عامة المسلمين دينَهم.

المطلب الثالث

استعانة الحداثيين بالفِرَق الضَّالة للطعن في السنة

مرَّ بنا في الفصول السابقة موقف بعض الفِرق الضالة؛ كالخوارج، والرافضة، والمعتزلة، والصوفية من السُّنَّة النبوية، وعرضنا لشبهاتهم حول السنة، وفنَّدنا هذه الشبهات ورددنا عليها.

وقد **تلقَّف الحداثيون العرب آراء هذه الفِرق المنحرفة وجمعوها وأخذوا يُعيدون نشرها وترويجها في حديثهم عن السُّنَّة النبوية وبناء موقفهم منها**؛ ظانين أنهم بذلك قد وجدوا ضالَّتهم، وحصَّلوا مطلبهم، فبدؤوا أولاً بالدفاع عن هذه الفِرق وعن منهجهم، لا سيما المعتزلة التي نالت الحظ الأوفر والنصيب الأكبر من التأييد والمتابعة، فراحوا يُعلون من شأن منهجهم ويلومون في الوقت ذاته أهلَ السُّنَّة متَّهمين إياهم بالتَّحجُّر والجمود، وكان السبب الرئيس في إعلائهم شأن الفكر الاعتزالي هو الأساس الذي بنى عليه الاعتزالُ منهجه، المتمثل في تقديم العقل على النص، مما يفتح الباب واسعاً أمام الحداثيين لتأويل النصوص من جهة، ومن جهة أخرى لردِّها لمجرد توهُّم مخالفتها العقل.

ولم تكن مدرسة المعتزلة هي الوحيدة التي لاقت قبولاً واستحساناً عند الحداثيين العرب، وإنما كذلك كانت التيارات الأخرى ذات حضور كبير في فكرهم، حيث استشهدوا بآرائهم ومواقفهم واتَّخذوها دليلاً ينالون به من السُّنَّة وأهلها.

ويبدو أن أصحاب الفكر الحداثي قد تواطؤوا فيما بينهم على تفسير التاريخ الإسلامي تفسيراً ماركسيّاً قائماً على فكرة الصراع، فراحوا يدافعون عن مواقف كلِّ التيارات التي عادت السنة وأهلها، وألَّفوا في ذلك المؤلَّفات، ومنها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ كتاب: «الحركات الفكرية في الإسلام»، تأليف: بندلي جوزلي، وكتاب: «الحركات السرية الإسلامية»، تأليف: محمود إسماعيل عبد الرازق، وغيرهم ممَّن ألَّفوا في هذا الباب، وقد جمع بينهم إعلاء شأن هذه الحركات وتلك الأفكار ومهاجمتهم أهل السُّنَّة.

وبعد هذا التمهيد ـ بتأييدهم لأصحاب تلك الفِرق ـ راحوا ينتقون من أفكارهم ما يوافق منهجهم المُعادي للسُّنَّة النبوية، وسوف نعرض لذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: استعانتهم بالرافضة:

انتهج الحداثيون العرب نهج أسلافهم؛ من المستشرقين وحداثيي الغرب

بالاستعانة بالرافضة في تسويغ مشاريعهم الهدامة، وقد أخذوا من مذهب الرافضة ما يوافق رغباتهم، وعند وجود ما يخالف هذه الرغبات أو يصادمها في المذهب الرافضي؛ فإنهم يرفضونه، بل يُناصبون صاحبه العداء، فهم انتقائيون نفعيون[(١)]؛ إذ يأخذون من المذهب الشيعي ما يدعم توجهاتهم في النيل من منهج أهل السنة، مستشهدين بكلِّ شاذٍ وغريبٍ ودخيلٍ على «المنهج الإسلامي الصحيح».

وكما هي عادة الحداثيين ـ في أخذهم ما يشتهونه من المذاهب والمناهج التي تؤيد فكرهم؛ كالمذهب الرافضي ـ تجد أنهم يأخذونه من خلال المصادر الغربية والدراسات الاستشراقية؛ سواء الموسوعة البريطانية أو مؤلفات المستشرقين مباشرة؛ كما فعلوا في تلقِّيهم منهج أهل السُّنَّة!

أسباب استعانة الحداثيين بالرافضة:

من أهم الأسباب التي دعت الحداثيين إلى الاستعانة بمذهب الرافضة:

١ ـ موقف الرافضة من الصحابة:

وقف الرافضة من صحابة رسول الله ﷺ موقفاً عدائياً، وصل إلى حدِّ التكفير ـ كما مرَّ بنا ـ ووصل أذاهم إلى أهل بيت رسول الله ﷺ، وليس موقفهم من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بخافٍ على أحد.

وقد وجد الحداثيون ـ ومن قَبْلِهم المستشرقون ـ فيما شغَّب به الرافضةُ على الصحابة رضي الله عنهم وعدالتِهم مجالاً خصباً ومدخلاً واسعاً يلِجون منه للنَّيل من حديث رسول الله ﷺ؛ إذ أنَّ الصحابة رضي الله عنهم هم مَنْ رووا الحديثَ عن رسول الله ﷺ وهم مَنْ نقلوه إلى مَنْ بعدهم، فإذا زعزعتَ الثقةَ في عدالتهم، فقد نلتَ من الحديث الشريف؛ إذ بذلك ينتفي عنه وصف الصحة، ويتلبَّس به وصف الشك والرفض.

فكان الرافضة ـ عليهم من الله ما يستحقون ـ هم الباب الواسع الذي

---

(١) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٨٦).

دخل منه الحداثيون لنقض الإسناد من أساسه وقلعه من جذوره ـ هكذا سوَّلت لهم أنفسهم ـ متعلِّلين بآراء الرافضة ومواقفهم، مُبرِّرين انتسابهم إلى الإسلام.

ولا يظن ظانٌّ أنَّ الحداثيين يوافقون الرافضة في مروياتهم ويقبلونها، بل هم يرفضونها أيضاً، ولكن لمَّا كانت حربُهم ضد الحديثِ وأهلِه تعلَّلوا بموقف الرافضة، فكأنَّهم يكيلون بمكيالين ويزنون بميزانين، فينتقون من آرائهم ما يُوافق هواهم وإن كان باطلاً، ويتركون ما يُخالف هواهم ولا يلتفتون إليه.

وقد بدى هذا الموقف واضحاً من قِبَل حداثيِّ العرب، فيما ألَّفه «محمد عابد الجابري» في كتابه عن القرآن الكريم، حيث أكثر فيه من الاستشهاد بأقوال وآراء الرافضة.

وكذلك فيما ألَّفه أحد رموزهم بعنوان «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث» وهو «جورج طرابيشي»، وكأنَّ الإسلام أصبح مباحاً لكلِّ مَنْ أراد أنْ يتكلَّم فيه دون ضابط أو رابط.

٢ ـ غلو الرافضة في «التأويل الباطني»:

التأويل منهج من مناهج الحداثة يحاولون به الانقضاض على القرآن والسنة، وإعادة قراءتهما وتأويلهما واستنباط ما لم يحتملاه وما لم يقم عليه دليل، حتى إننا لنجزم أنَّ التأويل أصبح ظاهرة خطيرة غاية الخطورة، ومبعث خطورتها: هو إخراجَ النص عن مراده ومعناه إلى مرادات أخرى ومعانٍ مغايرة، فإذا كانوا قد فشلوا في زعزعة اليقين في ثبوت النص، إذاً فلتكن المرحلة التالية وهي تأويله؛ بدعوى الاجتهاد وخدمة النص، ضاربين عُرض الحائط ما استقر عليه من معانٍ ثابتة، وعلوم مستقرة، وإجماعات لخير البشر.

وقد برَّر الحداثيون موقفهم التأويلي هذا بأنهم لم يبتدعوه، بل سُبِقوا إليه، وأنه موجود في التراث، لا سيما عند الرافضة والصوفية، إذ جعلوا للنص الواحد ظاهراً وباطناً، وراحوا يتأوَّلون ويُفسِّرون ويستنبطون بآرائهم وأهوائهم.

فلم يلجأ الحداثيون للرافضة إلَّا للتوافق على «التأويل الباطني»

للنصوص، وهو ما يؤكده قول أحد دعاة الحداثة: (الظاهر والباطن لم تُستنبط عند جمع من المفسِّرين والمؤوِّلين والفقهاء وأصحاب المذاهب مثل الشيعة والصوفية من البحث في النص القرآني والحديثي، والتمعُّن فيه)[١].

٣ ـ أنَّ الرافضة خليط من الدِّيانات والفلسفات المختلفة:

نظر الحداثيون في المذهب الرافضي فوجدوه مزيجاً من الديانات السابقة على الإسلام، فعقيدة الرافضة تُشبه اليهودية؛ بالقول بالرجعة، وتُشبه النصرانية؛ في نسبتهم الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه، وأنَّ النبوة لا تنقطع، وتُشبه البراهمة؛ بالقول بتناسخ الأرواح، وتجسيم الله، والحلول، ونحو ذلك[٢].

فأراد دعاة الحداثة إثبات بأنَّ الإسلام «مزيج من الديانات السابقة» وذلك بتطبيق منهج «التاريخية»[٣]، **والتي تسير في خطَّين متوازيين**:

الأول: الادعاء بأنَّ الإسلام خليط من الأفكار والفلسفات والديانات السابقة عليه، ألَّف بينها وجمعها نبيُّنا الكريم ﷺ، مستفيداً من ظرفٍ تاريخيٍّ معيَّن.

الثاني: الادعاء بأنَّ ما جاء من تشريعات في الديانة الإسلامية، إنما جاءت مناسبة لمرحلة تاريخية بعينها، وبانقضاء هذه المرحلة التاريخية تنقضي تلك التشريعات وتصبح الضرورة ملحة بإنتاج تشريعات جديدة مناسبة للعصر الحالي وَفق معطياته وآلياته.

مظاهر تأثُّر دعاة الحداثة بالمذهب الرافضي:

من أهم مظاهر تأثر الحداثيين العرب بالمذهب والمنهج الرافضي الإثني عشري ما يلي:

---

(١) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، د. طيب تيزيني (ص٢٧٨).

(٢) انظر: فجر الإسلام، أحمد أمين (ص٤٣٧).

(٣) **التاريخية**: هو منهج بحثٍ يقوم على قراءة النَّص؛ وِفْقَ مفهومِهِ زَمَنَ تَشَكُّلِه الأوَّل، ويُطلِق عليه بعضُهم: بـ«التاريخانية».

١ ـ الطعن في القرآن الكريم، والادِّعاء بأنه مُحرَّف وناقص.

في كتابات الحداثيين العرب أو في مناظراتهم ـ غالباً ـ ما تجد أحدهم يستشهد بأقوال الرافضة في القرآن الكريم؛ حيث زعمت الرافضة وجود «مصحف فاطمة» الذي هو غائب مع المهدي، وسيعود به في آخر الزمان، وهو ثلاثة أمثال «مصحف عثمان» يعنون به: المصحف الذي بين أيدينا. فمن هنا يطعن الحداثيون في قداسة القرآن؛ بإثارة الشكوك في نصوصه، وبأنه لم يسلم من تحريف البشر، ومن طعنهم ولمزهم للقرآن الكريم: ادعاؤهم بأنهم (أمام رأيين متناقضين: الأول يقول: إنَّ النص القرآني المعروف بمصحف عثمان لا يحتوي على النص الكامل الذي نزل.. والثاني: أنه يحتوي على تلك الآيات)[١].

٢ ـ الطعن في الحديث النبوي، ورواة الأحاديث.

اتَّبع دعاة الحداثة منهج الرافضة في الطعن في الأحاديث النبوية، واتِّهام الرواة بالكذب والتدليس والافتراء على النبي ﷺ ـ كما مر بنا ـ فمن أصول مذهب الرافضة أنهم (يضربون صفحاً عن الأحاديث التي جاءت عن أبي هريرة، وعائشة، وهو قرابة نصف الأحاديث.. إنَّ الشيعة لا يؤمنون بحديث المارقين عن الدِّين، ولا الدعاة إلى الضلال المبين، ولا بحديث المنافقين كابن هند وابن النابغة)[٢].

٣ ـ الطعن في عدالة الصحابة.

والطعن في عدالة الصحابة؛ يعني: ضرورةً الطعن في الحديث النبوي جملة؛ مما يؤدي إلى نزع التقديس عنه، لعدم الوثوق بناقليه الأُوَل، ومن ثم يتم التَّوصُّل إلى نزع التقديس عن القرآن الكريم؛ لأنَّ جامعيه هم مَنْ نقلوا الحديث النبوي، ومن افتراءاتهم في ذلك قولهم: (حاشى لله أنْ تُؤمن الشيعة بأهل الضلال وتركن إلى المحال كما فَعَلَ غيرُهم؛ فاحتجُّوا بكلِّ مَنْ تشرَّف

---

(١) المأزق في الفكر الديني بين النص والواقع، د. نضال عبد القادر الصالح (ص٣٣).
(٢) نحو فقه جديد، جمال البنا (٢/ ٢٤).

برؤية النبي وإنْ كان عدوه وطريده؛ كمروان، أو كان من المُؤلَّفة قلوبهم؛ كابن أبي سفيان، أو كان من الكذابين؛ كأبي هريرة، أو كان من المنافقين؛ كالمغيرة)[١]!!

٤ ـ التعامل مع مصادر الرافضة وتعميم ما ورد فيها بأنه يُمثِّل الإسلام.

٥ ـ الطعن في النبوة، والقول في أحقيَّة عليٍّ رضي الله عنه فيها؛ عند غلاة الرافضة.

٦ ـ التوافق مع الرافضة في الغلو في إعمال العقل في النص تأويلاً بعيداً، ولو ناقض الظاهر.

٧ ـ التوافق مع الرافضة في كسر الحواجز، وإبعاد التقديس عن مقدسات الإسلام وشعائره عند أهل السُّنَّة.

٨ ـ التعامل مع معتقدات الرافضة ومواقفهم تجاه أهل السنة بأنها صحيحة وثابتة، دون انتقادٍ لها، أو تطبيقِ مناهجهم النقدية فيها.

٩ ـ رفض مسألة الإجماع، والادِّعاء بأنها سلاح بيد السلطة[٢].

* ثانياً: استعانتهم بالمعتزلة:

انتقى الحداثيون العرب من منهج المعتزلة ما يوافق توجُّهاتهم ومشروعهم الأيديولوجي، وما يتلاءم مع فكرهم؛ خاصة في مسألة العقل، وخَلْقِ الإنسان لفعلِه، والعدل، وخَلْقِ القرآن، ونحوها من المسائل التي تخدم تطلُّعات دعاة الحداثة، ولا يعني هذا أنَّ المعتزلة أصبحت مصدراً معرفيّاً للحداثة؛ باعتراف الحداثيين أنفسهم إذ يقولون: (لا يعني إحياؤنا للاعتزال أننا نقبل مواقف المعتزلة كلها.. تأييدُنا للمعتزلة للتيار العام وللحركة التاريخية، وليس للتفصيلات الجزئية في هذه النظرة أو تلك)[٣]، ومع ذلك فقد بقيت المعتزلة

---

(١) المصدر نفسه، (٢/ ٢٦).

(٢) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٨٨).

(٣) نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد (ص١٨١).

ـ في نظر دعاة التغريب ـ ضمن إطار الدائرة التراثية الأسطورية، وما زالوا مُتخلِّفين عن ركب الحداثة.

أسباب استعانة الحداثيين بالمعتزلة:

من أهم الأسباب التي دعت الحداثيين إلى اللجوء إلى المنهج المعتزلي[(١)]:

١ ـ تقديم العقل وتقديسه:

العقل مصدر أوَّلي للمعرفة عند دعاة الحداثة؛ بل له مكانة عظيمة عند بعضهم وأصبح إلهاً يُعبد من دون الله تعالى، وقد وجد الحداثيون في المنهج الاعتزالي إعلاءً من شأن العقل، وهو أوَّل مَنْ حرَّر العقل وجعله مستقلاً ومُتَّصفاً بالتحسين والتقبيح، ويُدرك كُنه الأشياء، يقول بعض دعاة الحداثة: (إنَّ أهم جماعة يمكن لعصرنا أنْ يرثها في وجهة نظرِها ـ أعني أنْ يرثها في طريقتها ومنهجها عند النظر إلى الأمور ـ هي جماعة المعتزلة التي جعلت العقلَ مبدأها الأساسي كُلَّما أشكل أمر)[(٢)].

ويصف الحداثيون الاعتزال بأنه «ثورة حقيقة» على سلطة النقل وإحلال لمكانة العقل محلَّها، فـ (الاعتزالية ثورة حقيقية، فلم يعد النقل محور المعرفة، بل صار العقل محورها .الله نفسه صار مسألةً عقلية، وتبعاً لذلك أمكن القول: لا حقيقة إلَّا بالعقل)[(٣)].

٢ ـ قولهم بخلق القرآن:

عندما قالت المعتزلة بمسألة «خلق القرآن» أرادت تنزيه الله تعالى عن الحدوث، أو إثبات قِدَم القرآن بحروفه وألفاظه، لكن دعاة الحداثة وظَّفوا مسألة «خلق القرآن» للقول بتاريخية القرآن؛ أي: أنَّ النص القرآني مُحْدَث،

---

(١) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٩٢ ـ ٩٧).

(٢) تجديد الفكر العربي، (ص١١٧).

(٣) الثابت والمتحول بحث في الاتباع والإبداع عند العرب (الأصول)، علي أحمد (أدونيس) (ص٨٦).

وقد جاء وليد ظروفه وبيئته، وَفْقَ مُعطيات الواقع الذي نزل فيه، فهو صالح للزمان الذي قيل فيه دون غيره، إذاً الحداثيون العرب حرَّفوا المسألة عن سياقها الذي أُثيرت فيه إلى سياقٍ جديد يخدم فِكرهم؛ بغية إبعاد القرآن الكريم عن واقع الحياة، وإحلال العقل البشري مكانه.

٣ ـ العدل والحرية، وخلق العباد لأفعالهم:

وجد الحداثيون في منهج المعتزلة مسوِّغاً لإبعاد عالَم الغيب عن الحياة البشرية، وأنَّ الكون كله يسير وَفق أفعال مخلوقة وبشرية، والإنسان وحده هو الفاعل الأوحد في هذا الكون، وهو حر في كل ما يقول ويفعل (فقد صار المعتزلة إلى أنَّ أفعال العباد كلها مخلوقة للعباد، والعبد هو الذي يخلق فعل نفسه خيراً أو شرّاً؛ لأن العبد عندهم مستطيع باستطاعة نفسه قبل الفعل، ولا يحتاج إلى الاستطاعة والقوة من الله تعالى.. إذاً فإنَّ ثمة فاعلية مستقلة للإنسان في العالم مستمدة من قدرته الحقيقية لا المجازية على فعله)[١].

إذاً، مبدأ الحرية من المبادئ التي ينادي بها دعاة الحداثة؛ لكي يكون قيمة عليا في المجتمع العربي على غرار المجتمعات الغربية، و(إذا ذهب المعتزلة للقول بخلق العبد لفعله تنزيهاً لله عن المعاقبة على فعلٍ لا يملك صاحبه حرية الاختيار له تطبيقاً لمبدأ العدل، فإنَّ الحداثي اقتبس هذا المبدأ وأسقطه على غير ساحته، قائلاً بحرية الإنسان شبه المطلقة وحرية العقل المطلقة بغير ضوابط ليقول ويفعل ما شاء دون قيود أو حدود)[٢].

٤ ـ عداوتهم لأهل الحديث، ورفضهم لقبول «خبر الآحاد»:

يقول أحمد أمين: (كان علماءُ الحديث من أشدِّ خلق الله كُرْهاً للمعتزلة والعكس)[٣] هكذا استغلَّ الحداثيون العرب عداوة المعتزلة التاريخية لأهل الحديث، ووجدوا في منهجهم الرافض لمنهج أهل الحديث خيرَ ملاذ للنيل من الحديث النبوي، وقد فهم دعاة الحداثة أنَّ المعتزلة تشترط لقبول الحديث

---

(١) النبوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ محاولة في إعادة بناء العقائد، علي المبروك.
(٢) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٩٤). (٣) فجر الإسلام، (ص٤٧٢).

أنْ (يكون خبراً مُجمعاً عليه؛ أي: ما أُطلق عليه فيما بعد «المتواتر»، أما الأحاديث التي لم تبلغ درجة التواتر كأخبار الآحاد فهي مطروحة)[١].

بل زاد دعاة الحداثة على ما قالته المعتزلة ـ في إعراضهم عن خبر الآحاد، وإعمال العقل في النص تأويلاً ورفضاً ـ إلى الرفض المطلق للأخبار، (وبهذه القراءة لموقف المعتزلة من قبول الأخبار الْتَقَى الحداثي مع المعتزلي ـ بالرغم مما في قراءته من مجانبة للصواب ومجانبةٍ لفكر المعتزلة نفسه ـ فلما كان المتواتر نادراً... كان مُؤدَّى هذا الموقف لدى الحداثيين الرفض المطلق للأخبار، فإذا وُجِدَ التواتر وثَبَتَ بالنَّص أشهروا في وجهه سيفَ التأويل الذي وجدوه في الفكر الاعتزالي أيضاً)[٢].

٥ ـ توسُّعهم في التأويل:

استغل الحداثيون العرب توسع المعتزلة ومغالاتهم في تأويل النصوص الثابتة؛ من الكتاب والسنة، واستخدموها بما يتوافق مع أدوات القراءة الحداثية، فدعاة الحداثة يعتقدون (أن المعارك التي خاضها المعتزلة في مجال تأويل النصوص الدِّينية ضِدَّ الحَرْفِيين لم تكن مجرَّد معارك فكرية ذات طابع نخبوي، بل كانت معارك حول صورة الواقع الاجتماعي وما يرتبط به من مفاهيم ثقافية)[٣].

٦ ـ الطعن في الصحابة رضي الله عنهم:

رفضت «الواصلية»[٤] من المعتزلة قبول شهادة الصحابة الذين شاركوا في فتنة عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، حيث قال أحدهم: (لو شَهِدَ عليٌّ وطلحةُ أو عليٌّ والزبير أو رجل من أصحاب عليٍّ ورجل من أصحاب الجمل عندي على باقة بقلٍ لم أحكم بشهادتهما؛ لِعلمي بأنَّ أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين لِعلمي بأنَّ أحدهما فاسق لا بعينه). وكذلك فَعَلَ «النَّظَّامُ»

---

(١) نحو فقه جديد، (٢/ ٢٩).

(٢) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٩٦). (٣) نقد الخطاب الديني، (ص٢١١).

(٤) **الواصلية**: هي فرقة من المعتزلة، اتَّبعت واصل بن عطاء (ت١٣١هـ).

في الصحابة وفي أخبارهم وكَذَّبَ أبا هريرة ﵁، وعنه أخذ المستشرقون، ومن بعدهم الحداثيون في طعنهم في الصحابة ﵃.

ويلحظ القارئ الكريم أنَّ منهج المستغربين من دعاة الحداثة يقوم على ارتضاء كلِّ قولٍ شاذٍ، أو مُستبعد في التاريخ الإسلامي فيه الحط من قدر الصحابة ﵃، فمنهجهم المُبهم يقوم على متابعة المعتزلة في نبذ الموروث ورفض التقليد، حيث (ينتقد المعتزلةُ طريقة السلف والفقهاء في العقائد التي تُكرِّس التقليد وتعتمد على المروي). ويرون أيضاً بأنَّ (فِرقة المعتزلة كانت أجرأ الفِرَق على تحليل أعمال الصحابة ونقدهم وإصدار الحُكم عليهم)[1]، ولهذا تابع دعاةُ الحداثة المعتزلةَ في النَّيل من قدر الصحابة، ومن ثم إسقاط عدالتهم وصولاً إلى عدم قبول حديثهم عن النبي ﷺ.

*** ثالثاً: استعانتهم بالفلسفة الإسلامية:**

يستشهد الحداثيون العرب ـ كعادتهم ـ بكلِّ شاذٍ وغريب يخدم قضيتهم ومنهجهم، ومن العجيب في الأمر أنهم اختزلوا العِلمَ الإسلامي فيما قاله الفلاسفة، وما سِواه لم يعدُّوه شيئاً؛ بل تعاملوا معه على أنه استمرارٌ للتَّبعية والتَّقليد، ومن ثم اتَّهموا الحضارة الإسلامية في العلوم المختلفة بأنها حضارة نصٍّ وتقليد، وليس فيها إبداعٌ وحرية، ومن كتاباتهم في الثناء على الفلاسفة: (ظلَّ العِلم العربي؛ عِلم الخوارزمي والبيروني وابن الهيثم وابن النفيس وغيرهم، خارج مسرح الحركة في الثقافة العربية، فلم يُشارك في تغذية العقل العربي ولا في تجديد قوالبه، فبقي الزمن الثقافي العربي هو هو... وركد هذا الزمن وتخشَّبت موجاته منذ عصر «ابن خلدون» إلى «النهضة» العربية الحديثة التي لم تتحقَّق بعد)[2]. فهم بذلك قد ألغوا أيَّ حضور للعقل العربي في التاريخ الإسلامي، وإن وُجِدَ فهو منسوب إلى الثقافات الأخرى؛ كالإغريق ونحوهم.

---

(١) فجر الإسلام، (ص٤٦٥).

(٢) تكوين العقل العربي، د. محمد عابد الجابري (ص٣٤٧).

ومن استشهادات المستغربين العرب بالفلسفة الإسلامية استشهادهم بأقاويل «الرازي» الرَّافض للنبوة؛ لقوله بأنَّ مدار المعرفة «العقل والطبيعة» وليس الغيبيات، ومن ثَمَّ لا حاجة للإنسان بالنبوة، (فقد طوَّر «الرازي» نقداً عامّاً للنبوة والدِّين على أُسس عقلية وتاريخية وأنثروبولوجية؛ ولهذا بات قريباً من تيار التنوير الأوروبي الذي استند في نقد الدِّين إلى الأُسس ذاتها... إنَّ التَّقارب بين «الرازي» وبين تيار «التنوير الأوروبي» يبدو أكثر من لافت)[١]. ولم يستشهد الحداثيون بكلام «الرازي» إلَّا لأنه التقى مع فكر التيار «التنويري الأوروبي» لا لكونه أنتج فكراً رائعاً؛ بل لأنه التقى مع «الحداثة الغربية» في نقضها للدِّين.

ومِمَّنْ استشهد به دعاة الحداثة العربية «ابن الراوندي» الذي انتقل من الاعتزال إلى التشيُّع، ثم ترك التشيُّع وانتقل إلى الإلحاد، وسبب الاستشهاد به هو اعتماده على العقل البشري في نقد النصوص القطعية اعتماداً على الشعور! (فالشعور هنا هو الذي يُدرك العالَم ويتصوَّره، ثم يُعبِّر عنه في صورة مثلٍ أو قصة أو حكاية خيالية أو أسطورة، وتُحرِّكه بواعث وغايات قَصْدية، وبهذا يكون النص من وضع الشعور)[٢]. إذاً الحداثيون يستشهدون بقول كلِّ مَنْ خرج عن الدِّين، ووافقهم في متابعتهم الحداثة الغربية، وإن كان سابقاً عليهم في التاريخ.

* رابعاً: استعانتهم بغلاة الصوفية:

من المتناقضات أن يستعين حداثيو العرب بالتصوف؛ لأنه يُعنى بما له علاقة بالروح والقلب، وليس بما له تعلُّق بأمر العقل، لكنَّ الحداثيين العرب وجدوا مُبتغاهم فيما ذهبت إليه غلاة المتصوفة، من أمورٍ تُخالف الدِّين، ومن أهم الأسباب التي دعت الحداثيين إلى اللجوء إلى غلاة المتصوفة[٣]:

(١) النبوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ محاولة في إعادة بناء العقائد، (ص١٥٦).
(٢) مدرسة تاريخ الأشكال الأدبية، د. حسن حنفي، مجلة ألف، (العدد ٢)، (١٩٨٢م)، (ص٢٩).
(٣) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٠٦ ـ ١٠٨).

أولاً: الحلول ووحدة الوجود:

أُعجب بعض دعاة الحداثة بمذهب «الحلَّاج» في مسألة «الحلول» ويُقصد بها[(١)]: حلول الذات الإلٰهية في النفس البشرية ووحدتها معها؛ لتستحيل النفسُ واللهُ شيئاً واحداً ـ تعالى اللهُ عن قولهم علوّاً كبيراً ـ وها هو أحد الحداثيين يستنكر قَتْلَ الحلَّاج صَبْراً على يد (أتباع الشعائر والطقوس الذين لا يستطيعون القبول بأنْ تتَّحد الأنا البشرية إلى مثل هذا الحد بالأنا الإلٰهية المتعالية، كان الحلَّاج يقول بما معناه: «نحن روحان في جسدٍ واحد» ولذلك اتَّهموه بالحلول)[(٢)].

ثانياً: رفض الشريعة والشعائر التعبدية:

أُعجب الحداثيون بما عند غلاة الصوفية من رفضٍ للشريعة ورفضٍ للشعائر التعبدية، بدعوى التحرر من القيود الشرعية، والتكاليف العبادية، فقد أُعجِبوا بـ (رفع التكليف عنهم في مسائل الطقوس الدينية. . . ولقد كان النص القرآني والحديثي في ذلك مِطواعاً طيِّعاً للقراءة الصوفية المعنية)[(٣)]. ومما أُعجِبوا به أيضاً (المثل العربي البارز على رفض الشريعة من أجل الحقيقة ـ أي: ما يتجاوز الشريعة ـ هو التصوف على صعيد التجربة الفكرية)[(٤)].

ثالثاً: تعاملهم بالرمز والإشارة:

ومما وافق أهواء الحداثيين في المذهب الصوفي الغالي قولهم بـ «الرمز» و«الإشارة» فهذه إشارات ورموز باطنية يتعاطها غلاة الصوفية ويفسرون من خلالها الظواهر المشاهدة، ويزعمون أنَّ لها إشارات ورموز ترمي إلى ما

---

(١) انظر: الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد، للشوكاني (ص٣٢)؛ الرد على القائلين بوحدة الوجود، علي بن سلطان الهروي (ص١٢٣).

(٢) الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، (ص١٥٨).

(٣) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٢٩٧).

(٤) الثابت والمتحول بحث في الاتباع والإبداع عند العرب (صدمة الحداثة)، علي أحمد أدونيس (ص١٨٣).

خلفها من معانٍ مخفية لا يعرفها إلَّا هم، ومَنْ نحا نحوهم من الأتباع الأوفياء من مُريدين؛ كالحداثيين العرب من أمثال «نصر حامد أبو زيد» و«محمد أركون» و«د. زكي نجيب محمود» وغيرهم(١).

وبناءً على ذلك وجد حداثيو العرب بغيتهم في «التأويلات الصوفية» من رفضٍ لظاهر النصوص وتأويلٍ لها على غير مراد الشارع الحكيم، وإنما على مراد الهوى الحداثي العربي.

رابعاً: تعدُّد أَوْجُه التأويل الصوفي للنص:

من مقولات أهل الحداثة قولهم بأنَّ النَّص «حَمَّالُ أَوْجُهٍ» يعنون به: أنه من الممكن تأويل «النص المُعيَّن» بتأويلات مختلفة وأحياناً متناقضة، فهذا المبدأ متوافق مع التأويلات الصوفية للنصوص، فيقول أحد دعاة الحداثة ـ عن التأويلات الصوفية أنها (تُبيِّن لنا مدى إمكانية التَّوسع الاحتمالية للخطاب القرآني، كما كان قد تلقَّاه خيالٌ خلَّاق؛ كخيال ابن عربي)(٢).

الخلاصة

أولاً: (إنَّ «التاريخ الإسلامي» بكامل مكوِّناته كتاب مفتوح أمام الحداثي وغيره، ينتقي منه ما يشاء ويذر ما يشاء، فالحداثي دائم البحث عن الشَّاذ والمُستَبْعَد، ودائم القراءة في هذا التراث باحثاً عمَّا يوافق هواه ويؤيِّد مذهبه، **فلا غرابة أنْ تجد استشهاداً منهم بالبهائية أو الأحمدية أو المرجئة أو الزيدية وغيرها من الفِرق الإسلامية؛** بل لا غرابة أنْ تجدهم يستشهدون ببعض مواقف أئمة الأصولية الإسلامية السابقين؛ من أمثال الشافعي ـ عدوهم اللدود بتأسيسه لأصول السُّنَّة وتثبيته النصوص ـ والغزالي صاحب «تهافت الفلاسفة» الذي

---

(١) انظر: فلسفة التأويل دراسة في تأويل القرآن عند محيي الدين بن عربي، نصر حامد أبو زيد (ص٢٦٧)؛ الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، محمد أركون (ص١٦٢)؛ قيم من التراث، د. زكي نجيب محمود (ص٥٦).

(٢) القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، ترجمة: هشام صالح (ص٣٣).

يؤرِّخ الحداثيون به فترة الانحطاط العربي، وصولاً إلى استشهادهم بشيخ السَّلفية ابن تيمية. ولا غرابة ما دام يُنتقى من كلام كلِّ واحدٍ منهم ما يُوافق منهج الحداثيين، ويتلاءم مع قراءاتهم النَّفعية المؤدلجة لأيَّة جُزئية من هذا التاريخ الطويل)[١].

ثانياً: تدور الحداثة العربية في موقفها من النص الشرعي (القرآن ـ السُّنَّة) في ثلاثة محاور، وجدوا لها ما يبرِّرها عند أصحاب الفِرق والمذاهب المنتسبة إلى الإسلام، وهذه المحاور بإيجازٍ شديد هي:

المحور الأول: التشكيك والرفض، حيث يُشكِّكون في النص المُقدَّس، بل يرفضونه كلَّه أو بعضَه، لا سيما الحديثَ النبويَّ الشريف؛ إذ أنهم قد خافوا مغبَّة رفض ثبوت القرآن الكريم؛ لما يجرَّه عليهم من ثورات لا قِبَل لهم بها، ولكنهم عمدوا إلى ترويج شبهات وتساؤلات تؤدِّي إلى الغرض ذاته مستعينين بما وُجِدَ عند بعض الفِرق لا سيما الرافضة، أمَّا مع الحديث فلم يتورَّعوا في التشكيك فيه وفي ردِّه بلا ضابط من علم إلَّا اتِّباع الهوى، وتحقيق المأرب السامي لديهم وهو تمرير المشروع الحداثي القائم على أنقاض التراث.

المحور الثاني: التأويل، ويُمثِّل الجانب الأكبر من المشروع الحداثي، لا سيما في تناولهم القرآن الكريم، حيث يطالبون بإعادة قراءة القرآن الكريم وإعادة تلقِّيه وَفْقَ معطيات جديدة ووَفْق نظريات حديثة لا تمت للقرآن بصلة، ملخَّصها ومفادها هو: التعامل مع النص القرآني أو الحديثي باعتباره نصّاً لغويّاً يتم تفسيره وتأويله وَفق معايير النقد الحديثة دون النظر إلى قائله، وهذا المحور يُشكِّل خطراً كبيراً؛ إذ إنهم يخلعون عن النص القرآني تحديداً قداسته وقدسيته.

المحور الثالث: التاريخية، التي تُعامل النصَّ معاملةَ المنتج البشري لفترة زمنية وَفْق ظروف عصرها ومقتضيات زمانها، وبما أن الزمن قد تجاوز هذه

---

(١) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١١١).

الظروف وتلك المعطيات، فلسنا مطالبين بتفعيل هذه النصوص مع قداستها، وإنما مطالبون باجتهاد وابتداع ما يُناسب عصرنا ومتطلباتنا من تشريعات وقوانين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاور الثلاثة هي مجمل ما يدور حوله الفكر الحداثي في موقفه من النص، وأنها تختلف من حداثيٍّ لآخَر فيما يرجحه منها أو فيما يسعى لتأييده ويعمل على ترويجه، فهناك مَنْ يسلك سبيلَ القراءة التأويلية ويُركِّز عليها ويجعلها جُلَّ مشروعه الفكري؛ ومنهم «محمد أركون»، وهناك مَنْ يسلك سبيلَ إنتاج تشريعات وتعريفات جديدة باعتبار تاريخية التشريعات الإسلامية؛ ومن هؤلاء «حسن حنفي» في مشروعه الفكري حول الفقه وأصوله، ومنهم مَنْ يتعامل مع النص بنزع القدسية عنه ويسعى إلى تطبيق معايير النقد اللغوي الحديث؛ ويُمثل هذا الاتجاه «نصر حامد أبو زيد».

المطلب الرابع

أساليب «الحداثيين» في الطعن في السُّنَّة

أنتجت القريحة العربية الإسلامية في ظلِّ نصوص الحديث الشريف صرحاً شامخاً، وطوداً راسخاً، تمثَّل فيما أطلق عليه العلماء اسم «علوم الحديث» التي شملت علوماً شتَّى؛ علم الإسناد، والرجال، ومصطلح الحديث، وغيرها من العلوم المرتبطة بالسُّنَّة النبوية، وقد بذلوا في سبيل ذلك النفس والنفيس، على مدار عقودٍ من الزمن، تمكَّنوا خلالها من تمييز السقيم من الصحيح؛ فحفظوا السُّنَّة وصانوها من عبث العابثين.

ورغم ذلك، لم تمنع هذه العلوم بعض المشاغبين في كلِّ عصرٍ من التطاول على السُّنَّة وأهلها، بدايةً بأهل الأهواء والزيغ من أصحاب الفِرق والمذاهب الضالة التي نشأت في مرحلة مُبكِّرة من عمر الإسلام الحنيف.

وقد مرَّ بنا موقف تلك الفِرق والمذاهب، ومنها: الخوارج، والرافضة، والمعتزلة، والصوفية، وغيرها ممَّن تابعوهم؛ مثل: الإسماعيلية، والدروز، والعلويين، والإباضية، وغيرهم، ومروراً بالمستشرقين وأعداء الدين من

أصحاب الأديان التي يُناصبون الإسلام والمسلمين العداء، وانتهاء بالعقلانيين والحداثيين العرب.

ويمثل العقلانيون العرب اتجاهاً مستقلّاً بذاته عن الحداثيين؛ إذ إنهم وبالرغم من تلاقيهم في كثير من الأفكار والآراء إلَّا أنهم يختلفون في المنطلقات والغايات.

فالعقلانيون العرب، تأثروا ـ بداية ـ بمذهب المعتزلة، حيث اطَّلعوا عليه وخبروه خبرة تامة، وقد انبهروا بآرائهم فيما يتعلَّق بإعلاء شأن العقل وتقديمه على النقل، بل جعلوه حاكماً على النص، فكان التأويل وكان الهجوم على الإسناد وعلوم الحديث، وكان رد خبر الآحاد وعدم الأخذ به، وغير ذلك ممَّا ذهبوا إليه، فتأثَّر العقلانيون العرب بآرائهم وقاموا بإحياء تراثهم المندثر ونشره والترويج له.

كما تأثر العقلانيون العرب بالصدمة الفكرية التي وقعت للشرق عامة ولهم خاصة، بعد مجيء الاستعمار وطَرْقِه أبواب الشرق والاتصال بالغرب والترحال إليه، والاطلاع على ما وصل إليه من تقدُّم وازدهار، بينما هم في تخلُّفٍ وانهيار؛ فأرادوا أن يلحقوا بركب التقدُّم والتحضُّر، ظانين أن السبيل هو متابعتهم فيما عندهم وإعمالهم العقل، والعقل فقط، فكان تعاطيهم للتراث وموقفهم من الحديث وأهله.

ولكنهم ورغم ما تبنَّوه من أفكار وما روَّجوا له من آراء، إلَّا أنهم كانوا يدَّعون رغبتهم في الإصلاح، وأنهم إنما يخدمون الإسلام والسُّنَّة النبوية المشرفة، فهدفهم المعلن كان نبيلاً.

ويمكن القول إنَّ العقلانيين العرب كانوا أوَّلَ بذرة للحداثة العربية؛ لأنَّ أصحاب التيار الحداثي دائماً يتحدَّثون عنهم وعن آرائهم، وكثير من الأحيان يعتبرون أنفسهم امتداداً لهم، لا سيما أصحاب التيار الحداثي المصري.

ولكن في الوقت ذاته لا يمكن بحال اعتبار الحداثيين العرب جزءاً من العقلانيين رغم تشابههم في كثير من الآراء والأفكار، فالتيار الحداثي العربي يُمثِّل تياراً مُستقِلاً، بأدوات وأفكار وآراء وأصول وجذور خاصة، مستمدة

معظمها من الفلسفة الغربية والحداثة الغربية، وكذلك فإن موقفهم من التراث العربي موقف عدائي؛ حيث يريدون نقضه وهدمه، ثم البناء من جديد، بعيداً عن هذا التراث الذي يصدُّهم عن سبيل التقدُّم والرُّقي بزعمهم.

كما يُلاحَظ على التيار الحداثي العربي غزارة إنتاجه الفكري وامتداده على مدار العالم العربي من شرقه إلى غربه، في حركة نشطة ومتصاعدة، حتى يمكن القول إنَّهم كوَّنوا فيما بينهم مدرسةً فكريَّةً وتيَّاراً فلسفيّاً.

ولذا نالت السُّنَّة النبوية القسط الأوفر من الهجوم والحرب المعلنة، وتعدَّدت أوجه الهجوم وأساليب الطعن في السُّنَّة النبوية، وجملة أساليب «الحداثيين» في الطعن في السُّنَّة ما يلي:

* الأسلوب الأول: نفي صفة الوحي عن السنة.
* الأسلوب الثاني: إنكار المكانة التشريعية للسُّنَّة.
* الأسلوب الثالث: إنكار الثبوت التاريخي للسُّنَّة.
* الأسلوب الرابع: نفي عدالة الصحابة.
* الأسلوب الخامس: رفض منهج أهل الحديث النقدي.
* الأسلوب السادس: نقد متون الأحاديث.
* الأسلوب السابع: نقد السنة بعرضها على القرآن.
* الأسلوب الثامن: إنشاء ضوابط «غَرِيبة وشاذَّة» في نقد السُّنَّة.
* الأسلوب التاسع: الاستشهاد بالضعيف والموضوع.

* الأسلوب الأول: نفي صفة الوحي عن السُّنَّة:

وقف دعاة الحداثة من السُّنَّة النبوية وكونها وحياً من عند الله تعالى مواقف متعدِّدة؛ لكنها جميعاً تُعَبِّر عن موقف رافضٍ لاعتبارها وحياً من عند الله تعالى؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى الدعوة إلى التعامل معها تعاملاً لغوياً وتلقِّيها تَلَقِّياً بشرياً وَفْق مفاهيم ومعايير النقد الحديث[1]:

---

(١) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١١٩).

١ ـ **فمنهم مَنْ يتبنَّى القولَ ببشرية النصوص الدِّينية**: (النصوص الدِّينية نصوص لغوية، شأنها شأن أيَّة نصوصٍ أُخرى في الثقافة، وأنَّ أصلها الإلٰهي لا يعني أنها في درسها وتحليلها تحتاج إلى منهجيات ذات طبيعة خاصة تتناسب مع طبيعتها الإلٰهية.. هنا نتبنَّى القول ببشرية النصوص الدِّينية)(١)، وهم في دعواهم هذه لا يُفرِّقون بين القرآن والسُّنَّة؛ وإنما جمعوا بينهما باعتبارهما نصوصاً لغوية، ويجب إخضاعهما ـ في الدرس والتحليل والتأويل ـ لأدوات ومناهج اللغة؛ سواء أُنتِجت هذه الأدوات قديماً أو وُضِعَت حديثاً، ولعل من أخطر ما يُروِّجون له ويحاولون تطبيقه من مناهج النقد الحديث هي نظرية التَّلقِّي، وما تفرَّع عنها من مفاهيم ومصطلحات؛ كالإبداع الموازي، وموت المؤلف، وغيرها، التي لا يسوغ بحال من الأحوال استعمالها وتطبيقها على النصوص المقدَّسة، فلا يجوز أن نفصل النَّص المُقدَّس عن قائله؛ وهو الله ﷻ، وعن مُبلِّغه؛ وهو النبي ﷺ، وهو أعلم خلق الله بمراد الله تعالى.

٢ ـ ومنهم **مَنْ يُصرِّح بأنَّ الحديث النبوي ليس وحياً مُنزَّلاً**، ثم يستدل على ذلك بأن السُّنَّة لا تُقرأ في الصلاة ممَّا يدلُّ على بشريَّتها، وانتفاء صفة الوحي عنها: (الحديث النبوي ليس وحياً مُنزَّلاً، ولو كان كذلك لأصبح مَتْنُه قُرآناً يقرأه المسلمُ عند أدائه فروضَ صلاته)(٢)، وهذا دليل على قصور فهمهم؛ إذ إنهم لم يستوعبوا أنَّ نصوص السُّنَّة النبوية وحي من عند الله تعالى بمعناها، وإنما الذي صاغها وعبَّر عنها بلغته وبلاغته هو الرسول ﷺ، والدليل على ذلك: الأحاديث المُفسِّرة للعبادات، التي أجملها القرآن الكريم وفسَّرتها السُّنَّة النبوية، فالعقل يقتضي أنَّ تفاصيل العبادات والفروض ليست اجتهاداً من النبيِّ ﷺ، وإنما أوامر توقيفية من الله تعالى، فمن أين أتى بها الرسول ﷺ لو لم تكن السنة وحياً من عند الله تعالى.

---

(١) نقد الخطاب الديني، (ص٢٠٨).

(٢) جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، زكريا أوزون (ص١٤).

٣ ـ ومنهم مَنْ يُثبت القداسة للقرآن والأحاديث القدسية، وما عدا ذلك فهو إنتاج بَشَري غير مُلزم: (ليس هناك ما هو مقدَّس إلَّا كلمات الله المُباشرة من كتابه الحكيم، وما بلَّغه عنه رسولُه الكريم، أمَّا عدا ذلك فإنتاج بشري نستفيد منه ونستشيره ولكنه غير ملزم)[١]، وهذا الموقف ممَّا يُلَبِّس على الناس؛ إذ إنهم يُثبِتون القداسة للقرآن الكريم وللأحاديث القدسية، وربما يظن ظان أنهم أكثر اعتدالاً من غيرهم، وهذا خطأٌ جسيم؛ إذ إنهم أثبتوا القداسةَ لجزءٍ من الوحي، ثم نزعوا القداسة عن باقي الوحي، وفي نزعهم لهذه القداسة هَدْمٌ لما ادَّعوا تقديسَه ابتداءً؛ إذ لا يُفهم ولا يُفسَّر ولا يُعرف مُرادُه إلَّا من خلال ما يُحاولون نزع القداسة عنه، فكيف لهم أنْ يفهموه؟! إنهم يهدفون إلى تأويل القرآن وتفسيره وإخضاعه وَفْقاً لأهوائهم وتحقيقاً لمآربهم، والسَّدُّ المنيع الذي يحول بينهم وبين ذلك هي السُّنَّة النبوية، فلا بد إذاً ـ حسب مفهومهم ـ من التخلص منها وتنحيتها جانباً.

٤ ـ ومنهم مَنْ يقول بثبوت منطوق النَّص، وتحرُّك مفهومه: (النص الديني في القراءة الحداثية ثابت من حيث منطوقه متحرِّك من حيث مفهومه، فلا مدلول له إلَّا ما يضعه البشر من مدلولات وَفقاً لأفهامهم الخاصة، فهو قابل للتغيير قبولاً ورفضاً، والمصدر الإلٰهي للنصوص الدينية لا يُخرجها عن هذه القوانين؛ لأنها «تأنسنت» منذ تجسَّدت في التاريخ واللغة وتوجَّهت بمدلولها إلى البشر في واقع تاريخي محدَّد)[٢]، وهذا الاتجاه القائل بتاريخية النصوص الدينية لا يهدف إلَّا إلى تعطيل هذه النصوص، فهو يُثبِت قدسيَّتها، ويُثبت ما فهمه منها السابقون، ولكنه في الوقت ذاته يدعو إلى القول بأنهم فهموها وَفق معطيات عصورهم ووَفق مقتضيات واقعهم هم، فهي مناسبة للظرف التاريخي الذي عاشوه وعايشوه، ولكننا لسنا ملزمين أنْ نعيش وَفق أزمانهم وحسب عصورهم، لا سيما مع التطور الواضح في الحياة وآلياتها.

---

(١) السياسة بين الحلال والحرام أنتم أعلم بأمور دنياكم، تركي الحمد (ص٧٨).

(٢) القراءة الحداثية للسُّنَّة النبوية وضرورة تأسيس أجرومية لفقه البلاغ النبوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، (ص١٦).

وهنا لنا وقفات مع هذا الاتجاه، وهي:

أولاً: هذا الاتجاه قَرَنَ بين الاجتهاد وبين الأحكام، فما لا شكَّ فيه أن الاجتهاد مستمر إلى قيام الساعة؛ وذلك ليستوعب ما يستجد من قضايا ومن إشكالات، ليقدم لها الحلول الشرعية المنضبطة بضوابط الشرع.

ثانياً: القول بتاريخية النصوص دعوة خطيرة تُمثِّل اتِّهاماً خطيراً للإسلام، فتنفي عنه صفة العالمية؛ إذ كيف يصبح عالميّاً وقد نزل لظروف بعينها لا تنطبق على ما سواه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنفي عنه صفة آخِر الرسالات، إذ أنه بهذا الشكل يفتقر إلى الكمال، ففيه قصور؛ لعدم استيعابه ما تبقَّى من عمر الإنسان على الأرض.

٥ ـ ومنهم من يرفض تفسيرَ أهلِ السُّنَّة للآيات الدالة على أنَّ السُّنَّة وحي؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤] **ويؤوِّلها ويقرؤها قراءةً حداثية**: ويزعم أنه (لا علاقة للسُّنَّة بالحكمة أو الوحي، وأنَّ فَهم الآيات على هذا الشكل فَهمٌ ظاهر يُشبه ما ذهب إليه أهل الظاهر من فَهم الآية: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] فوقعوا في التشخيص تعالى الله عمَّا يقولون)[١]، والسؤال المُوجَّه له ولمن على شاكلته: إذا لم تكن هناك علاقة للسُّنَّة النبوية بالحكمة أو الوحي، فما المقصود إذاً من الآية؟! وإذا لم نُفسِّر الآية بالآيات من القرآن، فما المقصود إذاً بالحكمة؟! ومَنْ هو صاحبُها؟! وأين هي؟!

٦ ـ ومنهم مَنْ ينفي صفة الوحي عن السُّنَّة بدليل عدم كتابة النبي ﷺ لها، ونهيه عن ذلك، ويرفض قوله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ[٢]»[٣]: بدعوى أنه (من أغرب ما قذفته الرواية في سَيْلِها؛ لأنَّ النبي إذا

---

(١) دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع، الدكتور المهندس محمد شحرور (ص٢٣٣).

(٢) **(وَمِثْلَهُ مَعَهُ)**: أراد بذلك السُّنَّة التي أُوتي. انظر: صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٣٥٨).

(٣) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٣٠)، (ح١٧٢١٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٤). =

كان قد أوتي مِثلَ الكتاب، أو مِثلَ القرآن، فمعنى ذلك أنه قد أوتي بذلك ليكون تماماً على القرآن وإكمالاً له لبيان دينه وشريعته، وإذا كان الأمر كذلك فَلِمَ لَمْ يُعنَ النبي بكتابة هذا المِثْل في حياته عندما تلقَّاه عن ربه كما عُنِيَ بكتابة القرآن؟ ولِمَ لَمْ يجعل له كُتَّاباً يُقيِّدونه عند نزوله كما جعل للقرآن كُتَّاباً؟)[١] **والرد على هذه السؤالات كما يلي**:

أولاً: من الثابت أنَّ النبي ﷺ كان له كتبةٌ للوحي، يكتبون ما ينزل عليه من ربه من آيات القرآن الكريم، وقد ثبت عنه ﷺ النهي عن كتابة شيء غير القرآن الكريم، كما ثبت عنه الأمر بكتابة ما يصدر عنه ﷺ؛ كما في حديث عبد اللهِ بن عَمْرٍو رضي الله عنهما، قال: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ، أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ في الْغَضَبِ وَالرِّضَا؟! فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ! فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إلى فِيهِ، فقال: «**اكْتُبْ فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ**»[٢]. فلماذا اجتُزِئَتْ الروايات، وأخذتم ما يناسبكم وتركتم ما يُخالفكم؟! فهذا الانتقاء يُخالف الموضوعية العلمية التي تدَّعون التزامها.

ثانياً: القرآن الكريم كلام الله تعالى، لا يجوز أن يُستبدل فيه حرف مكان حرف أو أن تُقدَّم آية على أُخرى، أو أن يتغيَّر موضع سورة من سورة بالتقديم أو التأخير، فهو توقيفي في الحروف والكلمات والآيات والسور بنفس الترتيب، ولا تجوز روايته بالمعنى وإنما بنصِّه ولفظه؛ لذا كان الشُّغل الشاغل هو تدوين القرآن الكريم كما هو وكما أُنزل على رسول الله ﷺ حفظاً له وصيانة له.

أمَّا السُّنَّة فتختلف عن القرآن الكريم، فهي وإن كانت وحياً من عند الله

= وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٧)، (ح٤٦٠٤).

(١) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٥١).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٢/ ١٦٢)، (ح٦٥١٠)؛ وأبو داود، (٣/ ٣١٨)، (ح٣٦٤٦). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤٠٨)، (ح٣٦٤٦).

تعالى، إلَّا أنها ليست وحياً باللفظ التوقيفي، وإنما بالمعنى، وأمَّا الصياغة، فمن عند رسول الله ﷺ، وتجوز روايتها بالمعنى.

وليس هناك من أهل الإسلام قديماً وحديثاً مَنْ ساوى بين القرآن والسنة إلى حدِّ التَّطابق، فالسنة هي المصدر الثاني للتشريع، وهي في المنزلة التالية للقرآن الكريم، وقد استمدَّت قدسيَّتها وأهميَّتها من القرآن الكريم، باعتبارها الشارحة له والمفسِّرة لأحكامه، وأمَّا عن حفظها وتدوينها وصيانتها؛ فالأحاديث التي تحثُّ على حفظها وتبليغها أكثر من أن تُحصى، ومن ذلك قوله ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هو أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيسَ بِفَقِيهٍ**»[١]. أليس في هذا التوجيه النبوي بحفظها وتبليغها ما يوحي بعنايته ﷺ بها وبحفظها؟

٧ ـ ومنهم **مَن يدَّعي بأنَّ السنة تجربة بشرية محضة خاضها النبيُّ ﷺ؛ فزعم بعضهم أنَّ السُّنَّة إلهام بشري، وحديث نفسٍ**، ولا ترتقي أنْ تكون وحياً ربَّانيّاً: بل (كلُّ ما اختزنه محمد في ذاكرته سيرجع عن طريق الوحي في حالة الإيحاء الداخلي، عن طريق الصوت الداخلي الملهم في فترات الانحطاط والذي اعتبَرَه محمد بكلِّ حماسٍ وحياً إلهياً من الخارج)[٢].

ولم يقف أصحاب هذا القول عند حدود السُّنَّة النبوية والقول ببشريَّتها، وإنما تجاوزوها إلى القرآن الكريم، ونفي صفة الوحي عنه، واعتباره تأليفاً من عند النبي ﷺ.

وزعم بعضهم **أنَّ القرآن من صُنع النبي ﷺ؛ بسبب تجربته البشرية**، ومخالطته ومعاشرته لبني قومه، واستفادته من الأقوام السابقين والأديان السابقة، وسفره المُتعاقب في رحلات التجارة إلى الشام، وإقامته بالشام

---

(١) رواه أبو داود، (٣/ ٣٢٢)، (ح٣٦٦٠)، والترمذي، (٥/ ٣٣)، (ح٢٣٥٦) وحسنه. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٤١١)، (ح٣٦٦٠).

(٢) تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، (ص١٥٥).

مُتَتَلْمِذاً على يدي رهبانها وأحبارها[١].

وزعم بعضهم **انتفاء الوحي عن السُّنَّة؛ بتعظيم صفات النبي ﷺ البشرية القيادية**: و(للتأكيد على بشرية السُّنَّة يذهب بعض الحداثيين إلى تعظيم صفات النبي ﷺ، فهو الشَّخصية الفذَّة والقائد العظيم، والمُفكِّر المبدع، والعبقري الفيلسوف، والعالِم واسع الاطلاع، والمُشرِّع المُتَمرِّس، والأديب الذي لا يُضاهى، فهو الأعلى منزلةً بين البشر والأعلى قامةً، والأكثر معرفةً بأديان وشعائر الأقوام الآخرين والأمم السابقة وعباداتها... إلخ[٢]، هذه الأوصاف وغيرها الكثير التي تندرج تحتها عبارات المستشرقين التَّبجيلية لشخص محمدٍ ﷺ، وأنه أعظم البشر وأعظم قائدٍ عبر التاريخ... وغيرها من الصفات البشرية مُتجنِّبين ذِكر صفة الوحي أو النبوة عنه ﷺ... فهذا المدح في حقِّه ﷺ وإنْ كان غيرَ مرفوضٍ من حيث المبدأ؛ لكنه مردود مرفوض من حيث المآل والمَغْزَى الرَّامي لإبعاد صفة الوحي عنه)[٣]، وممَّا لا شك فيه أن الحداثيين العرب لم يختلقوا هذه الأقوال ولم يبتدعوها، وإنما أعادوا إحياءها من جديد، فحتى في عصر النبي ﷺ يُسجِّل لنا القرآن الكريم أقوال مَنْ عادوه ورفضوا اتِّباعه، فقال تعالى عنهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَۖ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ۝٤ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ۝٥﴾ [الفرقان: ٤ ـ ٥]؛ وقوله سبحانه: ﴿بَلۡ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ بَلۡ هُوَ شَاعِرٞ فَلۡيَأۡتِنَا بِـَٔايَةٖ كَمَآ أُرۡسِلَ ٱلۡأَوَّلُونَ ۝٥﴾ [الأنبياء: ٥].

---

(١) انظر: العلمنة والدين، محمد أركون (ص٤٦)؛ تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، هشام جعيط (ص١٥٠)؛ النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص١٠٣).

(٢) انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، (ص٨٤)؛ نزعة الأنسنة في الفكر العربي جيل مسكويه والتوحيدي، محمد أركون، ترجمة: هشام صالح (ص٥٤١)؛ السيرة النبوية الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط (ص٤٦)؛ السُّنَّة والإصلاح، عبد الله العروي (ص١١٤)؛ الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة (ص٢٩٦).

(٣) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٢٦).

فمثل هذه الأقوال ممَّا لا ينظر فيها، ولا يلتفت لها؛ لأنها مسألة إيمانية بحتة، فمهما ادَّعى الحداثيون اتصالهم بالدين ومهما ادَّعوا إسلامهم، فلا يمكن أن يُسلَّم لهم بذلك ما داموا يُشكِّكون في ثبوت القرآن الكريم وكونه كلام الله الموحَى به إلى نبيِّه الكريم محمد ﷺ.

ولكن ما يجب النظر إليه والرد عليه هو خلع صفات العظمة والعبقرية على نبيِّنا محمد ﷺ، وهذا الأمر مردود عليه من قديم، فقد فطن له العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه في فتح مكة، عندما صعد هو وأبو سفيان الجبل؛ فرأى أبو سفيان جيشَ النبيِّ ﷺ؛ فقال: سبحان الله، يا عباس! مَنْ هؤلاء؟ قال: هذا رسول الله ﷺ في المهاجرين والأنصار، قال: ما لأحد بهؤلاء قِبَلٌ ولا طاقَةٌ، واللهِ، يا أبا الفضل! لقد أصبح مُلْكُ ابنِ أخيك الغداةَ عظيماً، قال العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: يا أبا سفيان! إنها النبوة، قال: فنعم إذن[١].

ونحن نرد عليهم جميعاً: إنَّ كل عظمة حقَّقها النبي ﷺ وكلَّ منزلة وكلَّ فضل وكلَّ نبوغ مردُّه إلى النبوة والرسالة، فما كان لمحمدٍ ﷺ أنْ يصل إلى ما وصل إليه إلَّا بالنبوة الرسالة، وقد عاش ﷺ أربعين سنة قبل الرسالة لم يكن يقرأ ولا يكتب ولم يكن قائداً ولا رئيساً إلَّا ما اشتهر عنه من صفات خُلُقية حميدة، وهي بمثابة الإعداد الإلٰهي المُسبق للرسالة. فما ظهرت دلائل نبوغه وعبقريته إلَّا مع الوحي ومع الرسالة، فمَنْ قال بعبقريته وعظمته وقيادته، فلا بد أن يقرنها بإقرارٍ آخر، وهو الإقرار برسالته ونبوته ﷺ.

٨ ـ ومنهم مَنْ يطعن في شخص النبي ﷺ بسبب اليتم؛ لنفي التقديس عن السُّنَّة: فيزعم أنَّ (قصة امتناع المراضع عن أخذ محمدٍ بسبب يتمه قصة أشهر من أنْ تُنكر، ولم تأخذه حليمة إلَّا لأنها لم تجد سواه. اليتيم في مثل هذا المجتمع القائم على العصبية كان يُعاني دون شكٍ إحساساً طاغياً بالإهمال والضياع)[٢]. والمحصِّلة النهائية لهذا الافتراء تُوصل إلى أنَّ إهمال المجتمع

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام، (٢/ ٤٠٤)؛ دلائل النبوة، للبيهقي (٥/ ٦٩).

(٢) مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد (ص٦٧).

للنبي ﷺ في طفولته ـ بسبب يُتمه ـ؛ جعله شخصاً ناقماً على المجتمع والناس، فتنتفي القداسة عن السُّنَّة النبوية؛ لذا كان بعضهم يُشكِّك في السُّنَّة النبوية ويزعم أنها (ادِّعاءات نبوية)[١].

وبعضهم **يطعن في النبيِّ ﷺ بسبب أُميَّته**، فيقول: (كان رسول الله ﷺ أميّاً ورسولاً للأميين، فما كان يخرج في شيء من حياته الخاصة والعامة ولا في شريعته عن أصول الأمية ولا عن مقتضيات السذاجة... فلعل ذلك الذي رأينا في نظام الحكم أيام النبي ﷺ هو النظام الذي تقضي به البساطة الفطرية)[٢].

والسؤال الموجَّه لهؤلاء الطاعنين في شخص النبي ﷺ واتهامهم له بالحقد على المجتمع والنِّقمة عليه، أين هذا الحقد وتلك النِّقمة عندما دخل النبيُّ ﷺ مكةَ فاتحاً منتصِراً؟! ألم يكن من حقه ـ لو كان تحليلهم لشخصيَّته صحيحاً ـ أن ينتقم منهم جراء ما فعلوه؟!

ولكن العكس ما حدث، فقال لهم: «**اذهبوا فأنتم الطلقاء**»، أقول لِمَنْ يحتجُّ بقصة امتناع المراضِع عن أخذه ﷺ وشهرتها: هذه القصة أيضاً أشهر من أن تُنكَر، وغيرها الكثير من قصص حلمه وعفوه وصفحه، والتي تدل على سمو أخلاقه، ورقي أدبه، وسلامة صدره، وبُعدِه كلَّ البُعد عن كلِّ مظاهر الحقد أو الانتقام.

أمَّا مَن ادَّعى سذاجة النبي ﷺ وأُميَّته، فأقول له: لن أناقشك في نظام الحكم الإسلامي الفريد، ولا في تجربة النبي ﷺ الرائعة، ولكن أقول لك: أليس من العدل والموضوعية عند تقييم نظامٍ مَّا؛ أنْ يكون التقييم وَفْقَ ظروف عصره، فالتجارب إنما تُقيَّم في وسطها التاريخي والمكاني، ولا يجوز أنْ نُقيِّم

---

(١) الأختام الأصولية والشعائر التقدمية مصائر المشروع الثقافي العربي، علي حرب (ص ١٠٦).

(٢) الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، علي عبد الرزاق (ص٦٢).

تجربةً في القرن الأوَّل مثلاً بتجربةٍ في القرن العشرين، مُتَّهمين الأُولى بالتخلُّف والبساطة والسَّذاجة، فهذا ما لا يقبله العقل الصحيح، ولا البحث العلمي المُنصِف المحايد، ولكنه الهوى الذي يتحكَّم في أصحابه فيَخرُج بهم عن الصواب إلى الخطأ لا محالة.

* الأسلوب الثاني: إنكار المكانة التشريعية للسُّنَّة:

إنَّ الحرب على السُّنَّة النبوية هي حرب تدريجية، وفي الوقت ذاته هي حرب شاملة، فلا تترك ثغرةً إلَّا وتُحاول الولوجَ منها والغارةَ من خلالها على السُّنَّة النبوية، في محاولة بائسة ويائسة للنَّيل منها وهدمها، فهم ابتداءً حاولوا نفي قدسيتها وكونها وحياً من عند الله تعالى، فاستجاب لهم مَن استجاب، واغترَّ بهم مَن اغتر، ولكن هناك مَن رفَضَ هذا القولَ وردَّه، فدخلوا من بابٍ آخر؛ لِيَسْتَمِيلوا أُناساً آخرين، فكان الباب هو إنكار مكانتها التشريعية، وقد اتَّبعوا أساليب مختلفة؛ لتحقيق هدفهم، فمن أساليب الحداثيين العرب في إنكار المكانة التشريعية للسُّنَّة النبوية ما يلي[1]:

١ ـ منهم مَنْ يزعم أنَّ حُجيَّة السُّنَّة وُضِعَتْ مُتأخِّراً من قِبَل الشافعي، مع رفض الصحابة لهذه الحُجِّية:

ذهب كثير من الحداثيين العرب إلى أنَّ السُّنَّة لم تكن حُجَّة عند المسلمين الأوائل حتى أسَّسَ حجِّيَّتَها الشافعي بتفسيره «الحكمة» في القرآن بأنها «السُّنَّة النبوية» ثم ساق الشافعي في كتابه «الرسالة» و«الأم» الأدلة لإثبات حجيَّتها، ويُخالفه في هذه الحُجيَّة فريق معتبر من الصحابة واعتبروها بأنها تجربة بشرية محضة[2]، (فإذا مضى البعض يؤسِّس لحضور سنة النبي بوصفها اجتهاداً يعكس حدود خبرة النبي وواقع تجربته، وهو التصور الذي سوف يبلغ

---

(١) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٣٣).

(٢) انظر: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص١١٦)؛ إشكاليات العقل العربي، جورج طرابيشي (ص٦٥)؛ الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد (ص٥٣).

بالبعض من الصحابة أنفسهم، حدود إمكان تجاوزها، فإنَّ الشافعي قد مضى في المقابل إلى تثبيت هذا الأصل كأصلٍ مُطلَق)[١].

ونحن لا ندري مَنْ يقصدون بالصحابة الذين رأوا عدم حجيَّة السنة؟! ومن أين لهم بآرائهم تلك؟! وما هي مصادرهم في ذلك؟!

وقد أجمعت أمة الإسلام قاطبة ـ من الصحابة ﷺ والتابعين والأئمة المجتهدين، وسائر علماء المسلمين ـ على حجية السُّنَّة ووجوبِ العمل بها، والتحاكم إليها، والسَّير على هديها في كل جوانب حياة المسلمين؛ بل لم نجد إماماً من الأئمة المجتهدين يُنكر الاحتجاج بها، والعمل بمقتضاها إلَّا نفراً ممَّنْ لا يُعتدُّ بخروجهم على إجماع المسلمين من الخوارج، والروافض ومَنْ نحا نحوهم وشذَّ شذوذهم في هذا العصر[٢].

ومن الثابت تاريخيّاً أنَّ الإمام الشافعي رحمه الله جاء مُتأخِّراً عن الإمامين الجليلين: أبي حنيفة ومالكٍ ـ رحمهما الله ـ، وكذلك الإمام الليث بن سعد رحمه الله، وعن علماء المدينة السبعة، وكلُّهم مُجمِعون على حجية السُّنَّة النبوية والعمل بها، وليس الإمام الشافعي ـ كما يدَّعون ـ هو مَنْ أسَّس حجية السُّنَّة، وغاية ما هنالك أنه أوَّل مَنْ أسَّس لعلم أصول الفقه؛ كعلمٍ مُستقل، وإلَّا فهو موجود في ممارسات الفقهاء من قبله، وإنما هو أوَّل مَنْ جمع وصنَّف ووضعه في إطار علمٍ مستقل.

وهناك فَرْقٌ بين علم أصول الفقه، وبين تدوين علم أصول الفقه؛ فعِلمُ أصول الفقه كان موجوداً في أذهان العلماء من الصحابة والتابعين، ونشأ مع نشأة الفقه نفسه؛ لأن استنباط الأحكام مُتوقِّف، والصحابة ﷺ كانوا يعملون بمقتضى أصول الفقه في معرفة الأحكام الفقهية، ولكنهم لم يُدوِّنوه، فهم لم يقولوا بالحقيقة، والمجاز، وبدلالة العبارة، ودلالة الإشارة، وغيرها من مسائل أصول الفقه، لكنهم كانوا يعملون بمقتضى الحقيقة، والمجاز، ويعملون

---

(١) ما وراء تأسيس الأصول مساهمة في نزع أقنعة التقديس، (ص٨٧).

(٢) انظر: السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (١/ ٤٨١)؛ السُّنَّة النبوية حجية وتدويناً، (ص١١٢).

بمقتضى دلالة العبارة، ودلالة الإشارة، فعِلْمُ أصول الفقه كان مُستقرّاً في أذهان الصحابة ﷺ، ولكنهم لم يُدوِّنوه، وقواعد علم أصول الفقه كانت مرعيَّة في اجتهاداتهم.

إذاً يُعتبر الإمام الشافعي رحمه الله أوَّل مَنْ دوَّن في علم أصول الفقه، وكَتَبَ فيه بصورة مُستقِلَّة، وجَمَعَ مسائله في كتابٍ له سمَّاه «الرسالة» تكلَّم فيه عن القرآن الكريم وبيانه للأحكام، والسُّنَّة النبوية وبيانها للقرآن، والإجماع، والقياس، والناسخ والمنسوخ، والأمر والنهي، والاحتجاج بخبر الآحاد، وما يكون حُجَّة من الأحاديث وما لا يكون، والخاص والعام.

وكان سلفنا الصالح يستمسكون بالسُّنَّة ويهتدون بها، ويحثون على العمل بها، ويُحذِّرون من مخالفتها، ويعتبرونها مكمِّلة للقرآن العظيم وشارحةً له، وإن تعذَّر العثور على الدليل في القرآن الكريم، أخذوه من السُّنَّة ولا يتجاوزونها إلى غيرها إنْ كان الدليل فيها، وممن نقل الإجماعَ على حجية السُّنَّة الإمام **الشافعي** رحمه الله، إذْ يقول: (**أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ**: على أَنَّ من اسْتَبَانَتْ له سُنَّةُ رسول اللهِ ﷺ لم يَكُنْ له أَنْ يَدَعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ من الناس)[١].

وقال أيضاً: (لم أَسْمَعْ أَحداً ـ نَسَبَهُ الناسُ أو نَسَبَ نَفْسَهُ إِلَى عِلْمٍ ـ يُخَالِفُ في أَنْ فَرَضَ اللهُ ﷻ اتِّبَاعَ أَمْرِ رسول اللهِ ﷺ، وَالتَّسْلِيمَ لِحُكْمِهِ، بِأَنَّ اللهَ ﷻ لم يَجْعَلْ لأَحَدٍ بَعْدَهُ إِلَّا اتِّبَاعَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَوْلٌ بِكُلِّ حَالٍ إِلَّا بِكِتَابِ اللهِ أو سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنَّ ما سِوَاهُمَا تَبَعٌ لَهُمَا، وَأَنَّ فَرْضَ اللهِ تَعَالَى عَلَيْنَا وَعَلَى مَنْ بَعْدَنَا وَقَبْلَنَا في قَبُولِ الْخَبَرِ عن رسول اللهِ ﷺ وَاحِدٌ، لَا يَخْتَلِفُ في أَنَّ الْفَرْضَ وَالْوَاجِبَ قَبُولُ الْخَبَرِ عن رسول اللهِ ﷺ)[٢].

ومن أوضح الآيات الدالة على حجية السنة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

---

(١) إعلام الموقعين، (١/ ٧).

(٢) الأم، (٧/ ٢٧٣).

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة على أنه ﷺ يُعلِّم أمته شيئين: الكتاب، وهو القرآن، والحكمة وهي: السنة، وجاء الربط بينها وبين الكتاب العزيز في مواطن عديدة من القرآن العظيم.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (فذَكَرَ اللهُ تعالى الكتابَ وهو القرآن، وذَكَرَ الحكمةَ، فسمعتُ مَنْ أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: **الحكمةُ**: سُنَّةُ رسول الله ﷺ. قال: وهذا يُشبه ما قال، والله أعلم؛ لأنَّ القرآن ذُكِرَ وأُتْبِعَتْه الحكمة، وذَكَرَ الله مِنَّتَه على خلقِه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز ـ والله أعلم ـ أنْ تُعَدَّ الحكمةُ هاهنا إلَّا سُنَّةُ رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونةٌ مع كتاب الله)[1].

(بل إنَّ إفراد الشافعي لهذا الموضوع جزءاً قليلاً من كتابَيه «الرسالة» و«الأم» يدل على أنَّ الأمر من البديهيات التي عُدَّ المُخالِف فيها ـ في زمانهم ـ من الملاحدة الذين لم يُلْقِ لهم علماءُ المسلمين؛ من أصوليين ومحدِّثين وفقهاء اهتماماً كبيراً، بل ردُّوا عليهم بما يتناسب مع انتشار شبهاتهم بين الناس، فلم يُفردوا لهم باباً كبيراً للردِّ مقارنةً مع ما أفردوه لإنشاءِ العلوم الأُخرى؛ فالشافعي لم يُفرد لمسألة حُجيَّة السُّنَّة إلَّا صفحات قلائل، وإذا تم إزالة هوامش المُحقِّق بالكاد يكون أفردَ لها صفحةً أو صفحتين من «الرسالة»، ولم تتجاوز الخمس صفحات في كتابه «الأم»، وكذا لم يتوسَّع بإيراد الأدلة العقلية والنَّقلية في المسألة، وهذا يدل ـ خلافاً لما قاله الحداثيون ـ على أنَّ حُجيَّة السُّنَّة لم يبلغ مُنكِروها من الانتشار والتأثير ما احتيج لإفراد كتبٍ أو أبوابٍ واسعة للرد عليهم، بل الظاهر هو استقرار مسألة حُجيَّة السُّنَّة لدى هذه الأجيال الأُوَل، فهي ثابتة لديهم نقلاً، ومستقرة في وجدانهم عقلاً، فلم تحتج إلى كثير نقاشٍ في مسألة إقرارِ حجيتها)[2].

٢ ـ ومنهم مَنْ يُفرِّق بين (النبوة) و(الرسالة) فيزعم أن الرسول ﷺ حجَّة

---

(١) أحكام القرآن، للشافعي (١/ ٢٨)؛ الرسالة، (ص٤٥).

(٢) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٣٦).

مُشرِّع في أداء (الرسالة) التي هي (القرآن الكريم)، أما أحاديثه (النبوية) لا تعدُّ تشريعاً؛ لأنها تجربة شخصية بشرية، لا عصمة للنبي فيها:

فيزعمون أنَّ (سيدنا محمد بن عبد الله رجل يحمل صفتين هما: صفة الرسول «من الرسالة» وصفة النبي «من النبوة» تماماً كما يحمل أحدنا اليوم صفتين من عمله؛ كأن يكون مهندساً، ومديراً للعلاقات العامَّة)[١].

وأنَّ (الطاعة في القرآن هي للرسول، ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ٣٢].. وقد جاء أمر الاقتداء بالرسول في الصلاة والزكاة في مقام الرسالة.. لذلك فإنه لا يوجد لدينا أحاديث رسولية؛ لأنَّ رسالة سيدنا محمد ﷺ هي القرآن الكريم، وقد وعى الصحابةُ ذلك فلم يكتبوا عنه عندما كان يحتضر على فراش الموت ما أراد أنْ يوصيهم به؛ لأنه قد أدَّى الرسالة مُتمثِّلة في الذِّكر الحكيم)[٢].

وأمَّا (في مقام النبوة يقوم محمد النبي بالاجتهاد والعمل حسب المعطيات والإمكانيات والأرضية المعرفية السائدة)[٣]، إذاً فـ (الجانب المعرفي المادي والتاريخي في «النبوة»، والجانب التشريعي في «الرسالة»)[٤].

فهذا التفريق الغريب والمبتدع ساقط ابتداءً، ومن الوضوح بمكان في الرد عليه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؛ وقوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وجه الدلالة: الأمر باتباعه ﷺ بصفتيه «الرسول» و«النبي» مِمَّا يُسقط ادِّعاءهم المزعوم؛ بالتفريق بينهما.

وممَّا هو معلوم بالضرورة أنَّ كلَّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كلُّ نبيٍّ رسولاً، ومن ثَمَّ، إذا جاءت صيغة الخطاب بلفظة «رسول» مفردة، فيقصد بها الجمع بين المقامين: مقام الرسالة ومقام النبوة، من باب دخول الجزء في الكل.

---

(١) جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، (ص٣٦).

(٢) المصدر نفسه، (ص١٦). (٣) المصدر نفسه، (ص٣٦).

(٤) دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع، (ص١٨٣).

أمَّا ما يُروِّجه هؤلاء المبتورون، فهذا ما لا دليل عليه من كتابٍ أو سُنَّةٍ أو حتى من مقياس اللغة، ومقتضيات العقل.

وإنما هي أغلوطة فارغة لا قيمة لها، ولا وزن.

٣ ـ ومنهم مَنْ يزعم عدم تعلُّق وظيفة النبي ﷺ بالأمور الدنيوية:

ويقصد الحداثيون «بالأمور الدنيوية» كلَّ ما يتعلَّق بشؤون الحياة الدنيا، بما في ذلك علاقات الناس فيما بينهم، وأمور السياسة وإدارة شؤون الدولة والحكم ونحو ذلك.

فيزعمون أنَّ (كلامه صلوات الله عليه في الأمور الدنيوية.. من الآراء المَحْضة، ويُسمِّيه العلماء «أمر إرشاد».. وفي القواعد الأصولية أنَّ العمل بأمر الإرشاد لا يُسمَّى واجباً ولا مندوباً؛ لأنه لا يُقصد به القُربة ولا فيه معنى التعبُّد.. إنهم معصومون فيما يؤدُّونه عن الله تعالى، وليسوا بمعصومين في غير ذلك من الخطأ والنسيان والصغائر.. إنَّ مجرَّد أمر الرسول ﷺ لا يقتضي الوجوب)[1].

وبعضُهم يُفسِّر «الحكمة» المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب: ٣٤] بأنها (تعليمات أخلاقية وردت كجزءٍ من أمِّ الكتاب، هي الوصايا العشر عند عيسى كما في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾ [آل عمران: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩]، نلاحظ في هذه الآيات أنه لا يوجد فيها تشريع ولكن فيها شرح للوصايا إضافةً إلى تعليمات أخلاقية ليست تشريعية)[2].

ويبدو أنَّ أصحاب هذا الرأي لا يستطيعون التَّمييز أو التَّفريق بين ما هو داخل في أمور الدنيا المحضة، التي لا علاقة لمقام النبوة بها، والتي عبَّر عنها النبي ﷺ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»[3]، وبين ما هو داخل في أمور الدنيا من

---

(١) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٤٢ ـ ٤٤).

(٢) دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع، (ص٢٣٢).

(٣) رواه مسلم، (٢/ ١٠١١)، (ح٦٢٧٧).

جهة ومرتبط بالشريعة من جهة أخرى؛ كأمور الزواج، والطلاق، والميراث، والمعاملات، وهذا ممَّا لا يُجادل عاقل في أن الإسلام قد اختصَّها بأحكامٍ رغم أنها أمور دنيوية، ولكن كان يجب تنظيمها وَفق شرع الله تعالى.

ومن الأمور الدنيوية أيضاً التي نظَّمها الشرع ووضع لها قواعدها وأسسها نظام الحكم والسياسة وغيرها من المسائل والأمور التي يُمكن الجمع فيها بين كونها أمراً دنيوياً وكونها ذات صلة مباشرة بالدِّين من حيث تنظيمها ووضع التشريع المناسب لها.

٤ ـ ومنهم مَنْ يدَّعي بأنَّ وظيفة النبي ﷺ هي الدعوة إلى دين الله، وَوِلايته على قومه ولاية رُوحية فقط، ولا شأن له بالحُكم والسياسة، والمُلك، وإدارة شؤون الدولة:

فقد زعم بعضهم أنَّ (وِلاية الرسول على قومه وِلاية روحية، منشؤها إيمان القلب وخضوعه خضوعاً صادقاً يتبعه خضوع الجِسم، وولاية الحاكم ولاية مادية تعتمد إخضاع الجسم من غير أنْ يكون لها بالقلوب اتصال، تلك هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض، تلك للدين وهذه للدنيا... تلك زعامة دينية وهذه زعامة سياسية، ويا بُعْدَ بين السياسة والدِّين)[١].

و(توجيهات القرآن الكريم للرسول أنه ليس ملزماً إلَّا بالبلاغ، وأنه ليس مسيطراً ولا حفيظاً ولا حتى وكيلاً، وأنَّ مهمته تنتهي عند البلاغ المبين، وأنه ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] و﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧﴾ [عبس: ٧])[٢].

و(المملكة النبوية عملٌ منفَصِلٌ عن دعوة الإسلام وخارج حدود الرسالة.. ولا يهولنك أنْ تسمع أنَّ للنبي ﷺ عملاً كهذا خارجاً عن وظيفة الرسالة، وأنَّ مُلكه الذي شيَّده هو من قبيل ذلك العمل الدنيوي الذي لا علاقة له بالرسالة، فقواعد الإسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي ﷺ

(١) الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، (ص٦٩).
(٢) تفنيد دعوى حد الردة ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾، جمال البنا (ص٦٠).

كلُّ ذلك لا يُصادم رأياً كهذا. . . فلماذا خَلَت دولتُه من كثير من أركان الدولة ودعائم الحُكم؟ ولماذا لم يصرف نظامَه في تعيين القضاة والولاة؟ ولماذا لم يتحدَّث إلى رعيته في نظام المُلك وفي قواعد الشورى؟. . ولماذا ولماذا)(١).

وهذا واللهِ من العَجَب العُجاب، فالرسول ﷺ ليس مسيطراً على قلوبهم ولا حفيظاً عليها، فلا يملك هدايتهم إلى الإيمان، ولا يملك إخضاعهم للدخول في دين الله تعالى، فهذه ليست مُهمَّته ولا وظيفته، وإنما عليه إبلاغهم رسالة ربهم، فمَنْ شاء فليؤمن ومَنْ شاء فليكفر ـ وهو مسؤول عن اختياره ـ، فأين ذلك من فهمهم المُنحرف والضال؟! وما علاقة ذلك بكونه مُنَظِّماً لحركة حياة أُمَّتِه وَفق المنهج الإلهي القويم في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمٰن: ١ ـ ٤]. فالقرآن هو المنهج، والنبي ﷺ هو المُبلِّغ لهذا المنهج، وهو الأسوة في تطبيقه، والقُدوة في تحويله إلى واقع عملي.

ولْنسألْ أصحابَ هذه الدعوى: أين هذا الفراغ الذي تزعمونه في أركان دولة الرسول ﷺ؟!

فالرسول الكريم ﷺ الذي أرسل السفراء، وعَيَّن الولاة، ووقع المعاهدات، وخاض الحروب، وقضى في الأحكام؛ بل أرسل القضاة إلى سائر أقاليم الدولة، كلُّ هذا وغيره الكثير ممَّا شهد به وله القاصي والداني بعد تتبُّع سيرته ودراستها، أليس في هذا ما يدل على تلك التجربة الإسلامية الرشيدة في الحكم، التي تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان.

٥ ـ ومنهم مَنْ يدَّعي بأنَّ السُّنَّة لا تستقل بالتَّشريع، وتقتصر وظيفة النبي ﷺ على بيان القرآن وتفسيره لا غير:

انتقد كثير من الحداثيين العرب ما ذهب إليه أئمة الإسلام؛ كالإمام

---

(١) الدين والدهماء والدم: العرب واستعصاء الحداثة، صقر أبو فخر (ص٢٥). نقلاً عن: مفاهيم قرآنية، محمد أحمد خلف الله، مجلة عالم المعرفة، الكويت، (عدد ٧٩)، (تموز ١٩٨٤م).

الشافعي وغيره بالتسوية (بين القرآن والسنة من حيث استقلال السُّنَّة بالتشريع)[١]. وقالوا: (يجب أنْ نؤكِّد أنَّ السُّنَّة النبوية لا تستقل بتشريع)[٢]. وزعموا أنَّه (كان تعليم السُّنَّة يقترن بتفسير القرآن)[٣] ليس إلَّا. و(أنَّ أغلب الحديث النبوي ليس مصدر تشريع؛ لأنَّ مُعظم ما وصَلَنا عن طريقه لم ينفرد به النبي ﷺ عن غيره من الناس لكي يتخذ شِرعةً ومِنهاجاً من بعده)[٤]. **وقصروا مهمة السُّنَّة على بيان القرآن فقط**، زاعمين بأنَّ (القرآن هو أصل الدين القويم، وأنَّ السُّنَّة لم تكن إلَّا مُبيِّنةً له، ولا بد أنْ يكون البيان صحيحاً واضحاً لا شُبهة فيه)[٥].

ثم توصَّلوا إلى نتيجة حتمية وخلاصة نهائية؛ بأنه (طبقاً لهذا الموقف ليست السُّنَّة مصدراً للتشريع، وليست هي وحياً، بل تفسيرٌ وبيانٌ لما أجمَله الكتاب، وحتى مع التسليم بحجية السُّنَّة فإنها لا تستقل بالتشريع، ولا تُضيف إلى النص الأصلي شيئاً لا يتضمنه على وجه الإجمال أو الإشارة)[٦].

٦ ـ ومنهم مَنْ يَقْصر وظيفة الرسول ﷺ في تبليغ ما يوحى إليه من القرآن فقط، وأمَّا السُّنَّة فيؤخذ منها الشعائر التعبُّدية؛ لأنه أُمِرَ بها صراحة، وما عدى ذلك لا يلزم الناس فيه اتِّباع السُّنَّة:

فزعم بعضهم أنَّ وظيفة الرسول ﷺ تقتصر على تبليغ الوحي (دون أنْ يُبدِّل فيه حرفاً، وإلَّا ﴿لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٦]، رغم ذلك فقد جُعِلَ من «قوله وعمله» سُنَّةً واعْتُبِرَتْ السُّنَّة قرآناً بعد القرآن، بل وُجِدَ بين الأُصوليين لاحقاً مَنْ يُجيز نسخ القرآن بالسُّنَّة، ممَّا يجعلها ـ وهي التي يُفترض أنْ تكون تابعةً له ـ حاكمةً عليه)[٧].

---

(١) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، (ص١٥٧).
(٢) في نقد المثقف والسلطة والإرهاب، أيمن عبد الرسول (ص٢٢٤).
(٣) الثابت والمتحول بحث في الاتباع والإبداع عند العرب (الأصول)، (ص١٤٢).
(٤) جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، (ص١٦).
(٥) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٣٦).
(٦) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، (ص١١٩).
(٧) المعجزة أو سبات العقل في الإسلام، جورج طرابيشي (ص١٦٧).

وأمَّا (مصطلح «سُنَّة النبي» لا يعني أنَّ سنة النبي وحيٌ بقدر ما يعني أنَّ ما كان يقضي به الرسولُ هو «السُّنَّة» والعادة المُتَّبعة المقبولة)(١)، ومعنى ذلك أنَّ سنة النبي ليست تشريعاً للأُمة، وليست ملزمة لهم إلَّا من جهة العادة المعهودة لدى العرب في القضاء بين الناس!

وبعضهم يحمل أفعالَ النبي ﷺ وأقوالَه وحياتَه على الخصوصية التي لا تُعَمَّم على سائر البشر، فسائر أفعالِه ﷺ تُقاس على «الوصال» - مثلاً - في الصوم، فهذا وإنْ كان جائزاً في حقِّ الرسول ﷺ، فهو حرام في حقِّ سائر البشر، ومن هنا لا تُعدُّ السُّنَّة واجبة الاتِّباع إلَّا بما أمر النبيُّ ﷺ التزامه صراحةً(٢)، وقد زعَمَ بعض دعاة الحداثة أنَّ (الخصوصية على كلِّ الأحوال ماثلةٌ دائماً وتُطَوِّقُ شخصيةَ الرسول وتُحيط به إحاطة السِّوار بالمعصم؛ لأنه هو وحده الرسول، وأنه ليس إلَّا رسولاً، فكل شيءٍ يصدر عنه ينبثق عن هذه الخصوصية ولا يلزم الناس ما لم يَدْعُ الناسَ صراحةً وعلى وجه التعيين إلى الالتزام به)(٣).

لقد خلع الحداثيون بهذا الأقوال عن الرسول الكريم ﷺ كلَّ صفات الرسول التي تلزمه كي يُبلِّغ رسالات ربِّه، وغَضُّوا الطَّرفَ عن وظيفة الرسول ﷺ الرئيسة، وهي إقامة الحُجَّة على البشر أمام الله تعالى.

ليس هذا فحسب، وإنما حَرَموه ﷺ ممَّا منحوا غيرَه من آحاد الناس، ففي الوقت الذي نفوا عنه صفةَ المُشرِّع، ونفوا عن سُنَّتِه صفةَ الوحي ووجوب تطبيقها، منحوا غيرَه من سائر البشر الحقَّ في سنِّ القوانين في الأمور المدنية والدنيوية؛ بل في أمور الدِّين منحوهم الحقَّ في الاجتهاد والتفسير والتأويل، وهم بشر عاديون، فهم حتى لم يُساووا بينه ﷺ وبين آحاد الناس ممَّن منحوهم هذا الحق.

---

(١) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، (ص٥٣).
(٢) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٤٨).
(٣) نحو فقه جديد، (٢/ ٢٠٦).

وقد تعلَّلوا بعللٍ واهية وحُجَج داحضة؛ من مثل: تغيُّر الزمان، وتبدُّل الأحوال، وتطوُّر البشر وغيرها من الحُجَج الواهية التي لا تثبت عند النقاش العلمي المبني على أساسٍ صحيحٍ بعيد عن الهوى.

إذ إنَّ الدِّين الذي ارتضاه الله ربُّ العالمين ليكون الدِّين الخاتم، هو بلا شكٍّ مناسب لكلِّ الأزمان ولكلِّ الأحوال، وإلَّا ما جاز له أن يكون الدِّين الخاتم.

٧ ـ الزَّعم بأنَّ خبر الآحاد لا يُعدُّ ديناً، ولا يَثْبُت به الدِّين، وأنَّ التواتر مُقتصِرٌ على السُّنَّة العملية المُتمثِّلة في العبادات فقط:

في محاولةٍ من الحداثيين العرب لإنكار المكانة التشريعية للسُّنَّة؛ **فزعموا أنَّ خبر الآحاد لا يُعدُّ ديناً، ولا يَثْبُت به الدِّين**، وأنَّ (النظرية الأصولية الكلاسيكية التي تُثَبِّتُ السُّنَّةَ بوصفها الأصل الثاني للتشريع بدأت تَفقد الكثيرَ من تماسكها في الفكر الإسلامي المعاصر، وأبرز وجهٍ لهذا التصدع موقف الدارسين المُحدَثين من أخبار الآحاد)[١].

وتوسَّعوا في «شروط التواتر» فأضافوا لها ثلاثةَ شروط؛ وذلك بضرورة مطابقة «الخبر المنقول» للحس[٢]، والعقل[٣]، والوجدان[٤]؛ لتصبح «شروط التواتر» أربعة، هي: (التطابق مع شهادة الحس، والعقل، والوجدان، وامتناع التواطؤ على الكذب)[٥].

ثم أطَّروا المتواترَ في «السُّنَّة العملية» المُتمثِّلة في العبادات فقط، زاعمين أنَّ (العمدة في الدِّين هو القرآن، وسُنن الرسول المتواترة وهي السُّنن

---

(١) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص٣٠٩).

(٢) **(الحِس)**: هو ما يُشاهد ويُدرك.

(٣) **(العقل)**: ليس هناك تعريف منضبط لمفهوم العقل؛ لعدم وجود عقل جمعي يُحْتَكم إليه ليكون مرجعاً.

(٤) **(الوجدان)**: ليس هناك تعريف منضبط لمفهوم الوجدان؛ لأنه هائم المعنى، غائب عن الوضوح، فأيَّ وجدان يقصده الحداثيون؟

(٥) التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة، د. حسن حنفي (١/ ٣٦٩).

العملية؛ كصفة الصلاة والمناسك مثلاً. . وما عدا ذلك من أحاديث الآحاد التي هي غير قطعية الدلالة فهي محل اجتهاد)[١].

(**وهذه الشروط إنما وُضِعتْ؛ ليُصار إلى نتيجةٍ مُؤدَّاها أن لا وجود للمتواتر نهائيّاً**، وفي حال وجوده ـ وإنْ بصعوبة ـ فهو ليس إلَّا السُّنَّة العملية المُتمثِّلة بالعبادات؛ من صلاةٍ وزكاةٍ وصومٍ وحج، وما سوى ذلك أخبار آحاد لا تُفيد علماً، ولا تلزم اتباعاً)[٢].

(ومن هنا فإنَّ منهج هذا الفريق من الحداثيين بقبول المتواتر فقط مع توسيع شروط التواتر ليصار إلى قبول السُّنَّة العملية من العبادات العملية فقط، ثم يأتي في مرحلة لاحقة ليقرأ العبادات نفسَها على أنها وسائل لتحقيق المعاني في نفس المؤمن، فهي غير مقصودة بهيئاتها التي مارسها الرسول ﷺ. . ليصل إلى إقصاء السُّنَّة كليةً عن التشريع أو عن التأثير في حياة الناس؛ لقلة المتواتر ولأنَّ أخبار الآحاد هي الأعم الأغلب من السُّنَّة النبوية.

وحتى مع قبوله للعبادات بهيئاتها وصورها التي هي عليها **فإنَّ مقصد الحداثي ومبتغاه هو حصر الإسلام بهذه العبادات، وإبعاده عن ساحة العمل، وعن السياسة وإدارة حياة الناس**. . . ليكون الدِّين حريةً فكريةً شخصيةً، يُمارِس الإنسانُ طقوسَه بينه وبين نفسه، بينما يعيش واقع حياته وَفق قيم المجتمع الذي يعيش فيه، مُلتزماً بأنظمته مهما كانت مُخالِفةً للمعتقد الذي يحمله، بل يتعايش مع هذه الأنظمة مؤيِّداً لها مُمارِساً حياته وَفْقَها لا يخرج عنها)[٣].

* الأسلوب الثالث: إنكار الثبوت التاريخي للسُّنَّة:

من أساليب دعاة الحداثة في إنكار الثبوت التاريخي للسُّنَّة ما يلي[٤]:

---

(١) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٣٩٥).
(٢) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٥٣).
(٣) المصدر نفسه، (ص١٥٤).
(٤) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٥٦).

١ ـ فمنهم مَنْ يزعم أنَّ السُّنَّة بقيت طوال مائة عام من وفاة النبي ﷺ تُتَناقل مُشافهةً دون تدوين، ولم يلتزم الرواةُ بالنقل اللفظي للحديث بل كانوا يرونه وَفق أفهامهم مِمَّا يُفقد الثقةَ بالأحاديث المروية:

فيزعمون أنَّ (نصوص الأحاديث لم تُدوَّن إلَّا متأخِّرة، وخضعت من ثَمَّ لآليات التناقل الشفاهي، الأمر الذي يُقرِّبها إلى مجال النصوص التفسيرية من حيث إنها رويت بالمعنى لا بلفظ النبي، وإن كانت الأحاديث ذاتها.. نصوصاً تفسيرية لنوع من الوحي مغاير.. فإن الأحاديث التي بين أيدينا تكون في حقيقتها تفسيراً للتفسير)[١]. و(النقل الشفاهي فيه بالطَّبع تحريفٌ مستمر؛ ولهذا فإنه لا يُعتدُّ في العلوم المُتكَوِّنة إلَّا بالنقل المكتوب)[٢]؛ لأنَّ (الاهتمام بالحديث لم يكن موجوداً في القرن الأوَّل)[٣].

وهذه (النصوص التي خضعت لآليات الانتقال الشفاهي ـ ولو لفترة محدودة كالأحاديث النبوية ـ فإنها تَطْرَح إشكاليةً أكثر تعقيداً من جانبي المنطوق والمفهوم معاً؛ إذ يفقد هذا النوع من النصوص صفةَ ثبات المنطوق، ويصبح تحديده أمراً اجتهاديّاً خاضعاً بدوره لجدلية الكشف والإخفاء)[٤].

وادَّعوا بـ(أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مِمَّا سمُّوه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً، حديثٌ قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه، كما نَطَقَ الرسولُ به... وقد وُجِدَ بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة وذلك في القلة والندرة.. ومن أجل ذلك جاءت الأحاديث وليس عليها من ضياء بلاغته صلوات الله عليه إلَّا نورٌ خافت أو شعاع ضئيل)[٥].

---

(١) نقد الخطاب الديني، (ص١٠٠).

(٢) المدخل إلى الدراسات التاريخية، لانجلوا وسينوبوس، ترجمة: عبد الرحمٰن بدوي (ص ١٤٠).

(٣) تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، (ص٣٧).

(٤) نقد الخطاب الديني، (ص٨٩).

(٥) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٢٠).

و(الإقرار بوجود حديثٍ نبوي متكامل لفظاً ومعنىً مسألة تفتقد المصداقية الوثيقة التاريخية، أو على الأقل تستثير تحفظاً وشكاً شديدين)[١].

لقد نسي أو تناسى أصحاب هذا الرأي عدة أمور، منها:

* أن السُّنَّة النبوية المشرفة لاقت من العناية والاهتمام والتدوين القدر الكبير، وقد بدأ تدوين السنة في مرحلة سابقة عن تلك التي يحاولون التأريخ بها لبداية تدوينها؛ إذ من الثابت تاريخيّاً أن التدوين بدأ منذ عهد النبي ﷺ، ومنذ القرن الأول للهجرة، ولكن بشكل فردي، وإنما حدثت الطَّفرة في الجمع والتدوين في القرن الثاني للهجرة كحركة علمية مُنظَّمة[٢].

* أنَّ العرب أُمَّةٌ منحها الله تعالى من قوة الذاكرة ما شهد لها به الجميع، حتى ليكاد يكون إجماعاً على قوة ذاكرتهم، وقد مكنتهم هذه الذاكرة القوية من حفظ الحديث النبوي وتأديته كما هو[٣].

* **أن التبدل أو التغيير في بعض ألفاظ الحديث مرجعه إلى**:

- إمَّا تكرار الحديث من الرسول ﷺ في موقفين مختلفين، وفي مناسبتين مختلفتين.

- وإمَّا رواية الحديث كما هو مع تغييرٍ في بعض ألفاظه من قبل الراوي، مع إشارته في كثير من الأحيان إلى ذلك.

وهاتان الحالتان لا تُقلِّل من قيمة الحديث ولا تُضعف من مكانته، فالحالة الأُولى الصادرة عن النبي ﷺ، لا إشكال فيها؛ لأنَّ النبي ﷺ هو صاحب الصيغتين، ومن ثَمَّ، هو أدرى بما قال وبما يقول.

وأما الحالة الثانية، ففيها جواز رواية الحديث بالمعنى عن الرسول ﷺ ممَّن عاصروه وسمعوه منه ﷺ، أمَّا غيرهم فلا؛ لأن مَنْ سمعوا منه إنما فهموا

---

(١) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٧٠).

(٢) انظر ـ في مسألة جمع السُّنَّة وتدوينها وجهود السلف في ذلك ـ: عظمة السُّنَّة النبوية، للمؤلف (ص٧٨ ـ ٩٥).

(٣) انظر: عظمة السُّنَّة النبوية، (ص٦٨).

مُرادَه وعرفوا غايته، وفي نفس الوقت هم أهل اللغة والبلاغة والفصاحة، ومن ثَمَّ إنْ حدث تغيير أو تبديل في بعض الألفاظ، فهو ممَّا لا يُخِلُّ في المعنى، ولا يُنافي مراد رسول الله ﷺ.

أمَّا الادِّعاء بأنَّ الأحاديث التي جُمعتْ ليس عليها من ضياء البلاغة النبوية إلَّا نورٌ خافت، فهذا واللهِ العَجَب العُجاب، فها هي أحاديث رسول الله ﷺ، وها هم أهل اللغة فلينظروا في هذه الأحاديث ولينظروا في صياغتها وبلاغتها وتفرُّدها وتميُّزها، هل وجدوا مثل هذا الكلام في لغة البشر؟! لا واللهِ، ما وجدوا ولن يجدوا.

بل إنَّ الدراسات الأكاديمية في كلِّ جامعات العالم العربي والإسلامي وكذا الرسائل الجامعية التي تناولت الحديث النبوي بالبحث والدراسة اللغوية والبلاغية لَتُثْبِتُ بما لا مجال للشك معه عظمةَ البلاغة النبوية، التي لا يمكن أن تصدر إلَّا عن سيدنا محمدٍ ﷺ الذي أُوتي جوامع الكلم.

٢ ـ ومنهم مَنْ يزعم أنَّ الأحاديث من نسج خيال الرواة، وليست من كلام النبي ﷺ وفعله على الحقيقة:

فقد زعم أهل الحداثة أنَّ نصوص الأحاديث ما هي إلَّا خيال يجول في نفس الراوي وليس هي من كلام النبي ﷺ وفعله على جهة الحقيقة: (الحديث النبوي في نهاية الأمر تَمَثُّلٌ لما استوعبه المحدِّثون فيما بعد أو كما فهموه، ففيه جانب كبير من ذات الراوي وثقافته ووعيه، فنقل التاريخ لا يعكس التاريخ كواقع وأحداث)[١].

واعتبر الحداثيون العرب أنَّ الأحاديث النبوية من نسج الخيال الجمعي للأمة لإيجاد نموذج مفترض، وهو غير موجود على أرض الواقع؛ فمن مزاعم في ذلك قولهم بـ (أنَّ نموذج المدينة الأكبر ما هو إلَّا من اختراع المُتَخَيَّل الجماعي لأجيالٍ متتالية من المؤمنين الذين أسقطوا على الزمان والمكان التدشينين «للدولة الإسلامية» (٦٢٢م ـ ٦٣٢م) الحضارة المتنمذجة والمثالية

(١) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص٢٤٤).

للسلطة العادلة والمقدسة والشرعية)[(١)].

و(نحن نعلم أنَّ «هيغل» كان يتحدث عن الكليانية الأخلاقية المرتبطة بالاستذكار الحنيني والاسترجاعي للمدينة الإغريقية وللجماعات المسيحية الأُولى، ونحن نجد مُعادِلاً لهذه الفكرة في تعلُّق المسلمين بمثالٍ أخلاقي أعلى لا يُمكن تجاوزه، هذا المِثال الذي كان قد تجسَّد في شخصية النبي ﷺ وأصحابه أو صحابته. من المعلوم أنَّ الأحاديث النبوية ما انفكَّت تتزايد وتنتشر طيلة القرون الهجرية الثلاثة الأُولى، وهي تُعبِّر عن مُجمل القيم الأخلاقية ـ الدِّينية المُعظَّمة والمُبجَّلة ـ من قبل مختلف الفئات الاجتماعية في أوضاعها الحياتية المتنوِّعة، كما أنها مُسقَطة على النماذج المِثالية المقدَّسة للسلف الصالح)[(٢)].

وهكذا حاول الحداثيون قياس حالةٍ بحالة؛ فقاسوا ما قام به «هيغل» كفردٍ في محاولته إحياء النماذج اليونانية القديمة، وحاولوا إسقاطها على ما قام به علماء المسلمين مع السُّنَّة النبوية.

وهذه الدعوى خطيرة للغاية؛ إذ إنها لا تنفي وجود السُّنَّة فقط، وإنما تؤكِّد على تزوير مُتَعمَّد للتاريخ الإسلامي والتشريع الإسلامي، وليس هذا العمل من قِبَلِ فردٍ أو فردين أو حتى مجموعة أفرادٍ، وإنما قام به علماء الإسلام على تباعدٍ في الزمان والمكان، وكأنهم جميعاً تواطؤوا على هذا الفعل.

وهي دعوة هشة لا تثبت أمام العقل من جهة، **وأمام وقائع التاريخ** من جهة أخرى:

أمَّا العقل: فمستحيلٌ عقلاً أن يتواطأ هذا العدد الكبير من علماء الإسلام شرقاً وغرباً مع تباعدٍ في المكان واختلافٍ في الزمان على فكرة واحدة وهي تزوير التاريخ الإسلامي؛ تحقيقاً لهدف واحد، وهو بناء النموذج الكامل المنشود منهم جميعاً والغير موجود واقعاً.

---

(١) من فيصل التفرقة إلى فصل المقال.. أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، (ص١٧٥).
(٢) المصدر نفسه، (ص١٧٦).

أمَّا من حيث **التاريخ**: فإن تدوين السنة عموماً وتدوين ما يتَّصل بها من علوم لم يبتعد عن زمن الوحي والرسالة كثيراً، وإنما بدأ مبكِّراً، وكذا بدأت الحركة العلمية في كافة العلوم الإسلامية العربية في وقتٍ مُبكِّر، مع اهتمامٍ بالغٍ بضبط النَّقل وضبط النَّص كما لم يحدث في أُمَّة من الأمم؛ مما يجعلنا مطمئنين إلى ما وصلنا من علومٍ حفِظَها لنا علماء الأمة الأفذاذ.

٣ ـ ومنهم مَنْ يدَّعي اختلاف الروايات وتعارضها باختلاف الأزمنة المكتوبة فيها؛ كما ادَّعى ذلك «د. محمد حسين هيكل» بقوله: (إنني لم آخذ بما سَجَّلَتْهُ كتب السِّيرة وكتب الحديث، ولم أنهج في التعبير عن مختلف الحوادث بنهجها.. وأول هذه الأسباب ما بين هذه الكتب من خلافٍ في رواية الكثير من الأمور المنسوبة إلى النبي العربي منذ مولده إلى وفاته، فقد لاحَظَ الذين درسوا هذه الكتب أنَّ ما روته من أنباء الخوارق والمعجزات ومن كثيرٍ من غيرها من الأنباء كان يزيد وينقص دون مسوِّغٍ إلَّا اختلاف الأزمان التي وُضِعَتْ هذه الكتب فيها، فقديمها أقل رواية للخوارق من متأخِّرها، وما ورد من الخوارق في الكتب القديمة أقل بُعداً عن مقتضى العقل مما ورد في كتب المتأخِّرين)[1]، وهذا الكلام فيه جانِبٌ من الصواب، فحقّاً هناك وقائع تاريخية غير ثابتة وردت في كتب التاريخ والسِّير، **ولكن السؤال المهم**: هل أهمل علماءُ الإسلام هذه الوقائعَ ولم يُبيِّنوها؟ بالطبع لا. فقط درسها علماء الإسلام ونبَّهوا عليها، وبيَّنوا صحيحَها من سقيمها وَفق منهجٍ مُطَّرد في تلقِّي الأحداث والوقائع وتدوينها، ولكن يبدو أنَّ صاحب هذا الكلام لم يُعجبه ما ورد من معجزاتٍ نبوية عَبَّرَ عنها هو بقوله: «خوارق» وربما ظنَّ أنها تُخالف العقل، فحاول نفي ثبوتها وعدم وجودها، ولكن مثل هذه المعجزات ثابتة بنصِّ القرآن، وصِدقِ النصوص الثابتة عن رسول الله ﷺ وليس المقام مقام تفصيل.

٤ ـ ومنهم مَنْ يُشكِّك في منهج المحدثين وبأنهم عاجزون عن تنقية الحديث من الموضوعات:

---

(١) حياة محمد، د. محمد حسين هيكل (ص٤٧).

ومن العجائب أنَّ بعض الحداثيين العرب استدلَّ على عجز منهج المُحدِّثين عن إبعاد «الموضوعات» بأن البخاري ﷺ جمع «كتابه الصحيح» من ستمائة ألف حديث، فلم يستطع تنقية الحديث النبوي من الشوائب[١].

وادَّعى بعض الحداثيين بأنَّ المحدِّثين لم يستطيعوا التخلص من الأحاديث الموضوعة؛ لكثرتها وتتابع الناس عليها، فيقول: (ومع أنَّ الفقهاء استخدموا عبر نشاطهم التفقيهي التنظيري طريقة الجرح والتعديل. . . واكتشفوا غيرها مع آخرين من الجُمَّاع والباحثين مجموعاتٍ ضخمةً من الأحاديث الموضوعة «الكاذبة» إلَّا أنهم لم يستطيعوا أنْ يفعلوا الكثير، حيث كانوا يُلاحظون أنَّ هذه الأحاديث ظلَّت قائمةً ومعمولاً بها من قبل جموعٍ واسعة من المؤمنين، وذلك بفعل النقل الاجتماعي الذي حققته لديهم عبر تراكمٍ تاريخي وتراثي جديد، وكان من نتائج ذلك أنْ تراكمت الترسانة الحديثية على نحوٍ هائل)[٢].

وزعم بعضهم أنَّ المُحدِّثين (اعتبروا الحديث الموضوع صنفاً من أصناف الحديث الضعيف التي لا يُعمل بها إلَّا في الفضائل)[٣].

وبعض دعاة الحداثة يستقي معلوماته ـ عن أهل الحديث ـ من خصومهم دون تمحيص أو تمييز، فيزعم أنه (جاء في «دائرة المعارف الإسلامية» تحت مادة: «الحديث». . مع أنَّ المسلمين كانوا يَلَعنون واضعي الأحاديث ومَنْ يُذيعها بين الناس عن سوء قصد، إلَّا أنه ثمَّة اعتبارات مُخَفِّفة أُخِذَ بها في بعض الأحوال، وبخاصة إذا كان الحديث الموضوع يتناول بعض العِظات أو التعاليم الخُلُقية)[٤].

وهذا الاتهام الباطل يردُّه هذه الجهود العظيمة التي قام به علماء الإسلام

---

(١) انظر: النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٦٣).
(٢) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٦٢).
(٣) نحو فقه جديد، (٢/ ١٠٩).
(٤) دائرة المعارف الإسلامية، (٧/ ٣٧٤)؛ المستشرقون والحديث النبوي، (ص١٩٥).

في سبيل صيانة السُّنَّة وحِفظِها؛ فإذا كان الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ غربل ستمائة ألف حديث لديه ليخرج لنا صحيحَه، الذي لا يتجاوز الأربعة آلاف وبضع مئاتٍ من الأحاديث، أليس هذا دليلاً على جُهدٍ بالغٍ لتنقية السُّنَّة وحِفظِها.

وليس الإمام البخاري وحده صاحب جُهدٍ في هذا الباب، ولكن انظر إلى هذه المؤلفات وتلك المجلدات التي ضمَّت الصحيح وميَّزته عن الضعيف وعن الموضوع؛ لتكون مرجعاً ترجع إليه الأمة لمعرفة صحيح السُّنَّة الثابتة وتمييزها عمَّا قد يُخالطها من ضعيفٍ أم موضوعٍ.

إن مثل هؤلاء المُدَّعين يُحاولون أنْ يحجبوا ضوء الشمس أو أنْ يُزيلوا الجبال الراسخات، فجهدهم هباء منثور، لم يؤثِّر في منزلة السُّنَّة ومكانتِها، ولن يؤثِّر؛ لأن الله تعالى حافظٌ دينَه ولو كره الكافرون.

٥ ـ ومنهم مَنْ يدَّعي امتزاج الإسرائيليات بالحديث النبوي:

فقد زعم بعض الحداثيين العرب أنَّ الصحابة تداولوا الإسرائيليات وأصبح ذلك أمراً مُتعارفاً عليه بينهم، ومألوفاً عندهم فـ(لم يكن اعتماد جمهور المفسرين ورواة الحديث على هذه الإسرائيليات مما يثير الحرج في نفوسهم، فلقد كانت حاضرةً ومقبولةً زمنَ النبوة والصحابة بسبب عاملين اثنين: أولهما نشاط مَنْ يُطلَق عليهم «مسلمة اليهود» وكان بعضهم على دراية بالتراث اليهودي، وثانيهما أنَّ نُسَخاً من التوراة نفسها كانت متداولةً لدى الصحابة زمن النبوة وقبلها)[1].

والهدف الذي يرمي إليه هذا الحداثي واضح ومعلوم؛ وكأنه أراد بذلك أنْ يُبَرهِنَ على أنَّ الإسلام مزيجٌ من دياناتٍ وفلسفاتٍ سابقة عليه، وليس لديه دليل على صدق مذهبه إلَّا هذه الروايات التي يُطلَق عليها: الإسرائيليات، وما انتشر من نُسَخِ التوراة في زمن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وقبلهم.

وهذا الادِّعاء لا يُمثِّل قيمةً علمية عند البحث والمناظرة؛ فمعلوم وثابت تاريخيّاً أنَّ الدِّيانة السائدة في شِبه الجزيرة هي ديانةٌ وثنيَّة على اختلاف

(١) نحن والتراث قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، (ص٨٠).

معبوداتهم هذه واحدة، وأنَّ عدداً قليلاً من العرب في الجزيرة على اتِّساعها هو مَنْ تَنَصَّرَ، وأنَّ اليهود وإنْ وُجِدوا بين العرب في يثرب «المدينة النبوية» فهم يضربون لأنفسهم «جيتو»[١] يدخلون فيه ولا يُطلِعون أحداً على تعاليم دينهم، فمن أين له بهذه النتيجة التي مُفادها: انتشار نُسخٍ من التوراة واطِّلاع العرب عليها، وانتشار روايات إسرائيلية بسبب وجود اليهود بينهم؟ إنَّ على صاحب هذا الرأي أنْ يأتِ بدليلٍ على صِدق دعواه وإلَّا فليصمت.

أمَّا ما وُجِد من إسرائيليات في كتب المسلمين، فقد نبَّهوا عليها ولم يتركوها هكذا لتدخل في نسج الدِّين الإسلامي الحنيف، وإنما ذكروها للتنبيه عليها وبيانها للناس.

ومن تضخيم دعاة الحداثة للإسرائيليات وادِّعائهم تداخلها وامتزاجها مع الحديث النبوي، كما دخل عليه أشياء أخرى من كل الأديان والنِّحل، قول أحدهم: (لا يعجب القارئ من أنْ يَدخُلَ في الإسلام مسيحياتٌ بعد أنْ دَخَلَ فيه إسرائيلياتٌ، فإنه قد شِيبَ[٢] بأشياء من كلِّ دينٍ ومن كلِّ نحلةٍ، ولكن المجال لا يتَّسع لبيان كلِّ ما دخل عليه من المِلل الأُخرى؛ لأنَّ ذلك يحتاج إلى مؤلَّف برأسه)[٣].

وبعض الحداثيين العرب ادَّعى امتزاج الإسرائيليات بالحديث النبوي إلى درجة عدم التمييز بين ما قاله النبي ﷺ وبين ما قاله مسلمة الكتاب؛ من أمثال كعب الأحبار، وعبد الله بن سلام، ووهب بن منبه، وغيرهم، وقد كان (كعب بن ماتع.. يهوديّاً من اليمن.. مِنْ أكبر مَنْ تسرَّبت منهم أخبار اليهود إلى المسلمين.. وقد أخذ عنه اثنان هما أكبر مَنْ نَشَرَ عِلمَه: ابن عباس ـ وهذا

---

(١) (**الجيتو**): مكان داخل المدينة أو خارجها محاط بسورٍ عالٍ له بوابة أو أكثر تغلق عادة في المساء، ويمثل أشهر الأشكال الانعزالية اليهودية في العالم، بحيث أصبح يُطلق على سبيل التعميم على كلِّ شكلٍ من أشكال الحياة اليهودية الانعزالية وسط الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها.

(٢) **شِيبَ**: أي: خُلِطَ.

(٣) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص١٨١).

يعلِّل ما في تفسيره من إسرائيليات ـ وأبو هريرة، ولم يُؤْثَرْ عنه أنه ألَّف كما أُثِرَ عن وهب بن منبه ولكن كل تعاليمه كانت شفويةً، وما نُقِلَ عنه يدل على عِلمه الواسع بالثقافة اليهودية وأساطيرها)(١).

و(ما صَوَّره الحداثيون بتضخيم الإسرائيليات وحجم روايتها فِعْلٌ مُؤدلج يهدف إلى تزييف الواقع، وإفقاد الثقة بمنهج الرواية عموماً وبالحديث النبوي خصوصاً.

والواقع أن هذه الإسرائيليات ليس لها أيُّ مكانةٍ تشريعية، ولا تُثْبَت بها الأحكام، ولا يُحتجُّ بها للترجيح بين المسائل أبداً)(٢).

والسؤال: كيف عرف هؤلاء هذه الإسرائيليات وتلك الروايات؟! ألم يعرفوها من علماء الإسلام؟! ألم ينبِّه عليها علماء الإسلام؛ كابن كثيرٍ رحمه الله في تفسيره وغيره؟!

لقد تعدَّدت مناهج علماء الإسلام في حركة التأليف، فمنهم مَنْ جمع الروايات ونبَّه عليها، ومنهم مَن اقتصر على الصحيح فقط ولم يلتفت إلى ما عداه.

ولكن أدعياء العقل؛ الذين لا عقل لهم يغضُّون الطرف عن تعليقات علماء الإسلام على مثل هذه الروايات، ويقفون عند حدود ورودها في كتبهم، وكأنها أصبحت مُسَلَّمات بسبب ورودها، وهذا مخالف للمنهج العلمي الموضوعي، إذ إنهم يعتمدون الانتقائية المخالفة لمعايير العلم والبحث العلمي الجاد.

٦ ـ ومنهم مَنْ يدَّعي تأخُّر تدوين السُّنَّة إلى ما بعد مائة عام من وفاة النبي ﷺ، وهو ما أفقد الأحاديث صلاحيتها للاحتجاج:

من أعظم الأمور التي يستدل بها دعاة الحداثة لإبطال مشروعية السنة وإنكار ثبوتها التاريخي الزعم بتأخر تدوينها، وأن الأحاديث لم تُدوَّن ولم

(١) فجر الإسلام، (ص٢٥٥).
(٢) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٧٣).

تكتب إلَّا بعد مرور مائة عام من وفاة النبي ﷺ، مما أفقدها قيمتها الثبوتية، (فلا نعتمد على ما أكمل به الإسلام فيما بعد من سيرةٍ وتاريخٍ وطبقاتٍ وحديث؛ لأنَّ القاعدة أنَّ كلَّ ما دُوِّن بعد مائة سنة من الحدثً فاقد لثقة المؤرخ)[1].

ويعزو بعض الحداثيين العرب تأخُّر تدوين السنة إنما تم بدافع سياسي وليس بدافع علمي؛ وذلك لتعزيز السلطة آنذاك، فيدَّعي أنَّ (الرجال الذين نُسِبَ إليهم تدوين العلم وتبويبه قد قاموا بذلك فِعلاً.. وما نريد التأكيد عليه هنا هو أنَّ العمل الذي تم في وقتٍ واحد وفي أمصار متباعدة لا يُمكن أنْ يحدث هكذا تلقائيّاً وبمجرَّد المُصادفة، إنه لا بد أنْ تكون الدولةُ وراء هذه الحركة العلمية الواسعة التي كانت تستهدف ترسيم الدِّين إذا صحَّ التعبير؛ أي: جعله جزءاً من الدولة وفي خدمتها، مِثلما أنَّ عمل الشيعة في هذا المجال، كان يهدف بالمقابل ترسيم المُعارضة السياسية؛ أي: إضفاء المشروعية الدِّينية عليها)[2].

ويدَّعي بعضهم بأنَّ الأحاديث المُدوَّنة في الكتب («السِّتة الصِّحاح» لم تكن معزولة أيضاً عن الولاء لسياسات حُكامٍ على مذهب أهل السُّنَّة في المشرق الإسلامي)[3].

ويُزعم بعضهم أنَّ (الاستبداد الفكري الذي بدأ بعصر التدوين واكتمل باستقالة العقل العربي الإسلامي على يد «الغزالي».. ففي عصر التدوين بالقرن الثاني تم تأطير الإسلام ضمن أُطُرٍ نبعت من المعارف السائدة)[4].

وزعم الحداثيون أنَّ تأخُّر تدوين الحديث النبوي أدَّى إلى نتائج يُمكن إجمالها فيما يلي[5]:

---

(١) السيرة النبوية الوحي والقرآن والنبوة، (ص٩٤).
(٢) تكوين العقل العربي، (ص٦٧).
(٣) التراث وقضايا العصر، د. محمود إسماعيل (ص٥١).
(٤) دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع، (ص٢١٧).
(٥) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص١٧٧).

أ ـ صعوبة التَّحقُّق من مصداقية السُّنَّة، ممَّا (أدَّى إلى اعتبار السُّنَّة أقرب إلى التحريف منها إلى الضبط)[١].

ب ـ اختلاط الحديث بـ (الموروث الشَّفَهي للصحابة الأوَّلين وغيرهم من أصحاب الفِرَق والتيارات والمدارس الإسلامية المُبكِّرة والمُتأخِّرة، وهذا ما أسهم في إنتاج بنية نصِّية مركبة... نص على نص)[٢].

ج ـ دخول «الحديث الموضوع» بشكل كبير جداً وسهل، ممَّا أدَّى إلى (تعاظم حجم النص الحديثي على نحوٍ هائل)[٣].

لقد حاول الحداثيون العرب إخضاع حركة التدوين للسُّنَّة النبوية لمعايير التفسير الماركسي للتاريخ، والقائم على الصراع والنِّزاع الدائم بين الطبقات؛ ليصلوا إلى أنَّ حركة التأليف والتدوين لم تسلم من هذا النزاع وذلك الصراع السياسي على السلطة.

وهم بهذا الصنيع ضربوا عرض الحائط ما وضعه علماء الإسلام لأسس وركائز علمٍ شَهِدَ لهم العالم بأسره بتميُّزهم وتفرُّدهم به ألا وهو علم الحديث، وما اتصل به من علوم الجرح والتعديل والإسناد والرواة وغيرها.

وادَّعوا كذلك بأنَّ (الصراعات والمنازعات السياسية التي اندلعت بعد الصدر الأوَّل من الإسلام أدَّت إلى اختلاق الكثير من الروايات والأحاديث تأييداً لها أو تسويغاً، واستمر هذا الوضع حتى أصبح الحديث الصحيح من الحديث الموضوع كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود)[٤].

* الأسلوب الرابع: نفي عدالة الصحابة:

الصحابة ﷺ هم مَنْ بَلَّغوا عن رسول الله ﷺ الدِّين، وهم مَنْ نقلوا القرآن والسُّنَّة إلى مَنْ بعدهم، ومن ثَمَّ، فهم همزة الوصل بين زمن النبوة

---

(١) الإسلام هو القرآن وحده، توفيق صدقي، مجلة المنار، (مجلد ١٢)، (ص٩١٢).
(٢) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٦١).
(٣) المصدر نفسه، (ص٢٣٨).
(٤) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٦١).

والأزمنة التي تلته، فإذا استطاع أعداء الدِّين التَّشكيك فيهم وفي عدالتهم ونزاهتهم، فهذا يعني فقدان همزة الوصل بين النبي ﷺ وبين مَنْ جاء بعده، وفي هذا هدم للدِّين من أساسه، وتقويض للبنيان من قواعده.

ومن أساليب دعاة الحداثة في الطعن في السُّنَّة النبوية والتشكيك فيها نفي عدالة الصحابة؛ لأنها الأساس الذي يقوم عليه علم الرواية، ومن أساليبهم في ذلك[١]:

١ ـ منهم مَنْ زعم أنَّ الصحابة كغيرهم من البشر يُخطئون ويصيبون، ويضلون ويهتدون، ويعلمون ويجهلون، ويعتريهم الخطأ والنِّسيان، ومنهم **مَنْ يتَّهم الصحابة بالنِّفاق والكذب:**

انتقد بعضهم مسألة عدالة الصحابة، مُوَجِّهاً النقد اللاذع للذين عدَّلوا الصحابة بأنهم ينظرون إليهم وكأنهم (قد ارتفعوا عن درجة الإنسانية فلا يعتريهم ما يعتري كلَّ إنسانٍ من سهوٍ أو خطأٍ أو وهمٍ أو نسيانٍ، ولا نقول الكذب والبهتان!)[٢].

وأكَّد بعضهم انتفاء عدالة الصحابة قائلاً: (إنه لمن الصعب تاريخياً إن لم يكن من المستحيل التأكيد والقول إنَّ كلَّ ناقلٍ قد سمع بالفعل ورأى الشيء الذي نقله)[٣].

وهذا النَّفي لعدالة الصحابة؛ يعني: (رفْض ونَسْف كلِّ الأساليب والشروط والمبادئ التي اعتمدها البخاري وغيره من الأئمة في صحافهم أو متونهم، وذلك يعني ببساطة نَسْف ظاهرة العنعنة، التي تعتمد على النقل لا على إعمال العقل، وتعتمد على مَنْ قال وليس على ما قال!! إنَّ الصحابة كغيرهم من الناس يخطئون ويصيبون، يضلون ويهتدون، يعلمون ويجهلون.. حتى إنَّ سورة التوبة سُمِّيت بالفاضحة؛ لأنها أظهرت حقائق الكثير منهم

(١) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢٠١).
(٢) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٢٢٠).
(٣) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص٢٤٤).

آنذاك)[١].

وزعم بعضهم بقاءَ المنافقين وقد توفِّي النبي ﷺ ولم يُبيِّن للمؤمنين أمرهم، وقد انخرطوا في المجتمع ولم يمتازوا عنه، فادَّعى بأنَّ (نفاق الصحابة على عهد النبي تكشفه أحاديثُه، وقد نقل «البخاري» عن حذيفة بن اليمان قوله: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانُوا يَوْمَئِذٍ يُسِرُّونَ وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ»[٢])[٣].

وقد أخرج الحداثيون ـ كعادتهم ـ قولَ حذيفة رضي الله عنه من سياقه إلى سياقٍ آخر؛ ليشابه تأويلاتهم الباطلة، قال ابن بطال رحمه الله: (وأمَّا حديث حذيفة، وقولُه: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ»؛ لأنهم كانوا يُسِرُّون قولَهم فلا يتعدَّى شرُّهم إلى غيرهم، وأمَّا اليوم فإنَّهم يَجْهرون بالنِّفاق، ويُعلِنون بالخروج على الجماعة، ويُورِثون بينهم ويُحَزِّبونهم أحزاباً، فهم اليوم شرٌّ منهم حين لا يَضُرُّون بِمَا يُسِرُّونه. ووَجْهُ موافقته للترجمة: أنَّ المنافقين بالجهر، وإشهار السِّلاح على الناس هو القول بخلاف ما قالوه؛ حين دخلوا في بيعةِ مَنْ بايعوه من الأئمة؛ لأنَّه لا يجوز أنّ يتخلَّف عن بيعةِ مَنْ بايَعَه الجماعةُ ساعةً من الدهر؛ لأنَّها ساعةٌ جاهليَّة، ولا جاهليَّةَ في الإسلام)[٤].

بل استدل بعضهم على وجود مَنْ يكذب على الله من بين الصحابة ـ وهو يُظهر إسلامه ـ بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٧﴾ [الصف: ٧]، وزعم أنَّ هذه الآية تُبطِل نظرية عدالة الصحابة بِرُمَّتها[٥].

---

(١) جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، (ص١٩).
(٢) صحيح البخاري، (٣/ ١٤٣٧)، (رقم ٧١٩٨).
(٣) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص٩١).
(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١٠/ ٥٧).
(٥) انظر: نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام، المحامي أحمد حسين يعقوب، (ص٤٢).

إنَّ التشكيك في الصحابة ﵃ لوجود منافقين كما أشار القرآن الكريم وأشارت السُّنَّة النبوية لا قيمة له، لأسباب، وهي:

الأول: وجود نصوصٍ قرآنية نبوية تؤكِّد على عدالة الصحابة ﵃ وتزكيتهم ورضا الله تعالى عنهم، والشهادة لهم بالخيرية.

الثاني: إطلاع الله تعالى نبيَّه ﷺ على أسماء المنافقين وشخوصهم، ومعرفة الرسول ﷺ لهم بشخوصهم؛ يعني: أنه لو كان هناك خطر يهدد الدِّين من ناحيتهم لَفَضَحَهم للناس جميعاً.

الثالث: أَطْلَعَ رسولُ الله ﷺ صاحبَ سِرِّه «حذيفةَ بن اليمان ﵁» على هؤلاء المنافقين بأسمائهم وشخوصهم؛ ليكون مُراقِباً لهم وعارفاً بهم، ومن ثَمَّ، لو أنَّ أحدهم تَقَوَّلَ على رسول الله ﷺ وأخبر عنه بما لم يُخبر به لأبان حذيفةُ حالَه وفضح أمرَه، ولم يمت حذيفةُ ﵁ إلَّا وقد مات جُلُّ هؤلاء المنافقين، وهذا من صيانة الله لدينه.

٢ ـ ومنهم مَن ادَّعى بأن الآيات والأحاديث الدالة على عدالة الصحابة إنما هي عامة ولم تقصد الصحابة بأعيانهم، فيجب البحث عن حال كل صحابي على حِدَة كغيره من الرواة:

(فإنَّ الثناء من الله تعالى ورسوله ـ وهو الدليل على عدالتهم ـ لم يتناول الأفراد بالخصوصية، إنما غايته عموم.. ومَنْ تتبَّع تلك الموارد وسوَّى بين الصحابة فهو أعمى أو مُتَعام.. ومن الصحابة نوادر ظهر منهم ما يَخْرُج عن العدالة فيجب إخراجه كالشارب من العدالة لا من الصحبة، ومنهم مَنْ أسلم خوف السَّيف كالطُّلقاء.. كأبي سفيان ومعاوية ومَنْ معهما)[(١)].

٣ ـ ومنهم مَنْ يزعم أن عدالة الصحابة مسألة افتراضية، تُخالِف التاريخ والحقائق العلمية، والقصد من وضعه نفي الرَّيب عن القرآن والسُّنَّة:

فقد زعم بعضهم أنَّ عدالة الصحابة (مسألةٌ افتراضية وَضَعَها الضمير الإسلامي حتى لا يقع التشكيك في أمانة صحابة رسول الله وفي صدقهم،

---

(١) أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٣٤٩).

ذلك أنَّ الشك إذا بلغ حدَّ الارتياب في نزاهة الصحابة، فإنه يعصف بأصول الدين الإسلامي؛ لأنَّ الصحابة هم الذين رَوَوا هذا القرآن ودوَّنوه، وهم الذين رَوَوا الحديث.. لذلك قرَّر علماءُ الإسلام صِدقَ صحابةِ الرسول وانتفاءَ الانتحال بينهم في حين أنَّ هذه التفرقة اعتبارية لا وجود لها ولا تتَّفق ومقتضيات النقد العلمي الصارم، كما أنه ليس هناك حدٌّ طبيعي بين الصحابة والتابعين يجعلنا لا نُنزِّه الأوَّلين من الانتحال ونشُكُّ في الآخرين)[1].

وبعضهم ينفي التاريخ المُشرق للصحابة ويصفه بأنه (تاريخ معقَّد لا ينسجم البتة وما أُضْفِيَ عليهم من عدالةٍ مطلقة، فلا يُعَدُّ هذا التقديس... تقديساً يحجب التأثر الذي مارسَتْه العواملُ القَبَلية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي الناشئ، ويُغيِّب التاريخَ الحقيقي الذي أسنَدَ فيه الشيعةُ العصمةَ لأئمَّتهم والسُّنَّةُ العدالةَ المطلقةَ لصحابتهم)[2].

٤ ـ ومنهم مَن ادَّعى بأنَّ مسألة عدالة الصحابة تم صياغتها مُتأخِّراً:

(ففي عهد ابن قتيبة (٢٧٦هـ) نجد المسلمين لا يقبلون كلَّ روايات الصحابة، وينتقدون بعضهم ويرمونهم بالكذب، وما كتاب «تأويل مختلف الحديث» إلَّا محاولة قام بها مُحَدِّثو السُّنَّة لرفع الاتِّهام عن صحابة الرسول، بل إنَّ إضفاء القداسة على الصحابة لم يتأسس بعد في القرن الرابع للهجرة، كُتُبُ التاريخ تروي لنا أخباراً كثيرةً عن عادة سبِّ الصحابة في هذا العصر اشترك فيها الشيعة والسُّنَّة على حدٍّ سواء)[3].

٥ ـ ومنهم مَنْ ادَّعى بأنَّ كثيراً من الصحابة ارتدُّوا بعد وفاة النبي ﷺ:

ومن عادة الحداثيين العرب إخراج الآيات والأحاديث والآثار من سياقها إلى ما يخدم توجُّهاتهم المشبوهة أو تأويلها تأويلاً باطلاً، ومن ذلك[4]: أنهم استدلُّوا على ارتداد الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ بحديث ابن

---

(١) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص٢٣٨).

(٢) المصدر نفسه، (ص٣٤٨).

(٣) المصدر نفسه، (ص٢٣٦).

(٤) انظر: أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص٣٣٩).

عباس رضي الله عنهما حيث قال: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللهِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً... أَلَا إِنَّهُ يُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي، فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ يَا رَبِّ أَصْحَابِي فَيُقَالُ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ... فَيُقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ**»(١). ومعلوم أنَّ مَن ارتدَّ خرج من الصحابة؛ لأنَّ حدَّ الصحبة رؤية النبي ﷺ على الإسلام، وأن يموت الرائي مُسلِماً، ومَن ارتدَّ خرج عن الإسلام وخرج من كونه صحابيّاً، ولا يطعن ذلك في عدالة الصحابة؛ لكونه ليس منهم(٢).

٦ ـ ومنهم **مَنْ طعن في الصحابة المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ**؛ **كأبي هريرة** رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما، وعائشة رضي الله عنها، ومن غير الصحابة؛ كالإمام الزهري رحمه الله:

كَثُرت طعون الحداثيين العرب واتِّهاماتهم لأعلام الرواية الحديثية؛ محاكاةً لِمَا فعله أسلافهم السابقون من «المستشرقين»، وعلى رأس هؤلاء الأعلام الذين طعنوا فيهم أبو هريرة رضي الله عنه الذي اتهموه بوضع الحديث لبني أمية لعلاقته بالسلطة آنذاك، واتهموه بأخذ الروايات من أهل الكتاب ولا سيما كعب الأحبار، وأنَّ عائشة رضي الله عنها اعترضت عليه، وهو قليل المعاصرة للنبي ﷺ، وقد عزله عمر رضي الله عنه عن ولاية البحرين، وعابوه بالفقر وسوء الحال، وغير ذلك من الطعون المبثوثة في كتبهم السوداء(٣).

وممن طعنوا به ـ من غير الصحابة ـ الإمام الزهري رحمه الله؛ لأنه أول مَنْ جمع الحديث النبوي قاصداً الاستيعاب، (فاتهموه بالتبعية للأمويين، وعلاقته بالسلطة آنذاك، وبوضعه الحديث لهم بالكذب على رسول الله ﷺ، وتكاد

---

(١) رواه البخاري، (٢/ ٩٦٩)، (ح٤٧٨٧)؛ ومسلم، (٢/ ١٢٠٤)، (ح٧٣٨٠).
(٢) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢١٩).
(٣) انظر: أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص١٩٦)؛ فجر الإسلام، (ص٣٤٧)؛ جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، (ص٢٠)؛ الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص٩٥).

تكون ذات الاتهامات التي وُجِّهت لأبي هريرة ﵁)[١].

وادَّعى بعضهم بأن شخصية الزهري شخصية خيالية ووهمية لا حقيقة لها، وما نُسِبَ إليه توهُّمات صبيانية ومبالغات طائشة، حيث (إنَّ التواريخ تنسب إلى الزهري عدداً من الكتب ضخماً في السِّيرة والمغازي، وكتاباً واحداً في الحديث، لكن هذا لا يمنع حضوره بقوة في الموطأ والصحيحين... ولم تَصِلْنا هذه الكتب؛ لأنه لم يُخلِّف أيَّ أثرٍ مكتوبٍ لا في السِّيرة ـ وهي اهتمامه الأكبر ـ ولا في الحديث، ولم يُخلِّف لأنه لم يكتب شيئاً، وقصة الاحتمال إنما هي قصة تشهد على خياليتها ومبالغتها الصبيانية)[٢].

*** الرد المجمل على نفي عدالة الصحابة:**

انعقد الإجماع على أنَّ الصحابة ﵃ كلُّهم عدول؛ لأنَّ الله تعالى أثنى عليهم وزكَّاهم في كتابه الكريم، وكفى به تعديلاً وتزكية، وقد مَنَّ الله عليهم بسعة الحِفظ، وقوة الضَّبط، وقد كانوا ﵃ أحرصَ الناس على حِفظِ السنة وضبطِها؛ لإيمانهم بأنَّ ما يُحدِّثهم به رسولُ الله ﷺ إنما هو وحيٌ من عند الله تعالى، والمُتتبِّع حالَ الصحابة واستماعهم إلى رسول ﷺ يُدرك بما لا يدع مجالاً للشَّك أنهم ﵃ كان لهم منهجٌ في السماع، فلم يكن سماعُهم من رسول الله ﷺ للتَّسلية أو الترفيه أو الترف الفكري، وإنما كان للتَّحمُّل والتعلم والحفظ والتدوين والتبليغ[٣].

ومع ذلك فإنَّ (**العدالة شيءٌ والعصمة شيءٌ آخر**، والذين قالوا: إنَّ الصحابة عدول، لم يقولوا قط أنهم معصومون من المعاصي، ولا من الخطأ والسهو والنسيان، إنما أرادوا أنهم لا يتعمَّدون كذباً على رسول الله ﷺ حتى الذين حُدُّوا في حدٍّ أو اقترفوا إثماً ثم تابوا أو لامسوا الفتنَ والحروبَ ما

---

(١) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢١١).
(٢) تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، (ص٣٧).
(٣) انظر: عظمة السُّنَّة النبوية، أ. د. محمود بن أحمد الدوسري، المطلب الثالث: حفظ السُّنَّة في عصر الصحابة (ص٦٨ ـ ٧٨).

كانوا لِيَتَعمَّدوا الكذب على رسول الله ﷺ)[١].

قال الخطيب البغدادي رحمه الله **ـ في شأن الصحابة** رضي الله عنهم: (لو لم يَرِدْ من الله عز وجل ورسولِه فيهم شيء مِمَّا ذَكَرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها؛ من الهجرة والجهاد والنُّصرة، وبذل المُهَج والأموال وقتل الآباء والأولاد، والمُناصحة في الدِّين، وقوة الإيمان واليقين، القطعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضلُ من جميع المُعَدَّلين والمُزَكَّين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومَنْ يُعتدُّ بقوله من الفقهاء)[٢].

ويكفي في الرد على أهل الحداثة وغيرهم ـ ممن طعنوا في الصحابة ـ قول أبي زرعة رحمه الله: (إذا رأيتَ الرجلَ ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآنَ والسُّنَنَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ، وإنما يُريدون أن يجرحوا شُهودَنا؛ لِيُبطِلوا الكتابَ والسُّنَّة، والجرحُ بهم أَولى، وهم زنادقة)[٣].

* الأسلوب الخامس: رفض منهج أهل الحديث النقدي:

يقوم منهج أهل الحداثة النقدي على تطويع النص لواقع الحياة، ومحاكمته وإخضاعه لعملية البحث والمساءلة، مما يعني أن الحداثيين ينظرون إلى (النص القرآني والحديثي بمثابته نصّاً قابلاً للبحث باتجاهات بحثية متعدِّدة تعدُّد الأنساق المعرفية العلمية.. كنظرية النص، ونظرية التراث، وعلم تاريخ الدِّين، وعلم اجتماع الدين، وعلم مقارنة الأديان)[٤]؛ وذلك بفصله تماماً عن صاحب النص، وهو الله تعالى مع القرآن الكريم، والرسول ﷺ مع السُّنَّة النبوية، وهذا يعني نزع صفة القداسة للنص المُستمدَّة من قائله، وفصل النَّص عنه تماماً، بما يُتيح لهم الفرصة لتأويله وتلقِّيه ودراسته دارسةً بشرية بحتة

---

(١) دفاع عن السُّنَّة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، أ. د. محمد بن محمد أبو شهبة (ص٢٨٧).

(٢) الكفاية في علم الرواية، (ص٤٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية، (ص٤٩).

(٤) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٩٣).

مُتَغيِّرة بالطبع من شخص إلى شخص، ومن عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان، فتتعدَّد القراءات وتختلف التأويلات وذلك بِحُجَّة اختلاف الظروف والواقع عمَّا كان عليه في عهد النبي ﷺ، وهذا بدوره يؤدِّي إلى إقصاء النِّص والدِّين عن واقع التأثير في الحياة.

بينما يقوم المنهج النقدي عند أهل الحديث على تعظيم النص والوثوق به، وإعماله وإخراج أقصى ما يمكن منه بالفهم؛ بل تقديمه على غيره، والمحافظة عليه وعدم التفريط فيه دون مسوِّغٍ أو سبب ملائم، ، وتطويع واقع الحياة له؛ لأنَّ النص هو صانع الحياة ابتداءً حيث حوَّلها من أمة جاهلية هامشية إلى محور العالم ومدار الحياة لقرون طويلة، ومن أساليب الحداثيين العرب في رفض منهج أهل الحديث النقدي ما يلي[(١)]:

١ ـ منهم **مَن يدَّعي بأنَّ المنهج النقدي عند أهل الحديث يُرسِّخ تقديس النص، ويُقصِي مبدأ تاريخية النص ومحدوديته،** ويُرسِّخ (مفهموم «شمولية النص» وذلك عن طريق قراءة كلِّ تطورات الوعي الإنساني فيها، ولأنها ثانياً تُولِّد لدى القارئ القناعة بامتلاك كتابه المُقَدَّس لكل ما وصل إليه الإنسان ـ أو يمكن أن يصل إليه ـ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً)[(٢)]، ويزعم الحداثيون أنَّ تَصَوُّر أهل الحديث لقدسية النص (تَصَوُّرٌ يعزل النَّص عن سياق ظروفه الموضوعية التاريخية بحيث يتباعد به عن طبيعته الأصلية بوصفه نصّاً لغويّاً ويحوِّله إلى شيء له قداسة)[(٣)]، وفي محاولة بائسة من «نصر حامد أبو زيد»، يُحاول فيها نزع القداسة عن النَّص، والتَّعامل معه بصورةٍ مُجرَّدة باعتباره نصّاً لغويّاً صِيغَ في ظروفٍ تاريخيَّة مُعيَّنة، يُمكنه التَّعامل معه وتَلَقِّيه تلقِّياً حَدَاثياً وقراءته قراءةً تأويليَّة مختلفةً عمَّا سبق وَفق ظروف العصر ومُقتضياته؛ فانظر إلى جنايته على القرآن الكريم أولاً، ثم جنايته على السُّنَّة النبوية ثانياً.

---

(١) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢٣٨).

(٢) النص والسلطة الحقيقية، إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، نصر حامد أبو زيد (ص١٤١).

(٣) مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، (ص١٢).

وهو يُحاول أن ينفي عن النَّص شموليَّته سواء التاريخية أو التشريعية؛ بمعنى شموليته ليستوعب التاريخ الإنساني بعد النبوة وحتى قيام الساعة، وكذا ليستوعب بتشريعاته حياة الناس إلى قيام الساعة.

وهنا نجد أنه ابتداءً لم يفهم النَّص ولم يفهم التشريع، ولم يستطع أن يُفرِّق بين أنواع الأحكام الشرعية، وبين المُستجدَّات والمُسْتَحْدَثات، ولم يستطيع أن يُدرك أنَّ هناك تطوُّراً في الأحكام بتطوُّر العصر، ولكنها محكومة بقواعدَ وضوابطَ حدَّدتها الشريعةُ الغرَّاء في مصدَرَيها المُقدَّسين وهما القرآن والسنة؛ لِيَسْتوعِبا بهذه القواعد وتلك الأصول حياةَ البشرية في كلِّ زمانٍ وكلِّ مكان.

٢ ـ ومنهم **مَن يزعم أنَّ منهج أهل الحديث النقدي تغيب فيه الروح النقدية، وهو منهج غير مؤهل ولا قادر على تنقية الحديث** و(ما يُعاني منه هذا المنهج يتلخَّص في آفتين: غياب الروح النقدية، وفقدان النظرة التاريخية. وطبيعي والحالة هذه أنْ يكون إنتاج هؤلاء هو: «التراث يكرِّر نفسَه» وفي الغالب بصورة مُجزَّأة ورديئة)[١].

٣ ـ ومنهم **من يدَّعي أن منهج أهل الحديث النقدي ليس فيه إبداع ولا تطور ولا يقبل الجديد**، بل إنَّ (موقف الخطاب الديني المعاصر من «علوم القرآن» ومن «علوم الحديث» كذلك هو موقف الترديد والتَّكرار؛ إذ يتصوَّر كثير من علمائنا أنَّ هذين النَّمطين من العلوم يقعان في دائرة العلوم التي «نضجت واحترقت» حتى لم يعد فيها للخَلَف ما يُضيفُه إلى السَّلف)[٢].

٤ ـ ومنهم **من يدعي أن منهج أهل الحديث النقدي منهج قاصر عن بلوغ مدارك العلم والنقد، إذ يُغفِل كليات الشريعة ومقاصدها**، ويصب اهتمامه بالنقد الخارجي (نقد الإسناد) ثم يُهمِل النقد الداخلي (نقد المتن) فجل اهتمامه على الشكل فقط دون المضمون والكليات والمقاصد[٣].

---

(١) التراث والحداثة دراسات ومناقشات، (ص٢٦).

(٢) مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، (ص١١).

(٣) انظر: التراث وقضايا العصر، (ص٥٢)؛ الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص٢٠٩).

٥ ـ ومنهم من **يتهم المنهج النقدي عند أهل الحديث بأنه لا يتَّصف بالعقلانية، ولا يقوم على الأسس العلمية**؛ لأنَّ (المعتمد في هذا المنهج كما نعرف ليس العقل بل شهادة الآخرين؛ أي: النقل أيضاً.. فلم يكن هناك مجال للممارسة العقلية كما كان الشأن في النحو والفقه والتحليل البلاغي)(١). ولا يسمونه علماً بل (نقول: «آراء رجال الحديث» ولا نقول: «علم مصطلح الحديث» ولكن نظريات قبول الحديث؛ لأنه ليس علماً يعتمد على منهجٍ كعلم التاريخ أو المنطق أو اللغة إلخ...)(٢).

وقد (رفض الحداثي «المنهج النقدي» الذي وضعه علماء الإسلام وبالأخص أهل الحديث في نقد المرويات الحديثية، الذي أبدعوه من وحي الواقع والحاجة الذاتية للأمة، فكان إبداعاً خالصاً غير مستورد من أمم أخرى سابقة أو معاصرة، إنما هو مُحصِّلة معارف صهرت بعد أن جمعت، فأخرجت عسلاً ترياقاً سائغاً للشاربين.

ومما يمكن إضافته هنا هو أن المنهج الإسلامي النقدي منهج يقدِّس النص ويقول بأوليته، كما يحاول فهم أقصى ما يمكن من النص ويضيق باب الهوى والفهم الفاسد للقارئ، فإن المنهج الإسلامي يقوم بنقد المتن كما نقد السند، بل المتن هو الغاية وهو سبب نقد السند)(٣).

وما ادَّعوه مردود عليه بما يلي:

أولاً: ادعاؤهم اهتمام أهل الحديث بنقد السَّند دون المتن أمر خاطئ؛ إذ إنَّ أهل الحديث ابتداءً من خلال السَّند حاولوا توثيق النَّص؛ فإما أنْ يكون النص ثابتاً عن رسول الله ﷺ أو لا يكون، ثم تأتي المرحلة التالية وهي نقد المتن، وذلك بالنظر في متن الحديث، وبداهةً معروفٌ أنَّ التأكُّد من قول النَّص بالشهادة والقرائن تسبق مرحلة التحليل للنص وفهمه وتحقيقه، ولكن

---

(١) بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظام المعرفة في الثقافة العربية، د. محمد عابد الجابري (ص٥٤٩).

(٢) نحو فقه جديد، (٢/ ٥٤).

(٣) الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢٣٩).

أهل الحداثة يُحاولون أنْ يبدؤوا بما يجب أنْ يُنتَهى به، فيتعاملون مع النص مباشرة، كيف هذا؟! أليس في أيِّ محكمةٍ في الدنيا يبدأ القاضي أولاً بتوثيق الكلام من خلال شهادة الشهود والقرائن، ثم يُنظر في الكلام أيستحقُّ قائله أن يُعاقب به أم لا؟! إنَّ توثيق نسبة الكلام إلى صاحبه تسبق النظر في الكلام بالتحليل والقراءة وهذا مما لا يختلف فيه العقلاء.

ثانياً: ادِّعاؤهم قصور منهج النقد عن أهل الحديث؛ فنقول لهم: إنكم تفترضون مبدءاً وهو: إمَّا أنْ يُسَلِّم لكم أهل الحديث بتأويلاتكم ونظرياتكم، وإمَّا أنْ تنعتوهم بأوصافِ التَّخلُّف والرجعية وعدم القدرة على الفهم.

هذه حالكم مع المُخالِف، فقد ضربتم عُرض الحائط كلَّ ما أنجزه هؤلاء العلماء وكلَّ ما بذلوه وكلَّ ما أصَّلوه من علمٍ واخترعوه وابتكروه من فنونٍ لتلقِّي هذا النص وتفسيره لمجرَّد مخالفتكم لهم؛ حتى سمَّيتُم العلوم الأُخرى «التاريخ ـ المنطق ـ الكلام ـ علوم العربية» علوماً ونزعتم عن علم الحديث صفةَ العلم، وقد نسيتم أنَّ جُلَّ علوم اللغة والأدب والكلام إنما هي من نتاج أئمة الإسلام الذين تُوَجِّهون لهم سهام النقد وتُحاولون هدم بُنيانهم، وهيهات هيهات لكم.

* الأسلوب السادس: نقد متون الأحاديث:

من أساس دعوة الحداثيين العرب إعادة نقد السُّنَّة وَفق أساليب النقد الداخلي (نقد المتن) دون النظر إلى الإسناد، ويدَّعون (نقد الأحاديث بميزان جديد يقوم على أساس سلامة ومعقولية المتن ذاته، لا على أساس سلامة الرواة)[1]، ويظنون أو يُروِّجون إلى أنَّ صنيعهم هذا يحل إشكالات كثيرة، (معيار الصحة هو المتن وليس السند؛ لأنَّ هذا سيجعل المعنى هو الفَصْل، وبهذا يكون حديث آحاد مثل «الأعمال بالنيات» أو «لا ضرر ولا ضرار» أفضل وأثبت من كلِّ الأحاديث المتواترة من شقِّ الصدر أو حنين الجذع أو

---

(١) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٣٣١).

المهدي وهذا ما يُخلِّصُنا من إشكال أحاديث الآحاد)[١]، ومن أساليب أهل الحداثة في نقد متون الأحاديث ما يلي[٢]:

١ ـ الزعم بأنَّ النقد الخارجي (الإسناد) يقوم على السمع؛ بينما يعتمد النقد الداخلي (المتن) على العقل، وهو مقدَّم على السمع، ومنهم **مَنْ يزعم أنَّ عقل الإنسان قادر على تحدِّي النبوة**؛ لأنَّ العقل ـ عند الحداثيين ـ أساس المعارف، وها هو أحدهم يدَّعي بأنه: (يستحيل أنْ يكون السمع أساس العقل؛ لأنَّ الأدلة والبراهين عقليةٌ خالصةٌ لا سمع فيها، كما أنَّ معرفة الحُسْن والقُبْح واردة قبل السمع، وقد أمكن إدراك التوحيد والعدل بالعقل، وهما البابان الرئيسان في العقليات وهي الإلٰهيات. . بل إنَّ الإنسان بعقله قادر على تحدِّي النبوة مثل قدرة الشيطان الذي طلب الاستمهال فاستُمهِل، ولمَّا كانت النبوة ترتكز على العقل فلا خوف من تحدِّي العقل للنبوة)[٣]، وهذه الدَّعوى إنما هي تَكرار لمزاعم المعتزلة، الذين قدَّموا العقلَ على النَّقل، ونرد عليهم بما يلي:

أ ـ هل تستطيعون بالعقل وحده الوصول إلى اللهِ الحقِّ؟! وإذا كان ذلك كذلك، فلماذا أرسل اللهُ سبحانه الرُّسل؟! وما الحكمةُ المُتحقِّقة إذن من إرسالهم؟!

ب ـ هل تستطيعون بالعقل وحده معرفةَ فرائض الإسلام ومعرفةَ حدوده وأركانه؟!

ممَّا لا شك فيه أنَّ مثل هذه الأمور لا بد فيها من السَّماع ولا بد فيها من الواسطة، وهي النبوة، ودور العقل يأتي بعد ذلك، فالسَّماع سابق على العقل لا محالة.

وعندما استخدم الشيطانُ عقلَه ـ الذي تستدلون بموقفه ـ شطَّ وضلَّ وخرج عن المطلوب منه، فاستحقَّ عقابَ الله تعالى له بالخلود في النار.

---

(١) نحو فقه جديد، (٢/ ١١٨).
(٢) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢٤٨).
(٣) التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة، (٤/ ٤٠).

فانظروا كيف فعل العقلُ المُجرَّدُ بصاحبه، أرْداه وأهلَكَه.

٢ ـ ومنهم مَنْ يزعم أن الأسانيد لا يُعول عليها، ولا تُثبِتُ علماً؛ لأنها وهمية وَضَعها إمام المُحدِّثين الزهري، (فقد طغت على الزهري صفة المُحدِّث، بل لعله هو صانع الحديث جملةً من المدينة؛ أي: واضعه لا أكثر ولا أقل، فالأسانيد وهمية... ولا يعني هذا أنَّ الخبر في حد ذاته ليس بصحيح أو قريباً من الصحة؛ لأنَّ الأسانيد تعطي فقط ضمانة للمادة)[١]، ولذا (لا يُمكن التعويل عليها في الأغلب)[٢].

٣ ـ ومنهم يُصرِّح أن النقد الخارجي (الإسناد) يحمل سطحيةً في التفكير وسذاجةً في النقد؛ لأنَّ (النقد الخارجي أو نقد التحصيل، لا يُثير غير الازدراء في نفس عامة الجمهور الغليظ السَّطحي، وبعض الذين يقومون به مستعدُّون على العكس من ذلك لتمجيده)[٣].

بل (يُخيِّل إلى المرء أن يتبنَّى لأول نظرةٍ ما إذا كان المؤلِّف أميناً أو ما إذا كانت الرواية دقيقةً، وهذا ما يُسمَّى بـ «لهجة الأمانة» أو «انطباع الشعور بالحقيقة» وهو انطباع لا يكاد من الممكن مقاومته، لكنه مع ذلك وَهْم، فليس ثم معيار خارجي للأمانة ولا للدقة.. والخطيب والممثِّل والكذَّاب المعتاد على الكذب أقدر على الظهور بهذا المظهر.. فقوة التوكيد لا تدل دائماً على قوة الاقتناع، بل على المهارة أو الوقاحة)[٤]، وواللهِ، ما رأيتُ وقاحةً مثل هذه، فهذا جاهل جهلاً مُركَّباً، يدَّعي العلمَ والعلمُ منه براء، فانظر إليه، هو لا يُدرك ـ ابتداءً ـ أصولَ وقواعدَ الجرح والتعديل، ولا قواعد وأصول علم الإسناد، ولا يعلم الأُسس والمعايير والشروط والضوابط التي وضعها العلماءُ لصيانة الإسناد ومعرفة أكان صاحبُه كاذباً أم لا؟

---

(١) تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، (ص٣٧).
(٢) المصدر نفسه، (ص٢٧١).
(٣) المدخل إلى الدراسات التاريخية، (ص٨٦).
(٤) المصدر نفسه، (ص١٢٦).

فكان الأَولى به وبِمِثْلِه أنْ يذهبوا إلى العلماء ويجلسوا بين أيديهم؛ لِيَتَعلَّموا العلمَ، كي يستطيعوا أنْ يُناقشوا أو يُحاجِجوا، ولكنهم ـ للأسف ـ اعتمدوا على مراجع عامة، وعلى آراء المُستشرقين، وأعداء الدِّين، مع ضآلةِ ثقافتهم وقلة بضاعتهم، فجعلوا من أنفسهم أبواقاً لهم يُردِّدون مقالاتهم، ويُردِّدون شبهاتهم دون وعي أو فهم.

٤ ـ ومنهم مَنْ يزعم أنَّ منهج النقد الخارجي (الإسناد) لدى المُحدِّثين متعلِّق بمصالح اقتصادية وسياسة واجتماعية فُرِضَتْ عليها من السلطة، وبسبب ضيقِ أُفُقِ جُمَّاع الحديث، والانغلاق العقلي، وبعدهم عن الحياد العلمي، فيقول: (عَكَسَ المُحَدِّثون معاييرهم النقدية المتناثرة بمصالحهم الاقتصادية، وولاءاتهم السياسية، وانتماءاتهم المذهبية، ودرجة ثقافتهم على هذه الجهود بصورة سلبية، وحسبنا حُكْم «الذهبي» بأنه «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيقِ ضعيفٍ، ولا على تضعيفِ ثقة»[١])[٢].

فلا يمكن الوثوق بالنقد الخارجي (الإسناد) الذي اتَّبعه أهل الحديث؛ بسبب (تصدُّع المنظومة الأصولية القديمة، وعدم قدرتها على الصُّمود تحت وطأة الثورات الصناعية والتقنية والإعلامية، وما يشهده العالَم من تحوُّلات في القيم ووسائل المعرفة، فلم يعد باستطاعة المؤمن في عصرنا أن يطمئن إلى معايير القدامى.. ذلك أنها كانت محكومةً بثقافةِ أصحابها ومدى اطلاعهم على منجزات العلوم الإنسانية، وبالخصوص على مقتضيات المنهج التاريخي وما يتطلبه هذا المنهج من صرامة، ومن مسافة تفصل الباحث عن النص مهما قدَّسَتْهُ الممارسة الإسلامية)[٣].

---

(١) عبارة الذهبي صحيحة، وفيها إعلاء للحديث وأهله؛ لأنه لم يُخطئ اثنان من نقَّاد الحديث في الحكم على راوٍ حقيقته الضعف أو توثيق راوٍ حقيقته الضعف، لكنَّ الحداثيين استعملوها في معرض ذم أهل الحديث ووصفوهم بسوء الفهم وقلة الإدراك.

(٢) التراث وقضايا العصر، (ص٥٠). وانظر: النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٦٢).

(٣) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، (ص٣٤٩).

* الأسلوب السابع: نقد السنة بعرضها على القرآن:

نادى الحداثيون بضرورة عرض السنة على القرآن الكريم، وأنه حكم عليها بحيث لا يُقبل أيُّ حديثٍ إلَّا بعد عرضه على آيات القرآن الكريم؛ فإنْ وافقها قُبِل، وإنْ عارضها لم يُقبل، ويهدف الحداثيون من وراء هذه الدعوة إلى أهدافٍ في غاية الخطورة.

أهداف الحداثيين من عرض السُّنَّة على القرآن:

يهدف الحداثيون من عدم قبول السُّنَّة إلَّا بعد عرضها على القرآن، وجعل ذلك هو المعيار الوحيد لقبول السُّنَّة، إلى تحقيق أهدافٍ بعينها، ومنها[1]:

١ ـ إلغاء كل الأحاديث التي تناولت الغيب؛ بدءاً من الموت ومروراً بيوم القيامة وانتهاءً بدخول الجنة والنار؛ بدعوى معارضتها صريح القرآن في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥].

٢ ـ إلغاء كل الأحاديث التي تُفسِّر ما ورد مُبهماً في القرآن، والأحاديث الواردة في أسباب النزول؛ لأن الله تعالى أرادها مُبهمةً، ولم يُذكر معناها في القرآن أو أسباب نزولها.

٣ ـ إلغاء كل الأحاديث التي تُخالف أصولاً قرآنية قاطعة؛ كالآيات التي يُذكر فيها العدلُ، والمسؤوليةُ الفردية، وأنه لا تزر وازرة وزر أُخرى.

٤ ـ إلغاء كل الأحاديث التي تُثبت فضائل لبعض الأعمال والأشخاص والهيئات؛ لأن التفاضل جاء في القرآن بمقياس التقوى فقط.

٥ ـ إلغاء كل الأحاديث التي تُنافي حرية الاعتقاد، وحرية الفكر؛ لأنه ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وفي القرآن: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْۚ﴾ [الكهف: ٢٩].

---

(١) انظر: نحو فقه جديد، (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٦)، (٣/ ٢٨٠)؛ الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢٦٣).

٦ ـ إلغاء كل الأحاديث التي ذُكِرتْ فيها معجزاتُ النبي ﷺ غير القرآن؛ لأن معجزته هو القرآن بنص الآيات القرآنية.

٧ ـ إلغاء جميع الأحاديث الخاصة بالمرأة التي لم ترد في القرآن الكريم؛ كخلقها من ضلع أعوج، ومسائل الزواج والطلاق والعتاق، وأمور نكاح الرقيق، والفيء والغنائم؛ لأنها مرحلة خاصة انتهت.

٨ ـ الأحاديث التي تتحدث عن واقع الحياة اليومية في جزيرة العرب غير مُلزِمة؛ كأحاديث الأكل والشرب واللباس والنوم والمحادثة والمصافحة ونحوها؛ لأنها لم تُذكر في القرآن؛ بل هي جزء من التاريخ.

إنَّ من أعظم أُمْنِيات دعاة الحداثة إقصاء السُّنَّة النبوية وإبعادها عن واقع الحياة، وأنها لا تُعد صالحة لهذا الزمان؛ ليؤول الأمر إلى تعطيل السُّنَّة النبوية والاكتفاء بما ورد في القرآن الكريم، وها هم يُصرِّحون بهذه الأماني: (سيجعلنا نستبعد قرابة «نصف الأحاديث» المتداولة بين الناس... إنَّ هذه الألوف من الأحاديث هي نتيجة ركوب الصعب والذلول.. فلا غضاضة في استبعادها أو عدم إعمالها أو التوقف فيها)[1]، و(لا يمكن تحقيق أيِّ إحياءٍ إلَّا بالعودة رأساً إلى القرآن الكريم... وضبط السُّنَّة بضوابط القرآن، وعدم التَّقيد بما وضعه الأسلاف؛ من فنونٍ، واجتهادات ومذهبيات تأثَّروا فيها بروح عصرهم، وسيادة الجهالة، واستبداد الحكَّام، وصعوبات البحث والدَّرس)[2]، **وادَّعوا** كذلك أنَّ (كلَّ ما يتعلَّق بسيرة محمدٍ [ﷺ] يجب أن يُعرض على القرآن؛ فما وافق كان حقّاً، وما لم يُوافقه لم يكن بحق)[3]، **وزعموا** أنَّ (القرآن هو المصدر التاريخي المعتمد الصحيح؛ لأنه يرمز إلى ماهيَّة الوحي والظروف التي حفَّت ببدئه وتواصله، ولا يدخل في التفاصيل الدُّنيوية الفارغة)[4]، وهم بذلك يلمزون السُّنَّة النبوية؛ لأنها هي التي فصَّلت وبيَّنت ما

(١) نحو فقه جديد، (٢/ ٢٤٨).
(٢) تفنيد دعوى حد الردة ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾، (ص١٣٠).
(٣) حياة محمد، (ص٦٤).
(٤) السيرة النبوية الوحي والقرآن والنبوة، (ص١٨).

أُجمل في القرآن؛ بل أنشأت أحكاماً وآداباً وتشريعات مُستقلَّة لم ترد في القرآن الكريم.

إذاً (**الأحاديث التي لا يستطيعون الطعن فيها فسبيل تجميدها هو القول بعرضها على القرآن**، فإن جاءت بِحُكم ليس في القرآن لا يُلْتَزم به... **ومن الطبيعي أنَّ أيَّ تعطيلٍ لدور الحديث في التشريع تعطيلٌ لدور القرآن في التشريع أصلاً**؛ لأنَّ فهمه يتوقَّف عليه؛ لذا حاول أعداء الإسلام توجيه السِّهام إلى الحديث للتَّشكيك فيه حتى يسهل لهم بالتالي تعطيل دور القرآن أيضاً في الأحكام والتشريع)[1].

وبتطبيق هذه الضوابط والمعايير الحداثية يُلغى قرابةُ «ألفي حديث» منها ما هو في الصحيحين وغيرهما من كتب السُّنَّة الثابتة.

الأدلة على استقلال السُّنَّة بتشريع الأحكام:

ولا نزاعَ بين علماء المسلمين في أنَّ كُلّاً من القرآن والسنة وحي من عند الله تعالى، وأنَّهما المصدران الوحيدان لهذه الشريعة، وينبوعها الذي تتفجَّر منه، وأنَّ ما سواهما من أدلةٍ ـ مهما تنوَّعت وتعدَّدت ـ راجعة إليهما، ومستوحاة منهما.

والقرآن الكريم والسُّنَّة الشريفة مصدران يشد أحدهما الآخر، ولا ينفك عنه في إثبات أكثر الأحكام، ومع ذلك يريد دعاة الحداثة أن لا يقبلوا السُّنَّة إلَّا بعد عرضها على القرآن؛ فكيف تُعرض السنة على القرآن وهي المُبيِّنة والمخصِّصة والمقيِّدة والناسخة ـ أحياناً ـ لآيات القرآن الكريم؛ بل إنَّ السنة استقلت بتشريع أحكامٍ لم ترد في القرآن، وهو قول جمهور العلماء[2].

ومن أهم الأدلة على استقلال السنة المطهرة بتشريع الأحكام ما يلي:

١ ـ عموم عصمته ﷺ عن الزيغ والخطأ في التبليغ لكلِّ ما جاء به عن ربه، بأيِّ طريق من طرق الوحي، ومنه السُّنَّة التي جاءت مثبِتة ومُنشِئة لأحكامٍ

(١) المستشرقون والحديث النبوي، (ص٢٣).

(٢) انظر: الرسالة، للشافعي (ص٩١ ـ ٩٣).

سكت عنها القرآن[١].

٢ ـ عموم الآيات القرآنية الدالة على وجوب اتباع النبي ﷺ وطاعته فيما يأمر وينهى، التي لم تُفرِّق بين السُّنَّة المُؤكِّدة أو المُبيِّنة أو المُستقِلَّة، وهي آيات كثيرة تفيد القطع بعمومها للأنواع الثلاثة، وعدم إخراج السُّنَّة المُستقِلَّة منها.

٣ ـ عموم الأحاديث الدالة على حُجيَّة السُّنَّة، ولم تُقيِّدها بنوعٍ مُعيَّن. ومنها أحاديث تدل صراحةً على أنَّ في السُّنَّة ما ليس في الكتاب، يجب الأخذ بها كما يؤخذ بما في الكتاب[٢]؛ من مثل قوله ﷺ: «**أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ! فَمَا وَجَدْتُم فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ! وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ!**»[٣].

وقوله ﷺ: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي؛ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ!**»[٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (أَحكَامُ السُّنَّةِ التي لَيْسَتْ في الْقُرْآنِ إنْ لم تَكُنْ أَكْثَرَ منها، لم تَنْقُصْ عنها، فَلَوْ سَاغَ لنا رَدُّ كلِّ سُنَّةٍ زَائِدَةٍ كانت على نَصِّ الْقُرْآنِ لَبَطَلَتْ سُنَنُ رسول اللهِ ﷺ كُلُّهَا إلَّا سُنَّةً دَلَّ عليها الْقُرْآنُ، وَهَذَا هو الذي أَخْبَرَ النبيُّ ﷺ بِأَنَّهُ سَيَقَعُ، ولا بد من وُقُوعِ خَبَرِهِ)[٥].

---

(١) انظر: منزلة السُّنَّة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية، (ص٤٨٤).

(٢) انظر: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٣٨١).

(٣) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٣٠)، (ح١٧٢١٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٤).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٧)، (ح٤٦٠٤).

(٤) رواه الشافعي في مسنده، (ص٢٣٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٥)؛ والترمذي، (٥/ ٣٧)، (ح٢٦٦٣) وقال: (حسن صحيح).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٨)، (ح٤٦٠٥).

(٥) إعلام الموقعين، (٢/ ٣٠٩).

إذاً فمثل هذه الأحاديث تدل بوضوح على أنه يوجد في السنة أحكام ليست موجودة في القرآن، (وهو نحو قول مَنْ قال من العلماء: ترك الكتابُ موضِعاً للسُّنَّة، وتركت السنةُ موضِعاً للقرآن)[١].

٤ ـ دلَّ الاستقراء على أن في السنة أشياءَ لا تُحصى كثرة لم يُنَصَّ عليها في القرآن؛ كتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السِّباع[٢].

٥ ـ الاقتصار على القرآن وحده من صفات المنافقين الخارجين عن السُّنَّة، فهم قوم لا خلاق لهم إذ ادَّعوا أنَّ في الكتاب بيان كل شيء، فطرحوا أحكامَ السُّنَّة وهجروها، فأدَّى بهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله[٣]، وقد حذرنا النبي ﷺ منهم في قوله: «**إنِّي أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي اثْنَتَيْنِ: الْقُرْآنَ وَاللَّبَنَ، أَمَّا اللَّبَنُ فَيَبْتَغُونَ الرِّيفَ، وَيَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ، وَيَتْرُكُونَ الصَّلَوَاتِ، وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَيَتَعَلَّمُهُ الْمُنَافِقُونَ فَيُجَادِلُونَ بِهِ الْمُؤْمِنِين**»[٤]. وقوله ﷺ: «**هَلَاكُ أُمَّتِي في الْكِتَابِ وَاللَّبَنِ**». قالوا يا رَسُولَ اللهِ! ما الْكِتَابُ وَاللَّبَنُ؟ قال: «**يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ فَيَتَأَوَّلُونَهُ على غَيْرِ ما أَنْزَلَهُ اللهُ، وَيُحِبُّونَ اللَّبَنَ فَيَدَعُونَ الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمَعَ وَيَبْدُونَ**»[٥].

والملاحظ أنَّ أصحاب هذا الاتِّجاه القائل بعَرْضِ السُّنَّة على القرآن، قد كثروا وتعدَّد نتاجُهم حتى أصبحوا يُشكِّلون اتِّجاهاً فكريّاً واضِحَ المعالِم وإنْ كان ما يزال في طور التَّكوين، وقد سمُّوا أنفسهم «القرآنيون»؛ لِيَتوهَّم مَنْ يسمع عنهم أنهم إنما يُنصِفون القرآن ويُدافعون عنه ويحفظونه.

---

(١) الموافقات، (٤/ ١٧).   (٢) المصدر نفسه، (٤/ ١٦).

(٣) انظر: الموافقات: (٤/ ١٧).

(٤) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٥٥)، (ح١٧٤٥٧)؛ والطبراني في الكبير، (١٧/ ٢٩٦)، (٨١٧). وحسنه محققو المسند، (٢٨/ ٦٣٦)، (ح١٧٤٢١).

(٥) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٥٥)، (ح١٧٤٥١)؛ وأبو يعلى في مسنده، (٣/ ٢٨٥)، (ح١٧٤٦)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، (٣/ ١٠٤)، (ح٣٠٠٩). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٦/ ٦٤٧)، (ح٢٧٧٨).

والحقيقة أنهم بدعوتهم هذه إنما يجنون على القرآن ويُضَيِّعونه؛ إذ إنهم بالتَّفريق بينه وبين السُّنَّة الشارحة له والمُفسِّرة والمُبيِّنة لأحكامه، إنما يُعطِّلونه ويُقصونه عن الحياة.

والحقيقة الأخرى، هي أنهم لا يعبئون لا بالقرآن ولا بالسُّنَّة؛ وإنما يريدون التَّفلُّت من كلِّ قيدٍ؛ لِيَحيوا حياتهم الدنيا بلا ضابط ولا رابط، ويسعون إلى فصل الدِّين عن الدنيا، ولكن جعلوا دعوتهم هذه مُغَلَّفة بغلاف الإصلاح، ومزركشة بزينة حفظ القرآن وصيانته، فمَثَلُهم في كتاب الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١ ـ ١٢]. فالنفاق عقيدتهم، والحقد صفتهم، والعداوة سبيلهم، فكفانا الله شرَّهم بما شاء وردَّ كيدَهم في نُحورهم.

* الأسلوب الثامن: إنشاء ضوابط «غَرِيبة وشاذَّة» في نقد السُّنَّة:

أنشأ الحداثيون العرب ضوابطَ غَرِيبةً وشاذَّة في نقد السُّنَّة، ورفضِ وقَبولِ الأحاديث، وادَّعوا أنهم يُعيدون نقد السُّنَّة بأدوات جديدة تعتمد في مُجملها على إفساح مجالٍ واسعٍ لشخص الناقد؛ ليمارس نَقْدَه للسُّنَّة وقراءته الشخصية للروايات والأشياء، ويعتمد على ضوابطَ فضفاضةٍ وغريبةٍ وشاذة، والهدف المعلن هو تنقية السنة مما علق بها من شوائب، وإزالة الموضوع عنها وإبقاء الصحيح الصالح للعصر فيها، **ومن ذلك** أنَّ (التناقض قد يكون في مضمون الحديث نفسِه، وفي معناه، أو تناقله، أو أسلوبه، أو في تناقض مدلوله ومفهومه مع الذِّكر الحكيم، أو مع معطيات العلم، أو المنطق الصوري، أو القوانين والأعراف الاجتماعية السائدة، أو الذوق العام، أو غير ذلك من الأمور)[1].

وكلُّ واحدةٍ من هذه الأمور «الغريبة والشاذَّة» تُعدُّ «ضابطاً» و«مقياساً» تُعرَض عليه الروايات الحديثية، فإذا تعَارَض الحديثُ مع أيِّ شيء منها رُدَّ.

---

(١) جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، (ص١٣٥).

وبناءً عليه؛ كان الأساس ـ من وجهة نظر الحداثيين ـ هو العلم الطبيعي، أو العقل، أو واقع الناس، أو مألوف عاداتهم، أو الذوق العام، أو غير ذلك، وربما يأتي لاحِقٌ يبتكر ضابطاً أو أصلاً جديداً يَعرِضُ عليه الروايات في زمانه ووَفْقَ ظروفه، وهذه المعايير الضابطة للسُّنَّة ـ من وجهة نظرهم ـ قد تُصحِّح أحاديثَ رفضها أهلُ الحديث وردُّوها، وفي الوقت ذاته تُرفَض أحاديثُ صحَّحها أهل الحديث وقَبِلوها، وهذا هو الأعم الأغلب والهدف المُبتغى لحداثيي العرب، ومن هنا فلا تعجب أن يستند حداثيٌّ منهم إلى روايةٍ أو حديثٍ حَكَمَ عليه أهل الدِّراية من المحدِّثين بالوضع، أو الانتحال، أو عدم صلاحيته للاحتجاج[1].

وسوف نتناول بعض هذه الضوابط التي استخدمها هؤلاء ونَعْرِضها كما يلي:

*** الضابط الأوَّل: نقد السُّنَّة بعرضها على (الذوق العام):**

دعا الحداثيون العرب إلى نقد السُّنَّة النبوية بعرضها على الذوق العام ومعطيات الواقع المعاش وعلى الحياة الاجتماعية؛ فما كان منها موافقاً لهذه المعطيات كان مقبولاً، وما لم يوافقه كان مرفوضاً.

١ ـ فمنهم **مَنْ يدعو إلى ضرورة نقد السُّنَّة بمفاهيم عصرية**، ويدَّعي بأنَّه (من الطبيعي ـ بل والضروري ـ أنْ يُعاد فهم النصوص وتأويلها بنفي المفاهيم التاريخية والاجتماعية الأصلية، وإحلال المفاهيم المعاصرة، والأكثر إنسانيةً وتقدُّماً، مع ثبات مضمون النَّص)[2]؛ لأنَّ (الحديث نصٌّ متحرِّك قابل للتَّجدُّد عن طريق استمرار عملية الفرز قبولاً ورفضاً بناءً على معايير اجتهادية إنسانية؛ أي: طبقاً لفكرٍ إنسانيٍّ مُتطوِّرٍ بطبيعته ومرتبطٍ بظروف الزمان والمكان والواقع الذي يُنشِئه.. فهو نصٌّ ما زال يتكَوَّن من خلال آليات العقل الإنساني منذ اللحظات الأُولى للنُّطق به، والمسافة التي تفصله عن المُقَدَّس مسافةٌ شاسعةٌ

(١) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢٧٤).
(٢) نقد الخطاب الديني، (ص١١٠).

يكاد معها يكون نصّاً إنسانيّاً)[١].

وهذا يعني تلقِّي النص تلقِّياً نقديّاً حداثياً بعيداً عن صاحبه، وهذه النظرية لها مخاطِرُها، فهي ابتداءً تنفي العلاقة بين صاحب النص وبين النص نفسه، وبعد أنْ تنفي العلاقة الوطيدة بين النص وصاحبه، تُعطي الحقَّ للمتلقِّي أنْ يُفسِّره ويؤوِّله كما يشاء وِفق ثقافته ورؤيته ومشاعره، ثم تُطلق على هذا التلقِّي بهذه الصورة اسم: الإبداع المُوازي، وكأنَّ المُتلقِّي أبدعَ من النَّص الأوَّل الأصلي «إبداعاً جديداً».

وعلى هذا، فإنَّ هؤلاء الحداثيين يَفْصِلون بين النَّص الحدِيثي وبين قائله وهو الرسول الكريم ﷺ في محاولةٍ لِعَزلِه عن قُدْسيَّته، ثم تفريغه عن مضمونه وتعطيل محتواه بدعوى مخالفته لواقع الناس وحياتهم ومعايشهم، وهذا يترتَّب عليه تأويلات عدَّة وتفسيرات ربَّما مُتضاربة أو مُتعارضة في النَّص الواحد، وهذا يُنتج لنا في النهاية ربما عدَّة أديان لا دِيناً واحداً؛ يختلف باختلاف المكان والزمان والواقع والذَّوق العام وغير ذلك بما ابتدعوه من معايير ضالَّة.

٢ ـ ومنهم مَنْ يرفض قبول بعض الأحاديث؛ بدعوى مخالفتها للذوق العام، ومن ذلك قوله ﷺ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا**»[٢]. فقد زعم الحداثيون العرب أنَّ هذا الحديث يُنافي الذوق السَّليم والذوق العام: (وهي ظاهرة تُنافي الذوق السليم وتُجانب الطِّب الوقائي.. وإذا كان بعض السادة العلماء الأفاضل يرى في ذلك الحديث مظهرَ شكرٍ وتقديرٍ لنعمة الله، فإنني أرى مع كثيرين غيري مظهرَ تخلُّفٍ وقرفٍ واشمئزازٍ فيه، وما أجمل الإنسان الذي يغسل يديه بعد الطعام بصابونٍ معطَّرٍ نقوم بعدها بحمد الله ﷻ على نعمه، على تطوُّر العلوم.. وتُرضِي أصحاب الذوق السليم.. والمُخالف للصحابة)[٣]. فهو اتِّهام للصحابة ﷺ بأنَّ ذوقهم ليس سليماً!

---

(١) المصدر نفسه، (ص١٠٢).

(٢) رواه البخاري، (٣/ ١١٣٩)، (ح٥٥١٢)؛ ومسلم، (٢/ ٨٨٦)، (ح٥٤١٤).

(٣) جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، (ص١٤٧).

ومن ذلك قوله ﷺ: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً**»[١]. فقد ادَّعى دعاة الحداثة بأن مثل هذه الأحاديث يرفضها الذوق العام وهي تُنافي الحضارة[٢].

وهنا يلحظ القارئ الكريم بأن هؤلاء الحداثيين لا يهتمون ابتداءً بثبوت الخبر عن النبي ﷺ أو عدم ثبوته، وإنما ينصب اهتمامهم فقط على ملاءمة الأحاديث للواقع، والحياة الاجتماعية المعاصرة، وذوق الناقد، فهذه المقاييس أصل والنص تابع لها، والحقيقة أنهم يُنَصِّبون أهواءهم حَكَماً على قبول الروايات أو ردِّها.

*** الضابط الثاني: نقد السنة بعرضها على (قيم المجتمع):**

يبحث الحداثيون عن أي شيء يُسَوِّغ لهم إعمال العقل والهوى في النصوص قبولاً ورفضاً وتأويلاً بعيداً عن الضوابط الشرعية، ومن هنا دعا بعض الحداثيين إلى إعادة نقد السُّنَّة وَفق معايير خاصة وضعوها باسم «القيمة العليا» للمجتمع ثم يُحاكِمون النصوص إلى هذه «القيم العليا» المزعومة، فإذا وافقت الأحاديث هذه «القيم العليا» قبلوها، وإذا خالفتها رفضوها.

ومن هذه القيم المزعومة «العدل» ويقصدون به العدل الذي يُوافق أهواءهم وتوجهاتهم، وليس «العدل» الذي دعت إليه الشريعة وأمرت به، فقد زعم بعضهم أنه لا بد من (إعادة النظر في كلِّ نصوص الشريعة الخاصة بالدنيويات في ضوء تحقيقها للعدل؛ لأنَّ التطورات قد تنفي العلة التي من أجلها سُنَّت بعض الأحكام.. وهو العدل)[٣].

ويُعتبر «العدل» عند الحداثيين «قيمةً عليا» وذلك للهجوم على حقوق الزوج وحقوق الأب والحقوق الأسرية؛ وذلك لسلب القوامة والولاية من

---

(١) رواه البخاري، (٢/ ٦٤٦)، (ح٣٣٥٥).
(٢) انظر: فجر الإسلام، (ص٣٤٠)؛ التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة، (٤/ ٨٩).
(٣) تفنيد دعوى حد الردة ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾، (ص١٢٩).

الرجل، وسلب حق الطلاق ونحوها من الواجبات الشرعية التي كلَّف الله تعالى بها الرجال، **وادَّعى بعض الحداثيين** بأن تطبيق «العدل» على العلاقة بين الرجل والمرأة سيجعل (كل أبحاث الطلاق وأحكامه التي تتضمَّنها كتب الفقه تُعدُّ لاغيةً ولا قيمة لها.. فالزواج عقد إيجاب وقبول وعلانية وشهود، فإذا أُريد فسح هذا العقد فلا يجوز هذا إلَّا بالشروط التي انعقد بها، بمعنى أنَّ كلَّ ما ينطق به الرجال من أيمان الطلاق لا يُعتد بها.. ولا خلاص إلَّا باستلهام العدل وإقامة كل العلاقات والأحكام على أساسه)(١).

ومنهم مَن اتَّخذ «الرحمة» قيمةً عليا لرفض كثيرٍ من النصوص الشرعية؛ فزعم بعضهم أنه (لا بد من إعادة قراءة القرآن على نحوٍ يحتفظ فيه بالثقة في أنه رحمةٌ للعالمين.. وهذا من شأنه أن يتطلَّب وجود موقف نبوي متطابق معه، وقد قرئ الحديث هكذا ضمن ذلك المطلب).

ومنهم مَنْ رَفَضَ حديث «عُكْل» عندما أقام النبي ﷺ الحدَّ عليهم؛ لقتلهم الراعي من المسلمين بعد أن شفوا من مرضهم بشربهم ألبان الإبل وأبوالها، **زاعماً بأن ذلك يُنافي «الرحمة» التي هي أساس الإسلام ومحوره**، فقال: (جاء في «صحيح البخاري» أنَّ الرسول ﷺ لم يكتف بتطبيق حدود الله على العباد من المسلمين، بل تعدَّاها زيادةً لا نقصاناً أو رحمةً)(٢).

مُتناسياً هذا الحداثي بأنَّ النبيَّ ﷺ تعامل - ابتداءً - مع هؤلاء النفر من «عُكْل» بالرحمة والشفقة، فوصف لهم علاجاً لأسقامهم، فقابلوا الإحسانَ بالإساءة فكفروا بعد إسلامهم، ثم أظهروا للمسلمين العداءَ بقتلهم للراعي المسلم، فالذي صدر منهم خيانةً كبرى؛ فعاملهم النبيُّ ﷺ بمقتضى العدل والحكمة بإقامة الحد عليهم.

جاء ذلك في حديث أنسٍ رضي الله عنه قال: (إنَّ نَاساً مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَكَلَّمُوا بِالإِسْلَامِ؛ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ! إِنَّا كُنَّا أَهْلَ

---

(١) نحو فقه جديد، (ص٣/ ٢٦٧).

(٢) جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، (ص٧٨).

ضَرْعٍ، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِيفٍ. وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ[١]، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَاقُوا الذَّوْدَ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ، وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتُرِكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ)[٢].

إن هذه «القيم العليا» التي يريد الحداثيون لها أنْ تكون حاكمةً على النص الحديثي هي مراد الدِّين الإسلامي، فقيم العدل والرحمة والحق والخير، وغيرها إنما هي مقاصد الشريعة الإسلامية الغرَّاء.

ولكن أين هذا العدل من ذلك الذي ساوى بين الإيمان بالله تعالى؛ الذي خلَقَه ورزَقَه وربَّاه وآواه وكفاه وهداه إلى الإسلام، وبين الكفر به سبحانه فارتدَّ عن دينه؟!

وأين هذه الرحمة من هؤلاء الذين يُناصبون الدِّين وأهلَه العداء؛ فيحاربون أهله ويقتلون الأبرياء منهم، ثم إذا تمكَّن منهم المسلمون طالبوهم بالرحمة.

إنَّ هذه القيم هي قيم الإسلام الحنيف ولا مزايدة عليه فيها، فالرحمة خُلُقُه والعدل أساسه.

إنَّ هؤلاء يُحاولون تفكيك الدِّين وهدمه، بدعوى تحقيق القيم العليا، أَوَليست قيم الحب والخير والجمال كانت هي الحاكمة للثورة الفرنسية؟! فانظروا ماذا فعلوا بعدها، احتلُّوا أراضٍ من الوطن العربي الإسلامي وقتلوا مَنْ قتلوا وشرَّدوا مَنْ شرَّدوا، فأين هذه القيم من تلك الممارسات.

---

(١) (**اسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ**): أي: استثقلوها ولم يوافق هواؤها أبدانَهم، من قولهم: أرضٌ وخيمةٌ إذا لم توافق ساكِنَها، فإنهم لَمَّا استوخموا طلبوا الخروج؛ لأنَّ المدينة لم تلائمهم، فأمرهم النبيُّ ﷺ بالخروج. انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٢٦/ ٣٨).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٨٣٥)، (ح٤٢٤١).

إننا نقول لهؤلاء الحداثيين: إنَّ الدِّين الإسلامي إنما جاء ليحقِّق هذه القيم العليا والمُثُل السامية، ليس لأتباعه فحسب، وإنما للناس كافة؛ لذا لم يُحابِ المسلمَ لمجرَّد إسلامِه إذا أجرَمَ أو اعتدى على غير المسلمين.

*** الضابط الثالث: نقد السنة بعرضها على (العلم الطبيعي):**

مع افتتان الحداثيين العرب بالحضارة الغربية، ولا سيما فيما أنتجته من تقنيةٍ وعلومٍ طبيعية، فقد **دعا فريقٌ من حداثي العرب إلى إعادة نقد السُّنَّة النبوية بعرضها على العلوم الطبيعية**؛ حيث إنها أكثر المراحل تطوُّراً في تاريخ البشرية وَفق (نظرية كومت «قانون الحالات الثلاث» العقل الإنساني في تصويره الوجود مَرَّ بحالات ثلاث: **الأُولى**: الحال «الثيولوجية» أو «اللاهوتية»، و**الثانية**: هي الحال «التجريدية»، والحال **الثالثة**: هي الحال «العلمية» التي تُبْحَثُ عن طريق الملاحظة والمقارنة والاستقراء عن سنن الكون وقوانينه الثابتة)[١].

وقد رأى فريق من دعاة الحداثة أنَّ العلم الطبيعي معيارٌ ضابطٌ يجب عرض النصوص الشرعية عليه، فتُعرض السُّنَّة على العلم فتُقبل أو تُرفض، أمَّا نصوص القرآن فيتعامل معها من مُنطلق أنَّ (كلَّ التعابير القرآنية قابلة للتأويل بحقٍّ، وبدون أدنى تكلُّفٍ أو افتراضِ تَوَافُقٍ بين الدِّين والعلم. القرآنُ كمصحفٍ يُتَصَفَّح كمجموع حروفٍ وكلماتٍ وعباراتٍ وثيقةٍ مادية كباقي الوثائق، لا اعتراضَ على إخضاعها لجميع أنواع النقد المعاصر.. ولا مانع كذلك من أنْ نُخضِع للنقد نفسِه كلَّ ما تولَّد عن القرآن في التاريخ أعمالاً وأقوالاً وأحكاماً.. لا ننسى أنَّ الأمر بطاعة الله ورسوله هو أمرٌ باتِّباع العقل والعدل)[٢]. وبذلك (يُصبِح العلم هو أساس الإثبات أو النفي وليس الرواية)[٣]، ومقصود الحداثيين العرب من إعادة نقد السنة هو رفضها وردُّها لأدنى شبهةٍ أو هوًى في أنفسهم.

---

(١) الإيمان والمعرفة والفلسفة، د. محمد حسين هيكل (ص٢٣).

(٢) السُّنَّة والإصلاح، (ص١٢٥).

(٣) التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة، (١٤٨/٤).

*** ومن أوضح الأمثلة على رفض دعاة الحداثة لبعض الأحاديث الثابتة ـ بدعوى عرضها على العلم الطبيعي ـ ومنها: حديث الذبابة:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً**»[١].

وعن أبي سعيدٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**فِي أَحَدِ جَنَاحَيِ الذُّبَابِ سُمٌّ، وَفِي الآخَرِ شِفَاءٌ، فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فَامْقُلُوهُ**[٢] **فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ، وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ**»[٣].

فقد ادَّعى الحداثيون العرب بأنَّ حديث الذبابة يُعارض العلم، وترفضه الأذواق العامة، ويُنافي الحضارة، وزعموا أنَّ العلم الحديث أثبت أنَّ الذباب من أهم انتشار الأمراض والأوبئة بين الناس، فكيف يأمر النبيُّ ﷺ بغمسه في الشراب قبل إخراجه[٤]؟!

وهذه المدرسة التشكيكية في الأحاديث النبوية قديمة قِدَمَ الحقِّ والباطل؛ فقد ذكر الخطابي رحمه الله أنه (قد تكلَّم في هذا الحديثِ بعضُ مَنْ لا خلاق له. **وقال**: كيف يكون هذا؟ وكيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذباب؟ وكيف تعلم ذلك من نفسها حتى تُقدِّم جناح الداء، وتُؤخِّر جناح الشفاء، وما إرْبُها[٥] إلى ذلك؟

قلت: وهذا سؤالُ جاهلٍ، أو متجاهل، فإنَّ الذي يجد نفسَه ونفوسَ

---

(١) رواه البخاري، (٢/ ٦٤٦)، (ح٣٣٥٥).

(٢) **(فامْقُلُوهُ)**: أي: اغْمِسُوه؛ ليُخْرِجَ الدَّواءَ، كما أَخْرَجَ الداءَ. يقال: مَقَلْتُ الشيءَ أَمْقُلُه مَقْلاً إذا غَمَسْتَه في الماء ونحوِه. ويقال للرَّجلين: هما يَتَمَاقلان؛ إذا تغاطَّا في الماء. انظر: غريب الحديث، لابن الجوزي (٢/ ٣٦٨)؛ النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/ ٧٦٨)؛ زاد المعاد، (٤/ ١١٢).

(٣) رواه ابن ماجه، (١/ ٥٠٨)، (ح٣٦٣٣)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه، (٢/ ٢٦٤)، (ح٢٨٢٣).

(٤) انظر: أضواء على السُّنَّة المحمدية، (ص١٩٩).

(٥) أي: ما حاجتها لذلك.

عامة الحيوان قد جُمِعَ فيها بين الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، وهي أشياء متضادة، إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرى أنَّ الله سبحانه قد ألَّف بينها، وقهرها على الاجتماع، وجعل منها قُوى الحيوان التي بها بقاؤها وصلاحها؛ لجدير أن لا يُنكر اجتماع الداء والشفاء في جزأين من حيوانٍ واحد، وأنَّ الذي ألهَمَ النَّحلةَ أنْ تتَّخِذ البيت العجيب الصِّنعة، وأنْ تُعَسِّلَ فيه، وألهم الذَّرةَ أنْ تكتسب قُوتَها، وتدَّخره لأوان حاجتها إليه، هو الذي خلق الذُّبابة، وجعل لها الهداية إلى أنْ تُقدِّمَ جناحاً، وتؤخِّر جناحاً، لِمَا أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التَّعبد والامتحان الذي هو مضمار التَّكليف، وفي كلِّ شيءٍ عبرةٌ وحِكمة. وما يذَّكَّر إلَّا أولو الألباب)[١].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (واعلم أنَّ في الذُّباب عندهم قُوَّةً سُمِّيَّةً يدلُّ عليها الورم، والحِكَّة العارِضة عن لسعِه، وهي بمنزلة السِّلاح، فإذا سقط فيما يؤذيه اتَّقاه بسلاحه، فأمر النبيُّ ﷺ أن يُقابلَ تلك السُّمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء، فيُغمسَ كُلُّه في الماء والطعام، فيقابل المادةَ السُّمية المادةُ النافعة، فيزول ضررُها. وهذا طِبٌّ لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارجٌ من مِشكاة النُبوَّة، ومع هذا فالطبيب العالِم العارِف الموفَّق يخضع لهذا العلاج، ويُقِرُّ لِمَنْ جاء به بأنه أكملُ الخلق على الإطلاق، وأنه مُؤَيَّد بوحي إلهي خارج عن القُوَى البَشَرية)[٢].

التجارب العِلمية الحديثة تُكذِّب ادِّعاء الحداثيين:

أثبت العلم الحديث ـ من الناحيتين العلمية والتطبيقية ـ خلاف ما يدَّعيه الحداثيون، والواقع العملي أيضاً يُكذِّب ما يدَّعيه هؤلاء:

أ ـ فمن الناحية العلمية: ثبت أنَّ الذباب يحمل الجراثيم والبكتيريا والفيروسات وغيرها من أنواع الميكروبات؛ لأنه يتغذَّى على النُّفايات وما بها من مواد عضوية متعفِّنة مليئة ببلايين البكتيريا وأضدادها، والفيروسات

---

(١) معالم السنن مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، وتهذيب ابن القيم (٥/ ٣٤١).
(٢) زاد المعاد، (٤/ ١١٢).

وأضدادها، وغير ذلك من الجراثيم وأضدادها؛ فإنَّ اللهَ تعالى قد أعطى هذه الحشرة الضئيلة القُدرة على أنْ تحمل الجرثومة على جناح، وأضدادها على الجناح الآخَر، وإلَّا لفنيت مجموعة حشرات الذباب فناءً تامّاً، وهي ممثلة اليوم بسبعةٍ وثمانين ألف نوعٍ (٨٧.٠٠٠)، وفي بقائها بهذه الأنواع الممثَّلة ببلايين الأفراد خير دليلٍ على ذلك[١].

ب ـ ومن **الناحية التطبيقية**: ذكر ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ ـ في شرحه للحديث ـ بأنَّ بعض العلماء تأمَّل الذُّباب فوجده يتَّقي بجناحه الأيسر، فعرف أنَّ الأيمن هو الذي فيه الشفاء[٢].

وقد (قامت مجموعاتٌ من الباحثين المسلمين في كلٍّ من مصر والمملكة العربية السعودية بإجراء عدد من التجارب على مجموعة من الآنية مكشوفة للذباب؛ كي يقع عليها، وفي بعضها غمس الذباب، وفي مثيلاتها لم يُغمس. وعند الفحص المجهري اتَّضح أنَّ الشراب الذي لم يُغمس فيه الذباب قد أصبح مليئاً بالجراثيم والميكروبات، والذي غُمس فيه الذباب خالٍ تقريباً من ذلك.

وجاء في كتاب «الإصابة في صحة حديث الذبابة» لمؤلِّفه «د. خليل إبراهيم ملا خاطر» أنَّ مجموعةً من علماء الأحياء بجامعتي «الملك عبد العزيز والقاهرة» قد قاموا بدراسات مختبرية لتحقيق الفرق بين تأثير السقوط والغمس للذبابة المنزلية على تلوث الماء والحليب والأغذية بالميكروبات والجراثيم، وقد ثبت بالتجارب التي كُرِّرت لعشرات المرَّات أنَّ غمس الذباب في السوائل؛ من مثل الماء والحليب والعصائر وفي غيرها من المطعومات قد أدَّى إلى انخفاضٍ واضح في كَمِّ الميكروبات عنه في مثيلاتها التي تُرك الذباب يسقط عليها ثم يُغادرها، أو انتُزِع منها دون أنْ يُغمس فيها؛ مما يوحي بأنَّ غمس الذباب في السوائل المدروسة قد أدَّى إلى إبراز عوامل مضادَّة

---

(١) انظر: الإعجاز العلمي في السُّنَّة النبوية، أ. د. زغلول النجار (ص٤١٢).
(٢) انظر: فتح الباري، (١٠/ ٢٥١).

للميكروبات)[١].

ج ـ ومن **الناحية الواقعية والعملية**: لم يأت الأمر بشرب الماء أو الشراب الذي وقع فيه الذباب، ولكن يُوجَّه المسلم الذي وقع الذباب في إنائه ورغب بشرب ما فيه، ولا سيما إذا كان ذلك في حالات الضرورة القصوى؛ كأنْ يكون في وسط الصحراء ولا يملك غير هذا الماء، وأوشك على الهلاك إذا فقده، فدرءاً للخطرين: خطر الهلاك من الجوع والعطش أو خطر الهلاك مِمَّا أدخل الذباب في شرابه من جراثيم وبكتيريا وفيروسات، فإنَّ الحديث يُشير إلى غمس الذبابة في الشراب حتى يُتَّقى بمقومات الشفاء في أحد جناحي الذبابة ما في جناحها الآخَر من داء، والذي لا تقبل نفسُه ذلك فلا يوجد ما يضطره إليه أو يُجبره عليه، ولا يجوز له أو لغيره أن ينطلق إلى التشكيك في صحة الحديث لمجرَّد أنَّ نفسَه عافت شراباً غُمِسَ فيه الذباب، وهو معروف بقذارته وحمله للكثير من مسبِّبات الأمراض[٢].

* ومن الأمثلة على **رفض دعاة الحداثة لبعض الأحاديث الثابتة ـ بدعوى عرضها على العلم الطبيعي ـ رفض بعضهم لقصة النَّفر الثلاثة الذين أَوَوْا إلى غار في جبل**، فأغلق بابه بصخرة، ثم فُتح الباب بدعاء كلٍّ واحدٍ منهم بعمل صالح أخلص فيه لله تعالى، ففرَّج الله عنهم فخرجوا، **بحجَّة** أن الحديث يحتاج إلى إثباتٍ من علماء الآثار لقبوله.

والشاهد منه: قوله ﷺ: «**انْطَلَقَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَتَّى أَوَوْا الْمَبِيتَ إِلَى غَارٍ فَدَخَلُوهُ، فَانْحَدَرَتْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الْغَارَ، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ. . .**»[٣] الحديث.

وفي رواية: «**انْظُرُوا أَعْمَالاً عَمِلْتُمُوهَا صَالِحَةً لِلَّهِ، فَادْعُوا اللهَ بِهَا؛ لَعَلَّهُ**

---

(١) الإعجاز العلمي في السُّنَّة النبوية، (ص٤١٣ ـ ٤١٤).
(٢) انظر: المصدر نفسه، (ص٤١١).
(٣) رواه البخاري، (١/ ٤٢٠)، (ح٢٣١٦).

يُفَرِّجُهَا عَنْكُمْ»[١].

فقد ادَّعى بعض الحداثيين، قائلاً: (أمَّا قصة فتح الباب في حَجَرٍ صلدٍ في جنب الغار فهي طويلة الصياغة، القصد منها الإيحاء بالتَّعجيز، فالحَجَر صلداً وليس رخواً، والباب المفتوح في جنب الغار وليس في واجهته.. أمَّا كون الباب موجوداً من قبل فهذا ما يحتاج إلى علماء الآثار، وليس إلى مُجرَّد رواية الراوي، والدليل العقلي المروي بأنه لو كان موجوداً يومئذٍ لما أمكن الاختفاء فيه؛ يكشف عن الرغبة في الإقناع العقلي مُتجاوزاً البحث الأثري)[٢].

إذاً، الرواية مرفوضة عند الحداثيين حتى يتم تحديد هذه المنطقة التي فيها هذا الغار، ثم يقوم علماء الآثار بتفحُّص الموقع وإجراء البحوث الأثرية عليه، حتى يتأكَّدوا من وجوده، ومن ثم يُقبل الحديث أو يُرفض بعد هذه النتيجة.

ودعاة الحداثة حينما ينتقدون هذه الأحاديث ويردونها ليس لكونها تُخالف الحقائق العلمية ابتداءً؛ وإنما لكونها تُخالِف منهجاً فكرياً تبنَّوه؛ يقتضي رفض الدُّعاء، ورفض التعلُّق بالغيبيات، وإنما العمل عندهم على الماديات المُتمثِّلة في أفعال البشر، **وهؤلاء الحداثيون دائماً ما يُوجِّهون الاتهامات الباطلة لأهل الحديث خاصة والمتمسِّكين بالمنهج الإسلامي عامة بأنهم سُذَّج، سريعو الاعتقاد بالحقائق، والإيمان بالمغيَّبات**، ليسوا بعقلانيين ولا واقعيين، ويتَّهمون مَنهجَهم المُسْتَقَى من منهج السلف الصالح بأنه (يعتنق بشكلٍ عفوي أو بدون أيِّ تساؤلٍ العقائدَ الإيمانية الواردة في النصوص الدينية)[٣]، منهج يقع خارج الواقع والتاريخ، ويقف على الماضي، لا يعيش الواقع، ولا يُقدِّم شيئاً؛ بل

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٤٣٥)، (ح٢٣٧٥).

(٢) التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة، (٤/ ١٥٩).

(٣) نزعة الأنسنة في الفكر العربي جيل مسكويه والتوحيدي، محمد أركون، ترجمة: هشام صالح (ص٣٤٩).

(تداعى واهترأ وأصبح عاجزاً عن تلبية ومواجهة المُتغَيِّرات المحلية والعالمية)(١)، و(ألقى مرساته في مستنقع التخلُّف بعد أنْ كان طرد خارج أسواره الفلسفةَ أولاً ثم عِلْمَ الكلام)(٢).

والخلاصة: أنَّ مقصود دعاة الحداثة من عرض الأحاديث النبوية على العلم الطبيعي هو تحكيم (العقول البشرية القاصرة) في (الوحي الرباني)؛ كي ينتفي عنها صفة القداسة من النفوس، ومن ثم يتم إقصاؤها عن حياة الناس وواقعهم، ولا ريب أنَّ الأحاديث الصحيحة الثابتة لا تتعارض البتة مع مُعطيات العلم الحديث، ثم إنَّ العلم الطبيعي الظني لا يرتقي أن يكون حَكَماً على السُّنَّة النبوية، بل العكس هو الصحيح(٣).

وهذه القضية مرتبطة بقضيةٍ أسمى وأعلى، وهي قضية الإيمان، فالإيمان هنا هو الأساس للتَّصديق.

فإذا كان النَّص ثابتاً بما لا مجال معه للشَّك في ثبوته، فقد وجب على المُسلِم قبولُه والإيمانُ به وإنْ خالف العقلَ أو الواقعَ ظاهريّاً، إذ أنه لا يُمكن على الإطلاق أن يُخالف نصٌّ حديثيٌّ العقلَ أو العلمَ أو الواقعَ، فما دام ثبت فلا بد أنْ يُوافِق ويُطابِق.

وغاية ما هنالك: إمَّا أنَّ العلم لم يصل إلى هذا الاكتشاف وربما تُثبِت السُّنون صدقه بالعلم نفسِه الذي يُحاولون نفيَه به، وإمَّا أنَّ العقل لم يستوعب ما في الحديث ولم يُدرك معناه وحقيقته، وذلك كأحاديث الغيبيَّات كلِّها، فما ثبت منها لا بد أن يُصدَّق؛ لأنَّ الذي نطق به وقاله هو الرسول الكريم ﷺ، وعدم استيعاب العقل لها ليس دليلاً على ردِّها.

فهل كان العقل من مائة عام مضت أو يزيد يستوعب أنْ يطير الناس في السماء أو يصعدون في الفضاء أو يُشاهَدون عبر التلفاز في أيِّ مكان في العالم.

---

(١) التراث وقضايا العصر، (ص١٢).

(٢) مصائر الفلسفة بين المسحية والإسلام، جورج طرابيشي (ص١٢٢).

(٣) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٢٩٨).

إنَّ العقل له حدوده ومجالاته، وعليه ألَّا يدخل فيما لا مجال له فيه، وإلَّا لَخَسِرَ العقلُ وخسر صاحبُه، حكمة الله الذي أتقن كلَّ شيءٍ صنعه.

* الأسلوب التاسع: الاستشهاد بالضعيف والموضوع:

من أساليب أهل الحداثة في التعامل مع السُّنَّة النبوية والاستخفاف بنصوصها الاستشهاد بالأخبار والروايات الغريبة والشاذة والضعيفة والمنكرة والموضوعة؛ لتعزيز منهجهم الحداثي وتسويغ أقوالهم والتدليل لمذهبهم وأفكارهم المنحرفة، واعتبار أنَّ ذلك هو القول المشهور الذي عليه عامة علماء الإسلام؛ سواء كان ذلك في التفسير أو الحديث أو السيرة والتاريخ..

فهؤلاء الحداثيون العرب **يبحثون ويُنقِّبون عن** (الأخبار والآراء التي ذَكَرَها قدماء المفسِّرين على أساس أنها **أفكار شاذَّة** لا تُتْبَع، أو **شبهاتٌ زائفة** لا يُوقف عندها، أو **زلَّات عابرة** لا يُتَعَلَّق بها، **فجعلوا منها حقائقَ جوهريةً** حكَّموها في الأقوال المشهورة والأصول المقرَّرة، وبنوا عليها أحكاماً جَمَعَتْ إلى الفسادِ في الاستنتاج الإغرابَ في المضمون)[١].

نماذج من استدلال الحداثيين بالشاذ والموضوع:

لا تكاد تقف على كتاب من كتب دعاة الحداثة إلَّا ويهولك الأمر من مضمون الكتاب، وما فيه من النماذج المتكاثرة على الاستدلال بالشاذ والضعيف والموضوع؛ بل الاحتجاج بأقوال المستشرقين، ومن قبلهم الفلاسفة القُدامى؛ من اليونان والرومان، والذين بَعُدوا عن زمانهم آلاف السنين، وقد ورَدَتْ أقوالُهم دون توثيق أو تحقيق، فيقبلونها ويَعُدُّونها مُسَلَّمات، وهذا من العجب العُجاب، ومن نماذج استدلالهم ما يلي[٢]:

١ - استدلالهم بأحاديث العقل الموضوعة المكذوبة على النبي ﷺ، ومنها: حديث «العقل القامع» الذي يُبجِّل العقل ويجعله دعامةً للمعرفة في

---

(١) روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، (ص١٩١).
(٢) انظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّة، (ص٣٩٨).

الإسلام، وهو مُقَدَّم على الشريعة، وهو حديث موضوع مكذوب على النبي ﷺ: (إنَّ دعامة البيت أساسه، ودعامة الدين المعرفة بالله تعالى، ودعامة المعرفة اليقين والعقل القامع. قلت: بأبي أنت وأمي: ما العقل القامع؟ قال: الكف عن المعاصي، والحرص على طاعة الله)[١]. وسبقت الإشارة إلى أنَّ ابن القيم رحمه الله قال: (أحاديث العقل كلها كذب)[٢].

٢ ـ استدلالهم بالروايات التي يُذكر فيها نهي النبي ﷺ للصحابة عن تناقل الحديث وروايته، دون الأحاديث الآمرة بالكتابة.

٣ ـ استدلالهم بالروايات التي يُذكر فيها وقوع التحريف في القرآن الكريم، أو التشكيك في جمعه، وأنه لم يُجمع كاملاً.

٤ ـ استدلالهم بالروايات الداعية إلى عرض السُّنَّة على القرآن.

٥ ـ استدلالهم بقصة «الغرانيق»؛ للتدليل على أنَّ الشيطان ينفذ إلى شخص النبي ﷺ وإلى نفسه، وله مدخل في التنزيل والوحي، مما يُبطل صلاحية الحديث النبوي للتشريع، ويُبطل صحة القرآن، ويُثبت احتمال خطأ النبي في تبليغ التنزيل.

فقد ادَّعى أحد الحداثيين قائلاً: (لقد حَدَثَ أنْ تمنَّى محمدٌ البَشَر أن ينهي الحربَ مع قومه الكفرةِ من المكيين؛ ذلك لأنه كان حريصاً على صلاح قومه محِبّاً مُقاربتهم.. كما رأى رسولُ الله ﷺ تولِّي قومِه عنه.. تمنَّى في نفسه أن يأتيه من الله ما يُقارب بينه وبين قومه، وكان يَسُرُّه مع حبِّه قومَه وحرصه عليهم أنْ يلين له بعضُ ما قد غَلُظَ عليه من أمره حتى حدَّث بذلك نفسَه وتمنَّاه وأحبَّه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ [النجم: ١]، فلمَّا انتهى إلى قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّٰتَ وَالْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، ألقى الشيطانُ على لسانه لِمَا كان يُحدِّث به نفسَه ويتمنَّى أنْ يأتيه به قومُه: «تلك الغرانيق العُلا وإنَّ شفاعتهم لتُرتجى» فلمَّا سمعت ذلك قريشٌ

(١) مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة، جورج طرابيشي (ص٩٣).
(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص٦٦).

فرحوا... إنَّ محمداً لم يتمكَّن من الكشف عن ذلك الهدف الخبيث، فظلَّ إبليس الشيطان في عمله الشرير... وقد استطاع أن ينفذ إلى شخصية نبي الأنبياء وحبيب الله، إنَّ ذلك... يُكوِّن إطاراً لتلك العملية من التَّقاطب بين الإلٰهي والشيطاني)[١]، وغير مستغرب على هؤلاء الحداثيين إيراد مثل هذه الأغاليط والتراهات، وسلفهم في ذلك جمع من المستشرقين الذين ادَّعوا صحة قصة الغرانيق؛ كالمستشرق «**واط**» وغيره[٢].

وقد أنكر «قصة الغرانيق» عدد كبير من علماء المسلمين؛ كابن خزيمة والبيهقي وعياض وابن العربي والقرطبي والعيني والآلوسي والشوكاني، **وقد جمع طرق «قصة الغرانيق» الألباني** رَحِمَهُ اللهُ **من كتب «التفسير» و«الحديث» وبيَّن عِلَلَها مَتْناً وسنداً**[٣]، وقال في هذا الحديث المكذوب: (لا يصح، بل هو باطل موضوع)[٤].

٦ ـ ادِّعاؤهم بأنَّ النبيَّ ﷺ **تزوج خديجة** رَضِيَ اللهُ عَنْهَا **في مرحلة الشباب، وعمرها ثمان وعشرون سنة؛ لأنه كان يعشق النساء**، فوجد ضالَّته في خديجة التي جمعت بين المال والجمال[٥].

وفي الوقت ذاته يُسارعون إلى رفض الروايات التي يُذكر فيها سبقُ خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا في الإسلام ودورها في التضحية في سبيل الله؛ بحجة أننا (لا نجد أية إشارة إلى ذلك في القرآن، وكلُّه في أخبار السيرة، وقد يصح قسم منها أو قد يكون كلها من عمل الأسطورة، وهذا مشروع جدّاً في تكوين الخيال الديني)[٦]، وكأنَّ زواجَّ النبيِّ ﷺ من خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وهي ابنة ثمانٍ وعشرين مذكورٌ في القرآن!

---

(١) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص٢٦٥، ٢٦٦).
(٢) انظر: موقف الاستشراق من السيرة والسُّنَّة النبوية، (ص٤٤ ـ ٤٥).
(٣) انظر: نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، محمد ناصر الدين الألباني.
(٤) المرجع نفسه، (ص٤).
(٥) انظر: تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، (ص١٤٨).
(٦) تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، (ص١٥٠).

إنَّ لجوء الحداثيين العرب إلى الأحاديث الشاذة والضعيفة والموضوعة والاعتماد عليها؛ لأنها توافق أهواءهم ومذاهبهم، وترك ما يُخالفهم؛ وإنْ كان صحيحاً ثابتاً، **يُعتبر مسلكاً خطيراً في التعامل مع النصوص**، والكيل بمكيالين؛ مكيال الرفض من أجل الرفض، ومكيال القبول من أجل الرغبة في الدليل، وهذا الاتجاه بلغ من خطورته أنْ يَرُدَّ أحاديثَ رسولِ الله ﷺ الصحيحة الثابتة، ويقبل منها الموضوع المُتَّفق على وضعه.

بل نجدهم يحتجُّون بأقوال الفلاسفة القُدامى؛ من اليونان والرومان، الذين بَعُدوا عن زمانهم آلاف السنين، وقد ورَدَتْ أقوالُهم دون توثيق أو تحقيق، فيقبلونها ويَعُدُّونها مُسَلَّمات، وأمَّا إذا كان الحديث عن رسول الله ﷺ فهنا، وهنا فقط نجد العلمية عندهم تحرَّكت؛ لِتَرُدَّ ما هو ثابت بالعقل، وليس لديهم حُجَّةٌ سوى مخالفته العقلَ - في زعمهم -!

وإذا كان الحداثيون العرب يتَّهمون علماءَ الإسلام بعدم المنهجية في تدوين الحديث وجمعِه، فنحن نرد عليهم: بأنَّ علماء الإسلام بسبب انضباطهم واستعمالهم منهجاً مضطرداً، فقد وجدنا في كتبهم من الأحاديث التي جرَّتْ عليهم معاركَ ضاريةً لما فيها من شبهاتٍ وإشكالات، ولولا انضباطهم بمنهجهم العلمي لحذفوا من الأحاديث - لو كانوا انتقائيين مثل هؤلاء الحداثيين - ولكن هيهات فهم أكثر الناس انضباطاً وأكثرهم التزاماً بالمنهج العلمي الصحيح.



المبحث الرابع

إنكار القرآنيين للسُّنَّة

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التحذير من منكري السُّنَّة.

المطلب الثاني: القرآنيون، مَنْ هم؟

المطلب الثالث: حُجَج القرآنيين في إنكار السنة.

المطلب الرابع: حُكم إنكار السُّنَّة النبوية.

المطلب الخامس: سمات القرآنيين.

المطلب الأول

التحذير من منكري السُّنَّة

* ما جاء في القرآن عن منكري السُّنَّة:

أخبر الله تعالى في كتابه الكريم بأنَّ للحق أعداءً وللباطل دعاة، ومما جاء في التحذير من مُتَّبعي الباطل، ومنهم منكرو السُّنَّة النبوية ما يلي:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

(أي: ومَنْ يُخالف الرسولَ ﷺ ويُعانده فيما جاء به ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ بالدلائل القرآنية، والبراهين النبوية.

﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وسبيلُهم هو طريقُهم في عقائدهم وأعمالهم، ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾؛ أي: نتركه وما اختاره لنفسه، ونَخذله فلا نُوفِّقه للخير؛ لكونه رأى الحقَّ وعَلِمَه وتركَه، فجزاؤه من الله عدلاً أنْ يُبقيه في ضلاله حائراً

ويزداد ضلالاً إلى ضلاله؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْۚ﴾، وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾، ويدلُّ مفهومُها على أنَّ مَنْ لم يُشاقق الرسولَ، ويتَّبع سبيلَ المؤمنين، بأنْ كان قصدُه وجهَ اللهِ واتِّباعَ رسولِه، ولزومَ جماعة المسلمين، ثم صدر منه من الذنوب أو الهمِّ بها ما هو من مقتضيات النفوس، وغلبات الطباع، فإنَّ الله لا يُوَلِّيه نفسَه وشيطانَه بل يتداركه بلطفه، ويَمُنُّ عليه بحفظه ويعصمه من السوء، كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾؛ أي: بسبب إخلاصه صرفنا عنه السُّوء، وكذلك كلُّ مُخلص، كما يدل عليه عموم التعليل.

وقوله: ﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ﴾؛ أي: نُعذِّبه فيها عذاباً عظيماً، ﴿وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾؛ أي: مَرْجِعاً له ومآلاً.

وهذا الوعيد المُرَتَّب على الشِّقاق ومخالفةِ المؤمنين مراتب، لا يُحصيها إلَّا الله بِحسب حالة الذَّنب صِغَراً وكِبَراً، فمنه ما يُخلِّد في النار، ويُوجِبُ جميعَ الخذلان، ومنه ما هو دون ذلك)[1].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ١١٢ وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم مُّقۡتَرِفُونَ ١١٣﴾ [الأنعام: ١١٢، ١١٣].

(يقول تعالى ـ مسلياً لرسوله محمد ﷺ ـ وكما جعلنا لك أعداءً يَرُدُّون دعوتك، ويُحاربونك، ويحسدونك، فهذه سُنَّتُنا، أنْ نجعل لكلِّ نبيٍّ نُرسله إلى الخلق أعداءً، من شياطين الإنس والجن، يقومون بِضِدِّ ما جاءت به الرسل.

﴿يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ﴾؛ أي: يُزيِّن بعضُهم لبعض الأمرَ الذي يَدْعون إليه من الباطل، ويزخرفون له العبارات حتى يجعلوه في أحسن صورة؛ لِيغتَرَّ به السفهاء، وينقاد له الأغبياء، الذين لا يفهمون

---

(١) تفسير السعدي، (٢/٨).

الحقائق، ولا يفقهون المعاني، بل تُعجبهم الألفاظ المزخرفة، والعبارات المُمَوَّهة، فيعتقدون الحقَّ باطلاً والباطلَ حقّاً، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ﴾؛ أي: ولِتَمِيلَ إلى ذلك الكلام المزخرف ﴿أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ لأنَّ عدم إيمانهم باليوم الآخر وعدم عقولهم النافعة، يحملهم على ذلك، ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ بعد أنْ يُصغوا إليه، فيُصغون إليه أوّلاً، فإذا مالوا إليه ورأوا تلك العبارات المُستحسَنة، رَضَوه، وزُيِّن في قلوبهم، وصار عقيدةً راسخة، وصِفةً لازمة، ثم ينتج من ذلك، أنْ يَقترفوا من الأعمال والأقوال ما هم مُقترفون؛ أي: يأتون من الكذب بالقول والفعل، ما هو من لوازم تلك العقائد القبيحة، فهذه حال المُغْتَرِّين بشياطين الإنس والجن، المستجيبين لدعوتهم...

ومن حكمة الله تعالى، في جعله للأنبياء أعداءً، وللباطل أنصاراً قائمين بالدعوة إليه، أنْ يحصل لعباده الابتلاء والامتحان، ليتميَّز الصادق من الكاذب، والعاقل من الجاهل، والبصير من الأعمى)[1].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

إنَّ الشياطين يوحون إلى أوليائهم من القرآنيين ونحوهم الذين استجابوا للوحي الشيطاني، وهم يحسبون أنهم على شيء، ومما جاء في تفسير الآية من الآثار:

أ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قيل له: (إنَّ المُختار يزعم أنه يُوحى إليه؟ قال: صدق، وتلا هذه الآية: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾)[2].

ب ـ وعن أبي زُمَيْلٍ رحمه الله قال: (كنتُ قاعداً عند ابنِ عباسٍ، وحَجَّ المختارُ بن أبي عُبيد[3]، فجاءه رجل فقال: يا ابن عباس، زعم أبو إسحاق

---

(١) تفسير السعدي، (٢/ ٢١١، ٢١٢).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره، (٤/ ١٣٧٩)؛ (رقم ٧٨٤٠)؛ والسيوطي في الدر المنثور، (٦/ ١٩١)؛ وابن كثير في تفسيره، (٣/ ٣٢٨).

(٣) هو المختار بن أبي عبيدٍ بن مسعود الثقفي، كذَّاب خبيث ادَّعى النبوة؛ فقتله الله تعالى بيد مصعب بن الزبير وأصحابه (سنة ٦٧هـ)، وله خبر طويل فيه كذبه وما فعل، وما =

أنه أوحي إليه الليلة؟ فقال ابن عباس رضي الله عنهما: صدق، فنفرتُ، وقلتُ: يقول ابن عباس: صدق. فقال ابن عباس رضي الله عنهما: هما وحيان: وحي الله، ووحي الشيطان، فَوَحْيُ اللهِ تعالى إلى محمدٍ ﷺ، ووَحْيُ الشيطانِ إلى أوليائه، ثم قرأ: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾)[١].

ج ـ وعن سعيد بن وهب، قال: (كنتُ عند عبدِ الله بن الزبير، فقيل له: إنَّ المُختار يزعم أنه يوحى إليه، فقال: صدق، ثم تلا: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٢٢٢﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢])[٢].

ومن هنا نعلم أنَّ استجابة «القرآنيين» لوساوس الشياطين تُشْبِه إلى حدٍّ كبير ما فعله المشركون قديماً عندما أطاعوا عقولَهم الفاسدة واستجابوا لوحي الشياطين؛ كما أخبر الله تعالى عنهم في قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾؛ أي: بغير علم، ولا حجة ولا برهان.

(فإنَّ المشركين حين سمعوا تحريمَ اللهِ ورسولِه الميتةَ، وتحليلَه للمُذكَّاة، وكانوا يستحِلُّون أكلَ الميتة ـ قالوا ـ معاندةً لله ورسوله، ومجادلةً بغيرِ حُجَّة ولا برهان: «أتأكلون ما قتلتم، ولا تأكلون ما قتل الله؟» يعنون بذلك: الميتة.

وهذا رأي فاسد، لا يستند على حُجَّةٍ ولا دليلٍ؛ بل يستند إلى آرائهم الفاسدة التي لو كان الحق تبعاً لها لفسدت السماوات والأرض، ومَنْ فيهنَّ.

فتبّاً لِمَنْ قدَّم هذه العقولَ على شرعِ الله وأحكامِه، الموافقة للمصالح العامة والمنافع الخاصة. ولا يُستغرب هذا منهم، فإنَّ هذه الآراء وأشباهها، صادرةٌ عن وحيِ أوليائهم من الشياطين، الذين يُريدون أنْ يُضِلُّوا الخلقَ عن دينهم، ويدعوهم ليكونوا من أصحاب السَّعير.

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ في شركهم وتحليلهم الحرام، وتحريمهم الحلال ﴿إِنَّكُمْ

= فعل الناس به. انظر: سير أعلام النبلاء، (٣/ ٥٣٨).

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره، (٤/ ١٣٧٩)؛ (رقم ٧٨٤١)؛ والطبري في تفسيره، (١٢/ ٨٦)، (رقم ١٣٨٣٢)؛ وابن كثير في تفسيره، (٣/ ٣٢٨).

(٢) رواه الطبري في تفسيره، (١٩/ ٤١٤)؛ والسيوطي في الدر المنثور، (١١/ ٣١٨).

﴿لَمُشْرِكُونَ﴾ لأنكم اتَّخذتموهم أولياءَ من دون الله، ووافقتموهم على ما به فارقوا المسلمين، فلذلك كان طريقُكُم، طريقَهم.

ودلَّت هذه الآية الكريمة على أنَّ ما يقع في القلوب من الإلهامات والكُشوف، التي يكثر وقوعها عند الصوفية ونحوِهِم، لا تدل ـ بمجردها على أنها حق ـ، ولا تُصدَّق حتى تُعرضَ على كتابِ الله وسُنَّةِ رسوله.

فإنْ شَهِدا لها بالقبول قُبِلَتْ، وإنْ ناقضتهما رُدَّتْ، وإنْ لم يُعلم شيء من ذلك، تُوُقِّفَ فيها ولم تُصدَّق ولم تُكذَّب؛ لأنَّ الوحي والإلهام، يكون من الرحمٰن ويكون من الشيطان، فلا بدَّ من التَّمييز بينهما والفرقان، وبعدم التَّفريق بين الأمرين؛ حصل من الغلط والضَّلال، ما لا يُحصيه إلَّا الله تعالى)[1].

فكيف لهؤلاء «القرآنيين المجادلين بالباطل» الذين لا يقبلون بيانَ القرآنِ من رسول الله ﷺ، ويقبلون بيانَه من عند أنفسهم، إنَّ هذا لَمِنْ أعجب العجب!

٤ ـ ومن أوضح الآيات التي تُبيِّن حال هؤلاء القرآنيين المجادِلين بغير علم ولا هدى؛ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝٩﴾ [الحج: ٨، ٩].

كل المبتدعة الداعين إلى البدع والضلال ـ ومنهم القرآنيون ـ يُجادلون بغير حقٍّ ولا برهان، فالله تعالى أخبرنا في القرآن الكريم بحال كلِّ ضالٍّ منهم بأنه ﴿يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ﴾ (أي: يُجادِل رُسُلَ اللهِ وأتباعَهم بالباطل؛ لِيُدْحِضَ به الحق، ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ صحيح ﴿وَلَا هُدًى﴾؛ أي: غير مُتَّبِعٍ في جِداله هذا مَن يهديه، لا عقل مُرشِد، ولا متبوع مُهتد، ﴿وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾؛ أي: واضح بيِّن؛ أي: فلا له حُجَّة عقلية ولا نقلية، إنْ هي إلَّا شُبهات، يوحيها إليه الشيطان، ومع هذا ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾؛ أي: لاوِيَ جانبِه وعُنقِه، وهذا كناية عن كِبْرِه عن الحق، واحتقارِه للخَلْق، فقد فَرِحَ بما معه من العلم غير النافع، واحتقر أهلَ

(١) تفسير السعدي، (٢/ ٢١٧، ٢١٨).

الحقِّ وما معهم من الحقِّ، ﴿لِيُضِلَّ﴾ الناس؛ أي: لِيَكُون من دُعاة الضَّلال، ويدخل تحت هذا جميعُ أئمة الكفر والضَّلال.

ثم ذَكَرَ عُقوبتَهم الدُّنيوية والأخروية فقال: ﴿لَهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾؛ أي: يُفتضح هذا في الدنيا قبل الآخرة، وهذا من آيات الله العجيبة، فإنك لا تَجِدُ داعياً من دُعاة الكُفر والضَّلال؛ إلَّا وله من المقت بين العالَمين، واللَّعنة، والبُغْض، والذَّم، ما هو حقيقٌ به، وكلٌّ بِحَسَبِ حاله. ﴿وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾؛ أي: نُذيقُه حَرَّها الشَّديد، وسعيرَها البليغ؛ وذلك بما قدَّمت يداه، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾)[1].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ ۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾﴾ [المائدة: ٤١].

(نزلت هذه الآيات الكريمات في المسارعين في الكفر، الخارجين عن طاعة الله ورسوله، المُقدِّمين آراءهم وأهواءهم على شرائع الله ﷻ ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾؛ أي: أظهروا الإيمانَ بألسنتهم، وقلوبُهم خراب خاوية منه، وهؤلاء هم المنافقون. ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ أعداء الإسلام وأهله.

وهؤلاء كلُّهم ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾؛ أي: يستجيبون له، منفعلون عنه ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾؛ أي: يستجيبون لأقوام آخرين لا يأتون مجلسك يا محمد. وقيل: المراد أنهم يتسمَّعون الكلامَ، ويُنْهُونه إلى أقوام آخَرين مِمَّنْ لا يحضر عندك من أعدائك ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾؛ أي: يتأوَّلونه على غير تأويله، ويُبدِّلونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون)[2].

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ١٤٧).

(٢) تفسير ابن كثير، (٣/ ١١٣).

وفي آية أخرى مشابهة قال سبحانه ـ مخاطباً نبيَّه الكريم ـ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٦﴾﴾ [آل عمران: ١٧٦].

فقد (كان النبيُّ ﷺ حريصاً على الخلق، مُجتهداً في هدايتهم، وكان يحزن إذا لم يهتدوا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ ۚ﴾ من شِدَّةِ رغبتهم فيه، وحِرصِهِم عليه ﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ﴾ فالله ناصِرٌ دينَه، ومُؤيِّدٌ رسولَه، ومُنفِّذٌ أمرَه من دونهم، فلا تبالهم ولا تحفل بهم، إنما يَضُرُّون ويسعون في ضَرَرِ أنفسهم، بفوات الإيمان في الدنيا، وحصول العذاب الأليم في الأخرى؛ من هوانهم على الله وسقوطهم من عينه، وإرادتِه أن لا يجعل لهم نصيباً في الآخرة من ثوابه. خَذَلَهم فلم يُوَفِّقْهم لما وَفَّقَ له أولياءه ومَنْ أراد به خيراً، عدلاً منه وحكمة؛ لعلمه بأنهم غير زاكين على الهدى، ولا قابلين للرَّشاد؛ لفساد أخلاقهم وسوء قصدهم.

ثم أخبر أنَّ الذين اختاروا الكفر على الإيمان، ورغبوا فيه رغبةَ مَنْ بذل ما يُحِبُّ من المال، في شراء ما يُحِبُّ من السِّلع ﴿لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾؛ بل ضرر فِعلِهم يعود على أنفسهم، ولهذا قال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وكيف يَضُرُّون اللهَ شيئاً، وهم قد زَهِدوا أشدَّ الزُّهد في الإيمان، ورَغِبُوا كلَّ الرغبة بالكفر بالرحمٰن؟! فاللهُ غنيٌّ عنهم، وقد قيَّض لِدِينه من عباده الأبرارِ الأزكياء سواهم، وأعدَّ له ـ مِمَّن ارتضاه لِنُصرته ـ أهلَ البصائر والعقول، وذوي الألباب من الرِّجال الفحول)[1].

٦ ـ قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فهذا تحذير لهؤلاء المنكرين للسُّنَّة المخالفين شريعة الرسول ﷺ أن تصيبهم فتنة في الدنيا، أو عذاب أليم في الآخرة.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾؛ أي: عن أمر

---

(١) تفسير السعدي، (١/ ١٥٧).

رسول الله ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسُنَّته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِلَ، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعِلِه كائناً مَنْ كان. . . فليحذر وليخش مَنْ يُخالف شريعة الرسول باطناً أو ظاهراً ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾؛ أي: في قلوبهم من كفرٍ أو نفاقٍ أو بدعة، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: في الدُّنيا بقتلٍ أو حَدٍّ، أو حبسٍ، أو نحوِ ذلك)(١).

٧ ـ قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

فقد أقسم الله تعالى بأجلِّ مُقسَم به ـ وهو نفسه الشريفة ـ على نفي الإيمان عن هؤلاء المنكرين للسُّنَّة النبويةَ حتى يُحكِّموا رسوله ﷺ في كلِّ نزاع بينهم، وينتفي عن صدورهم الحرجُ والضِّيقُ عن قضائه وحُكمه، ويُسلِّموا تسليماً(٢).

قال **ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ: (يُقْسِم تعالى بنفسه الكريمة المُقدَّسة أنه لا يؤمن أحد حتى يُحَكِّمَ الرَّسولَ ﷺ في جميع الأمور، فما حَكَم به فهو الحقُّ الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾؛ أي: إذا حكَّموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجاً مما حكمت به، وينقادون له في الظَّاهر والباطن، فيُسَلِّمون لذلك تسليماً كلِّياً من غير ممانعةٍ، ولا مدافعةٍ، ولا منازعة)(٣).

* ما جاء في الأحاديث النبوية عن منكري السُّنَّة:

أخبر النبيُّ ﷺ بأنه سيأتي أناس يُنكرون سُنَّته وهديه وسبيله، ويدعون في

---

(١) تفسير القرآن العظيم، (٣/ ٣٠٨).
(٢) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، (١/ ٥١).
(٣) تفسير القرآن العظيم، (١/ ٥٢١).

الوقت ذات اتباعهم لكتاب الله تعالى! ومن الأحاديث التي حذرت من هؤلاء الأدعياء:

١ ـ ما جاء عَنِ الْمِقْدَام بْنِ مَعْدِ يَكْرِبَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**[(١)]، **أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ! فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ! وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ!**» الحديث[(٢)].

فقد أخبر النبي ﷺ بأنه سيأتي أقوام يُنكرون السُّنَّة النبوية ويزعمون أنهم يتَّبعون القرآن دون السنة! والاتكاء على الأريكة ـ في الحديث ـ يعني: أنَّ هؤلاء المنكرين للسُّنَّة من سيماهم التَّرف وحب الشهوات، وعدم المبالات بأحكام الشريعة والعلم الشرعي.

وقوله ﷺ: «**أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»؛ أي: أنه ﷺ (أوتي الكتابَ وحياً يُتلى، وأوتي من البيان؛ أي: أُذِن له أن يُبَيِّن ما في الكتاب ويعمَّ ويخصَّ، وأن يزيد عليه فيُشَرِّع ما ليس له في الكتاب ذِكر، فيكون ذلك في وجوب الحُكم ولزوم العمل به، كالظاهر المتلو من القرآن)[(٣)].

ويدلُّ عليه: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤]، حيث نفى الله تعالى عن نبيِّه الكريم ﷺ اتِّباعَ الهوى، وأَتْبَعَ ذلك ببيان أنَّ كلَّ ما شرعه الرسول ﷺ وكلَّ ما بلَّغه من أحكامٍ إنما بوحي من الله تعالى، ولَمَّا كان القرآن العظيم قد خلا من أحكامٍ بعينِها وأشارت إليها السُّنَّة وجاءت بها صريحة، وكذا أبانت السُّنَّة عمَّا في القرآن من إجمالٍ وتفصيل، وشرحت مقاصِدَه، وفصَّلت أحكامَه، دَلَّ ذلك بمنطوق القرآن

---

(١) (**وَمِثْلَهُ مَعَهُ**): أراد بذلك السُّنَّة التي أُوتي. انظر: صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٣٥٨).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٣٠)، (ح١٧٢١٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٤).

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٧)، (ح٤٦٠٤).

(٣) معالم السنن، (٤/ ٢٩٨).

أنَّ هذا كلَّه بوحيٍ من الله تعالى إلى رسولِه ﷺ، وليس بهوًى أو اجتهادٍ؛ لذا وجب على المؤمنين اتِّباعه فيه، بتنفيذ أوامره، والانتهاء عن نواهيه.

٢ ـ وفي رواية: «**وَإِنَّ ما حَرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ كما حَرَّمَ اللهُ**»[١].

وجه الدلالة: أنَّ ما حرَّم رسولُ الله في السُّنَّة هو في التشريع كما حرَّم الله تعالى في القرآن؛ لأنهما وحي من الله تعالى، كما دلَّت الآيةُ الكريمة.

ذكر ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أحكاماً فقهية استقلَّت بها السُّنَّة النبوية، ثم قال: (وقد أمر الله عَزَّ وَجَلَّ بطاعته واتِّباعه أمراً مُطلقاً مُجملاً، لم يُقيَّد بشيء، ولم يقل: ما وافق كتابَ الله، كما قال بعض أهل الزيغ)[٢].

٣ ـ ما جاء عن أبي رافِعٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي؛ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ!**»[٣].

قال الخطابي رَحِمَهُ اللهُ ـ شرح هذا الحديث ـ: (يُحذِّرُ بذلك رسولُ الله ﷺ مُخالفة السُّنن التي سَنَّها رسولُ الله ﷺ مِمَّا ليس له في القرآن ذِكْرٌ على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض؛ فإنهم تعلَّقوا بظاهر القرآن، وتركوا السُّنن التي قد ضَمَنت بيانَ الكتاب؛ فتحيَّروا وضَلُّوا)[٤].

فهؤلاء المنكرون للسُّنَّة الذين سمُّوا أنفسهم ـ زوراً وبهتاناً ـ بالقرآنيين؛ أشبهوا بفعلهم هذا الخوارج والروافض الذين تعلَّقوا بظاهر القرآن وتركوا

---

(١) رواه الترمذي، (٥/ ٣٨)، (ح٢٦٦٤)؛ والحاكم، في المستدرك، (١/ ١٩١)، (ح٣٧١).
وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٦٤)، (ح٢٦٦٤).

(٢) جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ٣٦٦).

(٣) رواه الشافعي في مسنده، (ص٢٣٣)؛ وأبو داود، (٤/ ٢٠٠)، (ح٤٦٠٥)؛ والترمذي، (٥/ ٣٧)، (ح٢٦٦٣) وقال: (حسن صحيح).
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٨)، (ح٤٦٠٥).

(٤) معالم السنن، (٤/ ٢٩٨).

السُّنن التي فيها بيان القرآن؛ كما قال سبحانه ـ مخاطباً رسوله الكريم ﷺ ـ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وهذان الحديثان الشريفان عَلَمٌ من أعلام نبوَّته ﷺ؛ ولذا أورد البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذين الحديثين في كتابه «دلائل النبوة» تحت عنوان: (باب: ما جاء في إخبارِهِ بِشَبعانَ على أريكته يحتال في رَدِّ سُنَّته بالحوالة على ما في القرآن من الحلال والحرام دون السُّنَّة، فكان كما أخبر، وبه ابتدع مَن ابتدع، وظَهَرَ الضَّرَرُ)[1].

قال صاحب «عون المعبود» ـ في شرحه للحديث ـ: (ولقد ظهرت معجزة النبي ﷺ ووقع بما أخبر به؛ فإنَّ رجلاً خرج من «البنجاب» من إقليم «الهند» وانتسب نفسه «بأهل القرآن» وشتَّان بينه وبين «أهلِ القرآن» بل هو من «أهل الإلحاد» والمُرتدِّين، وكان قبل ذلك من الصالحين، فأضَلَّه الشيطانُ وأغواه وأبعده عن الصراط المستقيم، فتَفَوَّه بما لا يتكلَّم به أهل الإسلام، فأطال لِسانَه في إهانة النبي ﷺ، ورَدَّ الأحاديثَ الصحيحة بأسرها، وقال: هذه كلُّها مكذوبة، ومفترياتٌ على الله تعالى، وإنَّما يجب العملُ على القرآن العظيم فقط، دون أحاديث النبيِّ ﷺ وإنْ كانت صحيحةً متواترةً، ومَنْ عَمِلَ على غير القرآن؛ فهو داخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وغير ذلك من أقواله الكُفرية، وتَبِعَه على ذلك كثير من الجُهَّال وجعله إماماً وقد أفتى علماءُ العصر: بكفره وإلحاده، وخروجه عن دائرة الإسلام، والأمر كما قالوا)[2].

٤ ـ الاقتصار على القرآن وحده من صفات المنافقين الخارجين عن السُّنَّة، فهم قوم لا خلاق لهم إذ ادَّعوا أنَّ في الكتاب بيانَ كلِّ شيء، فطرحوا أحكامَ السنة وهجروها، فأدى بهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله[3]، وقد حذرنا النبي ﷺ منهم؛ كما جاء في

---

(١) دلائل النبوة، (٨/ ٢٦).
(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود، (١٢/ ٢٣٣).
(٣) انظر: الموافقات: (٤/ ١٧).

حديث عُقْبَةَ بن عَامِرٍ رضي الله عنه؛ قال: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنِّي أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي اثْنَتَيْنِ: الْقُرْآنَ وَاللَّبَنَ، أَمَّا اللَّبَنُ فَيَبْتَغُونَ الرِّيفَ، وَيَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ، وَيَتْرُكُونَ الصَّلَوَاتِ، وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَيَتَعَلَّمُهُ الْمُنَافِقُونَ فَيُجَادِلُونَ بِهِ الْمُؤْمِنِين**»[1].

وسبب إنكارهم للسُّنَّة: أنهم تأوَّلوا القرآنَ على غير ما أُنزل؛ كما جاء أيضاً عن عُقْبَةَ بن عَامِرٍ قال: سمعتُ رَسُولَ اللهِ رضي الله عنه يقول: «**هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْكِتَابِ وَاللَّبَنِ**». قالوا يا رَسُولَ اللهِ! ما الْكِتَابُ وَاللَّبَنُ؟ قال: «**يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ فَيَتَأَوَّلُونَهُ على غَيْرِ ما أَنْزَلَهُ اللهُ، وَيُحِبُّونَ اللَّبَنَ فَيَدَعُونَ الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمَعَ وَيَبْدُونَ**»[2].

وأمثال هؤلاء يُردُّ عليهم بالسُّنن؛ كما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (سَيَأْتِي نَاسٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِشُبُهَاتِ الْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ؛ فإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ)[3].

وهذه الأحاديث من أعلامِ النبوة، وإخبارِه ﷺ عمَّا سيقع في مُستقبل الأيام وحاضرِها، **وقد صَدَّق الواقعُ المقال، فسمعنا دعوات باطلة إلى الاقتصار على القرآن وحده دون السُّنَّة**، مُبرِّرين دعوتَهم الباطلة هذه بأدلة وحُجَجٍ باطلة، ومنها: حُبُّهم القرآن وحِفظُهم له، وأنَّ الله تكفَّل بحفظه دون السُّنَّة، فهو إذن النَّص الوحيد الثابت الذي لم يتبدَّل ولم يتغيَّر، وهذه كلُّها أدلةٌ واهية وحُجَجٌ باطلة، **وإنما أردنا التَّنبيه على أنَّ هذه الأحاديث تُثبت بما لا يدع مجالاً للشَّك صِدْقَ ما أخبر به النبيُّ ﷺ عن وقوعه في المستقبل**، وبهذه الأحاديث يزداد المؤمنون ثباتاً على إيمانهم؛ إذْ أنهم قد تهيَّؤوا إلى سماعها حتى قبل أن ينطق

---

(١) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٥٥)، (ح١٧٤٥٧)؛ والطبراني في الكبير، (١٧/ ٢٩٦)، (٨١٧). وحسنه محققو المسند، (٢٨/ ٦٣٦)، (ح١٧٤٢١).

(٢) رواه أحمد في المسند، (٤/ ١٥٥)، (ح١٧٤٥١)؛ وأبو يعلى في مسنده، (٣/ ٢٨٥)، (ح١٧٤٦)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، (٣/ ١٠٤)، (ح٣٠٠٩). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٦/ ٦٤٧)، (ح٢٧٧٨).

(٣) رواه الدارمي في سننه، (١/ ٦٢)، (رقم ١١٩).

بها أصحابها، بل قد استعدُّوا لمواجهتهم وتفنيد حُجَجِهم قبل أنْ يُعلنوا بها، وكلُّ هذا من تمكينِ الله تعالى لدينه وحِفظِه له.

٥ ـ ما جاء عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى**» قالوا: يا رَسُولَ اللهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قال: «**مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**»[١]. وطاعة النبي ﷺ الموجبة لدخول الجنة هي في التصديق بسنَّته، والعمل بها كالقرآن.

والتَّصديق بالسُّنَّة، إنما هو ركنٌ أصيل من أركان الدِّين، فليست المسألة مسألة أحكام وتشريعات، أو أوامر ونواهي، وإنما القضية أخطر من ذلك بكثير، إذْ هي قضية عقيدة في المقام الأول، إذْ أنَّ تصديق السُّنَّة إنما هو تَبَعٌ لتصديقِ النبي ﷺ، وتصديقُ النبي ﷺ من ضرورات ومقتضيات الإيمان، إذْ كيف يؤمن بالقرآن العزيز وبالرسالة الخاتمة مَنْ شكَّ فيما يقوله النبيُّ الأمين ﷺ؟!

ولعلَّ هذا المعنى هو ما فَطِنَ إليه صدِّيق الأُمَّة أبو بكرٍ ﷺ في حادثة الإسراء والمعراج، حيث هُرِعَ إليه القوم يَقُصُّون عليه خَبَرَ محمدٍ ﷺ، ظانِّين أنه سيشكُّ فيما يقول، مُحاولين بذلك زعزعةَ إيمانِ أبي بكرٍ ﷺ، والتفريقَ بينه وبين النبي ﷺ، فإذا به يضرب مثلاً رائعاً في المتابعة والإيمان قائلاً: «إنْ كان قاله فقد صَدَقَ، وإنَّا لَنُصَدِّقُه فيما هو أبعد من هذا؛ لَنُصَدِّقُه على خَبَرِ السَّماء»[٢].

قال ابن القيم رحمه الله **ـ مبيِّناً حال السُّنَّة مع القرآن، وأنها لا تُعارضه ـ:** (فما كان منها زَائِداً على الْقُرْآنِ فَهُوَ تَشْرِيعٌ مُبْتَدَأٌ من النبي ﷺ تَجِبُ طَاعَتُهُ فيه، وَلَا تَحِلُّ مَعْصِيَتُهُ.

وَلَيْسَ هذا تَقْدِيماً لها على كِتَابِ اللهِ؛ بَلْ امْتِثَالٌ لِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ مِنْ طَاعَةِ

---

(١) رواه البخاري، (٦/ ٢٦٥٥)، (ح٦٨٥١).

(٢) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان، (٢/ ٢٤٧)؛ تفسير الطبري، (١٥/ ١١٢).

رَسُولِهِ، وَلَوْ كان رسول اللهِ ﷺ لَا يُطَاعُ في هذا الْقِسْمِ لم يَكُنْ لِطَاعَتِهِ مَعْنًى، وَسَقَطَتْ طَاعَتُهُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ، وَإِنَّهُ إذَا لم تَجِبْ طَاعَتُهُ إلَّا فِيمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ لَا فِيمَا زَادَ عليه لم يَكُنْ له طَاعَةٌ خَاصَّةٌ تَخْتَصُّ بِهِ، وقد قال اللهُ تَعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وَكَيْفَ يُمْكِنُ لأحدٍ من أَهْلِ الْعِلْمِ أَلَّا يَقْبَلَ حَدِيثاً زَائِداً على كِتَابِ اللهِ، فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُ تَحْرِيمِ الْمَرْأَةِ على عَمَّتِهَا، ولَا على خَالَتِهَا، وَلَا حَدِيثُ التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعَةِ لِكُلِّ ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ...)[1].

* الأدلة على استقلال السُّنَّة بتشريع الأحكام:

من أهم الأدلة على استقلال السنة المطهرة بتشريع الأحكام ما يلي:

١ ـ عموم عصمته ﷺ عن الزيغ والخطأ في التبليغ لكلِّ ما جاء به عن ربه، بأيِّ طريق من طرق الوحي، ومنه السُّنَّة التي جاءت مثبِتة ومُنشِئة لأحكامٍ سكت عنها القرآن[2].

٢ ـ عموم الآيات القرآنية الدالة على وجوب اتباع النبي ﷺ وطاعته فيما يأمر وينهى، التي لم تُفرِّق بين السُّنَّة المُؤكِّدة أو المُبيِّنة أو المُستقِلَّة، وهي آيات كثيرة تفيد القطع بعمومها للأنواع الثلاثة، وعدم إخراج السُّنَّة المُستقِلَّة منها.

٣ ـ عموم الأحاديث الدالة على حُجيَّة السنة، ولم تُقيِّدها بنوعٍ مُعيَّن. ومنها أحاديث تدل صراحةً على أنَّ في السنة ما ليس في الكتاب، يجب الأخذ بها كما يؤخذ بما في الكتاب[3].

قال ابن القيم رحمه الله: (أَحْكَامُ السُّنَّةِ التي لَيْسَتْ في الْقُرْآنِ إنْ لم تَكُنْ أَكْثَرَ منها، لم تَنْقُصْ عنها، فَلَوْ سَاغَ لنا رَدُّ كلِّ سُنَّةٍ زَائِدَةٍ كانت على نَصِّ

---

(١) إعلام الموقعين، (٢/ ٣٠٧، ٣٠٨).

(٢) انظر: منزلة السُّنَّة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية، (ص٤٨٤).

(٣) انظر: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص٣٨١).

الْقُرْآنِ لَبَطَلَتْ سُنَنُ رسول اللهِ ﷺ كُلُّهَا إِلَّا سُنَّةً دَلَّ عليها الْقُرْآنُ، وَهَذَا هو الذي أَخْبَرَ النبيُّ ﷺ بِأَنَّهُ سَيَقَعُ، ولا بد من وُقُوعِ خَبَرِهِ)[(١)].

إذاً فمثل هذه الأحاديث تدل بوضوح على أنه يوجد في السُّنَّة أحكام ليست موجودة في القرآن، (وهو نحو قول مَنْ قال من العلماء: ترك الكتابُ موضِعاً للسُّنَّة، وتركت السنةُ موضِعاً للقرآن)[(٢)].

٤ ـ دلَّ الاستقراء على أنَّ في السُّنَّة أشياءَ لا تُحصى كثرة لم يُنَصَّ عليها في القرآن؛ كتحريم نكاح المرأة على عمَّتها أو خالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكلِّ ذي ناب من السِّباع[(٣)]، ومن ذلك ما جاء عن أبي جُحَيْفَةَ[(٤)] رضي الله عنه قال: قُلْتُ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا ما في كِتَابِ اللهِ؟ قال: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، ما أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْماً يُعْطِيهِ اللهُ رَجُلاً في الْقُرْآنِ، وما في هذه الصَّحِيفَةِ. قلتُ: وما في الصَّحِيفَةِ؟ قال: «**الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ**»[(٥)].

٥ ـ السُّنَّة واجبة الاتِّباع ولو كانت زائدةً على ما في القرآن؛ لأنها وحي من عند الله، فلا تُعارِض القرآن، وذَكَرَ ابنُ القيم رحمه الله أن السُّنَّة مع القرآن على ثلاثة أوجه: (**أَحَدُهَا**: أَنْ تَكُونَ مُوَافِقَةً له من كلِّ وَجْهٍ، فَيَكُونُ تَوَارُدُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ على الْحُكْمِ الْوَاحِدِ من بَابِ تَوَارُدِ الأَدِلَّةِ وَتَظَافُرِهَا.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بَيَاناً لِمَا أُرِيدَ بِالْقُرْآنِ، وَتَفْسِيراً له.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ مُوجِبَةً لِحُكْمٍ سَكَتَ الْقُرْآنُ عن إيجَابِهِ، أو مُحَرِّمَةً لِمَا سَكَتَ عن تَحْرِيمِهِ... **فما كان منها زَائِداً على الْقُرْآنِ فَهُوَ تَشْرِيعٌ مُبْتَدَأٌ من النبيِّ ﷺ تَجِبُ طَاعَتُهُ فيه، ولَا تَحِلُّ مَعْصِيَتُهُ**، وَلَيْسَ هذا تَقْدِيماً لها على

---

(١) إعلام الموقعين، (٢/ ٣٠٩). (٢) الموافقات، (٤/ ١٧).

(٣) المصدر نفسه، (٤/ ١٦).

(٤) **أبو جُحَيْفَةَ**: صحابي معروف مشهور بكنيته، روى عنه أصحاب الكتب الستة، صَحِبَ علياً رضي الله عنه، وتُوفي سنة (٧٤هـ). انظر: تقريب التهذيب، (٢/ ٣٣٨).

(٥) رواه البخاري، (٣/ ١١١٠)، (ح٢٨٨٢).

كِتَابِ اللهِ، بَلْ امْتِثَالاً لِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ من طَاعَةِ رَسُولِهِ، وَلَوْ كان رسولُ اللهِ ﷺ لَا يُطَاعُ في هذا الْقِسْمِ لم يَكُنْ لِطَاعَتِهِ مَعْنًى، وَسَقَطَتْ طَاعَتُهُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ، وَإِنَّهُ إذَا لم تَجِبْ طَاعَتُهُ إلَّا فِيمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ لَا فِيمَا زَادَ عليه، لم يَكُنْ له طَاعَةٌ خَاصَّةٌ تَخْتَصُّ بِهِ)[(١)].

* نماذج من استقلال السُّنَّة بتشريع الأحكام:

من أهم النماذج الدالة على استقلال السنة المطهرة بتشريع الأحكام ما يلي:

١ ـ استقلَّت السُّنَّة بتحريم جميع القرابات من الرَّضاعة، باستثناء ما جاء في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لقوله ﷺ: «**يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ**»[(٢)].

٢ ـ الحُكم بشهادة رجلين أو شهادة رجل وامرأتين نَصَّ عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وجاء في السُّنَّة المُستقلَّة الحُكم بالشاهد واليمين؛ كما جاء عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ (**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ**)[(٣)].

٣ ـ تحريم استعمال أواني الذهب والفضة على الرجال والنساء؛ لقوله ﷺ: «**لَا تَشْرَبُوا في آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، ولا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالدِّيبَاجَ؛**

---

(١) إعلام الموقعين، (٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨). وانظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، (١/ ١٠٧).

(٢) رواه البخاري، (٢/ ٩٣٥)، (ح٢٥٠٢)؛ ومسلم، (٢/ ١٠٧١)، (ح١٤٤٧).

(٣) رواه مسلم، (٣/ ١٣٣٧)، (١٧١٢).

فَإِنَّهَا لهم في الدُّنْيَا وَلَكُمْ في الآخِرَةِ»(١). وقوله: «**مَنْ شَرِبَ في إِنَاءٍ من ذَهَبٍ أو فِضَّةٍ؛ فَإِنَّمَا يُجَرْجِرُ في بَطْنِهِ نَاراً من جَهَنَّمَ»**(٢).

٤ ـ تحريم لُبس الحرير والذَّهب على الرِّجال؛ لقوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحَلَّ لإِنَاثِ أُمَّتِي الْحَرِيرَ وَالذَّهَبَ، وَحَرَّمَهُ على ذُكُورِهَا»**(٣).

٥ ـ تحريم الجمع بين المرأة وعمَّتها، والمرأة وخالتها؛ كما في قوله ﷺ: «**لَا يُجْمَعُ بين الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»**(٤).

٦ ـ تحريم الحُمُر الأهلية؛ لما جاء عن جَابِرِ بن عبد اللهِ رضي الله عنهما قال: (**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يومَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ)**(٥).

٧ ـ تحريم كلِّ ذي نابٍ من السِّباع، وكل ذي مخلب من الطير؛ لما جاء عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ (**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ من الطَّيْرِ)**(٦).

٨ ـ سقوط الصلاة عن الحائض والنفساء؛ لقوله ﷺ: «**أَلَيْسَ إذا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ ولم تَصُمْ»**(٧). والحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؛ لقول عائشة رضي الله عنها: (**كَانَ يُصِيبُنَا ذلك فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ)**(٨).

٩ ـ النهي عن قتل مسلم بكافر؛ لقوله ﷺ: «**لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»**(٩).

---

(١) رواه البخاري، (٥/ ٢١٣٣)، (ح٥٣١٠)؛ ومسلم، (٣/ ١٦٣٧)، (ح٢٠٦٧).
(٢) رواه مسلم، (٣/ ١٦٣٥)، (ح٢٠٥٦).
(٣) رواه النسائي، (٨/ ١٩٠)، (ح٥٢٦٥)؛ والبزار في مسنده، (٨/ ٨٠)، (ح٣٠٧٨). وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي، (٣/ ٤٠٠)، (ح٥٢٨٠).
(٤) رواه البخاري، (٥/ ١٩٦٥)، (ح٤٨٢٠)؛ ومسلم، (٢/ ١٠٢٨)، (ح١٤٠٨).
(٥) رواه البخاري، (٤/ ١٥٤٤)، (ح٣٩٨٢)؛ ومسلم، (٣/ ١٥٤١)، (ح١٩٤١).
(٦) رواه مسلم، (٣/ ١٥٣٤)، (ح١٩٣٤).
(٧) رواه البخاري، (١/ ١١٦)، (ح٢٩٨).
(٨) رواه مسلم، (١/ ٢٦٥)، (ح٣٣٥).
(٩) تقدم تخريجه، (ص١٠٨).

١٠ ـ حَدُّ شارب الخمر؛ كما في قوله ﷺ: «**مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ؛ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ في الرَّابِعَةِ؛ فَاقْتُلُوهُ**»[١].

١١ ـ حد الرجم؛ كما في قوله ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قد جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ**»[٢].

١٢ ـ حد الرِّدَّة؛ كما في قوله ﷺ: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رسولُ اللهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**»[٣].

١٣ ـ النهي عن زواج المُتعة؛ لما جاء عن عليٍّ ﷺ؛ (**أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يوم خَيْبَرَ**)[٤]. وهناك الكثير ممَّا استقلت به السنة المطهرة، ممَّا يضيق عنه المقام؛ إذ المقام ليس مقام بسطٍ وإسهاب، وإنما شرحٌ باقتضاب.

١٤ ـ ولمَّا ظهرت بوادر هذا الانحراف في عصر الصحابة ﷺ فكان موقفهم حازماً زاجراً؛ فقد جاء رجل إلى عِمران بن حُصين ﷺ فسأله عن شيء، فحدَّثه، فقال الرجل: حدِّثوا عن كتاب الله، ولا تُحدِّثوا عن غيره! فقال عمران ﷺ: (إنك امرؤٌ أحمق، أتَجِدُ في كتاب الله ـ تعالى ـ صلاة الظهر أربعاً لا يُجهر فيها؟ ثم عدَّد عليه الصلاةَ والزكاةَ ونحو هذا، ثم قال: أتجدُ هذا في كتاب الله مُفسَّراً؟! إنَّ كتابَ الله قد أبهمَ هذا، وإنَّ السُّنَّة تُفَسِّر ذلك)[٥].

---

(١) رواه أحمد في المسند، (٢/٥١٩)، (ح١٠٧٤٠)؛ والترمذي، (٤/٤٨)، (ح١٤٤٤). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، (٢/١٣١)، (ح١٤٤٤).
(٢) رواه مسلم، (٣/١٣١٦)، (ح١٦٩٠).
(٣) رواه مسلم، (٣/١٣٠٢)، (ح١٦٧٦).
(٤) رواه مسلم، (٢/١٠٢٧)، (ح١٤٠٧).
(٥) رواه ابن المبارك في مسنده، (ص١٤٣)، (رقم ٢٣٣)؛ والخطيب البغدادي في الفقيه =

الخلاصة

نخلص ممَّا سبق ذِكره من أدلةٍ وأمثلةٍ على استقلال السُّنَّة بالتشريع للأحكام ابتداءً دون سابق ذِكرٍ لها في القرآن إلى ما يلي:

١ ـ التكاملِ التامِّ بين مصدَري التشريع الإسلامي؛ القرآن والسُّنَّة، فالسُّنَّة متكاملةٌ مع القرآن دون أنْ يكون في القرآن إفراط أو تفريط؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فهي شارحةٌ لأحكامه، مُفصِّلةٌ لِمُجملِه، مُقيِّدةٌ لِمُطلقِه، مُخصِّصةٌ لِعامِّه، ناسخةٌ لبعض أحكامه، ثم هي مُستقِلَّةٌ بتشريعاتٍ لم يرد لها ذِكرٌ في القرآن.

٢ ـ وَحدةِ المصدرِ لكلٍّ من القرآن والسُّنَّة؛ فهما من عند الله تعالى بوحيٍ إلى رسوله ﷺ، ممَّا أدَّى إلى عدم وجود تعارضٍ بينهما، وأنَّ أيَّ تعارضٍ قد يحاول المُشكِّكون والمُغرِضون إثارتَه إنما هو من قَبيلِ التعارض اللفظي المردود على صاحبه.

٣ ـ كمالِ العنايةِ الإلٰهيةِ بسيِّدِ البشرية ﷺ بأنْ نَسَبَتْ له سُنَّةً وتشريعاً مُسْتقِلّاً في الظاهر؛ لِيزدادَ تشريفاً وتكريماً ﷺ.

المطلب الثاني

القرآنيون، مَنْ هم؟

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الجذور التاريخية للقرآنيين.

الفرع الثاني: القرآنيون في «شبه القارة الهندية».

الفرع الثالث: القرآنيون المعاصرون «الباطنيون الجدد».

= والمتفقه، (١/١١٦)، (رقم ٢٣٣)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم، (٢/٣٦٨)، (رقم ١٢٣٢).

الفرع الأول

الجذور التاريخية للقرآنيين

إن ما يطلق عليهم - في وقتنا المعاصر - اسم «جماعة القرآنيين» إنما هم يُمثِّلون حلقةً في سلسلة طويلة من فِرَق وطوائف شتَّى حاربت السُّنَّة النبوية المُشرَّفة بكلِّ ما أُوتيت من قوة على ما مرَّ بنا، فهي حتى الآن تُمثِّل نهاية هذه السلسلة الطويلة التي حاربت السُّنَّة، ولا ندري هل فيما يأتي يتولَّد عنها تيارات أُخرى أم لا؟

وتجدر الإشارة إلى أنَّ القرآنيين ليسوا إلَّا تيَّاراً فكريّاً يُمكن أن يُطلق عليه اسم «مدرسة فكرية»، فهم لا يُشكِّلون فِرْقةً كالفِرَق المعروفة تاريخيّاً أو حتى في عصرنا الحديث، كما أننا نُجازف إذا أطلقنا عليهم اسم «جماعة» إلَّا إذا اعتبرناها جماعةً في طور النشأة، إذ أن أصحاب هذا التيار لا يوجد بينهم رابط إلَّا الاتفاق على بعض المبادئ العامة التي يلوكونها في كتاباتهم دون اتصالٍ مُسْبَق أو تنسيقٍ مُتَّفَقٍ عليه، شأنهم شأن الفِرَق والجماعات الأخرى.

وهذا التيار الفكري الناشئ في عصرنا الحالي، الذي بدأ يعلو صوتُه كما هو ملاحظ؛ له أصوله التاريخية، والقائمة على أساس نقض السُّنَّة النبوية وتقويضها وذلك كما يلي:

* البذور الأُولى للقرآنيين:

إنكار السُّنَّة النبوية قرين إنكار رسالة النبي ﷺ؛ فَمِثْلَما أنه لم يخل زمان من إنكار رسالة النبي ﷺ؛ فكذلك لم يخل زمان من إنكار سنته ﷺ، وهذا مثار العجب من منكري السُّنَّة النبوية؛ إذ كيف يزعمون أنهم مسلمون مؤمنون برسالته ﷺ ثم يُنكِرون سُنَّتَه، ويرفضون اتِّباعه، ويُصَرُّون على عدم الأخذِ عنه، والاحتكامِ إليه، والتَّسليمِ له، ويُصِرُّون على مخالفته ﷺ في كلِّ أقواله وأفعاله وتقريراته!

* حالات فردية نادرة في إنكار السنة:

بدأت مسيرة إنكار السُّنَّة والشغب عليها ـ في صدر الإسلام ـ على هيئةٍ فردية في حالاتٍ نادرةٍ لا اعتبار بها، فقد وجد أشخاص متفرِّقون اعترضوا على أحاديث بلغتهم، واعترضوا عليها بعقولهم القاصرة، ومن هذه النماذج:

١ ـ عَنْ مُعَاذَةَ؛ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: (أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءٍ)[١].

٢ ـ عن أبي نضرة؛ أنَّ رجلاً جاء إلى عِمران بن حُصين ﵁ فسأله عن شيء، فحدَّثه، فقال الرجل: حدِّثوا عن كتاب الله، ولا تُحدِّثوا عن غيره! فقال عمران ﵁: (إنك امرؤٌ أحمق، أتَجِدُ في كتاب الله ـ تعالى ـ صلاة الظهر أربعاً لا يُجهر فيها؟ ثم عدَّد عليه الصلاةَ والزكاةَ ونحو هذا، ثم قال: أتجدُ هذا في كتاب الله مُفسَّراً؟! إنَّ كتابَ الله قد أبهمَ هذا، وإنَّ السُّنَّة تُفَسِّر ذلك)[٢].

٣ ـ عن أيوب؛ أنَّ رجلاً قال لِمُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير: لا تُحَدِّثونا إلَّا بالقرآن! فقال له مُطَرِّف: (واللهِ ما نُرِيدُ بالقرآنِ بَدَلاً، ولكن نُرِيدُ مَنْ هو أعلم بالقرآنِ مِنَّا)[٣].

لكن هذه حالات شاذة ولا تُذكر في معرض التاريخ لمنكري سُنَّة رسول الله ﷺ؛ لِشُذوذِها ونُدرَتِها، ثم لعودة أصحابها إلى الحق سريعاً وانقضاء أثرها.

---

(١) رواه البخاري، (١/ ٦٧)، (رقم ٣٢٢)؛ ومسلم، واللفظ له، (١/ ١٤٨)، (رقم ٧٨٧).

(٢) رواه ابن المبارك في مسنده، (ص١٤٣)، (رقم ٢٣٣)؛ والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، (١/ ١١٦)، (رقم ٢٣٣)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم، (٢/ ٣٦٨)، (رقم ١٢٣٢).

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، (٢/ ٣٦٨)، (رقم ١٢٣٣).

* التسلسل التاريخي لإنكار السُّنَّة:

أما إنكار السُّنَّة على هيئة ممنهجة ومؤثرة، فقد ظهر متسلسلاً حسب وقائع التاريخ، وعلى أيدي فِرَقٍ قديمةٍ ضالَّة أنكرت السُّنَّة النبوية، ومن أهمها:

أ ـ الخوارج وإنكار السُّنَّة:

بدأ إنكار السُّنَّة على أيدي «الخوارج» الذين **طعنوا في عدالة الصحابة** ﷺ بعد حادثة التحكيم الشهيرة، فمن الخوارج مَنْ فَسَّقهم، وهم قلة لا تُذكر، والأكثرون من طوائف الخوارج كفَّروا الصحابة؛ بل منهم من جعلهم كالمشركين في الحرب والسَّبي وعدم قبول الجزية، وأدى بهم انحرافهم ذلك إلى مخالفة جماعة المسلمين، والمسارعة في تكفير الأمة بأنواع من الكفر؛ فجمهرتهم يرون أنَّ دار مخالفيهم دار حرب، يُقتل فيها النساء والأطفال، وأن جميع المسلمين كُفَّار؛ مثل كُفَّار العرب، لا يُقبل منهم إلَّا الإسلام أو القتل.

وأمَّا في الأحكام: فقد أنكروا الرَّجمَ في الزاني المُحْصَن؛ لأنه ليس في القرآن، وأقاموا حَدَّ السَّرقة؛ ولم يلتزموا ما ورد في السُّنَّة وإجماع الأمة بالحِرْزِ في السَّرقة ونصابِها، وكذلك قطع اليد من الرُّسغ، كما استحلوا كُفْرَ الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها، وزعموا أنَّ المسلمين مُشرِكون يَحِلُّ أكل أماناتهم، وأجاز فريق منهم ـ الميمونية ـ نكاح بنت البنت، وبنت الابن؛ لأنَّ القرآن لم يَذْكُرْهُنَّ ضمن المُحَرَّمات، وأوجبوا على الحائض الصلاةَ والصيامَ في حيضها[1]... إلى غير ذلك من أنواع الضَّلال والزَّيغ الذي وقعوا فيه في أصول الدِّين، وفي أحكام الشريعة؛ بسبب أنهم رفضوا السُّنَّة النبوية المطهرة، وزعموا أنهم يأخذون أحكامهم وقضايا دينهم عن القرآن، وما علموا أنهم نابذوا القرآنَ ونَبَذوه يوم نبذوا السُّنَّة واتَّخذوها ظهرياً.

ب ـ الرافضة وإنكار السنة:

لم تقبل «الرافضة» من سنة النبيِّ ﷺ إلَّا القليل الذي نُقل إليهم عن

---

(١) انظر: الفَرق بين الفِرق، (ص٣١٤).

طريق مَنْ يدين بعقيدتهم في الإمامة ويُشايع آلَ البيت ـ بزعمهم ـ وهم بضعة عشر صحابياً فقط الذين رَضِيَ عنهم الرافضة وأخذوا عنهم، ثم أنكروا قدراً كبيراً من السُّنَّة النبوية؛ لأنها أتت عن جمهرة الصحابة الذين لا يرضى عنهم الرافضة، ومن هنا طعنوا في عدالة الصحابة ﷺ؛ لأنهم بايعوا أبا بكر ﷺ خليفةً لرسول الله ﷺ، ولم يُبايعوا عَلِيّاً ﷺ الذي كان هو الخليفة كما يزعمون، ولم تكتف الرافضة بإنكار السُّنَّة النبوية؛ بل أضافوا جريمةً أخرى؛ وهي أنهم كذبوا على رسول الله ﷺ ووضعوا أحاديث نسبوها زوراً وبهتاناً إلى النبي ﷺ فألَّفوا كلاماً على هيئة أحاديث الرسول ﷺ في تعظيم أئِمَّتهم، وتأكيد نِحلتهم، وتأصيلِ معتقدهم، وأيضاً في ذمِّ مخالفيهم وعقائدهم، وقد كان لهذه الأحاديث المكذوبة الموضوعة على رسول الله ﷺ دور أصيل في حُجيَّة التَّشريع وأصولِ الدِّين عندهم.

ج ـ المعتزلة وإنكار السنة:

لمَّا كان «المعتزلة» لا يؤمنون إلَّا بما يتَّفق مع عقولهم وأصولهم الخمسة، وكان هناك من الأحاديث النبوية ما يهدم مذهبهم ويناقض أدلتهم، كان موقفهم من السنة موقف العداء لها؛ فقد ذمُّوا مَنْ تعلَّم الحديث، وقلَّلوا من فائدته والاستدلال به، ونصُّوا على أنه لا حاجة إليه، فالعقول تُغني عنه.

وعلى إثر ذلك بدأت عداوتهم للصحابة ﷺ واتِّهامهم في دينهم، وأما آيات القرآن الكريم فقد أَوَّلوها بما يُوافق أصولهم وأهواءهم، وما تعارض من الأحاديث الصحيحة مع أصول المعتزلة؛ إمَّا يؤوِّلونه تأويلاً يُشبِه الرد، وإمَّا يُصرِّحون بالرد بِحُجَّة أنَّ الخبر آحاد، والآحادُ لا يحتج بها في العقائد، وهم في كلِّ ذلك يتطاولون على رواة السُّنَّة ويطعنون فيهم؛ سواء من الصحابة ﷺ أو من التابعين لهم بإحسان، فمَنْ بعدهم من أئمة المسلمين.

وبلغ بالمعتزلة عداؤهم للسُّنَّة النبوية أنْ ردُّوا نصوصاً كثيرة، ومن ذلك[1]:

---

(١) انظر: موقف المعتزلة من السُّنَّة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، (ص١١٣) وما بعدها.

أ ـ نفيهم لصفات الله تعالى.

ب ـ قولهم بأنَّ القرآن مخلوق.

ج ـ نفيهم للقدر.

د ـ إنكارهم لرؤية الله تعالى يوم القيامة.

هـ ـ إنكارهم لشفاعة النبي ﷺ.

و ـ إنكارهم لمعجزات النبي ﷺ؛ كانشقاق القمر، وتسبيح الحصى في يده، ونبع الماء بين أصابعه؛ ليتوصَّلوا بذلك إلى إنكار نبوَّته ﷺ.

ز ـ إنكارهم للحدود التي تثبت بالسُّنَّة؛ كحد شارب الخمر، وحد السرقة.

ح ـ إنكارهم لحجية الإجماع والقياس.

ط ـ تخليدهم صاحب الكبيرة في النار.

ي ـ إنكارهم لعذاب القبر.

ولا نبالغ إذا قلنا: إن «منهج المعتزلة» بوابة كبرى وَلَجَ منها أعداء الإسلام والسُّنَّة؛ لمهاجمة الشريعة الإسلامية وإثارة الشبهات حولها؛ إذْ صوَّروا الإسلام في صورة الخرافات والأساطير.

الفرع الثاني

القرآنيون في «شبه القارة الهندية»

ظلَّت مسيرة الضَّلال هذه تنتقل عبر التاريخ بطوائفها المختلفة، وعلى مستوى الأمة المسلمة شرقاً وغرباً، حتى كانت نهاية القرن «التاسع عشر» وبداية القرن «العشرين»، حيث نبتت نابتةُ سوءٍ بين المسلمين في بلاد الهند، وذلك بنشأة ما سُمِّيَ بطائفة «القرآنيون» تلك الطائفة التي زعمت الاعتماد على القرآن وحده، وطرح السُّنَّة النبوية المطهرة، وأخذت تدعو إلى نِحلتها بهمة ونشاط برعاية الاستعمار «الإنجليزي»، ثم انتقلت من «الهند» إلى «باكستان» ـ بعد التقسيم ـ باسم: «البرويزيين»، وقد استغل الاستعمار أصحاب هذه

الدعوات المُنحرفة من أجل تحقيق أهدافه من السيطرة على المسلمين وإضعافهم بتمزيقهم وتفريق جماعتهم، فأغدق الإنجليزُ عليهم الأموال ويسَّروا لهم سُبلَ نشرِ دعوتهم الضَّالة، إلَّا أنهم لم ينتشروا ولم يُكتب لآرائهم الذيوع، على عكس البابية والبهائية[1] التي انتشرت على يد المستعمر.

وقد تصدَّى علماء شبه القارة الهندية لفكرة «أهل القرآن» منذ وجودها؛ لِمَا يترتب عليها من خطر ورِدَّة عن الدِّين، وقاموا بتفنيد شبهاتهم، وذلك بدراسات علمية كشفت ضلال هذه الطوائف، وفنَّدت جوانب الزَّيف والانحراف لهذه الطوائف الضالة.

* التعريف بطائفة القرآنيين في شبه القارة الهندية:

بداية النشأة:

لمَّا وَضَعَ الإنجليز أيديهم على «شبه القارة الهندية» دانت لهم كثير من الطوائف غير المسلمة؛ كالهندوس والبوذيين وغيرهم، وأمَّا المسلمون ـ رغم قلتهم ـ إلَّا أنهم لم ينقادوا للإنجليز وقاوموا استعمارهم بالعديد من الثورات كان أشهرها ثورة مايو عام ١٨٥٧م.

وبعد ذلك دبَّر المستعمر الإنجليزي خُطَّةً ماكرة، واستقطبوا أشخاصاً من المسلمين باعوا دينهم مقابل السلطة والمال، فكان هؤلاء العملاء يؤلفون المؤلفات تظاهراً بالإسلام والحرص عليه والدعوة وإليه، وفي ثنايا هذه المؤلفات السم الزعاف والشبهات الخبيثة التي يبثونها؛ تشكيكاً للمسلمين في دينهم، ومن أبرز هؤلاء العملاء: القادياني «ميرزا غلام أحمد» الذي ادَّعى النبوة، و«أحمد رضا خان» الذي غالى في حبِّ النبيِّ ﷺ وأضفى إليه بعض صفات الله تعالى، و«أحمد خان» الذي باع دينه واشترى به ولاءه المطلق للإنجليز.

---

(١) البابية والبهائية حركة نبعت من المذهب الشيعي الشيخي سنة ١٢٦٠هـ ـ ١٨٤٤م تحت رعاية الاستعمار الروسي واليهودية العالمية والاستعمار الإنجليزي بهدف إفساد العقيدة الإسلامية وتفكيك وحدة المسلمين وصرفهم عن قضاياهم الأساسية.
انظر: البابيون والبهائيون ماضيهم وحاضرهم ـ عبد الرازق الحسين.

* أبرز المنكرين للسُّنَّة في شبه القارة الهندية:

أولاً: أبرز الدعاة المنكرين للسُّنَّة في شبه القارة الهندية:

١ ـ السيد أحمد خان(١):

إنَّ تاريخ منكري السُّنَّة في شبه القارة الهندية في العصر الحديث يبدأ بهذا الرجل، ولا سيما بعد اتفاقه مع الاستعمار الإنجليزي ضد الإسلام والمسلمين، فكان قِمَّةً في الخيانة وسبباً رئيساً في تفريق الأمة، وتشتيت جهودها ضد المستعمر، كما يرجع إليه ممالأة المستعمر الإنجليزي ومداهنته؛ بل والاغتراف من ثقافته وموالاته، وقضى هذا الرجل حياته في خدمة الإنجليز، والدعوة إلى مسالمتهم ومعاونتهم، وقد اقتدى به الكثيرون في ذلك مما جعل محنة الأمة بهذا الرجل أعم وأطم.

ونَفَثَ سُمومَه على القرآن العظيم؛ تحريفاً لآياته وتأويلاً لما ورد به من عقائد راسخة، وأحكام ثابتة عن المسلمين، وزعم هذا المعتوه أنَّ القرآن لم ينزل على رسول الله ﷺ بألفاظه ومعانيه، بل إنه نزل بالمعنى! وبذلك جعل القرآنَ مِثلَ السنة.

وأما بالنسبة للسُّنَّة النبوية؛ فقد وضع هذا الدَّجَّالُ الأساسَ للذين أتوا من بعده في إنكار السُّنَّة النبوية، وقد زعم أنَّ القرآنَ كافٍ، وقد ادَّعى بأنَّ السُّنَّة النبوية لم تُدوَّن لأمدٍ طويل، مِمَّا هيَّأَ الأمر للزيادة عليها أو النقص

---

(١) هو السيد أحمد خان بن أحمد مير المتقى بن عماد الحسيني، ولد في مدينة «دلهي» في أكتوبر (١٨١٧م). بدأ دراسته بالقرآن الكريم، ثم تعلم العربية والفارسية، ثم درس العلوم الدينية، وعندما توفي والده، وكان في الحادية والعشرين من عمره التحق للعمل بشركة الهند الشرقية، وكان ذلك بداية اتصاله بالإنجليز الذين أعجبوا بذكائه وطموحه، ومن ثم رفعوه إلى درجة مساعد قاضٍ في المحاكم الإنجليزية، وقد ردَّ لهم الجميل بأن أصدر الكتب والمجلات التي سخَّرها لخدمة أهداف سادته، ووقف معهم صفاً واحداً ضد الأمة الإسلامية، وقد شهد القريبون منه: أنه ما كان يصلي ولا يصوم، ولا يهتم بشعائر الدين، هلك ـ عليه من الله ما يستحق ـ في مارس (١٨٩٧م)، وعمره (٨٠) سنة.

انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، خادم حسين إلهي بخش (ص١٠٠).

منها، والوضع فيها، وأوَّلَ كلَّ ما جاء في السُّنَّة عن الجن والملائكة والشياطين، والجنة والنار، وغيرها بتأويلات باطلة أدَّت إلى إنكارها جملة، وادَّعى أيضاً بأنَّ كلَّ ما جاء في السُّنَّة النبوية من أحكامٍ وأخبارٍ هي مُجرَّد أمور استنباطية من علماء الحديث، وشُرَّاح السُّنَّة، وفقهاء المذاهب، ومن ثم لا يلزم للمسلم أنْ يعتمد على السُّنَّة مصدراً للتشريع(١)!

٢ ـ عبد الله جَكْرَالَوِي(٢):

بعد أن اشتغل هذا الرجل بِعِلم الحديث ـ تعلماً وتعليماً ـ مدة من الزمن؛ لَبَّسَ عليه الشيطانُ بعضَ الأمور فنَكَصَ على عقبيه وانقلب من مُتَخَصِّص في السُّنَّة إلى عدوٍّ لها طاعنٍ فيها، داعٍ إلى نبذها، ثم خرج على الناس بعقيدةٍ مُنْحَرِفة مُفادها بأن: «القرآن وحده هو المُوحَى به من الله تعالى إلى النبيِّ ﷺ، وأما السُّنَّة فليست بوحي»، عندها التفتت إليه أنظار المستعمرين الإنجليز، فأخذوا يُغدقون الأموال الطائلة عليه وعلى مؤلفاته التي كُلِّفَ بها؛ لتشكيك الناس في السُّنَّة النبوية؛ فأنْكَرَ السُّنَّةَ كلَّها، ثم جاءته رسائل التأييد من المُنَصِّرين؛ لتشكره على جهده الجبار (الهدام)!

---

(١) انظر: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، د. محمد البهي؛ القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، (ص١٠١ ـ ١٠٧).

(٢) هو مولوي ـ الشيخ ـ عبد الله بن عبد الله الجَكْرَالَوِي، نسبة إلى بلدة «جَكْرَالَهْ» التي وُلِد بها، وهي إحدى قرى إقليم «البنجاب» بباكستان حالياً، وعاصمته «لاهور»، وقد وُلِد عبد الله حوالي (١٨٣٠م) في أُسرة علم ودين، وكان والده يتبع مشيخة إحدى الطرق، فلما وُلِد ابنه وسمَّاه عبدَ الله، حمله إلى شيخ الطريقة فباركه ودعا له وسمَّاه: «غلام نبي»؛ أي: خادم النبي، أو «عبد النبي»! ومن العجيب أن يتحوَّل هذا الذي سُمِّيَ «عبد النبي» ـ نعوذ بالله من عبوديةٍ لغيره سبحانه ـ إلى عَدُوٍّ للنبي ﷺ، ويُعلن الحرب على رسول الله ﷺ وعلى سنته، ويخلع طاعته، ويُصبح في رأس قائمة منكري السُّنَّة النبوية المطهرة. واستمر على ضلاله وغيِّه؛ في إنكار السُّنَّة النبوية؛ حتى هلك سنة (١٩١٤م). انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، (ص٢٥، ٢٦)؛ شبهات حول السُّنَّة النبوية، أ. د. محمود محمد مزروعة، وهو بحث مقدم إلى ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه، بتاريخ (٣ ـ ٦/ ٧/ ١٤٢١هـ)، المحور الخامس: دفع الشبهات المزعومة حول القرآن الكريم، (ص٤٣٩).

وتصدَّى له علماء ذلك الزمان وفنَّدوا آراءه الضَّالة، وحذَّروا النَّاسَ من ضلاله وبدعته المُنكرة، وأفتى الكثيرُ من علماء الهند بكفره، ولكنه استمر على ضلاله وغيِّه؛ في إنكار السُّنَّة النبوية؛ حتى هلك[1].

٣ ـ أحمد الدِّين الأَمْرَتْسَرِّي[2]:

كان «خاجة أحمد الدِّين» على صلة وثيقة بأفكار منكري السنة الذين سبقوه؛ حيث قرأ لهم، واتَّصل بمن كان حيّاً منهم، وأخذ عنهم وتأثر بهم، وكان هذا الرجل على اتصالٍ بـ «عبد الله جَكْرَالَوِي» وأشدَّ مكراً منه؛ حيث كان ينصحه بعدم التصريح بإنكاره للسُّنَّة، وابتدع الفرائض والعبادات التي لا يعرفها المسلمون؛ زاعماً أنه استقاها من القرآن، كذلك كانت له صلة بـ«بميرزا غلام أحمد القادياني» مؤسس الديانة القاديانية، ولم يعهد عليه أي إنكار للقادياني ولا غيره من المبتدعة؛ بل كان يحضر له دروسه ولغيره ممن يخالفونه الفكر والعقيدة.

بدأ «خاجة أحمد الدِّين» نشاطه بالتدريس والكتابة، وكان يتسم باللين والهدوء، مما جعل الكثيرين يقبلون على سماعه وحضور درسه، ثم دعا إلى تأسيس جماعته الخاصة «أمة مسلمة» ثم أنشأ «مجلة» تتكلم باسم الجماعة

---

(١) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، (ص٢٧ ـ ٣٢).

(٢) هو: الخواجة أحمد الدِّين بن خاجة ميان محمد بن محمد إبراهيم الأمرتسري، نسبة إلى مدينة «آمْرَتْسَر» التي وُلد بها «بالهند» سنة (١٨٦١م)، وبعد ولادته حمله والده إلى شيخه فمسح الشيخُ رأسَ الطفل ودعا له وسمَّاه باسمه هذا، وقد بدأ «أحمد الدِّين» تعلُّمه بالقرآن الكريم، ثم العلوم الدينية عند بعض المشتغلين بذلك، ثم التحق بمدرسة المُنَصِّرين؛ فدرس كتابَ النَّصارى المُقَدَّس، وبعضَ العلوم العصرية! ثم اعتمد بعد ذلك على جهوده الخاصة في اكتساب العلوم والمعارف، مما مَكَّنه من تحصيل كثير من العلوم الحديثة؛ كالتاريخ والجغرافيا والفلك والاقتصاد والمنطق والرياضيات بجانب العلوم الإسلامية التي كانت عنايته الأُولى، وكان يُجيد العربية والإنجليزية والفارسية والأردية وبعض اللهجات الإقليمية، واستمر على ضلاله وغيِّه؛ في إنكار السُّنَّة النبوية؛ حتى هلك سنة (١٩٣٦م).
انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، (ص٣٣ ـ ٣٦).

وتنشر أفكارها وآراءها، مما جعل الكثيرين ينضمون لجماعته متأثرين بأسلوبه الهادئ، وبخاصة أنه لم يكن يصرح بما يصدم المسلم؛ بل كان يميل إلى التورية وعدم المواجهة، إضافة إلى لينه وهدوء أسلوبه، وقدرته على الإقناع، مما كان له الأثر في انضمام فئات المثقفين من أساتذة الجامعات والمدرسين والقضاة وغيرهم إلى جماعته، وحماستهم لنشر أفكاره بالكتابة والتأليف والنشر، كل هذه العوامل جعلت المناخ مواتياً لنشر أفكار «خاجة أحمد الدين» وكثرة أتباعه[١].

٤ ـ غلام أحمد برويز[٢]:

بداية علاقة «برويز» بالقرآنيين «منكري السنة» كانت عن طريق اطلاعه على آرائهم الشَّاذة وأفكارهم الضَّالة التي أُشْرِبها قلبُه وتأثَّر بها، ومن ثم أصدر مجلَّته «طلوع إسلام» التي نشرت أفكاره، ومما زاد في نشر صِيتِه وأفكارِه الضَّالة مقالاتُه ومؤلفاتُه الكثيرة، وكذلك من خلال النوادي التي أنشأها أتباعه في إنكار السنة؛ هدماً لأركان الإسلام، وتخريباً له، وعبثاً بتشريعاته.

وإذا كانت آراء مَنْ سبقه من القرآنيين تقوم على أساس: أنَّ القرآن وحده كافٍ لفهم الدِّين بِكُلياته وجُزئياته وإجمالِه وتفصيله؛ فإنَّ آراء هذا الدَّعِي الأفَّاك «برويز» تقوم على: أنَّ القرآن قد شمل كليات الدِّين ومُجملِه، وأمَّا التَّفاصيل فهي متروكة لوليِّ الأمر الذي يتولَّى سُدَّة الحُكم في بلده، فهو الذي يتولَّى بيان المُجمل، وتفاصيل التشريع، ومن ضمن سلطته أيضاً؛ التحليل والتحريم حسب ما يراه ملائماً للظروف القائمة؛ كلُّ ذلك فَعَلَه «برويز»؛ لِيَنالَ تأييد أصحاب الحُكم والسُّلطان في باكستان آنذاك، فكان له ذلك؛ حيث

---

(١) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، (ص٣٧ ـ ٣٩).

(٢) هو غلام أحمد برويز بن فضل دين بن رحيم بخش، وُلد عام (١٩٠٣م) بالجانب «الهندي» من «إقليم البنجاب»، وتلقَّى علومه الدينية على يد جَدِّه، ثم أكمل بالمدارس النِّظامية، وقد اتَّجه إلى الوظائف الحكومية قبل أنْ يُكمل تعليمه الثانوي، فقضى حياته الوظيفية بالمطبعة الحكومية حيث وصل إلى وظيفة مدير المطبعة. انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، (ص٤٧).

أضفى الحُكَّام والمسؤولون على «برويز» وجماعته حمايةً خاصة، أيَّدوه من خلالها، ومَكَّنوا له ولدعوته الخبيثة مما كان له بالغ الأثر في نشر ضلالاته على نطاق واسع.

*** مقاومة العلماء لضلالات «برويز» الهدامة:**

قاوم العلماء آنذاك ضلالات «برويز» وحذَّروا الناسَ من خطورتها، وعلى رأسهم: المجاهد الداعية «أبو الأعلى المودودي» رَحِمَهُ اللهُ رئيس الجماعة الإسلامية الذي كان له الدور الأكبر في هذا الشأن، وفي عام (١٩٦١م) عُرِضَتْ أفكار «برويز» ومعتقداته الضَّالة على عدد كبير من علماء الإسلام؛ من باكستان والهند والشام والحجاز؛ فأفتى ما لا يقل عن ألف عالِم بتكفير «برويز» وخروجه عن الإسلام؛ بسبب بدعته المُكَفِّرة في إنكار السُّنَّة النبوية، وعلى رأس هؤلاء العلماء العلامة «ابن باز» رَحِمَهُ اللهُ الذي حَكَمَ بكفره في مجلة «التضامن الإسلامي»[1].

ثانياً: أبرز الطوائف المنكرة للسُّنَّة في شبه القارة الهندية:

١ ـ طائفة الأمة المسلمة أهل الذِّكر والقرآن:

وتُعرف باسم «أمت مسلم أهل الذكر والقرآن» وتضمُّ أتباع «عبد الله جَكْرَالَوِي» المُؤسِّس لها، وتُمثِّل فِكْرَه بالإضافة لِفِكْر «أحمد الدِّين الأَمْرَتْسَرِّي» وقد أَخَذَها الضَّعف والوهن، ولم يَعُدْ لها نشاط ملحوظ، وأضحى نشاطها محدوداً ومقصوراً على أعضائها القليلين نسبيّاً.

ولهذه الطائفة «معابد» يتعبَّدون فيها على طريقتهم الكافرة التي لا يعرفها دين الله، ويُسَمُّون معابِدَهم هذه: «مساجد» إصراراً منهم على أنهم هم المسلمون دون غيرهم، وهذه المعابد توجد في بعض المدن الباكستانية، والمعبد منها لا يزيد على حَجْم الحُجرة الواسعة، وهم يؤدون فيها صلاة الجمعة، وثلاث صلوات في كلِّ يومٍ حسب عقيدتهم، وكلُّ صلاةٍ ركعتان،

---

(١) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، (ص٤٨ ـ ٥٣).

وفي كلِّ ركعةٍ سجدةٌ واحدة، وهم لا يرفعون من الركوع، بل ينزلون منه إلى السجود مباشرة.

وخطر هذه الطائفة قليل نسبيّاً، كما أن الكثيرين من أتباعها قد انضموا إلى حركات أخرى مثل حركة «طلوع إسلام».

٢ ـ طائفة ظهور الإسلام:

وتُعرف باسم «طلوع إسلام» وقد أسسها «غلام أحمد برويز» منذ كان بالهند، ثم صَحِبَها معه إلى باكستان عند انتقاله إليها، وهذه الطائفة هي أنشط طوائف «القرآنيين» منكري السُّنَّة النبوية على الإطلاق، وأقواها وأخطرها، وهي الأكثر أتباعاً، وقد زاد من أتباعها أنها قد ورثت الكثير من أتباع الطوائف الأخرى التي ضَعُفَت، أو انتهت؛ مثل طائفة «أهل الذكر والقرآن»، وللطائفة مجلَّتها الشهيرة «طلوع إسلام» التي سُمِّيَت الطائفةُ باسمها، ولها منتدياتها كذلك، كما أنَّ لها وجوداً مؤثِّراً بعضَ التأثير في الساحة الإسلامية بباكستان.

٣ ـ طائفة تثقيف الإنسانية:

وتُعرف باسم «تحريك تعمير إنسانِيَّت» وهي طائفة حديثة، لا تنتمي إلى أحدٍ من زعماء منكري السُّنَّة الذين تحدَّثنا عنهم، ولكنها تنتمي إلى أحد الأثرياء الذين تأثَّروا بأفكار السَّابقين من منكري السُّنَّة، وبخاصة «برويز» وهذا الرجل يُعرف باسم «عبد الخالق مَالْوَادَه» وهو الذي أنشأ هذه الطائفة ويرأسُها، ويُنفق عليها من ماله.

وقد مضى على هذه الطائفة قرابة الأربعين عاماً، وتُحاول أنْ تَجِدَ لها مكاناً على ساحة الكافرين بِسُنَّة خير المرسلين ﷺ، والمرتدِّين عن الإسلام، ولكن تأثيرها لا يكاد يُذكر، ولله الحمد والمِنَّة.

وبعدُ، فهذه نبذةٌ موجزة عن أبرز رؤساء طائفة «القرآنيين» وأشهر الطوائف المُنكرة للسُّنَّة النبوية في «شبه القارة الهندية» التي آل إليها أمر الدَّعوة إلى تلك البدعة المُنكرة، والتي ارتدَّ أصحابها عن الإسلام؛ كما أفتى بذلك

آلاف العلماء من جميع الأقطار والأمصار(١).

الفرع الثالث

القرآنيون المعاصرون «الباطنيون الجدد»

ممَّا لا شك فيه أن السُّنَّة النبوية وقفت سدّاً على مدار أربعة عشر قرناً من الزمان في وجه أعداء الإسلام، ولعل أهم ما قامت به السُّنَّة في هذا المِضمار، هو حِفْظُها القرآنَ الكريمَ من عبث العابثين أو تأويل المنحرفين أو انتحال المبطلين؛ وذلك لأنها المُفسِّرة للقرآن الكريم والمبيِّنة لأحكامه، إذ أنها وحي من عند الله تعالى، وعلى هذا اتَّفق أهل الإسلام، فإنَّ أعداء الدِّين حينما حاولوا الولوج إلى حِصنه الحصين حاولوا خائبين هدم السُّنَّة النبوية، وذلك على النحو الذي مر بنا على مدار قرون طوال.

وفي العصر الحديث، لا سيما مع الاتصال بشياطين الغرب من المستشرقين والمُنَصِّرين وغيرهم، ومع وجود فلسفات ونظريات حديثة في النقد واللغة حاول كثير ممَّن ينتسبون إلى الإسلام استغلال بريق هذه الفلسفات ولمعان تلك المذاهب والمناهج والنظريات مُعتمدين على انبهار المسلمين بكلِّ ما هو غربي، فراحوا يُروِّجون لأفكارهم، باسم الإصلاح والتحديث والتطوير.

وكانت بداية هذه المَوجة من محاربة السُّنَّة ـ وإلى الآن ـ تتستَّر بستار خدَّاع، وهو أن القرآن الكريم هو النَّص الوحيد المنقول إلينا بالتواتر والموثوق في نَصِّه، وأن الله تعالى تكفَّل بحفظه فقط؛ لذا يجب أنْ يكون هو مرجعنا وهو قائدنا في الاستدلال ومعرفة ديننا، وهي دعوة ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها فيه العذاب على نحو ما سنرى.

لقد بدأت الدعوة إلى نقض السُّنَّة والاعتماد على القرآن في مرحلة مبكِّرة من مراحل عصر التنوير كما اتُّفِق على تسميته، وذلك في البداية على يد

---

(١) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، (ص٥٧ ـ ٦٣)؛ شبهات حول السُّنَّة النبوية، (ص٤٥١ ـ ٤٥٤).

الطبيب «محمد توفيق صدقي» (فقد ادَّعى أنها ـ أي: السُّنَّة النبوية ـ لا تتضمَّن تشريعات ذات طابع مُلزِم للمجتمعات الإسلامية في مختلف العصور، سواء في أحكام «العبادات» أم في أحكام «المعاملات»، وقد انتقد الأدلةَ النَّقلية التي أسَّس عليها الأصوليون القدامى مشروعية السُّنَّة باعتبارها مصدراً ثانياً للتشريع في الإسلام)[1].

تلى ذلك «محمود أبو رية» في كتابه «أضواء على السنة المحمدية» والسيد صالح أبو بكر في كتابه «الأضواء القرآنية وغيرهم، **ثم سار على نهجهم «د. محمد سعيد مشتهري»** وادَّعى بأنه وحده القادر على تفسير القرآن الكريم ـ مع أنه حصل على الدكتوراه في «الدراسات الاقتصادية» وليست الشرعية! ـ وزعم «مشتهري» أنه ليس في وُسع رسول الله ﷺ أن يفسر القرآن، ولا في وسع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ولا في وسع الطبري والقرطبي، ولا في وسع ابن كثير والألوسي؛ ليس في وسع هؤلاء وأمثالهم تفسير القرآن، وإنما هو وحده الذي يُفسِّر القرآن العظيم!

وسار على نهجهم أيضاً عدد من أعضاء «مركز ابن خلدون» في القاهرة، وكذا «إسماعيل منصور»، و«جمال البنا»، و«محمد شبل»، فهؤلاء جميعاً يَدْعون الناس للاقتداء بهم في فهم الإسلام، بعيداً عن سنة رسول الله، وفَهْم رسول الله ﷺ للإسلام!

* أبرز دعاة القرآنيين في العصر الحديث:

من أشهر المنكرين للسُّنَّة في العصر الحديث: «د. أحمد صبحي منصور»[2]، الذي قام بتأسيس مذهب هدام؛ هو الاكتفاء بالقرآن وحده

---

(١) الاستدلال الشرعي الفاسد: تاريخه ومنهجه وقضاياه، د. محمد اغبالو، (ص٣٩٣).

(٢) هو «د. أحمد صبحي منصور» ولد في «مصر» سنة (١٩٤٩م)، ودَرَسَ في الأزهر وتخصَّص في التاريخ الإسلامي والحضارة، ودرَّس في جامعة الأزهر أيضاً من عام (١٩٧٣م) حتى عام (١٩٨٧م) أستاذاً للتاريخ بكلية اللغة العربية، وحُوكِم في جامعة الأزهر بسبب مؤلفاته المشبوهة؛ منها: كتاب «الأنبياء في القرآن الكريم» الذي شكك فيه في جملة مسائل كثيرة بعضها في العقيدة وبعضها متعلِّق بشخص النبي ﷺ حيث =

كمصدر للتشريع الإسلامي عام (١٩٧٧م) وبعدما انكشف أمره من طلابه، واعترف ـ في التحقيقات ـ بضلاله واستمر على هذا الضلال؛ صودرت بعض كتبه، وأصدر «الأزهر» قراراً بفصله من الجامعة عام (١٩٨٧م)؛ بسبب إنكاره للسُّنَّة النبوية وتطاوله على علماء الحديث؛ من أمثال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد التقى معه ـ في مصر ـ كبير زنادقة العصر الحديث «محمد رشاد خليفة»[1]، الذي ادَّعى النبوة مع أنه أنكر السُّنَّة! وبعد ادِّعائه النبوة تلقَّفته «أمريكا»[2]، والتقى مرة أخرى مع «د. أحمد صبحي منصور» في أحضان الأمريكان حتى قُتِل هناك في أوائل التسعينيات.

وبعد تشاوره مع أساتذته في أمريكا؛ عاد إلى «القاهرة» ـ مبشِّراً بدعوته المُنكَرة التي تقوم على تسفيه كل ما ورد في السُّنَّة النبوية من أحكام، وسُجِنَ من جرَّاء ذلك عدة أسابيع، ثم خرج ليعمل محاضراً في «الجامعة الأمريكية»[3] في «القاهرة» لعدة شهور، إلى أن أصبح أحد أركان «مركز ابن خلدون»[4] والذي تم تأسيسه بضغوط أمريكية على الحكومة المصرية، وعمل

= اتَّهم النبيَّ ﷺ بكتمان الوحي، ثم ترك الجامعة سنة (١٩٨٧م).

(١) هو «د. محمد رشاد خليفة» ـ مصري الجنسية من مواليد عام (١٩٣٥م) هاجر للدراسة في أمريكا وتخصص في الكيمياء الحيوية، ونال الجنسية الأمريكية، أسَّس «المسلمون المُتَّحدون الدولية» والتي تدعو إلى الإسلام إلى الله وحده لا شريك له، وتنبذ العمل بالسُّنَّة وحديث رسول الله ﷺ، وكان إمام مسجد في مدينة «توسان» في ولاية «أريزونا» الأمريكية، أنكر شيئاً من القرآن، وادَّعى النبوةَ والوحيَ إليه، وابتدع بدعة الرقم (١٩) وعلاقته بكل آيات القرآن الكريم، قُتِل في منزله في «توسان» في أوائل سنة (١٩٩٠م).

(٢) مثلما فعلت «بريطانيا» بالأمس القريب مع منكري السُّنَّة في «شبه القارة الهندية»؛ حيث تشابهت قلوبهم في احتضان النَّكِرات الذين باعوا دينَهم، وخانوا أُمَّتَهم العربية والإسلامية.

(٣) أمريكا وغيرها من دول الغرب تتولَّى وترعى وتحتضن كلَّ مَنْ يُعادي الإسلام والمسلمين.

(٤) هو مركز مشبوه معروف بتبعيته لأمريكا ولليهود وعدائه الفج للإسلام والمسلمين، داهمته الشرطة المصرية عام (٢٠٠٠م)، وقبضت على مديره «سعد الدين إبراهيم بتهمة خيانة الوطن.

فيه لمدة خمس سنوات، وبعد المُشكلات القضائية التي واجهها المركز انتهت بإغلاقه.

ثم هاجر «صبحي» إلى أمريكا؛ ليتم تكريمه هناك، فعمل مُدرِّساً في «جامعة هارفارد» لعام واحد، ثم أنشأ مركزه الخاص باسم «المركز العالمي للقرآن الكريم» وبعد أن استقرَّت أحواله نوعاً ما، بدأ حربه على السُّنَّة النبوية على ساحة الإنترنت، منذ أكتوبر (٢٠٠٤م)، إذ أنشأ موقعاً على الشبكة يُدعى «أهل القرآن» ولا يزال ينشر فيه مقالاته وكتبه الضالة المُضِلَّة على هذا الموقع وبعض المواقع الأخرى، وتلقى صدًى واسعاً من قبل أعداء الإسلام، ويتم ترجمة بعضها إلى الإنجليزية(١).

* مؤتمر القرآنيين لإلغاء السُّنَّة:

تجدر الإشارة إلى أنَّ مذهب القرآنيين في «شبه القارة الهندية» رغم أنه أسبق في النشأة والدعوة إلَّا أنه ـ ولله الحمد ـ لم يُكتب له النجاح، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدم قدرتهم على التواصل ونشر بدعتهم بين أعداد كبيرة، ولكن في الوقت المعاصر فإن هذه البدعة قد انتقلت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب؛ حيث أمريكا بكل إمكاناتها في وسائل الاتصال والتواصل الحديثة عبر الشبكة العنكبوتية، وحيث الدعم المادي السخي الذي يُقدَّم لهم؛ لذا فقد بدأوا في الترويج والدعوة إلى تكوين جماعة على مستوى العالم ممن يؤمنون بفكرهم ومنهجهم البدعي، فكان مؤتمرهم الأول في أمريكا.

ففي مدينة «أتلانتا» بولاية «جورجيا» الأمريكية في الفترة ما بين (٢٨ ـ ٣٠ مارس ٢٠٠٨م) أُقيم «مؤتمر القرآنيين تحت شعار: «الاحتفال بالكفر.. التفكير الناقد من أجل الإصلاح الإسلامي»!

---

(١) انظر: منكرو السُّنَّة.. تاريخ حافل بالزندقة والعمالة والجهل والضلال، أحمد أبو زيد (منتديات الجزيرة توك): الأقسام العامة: الشريعة والحياة؛ القرآنيون.. نشأتهم ـ عقائدهم ـ أبرز أعلامهم، علي محمد زينو (ص٥٧، ٥٨)؛ جماعة القرآنيين.. محاولة تفكيك النص الديني، محمد نمر المدني (ص١٨).

فقد نشر موقع «العربية نت» بتاريخ الثلاثاء (٣ ربيع أول ١٤٢٩هـ) ـ (١١ مارس ٢٠٠٨م)، بعنوان: «الكفار المسلمون» يعقدون مؤتمرهم الأول بأمريكا لإلغاء «السُّنَّة» ومما جاء فيه:

تعتزم «حركة القرآنيين» تنظيم مؤتمر غير مسبوق هو الأوَّل في أمريكا «للكفار المسلمين» حسب ما بثَّته وكالة «أمريكا إن آرابيك»؛ بهدف إصلاح الإسلام، وتقديم وُجهات نظرٍ بديلة للمفاهيم السائدة في العالم الإسلامي!

واختارت المجموعة المُنظِّمة للمؤتمر لنفسها اسم «المهرطقون المسلمون» أو «الكفار المسلمون» حسب الترجمة الحرفية.

لكن «د. أحمد صبحي منصور» زعيم «حركة القرآنيين» قال لـ «العربية نت»: إنَّ المعنى الحقيقي المقصود من وراء الاسم هو «المُتَّهمون بالهرطقة» ويحمل في طياته سُخريةً من اتهامات الكفر، والخروج عن الإسلام، وإنكار السنة، والعلمانية المُوجَّهة ضِدَّ مَنْ سماهم «الإصلاحيين المسلمين».

واستطرد قائلاً: نحن نُسمِّي أنفسنا إصلاحيون، وهم يُسمُّوننا الكفار.

وقدَّرَ «أحمد صبحي منصور» عددَ الذين يحملون فِكر الحركة القرآنية التي تُطالب باستبعاد الأحاديث النبوية والقُدسية «بعشرة آلاف» باحثٍ ودارس، مُشيراً إلى أنَّ العدد يزداد باستمرار في ظلِّ إمكانيات الإنترنت واختراقه للحواجز.

ونشرت وكالة أنباء «أمريكا إن آرابيك» مضمون بيان أصدرته هذه المجموعة، بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٠م، ومما جاء فيه: على لسان «أديب يوكسل» الكاتب التركي الأصل، وأحد معتنقي مذهب القرآنيين، وأحد المشاركين في المؤتمر؛ حيث سيترأس حلقة مناقشة عن الفكر الناقد في الاسلام، إذ يقول: (في هذا الجو الحالي تُعتبر أمريكا أفضل الأماكن لعقد مثل هذا المؤتمر، إذ يمكن للمسلمين أن يُعبِّروا بِحُرية عن آرائهم بدون الخوف من العقاب).

وقال البيان: إنَّ المُنظِّمين قضوا وقتاً طويلاً من التفكير قبل الاستقرار على هذا العنوان غير المألوف.

وأضاف قائلاً: (قد يشعر بعض المسلمين بالإهانة؛ بسبب هذا العنوان أو ربما يَعْتَبرون ذلك سَبّاً للإسلام، ليس ذلك غرضنا، لكن مع هذا ستُعتَبَر هذه الردود وردود الأفعال مُساعِدة في إثبات وجهة نظرنا؛ وهي أنه على المسلمين أن يتخطَّوا تلك المشاعر من أجل أنْ يتمكَّنوا من مواجهة القضايا الحالية).

المشاركون في المؤتمر:

وقالت وكالة أنباء «أمريكا إن آرابيك» إنه يشارك في تنظيم المؤتمر: «البروفيسور عبد الله نعيم» أستاذ القانون في «جامعة إيموري» السوداني الأصل، والذي يعمل حالياً على بحث لاكتشاف طرق لفصل الإسلام عن الدولة في العالم الإسلامي.

والكاتبة الأمريكية الإيرانية الأصل «ميلودي معزي»، والتي ألَّفتْ كتاباً عن حياة المسلمين الأمريكيين.

ويحضره ـ وَفقاً لبيان المُنظِّمين المخرجة المصرية ـ «نادية كامل» مخرجة فيلم «سلطة بلدي» الذي تحكي فيه عن قصص الإسلام في مصر، ويُعتبر فيلمها التسجيلي الأول.

كما يُشارك فيه «علياء هوجبن» المديرة التنفيذية لمجلس النساء المسلمات في كندا»، و«د. أحمد صبحي منصور»، والكاتبة الأمريكية «ساندرا ماكاين» المعروفة بانتقاداتها للدول العربية، و«أمينة ودود» وهي التي قامت بإلقاء خطبة وإمامة صلاة الجمعة في «نيويورك» في داخل كاتدرائية سانت جون في (مارس ٢٠٠٥م)[١].

---

(١) نقلت وسائل الإعلام المختلفة ـ صورة وصوتاً ـ هذا الخبر الشنيع، وفيه خَلْطٌ قبيح مقصود، وحقيقة الخبر: أنَّ أستاذةً جامعيَّة (أمريكيَّة إفريقيَّة)، تُسمَّى «أمينة ودود» تُدَرِّس في إحدى جامعات ولاية «فرجينيا» الأمريكيَّة ـ قسم الدِّراسات الإسلاميَّة، دُعِيت ـ كما جاء على لسانها ـ إلى أن تتولَّى خطابةَ وإمامةَ صلاةِ الجمعة في إحدى ضواحي نيويورك؛ فلبَّت الدَّعوة، كما سبق أن لبَّتها في إحدى مدن جنوب إفريقيا قبل عشر سنوات من هذه الحادثة. =

ويقدِّم موقع المؤتمر روابط لعددٍ من المفكرين العرب والمسلمين المثيرين للجدل منهم: الكاتب المصري «طارق حجي» عضو مجلس استشاري لمعهد دراسة الإرهاب والعنف السياسي في «واشنطن»، و«إرشاد مانجي» الكندية ذات الأصول الباكستانية التي اعترفت بشذوذها الجنسي عَلَناً، وتُطالب بإصلاح الإسلام في أمريكا الشمالية لِتَقَبُّل الشَّواذ، ومنهم كذلك الناشطة «إسراء نعماني» التي تُطالب بأن تُعقد «الصلوات الخمس» بوجود «الرجال والنساء» في نفس الصفوف داخل المساجد.

وأضافت وكالة «أمريكا إن آرابيك»: إنَّ المؤتمر يُعتبر نقطةً في سلسلةٍ متواصلة من المؤتمرات والفعاليات المُناهِضة للإسلام في «أمريكا» والتي تتم بدون مُعارضة الإدارة أو الهيئات الرسمية والشعبية الأمريكية، ومنها «مؤتمر انتقاد القرآن» الذي قام برعايته كبار المحافظين الجُدد في «أمريكا» العام الماضي، وشارك فيه عدد من «الليبراليين الجدد» وبَحَثَ خلاله المُنَظِّمون «إعادة تفسير القرآن» و«علمنة الإسلام».

واستطردت: من الفعاليات الأخيرة المُناهِضة للإسلام كذلك «أسبوع التوعية بالفاشية الإسلامية» الذي نَظَّمه الناشط الصهيوني «ديفيد هورويتس» والعضو البارز في معهد «هدسون» المعروف بتوجُّهاته المُتشدِّدة[1].

* أبرز مراكز ومواقع القرآنيين:

من أبرز مراكز القرآنيين في العصر الحديث: «المركز العالمي للقرآن

= وكان الذي دعاها لهذه الفِعْلة الشَّنيعة: لفيفٌ من الرِّجال والنِّساء «اللِّيبراليين» الدَّاعين إلى تحرُّر المرأة المسلمة عموماً، والمسلمة الأمريكيَّة خصوصاً، وإلى رفع قدرها وإعلاء شأنها، والرَّد على مظاهر إهانتها والنَّيل من كرامتها، كما زعموا!!
وقد صلَّوا مختلطين لا فرق بين صفوف الرَّجال والنِّساء، وقد أذَّنَتْ فيهم امرأةٌ حاسرةُ الرَّأس!! فأيُّ بدعةٍ قبيحة ابْتُلِيَ بها المسلمون في هذا الزَّمان، فحسبنا اللهُ ونعم الوكيل.

(١) انظر: موقع «العربية نت» بتاريخ الثلاثاء (٣ ربيع أول ١٤٢٩هـ) ـ (١١ مارس ٢٠٠٨م)، بعنوان: «الكفار المسلمون» يعقدون مؤتمرهم الأول بأمريكا لإلغاء «السُّنَّة».

الكريم» ويضم في إدارته يهود ونصارى، ويُعتبر بمثابة الإدارة الرئيسة التي تُوَجِّه طائفة القرآنيين وتدعو المسلمين للانضمام إليهم، ولم يُسمح للمُنضمِّين إليهم بطباعة الكتب، ولا إصدار مطبوعات إعلامية؛ لذا تُعتبر مواقعهم على شبكة الإنترنت نافذتهم الإعلامية الوحيدة، **ومن أبرز هذه المواقع على الشبكة**: «موقع أهل القرآن»(١)، و«موقع مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم الإسلامي» و«موقع عرب تايمز» و«موقع غلوبال ريبورت»، و«موقع إزالة القناع».

والمتأمل في كُتَّاب «موقع أهل القرآن» ـ على سبيل المثال ـ يجدهم خليطاً من الرجال والنساء، والعجيب أن فيهم كتَّاباً ليسوا مسلمين! فهل آمن هؤلاء بالقرآن حتى ينبروا للدفاع عنه ضد فرية السنة كما يزعمون؟! أم أن هذا الموقع أضحى منبراً لكل من يُهاجم الإسلام والمسلمين والشريعة الإسلامية؟

صحيح أن أكثر كُتَّاب الموقع مسلمون أصلاً؛ لكن ماذا يفعل بينهم الأقباط المصريون من أمثال؛ «مجدي خليل» و«كمال غبريال» وغيرهم؛ مِمَّن يُصرِّحون بعداوة الإسلام، ويتطاولون على الذات الإلٰهية، والقرآن الكريم؟!

ناهيكَ عن «نورا برثول» و«نورمان كورلاند» و«ستيفن شوارتز» و«مايك جويس» الذين لا تُوحي أسماؤهم بأنهم مسلمون أصلاً!

ولماذا نجد كتابات «أحمد صبحي منصور» في مواقع ومنتديات أعداء الأمتين؛ العربية والإسلامية على حدٍّ سواء؟! بل كيف يقبل «صبحي» أن يكتب في «شبكة اللادينيين العرب» و«شبكة الأقباط الأحرار»؟! ولماذا نجد اسمه ضمن قائمة «أبطال الصحوة»؟!

* إماطة اللثام عن «جماعة أهل القرآن»:

يعيش أغلب هذه الجماعة في «أمريكا» وهي جماعة مرتبطة بالغرب عموماً وبأمريكا خصوصاً، ولطالما دافعت أمريكا عن أفرادها بحزم وإصرار،

(١) كان الأَولى أن يُطلق عليه اسم: «موقع أهل النفاق».

وطالبت بإخراج معتقليهم من السجون، وهذه الجماعة تعلن بكل وضوح عن انتماء زعمائها إلى الأديان الثلاثة «الإسلام، واليهودية، والنصرانية» ومنهم: أقباط مصريون، والمسلمون منهم ليسوا جميعهم من أهل السنة؛ بل ينتمون لِفِرَق وطوائف خارجة عن منهج أهل السنة؛ ولذا لا يستغرب الراصد لفكر «جماعة أهل القرآن» أنها أقامت مركزاً متخصصاً لانتقاد السُّنَّة النبوية ومنهج أهل السنة والتشكيك فيه، وفي الوقت ذاته يتولى تفسيرَ القرآن الكريم خليطٌ من «المسلمين واليهود والنصارى»!

والخطوط العريضة في منهج هذه الجماعة تلتقي مع المواقف السياسية الأمريكية والغربية والصهيونية، ثم يزعمون أنهم فقهاء ومشايخ العصر! وهم يرمون بفتن من بعيد، بطريقة ماكرة، وبطرق خفية أحياناً؛ تشبه «صناعة الإشاعات» أو «أعمال السياسة الخفية» وهم أبعد الناس من الانتصار للإسلام؛ فضلاً عن اتِّباع تعاليمه، فكيف يلتقي هذا مع «التشكيك في السُّنَّة النبوية» بل التصريح بالمطالبة بإلغائها من دين الإسلام؟! حقاً إنهم باطنيون؛ حيث يحيكون مؤامرات علمانية ضد أهل السنة والجماعة بطريقة تشبه طريقة المنافقين في التخفي بثوب التَّديُّن، ثم ينهجون النهج «الحداثي الغربي» في تفكيك نصوص الدين، وتدميره من الداخل، والزعم بالحرص على الإسلام!

ومن أمثلة تفكيك النص الديني الذي يمارسه منكرو السنة «الباطنيون الجدد» الفصل بين المتلازمين: فصل القرآن عن السنة، وفصل الحجاب عن العفة، وفصل القداسة عن نصوص الوحي، وفصل الصلاة عن الإيمان والعبادة، وفصل الدين عن الحياة.

ومن العجب العجاب أن إصلاحهم المزعوم يقف وينتهي عند أهل السنة دون غيرهم؛ من الفِرق والطوائف الضالة؛ كالرافضة والصوفية والبهائية والقاديانية، فضلاً عن الأديان الأخرى؛ كاليهودية والنصرانية والهندوسية والبوذية وغيرها، فهم يتبنون تغيير عقائد أهل السُّنَّة، وتغيير منهجهم، وتغيير الأحكام الشرعية المأخوذة من الكتاب والسُّنَّة، وهذه الجماعة، هي «جماعة القرآنيين»، التي دعت إلى إلغاء السُّنَّة النبوية، والتشكيك في معاني القرآن

الكريم وابتداع تفاسير جديدة له بمعزل عن أصول التفسير المعروفة عند المفسرين من السلف الصالح، ومَنْ تبعهم بإحسان؛ فضلاً عن التلاعب باللغة العربية وقواعدها، والاستهزاء بلغة القرآن والسخرية من الكلمات العربية والنقاط والتشكيل، وهم في الوقت ذاته لا يجيدون الكتابة العربية الصحيحة فعباراتهم فيها من الركاكة والخطأ والعامية الشيء الكثير.

والخلاصة: أن هذه الجماعة تصنع ديناً جديداً يتوافق مع رغبات أعداء المسلمين وأهوائهم ومصالحهم وفكرهم وسياساتهم وتوجهاتهم.

* أهدافهم المعلنة على «موقع أهل القرآن»:

من الأهداف المعلنة لمنكري السنة ما يلي:

١ ـ الأهداف العلمية:

أ ـ نشر فكر وإبداع القرآنيين وكل المفكرين والكتَّاب الأحرار في صفحات خاصة بهم.

ب ـ باب للاستشارات العلمية سيتحوَّل فيما بعد إلى ما يُشبه «الجامعة العلمية» المفتوحة لكل دارس وباحث في القرآن الكريم والتراث وتاريخ المسلمين وحضارتهم وشتى أنواع الفِرق الإسلامية والمذاهب الفقهية والكلامية والفلسفية...

٢ ـ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية:

أ ـ سيكون اللبنة الأولى لتجميع القرآنيين في كل أنحاء العالم، وتوثيق الروابط بينهم، وإمكانية أن يتعاونوا معاً ليس في أمور الدين والدعوة فحسب، بل أيضاً في أمور العمل الدنيوي مما يعود عليهم بالفائدة، لتوثيق الأواصر بيننا سيكون للقرآنيين في الموقع غرف مغلقة للتشاور وللتساؤل، وقاعات للصور والفيديو والمحاضرات، وشريط للأخبار، وهناك باب آخر للتسلية ومتعة القراءة ننشر فيه نوادر التراث مع التعليق عليها.

ب ـ سيدعم الموقع الصلة والصداقة مع كل المثقفين من كل الملل

والنحل والثقافات والشعوب على أساس احترام حق كل فرد في عقيدته.

ج ـ الاهتمام بالانفتاح على ثقافة الآخر[١] المختلِف عنا في الدين واللغة والعنصر والثقافة، ماذا يراه فينا من عيوب ومن مزايا، فإن صورتنا الحقيقية لا تكتمل إلَّا بأن نرى أنفسنا في عين الآخر، ماذا يراه فينا وماذا يقوله عنا، يزيد من أهمية رأي الآخر فينا أنه الأكثر تحضُّراً ورقيّاً، ولا بد من الاعتراف بهذا والإقرار به إذا كنا نريد الإصلاح الفعلي.

لقد تكلمنا كثيراً لأنفسنا؛ مدحاً لأنفسنا وذماً للآخرين، وظللنا نردد نفس الكلام فازددنا جهلاً وتخلفاً، وحان الوقت الآن للإصلاح، ومن أوجه الإصلاح الاستفادة بما فعله الآخرون كي ينهضوا، وكيف نتعلم منهم، وماذا يرونه فينا وماذا يقولونه عنا.

وفي النهاية فإننا جميعاً ـ نحن والآخر ـ إخوة... وأهل القرآن هم دعاة العلم والسلام والإصلاح بين الناس...).

٣ ـ شروط النشر في الموقع:

أ ـ الالتزام بالمنهج الموضوعي في تدبر القرآن الكريم.

ب ـ الالتزام بعدم نسبة أحاديث لخاتم المرسلين [ﷺ]، مع جواز مناقشة تلك الأحاديث...، وأن تكون مناقشتها بهدف توضيح التناقض.

ج ـ الالتزام بعدم تأليه البشر، بدءاً بالنبي محمد ﷺ نفسه؛ لأن واجب الموقع هو تعليم المسلمين عقائد الإسلام الصحيحة من خلال القرآن الكريم، والتي غفل عنها المسلمون قروناً طويلة.

د ـ لا يسمح بالهجوم على معتقدات أهل الكِتاب؛ بالسَّب أو التَّسفيه أو التَّشويه، مُهِمَّتنا هي إصلاح المسلمين فقط، ولا شأن لنا بالآخرين.

هـ ـ لن يسمح المَوقِعُ لِمَنْ يتَّخذ ما يُطلق عليه «الحديث النبوي» أو

---

(١) يعنون بالآخر: غير المسلمين وغير العرب، فقد يكون الآخر وثنيّاً أو بوذيّاً أو نصرانيّاً أو يهوديّاً أو لا دينيّاً؛ لذا هم يمجِّدونه ويرغبون في التعلم منه والأخذ من ثقافته، وكأن المسلمين ليس عندهم ثقافة أو دين أو تاريخ أو تشريع!

«السُّنَّة النبوية» وسيلةً أو مرجعاً لإثبات وجهة نظر معينة أو تفسير آيات القرآن الكريم.

و ـ عدم التقول على الله تعالى أو رسوله بما يُعرف بالحديث القدسي أو الحديث النبوي.

* بين القرآنيين في الغرب والقرآنيين في البلاد العربية:

بعد هذا العرض المُوجز لجماعة القرآنيين التي نبتت نبتتها في أمريكا حتى استطاعت عقد مؤتمرها الأوَّل في «أتلانتا» نلحظ ما يلي:

١ ـ سطحية أفكارهم، وقلَّة بضاعتهم.

٢ ـ تشبُّههم بالماسونية إنْ لم يكونوا إحدى أدواتها؛ حيث يجمعون بين ديانات عدة بدعوى الإخاء والحب.

ولكن؛ **هناك تيار آخر في ديار المسلمين، هذا التيار يُمثِّل الجانب القوي في فِكر القرآنيين**؛ إذ إنه يستند على فكر فلسفي رصين حيث يُعْرَفُ أصحابه بسعة الاطلاع والمعرفة والقُدرة على التأثير، وهذا التيار يُمثِّله العديد من أصحاب الأقلام السَّيالة القادرة على التعبير عن أطروحاتها وأفكارها في قالب منطقي يُمْكِنُه التأثير على مَنْ يقرأ لهم بدون خلفية علمية تُمَكِّنه من فهم مقولاتهم ومغرفة مغزاهم.

ومن نماذج هؤلاء في «مصر»: جمال البنا، حسن حنفي، نصر حامد أبو زيد، **وفي «المغرب العربي»** محمد عابد الجابري، محمد أركون، طيب تيزيني، عبد المجيد مشرفي، **وفي «سوريا»** محمد شحرور، وغيرهم.

وقد اشتركوا جميعاً في موقفهم من السُّنَّة النبوية، ونزع القداسة عنها في محاولة للانفراد بالنص القرآني، ثم بعد ذلك يتعاملون مع النص القرآني من خلال قراءة حَدَاثية، حَصَرَ الدكتور «طه عبد الرحمٰن» أهدافَها في (ثلاثة أهداف، كل هدفٍ يُتَوَخَّى منه[1] إزالة عائق معيَّن، وهذه العوائق هي: **الإيمان**

---

(١) أي: يُقصَد منه أو يُراد منه.

بتعالي القرآن الكريم وقدسيته، وهو ما اصطلحوا عليه بِأنْسَنَة القرآن ونقله إلى الوضع البشري.

والهدف الثاني هو **رفع الغَيبِيَّة عن كتاب الله وإثبات عقلنته**[١]، والتعامل معه بكل وسائل النظر والبحث التي تُوفِّرها المنهجيات والنظريات الحديثة.

والهدف الثالث هو **رفع حاكمية القرآن الكريم وأزَلِيَّةِ شريعته**، وإثبات تاريخيَّتها ووصلها بظروف بيئتها وزمانها في سياقاتها المختلفة)[٢].

وهذا التيار الذي أشرنا إليه رغم أنه يُمثِّل القراءة الحَدَاثية للسُّنَّة النبوية والقرآن الكريم، إلَّا أنه في الوقت ذاته يحمل في طياته بُذورَ فِكرِ القرآنيين؛ إذ يُحاولون الفصلَ بين القرآن والسُّنَّة؛ كي يتمكَّنوا من إعمال مشروعهم البدعي في النص القرآني.

المطلب الثالث

أساليب القرآنيين في إنكار السنة

وفي فرعان:

الفرع الأول: أساليب القرآنيين في «شبه القارة الهندية».

الفرع الثاني: أساليب القرآنيين المعاصرين.

الفرع الأول

أساليب القرآنيين في «شبه القارة الهندية»

أسَّس القرآنيون في «شبه القارة الهندية» فِكرَهم ومذهبَهم على مجموعةٍ من الحُجَج الدَّاحضة، والأساليب الباطلة، حاولوا من خلالها التدليل على سلامة منهجِهم وصحة موقفِهم، وذلك كما يلي[٣]:

---

(١) المقصود: عقلنة القرآن الكريم على طريقة العقلانيين الخاصة بهم.

(٢) نقلاً عن: الاستدلال الشرعي الفاسد: تاريخه ومنهجه وقضاياه، (ص٣٩١).

(٣) **للرد على هذه «الحُجَج الداحضة» في إنكار السُّنَّة**؛ انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، خادم حسين إلهي بخش (ص٢٠٧) وما بعدها؛ شبهات القرآنيين حول السُّنَّة، =

*** أوَّلاً: القرآن الكريم فيه الكفاية ولا حاجة للسُّنَّة:**

يزعم «القرآنيون» **أن القرآن فيه الكفاية؛ لأنَّ الله تعالى تكفَّل بذِكر الأمور الدينية كلها بالشرح والتفصيل، فلم يبق للمسلمين حاجة إلى السُّنَّة كمصدر للتشريع وأخذ الأحكام منها:**

* فقد زعم «عبد الله جَكْرَالَوِي» أنَّ (الكتاب المجيد ذَكَرَ كلَّ شيءٍ يُحتاج إليه في الدين مُفَصَّلاً ومشروحاً من كلِّ وجه، فما الداعي إلى الوحي الخفي وما الحاجة إلى السُّنَّة)(١).

* ويؤكد هذا المعنى ـ في موضع آخر ـ: (كتاب الله كامل مُفصَّل لا يحتاج إلى الشرح، ولا إلى تفسير محمد ﷺ له وتوضيحه إياه، أو التَّعليم العملي بمقتضاه)(٢).

* ويضيف «الحافظ أسلم» ـ في المعنى نفسه ـ، فيقول: (قد انحصرت ضروريات الدين في اتباع القرآن المفصل ولا تتعداه)(٣).

*** ثانياً: القول بأنَّ السُّنَّة ليست وحياً:**

من أساليبهم في إنكار السُّنَّة **الادعاء بأن السُّنَّة لم تكن وحياً من الله تعالى، وإنما هي أقوال نَسَبَها الناسُ إلى رسول الله ﷺ زوراً وبهتاناً، وأنه لم يُنزَل عليه شيء من الوحي سوى ما حواه القرآن:**

* فقد ادَّعى «عبد الله جَكْرَالَوِي» ما نصه: (إنا لم نُؤمَر إلَّا باتِّباع ما

= أ. د. محمود بن محمد مزروعة (ص٨٠) وما بعدها؛ شبهات القرآنيين، د. عثمان بن معلم محمود (ص ٢٨) وما بعدها؛ السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني (١/ ١٨٥) وما بعدها.

(١) مجلة إشاعة القرآن، العدد الثالث، سنة (١٩٠٢م)، (ص٤٩). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢١٠).

(٢) ترك افتراء تعامل (ص١٠) وقد قال بمثله «الخواجة أحمد الدِّين» و«الحافظ أسلم». نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢١١).

(٣) مقام حديث، (ص١٤٣)؛ ونكات قرآن، (ص٧٩). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢١١).

أنزله الله بالوحي، ولو فَرَضْنا جدلاً صحة نسبة بعض الأحاديث بطريقٍ قطعي إلى النبي ﷺ، فإنها ـ مع صحة نسبتها ـ لا تكون واجبة الاتباع؛ لأنها ليست بوحي مُنزَّل من الله ﷻ)(١).

* وبسط القولَ في الفكرة نفسها في موضع آخر، فقال: (يعتقد أهلُ الحديث أنَّ نزول الوحي من الله ﷻ إلى نبيه ﷺ قسمان: جلي متلو، وخفي غير متلو، والأوَّل هو القرآن، والثاني هو حديث الرسول ﷺ...، غير أنَّ الوحي الإلٰهي هو الذي لا يُمكن الإتيان بمثله، بَيْدَ أنَّ وحي الأحاديث قد أتى له مَثِيل بمئات الألوف من الأحاديث الوضعية)(٢).

* ويرى «غلام أحمد برويز» (أن هذا التقسيم للوحي معتقد مستعار من اليهود «شَبْكَتَبْ» المكتوب «وَشَبْعَلْفَة» المنقول بالرواية، وأنه لا صلة به بالإسلام)(٣).

* ويزعم «الخواجة أحمد الدِّين» (أنَّ الأصل الذي لا يتغيَّر ولا يتبدَّل هو الوحي الإلٰهي فحسب، وهل أُمِرْنا بالبحث عن هذا الوحي الإلٰهي في التوراة أو الإنجيل...، أو البخاري ومسلم أو الترمذي وأبي داود وابن ماجه...، أو مسانيد أئمة آخرين...؟)(٤).

* ثالثاً: اتِّباع السنة والاحتكام إليها يؤدي إلى الإشراك في الحُكم:

من أساليبهم في إنكار السنة ورفضِها **الزعم بأن اتِّباع السُّنَّة والقضاء بها يؤدي إلى الإشراك في الحكم وقد نهى القرآن عنه:** ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]:

---

(١) المباحثة (ص٨١). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢١٤).

(٢) مجلة إشاعة القرآن، العدد، الرابع، سنة (١٩٠٣م)، (ص٣٥)؛ مجلة إشاعة السُّنَّة، العدد العاشر، سنة (١٩٠٢م)، (١٩/ ٣١٥). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص ٢١٤).

(٣) مقام حديث، (ص٤٦). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢١٤).

(٤) برهان الفرقان، (ص٤). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢١٤).

* فقد ادَّعى «عبد الله جَكْرَالَوِي» ما نصه: (الحض على أقوال الرسل وأفعالهم وتقريراتهم مع وجود كتاب الله عِلَّة قديمة قِدَم الزمن، وقد برَّأ الله رسله وأنبياءه من هذه الأحاديث، بل جعل تلك الأحاديث كفراً وشركاً)(١).

* وفي شرح هذا الادعاء يقول «الخواجة أحمد الدِّين» ما نصه: (قد وضع الناسُ لإحياء الشِّرك طُرقاً متعددة، فقالوا: إنا نؤمن أن الله هو الأصل المُطاع، غير أن الله أمرنا باتِّباع رسوله، فهو اتباع مضاف إلى الأصل المطاع، وبناء على هذا الدليل الفاسد يُصحِّحون جميع أنواع الشرك، فهل يصبح الأجنبي زوجاً لمتزوجة بقول زوجها إنها زوجته، إلَّا وإنَّ الله لم يأمر بِمِثل ذلك ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾)(٢).

* رابعاً: لم تكن السُّنَّة شرعاً في عهد النبوة:

ومن أساليبهم **الزعم بأنَّ السُّنَّة لم تكن شرعاً عند النبي ﷺ، وفَهِمَها الصحابة على هذا المِنوال؛ لذا نُهُوا عن كتابتها**:

* فقد ادَّعى «غلام أحمد برويز» أنه (لو كانت السُّنَّة جزءاً من الدِّين لَوَضَعَ لها الرسول ﷺ منهجاً كمنهج القرآن؛ من الكتابة والحفظ والمذاكرة، ولا يُفارق الدنيا إلَّا بعد راحةِ بالٍ على هذا الجزء من الدِّين؛ لأنَّ مقام النبوة يقتضي أنْ يُعطي الدِّين لأمته على شكلٍ محفوظ، لكنه ﷺ احتاط بكلِّ الوسائل الممكنة لكتاب الله، ولم يفعل شيئاً لِسُنَّته، بل نهى عن كتابتها «**لا تكتبوا عني غير القرآن، ومَنْ كتب عني غير القرآن فليمحه**»(٣))(٤).

* ويؤيده «الحافظ أسلم» بقوله: (الأمر الذي لا مراء فيه أن الصحابة

---

(١) ترك افتراء تعامل، (ص١٠). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢١٩).

(٢) تفسير بيان للناس، (٢/ ٣٩٥، ٤٤٥). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢١٩).

(٣) رواه مسلم، (٤/ ٢٢٩٨)، (ح٣٠٠٤) ولفظه: **(لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غيرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ)**.

(٤) مقام حديث (ص٧). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٢٤).

قد أدركوا حقيقة نهي النبي [ﷺ] عن كتابة سنته، وعرفوا أن الأمم السابقة لم تضل إلَّا بسبب كتابة روايات أنبيائها)(١).

* ويضيف أيضاً: (والشيء الملفت للنظر هو أن الأحاديث لو كانت لها الصفة الدينية لما اشتد نهي النبي [ﷺ] وصحابته عن كتابتها، ولهيأوا السبل لحفظها وتدوينها)(٢).

* ويُحذِّر «محب الحق عظيم آبادي» من الجهر بالسُّنَّة، فيقول: (إياكم وإعلان الأحاديث على المنابر، وإنْ أبَيْتُم ذلك فسيدخل إلى دين الله ما ليس منه، ويَنْضَاف إلى شرع الله ما لا يجوز إضافته إليه)(٣).

* خامساً: تكيُّف الحديث بظروفِ مَنْ شاهَدَ النبيَّ ﷺ:

ومن أساليبهم الملتوية لإنكار السُّنَّة **الادعاء بأن النبي ﷺ كان يُرشد الصحابة ﷺ المُشاهِدِين له وَفق أحوالهم الخاصة، مما نتج عنه تكيُّف الحديث بالظروف الموجودة في عصره، ولا وجود لمثل تلك الظروف في الآونة المعاصرة:**

* وفي ذلك يقول «الخواجة أحمد الدِّين»: (اعلم أنَّ طاعة الرسول ﷺ كانت طاعةً مُقيَّدة بزمنه، وامتثال أحكامه لا تتجاوز حياته، وقد أُوصِدَ هذا الباب منذ وفاته عليه الصلاة والسلام)(٤).

* ويضيف «حشمت علي خليفة» شرحاً للعبارة السابقة وتوضيحاً، فيقول: (لقد كانت إرشاداته ﷺ تَصْدُر وَفْقَ ظروف أصحابه، ولو كُنَّا موجودين في تلك الآونة لَوَجَبَ علينا اتِّباع أقواله وإرشاداته عليه الصلاة والسلام...، وكما أن خطاب القرآن عام عندنا غير أنَّ المخاطَبين بالأحاديث أُمَّة خاصة؛

---

(١) مقام حديث، (ص١٠٤). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٢٤).
(٢) مقام حديث، (ص١١٠). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٢٤).
(٣) بلاغ الحق، (ص٣٤). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٢٤).
(٤) مجلة البيان، عدد أغسطس (١٩٥١م)، (ص٣٢). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٣١).

وهم العرب)[١].

* سادساً: دخول النَّقد على السُّنَّة ـ سنداً ومتناً ـ أفقدها صفة التَّديُّن:

ومن أساليبهم **الزعم بأن السنة قد انتقدت ـ متناً وسنداً ـ وأن المحدثين تكلموا في رجالها ومتونها، وما كان كذلك لا يصلح ديناً**:

* وفي ذلك يقول «الحافظ أسلم»: (إن الأحاديث قد انتُقِدَتْ عِلميّاً ما أفقدها صفة التدين؛ لأنَّ الأمور الدِّينية لا يدخلها النقد، وآراءُ الرجال... والاعتراضات المُوجَّهة للإسلام من غير أهله لا تأتي إلَّا عن طريق الأحاديث التي أقرَّ المسلمون بِصِحَّتها، وهي موضوعة الأصل لا صلة لها بالدِّين)[٢].

* ويؤكد هذا المعنى «محب الحق عظيم آبادي» فيقول: (يجب نبذ تلك الأحاديث التي تُوصِل الإسلام إلى بوتقة الهدف والاتهام؛ لأن نبي الإسلام بريء منها)[٣].

* سابعاً: السُّنَّة تَزْرَع الفُرقة بين المسلمين:

ومن أساليبهم الملتوية لإنكار السُّنَّة **الزعم بأن القرآن الكريم يجمع شَملَ الأمة ويُوحِّد صفوفها، بخلاف السُّنَّة فهي سبب رئيس في تفرقة المسلمين؛ بل السُّنَّة جزء من المؤامرة على الإسلام والمسلمين**:

* يزعم «عبد الله جَكْرَالَوِي» فيقول: (لا ترتفع الفُرقة والتَّشتت عن المسلمين، ولن يجمعهم لواء، ولا يَضُمُّهم مكتب فِكْر مُوَحَّد ما بقوا مُتمسِّكين بروايات زيدٍ وعمر)[٤].

---

(١) تبليغ القرآن، (ص٥). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٣١).

(٢) مقام حديث، (ص١٥٤). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٣٣).

(٣) بلاغ الحق، (ص٣٤). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٣٣).

(٤) مجلة إشاعة القرآن، عدد شعبان (١٣٢١هـ)، (١٩٠٣م). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٣٨).

* ويؤكد المعنى نفسه «حشمت علي خليفة» فيقول: (لن تتحقَّق وحدة المسلمين ما لم يتركوا كُتبَهم الموضوعة في طاعة الرسول ﷺ، ولن يروا سبيل الرُّقي والتَّقدم ما لم يُمْحَ عنهم التَّشتت والفُرقة)[١].

* ويقول «غلام أحمد برويز»: (قد فاق تقديس هذه الكتب «كتب السُّنَّة» كل التصورات البشرية، مع أنها جزء من مؤامرة أعجمية استهدفت النيل من الإسلام وأهله)[٢].

* ويُعلل ذلك فيقول: (فما أصحاب الصِّحاح السِّتة[٣] إلَّا جزء من تلك المؤامرة، لذا نجدهم إيرانيين جميعاً[٤]، لا وجود لساكن الجزيرة بينهم،

---

(١) مجلة إشاعة القرآن، عدد (١٥)، ديسمبر (١٩٢٧م)، (ص١٠). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٣٨).

(٢) شاهكار رسالت، (ص٤٤٦). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٣٨).

(٣) الصواب أن يُقال: «الكتب الستة»؛ لأن ملتزم الصحة في صحيحي «البخاري ومسلم» دون «السنن الأربعة».

(٤) **أصول «الكتب الستة» ألَّفها علماء الحجاز والعراق واليمن**؛ مثل موطأ مالك بن أنس، وموطأ عبد الله بن وهب تلميذ الإمام مالك، وموطأ ابن أبي ذئب، وسنن الشافعي، ومسند الحميدي القرشي، وجامع سفيان بن عيينة شيخ مكة، ومسند ابن أبي عمر العدني المكي، وسنن ابن جريج المكي، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني، وجامع معمر بن راشد الصنعاني، ومصنف وكيع بن الجراح الكوفي، وحماد بن سلمة البصري، ومسند أبي داود الطيالسي البصري، ومسند ابن أبي عاصم البصري الكوفي، ومسند ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي، ومصنف أبي الربيع سليمان بن داود العتكي البصري، ومسند أحمد بن حنبل أكبر مسند في الدنيا، وقلَّ أن يثبت حديث إلَّا وهو فيه، ومسند عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي، ومسند يحيى بن عبد الحميد الحماني الكوفي، ومسند مسدد بن مسرهد البصري، ومسند أبي جعفر محمد بن عبد الله الكوفي، ومسند أحمد بن منيع البغدادي، ومسند عثمان بن أبي شيبة العبسي الكوفي.
فهذه أربعة أضعاف الكتب الستة ألَّفها علماء الجزيرة، وكلهم في طبقة مشايخ أصحاب الكتب الستة أو مشايخ مشايخهم، أو مشايخ مشايخ مشايخهم، وهي أصول هذه الكتب الستة.
ومع ذلك: لم يكونوا كلهم إيرانيين كما زعم «برويز»، بل بعضهم من أصول عربية =

والشيء المُحيِّر للعقول أنَّ العرب لم يُسهِموا في هذا العمل البَنَّاء، بل أسندوا جَمْعَ الأحاديث وتدوينها إلى العَجَم حتى تم بناء هذا الصَّرح المُؤَامِر)(١).

* ثامناً: لم يتوفَّر للسُّنَّة من أسباب الحفظ ما توفَّر للقرآن:

يزعم «القرآنيون» أن **السُّنَّة لم يتوفر لها من أسباب الحفظ وشروط التثبت واليقين ما يجعل ثبوت نسبتها إلى الرسول ﷺ يقيناً، ويرجع أسباب ذلك لعدة نقاط:**

١ ـ تأخُّر تدوين السنة إلى القرن الثالث الهجري، مع ضعف الذاكرة البشرية في نقلها وروايتها:

* وفي ذلك يزعم «عبد الله جَكْرَالَوِي» أنه (لم تُدَوَّن السُّنَّة أيام حياته عليه الصلاة والسلام، وتناقلت سماعاً إلى القرن الثالث الهجري، وإذا كان سامعونا لا يستطيعون ذِكْرَ ما تحدثنا عنه في خطبة الجمعة الماضية، فكيف بسماع مائة سنة وصِحَّةِ بيانه)(٢).

٢ ـ اختلاط المنافقين بالمؤمنين وعدم التمييز بينهم:

يقول «عبد الله جَكْرَالَوِي»: (كان المجتمع المدني يضم كثيراً من المنافقين في صفوفه، وقد استحالت معرفتهم على النبي ﷺ، فخاطبه ربُّه عز وجل

= **بالاتفاق، فـ «مسلم»** عربي من بني قشير، و«**الترمذي**» عربي من بني سليم، و«**أبو داود**» عربي من قبيلة أزد.

مع أنَّ ذمَّ جِنس من أجناس البشر لم يرد به شرع، ولم يدل عليه عقل، بل مَدَحَ رسولُ الله ﷺ أهلَ فارس، وخرَّجت بلاد فارس علماء نوابغ في كل العلوم: تفسيراً، وحديثاً، وفقهاً، ولغة، وإنما غلب عليها الرَّفض أيام إسماعيل الصَّفوي أوائل القرن العاشر الهجري. انظر: شبهات القرآنيين، عثمان بن معلم (ص٧١، ٧٢).

(١) مقام حديث، (ص٢٢). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٣٨، ٢٣٩).

(٢) مجلة إشاعة السُّنَّة، عام (١٩٠٢م)، (١٩/ ١٥٢). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٤٣).

بقوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠١]، فهذه الآية وشبيهاتها تنفي معرفة الرسول بهم، وأي شخص أكثر معرفةً منه عليه الصلاة والسلام بهؤلاء)[١].

٣ ـ الصدق والكذب من الأمور الباطنية، التي يستحيل اطلاع البشر عليها:

وفي ذلك يقول «عبد الله جَكْرَالَوِي»: (ليس في وُسْعِ المرء أن يطَّلع على حقيقة رواة الحديث صدقاً أو كذباً؛ لأنهما من الأمور الباطنية التي لا يطلع عليها إلَّا العليم بذات الصدور)[٢].

٤ ـ عواطف المُحدِّثين تدخَّلت في تصحيح السُّنَّة ورفضها:

وفي ذلك يقول «الحافظ أسلم»: (قد كان للعواطف البشرية يَدٌ في تصحيح السُّنَّة وتضعيفِها، وإنَّا لنرى توثيقَ الرواة لم ينحصر في الصِّدق فحسب، بل تجاوزه إلى التَّلمذة، والتَّشيخ والمشاركة الفكرية والعواطف والميول الوجدانية)[٣].

وهذه الحُجَج الداحضة والأساليب الملتوية التي ساقها أصحاب هذا الفكر الضال ليس فيها شيء جديد على الإطلاق؛ إذ أنها تُمثِّل مُجمل ما احتج به أصحاب الفِرَق الضالة على أهل الإسلام، فهي إحياءٌ لِمَا قد مضى، وإعادة لما قيل بلا زيادة ولا نقصان، وفي ثنايا البحث ما يكفي من الرد والتفنيد لأقوالهم الضالة المنحرفة، دون حاجة إلى إعادته وتكراره.

الفرع الثاني

أساليب القرآنيين المعاصرين

لعل من أهم الفوارق بين منكري السُّنَّة في «شبه القارة الهندية» وبين منكريها في «العالم العربي» أنَّ المُنكرين لها في العالم العربي تتبَّعوا شبهات السابقين وأوهام المعاصرين، مع نزعة ذاتية لديهم في كثير من الأحيان إلى

---

(١) المصدر نفسه، والصفحة نفسها. (٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) مقام حديث، (ص١٢٥). نقلاً عن: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة»، (ص٢٤٤).

الشهرة فقاموا بالتوجه إلى نقضِ السُّنَّة ومحاربتِها، وفي أحيان أخرى تأثروا بما تربَّوا عليه من فلسفات ومذاهب فكرية ومدارس نقدية غربية، فحاولوا تطبيقها على الدين الإسلامي ضاربين عرض الحائط كلَّ الثوابت التي استقر عليها الدين.

وهم في كل ادعاءاتهم إنما يُحاولون أنْ يُثبِتوا غيرتَهم على الدين ودفاعَهم عن القرآن العظيم، وأنهم إنما يحاولون إزالة ما لصق به على مدار السنين مما يصفونه بأنه ليس من الدين؛ وذلك في محاولة بائسة لكسب تأييد الناس وعواطفهم تجاههم، مُغَلِّفِين ذلك بمعسول الكلام والدعوة إلى التعايش والسلام والسعي إلى إنقاذ الأمة المسلمة من التدهور والانحطاط الذي وصلت إليه، ناسِبِين ذلك إلى الجمود والرجعية؛ لذا فقد اعتمدوا على مجموعة من الحُجَج الواهية والأساليب الباطلة في بناء مذهبهم الضَّال ومنهجهم المنحرف المُضِل، وذلك كما يلي:

١ ـ ادَّعى كبيرهم «أحمد صبحي منصور» ـ لأجل إلغاء السُّنَّة النبوية ـ أنَّ النبيَّ ﷺ لا يُحرم شيئاً، وأن التحريم خاص بالله تعالى، فيقول: (إن النبي [ﷺ] نفسه كان ممنوعاً من أن يحرم شيئاً برأيه الشخصي خارج المحرمات التي حددها الله تعالى في القرآن الكريم، وحين حرَّم النبي [ﷺ] على نفسه ـ في حياته ـ بعض الأشياء برأيه الشخصي خارج المحرمات التي حددها الله تعالى في القرآن الكريم نزل الوحي يقول له: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١])[١].

* **وادَّعى بعضهم أن النبي ﷺ لا يُحرِّم ولا يُحلِّل**، فكتب مقالاً بعنوان: «لبس الذهب للرجال حلال» ومما جاء فيه: (الرسول [ﷺ] لا يُحرم؛ لقوله الله [تعالى]: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١﴾ [التحريم: ١].

الرسول [ﷺ] لا يُحلل ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّـٰتِىٓ ءَاتَيْتَ

(١) موقع مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.

أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]).

٢ ـ وإنكار السُّنَّة النبوية والتكذيب بها؛ شرط من شروط النشر عندهم، حيث كُتِبَ ضمن شروط النشر: («موقع أهل القرآن» يفتح أبوابه لكلِّ فِكر حُرٍّ؛ بشرط ألَّا يُسنِد الكاتِبُ حديثاً لخاتم النبيين محمد ﷺ عبرَ ما يُعرف بالسُّنَّة، أو أن ينسب قولاً لله تعالى خارج القرآن عبر الأكذوبة المُسمَّاة بالحديث القدسي...

الموقع البسيط قد يكون الوحيد الذي ينصر اللهَ تعالى ورسولَه، وينفي الأكاذيبَ المُسمَّاة بالحديث النبوي والحديث القدسي)[١].

٣ ـ وها هو كبيرهم «الذي علَّمهم إنكار السُّنَّة» أعني «أحمد صبحي منصور» **يُنكر على المسلمين اتِّباعهم لخاتم النبيين ويُنكر كونه أفضل الرسل الواجب الاتباع**، فيقول: (أمُّ المشاكل لدى المسلمين تتجلى أنهم في تقديسهم للنبي محمد [ﷺ] ورفعه فوق الأنبياء تُرسِّب لديهم إيماناً خاطئاً بأنه جاء برسالة جديدة، وأنه ـ وحده ـ رسول الإسلام، وتناسوا أن الإسلام ـ وبكل اللغات السابقة على العربية ـ هو دين الله تعالى الذي نزلت به كل الرسالات السابقة بمعنى الاستسلام لله تعالى وحده والسلام مع البشر، وتناسوا ما كرره القرآن الكريم من أوامر للنبي محمد ﷺ ولنا ولأهل الكتاب في أن نتبع ملة إبراهيم حنيفاً)[٢].

٤ ـ ومنهم **مَنْ يدَّعي بأنَّ وحي الله المُنزَّل هو القرآن وحده، وذلك لهدم الإسلام**: (... الطريق الذي أنزله الله، هو طريق واحد لا ثانٍ له... وماذا أنزل الله يا إخواني المسلمين؟ لقد أنزل القرآن فقط، وكلنا يعترف بهذا، فالمسلمون جميعاً سنة وشيعة وقرآنيين كلهم يعترفون بأن الله أنزل القرآن فقط، فالقرآن هو الكتاب الوحيد الذي حفظه الله لهذه الأمة...).

(... فهذا «موقع القرآنيين» مصمم لهذا الغرض، اتِّباع ما أنزل الله...

---

(١) موقع أهل القرآن.

(٢) موقع مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.

وهذا لا يتأتى حتى يجلس كل المختلفين والمعارضين سُنَّة وشيعة وإباضيين وقرآنيين على طاولة الحوار، والبرهان والدليل هو ما أنزل الله، ولا نخرج عن هذا الإطار مثقال ذرة، ما أنزل الله فقط).

٥ ـ ومنهم **مَن يدعو إلى إعادة النظر في أحكام الشريعة الإسلامية؛ كالصلاة والزكاة والحج والحلال والحرام**: (... يجب أن يتم الحوار حول الصلاة التي أنزلها الله لكي يصلي المؤمنون صلاةً واحدة بإمام واحد، ويجب التطرق للزكاة التي أنزلها الله أيضاً، وكذلك الصيام والحج، وكل ما أنزله الله من تشريع، وبذلك نكون في الطريق الواحد الذي أنزله الله، ومن يبتغ غير هذا فلا أراه يريد إلَّا الضلال، ولا يريد خيراً لا بنفسه ولا بالمسلمين...).

٦ ـ ومنهم **مَنْ يدعي بأنَّ القرآن هو سُنَّةُ الله التي أُمِرَ النبيُّ ﷺ باتِّباعها دون غيرها**، إذ يقول قائله: (أهل القرآن: هو موقع يجمع كلَّ مَنْ يؤمن بأن القرآن هو: المصدر الوحيد للإسلام وشريعته، وأنه لم يفرط في شيء يحتاج إليه المسلمون، وأنه نزل تبياناً لكل شيء؛ لأنه سنة الله، الذي كان خاتم النبيين محمد ﷺ مأموراً باتِّباعه وحده).

٧ ـ ومنهم **مَنْ يزعم أنَّ العقيدة الإسلامية تستوعب جميع الفِرَق الضالة عن المنهج الصحيح، وأن مساحة الحرية فيها مطلقة لا حدود لها**، فيقول قائلهم: (أهل القرآن يؤمنون بأن الإسلام دين الرحمة والسلام والعدل والإحسان، والمواطنة وحقوق الإنسان، والحرية المطلقة في الفكر والعقيدة، وفي إقامة الشعائر الدينية لكل إنسان...).

٨ ـ ومنهم **مَنْ يُحاول إزالة القدسية والعصمة عن الوحي المُنزَّل، ويزعم أن القرآنيين مجاهدون فكريّاً**؛ يقول قائلهم ـ في تعريفه لجماعتهم: (أهل القرآن باعتبارهم دعاة وباحثين يستهدفون بجهادهم الفكري السلمي إصلاح المسلمين بالرجوع إلى جوهر الإسلام الحقيقي، وهو القرآن الكريم وفهمه فهماً موضوعياً وَفْقَ مصطلحاته وأسسه التشريعية ثم الاحتكام عليه في تاريخ المسلمين وأفعالهم دون تقديس لبشر أو حجر... إذ لا تقديس إلَّا لله تعالى وحده...).

٩ ـ ومنهم **يُطلِق مصطلح «الكهنوت الديني» على علماء المسلمين،** قائلاً: (. . . أهل القرآن بذلك ليسوا جماعة أو طائفة أو حزباً، وإنما هم اتِّجاه فكري دعوي مفتوح أمام كل ذي عقل؛ من أجل إزالة كل المتاريس التي وضعها الكهنوت الديني أمام حركة الاجتهاد العلمي والعقلي للمسلمين. . .).

علماً بأن الكهنوتية والكهنة عُرفت في جميع الأديان إلَّا الإسلام لم تعرف فيه، فأين هؤلاء القرآنيين من «بابا الفاتيكان»، ومن «حاخامات اليهود»؟!

١٠ ـ ومنهم **مَنْ يدَّعي ـ زوراً وبهتاناً ـ بأنهم يحاربون فِكر التطرف ـ وهم المتطرفون فكرياً ـ بإلغاء السُّنَّة النبوية، ولا يعترفون بمصطلح «العالم الإسلامي»** إذ يقول قائلهم: (. . . القرآنيون هم المطلوبون رقم واحد على لائحة الإرهاب؛ لأنهم يمثِّلون الخطر الأكبر على ثقافة التطرف الدموية التي تتمسح زوراً بالإسلام. . .

القرآنيون يُثبتون من داخل الإسلام نفسه وبالقرآن والتراث، أن أولئك المتطرفين هم أعداء الإسلام، وإذا كان الإرهاب قنابل موقوتة تنفجر في وجوهنا كل يوم فإن فتيل هذه القنابل هو زعمهم أنهم يمثلون الإسلام، إن جرائمهم هي جهاد في سبيل الله تعالى، وبينما تتقاصر المؤسسات الدينية الرسمية **فيما يسمَّى بالعالم الإسلامي** عن مناقشة مزاعم الإرهابيين. . . فإن القرآنيين وحدهم هم الذين يقومون بهذا العبء في توضيح التناقض بين الإسلام والإرهابيين).

١١ ـ ومنهم **مَنْ يتَّهم المسلمين بمخالفة القرآن، ومخالفة النبي ﷺ؛ لذا يُوَجِّهون دعوتهم إلى المسلمين دون غيرهم؛** لأنَّ المسلمين ـ في نظرهم ـ ضالون عن الصراط المستقيم فيحتاجون إلى مَنْ يُبصرهم الطريق الصحيح، فيقول فهيمهم: (إن دعوة القرآنيين موجهة أوَّلاً وأخيراً لنشر الإسلام بين المسلمين فقط، فقد ورث المسلمون أنواعاً من التدين المخالف لحقائق القرآن، وما كان عليه خاتم الأنبياء محمد عليه وعليهم السلام، لذا كان حتماً مراجعة ما توارثناه وعرضه على القرآن الكريم بمنهج موضوعي يرجو الهداية والإصلاح).

١٢ ـ ومنهم مَنْ يُعادي **أئمة السلف الصالح، ويتَّهمهم بالكفر، ويدَّعي بأن الوحي المُنزَّل مُجرَّد تراث،** فيقول: (. . . منهج أهل القرآن: نحكم على الإرهابيين الذين يقتلون الأبرياء «بالكفر السلوكي» طبقاً لجرائمهم. . .

أما بالنسبة لمن ماتوا من «أئمة التراث» فلنا حرية الحُكم عليهم بما كتبوا في كتبهم وأسفارهم، خصوصاً إذا كانوا يتمتَّعون بالتقديس. . . ومجال الرأي مفتوح لنا وللآخرين، وكل إنسان حُرٌّ فيما يؤمن به أو ما يكفر به. . .

ليس أمامنا إلَّا الدفاع عن الله تعالى وكتبه ورسله ودينه مهما كره الكافرون، وموعدنا معهم أمام الله تعالى يوم الحساب. . .).

١٣ ـ ومنهم **مَنْ يُنكر «القياس» فها هو رأس القوم «أحمد صبحي منصور» ينكر القياس في «التحريم»** فيقول: (هل تعتقد أن هنالك مجالاً للقياس في تشريعات الإسلام؛ يعني: كقياس تحريم المخدرات على تحريم الخمر؛ لأن لكل منهما أضراراً متشابهة؟

لا يصح القياس في المحرمات؛ لأن المحرم محدد وهي استثناء، وما ليس محرماً فهو حلال مباح.

فإذا استعملت القياس فقد وقعت في جريمة كبرى هي تحريم الحلال.

الله تعالى عندما حرم أشياء في الطعام لم يقل بأن السبب هو الضرر، بل حرمها بدون ذكر سبب فيها يكون علة في التحريم، وعلينا الطاعة.

ولا يخلو طعام أو دواء من آثار جانبية ضارة، والضرر ليس علة لتحريم شيء، وإلَّا فلن نأكل شيئاً مما نحب من الطيبات من الرزق)[1].

١٤ ـ ومنهم **يتطاول على «الإجماع» ويسخر من بعض «الأحكام الفقهية» الثابتة،** فيقول: (الأيام التي يَحرم صومها ـ هذا هو العنوان الموجود في «كتاب الفقه» المقرر على طلاب الصف الثاني الثانوي الأزهري ص٢١، ٢٢، ٢٣ ـ: يحرم صوم خمسة أيام؛ أي: مع بطلان صيامها،

---

(١) موقع أهل القرآن.

هي: العيدان الفطر والأضحى؛ بالإجماع المستند إلى نهي الشارع [ﷺ]...

هل يُعقل أن يُخالف النبي ﷺ كلام الله ويُحرِّم صيامَ بعض الأيام كما يقولون ويفترون عليه)[١].

١٥ - ومنهم **مَنْ يُنكر «عذاب القبر» فقد كتب المدعو «إبراهيم دادي» مقالاً بعنوان: «أكذوبة عذاب القبر»[٢] ومما قال فيه - مُتهكِّماً بالأحاديث التي ذَكَرتْ عذابَ القبر**: (فهذه الروايات وُضعت لإرهاب الناس وإذلالهم للخضوع لرجال الدين الخاضعين للحكام، فيستغلوا هذه الروايات لإخضاع أعناق المسلمين وترهيبهم فقط، دون أن يكون هناك ترغيب وهداية وتذكير وبشرى لِمآرب يرجونها)[٣].

* **وفي مقال بعنوان: «فيلم رُعب» تهكَّمت فيه المدعَّوة «إيمان خلف» من «الإيمان بعذاب القبر»**، وبعد أن جاءتها «إحدى جاراتها» بكتاب بعنوان: «عذاب القبر ونعيمه» قالت ساخرةً: (واللهِ، إنه أحسن من أفلام الرعب لـ الفريد هتشكوك. وحضر زوجي من العمل ورويتُ له الحوار الذي دار بيني وبين جيراني، وسألته: هل يوجد عذاب قبر، وما حكاية الثعبان الأقرع؟ ولماذا أقرع؟ وهل يوجد ثعبان له شعر؟ أو ثعبان عامل شعره كابوريا، وللي يمكن عامل شعره سترايك...)[٤].

١٦ - ومنهم **مَن يُنكر «روايات الإسراء والمعراج» فقد كتب المدعو «أحمد بغدادي» مقالاً بعنوان: «الإسراء والمعراج»**، ومما جاء فيه: (في القرآن الكريم «سورة الإسراء» والتي تعد من الآيات المتشابهات، والتي كتب فيها الكثير ممن في قلوبهم زيغ من مختلف المشارب المذهبية والقومية الذين أرادوا ابتغاء التأويل عبر الخرافات والخزعبلات التي دوَّنوها تراثاً لتثبيت

---

(١) موقع أهل القرآن.

(٢) زعيم القرآنيين «أحمد صبحي منصور» أنكر عذاب القبر، واستهزأ به، وله كتاب سمَّاه:
«عذاب القبر والثعبان الأقرع» أصدره سنة (١٩٩٤).

(٣) موقع أهل القرآن.

(٤) موقع أهل القرآن.

قلوبهم الزائغة إيمانيّاً، الذي أصاحت به وهزته حادثة آية الإسراء، وورثه السُّنِّيون عبر شيوخهم العلماء ورثة الأنبياء[١]!! الذين يسردون في المساجد نفس الحكاية والرواية عن صاحبنا أبو. . .، كلما قربت المناسبة، في خطب الجمعة المملة، في ٤٠ دقيقة من العذاب المتواصل، والناس يُهللون ويُكبرون لحكايات ألف ليلة وليلة، والبراق الذي يُشبه الحمار، ويُشبه حمار تفكيرهم، وحمير من كتب ذلك الزمان، وحمير هذا الزمن. . .)[٢].

١٧ ـ ومنهم **مَن يُجوِّز الرِّدة عن الإسلام، فقد كتب «أحمد صبحي منصور» مقالاً بعنوان: «أيها الأفغاني المُتنصِّر... يجب احترام حريتك في الاختيار»** ومما جاء فيه: (إنني مسلم أفخر بديني وأتمسك به حتى الموت، وأعلن في نفس الوقت ـ طبقاً لإسلامي ـ أنني أحترم حق الأخ الأفغاني فيما شاء لنفسه من عقيدة، سواء اتفقت أو خالفت عقيدتي، بل أعلن إعجابي الشديد بشخصه؛ لأنه ثبت على ما يعتقده حقاً برغم الاضطهاد والتهديد بالموت.

وباعتباري عالماً أزهرياً متخصصاً في الإسلام أقول: إن الذين سجنوا عبد الرحمٰن الأفغاني المُتنصِّر أساؤوا إلى الإسلام وخالفوه، وأثبتوا أن الفجوة لا تزال هائلة بينهم وبين حقائق الإسلام. . .

لن أكرر ما قلته سابقاً في كتابي «حد الردة» المنشور على الإنترنت، والذي يُثبِت أن هذه العقوبة تُخالف الإسلام، وأنها صناعة عباسية سياسية امتطَت حديثَين كاذبَين منسوبَين ظلماً وافتراءاً للنبي محمد ﷺ)[٣].

* **وكتب المدعو «زهير قوطرش» مقالاً بعنوان: «مفهوم حد الردة يقتل عقل الأمة»** ومما جاء فيه: (مع العلم أن هذا الحد يتناقض وصريح نص القرآن في قوله عز من قائل: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وإن اختلفت

---

(١) هذه العبارة فيها تهكُّم وسُخرية ولَمْز بحديث النبي ﷺ: **(العلماء ورثة الأنبياء)**.

(٢) موقع أهل القرآن.

(٣) موقع أهل القرآن؛ موقع الأقباط الأحرار: الساحات العامة: الميدان الحر: الأستاذ الجليل أحمد صبحي منصور يكتب عن الأفغاني المتنصِّر.

الآراء حول حد الردة، فإن هذا الموضوع ما زال ضبابياً وغير واضح)(١).

* **وكتب المدعو «عمرو إسماعيل» مقالاً بعنوان: «حد الردة والتحريض على العنف»** ومما جاء فيه: (إن الكلام عن حد الردة، وقتل مَن يرتد عن دينه اعتماداً على حديث آحاد.. أيّاً كان هذا الدين «الإسلام أو غيره» هو تحريض على العنف، ومخالف لكل القوانين الدولية...

ولكل مَن لا زالوا يعيشون في العصور الوسطى، أقول لهم: إن الدعوة لقتل إنسان لمجرد أنه يغير عقيدته هو تحريض علني على العنف يجب أن يصنف من يقوله أنه إرهابي...)(٢).

١٨ ـ ومنهم **مَن يدَّعي بأن الجنة ليست للمسلمين وحدهم، فقد كتب المدعو «علي عبد الجواد» مقالاً بعنوان: «هل الجنة للمسلمين فقط؟؟»** ومما جاء فيه: (هل يوجد أوامر من الله واضحة بعدم دخول الجنة إلَّا لأتباع محمد ﷺ فقط؟). ثم وصل إلى نتيجةٍ بعد ذلك، وهي: (أكَّد الله على أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فقط من المسلمين سيدخلون الجنة) ثم قال: (الخلاصة: أنَّ اتباع كل دين سماوي من إسلام ومسيحية ويهودية والصابئة «أتباع يحيى» إذا اتَّبعوا كتبهم التي تأمرهم بالوحدانية لله بدون إشراك أحد معه والإيمان باليوم الآخر والملائكة والنبيين والكتب المنزلة والعمل الصالح لكل الناس فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة: ٦٢])(٣).

١٩ ـ ومنهم **مَنْ يسخر من الصحابة** رضي الله عنهم **ويطعن فيهم، فقد كتب «أحمد صبحي منصور» مقالات عديدة ينال فيها من الصحابة الكرام** رضي الله عنهم، منها مقال بعنوان: «هل رضي الله عن الصحابة» وأيضاً: «الصحابة هل كانوا خير أمة أُخرجت للناس» وكتب «علي عبد الجواد» مقالاً بعنوان: «لبس الذهب للرجال

---

(١) موقع أهل القرآن.
(٢) موقع أهل القرآن.
(٣) موقع أهل القرآن.

حلال» الذي **اتَّهم فيه الصحابة بالكذب وشهادة الزور والنفاق**، فقال ـ قبَّحه الله: (والله لمَّا يجيبوا كل الصحابة يشهدوا زوراً وتلفيقاً لا أصدقهم. . .

ولا تنسوا قول الله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [النساء: ٨١]، هذه الآية دليل على أن من أصحاب الرسول [ﷺ] مَن يكذب عليه ويقولون روايات من عندهم فما بالكم بعد قرنين)[١].

٢٠ ـ ومنهم **مَن يتطاول على السلف الصالح والعلماء**، فقط كتب المدعو «**علي عبد الجواد**» مقالاً بعنوان: «أنت طالق لا تكفي لوقوع الطلاق» ومما جاء فيه: (وأبدأ مقالتي فأقول: فقه السلف للسلف، ونحن في انتظار فقه الخلف!

معذرة فقهاء الأمة يا من كتبتم الفقه منذ أكثر من ألف سنة أو يزيد!

معذرة علماء السُّنَّة الذين قدستم ما كتبه الفقهاء القدامى!

معذرة أمة المسلمين الذين اتبعتم فقهاء السلف فتمذهبتم وتفرقتم!

معذرة لاختلاف الفقهاء والحق واحد! معذرة لمن جعل الاختلاف رحمة!

معذرة لمن ترك عقله وفضَّل حكم البشر على أحكام الله)[٢].

* **وها هو «أحمد صبحي منصور» يتهجَّم ويتطاول على أئمة الإسلام وينال منهم**؛ فقد كتب مقالاً بعنوان: «من حق المرأة المؤهلة للإمامة أن تؤمَّ الذكور في الصلاة» ومما جاء فيه: (الشافعي لم يستدل بآية ولا حتى حديث من الأحاديث الكاذبة التي ملأ بها كتابه. . . برغم أنف الإمام الشافعي. . . والشافعي هنا يخلط الأوراق. . . إلَّا أن المضحك فيما يقول الشافعي. . .)[٣]. **وكتب مقالاً بعنوان**: «الإمام مالك مبتدع الفقه السُّنِّي»[٤].

---

(١) موقع أهل القرآن. ولو سمِّي موقع منكري السُّنَّة، بـ «موقع أهل النفاق» لكان أجدر بهم.

(٢) موقع أهل القرآن. (٣) موقع أهل القرآن.

(٤) مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.

والقرآنيون ـ عموماً ـ يُعلنون العداء الشديد للإمام البخاري ـ خصوصاً؛ لأنه المدقق المحقق الذي يعد كتابه أدق وأصح مَنْ نقل سُنَّة النبي ﷺ، ويُوجهون إليه الانتقادات اللاذعة، ويقول المدعو «أسامة حلاق» ـ عن الإمام البخاري وكتابه «الصحيح»: (. . . وضعوا كتابه في نفس مستوى القرآن. . . ولو أجمع البشر على شيء يُخالف كلام الله، فالله هو وحده الصادق، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ٨٧، ١٢٢]).

بل إنهم يلزمون أهل السنة ويُسمُّونهم أحياناً (البخاريين) أو (أتباع البخاري)!

٢١ ـ والمُتابع لما يكتبه «أحمد صبحي منصور» يلحظ أنه يستخدم تعبيراً فيه تلميح إلى تكفير عموم المسلمين، وهو تعبير «الدِّين السُّنِّي»، وكأنه يشير إلى أن ما عليه المسلمون ـ من اتباعهم للسُّنَّة النبوية ـ شيءٌ يُخالف الدِّينَ والشريعةَ التي أنزلها الله تعالى، وهذا يُعرف من عناوين بعض مقالاته، ومنها ـ على سبيل المثال ـ: «الإمام مالك مُبتدع الفقه السُّنِّي»، «الدِّين السُّنِّي وتضييع العبادات الإسلامية»، «الدِّين السُّنِّي والتشريع بما لم يأذن به الله»، «معنى الصلاة الوسطى بين التدبر القرآني والدِّين السُّنِّي»[(١)].

٢٢ ـ والقاسم المشترك بين جميع منكري السُّنَّة النبوية هو تحليل ما حرَّمه الله تعالى ورسوله ﷺ، وتغيير أحكام الشريعة الغراء، والابتداع في الدين، والخروج عن شريعة المسلمين، ومن النماذج في ذلك:

*** زعم «أحمد صبحي منصور» إباحة الزواج المؤقت ولو لنصف ساعة،** فقد كتب مقالاً بعنوان: «زواج المتعة» ومما جاء فيه: (وهل يجوز في الزواج الشرعي أن يتفق الطرفان على تحديد مدة الزواج؟ الجواب: نعم؛ لأن الأصل في الزواج التراضي والاتفاق. . .

إذن؛ على هذا فإنني أستطيع أن أتفق مع أي امرأة على أن أتزوَّجها لمدة نصف ساعة ثم أُطلِّقها بعد ذلك، ويكون زواجاً شرعيّاً؟ الجواب: لكي

---

(١) انظر: موقع أهل القرآن؛ مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.

يكون ذلك جواباً شرعيّاً لا بد من مراعاة الشرع في كل شيء...)[١].

*** وزعم «علي عبد الجواد» حِلِّ فوائد المصارف الربوية، وأنها ليست من الربا في شيء**، حيث كتب مقالاً بعنوان: «الربا في القرآن وفوائد البنوك» ومما جاء فيه: (لقد ابتلي الإسلام بفقهاء يتَّبعون الروايات التي ما أنزل الله بها من سلطان، ونتيجةً لذلك فقد تعثر واختلف رجالُ الدين في تعريف الربا، فمنهم مَن يقول: إن جميع أنواع الكسب غير المشروع ربا! ومنهم مَن يُخصص ويُحدد الربا على أنه في بعض المواد ولا يقع على المواد الأخرى! ومنهم مَن يرفع راية الربا في المعاملات!! فيجعل منها إسلامية وغير الإسلامية، وخصوصاً التي يتحدد فيها الربح مقدَّماً!! ويتكلم في أنواع المعاملات من مضاربة إلى مزابنة إلى بيع البادي للحاضر معتمداً على مرجعية الروايات الموجودة في كتب البخاري ومسلم وإخوانهم جامعي روايات الناس عن السُّنَّة!!

وكان نتيجة فتاوى تحريم الفوائد المعلنة للبنوك أن ترك بعض المسلمين في الخارج ملايين الدولارات إلى غير المسلمين بحجة أنها ربا من بنوك ربوية!!)[٢].

٢٣ ـ ومن عجائب فقه القرآنيين «منكري السنة» ومناهجهم وأحكامهم ما يلي:

ـ تتوارث أجيالهم الأخذ بالقرآن فقط مع إنكار السُّنَّة النبوية!

ـ يرفضون السيرة النبوية، والحديث، والتفاسير، وعلم النحو على طريقة سيبويه!

ـ يرفضون حجاب المرأة، وأن النقاب مُحرَّم ومزايدة على شرع الله تعالى، وليس محرماً كشف شعر رأس المرأة، وأنها غير مطالبة سوى بستر الأعضاء التناسلية فقط!

ـ لا عورة للرجل!

---

(١) موقع أهل القرآن.

(٢) موقع أهل القرآن.

ـ لا يوجد زنا على الإطلاق!

ـ يُبيحون ملكية ذات اليمين للنساء؛ باعتبارها من المعاشرة وليست عبودية!

ـ لا يُحرِّمون أكل لحم الخنزير، أو شرب الخمر!

ـ لا عقوبة عندهم على ممارسة الجنس بين الذكور أو المثلية بين السيدات.

ـ يُصرُّون على المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث(١)!

ـ صلاة الصبح أربع ركعات، و«الصلاة الوسطى» هي «المغرب»، ويجب أن يسجد المصلي على ذقنه!

ـ يجوز للمرأة المؤهلة للإمامة أن تؤمَّ الذكور في الصلاة!

ـ يُنكرون أحكام فريضة الزكاة، ويفترون بأن الزكاة عبارة عن تزكية النفس المتحصلة من الصلاة، ويدعون أيضاً بأن الحول في الزكاة (أربعة أشهر وعشر)!

فأنّى لهؤلاء المُنكرين للسُّنَّة أن يعرفوا شرائع الإسلام؟ ومن أين يأخذون أحكام الدِّين في الصلاة وهيئاتها، والزكاة ومقاديرها، والصيام وأحكامه، والحج ومناسكه، ثم من أين لهم أن يعرفوا ما يحل وما يحرم، وما يأخذ أو يترك في شؤون الحياة جميعها، ثم أين نجد كلَّ هذا في القرآن المجيد؟ وأين يجده هؤلاء الذين يزعمون أنهم يكتفون بالقرآن وحده دون السُّنَّة النبوية المشرفة؟

إن رفضهم السُّنَّة النبوية كان له الأثر ـ الذي أشرنا إلى بعضه ـ؛ من خروجهم على الدين، وابتداعهم فيه ما ليس منه، واعتناقهم عقائد، ومزاولتهم شرائع لا تمت إلى الإسلام، بل تُناقِض الإسلام وتعارضه، وقد انتهى بهم الأمر إلى أن نقضوا عرى الإسلام، وكفَّروا الأمة المسلمة، وما كفرت الأمة ولكن

---

(١) انظر: موقع شفاف الإلكتروني.

الظالمين كفروا، يهدمون الدِّين بِحُجَّة الحرص عليه، ويَكفرون بالقرآن وهم يزعمون الاستمساك به والاعتماد عليه، فأين منهم آياته البَيِّنات التي تأمر بطاعة رسول الله ﷺ، والأخذ عنه، والائتمار بأمره والانتهاء بنهيه؟ بل أين منهم آياته البَيِّنات التي تنصُّ على أنه ﷺ لا ينطق عن الهوى، وأنَّ سُنَّته وحي من عند الله تعالى، والله تعالى حذَّر الذين يخالفون أمر نبيِّه الكريم ﷺ بقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣][(١)].

والخلاصة: أن هذه الطائفة الضالة المُضِلَّة التي تُسمِّي نفسها ـ زوراً وبهتاناً ـ القرآنيين، هم أبعد ما يكونوا عن اتباع القرآن العظيم الذي يأمر بوجوب طاعة النبي ﷺ واتِّباع سُنَّته، وهم في مجموعة من الزائغين الزنادقة الذين يوظفهم أعداء المسلمين؛ للنيل من الإسلام، والسخرية من السُّنَّة النبوية والصحابة الكرام ﷺ وسلف الأمة؛ من المحدثين والأئمة والفقهاء وعموم المسلمين.

وهم أيضاً شِرذمة؛ من المنافقين الساعين إلى هدم عرى الإسلام ونقض أركانه، وقد تفرَّغوا لمحاربة السُّنَّة النبوية المطهرة؛ بدعوى اتِّباع القرآن الذي هجره عامة المسلمين بزعمهم[(٢)]!

المطلب الرابع

حُكم إنكار السُّنَّة النبوية

الكفر بالسُّنَّة النبوية هو قرين الكفر برسالة النبي ﷺ، فهما أمران متقاربان زماناً متساوقان منزلة، ويكادان يكونان مُتماثِلَين حُكماً، ولا يختلفان إلَّا باعتبار أنَّ ثمة كفراً دون كفر، وإلَّا فإنكارُ سنة رسولِ الله ﷺ وجحدُها كُفر، كما أنَّ إنكار رسالته كفر[(٣)]، وقد تحدَّث السلف الصالح عن منكري السنة، وأبانوا أنهم ضُلَّال، وأنهم ليسوا على ملة الإسلام؛ لأنهم سيتركون

(١) انظر: شبهات القرآنيين حول السُّنَّة، أ. د. محمود بن محمد مزروعة (ص٤٢).
(٢) انظر: القرآنيون.. نشأتهم ـ عقائدهم ـ أبرز أعلامهم، (ص١٤٩).
(٣) انظر: شبهات القرآنيين حول السُّنَّة النبوية، (ص٣٤).

الكثير من الدِّين، فيكف إذاً يؤدُّون الصلاة؛ كما قال النبي ﷺ: «**صَلُّوا؛ كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»[(١)]؟! وكيف إذاً يعرفون أنصاب الزكاة الواردة في الأحاديث الصحيحة؟! وكيف يحجُّون؛ كما قال ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ**»[(٢)]؟! وكيف يصومون؛ كما صام؟! وكيف يُقيمون الحدود الشرعية؛ كحدِّ الزِّنا الوارد في قوله ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ؛ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ؛ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ**»[(٣)]؟!

إنهم - حتماً - سيهجرون سائر الأحكام الواردة في السُّنَّة النبوية ممَّا هي معلومة من الدين بالضرورة، فهؤلاء «الأدعياء الأعداء» الذين يتظاهرون بتمسُّكهم بالقرآن ويُسمون أنفسَهم - زوراً وبهتاناً - «أهلَ القرآن»! لأنهم يكيدون للإسلام وأهله ليلَ نهار، فلم يَخْفَ أمرُهم على علماء الإسلام، فحذَّروا الناس من سوء أقوالهم وأفعالهم ومن مذهبهم الكفري، ورموهم بالكفر والإلحاد؛ إما وصفاً أو أعياناً[(٤)]، **وهذه بعض النقولات الواردة عن السلف الصالح وأهل العلم في منكري السُّنَّة:**

١ - عَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ** رضي الله عنهما قَالَ: (مَنْ كَفَرَ بِالرَّجْمِ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِالْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [المائدة: ١٥]، فَكَانَ مِمَّا أَخْفَوْهُ الرَّجْمُ)[(٥)].

٢ - وقال **أيوب السختياني** رحمه الله: (إذا حدَّثْتَ الرَّجلَ بالسُّنَّة؛ فقال:

---

(١) رواه البخاري، (١/ ١٢٣)، (ح٦٣٤).

(٢) رواه النسائي، (٢/ ٤٩٥)، (ح٣٠٧٥)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، (٥/ ١٢٥)، (ح٩٧٩٦). وصححه الألباني في صحيح الجامع، (٢/ ١٣٠٤)، (ح٧٨٨٢).

(٣) رواه مسلم، (٢/ ٧٣٣)، (ح٤٥٠٩).

(٤) شبهات القرآنيين، د. عثمان بن معلم (ص١٩).

(٥) رواه ابن حبان في صحيحه، (١٠/ ٢٧٦)، (رقم ٤٤٣٠)؛ والحاكم في المستدرك، (٤/ ٣٥٩) (رقم ٨٠٦٩) وقال: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)؛ والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (١٥/ ٩٥)، (رقم ٥٨٦٤). وصححه شعيب الأرنؤوط.

«دَعْنَا من هذا، وحَدِّثنا من القرآن»؛ فاعلم أنه ضَالٌّ مُضِلٌّ)[١].

٣ ـ وقال **محمد بن نصر المروزي** رَحِمَهُ اللهُ عن إنكار المسح على الخفين: (مَنْ أنكر ذلك لزمه إنكار جميع ما ذكرنا من السُّنن وغيرِ ذلك مِمَّا لم نذكر، وذلك خروج من جماعة أهل الإسلام)[٢].

٤ ـ قال **الآجري** رَحِمَهُ اللهُ: (جميع فرائض الله التي فرضها في كتابه، لا يُعلَم الحُكم فيها إلَّا بِسُنن رسول الله ﷺ، هذا قول علماء المسلمين، مَنْ قال غيرَ هذا؛ خرج عن ملة الإسلام، ودخل في ملة المُلحدين)[٣].

٥ ـ وقال **ابن حزم** رَحِمَهُ اللهُ: (لو أنَّ امرأً قال: «لا نأخذ إلَّا ما وجدنا في القرآن»؛ لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلَّا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأنَّ ذلك هو أقلُّ ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حدَّ للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مُشْرِكٌ حلالُ الدَّمِ والمال، وإنَّما ذهب إلى هذا بعضُ غالية الرافضة، ممن قد اجتمعت الأُمَّةَ على كفرهم)[٤].

٦ ـ وقال **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ: (محمد ﷺ مبعوث إلى الثقلين؛ إنسِهِم وجِنِّهِم، فمَن اعتقد أنه يسوغ لأحدٍ الخروجُ عن شريعته وطاعته؛ فهو كافرٌ يجب قتلُه)[٥].

٧ ـ وقال **ابن دقيق العيد** رَحِمَهُ اللهُ ـ معلِّقاً على طعون بعض الزائغين على حديث الذباب ـ بقوله: (إنَّ هذا وأمثالَه مِمَّا تُردُّ به الأحاديثُ الصحيحة: إنْ أراد به قائلُها إبطالَها بعد اعتقادِ كونِ الرسول ﷺ قالها؛ كان كافراً مُجاهِراً، وإنْ أراد إبطالَ نسبتِها إلى الرسول ﷺ بسببٍ يرجع إلى مَتْنِه؛ فلا يَكفر، غير أنه مُبْطِلٌ لصحة الحديث)[٦].

---

(١) الكفاية في علم الرواية، (ص١٦). (٢) السُّنَّة، (ص١٠٤).
(٣) الشريعة، (١/ ١٠٤).
(٤) الإحكام في أصول الأحكام، (٢/ ٢٠٨). (٥) مجموع الفتاوى، (٣/ ٤٢٢).
(٦) شرح الإلمام، (٢/ ١٧٧، ١٧٨).

٨ ـ وقال **السيوطي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنَّ مَنْ أنكرَ كونَ حديثِ النبي ﷺ ـ قولاً كان أو فِعلاً، بشرطه المعروف في الأصول ـ حُجَّةً؛ كَفَرَ، وخَرَجَ عن دائرة الإسلام، وحُشِرَ مع اليهود والنصارى، أو مع مَنْ شاء اللهُ مِنْ فِرَقِ الكَفَرة)[١].

٩ ـ وقال **المعلمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مُنكِر وجوب العمل بالأحاديث مطلقاً تُقام عليه الحُجَّة، فإنْ أصَرَّ؛ بَانَ كُفْرُه، ومُنكِر وجوب العمل ببعضِ الأحاديث؛ إنْ كان له عذر من الأعذار المعروفةِ بين أهل العلم وما في معناها فمعذور، وإلَّا فهو عاصٍ لله ورسوله ﷺ، والعاصي آثم فاسق، وقد يتَّفق ما يجعله في معنى مُنكِرِ وجوب العمل بالأحاديث مطلقاً)[٢].

١٠ ـ وقال العلامة **عبد العزيز بن باز** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنَّ ما تفوَّه به «رشاد خليفة» من إنكار السُّنَّة، والقولِ بعدم الحاجة إليها كفر، ورِدَّة عن الإسلام؛ لأنَّ مَنْ أنكر السُّنَّة فقد أنكر الكتاب، ومَنْ أنكرهما أو أحدَهما فهو كافر بالإجماع، ولا يجوز التَّعامل معه وأمثالِه، بل يجب هجرُه والتَّحذيرُ من فتنتِه، وبيانُ كُفرِه وضلالِه في كُلِّ مناسبةٍ حتى يتوب إلى اللهِ من ذلك توبةً مُعلَنةً في الصحف السَّيارة؛ لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠])[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في موضع آخر ـ: (من المعلوم عند جميع أهل العلم: أنَّ السُّنَّة هي الأصل الثاني من أصول الإسلام، وأنَّ مكانتها في الإسلام الصَّدارة بعد كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، فهي الأصل المُعتَمدُ بعد كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ بإجماعِ أهل العلم قاطبة، وهي حُجَّةٌ قائمة مُستقِلَّة على جميع الأمة، مَنْ جَحَدَها أو أنكَرَها أو زَعَمَ أنه يجوز الإعراضُ عنها والاكتفاءُ بالقرآن فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً، وكَفَرَ

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة، (ص٥).
(٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السُّنَّة من الزلل والتضليل والمجازفة، (ص٨٦).
(٣) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، (٢/ ٤٠٣).

كُفْراً أكبرَ وارتدَّ عن الإسلام بهذا المَقال؛ فإنه بهذا المَقال وبهذا الاعتقاد يكون قد كَذَّبَ اللهَ ورسولَه، وأنكرَ ما أمر اللهُ به ورسولُه، وجَحَدَ أصلاً عظيماً فَرَضَ اللهُ الرجوعَ إليه والاعتمادَ عليه والأخذَ به، وأنكرَ إجماعَ أهلِ العلم عليه وكَذَّبَ به، وجحده...

ونبغت نابغةٌ بعد ذلك، ولا يزال هذا القول يُذْكَرُ فيما بين وقتٍ وآخَرَ، وتُسمَّى هذه النَّابغة الأخيرة «القرآنية» ويزعمون أنهم أهلُ القرآن، وأنهم يحتَجُّون بالقرآن فقط، وأنَّ السُّنَّة لا يُحتجُّ بها؛ لأنها إنما كُتِبَتْ بعد النبيِّ ﷺ بمدة طويلة، ولأنَّ الإنسان قد ينسى وقد يغلط، ولأنَّ الكُتب قد يقع فيها غلط؛ إلى غير هذا من التُّرَّهات، والخُرافات، والآراء الفاسدة، وزعموا أنهم بذلك يحتاطون لدينهم فلا يأخذون إلَّا بالقرآن فقط. وقد ضَلُّوا عن سواءِ السَّبيل، وكذبوا، وكفروا بذلك كفراً أكبر بواحاً؛ فإنَّ الله ﷻ أَمَرَ بطاعة الرَّسول ﷺ واتِّباع ما جاء به، وسمَّى كلامَه وحياً، في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ١ ـ ٤]، ولو كان رسولُه لا يُتَّبَعُ ولا يُطاع؛ لم يكن لأوامره ونواهيه قيمة.

وقد أمر ﷺ أنْ تُبلَّغ سُنَّتُه، فكان إذا خَطبَ أمَرَ أنْ تُبلَّغ السُّنَّة، فدلَّ ذلك: على أنَّ سُنَّتَه ﷺ واجبةُ الاتِّباعِ، وعلى أنَّ طاعتَه واجبةٌ على جميع الأمة، كما تَجِبُ طاعة الله؛ تَجِبُ طاعة رسوله ﷺ، ومَنْ تدبَّر القرآنَ العظيم؛ وَجَدَ ذلك واضحاً)[1].

وكفَّرَ الشيخُ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ **زعيمَ القرآنيين «غلام أحمد برويز»؛ بسبب ما نُقِلَ عنه من «نماذج بدعيةٍ وكُفريةٍ»** بلغت «العشرين نموذجاً» من آرائه ومعتقداته، تكلَّم بها أو سطرتها يداه، فقال ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: (كلُّ مَنْ تأمَّل هذه النماذج ـ المشار إليها ـ من ذوي العلم والبصيرة؛ يعلم عِلماً قطعياً لا يحتمل الشَّك بوجهٍ مَّا أنَّ مُعتنِقَها ومُعتقِدَها والدَّاعي إليها كافرٌ كفراً أكبر مرتدٌّ عن الإسلام، يجب أنْ يُستتاب، فإنْ تاب توبةً ظاهرةً وكذَّب نفسَه تكذيباً

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، (٩/ ١٧٦ ـ ١٧٨).

ظاهراً يُنشر في الصُّحف المحلية، كما نَشَرَ فيها الباطلَ من تلك العقائد الزَّائفة، وإلَّا وجب على وليِّ الأمر للمسلمين قتلُه، وهذا شيء معلوم من دين الإسلام بالضرورة، والأدلة عليه من الكتاب والسُّنَّة وإجماع أهل العلم كثيرة جداً لا يُمكن استقصاؤها في هذا الجواب، وكلُّ أنموذج من تلك النماذج التي قدَّمها المُستفتي من عقائد «غلام أحمد برويز» يوجب كفرَه ورِدَّتَه عن الإسلام عند علماء الشريعة الإسلامية. . .

وقد أجمع المسلمون ـ إجماعاً قطعيّاً معلوماً من الدِّين بالضرورة، ومنقولاً في كتب أهل العلم التي تحكي الإجماعَ والخلافَ ـ: **على أنَّ مَنْ كذَّب الله سبحانه، أو كذَّب رسولَه ﷺ ولو في شيءٍ يسير، أو أجاز الخروجَ عن دينه، أو قال: «إنَّ محمداً ﷺ رسولٌ إلى العرب خاصَّة، أو إلى أهلِ زمانِه خاصَّة» فهو كافر مُرتَدٌّ عن الإسلام، يُباح دمُه ومالُه**، ليس في ذلك بين أهل العلم ـ بحمد الله ـ خلاف، فلا حاجة إلى التَّطويل بنقل إجماعِهم من مصادرِه، وأرجو أنْ يكون فيما ذَكَرْتُه كفاية للقارئ والمستفتي؛ لأنَّ كُفْرَ هذا المُلحِد [غلام أحمد برويز] على حسب ما ذُكِرَ من آرائه ومعتقداته يُعلم بالبداهة لعامة المسلمين؛ فضلاً عن علمائهم، فلا ضرورة إلى بسط الأدلة عليه، ونسأل الله أن يُعافي المسلمين من شرِّه وأمثالِه، وأن يكبت أعداء الإسلام أينما كانوا، ويُبطل كيدَهم، ويُميتَهم بغيظهم لم يدركوا ما أرادوا؛ إنه على كل شيء قدير)[١].

المطلب الخامس

سمات القرآنيين

من خلال تتبع واستقراء تصرفات القرآنيين في إنكارهم للسُّنَّة النبوية تبيَّن بأن من أبرز سماتهم المشتركة ما يلي[٢]:

---

(١) المصدر نفسه، (٣/٢٦٨ ـ ٢٦٩، ٢٧٣).

(٢) انظر: التعريف بمنكري السُّنَّة النبوية، د. عبد المُهدي عبد القادر عبد الهادي، مجلة البيان، عدد: (١٤٤)، (شعبان ١٤٢٠هـ)، (ص١٦ ـ ٢٣) بتصرف وزيادة.

السِّمة الأُولى: جهلهم بالعلوم الشرعية:

مما لا شك فيه أننا في عصر التخصُّصات، حيث إنه اتِّساع العلوم وكثرتها وتشعُّبها أصبح من الصعب؛ بل من المستحيل على شخص الإحاطة بفروع العلم، بل إنَّ التخصص الواحد أصبح ينقسم في داخله إلى تخصُّصات عدَّة، وأصبح كلُّ جزء فيه يحتاج إلى مختصِّين، والكارثة تحدث عندما يتدخَّل أحد الأفراد في غير مجال تخصُّصه.

لكن يبدو أن العلم الشرعي أو الديني وأخص به الإسلام أصبح مُشَاعاً لكلِّ مَنْ أراد أن يكتب فيه أو يتكلَّم به، دون دراية أو علم، خاصة وقد أُفسِح المجال سواء في الفضائيات أو شبكات التواصل أو من خلال المؤلَّفات التي ليس عليها رقيب، فادَّعى مَنْ شاء ما شاء، فغُرِّر بالسُّذَّج ممَّن يسمعون لهم أو يقرؤون.

ومن بين هؤلاء مَنْ يُطلَق عليهم لقب «القرآنيين»؛ حيث إنهم يُهاجمون السُّنَّة في كلِّ محفلٍ ويُنكرونها ويرفضونها معلِّلين ذلك بحرصهم على القرآن الكريم، وهم في سبيل تأكيد هذا الحرص أطلقوا على أنفسهم لقب «القرآنيين».

والمُتتبِّع لهم يجدهم لا يعلمون شيئاً من السُّنَّة النبوية ولا يعرفون قدرها، فلا يستطيع أحدهم أن يُفرِّق بين معنى الصحيح والضعيف، أو بين المُتَّصل والمنقطع، أو بين الحسن لذاته والحسن لغيره، أو بين المسند والمرسل، أو بين الصَّدوق والثقة، إلى آخر مصطلحات علوم الحديث وعلم الجرح والتعديل؛ وذلك لجهلهم بها وفَقْر بضاعتهم فيها.

فهم بعيدون كل البعد من ذلك؛ فمنهم: مَنْ هو كاتب أمام محكمة، ومنهم: مَنْ دراسته في الهندسة، ومَنْ دراسته في التجارة، ومَنْ دراسته في الفلسفة، ومَنْ يعمل بالقانون، ومَنْ كان يعمل في العسكر.

وباحترام التخصص فهؤلاء لا قيمة لرأيهم، بل كان الأحرى بهم ألَّا يكتبوا؛ فإنَّ كلَّ عِلْم يؤخذ من أهله، يعرف ذلك كل عاقل.

ويبدو أنهم يُختارون بعناية؛ بحيث تتوافر فيهم صفات تُعَمِّي على المسلم العامي، أو الذي لا يعرفهم؛ فهذا ابن شيخ كبير، وآخر شقيق داعية فاضل!

ويحملون ألقاباً تتفق مع ألقاب العلماء، فيكون أحدهم حاصلاً على «دكتوراه» في علم غير علوم الإسلام، أو يحمل لقب أستاذ، فيلقب نفسه بـ «دكتور» أو «أستاذ دكتور» مما يجعل بعض الناس يظن أنه يحمل «الدكتوراه» أو «الأستاذية» في علوم الإسلام.

ولو أنصفت الجامعات لمنعت استعمال الألقاب العلمية إلَّا إذا كتب الأستاذ في تخصصه، وعليه: فاستعمال «دكتور» أو «أستاذ» لا قيمة لها في مؤلفاتهم ومواقعهم على الشبكة العنكبوتية؛ فإنهم كتبوا في غير تخصصاتهم. فكيف يُقبَل قول قسيس في القرآن والسُّنَّة؟ وقول هندوسي أو يهودي أو قبطي في القرآن والسُّنَّة؟ وكيف يُقبَل كلام مهندس لا يحفظ القرآن الكريم؟ وكيف يُقبَل قوله في مسائل في غاية الدقة في الإسلام؟ وكيف يُقبل قول رجل منحرف في دينه وعقيدته وسلوكه وأمانته؛ من أمثال «أحمد صبحي منصور» في الحديث بأصول الدين والشريعة والسنة؟ والتطاول في انتقاد الصحابة الأخيار رضي الله عنهم، والأئمة الأبرار، وينتقد أحدهم أئمة الإسلام الأجلاء أمثال: الإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، ولست أدري كيف أصبح هؤلاء الأقزام مؤهَّلين لأن ينصِّبوا أنفسهم نُقاداً وحُكاماً على الأئمة الأخيار، فيعترضون على هذا، ويعيبون هذا؟ بل غالى أحدهم فعاب الأمة بأسرها، وانتقد أهل السُّنَّة والجماعة!! ألا ليت كل إنسان يعرف قدره، ويخاف سيئاته ووزره!!

وكيف يُقبَل كلام رجل أمضى عمره في خدمة القوانين، ولم يُعرف عنه في الإسلام علم ولا عمل، كيف يُقبل قوله حينما يعيب علماء الإسلام السابقين واللاحقين؟ إنَّ عمله بالقانون لا علاقة له بالدراسات الإسلامية، اللَّهُمَّ إلَّا أنه زاده جرأة على الحق، وتعالياً على الخَلْق، مع ما فيه من قدرة على الهمز واللمز، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

إنَّ كتابة ألقابٍ كهذه نوع من التضليل، تنطق بكذبهم، وهي دليل كامل على افترائهم وتزويرهم، وليت أحدهم حينما كتب «دكتور» أو «أستاذ بجامعة

كذا» كتب تخصصه ليعرف الناس تخصصه، وليعرف الناس أنه لا علاقة له بالتخصص في العلوم الإسلامية.

إنَّ الألقاب لا تؤهل في حد ذاتها؛ فالأستاذ في الهندسة لا يستطيع أن يفتح عيادة لاستقبال المرضى، ولو فعلها ما ذهب إليه عاقل، ولو ذهب إليه جاهل فإنه يضره ولا ينفعه.

إنَّ أنظمة الدنيا لا تسمح بفتح عيادة لأستاذ في الهندسة، ولا دكتور في الاقتصاد، لكن لست أدري كيف يتكلم هؤلاء في دين الله؟! وإن رجل القانون حسبه القانون، أمَّا أن يذهب فيكتب في دين الله، ويعيب الأئمة الأعلام فهذا ضلال، وبُعد عن الفكر السليم والمنهج القويم.

السِّمة الثانية: في كتاباتهم تلبيس على غير المُتخصِّص في السُّنَّة:

يزعم القرآنيون أنهم يتَّبعون «الأسلوب العلمي» و«الفكر الحر» و«النظر الثاقب» و«تحرير المسائل» و«التدقيق في كل أمر» و«الحيدة» و«النزاهة» إلى غير ذلك من الكلمات البرَّاقة التي تُوهم القارئ أنهم سيحققون في المسائل تحقيقاً لم يسبقهم إليه أحد.

وإنك لتعجب حينما تسمع لحامل «دكتوراه» في «علوم التجارة» يتحدَّث أنه لا يستطيع رسول الله ﷺ أنْ يُفسِّر القرآن، ولا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ولا عمر الفاروق رضي الله عنه، ولا الطبري رحمه الله، ولا ابن كثير رحمه الله، وإنما هذا «الدكتور» وحده هو الذي يستطيع أن يفسر القرآن الكريم!! بل كيف يُفسِّر القرآن العظيم مَنْ يجهل السُّنَّة النبوية؛ بل يُنكرها، ويجهل اللغة العربية، وفي أسلوبه ركاكة؛ بل حتى كتابة الإملاء على غير القواعد الصحيحة للإملاء؟!

سبحان الله!! هل هذا فكر؟ هل هذا احترام التَّخصص؟ بل هل هذا عقل؟

أرجلُ التجارة يفسر القرآن ورسول الله ﷺ لا يُفسِّره؟

إنهم لا يملكون أدوات العلم، ولا يعرفون قواعده، فبضاعتهم في اللغة العربية مزجاة، وسلعتهم في قواعد وأصول علم الحديث والسُّنَّة كاسدة راكدة،

والقرآن الكريم وعلومه وتفسيره يحتاج إلى تضافر علوم عدة؛ كي يتسنَّى للعالِم الجِهْبِذ أن يتكلَّم فيه، فكيف بمَنْ لا يعرف الفرق بين المكي والمدني، أو بين المحكم والمتشابه، أو بين المُجمل والمُفصَّل، ولا يعرف غريب القرآن وقواعد اللغة ومناسبات الآيات، ودلالات الألفاظ، والفرق بين معاني الحروف وغير ذلك من الأدوات اللازمة لتفسير القرآن والتكلُّم فيه؛ بل يحرم على مَنْ يجهل هذه العلوم وغيرها من علوم القرآن اللازمة والواجبة أن يتكلَّم في كتاب الله ﷻ.

وفي هذه الأيام ظهر نوع آخر من التلبيس؛ حيث يستعمل أصحابه النظريات التي درسوها في كتاباتهم لتكون فوق أسلوب القارئ فيظن أنهم من العلماء، وأن تفسيرهم للقرآن برأيهم له قيمته.

إلَّا أنَّ هذا التلبيس وهذا الخداع لا ينطلي على مَنْ دَرَسَ السُّنَّة النبوية، فإنه ـ بادئ ذي بدء ـ يتجلَّى له زيف كلامهم، وباطل مُدَّعاهم[١].

ولكي يحبكوا تلبيسهم على الناس تجدهم يستخدمون مصطلحات برَّاقة وكلمات رنانة من مثل: «التداولية ـ التأويلية ـ التاريخانية ـ التلقي ـ البشري والمقدس ـ الإنيطيقيا ـ الأنطولوجيا ـ السيميالوجيا ـ العرفانية...» إلى آخر هذه الكلمات وتلك المصطلحات التي تكثر في كتاباتهم وتشيع على ألسنتهم، فيشعرون بها السُّذَّج أنهم أهل علم وأصحاب خبرة، وهم في حقيقة الأمر أبالسة هذا الزمان ومنافقوه، بها يحاولون التلبيس على الناس دينهم.

السِّمة الثالثة: إحياؤهم لشبهات السابقين:

إن أعداء الإسلام قديماً قد افتروا وكذبوا على الإسلام فتتبَّعوا الشَّواذ، وأثاروا الشبهات، وتركوا المحكم، ولجؤوا إلى المتشابه، وفرَّقوا بين الوحيين؛ القرآن والسُّنَّة، وادَّعوا الخصومة والقطيعة بينهما، وغالوا في ذلك، فأنكروا السُّنَّة وطعنوا فيها؛ كي ينفردوا بالقرآن بتأويلاتهم الباطلة، وشبههم

(١) انظر: القرآنيون.. نشأتهم ـ عقائدهم ـ أبرز أعلامهم، (ص٨٨).

المُضلِّلة، ثم جاء القرآنيون منكرو السُّنَّة المعاصرون فأخذوا أقوال أعداء الإسلام السابقين، وراحوا يُردِّدونها على أنها طعنات للإسلام عامة، وللسُّنَّة خاصة، وينسبونها لأنفسهم زوراً، يُدرِك ذلك مَنْ قرأ كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي أجاب فيه على فرية إنكار السنة، التي كانت قد ظهرت بمصر، وهي جزء من الحملة المعادية للإسلام.

إن الفرية هي هي يُردِّدها المعاصرون من منكري السُّنَّة، لم تتغير منذ زمن الإمام الشافعي الذي عاش في القرن الثاني الهجري وتوفي (سنة ٢٠٤هـ)، ومَنْ راجع هذا الكتاب عَرَفَ الجواب.

ومن مصادر افتراءاتهم أيضاً أن يقرؤوا كتب أئمة الإسلام، فإذا صوَّر الأئمة إشكالاً وأجابوا عليه أخذ هؤلاء الإشكال وردَّدوه في كتبهم، وقد أعرضوا عن الجواب.

ومن زورهم أنهم يكذبون في إيراد الحقائق: فهذا أحدهم يورد خبراً نقله من كتاب «الإحكام» لابن حزم، مفاده: أنَّ عمر بن الخطاب حَبَسَ ابنَ مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء في المدينة على الإكثار من الحديث! وهذا الخبر أورده «ابن حزم» في كتاب «الإحكام» وحَكَم عليه بالكذب[1]، فإذا بِعَدوِّ السُّنَّة يأخذه ليستدل به! وهذا يدل على أنهم يتعمَّدون الكذبَ في سبيل بلوغ غايتهم!!

وتجدهم يُفتِّشون في كتب السُّنَّة الصحاح وغير الصحاح، فيتتبَّعون من الأحاديث أضعفها، ومن الأخبار أكذبها، يروِّجونها بين الناس دونما إشارة إلى أقوال أهل السنة الثقات فيها؛ حيث بيَّنوا عوارها وأظهروا ضعفها أو وضعها.

وربما لجؤوا إلى الأحاديث المشكلة، فراحوا يُشنِّعون بها على الإسلام وأهله، وأيضاً دون أمانة في النقل، فما من حديثٍ مُشكل إلَّا وَضَعَ له أهل السنة تفسيراً، بما يشفي العليل ويروي الغليل، فتراهم من قديمٍ يدورون حول

---

(١) انظر: الإحكام في أصول القرآن، (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠).

أحاديث بعينها لا يتعدَّونها إلى غيرها؛ مثل حديث السحر، وحديث الذباب، وحديث موسى عليه السلام وملك الموت، وحديث إرضاع الكبير، وغير ذلك من أحاديث يوهم ظاهرها بالإشكال، وأمَّا حقيقتها وما استخلصه منها أهل العلم ففيه من الفقه والتيسير ما فيه، ناهيك عن أحاديث الفتن وأشراط الساعة التي تثبت عن رسول الله ﷺ التي هي من أعلام نبوته ودلائل معجزته؛ فقد شنَّعوا بها تشنيعاً على السُّنَّة وأهلها، والغريب والعجيب أنك تشعر أن الزمان يستدير مع هؤلاء كهيئته، فهذه الأحاديث وغيرها هي نفسها التي احتجَّ بها السابقون، فتشابهت حُججهم كأنَّ الزمان قد توقَّف عندهم ولم يَتعدَّوها إلى غيرها، فما أشبه اليوم بالأمس، تشابهت قلوبهم، فهم لِغَيِّ مَنْ سبقهم مُتَّبعون، ولِضلالهم مُقلِّدون، وبهداهم مُقتدون، ولكن بقالب عصري ومظهر حداثي، به يُغَرِّرون، ومن خلاله يَدُسُّون السموم لِمَنْ يقرأ لهم أو يسمع لمعسول كلامهم، لكن هيهات هيهات، فلَحْن القول في كلامهم ظاهر، ولفظ الضلال في حديثهم واضح، لا ينطلي على أهل الدين والصلاح؛ لذا تجدهم في عداوة وبغضاء لعلماء الإسلام العاملين، يُحاولون تشويههم وكسر هيبتهم، ويأبى الله إلَّا أن يفضحهم ويهتك سِترهم.

السِّمة الرابعة: افتراءاتهم لا تنطلي إلَّا على السُّذج:

وافتراءات القرآنيين أعداء السنة هزيلة، تزول بقراءة موضوعها في كتب السُّنَّة، شأنها شأن الافتراءات على الإسلام عموماً؛ فإنها لا تُقبل إلَّا عند من ليست عنده دراية، ولا فطانة.

أما الدارسون للإسلام، أو حتى من عندهم ذكاء ودربة علمية فإن افتراءات أعداء الإسلام لا تجد عندهم قبولاً؛ فمثلاً: يُكثرون الكلام عن كتابة السُّنَّة، ويقولون: إنها لم تدوَّن إلَّا على رأس المائة الأُولى، وإنَّ علماً ظل مائة عام بدون كتابة لا بد أن يدخله الزيادة والنقص، وهذا كلام ينطلي على مَنْ ليس عنده دراية بتاريخ السنة، وليس عنده دربة علمية.

أمَّا مَنْ عنده مجرد دربة علمية فإنه لا يقبله؛ إذ يقول ـ بادئ ذي بدء ـ:

إنَّ السُّنَّة النبوية مصدر الإسلام مع القرآن الكريم فلا بد أنْ تُحافِظَ عليها الأمة، وأمة الإسلام بحمد الله كثيرة، والحفظ كان قوياً فلا بد أن السُّنَّة وَجَدَت مَنْ يحفظها ويصونها، ومُحالٌ أنْ تُفرِّط الأمة في مصدر دينها.

أما الدَّارس لتاريخ السنة فيقول: نعم إن السنة لم تُدوَّن إلَّا على رأس المائة الأُولى الهجرية إلَّا أن هذا لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن؛ فالتدوين شيء، والكتابة شيء آخر.

والفرق بين الكتابة والتدوين: أنَّ **الكتابة**: مُطلق خطِّ الشيء، دون مراعاةٍ لجَمْعِ الصُّحُف المكتوبة في إطارٍ يجمعها. أمَّا **التَّدوين**: فمرحلةٌ تاليةٌ للكتابة، ويكون بجمع الصُّحف المكتوبة في ديوان يحفظها.

وعلى ذلك؛ فقول الأئمة: إنَّ السُّنَّة دُوِّنت في نهاية القرن الأوَّل، لا يُفيد أنها لم تُكتب طيلة هذا القرن، بل يُفيد أنها كانت مكتوبةً، لكنها لم تصل لدرجة التدوين ـ أي: جمع الصُّحف في دفتر ـ بل كان أكثر العلماء يكتب ما يسمع من غير ترتيب، وعندما جاءهم أمرُ الخليفةِ عمرَ بنِ عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ أخَذَ الصِّفة الرَّسمية، وأخذ التَّدوينُ أشكالاً مُتعدِّدة، وما فهمه المعاصرون ـ من أنَّ التدوين هو الكتابة ـ فهو خطأٌ، منشؤه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين[(١)].

إذاً؛ مُطلق الكتابة ـ يعني: دون ترتيب على الأبواب ـ فهذا موجود ومُتَوَفِّر للسُّنَّة في مجالس رسول الله؛ فلقد كَتَبَ ﷺ كُتُباً وأرسلها إلى حُكام البلاد المجاورة، وكَتَبَ كُتُباً لِعُمَّاله بيَّن فيها الكثير من الأحكام، وكتب الصحابةُ رضي الله عنهم أمامه، وأقرَّهم ﷺ، وأمَرَ بالكتابة لبعضهم.

إنَّ افتراءهم هذا يزول سريعاً أمام التَّعقُّل أو العلم، كما أن النور يُزيل الظلام، والشمس تملأ الوجود ضياءاً.

ولقد ظَلَّ تدوين السُّنَّة النبوية والتشكيك فيها من قِبَلِ أعداء الدِّين باباً واسعاً يُحاولون الولوج منه لِكَسْر هيبتها وهدم بُنيانها، وقد تناسى هؤلاء أنَّ

---

(١) انظر: السُّنَّة النبوية: مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها، (ص٩٧).

هذا الباب الواسع من ورائه حصن شامخ في وجه أعداء الدِّين يتمثَّل في هذا النتاج العلمي غير المسبوق في تاريخ الإنسانية بأسرها فيما اصْطُلِح عليه باسم علوم الحديث، وعلم الجرح والتعديل، والتي بها استطاع أهل السنة حفظ النص وتمييزه ومعرفة صحيحه من سقيمه، فحفظوا السنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولم يكتفوا بذلك فقط، وإنما بيَّنوا ما دخلها من فعل الوضَّاعين والكذابين والمغرضين، فظلَّت السُّنَّة ناصعةً ساطعة، حافظةً لدين الله تعالى، شارحةً لكتابه، مبيِّنةً لأحكامه.

ولعل علوم السُّنَّة هذه كانت هي العقبة الكؤود أمامهم، فلم يجدوا حيلةً للتشكيك في منهجها وانضباطها، فأرادوا أن يلتفُّوا عليها، فيهاجمون السُّنَّة في مرحلة ما قبل التدوين، ظانين أنهم بذلك سيحصلون على بغيتهم، ولكن أخزاهم الله، فما استطاعوا لهذا الغرض تحصيلاً، فلا يصمدون أمام نقاشٍ علمي جاد، ولا يستطيعون دفعاً ولا انتصاراً.

السِّمة الخامسة: منهجهم مُختل:

يلاحظ على كثير من القرآنيين أعداء السنة اختلال منهجهم، واعوجاج خطهم؛ فتجدهم يطلبون الشيء من غير بابه، ويدرسون الإسلام من كتب أعداء الإسلام!!

إن دراسة الشيء كلَّما اقتربت من مصدره عظمت ووثق بها، وكلَّما بعدت ضعفت وقلَّت الثقة بها، فمَنْ أراد دراسة الإسلام فعليه بالقرآن والسُّنَّة وعلومهما؛ فالقرآن في قراءته من أهل الدراية بقراءات القرآن، وفي فهمه من علماء التفسير الذين جمعوا علوماً مُتعدِّدة حتى استطاعوا أن يفسروا القرآن الكريم، والسُّنَّة تؤخذ من علمائها؛ إنْ درايةً فمن علماء الدراية الذين يعرفون كلمات كل حديث، بل حروف كل حديث، وإنْ روايةً فمن علماء الرواية الذين يعرفون روايات كل حديث، ومعنى كل حديث، وما يستفاد من الحديث.

هذا هو المنهج السليم، أمَّا القرآنيون أعداء السنة فهم عكس ذلك

تماماً، لا يقرؤون كتب أئمة الإسلام، وإنما يقرؤون الإسلام من خلال كتب أعدائه!!

وتجد أسلوب الواحد منهم في أول الكتاب يختلف عنه في آخر الكتاب، وأمَّا دراسة المسائل فحدِّث عن اعتلال منهجهم فيها ولا حرج.

فهم يخصصون آيةً بدون مخصص، فيزعم بعضهم أن هذا الأمر خاص بنساء النبي ﷺ، ولا دليل لهم على الخصوصية، ويخطئون في فهم النصوص، وينكرون حجية الإجماع، ولا غرابة في ذلك فقد أنكروا السُّنَّة كلها.

ويفترون العلل للآيات، لِتُفَسَّر في ضوء ما افتروه، ويُعلِّقون الحكم على شيء ثم يُلغون المُعَلَّق عليه؛ يتضح هذا كثيراً لمن قرأ كتبهم.

وجهلهم بأصول الكتابة والتأليف واضح؛ إذ يقتبسون من تعليق ويعزونه إلى الكتاب والأصل، ويسوقون الدعوى والدليل، إلَّا أن الدليل لا يؤيد الدعوى!! ويسوقون الدعوى ولا دليل!! ويسوقون الدعوى والدليل ضدها!!

والخروج عن وقار العلم شائع فيهم، فما بين تجريحٍ ودسٍّ، وما بين وقيعة وخبث، فهم لا يعرفون أدب طالب العلم ولا أخلاقَ العلماء، بل إن بينهم وبين ذلك بوناً شاسعاً[(١)].

وتجدهم يجمعون من المتناقضات في بابٍ واحد؛ فمثلاً إذا قلنا: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب إلَّا ما قام عليه دليل، وجدناهم يأخذون بها فيما يريدون إثباته، ويرفضونها فيما لا يوافق هواهم، كما مر بنا في آية الحجاب، وأنها خاصة بنساء النبي، وكذا آيات تطبيق الشريعة وغيرها.

وهذا التناقض الواضح والانتقائية الظاهرة تُوقِع بهم عندما يعرضون بضاعتهم في حضور علماء الدين؛ لذا نجدهم يبتعدون عن مواجهتهم، ويُوَجِّهون حديثَهم إلى عامة الناس، فيتأثر بهم مَنْ لا يملك الحجج والبراهين.

---

(١) انظر: جماعة القرآنيين.. محاولة تفكيك النص الديني، (ص١٠١).

السِّمة السادسة: ليسوا طلاب حق:

أعداء السُّنَّة القرآنيون ليسوا طلاب حق، وإنما هم مقيمون على عداء السُّنَّة والكيد لأهلها، يُردِّدون فكرهم كأنهم ببغاوات، مهما أقمت لهم من حجج وبراهين لا يقبلون، جُنِّدوا لذلك وعليه حريصون، ولو اتضح لهم الحق أعرضوا عنه ونأوا بجنوبهم؛ لأنهم جعلوا فكرهم هو الأساس وله تُطوى كل الحقائق، وتُقصف أعناق النصوص.

فإذا كان المجال مجال اللغة فلا يعنيهم ماذا تقول كتب اللغة، وإنما المهم أن يفسروا الشيء حسبما تقتضيه زبالات أفكارهم، وإذا كان المجال مجال حُكم شرعي فليس يعنيهم أن يرجعوا إلى كتب الفقه، وإنما يعنيهم أن يفرضوا باطلهم، وإن خالف الكثير من النصوص.

فهذا أحدهم يؤول قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. حسب هواه وما يعتقده من باطل؛ فيدَّعي: أن الذكر يرث ٦٦. ٦ بحد أقصى، والأنثى ترث ٣٣. ٦ بحد أدنى، فمن أين جاء بذلك، وما دليله، ومن قال به من أهل العلم؟! ثم راح يقول: ويجوز لنا أن نقربهما من بعضهما فلو أعطينا الذكر ٦٠٪ والبنت ٤٠٪ فهذا جائز.

إن منهج القرآنيين يقوم على مخالفة الآية والأحاديث التي في الموضوع، ولو كانوا طلاب حقٍّ لقالوا بما قرَّره الله تعالى، ثم بما قال به علماء الإسلام على مر التاريخ: للذَّكر ضعف ما للأنثى.

وبعضهم يزعم فيقول: نترك هذه الآية: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. ونأخذ بالآية الأخرى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾﴾ [النساء: ٧]. يقول: فنسوِّي بين الذكر والأنثى في الميراث، وهو من أعجب العجب! أتترك الآيات التي حدَّدت الأنصبة؛ كما في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن

كَانَ لَهُۥ وَلَدٌۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًاۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمۚ مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍۗ﴾ [النساء: ١١، ١٢].

فنلاحظ أن الآيات حدَّدت الأنصبة بدقة وبشروط، فكيف نُعرِض عنها إلى الآية التي أثبتت أصلَ الميراث؟ أيُّ فهم هذا؟! فلو اعتمدنا فهم أعداء السُّنَّة؛ يُكون كلُّ الرجال وكلُّ النساء سواسية في الميراث من الأبوين والأقربين!! وهذا فيه مخالفة صريحة لنص القرآن العظيم، وفيه خروج للأمة من دينها!! وهؤلاء القرآنيون أعداء السُّنَّة يفترون على الله الكذب؛ كما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧﴾ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٩﴾﴾ [الصف: ٧ ـ ٩]. وهذه الانتقائية، والانتقال من المحكم إلى المتشابه يدل على هواهم واتباعهم له دون الحق الظاهر بالدليل والبيِّنة.

السِّمة السابعة: اعتمادهم على مصادر غير موضوعية:

ومنكرو السنة يكتبون ويضعون لكتاباتهم مصادر، إلَّا أنه يُلاحظ أن مصادرهم لا تُوثِّق بحوثهم؛ بل تشهد بخطئها، فما قيمة كتاب يأخذون منه ويعتبرونه مصدراً لدراساتهم الإسلامية بينما مؤلف هذا الكتاب غير مسلم؟!

وما قيمة كتاب كتبه عدو للإسلام؟ وما قيمة كتاب كتبه إنسان لا يعرف الإنصاف؟ وهم أنفسهم، ـ أعني: منكري السنة ـ لا يعرفون الإنصاف، وهم معروفون بالضلال والكذب فيما يؤلفون ويكتبون وينشرون.

وإن الكثير من مصادرهم لِمُستشرقين، من النصارى، واليهود، وكثير منها لِفِرَق تُحسب على الإسلام ظلماً، وكثير منها لمؤلفين معروفين بالضلال والزيغ، وبعضهم يعتمد على مصادر قد حُكِم على مؤلفيها بالردة، وكثير من مصادرهم حَكَمَ علماءُ الإسلام بضلال مؤلفيها، وهم ـ منكري السُّنَّة ـ يُقبِلون على هذه المصادر بكل حرص، مما أفقد مؤلفاتهم وزنها، وأبان عوار كتبهم وزيفها، وأظهر بطلان أفكارهم وضلالها.

ومنكرو السُّنَّة ـ في هذه الآونة ـ جعلوا من أنفسهم مصادر لهم؛ فهذا يأخذ عن هذا وهذا وهذا، وذاك يأخذ عن هذا وهذا وهذا، وهكذا يؤيد كل منهم كلامه بكلام أمثاله، وهم جميعاً لا قيمة لكلامهم من المنظور الشرعي؛ فليس كلُّ مَنْ تكلَّم يُقبل كلامه، ولا كلُّ مَنْ كَتَبَ تُقبل كتابته، وإنما يُقبل علم التَّقي الورع الملتزم بالقرآن والسُّنَّة، الذي يشهد له علماء الأمة بالاستقامة والفضل.

إنهم يدورون في ثلاث دوائر فكرية، عنها يأخذون أفكارهم وبها يستدلون على آرائهم، وهي:

١ ـ **اعتمادهم على كتابات المستشرقين والمُنصِّرين**، والاستناد إلى آرائهم واتِّخاذها أدلةً على كلامهم، وهذه الكتابات تُمثِّل الدائرة الأُولى من دوائر نقلهم.

٢ ـ أمَّا الدائرة الثانية، وهي **تتبُّع الشُّبهات التي رَوَّج لها أصحاب الفِرق والمذاهب المُعادية للسُّنَّة على مدار التاريخ**، وإحياؤهم لمقولاتهم ونشرها والارتكاز عليها، دونما إشارة إلى ردود علماء الإسلام عليها وتفنيدهم لها.

٣ ـ وأما الدائرة الثالثة، فهي **نَقْلُ بعضِهم عن بعض، واعتبار ما قاله أحدُهم حُجَّةً قائمة بذاتها**، ومُسلَّمَة يجب الإذعان لها مُستغلِّين الألقاب العلمية التي يُلبِّسون بها على كثير من القُرَّاء المُتَلَقِّين عنهم.



المحتوى

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الفصل الثالث

وجوب اتِّباع السُّنَّة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الفصل الخامس
الهاجرون للسُّنَّة حديثاً

الموضوع — الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة